

فكر الإسلام في السياسة

دراسة مستفيضة تتناول كل أسرار الفقه على مختلف المذاهب والآراء
وتعرض لمبادئ الفقه الفكري في ضوء الإسلام
بأسلوب موضوعي متجانس

الطبعة الأولى

رَبِّكَ يُؤْتِي السُّبْحَ وَاللَّيْلَ
أَسْمَاءَ الْبَنَاتِ أَمْحَاكِ بِالْمُنَى فَيُدْخِلُكَ
فِي الْوَكِيَّةِ
فَابْشُرْ - ثَلَاثِينَ

دار النشر

الطبعة الأولى والثانية والثالثة

فَقَّهَ الْكُتُبَ الْبُيُوتِ

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للمنشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع

إصاحبها

عبد الحامد محمود البكار

الطبعة الأولى

1419 هـ - 1999 م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر 120 شارع الأزهر ص ب 161 القوية

هاتف 5932820 - 2704280 - 2741578 (202) فاكس 2741750 (202)

فَقُّ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ

دراسة مستفيضة تتناول كل أبواب الفقه على مختلف المذاهب والآراء
وتعرض لعامة القضايا الفكرية في ضوء الإسلام
بأسلوب موضوعي معاصر

المجلد الأول

دكتور أمير عبد العزيز

أستاذ الفقه المقارن في جامعة البجاية الوطنية

نابلس - للسلطن

دار السيلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا وشفيقنا أكرم الخلق رسول الله ، وبعد :
فهذا كتاب في « فقه الكتاب والسنة » قد حوى عامة القضايا الفقهية على اختلاف فروعها ومسائلها ومستنبطاتها ، إلى غير ذلك من مختلف التخریجات والمقتضيات .
وقد جاء ذلك كله مُفَصَّلًا ومستفيضًا ، وعلى مختلف المذاهب الفقهية وبخاصة المذاهب الأربعة الرئيسة ، مضافًا إليها مذهبان آخران ؛ وهما : مذهب الشيعة الإمامية ، ومذهب أهل الظاهر . وقد كان البحث في هذين المذهبين على نحو مقتضب وأدنى من المذاهب الأربعة الكبرى الأخرى .

وقد عرضت كذلك لأقوال العارفين من علماء السلف والخلف ، سواء فيهم الصحابة والتابعون وتابعوهم وغيرهم من مشاهير أهل العلم في هذه الأمة ، وفي ذلك ما يكشف عن عظمة الفقه الإسلامي من حيث اتساعه وشموله وامتداده ، ومن حيث مرونته وسهولة الأخذ به ، وما يتيسر به من خصائص فريدة تُضفي عليه حقيقة النظام المميز ، وتكسبه خصصية الصلوح لكل زمان ومكان .

وقد تعرضنا للأحكام كلها في ضوء الترتيب المتسلسل لآيات الأحكام في القرآن الكريم ، بدءًا بالاستعاذة وبالسلمة في فاتحة الكتاب ، وانتهاءً بسورة الناس ؛ فجاء هذا الكتاب حاويًا أبواب الفقه في شريعة الإسلام ، سواء في ذلك فقه العبادات وفقه المعاملات وفقه الجنايات وفقه الأحوال الشخصية ، إلى غير ذلك من مختلف الأحكام في جميع المسائل الدينية والدنيوية ، وذلك في حدود ما لدي من طاقة ومقدور .

ولقد جاء البيان لكل مسألة في هذه الأبواب معززًا بالدليل من الكتاب الحكيم ، والسنة المطهرة ، مع البيان التفصيلي من اللغة لكل المصطلحات التي عرّضت لنا أثناء البحث .

يُضاف إلى ذلك ما قفنا به من إظهار للرأي الراجح في كل مسألة من المسائل التي اختلفت فيها كلمة العلماء ، وذلك ترجيح أحسب أنه من أكثر الأمور عسرًا ؛ لما يقتضيه ذلك من إعمال للنظر في زوّة وإمعان للوقوف على الصواب من القول ، وذلك في ضوء الأدلة المختلفة والمتعارضة في كثير من الأحيان .

وقد حوى الكتاب كذلك بعضاً من القضايا الأصولية التي اقتضاها الحديث عن بعض الآيات المتضمنة للأحكام ، وذلك كالنسخ والإجماع وغيرهما ، وذلك كله في أسلوب علمي لا يجيد عن الموضوعية ، ولا يجنح للتعصب الذي يغذوه الهوى ، وإنما المراد هو عرض الفقه الإسلامي تبعا لآيات الأحكام في القرآن الحكيم في غاية من التجرد والموضوعية ، وفي غاية من الحب الغامر للإسلام ، الذي يكشف عنه مثل هذه الكتابة ؛ ليستبين للبشرية على مر الزمن أن هذا الدين عظيم ورحيب ومتين ، وأنه لا نظير له في عامة المِلل والشرائع والقوانين والنظم ، وذلك من حيث رحابته واتساعه وامتداده بما يتبسط بظلاله على الواقع البشري كله ؛ ليخلق منه واقعا مميّزا كريما ، واقعا تُظللّه أقياء الخير والفضيلة والأمن والرخاء .

وقد حوى الكتاب أيضًا فيضًا من البيان والتفصيل والمناقشات والردود التي اقتضتها طبيعة العصر الراهن ، حيث الحملات الكثيفة الداهمة من الأباطيل والافتراءات التي يُطْلَقُهَا الحاقدون والمتعصبون والمترصبون ؛ ليثيروا من حول الإسلام الأكاذيب والشبهات ؛ بُغْيَةَ التحريض على الإسلام ، والتنفير منه ، وتشويه صورته في أذهان الناس ومن أجل أن يثني المسلمون عن دينهم ، فيجنحوا صَوْبَ الكفر من المبادئ الهدامة ، أو ينقلبوا على أعقابهم متكسين . وأرجو أن يكون في هذا الكتاب ما يدفع كل هاتيك الشبهات والأباطيل ؛ كيما يرشّخ في أذهان البشرية - والمسلمين خاصة - روعة الإسلام في كماله وجماله ، وضلّوْحه للبشرية على امتداد الزمن إلى أن يرث الله العالمين .

وإني لأرجو أن يأتي هذا الكتاب موافقا للمناهج الفقهية في الجامعات ، وأن يكون فيه مذخورٌ من عطاء الفقه والفكر للشباب والدارسين والباحثين وطلاب العلم طيلة الزمان .

وأرجو الله - جلت قدرته - أن يجزيّنّا عن ذلك مثوبةً وأجرًا ، وأن يكتب لنا به من الحسنات ما يؤلّجنا حَوْمَةَ النجاة والفوز في اليوم الموعود المشهود ، إنه سميع مجيب .

تم في الثالث من صفر عام ١٤١٠ هـ

الموافق للثالث من أيلول عام ١٩٨٩ م

دُكُورُ أَمِيرِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

تأويل الاستعاذة من الشيطان الرجيم

الاستعاذة - في كلام العرب - تعني الاستجارة والتحيز إلى الشيء على سبيل الامتناع به من المكروه . نقول : عُذْتُ بفلان ، واستعذت به . أي لجأت إليه ، وهو عيادي وملجأ . ونقول : عُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فلان . أي : أعوذ بالله منه . والعُوذُ أو العياذ أو المَعَاوِذَةُ أو التعوذ أو الاستعاذة ، كل ذلك يعني الالتجاء ⁽¹⁾ .

وقوله : « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أي : أستجيرُ بالله دون غيره من الشيطان أن يَمَسَّنِي بضررٍ أو سوءٍ ، سواءً في ديني أو دنياي ⁽²⁾ .

و « الشيطان » نونه أصلية ، فهو على وزن « فَيْعال » . والشيطان - في كلام العرب - يعني كل متمرّد من الجن والإنس والدواب وما سوى ذلك .

وقد يُسمّى المتمرّد من كل شيء شيطاناً ؛ لاختلافه في أخلاقه وأفعاله عن أخلاق جنسيه وأفعاله ، وكذلك من أجل بُعده من الخير . وقيل : إنه مأخوذٌ من قول القائل : « شَطَنَتْ داري من دارك . أي ، بُعِدَتْ منها » . ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

نَأَتْ بِسَعَادَ عَنْكَ نَوَى شَطُونُ فَبَانَتْ وَالْفَوَادُ بِهَا رَهِينُ

والشُّطُونُ بفتح الشين أي : البعيدُ ، والشَّطْنُ أي : الحبلُ ، سُمِّيَ بذلك لبُعْدِ طرفيه وامتداده .

وسُمي الشيطان شيطاناً ؛ لبُعده عن الحقِّ وتموّده ، وذلك أن كلّ عاتٍ متمرّد من الجن والإنس والدوابِّ شيطانٌ . وسُمي رجيمًا أي : مُبْعَدًا من الخير مهانًا . وأصل الرجم : الرمي بالحجارة ، نقول : رَجَمْتُهُ وَأَرْجَمْتُهُ . فهو رجيمٌ ومرجومٌ ومزجمٌ . والرجمُ : معناه القتل واللّعن والطرْد والشُّم . وقد ورد استعمال كل من هذه المعاني في القرآن ⁽³⁾ ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَيْنَ لَمْ تَنْتَهِ يَنْتُحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴾ ⁽⁴⁾ . وقوله سبحانه عن إبراهيم في حوارهِ مع أبيه : ﴿ لَيْنَ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجَمَنَّكَ ﴾ ⁽⁵⁾ . وقوله :

(1) انظر القاموس المحيط للفيروز آبادي (جزء 1 صفحة 369) ، وتفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 89) وتفسير الطبري (جزء 1 صفحة 37) .

(2) انظر تفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 90) وتفسير الطبري (جزء 1 صفحة 38) ومختار الصباح للرازي صفحة (338) .

(3) انظر تفسير ابن كثير (جزء 1 صفحة 15 ، 16) .

(4) سورة الشعراء الآية (116) . (5) سورة مريم الآية (46) .

﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ (1) .

حكم الاستعاذة

أمر الله سبحانه وتعالى بالاستعاذة عند قراءة القرآن ، وفي ذلك يقول سبحانه :
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (2) . أي : إذا أردت أن تقرأ فاستعذ بالله ، فأوقع الماضي موقع المستقبل .

وهذا الأمر على النذب في قول جمهور العلماء في كل قراءة في غير الصلاة ، لكنهم اختلفوا في حكم التعوذ في الصلاة ، فقد حُكي عن عطاء بن أبي رباح أنه واجب ؛ استدلالاً بظاهر قوله تعالى : ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ وهو أمر ظاهر الوجوب . واستدل كذلك بمواظبة النبي ﷺ عليها . لأن الاستعاذة تذكراً للشيطان ، ومعلوم أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

وذهب الحسن والنخعي وابن سيرين إلى استحبابها في كل ركعة ، واستدلوا بعموم قوله تعالى : ﴿فَاسْتَعِذْ﴾ وهم بذلك يمثّلون أمر الله في الاستعاذة على العموم (3) .
وقيل : كانت الاستعاذة واجبة في حق النبي ﷺ دون أمته (4) .

والراجع في هذه المسألة هو مشروعية التعوذ قبل قراءة القرآن ، وذلك أعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها ، وأحاديث النهي عن الكلام في الصلاة تدلُّ على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها مما لم يرد به دليل يخصه ، فالأحوط الإقتصاص على ما ورد في السنة ، وهو التعوذ قبل القراءة في الركعة الأولى فقط ، فقد أخرج أحمد والترمذي وغيرهما عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة استفتح ، ثم يقول : « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، من همزه ونفخه ونفثه » . وقال ابن المنذر : جاء عن النبي ﷺ أنه كان يقول قبل القراءة : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » (5) .

(1) سورة الملك الآية (5) .

(2) سورة النحل الآية (98) .

(3) تفسير القرطبي (صفحة 86 جزء 1) ونيل الأوطار للشوكاني (جزء 1 صفحة 221) .

(4) تفسير ابن كثير (جزء 1 صفحة 14) .

(5) انظر نيل الأوطار للشوكاني (جزء 1 صفحة 219 ، 220) وسبل السلام للصنعاني (جزء 1 صفحة 166)

وراحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي (جزء 1 صفحة 278) .

وأما الإمام مالك ، فإنه لا يرى التعوذ في الصلاة المفروضة ، بل يراه في قيام رمضان فقط ⁽¹⁾ .
أما الشافعية ، فالمذهب عندهم استحباب التعوذ في كل ركعة من كل صلاة ، سواء كانت فريضة أو نافلة أو مندورة وذلك في حق كل مصل من إمام ومأموم ومنفرد ، ورجل وامرأة وصبي ، وحاضر ومسافر ، وقائم وقاعد ومحارب ، باستثناء المسبوق الذي يخشى فوت بعض الفاتحة لو اشتغل بالتعوذ ، فيتركه ويشرع في الفاتحة ، ويتعوذ في الركعة الأخرى .

وأما محلّ التعوذ ، فهو قبل القراءة كالذي عليه الجمهور . وقال أبو هريرة وابن سيرين والنخعي وأهل الظاهر : إنّ محلّه بعد القراءة ؛ استناداً إلى ظاهر الآية : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

ورّد الجمهور هذا الاستدلال وقالوا : معنى الآية : إذا أُرِدْتَ القراءة فاستعذ بالله . وهذا هو اللائق السابق للذهن ⁽²⁾ . وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ ⁽³⁾ . الآية ، أي : إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم . وقالوا أيضاً : إن الذين نقلوا صلاة الرسول ﷺ نقلوا تعوّذه بعد الشاء قبل القراءة ، ولأنّ التعوذ شرع أصلاً لصيانة القراءة من وساوس الشيطان ، وذلك إنّما يُحتاج إليه قبل القراءة لا بعدها .

وهذا هو قول الحنفية في الجملة ⁽⁴⁾ ، بيد أنّ الحنفية يجعلون مشروعية التعوذ في حق الإمام والمنفرد دون المقتدي ، وعند أبي يوسف هو سنة في حق المقتدي أيضاً ⁽⁵⁾ .

أما كيفية التعوذ ، فالمستحب أن يقول : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وهو قول أكثر أهل العلم منهم الحنفية والشافعية ، وحجتهم في ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ . والتعوذ بذلك يُعتبر امتثالاً للأمر .

وقال آخرون من أهل العلم في صفة التعوذ كالذي جاء في رواية أبي سعيد الخدري : « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، من هُمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ » . لكنّ

(1) تفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 86)

(2) انظر المجموع شرح المذهب للإمام النووي (جزء 3 صفحة 325) .

(3) سورة المائدة الآية (6) .

(4 - 5) انظر بدائع الصنائع للكاساني (جزء 1 صفحة 202) .

الحديث ضعيف ؛ فلا ينبغي أن يُصَارَ إليه ، بل ينبغي الاحتجاج بالآية ؛ لأن أولى الألفاظ ما وافق كتاب الله ⁽¹⁾ .

البسملة

البسملة أو التسمية ، هي اختصار لقولنا : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . ومثل ذلك يقال : حَوَقَلْ ؛ إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . وهَلَّلْ ؛ إذا قال : لا إله إلا الله . وَسَبَّحَلْ ؛ إذا قال : سبحان الله . وَحَمِّدَلْ ؛ إذا قال : الحمد لله . وَحَيَّضَلْ ؛ إذا قال : حي على الصلاة . وَجَعْفَلْ ؛ إذا قال : جُعِلْتُ فِدَاكَ . وَطَلَبَقْ ؛ إذا قال : أطال الله بقاءك . وَدَمَعَزْ ؛ إذا قال : أدام الله عزك . وَحَيَّفَلْ ؛ إذا قال : حي على الفلاح . ومعنى ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ أي بالله ، وذلك يعني : أنه بخلقه وإرادته وتقديره تتحقق الأفعال والآمال والمقاصد .

وفي قول آخر لمعنى البسملة ، وهو البدء بعون الله وتوقيفه وبركته . وهذا تعليم من الله لعباده كيما يذكروا اسمه عند افتتاح القراءة وغيرها ، حتى يتحقق الافتتاح ببركة الله سبحانه ⁽²⁾ .

وقوله : (اسم) المضافة للفظ الجلالة زائدة ، وقد زيدت هنا إجلالاً لذكر الله تعالى وتعظيمًا له . وقيل : زيدت من أجل الخروج بذكرها من حُكْمِ الْقَسَمِ إلى قصد التبرك ؛ وذلك أن أصل الكلام هو : بالله ، وهذا قَسَمٌ .

وَتَكْتَبُ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ بغير ألف استغناء عنها (الألف) بياء الإلصاق ، سواء كان ذلك في الكتابة أو الخطاب ؛ وذلك لكثرة الاستعمال ، وذلك خلافاً لقوله سبحانه : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ⁽³⁾ . فإن الألف لم تُحذف لقلة الاستعمال . وفي اشتقاق « الاسم » قولان : أحدهما : أنه مشتق من السُّمُو ، أي العلو والرفعة . وثانيهما : أنه مشتق من السِّمَةِ ، أي العلامة .

وذلك أن الاسم يُعتبر علامةً لِمَنْ وُضِعَ له . وعلى هذا يكون الاسم بمعنى الوَسم . والقول الأول أصح ، ووجهه : أن القول بالاشتقاق من العلو والرفعة ، يؤول بالضرورة

(1) بدائع الصنائع (جزء 1 صفحة 203) والمجموع شرح المهذب (جزء 3 ص 323) .

(2) تفسير القرطبي (جزء 1 ، صفحة 98) . (3) سورة العلق الآية : (1) .

إلى القول بأن الله سبحانه وتعالى لم يزل موصوفاً قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وفنائهم ، وليس لهم من تأثير في أسمائه أو صفاته ، وهو ما قال به أهل السنة .

أما القول بالاشتقاق من السمة ، فهو يؤول إلى القول بأن الله كان في الأزلي بغير اسم ولا صفة ، وهو ما قالت به المعتزلة ، وهذا خطأ فاحش ، معلوم البطلان .

وينشأ عن هذا الخلاف خلاف آخر حول الاسم والمسمى ، فقد أجمعت الأمة على أن الاسم هو المسمى ، فإذا قلنا : الله عالم . فذلك يدل على الذات الموصوفة بكونه عالماً ، فالاسم كونه عالماً وهو المسمى بعينه .

وكذلك إذا قلنا : الله خالق . فالخالق هو بعينه الاسم ، فالاسم هو المسمى بعينه . لكن أهل البدعة - ممن ينفون الصفات - زعموا أنه ليس من مدلولي للتسميات إلا الذات ، أي أن الاسم غير المسمى ، وعلى هذا فهم يقولون : إن من يثبت الصفات يثبت للتسميات مدلولات هي أوصاف الذات (1) .

أما اسم ﴿الله﴾ فهو أعظم أسماء الله سبحانه وأجمعها ، وهو اسم الله الأعظم ، وهو لا يثنى ولا يُجمع ، و ﴿الله﴾ اسم للحق جامع لصفات الإلهية ، الموصوف بالربوبية ، والذي ليس من إله غيره .

وقد اختلفوا في هذا الاسم من حيث اشتقاقه أو عَدَمُه ووضعه للعلمية ؛ فذهب فريق من علماء اللغة - وفيهم سيبويه والخليل بن أحمد - إلى أنه مشتق ، وأن أصله إلهة ، على وزن فعال ، ثم أدخلت عليه الألف واللام فصارت الإلهة ، ثم نُقلت حركة الهمزة إلى اللام وسقطت فصارت اللآه ، فأُسكنت اللام الأولى وأدغمت ، وفُخِّم تعظيماً ، لكنه يُرْفَقُ مع كسر ما قبله . وقيل : إنه غير مشتق من شيء بل هو عَلَمٌ لِرِمَّةِ الألف واللام (2) .

وعلى القول الأول فإن معنى ﴿يسمى الله﴾ : بسم الإلهة ، فحذفت وأدغمت اللام الأولى في الثانية فصارتا لآما مشددة .

وقيل : سمي الله إلهة ؛ لأن الخلق يتألهون إليه في حوائجهم ، ويتضرعون إليه عند شدائدهم . وقيل : إنه مشتق من الفعل «أله» نقول : آله الرجل . إذا تعبد ، وتأله ؛ إذا تنسك . فاسم «الله» مشتق من هذا ، «فالله» معناه : المقصود بالعبادة ، وفي هذا

(1) تفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 101 ، 102) . (2) المصباح المنير (جزء 1 صفحة 24) .

يقول أهل التوحيد : لا إله إلا الله . أي : لا معبود غير الله ⁽¹⁾ .

أما ﴿الرَّحْمَنُ﴾ فهو من حيث الاشتقاق وعدمه موضع خلاف ، وثمة قولان في المسألة : أحدهما : أن هذا الاسم ليس مشتقاً ؛ لأنه من الأسماء المختصة بالله سبحانه ، ولو كان مشتقاً من الرحمة لكان قد اتصل بذكر المرحوم ، فساغ أن يقال : الله الرحمن بعباده مثلاً قيل : « رحيمٌ بعباده » . وكذلك لو كان هذا الاسم مشتقاً من الرحمة ، لما أنكرته العرب حين سمعوه ، وفي هذا قال سبحانه : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ ﴾ ⁽²⁾ . وكذلك لما سمع شهيل بن عمرو في صلح الحديبية ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ قال : ما ندري ما « بسم الله الرحمن الرحيم » ولكن اكتب ما نعرف : باسمك اللهم .

ثانيهما : وهو قول الجمهور من أهل العلم وهو أن « الرحمن » اسم مشتق من الرحمة ، مبني على المبالغة على وزن فعلان ، وهو مأخوذ من رحم ، ومنه « الرحيم » على وزن فعيّل ، والعرب كثيراً ما تبتني الأسماء من فِعْلٍ يَقَعْلُ على وزن فعلان ، كقولهم : غَضِبَ غَضْبَانٌ ، وَسَكِرَ سَكْرَانٌ ، وَعَطِشَ عَطِشَانٌ . والرحمن معناه المتصف بالرحمة ، الذي لا نظير له فيها ، وبعبارة أخرى : أنه من الرحمة العظيمة البالغة بما ليس لأحد سواه أن يبلغ في هذا الوصف مثل ذلك المبلغ ، وبذلك فإن هذا الاسم لا يُشْتَقُّ ولا يُجْمَع مثل « الرحيم » .

ومما يستدل به على أن هذا الاسم مشتق من الرحمة ، ما أخرجه الترمذي وأبو داود عن عبد الرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ يقول : « قال الله تعالى : أنا الله ، وأنا الرحمن خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها بتته » ⁽³⁾ . وهذا نص واضح على أن « الرحمن » اسم مشتق .

واسم « الرحمن » مختص بالله عز وجل ، ولا مساعَ بحال أن يتَّسَمَّى به غيره من المخلوق ، ويُستدل لهذه الحقيقة بقوله تعالى : ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ ⁽⁴⁾ فقد أورد اسم « الرحمن » مُعَادِلًا لاسمه الأعظم الذي لا يُشْرِكُه فيه غيره .

(1) تفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 102 ، 103) . (2) سورة الفرقان الآية : (60) .

(3) رواه أبو داود في سننه (322 / 2) برقم (1694) ، والترمذي (278 / 4) برقم (1907) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وانظر : التاج الجامع للأصول (جزء 5 صفحة 10) للشیخ منصور علی ناصف .

(4) سورة الإسراء الآية : (110) .

أما ﴿الرَّحِيمِ﴾ فهو صفة مطلقاً يتسمى بها الله عز وجل وَيَتَسَمَّى بها المخلوقون أيضاً بخلاف اسم ﴿الرَّحْمَنِ﴾ ، الذي لا يجوز إطلاقه على غير الله ⁽¹⁾ .

حقيقة البسملة

اتفقت كلمة العلماء على أن البسملة بعضُ آية من سورة النمل وهو قوله سبحانه : ﴿إِنَّكُمْ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ⁽²⁾ لكنهم اختلفوا هل هي آية مستقلة في أول كل سورة ، أو من كل سورة كُتبت في أولها ، أو أنها بعض آية من كل سورة ، أو أنها كذلك في الفاتحة دون غيرها ، أو أنها كُتبت للفصل بين السور وليست آية في القرآن .

للعلماء في ذلك تفصيل ؛ فقد ذهب الخنفيه والمالكية إلى أن البسملة ليست آية من الفاتحة ، ولو كانت آية منها ، لجهر النبي ﷺ بها كما جهر بسائر الآي من السور ، وإذا لم تكن من فاتحة الكتاب ، فكذلك حكمها في غيرها من سور الكتاب الحكيم ، فإنه ليس من قائل : إنها ليست من فاتحة الكتاب ثم يقول : إنها من أوائل السور .

واستدلوا على أنها ليست من فاتحة الكتاب بحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبدي ، ما سأل ، فإذا قال : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال الله : حمدني عبدي وإذا قال : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ﴾ قال : متجدي عبدي ، أو أثنى علي عبدي ، وإذا قال : ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ قال : فوض إلي عبدي ، وإذا قال : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال : هذه بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل ، فإذا قال : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ قال : هذا لعبدي ولعبدي ما سأل » ⁽³⁾ . فلو كانت ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية من فاتحة الكتاب ، لذكرها فيما ذكر من آيات السورة ، وذلك يدل على أنها ليست من الفاتحة .

واستدلوا على أنها ليست من القرآن كذلك بأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد ، وإنما

(1) تفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 105 ، 106) وتفسير الطبري (جزء 1 صفحة 55 - 58) .

(2) سورة النمل الآية (30) .

(3) رواه مسلم في صحيحه (1/ 296) برقم (395) . وانظر التاج الجامع للأصول جزء (4 صفحة 37) .

طريقه التواتر القطعي الذي لا يُخْتَلَفُ فيه . وفي هذا يقول ابن العربي : يَكْفِيكَ أَنَّهَا ليست من القرآن ، اختلافُ الناسِ فيها ، والقرآنُ لا يُخْتَلَفُ فيه ⁽¹⁾ .

أما الشافعية فذهبوا إلى أن البسمة آيةٌ من أول الفاتحة بلا خلافٍ في المذهب ، وأنها ليست في أول براءة إجماع المسلمين ، أما باقي السور غير الفاتحة وبراءة ففي البسمة في أول كل سورة منها ثلاثة أقوالٍ في المذهب :

أحدها : أنها آيةٌ كاملة . وهو الأشهر والأصوب .

ثانيها : أنها بعضُ آية .

ثالثها : أنها ليست بقرآن في أوائل السور إلا في الفاتحة .

وعلى هذا ، فإن الراجح والمُعْتَمَدُ في المذهب أن البسمة آيةٌ من كل سورة إلا « براءة » . وهو قول ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي هريرة وعلي ، ومن التابعين عطاء وطاووس وسعيد بن جبّير ومكحول والزّهري ، وهو قول أحمد بن حنبل في رواية عنه ، وإسحق بن راهويته ⁽²⁾ .

واحتجوا لذلك بعدة أدلة ، منها ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي ﴾ . قال : « هي فاتحة الكتاب » فقل له : فأين السابعة ؟ قال : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ⁽³⁾ .

واحتجوا كذلك بما رواه الدارقطني بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قرأتم ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ فاقْرَءُوا ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني ، ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ أحد آياتها ⁽⁴⁾ .

وأخرج مسلم عن أنس قال : بَيَّنَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أُغْفِيَ إغفاءةً ، ثم رفع رأسه مُتَبَسِّمًا ، فقلنا ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : « نزلت علي أنفا سورة ، فقرأ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝

(1) أحكام القرآن للجصاص (جزء 1 صفحة 8 ، 9) ، وتفسير القرطبي (جزء 1 ص 93 ، 94) ، وبداية المجتهد (جزء 1 صفحة 124) .

(2) تفسير ابن كثير (جزء 1 صفحة 16) ، والمجموع (جزء 3 صفحة 333) .

(3) انظر تفسير ابن كثير (جزء 1 صفحة 9) .

(4) الحديث رواه الدارقطني في سننه (1 / 246 ، 247) برقم (1177) . وانظر سبيل السلام (جزء 1 صفحة 173) .

فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿١﴾ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿٢﴾ ﴿١﴾ .

حكم قراءة البسمة في الصلاة

أما حكم قراءة البسمة في الصلاة فذلك موضع خلاف بين العلماء ، فقد روي عن أبي حنيفة أنه يقرأها مع فاتحة الكتاب في كل ركعة سرًا لا جهراً . وهو قول الصاحبين وزفر وابن أبي ليلى والثوري وأحمد . ووجه هذا القول : أن كل ركعة لها قراءة مُبتدئة لا يتوَّب عنها القراءة في التي قبلها ، فمن حيث احتيج إلى استئناف القراءة فيها ، صارت كالركعة الأولى .

وثمة رواية أخرى عن الإمام أبي حنيفة ، أنه إذا قرأها في أول ركعة عند الابتداء لم يكن عليه أن يقرأها في تلك الصلاة حتى يُسَلِّم . ووجه ذلك : أنه إنما يُحتاج لقراءة البسمة في الابتداء على سبيل التبرُّك ، وقد وُجِدَ ذلك في ابتداء الصلاة (2) .

أما المالكية فجملة مذهبهم أن البسمة ليست آية من فاتحة الكتاب ولا غيرها ، كما بيَّناه سابقاً ، وليس للمصلي أن يقرأ بها في المكتوبة ولا في غيرها لا سرًا ولا جهراً ، ويجوز أن يقرأها في النوافل .

وروي عن الإمام مالك أنها تقرأ في صلاة الفرض والنفل ولا تُترك بحال .

وفي رواية أخرى عنه ، أنها تقرأ أول السورة في النوافل ولا تقرأ أول فاتحة الكتاب . والقول الأول هو المعتمد في المذهب ، وهو أن البسمة لا تُقرأ في الصلاة بالكليَّة لا جهراً ولا سرًا (3) . واحتجوا لذلك بما أخرجه أبو داود عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : « كان رسول الله ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين » (4) . واحتجوا كذلك بما في الصحيحين عن أنس بن مالك قال : « صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين » (5) .

وذهب الشافعية إلى أنه يقرأها في الجهر جهراً وفي السر سرًا . وهو مذهب طوائف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين سلفاً وخلفاً ، فقد جهر بها من الصحابة أبو هريرة

(1) مسلم (جزء 2 صفحة 12) . (2) أحكام القرآن للجصاص (جزء 1 صفحة 13 ، 14) .

(3) تفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 96) وبداية المجتهد (جزء 1 صفحة 124) .

(4) أبو داود (جزء 1 صفحة 208) .

(5) البخاري (جزء 1 صفحة 179) ومسلم (جزء 2 صفحة 12) .

وابن عمر وابن عباس ومعاوية ، وقد رَوَى مثله عن عمر وعلي ، وجهر بها من التابعين سعيد بن جبير وعكرمة والزهري وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومكحول وآخرون ⁽¹⁾ . وحجتهم في ذلك : أن البسمة بعضُ الفاتحة فينبغي الجهزُ بها كسائر أعضائها . وكذلك رَوَى النسائي في سننه وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة أنه صَلَّى فجهر في قراءته بالبسمة وقال بعد أن فرغ : « إِنِّي لَأَشَبُّكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ⁽²⁾ . وروى أبو داود والترمذي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ⁽³⁾ .

وأخرج البخاري عن أنس بن مالك أنه سُئِلَ عن قراءة النبي ﷺ فقال : « كانت قراءته جهراً ، ثم قرأ ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ، يُمَدُّ بِسْمِ اللَّهِ ، وَيُمَدُّ الرَّحْمَنَ وَيُمَدُّ الرَّحِيمَ » ⁽⁴⁾ .

وروى الحاكم في مستدركه عن أنس أن معاوية صَلَّى بالمدينة ⁽⁵⁾ فترك البسمة ، فأثكر عليه من حضره من المهاجرين ذلك ، فلَمَّا صَلَّى المَرَّةَ الثانية بَشَمَلَ . وفي ذلك من تضافر الأخبار والآثار ما يدلُّ على مشروعية البسمة قبل فاتحة الكتاب في كل ركعة ، سواء منها ما كان جهراً أو سراً ، وهو ما نُرجِّحه . والله أعلم .

(1) تفسير ابن كثير (جزء 1 صفحة 16) .

(2) رواه النسائي في سننه (134 / 2) برقم (905) ، والدارقطني في سننه (241 / 1) برقم (1155) . تفسير ابن كثير (جزء 1 صفحة 16) .

(3) رواه الترمذي في جامعه (14 / 2) برقم (245) وقال : هذا حديث ليس إسناده بذلك . والدارقطني في سننه (239 / 1) برقم (1149) .

(4) رواه البخاري في صحيحه (709 / 8) برقم (5046) . تفسير ابن كثير جزء 1 صفحة 17 .

(5) رواه الحاكم في المستدرک (233 / 1) ، ورواه الدارقطني (245 / 1) برقم (1174 ، 1175) .

أحكام مستفادة من فاتحة الكتاب

لسورة الفاتحة جملة أسماء منها : أم الكتاب ؛ لأنها ابتدأه . وكذلك أم القرآن ، وفاتحة الكتاب ، وكذلك السَّبْعُ المثاني . وسُمِّيَتْ بالسبع ؛ لأنها سبع آيات ، ومعنى المثاني : أنها تُتَنَّى في كل ركعة ، أي تُعَاد قراءتها في كل ركعة مرة أخرى ، وتلك خصيصة لها دون غيرها مما سواها من القرآن ⁽¹⁾ .

وهذه السورة مبدوءة بالقرار الرباني العظيم ، وهو أن الحمد لله وحده ، والحمد ضد الذم ، ومنه المحمّدة بوزن مفعلة ، فهو حميد ومحمود ، والمحمّد بالتشديد هو الذي كثرت خصاله المحمودة ، والحمد معناه الثناء الكامل ، والألف واللام في الحمد لاستغراق الجنس ، فهو سبحانه يستحق الحمد بأجمعه دون نقص ، إذ له الأسماء الحسنى والصفات العظيمة الغلا .

وقيل : الحمد أعظم من الشكر ، فلا يوضع الشكر موضع الحمد ؛ فإن الحمد ثناء على المدح بصفاته من غير سبق إحسان ، أما الشكر فهو الثناء على المشكور بما آتاه من الإحسان . وعلى هذا ، فإن الحمد في الآية يزيد على الشكر ؛ لأنه (الحمد) يقع على الثناء والتّحميد والشكر ، خلافاً للأخير (الشكر) الذي إنما يكون مكافأة لمن آتاك معروفاً ⁽²⁾ .

والمعنى المستفاد من الآية : أن الله أثنى على نفسه بالحمد لما افتتح كتابه به ، ولم يأذن سبحانه لغيره أن يحمّد نفسه ، إذ قال ناهياً : ﴿ فَلَا تُرْكُوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ﴾ ⁽³⁾ . وكذلك حديث الرسول ﷺ وهو ينهى عن إطراء الناس وامتداحهم وهم شهود : « احثوا في أفواه المداحين التراب » ⁽⁴⁾ .

وقوله سبحانه : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . هو ثناء من الله على نفسه قبل

(1) أحكام القرآن للجصاص (جزء 1 صفحة 24) .

(2) لسان العرب لابن منظور (جزء 3 صفحة 155 ، 156) ، ومختار الصحاح صفحة (153) ، وتفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 135) .

(3) سورة النجم الآية (32) .

(4) رواه مسلم في صحيحه (2297 / 4) برقم (3002) ، ورواه أبو داود (153 / 5) برقم (484) ورواه ابن ماجه في سننه بنحوه (1232 / 2) برقم (3742) . وانظر الجامع الصغير للسيوطي (جزء 1 ص 41) .

أَنْ يَحْمَدَهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ ، وَذَلِكَ لِعَجْزِ الْمَخْلُوقِينَ عَنْ حَمْدِهِ ، وَتَقْصِيرِهِمْ فِي أَدَاءِ مَا يَسْتَوْجِبُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ ثَنَاءٍ وَشُكْرَانٍ ؛ نَظِيرَ مَا أَجْزَلَهُ عَلَى الْخَلِيقَةِ مِنْ خَيْرٍ وَكَامِلِ الْفَضْلِ وَالْإِحْسَانِ ، وَفِي تَوْضِيحِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ : « لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ » (1) .

فَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - الْعَظِيمُ فِي غُلَاهُ ، الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ الْمَتَّانُ ، أَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ ، الَّذِي لَهُ مَلَكُوتٌ كُلُّ شَيْءٍ ، وَصَفَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ أَكْمَلَ وَضَفٍ ، حَيْثُ قَالَ عَنْ نَفْسِهِ إِنَّهُ : ﴿ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، وَهُوَ كَذَلِكَ الْمُتَّصِفُ بِأَعْلَى الدَّرَجَاتِ مِنْ مَرَاتِبِ الرَّحْمَةِ الَّتِي لَا تَنْبَغِي لِكَائِنٍ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ ، فَلَيْنَ كَانَ الْمَخْلُوقُ مُحْظُوظًا بِخَصْلَةٍ مَقْدُورَةٍ مَحْدُودَةٍ مِنَ الرَّحْمَةِ ، فَقَدْ جَازَ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ : رَحِيمٌ ، لَكِنْ مَا يَنْبَغِي لَهُ بِحَالٍ أَنْ يُتَسَمَّى بِالرَّحْمَنِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ السَّامِيَةَ الْبَالِغَةَ ، أَوْ الْخَصِيصَةَ الْفَرِيدَةَ الْغُلْيَا هِيَ جَمَاعُ الرَّحْمَةِ عَلَى وَجْهَيْهَا الْأَكْمَلِ بِمَا يَتَجَاوَزُ كُلَّ مَحْدُودٍ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السَّمَوَاتِ الْبَالِغِ مَا يَهْبِطُ دُونَهَا كُلُّ رَحْمَةٍ . وَبِهَذَا فَمَا يَلِيقُ مِثْلُ هَذَا الْوَصْفِ الْقَدْ ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ لِأَحَدٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ أَنْ يُتَسَمَّى بِهِ .

وَفِي حَدِيثِ اللَّهِ عَنْ نَفْسِهِ مَا يَكْشِفُ عَنْ حَقِيقَةِ رَاسِخَةِ كُبْرَى ، وَهِيَ أَنَّهُ يَبْدُوهُ مَلَكُوتٌ كُلُّ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ آخِذٌ بِنَاصِيَةِ كُلِّ كَائِنٍ ، وَأَنَّهُ مَا مِنْ مَخْلُوقٍ ذَبَّ فِي هَذَا الْكُونِ أَوْ سَكَنَ إِلَّا هُوَ عَائِدٌ إِلَى رَبِّهِ فَمُلَاقِيهِ . وَذَلِكَ فِي يَوْمِ الدِّينِ ، أَيِ يَوْمِ الْجَزَاءِ وَالْحِسَابِ ، يَوْمَ مَجْمُوعٍ فِيهِ النَّاسُ وَالْكَائِنَاتُ لِيُلَاقُوا الْحِسَابَ فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ .

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَعَبَّدُ عِبَادَهُ بِتَمَامِ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ وَكَمَالِ الْإِحْلَاصِ لَهُ ؛ لَكِي يَغْبُدُوهُ وَحْدَهُ مِنْ غَيْرِ تَشْرِيكِ ، وَأَنْ يَتَضَرَّعُوا إِلَيْهِ فِي تَذَلُّلٍ وَإِخْبَاتٍ ؛ لِيُمَدَّهُمْ بِالْعَوْنِ مِنْ لَدُنْهُ ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ فِي ذَلِكَ : ﴿ إِنَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

وَاللَّهُ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ يُعَلِّمُ عِبَادَهُ جَمِيلَ الدُّعَاءِ فِي كَلِمَاتٍ قَلِيلَةٍ مَعْدُودَةٍ ، لِيَأْخُذَ بِأَيْدِيهِمْ صَوْبَ الْحَقِّ وَالِاسْتِقَامَةِ ، وَلِيَتَمَضُّوا فِي طَرِيقِ اللَّهِ الْقَوِيمِ اللَّاحِظِ ، فَيَجَنَّبَهُمُ الزَّلَلَ وَالْخَطَلَ وَالْجُنُوحَ ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ .

حكم قراءة الفاتحة في الصلاة

اختلفت كلمة الفقهاء حول حكم قراءة الفاتحة في الصلاة ، وذلك فيما إذا كانت مفروضة على التَّعْيِينَ ، فلا يقوم مقامها غيرها من الآي ، أو أنها دون ذلك من حيث

(1) رواه مسلم في صحيحه (1/352) برقم (486) ، وأحمد في مسنده (6/58) .

الفرضية ، وهو ما سنغرض فيه لأقوال العلماء والمذاهب فنقول :

قالت الحنفية : إن ترك المصلي قراءة فاتحة الكتاب وقرأ غيرها ، فقد أساء ، وتجزئه صلاته ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَأْ مَا يَنْسَرُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ (1) . وذلك عام يشتمل صلاة الليل وغيرها من النوافل والفرائض ؛ لعموم اللفظ ، ونزول الآية في شأن صلاة الليل لم يمنع لزوم حكمها في غيرها من الفرائض والنوافل ، فإن أحدا لم يفرق بينهما من حيث وجوب القراءة ، فإذا ثبت وجوب القراءة في صلاة الليل ، فسائر الصلوات مثلها في الوجوب ، بدلالة أن الفرض والنفل لا يختلفان في حكم القراءة ، وأن ما جاز في النفل جاز في الفرض ، كما لا يختلفان في الركوع والسجود وسائر أركان الصلاة .

وجملة القول في ذلك : أن قراءة الفاتحة في الصلاة غير مفروضة عند الحنفية بل مستحبة ، حتى لو تركها المصلي عامداً وقرأ غيرها أجزأه ذلك ، وهو قول الثوري والأوزاعي في رواية عنه (2) .

وذهب جمهور أهل العلم ومنهم المالكية والشافعية والحنابلة وأهل الظاهر إلى وجوب قراءة الفاتحة ، وأنها متعينة دون غيرها في كل ركعة في حق كل مصل ، سواء كان منفرداً أو إماماً ، متنفلاً أو مفترضاً (3) .

واختجوا لذلك بجملة من الأحاديث الصحيحة ؛ منها ما رواه عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » (4) .

وأخرج مسلم ومالك في الموطأ والترمذي والنسائي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خَدَاجٌ (ثَلَاثًا) غَيْرُ تَمَامٍ » فقيل لأبي هريرة : إنا نكُونُ وراءَ الإمام ؟ فقال : اقرأ بها في نفسك (5) .

(1) سورة المزمل الآية : (20) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (جزء 1 صفحة 18 ، 19) وبدائع الصنائع (جزء 1 صفحة 110) الهداية للمرغيناني (جزء 1 صفحة 53) .

(3) أحكام القرآن لابن العربي (جزء 1 صفحة 2 ، 3) ونيل الأوطار (جزء 1 صفحة 235) ، وتفسير القرطبي (جزء 1 صفحة 119) والمهذب للشيرازي (جزء 1 صفحة 72) .

(4) رواه مسلم (1/ 295) برقم (394) من حديث عبادة بن الصامت بدون فيها ، ورواه البخاري (2/ 276) برقم (756) ، وانظر جامع الأصول لابن الأثير (جزء 6 صفحة 223) .

(5) رواه مسلم في صحيحه (1/ 296) برقم (395) .

وفي رواية الترمذي وأبي دود : قال رسول الله ﷺ : « من صَلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِدَاجٌ ، فهي خِدَاجٌ ، فهي خِدَاجٌ ، غيرُ تَمَامٍ » (1) .

وعلى هذا فأیضا صلاة لم تُقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي باطلة . وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وأبي هريرة وأبي بن كعب وأبي أيوب الأنصاري وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وابن عمر ، والمشهور من مذهب الأوزاعي ، فهؤلاء الجمهور من الصحابة والتابعين يوجبون قراءة الفاتحة في كل ركعة (2) .

وقد رُدَّتْ الحنفية استدلال الجمهور بتلك النصوص باعتبار أن النفي الوارد فيها لم يقع على الذات أو الصحة بل على الكمال ، فالنفي عندهم واقع على الكمال لا على نفي الجنس .

والراجح في تقديره هو قول الجمهور بفرضية الفاتحة في الصلاة ، والنفي الوارد في تلك النصوص النبوية لا جرم أن يقع على الذات أو الجنس ، فتنتفي صحة الصلاة . والله أعلم .

التأمين بعد قراءة الفاتحة

التأمين : هو أن يقول المصلي : آمين . وكلمة « آمين » تحتمل عدة معان ، أشهرها وأصحها أنها اسم فعل أمر بمعنى : استجب ، أي اللهم استجب ، وقد وُضِعَتْ موضع الدعاء اختصاراً .

ومزية التأمين واحدة من مزايا أعطيتها هذه الأمة ، فيقول المصلي ، إماماً أو مأموماً أو منفرداً : آمين . وذلك في دعاء وتضرع وتذلل وخشوع .

وفي ذلك أخرج الدارقطني والحاكم عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله ﷺ إذا قرأ من قراءته أم القرآن رفع صوته وقال : آمين » (3) .

(1) رواه مسلم (1 / 296) برقم (395) . جامع الأصول (جزء 6 صفحة 224) .
(2) المذهب للشيرازي (جزء 1 صفحة 72) ، وأحكام القرآن لابن العربي (جزء 1 صفحة 2) ، وسبل السلام (جزء 1 صفحة 170) .
(3) رواه الترمذي (2 / 27) برقم (248) ، والدارقطني (1 / 264) برقم (1259) ، سبل السلام (جزء 1 صفحة 173) .

وأخرج أبو داود والترمذي من حديث وائل بن حجر أن النبي ﷺ قال : « إذا قرأ الإمام ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ قال : آمين ورفع بها صوته » (1) .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أمن الإمام فأمنوا فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه » (2) .

وفي رواية « إذا قال الإمام : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فقولوا : آمين ؛ فإن الملائكة تقول : آمين ، وإن الإمام يقول آمين ، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » (3) .

أما حكم التأمين فهو سنة مستحبة عند كافة العلماء ، وعند الظاهرية واجب ، استناداً إلى الظاهر من الأحاديث الدالة على طلب التأمين (4) .

وثمة تفصيل للفقهاء في التأمين من حيث لفظه وكيفيته ، فقد قالت الحنفية : السنة في التأمين : الخافتة ؛ لأن التأمين من باب الدعاء ؛ لأن معناه اللهم أجب ، والسنة في الدعاء الإخفاء وعلى هذا فليس للمصلي أن يجهز بالتأمين ، سواء كان إماماً أو منفرداً أو مُقتدياً (5) .

وقالت المالكية : يكون التأمين تبعاً لصورة المصلي ، وهي ثلاث : المأموم ، والإمام ، والمنفرد . أما المأموم ؛ فإنه يؤمّن في صلاة السر لنفسه ، إذا أكمل قراءته ، وفي صلاة الجهر إذا أكمل إمامه القراءة فإنه يؤمّن .

وأما الإمام ، فإنه لا يؤمّن وفي رواية في المذهب أنه يؤمّن . وقيل : هو بالخيار . وأما المنفرد ، فإنه يؤمّن اتفاقاً (6) .

(1) رواه الترمذي (27 / 2) برقم (248) بنحوه ورواه أبو داود (574 / 1) (932) ، وسبل السلام (جزء 1 صفحة 174) .

(2) رواه البخاري (306 / 2) برقم (780) ، ومسلم (307 / 1) برقم (410) نيل الأوطار للشوكاني (جزء 1 صفحة 248) .

(3) رواه البخاري (311 / 2) برقم (782) ، ومسلم (307 / 1) برقم (410) بنحوه ، ونيل الأوطار للشوكاني (جزء 1 صفحة 248) .

(4) نيل الأوطار (جزء 1 صفحة 248) وسبل السلام (جزء 1 صفحة 173) والبدائع (جزء 1 صفحة 207) وأحكام القرآن لابن العربي (جزء 1 صفحة 7) والجلي لابن حزم (جزء 3 صفحة 263) .

(5) بدائع الصنائع (جزء 1 صفحة 207) . (6) أحكام القرآن لابن العربي (جزء 1 صفحة 207) .

وقال الشافعية : إذا كان المصلي إمامًا أَمَّنْ وأَمَّنَ المأموم معه جهراً ، وذلك لحديث أبي هريرة : « إذا أمن الإمام فأمنوا » .

وإذا كان مأمومًا ، ففي الجديد ، لا يجهر بالتأمين ؛ لأن التأمين ذكّر مسنون في الصلاة كالتكبيرات . وفي القديم ، يجهر ؛ لحديث أبي هريرة السابق .

وقيل : إذا كان المسجد صغيرًا بحيث يَتَلَفُّهُمْ تأمينُ الإمام ، لم يجهر به ؛ لأنه لا يحتاج إلى الجهر به ، وإن كان كبيرًا جهر به ؛ لأنه يحتاج إلى الجهر للإبلاغ ، فإن نسي الإمام التأمين أَمَّنَ المأموم وجهر به لیسْمَعَ الإمام فيأتي به .

وجملة القول في ذلك : أن الشافعية يَرَوْنَ أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يُخْفِيهِ ، وهو قول أحمد وإسحق ، وقال به كثيرون من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم ⁽¹⁾ .

* * *

(1) المهذب (جزء 1 صفحة 73) ونيل الأوطار (جزء 1 صفحة 251) .

سورة البقرة

وهذه سورة عظيمة وحافلة بالأحكام بل إنها من أعظم ما في الكتاب الحكيم من سور ، وذلك لما تتَّسِمُ به هذه السورة من خصائصٍ مميّزة ، أهمُّها أنها أعظمُ سور القرآن حجماً ، فضلاً عن شمولها لكُبرياتِ حاشدةٍ من الحقائق والأحكام والدلائل والبيّنات ، وما حَوّته من مختلف المواقف والمشاهد والمعاني الزاخرة ، والتي تَكْشِفُ عن كُبرى الحقائق واليقينيات ، وهي أن هذا القرآن كلامُ اللَّهِ وأنه معجزٌ قطعاً .

وفي فضل هذه السورة يقول الرسول ﷺ فيما رواه مسلم والترمذي عن أبي أمامة الباهلي : « اقرأوا سورة البقرة ؛ فإن أخذها بركة ، وتركها حسرة ، ولا تستطيعها البطلة ⁽¹⁾ » ⁽²⁾ .

وأخرج الترمذي بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا تَجْعَلُوا يَوْمَكُمْ مَقَابِرَ ، وإن البيتَ الذي تُقْرَأُ فيه البقرةُ لا يدخله الشيطان » ⁽³⁾ .

ومن الأحكام التي حوتها هذه السورة والتي نأخذ في بيانها والإفاضة في ذكرها ، مسألة السحر ، وقد حوته الآية الكريمة الآتية :

(1) البطلة أي السحرة ، والمقصود أن سورة البقرة تحفظ صاحبها من أذى السحر والسحرة . وصاحبها هو حاملها حفظاً أو كتابة .

(2) رواه مسلم (1 / 553) برقم (804) ، وانظر التاج الجامع للأصول (ج 4 ص 16) .

(3) رواه مسلم في صحيحه (1 / 539) برقم (780) وانظر التاج الجامع للأصول (ج 4 ص 17) .

قوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَذُوتَ وَهَوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَئِنَّ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسُهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿ ١١٠ 〉 ۝ .

سبب نزول هذه الآية

١ جاء في سبب نزول هذه الآية أقوال كثيرة ومتشابهة ، ومن طرق مختلفة نستخلص منها ما هو جماع للقول في المسألة ، وهو أن المقصود في هذه الآية اليهود الذين كانوا بين ظهراني أصحاب رسول الله ﷺ فقد خاصموا رسول الله ﷺ بالتوراة فوجدوها موافقة للقرآن ، تأمر بأتباع محمد ﷺ وتصديقه ، بمثل الذي يأمر به القرآن ، فانفتلوا عن الخاصمة بالتوراة إلى الخاصمة بالكتب التي كان قد اكتتبها الناس من الكهنة على عهد سليمان .

وتفصيل ذلك أن الشياطين كانت تَصْعَدُ إلى السماء فتَقْعُدُ منها مقاعد للسمع ، فيستمعون من كلام الملائكة عما سيكون في الأرض من موت أو غيث أو غير ذلك من الأخبار ، ثم يأتون الكهنة فيخبرونهم به ، فتحدث الكهنة الناس فيجدونه كما قالوا ، حتى إذا أمنتهم الكهنة كذبوا عليهم ، فخلطوا ما سمعوه بغيره ، فزادوا مع كل كلمة سبعين كلمة ، فاكتب الناس ذلك كله في الكتب وفشا في بني إسرائيل أن الجن تعلم الغيب ، فلما علم سليمان بذلك بعث في الناس ، فجمع تلك الكتب فجعلها في صندوق ثم دفنها تحت كرسيه ، ولم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يذئو من الكرسي إلا احتراق ، ثم قال سليمان بعد ذلك : لا أسمع أحدا يذكر أن الشياطين تعلم الغيب إلا ضربت عنقه ، فلما مات سليمان وذهبت العلماء الذين كانوا يعرفون أمر سليمان وخلف بعد ذلك خلف من الناس ، تمثّل الشيطان في صورة إنسان ثم أتى نفرا من بني إسرائيل فقال : هل أدلكم على كنز لا تأكلونه أبدا ؟ قالوا : نعم . قال : فاحفروا تحت الكرسي . وذهب معهم فأراهم المكان فحفروا فوجدوا تلك الكتب ، فلما أخرجوها قال الشيطان : إن سليمان إنما كان يُسَخِّرُ الإنس والشياطين والطير بهذا السحر . ففشا في الناس أن سليمان كان ساحرا ، وعقيب ذلك اتَّخَذَتْ بنو إسرائيل

تلك الكتب واعتمدتها بدلاً من التوراة ، فلما جاءهم محمد ﷺ خاصموه بها .
 وذلك مما اصطنعه بنو إسرائيل من الكفر ، وهو وضعهم الكتب المزيفة المفتراة بدلاً من التوراة ، ولذلك نفى الله الكفر عن سليمان ، ليوصم به الذين بدلوا كتاب الله ، فقال سبحانه : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ (1) .
 وفي رواية أخرى عن ابن عباس شبيهة بما سبق إذ قال : « إِنَّ الشَّيَاطِينَ كَانُوا يَسْتَرْقُونَ السَّمْعَ مِنَ السَّمَاءِ ، فَيَجِيءُ أَحَدُهُمْ بِكَلِمَةٍ حَقٌّ ، فَإِذَا جُرِبَ مِنْ أَحَدِهِم الصِّدْقُ ، كَذَبَ مَعَهَا سَبْعِينَ كَذِبَةً ، فَتَشْرَبُ بِهَا قُلُوبُ النَّاسِ ، فَاطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ سُلَيْمَانُ ، فَأَتَاَهَا فَدَفَنَهَا تَحْتَ الْكَرْسِيِّ ، فَلَمَّا مَاتَ سُلَيْمَانُ قَامَ شَيْطَانُ الطَّرِيقِ فَقَالَ : أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى كَنْزِ سُلَيْمَانَ الْمَنِيعِ الَّذِي لَا كَنْزَ لَهُ مِثْلُهُ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : تَحْتَ الْكَرْسِيِّ . فَأَخْرَجُوهُ فَقَالُوا : هَذَا سَحَرُ سُلَيْمَانَ سَحَرَ بِهِ الْأُمَمَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عُذْرَ سُلَيْمَانَ ﴿ وَأَتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ ﴾ (2) .

تأويل الآية

يتبين في سبب النزول أن الشياطين كانوا يشتجعون من الملائكة في السماء عن أخبار الأرض ، ثم يهبطون بهذه الأخبار على أشياعهم من الكهنة في الأرض ، والكهنة بدورهم يحدثون الناس عن بعض الأمور الغيبية مما لا يعلمه الناس ، حتى إذا وجده الناس حقاً صدقوهم ، ثم كتبوا ما سمعوه منهم في كتب ، وذلك في عهد سليمان . ولما علم سليمان بهذه الكتب أخذها ودفنها تحت كرسيه ليخفيها .

وهذا ضرب من السحر الخادع الموهوم الذي يتشبث به فريق من البشر الفاسق ، يضاهئون به خلق الله فيما جعله من معجزات ، فضلاً عن إعراض اليهود عن كتاب الله (التوراة) ، ليجمعوا بدلاً منها هذه الكتب الملققة المصطنعة ولا جرم أن يكون ذلك كفراً يبرأ منه نبي الله سليمان عليه السلام ، ولذلك قال سبحانه : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ . وقيل : عبر الله عن السحر بالكفر ؛ ليدل على أن السحر كفر ، وأن من كان نبياً كان معصوماً منه ، ولكن الشياطين كفروا باستعماله .
 وقوله : ﴿ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى

(1) تفسير الطبري (ج 1 ص 353) ، وأسباب النزول لأبي الحسن النيسابوري ص (20) .

(2) أسباب النزول لأبي الحسن النيسابوري ص 19 .

يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴿١٠٢﴾ .
 « ما » أداة نفي ، و « الواؤ » قبلها للعطف على قوله ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ﴾ وبهذا يكون في الكلام تقديم وتأخير ، وتقديره هو : وما كفر سليمان ، وما أنزل على الملكين ، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر بيابل هاروت وماروت . وبذلك فهاروت وماروت بدل من الشياطين في قوله : ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ . وبعبارة أخرى ، فالمراد أن اليهود اتبعوا ما تُحَدِّثُهُ الشَّيَاطِينُ من سحر في ملك سليمان ، وما كفر سليمان ولا أنزل الله السحر على الملكين ، ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر بيابل هاروت وماروت .

وقيل : هاروت وماروت عطف بيان للملكين ، على اعتبار أن « ما » اسم موصول بمعنى « الذي » ، ومعناه على هذا : إنهما ما يُعَلِّمان أحداً حتى يُنصِّحاه ويقولَا له : إنما نحن ابتلاء من الله ، فَمَنْ تَعَلَّمَ مَتَا وَعَمِلَ بِهِ كَفَرَ ، ومن تعلم وتوفى عمله ثبت على الإيمان .

وبعبارة أخرى ، فإن اليهود اتبعت ما تَلَثَّه الشَّيَاطِينُ على ملك سليمان ، والذي أنزل على الملكين بيابل هاروت وماروت ، وهما مَلَكَانِ مِنَ مَلَائِكَةِ اللَّهِ كَانَا يُعَلِّمان النَّاسَ السَّحْرَ ، فأخذ عليهما أن لا يُعَلِّمَا أحداً حتى يقولَا : إنما نحن فتنة فلا تكفر ⁽¹⁾ .

حقيقة السحر

نعرض لتعريف السحر في بيان حقيقته ومعناه وما يُرادُ به ، ثم نعرض بعد ذلك لأقوال العلماء في السحر ، من حيث اعتباره حقيقة واقعة أو ضرباً من التمويه والخيال والشعوذة .

أما السحر من حيث تعريفه فهو : كُلُّ مَا لَطْفٌ مَأْخُذُهُ وَدَقُّ . وقيل : هو كل أمر يخفى سببه ، وَيُخَيَّلُ على غير حقيقته ، ويجري مجزى التمويه والخداع . وعلى هذا ، فالسحر أصله التمويه بالخيال والتخييل ، وهو أن الساحر يفعل أشياء ومعاني فَيُخَيِّلُ للمسحور أنها بخلاف ما هي عليه ، كالذي يرى السراب من بعيد فَيُخَيِّلُ إليه أنه ماء ⁽²⁾

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 50) ، وتفسير البيضاوي ص (21 ، 22) ، الكشف للزمخشري (ج 1 ص 301) ، وتفسير الطبري (ج 1 ص 360) ، ومعه تفسير غرائب القرآن للنيسابوري ص (348) .
 (2) مختار الصحاح ص (288) والقاموس المحيط (ج 2 ص 46) ، والمعجم الوسيط (ج 1 ص 419) ، وتفسير القرطبي (ج 1 ص 43) .

وقيل : أصل السحر صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره ، فكأن الساحر لما أَرى الباطل في صورة الحق وخيّل الشيء على غير حقيقته ، قد سحر الشيء عن وجهه ، أي صرّفه ، وفي الحديث : « إن من البيان لسحراً » (1) . أي أنّ من البيان ما يُصرف به قلوب السامعين وإن كان غير حق (2) .

واختلّف في السحر ، هل له حقيقة أم لا ؟ ثَمّة تفصيل للعلماء في ذلك ، وهم في ذلك قَرِيقان :

الفريق الأول : وهم المعتزلة والحنفية من أهل السنة ، فقد ذهب هؤلاء إلى أنّ السحر ليس له في الواقع حقيقة ، وأنّه ليس إلا ضرباً من الخداع والتمويه والتضليل والشعوذة ، فهو بذلك اسم لكل أمر مُؤوّه باطل لا حقيقة له ولا ثبوت . وفي هذا يقول الله سبحانه : ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ ﴾ (3) . وذلك يعني أن السحرة مؤوّهوا على الناس حتى ظنوا أن حبالهم وعصيتهم تشع . وقال أيضاً : ﴿ فَإِذَا جَاءَهُمْ وَعَصِيَّتُهُمْ يَخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ مِجْرِهِمْ أَنَّهُا تَسْعَى ﴾ (4) . فأخبر بذلك أن ما ظنّه الناس سعيًا من الحبال والعصي ، لم يكن كذلك ، وإنما كان تخيلاً وإيهامًا (5) .

وقالوا : إن للسحر ضرراً كثيراً منها : التّخيلات التي ظاهرها على خلاف حقيقته كما يتخيّل راكب السفينة إذا سارت في النهر ، فإنّه يرى الشاطئ بما عليه من التّخيل والبنيان سائراً معه ، وكما يرى القمر في مهبّ الشمال يسير بسبب الغيم في مهبّ الجنوب ، وكذلك بُخار الأرض الذي تَرى بسببه قرص الشمس عند طلوعها عظيمًا ، حتى إذا فارقت الشمس أو انقشع ، عادت على هيئتها بما هو أصغر . ونظائر ذلك كثيرة ممّا يُتخيّل على غير حقيقته ، فيعرفه عامة الناس ، ومنها ما يُلطّف فلا يعرفه إلا من تأمّله بعناية واهتمام . وربما كان ذلك ألطف وأدق ؛ ليكون أبعد في التّمويه والتّخيل ، وذلك كالذي يفعلّه المشعوذون من جهة الحركات وإظهار التّخيلات ، ومثّل ذلك مَنْ يُريك

(1) رواه البخاري في صحيحه (109/9) برقم (5146) ، وأبو داود (275/5) برقم (5007) ، وأحمد (59/2) برقم (5232) ، والترمذي (329/4) برقم (2028) . وانظر الجامع الصغير للسيوطي (جزء 1 صفحة 375) .

(2) لسان العرب (ج 4 ص 348) . (3) سورة الأعراف الآية (116) .

(4) سورة طه الآية (66) .

(5) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 42 ، 43) وتفسير القرطبي (ج 1 ص 50) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 144) والكشاف للزمخشري (ج 2 ص 103) .

عصفورًا معه ، أنه قد ذبحه ثم يُريكَه وقد طار بعدَ ذبحه وقطع رأسه ، وذلك لحفة حركته وما يظهره من براعة في إخفاءٍ أحدِ عصفورين معه وإظهارِ آخر .

وكذلك الذي يتظاهَرُ أنه يلعب سيقًا أو سَكِينًا ويُدخله في جوفه ، وليس لشيءٍ من ذلك حقيقةٌ إلا التمويه والخداع والتضليل ، وذلك للبراعة والحفة اللَّتَيْنِ أُوتِيَهُمَا الساحِرُ⁽¹⁾ .

ومن تلك الصُّرُوب أيضًا هذه الأعمالُ الفنيةُ التي تظهر من صنع آلاتٍ مركبة ، وذلك كفارس على فرس في يده بُوقٌ كلما مضت ساعة من النهار ، ضرب بالبوق من غير أن يَمَسَّهُ أحدٌ . ومن جملة ذلك : ما قاله بعض المفسرين عن سحرة فرعون أن سحرهم كان من هذا القبيل ، وهو أنهم عَمَدُوا إلى حبالهم وعصيهم فحَسَوْهَا رِثْبًا ، فصارت تتلوى لما فيها من الرُّبُوبِ ، فكان يُخِيلُ للنَّاظر من الناس أنها تشعَى باختيارِها .

وثمة ضربٌ آخرٌ ، هو ادِّعاءُ الساحر أنه قد عَرَفَ الاسمَ الأعظم ، وأن الجنَّ يطيعونه وينقادون إليه في أكثر الأمور ، وذلك فيما لو كان السامعُ أو الناظر ضعيفَ العقل والإرادة ، قليلَ التَّمييزِ والتفكير ، فيصدِّقه ببساطة ويتعلَّقُ به قلْبُهُ ، فيحصل في نفسه شيءٌ من الرعب والفرَقِ ، وإذ ذاك - وهو في حالته هذه من الضعف وهوان الإرادة والتفكير - يستطيع الساحِرُ أن يفعلَ أمامه ما يشاء ليثقَ به ويطمئنَ إليه عن طواعيةٍ وجهالةٍ وفي غير ما تردِّد .

ومن ضرُوبه أيضًا : سحرُ الكذَّابين الذين يعبدون الكواكب السبعة السيارة ؛ فقد كانوا يعبدون هذه الكواكب ، ويعتقدون أنها مُدبِّرةٌ للعالم ، وأنها تأتي بالخير والشر ، وهم الذين بعث الله إليهم إبراهيمَ الخليلَ (عليه الصلاة والسلام) مُبْطِلًا مَقَالَتَهُمْ ورَادًّا كَذِبَهُمْ⁽²⁾ .. وغير ذلك من ضرُوب السحر كثيرٌ ، وهي ضرُوبٌ ليس لها في ميزان الحقيقة والواقع أيةٌ مُصدقية ، بل هي مخاريقٌ وحيل يفترها صِنْفٌ فاسدٌ من المحترفين والبارعين والدجاجلة ؛ إرهابًا للناس وطلبًا في اصطناع الخطوة عندهم أو ابتزاز ما يستطيعونه من أموالهم .

وقال المنكرون للسحر : إن السحرة لو كانوا يَقْدِرُونَ على ما يدَّعون من النفع والضرر والاطلاع على الغيوب وأخبار الناس والبلاد وإيقاع ما يريدونه بالآخرين ، لاستطاعوا أن يُرِيلُوا مَمَالِكَ ودولًا ، وأن يستخرجوا كُنُوزًا ، وأن تكون لهم الغلبة على البلدان بقتل الملوك والساسة من غير أن يَمَسَّهُمْ سوءٌ أو مكروه ، وكذلك لاستغنَّوا عن

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 45) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 144 ، 145) .

طلب ما بأيدي الناس ، علمًا بأنهم (السحرة) أسوأ الناس حالًا وأشدّهم فاقةً وفقراً ، وأكثرهم طمعًا واحتياجًا لأخذ أموال الناس ، فإن كان الأمر كذلك - وهو كذلك - علمنا أن السحرة لا يقدرّون على ما زعموه أو ادّعَوْه ، وأنهم ليست لهم مصداقية فيما تظاهروا به من القدرات وخزق العادات (1) .

الفريق الثاني : وهم عامة العلماء - باستثناء الحنفية والمعتزلة - قالوا : إن السحر ثابت وله حقيقة . واستدلوا على حقيقته وثبوته بكل من النص والمشهود الحسن ؛ فإنه يستفاد من قوله تعالى : ﴿ يَعْلمُونَ النَّاسَ الْسَّحَرَ ﴾ . أن السحر واقع حقيقة وتعليمًا ، ولو لم يكن له حقيقة لم يكن لتعليمه معنى أو فائدة ، ولا أخبر الله أن السحرة يعلمون الناس السحر . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا بِسِحْرِ عَظِيمٍ ﴾ فإنه يدل على وقوعه وثبوته ، ومثل هذا المعنى مستفاد من وصفه بأنه عظيم .

وكذلك قوله تعالى في سورة الفلق : ﴿ وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ﴾ والنَّفْث في العقد ضرب من السحر يأتيه السواحر من النساء وهن يَغْقِدْنَ عُقْدًا في خيوط ويتفنن فيها (2) .

أما الاستدلال بالمشهود ، فهو ما يظهر على يد الساحر من خرق للعادات مما ليس في مقدور البشر ؛ كالجري على خيط دقيق ، والطير في الهواء ، والمشي على الماء ، وابتلاع أداة من الأدوات ؛ كسكين ونحوها ، وغير ذلك من وجوه السحر وصوره . وعلى هذا أهل الحل والعقد الذين يتعقّد بهم الإجماع .

هذا ، وقد شاع السحر وذاع خبره في سابق الزمان من غير أن يُنكر حقيقته أحد ، من الصحابة أو التابعين (3) .

مناقشة سم النبي

ورد في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قد سُحِر ، فقد سَحَره يهودي من يهود بني زُرَيْقٍ يُقال له : لَيْبِدُ بْنُ الْأَعْصَمِ . وفيه أن النبي ﷺ قال لما حُلَّ عنه السحر : « إن الله شفاني » . وقيل : سحرته امرأة يهودية حتى عمل فيه السحر واعتل (4) .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 48) . (2) تفسير البيضاوي ص (815) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 46 ، 47) ، وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 147) .

(4) رواه البخاري في صحيحه (385/6) برقم (3268) ، ورواه مسلم (4/1719) برقم (2189) ، وانظر جامع الأصول جزء 6 صفحة 41 .

وقد رَدَّ فريقٌ من الناس هذه الروايات وقالوا : لا نجدُ مثلَ هذا القولِ غيرَ ضربٍ من الزعمِ المجرد ، الذي ينبغي أن لا يَرْتَفِزَ به الأذهان ، وَتَجْتَزَّه الألسُن النواطقُ بسرعة وبساطة . وقالوا : نحسب مثلَ هذا الكلام مُجانِبًا للصواب ، أو الحقيقة الدينية التي تنطق بعصمة النبي ﷺ وقالوا أيضًا : إن دعوى السحر الواقع على النبي ﷺ يتناقض مع حقيقة العصمة التي أوتيها عليه السلام . والقولُ بسحر النبي لا جرم أن يكون مساقًا للشك في معجزات النبيين ، وأنه لا فرق بين معجزاتهم وفعل السحرة ، وإن ذلك كله من نوع واحد ، مع أن الله جلَّت قدرته قد نَدَّدَ بالسحر والسحرة إذ يقول : ﴿ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَقْبَى ﴾ (1) . وقال سبحانه في تكذيب الكافرين بزعمهم أن النبي مسحور : ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا ﴾ (2) .

وهذا فضلًا عن القدح في عصمة النبي الكريم ، والنيل من صدق نبوته ، مع أنه (عليه الصلاة والسلام) كان مَحْوَطًا بعصمة الله له ، إذ تكفل الله سبحانه أن يَقِيَهُ من شر الأشرار ، وأن يعصمه من تَمَلُّؤِ الفسقة والفُجَّارِ وافتراءاتهم ومكائدهم فقال سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ (3) .

وما ذهب إليه هذا الفريق يردّه الحديث الصحيح بوقوع السحر على النبي ، وخير ما يكون من تأويل لهذا النص أن السحر إنما تَسَلَّطَ على جسد النبي ﷺ وجوارحه ، لا على عقله وقلبه واعتقاده ، ومعلوم أن إحساسات النبي البدنية لا يفتقرُ فيها عن غيره من الناس ؛ لأنها أمرٌ من أمور الدنيا التي يستوي الحال فيها عند النبي وغيره من الناس ، فلا عجب أن يَقَعَ عليه ضربٌ من السحر فيؤثِّرُ في جوارحه أو إحساساته الجسدية ، وليس على جهازه الذهني والروحي .

حكم السام

للعلماء أقوالٌ متقاربةٌ في حكم الساحر من حيث كفره وقتله أو عدم ذلك ، وجملة القول في هذه المسألة : أن مجرد السحر نفسه كفرٌ ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ وفي هذا دلالةٌ على أن إخبار الشياطين عن سليمان وتعليمهم الناس السحر يُعتبر في ذاته كفرًا ، ولذلك نفى الله الكفر

(2) سورة الفرقان الآية (8) .

(1) سورة طه الآية (69) .

(3) سورة المائدة الآية (67) .

عن سليمان لما نُسِبَ إليه من سحر مزعوم ، وفي ذلك كله تفصيل :

فقد ذهبت الحنفية إلى أن الساحر إذا علم أنه ساحر يقتل ولا يُستتاب ، وإذا أقر أنه ساحر حُلَّ دمه ، وكذلك إن شهد عليه شاهدان أنه ساحر قُتِل ولا يُستتاب كذلك . واستدل الحنفية لمذهبهم في المسألة بقوله تعالى : ﴿ وَأَتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلَائِكَةٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ . وموضع الاستدلال هو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ . وهو يدل على أن ما أخبرت به الشياطين وأدعته من السحر على سليمان كان كفراً ، لذلك نفاه الله عن سليمان وحكم بكفر الشياطين ليعملهم السحر ، ويؤكد ذلك أيضاً قوله تعالى في الآية : ﴿ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ أي أن تعليمهم الناس السحر كان كفراً منهم .

وكذلك قد عطف الله على تلاوة الشياطين عملية الإنزال على الملكين يابل وهو قوله : ﴿ وَمَا أَنزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَدْرُوتَ وَمَرْوَتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقًّا يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ . وهذا إخبار عن الملكين أنهما كانا يقولان لمن يُعلمانه السحر : لا تُكْفُرْ بعمل هذا السحر واعتقاده فاستبان من ذلك أن السحر كفر ، فإذا عمل به أحد أو اعتقده كان كافراً . وفي تأكيد هذا المعنى يقول الله بعد ذلك : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴾ أي من استبدل السحر بدين الله ، فليس له في الآخرة من حظ ولا نصيب .

وفي ذلك كله ما يدل على أن الساحر كافر ، وهو - وإن كان قبل سحره مسلماً - فقد كفر بفعل السحر ، فاستحق القتل لارتداده ⁽¹⁾ . وفي الحديث : « من بدل دينه فاقتلوه » ⁽²⁾ .

وأما المرأة الساحرة فحكمتها عند الحنفية : أنها لا تقتل ، حتى ولو أقرت أو شهدوا عليها ، بل تُحبس وتضرب حتى يُستيقن أنها تركت السحر . وهو قول الإمام مالك خلافاً للشافعية والحنابلة إذ قالوا : حكمتها في ذلك حكم الرجل ⁽³⁾ وقالت المالكية ما يشبه ذلك ، وهو أن المسلم إذا سحر بنفسه بكلام يكون كفراً وجب قتله ولا يستتاب

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 52 ، 53) .

(2) رواه البخاري (12 / 279 ، 280) برقم (6922) من حديث ابن عباس .

انظر سبل السلام ج 3 ص 265 .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 50) ، وتفسير القرطبي (ج 2 ص 49) ، وتفسير ابن كثير (ج 1

ولا تقبل توبته ؛ لأنه يستسير بالسحر استساراً ، أي أنه بسحره يكفر سرّاً ، فهو كالزنديق . وقالوا في احتجاجهم : إن الله سَمَّى السحرَ كفرًا بقوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ . وهو قول أحمد وأبي ثور وإسحق . وقال به الشافعي . وهو ما نبينه في الفقرة التالية . وهو كذلك مروى عن عمر وعثمان وابن عمر وحفصة وأبي موسى ، وعن جماعة من التابعين . قال ابن المنذر في هذا : إذا أقر الرجل أنه سحر بكلام يكون كفرًا ، وجب قتله إن لم يثب ، وكذلك لو ثبتت به عليه بينة ووصفت البينة كلامًا يكون كفرًا ، أما إذا كان الكلام الذي ذُكر أنه سحر به ليس بكفر لم يجز قتله ، فإن كان أحدث في المسحور جنابة ثوجب القصاص ، اقتضى منه إن كان عمداً ذلك ، وإن كان مما لا قصاص فيه ، ففيه دية ذلك (1) .

واحتجوا لقتل الساحر بما أخرجه الترمذي والدارقطني بإسنادهما عن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « خُذْ السَّاحِرَ ضَرْبَةَ السَّيْفِ » (2) .

أما الشافعية فقالوا : إنما يُقتل الساحر إذا كان يعمل بسحره ما يبلغ الكفر ، فإذا عمل عملاً دون الكفر فلا قتل عليه . وقالوا : يُطلب منه أن يصفَ سحره ، فإن بين ما يوجب الكفر ، كان كافراً فيقتل ، وهذا كما لو اعتقد التقرب إلى الكواكب السبعة وأنها تفعل ما يُطلب منها . وإن كان سحره لا يُوجب كفرًا ، فلا يقتل ، إلا إذا كان يعتقد أن السحر مُباح ، فإن كان كذلك كان كافراً . ودليلهم في ذلك حديث جندب السابق .

قال الإمام النووي في هذا : عمل السحر حرام ، وهو من الكبائر بالإجماع ، وقد يكون كفرًا وقد لا يكون كفرًا بل معصية كبيرة ، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر ، كفر ، وإلا فلا ، وأما تعلمه وتعليمه فحرام (3) .

حكم تعلم السحر

اختلفت كلمة العلماء في حكم السحر من حيث تعلمه وتعليمه ، وهم في ذلك فريقان :

-
- (1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 47 ، 48) ، وبداية المجتهد (ج 2 ص 420) ، ونيل الأوطار (ج 7 ص 187) .
 (2) رواه الترمذي (49 / 1) رقم (1460) ، والدارقطني (3 / 79 / 3) رقم (3179) وضعفه الألباني كما في السلسلة الضعيفة (3 / 641) (1446) ، وانظر نيل الأوطار (جزء 7 ص 186) .
 (3) نيل الأوطار (ج 7 ص 187) ، وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 147) ، والمهذب للشيرازي (ج 2 ص 177) .

الفريق الأول : وهم المالكية والحنابلة ؛ فقد أوجبوا قتلَ الذي يتعلم السحر أو يَعْلَمُهُ . واستدلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا إِلَّا نَحْنُ فِتْنَةً فَلَا تَكْفُرْ ﴾ وموضع الاستدلال هو في قول الملكين (هاروت وماروت) : ﴿ إِلَّا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ أي لا تتعلم السحر فَتَكْفُرْ بذلك ⁽¹⁾ .

الفريق الثاني : وهم الحنفية والشافعية والمعتزلة ؛ فقد ذهبوا إلى أنه لا إثم في مُجَرِّد تعلم السحر ، وإنما الإثم في العمل به أو اعتقاده ؛ فالعمل به وإيقاع الضرر بسببه بالآخرين كبيرة من الكبائر ، فضلاً عن اعتبار صاحبه من أهل السعي بالفساد في الأرض ، لعمله السحر واستدعائه الناس إليه وإفساده إياهم . ويُشْتَدَل لذلك بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِلَّا نَحْنُ جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ﴾ ⁽²⁾ .

وكذلك اعتقاد السحر يُعتبر كفراً ، وذلك كمن يعتقد أن الكواكب لها تسلط على الحياة ومصائر الكائنات ، ونحو ذلك من التصورات والأفكار .

أما الذي يتعلمه لا ليعمل به أو يعتقده ، بل ليتوقاه ويتجنب أضراره ومآلاته ، فليس عليه حرج في ذلك . ومع ذلك قالوا : إن اجْتِنَابَ تعلم السحر أفضل من تعلمه . وذلك كالفلسفة فإن تعلمها لا يؤمن أن يؤول في النهاية إلى الغواية ⁽³⁾ .

وقيل : بل تعلمه أفضل . ووجه ذلك : أن العلم لذاته شريف . وذلك استدلالاً بعموم قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ⁽⁴⁾ .

وقالوا في توجيه التفضيل : إذا لم تعلم السحر فسوف لا نعلم الفرق بينه وبين المعجزة ، ومعلوم أن التفريق بينهما واجب ، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب ، وذلك يقتضي أن يكون تحصيل العلم بالسحر واجباً ⁽⁵⁾ .

على أن القول بإدراج تعلم السحر في عموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . إنما نجده إسرافاً في الاستنباط ومجانبة للصواب ؛ لأن

(1) المغني لابن قدامة (ج 8 ص 151) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 31) .

(2) سورة المائدة الآية (33) .

(3) تفسير الكشاف للزمخشري (ج 1 ص 301) .

(4) سورة الزمر الآية (9) .

(5) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 147) ، وتفسير الطبري (ج 1 ص 361) ، وتفسير الكشاف للزمخشري (ج 1 ص 301) ، وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 301) .

المقصود بالذين يعلمون في الآية ، الذين يَنْهَلُونَ من علوم الشريعة والدين وما كان للمسلمين فيه مصلحة من علوم الدنيا ، أما السحر فليس فيه من ذلك شيء .

قَتْلُ السَّامِ الْكِتَابِيِّ

ما بيناه سابقاً من حكم إنما هو في الساحر المسلم فما حكم الساحر من أهل الكتاب ؟
ثمة خلافٌ بينَ الفقهاء في هذه المسألة ، نعرض له في التفصيل التالي :
فقد ذهبت الحنفية إلى وجوب قتل الساحر الكتابي . ووجه قولهم : أن الكفر الذي أقرزناه عليه هو ما أظهره لنا ، وأما الكفر الذي صار إليه بسحره فإنه لم يُقر عليه ولم يُعطِ الذمة على إقراره .

والدليل على ذلك أنه لو سألنا أن نُقرَّه على السحر مقابل الجزية لما أجبناه إليه . وهو - في هذا - ليس بينه وبين الساحر المسلم من فريقي ، استناداً إلى عموم الحديث : « حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ » (1) .

ومن جهة أخرى ، فإن الساحر الذمي إذا لم يَشْتَحِقْ القتل بكفره ، فيستحقه بسعيه في الأرض فساداً ، كالمحاريين (2) .

أما الإمام مالك فثمة روايات ثلاث عنه في المسألة :
الأولى : أنه يُستتاب الساحر الكتابي ، وتوبته الإسلام .
الثانية : أنه يُقتل وإن أسلم .

الثالثة : أنه يُقتل ولا يُستتاب ، كالمسلم .
وذكر عن مالك أيضاً أنه قال في الذمي إذا سحر : لا يُقتل إلا أن يُقتل بسحره ، ويضْمَنُ ما جَنَى (3) .

وقالت الحنابلة : إن الساحر الكتابي لا يُقتل لسحره ، إلا أن يُقتل غيره فيُقتل قِصاصاً . ووجه قولهم : أنَّ لبيد بن الأعصم سحر النبي ﷺ فلم يُقتله . وهذا قول

(1) سبق تخريجه .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 53 ، 54) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 49) .

الشافعية أيضًا (1) .

تنبيه

يستطيع المسلم أن يذُرَّ عن نفسه بوائق السحر ، وما ينفثه السحرة من مفسدات محتملة تَرُدُّ على النفس فتسومها الضرر ، ببعض الآيات والأدعية من الكتاب والسنة ، وفي ذلك ما يكفي لدرء السحر ، وهو قراءة المعوذتين وآية الكرسي وأدعية أخرى تُستفاد من مظانها في كتب الحديث .

الفرق بين السحر والمعجزة

لا إشكال في التمييز بين السحر والمعجزة ، فإن ذلك أمر واضح وميسور ، وذلك بالنسبة للذين يُنكرون السحر من أهل العلم ، أولئك الذين قالوا : إن السحر ضَرْبٌ مِنَ الشُّعوذة أو التخيل والإيهام ، مما يُجرِّبه السحرة أو السواحر في غاية من اللطافة والبراعة وخفة الحركة . وهؤلاء هم الحنفية والمعتزلة . فقد قالوا : إن معجزات الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) هي على حقائقها ، وبواطنها كظواهرها ، وهي كلما نظرت إليها في عناية وتأمل ازدادت ثقة بصحتها وسلامتها ، ولا يستطيع الناس مهما بذلوا من جهد وعناء ... أن يضاهيَوها أو يُقارِضوها بإتيان مثلها . وقالوا كذلك : إن مخاريق السحرة وتخيلاتهم إنما هي ضرب من التخيل والتلطف من أجل إظهار أمورٍ ليس لها وجودٌ أو حقيقة ، ولا يعجز المرء من غير السحرة لو تعلم واجتهد أن يبلغ ما بلغه السحرة (2) .

أما جمهور العلماء الذين قالوا بثبوت السحر وأنه حقيقة وواقع مخلوق ، فلا جرم أن يكون التفرُّق عندهم بين السحر والمعجزة أمرًا واضحًا ومكشوفًا ، وذلك لدى التحقيق والتمحيص وإعمال النظر . فقد عرَّف بعضهم السحر : بأنه عُقْدٌ ورُقَى وكَلَامٌ يُتَكَلَّمُ به أو يكتبه ، أو يعمل شيئًا يؤثر في بدن المسحور أو قلبه أو عقله من غير مباشرة له (3) .

وقال ابن العربي في أحكام القرآن في تعريف السحر : إنه كلامٌ مؤلَّفٌ يُنْقَلَمُ به غير الله تعالى ، ويُنسب إليه فيه المقادير والكائنات (4) .

(1) المغني لابن قدامة (ج 8 ص 155) ، وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 147) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 49) ، والكشاف للزمخشري (ج 2 ص 101) .

(3) المغني لابن قدامة (ج 8 ص 150) .

(4) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 11) .

وقال الإمام المازري في هذا : مذهب أهل السنة وجمهور علماء الأمة : إثبات السحر ، وأن له حقيقة كغيره من الأشياء خلافاً لمن أنكر ذلك وأنكر حقيقته ، وقد ذكره الله تعالى في كتابه ، وذكر أنه مما يتعلم ، وذكر ما فيه إشارة إلى أنه مما يكفر به ، وأنه يُفَرَّق بين المرء وزوجه ، وهذا كله لا يمكن أن يكون فيما لا حقيقة له .

على أن التمييز بين السحر والمعجزة يبدو من وجوه ، لعل أظهرها اثنان :

أولهما : أن السحر لا يأتيه إلا فريق من البشر الفاسق الفاسد ، البشر المضلل الجانح ، الذي يُشاقق الله ورسوله ، في حُب من النية وفساد السريرة ، ولا جرم أن يأتي الساحر فُتْلته وهو ينطوي على أسوأ مقصود ، يستمرئ الضلال والتخريب والسعي في الأرض فساداً ، فضلاً عن كربه السمّ والسواد الذي يغشى وجه الساحر ، وهو يفيض غبوساً ونُكُراً وقُبْحاً .

أما المعجزة ، فهي إنما يؤتاها فريق متميز من البشر الفريد المصطفى ، وأولئك فئة من الناس الأفذاذ الذين أنيط بهم ريادة البشرية إلى حيث الخير والنجاة والسعادة ، والتي تتجلى في طبائعها وسلوكها خير الخصائص والمزايا . وخير ما يتجلى في الإنسان القُد من روائع الخلق العظيم ما بين صدق ورحمة وحياء وفضل وعدل وصلوة وبر وإصلاح وإحسان ، إلى غير ذلك من عظيم الصفات والظواهر والمُجايما مما ليس له وجود أو واقع لدى المفسدين الدجاجة من الذين يمارسون فعل السحر .

ثانيهما : أن المعجزة مما لا يقدر على الإتيان به إلا الله ، وذلك لتمييزها وظهور شأنها بما لا يقوى على الإتيان بها أو معارضتها أحد من البشر وذلك كقُلُوبِ البحرِ وانشقاقِ القمر وقلْبِ العصا ثعباناً وإحياءِ الموتى وإبراءِ الأكمه .

على أن المعجزة تتضح من تعريفها وهي أنها : أمرٌ خارق للعادة ، مقرون بالتحدي ، سالمٌ عن المعارضة ⁽¹⁾ . فهي بذلك فوق مقدور البشر ، وغير قابلة للمعارضة أو التحدي من أحد .

أما السحر ، فإنه يُمكن لبعض الناس أن يأتوا بمثله على وجه المعارضة .

فإن قام في الناس من يعارض الساحر ليأتي بمثل ما أتى به ، ويعمل مثل ما عمل (الساحر) ، ظهر أن ذلك سحرٌ وليس من المعجزة في شيء .

(1) الإتيان للسيوطي (ج 2 ص 116) ، والمعجم الوسيط (ج 2 ص 585) .

تفخيز السحر والترهيب منه

يُعتبر السحر من أكبر الكبائر التي يَقْتَرِفُها فريقٌ آثمٌ من الناس ، ولا يجترئ على فعل السحر وإتيانه إلا مَنْ ظَلَمَ نفسه فأَوْرَدَها مَوْرِدَ اللَّعْنِ والتَّأْتِيمِ ، وسوء المآل في جهنم . وثمة نصوص من السنة المطهرة تحمل للسحرة والسواحر تنديداً بسوء فعلهم ، وتُنذِرهم بالويل وسوء المصير ، وأن مردُّهم إلى النار مع الظالمين والمفسدين والفجار . ومن جملة ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اجتنبوا السبع الموبقات » . قالوا : يا رسول الله ، وما هنَّ ؟ قال : « الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حَرَّمَ الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقَذْفُ المحصنات الغافلات المؤمنات » (1) .

وروى أحمد ومسلم بإسنادهما عن أبي موسى (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « ثلاثة لا يَدْخُلُونَ الجنةَ : مُدْمِنُ خمرٍ ، وقاطعُ رحمٍ ، ومُصَدِّقُ بالسحر » (2) .

وروى البزار من طريق عمران بن حصين ، والطبراني من حديث ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « ليس منا من تَطَيَّرَ أو تُطَيَّرَ له ، أو تَكْهَنَ أو تُكْهَنَ له ، أو سَحَرَ أو سُحِرَ له ، ومن أتى كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » (3) .

وروى الطبراني في الكبير عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قال : « مَنْ أتى عَرَّافاً (4) ، أو ساحراً ، أو كاهناً (5) ، يُؤْمِنُ بما يقول ، فقد كفر بما أنزل على محمدٍ - ﷺ - » (6) .

(1) رواه أحمد في مسنده (399 / 4) ، وقال الألباني في الضعيفة (658 / 3) رقم (1463) : ضعيف ؛ وانظر الترغيب والترهيب للمنذري (ج 4 ص 31) .

(2) رواه البخاري (188 / 12) برقم (6857) ؛ ومسلم في صحيحه (1 / 92) رقم 89 مثله ؛ وانظر نيل الأوطار (ج 7 ص 190) .

(3) الترغيب والترهيب (ج 4 ص 33) ، وصححه الشيخ الألباني كما في صحيح الجامع وزيادته (5311) .
(4) العراف : هو الذي يَدَّعي معرفة الأمور المستورة بما يستدل به من مقدمات وأسباب ، كمعرفة السارق أو موضع الضالة .

(5) الكاهن : هو الذي يُزعم أنَّ الجن تُخبره عن بعض المضمرات ، فيصيب بعضها ويخطئ أكثرها ، انظر المغني لابن قدامة (ج 8 ص 155) ، والترغيب والترهيب (ج 4 ص 35 ، 36) ، ونيل الأوطار (ج 7 ص 191) .

(6) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (118 / 5) رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، ورواه البزار ، ورجال الكبير والبزار ثقات ، وانظر الترغيب والترهيب (622 / 3 / رقم 4478) ، و (ج 4 ص 36) .

الكهانة والعرافة والتنجيم

تقول : رجلٌ كاهن من قوم كهنة وكهّان ، وحرفته الكهانة .

وفي الحديث إن النبي ﷺ « نَهَى عَنْ حُلُوانِ الْكَاهِنِ » (1) .

والكاهن هو : الذي يتعاطى الخير عن الكائنات في المستقبل من الزمان ، ويدّعي معرفة الأسرار ، وقد كان في العرب كَهَنَةً مثل : شقّ وسطيح وسواد بن قارِبٍ وغيرهم .

قال القاضي عياض في هذا : كانت الكهانة في العرب ثلاثة أَضْرِب :

الضَرْبُ الأول : أن يكون للإنسان ولي من الجن يخبره بما يشترقه من السمع من السماء ، وهذا قسم بطل من حين بعث الله تعالى نبينا ﷺ .

الضرب الثاني : أن يخبره بما يطرأ أو يكون في أقطار الأرض ، وما خفي عنه مما قَرُب أو بُعِد ، وهذا لا يُعَدُّ وجوده ، ونفت المعتزلة وبعض المتكلمين هذين الضربين وأحالوهما (يعني قالوا باستحالةهما) ، ولا استحالة في ذلك ، لكنهم يَصُدُّقُون وَيَكْذِبُون .

الضرب الثالث : المنجمون ، وهذا الضرب يخلق الله فيه قوة ما ، لكن الكذب فيه أغلب (2) .

وعلى هذا ، فالكهانة ، الأصل فيها استراق السمع من قِبَل الجن ؛ إذ كانوا يتسمعون لما يدور في السماء من أخبار ؛ ليُطْلَعُوا عليها أولياءهم من الكهّان في الأرض لكن الله سبحانه أبطل ذلك بما سلّطه على المُشْتَرِقِينَ من الجن من تحريق النجوم ، وفي هذا يقول سبحانه عن الجن الذين كانوا يسترقون السمع ليقفوا على بعض أخبار السماء : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدًا لِّلسَّمِيعِ فَمَن يَسْمِعُ أَبَدًا لَّمْ يَشْهَبَا رَّصَدًا ﴾ (3) .

وبعد صد الجن عن استراق السمع ، ظلّوا ينقلون أخبارَ الناس والأحياء في الأرض إلى أصحابهم من الشُّحَارِ وإلى صواحيبهم من السواحر ، ومثلُ هذا الصَّنَف من الكهانة يضطلع به الجن ما قُتِيَ قائماً ، ومعلوم أن الجن نوع من الخليقة المستورة التي لا يراها البشر ، فهم بذلك يجربون البلاد والأقطار ويخالطون الناس ليقفوا على أخبارهم ، من غير أن يراهم أحد .

ويدخل في هذا الأمر العرافة ، وصاحبها يُطلق عليه : العَرَّاف ، وهو الذي يزعم أنه

(1) رواه البخاري (4 / 497) رقم (2237) ، ومسلم في صحيحه (3 / 1198) برقم (1567) .

(2) نيل الأوطار (ج 7 ص 191) ، ولسان العرب (ج 13 ص 262) .

(3) سورة الجن الآية (9) .

يعرف الأمور بمَقْدَمَاتِ وأسبابٍ يستلِـل بها على موقعها ، وذلك من كلام مَنْ يسأله أو فعله أو حاله ، وهو الذي يدّعي معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما (1) .

وكذلك التَّنْجِيم وهو النظر في النجوم بحسب مواقيتها وسيرها ، والمتَّجِم هو الذي يدّعي معرفة الأشياء بمطالع النجوم ، أو هو الذي ينظر في النجوم بحسب مواقيتها ، ويستطلع من ذلك أحوال الكون (2) .

هذه الأضرِب كلها تُسمى كِهَانَةً ، ومنها الكُهَّان والعَرَّافون والمتَّجِمون ، وقد كذبهم الشرعُ جميعاً ، ونهى عن إتيانهم وتصديقهم ، وفي هذا أخرج أحمد ومسلم بإسنادهما عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ » (3) .

وقوله في الحديث : « فَقَدْ كَفَرَ » ظاهرة أنه الكفر الحقيقي ، وقيل : بل هو الكفر المجازي ، ولعل القول الراجح في حكم الذي يأتي الكاهنَ والعرافَ ، إنما يكون تبهما لاعتقاده ؛ فإن اعتقد أن الكاهن والعراف يعرفان الغيب ويطلعان على الأسرار الإلهية ، كان كافراً كفراً حقيقياً ، كمن اعتقد تأثير الكواكب في مجرى الحياة والكائنات وأما إذا لم يعتقد ذلك فليس بكافر (4) .

وبناءً على ما أوضحناه هنا ، فإن الحكم الواقع على الساحر من حيث وَضْعُهُ بالكفر أو الردّة ، لا جرم أن ينسحب على هؤلاء الثلاثة ، وهم العَرَّافون والكُهَّان والمتَّجِمون ، ما داموا يمارسون ما يدينهم بالكفر أو الردة التي تقتضي أن تحيق بهم عقوبة القتل . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقوله : ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ . أي أن الناس يتعلمون من الملكين (هاروت وماروت) ما يفرقون به بين المرء وزوجه . ويراد به

(1) لسان العرب (ج 13 ص 363) ، ونيل الأوطار (ج 7 ص 191) ، والترغيب والترهيب (ج 4 ص 35 ، 36) .

(2) لسان العرب (ج 12 ص 570) ، والمعجم الوسيط (ج 2 ص 904 ، 905) ، ونيل الأوطار (ج 7 ص 191) .

(3) ذكره الهيثمي في المجمع (118/5) وقال : رواه البزار ورجال الصريح خلا هبيرة ابن مريم وهو ثقة ، وقال المنذري في الترغيب (3/619 / رقم 4471) رواه البزار بإسناد قوي جيد ، وانظر نيل الأوطار (ج 7 ص 190) .

(4) نيل الأوطار (ج 7 ص 191) ، وفيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (ج 6 ص 23) .

السحر ، وهو وسيلة الساحر للتفريق بين المرء وزوجه . وكيفية ذلك : أن الساحر يُخَيَّل بسحره إلى كل واحد من الزوجين خلاف ما هو به في حقيقته من حسن وجمال ، فيقبحه في وجه صاحبه الآخر ، وبذلك يتباغض الزوجان وتنفش بينهما ظواهر النفور والبغضاء ، ومن ثم يتحقق للشيطان ما يبتغيه للحياة الزوجية من شقاق وتدمير ، وذلك بافتراق الزوجين وانفصال كل واحد منهما عن الآخر في تفريق وابتناء .

وقوله : ﴿ وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ . أي : أن الذين يتعلمون السحر من الملكين (هاروت وماروت) للتفريق به بين الزوجين ، ليس في مقدورهم أن يضربوا به أحداً من الناس إلا بإذن الله ، والإذن في لغة العرب يأتي على عدة معانٍ منها : الأمر على غير إلزام . وليس ذلك مراداً هنا في الآية ؛ لأن الله جل ثناؤه لا يلزم بالتفريق بين الزوجين عن طريق السحر ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ومنها : العلم . وهو المراد هنا ؛ لقوله سبحانه : ﴿ فَأَذْنُوتُ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (1) . والاسم هنا هو الإذن ، ومعناه العلم (2) .

فيكون معنى الآية أنه لا يستطيع أحد من السحرة أو غيرهم أن يُوقع بأحد ضرراً إلا بإذن الله ، أي بعلمه الذي سبق في الأزل .

وقوله : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ﴾ أي أن ما يتعلمونه من هاروت وماروت من سحر لا جرم أنه يضُرُّهم في دينهم ، ولسوف يؤول بهم في الآخرة إلى الخسران والهوان ، بالرغم مما يحققونه في هذه الدنيا من مكاسب دنيئة زائلة .

وقوله : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ . أي أن الفريق من بني إسرائيل الذين نبدوا التوراة وراء ظهورهم لموافقتها ما جاء في القرآن ، ومن تصديقها لثبوت محمد ﷺ فآثروا السحر الذي تكتله الشياطين على عهد سليمان ، والذي أنزل على هاروت وماروت ، إن هؤلاء الذين باعوا دينهم واشتروا بدلاً منه السحر ، يعلمون أن من كان هذا شأنه ، فإنه ليس له نصيب في الخير أو النجاة يوم القيامة .

وقوله : ﴿ وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ وهذا دَمٌّ من الله تعالى لأولئك الذين باعوا أنفسهم بالسحر عوضاً عن دينهم جهلاً منهم بسوء عاقبتهم .

(2) المصباح المنير (جزء 1 صفحة 13) .

(1) سورة البقرة الآية (279) .

قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

النسخ

يأتي النسخ في اللغة بمعنى الاكتساب ، نقول : نسخ الشيء ينسخه نسخاً . وانتسخه ، واستنسخه ، أي : اكتبه عن معارضه . والنسخ : اكتابك كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف . والاستنساخ يعني كُتِبَ كتاب من كتاب ، وفي التنزيل الحكيم : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ⁽¹⁾ . أي نستنسخ ما تكتب الحفظة فيثبت عند الله ⁽²⁾ . ويأتي بمعنى الإزالة أيضاً ، نقول : نسخت الشمس الظل . أي أزالته . ونسخت الريح آثار الديار . أي غيرتها ⁽³⁾ .

النسخ في الاصطلاح : عرفه جماعة - منهم الباقلاني والصيرفي وأبو إسحق الشيرازي والغزالي والآمدي وآخرون - بأنه الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً مع تراخيه عنه ⁽⁴⁾ .

وعرفه الشاطبي في الموافقات بأنه رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر ⁽⁵⁾ . وثمة تعريفات أخرى كثيرة ومتباينة للأصوليين حول معنى النسخ وهي في الغالب لا يخلو واحد منها من إشكال ؛ كالزيادات التي لا حاجة لها ، أو كون التعريف غير جامع ولا مانع ، أو غير ذلك من وجوه النقد ، وتفصيل ذلك في مظانه من كتب الأصول .

ويلاحظ أن النسخ بمعناه الاصطلاحي ينسجم - بقدر كبير - مع ما بيناه من معنى في اللغة ، وهما الإبطال والإزالة من جهة ، والكتابة من جهة أخرى . وعلى هذا ، فالنسخ في مفهوم الشرع يُراد به إبطال الحكم السابق أو إزالته ليقوم مقامه حكم آخر . وبعبارة أخرى ، فإن المعنى الأول المنسوخ قد وقع عليه حكم بالنقل أو التحويل إلى حال أخرى ليحل بدلاً منه معنى آخر جديد . وكذلك تكون الكتابة ، فهي النقل أو التحويل

(1) سورة الحاثية الآية (29) . (2) لسان العرب (ج 3 ص 61) . (3) مختار الصحاح ص 656 .
(4) إرشاد الفحول للشوكاني ص (183) ، والمستصفي للغزالي (ج 1 ص 69) وحاشية البناني على شرح الجلال المحلي على شرح جمع الجوامع لابن السبكي (ج 2 ص 65) .
(5) الموافقات للشاطبي (ج 3 ص 107) .

من مكان إلى آخر ، نقول : نسخ الكتاب إلى كتاب آخر . كأننا نقلناه إليه أو نقلنا حكايته ، ومنه « تناسخ الأرواح » و « تناسخ القرون » قرناً بعد قرن ، وكذلك تناسخ الموارث ؛ إنما هو التحويل من واحد إلى آخر بدلاً من الأول ⁽¹⁾ .

شروط النسخ

ثمة شروط ستة للنسخ ، هي :

الشرط الأول : أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً لا عقلياً أصلياً ، كالبراءة الأصلية التي ارتفعت بإيجاب العبادات ، وذلك أن الذمة تظل في الأصل بريئة من الالتزام بأداء الحكم قبل وروده ، وذلك كبراءة الذمة من وجبة الصيام حتى ورد التكليف به في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ⁽²⁾ فهذا ابتداء لإيجاب عبادة الصوم في الشرع ، فهو مزيل لحكم العقل من براءة الذمة الأصلية ، وذلك لا يعتبر نسخاً ؛ لأنه لم يُزل حكم خطاب .

الشرط الثاني : أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ ، متأخراً عنه ؛ فإن المقترن بالخطاب ، كالشرط ، والصفة ، والاستثناء ، والغاية ، لا يُعتبر نسخاً بل تخصيصاً ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا سَعًى يَظْهَرَنَّ ﴾ ⁽³⁾ ؛ فقد نهى عن قربان النساء والمسييس حال الحيض حتى التطهر ؛ فإن تَطَهَّرْنَ فلا جناح بعد ذلك في المسييس .

فلا يعتبر ذلك نسخاً لحكم المنع من القربان ، بل هو بيان لحكم المنع حين الحيض وانتهائه بالتطهر .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ سَعًى يَعْطَلُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ⁽⁴⁾ . وفي هذه الآية تكليف بقتال الذين لا يدينون دين الحق من أهل الكتاب ما لم يؤدوا الجزية للمسلمين ، فإن أدوها امتنع الأمر بقتالهم . وليس ذلك متضمناً نسخاً ، ولكنه من باب التبيين للحكم وهو قتال أهل الكتاب لغاية دفعهم الجزية .

الشرط الثالث : أن يكون النسخ بخطاب ، فإن ارتفاع الحكم بموت المكلف لا يُعتبر نسخاً ، بل هو سقوط تكليف بالموت ، إذ ليس المزيل (الموت) خطاباً رافقاً لحكم خطاب سابق ، ولكن المعنى هنا هو ثبات الحكم حال حياة المكلف فقط ، لذلك فإن

(1) إرشاد الفحول ص (184) ، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (ج 2 ص 236 - 238) .

(2) سورة البقرة الآية (185) .

(3) سورة البقرة الآية (222) .

(4) سورة التوبة الآية (29) .

وضع الحكم قاصرٌ على الحياة فلا يحتاج إلى الرفع بخطاب بعد الموت .

الشرط الرابع : أن لا يكون المنسوخ مقيداً بوقتٍ يقتضي دخوله زوال الحكم ، فإن كان كذلك فلا يكون انقضاء وقته الذي قيّد به نسخاً له ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ تَمُرُّ أَمْثَلُ الْقِيَامِ إِلَى آتِلٍ ﴾ (1) . فقد أمر بالصيام في وقته وهو النهار ، والحكم بالصيام ينتهي بانتهاء وقت النهار أو بدخول الوقت الذي يزول فيه الحكم بالصوم وهو الليل ، وليس ذلك نسخاً ولكنه انتهاء للحكم بدخول غير وقته (2) .

الشرط الخامس : أن يكون الناسخ مكافئاً للمنسوخ من حيث القوة ، أو أن يكون أقوى منه ، أما إن كان دونه في القوة فلا يصلح أن يكون ناسخاً له ؛ لأن الضعيف لا يُزيل القوي ، وذلك معلومٌ بإجماع الصحابة ؛ فإنهم لم ينسخوا النص القرآني بخبر الواحد ، فضلاً عن أن العقل يدل على ذلك ، وسوف نورد تفصيلاً لهذه المسألة فيما سيأتي بإذن الله .

الشرط السادس : أن يقع النسخ على ما يجوز نسخه ؛ فإن النسخ لا يدخل ما غُلب بالنص أنه يتأبّد ولا يتأقّت ، وذلك كأصل التوحيد ، فإن الله سبحانه وتعالى بأسمائه وصفاته لم يزَلْ ولا يزال .

وبعبارة أخرى : فإن النسخ لا يدخل ما لا يكون إلا على صفةٍ واحدة ، كعرفة الله ووحدانيته ونحو ذلك ، ومن ههنا ينبغي أن يُعلم أنه لا نسخ في الأخبار ؛ لأنه لا يتصور وقوعها على خلاف ما أخبر به النص . وقال الطبري في هذا : الضابط فيما يُنسخ ما يتغير حاله من حسنٍ إلى قُبْح (3) .

جواز النسخ عقلاً وشرعاً

أجمع المسلمون سلفاً وخلفاً على جواز النسخ عقلاً ، وعلى وقوعه شرعاً ، ولم يخالف في ذلك غير أبي مسلم الأصفهاني ؛ فقد أجاز الأصفهاني وقوع النسخ عقلاً ومنع منه شرعاً . وقوله هذا لا يستند إلى دليل صحيح ، وهو مخالف لما أجمعت عليه أئمة العلم من صحابة وتابعين وغيرهم من الفقهاء .

(1) سورة البقرة الآية (187) .

(2) المستصفى (ج 1 ص 78) ، وإرشاد الفحول ص (186) ، والإحكام للآمدي (ج 2 ص 245) .

(3) إرشاد الفحول صفحة (186) .

أما جوازُ النسخ عقلاً ، فبيانه أن الشريعة جاءت لتحقيق مصالح العباد ، ومعلوم : أن مصالح العباد تختلف باختلاف الأزمان ، حتى إن مصلحة بعض أهل الأزمان تتحقق في اللين والتخفيف ، ومصلحة أهل زمانٍ آخر تتحقق في الشدة والتغليظ .

وإذا كانت المصالح تختلف باختلاف الأزمان ، فلا مانع عقلاً أن يأمر الله المكلف في زمان بشيء ما لعلمه بمصلحته فيه ، وينهاه عنه في زمان آخر لعلمه بمصلحته فيه كذلك ، وذلك كالطبيب يأمر المريض باستعمال دواءٍ خاصٍّ في بعض الزمان ، وينهاه عنه في زمان آخر ؛ نظراً لاختلاف مصلحته ، ومن أجل ذلك فقد خصَّ الشارع كل زمانٍ بعبادة غير عبادة الزمن الآخر ، وذلك كأوقات الصلوات والحج والصيام ⁽¹⁾ .

وإذا قيل : ما الحكمة في النسخ ؟ قلنا : ثمة أقوالٌ للعلماء في الكشف عن الحكمة المستفادة من تشريع النسخ ، وهذه بعض هذه الحكم :

الحكمة الأولى : وهي أن الإنسان مطبوع على الملالة من دوام الشيء . لذلك جعل الله في كل عصر شريعة جديدة كيما ينشط الناس في احتمالها والعمل بمقتضاها .

الحكمة الثانية : بيان شرف نبيِّنا محمد ﷺ فقد نسخ الله به شرائع النبيين من قبله ، أما شريعته هو فلا ناسخ لها .

الحكمة الثالثة : حفظ مصالح العباد ، فإذا كانت المصلحة لهم في تبديل حكم بحكم وشريعة بشريعة فقد تحقق التبديلُ مراعاةً لهذه المصلحة .

الحكمة الرابعة : وهي ما ذكره الشافعي في الرسالة . أن فائدة النسخ هي رحمة الله بعباده والتخفيف عنهم .

وقد يُعترض على قول الشافعي بأنه ربما يكون الناسخ أثقل من المنسوخ ، فيجيب عنه بأن الرحمة قد تكون بالأنقل أكثر من كونها بالأخف ، لما يقول إليه ذلك من تكثير الثواب ، والله لا يضيع عمل عامل ، وما دام الأثقل أجزل في الجزاء ، فإنه يصير في حسن المؤمن وتصوره خفيفاً ⁽²⁾ .

وعلى هذا فإن النسخ في شريعة الإسلام حاصل عقلاً ، وليس أدل على حصوله من قوله سبحانه وتعالى في الذكر الحكيم : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾

(1) الإحكام للآمدي (ج 2 ص 246) . (2) إرشاد الفحول (ص 185 ، 186) .

أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾ . فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ بِوُضُوحٍ - لَا يَقْبَلُ اللَّيْسُ - عَلَى أَنَّ النسخ جائز ومشروع ، وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَلَّفُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

أما جواز النسخ شرعاً ، فيدل عليه أن الصحابة والسلف قد أجمعوا على كثير من الحقائق الدينية والقضايا الشرعية ، منها : إجماعهم على أن شريعة نبينا محمد ﷺ ناسخة لجميع الشرائع السالفة .

وأجمعوا على نسخ وجوب التوجه إلى بيت المقدس باستقبال الكعبة ، فقال سبحانه في ذلك : ﴿ قَدْ رَأَى نَفْلُكَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (٣) .

وقوله كذلك : ﴿ وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (٤) .

وذلك بعد قوله سبحانه في القبلية الأولى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ﴾ (٥) . وهذا على أحد القولين في تفسير هذه الآية ، وهو أن المقصود بالقبلة هنا بيت المقدس ، وفي القول الثاني أن المقصود بها هو البيت الحرام .

وكذلك قالوا بنسخ الوصية للوالدين والأقربين بآية الموارث ، وفي الوصية للوالدين والأقربين قال سبحانه وتعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٦) . فقد نسخت هذه الآية بآية الموارث وهي قوله تعالى ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ (٧) . وكذلك ما أخرجه الترمذي عن أبي أمامة الباهلي أن النبي ﷺ قال : « إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » (٨) .

وقالوا أيضاً بنسخ صوم عاشوراء ؛ بصوم رمضان (٩) . وفي هذا أخرج البخاري

(١) سورة البقرة الآية (١٠٦) .

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٤) .

(٣) سورة البقرة الآية (١٤٣) .

(٤) سورة النساء الآية (١١) .

(٥) سورة البقرة الآية (١٨٠) .

(٦) سورة البقرة الآية (١٨٠) .

(٧) سورة البقرة الآية (١٨٠) .

(٨) الترمذي (ج ٤ ص ٤٣٣) .

(٩) ذكر الإجماع على ذلك كثير من علماء الأصول ، وفي القول بالإجماع نظر ؛ فإنه ربما يكون الإسناد في ذلك إلى جمهور الفقهاء أصوب كالذي عليه المحققون من أهل العلم .

بإسناده عن عائشة قالت : « كان رسولُ الله ﷺ أمر بصيام يوم عاشوراء ، فلَمَّا فُرِضَ رمضانُ كان مَنْ شاءَ صامَ وَمَنْ شاءَ أَفْطَرَ » (1) .

وأخرج البخاري كذلك عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : « صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه ، فلَمَّا فُرِضَ رمضانُ ترك » (2) .

وكذلك قالوا بنسخ وجوب تقديم الصدقة بين يدي مُناجاة النبي ﷺ ، وفي وجوب تقديم الصدقة قال سبحانه : ﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ (3) .

وفي نسخ هذا الوجوب قال سبحانه : ﴿ ءَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذَا لَمْ تُقَعِّلُوا وَتَأَبَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَءَاتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (4) .

وكذلك قالوا بوجوب نسخ التريص حولاً كاملاً من المرأة المتوفى عنها زوجها من غير أن يُخرجها أهل المتوفى ، وفي التريص حولاً كاملاً يقول سبحانه : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعِينَ إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ (5) . وقد نُسخَت هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (6) .

وكذلك قالوا بنسخ وجوب ثبات الواحد من المسلمين في مواجهة العشرة من الكفار في الحرب ، وفي ذلك يقول سبحانه : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ (7) . وقد نُسخ هذا الحكم لثقله وجعل بدلاً منه وجوب ثبات الواحد في مواجهة الاثنين من المشركين ، فقال سبحانه في ذلك : ﴿ أَلَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (8) .

(1) انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (ج 4 ص 244) .

(2) البخاري (ج 3 ص 31) . (3) سورة المجادلة الآية (12) .

(4) سورة المجادلة الآية (13) . (5) سورة البقرة الآية (240) .

(6) سورة البقرة الآية (234) . (7) سورة الأنفال الآية (65) . (8) سورة الأنفال الآية (66) .

وكذلك في الخمر ، فقد كان تحريمُ الشُّكرِ حالَ الصلاة فقط ، وما عدا ذلك من أوقات ، فلا إثم على شارب المسكر ، ما دام ذلك غير مؤدٍّ لقربان الصلاة في حال السكر ، لكن الشارع الحكيم بعد ذلك قد أنزل تحريم الخمر بإطلاق ، فكان ذلك ناسخاً لما سبق من آيات في شأن الخمر ، فبعد أن قال الله سبحانه : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ ⁽¹⁾ . نسخه بقوله : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ يَجْسُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ إلى أن قال : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴾ ⁽²⁾ .

وكذلك فإن النبي ﷺ قد أباح زيارة القبور بعد نهيهِ عن زيارتها لما كان العربُ حديثي عهدٍ بالأوثان ، أما وقد استقر الإيمانُ في نفوسهم ، وتبددت من أذهانهم وتصوراتهم معالم الجاهلية والشرك ، نسخ النبي ﷺ الحكمَ بمنع الزيارة بحكم آخر يُبيحها ، فقال عليه الصلاة والسلام : « لقد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » ⁽³⁾ . وكذلك قوله (عليه الصلاة والسلام) : « كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي ألا فادخروها » ⁽⁴⁾ .

إلى غير ذلك من النصوص التي تبيّن وقوع النسخ في كلٍّ من الكتاب الحكيم والسنة المطهرة ، وقد ذكر السيوطي (رحمه الله) أن النسخ قد وقع في القرآن في نحو عشرين نصّاً ⁽⁵⁾ .

ما لا يحتمل النسخ

تبين مما سبق أن النصوص التي وقع عليها النسخ قليلة ؛ وبيئاً كذلك أن المراد بالنسخ في عمومهِ هو التخفيفُ على هذه الأمة والتيسيرُ لها ، انسجاماً مع طبيعتها المبنية على الضعف . قال الله سبحانه في ذلك : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ ⁽⁶⁾ . وقال عز من قائل : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ⁽⁷⁾ .

(1) سورة النساء الآية (43) . (2) سورة المائدة الآيات (90 ، 91) .

(3) رواه مسلم في صحيحه (3/ 1563) رقم (1977) ، والترمذي (3/ 370) رقم (1504) ، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ج 2 ص 297 .

(4) أخرجه ابن ماجه مثله عن نبيشة (ج 1 ص 1055) .

(5) الإحكام للآمدي (ج 2 ص 246 ، 247) ، والمستصفي (ص 81 ، 82) ، وأصول الفقه للشيخ محمد أبي

زهرة صفحة (187) وأصول التشريع الإسلامي للشيخ علي حسب الله ص (347) .

(6) سورة النساء الآية (28) . (7) سورة البقرة الآية (185) .

ويراد بالنسخ كذلك تحقيق مصالح العباد التي نيّطت بهذه الشريعة الميسورة السمحة : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (1) .

﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (2) .

وعلى هذا ، فإن ما لا يَحْتَمِلُ النسخ من الكتاب والسنة ، ما كان معناه على نحو من الأنحاء التالية :

أولاً : قضايا العقيدة والإيمان بأركانها ومقتضياتها وجزئياتها جميعاً ، كالإيمان بالملائكة والكتب السماوية والنبين واليوم الآخر ، أو الحديث عن الجن والعذاب في القبر ، إلى غير ذلك من أخبار العقيدة ، فإنه غني عن القول أن ذلك لا يَحْتَمِلُ النسخ .

ثانياً : المبادئ الأساسية في القيم والأخلاق لا تحتمل النسخ البتة ؛ لأنها قائمة على الثبات والديمومة ، ومصدقية الإسلام في أصالته وفضله وكمالها ، يُوجب أن تقوم الحياة البشرية على أسس من الأخلاق الثابتة التي لا تخضع للتغيير أو التبديل أو التطوير ، وذلك كالصدق والحياء ، والسخاء والوفاء بالعهد ، وإكرام الجار والضيف ، والرحمة بالمخالق والإحسان إلى الضعفاء ، وكذلك استبشاع الكذب والغش والخيانة والعجز والغدر ونقض العهود والمواثيق ، إلى غير ذلك من قضايا الأخلاق .

ثالثاً : الإخبار عن الماضي والمستقبل وفي ذلك تفصيل ، خلاصته منع النسخ في الإخبار عن الماضي مطلقاً ، وكذلك في بعض المستقبل وهو الخبر بالوعد لا بالوعيد ولا بالتكليف ؛ لأن نسخ الخبر بالتكليف يتضمن رفع الحكم عن المكلف ، وفي ذلك تيسير على العبد ورحمة به .

أما نسخ الخبر بالوعد ، فلأنه يتضمن عفواً عن العبد ، فلا يمتنع من الله سبحانه وتعالى ، بل هو حسنٌ يُمدح فاعله من قبل الآخرين .

أما نسخ الإخبار عن الماضي ، فهو غير محتمل ؛ لأنه كذبٌ صريح ، إلا إن كان يتضمن تخصيصاً أو تقييداً أو تبيناً لما تضمنه الخبر الماضي ، فإنه ليس من بأس في ذلك . وذهب آخرون إلى امتناع النسخ مطلقاً ، سواء في الماضي أو المستقبل ؛ لأن ذلك يستلزم الكذب . ونحسب أن ذلك استدلالٌ غير صحيح ؛ لأن هذا الاستلزام إنما يقع

(1) سورة الأنبياء الآية (107) .

(2) سورة الإسراء الآية (82) .

على بعض الصور في الإخبار عن المستقبل فقط (1) .

ضروب النسخ

يقع النسخ على عدة ضروب نعرض لها في التفصيل التالي :

الضرب الأول : نسخ الحكم دون التلاوة ، وعلى هذا فالحكم مرفوع والآية باقية ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ (2) ومدلول هذه الآية لا يحمل وجوباً للصوم بل تخيراً فيه ، وعلى هذا ، فكان للمسلم إذا شاء أن يصوم ، وله كذلك أن يفطر على أن يؤدي فدية طعام مسكين عن كل يوم ، ولكن هذه الآية نسخ حكمها وبقيت تلاوتها ، والذي نسخها قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (3) .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (4) فإن الحكم في هذه الآية منسوخ دون التلاوة ، والذي نسخها آية الموارث ، وحديث : « لا وصية لوارث » (5) . وقد بينا ذلك في حينه سابقاً .

وكذلك الصدقة قبل مناجاة الرسول ﷺ منسوخة بقوله تعالى ﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ نَجْوَتِكُمْ صَدَقَاتٍ فَإِذْ لَمْ تَفْعَلُوا وَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (6) .

وكذلك نسخ التريض حولاً عن المتوفى عنها زوجها بالآية : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ .

وكذلك الحبس والأذى عن اللواتي يأتين الفاحشة ، ونسخ ذلك بالجلد والرجم مع بقاء التلاوة ، فقد قال الله سبحانه : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحْشَاءُ مِنْ زُجَّاجِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (7) .

وقد نسخ الله حكم هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(1) إرشاد الفحول ص (188، 189) ، وأصول الفقه للشيخ أبي زهرة ص (191) ، والمستصفي (ج 1 ص 72) .

(2) سورة البقرة الآية (184) .

(3) انظر في ذلك : تفسير الطبري (ج 2 ص 409 وما بعدها) ، وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 213 - 215) ، وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 74 - 80) .

(4) سورة البقرة الآية (180) .

(5) رواه أبو داود في سننه (3 / 290، 291) رقم (2870) ، رواه النسائي (6 / 247) رقم (3641) .

(6) سورة المجادلة الآية (13) . (7) سورة النساء الآية (15) .

مِائَةً جَلْدَةٍ ﴿١١﴾ . وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ؛ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا : الثِّبْتُ بِالْثِيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَرَفَعِي بِالْحِجَارَةِ ، وَالْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقِي سَنَةً » (٢) . وغير ذلك من النصوص في هذا الضرب كثير .

الضرب الثاني : نسخ التلاوة دون الحكم ، وصورة ذلك رَفْعُ الآية من حيث منطوقها مع بقاء حكمها ؛ فقد تظاهرت الأخبار بنسخ تلاوة آية الرجم مع بقاء حكمها ، وهي قوله تعالى : (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَانِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (١) .

الضرب الثالث : نسخ التلاوة والحكم معا ، ويدل عليه ما اشتهر عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : أنزلت عشر رَضَعَاتٍ مُخْرَمَاتٍ ، فَتُسَبَّحُنَ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ ، فَتُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ فِيهَا يُتْلَى مِنَ الْقُرْآنِ (٤) .

هذه هي الضروب الثلاثة المشهورة في صور النسخ ، مع أن وقوعها في الكتاب والسنة على أقدارٍ متفاوتة ، وهي صورٌ لم يمتنع من وقوعها مانعٌ عقلي ولا شرعي (٥) .

النسخ بين القرآن والسنة

نريد بذلك أن نبين المصدر الذي يؤثر في الآخر فينسخه ، وذلك ما بين الكتاب والسنة من جهة ، ثم ما بين كل واحد منهما ونفسه من جهة أخرى ، وعلى هذا نعرض لنسخ القرآن بالقرآن ، ثم نسخ السنة بالسنة ، ثم نسخ القرآن بالقرآن ، ثم نسخ القرآن بالسنة .

نسخ القرآن بالقرآن

ذهب عامة أهل العلم إلا من شذَّ إلى أن القرآن ينسخ بالقرآن ، وأن ذلك من الوجهة الشرعية بجائز ، بدليل قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يَشَاءُ ﴾ (٦) .

ومما يدل على ذلك وقوعه بالفعل في القرآن ، فثمة آيات كثيرة في الكتاب الحكيم ما بين ناسخ ومنسوخ ، وقد بينا بعضاً منها سابقاً ، وهاتان آيتان أخريان منسوختان ،

(١) سورة النور الآية (٢٠) .

(٢) رواه أبو داود عن عبادة الصامت (ج ٤ ص ١٤٤) .

(٣) أخرجه البيهقي (ج ٨ ص ١١١) ، ومالك في الموطأ ص (٢٤١) كلاهما عن ابن عباس .

(٤) مسلم (ج ٤ ص ١٦٧) .

(٥) الإحكام للأمامي (ج ٢ ص ٢٥٤) ، وإرشاد الفحول ص (١٨٩ ، ١٩٠) والمستصفي (ج ١ ص ٨٥) .

(٦) سورة البقرة الآية (١٠٦) .

وقع عليهما نسخٌ من آيتين أخيرين نبيينهما فيما يلي :

الآية الأولى : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ﴾ (1) . وتدل هذه الآية على أن الله سوف يحاسب الإنسان عما يخفيه في نفسه ولو لم تتحوّل هذه النية الحبيسة إلى عمل ، وذلك في حق الإنسان . لا جرم . أن يكون عسيرا ولا يُحتمل إلا بمشقة عظيمة ، ثم هوّن الله على الناس بعد ذلك بما يُنسخ هذا الحكم العسير فقال سبحانه : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (2) .

الآية الثانية : قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ (3) .

وهذا تكليفٌ من الله لعباده بأن يتقوه حقّ تقواه ، أي أن يطيعوه تمام الطاعة بما هو أهله ، دون أن يكون في طاعتهم له أيّ تقصير أو تفريط ، وذلكم لا جرم أنه على الإنسان عسير ، لذلك خفف الله عن عبادِهِ بتكليفهم ما هو أخف وأشدُّ يسرا فنسخ قوله السابق بقوله اللاحق : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (4) . وغير ذلك من النماذج في نسخ القرآن بالقرآن بما هو كثير (5) .

نسخ السنة بالسنة

اتفق القائلون بالنسخ على جواز نسخ السنة بالسنة ، على أن يكون النسخ من حيث قوته مكافئا للمنسوخ أو أزيد ، وعلى هذا قالوا بجواز نسخ السنة المتواترة بالمتواترة منها ، ونسخ الآحاد منها بالمتواتر ، ونسخ الآحاد بالآحاد كذلك ، فقد ورد أن النبي ﷺ حرّم زيارة القبور بنهيها عنها ، ثم نسخ ذلك بقوله :

« كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » .

وكذلك نهيه ﷺ عن ادّخار لحوم الأضاحي ، ثم نسخ ذلك بقوله : « كنت نهيتكم عن ادّخار لحوم الأضاحي ألا فادخروها » (6) .

أما نسخ المتواتر من السنة بالآحاد ، فقد نفى وقوعه عامة القائلين بالنسخ وأثبتهُ أهل الظاهر (7) .

(1) سورة البقرة الآية (284) .

(2) سورة البقرة الآية (286) .

(3) سورة البقرة الآية (179) .

(4) سورة آل عمران الآية (102) .

(5) الإثقان للسيوطي (ج 2 ص 21 - 24) ، والبرهان للزركشي (ج 2 ص 10 - 12) .

(6) رواه مسلم في صحيحه (1/ 1564) رقم (1777) ، والترمذي (4/ 179) (1510) ، وأحمد (5/ 76) .

(7) الإحكام للآمدي (ج 2 ص 267) .

نسخ السنة بالقرآن

أجاز بعض العلماء نسخ القرآن بالسنة والسنة بالقرآن ؛ لأن الكل من عند الله ، ومعلوم : أن السنة كالقرآن من حيث إن كل واحد منهما طريقه الوحي .

أما نسخ السنة بالقرآن : فقد دلّ السمع على وقوعه ، ومن جملة ذلك أن التوجه في الصلاة إلى بيت المقدس ليس في القرآن ، بل هو في السنة وجاء ناسخه في القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (1) .

وكذلك صوم عاشوراء ثابت في السنة ونسخه صوم رمضان ، قال تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (2) .

وكذلك صلاة الخوف وردت في القرآن ناسخة لما ثبت في السنة من جواز تأخيرها حتى انجلاء القتال .

وكذلك قد ثبت في السنة أن النبي ﷺ ردّ أبا جندل وآخرين من أهل مكة في صلح الحديبية لما جاءوا إلى النبي يُعلنون إسلامهم ، فقد ردّهم عليه السلام ، وفاءً بعهد الذي ألزم به نفسه (3) . ثم أتته بعد ذلك امرأة تعلن إسلامها وهي هاربةً بدينها من الفتنة ومن طغيان المشركين ، فأراد النبي ﷺ أن يردها وفاءً بعهد مع المشركين ، لكن الله نسخ هذا الحكم الذي أقرته السنة من قبل ، وفي ذلك يقول الله سبحانه : ﴿ يَأْتِيَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ (4) . وذلك نسخ لما أقره عليه الصلاة والسلام من العهد والصلح .

هذا ما ذهب إليه عامة العلماء ، وللشافعي في ذلك قولان ، لكن المعتمد في المذهب هو الجواز (5) .

نسخ القرآن بالسنة

ذهب جمهور العلماء إلى جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة ، ومثال ذلك : نسخ

(1) سورة البقرة الآية (149) . (2) سورة البقرة الآية (185) .

(3) انظر في ذلك صحيح البخاري مع الفتح (388 / 5) برقم (2731) .

(4) سورة المتحنة الآية (10) .

(5) المستصفى (ج 1 ص 80) وإرشاد الفحول ص (192) .

الوصية للوالدين والأقربين بحديث : « لا وصية لوارث » (1) .

وذهب الشافعي (رحمه الله) إلى أنه لا يجوز نسخ القرآن بالسنة بحال حتى وإن كانت متواترة ، وهو قول أكثر الشافعية ، ودليلهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾ . قالوا : لا تكون السنة خيراً من القرآن أو مثله . وقالوا أيضاً : لم نجد في القرآن آية منسوخة بالسنة (2) .

وقد أجيب على استدلال الشافعية في هذه المسألة بأن السنة شرع من الله عز وجل كما أن الكتاب شرع منه سبحانه وتعالى ، وفي ذلك بقوله سبحانه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا أَنْزَلْنَا مَعَهُ الْكِتَابَ وَالزَّبُورَ وَمَا نُنْزِلُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَالنَّبَاتِ ۚ ﴾ (3) ، وكذلك قد أمر الله سبحانه باتباع رسوله في أكثر من موضع في القرآن . ومجرد هذا يدل على أن السنة المتواترة - وهي الثابتة بثبوت الكتاب - حكمها حكم القرآن من حيث النسخ وغيره ، وليس في العقل ولا في الشرع ما يمنع من ذلك .

أما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾ فقد أجيب عليه بأنه ليس في هذه الآية إلا أن ما يجعله الله منسوخاً من الآيات القرآنية سيبيد بما هو خير منه ، أو بما هو مثله ، والذي آتانا على لسان رسوله فهو كما آتانا من الله في كتابه وفي هذا يقول سبحانه : ﴿ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۗ ﴾ (4) .

وقد قيل في هذا : إن الشافعي لم يُرد مطلق السنة ، بل أراد السنة المنقولة آحاداً واكتفى بهذا الإطلاق ؛ لأن الغالب في السنة الآحاد (5) .

تفسير آية النسخ

وهي قوله تعالى : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ۗ ﴾ وسبب نزول هذه الآية : أن المشركين ومعهم اليهود قالوا : أترون إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ، ثم ينهاهم عنه ويأمرهم بخلافه ، ويقول اليوم قولاً ويرجع عنه غداً ، ما هذا في القرآن إلا كلام محمد بقوله من تلقاء نفسه ، وهو كلام يناقض بعضه بعضاً ؛

(1) رواه أبو داود (3 / 290 ، 291) رقم (2870) عن أبي أمامة ، والنسائي (6 / 247) (3641) .

(2) إرشاد الفحول ص (191) والمستصفي ص (80) .

(3) سورة الحشر الآية (7) . (4) سورة النجم الآية (4) .

(5) إرشاد الفحول ص 191 ، 192 .

فَأَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ﴾ ⁽¹⁾ وَأَنْزَلَ أَيْضًا : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ ⁽²⁾ .

وقوله : ﴿ مَا ﴾ أداة شرط تجزم فعلين ، ﴿ نَنْسَخْ ﴾ فعل الشرط مجزوم ، و ﴿ نَأْتِ ﴾ جواب الشرط ، وقوله : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ أي نرفع حكمها بدليل شرعي متأخر ؛ ليندرج في ذلك نَسْخُ الْأَخْفِ بِالْأَثْقَلِ أَوِ الْأَثْقَلِ بِالْأَخْفِ .

وقوله : ﴿ أَوْ نُنسِهَا ﴾ قرئ على وجهين ، بالهمز وبدونه ⁽³⁾ .

أما قراءته بالهمز بعد السين فمعناه : تؤخرها ، أي : ما يُبدل من آية أو تؤخرها فلا ننسخها ، أما قراءته من غير الهمز ، فإنه يصير به من النسيان .

وعلى هذا فالمعنى : أنه ما من آية تُبدل حكمها وتُغيَّر أو تتركه وتؤخره من غير تبديل إلا أتينا بخير منها في الحكم بالنسبة إلى مصلحة المكلفين بما هو خير وأرفق بهم ، أو أتينا بنظير الذي تركناه ⁽⁴⁾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ ⁽⁵⁾ .

قوله : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ﴾ عطف بها على الآية قبلها : ﴿ وَإِذْ أُنْزِلَتْ إِبْرَاهِيمَ رُؤُوسُ الْبَيْتِ ﴾ ⁽⁶⁾ والبيت الذي جعله الله مَثَابَةً للناس هو البيت الحرام ، والمثابة هي المرجع ، ومنه الفعل : ثاب . تقول ثاب إليه عَقْلُهُ : إذا رجع إليه بعد غُرُوبِهِ عنه .

ومعنى الآية : أن الله (عز وجل) جعل البيت الحرام مَرْجِعًا للناس وَمَعَاذًا يَأْتُونَهُ كُلَّ عام ، ثم يعودون إليه ثانية ، فلا يقضون منه وَطْرًا ، وبهذا فإنه لا يأتيه آتٍ ثم ينصرف عنه إلا وهو يرى أنه لم يقضِ منه وَطْرَهُ .

وكذلك جعله الله للناس ﴿ أَمْنًا ﴾ . والأمن مصدر : أمن يأمن . سمي بذلك لأنه

(1) سورة النحل الآية : (102) .

(2) أسباب النزول للسياق ص (21) ، والآية من سورة البقرة الآية (106) .

(3) فقد قرئت الآية : « أَوْ نُنسِهَا » ، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء . وقرئت : « أَوْ نُنسِهَا » وهي قراءة الباقرين . انظر في ذلك : السبعة في القراءات ص (168) .

(4) تفسير ابن كثير ج 1 ص 150 ، وتفسير الطبري ج 1 ص (475 ، 476) .

(5) سورة البقرة الآية (125) . (6) سورة البقرة الآية (124) .

كان في الجاهلية مَلَاذًا لمن يَشْتَعِيزُ به . وكان الرجل منهم لو لقي به قَاتِلَ أبيه ، أو أخيه لم يعرض له حتى يخرج منه ، وقوله : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ ثمة أقوال متعددة في المراد بمقام إبراهيم .

فقد قيل : إنه الحَجُّ كُلُّهُ ، وقيل : المراد به عرفة والمزدلفة والجمار ، وقيل : المراد هو الحرم . ولعل الراجح من هذه الأقوال قولُ من قال : إنه المقام المعروف بهذا الاسم الذي هو المسجد الحرام ؛ فقد ورد عن جابر (رضي الله عنه) قال : استلم رسول الله ﷺ الركن فَرَمَلَ ثلاثًا ومشى أربعًا ، ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ فجعل المقام بينه وبين البيت فصلى ركعتين .

وورد كذلك عن عمر بن الخطاب قوله : قلت : يا رسول الله لو اتخذت المقام مُصَلًّى ؛ فأنزل الله : ﴿ وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ (1) .

وقرب من ذلك ما ذُكِرَ في المراد بالمقام : إنه الحجر الذي كان إبراهيم (عليه السلام) يقوم عليه لبناء الكعبة ، وذلك لما ارتفع الجدار ، أتاه إسماعيل (عليه السلام) به ليقوم فوقه ويتأوله الحجارة ، فيضعها بيده ليرقع الجدار .

أما اتخاذُ المصلى من هذا المقام : فهو أن يجعل الناسُ منه مُصَلًّى يُصَلُّونَ عنده ، وذلك عبادةً منه لله ، وتكريمًا من الله لإبراهيم .

وقوله : ﴿ وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾ (2) يراد بالعهد هنا : الأمر . فقد أمر الله إبراهيم وإسماعيل (عليهما الصلاة والسلام) بتطهير البيت الحرام من الأوثان والرجس والزُفْتِ ، وذلك صوتًا له من الدنس والشرك كيما يأتيه الطائفون - وهم الآتون من غربة - وكذلك العاكفون وهم المقيمون فيه . وكذلك الركع السجود أي : المصلون ، فكلُّ مُصَلٍّ هو من الرُّكَّعِ السُّجُودِ (3) .

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه (ج 1 ص 322) ، وانظر أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 74) .

(2) سورة البقرة الآية (125) .

(3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 168 - 172) وتفسير الطبري (ج 1 ص 536 - 540) .

القبلة وتحويلها

القبلة في اللغة : الجهة ، أو هي كل شيء جعلته تلقاء وجهك . وسميت الكعبة قبلة ؛ لأن المسلمين يستقبلونها في صلاتهم ، ويقال : اجعلوا بيوتكم قبلة ، أي مسجداً ، وعلى العموم سُميت القبلة بذلك ؛ لأن المصلي يُقابِلها في صلاته ⁽¹⁾ .

وجديرٌ بالذكر أن المسلمين حيثما كانوا ، إنما يتجهون نحو جهة واحدة وهي قبلتهم التي تهوي إليها أفئدتهم ، وقبلتهم الواحدة هي الكعبة ، وهي بمثابة الشعيرة الأساسية والكبرى التي تجتمع المسلمين كافةً لتتوحد قلوبهم ومشاعرهم وجسومهم صوب جهة واحدة . ولا يجرم أن يكون ذلك وصفاً حقيقياً وواقعياً لحال المسلمين من وحدة الكلمة والتسام الصف ، وفي ذلك من تلاحم الشكل والمضمون ما يضمن خيراً أمة حملتها الأرض من حيث التماسك والانسجام والترابط .

وجديرٌ بالذكر كذلك : أنه يستوى في نظر المسلم أن يتوجه في صلاته صوب أيّة جهة ما دام التكليف من الله ، فالله سبحانه وتعالى يتعبد العباد بأوامره ، يُكلفهم بما يشاء وكيف يشاء ، وما دامت جهة القبلة قد حددها التكليف من الله فلا مسأغ بعد ذلك لأيّة سفسطة أو جدال أو تأوّل . وهذا هو شأن المسلم ، إذ يستسلم لأمر الله وتقديره فيما يخص الجهة التي يتوجه نحوها في صلاته .

ولقد كانت قبلة النبي ﷺ لدى هجرته إلى المدينة صوب بيت المقدس بتكليف من الله سبحانه ، فاستمرّ على هذه الحال ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ، وقيل : ثمانية عشر ، مع أنه عليه الصلاة والسلام كانت تهفو نفسه إلى أن يتجه في صلاته نحو الكعبة ، وقد استجاب الله لرغبته (عليه السلام) فأمره أن يتوجه نحو الكعبة بقوله ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُؤَلِّسَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ⁽²⁾ . وقد أثار ذلك نقمة السفهاء من اليهود وحسدهم ، فقالوا : ما ولّاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ، فأنزل الله : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ⁽³⁾ .

(1) المصباح المنير (ج 2 ص 145) ، والمعجم الوسيط (ج 2 ص 719) ، والمصباح للجوهري (ج 2 ص 1795) .

(3) سورة البقرة الآية (142) .

(2) سورة البقرة الآية (144) .

وقد جاء في كتب السنة في هذه المسألة عن البراء قال : كان رسول الله ﷺ قد صلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً ، أو سبعة عشر شهراً ، وكان يُحِبُّ أن يُوجَّه نحو الكعبة ، فأنزل الله : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

قال : فَوُجَّهَ نحو الكعبة ، وقال السفهاء من الناس ، وهم اليهود : ﴿ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ ، فأنزل الله : ﴿ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ⁽¹⁾ . أما قوله : ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ فقد ذكرنا في الشرح السابق أن هذه الآية نزلت بعد قوله تعالى ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلَبٌ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ﴾ على أن قوله ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ ﴾ تعني : قال السفهاء ، فقد جعل المستقبل في موضع الماضي ، ليدل بذلك على استدامة القول من السفهاء وأنهم سوف يستمرون على هذه الحال من القول الظالم الآثم .

و ﴿ السُّفَهَاءُ ﴾ ، جَمْعٌ ، ومفرده : سفيه ، وهو من السَّفَه أوالسَّفَاهَة ، وهي النقص في العقل ، وأصله الخِفَّة ، نقول : سَفِهَ الحقُّ أي : جهله ، وقيل : السفيه معناه : البهات الكذاب المتعمد خلاف ما يعلم ، وقال قُطْرُب : الظلوم الجهول .

والمراد بالسفهاء هنا اليهود الذين كانوا بالمدينة حيث يقيم النبي ﷺ لنشر دينه وإقامة دولة الحق والتوحيد ، وقيل : المراد بالسفهاء : هم المنافقون ، وثمة قول ثالث ، وهو أنهم كفار قريش ، إذ أنكروا تحويل القبلة بقولهم : قد اشتاق محمدٌ إلى مولده ، وعن قريب يرجع إلى دينكم .

ومع ذلك كله ، فإن القول الأول هو الراجح ⁽²⁾ ؛ فقد أثار اليهود موجةً من الطعون والشبهات ، وهم يؤذون النبي بمقالة السفه والكيد سعياً للفتنة وانتشار البلبلة والحيرة .

وخيرٌ ما يجيء من ردِّ وتفنيدي لمقالة السفه المتعمد والافتراء الحاقداً المكذوب أن يقول الله سبحانه وتعالى في حكمه الواضح : ﴿ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ ولا جرم أن هذه حجة بلجة قائمة ترسخ في الأذهان على الدوام ، أن الله له ملكوت كل شيء ،

(1) أسباب النزول للنيسابوري ص (26) ، وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 189) ، وابن ماجه (ج 1 ص 322) .

(2) تفسير الطبري (ج 2 ص 147 ، 148) ، والمصباح المنير (ج 1 ص 299) .

وأنه مالك للمشارك والمغرب وما بينهما أو وما سواهما ، فله أن يأمر بالتوجه إلى حيث يشاء سبحانه وتعالى .

مسائل وأحكام مستفادة من الآية

ثمة مسائل وأحكام يُمكن الوقوف عليها في ضوء هذا النص الكريم ، ومن جملة ذلك :

كيفية استقبال بيت المقدس

يُراد بالكيفية الصفة الشرعية للتوجه ، وللعلماء في استقبال النبي لبيت المقدس في الصلاة أقوال ثلاثة :

القول الأول : أن ذلك كان عن رأي واجتهاد من النبي ﷺ .

القول الثاني : أن النبي ﷺ كان مُخَيَّرًا بين استقبال بيت المقدس والكعبة ، فاختار القدس ؛ استمالة لليهود وطمعًا في إسلامهم .

القول الثالث : أنه ﷺ قد استجاب لأمر الله ، إذ كلفه أن يستقبل بيت المقدس من غير جتهاد أو تخيير ، ثم نسخ الله ذلك وأمره أن يستقبل بصلاته الكعبة ، وهو قول الجمهور وفيهم ابن عباس ، واستدلوا لذلك بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَاقِبَتُهُ ﴾ ⁽¹⁾ وهو يدل على أن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعل القبلة التي كان النبي عليها ، أي أمر أن تكون على هذا النحو .

القبلة التي توجه النبي إليها وهو في مكة

وهذه مسألة مختلف فيها ، وهي أن الصلاة عندما فرضت على النبي ﷺ في مكة أول مرة ، هل كان يتوجه إلى بيت المقدس أو إلى الكعبة ؟ في ذلك قولان للعلماء :

أحدهما : أن الصلاة لدى فرضها في مكة أول مرة كان التوجه بها نحو بيت المقدس ، ثم استمرت الحال كذلك إلى ما بعد الهجرة بستة عشر شهرًا أو سبعة عشر شهرًا - على الخلاف - ثم صَرَفَ اللَّهُ النبي والمسلمين إلى الكعبة ، وهو قول ابن عباس .

ثانيهما : أن الصلاة أول ما افترضت كان التوجه فيها نحو الكعبة ، ولم يَزَلِ النبي ﷺ والمسلمون يُصَلُّونَ إليها طيلة مكثهم في مكة إلى أن هاجروا إلى المدينة فأَمَرُوا

(1) سورة البقرة الآية (143) .

بالصلاة نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ثم أمر الله نبيه والمسلمين بالتوجه بعد ذلك إلى الكعبة مرة أخرى . وهذا هو القول الراجح ، والله أعلم .

الاستدلال بالآية على شرعية النسخ

يُستدل بهذه الآية على وقوع الناسخ والمنسوخ في الأحكام الشرعية ، وهذا ما أجمع عليه العلماء إلا مَنْ شَذَّ ، على نحو ما بيناه سابقاً .

وأجمعوا أيضاً على أن أول ما نُسخ من القرآن كانت القبلة ، وأنها نُسخت مرتين ، وذلك على اعتبار أن قبلة المسلمين الأولى كانت الكعبة - وهو الراجح من القولين - ثم نُسخت بالتوجه إلى بيت المقدس فترة من الوقت ، ثم نُسخ ذلك بالتوجه ثانية إلى الكعبة ، وهاتان مرتان .

ويُستدل من الآية كذلك على جواز نسخ السنة بالقرآن كما بيناه في حينه ، وذلك أن النبي ﷺ صلى نحو بيت المقدس وليس في ذلك قرآن ، فكان الحكم في هذا من جهة السنة لا من جهة القرآن ، ثم نُسخ ذلك بالقرآن ⁽¹⁾ .

* * *

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 147 - 150) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 39 ، 40) وأحكام القرآن للشافعي ص (65 - 68) .

قوله تعالى : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ .

يَتَنَبَّأُ سَابِقًا أَنَّ هَذِهِ آيَةُ مُقَدِّمَةٌ فِي النُّزُولِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ سَيَقُولُ الشُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ . وَثَقَلُوبُ الْوَجْهِ فِي السَّمَاءِ مَعْنَاهُ : تَحَوُّلُهُ إِلَى السَّمَاءِ أَوْ تَحَوُّلُ الْعَيْنَيْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى السَّمَاءِ تَعْبِيرًا عَنْ رَغْبَةِ النَّبِيِّ فِي تَكْلِيفِهِ بِالتَّوَجُّهِ فِي الصَّلَاةِ صَوْبَ الْكَعْبَةِ ، وَقَدْ اسْتَجَابَ اللَّهُ لِرَغْبَةِ النَّبِيِّ ، فَأَمَرَهُ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ ، وَفِي هَذَا نَزَلَتِ الْآيَةُ : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ . وَقَوْلُهُ : ﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ الشُّطْرُ : مَعْنَاهُ النَّاحِيَةُ وَالْجِهَةُ وَالْحِيَالُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ فِي الْآيَةِ هُنَا ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ . وَيَأْتِي « الشُّطْرُ » بِمَعْنَى « النُّصْفِ » كَمَا فِي الْحَدِيثِ : « الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ » (1) .

أحكام مستفادة من الآية

وجوب التوجه إلى الكعبة :

أَنْزَلَ اللَّهُ تَكْلِيفَهُ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي الصَّلَاةِ تَنْفِيدًا لِقُدْرَةِ الْمُقَدَّرِ وَاسْتِجَابَةً لِرَغْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَمَا أَنْ عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ بِالتَّكْلِيفِ الْجَدِيدِ النَّاسِخِ حَتَّى بَادَرُوا بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ ، وَفِي هَذَا أَخْرَجَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ : « بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَقَاءً ، إِذَا جَاءَهُمْ آيٌ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ ، فَاسْتَقْبَلُوهَا ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ » (2) .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَنَزَلَتْ : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلُوبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَقَدْ صَلُّوا رُكْعَةً فَنَادَى : أَلَا إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حَوَّلْتُ ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ (3) .

وَفِي فَرْضِيَّةِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَهِيَ الْكَعْبَةُ ، وَأَنَّ ذَلِكَ شَرْطٌ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ مِنْ دُونِهِ ، أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ » (4) .

(1) رواه مسلم في صحيحه (1 / 203) رقم (223) .

(2 - 3) مسلم (ج 2 ص 66) . (4) البخاري (ج 1 ص 104) .

وفي فضل استقبال القبلة والثناء على المؤمنين الذين يصطفون في الصلاة مستقبلين القبلة ، أخرج البخاري عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا وَأَكَلَ ذَيْحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تَخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ » (1) .

وكذلك أخرج البخاري عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا ، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا وَذَبَحُوا ذَيْحَتَنَا ؛ فَقَدْ حُرِّمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » (2) .

استقبال القبلة

يُزَادُ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ هُنَا مَا إِذَا كَانَ الْاسْتِقْبَالُ نَحْوَ عَيْنِ الْكَعْبَةِ أَوْ نَحْوَ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا أَوْ نَاحِيَةٍ مِنْ أُنْحَائِهَا .

وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ تَبَعًا لَكَوْنِ الْمُصَلِّي مُشَاهِدًا لِلْكَعْبَةِ مُعَايِنًا لَهَا ، أَوْ نَائِيًا عَنْهَا غَيْرَ مُشَاهِدٍ لَهَا .

فَإِنْ كَانَ مُشَاهِدًا لَهَا فَقَدْ وَجِبَ فِي حَقِّهِ التَّوَجُّعُ إِلَى عَيْنِهَا أَوْ آيَةِ جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا ؛ لِأَنَّ التَّوَجُّعَ إِلَى آيَةِ جِهَةٍ مُجْزِئٌ ، لِحَصُولِ جِنْسِ التَّوَجُّعِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَنَفِيَّةِ (3) .

أَمَّا الشَّافِعِيَّةُ فَقَالُوا : لَا يَجُوزُ التَّوَجُّعُ بِالصَّلَاةِ إِلَى جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْكَعْبَةِ وَذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَعَايِنِ الْمَشَاهِدِ ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَجَّعَ إِلَى عَيْنِهَا بِالذَّاتِ حَتَّى إِنَّهُ لَوْ وَقَفَ عِنْدَ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْكَعْبَةِ وَكَانَ بَعْضُهُ يَحَازِي هَذَا الرُّكْنَ وَبَعْضُهُ الْآخَرُ يَخْرُجُ عَنْهُ : فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ عَلَى الرَّاجِحِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ (4) .

وَلَوْ كَانَ الْمُصَلِّي مُنْحَرَفًا كُلِّيًّا عَنِ الْكَعْبَةِ ، وَغَيْرَ مُتَوَجِّعٍ إِلَى أَيِّ جِزءٍ مِنْ أَجْزَائِهَا : كَانَتْ صَلَاتُهُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ ؛ وَذَلِكَ لِانْعِدَامِ جِنْسِ التَّوَجُّعِ ؛ اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ . وَتَعَالَى : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ وفي هذا ما يدل على وجوب التولي ناحية المسجد الحرام ، والمراد به في الآية : الْكَعْبَةُ ، وَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ شَيْءٌ مِنَ التَّوَجُّعِ نَاحِيَةَ الْكَعْبَةِ كَانَتْ الصَّلَاةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ مَا دَامَ

(1 - 2) البخاري (ج 1 ص 103) .

(3) بدائع الصنائع (ج 1 ص 118) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 91) .

(4) المجموع للنووي (ج 3 ص 92) وأحكام القرآن للشافعي ص (68 - 70) .

التوجه بهذه الكيفية مقدورًا عليه ، وذلك ما لا خلاف فيه ⁽¹⁾ .

أما إذا كان المصلي نائيًا عن الكعبة أو غائبًا عنها ، فقد وجب في حقه التوجه إلى جهتها وليس إلى عيناها ، وهو قول الحنفية ، والحنابلة ، والمالكية ، وقد استدلوا بما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما بين المشرق والمغرب قبله » ⁽²⁾ .

وفي هذا يقول ابن عمر (رضي الله عنهما) : « إذا جعلت المغرب عن يمينك ، والمشرق عن يسارك فما بينهما قبله » ، وفي ذلك دلالة على أن الواجب هو استقبال الجهة لا العين في حق مَنْ تعذرت عليه العين .

وقالوا في توجيه ذلك أيضًا : إن هذا هو الممكن الذي يرتبط به التكليف .

وقالوا أيضًا : إن هذا هو المأمور به في القرآن في قوله تعالى : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ .

واحتجوا من المعقول كذلك بقولهم : لو كان ثمة صف طويل من المصلين على خط واحد مُستَوٍ ؛ فإنه لا يمكن أن يتوجه الجميع إلى عين الكعبة ، لأن طول الصف أكبر من طول الكعبة ، ولو كُلِّف الجميع بالتوجه إلى عين الكعبة لفسدت صلاة الخارجين منهم عن سمت العين ⁽³⁾ .

ومع ذلك فقد أَصْرَّ الشافعية على وجوب استقبال العين . وقالوا : إذا لم يعرف المصلي القبلة وأخبره ذو علم ودراية بها وكان الخبير ثقة : كان على المصلي أن يتبع قوله وليس له أن يجتهد لمعرفة العين . وكذلك لو رأى المصلي المحارب أو الأمارات الدالة على الكعبة صلى نحوها من غير أن يجتهد ؛ لأن رؤية مثل هذه الأمارات بمنزلة الخبر . أما إذا كان غائبًا عن مكة وكان ممن يعرف الدلائل على عين الكعبة . كان عليه أن يجتهد لمعرفةا ، وذلك كما لو كان له سبيل إلى معرفة الكعبة بالشمس والقمر والجبال والرياح . وذلك مُستفاد من قوله : ﴿ وَعَلَّمَكُم مَّا يَكُنَّ صُلُوبُهَا فَتَعْلَمُونَ ﴾ ⁽⁴⁾ .

(1) البدائع (ج 1 ص 118) ، والمجموع (ج 3 ص 92) ، والمغني (ج 1 ص 438) .

(2) الحديث رواه الترمذي في سننه (171/2) برقم (344) . وقواه البخاري كما قال الحافظ في بلوغ المرام ص (58) .

(3) البدائع (ج 1 ص 118) والمغني (ج 1 ص 439 ، 440) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 160) ، وأحكام

القرآن لابن العربي (ج 1 ص 42 ، 43) .

(4) سورة النحل الآية (16) .

والخلاصة : أن المعتمد في مذهب الشافعية أن إصابة عين الكعبة فرضٌ بالنسبة للمصلي ، وهو قول الإمام نفسه (رحمه الله) ، ولكن قد يُقِلُّ عن المزي أن الفرض هو الجهة لا العين ؛ لأنه لو كان الفرض التوجه صَوَّب العين لبطلت صلاةُ الصف الطويل ؛ لأن فيهم من يخرج عن العين ، وهو ما ذهب إليه جمهورُ الحنفية والمالكية والحنابلة ، وهو في تقديرنا القولُ السديد والراجح ؛ لما بيناه من استدلال بالسنة ، وهو أبعد عما يجلب الحرج أو التكليف بما لا يُطَاق ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ⁽¹⁾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ . هذا أمر من الله باستقبال الكعبة من جميع الجهات في الأرض ، سواء كان ذلك شرقاً أم غرباً أم شمالاً أم جنوباً . ووجه الاستدلال : أن الكعبة هي وحدها قبلة المسلمين في الصلاة حيثما كانوا ، ويُستثنى من هذا الأصل التَّنَقُّلُ في حال السفر ، فإن المصلي يأتيها حيثما تَوَجَّهَتْ به دابَّتُه . وتُطْلَقُ « الدابة » ويُراد بها ما على هذا الكوكب ، وذلك كالفرس أو البعير أو السيارة أو السفينة أو غير ذلك من المراكب ، ويُستدل لذلك بما أخرجه الترمذي عن جابر قال : « بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ ، فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ » ⁽²⁾ .

وكذلك أخرج الترمذي عن ابن عمر « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى بَعِيرِهِ أَوْ رَاحِلَتِهِ ، وَكَانَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ » ⁽³⁾ .

واختلفوا في وجهة النظر حال الصلاة ، وذلك في ضوء قوله :

﴿ قَوْلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ فقد ذهب المالكية - مستدلين بهذه الآية - إلى أن المصلي ينظر أمامه وليس إلى موضع سجوده ⁽⁴⁾ ، وقال ابن العربي في هذا : إنما ينظر أمامه ، فإنه إن حنى رأسه ذهب بعضُ القيام المفترض عليه في الرأس وهو أشرف الأعضاء . وإن أقام رأسه وتكَلَّفَ النظرَ يبصره إلى الأرض فتلك مشقةٌ عظيمةٌ وحرج ، وما جُعِلَ علينا في الدين من حرج ⁽⁵⁾ . وذلك مخالف لما قاله جمهورُ الحنفية والشافعية والحنابلة وهو أن المصلي ينظر إلى موضع سجوده ، وقيل غير ذلك ⁽⁶⁾ .

(1) سورة البقرة الآية (286) .

(2) الترمذي (ج 2 ص 182) .

(3) الترمذي (ج 2 ص 183) .

(4) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 193) والمهذب (ج 1 ص 169) ونحفة الفقهاء للسمرقندي (ج 1 ص 263) .

(5) تفسير القرطبي (ج 2 ص 160) . (6) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 193) .

أحكام متعلقة باستقبال القبلة

ثمة أحكام شرعية للصلاة في هياكل متعددة تُغرض لها في التفصيل التالي :

الصلاة نحو أرض الكعبة

وصورة ذلك ما لو تخيلنا - والعياذ بالله ولا قدر الله - تَهْدُمُ بنيان الكعبة ليبقى الموضع مكاناً مجرداً من البناء أو الجدران ؛ فلو صلى الناس حول أرض الكعبة من غير بنيان وهم متعلقون أو صلى أحدهم منفرداً متوجّهاً نحو جزء من أرضها فهل تصح صلاته ؟

قالت الحنفية : إن هذه الصلاة صحيحة ؛ استناداً إلى إجماع الأمة ، ووجه الاستدلال بذلك : أن الناس كانوا يُصَلُّون نحو البقعة « الموضع » عندما رُفِعَ البناء في عهد عبد الله بن الزبير ثم بناه على قواعد إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ، وكذلك صلوا نحوها في زمن الحجاج عندما أعاد بناء الكعبة على ما كانت عليه من قبل ، والمسلمون في الحالين كليهما يشهدون من غير إنكار فكان إجماعاً ، وبذلك فالمستفاد أن الكعبة هي اسمٌ للبقعة أو المكان ، يستوي في هذا ما لو كان ثمة بنياناً أو لم يكن ⁽¹⁾ .

والشافعية لهم في ذلك تفصيل فقالوا : لو تَخَيَّلْنَا انهْدَامَ الكعبة - والعياذ بالله ولا قدر الله - فوقف المصلي على طرف العَرْصَةِ ⁽²⁾ واستدبر باقيها فلا تَصِحُّ صلاته ، ولو وقف خارج العَرْصَةِ واستقبلها صَحَّتْ صلاته بغير خلاف في المذهب ، أما إذا وقف المصلي في وسط العَرْصَةِ ولم يكن بين يديه شيء شاخص من أجزاء الكعبة : فلا تصح صلاته على الراجح في المذهب ، أما إن كان بين يديه شيء شاخص من أجزاء الكعبة - كما لو كان ذلك بقية جدار أو نحوه - فصَلَاتُهُ صحيحة شريطة أن يكون طول الشاخص ثلثي ذراع ، وقيل - من حيث الطول - غير ذلك .

والظاهر من كلام الشافعية هو اشتراط الشخوص من شيء من أجزاء الكعبة ليكون بين يَدَيِ المصلي . والجزء الشاخص يستوي فيه ما لو كان تراباً أو حجارة من جنس

(1) البدائع (ج 1 ص 120) .

(2) العَرْصَةُ : بفتح العين وسكون الراء ، وجمعها : عرصات وعراض ، والمراد بالعَرْصَةِ : كل موضع واسع لا بناء فيه ، وسميت بذلك ؛ لأن الصبيان يعترصون فيها ، أي يلعبون ويمرحون . انظر لسان العرب (ج 7 ص 52 ، 53) والمصباح المنير (ج 2 ص 51) .

العرصة ، أو كان شجرة نامية في وسطها ، أو كان طرفًا مرتفعًا من أطرافها (1) .

الصلاة على ظهر الكعبة

وهذا موضع خلاف بين أهل العلم أيضًا وهو شبيه بما قيل في الصلاة على العرصة ، فإذا صلى على ظهر الكعبة ، فإن صلاته صحيحة عند الحنفية حتى ولو لم يكن بين يديه ستر .
 ووجه قولهم في ذلك : أن الكعبة اسم للعرصة وأن الحرم ليس للبناء في ذاته .
 وعلى هذا قالوا : لو أنه صلى على جبل أبي قبيس فصلاته صحيحة مع أن هذا الجبل مرتفع وهو أشد ارتفاعًا من مستوى بُنيان الكعبة . ومعلوم أن المصلي فوق هذا الجبل لا يُصلي إلى البنيان بل إلى الهواء ؛ وعلى هذا ، فإن المعتبر في المسألة : العرصة والهواء وليس البناء (2) .

أما الشافعية فقالوا : يُشترط لجواز الصلاة على سطح الكعبة أن يضع المصلي بين يديه سترًا مُتَّصِلَةً بالسطح ، فيكون المصلي مُتَّجِهًا نحو جزء من السطح ، فإذا لم يكن بين يديه سترًا تتصل بالسطح فصلاته غير جائزة (3) .

أما المالكية ، فإنهم لا يُجيزون الصلاة على ظهر الكعبة ، فلو صلى أحدٌ على ظهرها وجب أن يُعيد صلاته في الوقت (4) .

الترجيح

لا نتردد في ترجيح مذهب الحنفية في هذه المسألة ، وهو جواز الصلاة على ظهر الكعبة حتى ولو لم يكن بين يدي المصلي ستر ؛ لأن العبرة للعرصة وما علاها من طبقات الهواء وليست العبرة للبناء . نقول ذلك في ضوء النظر والاستقراء وفي ضوء المعطيات العلمية الحديثة التي تستجد فيها أحوال شتى للصلاة ، وذلك كالصلاة في الطائرة لدى جوبها الفضاء ، وهي لا جرم في موضع أعظم ارتفاعًا من بنيان الكعبة لو كان ذلك في منطقة مُتاخمة لمكة وعلى سمتها ، وذلك على الاعتبار أن الأرض ، من حيث الشكل كروية ، وعلى هذا ، فإنه في ضوء كروية الأرض ، لا يُتاح للمُصلين في كل جوانب الأرض أن يأتي قِيامُهم للصلاة في مستوى الكعبة أو دونه ، وذلك من

(1) المجموع (ج 3 ص 198 ، 199) .
 (2) البدائع (ج 1 ص 121) .
 (3) المهذب (ج 1 ص 67) .
 (4) أسهل المدارك للكششوي (ج 1 ص 267) .

حيث العلو أو الارتفاع ، وذلك يكون لو كانت الأرض منبسطة غير مستديرة ، لكن في هيئتها الحالية من الاستدارة سوف يكون كثير من المصلين فوق مستوى الكعبة من حيث الارتفاع ؛ وذلك عند أدائهم الصلاة متوجهين صوبها ، والله سبحانه وتعالى أعلم ⁽¹⁾ .

الصلاة في جوف الكعبة

ثمة قولان في حكم الصلاة داخل الكعبة :

القول الأول : وهو قول الحنفية والشافعية ؛ فقد ذهب هؤلاء إلى جواز الصلاة داخل الكعبة . واستدلوا على قولهم هذا : بأن المصلي بداخل الكعبة يُعتبر متوجّهاً إلى جزء من البيت (الكعبة) وذلك كما لو توجه إليها من الخارج ، ثم يتخير في استقبال أي جدار شاء ؛ لأنها أجزاء البيت ، وله كذلك أن يستقبل باب البيت إن كان مردوداً ، فإن باب البناء معدودٌ من أجزائه ؛ لأنه يدخل في بيعه إذا بيع .

القول الثاني : وهو قول المالكية والحنابلة ، إذ قالوا : لا يجوز أن تؤدي الصلاة المكتوبة داخل الكعبة ، ووجه هذا القول : أن المصلي وهو في داخل الكعبة إن كان مستقبلاً جهةً منها فسوف يكون مستديراً جهةً أخرى ، والصلاة مع استدبار القبلة غير جائزة ، فأخذوا بالاحتياط في الفرائض من الصلوات خلافاً للنوافل ففيها توسع ⁽²⁾ .

(1) البدائع (ج 1 ص 67) وفتح العزيز شرح الوجيز وبلية التلخيص الحبير لابن حجر العسقلاني من كتاب المجموع (ج 3 ص 220) .

(2) أسهل المدارك (ج 1 ص 267) وبداية المجتهد (ج 1 ص 113) .

الصلاة على الدابة

تُطلق كلمة الدابة ويُراد بها كلّ ما دَبَّ فوق الأرض ، ماشيًا أو ساجدًا ، أو متحركًا ، وذلك كالأناسي من نسل آدم ، أو البهائم بأصنافها وأجناسها ، ثم الخوافل المصنوعة التي جاءت تحصيلًا لمعطيات العلم الحديث ، وكذلك ما يَخْرُ البحار والأنهار من سفائن ومراكب ، وكذلك ما يجوب الفضاء مِنْ طائرات ونحوها .

ومعلوم أن استقبال القبلة شرطٌ لصحة الصلاة إلا في حالين :

أولهما : الخوف الشديد ، وذلك أنه تقع للمُصَلِّي حالة من الذعر أو الفرق لا يستطيع معها أن يَسْتَقْبِل القبلة . وذلك كما لو واجهه عدوٌّ متربص أو سبع مفترس يوشك أن يَنْقُصَ عليه ، وكذلك ما لو كان نهزّ جارف لو أدرك المصلي لأوذى به .

وأضافت الحنفية إلى ذلك ما لو كان ثمة عذرٌ يمنع من النزول عن الدابة كالمرض ، أو الخوف من زيادته بالنزول ، أو كان الراكب في طين أو سبخة لا يستطيع النزول والقيام فيها ، فإنه في مثل هاتيك الأحوال يجوز للمصلي أن لا يستقبل القبلة ، بل له أن يتوجه حيث يريد ما دام في ذلك دَفْعٌ للخطر ، ويستوى في ذلك ما لو صلى راجلاً أو راكباً أو قائماً أو قاعداً أو أوماً لإيماءً ، فيكون فيه السجود أخفض من الركوع ، وإن عجز عن الإيماء فيسقط ، ويستوى فيه كذلك ما لو كانت الصلاة فريضة أو نافلة .

ثانيهما : التنفل في السفر ، ويتناول الحديث في هذه المسألة الصلاة على الدابة ، سواء كانت بهيمة أم سفينة أم سيارة أم طائرة ، فقد اتفقت كلمة الفقهاء على إباحة التطوع على الدابة أو الراحلة في السفر الطويل ، وهو ما يجوز فيه قَصْرُ الصلاة ، وفي هذا يقول ابن عبد البرّ : أجمعوا على أنه جائزٌ لكل مسافرٍ سفراً يَقْصُر فيه الصلاة أن يتطوع على دابته حيثما توجهت ، يومئ بالركوع والسجود ويجعل السجود أخفض من الركوع ، وأما السفر القصير ، وهو ما لا يُباح فيه القصر ، فإنه تباح فيه أيضًا الصلاة على الراحلة على قول جمهور الشافعية والحنفية والحنابلة ⁽¹⁾ .

أما المالكية فإنهم لا يجيزون التطوع في الصلاة على الدابة أو الراحلة ، إلا في السفر الطويل الذي يُباح فيه القصر ⁽²⁾ .

(1) المهذب (ج 1 ص 69) ، وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 263) ، والمغني (ج 1 ص 434) .

(2) أسهل المدارك (ج 1 ص 178) .

ويضيف الحنفية كذلك جواز التنفل بالصلاة على الدابة في غير حال السفر ، فقالوا : يجوز التطوع على الدابة كيفما كان الراكب مسافراً أو غير مسافر ، بعد أن يكون خارج المصر حتى وإن كان قادراً على النزول ، وقال بعضهم : لا يجوز ذلك إلا في حال السفر ⁽¹⁾ .

ويستدل لجواز التنفل في السفر على الدابة حيثما تَوَجَّهت بِعِدَّةِ نصوص ، منها : ما أخرجه أبو داود بإسناده عن سالم عن أبيه قال : « كان رسول الله ﷺ يُسَبِّحُ على الراحلة أي وجهه توجه ، ويوتر عليها غير أنه لا يُصَلِّي المكتوبة عليها » ⁽²⁾ .

وكذلك ما أخرجه الترمذي بإسناده عن جابر قال : « بعثني النبي ﷺ في حاجة ، فجمعتُ وهو يُصَلِّي على راحلته نحو المشرق ، والسجود أخفض من الركوع » ⁽³⁾ .

واستدلوا كذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ ⁽⁴⁾ وهذا مطلق يتناول التطوع في كل حال .

واستدلوا كذلك بالمعقول فقالوا : إن إباحة الصلاة على الراحلة أو الدابة تخفيف في التطوع لئلا يؤدي السفر إلى قطعها أو تقليلها ، وهو ما يستوى فيه القصير والطويل ⁽⁵⁾ .

استقبال القبلة على الدابة عند الشروع في السفر

يختلف الحكم في التوجه نحو القبلة على الدابة عند الشروع في السفر بين حالين ، وهما : عدم القدرة على استقبال القبلة لسبب من الأسباب ، والقدرة على الاستقبال ، وهو ما نبينه في التفصيل التالي :

الحالة الأولى : وهي أن يكون استقبال القبلة في حقّه غير ممكن - وذلك في ابتداء الصلاة كما لو كان مريضاً أو مربوطاً أو مكبلاً في الأغلال أو أنه ركب دابة حُرُوتاً أو شموساً لا تطيعه لشدة نفورها ، أو ركب حافلة من الحوافل كالسفينة أو القطار أو غير ذلك وهو لا يقدر على التحكم في مسارها فلا جناح عليه ألا يستقبل القبلة في صلاته عند البداية ، بل له أن يصلي كيفما كانت وجهة الدابة أو الحافلة أو غيرها ، ويُستدل لذلك بما أخرجه البيهقي عن ابن عمر قال : « كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي على راحلته

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 263) . (2) أبو داود (ج 2 ص 9) .

(3) الترمذي (ج 2 ص 182) . (4) سورة البقرة الآية (115) .

(5) المغني (ج 1 ص 435) ، والأم للشافعي (ج 1 ص 97) .

حيثما توجهت به » (1) .

وكذلك أخرج البيهقي عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : « رأيت رسول الله ﷺ في غزوة أُمّار يُصلي على راحلته متوجّها قبل المشرق تطوعاً » (2) .

الحالة الثانية : وفيها يكون المسافر قادراً على افتتاح الصلاة متوجّها إلى القبلة وهو راكب على الدابة كالبهيمة أو الحافلة أو غيرها ، وذلك لدى الشروع في السفر ، فهل يكون استقبال القبلة في حقه واجباً أو غير واجب ؟ ثمة قولان في ذلك :

القول الأول : أن الافتتاح نحو القبلة عند الشروع في السفر واجب ، وهو قول الشافعية والحنابلة في أحد القولين ، واستدلوا على هذا بحديث أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكَبَّرَ ثم صَلَّى حيث وَجَّهه ركبته » (3) .

القول الثاني : أن الافتتاح إلى القبلة عند الشروع في السفر ليس واجباً وهو قول الحنفية والمالكية والقول الثاني للحنابلة ؛ وذلك لما في إيجاب التوجه من مشقة ، وتأولوا حديث الرسول ﷺ بأنه على الندب لا على الوجوب (4) .

تَنَقُّلُ الْمَسَافِرِ مَاشِيًا

المسافر الماشي ، هل له أن يُصلي أثناء مشيه ليكون في ذلك كالراكب من حيث الحكم ؟ العلماء في هذه المسألة فريقان :

الفريق الأول : وهم الشافعية وأحمد في إحدى الروايتين عنه ؛ فقد قالوا بجواز صلاة النافلة للمسافر وهو ماشٍ حيثما تَوَجَّه كالراكب ، ووجه قولهم هذا : أن الراكب أُجِيزَ له ترك القبلة حتى لا ينقطع عن الصلاة في السفر ، وهذا المعنى نفّسه موجودٌ في الماشي وهو يقتضي إباحة التنقل حيثما توجه ؛ كيلا ينقطع عن الصلاة ، ومع ذلك فإن على المصلي حال السفر أن يُكَبِّرَ للتحريم ويركع ويسجد على الأرض لاستطاعته القيام بذلك ولا يُخشى عليه أن ينقطع عن السير (5) .

(1 - 2) سنن البيهقي (ج 2 ص 4) . (3) أبو داود (ج 2 ص 9) .

(4) المغني (ج 1 ص 446) ، وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 264) . وأسهل المدارك (ج 1 ص 178) .

(5) المهذب (ج 1 ص 69) ، والمغني (ج 1 ص 437) .

الفريق الثاني : وهم جمهور الحنفية والمالكية ، والحنابلة في الراجح من مذهبهم قالوا : إنه ليس للمصلي أن يصلي حال المشي . ووجه قولهم : أن الماشي يحتاج إلى عمل كثير وإلى مشي متتابع ، ومن شأن ذلك أن يقطع الصلاة ويقتضي بطلانها ، وذلك غير موجود في الراكب فلا مسأغ لإلحاقه به في الحكم ⁽¹⁾ .

سترة المصلي

السترة في الصلاة هي : ما يتصبه المصلي بين يديه من أداة أو غرض كالعصا ونحوها أو الخط ، وذلك إذا خشي أن يمر الناس من أمامه ، وذلك في المواضع التي يكثر فيها الناس ، فيثدب للمصلي في مثل هذه الحال أن ينصب سترة يجعلها من أمامه مسافة ثلاثة أذرع على الراجح .

وإذا قام للصلاة في بيت أو مسجد صلى إلى الحائط أو إلى السارية ليكون كل واحد منهما بالنسبة له سترة . ولو صلى في فضاء صلى إلى شيء شاخص بين يديه أو نصب أمامه حربة أو رمحا أو عصا أو نحو ذلك . وإذا صلى في موضع لا يُحتمل فيه مرور أحد من أمامه فلا مدعاة حيثئذ لجعل السترة .

أما بالنسبة للمار بين يدي المصلي ، فإنه - لا ريب - آثم إلا إن كان ناسيا أو غير عالم ، فإن كان ذاكرا أو عالما بأمر المصلي فلا جرم أن إثمه يكون كبيرا .

وفي هذا أخرج مالك في الموطأ بإسناده عن أبي جهيم الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : « لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه » قال : لا أدري قال : أربعين يوما ، أو أربعين شهرا ، أو أربعين سنة ⁽²⁾ .

وفي رواية أخرى للترمذي أن النبي ﷺ قال : « لأن يقف أحدكم مائة عام خيرا له من أن يمر بين يدي أخيه وهو يصلي » ⁽³⁾ .

ما يكون سترة للمصلي

ثمة أدلة من السنة فيما يمكن أن يكون سترة للمصلي يضعها بين يديه ليمتنع الناس والدواب من المرور من أمامه ، ومن جملة ذلك ما أخرجه البيهقي عن عائشة قالت :

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 264) وأسهل المدارك (ج 1 ص 178) والمغني (ج 1 ص 437) .

(3) الترمذي (ج 2 ص 160) .

(2) الموطأ ص (98) .

سئل رسول الله ﷺ في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال : « مِثْلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ » (1) .
 ومؤخرة الرحل ، قيل : ذراع ، وقيل : ذراع وشبر ، وقيل : ثلاثة أذرع .
 وأخرج مسلم عن طلحة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ فَلَا يَضُرُّهُ مِنْ مَرٍّ وَرَاءَ ذَلِكَ » (2) .
 وأخرج البخاري عن سهل قال : « كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مِثْرُ شَاةٍ » (3) .
 وأخرج البيهقي كذلك عن حرملة بن عبد العزيز بن الربيع بن سبرة قال : حدثني عمي عن أبيه عن جده قال : قال النبي ﷺ : « لَيْسَتْهُ أَحَدُكُمْ صَلَاتُهُ وَلَوْ يَسْتَهَم » (4) .
 وأخرج مسلم كذلك عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « كَانَ يَزْكُرُ - وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَغْرِزُ - الْعَنْزَةَ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا » زاد ابن أبي شيبة : قال عبد الله : وهي الحربة (5) .
 أما إذا لم يجد المصلي شيئاً ينصبه بين يديه حال الصلاة فَلْيَنْحَطْ مِنْ أَمَامِهِ خَطًّا يَكُونُ لَهُ سِتْرَةً ، وفيها ما يشير إلى أنه في الصلاة فيمتنع المارة من المرور بين يديه ، وفي هذا أخرج البيهقي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَنْحَطْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » (6) .
 أما إذا لم يَخْشَ المصلي مرور أحدٍ من أمامه فلا عليه أن يُصلي بغير سترة سواء كان ذلك في الحضر أو السفر (7) .

الدُّنُو مِنَ السِتْرَةِ

يُنْدَبُ للمصلي أن يدنو بنفسه من موضع السترة ما استطاع وذلك حتى تضيق فرصة المرور من أمامه ما أمكن .
 على أن المسافة التي تكون بينه وبين السترة تتراوح ما بين الذراع ومِثْرُ الشاة ؛ فقد

-
- (1) البيهقي (ج 2 ص 268) ، والرحل : هو ما يُوضَع على ظهر البعير للركوب .
 (2) مسلم (ج 2 ص 54) .
 (3) البخاري (ج 2 ص 126) .
 (4) البيهقي (ج 2 ص 270) .
 (5) مسلم (ج 2 ص 55) .
 (6) البيهقي (ج 2 ص 270) .
 (7) أسهل المدارك (ج 2 ص 226) والبيهقي (ج 2 ص 270) ، والهداية (ج 1 ص 63) .

أخرج البيهقي عن سهل بن سعد قال : « كان بين مُصلى النبي ﷺ وبين الجدار تمرّ شاة » (1) .
وأخرج البيهقي كذلك عن سهل بن أبي حنمة أن النبي ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدّن منها ؛ لا يقطع الشيطان عليه صلاته » (2) .

سترة الإمام سترة للمؤمنين

السترة التي يجعلها الإمام بين يديه تُعتبر سترة لمن خلفه من المصلين ، وهو ما ذهب إليه أكثر العلماء وفيهم الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة ، وبه قال النخعي والأوزاعي وغيرهم (3) . وبهذا ، فإن السترة التي يضعها الإمام مجزية عن جميع المصلين ، حتى لو مرّ واحدٌ من أمام المصلين ، فإنه لا يضرّ مروره ما دام ذلك من خلف الإمام .

وفي هذا أخرج الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن عباس قال : « صلى رسول الله ﷺ يميني إلى غير جدار ، فجئتُ راكباً على حمار لي - وأنا يومئذ قد راهقت الاحتلام - فمررت بين يدي بعض الصفّ فنزلت وأرسلت الحمار يزّزع ودخلت مع الناس فلم يُنكِر ذلك أحدٌ » (4) .

مدافعة المارّ

للمصلي - ضوئاً لكمال صلاته - أن يذّرأ عن نفسه المارّ ، فإذا مرّ أحد من بين يديه كان له أن يدفعه ما استطاع ، على أن يتدره أولاً باللين ثم بما هو أشدّ وهكذا .

وفي هذا أخرج مسلم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : « إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمرّ بين يديه وليذرأه ما استطاع ، فإن أبي فليقاتله ؛ فإنما هو شيطان » (5) . وأخرج مسلم والبيهقي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصلوا إلا إلى سترة ، ولا تدع أحداً يمر بين يديك ؛ فإن أتى ، فقاتله ؛ فإن معه القرين » (6) .
وأخرج البيهقي كذلك عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « هبطنا مع

(1) البيهقي (ج 2 ص 272) . (2) البيهقي (ج 2 ص 272) .

(3) المغني (ج 2 ص 237) وأسهل المدارك (ج 1 ص 228) ، وبداية المجتهد (ج 2 ص 154) ، والهداية (ج 1 ص 63) .

(4) البخاري (ج 2 ص 125) ، ومسلم (ج 2 ص 57) والبيهقي (ج 2 ص 273) .

(5) مسلم (ج 2 ص 57) .

(6) البيهقي (ج 2 ص 268) ومسلم (ج 2 ص 58) .

رسول الله ﷺ من ثنية أذاخر - هي عَيْنُ قُوبِ مكة - فحضرت الصلاة ، فصلى إلى جدار فائْتَحَذَهُ قِبْلَةً ونحن خلفه ، فجاءت بهمةٌ لَتَمُرَّ بين يديه فما زال يُداريها حتى لصق بطنه بالجدار ومَرَّت مِنْ ورائه » (1) .

على أنه لا ينبغي أن تُحْمَلِ المقاتلة هنا - في هذه النصوص - على محمل القتال الحقيقي ، بل المراد هو أن يَدْفَعِ المصلي المارَّ من بين يديه في لين ولطف ما استطاع إلى ذلك سبيلاً .

وفي هذا يقول محمد بن الحسن الشيباني : يُكْرَهُ أن يمر الرجل بين يدي المصلي ، فإن أراد أن يمر بين يديه فَلْيَدْرَأْهُ ما استطاع ولا يقاتله ، فإن قاتله كان ما يَدْخُلُ عليه في صلاته من مقاتلته إياه أشدَّ عليه من أن يمر هذا بين يديه ، ولا نَقْلُ أحدًا رأى قتالة إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري ، وليست العامة عليها ، ولكنها على ما وصفت لك ، وهو قول أبي حنيفة .

والمقصود بذلك أن لا يدافع المصلي بغلظة في بادئ الأمر ، بل برفق ولين ؛ وذلك لما في الغلظة والعنف من إشغال الذهن عن الصلاة ، وللمصلي أن يتدرج في أسلوب الدفع بدءًا بالإشارة باليد برفعها في هدوء ولين فإذا لَجَّ المارُّ في مروره دَافَعَهُ المصلي بما هو أشد ؛ ليحمِّله على الرجوع ، وهكذا يظل المصلي يجتهد في ردِّ المار ما لم يُخْرِجه ذلك إلى إفساد صلاته بكثرة الأفعال ؛ لأن كثرة الأفعال في الصلاة تُفْسِدُهَا (2) .

ومهما يكن من أمر المرور ومدافعة المار ، فإن الصلاة لا تنقطع ولا تفسد بمجرد مرور أحد أو شيء من بين يدي المصلي ، بل إن ذلك ينقص من قدرها فقط ، وبعبارة أخرى : فإن المرور من بين يدي المصلي يُقَلِّلُ من درجة الصلاة من حيث الاعتبار والثبوت ، وفي هذا يقول الإمام أحمد عن المرور : إنه يضع من صلاته ولكن لا يَقْطَعُها ، وروي عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قوله : إن مر الرجل يَضِيعُ نصفُ الصلاة ، حتى إن نقص الصلاة بسبب المرور ينبغي أن يُحْمَلَ على الذي يستطيع أن يرُدَّ المار فلم يفعل ؛ لأنه بذلك مُقَصِّرٌ في حق نفسه وحق الصلاة ، لكنه إن ردَّه فلم يَشْتَجِبْ ولم يتمكن من ردِّه فصلاته تامة .

(1) البيهقي (ج 2 ص 268) .

(2) الموطأ ص (98) وأسهل المدارك (ج 1 ص 230) والهداية (ج 1 ص 63) .

وثمة قول بأن الصلاة يقطعها مرور الكلب والحمار والمرأة وهذا لا يثبت ، بل الثابت أن هذا القول منسوخ ، نسخة حديث الرسول ﷺ : « لا يقطع الصلاة شيءٌ واذراً ما استطعت ؛ فإنه شيطان » (1) .

وأخرج البيهقي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : « كان رسول الله ﷺ يُصلي صلاته من الليل وأنا معترضةٌ بينه وبين القبلة كاعتراضِ الجنازة » (2) .

وجاء في مسند الإمام أبي حنيفة عن عائشة قالت : « يا أهل العراق ، تزعمون أن الحمار والمرأة والكلب والسنور يقطعون الصلاة ! ! قَرْنُثُمُونَا بِهِمْ ، اذْراً ما استطعت ؛ كان النبي ﷺ يُصلي وأنا نائمة إلى جنبه ، عليه ثوبٌ ، جانبُه عليّ » (3) .

وقال الترمذي في هذا : أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين قالوا : « لا يقطع الصلاة شيء » (4) .

(1) أخرجه البيهقي عن أبي سعيد الخدري (ج 2 ص 278) .

(2) البيهقي : (ج 2 ص 275) - (3) مسند الإمام أبي حنيفة ص (83) .

(4) الترمذي (ج 2 ص 161) .

استثناء

يستثنى من حكم المرور بين يدي المصلي ما لو كان ذلك في حالات الزحام التي لا مناص فيها من المرور ، ذلك أن حالات من الزحام تعرض ، فيكون التحفظ وعدم المرور أمراً عسيراً للغاية ، وحيث يجد الناس أنه لا مندوحة لهم عن المرور من بين أيدي المصلين ، وحيث ، فتكليفهم باجتناب مواضع المصلين والابتعاد عنهم أمر غير معقول ولا مستطاع ، وعلى هذا فلا جناح في المرور في مثل تلك الأحوال المستتة ، وذلك كحال الناس في الطواف حول الكعبة حيث الزحام والاحتفاظ والتدافع لكثرة الناس وفزط ازدحامهم ، وكذلك المار بالحرم المكي لا إثم عليه لو مر من أمام المصلي إلا أن يكون له مندوحة من ذلك .

وعلى هذا الأساس من دفع الحرج وعدم التأثيم للضرورة ، قلوا : لا بأس أن يصلي بمكة من غير سترة ، وقد روي ذلك عن ابن الزبير وعطاء ومجاهد ، وفي هذا سئل الإمام أحمد عن الرجل يصلي بمكة ولا يستتر بشيء ، فقال : « قد روي عن النبي ﷺ أنه صَلَّى وليس بينه وبين الطواف سترة » (1) .

قال أحمد في تحليل ذلك : إن مكة ليست كغيرها ، وقال طاووس : الرجل يصلي - يعني بمكة - فيمر بين يديه الرجل والمرأة ؟ فقال : أو لا يرى بعضهم بعضاً ؟ ! فهو إذن يرى أن مكة خصوصية ليست لغيرها من البلدان ؛ وذلك لأن الناس يكثرون بمكة لأجل قضاء نيتهم ويزدحمون فيها ولذلك سُميت (بمكة) لأن الناس يتبأثرون فيها ، أي يزدحمون ويدفع بعضهم بعضاً ، فلو منع المصلي من يجتاز بين يديه لضاق على الناس أمرهم .

وكذلك الذي يصلي في المشرع المسلوك ولم يجعل له سترة - أو كان بعيداً عنها - فلا إثم على المار بين يديه إلا أن يكون له مندوحة عن المرور بين يديه . فإن كانت له مندوحة فلا يأتى المصلي ، أما المصلي في طريق الناس ولا مندوحة عن ذلك ، فإنه متقحم للناس ومتسبب في مضايقتهم وإحراجهم (2) .

(1) رواه البيهقي عن المطلب بن أبي وداعة (ج 2 ص 273) -

(2) المغني (ج 2 ص 244) وأسهل المدارك (ج 1 ص 227) .

قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (١) وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ إِلَّا بَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمْنُوا تَكُونُوا مِنْكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (٢) .

تتضمن هاتان الآيتان الأمر باستقبال الكعبة مكرراً ثلاث مرات ، والحكمة التي تكمن في هذا التكرار موضع خلاف بين أهل العلم :

فمنهم من يقول : إن هذا تأكيد للأمر باستقبال الكعبة واهتمام بها ؛ لأن موقع التحويل كان صعباً للغاية في نفوسهم ، فأكد الأمر ليرى الناس مبلغ الاهتمام بهذا الاستقبال الجديد فطمعن به نفوسهم وتشكّن إليه ، خصوصاً وأن هذا أول نسخ وقع في الإسلام كما ذكر ابن عباس وغيره .

ومنهم من يقول : إن ذلك مُنَزَّل على أحوال ، فالأمر الأول لِمَنْ هو مشاهدٌ للكعبة مُعَايِن لها فتقديره : وَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الكعبة ، أي عاينها إذا صليت تلقاءها .

والأمر الثاني لِمَنْ هو في مكة غائبا عنها ، والأمر الثالث لمن هو في بقية البلدان ، وهو قول الرازي . وقيل : بل لمن هو بمكة ، والثاني لمن هو في بقية الأمصار ، والثالث لمن خرج في الأسفار ، وهو ما رجحه القرطبي .

ومنهم من قال : إن هذا التكرار متعلق بما قبله وبعده من السياق ، فقال أولاً : ﴿ قَدْ رَأَى ثَقَلُ بْنُ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَتَوَلَّىٰ نَكَ قِبَلَهُ رَضْنَهَا ﴾ فقد استجاب الله في هذا النص سؤال نبيه (عليه الصلاة والسلام) ورغبته في استقبال البيت فأمره بالتوجه إلى البيت .

وفي الثاني وهو : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ قد بين الله في هذه الآية أن هذا هو الحق من عنده ، سواء فيه الأمر بالتوجه أو موافقة رضا الرسول ﷺ ، إن ذلكم كله حق .

وفي الثالث : ذُكِرَ لدخض ما تَدْرَع به المشركون وأهل الكتاب من حجة وهو قوله سبحانه : ﴿ إِلَّا بَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ (١) .

(١) تفسير ابن كثير (ج ١ ص ١٩٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٢ ص ١٦٨) ، وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٣٠ - ٣٥) ، وأحكام القرآن للجصاص (ج ١ ص ٩١) .

وقوله : ﴿ إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ . قيل : المراد بالناس هنا أهل الكتاب ؛ إذ احتجوا بقولهم : اشتاق الرجل إلى بيت أبيه ودين قومه . وقيل : المراد هم مشركو العرب ؛ إذ قالوا : سيرجع إلى ديننا كما رجع إلى قبلتنا . وكل هذه الحجج لا جرم أنها داحضة إلا ما كان بعد ذلك من مقالة لظالم أو متعنت عنيد ، لذلك قال تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ .

ثم يحذر الله من خشية هؤلاء الظالمين المعاندين ، فإنه هو أحق أن يُخشى منه ؛ فهو الخالق المنان ذو النعم والفضل بما جعله لعباده من تشريع كامل فيه هدايتهم ، ولذلك قال تعالى : ﴿ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تُؤْمِنُوا بِمَا يَكْفُرُونَ وَلَكُمْ نِعْمَةٌ أَنْ تَقُولُوا نَحْنُ قَوْمُ اللَّهِ أَنَا أَعْلَمُ بِالْغَيْبِ ﴾ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ .

الصفَا : اسم مقصور ، وهو جمع ، ومفرده : صفاة ، مثل حصى وحصاة ، والصفَا معناه : الحجارة الملساء (1) .

أما المروة : فهو اسم مؤنث ، مذكره مَرُو ، ويعني الحجارة البيض (2) .

وكل من الصفا والمروة اسم لجبل معروف بمكة ، يطوف بينهما العُمَّار أو الحاجون في سَعْيٍ مفروض سبع مرات ، سواء في ذلك المفرد أو القَارَن أو المُتَمَتِّع .

ولقد ورد في سبب نزول هذه الآية عدة أقوال ، منها ما ذُكر عن عائشة (رضي الله عنها) أن الناس كانوا يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، وقال آخرون من الأنصار : إنما أمرنا بالطواف بالبيت ولم نؤمر بالطواف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ .

ومنها ما قاله أنس بن مالك : كنا نكره الطواف بين الصفا والمروة ؛ لأنهما كانا من مشاعر قريش في الجاهلية فتركناه في الإسلام فأنزل هذه الآية (3) .

وقيل : إن الناس - في بادئ أمرهم - كانوا يتحرَّجون من الطواف بين الصفا والمروة فأنزل الله هذه الآية ليذهب الحرج وليكون هذان الموضعان من مناسك الحج الأساسية ، أو ليَكُونَا ، ﴿ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، والشعائر جمع ، ومفرده : شعيرة ، والشعائر تعني المعالم ، وواحدها المعلم ، أي الأثر ، أو العلامة .

وبذلك فقد جعل الله الصفا والمروة من معالم الله التي جعلها لعباده علامة ومشعرا يعبدونه عنده ، سواء بالدعاء أو الذكر أو القيام بما فرضه عليهم من العمل عندها (4) .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ ﴾ الحج لغة معناه : القصد ، واعتمر :

(1) المصباح المنير (ج 1 ص 368) .

(2) المصباح المنير (ج 2 ص 235) .

(3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 199) ، وأسباب النزول للنيسابوري ص (28) .

(4) تفسير الطبري (ج 2 ص 44) ، والمصباح المنير (ج 1 ص 337) .

أي : زار ، والعمرة بمعنى الزيارة .

وقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ المقصود تفي الإثم الذي كان متصوِّراً في السعي بين الصفا والمروة ، وبذلك أفادت هذه الآية إباحة الطواف لمن كان يتحرج منه في الجاهلية ، أو لمن كان يطوف به في الجاهلية قصداً للأصنام التي كانت فيه ، فأعلمهم الله سبحانه وتعالى أن الطواف ليس بمحذور إذا لم يقصد الطائف قصداً باطلاً (1) .

أحكام مستفادة من الآية

يستفاد من هذه الآية جملة أحكام ؛ منها :

وجوب البداية في السعي من الصفا ثم الانتهاء بالمروة ، وليس العكس ، حتى لو بدأ بالمروة قبل الصفا لم يُجزَّه ويبدأ بالصفاء من جديد ، وهو ما ذهب إليه عامة أهل العلم . وفي هذا أخرج الترمذي عن جابر أن النبي ﷺ حين قدم مكة فطاف بالبيت سبغاً فقرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِرِ إِزْرِهِنَّ مُصَلًّى ﴾ وصلى خلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه ، ثم قال : « نبدأ بما بدأ الله به » فبدأ بالصفاء وقال : ﴿ إِنَّ الصَّفاَ وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (2) .

وفيها : حكم السعي ، وهو موضع خلاف بين العلماء :

فقد ذهب الشافعي وأحمد ومالك في المشهور من مذهبه أن السعي ركن ، واستدلوا بقول الرسول ﷺ : « اسْعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ » (3) ، وكذلك فإن النبي ﷺ طاف بينهما وقال : « لِنَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » (4) .

وعلى هذا لو تركه عمداً وسهواً فعليه حجٌّ من قَائِلٍ ، وهو رواية عن أحمد (5) .

وذهبت الحنفية إلى أن السعي بين الصفا والمروة سُنة من سنن الحج ، وهو قول الثوري والشعبي ، وهو مروى عن ابن عباس وابن الزبير وأنس بن مالك وابن سيرين ، فقد قالوا : إنه ليس بواجب حتى إن مَنْ تركه فرجع إلى بلاده جَبَّزَه بالدم . واستدلوا

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 182) . (2) الترمذي (ج 3 ص 216) .

(3) رواه البيهقي عن إحدى نساء بني عبد الدار (ج 5 ص 98) .

(4) رواه مسلم عن جابر (ج 4 ص 79) .

(5) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 199) ، وبداية المجتهد (ج 1 ص 344) ، وتفسير القرطبي (ج 2 ص 183) .

لذلك بقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ قالوا : إن مثل هذه الصيغة ، إنما تستعمل للإباحة لا للركنية أو الإيجاب ، وتأولوا نص الحديث « كتب عليكم السعي » بأن الكتابة هنا تعني الاستحباب وليس الإيجاب ، كما في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ (1) .

والراجع عندي قول الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة : إن السعي ركن ؛ استنادًا إلى ظاهر الحديث « اشعروا ؛ فإن الله كتب عليكم السعي » وهو يفيد الوجوب .

ومنها : أن الزيادة في عدد أشواط السعي عن السبعة يُعتبر خيرًا وذلك كما لو طاف بينهما ثامنًا وتاسعًا وهكذا ، فإن ذلك خير وهو من باب التطوع ، وهو المراد من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾ ، وقيل : المراد : تَطَوَّعَ خيرًا في سائر العبادات ، وقيل غير ذلك (2) .

(1) الهداية (ج 1 ص 142) ، وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 97) ، وتفسير القرطبي (ج 2 ص 183) والآية من سورة البقرة : 180 .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 200) ، وتفسير الطبري (ج 2 ص 52) .

قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنَ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ] .

في هذه الآية يخاطب الله عباده المؤمنين أمراً بإباحة أن يأكلوا من حلال الرزق الذي أحله لهم ، فَطَابَ لَهُمْ بتحليله بما كانوا يحرمونه على أنفسهم بغير علم أو دليل .

وأمرهم كذلك أن يُثْنُوا عليه سبحانه بما هو أهله فهو الرزاق المَنَّان المستوجب من العباد الثناء والحمد والشكران على ما امتنَّ عليهم من إباحة الطيبات وتحريم الخبائث (1) .

على أن الأكل مما أحله الله سبب يقبل الله به الدعاء والعبادة ، أما الأكل من الحرام فيمنع قبول الدعاء والعبادة ، وفي ذلك روى الإمام أحمد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال : ﴿ يَتَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ وقال : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ثم ذكر الرجل يُطِيلُ السُّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يُمْدِدْ يَدِيهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ ؛ فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لَهُ » (2) .

وبعد هذه المنة من الله على عباده بإباحة الطيبات لهم ، فقد بين لهم أنه لم يُحَرِّمْ عليهم من المطعومات إلا الخبائث مثل : ﴿ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ وهناك مطعومات أخرى تُعَدُّ من الخبائث يأتي بيانها في سورة الأنعام والمائدة وغيرها إن شاء الله .

قوله : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ﴾ . «إنما» تفيد الحصر، وهي تتضمن النفي والإثبات ، فنثبت ما ورد في الآية من حصر للمحرمات من المطعومات وتنفي التحريم عما سوى ذلك ، وعلى هذا فالآية الأولى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ أفادت الإباحة بإطلاق .

أما الآية الثانية ، فقد تضمنت بياناً للمحرم بأداة الحصر «إنما» وأكد ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 84) .

(2) رواه مسلم في صحيحه (703 / 2) برقم (1015) ورواه الترمذي في سننه (205 / 5) برقم (2989) . وانظر

تفسير ابن كثير (ج 1 ص 205) .

أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۖ ﴿١﴾ .

أحكام مستفادة من آية التحريم

هذه الآية واحدة من كبريات الآيات في إرساء الأحكام الشرعية مما يتعلق بالمطعومات التي حرمها الله على عباده ، وهذا بيان تفصيلي لما تضمنته الآية من أحكام فقهية مستفيضة :

أولاً : الميتة : بالتخفيف ، وقيل : بالتشديد ، والظاهر من ذلك أَنَّ التخفيف والتشديد في بقاء الميتة لغتان معروفتان في القراءة وفي كلام العرب ، فبأيهما قرأ القارئ فهو مصيب ؛ إذ لا اختلاف في المعنى بين القراءتين (2) .

والميتة هي ما فارقت روحه من غير ذكاة مما يُذبح أو يُنحر ؛ أي مات حتف أنفه ، وأما غير المأكول كالسباع ونحوها فيستوي فيه الموت والذكاة .

ثانياً : وهذه الآية عامة ، وهي مُخَصَّصة بالحديث الصحيح في هذه المسألة وهو ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « أُجِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ : الْحَوْتُ وَالْجَرَادُ ، وَدَمَانِ : الْكَبِدُ وَالطُّحَالُ » (3) ، وما أخرجه كثير من أئمة الحديث عن النبي ﷺ : « هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » (4) .

وتخصيص عموم الكتاب بالسنة الصحيحة هو قول الجمهور من العلماء حتى لو كان الخبر آحاداً ، ومع ذلك فقد اتَّفَقُوا على عدم تخصيص الكتاب بالحديث الضعيف (5) .

وعلى هذا ، فإنه يجوز أكل جميع دواب البحر ، سواء منها ما كان حيًّا أو ميتاً ، وهو قول أكثر أهل العلم (6) .

ثالثاً : إن الانتفاع بالميتة - كشعرها أو جلودها أو بشيء من النجاسات - موضع

(1) سورة الأنعام الآية (145) . (2) تفسير الطبري (ج 2 ص 85) .

(3) رواه ابن ماجه (2 / 1073) برقم (3218) ، وأحمد (2 / 97) وانظر سبل السلام (ج 1 ص 25) .

(4) رواه الترمذي (101 ، 100 / 1) (69) ، وابن ماجه (1 / 136) رقم (386) . وانظر سبل السلام (ج 1 ص 15) .

(5) إرشاد الفحول ص (157 ، 158) .

(6) تفسير القرطبي (ج 2 ص 217) ، وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 52 ، 53) ، وتفسير ابن كثير

(ج 1 ص 205) والمجموع (ج 9 ص 33) .

خلاف ؛ فقد ذهب الحنفية إلى جواز الانتفاع بجلد الميتة وشعرها بعد أن يُذبح ؛ فإنه إذا ذُبِحَ بات طاهراً (1) فقد أخرج الدارقطني عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَدَبَعْتُمُوهُ فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ » (2) .

وأما المالكية فلهم في ذلك قولان :

أحدهما : أنه يجوز الانتفاع بالميتة بعد الذبح وحُجَّتُهُم هو ما سبق من أدلة في طهارة الإهاب بعد دُبُغِهِ .

والثاني : أنه لا يجوز الانتفاع بها ؛ استدلالاً بحديث ميمونة ، وقالوا : جلد الميتة لا يطهر بالدبغ ؛ لأنه جزء من الميتة فلو أُخِذَ منها في حال الحياة كان نجساً ؛ فوجب ألا يُطَهَّرَ الدِّبَاغُ قياساً على اللحم ، واستدلوا من الأخبار بقول الرسول ﷺ : « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » (3) .

وقالوا كذلك : إن جملة الميتة محرمة ؛ فلا يجوز الانتفاع بشيء منها ولا بشيء من النجاسات على وجه من وجوه الانتفاع ، حتى إنه لا يجوز أن يُسْقَى الزرع ولا الحيوان بالماء النجس ، وكذلك لا يجوز أن تُغَلَّفَ البهائم النجاسات ؛ استدلالاً بظاهر قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ (4) .

أما شعر الميتة وصوفها فطاهر عندهم ، لأن ذلك كان طاهراً لو أُخِذَ منها حال الحياة ، فوجب أن يكون كذلك بعد الموت خلافاً للحم الذي كان نجساً حال الحياة لو أخذ من الدابة ، فهو كذلك بعد الموت (5) .

وكذلك الإِنْفَعَةُ (6) واللبنُ المأخوذ من الميتة ، فللعلماء فيها تفصيل ، فقد قالت الحنفية : لبنُ الميتة وإِنْفَعَتُهَا طاهران لا يُلْحَقُهُمَا حكمُ النجاسة ، وقال أبو يوسف ومحمد والثوري : يُكْرَهُ اللبنُ ؛ لأنه في وعاء نجس ، وكذلك الإِنْفَعَةُ إذا كانت مائعة ، أما إن كانت

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 115 ، 116) .

(2) الدارقطني (ج 1 ص 43) .

(3) رواه البيهقي عن عبد الله بن عكيم (ج 1 ص 18) .

(4) سورة المائدة الآية (3) .

(5) تفسير القرطبي (ج 2 ص 218 ، 219) .

(6) الإِنْفَعَةُ : بكسر الهمزة وفتح الفاء قيل : هي الكرش ، وقيل : شيء أصفر يُستخرج من بطن الحيوان يعصر في صوفة مُبْتَلَّة في اللبن فيغلظ كالجين . انظر المصباح المنير (ج 2 ص 286) .

جامدة فلا بأس بها ، واتفقوا على أن البيضة إذا كانت من دجاجة ميتة فلا بأس بها (1) .
 وذهب المالكية قريئاً من قول أبي حنيفة وهو عدم نجاسة الإنفحة واللبن بالموت إلا أن
 ذلك ينجس بمجاورة الوعاء النجس ، وهو مما لا يتأتى فيه الغسل (2) .
 وقال الشافعية : إن ذلك كله نجس ؛ لاتصاله بالنجاسة ، ولأنه جزء منها ، سواء في
 ذلك اللبن والمتافح والبيض المتخصل من الميتة (3) .

رابعاً : جنين الميتة ، كما لو كانت بقرة أو شاة أو غيرها قد دُبِحت وكان في بطنها
 جنين ميت ، فهل تعمل فيه ذكاة أمه فيؤكل إن نزل ميتاً من غير أن يُذبح ؟ . العلماء في
 هذه المسألة فريقان :

الفريق الأول : وهم جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة ومعهم صاحب أبي حنيفة ؛
 فقد ذهب هؤلاء إلى أن ذكاة الجنين ذكاة أمه ، فإذا دُبِحت أمه أو نُحِرَت فخرج من
 بطنها ميتاً جاز أكله من غير تذكية فإن خرج منها حيّاً فيذكى ، واستدلوا لذلك بما رواه
 جابر (رضي الله عنه) أن رسول الله ﷺ سئل عن البقرة والشاة تُذبح ، والناقة تُنحر
 فيكون في بطنها جنين ميت فقال : « إن شئتم فكلوه ؛ لأن ذكاته ذكاة أمه » (4) ، وقالوا :
 إن الجنين إذا خرج من أمه بعد الذبح أو النحر ميتاً جرى مجرى العضو من أعضائها (5) .
 وقد اشترط المالكية لجواز أكل الجنين الخارج من الميتة أن يتم خلقه ويثبت شعره
 خلافاً للقائلين بجواز الأكل فإنهم لم يشترطوا هذا الشرط (6) .

الفريق الثاني : وهو الإمام أبو حنيفة فقد قال : لا يؤكل جنين الميتة المذكاة الذي
 يخرج ميتاً ، أما إن خرج حيّاً فتجب تذكيته واستند الإمام أبو حنيفة في عدم ذكاة
 الجنين الميت إلى عموم النص في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ (7) وقد

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 120) .

(2) تفسير القرطبي (ج 2 ص 220) .

(3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 205) ، والمجموع (ج 1 ص 243) .

(4) رواه الترمذي في جامعه (60 / 4) رقم (1467) ، وابن ماجه (2 / 1067) برقم (3199) .

(5) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 صفحة 137 - 139) ، وأسهل المدارك (ج 2 ص 53) ، ومغني المحتاج
 (ج 4 ص 306) .

(6) بداية المجتهد (ج 1 ص 442) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 218) .

(7) سورة البقرة الآية (173) .

رَدُّوا استدلالَ الجمهور لاحتجاجهم بأخبارِ وَاهِيَةِ السند ؛ فهي ضعيفة ومضطربة وليس فيها كذلك دلالة على موضع الخلاف ⁽¹⁾ .

خامساً : تحريمُ الدَّمِ ، لا خلاف في أن الدم نجس وأنه يَحْرُمُ أكله أو الانتفاع به ، وذلك مُسْتَفَادٌ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ﴾ وهاتان الآيتان تُفِيدَانِ تحريمَ سائرِ الدِّمَاءِ ، سواء منها ما قُلَّ أو كَثُرَ إلا أن آية سورة الأنعام وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ قد خصصت هذا الإطلاق ، فدل ذلك على أن المحرَّم من الدم ما كان مسفوحاً دون غيره .

وبعبارة أخرى فقد ذكرت الآية هنا الدَّم مُطْلَقًا ، وذكرته في سورة الأنعام مُقَيَّدًا بالمُسْفُوح ، فحمل العلماء هذا المطلق على ذاك المقيَّد إجماعاً .

وقد روي عن السيدة عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت في هذا الأمر : « لولا أن الله تعالى قال : أو دَمًا مسفوحًا لَتَبَعَ النَّاسُ ما في العروق » فهي تقصد بذلك ما يواجه الناس من غَتٍّ ومشقة لو أنهم أمروا بالتخلص من الدم كيفما كانت حاله .

وعلى هذا ، فإن ما خالط اللحم أو العظم من الدم غَيَّرَ محرم إجماعاً ؛ فقد روي عن أم المؤمنين عائشة أنها قالت : « كنا نطبخ البُيُوتَةَ ⁽²⁾ على عهد رسول الله ﷺ تعلوها الصفرة من الدم فنأكل ولا يُنْكِرُهُ » ووجه ذلك : ألا يحدث للناس حرج وتعسير بتحريم الدم غير المسفوح ، فإن التحفظ منه لإضرار كبير وفيه من الحرجة والضيق ما لا يُطابق ، ومعلوم أن العسر والحرج في شريعة الإسلام مرفوع ؛ فقال سبحانه : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ⁽³⁾ وقال عز من قائل : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ⁽⁴⁾ .

وجماعُ القول في حكم الدم : أنه محرم ما لم تَغْتَم به البلوى ، ومعفو عنه إذا غَمَّت به البلوى ، والذي تعم به البلوى هو الدم في اللحم وعروقه ، وكذلك ما كان يسيرًا منه في البدن والثوب فيصَلِّي فيه ⁽⁵⁾ .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 111) .

(2) البُيُوتَةُ : بضم الباء ، هي القدر من الحجر ، انظر المصباح المنير (ج 1 ص 51) ، والمعجم الوسيط (ج 1 ص 52) .

(3) سورة الحج الآية (78) .

(4) سورة البقرة الآية (185) .

(5) تفسير القرطبي (ج 2 ص 221 ، 222) ، وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 53) ، وأحكام القرآن

للجصاص (ج 1 ص 123) .

أما الكبد والطحال فهما حلال بالإجماع ، وفي ذلك أخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله ﷺ : « أَجَلْتُ لَنَا مِيتَتَانِ وَدِمَانٌ ، فَأَمَّا الْمِيتَتَانِ : فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ ، وَأَمَّا الدِّمَانُ : فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ » (1) .

وثمة خلاف في تخصيص عموم الدم في الكبد والطحال أو عدم التخصيص ؛ فقد ذهب الشافعية والحنفية إلى أن عموم تحريم الدم في قوله : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ مخصوص بحديث إباحة الكبد والطحال (2) .

وقال المالكية : لا تخصيص ، ووجه ذلك عندهم : أن الكبد والطحال لحم يشهد بذلك العيان الذي لا يعارضه بيان ولا يفتقر إلى برهان (3) .

والراجح عندي قول الحنفية والشافعية لما يدل عليه الظاهر من تخصيص عموم الآية بخصوص الحديث الصحيح .

وفي دم البراغيث والبق والذباب قال جمهور الحنفية والشافعية والمالكية : لا ينبغي التنجيس بشيء من ذلك ؛ فإن مثل هذه الأشياء تُعَدُّ من النجاسات المعقوفة عنها ؛ فلا يغسل منها ثوب أو بدن ، وذلك لصعوبة التحرز منها ، وزادت المالكية في ذلك : ما لم يتفاحش منظر الثوب أو البدن من دم البراغيث أو بتغير ريحه ؛ فإنه بالتفاحش وتغيُّر الريح يَجِبُ الغسلُ والتطهير (4) .

تنبيه

لا ينبغي أن يُفهم من تحريم الدم أن ذلك على إطلاقه ، فما يطرأ من ضرورات فلا جرم أنه يُباح حيثئذ الانتفاع به ، وذلك كحالة التطبيب وبخاصة في العمليات الجراحية أو افتقار المريض إلى أن يُحقن بالدم .

سادساً : لحم الخنزير : كلمة « خنزير » مشتقة من الخزر ؛ لأن الخنازير كلها خزر

(1) رواه أحمد في مسنده (2/ 97) ، وابن ماجه (2/ 1073) برقم (3218) ، وهو صحيح . انظر صحيح ابن ماجه (2/ 216) ، انظر سبل السلام (ج 1 ص 25) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 123) ، وسبل السلام (ج 1 ص 26) .

(3) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 54) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 123) ، والمجموع (ج 1 ص 126) ، والمدونة الكبرى (ج 1 ص 9 ،

10) ، وبلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي ومعه الشرح الصغير للدردير (ج 1 ص 30 ، 31) .

بسكون الزاي والخزر معناه : النظر بلحظ العين على سبيل الكبر والاستخفاف ومنه خزر الرجل نظر بمؤخر عينيه وكل خنزير أخزر ومنه خنزر الرجل أي نظر بمؤخرة عينيه ، وقيل : الخنزير من خنز يخنز أي فسد وأنتن ، خنز اللحم إذا أنتن . وقيل : من الخزر بالفتح وهو كسر العين بصرها خلقة .

والخنزير حرام أكله بالإجماع ، وفي ذلك من وضوح الأدلة ما يُغني عن طول البيان ، فقد قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾ ⁽¹⁾ وقال جل وعلا : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ ﴾ ⁽²⁾ وقال تباركت أسماؤه : ﴿ قُلْ لَا أَمِدُّ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ ⁽³⁾ فإن في هذه الآيات تنصيها على تحريم لحم الخنزير .

واللحم - وإن كان مذكورًا في الآيات بالذات - لكن المقصود هو جميع أجزاء الخنزير ، يستوى فيه لحمه وشحمه وأحشاؤه ، وقد خصّ الشارع الحكيم اللحم بالذكر ؛ لأنه أكثر ما يكون الانتفاع به ، وذلك كالنص على تحريم قتل الصيد على المحرم ، والمراد هو حظر جميع أفعال المحرم المتعلقة بالصيد ، لكنه خصّ القتل بالذكر ؛ لأن القتل هو أعظم ما يُبتَغى من الصيد .

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ إِذَا تُؤذَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ ⁽⁴⁾ فخصّ البيع بالنهاي ؛ لأنه أعظم ما يبتغى من منافع الناس ، والمراد هو عامة الأمور التي تُتْلَى عن الصلاة . وكذلك هنا قد خصّ لحم الخنزير بالنهاي بقصد التأكيد على تحريمه ومنعًا من سائر أجزائه .

وثمة قول للمبتدعة بإباحة شحم الخنزير ؛ لأن النهي واقع على اللحم فما بال الشحم ؟ وذلك فُهِمَ فاسد وقولٌ بغير علم ؛ لأن اسم « اللحم » يتناول « الشحم » فقد دخل الشحم في اسم اللحم ، ولا يدخل اللحم في اسم الشحم ، وقد حرم الله لحم الخنزير ، فتأب ذكرك لحمه عن شحمه ؛ لأنه دخل تحت اسم اللحم ، ولقد حرم الله تعالى على بني إسرائيل الشحوم بقوله : ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ﴾ ⁽⁵⁾ . فلم يقع

(1) سورة البقرة الآية (173) .

(2) سورة الأنعام الآية (145) .

(3) سورة الأنعام الآية (146) .

(2) سورة المائدة الآية (3) .

(4) سورة الجمعة الآية (9) .

بهذا عليهم تحريم اللحم بل الشحم وحده (1) .

أما الانتفاع بشعر الخنزير فهو موضع خلاف بين أهل العلم ؛ فقد ذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبه محمد ، وأبو يوسف في رواية عنه ، والأوزاعي وكذلك المالكية : إلى جواز الانتفاع بشعر الخنزير للخرازة أي الخياطة ، وحجتهم في ذلك : أن الخرازة كانت على عهد رسول الله ﷺ - وبعده - موجودة ظاهرة فما أنكرها النبي ﷺ ولا أحد من الأئمة بعده (2) .

وقد أجازته الحنفية على سبيل الاستحسان ، وقالوا : إن التحريم قد تناول الجميع عندهم بما عليه من الشعر ، وإنما استحسنوا إجازة الانتفاع بالشعر للخرز فقط دون جواز بيعه وشرائه ، وذلك لما شاهدوا المسلمين وأهل العلم يُقرّون الأساكفة (3) على استعماله من غير تكبر منهم ، فصار هذا عندهم لإجماعاً من السلف على جواز الانتفاع به (4) . وفي الرواية الثانية عن أبي يوسف أنه مكروه .

أما الشافعية فقالوا بعدم جواز الانتفاع من شعر الخنزير ، واحتجت الشافعية على التحريم بنص الآية : ﴿ وَلَحِمَّ الْخَنَازِيرِ ﴾ وقالوا : إن التحريم لازم للعين ، وذلك كالعذرة والروث والبول ، فمثل هذه نجسة العين ، وكذلك الخنزير فلا مساغ بعد ذلك للانتفاع بشيء منه ، سواء في ذلك الشعر للخرزين أو غير ذلك من أجزائه (5) .

مسألة : في حكم خنزير البحر ، فهل هو كخنزير البر من حيث تحريمه أم غير ذلك ؟ العلماء في ذلك فريقان :

الفريق الأول : وهم الشافعية والمالكية ؛ فقد ذهبوا إلى جِلُّ طعام الخنزير المائي الذي يعيش في البحر ، وهو قول ابن أبي ليلى والأوزاعي ، ومنهم من يسميه حِيار الماء ؛ لعيشه فيه ، واحتجوا بعموم النصوص المتعلقة بالبحر وطهارة دوابه ، ومن جملة ذلك :

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 124) ، وتفسير القرطبي (ج 2 ص 222) ، وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 54) ، والمجموع (ج 1 ص 221) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 124) ، وتفسير القرطبي (ج 2 ص 223) ، والمصباح المنير (ج 1 ص 179) .

(3) الأساكفة جمع ، ومفرده : الإسكاف ، وهو الخراز ، انظر المصباح المنير (ج 1 ص 302) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 124) .

(5) المجموع (ج 1 ص 215 ، 221) .

قوله سبحانه : ﴿ أَهْلَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلَلْسَيَّئَةُ ﴾ (1) وكذلك قوله ﷺ عن طهورية البحر وميتته : « هو الطهور ماؤه الحلي ميتته » (2) .

الفريق الثاني : وهم الحنفية فقالوا بعدم جواز أكله ، وهو قول الليث بن سعد ؛ واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ ﴾ (3) فهو يدل بعمومه على حظر جميع ما يكون من الخنزير ، سواء ما كان منه في البر أو البحر ؛ وذلك لأن الاسم يشمل خنزير البحر وخنزير البر (4) .

سابعاً : قوله : ﴿ وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ ﴾ الفعل « أَهْلٌ » مبني للمجهول ، وهو من الإهلال ، أي : رفع الصوت ، نقول : استهل الصبي وأهل ، أي : رفع صوته بالبكاء وهو صياحه عند سقوطه من بطن أمه ، وهل المطرُ وأنهلُ واستهل ، أي : اشتد انصبابه وظهر صوتُ وقوعه على الأرض .

والمراد بالذي « أَهْلٌ » به لغير الله « هو ما ذُبِحَ للآلهة والأوثان وسُمِّي عليه غير اسمِ الله ، وإنما قيل : وما أَهْلٌ به ، لأنهم كانوا إذا أرادوا ذُبْحَ ما قربوه لآلهتهم سَمَوْا اسمَ آلهتهم التي يتقربون لها وجهرُوا بأصواتهم ، فظل حالهم على ذلك حتى قيل لكل ذابح مُهلاً سواء سَمِيَ أو لم يُسَمَّ ، جهر بالتسمية أو لم يجهر ، فَرَفَعَهُمْ أصواتهم بذلك هو الإهلال الذي ذكره الله تعالى بقوله : ﴿ وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ ﴾ وبناء على ذلك فقد قيل للمُلَكِّي في حجة أو عمرة : مُهَل ، وذلك لرفعه صَوْتَهُ بالتلبية (5) .

والمقصود بقوله : ﴿ وَمَا أَهْلٌ بِهِ لِيُغَيِّرَ اللَّهُ ﴾ فقد جاء فيه عدة أقوال :
أحدها : أن المقصود بذلك هو ما ذُبِحَ لغير الله .

ثانيها : ما ذُبِحَ لغير الله مما لم يُسَمَّ عليه .

ثالثها : ما أَهْل به للطواغيت ، وهو قول ابن عباس .

(1) سورة المائدة الآية (96) .

(2) انظر سبل السلام (ج 1 ص 15) ، وتفسير القرطبي (ج 2 ص 217) ، وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 205) ، وبداية المجتهد (ج 1 ص 403) ، والحديث رواه الترمذي (1/ 100 و 101 / رقم 69) ، وابن ماجه (1/ 386/136) .

(3) سورة البقرة الآية (173) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 125) .

(5) القاموس المحيوط (ج 4 ص 72) ، ومختار الصحاح ص (697) ، وتفسير الطبري (ج 2 ص 50) .

رابعها : ما ذُكر عليه غير اسم الله .

خامسها : ما يُذبح للأَنْصاب التي كان المشركون يعبدونها ويسمون أسماءها عليها ، ويقولون : باسم فلان ، كما يقول المسلم : باسم الله ، وغير ذلك (1) .

خلاصة المسألة

نخلص إلى القول في المقصود بهذه الآية : أن الله عطف على المسميات السابقة المحظور أكلها أو الانتفاع بها - على الخلاف في ذلك ، وهي : الميتة والدم ولحم الخنزير - عطف عليها في حكم التحريم : ما أُهل به لغير الله ، أي ما ذُكر عليه اسم غير اسم الله ، أو ما ذُبح قرباناً للأوثان من قِبل المشركين أو المجوس أو عبدة الأوثان أو الملحدين الذين لا يدينون بدين ولا يؤمنون بإله أو خالق .

أما ذبائح أهل الكتاب - من نصارى ويهود - فإنها حِلٌّ للمسلمين ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ (2) وذلك شريطة أن تكون ذبيحتهم مذكاة بالطريقة الشرعية التي اتفقت عليها الشرائع السماوية .

أما إزهاق روح الحيوان المأكول بالطرق المختلفة من غير ذبح صحيح - كما لو دَقَّ أسه بمثقل أو قُتِل بالصعقة الكهربائية وغير ذلك من أسباب - فلا يحل أكله ، يستوي في ذلك ما لو كان المزهق للحيوان مسلماً أو كتيافاً .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (3) أي مَنْ وقعت به ضرورة من إكراه أو مجاعة أو حاجة إلى أكل المحظورات المذكورة - وهي الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهل به لغير الله - فقد أبيع له أن يأكل منها ولا إثم عليه في أكله ما لم يكن باغياً أو عادياً .

والباغي والعادي قد جاء في تأويلهما أقوال كثيرة ومختلفة ، ويمكن الخلوص منها إلى حصيلة مقصودة ومجمعة ، وهي أن المراد بالباغي والعادي : الذي يقطع السبيل ويُفارق الجماعة ويُفسد في الأرض ويُخرج بسلاحه على الإمام من غير أن يقع عليه منه جَوْرٌ ، وكذلك الذي يخرج من بيته في معصية الله تعالى ، فأولئك ليس لهم رخصة في

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 51) ، وتفسير البياضوي ص (35) والكشاف للزمخشري (ج 1 ص 328) .

(2) سورة المائدة الآية (5) . (3) سورة البقرة الآية (173) .

الأكل مما ذُكر في الآية من المحظورات إذا لم يكن له عن الأكل منها مندوحة ولا غنى .
وبذلك ، فإن الخارج على الإمام ، والقاطع للطريق ، والمفسد في الأرض ؛ غير مباح
لهم أن يأكلوا مما حَرَّمَ الله حتى وإن وقعت بهم ضرورة من مجاعة ونحوها .

ولا يعني ذلك أن يُباح لهم إزهاق أنفسهم جوعاً وعطشاً ، فإن قتل النفس معلوم -
بدهاءة - أنه حرام ، ولكن الحاصل من ذلك أن الواجب على العصاة والمفسدين من
قطاع الطرق والبغاة والفساق أن يؤوبوا إلى طاعة الله وأن يرجعوا إلى شرعه والانتزاج
عما نهى عنه وحذر منه ، أما قتل النفس بالمجاعة أو العطش في حال العصيان بقطع
الطريق والخروج على الإمام العادل وغير ذلك من وجوه الفسق فلا جرم أن يكون ذلك
إثماً على إثم .

وبناء على هذا ، فإن المرء إذا خرج في سبيل الله ، فاضطر إلى شرب الخمر شربها ،
وكذلك إن اضطر إلى أكل الميتة أكل منها ؛ استبقاءً لنفسه أن تزهد ، أما إذا خرج في
إثم فلا رخصة له بالرغم مما وقع به من ضرورة ، وهو قول المالكية والشافعية .

ووجه قولهم : أن الله سبحانه أباح هذه المحظورات عوناً للمضطر ؛ والعاصي
لا يستحق العون ؛ فهو إن أراد أن يأكل فليُثَبِّبْ وليأكل كما بيناه آنفاً (1) .

أما الحنفية ، فقالوا : يُباح للعصاة من بغاة على الإمام العادل ، أو الخارجين على
المسلمين ، أو الخارجين في معصية أن يأكلوا من هذه المحظورات عند الضرورة ، واستدلوا
على ذلك بالعموم الوارد في هذه الآية وغيرها من الآيات الماثلات ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا
أَضْطَرَرْتُمْ إِلَيْهِ ﴾ (2) ، وقوله : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْبَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ ﴾ (3) .

وهذه الآيات يُستفاد من عمومها إباحة الأكل للعصاة على اختلاف طرائقهم إذا
حافت بهم ضرورة ، وهو عموم لم يُخصَّصْه مُخَصِّص .

وعلى هذا ، فإنه لا يختلف - عند الحنفية - حكم العاصي والمطيع في هذه المسألة ،
وقالوا في توجيه ذلك : إن هذا الجاني لا يُباح له الجنائية على نفسه بترك الأكل حتى وإن
لم يُثَبِّبْ ؛ لأن ترك التوبة لا يُبيح له قتل نفسه ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 51 ، 52) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 205) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 232)

وتفسير البيضاوي ص (35) .

(3) سورة المائدة الآية (3) .

(2) سورة الأنعام الآية (119) .

أَنْفُسَكُمْ ﴿١﴾ وهو (العاصي) إِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ حَتَّى مَاتَ كَانَ مَرْتَكِبًا لِمَعْصِيَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا : خُرُوجِهِ إِلَى الْمَعْصِيَةِ . الثَّانِيَةِ : جَنَائِيهِ عَلَى نَفْسِهِ بِتَرْكِ الْأَكْلِ . وقالوا : إِنْ الْمَطِيعُ وَالْعَاصِي لَا يَخْتَلِفَانِ فِيمَا يَحِلُّ لهُمَا مِنَ الْمَأْكُولَاتِ أَوْ يَحْرَمُ ، ويدل على ذلك أَنَّ سَائِرَ الْمَأْكُولَاتِ الْمُبَاحَةِ لِلْمَطِيعِينَ هِيَ كَذَلِكَ مُبَاحَةٌ لِلْعَاصِيَةِ ؛ كَسَائِرِ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ الْمُبَاحَةِ ، وكذلك فَإِنْ مَا حُرِّمَ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ لَا يَخْتَلِفُ فِي تَحْرِيمِهِ حُكْمُ الْمَطِيعِينَ وَالْعَاصِينَ ، وَإِذَا كَانَتِ الْمَيْتَةُ مُبَاحَةً لِلْمَطِيعِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ حُكْمُ الْعَصَاةِ فِيهَا كَسَائِرِ الْأَطْعِمَةِ الْمُبَاحَةِ فِي غَيْرِ حَالَاتِ الضَّرُورَةِ (٢)

الترجيح

الراجح عندي في هذه المسألة ، هو ما قالته الحنفية ، وهو إباحة الأكل من الأطعمة المحظورة - كالميتة والخمر والتخزير وغير ذلك - لجميع المضطرين ويمكن الاستناد في ذلك إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (٣) وهذا النص عام وما نجد له من مخصص ، وفيه ما يفيد أنه لا يباح لأحد قتل نفسه بحال . ومن جهة أخرى : فَإِنْ قُتِلَ المرء نفسه في حالات المعصية لا جرم أنه أشدُّ إثمًا مما هو فيه من معصية البغي أو الخروج على الإمام العادل أو الإفساد في الأرض . والله تعالى أعلم .

كفاية المضطر من المحظورات

وهذه المسألة اختلفت فيها كلمة الفقهاء وهي : المضطر الذي تَحْتَقُّ بِهِ حَالَةٌ مِنْ حَالَاتِ الضَّرُورَةِ وَأُبَيِّحُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ ، هل له أَنْ يَأْخُذَ مِنْ ذَلِكَ كَفَايَتَهُ أَوْ مَا يَشُدُّ بِهِ الرَّمَقَ فَقَطْ ؟ ثَمَّةُ قَوْلَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ :

القول الأول : وهو قول الحنفية وأحد قولي الشافعية ؛ فقد ذهب هؤلاء إلى أنه لا يجوز للمضطر أَنْ يَتَشَبَّعَ مِنَ الْمَيْتَةِ وَنَحْوِهَا وَلَكِنْ مَا يُنَمِّسُكَ بِهِ نَفْسَهُ وَهُوَ سَدُّ الرَّمَقِ وَدَفْعُ الْجُوعَةِ فَقَطْ ، ووجه قولهم : أنه بعد أكله ما يسد رمقه يُعْتَبَرُ غَيْرَ مُضْطَرٍّ فَلَا يُبَاحُ لَهُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَحْظُورَاتِ ، وهو كما لو أراد أَنْ يَتَدَيَّ بِالْأَكْلِ وَهُوَ غَيْرُ مُضْطَرٍّ .

(١) سورة النساء الآية (٢٩) .

(٢) أحكام القرآن للجصاص (ج ١ ص ١٢٧) .

(٣) سورة النساء الآية (٢٩) .

وقاعدة الحنفية في ذلك أن « الضروة تُقَدَّر بقدرها » (1) .

القول الثاني : وهو قول المالكية والقول الآخر للشافعية ؛ فقد ذهبوا إلى أنه يُباح له أن يشبع ويتزود من الطعام المحظور حتى يجد غيره ، ووجه هذا القول : أن كل طعام جاز أن يأكل منه بقدر سد الرمق جاز أن يشبع منه كالطعام الحلال ، فإنه يُباح الشبع منه (2) .
والراجح عندي ما قالته الحنفية وهو الأكل من المحظور بما يشد الرمق فقط وذلك من غير شبع أو حنل أو تزود .

ويمكن الاستدلال على ذلك فضلاً عما سبق من استدلال بقوله تعالى : ﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ (3) فقد ذكر في تأويل هذه الآية وما حوته من مقتضيات عن المراد بالباغي : أنه الذي يقصد من الحرام التلذذ ، وأن العادي الذي يتعدى في أكله أو يأكل حتى يشبع .
وثمة مسألة ، وهي : لو اضطر أحد إلى طعام غيره وصاحبه غير مضطر إليه ؛ وجب على صاحب الطعام أن يتذله للمضطر ؛ لأن الامتناع من بذله يُعتبر إعانته على قتله ، وفي هذا يقول النبي ﷺ : « مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَلَوْ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَكْتُوبًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ » (4) .

وإن طلب منه ثمن المثل لزم المضطر أن يشتريه منه ، ولا يجوز له حينئذ أن يأكل الميتة ؛ لأنه لا يُعتبر مضطراً ، وإن طلب أكثر من المثل أو امتنع من بذله فله أن يقتله عليه ، فإن لم يقدر على مقاتلته فاشتره منه بأكثر من ثمنه فقيه وجهان : أحدهما : يلزمه الإمدار ؛ لانه ثمن في بيع صحيح . وثانيهما : لا يلزم المضطر غير ثمن المثل ، وهو في ذلك كالمكروه على الشراء فإنه لا يلزمه أكثر من ثمن المثل .

وإن وجد المضطر ميتة وطعاماً للغير ، وصاحبه (الغير) غائب ؛ ففي ذلك وجهان كذلك : أحدهما : أن يأكل طعام الغير ؛ لأنه طاهر فهو أولى .

والثاني : يأكل الميتة ؛ لأن أكل الميتة ثبت بالنص ، أما طعام الغير فقد ثبت

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 127) ، والمهذب للشيرازي (ج 1 ص 250) ،

(2) بداية المجتهد (ج 1 ص 409) و المهذب (ج 1 ص 250) .

(3) سورة البقرة الآية (173) .

(4) رواه ابن ماجه (2 / 874 / رقم 2620) وفي الزوائد : في إسناده يزيد بن أبي زياد بالغوا في تضعيفه ، حتى قيل : كأنه حديث موضوع .

بالاجتهاد ، فَقَدَّم أَكْلُ الميتة عليه .

والقول الأول هو الراجح ؛ وعليه فللمضطر الذي يجد الميتة وطعام الغير أن يأكل من هذا الطعام ، ويُعَزِّزُهُ ما رواه البيهقي بإسناده عن عباد بن شرحبيل العنزي قال : أصابتنا عامًا مخمصة فأتيت حائطًا فأخذت سنبلاً ففركته وأكلته وجعلت منه في كسائي ، فجاء صاحب الحائط فضربني وأخذ ثوبي ، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته فقال للرجل : « ما أطعمته إذا كان جائعاً ، ولا عَلَّمْتَهُ إذا كان جاهلاً » فأمره فردُّ إليه ثوبه وأمر له بوشق من طعام أو نصف وسق⁽¹⁾ .

وكذلك ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سئل رسول الله ﷺ عن الثمر المعلق فقال : « مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ بِفِيهِ غَيْرَ مُتَّخِذٍ حُبْنَةً⁽²⁾ فلا شيء عليه⁽³⁾ .

أما الأخذ بغير اضطرار فلا يجوز إلا بإذن من المالك ، وذلك كما لو مرَّ أحدُ بيستانٍ لغيره وهو غير مضطر لم يَجُزْ له أن يأخذ من البيستان شيئاً إلا أن يأذن له صاحبه ، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرِيٍّ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طَيْبِ نَفْسِهِ » ؛ وذلك لشدة ما حرَّم الله مالَ المسلم على المسلم⁽⁴⁾ .

شرب الخمر للتداوي

هل يُباح شربُ الخمر من أجل التداوي ؟ إذا علمنا أن شُرِبَ الخمر للضرورة جائزٌ وذلك في حالات الاضطرار ، كالرَّيِّ من العطش أو تسهيلِ غُصَّةٍ أَلُتْ بالمرء أثناء الأكل ، فإنَّ حكمَ شربها للتداوي يختلف ، وَثَمَّةٌ قولان في هذه المسألة :

القول الأول : وهو إباحة شربها للتداوي ، ودليلُ ذلك هو إباحة النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف والزيبر لبَسَ الحرير في سفر من حِجَّة .

فقد أخرج الشيخان بإسنادهما عن أنس أن النبي ﷺ رَخَّصَ لعبد الرحمن بن عوف والزيبر في قميص الحرير في سفر من حِجَّة⁽⁵⁾ . بكسر الحاء ، وهي نوعٌ من الجَرَب ،

(1) البيهقي (ج 10 ص 2) .

(2) الحُبْنَةُ : ما يُحْتَل في الحِطْن ، انظر مختار الصحاح (ص 169) .

(3) رواه الترمذي (3 / 584 / رقم 1289) ، وأبو داود (2 / 335 / رقم 1710) ، النسائي (8 / 4958) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 206) والمهذب (ج 1 ص 250) .

(4) رواه البيهقي عن أبي حميد (ج 9 ص 358) .

(5) رواه البخاري انظر الفتح (10 / 308 / رقم 5839) ، ومسلم (3 / 146 / 2076) وانظر سبل السلام (ج 2 ص 85) .

فَدَلَّ هذا الحديث على جواز لبس الحرير - وهو محظورٌ أصلاً - ؛ لِذَقِّعِ الأذى ، وبناءً على ذلك فإنَّ الخمرَ مُرَحِّصٌ شربُها من أجل التداوي على سبيل القياس .

القول الثاني : وهو عدمُ إباحةِ شربها للتداوي ، استنادًا إلى ما رواه ابن ماجه بإسناده عن طارق بن سويد الحضرمي قال : قلتُ : يا رسول الله ! إِنْ بِأَرْضِنَا أَعْنَابًا نَغْتَصِرُهَا فَتَشْرَبُ مِنْهَا ؟ قال : « لا » . فَرَأَجَعْتُهُ ، قلتُ : إِنْنا نَسْتَشْفِي بِهِ للمريض . قال : « إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِشِفَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ » (1) .

وأخرج الطبراني في الكبير عن أم سلمة أَنَّ النبي ﷺ قال : « إِنْ اللّهُ تَعَالَى لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » (2) .

وبذلك فإنه لا مساعٍ لأحد أن يتداوى بشرب الخمر ، وهو ما نرجحه ؛ مستنديين في ذلك إلى النصوص الصحيحة المزبورة عن النبي ﷺ والتي تنهى عن اتِّخَاذِ المحرماتِ دواءً .

وبما لا شك فيه أنه ما من داءٍ إلا وله دواءٌ في هذه الأرض من غير ما حَرَّمَ اللّهُ ، وأما تخلفُ في العثور على الدواء المناسب ليس إلا نتيجةً لقصور الإنسانِ نفسه عن البحث والاستقصاء والاجتهاد ، وفي هذا المعنى أخرج الحاكم في مستدركه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « إِنْ اللّهُ تَعَالَى لَمْ يُنْزِلْ دَاءً إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ إِلَّا السَّامَ ، وهو : الموتُ » (3) .

* * *

(1) ابن ماجه (ج 2 ص 1157) .

(2) ذكره البخاري تعليقاً انظر الفتح (10 / ص 81 / كتاب الأشربة . باب (15) انظر الجامع الصغير للسيوطي

(ج 1 ص 272) .

(3) رواه أحمد في مسنده (1 / 443) ، (4 / 278) والحاكم في المستدرک (4 / 399) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (4 / 207 / رقم 1650) انظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 1 ص 273) .

قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ۝ .

البرُّ : هو اسم جامع للخير ، والله سبحانه وتعالى يريد أن يُبين للناس في هذه الآية أن البرَّ لا يكون بالتَّوجُّهِ الشكليِّ نحو جهة من الجهات كمشرق أو مغرب ، ولكن البرُّ الحقيقي الذي يَرْضَى الله عنه لهو تمام الانقياد والامتثال لله في شريعته ودينه ، وفي نشدان الرضا من الله وحده بما يَفْتَضِيهِ ذلك كله من خشوع واستسلام وإحسان لله ، أما مُجَرَّد التوجُّهِ نحو مشرق أو مغرب من غير أن يَفْتَرَنَ ذلك بالإقرار التام لله بالوحدانية والعبودية والإذعان الحقيقي بالطاعة والخضوع ، فإنه لا يُغْنِي صاحبه شيئاً ، وذلك لِتَعَلُّمِ يَهُودِ أَنَّ تَسْخُطُ لَهُمْ وَتَغْضَبُ لَهُمْ من توجُّهِ المسلمين نحو قبلتهم الجديدة (الكعبة) إِنَّمَا يَكْشِفُ عَنْ سَقَمٍ فِي الْعَقْلِ وَجُنُوحٍ فِي النَوَايَا واستمساكٍ بالقشور دون اللُّبَابِ وَتَشَبُّثٍ بِالْمَظْهَرِ دون الجواهر .

أما قوله : ﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ معناه أَنَّ هذا الباءَ محبٌّ للمال وشحيح به وراغب في داوم امتلاكه وحوزته ، ومع ذلك فإنه يُؤْتِيهِ الضعفاء وأصحاب الحاجة من الناس المذكورين في الآية وهم : ﴿ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ ثم ذكر عقب ذلك الزكاة بقوله : ﴿ وَءَاتَى الزَّكَاةَ ﴾ فهل يَدُلُّ ذلك على أن في المال حقاً سيوى الزكاة ؟ .

ثُمَّ قولان في هذه المسألة :

القول الأول : أنَّ في المال حقاً سيوى الزكاة ، وهو قول كثير من أهل العلم ، ووجه هذا القول : أنَّ المسلم لا تَبْرَأُ ذمته من عون الآخرين وبذل الحقوق لهم ، حتى وإن أُدِّيَ زكاة ماله ، فَإِنَّ الواجب الذي تنشغل به ذمة المسلم نحو المسلمين لا يَفْتَصِرُ على الزكاة وحدها ما دام في الناس مُعْوزُونَ أو عالة أو ضعفاء لا يَقْضُونَ على الكسب ، وَيُسْتَدَلُّ لذلك بما أخرجه الترمذي بإسناده عن فاطمة بنت قيس قالت : سألت - أو سُئِلَ - النبي ﷺ عن الزكاة فقال : « إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ » ثم تلا هذه الآية التي في البقرة

﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ إلخ (1) .

وأخرج البيهقي عن فاطمة بنت قيس أنها سألت النبي ﷺ - أو قالت : سئل - عن هذه الآية : ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ (2) قال : « إِنْ فِي هَذَا الْمَالِ حَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ » وتلا هذه الآية : ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ ﴾ (3) .

القول الثاني : أنه ليس في المال حق سوى الزكاة ، وهو قول لبعض أهل العلم ، وقد استدلوا لذلك بجملة أحاديث منها ما أخرجه ابن ماجه بإسناده عن فاطمة بنت قيس كذلك أنها سمعت النبي ﷺ يقول : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » (4) .

وكذلك أخرج ابن ماجه بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا أُدِّيَتْ زَكَاةُ مَالِكَ فَقَدْ قُضِيََتْ مَا عَلَيْكَ » (5) .

وأخرج البيهقي بإسناده عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال : « إِذَا أُدِّيَتْ زَكَاةُ مَالِكَ فَقَدْ أَذْهَبَتْ عَنْكَ شَرُّهُ » (6) .

وأخرج البيهقي أيضًا عن الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلاً : « مَنْ أَدَّى زَكَاةَ مَالِهِ فَقَدْ أَدَّى الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ » (7) . واستدلوا كذلك بحديث : « نَسَخَتْ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ » (8) .

الترجيح

لا نجد مندوحةً عن ترجيح القول الأول ، وهو أن في المال حقًا سوى الزكاة ؛ وذلك لما يعزُّز هذا القول من سلامة الاستدلال الذي نعرض له في التفصيل التالي :

أولاً : أن من أصول الشريعة أن المسلم متوَّطَّ به الإنفاق على العديد من أصناف الناس وأن ذمته لا تَبْرَأ من الإنفاق عليهم وإيتائهم المال حتى وإن كان ذلك بعد أداء

(1) سنن الترمذي (ج 3 ص 48) ، والآية من سورة البقرة : الآية 177 .

(2) سورة الماعراج الآية 24 . (3) سنن البيهقي (ج 4 ص 84) .

(4 - 5) ابن ماجه (ج 1 ص 570) . (6 - 7) البيهقي (ج 4 ص 84) .

(8) رواه الدارقطني (4 / 160) برقم (4703) عن علي ، وقال : عقبه بن يقظان متروك .

الزكاة ، وذلك كالإنفاق على ذَوِي الأرحام المُعَوِّزِينَ ، أو الجار المُتَقَرِّ الذي أَلَمَّتْ به حاجةٌ لطعام أو كساء أو دواء ، وكذلك الضيفُ المُتَغَرِّبُ المنقطع عن أهله فَأَلْجَأَهُ الْعَوَزُ أو ظُلْمَةُ الليل أو قَرَسَةُ البرد إلى الثَّوَاءِ عند مُضَيِّفٍ ، أو ثَمَّةٌ مسلمون في بقعة من بقاع الأرض حَاقَتْ بهم جَائِحَةٌ من جَوَائِحِ الْفَاقَةِ أو الْكَوْبِ أو المرض لظرف من الظروف الطارئة كَالْفَقْطِ أو الحرب أو نحوهما ، وتلك حالاتٌ من الضُّيقِ والعُسْرِ يكون فيها البَذْلُ من غير الزكاة فرضاً على المسلم المستطيع وإذا لم يَتَذَلَّ فلا يَغْنِي ذلك إلا الأَنَانِيَّةُ والشُّحُّ والتفريط ، أو أنه قد خَذَلَ أخاه المسلمَ وَأَسْلَمَهُ لِلْعَوَادِي والمهالك ، وفي النهي عن خَذْلِ المسلم لأخيه المسلم أو التفريط فيه وإسلامه للشرِّ والكُزُوبِ يقول النبي ﷺ من حديث طويل : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ » (1) .

وكذلك أخرج الشيخان عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ ، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (2) .

ثانياً : أن ما احتج به القائلون بِتَنْفِيِ البذل سوى الزكاة منسوخٌ بالزكاة نفسها ، فتأويلُ ذلك أن المنسوخَ بالزكاة هو ما كان من حقوقٍ في المال من غير ضرورة ، كالحقوق المذكورة في قوله : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينُ فَأَرْضُوهُمْ مِنْهُ ﴾ (3) فمثل هذه الحقوق كانت واجبةً ابتداءً ثم نُسِخت بالزكاة ، وذلك على الخلاف في نسخها وعَدَمِهِ .

أما ما كان من حقوقٍ ضرورية لا غنى لكثير من المسلمين عنها نظراً لضعفهم وقلة حيلتهم وعجزهم عن التكسب ، فلا مناص والحالة هذه من بذل المال لهم .

ثالثاً : ثَمَّةٌ تأويلٌ للأحاديث التي تنفي الحق في المال بعد أداء الزكاة كقوله : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » أو « نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ » أو غير ذلك من نصوص ، فإن مثل هذه الأحاديث يُمكن العملُ بمقتضاها والأخذُ بظاهرها في الظروف والأحوال العادية التي تتبدد فيها من واقع المسلمين كل مظاهر الحاجة والفاقة والضيق ، وذلك كما لو

(1) مسلم (ج 4 ص 11) .

(2) رواه البخاري (116 / 5) برقم (2442) ، ومسلم (1996 / 4) رقم (2580) ، وانظر رياض الصالحين للنووي

(3) سورة النساء الآية (8) .

(ص 123) .

كان المسلمون في خير وأمن وبخوبة ، عند ذلك يمكن الاقتصاد على العمل بموجب حديث : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » .

أما إذا أَلَمْتُ بالمسلمين ظروف من الكَرْبِ والهَلَعِ والجُوعِ أو ذَهَمَتْهُمْ جَوَائِحُ الْفَقْرِ والبُؤْسِ لسبب من الأسباب ولم يكن في أداء الزكاة ما يَكْفِي لدفع هذه الْعَوَائِلِ الطَّارِئَةِ أو سَدَّ هَاتِيكَ الْجَوَائِحِ الْغَامِرَةِ - فلا مَنْدُوحَةً في مثل هذه الأحوال عن تبديل الحكم من التَّذَبُّبِ إلى الإيجاب ؛ فَيُصْبِحُ الْمُسْلِمُ ملتزماً ببذل المال والعَوْنُ لأخيه المسلم من غير الزكاة ومن هنا ينبغي العمل بموجب حديث : « إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ » .

وَيُعَزِّزُ هذا الترجيح ما أخرجه أبو داود عن أبي سعيد الخدري قال : بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سَفَرٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ فَجَعَلَ يَضْرِبُهَا بِمِيتَةٍ وَشِمَالًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ ، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيُعْذِ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ » حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ لَاحِقٌ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي الْفَضْلِ (1) .

* * *

قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عَفَىٰ عَنْهُ فَمِنْ آخِيهِ شَيْءٌ فَأَتِبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٢١٧ ﴾ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأَوَّلِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١٨﴾ .

سبب نزول هذه الآية

ذُكِرَ في سبب نزول هذه الآية عدَّة أقوال ، وهي متقاربة وتثول إلى مقصد واحد وهو نفي العدوان والمجازرة في القتل استكباراً وطغياناً ؛ فإن من أصول الشريعة في إرساء قواعد العدل أن تؤخذ الحقوق بالقسطاس والنصفة من غير عدوان أو إسراف .

وقد ذُكِرَ أن الآية نزلت في قوم كانوا إذا قتل الرجل منهم عبداً قوم آخرين لم يؤضوا من قتيلهم بدم قاتله من أجل أنه عبداً حتى يقتلوا به سيده ، وإذا قتل المرأة من غيرهم رجلاً منهم لم يؤضوا من دم صاحبهم بالمرأة القاتلة حتى يقتلوا رجلاً من رهط المرأة وعشيرتها ؛ فأنزل الله هذه الآية فأعلمهم أن الذي فرض لهم من القصاص أن يقتلوا بالرجل الرجل القاتل دون غيره ؛ وبالأُنثى الأُنثى القاتلة دون غيرها من الرجال ، وبالعبد العبد القاتل دون غيره من الأحرار ، فنهاهم أن يتعدوا القاتل إلى غيره في القصاص .

وذكر عن قتادة قوله : كان أهل الجاهلية فيهم بغي وطاعة للشيطان ، فكان الحي إذا كان فيهم عدو ومنعة فقتل عبداً قوم آخرين عبداً لهم قالوا : لا نقتل به إلا حراً نغزوا لفضلهم على غيرهم في أنفسهم ، وإذا قُتِلَ لهم امرأة قُتِلَتِها امرأة قوم آخرين قالوا : لا نقتل بها إلا رجلاً ، فأنزل الله هذه الآية يُخبرهم أن العبد بالعبد والأنثى بالأنثى ، فنهاهم عن البغي ، ثم أنزل الله تعالى ذكره في سورة المائدة بعد ذلك فقال : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْيَدَ بِالْيَدِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ (١) .

وثمة قول في سبب النزول وهو أن اليهود كانوا يُوجبون القتل فقط ، والنصارى يوجبون العفو فقط ، فأما العرب فتارة كانوا يوجبون القتل وأخرى يوجبون الدية لكنهم

(١) سورة المائدة الآية (٤٥) .

كانوا يُظهِرُونَ التَّعَدَّى فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْحُكَمَيْنِ ، فَإِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ بَيْنَ قَبِيلَتَيْنِ كَانَ يَقُولُ الشَّرِيفُ لِلْحَسِيِّسِ : لَنَقْتُلَنَّ بِالْعَبْدِ مِمَّنَا الْحُرَّ مِنْكُمْ ، وبِالْمَرْأَةِ مِمَّنَا الرَّجُلَ مِنْكُمْ ، وبِالرَّجُلِ مِمَّنَا الرَّجُلَيْنِ مِنْكُمْ ، وكانوا يجعلون جراحاتهم ضِعْفَ جراحاتِ خصومهم ، وربما زادوا على ذلك ، فبعثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْعَدْلِ وَسَوَّى بَيْنَ عِبَادِهِ فِي الْقَصَاصِ ⁽¹⁾ .

ثم إن هذه الآية لهي من الأمهات في الكتاب الحكيم فيما تحمله من مختلف الأحكام الفقهية في مسألة القتل العمد وما يترتب عليه من مقتضيات في القصاص والديات والعفو .

وشريعة الإسلام في ذلك تقف من الأمر خيرَ مَوْقفٍ يُسَمُّ بِالاعتدال والتوازن والنَّصَفَةِ بعيداً عن إفراط اليهود وتفريط النصارى ، فأولئك كانوا يُوجِبُونَ الْقَصَاصَ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ دِيَّةٍ أَوْ عَفْوٍ ، وهؤلاء لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَ الْعَفْوِ ، وفي ذلكم من المغالاة مَا لَا تَرْضَى عَنْهُ طِبَائِعُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ، لكن شريعة الإسلام جاءت لتكونَ وَسْطاً بَيْنَ ذَلِكَ لِتُقَرَّرَ مَبْدَأُ الْخِيَارِ لِأَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ ، فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا ، وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ ، وَإِنْ شَاءُوا عَفَوْا .

على أن هذه الآية تتضمن جملة من القضايا المعنوية والفقهية نعرض لها بالتفصيل فيما يلي :

القصاص لغة : له مشتقات كثيرة منها : الْقَصَصُ بفتح القاف ، أي : تَبَيُّحُ الْأَثَرِ ، نقول : قَصَصْتُ الشَّيْءَ إِذَا تَبَيَّنَتْ أَثَرُهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ ، ومنه قوله تعالى حكاية عن أُمِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿ وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ ﴾ ⁽²⁾ أي : اتبعي أثره ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَرْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا ﴾ ⁽³⁾ . ومنه الْقَصُّ ، أي : الْقَطْعُ ، وَالْمِقْصُ ، أي : الْمِقْرَاضُ الَّذِي يُقَطَّعُ بِهِ الشَّعْرُ وَنَحْوُهُ ، ومنه الْإِقْصَاصُ ، أي : أَخَذُ الْقِصَاصِ ، وَالْإِقْصَاصُ أَنْ يُؤْخَذَ لَهُ الْقِصَاصُ ، نقول أَقْصَصَ الْأَمِيرُ فَلَانًا مِنْ فَلَانٍ إِذَا اقْتَصَّ لَهُ مِنْهُ فَجْرَحَهُ مِثْلَ جُزْجِهِ أَوْ قَتَلَهُ قَوْدًا ، ونقول : اقْتَصَّ مِنْ فَلَانٍ ، وَقَدْ أَقْصَصْتُ فَلَانًا مِنْ فَلَانٍ ، أَقْصُهُ إِقْصَاصًا ، وَأَمَثَلْتُ مِنْهُ إِمْتَالًا فَأَقْصَصْتُ مِنْهُ وَأَمَثِلُ ، وعلى هذا فالقصاص يُقْصَدُ بِهِ الْمِثَالَةُ فِي الْجَرْحِ أَوْ الْقَتْلِ ، أَوْ هُوَ الْمِثَالَةُ فِي الْجَرْحِ وَالْقَوْدُ فِي الْقَتْلِ ⁽⁴⁾ .

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 60 ، 61) ، ومعه تفسير النيسابوري (ص 140) ، وأسباب النزول للنيسابوري

(ص 30) ، وسنن البيهقي (ج 8 ص 26) .

(2) سورة القصص الآية (11) . (3) سورة الكهف الآية (64) .

(4) لسان العرب (ج 7 ص 73 - 76) ومختار الصحاح (ص 537 ، 538) .

صورة القصاص

وصورة القصاص (القَوْد) مستفادة من دلالة الآية ، وهي تُوجب الامتثال لأمر الله في غير تكول من القاتل عن مواجهة العقاب ، ومن غير مجاوزة وعُذوان من الولي ، وعلى هذا فإن القاتل قد فُرِضَ عليه إذا أراد ولي القاتل قتله أن يستسلم لأمر الله ، وأن يُنفذ لِقصاصه المشروع ، وكذلك ولي القاتل فُرِضَ عليه أن يقف عند قاتل وليه فلا يعتدي على غيره كما كانت العرب تفعل ؛ إذ كانت تتعدى فتقتل غير القاتل . وفي هذا أخرج البيهقي بإسناده عن أبي شريح الخزاعي أن رسول الله ﷺ قال : « أَعْتَى النَّاسَ عَلَى اللَّهِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ ، أَوْ طَلَبَ بَدَنَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، أَوْ بَصَرَ عَيْنَيْهِ مَا لَمْ تُبْصَرَ » (1) .

وأخرج البيهقي كذلك بإسناده عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت : « وَجِدَ فِي قَائِمٍ سَيِّفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كِتَابَانِ : إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عُتُورًا الرَّجُلُ ضَرَبَ غَيْرَ ضَارِبِهِ ، وَرَجُلٌ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ ، وَرَجُلٌ تَوَلَّى غَيْرَ أَهْلِ نِعْمَتِهِ ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا » (2) .

وقوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ ﴾ معناه : فُرِضَ وَالزَّمَّ ، ولا يغني ذلك أن القصاص لازم في كل حال ، بل إن اللازم ألا يتجاوز الولي أو صاحب الحق إلى التعدي ، أما إذا وقع الرضا بدون القصاص من دية أو عفو فإن ذلك مباح ، وعلى هذا يكون قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ ﴾ معناه : إذا أردتم القصاص ، فإذا لم يُريدوا القصاص فلهم ذلك (3) .

القصاص تنوط بأمر السلطان

ذهب أكثر أهل العلم إلى أن القصاص في القتل لا يقوم به غير السلطان أو أولو الأمر ، فهم الذين يُنَاطُ بهم النهوض بالقصاص وإقامة الحدود وغير ذلك من ضروب العقاب ، وهو قول الشافعية والحنابلة ، والشيعة الإمامية ، وبذلك لا يجوز القصاص إلا بإذن السلطان .

ووجه هذا القول : أن المؤمنين جميعًا مُحَاطَبُونَ بوجبة القصاص ، وليس معقولاً أن

(1 - 2) البيهقي (ج 8 ص 26) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 245 ، 246) ، وتفسير غرائب القرآن لليسابوري بهامش الطبري (ج 2 ص

يقوم المؤمنون كلهم بتنفيذ القصاص بل إن السلطان يُثوب في ذلك عنهم .
ومن ناحية أخرى : فإن تنفيذ القصاص يقتصر إلى المعرفة والخبرة كيلا يقع خيف ،
ومعلوم أنّ وليّ القاتل تدفعه الرغبة بشدة لكي يشفي غليله فلا يؤمن مع ذلك أنّ يحيف
(الولي) على القاتل عند تنفيذ القصاص في غياب السلطان ، ومع ذلك لو أنّ الولي
اشتوفاً القصاص من غير حضور السلطان أو إذنه كان له ما صنع لكنه يُعاقب تغزيراً
نظراً لافتقاره على الحاكم .

وثمة قول ثانٍ وهو أنّ الولي يجوز له أن يقتص من القاتل من غير حضرة السلطان أو
إذنه إذا كان القصاص في النفس ، وهو قول ضعيف ⁽¹⁾ ، واستدلوا لهذا بما رواه مسلم
بإسناده عن علقمة بن وائل عن أبيه أن رجلاً أتى النبي ﷺ برجل يَفُودُه ينشعة ⁽²⁾ فقال :
إنّ هذا قتل أخِي ، فاعترف بقتله فقال النبي ﷺ : « اذْهَبْ فَأَقْتُلْهُ » ⁽³⁾ ، وقالوا كذلك :
إن اشتراط الإذن من السلطان لا يثبت إلا بنص أو إجماع أو قياس ولم يثبت ذلك .

أما المالكية فالمشهور من مذهبهم أنّ القصاص في النفس يكون الخيار فيه للحاكم ،
فهو إن شاء اقتص من الجاني ، وإن شاء ردّ القتل إلى الولي أو مُستحقّ الدم ، فإنّ رده
إليه نَهَاهُ عند استيفاء القصاص عن العَبَثِ بالجاني والخيْفِ عليه بأن يمثل به ، وهم في
ذلك يوافقون الجمهور في أنه لا ينبغي أن يرُدّ للولي إلا القتل ، أمّا غير القتل من
القصاص في الأطراف فلا مَسَاحَ للولي أن يقوم به بنفسه بل إن ذلك منوط بالإمام ⁽⁴⁾ .

وقد بينا أن الراجح ما ذهب إليه الجمهور وهو أن يُنَاطَ القصاص من حيث تنفيذه بالحاكم
وليس بأولياء الدم ، وذلك مستفاد من دلالة في قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْهِمُ
الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ فإنّ القصاص يجب إنزاله بالجاني ، وعلى المسلمين أن يتدّلوا هذا الحق
للولي ، يُمثّلهم في ذلك إمامهم الذي يقوم بتنفيذ العقوبات كالقصاص والحدود .

وإذا أُتيح لكل واحد بمفرده أن يُقيم القصاص على الجاني كان ذلك مدعاةً للتسيب

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 245 ، 246) ومغني المحتاج (ج 4 ص 41) والمغني لابن قدامة (ج 7 ص 690 ، 691) والنهاية في مجرد الفقه والفتاوى للطوسي (ص 778) .

(2) النشع - بكسر النون وسكون السين - : هو شئ يسج عريضاً على هيئة أعنة البغال تُشدُّ به الرحال ،
والقطعة منه نشعة ، انظر القاموس المحيط (ج 3 ص 91) .

(3) رواه مسلم في صحيحه (3 / 307) برقم (1680) وانظر نيل الأوطار (ج 7 ص 34) .

(4) حاشية الخرشني على مختصر خليل (ج 8 ص 24) .

وَالْفَوْضَىٰ بِمَا يَقُولُ كَثِيرًا إِلَىٰ وَقْعِ الْحَيْفِ وَالْإِسْرَافِ فِي الْقَتْلِ ، وهو ما نهى الله عنه بقوله ﴿ فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ ﴾ ⁽¹⁾ ولا يؤمن وقوع الإسراف والحيف إلا إذا أُنيط تنفيذُ القصاص بالسلطان .

وَمُتَمَسَّاةٌ ، وهي إذا عفا الولي عن القاتل ، هل يَتَقَى للسلطان حق في إيقاع العقوبة بالجاني ؟

اختلفت كلمة الفقهاء في ذلك ، فذهب مالك والليث والأوزاعي إلى أن للحاكم أن يَجْلِدَ الجاني مائة جلدة وأن يَشَجَّته عامًا ، وقد روي ذلك عن عمر رضي الله عنه . وذهب أحمد وإسحق وأبو ثور وبعض الشافعية وآخرون إلى أنه لا يَتَقَى للسلطان حق في العقوبة بعد عفو الولي عن القاتل ، واحتجوا لذلك بظاهر الشرع الذي لا يَسْتَبْقِي لأحد حقًا عند الجاني بعد عفو صاحب الدم عنه .

وقد استثنى أبو ثور من ذلك ما لو كان الجاني يُعرف بالشر والإضرار بالناس ، فإن للحاكم عندئذ أن يُؤدِّبَه بما يراه زاجرًا له ورادعًا له عن إبداء الآخرين .

وذلكم تخريج جيد ؛ لما فيه من تحقيق للمصلحة وصون لها أن يَنَالَ منها الأشقياء والأشرار .

وقوله : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ﴾ فهذه الآية مَحْكَمَةٌ وفيها إجمال ؛ لذلك اختلف العلماء في تأويلها ، فقال فريق من أهل العلم أنها جاءت مُبَيَّنَّة لحُكْم النوع إذا قتل نوعه ، فيَقْتُلُ الحُرُّ إذا قتل حُرًّا ، وَيَقْتُلُ العبد إذا قتل عبدًا ، وكذلك تُقْتَلُ الأنثى إذا قُتِلَتْ أنثى ، لكن الآية لم تتعرَّض لأحد النوعين إذا قتل الآخر ⁽²⁾ . وهو أن يقتل الحُرُّ عبدًا ، أو يقتل المسلم ذِمِّيًّا ، أو يقتل الذكور أنثى ، فهل يُقْتَلُ القاتل في كل من هذه الحالات الثلاث ؟ العلماء في ذلك فريقان :

الفريق الأول : وهم الحنفية والثوري وابن أبي ليلى وقد قالوا بالإيجاب ، وهو أن يُقتل القاتل كيفما كانت حاله ، وقد استندوا في ذلك إلى عموم الآية : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ فقالوا : إن ذلك كلام عام ومستتم ومُسْتَقِلٌّ بنفسه ويدل بمفهومه على العموم في الحكم فاقضى وجوب القصاص على كل قاتل عمدًا إلا ما خصَّه الدليل سواء كان المقتول عبدًا أو ذِمِّيًّا ذكرًا أو أنثى ؛ وذلك لشمول لفظ القتلى للجميع ،

(1) سورة الإسراء الآية (33) .

(2) تفسير القرطبي (ج 2 ص 246) والكشاف (ج 1 ص 331) والمحلى لابن حزم (ج 10 ص 348) .

وكذلك فإنه ليس في الآية ما يُوجبُ خصوصَ الحكم في بعض القتلى دون بعض (1).

وعلى هذا فقد ذهب هؤلاء إلى قتل الحرِّ بالعبد ، وقالوا - في وجه دلالة الآية على وجوب القصاص بين الأحرار والعبيد في النفس - : إن الآية لم يُفرِّق مقتضاها بين العبد المقتول والحرِّ القاتل فهي عموم فيهما جميعًا ، ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ ﴾ فأخبر بذلك على وجوب القصاص لما فيه من حياة لنا ، وذلك خطابٌ شاملٌ للحرِّ والعبد ، لأنَّ صفةَ أولي الألباب تشمِّلهم جميعًا .

وقالوا أيضًا : إنَّ القصاصَ يعتمد المساواة في العِصْمَةِ ، وهي (العِصْمَةُ) متحققة بالدين أو بالدار ، والعبدُ في ذلك معصومٌ على التأيد ؛ لأنه من أهل الدار فهما بذلك يستويان في جريَّانِ القصاص (2) .

واستدلُّوا كذلك من الشُّنَّة بما أخرجه ابن ماجه بإسناده عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ ، وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعْنَاهُ » (3) .

وكذلك ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَائِهِمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ، يَشْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ ، وَيُرَدُّ عَلَى أَقْصَاهُمْ » (4) .

أما المسلم يقتل ذميًّا فهو عند الحنفية يجبُ في حقه القصاصُ وهو قول النخعي والشعبي ، واحتجوا لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (5) وسيأتي تفسيرها في سورة المائدة . وعموم هذه الآية يُفيد وجوب القصاص للذميِّ من المسلم ؛ لأنَّ الذميِّ في دار الإسلام يُعتبر معصومَ الدم فلا يُقتل ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ فهو عام يشمِّل كلَّ مَصُونٍ ، مُحَقَّقٍ الدم على التأيد كالمسلم ، واستدلُّوا كذلك بما أخرجه البيهقي عن عبد الرحمن البيلماني أن رسول الله ﷺ « قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ » وقال : « أَنَا أَكْرَمُ مَنْ وَفَّى بِدِمَتِهِ » (6) .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 133) وبداية المجتهد (ج 2 ص 364) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 61) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 135) والهداية (ج 4 ص 160) .

(3) ابن ماجه (ج 2 ص 888) . (4) ابن ماجه (ج 2 ص 895) .

(5) سورة المائدة الآية (45) .

(6) رواه الدارقطني (89 / 3) برقم (3232) وقال : لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث . وقال الألباني في السلسلة الضعيفة : منكر (471 / 1) برقم (460) ، وانظر سبل السلام (ج 3 ص 35) ، ومسند الإمام أبي حنيفة (ص 152) .

الفريق الثاني : وهم جمهور الشافعية والحنابلة والظاهرية ، وقولهم مَزَوِيٌّ عن عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ومعاوية ، وقال به الحسن وعمر بن عبد العزيز والزهرى والثوري وإسحق وابن شبرمة وعطاء وعكرمة والأوزاعي ، فقد قال هؤلاء بالنفي ، وهو أنه لا يُقَادُّ الحرُّ بالعبد ولا المسلم بالذمي⁽¹⁾ .

أما عدمُ قتل الحرِّ بالعبد فوجهه أَنَّ العبدَ يُغْتَبَرُ كالسلعة بسبب الرِّقِّ ، فلو قُتِلَ خطأ لم يجب فيه دِيَّةٌ بل تَجِبُ فيه قيمته ، وكذلك فَإِنَّه لا قَوَدَ بين الحرِّ والعبد في الأطراف ، فعدم القود في النفس أولى .

وأما عدمُ قتل المسلم بالذمي فيُستدلُّ له عندهم بِعِدَّةِ أخبار منها :

ما رواه البخاري وأحمد والنسائي وأبو داود والترمذي بإسناد لهم عن أبي جَحِيْفَةَ قال : قلت لعلي : هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن ؟ فقال : « لا والذي قَلَقَ الحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ رجلاً في القرآن وما في هذه الصَّحِيفَةِ : قلت : وما في هذه الصَّحِيفَةِ ؟ قال : العقلُ ، وفِكَاكُ الأَسِيرِ ، وأن لا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ »⁽²⁾ .

وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود عن علي (رضي الله عنه) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُوا دَعَاؤُهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سَوَّاهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ ، أَلَا لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَلَا ثَوٌّ عَهْدِهِ فِي عَهْدِهِ »⁽³⁾ .

أما التالكية فهو يوافقون الجمهور في عدم قتل المسلم بالذمي في الجملة ، لكنهم قالوا : إذا قَتَلَهُ غِيلَةٌ قُتِلَ به . والغيلة - بالكسر - معناها : الاغتيال ، يقال : قَتَلَهُ غِيلَةٌ : إذا خَذَعَهُ فَذَهَبَ به إلى موضع ثم أَصْبَحَهُ وَذَبَحَهُ وبخاصة على ماله⁽⁴⁾ .

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 61) ومعه تفسير النيسابوري (ص 144 ، 145) والكشاف (ج 1 ص 331) والأم للشافعي (ج 6 ص 25) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 209 ، 210) وبداية المجتهد (ج 2 ص 364 ، 365) والمخلى (ج 10 ص 347) .

(2) رواه البخاري (246 / 1) برقم (111) وانظر سبل السلام (ج 3 ص 34) .

(3) رواه أبو داود (666 / 4) رقم (4530) ، والنسائي (19 / 8) برقم (4734 ، 4735) وانظر نيل الأوطار (جزء 7 صفحة 10) .

(4) بداية المجتهد (ج 2 ص 399) ونيل الأوطار (ج 7 ص 13) وأسهل المدارك للكشناوي (ج 3 ص 115) والمدونة الكبرى للإمام مالك (ج 4 ص 496) وحاشية الخرشى على مختصر خليل (ج 8 ص 3) ومختار الصحاح (ص 487) .

وقالت الشيعة الإمامية بالتفصيل في ذلك ، وهو أن القَوْدَ غير واجب على قاتل الدمي في الأصل إلا أن يكون مثل هذا المسلم مُغتادًا قتل أهل الذمة ، فإن كان مُغتادًا ذلك وطلب أولياء القتل القَوْدَ كان على الإمام أن يُقَيِّدَهُ به بعد أن يأخذ من أولياء الدمي ما يتقى من دية المسلم فيردّه على ورثته ، فإن لم يردّوه أو لم يكن القاتل معتادًا القتل فلا يجوز قتله بالدمي (1) .

التبعية

فيما يتعلق بالحر يقتل عبدًا فالراجح عندي ما ذهب إليه الحنفية والذين معهم وهو أن يقتل الحر العبد ، وذلك لما استند إليه هؤلاء من استدلال بالعموم من الآيات والأخبار ثم المعقول .

أما الآيات : فإنه يُستدلُّ منها لقتل الحر بالعبد بعموم قوله سبحانه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ وهو كلام عام ومستتم ، وما بعده من تفصيل إنما يُراد به إبطال العادة الجاهلية في المفارقة بالحسب والنسب والاستكبار على الضعفاء كالعبيد والنساء فلا يزعمون أن يقتل الحر بالعبد أو المشهور بالخصيس أو الرجل بالمرأة .

على أن القصاص في ذاته من حيث المدلول يعني المماثلة ، وهي لا تتحقق إلا في قتل القاتل يقتل نفسه معصومة الدم على التأيد ، فهو بذلك ينبغي قتله نظير فعلته وذلك بالمثل وسيأتي مزيد بيان لهذه المسألة في سورة المائدة إن شاء الله .

أما الاختيار فإن فيها ما يُوجب أن تتحقق المماثلة في القتل وذلك هو القصاص بين الحر والعبد ، نظرًا للمساواة في عصمة الدم وفي الكرامة الإنسانية ، وهو مُستفاد من قوله عليه الصلاة والسلام : « الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا دِمَاؤُهُمْ » ووجه ذلك : أن النبي ﷺ جعل الإسلام سببًا للتكافؤ بين الأحرار والعبيد ، ويُعزِّزُ هذا المدلول قوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثٌ : النَّبِيُّ الرَّأْيِيُّ ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ » (2) فلم يُفرِّق في ذلك بين الحر والعبد وأوجب القصاص في النفس بالنفس .

ويؤيد ذلك كله ما أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي عن سمرة بن جندب (رضي

(1) النهاية للطوسي ص (748) .

(2) أخرجه أبو داود وغيره عن عبد الله (ج 4 ص 126) .

اللّٰهُ عَنْهُ) أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَةً قَتَلَنَاهُ ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ » (1) .

أما الاستدلال بالمعقول فوجهه : أنه لا اعتبار للمساواة في الأنفس وإنما يُعتبر ذلك فيما دون الأنفس وهي الأطراف ، وعلى هذا فإنه لا ينبغي انتفاء المُثَالَّة في القتل نظراً لنقصان المساواة بسبب الرُّق ، فها هم العشرة يَقْتُلُونَ واحداً عمداً فيَقْتُلُوا به ، وكذلك السليم يُقْتَل بالمشلول ، والصحيح بالسقيم من غير اعتبار للنقصان .

أما قتل المسلم بالذمي فالراجح فيه ما ذهب إليه جمهور العلماء وهو أنه لا يُقتل المسلم بالذمي ، ووجه الترجيح هنا : قوة الأدلة التي تَمَسُّك بها الجمهور ، وهي كثيرة ومُتَضَاهِيَّة ولا تُحْتَمِل التأويل بغير المقصود فلا يَطْرُق إلى مدلولها الشك ، وهي كذلك من القوة بما لا يعارضها حديثُ عبد الرحمن بن البيهاني الذي احتجَّت به الحنفية ؛ لأنه حديث مرسل لا يُعَارِض به ما استدل به الجمهور من أخبار صحيحة .

ويؤيد مذهب الجمهور في المسألة قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ (2) .

وقد جاء في تأويل هذه الآية أقوال كثيرة ، خلاصتها أن السبيل تعني الحُجَّة ، وبذلك فإنه لا مساعٍ في دين الإسلام أن يكون للكافر على المؤمن حجة ، وإن كان شيء من ذلك فهو بخلاف الأصل القائم على الشرع .

ويُدرج في مضمون الآية كذلك أن المؤمنين حق الإيمان والذين يَعْتَصِمُونَ بحبل الله ويستمسكون بعقيدة الإسلام ومنهجه وشرعه ولا يَمِيلُونَ عن صراط الله نحو السُّبُل المتفرقة الجانحة الأخرى - فإن أولئك لن يكون للكافرين عليهم سبيل للإبادة والاستتصال أو الهيمنة والطغيان (3) .

لا يَقَاد الوالد بولده

يُقَاد ، من القَوْد - بفتحين - وهو القِصَاصُ ، أي : قَتْلُ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ ، نقول

(1) انظر جامع الأصول لابن الأثير (ج 11 ص 9) وفي رواية « ومن أخصاه أخصيناه » انظر النسائي (ج 8 ص 21) .

(2) سورة النساء الآية (141) .

(3) انظر في ذلك تفسير ابن كثير (ج 1 ص 567) وتفسير القرطبي (ج 5 ص 420) وتفسير الطبري وبهامشه تفسير غرائب القرآن لليسابوري (ج 4 ص 217) وشرح فتح القدير للشوكاني (ج 1 ص 526) وتفسير البيضاوي (ص 132) وفي ظلال القرآن لسيد قطب (ج 5 ص 782) .

اسْتَقْدَتْهُ فَأَقَادَنِي ، وَأَقْدَتُ الْقَاتِلَ بِالْقَتِيلِ أَي : قَتَلْتُهُ بِهِ ، يُقَال : أَقَادَهُ السُّلْطَانُ مِنْ أَخِيهِ وَاسْتَقْدَتْ الْحَاكِمُ ، أَي : سَأَلْتُهُ أَنْ يُقَيِّدَ الْقَاتِلَ بِالْقَتِيلِ ، وَفِي الْحَدِيث : « مَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ » ⁽¹⁾ أَي : الْقَصَاصُ وَقَتْلُ الْقَاتِلِ بَدَلَ الْقَتِيلِ ، وَقَدْ أَقْدَتُهُ بِهِ ، أُقَيِّدُهُ إِقَادَةً . وَإِذَا تَعَدَّى عَلَى آخَرٍ فَانْتَقَمَ مِنْهُ بِمِثْلِهَا قِيلَ : اسْتَقَادَهَا مِنْهُ ، وَإِنْ قَتَلَهُ السُّلْطَانُ بِقَوْدٍ قِيلَ : أَقَادَ السُّلْطَانُ فَلَانًا وَأَقْصَبَهُ ⁽²⁾ .

عَلَى أَنَّ الْقَوْدَ (الْقَصَاصُ) مِنْ شَرْطِ تَنْفِيذِهِ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَقْتُولُ جُزْءًا مِنَ الْقَاتِلِ ، وَذَلِكَ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَقْتُولُ فِرْعًا لِلْقَاتِلِ وَإِنْ عَلَا ، كَالْوَلَدِ إِذَا قَتَلَهُ الْأَبُ ، أَوِ الْحَفِيدُ إِذَا قَتَلَهُ الْجَدُّ ، وَكَذَلِكَ الْوَلَدُ إِذَا قَتَلَهُ الْأُمُّ ، أَوِ الْحَفِيدُ إِذَا قَتَلَهُ الْجَدَّةُ .

وَعَلَى هَذَا فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَلَ الْوَالِدُ بَوْلَدِهِ وَلَا الْجَدُّ بِحَفِيدِهِ إِذَا قَتَلَهُ بِأَيِّ رَجُلٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْعَمْدِ ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْعُهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفِيهِمُ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَهُوَ مَرْزُوقِيٌّ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَرَبِيعَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِمْ ⁽³⁾ .

أَمَّا الْمَالِكِيَّةُ فَقَدْ اشْتَرَطُوا لِقَتْلِ الْوَالِدِ بَوْلَدِهِ أَنْ يُضْجِعَهُ فَيَذْبَحَهُ ذَبْحًا ، وَهُوَ مَا يَكْشِفُ عَنْ قَصْدِهِ الْمُتَعَمِّدِ فِي الْقَتْلِ ، أَمَّا إِذَا حَذَفَهُ بِسَيْفٍ أَوْ عَصَا أَوْ حَجَرٍ فَقَتَلَهُ فَلَا يُقْتَلُ بِهِ ⁽⁴⁾ .

وَقَالَتِ الشَّيْخَةُ الْإِمَامِيَّةُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَبِ يُقْتَلُ وَلَدَهُ ، وَالْأُمُّ تُقْتَلُ وَلَدَهَا ، فَإِنَّهُ لَا يُقَادُ عَنْدهُمْ لِلْوَلَدِ مِنَ الْأَبِ ، لَكِنْ يُقَادُ لَهُ مِنَ الْأُمِّ ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنْ دَلِيلٍ ⁽⁵⁾ .

وَاسْتَدَلَّ الْجَمْعُورُ عَلَى عَدَمِ الْقَوْدِ لِلابْنِ مِنْ أَبِيهِ بِكُلِّ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْمَقُولِ .

أَمَّا الْحَدِيثُ : فَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ سَرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : « حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَيِّدُ الْأَبَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يُقَيِّدُ الْابْنَ مِنْ أَبِيهِ » ⁽⁶⁾ .

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ : سَمِعْتُ

(1) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (676 / 4) بِرَقْمِ (4539) ، وَابْنُ مَاجَهَ (880 / 2) بِرَقْمِ (2635) .

(2) مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص 555) وَلِسَانُ الْعَرَبِ (ج 3 ص 372) وَالْقَامُوسُ الْحَمِيطُ (ج 2 ص 343) .

(3) بِدَائِعُ الصَّنَائِعِ (ج 7 ص 235) وَالْمَجْمُوعُ (ج 8 ص 363) وَالْمَغْنِي (ج 7 ص 666) .

(4) بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ (ج 2 ص 400) وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (ج 1 ص 64) .

(5) النِّهَايَةُ لِلطُّوسِيِّ ص (740) .

(6) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ (11 / 4) بِرَقْمِ (1399) وَانْظُرْ جَامِعَ الْأَصُولِ (ج 11 ص 8) .

رسول الله ﷺ يقول : « لا تُقَامُ الحُدُودُ فِي المَسَاجِدِ ، وَلَا يُقْتَلُ الوَالِدُ بالْوَلَدِ » (1) .
وأخرج الترمذي كذلك عن عمر (رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يُقَادُ الوَالِدُ بالْوَلَدِ » (2) .

أما استدلالهم بالمعقول : فهو قولهم : إِنَّ الأصل - وهو الأب وإن علًا - سبب في وجود الفرع ، وهو الابن وإن نزل فكيف يجوز - والشأن هكذا - أن يكون الفرع سبباً في إعدام الأصل ؟ .

ويؤيدُ مذهب الجمهور في المسألة قوله ﷺ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » (3) .
فإضافة ملكية الابن لأبيه تنشأ بها شبهةٌ يُذَرَأُ بسببها القصاص وهو الصواب والراجح لما بيناه من دليل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قتل الرجل بالمرأة

ذهب عامة أهل العلم من المسلمين إلى أن الرجل يُقْتَلُ بالمرأة وبالعكس فإنها تُقْتَلُ به ، وهو قول العلماء والمذاهب من السلف والخلف وفيهم الصحابة والتابعون ، وهو كذلك قول الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة والشيعة الإمامية وأهل الظاهر ، وقال به النخعي والشعبي والزهري وعمر بن عبد العزيز وأهل المدينة وغيرهم ؛ فقد اتفقت كلمتهم على أن الرجل يُقْتَلُ المرأة عمداً وعُدواناً ، يُقْتَلُ بها إلزاماً إلا أن يَغْفُو أولياؤها .

وثمة رأيٌ ضعيفٌ لا ينبغي التعويل عليه ، بعدم قتل الرجل بالمرأة بل تُدْفَعُ فيها الدِّيةُ فقط ، وهو مَرْوِيٌّ عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وعكرمة وعطاء ، ورواية عن مالك وأحد القولين للشافعي .

والصواب الذي لا يخالطه شكٌ ما ذهب إليه عامة العلماء وهو قتل الرجل بالمرأة حتى

(1) رواه الترمذي (12/4) برقم (1401) ، وابن ماجه (867/2) برقم (2599) بدون : « ولا يقتل » وجامع الأصول (ج 11 ص 8) .

(2) رواه الترمذي (12/4) برقم (1400) وقال : هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم المكي وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه . وجامع الأصول (ج 11 ص 8) .

(3) أخرجه ابن ماجه عن جابر ، والطبراني في الكبير عن سمرة وابن مسعود ، انظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 1 ص 416) .

قيل : إن في ذلك إجماعاً (1) .

وفي هذا الشأن أخرج البيهقي عن أبي الزناد قال : كان من أدركته من فقهاءنا الذين ينتهي إلى قولهم ، منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وسليمان بن يسار في مشيخة جلة من سواهم من نظرائهم أهل فقه وفضل : أن المرأة تُقَادُّ من الرجل عينا بعين وأذنا بأذن ، وكل شيء من الجراح على ذلك ، وإن قتلها قُتِلَ بها (2) .

ويُستدلُّ لذلك بجملة نصوص من الكتاب والسنة منها : قوله تعالى : ﴿ وَكَبَّئْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (3) وهو قول عام ومستتم يدلُّ بعمومه على قتل القاتل لإزهاقه نفساً مسلمة معصومة الدم .

ولا مساع للردُّ على الاستدلال بهذه الآية على أنها حكاية عما في التوراة عن بني إسرائيل ؛ فهي إذن ليست من تشريع هذه الأمة ، والقولُ الراجح والمعتمدُ في هذه المسألة أن شرائع من قبلنا - لا سيما إذا ذُكرت في كتابنا - حُجَّةٌ ما لم يظهر ما ينسخها ، ونُقِلَ عن الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) أنه قال في هذا : ما حكاه الله تعالى في كتابه من شرائع الماضين فهو شرعٌ لنا ؛ إذ لا فائدة من ذكره إلا الاحتجاجُ به (4) .

واستدلُّ لذلك بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ (5) وقوله سبحانه : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا الَّذِينَ آسَلُمُوا ﴾ (6) . ويُستدلُّ من السنة بجملة أخبار منها :

ما رواه الجماعة عن أنس رضي الله عنه : « أن يهودياً رَضَّ رأسَ جارية بينَ حَجَرَيْنِ ، فقيل لها : مَنْ فَعَلَ بك هذا ؟ فلانٌ أو فلان حتى سُمِّي اليهودي . فَأَوْمَاتِ بِرَأْسِهَا

(1) المغني (ج 7 ص 679) والأم (ج 8 ص 332) وبداية المجتهد (ج 2 ص 400) والنهاية للطوسي (ص 747) والمحلى (ج 6 ص 21) والمبسوط للسرخسي (ج 26 ص 131) والهداية للمرغيناني (ج 4 ص 160) والمبدونة (ج 4 ص 197) وإعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (ج 4 ص 363) ونيل الأوطار (ج 7 ص 18) .

(2) البيهقي (ج 8 ص 40) .

(3) سورة المائدة الآية (45) .

(4) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ص 198 ، 199) تحقيق وتعليق دكتور محمد أديب صالح .

(5) سورة المائدة الآية (44) .

(6) سورة النحل الآية (123) .

فَجِيءَ بِهِ فَاعْتَرَفَ فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرُضَ رَأْسُهُ بِحَجَرَيْنِ (1) .

وكذلك ما أخرجه ابن ماجه بإسناده عن أنس : « أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَخَ رَأْسَ امْرَأَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ، فَقَتَلَهَا فَرَضَخَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ » (2) .

وأخرج البيهقي بإسناده عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ : أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ بِكِتَابٍ فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالشُّنُ وَالذِّيَّاتُ وَبَعَثَ بِهِ مَعَ عُمَرُو بْنِ حَزْمٍ وَكَانَ فِيهِ : « وَأَنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ » (3) . وفي هذا الشأن قال الشوكاني رحمه الله : ومما يُقَوِّي ما ذهبوا إليه أيضًا أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي شَرِيعَةِ الْقَصَاصِ هِيَ حَقُّ الدَّمِاءِ وَحَيَاةِ النُّفُوسِ كَمَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ .

وتَوَكَّدَ الاقتصاصُ للأُنثى من الذكر يُفْضَى إِلَى إِتْلَافِ لِنُفُوسِ الْإِنَاثِ لِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ : منها : كراهيةُ ثورتِهن ؛ ومنها : مخافةُ العارِ لا سيما عند ظهور أدنى شيءٍ منهن لما بقي في القلوب من حَمِيَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي نَشَأَ عَنْهَا الْوَأْدُ ، ومنها : كونُهن مستضعفاتٍ لا يَخْشَى مِنْ زَامِ الْقَتْلِ لِهِنَّ أَنْ يَنَالَهُ مِنَ الْمُدَافَعَةِ مَا يَنَالُهُ مِنَ الرِّجَالِ ، فلا شَكَّ وَلَا رَيْبَ أَنَّ التَّرْخِصَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَعْظَمِ الذَّرَائِعِ الْمُقْصِبَةِ إِلَى هَلَاكِ نَفُوسِهِنَّ وَلَا سِيَّمَا فِي مُوَاطِنِ الْأَعْرَابِ الْمُتَصِفِينَ بِغَلْظِ الْقُلُوبِ وَشِدَّةِ الْغَيْرَةِ وَالْأَنَفَةِ وَاللاحقة بما كانت عليه الجاهلية (4) .

وعلى هذا فلا جَرَمَ أَنَّ يُقْتَلَ الذَّكَرُ بِالْأُنْثَى ، وكذلك فإنه يُقْتَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخُنْثَى وَيُقْتَلُ بِهِمَا ، وذلك لِأَنَّ الْخُنْثَى لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى لِيَنْسَجِبَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ بِالْقَتْلِ (5) .

قتل المرأة الحامل

لا خلاف في أنه لا يُقَادُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَهِيَ حَامِلٌ ، وَلَوْلِي الدَّمِ أَنْ يَطْلُبَ حَبْسَهَا حَتَّى تَضَعَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ مِنْهَا الْقَصَاصَ وَهِيَ حَامِلٌ كَمَا يَهْلِكُ الْجَنِينُ وَذَلِكَ ظُلْمٌ وَإِسْرَافٌ نَهَى عَنْهُمَا الشَّرْعُ ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيِهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ ﴾

(1) رواه البخاري انظر الفتح (437/5) برقم (2746) ، ومسلم (1299/3) برقم (1672) عن أنس ، وانظر نيل الأوطار (ج 7 ص 18) .

(2) ابن ماجه (ج 2 ص 889) . (3) البيهقي (ج 8 ص 28) .

(4) نيل الأوطار (ج 7 ص 21) . (5) المغني (ج 7 ص 679) .

فِي الْقَتْلِ ﴿١﴾ وفي قتل الحامل إسرأف لما في قتلها من قتل لغيرها وهو الجنين ، وبذلك فلا يجوز أن يُقَاد من الحامل حتى وإن كان حملها من حرام ؛ لأن الجنين لا جريرة له من فعلِ الوالدَيْن الزانِئَيْن (٢) .

وقد ثبت تأخيرُ القصاصِ إلى الوضع بالإجماع ، وذلك إن كان القصاصُ في النفس ، أما إن كان القصاصُ فيما دون النفس من الأطراف وغيرها فإن في ذلك خلافاً .

ويُستدل لذلك من السنة بما أخرجه البيهقي عن عمران بن حصين « أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت أنها زنت وهي حُبلى فدعا النبي ﷺ وليها فقال : أحسن إليها فإذا وضعت فجئ بها ، فلما أن وضعت جاءت فأمر بها النبي ﷺ فشدت عليها ثيابها ، ثم أمرَ بها فَرَجِمَتْ ثم أَمَرَهُمْ فَصَلُّوا عليها ... » (٣) .

وكذلك المرأة الغامدية التي زنت فجاءت النبي ﷺ ؛ ليقيم عليها الحد « فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجَعَ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا حَتَّى إِذَا وَضَعَتْ وَجَاءَتْهُ ؛ أَمَرَهَا أَنْ تَرْجَعَ ثَانِيَةً حَتَّى تُرَضَّعَهُ ، وَتَعْدَ فِطَامِهِ أَقَامَ عَلَيْهَا الْحَدَّ » (٤) .

وبذلك لا يجوز أن يُقَادَ من المرأة القاتلة عَمْدًا ما دامت حاملاً فإن وضعت وأرضعت المولودَ حتى الفِطَامَ أُقِيدَ منها (٥) .

ذلك كله في القصاص في النفس ..

أما القصاصُ في الأطراف أو ما كان حَدًّا من الحدود كحدِّ السرقة أو الشرب أو القذف أو غير ذلك من حدود فلا ينبغي عند ذلك تنفيذُ العقوبة فيها ؛ وذلك خشية أن يَهْلِكَ الجنين أو يَجِيقَ به إتلافٌ أو ضررٌ ، وقيل : إذا استيقن الحاكم أن إنزالَ العقوبة بها لا يَحْتَمِلُ ضرراً يقع على الجنين كان له أن يُتَّقَدَ فيها العقوبة ، والقول الأول أصوب والله أعلم (٦) .

(١) سورة الإسراء الآية ٣٣ .

(٢) بداية المجتهد (ج ٢ ص ٤٠٥) والمبسوط للسرخسي (ج ٢٨ ص ٨١) ومغني المحتاج (ج ٤ ص ٤٣) والمغني (ج ٧ ص ٧٣١) وإعلام الموقعين (ج ٤ ص ٣٦١) .

(٣) البيهقي (ج ٨ ص ٢٢٥) . (٤) البيهقي (ج ٨ ص ٢٢٩) .

(٥) المجموع (ج ١٨ ص ٤٥٣) ، والكافي (ج ٣ ص ٣٩) والمغني (ج ٧ ص ٧٣١) وحاشية الخريشي على مختصر خليل (ج ٨ ص ٣٥) .

(٦) مغني المحتاج (ج ٤ ص ٤٣) وحاشية الخريشي على مختصر خليل (ج ٨ ص ٢٥) .

قتل الجماعة بالواحد

لو أن جماعة من القَتْلَةِ تمالؤوا على قتل مسلم معصوم الدم مطلقاً فإنهم يُقتلون به ، وذلك ما اتفقت عليه كلمة العلماء وفيهم المذاهبُ الفقهيةُ الأربعة ، وهو أن قتل الجماعة للواحد عمداً وغُدواناً يُوجب أن يحيقَ القصاصُ بالقَتْلَةِ جميعاً إلا أن يَغْفُوَ أولياءُ القتيل ، ولا يُؤثر في وجوب القَوْدِ عليهم ما لو تَفَاضَلَتْ جِراحاتهم من حيث عددها وفحشُها ويستوي فيه كذلك إذا كان عددُ القَتْلَةِ قليلاً أو كثيراً كأن كانوا ثلاثة أو خمسة أو عشرة (1) .

ومع اتفاق العلماء على ذلك فإنهم مُتفاوتون في اشتراطِ إنزالِ القصاصِ بالجماعة المُتَمَالِئَةِ على قتل واحد ، فقد أوجبت الحنفيةُ إنزالَ القصاصِ مطلقاً وكيفما كان حجمُ الجراحاتِ أو تأثيرها إلا أن تكونَ خفيفةً وهَيِّنَةً وغيرَ مُؤَثِّرَةٍ فلا تُعتبر .

وذهبت الشافعيةُ والحنابلةُ إلى الاشتراطِ بأن يَجْنِي كُلُّ واحدٍ من القَتْلَةِ جِنَايَةً لو انفرد بها وجب عليه القصاص ، وذلك كما لو كان الجُرْحُ بليغاً ومن شأنه أن يُقْضِيَ إلى الهلاك .

الأدلة

يُشتدل على وجوب القصاصِ على الجماعة تُقتل واحداً بكل من الإجماع والقياس والمصلحة .

أما الإجماعُ : فهو ما رواه سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قَتَلَ سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً وقال : لو تَمَالَأَ عليه أهلُ صنعاء لقتلُهم جميعاً ، وعن علي ، (رضي الله عنه) أنه قَتَلَ ثلاثة قتلوا رجلاً .

وعن ابن عباس أنه قَتَلَ جماعةً بواحد ، ولم يُعرف لهم في عصرهم مُخَالَفٌ فكان ذلك إجماعاً .

وأما القياسُ : فصورته أن عقوبةَ القصاصِ تجبُ للواحد على الواحد فهي إذن تجب للواحد على الجماعة كَحَذِّ القَذْفِ ، فلو قَذَفَ كثيرون واحداً وجب الحدُّ عليهم .

(1) الأم (ج 8 ص 311) ومخفة الفقهاء للسمرقندي (ج 3 ص 100) وبداية المجتهد (ج 2 ص 399) والهداية (ج 4 ص 168) والشرح الصغير للدردير (ج 2 ص 385) والكافي لابن قدامة (ج 3 ص 9) والمدينة (ج 4 ص 497) وحاشية الخرشى على مختصر خليل (ج 8 ص 10) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 251) .

وأما المصلحة : فهي أن القتل يَقَعُ في الغالب على هيئة من التعاون والإجماع ، أو على هيئة من تَمَالُؤٍ يقع بين فريق من القتلة ، فإذا لم يجب القصاص في هذه الصورة لانسُدَّ بابُ القصاص وكان الجنائهُ والقتلَةُ قد تمكنوا من الاتفاق فيما بينهم ، والتمالؤُ على إزهاق نفس بغير حق دون أن ينالهم بذلك عقابٌ ، وذلك ما تُقَوِّمُ له المصلحة المقصودة من القصاص وهي حفظُ الأرواح وصونُ الحياة من عُذوانِ الجناة والسفّاحين وهو ما يُشتَفَدُ من قوله سبحانه : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ .

وجملة القول في ذلك : أن الحكم بقتل الجماعة بالواحد قد شُرعَ صَوْنًا لِلنَّفُوسِ البريئة أن تُزَهَقَ ، فإذا لم يُشْرَعِ القصاصُ لِلتَّمَالُؤِ والاجتماعِ على القتل لكان ذلك مَدْعَاةً لِلْقَتْلِ وهو أن من رامَ القتلَ استعان بآخرٍ لقتل مَنْ يَبْغِي متخذًا من هذه الاستعانة ذريعةً لسفكِ الدماء لو أنه أمن من القصاص (1) .

وزهد آخرون من أهل العلم إلى عَدَمِ قتل الجماعة بالواحد ، وهو ما ذهب إليه ابنُ الزبير والزهري وابن سيرين وابن المنذر وداود بن علي الظاهري ، وأحمد في رواية عنه ، فقد قال هؤلاء : لا يَبْغِي أن تُقتل الجماعة بالواحد بل يُقتل واحد منهم ، ويُؤخذ من الباقيين حِصَصُهُم من الدية ، ووجهُ ذلك عندهم : أن كل واحدٍ من القَتْلَةِ مُكَافِئٌ لِلْقَتِيلِ فلا يَجُوزُ استيفاءُ أَبدالٍ كثيرة بمبدلٍ واحد ، ويُشَبِّهُهُ أَنْ لا تَجِبَ دِيَاتُ كثيرة لقتيل واحد (2) .

والقول الأول هو الراجح والصواب ؛ وذلك لما سَبَقَ فيه من الأدلة الصحيحة ، وهي أدلة قوية ومُتضاهرة تنطبق بسلامة الحكم بقتل الجماعة بالواحد ، وذلك أن هذا التشريع تُصان به الأرواح وتُنزَجِرُ به الطبائعُ الشَّرِسَةُ الكَرَّةُ فلا تَعِيثُ في الأرض شرًا وقتلاً إلا أن تُصَدَّ بالقَنع والاستئصال حتى ولو اجتمعت على الشر والقتل في تَمَالُؤٍ .

وقوله : ﴿ فَمَنْ عَفَى لَمْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنَّهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾ ، نَمَّةٌ خِلَافٌ بين العلماء في تأويل هذه الآية ، وبخاصة المقصودُ باسم الموصول « مَنْ » وكذلك تأويلُ الفعل « عَفَى » ، فقد اختلفوا في ذلك إلى جُمْلَةٍ أَقْوَالٍ مبسوطَةٍ في كتب التفسير ، نَقَّضَتْ مِنْهَا ما نَجَّده راجحًا ، وهو أن المقصودُ باسم الموصول « مَنْ » القتال .

(1) بدائع الصنائع (ج 7 ص 238) ومغني المحتاج (ج 4 ص 20) والمغني (ج 7 ص 671) وبداية المجتهد (ج 2 ص 400) وحاشية الخرشى على خليل وبهامشه حاشيته الشيخ على العدوي (ج 8 ص 10) .

(2) المغني (ج 7 ص 671) وبداية المجتهد (ج 2 ص 400) .

وتأويل الفعل « عَفِيَ » من العَفْوِ والمراد به هنا : التَّوَكُّلُ أو الإِسْقَاطُ .

وعلى هذا فالمعنى المراد من الآية أَنَّ الْقَاتِلَ إِذَا عَفِيَ عَنْهُ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ عن الدم فأسقط القصاص إلى الدية كان للوَلِيِّ أَنْ يَتَّبِعَ الْقَاتِلَ بالمعروف ، أَيْ من غير إِغْلَاطٍ أو تَغْنِيفٍ أو استزادة ، وكان على القاتل أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ الدية بإحسانٍ ، أَيْ في غير مُمَاطَلَةٍ أو تَشْوِيفٍ أو انتقاص فهذا القول هو الأولى بالاعتبار .

وكذلك إن كانت الجِنَايَةُ دون القتل كما لو كانت جُرْحًا أو شَجَّةً فَإِنَّ الْمَجْرُوحَ أو الْمَشْجُوعَ أَنْ يَأْخُذَ الديةَ أو الْأَرْضَ من الجاني نظير ما أصابه من جِنَايَةٍ على أَنْ يَكُونَ الْإِتْبَاعُ بِالرَّفْقِ وَاللِّينِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَدَاءُ فِي مُبَادَرَةٍ وَبِغَيْرِ مَطْلٍ أو تَشْوِيفٍ وهو قول آخَرِينَ من أَهْلِ التَّأْوِيلِ (1) .

ومن ناحية أخرى فَإِنَّ أَوْلِيَاءَ الدَّمِ لَهُمُ الْخِيَارُ بَيْنَ قَتْلِ الْجَانِي ، وَأَخْذِ الديةِ مِنْهُ ، أَوْ الْعَفْوِ مُطْلَقًا ، وَفِي هَذَا أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَغْفُرَ ، وَإِمَّا أَنْ يَقْتُلَ » (2) .

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُؤَدِّيَ ، أَوْ يُقَادَ » (3) .

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَصِيبَ بِقَتْلٍ أَوْ خَبِلَ فَإِنَّهُ يَخْتَارُ إِخْدَى ثَلَاثَ : إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ ، وَإِمَّا أَنْ يَغْفُرَ ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الدِّيةَ ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ ، وَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ » (4) .

أَمَّا إِذَا رَضِيَ الْأَوْلِيَاءُ بِالديةِ بدلًا عن القصاص فلا خيار عند ذلك للقاتل ، بَلْ تَلَزَمُهُ الديةُ فَيُؤَدِّيها لِلأَوْلِيَاءِ إِنْقَادًا لِحَيَاتِهِ ، وَإِذَا لَمْ يُؤَدِّها وَأَسْلَمَ نَفْسَهُ لِلْقَتْلِ كَانَ عَاصِيًا لِقِتْلِهِ نَفْسِهِ ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ يَقُولُ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النَّفْسِ : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ (5) .

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 353 - 355) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 66 - 69) وأحكام القرآن للشافعي (ص 278) وتفسير الطبري (ج 2 ص 63) والكشاف (ج 1 ص 331) .

(2) الترمذي (ج 4 ص 21) . (3) أبو داود (ج 4 ص 172) .

(4) رواه أبو داود (636/4) برقم (4496) ، وابن ماجه (876/2) برقم (2623) بلفظ « مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ ... » . وانظر نيل الأوطار (ج 7 ص 8) والخيل معناه : فساد الأعضاء .

(5) سورة النساء الآية (29) .

وهذا ما ذهب إليه الشافعية والمالكية في إحدى الروايتين عنهم ⁽¹⁾ .

وقال آخرون : لا تَلْزَمُهُ الدِّيةُ بل هو مخير بين أن يُعْطِيَهَا للأولياء أو يُسَلِّمَ نَفْسَهُ للقتل ، وهو قول الحنفية والمالكية في الرواية الثانية عنهم ⁽²⁾ .

وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ذلك : إشارة إلى حكم القتل العمد الذي بيّنته الآية ، وهو التخيير المتأخّر لوليّ الدم فيما بين العفو والدية والقصاص ، وهذا الحكم يُسَمَّى بالاعتدال والتوازن ، وفيه من الإيجابية الكاملة ومُجَانِبَةُ الإفراط والتفريط ما يَضْمَنُ له الصلاحية في التطبيق لكل زمان ومكان ، وهذه حقيقة من حقائق هذا الدين العظيم تَمَلُّهَا هُنا ونحن نذكر ما كانت عليه اليهود من تقرير للقصاص وحده كما تضمنته التوراة لهم ، فهم لذلك لا يَعْرِفُونَ الْعَفْوَ أو الدِّيةَ ، وفي ذلك من الْقَسْوَةِ والشَّدَةِ وإثَارِ العنف ما لا يَخْفَى .

وكذلك النصراني ما كانوا يَعْرِفُونَ غَيْرَ الْعَفْوِ الذي جاء مُقَرَّرًا في الإنجيل ، فليس ثَمَّةَ قصاصٍ أو دِيَّاتٍ ، ولا جَزَمَ أن ذلك مَنَحَى في المِثَالِيَّةِ الرِّفَافَةِ الْمُجَنِّحَةِ التي لا تَحْتَمِلُهَا الفِطْرَةُ البشرية ، ولا تَحْتَمِلُهَا نفوسُ الناس والتي تَعِزُّ بالتالي على التطبيق ، أو هي جُنُوحٌ بالإنسانية إلى مَدَارِجِ الخيال بعيدًا عن الواقع .

أما الإسلام بشريعته الفَذَّةُ الْمُتَسَجِّمَةُ ، والقائمة على اليسر والاعتدال فقد سَلَكَ بالإنسانية خَيْرَ المسالك في التوازن المرغوب الذي يُزَاعِي فِطْرَةَ البشر على اختلاف طبائعهم وَأَمَزَجَتْهُمْ وَأَهْوَأَتْهُمْ ، وذلك بتقرير الخيار لأولياء الدم كما يَبَيِّنُهُ ، وذلك هو التَخْفِيفُ المذكور في الآية ⁽³⁾ .

وقوله : ﴿ فَمَن أَعْدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ الاعتداء : هو قتلُ القاتل بعد أخذ الدية منه وسقوطِ الدم عنه ، فقد ذُكِرَ أن الرجلَ كان إذا قَتَلَ قَتِيلًا في الجاهلية فَرَّ إلى قومه فَيَجِيءُ قومه فيصالحون عنه بالدية فيُخْرِجُ الفَارَّ وقد أَمِنَ على نفسه فَيُقْتَلُ ثم

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 69) وبداية المجتهد (ص 367) والكشاف (ج 1 ص 331) وتفسير الطبري (ج 2 ص 64 ، 65) .

(2) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 69) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 254) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 156) .

(3) تفسير الطبري (ج 2 ص 65) وبهامشه تفسير غرائب القرآن للنيسابوري (ص 149) وفي ظلال القرآن لسيد قطب (ج 2 ص 69) . وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 210) وتفسير البيضاوي (ص 37) .

يُؤْمَى إِلَيْهِ بِالِدِيَّةِ فَذَلِكَ الْاِعْتِدَاءُ .

والذي يَقْتُلُ الْقَاتِلَ بعد أخذ الدية منه فحكمه موضع خلاف بين العلماء ، وفي ذلك أربعة أقوال :

القول الأول : وهو قول المالكية والشافعية والظاهرية ، وأحمد في رواية عنه ، فقد ذهبوا إلى أن مَنْ قَتَلَ بعد أخذ الدية يُعْتَبَرُ مُتَعَدِّيًا فهو كَمَنْ قَتَلَ ابتداءً ، فلولي القَتِيلِ الثاني الخيارُ فإن شاء قَتَلَهُ وإن شاء عفا عنه وعذابه في الآخرة ⁽¹⁾ .

القول الثاني : وهو قول فريق من أهل العلم فيهم ابن عباس والسدي وقَتادة وعكرمة وعطاء ومجاهد ، فقد ذهب هؤلاء إلى أن الذي يَقْتُلُ بعد أخذ الدية يجب قَتْلُهُ البتة ولا مساعَ للْعَفْوِ فيه من الولي وعلى الحاكم ألا يُمَكِّنَهُ من العفو ⁽²⁾ وقد استدلوا في هذا بما أخرجه أبو داود بإسناده عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا أَغْفِي مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِهِ الدِّيَّةَ » ⁽³⁾ .

وكذلك ما أخرجه البيهقي عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال : « لَا أَغْفِي رَجُلًا قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِهِ الدِّيَّةَ » ⁽⁴⁾ ، وهذا يَعْنِي أَنَّ الذي يَقْتُلُ بعد العفو على الدية وَجَبَ على الحاكم قَتْلُهُ ولا مساعَ للْعَفْوِ منه .

القول الثالث : وهو للحسن البصري ، فقد ذهب إلى أنه يُرَدُّ الدية التي أخذها فقط ، وليس عليه بعد ذلك إلا الإثم في الآخرة وذلك هو العذاب الأليم ، واستدلوا لذلك بحديث الدارقطني عن أبي شريح الخزاعي أن النبي ﷺ قال : « مَنْ أَصِيبَ بِقَتْلِ أَوْ خَبَلٍ فَإِنَّهُ يَخْتَارُ إِحْدَى ثَلَاثٍ : إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ ، وَإِمَّا أَنْ يُعْفَوْ ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ الدِّيَّةَ ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ ، وَمَنْ اخْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا » ⁽⁵⁾ .

القول الرابع : وهو لعمر بن عبد العزيز ، فقد قال : أمره إلى الإمام يَضْنَعُ فيه ما يَرَى ⁽⁶⁾ .

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 255) والكافي (ج 3 ص 50) وإحدى (ج 10 ص 361) وتفسير الطبري (ج 2 ص 66) ومعه تفسير غرائب القرآن للنيسابوري (ص 149) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 210) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 255) وسنن البيهقي (ج 8 ص 53 ، 54) .

(3) أبو داود (ج 4 ص 173) . (4) البيهقي (ج 8 ص 54) .

(5) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 210) . (6) تفسير القرطبي (ج 1 ص 210) .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَىٰ الْأَلْبَابِ لِمَاكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

هذه العبارة من خير وأجمع ما في الكتاب الحكيم ، وهي خير ما يتصوره الذهن البشري من اكتمال للمقصود وإيجاز للقول وتأثير في نفس السامع ، وذلك فضلاً عن رصانة التعبير وفصاحة المقال بما تعجز دونه فصاحة الفصحاء وبلاغة البلغاء ، وقد كانت العرب في الجاهلية يقولون : القتل أنفى للقتل ، فنزل قول الله : ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ ﴾ ، وشأن بين المقالين ، فإن البؤن بينهما عظيم ، وذلك من حيث بلاغة الكلم وفصاحة العبارة واستبانة المقصود وروعة التعبير في عظيم إيقاعه في الحس وبهره للنفس .

والمعنى أن القصاص إذا أقيم فلا جرم أن يكون في إقامته وتنفيذه ما يدرأ القتل عن الناس ، فمن تسؤل له نفسه قتل غيره اذكر أنه ستحيى به عقوبة الموت بالمثل فينزع ، وفي ذلك صون للثنتين معاً ، وعلى هذا فتشريع القصاص صون للأرواح وبقاء للمهج أن تغنى .

اقتصاص السلطان من نفسه

اتفق العلماء على وجوب القصاص بين الراعي والرعية ، وذلك بأن يستقيد السلطان من نفسه لغيره ، فإذا قارف الحاكم أو الوالي جنابة على أحد من عباد الله بغير حق وجب للمجنى عليه أن يستقيد منه بالمثل إلا أن يعفو على الدية أو مطلقاً ، وهذه حقيقة من حقائق الإسلام القائم على المساواة والعدل بين الناس مهما تكن الظروف ، وهي حقيقة لا يغفل عنها إلا ظالم لنفسه خائر .

على أن وجوب القصاص بين الحاكم والمحكوم قد ثبت بكل من عمومات الكتاب ثم بالأخبار والآثار المتعلقة بهذه المسألة .

أما الكتاب ، فمنه قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ⁽¹⁾ وهو يدل بعمومه على وجوب القود من الحاكم الذي يجني على أحد من عامة الناس إلا أن يعفو عنه المجني عليه .

وقال سبحانه في سورة المائدة ﴿ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ⁽²⁾ ، وفي ذلك من العموم في الحكم ما يجب معه أن يحيى القصاص بكل نفس معتدية قارفت غدواناً بغير حق على نفس أخرى وذلك بغض النظر عن منزلة الجاني في غلوها ودنوها .

(2) سورة المائدة الآية (45) .

(1) سورة البقرة الآية (178) .

لأن الأصل في ذلك كله أن المسلمين جميعاً سواسية وهم بذلك تتساوى دماؤهم وأقدارهم الإنسانية من غير تمييز أو اعتبار لفوارق اللون أو الجنس أو المنزلة أو الهيئة .

وفي هذا أخرج النسائي بإسناده عن علي (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأَ دِمَاؤُهُمْ ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ، وَيَسْتَعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ » ⁽¹⁾ .

وأخرج البيهقي بإسناده عن أبي سعيد الخدري قال : يَتَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ شَيْئًا أَقْبَلَ رَجُلٌ فَأَكْبَ عَلَيْهِ فَطَعَنَهُ بِعُزْجُونٍ ⁽²⁾ معه ، فَجَرَحَ الرَّجُلُ ، فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ : « تَعَالَ فَاسْتَقِدْ » فقال : بَلْ عَقُوتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ⁽³⁾ .

وروى النسائي أيضاً أن عمر (رضي الله عنه) كان يُقَيِّدُ مِنْ نَفْسِهِ وَكَانَ يَقُولُ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْصُ مِنْ نَفْسِهِ » ⁽⁴⁾ .

وثبت عن أبي بكر (رضي الله عنه) أنه قال لرجل شكى إليه عاملاً أنه قطع يده ظمناً : « لَئِنْ كُنْتُ صَادِقًا لَا قَيْدَ بِكَ مِنْهُ » .

(1) النسائي (ج 8 ص 20) .

(2) العرجون : أصل العِذْق الذي يَمْرُجُ ويُقَطَّعُ مِنْهُ الشَّوَارِيخُ فيبقى على النخل يابساً ، وسُيِّمَ بذلك ؛ لانفراجه وانعطافه . انظر مختار الصحاح ص (422) .

(3) البيهقي (ج 8 ص 43) . (4) سنن النسائي (ج 8 ص 34) .

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢) فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسِرٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٣) .

هذه الآية متعلقة بالوصية وما اقتضته من أحكام ، على اختلاف الأقوال وتباين الآراء في المسألة ، وقد نزلت هذه الآية قبل آية الفرائض في النساء .

والكُتِبَ في الآية معناه : الفرض والإيجاب ، فقلوه : « كُتِبَ » أي : فرض وأُثِبَ ، وذلك مرهونٌ بإرادة الوصية من الموصي ، فإن أرادها فقد كُتِبَ للوالدين والأقربين ، فيكون المعنى : كُتِبَ عليكم إذا أردتم الوصية وذلك كقلوه : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ أي إذا أراد الولي القصاص فرض له ذلك ، وقيل : إن ذلك إخبارٌ عما كتب في اللوح المحفوظ وسبق به القضاء (١) .

وقوله : ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ ليس المقصود فيه حضور الموت حقيقة ؛ لأن الميت غير مخاطب وتكليفه لا يتصور وهو ليس له في الدنيا حصة من المال ، وإنما المقصود بحضور الموت هو حضور أسبابه وظهور أمارته مثل الكبر في السن أو أن يحيق به مرض شديد وموئس أو نحو ذلك من وجوه التيسيس من الحياة والإشعار بدنو الموت (٢) .

أما الخبرُ الوارد في الآية فمعناه : المال من غير خلاف ، أما مقداره فهو موضع خلاف ، وخلاصة هذا الخلاف أن مقدار الوصية يكون تبعاً لحجم المال من حيث قلته وكثرته ، وبذلك فإنه يُوصي من القليل قليلاً ومن الكثير كثيراً (٣) .

أما الوصية فهي لغة : عبارة عما يُعهد بفعله بعد الموت ، وجاء في تعريفها اصطلاحاً أنها : تمليكٌ مُضافٌ إلى ما بعد الموت في العين والمنافع جميعاً بطريق التبرع (٤) .

(١) تفسير القرطبي (ج ٢ ص ٢٤٤ ، ٢٥٨) .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (ج ١ ص ٧٠) وتفسير البيضاوي ص (٢٧) .

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (ج ١ ص ٧١) وتفسير ابن كثير (ص ٢١٢ ج ١) .

(٤) لسان العرب (ج ١٥ ص ٣٩٤) والمعجم الوسيط (ج ٢ ص ١٠٣٨) وتفسير القرطبي (ج ٢ ص ٢٥٩) .

ونحفة الفقهاء (ج ٣ ص ٣٣٨) .

والمقصود هو أن يُوصيَ أحدُ بشيء من ماله إلى غيره أو إلى جهة من الجهات الاعتبارية على أن تنتقل ملكية الموصى به بعد موت الموصي .

وذكر الوصية جاء في القرآن ثلاث مرات : في هذه الآية من سورة البقرة ، وفي سورة النساء وهو قوله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا ﴾ ⁽¹⁾ وفي سورة المائدة وهو قوله : ﴿ حِينَ الْوَصِيَّةِ ﴾ ⁽²⁾ ، ومع ذلك فإن ذكر الوصية في هذه السورة (البقرة) أتم وأكمل من غيرها في الشور الأخرى .

على أن هذه الآية - من حيث كونها منسوخة أو محكمة - موضع خلاف بين العلماء ، وبذلك فكمّة أقوال عديدة للعلماء في هذه المسألة نحضرها في الأقوال الأربعة التالية :

القول الأول : وهو أن هذه الآية محكمة ، ظاهرها العموم ومعناها الخصوص في الوالدين اللذين لا يرثان ، كالأبوين الكافرتين ، وكذلك في القرابة غير الورثة ، وهو قول الضحاك وطاوس والحسن ، قال ابن المنذر في هذا الشأن : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصية للوالدين اللذين لا يرثان والأقرباء الذين لا يرثون - جائزة .

ويشبه ذلك ما قاله ابن عباس من أن الآية عامة وتقرر الحكم بها بوجه من الدهر ونسخ منها كل من كان يرث بأية الفرائض ، وهو قول الحنفية والشافعية وأكثر المالكية وآخرين ⁽³⁾ .

وقيل : إن آية الفرائض لم تستقل بنسخ الوصية بل بضميمة أخرى وهي السنة ، فقد أخرج الترمذي بإسناده عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى لِكُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » ⁽⁴⁾ فنسخ الآية إنما كان بالسنة الثابتة .

القول الثاني : وهو أن المال كان للولد ، وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والربع ، وللزوج الشطر والربع وهو رواية عن ابن عباس ⁽⁵⁾ .

(1) سورة النساء الآية (11) . (2) سورة المائدة الآية (106) .

(3) أحكام القرآن للشافعي (ص 149) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 211) ، وتفسير القرطبي (ج 2 ص 262) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 166) .

(4) الترمذي (ج 4 ص 433) .

(5) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 211) وتفسير الطبري (ج 2 ص 70) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 72) .

القول الثالث : وهو للإمام مالك والشعبي والنخعي ، فقد ذهبوا إلى أن هذه الآية كلها منسوخة وبقيت الوصية نذبا ، فهي مستحبة إلا فيما وجب على المكلف أدائه عنه (1) ، واستدلوا لذلك بقوله سبحانه : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (2) .

القول الرابع : إن الآية غير منسوخة وإنما هي مفسرة بآية الموارث ، فيكون المعنى : كتب عليكم ما أوصى الله به من توريث الوالدين والأقربين من قوله : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ (3) فما ذكر أنه ناسخ لهذه الآية ليس إلا مفسرا لها ، وهو قول الفخر الرازي في تفسيره الكبير حكاية عن أبي مسلم الأصفهاني (4) .

الترجيح

والراجح عندي ما قاله ابن عباس (رضي الله عنهما) وهو الذي ذهب إليه أكثر المفسرين والفقهاء المعتبرين ، وهو أن هذه الآية عامة وتقرر الحكم بها بؤدة من الدهر ونسخ منها كل من كان يرث بآية الفرائض .

وبعبارة أخرى فإن الوصية للوالدين والأقربين كانت واجبة في ابتداء الإسلام استنادا إلى الظاهر من سياق الآية هذه ، ثم نسخ ذلك بآية الميراث : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ (5) .

وكذلك ما أخرجه كثير من أهل السنة عن النبي ﷺ أنه قال من خطبة له في حجة الوداع : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَىٰ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » (6) .

حكم الوصية

الوصية للأقارب من غير الوارثين مستحبة ؛ لما في ذلك من صلة لأولي الأرحام والقربى ، ولما فيه كذلك من بذل وبر وهو طريق الثوبة والأجر ، ويشمل ذلك ما لو كان الوالدان غير مسلمين فتجوز الوصية لهما ، وكذلك الآخرون من غير أولي القربى فإن الوصية لهم مندوبة إليها وفيها من البذل والإحسان للآخرين ما هو معلوم ، وذلك كله مستفاد من شمول آية الوصية ، وما ورد في ذلك من أخبار ، ومن جملة ذلك

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 71) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 263) ؛

(2) سورة الأنفال الآية (75) . (3) سورة النساء الآية (11) .

(4) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 211) . (5) سورة النساء الآية (7) . (6) سبق تخريجه

ما أخرجه الترمذي بإسناده عن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ مَا يُوصِي فِيهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » (1) .

وأخرج النسائي بإسناده كذلك عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال : « مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ تَمُرُّ عَلَيْهِ ثَلَاثُ لَيَالٍ إِلَّا وَعِنْدَهُ وَصِيَّتُهُ » . قال عبد الله بن عمر : ما مَرُثَ عَلَيَّ مِنْهُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي (2) .

وذلك الذي عليه أكثر أهل العلم خلافاً للظاهرية إذ قالوا : الوصية فرض على كل من ترك مالا ؛ وذلك استدلالاً بالظاهر من النصوص في الوصية (3) .

مقدار الوصية

ثَمَّةُ إجماع بين أهل العلم على عدم جواز الوصية بجميع المال إن كان للموصي ورثة ، وكذلك أجمعوا على عدم جواز الوصية بأكثر من الثلث من غير إجازة الورثة . أما إذا أوصى بما زاد عن الثلث ولم يكن له وارث فوصيته جائزة عند الحنفية والمشهور من مذهب الحنابلة ، حتى إن الحنفية قالوا بجواز الوصية بالمال كله إذا لم يكن للموصي ورثة (4) واحتجوا كذلك بدلالة النص من الأحاديث في هذا المجال ، ومن جملة ذلك ما أخرجه الترمذي وغيره من أئمة الحديث عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : مرضت عام الفتح مرضاً أشفيئ منه على الموت فأتاني رسول الله ﷺ يَعودُنِي فقلت : يا رسول الله إن لي مالا كثيراً وليس يرثني إلا ابنتي أَقْاوِصِي بمالي كله ؟ فقال : « لا » . قلت : فقلُّ مالي ؟ قال : « لا » . قلت : فالفُطْرُ منه . قال : « لا » قلت : فالثُلُثُ ؟ قال : « الثُلُثُ والثُلُثُ كثيرٌ ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ » (5) .

وأخرج النسائي بإسناده عن سعد بن أبي وقاص قال : عادني رسول الله ﷺ في مرضي فقال : « أَوْصَيْتَ ؟ » قلت : نَعَمْ . قال « بِكُمْ ؟ » قلت : بمالي كله في سبيل

(1) الترمذي (ج 4 ص 432) وأبو داود (ج 3 ص 112) .

(2) النسائي (ج 6 ص 23) .

(3) المذهب (ج 1 ص 449) والمغني (ج 6 ص 1 ، 2) والمحلى (ج 9 ص 312) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 168) والمغني (ج 6 ص 13) وبدائع الصنائع (ج 7 ص 335) .

(5) الترمذي (ج 4 ص 430) وأبو داود (ج 3 ص 112) .

اللَّهِ . قال : « فَمَا تَرَكْتَ لَوَلَدِكَ ؟ » قلتُ : هُمْ أَغْنِيَاءُ ، قال : « أَوْصِ بِالْعَشِيرِ » . فما زال يَقُولُ وَأَقُولُ حتى قال : « أَوْصِ بِالثُّلُثِ وَالثُّلُثِ كَثِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ » ⁽¹⁾ .

فَأَيُّمَا وَصِيَّةٍ مِنْهُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ تُعْتَبَرُ بَاطِلَةٌ ⁽²⁾ .

أما إذا أوصى بأكثر من الثلث وله وارث فذلك موقفٌ على إجازة الورثة ؛ فإن أجازوا جازت الوصية ، وإذا لم يُجَازِوها بَطَلَتْ ، وهو قول الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في أحد قوليهما ؛ وذلك لانقضاء الاحتمال بافتقارهم أو الإضرار بهم وهو ما يَكْشِفُ عنه إِذْنُهُمْ وإجازتهم ⁽³⁾ .

وخالفهم في ذلك أهل الظاهر والشافعية في قولهم الثاني ، وذلك للنهي في الحديث عما زاد على الثلث والنهي يَقْتَضِي الفساد ⁽⁴⁾ ، وقول الجمهور بالجواز هو الراجح ، وذلك لمعقولية النهي عن الزيادة بالثلث ، وهو مجانبة الافتقار أو الحَيْفِ على الورثة ، أما إجازتهم فهي بمنزلة التنازل أو الهبة .

فإنَّ الاستفادة من مثل هذه الأحاديث أن امتناع الزيادة على الثلث كان صَوْنًا لِحَقِّ الورثة ، وإن الاقتصار على الثلث في الوصية إنما كان من أجل أن يدع ورثته أغنياء فلا يتركهم عائلة يتكففون الناس ، والذي لم يكن له وارث ليس ممن عتاه الحديث ، وكذلك الإجازة من الورثة ؛ فإنها تتضمن إسقاطًا لِحَقِّ لهم قد تنازلوا عنه إلى الموصى له عن طوعية ورضًا .

وذهبت الشافعية والمالكية وأهل الظاهر إلى عدم جواز الوصية فيما زاد على الثلث إذا لم يكن للموصي وارث ، ووجه قولهم : أن الاقتصار على الثلث غير معلل بل هو عبادةٌ خارجة عن التعليل ، وقالوا أيضًا : إنَّ مال الموصي الذي ليس له وارث يُعْتَبَرُ ميراثًا لبيت مال المسلمين فلا مُجِيز له منهم .

ومع ذلك كُلُّهُ فإنه يُنْدَبُ للموصي ألا يُلْغَ في الوصية الثلث بل يكتفي من الإيصاء

(1) النسائي (ج 6 ص 243) .

(2) المذهب (ج 1 ص 450) وبداية المجتهد (ج 2 ص 307) والخلی (ج 9 ص 317) .

(3) تحفة الفقهاء (ج 3 ص 241) والمذهب (جزء 1 ص 450) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 265) والمغني (ج 6 ص 13) .

(4) المذهب (ج 1 ص 450) والخلی (ج 9 ص 317) .

بما لا يتجاوز الخمس أو الربع ، وذلك مستفاداً من عموم قوله ﷺ : « وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ » .

وكذلك حديث النسائي وغيره من أهل السنة والذي ذكر فيه أن النبي ﷺ لما عاد سعد بن أبي وقاص أمره أولاً أن يُوصِي بِعُشْرِ مَالِهِ ، فما زال يقول وسعدٌ يقول حتى أوصاه النبي ﷺ بالثلث وقال له : « وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ » .

وروى النسائي أيضاً عن ابن عباس قال : لو غَضَّ النَّاسُ إِلَى الرَّبْعِ ؛ لَأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ : « الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ » (1) .

الوصية للوارث

إذا وصَّى أحدٌ بوصية لواحد من الورثة كانت الوصية باطلة بالإجماع قال ابن المنذر وابن عبد البر في هذا الشأن : أجمع أهل العلم على هذا (البطلان) ، ويستدل لذلك بالحديث المشهور المروي عن أبي أمامة : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِثٍ » ووجه الاستدلال بهذا النص : حظُّ الوصية من المورث لأحد الورثة ما دام له حق في التركة لما في إعطائه من تفضيل .

ويستدل كذلك بالقياس ، ووجهه : أنَّ النبي ﷺ منع من إعطاء بعض الأولاد وتفضيلهم على غيرهم من الأولاد في حال الصحة وقوة الملك ودعاً إلى العدل والمساواة بينهم حتى لا يؤدي ذلك إلى العداوة والحسد بينهم (2) ، ففي حال مؤنة أو مرضه وضعف ملكه وتعلُّق الحقوق به وتعذر تلافي العدل بينهم أولى وأحرى .

أما إن أجاز الورثة الوصية لبعضهم أو لواحد منهم فإنها تجوز عند جمهور الحنفية

(1) النسائي (ج 6 ص 244) .

(2) في النهي عن تفضيل الوالد بعض أولاده على بعض في العطية أخرج الشيخان عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما أن أباه أتى به رسول الله ﷺ فقال : إني نَحَلْتُ ابني هذا غلاماً كان لي ، فقال رسول الله ﷺ : « أَكُلْ وَلَدُكَ نَحْلَتَهُ بِثَلَاثَةِ هَدَا ؟ » فقال : لا ، فقال رسول الله ﷺ : « فَأَرْجِفْهُ » وفي رواية : فقال رسول الله ﷺ : « أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلَّهُمْ ؟ » قال : لا . قال : « اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا فِي أَوْلَادِكُمْ » فرجع أبي فرد تلك الصدقة . وفي رواية : فقال رسول الله ﷺ : « يَا بَشِيرُ أَلَيْكَ وَلَدٌ سَوَى هَذَا ؟ » فقال : نعم ، قال : « أَكُلْتَهُمْ وَتَبَّتَ لَهُ بِثَلَاثَةِ هَدَا ؟ » قال : لا . قال : « فَلَا تُشْهِدْنِي إِذَا ، فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جُزْءٍ » وفي رواية : « أَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي » ثم قال : « أَيَسْرُوكَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءً ؟ » قال : بلى . قال : « فَلَا إِذَا » . انظر رياض الصالحين للإمام النووي (ص 636 ، 637) .

والمالكية والحنابلة ، والشافعية في أحد قوليهما ⁽¹⁾ . واستدلوا لذلك بما أخرجه البيهقي وغيره عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ » ⁽²⁾ . وثمة قول آخر بعدم الجواز وهو ما ذهب إليه أهل الظاهر وبعض الحنابلة والشافعية في قولهم الثاني ⁽³⁾ .

والقول الأول هو الصواب ، وذلك لما يُعزّزه من استدلال بالسنة « إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ » ، وهو يدل على أن جواز الوصية موقوف على إجازة الورثة فإن أجازوها مضّت .

الرجوع في الوصية

للموصي الحق في الرجوع عن الوصية ؛ لأنها (الوصية) تُعتبر تبرعاً لم يتم ؛ لأن القبول إنما يتم بعد الموت ، وبذلك فهو يملك الرجوع حال حياته ، وذلك كالرجوع عن الإيجاب في البيع قبيل القبول ، وهو ما ذهب إليه عامة أهل العلم وفيهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية والشيعة الإمامية ، إن ثبت ذلك فإن الرجوع من الموصي يتحقق بكل من القول والفعل ، أما القول : فهو كما لو فسخ البيع في مدة الخيار أو فسخ الهبة قبل القبض ، فلو قال : هو حرام عليه فذلك رجوع منه عن الوصية ؛ لأنه لا يجوز أن يكون وصية له وهو مُحَرَّم عليه ، وكذلك لو قال عن الموصى به : هو لوارثي فهو رجوع ؛ لأنه لا يجوز أن يكون الشيء للوارث والموصى له في آن واحد .

ويحصل الرجوع كذلك بقوله : رجعت في وصيتي أو أبطلتها أو غيرتها . أو قال : ما أوصيت به لفلان فهو لفلان أو لورثتي أو في ميراثي .

أما الفعل فهو كما لو كان الموصى به مطعوماً فأكله أو أطعمه أو أثلفه أو وهبه أو تصدّق به أو باعه أو كان ثوباً فلبسه .

وكذلك لو وصّى بحب ثم طحنه أو بدقيق فعجنه أو بعجين فخبزه أو بخبز ففقه أو جعله فتيتاً ، فإن ذلك كله يُعتبر رجوعاً ؛ لأنه أزال اسمه ، وكذلك لو وصّى بكتان أو

(1) المغني (ج 6 ص 13) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 167) والمهذب (ج 1 ص 450) وأشهل المدارك (ج 3 ص 273) .

(2) البيهقي (ج 6 ص 272) وأخرجه الدارقطني عن جابر . انظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 752) .

(3) المحلى (ج 9 ص 317) والمهذب (ج 1 ص 450) والمغني (ج 6 ص 13) .

فُطْن فغزله ، أو بغزلٍ فنسجه ، أو بشاةٍ فذبحها كان ذلك رجوعًا .
وكذلك لو وصّى بدارٍ فهدمها كان ذلك رجوعًا ؛ لأنه تصرفٌ أزال به الاسم وهو
يُشَبِّه ما لو وصّى بحنطةٍ فطحنها . أما إذا وصّى له بأرض فزرعها لم يكن ذلك رجوعًا ؛
لأن الزرع لا يُراد للبقاء فإن غرسها أشجارًا أو بنى فيها فثَمَّة قولان في ذلك : الأول
رجوعٌ ؛ لأن الموصي جعل الأرض بالغراسة للمنفعة المؤبدة فدل على الرجوع . والثاني
أنه ليس رجوعًا ؛ لأنه استيفاءٌ منفعة (1) .

شروط صحة الوصية

ثَمَّة شروطٌ سبعة ينبغي توفُّرها في الوصية ؛ لتكون صحيحة مشروعة :
الشرط الأول : أهلية التبرع ، وهو أن يكون الموصي بالغًا عاقلًا فلا تصح الوصية من
الصبي والمجنون ؛ لأنهما ليسا من أهل التبرع ؛ لكونه « التبرع » من التصرفات الضارة
المحضة ؛ لأنه لا يقابله عوضٌ دنيويٌ وذلك كالهبة لا تصح إلا من جائز التصرف وهو
ما ذهب إليه جمهور الحنفية والحنابلة والظاهرية والشيعة الإمامية (2) وأحد القولين
للشافعية ، فهم (الشافعية) يوافقونهم في اشتراط العقل ، أما البلوغُ فلهم فيه قولان :
أحدهما : تصح منه الوصية ؛ لأنه ليس في الوصية إضاعةٌ للمال ، فهو إن عاش كان
الموصى به على ملكه ، وإن مات لم يحتج إلى غير الثواب ، وقد حصل له ذلك بالوصية
وهو قول المالكية (3) .

ثانيهما : لا تصح الوصية من الصبي حتى وإن كان مُمَيَّزًا ، وكذلك البالغ المبدّر ،
ووجه ذلك : أنه مُنْع من التصرف خشية إضاعة المال بالتصرف فيه .

والراجح عندي قول الجمهور وهو اشتراط البلوغ في الموصي ؛ لأن الصبي لا يؤتمن
على التصرف في ماله بجهله ومَظِنَّة تفريطه في المال وعدم تقديره لمصائر الأمور ، وفي

(1) المذهب (ج 1 ص 461) والمغني (ج 6 ص 67 - 69) وأسهل المدارك (ج 3 ص 272) وتحفة الفقهاء
(ج 3 ص 374 - 379) والفقهاء على المذاهب الخمسة للشيخ محمد جواد مغنية (ص 473) والمحلى (ج 9
ص 341) .

(2) بدائع الصنائع (ج 7 ص 334) والمحلى (ج 9 ص 330) والمغني (ج 6 ص 15) والفقهاء على المذاهب
الخمس (ص 483) .

(3) المذهب (ج 1 ص 450) ، وأسهل المدارك (ج 3 ص 283) .

ذلك ما يُتَوَلَّى إلى الإضرار بنفسه شخصيًا من حيث لا يبيح أو يذري ومعلوم أن الضرر في الشريعة مرفوع .

الشرط الثاني : أن يكون الموصى له موجودًا حيًا ، أما المعدوم أو الميت فلا تجوز له الوصية ؛ لأنه لا يملك ، أما الجنين فتصح له الوصية إن تيقنا أنه حي ، فإن انفصل عن أمه حيًا وعلمنا أنه كان حال الوصية موجودًا صححت الوصية ، أما إذا علمنا أنه (الجنين) قد وُجِدَ بعد الوصية فلا تجوز له الوصية .

على أن الجنين تُعرف حياته بأن يولد قبل ستة أشهر حيًا ، وذلك من وقت الوصية ، وقيل : من وقت موت الموصي ، ووجه ذلك : أن المرأة إذا ولدت الجنين لأقل من ستة أشهر من موت الموصي أو من وقت الوصية على الاختلاف في ذلك ، تيقنا أنه كان موجودًا ، ذلك أن المرأة لا تلد لأقل من ستة أشهر ، وإذا ولدته لستة أشهر فصاعدًا فإنه لا يُعلم وجوده في بطن أمه ؛ لاحتمال غلوقه في رحمها بعد ذلك ؛ ذلك الذي عليه عامة أهل العلم (1) .

الشرط الثالث : أن لا يكون على الموصي دينٌ مُستغرقٌ لتركته ، فإن كان كذلك فلا تجوز الوصية ؛ لأن الله قدّم الدين على الوصية والميراث ، فقال سبحانه في آية الميراث : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ (2) وقال : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تُوَصُّونَ بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ (3) وقال : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِيكَ بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ (4) ، وقد روي عن علي (رضي الله عنه) أنه قال : « إنكم تقرأون الوصية قيل الدين وقد شهدت رسول الله ﷺ بدأ بالدين قبل الوصية » وأشار سيدنا علي (رضي الله عنه) إلى أن الترتيب في الذكر لا يُوجب الترتيب في الحكم ، وروي كذلك أنه قيل لابن عباس رضي الله عنهما : إنك تأمر بالعمرة قبل الحج وقد بدأ الله تبارك وتعالى بالحج فقال : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ . فقال رضي الله عنه : كيف تقرأون آية الدين ؟ فقالوا : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ فقال : وبماذا تبدأون ؟ قالوا : بالدين ، قال ابن عباس (رضي الله عنه) : هو ذلك (5) ، وكذلك فإن الدين واجب والوصية تبرع ،

(1) تحفة الفقهاء (ج 3 ص 342) وبدائع الصنائع (ج 7 ص 335 ، 336) وأسهل المدارك (ج 3 ص 271) والمهذب (ج 1 ص 451) والمغني (ج 6 ص 56) والفقهاء على المذاهب الخمسة ص (466) والمحلى (ج 9 ص 322) .

(2) سورة النساء الآية (11) .

(3) سنن البيهقي (ج 6 ص 267 ، 268) .

(4 - 3) سورة النساء الآية (12) .

ومعلوم أن الواجب مقدم على التبرع .

وعلى هذا لا مساع لتفويض الوصية إن كانت تركة الموصي مستغرقة بالدين ، أما إن كان الدين غير مستغري لها فقد وجب أدائه أولاً ثم نُفِذَت الوصية من ثلث ما تَبَقِيَ ⁽¹⁾ .

الشرط الرابع : أن لا يكون الموصى له قاتلاً ، قتلاً حراماً مباشراً ، وهو ما اتفقت عليه الحنفية ، والشافعية في أحد قوليهما ، فإن كان كذلك لم تصح الوصية ، واستدلوا لذلك بكل من الشئ والقياس ، أما السنة : فهو ما أخرجه أبو داود بإسناده عن ابن عمرو أن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ » ⁽²⁾ ، ووجه الاستدلال بالحديث : أنه عليه الصلاة والسلام ذكر الشيء نكرة في محل النفي ؛ فتعم الميراث والوصية جميعاً ، ولأن الوصية أخص الميراث ولا ميراث للقاتل ، وفي هذا أخرج البيهقي عن ابن عمرو عن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ » ⁽³⁾ .

فإن كان القتل يمنع الميراث الذي هو أكذ من الوصية ، فالوصية أولى بالمنع ⁽⁴⁾ . أما المالكية فقالوا : لا تمتنع الوصية بالقتل ، وهو قول الشيعة الإمامية ، والقول الثاني للشافعية ، ووجه قولهم : أن الوصية تملك يفتقر إلى القبول ، ولا يمنع منه القتل ، وهو في ذلك يشبه البيع ؛ فإنه عقد يقتضي قبولا ، وهو لا يؤثر فيه القتل ⁽⁵⁾ .

أما الحنابلة فلهم في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : تجوز الوصية للقاتل ، واحتج أصحاب هذا القول بمن جرح رجلاً خطأ فعفا عنه المجروح ؛ فقد قال الإمام أحمد فيه : إن هذا العفو يعتبر من ثلث المجروح . وهذه وصية لقاتل ، وقالوا أيضاً : إن الهبة تصبح للقاتل فكذلك الوصية تصح له ؛ لأنها هبة منه .

الثاني : لا تجوز الوصية للقاتل ؛ لأن القتل يمنع الميراث فلأن يمنع الوصية أولى .

(1) بدائع الصنائع (ج 7 ص 335) والمغني (ج 6 ص 157) وأسهل المدارك (ج 3 ص 279) والحلى (ج 9 ص 338) .

(2) انظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 461) .

(3) رواه أبو داود (691 / 4) برقم (4564) ، والدارقطني (47 / 4) برقم (4102) ، قال الألباني في الإرواء (117 / 6) برقم (1671) : صحيح ، وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 461) .

(4) بدائع الصنائع (ج 7 ص 339) والمهذب (ج 1 ص 451) .

(5) أسهل المدارك (ج 3 ص 279) والمهذب (ج 1 ص 451) والفقهاء على المذاهب الخمسة ص (468) .

الثالث : قالوا فيه : إن وصّى له بعد جزحه صبح ، أما إن وصّى له قبله ثم حصل القتل على الوصية أبطلها ، ووجه ذلك : أن الوصية بعد الجرح صدرت من أهلها في محلها ولم يطرأ عليها ما يُبطلها ، بخلاف ما إذا كانت الوصية قبل الجرح ؛ فإن القتل طرأ عليها (الوصية) فأبطلها ؛ لأنه يُبطل ما هو أكّد منها وهو الميراث ، والجرح قبل الوصية مَطْنَةُ القصد بالقتل ، أو هو من باب استعجال الحق قبل أوانه وذلك كالقتل من الوارث لمؤثرته فإنه يمتنع من الميراث .

والراجح عندي ما ذهبت إليه الحنفية من منع الوصية بسبب القتل سواء كان عمداً أو خطأ ، وذلك لما استندوا إليه من دليل السنة والقياس فضلاً عما يُعزّزه من حديث أخرجه البيهقي في السنة عن علي (رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لَيْسَ لِقَاتِلٍ وَصِيَّةٌ » (1) .

وكذلك فإن القتل من الموصى له للموصي يُوجي بأنه قتله استعجالاً للوصية ، ومن شأن ذلك أن يُبطل الوصية ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الشرط الخامس : أن يكون الموصى له أجنبياً ، فإن كان وارثاً فلا تجوز له الوصية إلا بإجازة من الورثة ، فإن أجازوها نفذت وإلا فهي باطلة ، وفي هذا أخرج كثير من أئمة الحديث عن أبي أمامة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ؛ فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ » (2) وهو حديث مشهور ومستفيض حتى ذكر بعضهم أنه بلغ درجة التواتر ، وفي هذا الحديث تحويل للحق من الوصية إلى الميراث بغد أن كانت الوصية للأقارب من الوراثين جائزة كما بيّناه سابقاً .

ووجه هذا التشريع كذلك : نفْي المحاباة والجنوح نحو بعض الورثة دون بعضهم الآخر ؛ فتأثر في أجوائهم الفتنة والمباغضات والإيحاء ، ولسوف يقول ذلك غالباً إلى قَطْعِ الرحم ، وذلك حرام ، وما أفضى إلى الحرام فهو حرام .

أما إذا أجاز الورثة جازت الوصية ؛ لظهور الرضا حقيقة ، ولانتهاء المحاباة ومَطْنَةُ الميل والمجانفة ، وفي هذا أخرج البيهقي عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ » (3) .

(2) انظر سنن أبي داود (ج 3 ص 114) .

(1) البيهقي (ج 6 ص 281) .

(3) البيهقي (ج 6 ص 372) .

الشرط السادس : التقدير بثُلث التَّركَة ، فلا تصح الوصية فيما زاد على ثلث التركة إلا أن يُجيزَ الورثة ذلك ، وإجازتهم أو ردُّهم إنما يكون مُعتبرًا بعد موتِ الموصي ، أما قبل موته فلا اعتبارٌ للإجازة منهم أو الردُّ ؛ وذلك لأن الملك بالوصية إنما يَبْثُ أصلًا بعد الموت .

أما التقدير بالثلث من غير زيادة فهو ثابتٌ بصريح النصِّ وهو ما أجمع عليه المسلمون ، أما الإجازة من الورثة أو بعضهم للزيادة عن الثلث فهو ما ذهب إليه جمهورُ الحنفية والمالكية والحنابلة ، والشافعية في أحد قوليهما ؛ وذلك لانتفاء الاحتمال بالافتقار أو الإضرار بالورثة كما بيناه سابقًا .

الشرط السابع : أن يكون الموصى به مَالًا مُتَقَوِّمًا ؛ لأن الوصية هي إيجابُ الملك ، ومحلُّ الملك هو المَالُ المتقوِّم ؛ فلا تصح الوصية بغيره مما ليس بمال ولا متقومٍ في نظر الشرع كالميتة والدم والخنزير والخمر .

على أن المال نوعان ؛ وهما : الأعيان والمنافع :

أما الأعيانُ : فهي كالدار والأرض والفرس وكلِّب الصيد المُقَلَّم ونحو ذلك من الأعيان الموجودة ، وقد تكون الأعيان معدومة كما لو أوصى بما يُثمر نخله ، أو ما يُخرُج من بستانه ، أو أوصى بثلث ماله وليس له مالٌ ، والوصية جائزة في ثلث الأعيان ، ويُعتَبَرُ ذلك وقتَ موتِ الموصي لا قبْله .

وإذا اجتمعتِ الوصايا الجُمْلَةُ من الناس كما لو أوصى لأحدهم بالثلث ولثاني بالربيع ولثالث بالخمُس ، فإن أجاز الورثة جازت الوصية في الكلِّ ، ثم يُصَرَّفُ إلى كل واحد منهم من الثلث بنسبة وصيته ؛ وبذلك يكون ثلث الثلث للأول ، وربْع الثلث للثاني ، وخمُسُ الثلث للثالث وهكذا .

أما المنافعُ : فهي الاستفادة من الأعيان مع بقائها (الأعيان) في ملكية الموصي أو ورثته من بعده ، وذلك كما لو أوصى بِشَكْنَى دارٍ أو ظهرِ فرسٍ أو غَلَّةِ بستانٍ من غير توقيت ، فللموصى له أن يستفيد من هذه المنافع مدة حياته ثم تعود الأعيان - وهي البستان والدار ونحو ذلك - إلى الورثة ⁽¹⁾ .

(1) تحفة الفقهاء (ج 3 ص 343 - 348) وبدائع الصنائع (ج 7 ص 352 ، 353) والمهذب (ج 1 ص 452) .

الإضرار في الوصية

الإضرار في الوصية من الكبائر التي حذر منها الشارع الحكيم ، وهو وليد المجانفة التي يميل من خلالها الموصي في وصيته مع هواه ؛ لئلا يحق الضرر بالورثة أو أولي القربى ، وفي ذلك يقول سبحانه : ﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (1) .

والجَنَفُ ، من الزور وهو : الميل والجور ، جَنَفَ عليه جَنَفًا وأَجَنَفَ أي : مال عليه في الحكم والخصومة والقول وغير ذلك ، قال الليث : الجَنَفُ يعني : الميل في الكلام وفي الأمور كلها ، وهو شبيهة بالحنيف ، وأجنف : إذا جار ومال ، وقيل : الجَانِفُ يَخْتَصُّ بالوصية ، والمَجَنِفُ : المائل عن الحق (2) .

والمقصود بالجَنَف في الآية هو : إلحاق الضرر والأذية بالورثة أو ببعضهم عن طريق الإيذاء الجائر ، ويحتمل ذلك وجوها كثيرة منها : محاباة بعض الورثة أو أحدهم دون الآخرين ، أو الإيذاء للبعيد وترك القريب ، أو الإكثار من قدر الوصية بما يدغ الورثة عالة يتكفون الناس ، وكذلك التحيل في الوصية ؛ لتحول في النهاية إلى الوارث كما لو أوصى بالمال إلى زوج ابنته أو لوليد ابنته ؛ لينصرف المال بالتالي إلى ابنته ، أو يوصي به إلى ابن ابنته وهو يقصد أن يتول المال أخيرا إلى ابنته ، وغير ذلك من وجوه الجنف والإضرار بالوصية كثير .

وفي التنديد بالوصية الجانفة بقصد الإضرار بالورثة ، وفي التشديد من التكرير على مثل هذا الإضرار - أخرج أبو داود بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ - وَالْمَرْأَةُ - بِطَاعَةِ اللَّهِ سِتِينَ سَنَةً ثُمَّ يَخْضُرُهُمَا الْمَوْتُ فَيَضَارُّانِ فِي الْوَصِيَّةِ ؛ فَتَجِبُ لَهُمَا النَّارُ » وقرأ أبو هريرة ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضْكَرٍ ﴾ حتى بلغ ﴿ وَذَلِكَ الْقَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (3) . وأخرج البيهقي بإسناده عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « الإضرار في الوصية من الكبائر » (4) .

وأخرج البيهقي كذلك عن ابن عباس قال : « الجَنَفُ في الوصية والإضرار فيها من الكبائر » (5) .

(1) سورة البقرة الآية (182) .

(2) لسان العرب (ج 9 ص 32 ، 33) .

(3) أبو داود (ج 3 ص 113) . سورة النساء الآيات (12 ، 13) .

(4) البيهقي (ج 6 ص 271) .

(5) البيهقي (ج 6 ص 271) .

قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلِكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٢١٧) أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُمْ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢١٨﴾ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُم وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢١٩﴾ .

الصيام

الصيام في اللغة : تقول : صام يصوم صَوْمًا وصِيَامًا ورجلٌ صائم ، ورجال ونساء صُومٌ وصُيِّمٌ وصُومٌ وصِيَامٌ ، والصوم معناه لغةً : تركُ الطعام والشراب والنكاح والكلام ، ويأتي الصوم بمعنى الصُمْتُ كقوله تعالى : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾ وَيَقْوِيهِ قوله تعالى : ﴿ فَلَن أَكْلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًا ﴾ (١) .

والصيام في الشرع يعني : الإمساك عن أشياء مخصوصة في وقت مخصوص على وجه مخصوص ، فهو الإمساكُ عن المُفْطِرَات من الطعام والشراب والجماع من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس مع اقتران النية بذلك (٢) .

والمقصودُ بالوقت المخصوص هو شهرُ رمضان ؛ فإن صيامه فرضٌ على كلِّ مسلم مُكَلَّف ، بل هو ركنٌ من أركان الإسلام ، وفي هذا أخرج الشيخان عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله ﷺ : « بُنِيَ الإسلامُ على خَمْسٍ : شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسولُ الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحجُّ البيت ، وصومُ رمضان » (٣) .

وأخرج البخاري بإسناده عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابيًا جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس ؛ فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ من الصلاة ؟ فقال :

(١) لسان العرب (ج ١٢ ص ٣٥٠ ، ٣٥١) ومختار الصحاح ص (٣٧٤) . سورة مريم الآية : ٢٦ .

(٢) المدونة للإمام مالك (ج ١ ص ١٧٣) وتفسير القرطبي (ج ٢ ص ٢٧٣) والمغني (ج ٣ ص ٨٦) .

(٣) رواه البخاري انظر الفتح (١/ ٦٤) برقم (٨) ، ومسلم (١/ ٤٥) برقم (١٦) وانظر رياض الصالحين للإمام النووي (ص ٤٢٤ ، ٤٢٥) .

« الصلوات الخمس إلا أن تطَوَّعَ شيئاً » فقال : أخبرني ما فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ من الصيام ؟ فقال : شهر رمضان إلا أن تطَوَّعَ شيئاً » فقال : أخبرني ما فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ من الزكاة ؟ فقال : فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام ، قال : والذي أكرمك لا أَتَطَوَّعُ شيئاً ، ولا أَنْقِصُ مما فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : « أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ » أو « دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ » (1) .

تمام الصوم وكماله

ويُراد بذلك سلامة الصوم مما يُشِيئُهُ كَالرَّفَثِ والآثامِ والفُشُوقِ ، فإنَّ الصومَ عبادةٌ مخصصةٌ مبنيةٌ على الزهد في اللذائذ والغُرُوفِ عن مباحِج الدنيا وزخرفها ، وهو كذلك قائمٌ على العفة في النَّفْسِ عما يَهْيِطُ بها نحو المتاع والشهوات ، فهو بذلك من الرهافة والحساسية والشفافية ما لا يليق أن تُتَهَكَّ خلاله محارمُ الله أو أن تُقَارَفَ فيه المعاصي ، وأيضاً مقارفةٌ من هاتيك المعاصي والآثام خلال الصيام تُعتبر إنقاصاً لشرف الصيام وخطأً من تمامه وكماله في حق الصائم المتهاون المفرط ، وفي هذا أخرج البخاري والترمذي بإسنادهما عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ بَأَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ » (2) .

فضل الصوم

والصوم - من حيث فضله وشرفه - عظيمٌ ؛ فهو فريضةٌ تَنَحَّاتٌ فيها الذنوبُ والخطايا كما تنحط الأوراقُ عن الشجر في فصل الخريف حيث اليبس والضمور والذبول ، وهو كذلك شهرٌ يَجْزِلُ اللَّهُ فيه للصائمين الأوفياء الأتقياء من هائل الأجر والحسنات ما لا يعلم حجمه أو مداه إلا هو سبحانه ، نَقِفْ على ذلك من خلال النصوص النبوية التي تكشف عن رَوْعَةِ هذا الشهر المعظم ، وعن جلاله وكماله ، وعن مضاعفة الأجر فيه من الله ، وفي هذا أخرج البخاري بإسناد عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (3) .

وأخرج البخاري عن سهل (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال : « إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابًا

(1) البخاري (ج 3 ص 31) .

(2) الترمذي (ج 3 ص 87) والبخاري (ج 3 ص 33) .

(3) البخاري (ج 3 ص 33) .

يُقال له الرِّئَايَانُ ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، يُقال : أَيْنَ الصَّائِمُونَ ؟ فَيَقُومُونَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ ، فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ (1) .

وأخرج البخاري كذلك عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « قَالَ اللَّهُ : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ ، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَزُفُ (2) وَلَا يَضْحَكُ (3) فَإِنْ سَأَلَهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ : إِنِّي أَمْرٌ صَائِمٌ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفٌ فِي الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا : إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ » (4) .

شروط الصوم

تعريف الشرط :

جَعْلُهُ : شَرْطٌ ، وَكَذَا الشَّرِيطَةُ جَمْعُهَا : شَرَائِطُ ، وَالشَّرْطُ - بَفَتْحَتَيْنِ - مَعْنَاهُ : الْعَلَامَةُ ، وَجَمْعُهُ أَشْرَاطُ ، وَالشَّرْطُ - بِالسَّكُونِ - مَعْنَاهُ : الْإِزَامُ الشَّيْءِ وَالتَّرَامُهُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ (5) .

أما الشرط في الاصطلاح الشرعي فهو : الوصف الظاهر المنضبط الذي يتوقف عليه وجود الحكم من غير إفضاء إليه ، أو هو ما يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ، وبعبارة أخرى : فإن الشرط ، هو ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يكون جزءاً من ماهيته بل خارجاً عنه ، وذلك كالحول فإنه شرط في وجوب الزكاة ، فعدمه يستلزم عدم وجوبها ، والإحصان شرط في سببية الزنا للرجم فعدمه يستلزم عدمها ، وهكذا (6) .

وللصوم شروط ستة ، بعضها متفق عليه ، وبعضها الآخر مختلف فيه ، وذلك من حيث اشتراط كل منها وعدمه ، ونعرض لذلك كله في التفصيل التالي :

(1) البخاري (ج 3 ص 32) .

(2) يَزُفُ : من الزَّوْفِ - بفتح الفاء - وهو : القُشْحُ من القول .

(3) يَضْحَكُ : من الضَّحْكِ أو الضُّحُوبِ وهو غُلُؤُ الأصوات واختلاطها .

(4) البخاري (ج 3 ص 34) . (5) لسان العرب (ج 7 ص 329) .

(6) الوسيط في أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي (ص 94) وإرشاد الفحول للشوكاني (ص 7) والمندخل الفقهي للشيخ مصطفى الزرقا (ج 1 ص 326) وثُلُغُ السالك للصاوي (ج 1 ص 244) والأحكام للآمدي

(ج 1 ص 100) .

الشرط الأول : الوقت .

وهو شرط وجوب بالنسبة للصوم الواجب ، أي : أنَّ الصوم الواجب يُشترط لصحته أن يتأذى في وقته المعين فلا يصح في غيره .
أما الصيامات الأخرى فإنَّ الوقت في حقها يُعتبر شرط آداء ؛ فهي إنما تتأذى في الوقت المخصوص وهو ابتداء من طلوع الفجر الثاني حتى غروب الشمس .

والصوم الواجب نوعان :

صوم عَيْن ، وصوم دَيْن ، فالعين ما له وقت معين إما بتعيين الله تعالى كصوم رمضان ، وإما بتعيين العبد كالصوم المنذور به في وقت بعينه .

وأما صوم الدَيْن فالأيام كلها محل له ، ويجوز في جميع الأيام إلا ستة أيام وهي : يوم الفطر ، ويوم الأضحى ، وأيام التشريق ، ويوم الشك على الخلاف في ذلك ⁽¹⁾ .

أما صوم رمضان فوقته شهر رمضان لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ ⁽²⁾ .

ويعرف شهر رمضان برؤية الهلال إذا كانت السماء صَحْوًا ، وأما إذا كانت مُجَلَّلًا الغيوم فباتت رؤية الهلال غير ممكنة فإنه يُكْمَلُ شعبان ثلاثين يومًا ثم يصام عن رمضان ،

وكذلك إن كانت السماء غير صَحْوٍ في أواخر رمضان ولم ير الناس الهلال للتغيم الذي يغشى السماء فإنه يُكْمَلُ رمضان ثلاثين يومًا يكون اليوم التالي عيدًا يُفطر فيه الناس ، وفي هذا أخرج البخاري بإسناده عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال النبي ﷺ : « صُومُوا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غُبِّي ⁽³⁾ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » ⁽⁴⁾ .

وأخرج البخاري أيضًا عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : « لا تصُومُوا حتى تَرَوْا الهلال ولا تُفطِرُوا حتى تَرَوْهُ ، فإن غُمَّ عليكم فاقْدُرُوا له » ⁽⁵⁾ .

وأخرج البخاري كذلك عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال :

(1) بدائع الصنائع (ج 2 ص 75 - 79) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 523 - 527) .

(2) سورة البقرة الآية (185) .

(3) غُبِّي : فعل ماض مبني للمجهول مع تشديد الباء ، ويعني : أغمي أو غُم .

(4) البخاري (ج 3 ص 35) . (5) البخاري (ج 3 ص 34) .

« الشَّهْرُ ثِنْتِ عَشْرَ لَيْلَةٍ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ » (1) .

يُستفاد من هذه الأدلة وجوب الصوم لدخول الوقت وهو شهر رمضان ، وكذلك يجب الإفطار غَفِيبَ شهر رمضان وهو انقضاؤه ، ويدل على انقضاء الشهر رؤية الهلال .

وبعبارة أخرى : فَإِنَّ كَلًّا مِنَ الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ يَبَيِّنُ تَبَعًا لِرُؤْيَا الْهَلَالِ .

وثمَّة مسألة هامة جدية بالبحث والمناقشة والترجيح ، وهي ما لو رأى الهلال أهلُ بلدٍ ولم يَرَهُ أهلُ البلدان الأخرى ؛ وذلك تبعًا للاختلاف في مَطَالِعِ القمر ، فهل يلتزم أهلُ بلد الرؤية بالصوم دون غيرهم من البلدان ، أم أنَّ الجميع ملتزمون بالصيام تبعًا لرؤية الهلال في بلد واحد ؟ .

ثمَّة تفصيلٌ في ذلك ، لكن المبدأ الأساسي في هذه المسألة أنَّ المسلمين حيثما كانوا إنما يصومون ويُفطرون تبعًا لرؤية الهلال ، وهو ما بيَّنه حديثُ الرسول ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطِرُوا ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ » (2) .

وكذلك قوله في لفظ آخر للشيخين : « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ » (3) .

والاستفاد من ذلك أنَّ المسلمين إذا لم يروا الهلال فعليهم أَنْ يُكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَصُومُوا أَوْ يُكْمِلُوا عِدَّةَ رَمَضَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ يُفْطِرُوا .

ومن المعلوم أن الشهر الهلالي ربما يكون ثلاثين يومًا ، وهو ضعيف الاحتمال ، وربما يكون تسعةً وعشرين يومًا وهو الغالب ، وفي هذا أخرج الترمذي بإسناده عن ابن مسعود قال : « مَا صُمْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تِسْعًا وَعَشْرِينَ أَكْثَرَ مِمَّا صُغْنَا ثَلَاثِينَ » (4) .

وأخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ ؛ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ، يَعْنِي : مَرَّةً تِسْعَةً وَعَشْرِينَ ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ » (5) ..

(1) نفس الهامش السابق .

(2) أخرجه البخاري (135 / 4) برقم (1900) ، وانظر جامع الأصول (ج 7 ص 174) .

(3) رواه البخاري (143 / 4) برقم (1906) عن ابن عمر ، وانظر جامع الأصول (ج 7 ص 176) .

(4) الترمذي (ج 3 ص 73) . (5) البخاري (ج 3 ص 35) .

وأخرج مسلم بإسناده عن محمد بن سعد عن أبيه (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال : « الشهرُ هكذا وهكذا . عشراً ، وعشراً ، وتسعاً مرة » (1) .

والمقصودُ من ذلك أنَّ الشهرَ الهلاليَّ غالباً ما يكون تسعة وعشرين يوماً ، لكنه إذا لم يَرَهُ الناس ؛ لا غتمام السماءِ فإنَّ عليهم أن يَقْدُرُوا له ، وهو أن يُكْمَلُوا عدَّةَ شعبانَ ثلاثين يوماً ثم يصوموا ، وذلك ما لا خِلافَ فيه .

أما إذا رُؤِيَ الهلال في بلد ولم يُرَ في البلدانِ الأخرى فما الحكم ؟ فقد ذهب عامةُ أهل العلم إلى أنَّ على البلدان المتقاربة أن تصومَ إذا ما رُؤِيَ الهلالُ في واحدٍ منها ، وذلك بالنظر لاتحاد المطالع بين هذه البلدان التي لا تتناهى بينها المسافات . فإذا استبان الهلالُ في جهة تحقَّقت استبانه في جميع البلدان القريبة من موضع الرؤية ، وعلمُ رؤية الهلال في بقية البلدان القريبة الأخرى ليس إلا نتيجةً للتقصير في النظر والتحري أو لطارئٍ من غَمَامٍ أو نحوه .

لكن الخلافُ بين أهل العلم في تباعدِ أقطارِ المسلمين وتناهي أطرافهم وأمصارهم ، كما بين الأندلسِ وخِرَاسَانَ ، أو ما بين اليمن والأناضول ، أو ما بين الشام والحجاز ، أو ما بين مصر وباكستان فتلك مسافات نائية ، واختلافُ مطلع القمر بينها شديد الاحتمال ، فربما ظَهَرَ الهلالُ في العراق ولم يَرَهُ أهلُ اليمن ، أو ربما ظَهَرَ في الشام ولم يَرَهُ المسلمون في باكستان أو إيران .

ولما كان الصيام موقوفاً على رؤية الهلال ، والرؤية تتفاوت ما بين الظهور والاختفاء تبعاً لاختلاف المطالع عند امتدادِ الأقطار وتباعدها - كان ذلك مثار نقاشٍ مستفيض بين العلماء في هذه المسألة .

على أنَّ جمهورَ الفقهاء متفقون على أنَّ رؤية الهلال في بلد لا تلزِمُ بقيةَ البلدان النائية بل لكل بلد رؤيته المستقلة وعلى أساسها يتحدَّدُ صومُ البلد أو إفطاره ، وذلك الذي ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والشيعة الإمامية وآخرون (2) .

(1) مسلم (ج 3 ص 126) .

(2) المغني والشرح الكبير (ج 3 ص 7) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 295 ، 296) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 84 ، 85) ومغني المحتاج للشريني (ج 1 ص 422) والمجموع (ج 6 ص 274) والعناية على الهداية للبارتني من شرح فتح القدير (ج 2 ص 314) ونيل الأوطال للشوكاني (ج 4 ص 218) .

وثمة قولان آخران نعرض لهما فيما يأتي :

القول الأول : أنَّ رؤية الهلال في بلد تُلزَم جميع البلدان رغم التنائي بينهما ، وهو واحد من أقوال متعددة في كلٍّ من المذاهب الأربعة ، مع أنه قولٌ مرجوحٌ في الغالب ، واستدلوا لذلك بعموم الخطاب في قوله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » ووجه ذلك : أنَّ عمومَ هذا الخطاب معلقٌ بمطلق الرؤية في قوله : « لرؤيته » وبرؤية قومٍ يَصْدُقُ اسمُ الرؤية ؛ فيثبت به الحكم وهو وجوبُ الصيام في حقِّ الجميع ⁽¹⁾ .

القول الثاني : وقد ذكره بعضُ أهل العلم ، وهو متعلقٌ بدور الإمام الأعظم في هذه المسألة ، فقد قالوا : إنَّ للإمام الأعظم أنَّ يُلزِمَ المسلمين جميعاً بالصوم إذا ثبتَ له الرؤية حيث يُقيم ، ووجه ذلك : أنَّ بلاد الإسلام في حقه كالبلد الواحد ؛ فلا فرقَ عنده بين بلدٍ وآخر أو بين إقليم وإقليم ، فحكمه يكون نافذاً في الجميع ⁽²⁾ .

دليل الجمهور

استدلَّ الجمهور - على أنَّ الرؤية في بلد لا تُلزَم عامة البلدان ، وأنَّ لكل بلد رؤيته المستقلة تُلزَمه دون غيره من الناس - بما أخرجه مسلم والترمذي وآخرون من أئمة الحديث عن كريب أنَّ أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام ، قال : فقدمتُ الشام فقضيْتُ حاجتها واستهلَّ عليَّ هلالُ رمضان وأنا بالشام ، فرأينا الهلال ليلة الجمعة ، ثم قدمتُ المدينة في آخر الشهر ، فسألني ابن عباس ثم دَكَرَ الهلال فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت : رأيناه ليلة الجمعة ، فقال : ألأنت رأيته ليلة الجمعة ؟ فقلت : رآه الناس وصاموا وصام معاوية ، قال : لكن رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نُكْمِلَ ثلاثين يوماً أو نراه ، فقلت : ألا تكتفي برؤية معاوية وصيامه ؟ قال : « لا . هكذا أمرنا رسولُ الله ﷺ » ⁽³⁾ .

قال أبو عيسى (الترمذي) : حديثُ ابن عباس حسنٌ صحيحٌ غريبٌ ، والعملُ على هذا الحديث عند أهل العلم : أنَّ لكلِّ أهلٍ بلدٍ رؤيتهم .

(1) بدائع الصنائع (ج 2 ص 990 ، 991) ومغني المحتاج (ج 1 ص 422) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 84 ، 85) والمغني والشرح الكبير (ج 3 ص 7) .

(2) نيل الأوطار للشوكاني (ج 4 ص 218) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 76 ، 77) ومسلم (ج 3 ص 126 ، 127) .

وموضع الاستدلال بهذا الحديث هو قول ابن عباس : « هكذا أَمَرَنَا رسولُ الله ﷺ » وذلك بعد نفي وجوب الالتزام برؤية معاوية وأهل الشام ، وذلك تصريحٌ بالرفع إلى رسول الله ﷺ وبأمره ، وهو دليلٌ على أَنَّ البلدانَ إِن تَبَاعَدَتْ كَتَبَاغِدِ الشَّامِ مِنَ الْحِجَازِ وَمِنْ خُرَاسَانَ - فَالْحُكْمُ حِينَئِذٍ أَنَّ عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَلَدٍ أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى رُؤْيَةِ هَلَالِ الصِّيَامِ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْبُلْدَانِ ؛ وَذَلِكَ نَظَرًا لِاخْتِلَافِ الْمَطَالَعِ .

وعلى هذا فَإِنَّ انْعِقَازَ الرُّؤْيَةِ فِي حَقِّ قَوْمٍ لَا يَسْتَلْزِمُ انْعِقَازَهَا فِي حَقِّ آخَرِينَ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَطَالَعِ ، وَذَلِكَ يُشْبِهُ مَا لَوْ زَالَتِ الشَّمْسُ أَوْ غَرَبَتْ عَلَى قَوْمٍ دُونَ غَيْرِهِمْ ، فَإِنَّ صَلَاةَ الظَّهْرِ وَالْمَغْرَبِ إِذْ ذَاكَ تَجِبُ عَلَى الْقَوْمِ الْأَوَّلِينَ دُونَ الْقَوْمِ الْآخَرِينَ الَّذِينَ لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبُ عَنْهُمْ بَعْدُ .

الشرط الثاني : النية .

والنيةُ شَرْطٌ فِي الْجُمْلَةِ لَصِحَّةِ الْأَعْمَالِ وَقَبُولِهَا ، وَفِي ذَلِكَ أَخْرَجَ الْخُمْسَةَ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » ⁽¹⁾ .

أَمَّا الصَّوْمُ فَهُوَ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ فَلَمْ يَصِحَّ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَذَلِكَ كَالصَّلَاةِ ، وَالنِّيَّةُ مُحَلُّهَا الْقَلْبُ فَلَا يُجْزِي عَنْهَا التَّلَفُّظُ بِاللِّسَانِ ، فَلَوْ نَوَى بِقَلْبِهِ مِنْ غَيْرِ كَلَامٍ صَحَّ ، وَبِذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَقْتَرِنَ النِّيَّةُ بِالْكَلَامِ ، أَمَّا لَوْ تَلَفَّظَ بِلسانه ولم ينعقد قلبه على ما نواه لم يصح ، فالأصلُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ النِّيَّةُ وَهِيَ مُحَلُّهَا الْقَلْبُ .

وينبغي على هذا أَنَّهُ لَوْ أَكَلَ مِنَ اللَّيْلِ ؛ لِيَتَقَوَّى بِهِ عَلَى الْجُوعِ فِي النَّهَارِ ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ بِغَيْرِ طَعَامٍ طِيلَةَ نَهَارِهِ مِنْ رَمَضَانَ - فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ صِيَامًا ؛ لِانْعِدَامِ النِّيَّةِ .

ووجهُ ذلك : أَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنِ الطَّعَامِ هُنَا مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ كَوْنِهِ عَادَةً أَوْ حَمِيَّةً ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَا بُدَّ مِنَ النِّيَّةِ ؛ لِيَتَمَيَّزَ الصَّوْمُ الْخَالِصُ لِلَّهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبِالنِّيَّةِ يَصِيرُ الصَّوْمُ لِلَّهِ تَعَالَى .

وجوب النية لكل يوم

تجب النية بالصوم لكل يوم من أيام الصيام ؛ وذلك لِأَنَّ الصَّوْمَ لِكُلِّ يَوْمٍ يُعْتَبَرُ عِبَادَةً مُفْرَدَةً يَدْخُلُ وَقْتُهَا بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي وَيَخْرُجُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ

(1) مختصر صحيح البخاري (ج 1 ص 21) . وانظر الجامع للأصول للشيخ منصور علي ناصيف (ج 1

صَوْمٌ كُلُّ يَوْمٍ يُعْتَبَرُ عِبَادَةٌ مُسْتَقْلَةٌ عَنْ صَوْمِ الْيَوْمِ الْآخَرِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَتَخَلَّلُ الْيَوْمِينَ مِنْ تَصَرُّفٍ يُنَاقِضُ الصَّوْمَ وَعَلَى هَذَا لَوْ صَامَ بَنِيَّةً وَاحِدَةً عَنِ الشَّهْرِ كُلِّهِ أَوْ عَنْ عِدَّةِ أَيَّامٍ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُجْزِيهِ ، وَلَمْ يَصَحَّ صِيَامُهُ ؛ لِانعدامِ النِّيَّةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِكُلِّ يَوْمٍ عَلَى حِدَةٍ وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ ⁽¹⁾ ، خِلَافًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ إِجْرَاءُ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ لِلشَّهْرِ كُلِّهِ بِاعْتِبَارِهِ وَحِدَةً وَاحِدَةً ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَاسْحَقَ ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ ⁽²⁾ .

تَبْيِيحُ النِّيَّةِ

يُرَادُ بِالتَّبْيِيحِ أَنْ يَنْوِيَ الصَّائِمُ صِيَامَهُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ ابْتِدَاءً مِنْ بَعْدِ الْمَغْرَبِ حَتَّى أَوَّلِ الْفَجْرِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُتَّسِعٌ مِنَ الْوَقْتِ يُتَاحُ فِيهِ لِلصَّائِمِ أَنْ يَعْقِدَ النِّيَّةَ عَلَى الصَّوْمِ غَدًا .

وِثْمَةٌ يَبَيِّنُ تَفْصِيلِيًّا لِلْعُلَمَاءِ فِي مَسْأَلَةِ تَبْيِيحِ النِّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ نَعْرِضُ لَهُ هُنَا فِي تَقْسِيمِ الصَّيَامِ إِلَى ثَلَاثَةِ ضُرُوبٍ :

الضَرْبُ الْأَوَّلُ : صَوْمُ الْعَيْنِ

وَهُوَ الصَّوْمُ الْمَعْيُنُ الْمَعْلُومُ ، وَهُوَ صَوْمُ رَمَضَانَ وَصَوْمُ التَّطَوُّعِ خَارِجَ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مَعْيِنًا ، كَالصَّوْمِ فِي مُنْتَصَفِ شَعْبَانَ أَوْ صَوْمِ الْأَيَّامِ الْأُولَى السَّتَةِ مِنْ شَوَّالٍ ، وَكَذَلِكَ صَوْمُ الْمُنْذَرِ الْمَعْيُنِ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ أَوْ غَدًا ، فَإِنَّ هَذِهِ الصَّيَامَاتِ جَمِيعًا قَدْ اخْتَلَفَتْ كَلِمَةُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ تَبْيِيحِ النِّيَّةِ فِيهَا ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْوَجُوبُ وَعَدَمُهُ فَثِمَّةٌ قَوْلَانِ فِي ذَلِكَ :

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْحَنْفِيَّةُ . وَهُوَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ تَبْيِيحِ النِّيَّةِ فِي هَذِهِ الصَّيَامَاتِ ، وَبِذَلِكَ يَجُوزُ صَوْمُهَا بِالنِّيَّةِ بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَدَلِيلُهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَاةِ الرَّفَّتِ إِلَيْنَا نَسْأَلُكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَاوُنَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ مِمَّنْ تَقْنَطُونَ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَبَطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَبَطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ⁽³⁾ .

(1) مغني المحتاج (ج 1 ص 423) والهداية (ج 1 ص 118) وبداية المجتهد (ج 1 ص 248) والمغني (ج 3 ص 93) .

(2) المغني (ج 3 ص 93) وبداية المجتهد (ج 1 ص 248) .

(3) سورة البقرة الآية (187) .

والمستفاد من هذه الآية : أَنَّ اللَّهَ أَباح للمؤمنين الأكل والشرب والجماع في ليالي رمضان إلى طلوع الفجر ، وأمر بالصيام بعد طلوع الفجر متأخراً عنه ؛ لأن كلمة « ثُمَّ » تُفيد التعقيب مع التراخي ، فكان هذا أمراً بالصوم متراحياً عن أول النهار .

وقالوا أيضاً : يُستفاد من هذه الآية أَنَّ الإمساك في أول النهار يقع صوماً ، سواء وُجِدَتْ فيه النية أو لم تُوجد ؛ لأن إتمام الشيء يقتضي سابقة وجود بعض منه ، ذلك أنه لما قال : ﴿ ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ ﴾ ، وذلك بعد إباحة الأكل والشرب والجماع في الليل - فإن الإتمام يُفهم منه أَنَّ ثَمَّةَ وقتاً سابقاً للإتمام قد دخل في حُكْمِ الصيام ولو لم يكن مقترناً بِنِيَّةٍ (1) .

القول الثاني : وهو الجمهور الشافعية والمالكية والحنابلة ، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز صومُ الفرض إلا بالنية ، فأثماً صوم مفروض فإن تبييت النية فيه من الليل شرط لصحته (2) ، والصوم المفروض كصوم رمضان ، وصوم القضاء ، وصوم النذر .

دليل الجمهور

استدل الجمهور بما أخرجه أبو داود والترمذي عن حفصة (رضي الله عنها) قالت : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ » (3) .

وفي رواية للنسائي بنفس الإسناد : « مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ » (4) .

وأخرج الموطأ عن ابن عمر قال : « لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ » (5) .

على أَنَّ الشافعية لهم في حكم النية مع طلوع الفجر قولان :

أحدهما : جواز الصوم ، ووجه ذلك : أَنَّ الصوم عبادة ؛ فجاز بِنِيَّةٍ تَقْتَرِنُ مع بدايتها

(1) البدائع (ج 2 ص 86) والهداية (ج 1 ص 118) والمغني (ج 2 ص 91) وبلغة السالك لأقرب المسالك للصاوي (ج 1 ص 244) .

(2) مغني المحتاج (ج 1 ص 243) وبداية المجتهد (ج 1 ص 248) .

(3) رواه أبو داود (823 / 2) برقم (2454) عن حفصة ، والترمذي (108 / 3) برقم (730) . وانظر جامع الأصول (ج 7 ص 186) .

(4) رواه النسائي (196 / 4) برقم (2331) عن حفصة بلفظ (من لم يبيت ...) وابن ماجه (542 / 1) برقم (1700) عن حفصة بلفظ (لا صيام لمن لم يفرضه من الليل) . وانظر جامع الأصول (ج 7 ص 186) .

(5) الموطأ (ص 130) .

كسائر العبادات ، وبذلك فإن اقتران النية بطلوع الفجر جائز .

الثاني : عدم الجواز ، وهو الذي عليه أكثر الشافعية وهو المعتمد في المذهب ، فعلى هذا القول لا يجوز صوم الفريضة إلا بينة من الليل ؛ لحديث حفصة : « من لم يثبت الصيام من الليل فلا صيام له » . وقالوا أيضًا : إن أول وقت الصوم يخفى فوجب تقديم النية عليه .

وإذا كان الراجح في المذهب الشافعي تثبيت النية من الليل (قبل الفجر) فهل تجوز النية في جميع أجزاء الليل ؟ للشافعية في ذلك وجهان :

الوجه الأول : لا تجوز النية إلا في النصف الثاني من الليل ؛ قياسًا على أذان الصبح والدفع من المزدلفة ؛ فإنهما يجوزان بعد الفجر .

الوجه الثاني : يجوز تثبيت النية في جميع الليل ؛ استنادًا إلى حديث حفصة المذكور « من لم يثبت الصيام من الليل فلا صيام له » ، وكذلك فائتًا لو أوجبنا النية في النصف الثاني من الليل لوقع بذلك تضيق على الناس وعُسُرٌ ولَشَقٌّ عليهم كثيرًا ، وذلك هو المعتمد في المذهب ⁽¹⁾ .

إِجَابَةُ وَرَدٍ

أجابت الحنفية عن استدلال الجمهور بحديث حفصة السابق بأن ذلك من الآحاد ؛ فهو لا يصلح ناسخًا للكتاب الحكيم ، ولكنه يصلح أن يكون مكملًا له ، فهو بذلك يُحمَلُ على أنه نفى للكمال وليس نفياً للجنس ، وهو يُشبهُ قوله ﷺ : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » ⁽²⁾ ، فليس المقصود هنا نفى صحة الصلاة ولكن المقصود نفى كمال هذه الصلاة التي تكون خارج المسجد مع المجاورة له ، وقد قالوا بحمل الحديث على هذا التأويل عملاً بالدليلين بقدر الإمكان ، والدليلان هما الآية والحديث ⁽³⁾ .

(1) المهذب (ج 1 ص 180) ومغني المحتاج (ج 1 ص 424) .

(2) رواه الدارقطني (324 / 1) برقم (1537) ، وقال الألباني في الإرواء (251 / 2) برقم (491) : ضعيف ،

وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 748) .

(3) البدائع (ج 2 ص 86) .

الضرب الثاني : صَوْمُ الدَّيْنِ :

وهو ما كان لله في الذمة ، فهو بذلك غير متعين ، وذلك كصوم قضاء رمضان ، أو النذر المطلق أو الكفارة ، فإن هذه الصيامات من قبيل الدين يكون في الذمة ، وهي لا تصح بالنية بعد طلوع الفجر بل إن تبين النية من الليل فيها شرط لصحتها ، وهو ما أجمع عليه العلماء⁽¹⁾ . ودليله من السنة ما يثبت من خبر مستفيض ومشهور : « مَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ » . وفي لفظ ثانٍ : « مَنْ لَمْ يَجْمَعْ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ » وفي لفظ ثالث : « مَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ » . وقالوا أيضًا : إن كل صوم من هذه الصيامات فرض فافتقر إلى النية من الليل .

الضرب الثالث : صَوْمُ النَّفْلِ :

وهو ما كان من غير الصيامات الواجبة - كيفما كانت علة الوجوب ؛ وللعلماء في حكم النية من بعد الفجر في صيام التوائف قولان :

القول الأول : جواز النية بعد الفجر في صوم النفل ، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة⁽²⁾ . ودليلهم في ذلك ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم : « يا عائشة هل عندكم شيء ؟ » فقلت : يا رسول الله ! ما عندنا شيء . قال : « فَإِنِّي صَائِمٌ » . قالت : فخرج رسول الله ﷺ فأهديت لنا هدية ، أو جاءنا زور ، فلما رجع رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله ، أهديت لنا هدية ، أو جاءنا زور ، وقد خبأت لك شيئاً ، قال : « ما هو ؟ » قلت : خيس ، قال : « هاتيه » فجئت به فأكل ثم قال : « قد كنتُ أصبحُ صائماً »⁽³⁾ .

وفي رواية أخرى عن عائشة قالت : دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذات يوم فقال : « هل عندكم شيء ؟ » فقلنا : لا . قال : « فَإِنِّي إِذْنُ صَائِمٌ » .

يُستدل من ذلك على عدم اشتراط تبين النية في صوم النفل ، وأنها (النية) تجوز بعد الفجر ويصح بها الصوم .

(1 ، 2) البدائع (ج 2 ص 85) والأم (ج 2 ص 95) والمغني (ج 3 ص 91) وبداية المجتهد (ج 1 ص 248) وبلغة السالك (ج 1 ص 244) والنهاية في شرح الهداية للعيني (ج 3 ص 275) .
(3) أخرجه مسلم (808 / 2) برقم (1154) ، وانظر جامع الأصول (ج 7 ص 188) . والزور معناه : الزوار .

ومن جهة أخرى : فإن التطوُّع سُومِعَ في نيته من الليل تحريضاً على الإكثار من صيامه ، فإنه ربما يَدُو للإنسان أن يصوم في النهار ، لكن اشتراط تبَيُّت النية من الليل يَحُولُ دون ذلك .

وعلى هذا سَامَح الشرعُ في النية من الليل كَمُسَامَحَتِهِ في تَرْك القيام في صلاة التطوُّع وترك استقبال القبلة في السفر خلافاً للفرض ، وبذلك فإن النية تجوز في صوم التطوُّع في أيِّ جزءٍ من النهار قبل الزَّوال ، أما بعد الزوال فإنها تَجُوز عند الحنابلة ، والشافعية في أحد قوليهما . ووجهُ ذلك : أن ما كان بعد الزَّوال يُعْتَبَرُ جزءاً من النهار فجازت فيه نيةُ التَّنْفِيلِ كالنصف الأول منه ⁽¹⁾ وهو مَرْوِيٌّ عن ابن مسعود إذ قال : أَحَدُكُمْ بِأَخْيَرِ النَّظَرَيْنِ ما لم يَأْكُلْ أو يشرب . وقال رجل لسعيد بن المسيب : إِنِّي لم أَكُلْ إلى الظهر أو إلى العصر ، أَفَأَصُومُ بَقِيَّةَ يَوْمِي ؟ قال : نعم .

أما الحنفيةُ فلا تجوز عندهم النيةُ إلا ما كان منها قبل الزوال فقط ، وهو القول الثاني للشافعية ، ووجهُ ذلك : أَنَّ النيةَ بعد الزوال لم تَصَحِّبْ معظمَ العبادة فأشْبَهَ ذلك ما لو نَوَى مع غروب الشمس ، أما النيةُ في النصف الأول فإنها صَحِّبَتْ معظمَ العبادة ، ومعظم الشيء يجوز أن يقوم مَقَامَ الجميع ⁽²⁾ .

القول الثاني : وهو قولُ المالكية : فقد قالوا بعدم جواز النية بعد الفجر في صوم النفل ، فإن ذلك لا يَصِحُّ إلا بشرط تبَيُّتِ النية من الليل ، وهو شرطٌ عندهم في جميع أنواع الصوم ، ودليلُهم في ذلك حديثُ حفصة : « مَنْ لم يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ من الليل فلا صِيَّامَ له » ؛ فإنَّ عموم ذلك يَدُلُّ على اشتراط النية قبل الفجر ؛ كيما يكون الصوم - أيَّاً ما كان - صحيحاً ⁽³⁾ .

الترجيح

الراجحُ من هذين القولين ما ذهب إليه جمهورُ الشافعية والحنابلة والحنفية ، وهو جواز النية بعد الفجر في صوم النَّفْلِ ؛ وذلك لما يُؤَيِّدُهُ من دليل السنة ، وهو حديثُ عائشة الذي أخرجه كثيرٌ من أئمة الحديث ، ويُعزِّزُ ذلك أيضاً ما يَجَنُّحُ إليه الشرعُ من

(1) المغني (ج 2 ص 92 ، 96 ، 97) والمهذب (ج 1 ص 288) ومغني المحتاج (ج 1 ص 424) .

(2) البدائع (ج 2 ص 85) والبنية في شرح الهداية (ج 3 ص 275) ومغني المحتاج (ج 1 ص 424) .

(3) بداية المجتهد (ج 1 ص 249) وثُلَّةُ السالك للصاوي وبهامشه الشرح الصغير للردري (ج 1 ص 245) .

تساهل ولين في التطوع ترغيباً فيه ، وتحريضاً للنفس أن تُكثر منه .

أما النية بعد الزوال فالراجح في تقديره ما ذهبَتْ إليه الحنابلة والشافعية في أحد قوليهما من جواز ذلك ؛ لأن النية قبل الزوال لا تفتقر عنها بعد الزوال ما دام ذلك كله بعد الفجر ، فما بعد الفجر من النهار يستوي فيه ما قبل الزوال وما بعده ؛ لأن كلا منهما معتبر جزئاً من نهار ، ويُعزَّرُ ذلك أيضاً ما رُوِيَ عن عبد الله بن مسعود وسعيد بن المسيب من جواز النية في صوم التطوع بعد الزوال ، والله تعالى أعلم .

تعيين النية

يُقصد بتعيين النية : أن ينوي الصائم لكل ليلة من صيامه أنه صائم غداً ، فهل يجب تعيين هذه النية في كل الصيامات أم في بعضها دون الآخر ؟
ثمة تفصيل للعلماء في ذلك نبيته فيما يلي :

فقد ذهب جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة إلى وجوب تعيين النية للصوم الواجب - وهو : صوم رمضان ، أو قضاؤه ، أو صوم كفارة ، أو نذر - ، فإنه في مثل هذه الصيامات وكيفية ذلك : أن يعتقد الصائم أنه صائم غداً من رمضان أو من قضاؤه أو من كفارة أو من نذر .

ووجه ذلك : أن هذه الصيامات واجبة فوجب تعيين النية لها ؛ وذلك لأن الصوم عبادة مضافة إلى وقت فوجب التعيين في نية هذه العبادة كالصلوات الخمس ؛ فإنه يجب تعيين النية في كل صلاة من هذه الصلوات ، وهو أن يعتقد المصلي أنه سيصلي الفجر أو الظهر أو العصر وهكذا .

ولا فرق - عندهم - في الكفارة بين أن يُعَيَّن سببها أو لم يُعَيَّن ، أما لو عيّن السبب وأخطأ فإن ذلك لا يُجزيه ، وهو كما لو نوى أنه صائم غداً عن كفارة رمضان - وهو في الحقيقة ملزم بكفارة قتل خطأ - فإن صيامه لا يُجزيه عن كفارة رمضان .

أما إن جهل سبب ما عليه من الصوم - من كونه قضاءً من رمضان أو نذراً أو كفارة - فإنه في ذلك يكفيه نية الصوم الواجب ؛ وذلك للضرورة ، ويشبه ذلك ما لو نسي صلاة من الصلوات الخمس - وهو لا يعرف عيئها - فإنه يصلي الخمس ويُجزيه عما عليه .

أما صومُ النفل فإنه يصح عندهم بنيةً مطلقةً (1) .

أما الحنفية فإنهم يقيسون الصوم من حيث تعيين النية وعدمه إلى قسمين :

أولهما : صوم العين : وهو صومُ رمضان وصومُ النوافل خارج رمضان وصومُ المنذور في وقت تعيينه ، فإن كل هذه الصيامات يكفيها فيها نيةٌ مطلقةٌ الصوم ، حتى إنه لو صام رمضان بنيةً مطلقةً الصوم فإنه يقع عن رمضان .

وكذلك في صوم التطوع فإنه لو صام مطلقاً خارج رمضان يقع عن نفل ؛ لأن الوقت خارج رمضان متعينٌ للنفل شرعاً .

وكذلك في النذر إذا كان الوقت معيناً ، بأن نذرَ صومَ شهر رجب مثلاً فإنه إذا صام مطلقاً فيه وقع عن الصوم المنذور ، ووجه ذلك عندهم : أن مطلق النية كافٍ لأن تصيير الأعمال لله تعالى ، وإنما يعتبر الوصف من أجل أن يتعين الوقت لذلك الصوم ، فإذا كان الوقت متعيناً فلا حاجة بعد ذلك للتعيين .

ولو أنه صام بنية التطوع في رمضان أو في النذر الذي تعين وقته فإنه يقع عن الفرض وتلغو نية التطوع ؛ وذلك لأن الوقت قابلٌ لأصل الصوم وليس لوصفه ؛ فبطلت نية الوصف واعتبرت نية الأصل ، وهي تكفي لأن يصير العمل لله سبحانه وتعالى .

وكذلك لو نوى بنية واجب آخر من القضاء والتدوير والكفارات - وكان ذلك في رمضان - فإنه صيأه يقع عن رمضان .

ذلك كله في حال الإقامة ، أما في حال السفر ، فإن المسافر لو صام مطلقاً في رمضان فقد وقع صيأه عن رمضان ، ولو صام بنية واجب آخر ، وقع عما نوى ، وذلك عند الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) ، أما الصحابان فإن الصوم يقع عندهما عن رمضان ؛ وذلك بناءً على أن الإفطار في السفر رخصة والصوم عزيمة ، ولذلك فإن الصوم في حق المسافر أفضل ، ومن أجل ذلك اختلفوا في المذهب في الذي يقع عنه الصوم أثناء السفر .

أما المريض ، فإنه لو صام مطلقاً فقد وقع صومُه عن رمضان ، وإذا صام بنية التطوع فإن الراجح في المذهب أن يقع صومُه عن الفرض ؛ لأنه ما دام قد قدر على الصوم فقد

(1) مغني المحتاج (ج 1 ص 424) والمغني (ج 3 ص 94 ، 95) وثلاثة السالك وبهامشه الشرح الصغير (ج 1

ص 244) ، والمجموع (ج 6 ص 295) .

صار صحيحاً معافى ، وذلك خلافاً للمسافر الذي بات الصوم في حقه رخصة⁽¹⁾ .

ثانيهما : صوم الدين : وهو ما كان من صوم في الذمة ، كقضاء رمضان ، والكفارات بأنواعها والتذوير المطلقة ، فإنه لو نوى مطلق الصيام - وكان ذلك خارج رمضان ولم يَتَوَصَّ صوم القضاء أو الكفارة أو النذور - فإن صَوْمَهُ لَا يَقَعُ عنه ؛ وذلك لأن الوقت خارج رمضان متعين للنفل عند بعض الحنفية ، وهو عند البعض الآخر للصيامات كلها ولا يتعين لبعض الصيامات إلا بالتعيين⁽²⁾ .

الشرط الثالث : الطهارة عن الحيض والنفاس :

والطهارة عن الحيض والنفاس شرط لصحة أداء الصوم وليس شرطاً للوجوب ؛ وذلك أن صوم رمضان في حق الحائض والنفاس واجب في الأصل لكن طرأ ما يمنعه ، فوجب عليهما القضاء خارج رمضان ، أما صومهما في حال الحيض والنفاس لا يصح تَصُمُّ ولا يَحِلُّ وهو ما أجمع عليه أهل العلم ، وأنهما يُفْطِرَانِ رمضان وَيَقْضِيَانِ ، وأنهما إن صامتا لم يُجْزِئَهُمَا الصوم ، وفي هذا أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال : قال النبي ﷺ : « أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟ فَذَلِكَ نَقْصَانُ دِينِهَا »⁽³⁾ .

وأخرج الترمذي عن عائشة قالت : « كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ نَطْهُرُ ، فَيَأْتِرُنَا بِقِضَاءِ الصَّيَامِ وَلَا يَأْتِرُنَا بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ »⁽⁴⁾ .

وأخرج البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال : خرج رسول الله ﷺ فِي أَصْحَى أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَامَ فَوَعَّظَ النَّاسَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالْبِدْعَةِ فَقَالَ : « أَيُّهَا النَّاسُ تَصَدَّقُوا » ثُمَّ انْصَرَفَ فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ : « يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ » فقلن : وبم ذلك يا رسول الله ؟ قال : « تُكْثِرُونَ اللَّعْنَ ، وَتُكْفِرُونَ الْعَشِيرَ ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ بِلُبِّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ . يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ » فقلن له : مَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قال : « أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نَصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ ؟ » قلن : بلى ، قال : « فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا ، أَوْ لَيْسَ إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ؟ فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا »⁽⁵⁾ .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 532) والبنابة في شرح الهداية للعيني (ج 3 ص 273) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 534) والهداية (ج 1 ص 119) والاختيار (ج 1 ص 217) .

(3) البخاري (ج 3 ص 45) . (4) الترمذي (ج 3 ص 154) .

(5) البيهقي (ج 4 ص 235 ، 236) .

وأخرج البيهقي كذلك عن معاذة العدوية أن امرأة سألت عائشة رضي الله عنها : ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت لها : أحروري أنت ؟ فقالت : لست بحرورية ولكن أسأل ، فقالت : « كان يُصيّبنا ذلك على عهد رسول الله ﷺ فتؤمّر بقضاء الصوم ولا تؤمّر بقضاء الصلاة » (1) .

يُستدل من هذه النصوص على عدم صحة الصوم من الحائض ، وكذلك الثفساء فهما في الحكم سواء ؛ لأنّ دم النفاس هو دم الحيض وحكمه حكمه ، وذلك الذي عليه الإجماع ، وبذلك فإنه يجب على الحائض والثفساء قضاء الصوم ؛ لفوات صوم رمضان عليهما ، ولقدرتهما على القضاء في عِدَّةٍ من أيام أخر من غير حرج ، وليس عليهما قضاء الصلوات ؛ لما فيه من الحرج ؛ لأن وجوبها يتكرر في كل يوم خمس مرات ، ولا يلزم الحائض في السنة إلا قضاء عشرة أيام ولا حرج في ذلك (2) .

الشرط الرابع : الإسلام :

فإنه لا يجب الصوم على الكافر في حق أحكام الدنيا بلا خلاف ، حتى لو أسلم بعد كفره فإنه لا قضاء عليه ؛ وذلك لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (3) ولأن في إيجاب قضاء ما فات في حال الكفر تفييراً عن الإسلام ؛ لما في القضاء من بالغ المشقة إذ لو لزمه لزمه قضاء جميع ما مضى من الرضانات في حال الكفر وفي ذلك من الحرج ما لا يخفى .

أما لو كان مرتدًا بعد إسلام فإنه لا يُخاطب في حال الردة بفروع الإسلام كالصيام ؛ لأن ذلك لا يصلح منه ، أما إن أسلم بعد الردة فقد وجب عليه قضاء ما فات .

وبعبارة وجيزة يُمكن القول : إن الكافر إن كان في كفره أصليًا فإنه لا يُخاطب بالصوم في حال كفره ؛ لأن ذلك لا يصلح منه ، وإن أسلم لم يجب عليه القضاء لما يثبت من دليل ، أما إن كان مرتدًا فإنه لا يُخاطب في حال الردة ؛ لأنه لا يصلح منه ، وإن أسلم وجب عليه قضاء ما ترك (4) .

(1) البيهقي (ج 4 ص 236) .

(2) البدائع (ج 2 ص 89) والمغني (ج 3 ص 142) والمدينة (ج 1 ص 184) وتفسير الطبري (ج 2 ص 86) .

(3) سورة الأنفال الآية (38) .

(4) المهذب (ج 1 ص 177) والمغني (ج 3 ص 118) والبدائع (ج 2 ص 87) وأسهل المدارك (ج 1 ص 429) ومغني المحتاج (ج 1 ص 432) .

أما في حق أحكام الآخرة فإن الكافر مخاطب بالصوم وغيره من العبادات ، وهو قول الشافعية وأكثر المعتزلة ، واحتجوا في ذلك بعمومات من القرآن كقوله تعالى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ۚ قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۚ ۞ ⁽¹⁾ وهذا يدل على أنهم معاقبون على ترك الصلاة وغيرها من العبادات ، وكذلك قوله تعالى عن الكفار : ﴿ وَذُلٌّ لِلْمُشْرِكِينَ ۚ ۞ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ۚ ۞ ⁽²⁾ .

أما الحنفية فقالوا : إن الكافر غير مخاطب في الآخرة بشرائع الإسلام كالصوم والصلاة ، واحتجوا لذلك بالمعقول فقالوا : لو وجبت الصلاة على الكافر مثلاً لوجب لهما في حال كفره أو بغيه ، والأول باطل ؛ لامتناع الصلاة من الكافر حال كفره . وأما الثاني فهو كذلك باطل للاتفاق على أن الكافر إذا أسلم لا يؤمر بقضاء ما فاتته من عبادات حال الكفر ⁽³⁾ .

الشرط الخامس : العقل :

وقد ذهب إلى اشتراطه لوجوب الصيام جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة ، وبناء على هذا فإن من زال عقله بجنون لم يجب عليه صوم رمضان ؛ وذلك لرفع الحساب أو المسئولية عن أصناف من الناس ، منهم المجنون ، وفي هذا أخرج أحمد وأبو داود والحاكم عن علي وعمر (رضي الله عنهما) عن النبي ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » ⁽⁴⁾ . وبذلك يسقط التكليف عن المجنون حتى يزول عنه الجنون ، وإذا زال لا يجب عليه القضاء كما لو فات في حال الضعف ، أما إن زال عقله بالإغماء فلا يجب عليه في الحال ، فإن أفاق وجب عليه القضاء ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ أَرْيَا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ ۞ ⁽⁵⁾ والإغماء ضرب من المرض وهو يخالف الجنون ؛ إذ هو نقص أصلي في جهاز الإنسان الذهني والنفسي ⁽⁶⁾ .

(1) سورة المائدة الآية (42 ، 43) .

(2) سورة فصلت الآية (6 ، 7) .
(3) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ، تحقيق الدكتور محمد أديب صالح ص (35) والبدائع (ج 2 ص 87) .

(4) انظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 16) . (5) سورة البقرة الآية (184) .

(6) المذهب (ج 1 ص 177) وبداية المجتهد (ج 1 ص 240) والمغني (ج 3 ص 98) ومغني المحتاج (ج 1 ص 432) .

أما الحنفية فقد ذهبوا إلى أنَّ العقل ليس من شرائط الوجوب للصيام ؛ وعلى هذا فإنه يجب صوم رمضان على المجنون والمعتى عليه والنائم بعد الإفاقة أو زوال المانع ، ووجه ذلك عندهم : أن ذمة هؤلاء مشغولة بالواجب ، وذلك عندهم أصل الوجوب لا وجوب الأداء ؛ إذ لا يُعَقَّلُ أن يُخاطَبَ كلُّ من هؤلاء حال زوال عقله ؛ فإن هؤلاء عاجزون عن فعل الخطاب بالصوم وعن أدائه ؛ إذ الصوم الشرعي هو الإمساك لله تعالى ، ولا يكون ذلك بغير النية ، وهؤلاء ليسوا من أهل النية فلم يكونوا من أهل الأداء ولا من أهل الوجوب (1) .

الشرط السادس : البلوغ :

وهو شرط للوجوب وليس شرطاً للأداء .

وعلى هذا فإنه لا يجب صوم رمضان على الصبي وإن كان عاقلاً حتى إنه بعد البلوغ لا يلزمه القضاء ؛ وذلك لقول الرسول ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ » وقالوا أيضاً : إن الصبي لضعف بِنَيْتِهِ وقصور عقله واشتغاله باللغو واللعب - يَشُقُّ عَلَيْهِ تَفْهَمُ الْخَطَابِ وأداء الصوم ؛ ولذلك أسقط الشرع عنه العبادات ؛ لأن تكليفه بها يُطَوِّقُهُ بالخرج .

وفي الجملة : فإن الصبي العاقل يصبح منه الصوم ؛ لأنه من أهل النية والاختيار حتى صَحَّ مِنْهُ الْإِسْلَامُ ، لكنه لا يجب عليه الصوم ؛ لأنَّ الشرع أسقط عنه التكاليف لقصور عقله وضعف جسده ، وفي تكليفه حَرَجٌ ، وهو الذي عليه أهل العلم من غير خلاف (2) .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 536) والبدائع (ج 2 ص 88) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 537) والبدائع (ج 2 ص 87) والمغني (ج 3 ص 99) والمهذب (ج 1 ص

177) وبداية المجتهد (ج 1 ص 240) .

رُكْنُ الصَّوْمِ

الرُّكْنُ فِي اللُّغَةِ : رُكْنُ الشَّيْءِ مَعْنَاهُ : جَانِبُهُ الْأَقْوَى (1) .

ومعناه في الاصطلاح الشرعي : ما به وجود الشيء ، وكان جزءاً من ماهيته (2) .

أما ركن الصوم : فهو الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس .

والمفطرات هي : الأكل والشرب والجماع ، وفي ذلك يقول الله سبحانه ﴿ فَأَلْقَنَ بِشِرْوَاهُمْ وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ (3) ، فقد أباح الله الإفطار طيلة الليل ثم أمر بالإمساك عن جميع المفطرات في النهار ، سواء منها ما كان بالصورة والمعنى أو بالصورة دون المعنى ، وسنوضح ذلك في حينه إن شاء الله .

أما القول : « من طلوع الفجر الثاني » ، فهو للتحريز من توهم الإمساك في الفجر الأول الذي لم تظهر فيه بوادر النهار بعد ، والذي يؤذن فيه لإيقاظ النيام وتنبيه الغافلين .

فالفجر الثاني هو الذي تنبجس فيه علامات النهار ؛ فتلوح في الآفاق خيوط مسفرة من الشعاع المضيء وهو يملأ البيوت والطرقات ، وذلك معنى قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ يعني : بياض النهار من سواد الليل .

وفي هذا أخرج البخاري بإسناده عن عائشة (رضي الله عنها) أَنَّ بِلَالاً كَانَ يُؤَذِّنُ بِلِيلٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ » (4) .

وقيل : لم يكن بين أذانهما إلا أن يَرَقَى ذَا وَيَنْزِلَ ذَا .

وأخرج مسلم بإسناده عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « إِنْ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ بَلِيلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ » (5) .

(1) مختار الصحاح (ص 255) ولسان العرب (ج 3 ص 185) .

(2) تُلَقَّ السَّالِكُ لِلصَّائِي وَبِهَامِشَةِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِلرَّدِّ (ج 1 ص 244) والمعجم الوسيط (ج 1 ص 371) .

(3) سورة البقرة الآية (187) .

(4) البخاري (ج 3 ص 37) .

(5) مسلم (ج 3 ص 128) .

وأخرج مسلم كذلك عن ابن مسعود (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره ؛ فإنه يؤذن بليل ؛ ليزجع قائمكم ويوقظ نائمكم » (1) .

وأخرج مسلم أيضًا عن سمرة بن جندب (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يغروكم أذان بلال ولا هذا البياض (لعمود الصبح) حتى يستطيع هكذا » (2) .

وفي رواية أخرى لمسلم عن سمرة بن جندب (رضي الله عنه) وهو يخطب يحدث عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يغروكم نداء بلال ولا هذا البياض حتى يتدو الفجر » أو قال : « حتى يتفجر الفجر » (3) .

وأخرج الترمذي عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطرت » (4) .

وفي رواية لمسلم : « إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطرت الصائم » (5) .

فصل السحور ووقته

السحور : من السحر - بفتح السين والحاء - وهو قبيل الصبح ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ مَلَ لُوطٌ بِجَنَّتِهِمْ يَسْحَرُ ﴾ (6) ، ونقول : أتيت به بسحر وبسحرة ، ونقول : أسحرنا ، أي : سحرنا وقت السحر ، وأسحرنا ، أي صبرنا في السحر ، واستحضر الديك ، أي : صاح في السحر ، وأكثر ما يُروى السحور - بالفتح - وهو طعام السحر وشراؤه ، أي : ما يُستسحر به ، والسحور - بالضم - : المصدر (7) .

والسحور من أجل الصيام مستحب شرعاً ، وهو ما ذهب إليه عامة العلماء من غير خلاف .

وفي هذا أخرج البخاري وغيره من أئمة الحديث عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال : « تَسَحَّرُوا ؛ فإن في السحور بركة » (8) .

وأخرج مسلم عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « فَضَّلُ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا

(1) مسلم (ج 3 ص 129) . (2 - 3) مسلم (ج 3 ص 130) .

(4) رواه البخاري انظر الفتح (231 / 4) برقم (1954) عن عمر ، ومسلم (772 / 2) برقم (1100) عن عمر أيضًا .

(5) الترمذي (ج 3 ص 81) ومسلم (ج 3 ص 132) .

(6) سورة القمر الآية (34) .

(7) مختار الصحاح (ص 288) ولسان العرب (ج 4 ص 351) .

(8) البخاري (ج 3 ص 38) .

وصيام أهل الكتاب أَكْلَةُ السَّحَرِ (1) .

وأخرج النسائي عن العرياض بن سارية قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو يدعو إلى السحور في شهر رمضان وقال : « هَلُمُّوا إِلَى الْغَدَاءِ الْمُبَارِكِ » (2) .

وأخرج أبو داود كذلك عن العرياض بن سارية قال : دعاني رسول الله ﷺ إلى السحور في رمضان فقال : « هَلُمُّ إِلَى الْغَدَاءِ الْمُبَارِكِ » (3) .

وفي رواية النسائي عن خالد بن معدان قال : قال رسول الله ﷺ لرجل : « هَلُمُّ إِلَى الْغَدَاءِ الْمُبَارِكِ » يعني : السحور (4) .

والمقصود بالغداء : طعامُ الغَدْوَةِ ، وفي التنزيل ﴿ إِنَّا غَدَاءَنَا ﴾ (5) ويطلق أيضًا على أَكْلَةِ الظهيرة ، وجمعه : أَغْدِيَّةٌ (6) ، وسُمِّيَ السحورُ بِالْغَدَاءِ ؛ لِقُرْبِهِ مِنْ طَعَامِ الْغَدْوَةِ . أما الْبَرَكَةُ ، فهي تعني التَّمَاءُ ، والزيادة ، وقيل : الْكَثْرَةُ فِي كُلِّ خَيْرٍ (7) .

وَالْبَرَكَةُ فِي السَّحُورِ تعني التَّقْوَى بالطعام والشراب في وقت السحر ؛ لاحتمال الجوع والعطش في النهار ، فأَيُّا حُسُوءَةً أَوْ مُجْرَعَةً مِنْ طَعَامٍ وَمَاءٍ لَا جَرَمَ أَنَّهَا تَزِيدُ مِنْ قَدَرَةِ الصَّائِمِ عَلَى احْتِمَالِ الصَّوْمِ .

وجديرٌ بالذكر كذلك أن نُبَيَّةً للبركة المشهوددة في أوقات السحر من ليالي رمضان ، تلك الأوقات الهادئة الساكنة التي تُفِيقُ فِيهَا الْخَلَائِقُ الصَّائِمَةُ مِنْ رَقَدَتِهَا بَعْدَ أَنْ تَقْشَعَ عَنْ بَصَائِرِهَا وَأَذْهَانِهَا هَجَعَةُ الْكَرَى الثَّقِيلِ ، فَتَنْهَضُ عَقَبَ كُلِّ لَيْلَةٍ ؛ لِتَتَعَمَّ بِرُزْقَةِ الْكَوْنِ السَّاكِنِ الْمُنْسَجِمِ ، الْكَوْنِ الْهَائِلِ الرَّحِيبِ وَالْمَعْمُورِ الَّذِي يُشَاطِرُ الْمُؤْمِنِينَ تَشْبِيحَهُمْ لِلَّهِ وَذِكْرَهُمْ لِلْخَالِقِ الْمُبْدِعِ الدَّيَّانِ .

إن المسلمين الصائمين وهم يُفِيقُونَ مِنْ سُبَاتِهِمْ فِي خَتَامِ كُلِّ لَيْلَةٍ ؛ لِيتزودوا بما خَفَّ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ رَاضُونَ مَحْبُورُونَ وَهُمْ مُجْلَلُّهُمْ أَفْنَاءُ رَحِيَّةٌ ، وَنَسَائِهِمْ عِذَابٌ مِنْ بَرَكَةِ اللَّهِ الْغَامِرَةِ فِي هَذَا الشَّهْرِ الْمِيمُونِ ، تِلْكَ الْبَرَكَةُ الَّتِي تَنْشُرُ فِي كُلِّ بَيْتٍ مُسْلِمٍ سَحَابًا كَثَافًا مِنَ الرَّاحَةِ وَالْأَمْنِ وَالسَّكِينَةِ ، وَتَهْمُزُ فِي نَفْسِ كُلِّ مُسْلِمٍ مُتَسَحِّرٍ .

(2) النسائي (ج 4 ص 146) .

(4) النسائي (ج 4 ص 146) .

(6) المعجم الوسيط (ج 2 ص 646) .

(1) مسلم (ج 3 ص 131) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 303) .

(5) سورة الكهف الآية (62) .

(7) لسان العرب (ج 10 ص 395) .

فَيْضًا مِنَ الطَّمَانِينَةِ وَالرَّضَى وَالشَّرْحِ ، فَضْلًا عَنْ الذِّكْرِيَّاتِ الْحَانِيَةِ الَّتِي تَتَمَلَّأُهَا النَّفْسُ وَهِيَ تَحْتَشِدُ فِي أَطْوَائِهَا أَطْيَافٌ كَثِيفَةٌ شَفِيفَةٌ مِنْ ذِكْرِيَّاتِ الصِّيَامِ بِلِيَالِيهِ الْحُلُوتِ وَجُلُوسَاتِهِ الْمُثِيرَةِ الْمُشْهُودَةِ ، وَبِخَاصَّةٍ فِي أَوْقَاتِ السُّحُورِ حَيْثُ التَّعَارُفُ وَالتَّلَاقِي بَيْنَ الْأَهْلِ أَوْ الصَّحْبِ أَوْ الْخِلَائِنِ أَوْ أَوْلِي الْقَرْبَى وَهُمْ يَجْتَمِعُونَ حَوْلَ مَوَائِدِ مَبْشُطَةٍ مِنَ الطَّعَامِ الْمُبَارَكِ الَّذِي يُخَالِطُهُ الْكَلَامُ الْمُبَاحُ الْمَرْغُوبُ ، فِي إِيْنَاسٍ مُحِبِّ وَدُودٍ .

من أجل ذلك ترى المسلمين كافةً يَقْبَلُونَ عَلَى الصِّيَامِ فِي رَمَضَانَ يَدْفَعُهُمْ إِلَى ذَلِكَ مَا اخْتَزَنَ فِي أَذْهَانِهِمْ مِنْ ذِكْرِيَّاتٍ حَانِيَةٍ صَادِقَةٍ حَزْرَى ، تَمْخُضُ عَنْهَا تَعَاقُبُ الرَّمَضَانَاتِ وَاحِدًا بَعْدَ الْآخَرِ .

أما وَقْتُ السُّحُورِ فَهُوَ اللَّيْلُ كُلُّهُ ، لَكِنْ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الصَّائِمُونَ السُّحُورَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْفَجْرِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ تَقْوِيَةٍ لَهُمْ عَلَى الصَّوْمِ .

وفي تأخير السُّحُورِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَجْرِ إِلَّا مُدَّةٌ قَصِيرَةٌ - أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ ، قُلْتُ : كَمْ كَانَ قَدَرُ مَا بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : خَمْسِينَ آيَةً ⁽¹⁾ .

إفساد الصوم

يَفْسُدُ الصَّوْمُ بِوُجُودِ ضِدِّهِ وَهُوَ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ وَالْجَمَاعُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا بَقَاءَ لِلشَّيْءِ مَعَ ضِدِّهِ ، وَيَسْتَوِي فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ الْمَفْسِدُ لِلصَّوْمِ مَا يُسَاغُ أَكْلُهُ وَشَرْبُهُ أَوْ مَا لَا يُسَاغُ ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ الْإِفْسَادُ بِكُلِّ مَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ ثَرَابًا أَوْ حَصَاةً أَوْ وَزَقًا أَوْ دَوَاءً أَوْ عَلَقَمًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ الصَّائِمَ إِنْ أَدْخَلَهُ فِي جَوْفِهِ مُتَعَمِّدًا .

أما إِنْ كَانَ ذَلِكَ عَنْ نِسْيَانٍ فَلَا يَفْسُدُ عِنْدَهُ الصَّوْمُ ، وَفِي هَذَا أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » ⁽²⁾ .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ كَذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ

(1) البخاري (ج 3 ص 37) ومسلم (ج 3 ص 131) .

(2) البخاري (ج 3 ص 40) .

نَسِيٍّ وهو صائمٌ فأَكَلَ أو شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ ⁽¹⁾ .
وبذلك لا بُدَّ على الصائِمِ في رمضانَ إن نَسِيَ فأَكَلَ أو شَرِبَ أو جَامَعَ ، وهو قولُ
الحنفية والشافعية ⁽²⁾ خلافاً للمالكية في النسيان ؛ فَإِنَّ الْمُعْتَمِدَ من مذهبهم والذي عليه
أَكْثَرُهُمْ : أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ في نهار رمضانَ ناسياً فعليه القضاءُ فقط وليس عليه كفارةٌ ، سواءً
كان فِطْرُهُ بالأَكْلِ أو بالشرب أو بالجماع ⁽³⁾ .

أما الحنابلة فإنهم يوافقون الحنفية والشافعية في حكم النسيان في الأكل والشرب دون
الجماع ، فإنه (الجماع) مُوجِبُ الكفارة سواءً وَقَعَ عمدًا أو سَهْوًا ، وهو قول عطاء ،
ودليلُهم في ذلك ظاهرُ الحديث في الرجل الذي وقع على أهله في رمضان فجاء يشكو
هَلَكْتَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فأوجب عليه كفارةً من غير أن يسأله عن العمد وغيره ، ولو اختلف
الحالُ لَسَأَلَ واستفصل ⁽⁴⁾ ، وسوف نَعْرِضُ لذلك تفصيلاً عند الكلام عن الكفارة إن
شاءَ اللَّهُ .

والراجح ما قاله الحنفية والشافعية - في حكم الصائم يأكل أو يشرب أو يُجَامِعُ
سهوًا - وهو ألاَّ جُنَاحَ عليه وأنَّ صَوْمَهُ صحيحٌ ، وأنه ليس عليه من قضاءٍ ولا كفارةٍ ؛
وذلك استنادًا إلى عموم الحديث في رفعِ الجُنَاحِ عن الناس ، أما في الجماع : فإنَّ الحُكْمَ
في الأكل والشرب في حال السهو يَنْسَجِبُ عليه كذلك ؛ للاشتراك في العلة - وهي
هَذْمُ الصوم سهوًا - والله تعالى أعلم .

(1) مسلم (ج 3 ص 160) .

(2) المهذب (ج 1 ص 183) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 540) والأُم (ج 2 ص 100) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 425) . (4) المغني (ج 3 ص 122) .

فروع وأحكام

- لو دخل الغُبَارُ أو الدخان أو الرائحة في حَلَقِ الصائم فإنه لا يُؤثِّرُ في الصوم ؛ لأن الصائم لا يُمَكِّنُهُ الامتناعُ من ذلك فيكون في معنى الناسي .

- ولو دخل الذَّبَابُ في حلقه وهو ذاكِرٌ لصومه لا يفسدُ صومه ؛ لأنه مغلوبٌ على أمره وهو بمعنى الناسي ، وكذلك لو دخل فيه غَزَبَلَةٌ الدقيق لا يُفْطِرُ .

- وكذلك لو بَلَغَ ريقه النابغ من فمه - وهو الحنك الأسفل تحت اللسان - لا يُفْطِرُ ؛ وذلك لصعوبة التحرُّزِ عن ذلك .

- ولو بقي طعامٌ بين أسنانه فجرى به ريقه من غير قصدٍ لم يُفْطِرْ ؛ لأنه معذورٌ فيه وغيرُ مقصِّرٍ ، أما إذا ابتلعه قصدًا أفطر ؛ لتقصيره ⁽¹⁾ .

- ولو ذَرَعَهُ القَيْءُ فلا شيء عليه ، أما إذا استَقَاءَ بأن أخرج القَيْءَ من فمه مختارًا فقد فَسَدَ صومه وعليه القضاء ، وهو ما ذهب إليه عامة العلماء ، قال ابن المنذر في هذه المسألة : أجمع أهل العلم على إبطال صومٍ مَنْ استَقَاءَ عمدًا ⁽²⁾ ، وفي هذا أخرج الترمذي وغيره عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « مَنْ ذَرَعَهُ القَيْءُ فليس عليه قضاء ، وَمَنْ استَقَاءَ عمدًا فليَقْضِ » ⁽³⁾ .

ولو سبق ماءٌ المضمضة أو الاستنشاق إلى جَوْفِهِ وهو غيرُ ذاكِرٍ للصوم فلا شيء عليه عند الحنفية ؛ لأنه في معنى الناسي .

أما الشافعيةُ والحنابلةُ والمالكيةُ فقالوا : إن بالغ في المضمضة والاستنشاق حتى دخل الماءُ الجَوْفَ أفطر ؛ لأن الصائمَ مَنَهِىٌّ عن المبالغة ، وإن لم يُبَالِغْ فلا يُفْطِرُ ⁽⁴⁾ .

أما الكُحْلُ في العين فإنه لا يُفْطِرُ الصائم ، وهو ما ذهب إليه الحنفيةُ والشافعيةُ حتى وإن وجدَ أثرُ الاكتحالِ في حلقه ، ودليلهم في ذلك ما أخرجه الترمذي عن أنس بن

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 540 ، 541) ومغني المحتاج (ج 1 ص 429 ، 430) والمغني (ج 3 ص 114 ، 115) .

(2) المغني (ج 3 ص 117) والأم (ج 2 ص 100) ومغني المحتاج (ج 1 ص 427) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 545) . (3) الترمذي (ج 3 ص 98) .

(4) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 543) ومغني المحتاج (ج 1 ص 429) والمغني (ج 3 ص 107) وأسهل المدارك (ج 1 ص 420) .

مالك قال : جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : اشتكت عَنِّي ، أَفَأَكْتَحِلُ وأنا صائمٌ ؟ قال : « نعم » (1) ، ذلك الذي عليه جمهورُ الحنفية والشافعية (2) .

أما المالكية والحنابلة فقالوا : إنَّ الاحتحالَ مفسدٌ للصوم ؛ فيجب فيه القضاء ، وذلك إن كان الكحلُ حادثاً وغيرَ يسيرٍ (3) وهو قول ابن أبي ليلى من الحنفية (4) .

مقتضيات فساد الصوم

إذا فسَدَ الصوم ترتبَ عليه عدَّةُ أحكامٍ أو مقتضياتٍ ، وهي تتراوح بين وجوب كلِّ من القضاء والكفارة مع إمساك بقية اليوم ؛ لهذا نتحدث عن كل من هذين المقتضيين تفصيلاً :

المقتضى الأول : وجوب القضاء :

وهذا الوجوب يتعلَّقُ بمطلَقِ الإفساد ، سواءً كان بعذرٍ أو بغير عذرٍ ، وسواءً كان الإفسادُ من حيث الصورة أو من حيث المعنى وحده ، وذلك إذا دخل شيءٌ من الخارج إلى الجوف .

ونعرضُ للتطبيقات التالية من أجل التوضيح والتبيين :

لو ابتلع حصاةً أو نواةً أو تراباً فسد صومه ، وعليه القضاء دون الكفارة ، ووجهُ ذلك : تحقُّق الأكل من حيث الصورة لا المعنى ؛ فإنَّ أكلَ الترابِ أو الحصاة ونحوهما لا يتغذَّى به الجسد ولا يندفع به مجوِّعٌ أو عطشٌ ، وهو قول الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية (5) .

ولو وصل شيءٌ إلى جوف الرأس بالإقطار في الأذن أو بالتسعُّط في الأنف ، أو وصل إلى البطن بالاحتقان عن طريق الدُّبُر المُفْضِي إلى الأمعاء فقد فسد صومه وعليه القضاء ؛ وذلك لوصول هذه الأشياء إلى الجوف بالاختيار وكان التحرُّزُ منها ممكناً ، فذلك كله شبيهٌ بالأكل لكنه لا يُغذِّي ، فهو إفسادٌ للصوم من حيث الصورة لا المعنى ،

(1) الترمذي (ج 3 ص 105) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 562) ومغني المحتاج (ج 1 ص 428) .

(3) المغني (ج 3 ص 106) وأسهل المدارك (ج 1 ص 420) .

(4) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص (131) .

(5) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 543) ومغني المحتاج (ج 1 ص 427) والمغني (ج 3 ص 105) وبُلغَةُ السالك

(ج 1 ص 254) .

وهو ما ذهب إليه جمهور أهل العلم ⁽¹⁾ .

ولو جامع امرأته فيما دون الفرج أو باشرها من غير إيلاج ، فأنزل أو استمني بكفه أو كف غيره ؛ فأنزل ، فقد فسد صومه وعليه القضاء ؛ لأنه أفسد صيامه بغير جماع ، فكان كتلعه الحصة أو التراب وهو أكل من حيث الصورة لا المعنى ، وهو قول الحنفية والشافعية وأحد قولَي الإمام أحمد ⁽²⁾ ، وهم في ذلك إنما يُوجبون الكفارة في الجماع الكامل الذي يتحقق من حيث الصورة والمعنى ، والذي يجب فيه الحد لا التعزير .

أما المالكية فقد أوجبوا القضاء والكفارة معاً ؛ لأن متناط الحكم هنا في وجوب الكفارة عندهم هو حصول اللذة بإنزال الماء الدافئ ⁽³⁾ .

ولو أتى البهيمه فأنزل فسد صيامه ووجب عليه القضاء ، ولا يلزمه في ذلك كفارة ؛ وذلك لوجود الجماع من حيث الصورة لا المعنى ، ولقصور إتيان البهيمه عن الزنا حقيقة في قبيل المرأة والذي يستوجب الحد ، وهو قول الحنفية ، وأحد قولَي الشافعية ، والحنابلة في رواية عنهم ⁽⁴⁾ .

وذهب آخرون إلى وجوب القضاء والكفارة وهو قول المالكية والحنابلة في الرواية الثانية عنهم ، وكذلك الشافعية في قولهم الثاني ، ووجه ذلك : أن وطء البهيمه مُوجب للغسل مفسد للصوم وهو يُشبه وطء آدمية . والمالكية في ذلك يمتنعون مناط التكفير هو هتُم الصيام بكل مفطير ، سواء في ذلك ما دخل الجوف - كيفما كان - أو ما كان من جماع ونحوه مما يحصل به الإنزال ⁽⁵⁾ .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 544) ومغني المحتاج (ج 1 ص 428) والمغني (ج 3 ص 105) والمدونة (ج 1 ص 176 ، 177) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 548) والمغني (ج 3 ص 120 ، 121) ومغني المحتاج (ج 1 ص 430) والمهذب (ج 1 ص 183) .

(3) المدونة (ج 1 ص 176) .

(4) المغني (ج 3 ص 123) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 548) ومغني المحتاج (ج 1 ص 444 ، 445) والمهذب (ج 1 ص 185) .

(5) المغني (ج 3 ص 123) والمدونة (ج 1 ص 175 ، 176) والمهذب (ج 1 ص 185) والألم (ج 2 ص 100) وحاشيتا القليوبي وعميرة على المنهاج (ج 1 ص 70) .

الْأَعْذَارُ الْمَبِيحَةُ الْإِفْطَارُ

ثُمَّ أَعْذَارٌ مَشْرُوعَةٌ يَجِدُ فِيهَا الْمُسْلِمُ رَخَصَةً لِلْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ ؛ لِيَقْضِيَ بِدَلًا مِنْهَا عِدَّةَ أَيَّامٍ أُخَرَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ ، أَوْ أَنْ يَفِدِيَ بِإِطْعَامِ مَسْكِينٍ وَاحِدٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ ، وَتِلْكَ هِيَ الْأَعْذَارُ الْمَشْرُوعَةُ تُبَيِّنُهَا فِي التَّفْصِيلِ التَّالِي :
أَوَّلًا : السَّفَرُ :

فَقَدْ رُخِّصَ لِلْمَسَافِرِ الْإِفْطَارُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِي غَيْرِهِ ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ، أَمَا الْكِتَابُ : فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (1) .

وَأَمَّا السُّنَّةُ : فَثَمَّةُ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ قَالَ : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَتْ عَشْرَةٌ مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ فِيمَا مِنْ صَامٍ ، وَمِمَّا مِنْ أَفْطَرٍ ، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ » (2) .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ كَذَلِكَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) قَالَا : « سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَصُومُ الصَّائِمُ وَيُفْطِرُ الْمُفْطِرُ فَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ » (3) .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ كَذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ أَشْرُدُ الصَّوْمَ ، أَقَاصُومُ فِي السَّفَرِ ؟ قَالَ : « صُمْ إِنْ شِئْتَ ، وَأَفْطِرْ إِنْ شِئْتَ » (4) .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ : « لَا تَعِيبُ عَلَى مَنْ صَامَ وَلَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ ؛ قَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّفْرِ وَأَفْطَرَ » (5) .

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ : فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمَسَافِرَ أَنْ يُفْطِرَ ، عَلَى أَنَّ يُسَافِرَ الشُّفْرَةَ الَّتِي يُبَاحُ فِيهَا الْإِفْطَارُ لِلْمَسَافِرِ ، وَهِيَ الَّتِي يُبَاحُ فِي مِثْلِهَا قَصْرُ الصَّلَاةِ عَلَى الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسَافَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا لِأَهْلِ الظَّاهِرِ ؛ إِذْ قَالُوا : يَجِبُ عَلَى الْمَسَافِرِ أَنْ يُفْطِرَ فِي كُلِّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ السَّفَرِ ؛ اسْتِنَادًا إِلَى ظَاهِرِ النَّصِّ ﴿ أَوْ عَلَى

(1) سورة البقرة الآية (184) .

(2) مسلم (ج 3 ص 142) .

(3) مسلم (ج 3 ص 143) .

(4 - 5) مسلم (ج 3 ص 141) .

سَفَرٍ ﴿١﴾ ويستوى في ذلك عندهم مسافة السفر سواء كانت قصيرة أو طويلة (٢) .
والصواب هو قول الجمهور ؛ لأن الترخيص في الإفطار بسبب السفر الطويل أثر معقول المعنى ؛ لما فيه من مشقة وخرج لا يُوجدان في السفر القصير .

أحوال المسافر

للمسافر أحوال ثلاثة يختلف في كل منها حكم الإفطار ما بين الإباحة وعدمها ، وتلك هي الأحوال نعرض لها في التفصيل التالي :
الحال الأولى : أن يدخل شهر الصيام على المسافر أثناء سفره فلا خلاف بين العلماء في إباحة الإفطار للمسافر في مثل هذه الحال .

الحال الثانية : أن يسافر ليلاً ، وذلك خلال شهر الصيام ، فإنه يُباح له إذ ذاك أن يفطر في اليوم التالي ، وهو ما ذهب إليه عامة أهل العلم ، وثمة قول ضعيف وهو أنه لا يجوز له أن يفطر بعد دخول الشهر ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٣) والمسافر أثناء الشهر قد شاهدته ؛ فعليه الصيام .

والصحيح قول عامة العلماء ؛ استدلالاً بعموم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٤) وهو بعمومه يدل على إباحة الإفطار للمسافر سواء كان سفره قبل الشهر أو خلاله .

ويستدل لذلك أيضًا من السنة بما أخرجه مسلم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) « أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر » (٥) .

وأخرج مسلم أيضًا عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : « سافر رسول الله ﷺ في رمضان فصام حتى بلغ عُشْقَانَ ثم دعا بإناء فيه شراب فشربه نهارًا ؛ ليراه الناس ثم أفطر حتى دخل مكة ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : فصام رسول الله ﷺ وأفطر ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ » (٦) .

(١) سورة البقرة الآية (184) .

(٢) بداية المجتهد (ج ١ ص 296) والمغني (ج 3 ص 99) والهداية (ج 1 ص 126) والمدونة (ج 1 ص 180) والمحلى (ج 6 ص 243) .

(٣) سورة البقرة الآية (184) .

(٤) سورة البقرة الآية (185) .

(٥) مسلم (ج 3 ص 141) .

(٦) مسلم (ج 3 ص 140) .

وأخرج أبو داود بإسناده عن أنس قال : « سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فصام بعضنا وأفطر بعضنا ، فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم » (1) .

الحال الثالثة : أن يكون السفر في أثناء يوم من أيام رمضان ، فهل يُباح له الإفطار في هذا اليوم الذي سافر فيه ؟ للعلماء في ذلك قولان :

أحدهما : إباحة الإفطار له ، وهو قول الشعبي وإسحق وابن المنذر وأهل الظاهر وأحمد في إحدى روايتين عنه ؛ وذلك لما أخرجه أبو داود عن جعفر بن جبر قال : « كنت مع أبي بصرة الغفاري - صاحب النبي ﷺ - في سفينة من الشنطاط في رمضان فرفع ثم قرب غداه ، قال جعفر في حديثه : فلم يُجاوز البيوت حتى دعا بالشفرة قال : اقترب ، قلت : ألسنت ترى البيوت ؟ قال أبو بصرة : أتزعج عن سنة رسول الله ﷺ » قال جعفر في حديثه : فأكل (2) .

ويستدل لذلك أيضًا بالمعقول وهو أن السفر مجرد معنى لو تحقق في أثناء النهار من الصيام أبيع الإفطار للمسافر بسببه ، وهو كما لو سافر أثناء الليل ، فإن معنى السفر حاصل في الجزأين من الوقت فيستوي فيهما الحكم (3) .

ثانيهما : عدم إباحة الإفطار إن سافر أثناء النهار ، وقد ذهب إلى ذلك جمهور الحنفية والمالكية والشافعية ، وهو قول الزهري ومكحول والأوزاعي ، وأحمد في الرواية الثانية عنه ، ووجه قولهم : أن المسافر كان قبل الصوم مقيمًا فله حكم الإقامة ، وقالوا أيضًا : إن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر ، فإذا اجتمعا كلاهما (السفر والحضر) غلب حكم الحضر على حكم السفر (4) ، وذلك استدلالًا بالمعقول ، وهو يعارضه ما استدلل به الفريق الأول وهو الخبر ، وعلى هذا فإن الرجوع عندي في المسألة القول الأول - وهو إباحة الإفطار للمسافر في رمضان حتى وإن سافر أثناء الصوم - والله أعلم .

حكم الصيام في السفر

الصوم في السفر جائز في الجملة ، وهو قول عامة أهل العلم ، لكنهم مع ذلك

(1) أبو داود (ج 2 ص 316) .

(2) أبو داود (ج 2 ص 318) .

(3) بداية المجتهد (ج 1 ص 297) والمغني (ج 3 ص 100) والمحلى (ج 1 ص 243) .

(4) المغني (ج 3 ص 100) وبداية المجتهد (ج 1 ص 297) والهداية (ج 1 ص 128) ومغني المحتاج (ج 1

ص 437) والألم (ج 2 ص 102) .

اختلفوا في أيهما أفضل ، الصوم أم الإفطار في حال السفر ؟ .

ذهبَت الشافعية والحنابلة إلى أَنَّ الإفطارَ أفضلُ ؛ فهو إذن عزيمةٌ والصيامُ رخصةٌ (1) وهو مرويٌّ عن ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب والشعبي والأوزاعي وإسحق ، واستدلُّوا لذلك بما أخرجه أبو داود بإسناده عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يُظللُّ عليه والزحائم عليه فقال : « ليس من البرِّ الصيامُ في السفر » (2) .

وأخرج أبو داود أيضًا عن أنس بن مالك عن رجل من بني عبد الله بن كعب قال : أغارَتْ علينا خيَلٌ لرسول الله ﷺ فانتَهَيْتُ ، أو قال : فأنطَلَقْتُ إلى رسول الله ﷺ وهو يأكلُ ، فقال : « اجلس فأصِب من طعامنا هذا » فقلتُ : إني صائمٌ . قال : « اجلس أخذتْكَ عن الصلاة وعن الصيام ، إن الله تعالى وضع شَطْرَ الصلاة أو نَصَفَ الصلاة ، والصومَ عن المسافر وعن المُرْضِعِ أو الحَبْلَى » قال : فتلَهَّفتُ نفسي أن لا أكونَ أكلتُ من طعام رسول الله ﷺ (3) .

وقالت الحنفية والمالكية : إن الصومَ أفضلُ فهو إذن عزيمةٌ والإفطارُ رخصةٌ ، (4) واستدلُّوا لذلك بما أخرجه أبو داود عن سنان بن سلمة بن المحبق الهذلي عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كانت له حُمُولَةٌ تأوي إلى شَيْبَعٍ فليصُمْ رمضانَ حيث أذَرَكَ » (5) .

وكذلك ما أخرجه أبو داود عن أبي الدرداء قال : « خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ في بعض غزواتِهِ في حرٍّ شديدٍ حتى إنَّ أحدَنَا ليضَعُ يَدَهُ على رأسِهِ أو كَفَّهُ على رأسِهِ من شِدَّةِ الحرِّ ما فينا صائمٌ إلَّا رسولُ الله ﷺ وعبدُ الله بن رواحة » (6) .

وقالوا : إن رمضانَ أفضلُ الوقتين فكان الأداءُ فيه أولى ، وأجابوا عما استدَلُّ به الشافعية والحنابلة بأنَّ ذلك محمولٌ على حالة الجهد والمشقة التي تقول إلى الحَرَجِ (7) .

وقالت الظاهرية : إنَّ الإفطارَ في حق المسافر فَوْضٌ سواء كان ذلك في سَفَرٍ طاعةٍ أو

(1) الرخصة هي : ما شُرِعَ من الأحكام - لعذر - مع قيام السبب المحرم ، أما العزيمة فهي : عبارة عما لَزِمَ العبادة بإلزام الله تعالى كالعبادات الخمس ونحوها .

انظر الأحكام للآمدي (ج 1 ص 101) وانظر أيضًا المغني (ج 3 ص 150) ومغني المحتاج (ج 1 ص 437) وبداية المجتهد (ج 1 ص 296) .

(2 - 3) أبو داود (ج 2 ص 317) .

(4) بداية المجتهد (ج 1 ص 296) والهداية (ج 1 ص 126) .

(5 - 6) أبو داود (ج 2 ص 318) . (7) الهداية (ج 1 ص 126) .

معصية ، وإن صام فصومه باطل ، بل عليه أن يُفْطِرَ في السفر ثم يَقْضِي بعد ذلك في أيامٍ أُخَرَ ، ودليلهم في ذلك هو الظاهر من قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (1) فَعَمَّ ذلك الأسفار كلها ولم يُخَصَّ سفرًا من سفر ؛ لذا فإن الإفطار في السفر فَوْضٌ (2) واستدلوا كذلك بما أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كِزَاعَ الغَيمِ فصام الناس ، ثم دعا بِقَدَحٍ من ماءٍ فَرَفَعَهُ حتى نظر الناس إليه ثم شَرِبَ ، فقليل له بعد ذلك : إن يَقْضِيَ الناس قد صام ، فقال : « أولئك الغُصَاةُ ، أولئك الغُصَاةُ » (3) . وكذلك ما أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) أن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ » (4) .

ثانيًا : المرض :

فإن للمريض أن يُفْطِرَ إذا كان الصوم يُزِيدُ من مرضه ، وإن تحمَّلَ الصوم وهو مريض كُرِهَ له ذلك ، وهو ما أجمع عليه أهل العلم من المسلمين .

ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (5) .

أما مستوى المرض الذي يُباح الإفطار بسببه فهو مَوْضِعٌ خلاف ، وللعلماء في ذلك قولان :

أولهما : أنه المرض الذي يقول إلى المشقة والضَّرَرِ ، أو الذي يتأخَّرُ بسببه البرء ، فإن كان كذلك فقد جاز للمريض أن يُفْطِرَ وهو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم ، (6) ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ (7) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (8) ، وقالوا أيضًا إن خَشِيَ على نفسه الهلاك بسبب المرض وجب في حقه الإفطار .

ثانيهما : يباح الإفطار لكل ما يُطْلَقُ عليه اسمُ المرض سواء كان المرض هينًا يسيرًا أو

(2) المحلى (ج 6 ص 243) .

(4) مسلم (ج 3 ص 142) .

(1) سورة البقرة الآية (184) .

(3) مسلم (ج 3 ص 141) .

(5) سورة البقرة الآية (184) .

(6) مغني المحتاج (ج 1 ص 437) والمدونة (ج 1 ص 174) ومعها مقدمات ابن رشد ، والمغني (ج 3 ص 147) والهداية (ج 1 ص 126) .

(8) سورة البقرة الآية (195) .

(7) سورة النساء الآية (29) .

شديداً عسيراً ، وعلى هذا فأثماً مرض يَجُوز بسببه الإفطار ، ويدخل فيه كلُّ ضروب الآلام أو الأوجاع التي تُصيب البدن ، وذلك كالصداع أو الدُّمل أو القُرحة أو خلع الضرس أو وجع الإصبع أو نحو ذلك ، وهو قول محمد بن سيرين ؛ إذ قال في هذا الشأن : متى كان الإنسان في حال يستحقُّ بها اسم المرض صَحَّ الفطر ؛ قياساً على المسافر لعله السفر . وهو المفهوم من كلام الظاهرية في المسألة (1) .

ثالثاً : الحمل والرضاع :

فإنه مباح في الجملة لكل من الحامل والمرضع أن تُفطر في رمضان إن خَشِيت على نفسها أو على ولدها ، لكنهما إذا أفطرتا ماذا عليهما ؟ فهل عليهما القضاء والإطعام معاً ، أو القضاء من غير إطعام ، أو الإطعام فقط ؟ .

للعلماء في ذلك خمسة أقوال هي :

القول الأول : إذا خافتا على نفسيتهما بسبب الصيام أفطرتا وعليهما القضاء فقط ، وهو ما أجمع أهل العلم من غير خلاف بينهم في ذلك ، ووجه ذلك : أنَّ الخائفة على نفسها بسبب الصوم ، هي بمنزلة المريض الذي يَحْشَى على نفسه زيادة المرض أو تأخر البرء (2) .

القول الثاني : إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وعليهما القضاء والفدية بالإطعام لمسكين عن كل يوم ، وهو قول الشافعية والحنابلة ، وهو مروى عن ابن عمر (3) ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (4) وهما داخلتان في عموم هذه الآية ، وزوي كذلك عن ابن عباس قوله في تأويل هذه الآية : كانت رُخْصَةً للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يُطِيقَان الصيام أن يُفطرا ويُطِعَمَا مكان كل يوم مسكيناً ، والجبلى والمُزْبِع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا (5) .

وكذلك أخرج الترمذي عن رجل من بني عبد الله بن كعب أن النبي ﷺ قال من

(1) المحلى (ج 6 ص 185) وبداية المجتهد (ج 1 ص 297) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 286) .

(2) المغني (ج 3 ص 139) وبداية المجتهد (ج 1 ص 300) والمجموع (ج 6 ص 268) .

(3) المغني (ج 3 ص 139) والمجموع (ج 6 ص 268 ، 269) والأم (ج 2 ص 103) .

(4) سورة البقرة الآية (184) .

(5) الترمذي (ج 3 ص 94) وأخرجه النسائي (ج 4 ص 190) .

حديث طويل : « إن الله تعالى وَضَعَ عن المسافر الصَّوْمَ وَشَطَرَ الصلاة ، وعن الحاملِ أو المُرْضِعِ الصَّوْمَ أو الصَّيَامَ » (1) .

القول الثالث : التفریق فی الحكم بين الحامل والمرضع ، وهو ما ذهبَتْ إليه المالكية ؛ إذ قالوا : الحاملُ إذا خَشِيتْ على ولدها أفطرت ولا إطعامَ عليها ، لكنها إذا صَحَّحت وقَوَّيَتْ قَضَتْ ما أفطرت ؛ لأنها في حكم المريضة ، أما المُرْضِعُ فعليها القضاء والإطعام ؛ لأنها ليست مريضة كالحامل ؛ فافترقتا (2) .

القول الرابع : لهما الإفطارُ وعليهما القضاء ولا فدية ، وهو قولُ الحنفية ، واستندوا في ذلك إلى الآية الكريمة ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (3) ومعناه : الذين لا يُطِيقُونَهُ ، وقالوا أيضًا : إنَّ إفطارها بعذر ، وهو دَفْعُ الْحَرْجِ (4) .

القول الخامس : المُرْضِعُ إذا أفطرت عليها الكفارة دون الحامل ؛ لأنها يُمكنُها أن تسترضع لولدها بخلاف الحامل ، وهو قولُ الليث ، وروايةٌ عن مالك (5) .

رابعاً : العَجْزُ لِلْكَبِيرِ :

فإنَّ الشيخَ الكبيرَ والعجوزَ ، إن كان الصومُ يَشْقُ عليهما مشقةً كبيرةً فلهما أن يُفطرا وَيَفْدِيَا عن ذلك ، وهو إطعامُ مسكينٍ لكل يوم ، وهو قولُ أكثر أهل العلم ، وفيهم الحنفيةُ والشافعيةُ والحنابلةُ وأهل الظاهر (6) .

واستدلوا لذلك بعبدة أدلة ، منها قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (7) قيل معناه : لا يُطِيقُونَهُ ، وقال ابن عباس في تأويلها : ليست منسوخة ، هو الشيخُ الكبيرُ والمرأةُ الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما ؛ فَيُطْعِمَا مكان كلِّ يومٍ مسكيناً (8) . وأخرج البيهقي كذلك عن ابن عباس قال : « رُحِصَ للشيخ الكبير أن يُفْطِرَ وَيُطْعِمَ

(1) أبو داود (ج 2 ص 296) .

(2) المدونة (ج 1 ص 186) وبداية المجتهد (ج 1 ص 300) .

(3) سورة البقرة الآية (184) .

(4) الهداية (ج 1 ص 127) .

(5) المغني (ج 3 ص 139) والمدونة (ج 1 ص 186) .

(6) الهداية (ج 1 ص 127) والأم (ج 2 ص 104) والمغني (ج 3 ص 141) والمحلى (ج 2 ص 263)

وأحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 109) .

(7) سورة البقرة الآية (184) .

(8) البيهقي (ج 4 ص 271) .

عن كل يوم مسكينًا ولا قضاء عليه ⁽¹⁾ .

وأخرج البيهقي أيضًا عن عطاء بن أبي رباح أنه سمع أبا هريرة يقول : « من أذركه الكثير فلم يستطع صيام شهر رمضان فعليه لكل يوم مَدٌّ مِنْ قَمَحٍ » ⁽²⁾ .

وأخرج البيهقي أيضًا عن قتادة : أن أنسًا (رضي الله عنه) ضعف عامًا قبل موته فأفطر وأمر أهله أن يطعموا مكان كل يوم مسكينًا ⁽³⁾ .

وكذلك استدلووا بعموم قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ⁽⁴⁾ وقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ⁽⁵⁾ وفي تكليف الكبير والعجز بالصوم حرج كبير .

أما المالكية فقد وافقوا الجمهور في إباحة الإفطار للكبير إلا أنهم قالوا : ليس عليه فدية بدل الإفطار ، ودليلهم في نفي الفدية أن الكبير مفطرٌ لعذر موجود فيه ، وهو الشيخوخة والكبر ؛ فلم يلزمه إطعام كالمسافر والمريض ، وهو قول الثوري ومكحول ، واختاره ابن المنذر ⁽⁶⁾ .

خامسًا : الجوع والعطش الشديدان :

وذلك أن ثلَمَ بالصائم نوبةً من جوع متلفٍ مُضِنٍ أو عطشٍ شديدٍ حَزُورٍ لا يقوى معه الصائم على الاحتمال والتماسك فأوشك ذلك أن يؤدي به إلى الانهيار والهلكة ، فإن الصائم - والحالة هذه - يجب في حقه إحياء نفسه بالإفطار ؛ دفعًا للخطر المحيِّق وإذهابًا للهلاك المحتمل ، ويُستدل لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ⁽⁷⁾ وقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾ ⁽⁸⁾ وقوله عز من قائل في ترسيخ حقيقة التيسير والتسهيل التي بنيت عليه شريعة الإسلام : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ ﴾ ⁽⁹⁾ .

المقتضى الثاني : وجوب الكفارة :

الكفارة ، من الكفر والكفور والتكفير ، والكفران ، وهو يعني : الستر والتغطية

(1 - 3) البيهقي (ج 4 ص 271) . (4) سورة البقرة الآية (286) .

(5) سورة الحج الآية (78) .

(6) تفسير القرطبي (ج 2 ص 289) والمبدونة (ج 1 ص 186) .

(7) سورة البقرة الآية (195) . (8) سورة النساء الآية (29) . (9) سورة البقرة الآية (185) .

والجَحْد ، وقد سُمِّي الكافر كافراً ؛ لأن الكُفْر غطَّى قلبه كله ، وقيل : سُمِّي كافراً ؛ لأنه سَتَرَ نعمة الله وهي الإيمان والتوحيد ، وذلك بِرَفْضِهِ وَجَحْدِهِ ، ويقال للزَّاع كُفَّاراً ؛ لأنهم يَسْتُرُونَ البذور في الأرض بالتراب ، وسُمِّيت الكفارات كفارات ؛ لأنها تُكْفَر الذنوب أي : تسترها ، مثل كفارة الأيمان ، وكفارة الظَّهَار ، وكفارة القتل الخطأ .
وعلى هذا فالكفارة هي : كل ما يُكْفَر به من صدقة أو صوم أو نحوه تغطية للذنب أو ستراً للإثم (1) .

والكفارة المقصودة هنا ، هي : القرية الدنيوية التي فرضها الله سبحانه وتعالى على الذي يَهْتِك حرمة الصيام بالإفطار عمداً ؛ ستراً لخطيئته .
على أن أنواع الكفارة ثلاثة هي :

إعتاق رقبة ، وصيام شهرين متتابعين ، وإطعام ستين مسكيناً .

أما وجوب الكفارات من حيث الترتيب وعدمه فهو موضع خلاف بين العلماء ، فقد ذهب جمهور العلماء - وفيهم الحنفية والشافعية والظاهرية ، وهو الراجح من مذهب الحنابلة - إلى وجوب أنواع الكفارة على الترتيب وليس على التخيير ، وهو قول الثوري والأوزاعي .
وعلى هذا فليس للمكفِّر الخيار في أنواع الكفارة ، بل هو ملزَّم بالتكفير أولاً بالإعتاق ، فإن لم يستطع كَفَّر بالصيام ، فإن لم يستطع كَفَّر بالإطعام .

والدليل على وجوب الترتيب ما أخرجه مسلم بإسناده عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكتُ يا رسول الله ، قال : « وما أهلكك ؟ » قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : « هل تجِد ما تُعِيقُ رقبة ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا ، قال : « فهل تجِد ما تُطْعِم ستين مسكيناً ؟ » قال : لا ، قال : ثم جلس فأُتِيَ النبي ﷺ بِعَرَقٍ فيه تمرٌ ، فقال : « تصدَّق بهذا » قال : أفقرُّ منا ؟ فما بين لا بَيْنَها أهل بيت أحوجُّ إليه منا ، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال : « اذْهَبْ فَأُطْعِمْهُ أَهْلَكَ » (2) وهذا الحديث يدل على الترتيب في أنواع الكفارة ، وهو ما تَمَسَّك به الجمهور (3) .

(1) لسان العرب (ج 5 ص 144 - 148) . (2) مسلم (ج 3 ص 139) .

(3) المغني (ج 3 ص 127) وبداية المجتهد (ج 1 ص 258) والأُم (ج 2 ص 98) والمحلى (ج 6 ص 197) والهداية (ج 1 ص 125) وحاشيتا القليوبي وعميرة على المنهاج (ج 2 ص 72) .

وذهبت المالكية ، وأحمد في رواية عنه ، إلى أن أنواع الكفارة الثلاثة واجبة على التخيير ، وبهذا فإن الذي يَهْتِكُ الصوم عمداً له أن يكفّر بما شاء من أنواع الكفارة ، فإن شاء أعتق ، وإن شاء صام ، وإن شاء أطعم ، ومع ذلك فقد رُوي عن الإمام مالك أنه يُستحبُّ الإطعام أكثر من العتق ومن الصيام ⁽¹⁾ .

واستدلوا لجواز التخيير بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ « أمر رجلاً أفطَرَ في رمضان أن يُعتِقَ رقبةً ، أو يصومَ شهرين ، أو يُطعمَ ستين مسكيناً » ⁽²⁾ وموضع الاستدلال هو الحرف (أو) فهو حرفُ تَخْيِيرٍ ، فكانت أنواع الكفارة بذلك على التخيير ككفارة اليمين .

الترجيح

الراجعُ ما ذهب إليه الجمهورُ وهو وجوبُ الكفارة على الترتيب ؛ فإنَّ المكفّر عليه أولاً أن يُعتِقَ ، فإن لم يجد صام ، فإن لم يستطع أطعم . ووجهُ الترجيح من ثلاثة أوجه :
الوجه الأول : قوة استدلال الجمهور ؛ فإن دليلهم الحديث الصحيح وهو مِنْ لَفْظِ النبي ﷺ ، أمّا حديثُ المخالفين فهو من لفظ الراوي أبي هريرة .
الوجه الثاني : قوله : « أو » يُحْتَمَلُ أن يَكُونَ لاعتقاده أن معنى اللفظين (أو ، و) سواءً ، وعند الاحتمال يَضَعُفُ الاستدلالُ .

الوجه الثالث : أن كفارة الإفطار عمداً تتضمنُ صياماً لشهرين متتالين فكانت على الترتيب ككفارة الظهارِ والقتلِ ، فهي على الترتيب وليس التخيير .

سبب الكفارة

هل سببُ الكفارة هو الإفطارُ عن طريق هتكِ الصيام بالجماع نهائياً عمداً فقط ، أو هو الإفطارُ بكل مُفْطِرٍ سواءً في ذلك الأكلُ والشرب ؟ فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : وهو قول الحنفية والمالكية وآخرين ؛ فقد ذهب هؤلاء إلى وجوب الكفارة والقضاءِ على من أفطر متعمداً بأكل وشرب ؛ وبذلك فإنَّ حكمَ الإفطار عمداً

(1) أسهل المدارك (ج 1 ص 422) وبداية المجتهد (ج 1 ص 258) والمرددة (ج 1 ص 191) والمغني (ج 3

ص 127) . (2) مسلم (ج 3 ص 139) .

بالجماع يتسحب على الإفطار بغير الجماع (1) .

القول الثاني : وهو قول الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر ؛ فقد ذهبوا إلى أنّ الكفارة إنما تجب في الإفطار بالجماع دون غيره من المفطرات ؛ استنادًا إلى حديث أبي هريرة السابق وذلك في الرجل الذي جاء النبي ﷺ يقول : هلكْتُ يا رسول الله ، وقَعْتُ على امرأتي في رمضان (2) .

وسبب الاختلاف بين الفريقين هو اختلافهم في تعدية الإفطار بالجماع إلى الإفطار بغيره من الأكل والشرب ، فمن رأى أنّ العلة فيهما واحدة ، وهي انتهاك حرمة الصوم ، جعل الحكم فيهما واحدًا وهو وجوب الكفارة ، ومن لا يرى القياس بينهما فإنه لا يُعدي حكم الإفطار بالجماع إلى الإفطار بالأكل والشرب ، ووجه هذا : أنّ الكفارة وإن كانت عقابًا لانتهاك حرمة الصيام إلا أنها أشدُّ مناسبة للجماع منه لغيره من المفطرات الأخرى ؛ وذلك لأن المقصود من العقاب الرّدْع ، والعقاب الأشدُّ قد يُوضَع لما إليه النفس أميل ، وعلى هذا فإن هذه العقوبة الغليظة خاصة بالجماع وحده .

والراجع عندي ما ذهب إليه الحنفية والمالكية وهو وجوب تعدية حكم الجماع في الصيام إلى الإفطار عمدًا بالأكل والشرب ؛ وذلك لأنّ الكفارة تتعلق بإفساد الصيام عمدًا ، وهو الإفطار الكامل بوجود الأكل والشرب أو الجماع وذلك من حيث الصورة والمعنى من غير عذر .

وبعبارة أخرى فإنّ تعليل الكفارة في الإفطار بالجماع أمرٌ معقول المعنى ، وهو هدم الصيام وانتهاك حرمة الإفطار عمدًا ، وذلك موجودٌ في كل إفطارٍ سواء كان الجماع أو غيره من أكل وشرب .

قوله : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ ورد في تأويل هذه الآية أقوالٌ كثيرةٌ نفتضِب منها ثلاثة أقوال ؛ لندرج بعدها ما نراه راجحًا :

القول الأول : لما شُرِعَ صيامُ رمضان شقَّ على الناس فصام فيهم من صام وأفطر من أفطر ، فكان من أفطر أطلع عن كل يوم مسكينًا بدل إفطاره ، وكان قد رُخص لهم في ذلك حتى تُيسرَ هذه الآية بالآية بعدها ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ .

(1) بداية المجتهد (ج 1 ص 256 ، 257) والهداية (ج 1 ص 122) وبدائع الصنائع (ج 2 ص 97) .

(2) المغني (ج 3 ص 121) والأم (ج 2 ص 98) .

القول الثاني : وهو أن هذه الآية نزلت رخصة للشيخ والعجزة ، إذا أفطروا وهم يطيقون الصوم ، ثم نُسِخت هذه الآية بقوله : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ فزالت الرخصة بالإفطار بعد النسخ إلا لمن كان عاجزاً لا يقدر أن يصوم ، وهو مروي عن ابن عباس .

القول الثالث : وهو قول ابن عباس وابن مسعود وآخرين ، وهو أن هذه الآية ليست منسوخة ولكنها نزلت في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة اللذين لا يستطيعان الصوم فيطعمان بدلاً من كل يوم يفطران فيه مسكيناً ؛ فقد ذُكر عن أنس (رضي الله عنه) أنه بعد ما كُبر أطمعَ عاماً أو عامين عن كل يوم مسكيناً خبزاً ولحماً وأفطر ، وذُكر عنه كذلك لما ضعف عن الصوم صنع جفنة من ثريد فدعا ثلاثين مسكيناً فأطعمهم .

والراجح عندي ما روي عن ابن عباس وهو أن هذه الآية نزلت رخصة للشيخ والعجزة إذا أفطروا وهم يطيقون الصوم ، ثم نسخها قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ .

ويُعزِّز ذلك ما ذكر عن ابن عباس كذلك في هذا الشأن أنه قال : رُخص للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة - وهما يطيقان الصوم - أن يفطرا إن شاءا أو يطعما لكل يوم مسكيناً ، ثم نسخ ذلك قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ وثبت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة - إذا كانا لا يطيقان الصوم - وللحُبلى والمرضع إذا خافتا .

وذُكر كذلك أن الرخصة تشمل الذي يقف في الحرب مجاهدًا في سبيل الله ، وقيل : إن الإفطار في حقه واجب ؛ كيلا يضعفه الصوم عن أداء فريضة الجهاد (1) .

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 79) والكشاف (ج 1 ص 335) وتفسير البيضاوي ص (38) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 286 - 288) وأحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 108 ، 109) والبخاري (ج 3 ص 44) .

قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الْرَفْتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ مَن لَّيَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لَيَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَالنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٧٧﴾ ۝ .

سبب نزول الآية

ورد في سبب نزولها عدَّة روايات تَقْتَضِيْ منها اثنتان تشتملان على المقصود بما فيه الكفاية والغُنَّة :

الرواية الأولى : وهي لابن عباس ، فقد ذُكر عنه أن المسلمين كانوا في شهر رمضان إذا صلُّوا العشاء حَزَمَ عليهم النساء والطعام إلى مثلها من القابلة ، ثم إن أناساً من المسلمين أصابوا من الطعام والنساء في شهر رمضان بعد العشاء ، منهم عمر بن الخطاب ، فشكوا ذلك لرسول الله ﷺ ، فأنزل الله هذه الآية .

الرواية الثانية : وهي للبراء بن عازب ، إذ قال : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويمسسون النساء ما لم يناموا ، فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها ، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً فأَتَى أهله عند الإفطار فانطلقت امرأته تَطْلُبُ شيئاً وغلبته عيناه فنام فلَمَّا انتصف النهار من غِدِّ غُشي عليه ، قال : وأتى عمرُ امرأته وقد نامت ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الْرَفْتُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ .. الْفَجْرُ ﴾ ففرح المسلمون بذلك (1) .

وخلاصة ذلك : أن المسلمين كان لا يَجُلُّ لهم الطعام والشراب والجماع إذا ناموا بعد المغرب في شهر رمضان ، فما كان يُباح لهم شيء من ذلك إلا قَبْلَ النوم من بعد غروب الشمس ، فسَقَّ ذلك على المسلمين حتى وقع بعضهم في المنهي عنه - وهو الجماع بعد النوم - فأنزل الله هذه الآية بما يُبيح كل المفطرات طيلة الليل سواء في ذلك ما كان قبل النوم وبعده .

(1) أسباب النزول للسياطوري (ص 30 ، 31) والبخاري (ج 3 ص 36) .

أما الرَفْتُ ، فهو الجماعُ وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته ، يعني : التقبيلَ والمغازلةَ ونحوهما مما يكون في حالة الجماع ، والرَفْتُ أيضًا : الفُحْشُ من القول ، والرَفْتُ في قوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا قُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ⁽¹⁾ أي : لا إباحاش ، وقيل : لا جماع ولا كلمة من أسباب الجماع ⁽²⁾ .

والمقصودُ بالرفث في الآية : ما كان من جماع وأسبابه ، يدلُّ على ذلك قوله بعد أن تاب عليهم وعفا عنهم : ﴿ فَأَلْتَنَ بَنِيئُهُنَّ ﴾ وهو كنايةٌ عن الجماع ، أي أحلَّ لكم ما حرَّم عليكم من الجماع وغيره بعد النوم في ليالي الصيام بعد أن كان بعضكم يَحُونُ نفسه بفعل المحذور .

وقوله : ﴿ تَدْرَأُونَ الصِّيَامَ إِلَىٰ أَيْلٍ ﴾ بين الله في ذلك أن آخرَ وقتِ الصوم هو إقبال الليل . وأن أولَ الصوم مجيء أول النهار وأول إدبارِ آخر الليل ، وذلك يدلُّ على أن لا صومَ بالليل كما لا إفطارَ بالنهار في أيام الصوم ، ويدل كذلك على حظرِ الوصال وأن المواصلة مجزئةٌ نفسه في غير طاعة ربه ⁽³⁾ ؛ فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم الليل قد أقبل من ها هنا فقد أفطَرَ الصائم » ⁽⁴⁾ .

وأخرج البخاري كذلك عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أقبل الليل من ها هنا وأدبرَ النهار من ها هنا وغرَبَت الشمس فقد أفطَرَ الصائم » ⁽⁵⁾ .

وفي قوله : ﴿ إِلَىٰ أَيْلٍ ﴾ ما يقتضي النهي عن الوصال في الصيام وهو أن يصل الصائم ليله بنهاره صائمًا من غير أن يتخلَّل ذلك إفطارًا ، فإن ذلك منهى عنه ؛ لما فيه من مشقةٍ وحرَجٍ وتفسير لا يُطاق .

وفي النهي عن الوصال أخرج البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ؛ رحمةً لهم » فقالوا : إنك تواصل ، قال : « إني لستُ كهبيئكم ؛ إني يُطعمُني ربي ويسقيني » ⁽⁶⁾ .

وأخرج البخاري كذلك عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : « نهى رسول الله ﷺ عن

(1) سورة البقرة الآية (197) .

(2) لسان العرب (ج 2 ص 154) .

(3) تفسير الطبري (ج 2 ص 103) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 328 ، 329) والكشاف (ج 1 ص 339) .

(4) البخاري (ج 3 ص 46) .

(5) البخاري (ج 3 ص 47) .

(6) البخاري (ج 3 ص 48) .

الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ » فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ : إِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ :
 « وَأَيْكُمْ مِثْلِي ؟ إِنْ أَيْتَ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي » فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَاصْلَ
 بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ ، فَقَالَ : « لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُمْكُمْ » كَالْتَكِيلَ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ
 يَنْتَهُوا (1) .

وقوله : ﴿ وَلَا تُبَيِّنْ لَهُمْ وَأَنْتَ عَالِمُ الْغُيُوبِ ﴾ .

الاعتكاف

الاعتكاف في اللغة : نقول : عَكَفَ عَلَى الشَّيْءِ عُكُوفًا وَعَكْفًا ، أي : لازمه ورواظبه . وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى : ﴿ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾ (1) وَعَكَفْتُ الشَّيْءَ أَعَكُفُهُ ، أي : حبشته ، ومنه الاعتكاف ، وهو حبس النفس عن التصرفات العادية (2) .

الاعتكاف في الشرع : ثمة تعريفات متقاربة من حيث المدلول للاعتكاف ، ومن أوضح ما جاء فيه من تعريف قول الفخر الرازي فيه : إنه المكث في بيت الله ، تقرباً إليه (3) . وذلك يعني اللبث من المسلم في بيت من بيوت الله ؛ بقصد العبادة وانقطاعاً لها عن أمور الدنيا ، والعبادة تكون ما بين صلاة وصيام ودعاء وتسييح وتحميد وتهليل وتلاوة لكتاب الله الحكيم .

حكم الاعتكاف

أجمع العلماء على أن الاعتكاف ليس واجباً بل هو سنة مستحبة أو قُرْبَةٌ من القُرْبِ ونافلة من النوافل يتقرب بها المسلم من ربه مخبتاً إليه في طاعة وخشوع ، وقد عملها رسول الله ﷺ وأصحابه وأزواجه ، فقد أخرج ابن ماجه عن أبي هريرة قال : « كان النبي ﷺ يَعْتَكِفُ كل عام عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قُبِضَ فيه اعتكف عشرين يوماً ، وكان يُعَرِّضُ عليه القرآن في كل عام مرة ، فلما كان العام الذي قُبِضَ فيه عُرض عليه مرتين » (4) .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ « كان يَعْتَكِفُ العَشْرَ الْأَوَاخِرَ من رمضان فسادراً عاماً فلما كان من العام المقبل اعتكف عشرين يوماً » (5) .

وأخرج ابن ماجه أيضاً عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا أراد أن يَعْتَكِفَ صَلَّى الصُّبْحَ ثم دخل المكان الذي يُرِيدُ أن يَعْتَكِفَ فيه ، فأراد أن يعتكف العشر الأواخر من رمضان ، فأمر ، فَضْرِبَ لَهُ خِجَاءً ، فأمرت عائشة بخباء فَضْرِبَ لها ، وأمرت حفصة بخباء فَضْرِبَ لها ، فلما رأَتْ زَيْنَبُ خِجَاءَهُمَا أمرت بخباء فَضْرِبَ لها ، فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ قال : « أَلَيْسَ تُرِيدُونَ ؟ » فلم يَعْتَكِفَ في رمضان ، واعتكف عشراً من شوال (6) .

وعلى هذا فالاعتكاف نافلة دون الوجوب إلا أن يُلْزِمَ المسلم نفسه به ، كما لو نذر

(1) سورة الأعراف الآية (138) .

(2) المصباح المنير (ج 2 ص 75) .

(3) التفسير الكبير للفخر الرازي (ج 5 ص 13) . (4) ابن ماجه (ج 1 ص 562) .

(5) ابن ماجه (ج 1 ص 562 ، 563) . (6) ابن ماجه (ج 1 ص 563) .

أن يعتكف ، فإن نذر لزمه (1) .

وفوق صيرورته واجبا بالنذر فإنه كذلك يصير واجبا بالشروع ، وهو ما ذهبت إليه الحنفية ؛ فإن العبادة تصير عندهم بالشروع فيها واجبة وذلك للنهي عن إبطال الأعمال ، وهو يدل على وجوب المضى في الأعمال لإتمامها وذلك بعد الشروع فيها (2) ، وفي ذلك يقول سبحانه : ﴿ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ (3) .

ركن الاعتكاف

أما ركنه فهو : اللبث والمقام في المسجد لممارسة أفعال العبادة بأنواعها ؛ فليس للمعتكف أن يخرج من معتكفه إلا للضرورة وذلك كالحاجة للتبول والتغوط ؛ ليرجع بعد ذلك إلى معتكفه على الفور ، ومن الضرورة كذلك ما لو أُلِّم به مرض لا يُحتمل فاحتاج إلى الخروج للمعالجة ونحوها ، وكذلك الحيض في حق المرأة المعتكفة فلها أن تَبْرَحَ موضع الاعتكاف ، حتى إذا انقضت مدة حيضها عادت وَبَثَّتْ على ما سبق من أيام في الاعتكاف ، وذلك الذي عليه جمهور الفقهاء ، خلافا لما قاله سعيد بن جبير والنخعي والحسن البصري من جواز شهود الجنائز وعبادة المريض (4) ، والصحيح ما قاله الجمهور ؛ لأن الاعتكاف يعني اللبث والمقام ، فالخروج من موضع الاعتكاف يضاده ، ولا بقاء للشيء مع ضده ، وإنما يُباح الخروج للضرورة كما يثبت ، أو لأداء فرض عين كصلاة الجمعة في مسجد غير موضع الاعتكاف .

شروط الاعتكاف

ثمة شرائط أربعة لصحة الاعتكاف ، نعرض لها في التفصيل التالي مع تبيان اختلاف الفقهاء في كل واحدة منها :

أولاً : **الامسك عن الجماع** :

فإن الجماع مبطل للاعتكاف بالإجماع ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُبَشِّرْهُمْ ﴾ وَأَنْتُمْ

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 333) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 343) والام (ج 2 ص 115) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 567) .

(3) سورة محمد الآية (33) .

(4) تفسير القرطبي (ج 3 ص 335) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 570) والام (ج 2 ص 115) وتفسير ابن كثير

(ج 1 ص 224) .

عَلَيْكُمْ فَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ **﴿ ١٨٧ 〉** وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَمَاعَ يُتَأَقَّضُ الْاِعْتِكَافُ ؛ لِقِيَامِهِ (الْاِعْتِكَافُ) عَلَى اللَّبْثِ فِي الْمَسْجِدِ انْقِطَاعًا لِلْعِبَادَةِ ، وَيُتَأَقَّضُ ذَلِكَ الْجَمَاعُ .

أَمَّا مَا كَانَ دُونَ الْجَمَاعِ مِنْ أَسْبَابِهِ وَدَوَاعِيهِ كَالْقُبْلَةِ وَالنَّظَرَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ ، وَكَانَ ذَلِكَ بِشَهْوَةٍ - فَلَا جَرَمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُي عَنْهُ ، وَإِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ إِنْزَالُ بَطَلِ الْاِعْتِكَافِ بِغَيْرِ خِلَافٍ (2) .

وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِنْزَالٌ فَلَا يَبْطُلُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لَكُنْهَ مَعَ ذَلِكَ قَدْ أَسَاءَ ، وَذَلِكَ عِنْدَهُمْ كَالصَّوْمِ لَا يَفْسُدُ بِدَوَاعِي الْجَمَاعِ مَا لَمْ يَحْضُرْ إِنْزَالٌ ، فَإِنْ حَصَلَ إِنْزَالٌ فَسَدَ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، فَقَدْ ذَكَرَ عَنْهُ قَوْلُهُ فِي هَذَا الشَّأْنِ : وَلَا يُفْسِدُ الْاِعْتِكَافَ مِنَ الْوُطْءِ إِلَّا مَا يُوجِبُ الْحُدَّ لَا تُفْسِدُهُ قُبْلَةٌ وَلَا مُبَاشَرَةٌ وَلَا نَظَرَةٌ ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ ، كَانَ هَذَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ فِي غَيْرِهِ (3) .

وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي الرَّاجِحِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ إِلَى فَسَادِ الْاِعْتِكَافِ بِمَا دُونَ الْجَمَاعِ مِنْ أَسْبَابِهِ وَدَوَاعِيهِ وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ بِهِ إِنْزَالٌ ؛ لَدُخُولِ ذَلِكَ فِي مَضْمُونِ النَّهْيِ الَّذِي حَمَلَتْهُ الْآيَةُ **﴿ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَلَكُمْ فَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ 〉** فَإِنْ الْمُبَاشَرَةُ يُرَادُ بِهَا الْجَمَاعُ وَدَوَاعِيهِ مِنْ مَلَامَسَةٍ وَتَقْبِيلٍ وَمَعَانِقَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ (4) .

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ لَمَسٍ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَلَا يُفْسِدُ بِهِ الْاِعْتِكَافُ وَذَلِكَ كَالْتَقْبِيلِ لِلشَّفَقَةِ وَالْإِكْرَامِ ، أَوْ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرٍ ، وَفِي ذَلِكَ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فَأَغْسِلُهُ وَأَرْجُلُهُ وَأَنَا فِي حَجْرَتِي وَأَنَا حَائِضٌ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ » (5) .

ثَانِيًا : الْاِعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ :

وَذَلِكَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ ، فَقَدْ اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْفُقَهَاءِ عَلَى اشْتِرَاطِ الْمَسْجِدِ لِلْاِعْتِكَافِ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : **﴿ وَأَنْتُمْ عَلَكُمْ فَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ 〉** (6) فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِظَاهِرِهِ

(1) سورة البقرة الآية (187) .

(2) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ (ج 1 ص 247) وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (ج 3 ص 332) وَالْمَجْمُوعُ (ج 6 ص 524) وَالتَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ لِلرَّازِيِّ (ج 5 ص 113) وَفَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ (ج 1 ص 188) .

(3) أَحْكَامُ الْجِصَّاصِ (ج 1 ص 247) وَالْأَمُّ (ج 2 ص 116) وَتَفْسِيرُ الرَّازِيِّ (ج 5 ص 113) .

(4) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (ج 1 ص 224) وَالْمَجْمُوعُ (ج 6 ص 525) وَبَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ (ج 1 ص 316) .

(5) ابْنُ مَاجَةٍ (ج 1 ص 565) . (6) سورة البقرة الآية (187) .

على أنَّ الاعتكاف لا يكون أصلاً إلا في المساجد .

واختلفوا بعد ذلك في صفة المساجد التي يكون فيها الاعتكاف ، فقد ذهبت الحنفية والشافعية والمالكية في المشهور من مذهبهم إلى أن مدلول الآية عام في كل المساجد ؛ وذلك لعموم اللفظ ، ومن اقتصر به على بعضها فعليه إقامة الدليل . وتخصيصه بنوع من المساجد لا دلالة عليه كذلك ، ومع ذلك فإنَّ الاعتكاف في المساجد الثلاثة - وهي المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ والمسجد الأقصى - أفضل ، ولا ينبغي أن يفهم من حديث شد الرحال إلى المساجد الثلاثة أنَّ الاعتكاف فيما سواها غير صحيح وإنما الحديث تذكير بأهمية هذه المساجد الثلاثة وما لها من فضل وقُدسية أكثر من غيرها ⁽¹⁾ .

وثمة أقوال للعلماء في هذه المسألة لكنها لا ينبغي أن يُعَوَّلَ عليها ، منها : أنه لا يجوز الاعتكاف إلا في المسجد الحرام ، وهو قول علي رضي الله عنه ، واحتجَّ لذلك بقوله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتَ الْطَّائِفِينَ وَالْمَكِينِ ﴾ ⁽²⁾ فعين ذلك البيت لجميع العاكفين ، ولو جاز الاعتكاف في غيره لما صحَّ ذلك العموم .

وقيل : لا يجوز الاعتكاف إلا في المسجد الحرام ومسجد المدينة ؛ لما أخرجه البخاري بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » ⁽³⁾ .

وأخرج مسلم عن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة » ⁽⁴⁾ وهو من حديث طويل تُشِيرُ فيه إلى الصلاة في مسجد المدينة .

وقال حذيفة : يجوز في هذين المسجدين وفي مسجد بيت المقدس ؛ وذلك لما أخرجه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول ، ومسجد الأقصى » ⁽⁵⁾ .

وقال الزهري : لا يصح إلا في المسجد الجامع الذي تُقام فيه صلاة الجمعة ؛ وذلك

(1) أحكام الجصاص (ج 1 ص 243) والأم (ج 2 ص 115) وبداية المجتهد (ج 1 ص 313) وتفسير الرازي (ج 5 ص 114) .

(2) سورة البقرة الآية (125) . (3) مختصر صحيح البخاري (ج 1 ص 146) .

(4) مختصر صحيح مسلم (ص 71) . (5) مختصر صحيح البخاري (ج 1 ص 146) .

لكي يَظَلَّ عاكفًا على العبادة فلا يَخْرُجُ (1) .

وما ذهب إليه الجمهورُ أصوبُ ؛ وذلك استنادًا إلى العموم من قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ (2) فدلَّ ذلك على جواز الاعتكاف في عامة المساجد من غير تخصيص .

أما المرأة فلا ينبغي أن تَخْرُجَ من بيتها ، فإن اعتكفت في المسجد جاز ، وإن اعتكفت في بيتها كان أفضل ، وهو قولُ الحنفية (3) واستدلوا لذلك بالحديث « صلاةُ المرأة في بيتها أفضلُ من صلاتها في حجرتها وصالاتها في مَحْدَعِهَا أفضلُ من صلاتها في بيتها » (4) .

وذهبت المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى عدم جواز الاعتكاف من المرأة في مسجد بيتها ، بل في المساجد المقامة للصلاة ؛ استنادًا إلى عموم قوله تعالى : ﴿ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ (5) .

ثالثًا : الصوم :

وهو شرطٌ لصحة الاعتكاف عند الحنفية والمالكية ، وهو مروى كذلك عن ابن عمر وابن عباس وعائشة (6) ويُستدلُّ لاشتراط الصوم ما أخرجه الدارقطني عن عائشة أنَّ نبي الله ﷺ قال : « لَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ » (7) .

وأخرج الدارقطني أيضًا عن عمر أنه سأل النبي ﷺ عن اعتكاف عليه ، « فأمره أن يعتكفَ وَيَصُومَ » (8) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن ابن عمر أن عمر قال للنبي ﷺ : إني نذرتُ أن أعتكفَ يومًا ، قال : « اَعْتِكَفْ وَصُمْ » (9) .

وذهبت الشافعية إلى أن الصوم في الاعتكاف مستحبٌ وليس شرطًا لصحته ، وهو قول الحسن البصري وأبي ثور ، وداود وابن المنذر ، وأحمد في أصحَّ الروايتين عنه ، وهو

(1) تفسير الرازي (ج 5 ص 114) وبداية المجتهد (ج 1 ص 313) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 333) .

(2) سورة البقرة الآية (187) .

(3) البدائع (ج 2 ص 113) .

(4) أخرجه أبو داود عن عبد الله (ج 1 ص 156) .

(5) المجموع (ج 6 ص 484) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 333) .

(6) أحكام الجصاص (ج 1 ص 245) وبداية المجتهد (ج 1 ص 315) .

(7 - 9) سنن الدارقطني (ج 2 ص 200) .

كذلك مرويًا عن علي وابن مسعود (1) .

واستدلوا لذلك بما أخرجه البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) أنَّ النبي ﷺ أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه إذا أخبية ؛ خباء عائشة ، وخباء حفصة ، وخباء زينب ، فقال : « أليز تقولون بهن ؟ » ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشرا من شوال (2) .

وفي رواية لمسلم عن عائشة أنَّ النبي ﷺ « اعتكف في العشر الأول من شوال » (3) . وذلك يُبين المقصود بالعشر من شوال الواردة في البخاري فهي العشر الأول منه ، وهذا يتناول اعتكاف يوم العيد ، وفي ذلك دلالة على أن الصوم ليس شرطاً لصحة الاعتكاف (4) .

وأخرج الدارقطني عن ابن عمر أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام في الجاهلية فسأل النبي ﷺ فقال : « أوف بتذكرك » (5) ، ولم يذكر في ذلك صوماً وهو ما يدل على عدم اشتراط الصوم لصحة الاعتكاف .

واستدلوا كذلك بما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس أنَّ النبي ﷺ قال : « ليس على المعتكف صيامٌ إلا أن يجعله على نفسه » (6) .

والراجع عندي ما ذهب إليه الشافعية من عدم اشتراط الصوم لصحة الاعتكاف لكثته مع ذلك مستحب ، وعدم الاشتراط مستفاد من الأدلة الثابتة التي جاءت في الصحيحين وغيرهما من كُتُب السنة ، وهي أدلة ثابتة وصحيحة .

أما أدلة الجمهور على وجوب الصوم في الاعتكاف فإنها يخالفها الضعف في الأسانيد فضلاً عن احتمالها للتأويل . والله سبحانه وتعالى أعلم .

رابعاً : النية ؛

فإنه لا خلاف بين العلماء على اشتراط النية لصحة الاعتكاف ؛ وذلك لأنَّ الاعتكاف نوعٌ من أنواع العبادة ، وهي (العبادة) لا تستقيم أو تصحُّ إلا بالنية ، وفي

(1) المجموع (ج 6 ص 487) .

(2) انظر مختصر صحيح البخاري المسمى التجريد الصريح تأليف زين الدين أحمد الزبيدي (ج 1 ص 214) .

(3) انظر مختصر صحيح مسلم للنيسابوري ص (168) .

(4) المجموع (ج 6 ص 487) . (5) الدارقطني (ج 2 ص 198 ، 199) .

(6) الدارقطني (ج 2 ص 199) .

ذلك أخرج البخاري وغيره من أئمة الحديث عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى » (1) .

مدة الاعتكاف

اختلف الفقهاء في قَدْر الوقت الذي يقع فيه الاعتكاف :

فقد ذهبَت الشافعيةُ في الصحيح من مذهبهم إلى أَنَّهُ لا حدٌ لقليل الوقت أو كثيره ، فلو اعتكف ساعة أو لحظة جاز إلا أَن الأفضَلَ الاعتكافُ يومًا للخروج من خلاف أبي حنيفة ، وهو قولُ داود ، والمشهور عن أحمد ، وهم في ذلك يستندون إلى مدلول اللغة في معنى الاعتكاف ، فهو يعني اللَّبَثَ ، وهو يصدَّقُ على القليل والكثير ولم يحدِّه الشرعُ بشيءٍ يخصُّه فبقي على أصله من الإطلاق (2) .

أما الحنفية فقالوا : إن أَقلَّ الاعتكافِ - من حيث المدة - يومٌ بدءًا بِقُبُلِ الفجر وانتهاءً بغروب الشمس ؛ وذلك كيما يتاح له الصيام ؛ لأنَّ الصيامَ شرطُ الاعتكافِ عند الحنفية كما بيناه سابقًا . أما أَكثَرُهُ فلا حدَّ له كذلك (3) .

أما الإمام مالكٌ فقد ذَكَرَ عنه في ذلك ثلاثة أقوال :

أولها : أَن أَقلَّ الاعتكاف ثلاثة أيام .

الثاني : يومٌ وليلة .

الثالث : عشرة أيام (4) .

(1) مختصر صحيح البخاري (ج 1 ص 21) .

(2) المجموع (ج 6 ص 490) وتفسير الرازي (ج 5 ص 115) وبداية المجتهد (ج 1 ص 314 ، 315) .

(3) أحكام الجصاص (ج 1 ص 245) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 574) .

(4) بداية المجتهد (ج 1 ص 314) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 333) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

تتضمن هذه الآية عدة معانٍ وأحكام ، نقتضب منها ثلاثة هي :

- 1 - الباطل من حيث معناه ، ومن حيث شموله في أكل الأموال بغير حق .
- 2 - ثم حكم الحاكم وأنه لا يُغيّر من الأمر والواقع شيئاً .
- 3 - ثم الرشوة التي يُقدّمها الأفراد والمبطلون إلى الحكام والمسؤولين لأكل أموال الناس بغير حق .

أكل الأموال بالباطل

الباطل في اللغة يعني : الزائل الذاهب ، والمقصود به هنا ما فسّد أو سقط حكمه ، فهو باطلٌ ، وجمعه بواطِلٌ ، وقيل : أباطيل ⁽¹⁾ .

وأكلُ الأموال بالباطل يشمل كلَّ وجوه الأكل للمال بغير حق ، فيدخل في ذلك كلُّ صور الحرام من الأكل كالقمار والغش والغصب وجحد الحقوق والخداع والسرقة وما لا تطيب به نفس مالِكِه كالذي يُؤخذ استحياءً أو استرهاً .

وفي الحديث عن النبي ﷺ « لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ » ⁽²⁾ . وكذلك ما كان عن طيب نفس مما حرّمته الشريعة كمهر البغي ، وحلوان الكاهن وأثمان الخمر والخنزير ، أو ما تحصّل عن طريق العقود الباطلة أو التي خالطها الغرر . فذلك كله من قبيل الأكل للأموال بالباطل ، فهو حرامٌ أكله أو استغلاله والاستفادة منه .

حكم الحاكم لا يغيّر الحقيقة

ويُراد بذلك أن الحكم الذي يُصدره الحاكم أو القاضي لا يُحلّ الحرام ولا يُحرّم الحلال بل إن الحاكم أو القاضي إنما يحكم تبعاً للظاهر من الأمر والتزاماً بما يتحصّل له

(1) المصباح المنير (ج 1 ص 58) وتفسير الرازي (ج 5 ص 118) .

(2) سبق تخريجه .

من بينات ظاهرة كشهادة الشهود ، فإن كان كذلك فما عليه إلا أن يقضي ويُلزم المتخاصمين بقضائه ، وليس له في ذلك أن ينقب عن بواطن الأمور أو عما يكون مخبوءاً في قلوب الناس ليقف على الحقيقة عينها ؛ لأن ذلك غير مستطاع وهو متروك لعلم الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، وفي هذا أخرج مسلم عن أم سلمة (رضي الله عنها) زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ سمع جلبة خضم بباب حجرته فخرج إليهم فقال : « إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعن بعضهم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق ؛ فأقضي له ، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليحملها أو يذرها » (1) .

وعلى هذا فإن الحاكم يقضي بحسب الظاهر مما يتراءى له من البينات والحجج الظاهرة . وإذا حكم فإن حكمه ربما جاء موافقاً للحقيقة وواقع الأمر ، وربما كان غير ذلك ؛ فإن وافق الحقيقة والواقع استتم الأمر على ما يرام ، وإن كان غير ذلك فإن ما يترتب على قضائه من أحكام نافذة إنما هي صحيحة من الوجهة القضائية المبنية على الظاهر ، لكنها من الناحية الدينية القائمة على الحقيقة والواقع ليست صحيحة ولا مشروعة ، فلا يتحول بها الحرام حلالاً ولا الحلال حراماً ، فإن أكل المبتل أموال الناس بالحجة الكاذبة المفتراة إنما يأكلها ناراً في بطنه مع أن الحاكم ليس عليه في قضائه هذا وزر أو مجناح ، وفي هذا أخرج الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا قضى القاضي فاجتهد فأصاب كانت له عشرة أجور ، وإذا قضى فاجتهد فأخطأ كان له أجران » (2) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن عبد الله بن عمرو قال : جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ لعمر بن العاص : « أقض بينهما » قال : وأنت ها هنا يا رسول الله ؟ قال : « نعم » قال : على ما أقضي ؟ قال : « إن اجتهدت فأصبحت لك عشرة أجور ، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر واحد » (3) .

الرشوة

الرشوة : بالفتح والضم والكسر ، وجمعها الرشا بالضم ، نقول : رشاه ورشاه إذا حابه وصانعه ، وهي مأخوذة من رشا الفوخ إذا مد رأسه إلى أمه تزقه ، والرشاء معناه : الدلو ، والرائش : الذي يسري بين الراشي والمرتشي ، والرشوة معناها : الجعل أو ما

(1) - (2) الدارقطني (ج 4 ص 203) .

(3) مختصر صحيح مسلم (ص 280) .

يُعطى بشرط الإعانة أو ما يُعطيه الشخص للحاكم أو غيره ، ليحكم له أو يحمله به على ما يُريد ، وقيل : هي ما يُعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل (1) .

والحكام وأولوا الأمور على تفاوت درجاتهم ومراتبهم غالباً ما يترشي الكثير منهم ، فهم بذلك مَظِنَّةُ الارتشاء ، وبخاصة إذا اتبعوا في حياتهم الهوى وجنحوا للدنيا بزخرفها وشهواتها فباتوا لا يَزْعَوْنَ في المسلمين وأموالهم وحقوقهم وأعراضهم وكراماتهم إلا ولا ذمة ، أولئك هم الفساق من الساسة وأولي الأمر الذين لا يتورعون عن أكل الرِّشَا يُقدِّمها لهم الرائشون ؛ لِيَنْزِعُوا عن طريقهم ويسطروا حقوقَ غيرهم من الناس وهم يعلمون أنهم مبطلون آثمون وأنهم آخذون الحقوق والأموال بالباطل ، ولا جرم أن الرشوة ضربٌ من أضروب الحرام لاكتساب المال بالباطل .

وقد ندد الشرح بالراشين والمرتشين والرئشين وفي هذا أخرج الترمذي وأحمد والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لعنَ الله الراشي والمرشي في الحكم » (2) .

وأخرج أحمد في مسنده عن ثوبان أن النبي ﷺ قال : « لعن الله الراشي والمرشي والرئش الذي يمشي بينهما » (3) .

وعلى هذا فالمقصود هنا أن مما حوته الآية الكريمة تحريم الرشوة ؛ لأنها أكلٌ للمال بالباطل .

وهي كذلك من مقتضيات الإذلاء بالأموال إلى الحكام ؛ لأكل فريقٍ منها أي : جزءٍ من الأموال ، مع أن هؤلاء الراشين يعلمون أنهم مبطلون آثمون ، وأنهم يأكلون أموال الناس بغير حق (4) .

(1) المصباح المنير (ج 1 ص 244) ولسان العرب (باب الواو ص 171 ، 172) والصحيح للجوهري (ج 6 ص 2357) ومحيط المحيط لبطرس البستاني (ص 336) .

(2) انظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 405) وسنن أبي داود (ج 3 ص 300) .

(3) رواه أحمد (279 / 5) عن ثوبان وفيه « يعني الذي يمشي بينهما » والجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 406) .

(4) تفسير القرطبي (ج 3 ص 340) وتفسير الطبري (ج 2 ص 183 ، 184) وتفسير الرازي (ج 5 ص 117 ، 118) .

قوله تعالى : ﴿ وَفَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا إِيَّاهُ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [١٥] وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ وَلَا تَقْبَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿١٦﴾ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٧﴾ وَفَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾ وَأَنُفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿٢٠﴾ .

القتال

فرض الإسلام القتال ؛ دفعا للباطل وصدًا للمشركين والحاقدين والمتربصين أن ينالوا من الإسلام والمسلمين في دينهم وأوطانهم وكرامتهم أي نيل .

ولا يحسن أحد أن القتال وسيلة الإسلام الأساسية لنشره وإعلانه في الآفاق ؛ ذلك أن فريقًا من الأفاكين والمغرضين والحاقدين الذين تنشئ صدورهم على كراهية الإسلام وأهله يُشيعون أن هذا الدين قائم في الأصل على السيف ، فهو بذلك ما انتشر أو شاع إلا بالقوة وامتشاق السلاح ، إن هذا الزعم فاسد ومكذوب وهو إفراز من إفرازات مسمومة تنقيها على الدوام أذهان الحاقدين والمرضى من أعداء الإسلام من صليبيين ووثنيين وشيوعيين وأتباعهم من المنافقين والأذنان والعملاء ، وأولئك جميعًا من حيث الحقد والتأمر والكيد للإسلام يتلاقون في خندق واحد ، وتجمعهم كلمة التواطؤ والكفران وإعلان الحرب على الله ورسوله والمسلمين .

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الإسلام شرع القتال ؛ لا للقتال نفسه ولا للرغبة في مجرد العنف وأن تُهراق الدماء ، وإنما شرع ذلك ؛ ليكون وسيلة الأخيرة التي لا مناص منها لدفع الأذى وصد العدوان وزحزحة المعوقات وأسباب الشر من طريق المسلمين .

والأساس الذي يعتنقه الإسلام في انتشاره وإعلانه هو البرهان الساطع والحجة البينة المستنيرة بعيدًا عن الشدة والترهيب والعنف ، وبعيدًا عن الإكراه والترغيب .

وأصدق برهان على ذلك قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ

الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴿١﴾ .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٢) .

أما إذا لم تُجِدْ هذه الوسيلة من الدعوة إلى الله والتي هي أحسن ، فأبى المشركون والمعاندون إلا العدوان والتصدي لمنهج الله أن يذيع ويتشر أو أن يبلغ العقول والقلوب . إذا لم تكن وسائل اللين ناجحة في إيصال منهج الله وشرعه للعالم فيعزم الخير والسعادة والأمن والسلام ، فلا مندوحة حينئذ من التعويل على الشدة في قهر المتربصين والمؤتورين وفي إسكات المعاندين والمعتدين من الناس الذين لا يجدون في نشر الخير والفضيلة ، وفي بسط الرحمة والسلام على البشرية ما يقضهم قضا ويؤلهم إيلاما . ولقد تضمنت تلكم الآيات عددا من القضايا والأحكام المتعلقة بالقتال تعرض لها في هذا التفصيل :

الأمر بالقتال

ذهب كثير من العلماء إلى أن قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ كان أول ما نزل في الأمر بالقتال .

ذلك أن القتال كان قبل الهجرة محظورا باتفاق العلماء ؛ فقد كان المسلمون مأمورين بالاصطبار على الأذى من المشركين ودفع العدوان عنهم والتي هي أحسن ، وفي هذا يقول سبحانه : ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحْ ﴾ (٤) وقوله : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ﴾ (٥) وقوله : ﴿ وَإِنْ قُلُوا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ ﴾ (٦) وقوله : ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَمًا ﴾ (٧) إلى غير ذلك من الآيات في الأمر بالاحتمال والتصبر والكف عن قتال المشركين .

ولما هاجر المسلمون إلى المدينة أمروا بالقتال بقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ فنسخ ذلك وغيره من الآيات ما كان من كف عن قتال

(٢) سورة النحل الآية (١٢٥) .

(٤) سورة المائدة الآية (١٣) .

(٦) سورة آل عمران الآية (٢٠) .

(١) سورة البقرة الآية (٢٥٦) .

(٣) سورة فصلت الآية (٣٤) .

(٥) سورة الغاشية الآية (٢٢) .

(٧) سورة الفرقان الآية (٦٣) .

المشركين ، وذهب آخرون إلى أن الآية الأولى في القتال هي ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ﴾ ⁽¹⁾ وهو مروى عن أبي بكر الصديق .

والقول الأول أظهر ، ووجه ذلك : أن آية الإذن إنما نزلت في القتال عامة لمن قاتل ولمن لم يقاتل من المشركين ، أما الآية الأخرى ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ فإن حكم القتال فيها مشروط بقتال الكفار للمسلمين فإن لم يُقاتِلوهم فلا موجب لقتالهم ، فافترقا .

ويدل على هذا الاشتراط ما ذكر من سبب لنزول هذه الآية ، وهو ما روي عن ابن عباس أن هذه الآيات نزلت في صلح الحديبية ، وذلك أن رسول الله ﷺ لما صُدد عن البيت الحرام هو وأصحابه نَحَرَ الهدى بالحديبية ثم صالحه المشركون على أن يرجع عامه ثم يأتي العام القابل على أن يُحِلُّوا له مكة ثلاثة أيام ، فيطُوفَ بالبيت ويفعل ما يشاء ، وصالحهم رسول الله ﷺ ، فلما كان العام المقبل تجهز رسول الله ﷺ وأصحابه لغزوة القضاء وخافوا أن لا تفي لهم قريش بذلك وأن يصدوهم عن المسجد الحرام ويقاتلوهم وكرة أصحابه قتالهم في الشهر الحرام في الحَرَم ، فأنزل الله تعالى ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ يعني : قريشا .

وعلى العموم فإن المقصود من هذه الآية هو تخصيص حكم القتال في الذين يعتدون على المسلمين من المشركين وليس جميع المشركين ، وعلى هذا فإنه لا ينبغي أن تقتل النساء ولا الصبيان ولا الشيخ الكبير ولا من ألقى إليكم السلم وكف يده ، فإن فعلتم هذا فقد اعتديتم ⁽²⁾ .

وذكر عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عدي بن أرطاة : إني وجدت آية في كتاب الله ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ أي : أن لا تُقاتِلَ من لا يُقاتِلُك ، يعني : النساء والصبيان والرهبان ⁽³⁾ .

(1) سورة الحج الآية (39) .

(2) أسباب النزول للنيسابوري (ص 33 ، 34) وتفسير الطبري (ج 2 ص 110) والكشاف (ج 1 ص 341) .

(3) تفسير الطبري (ج 2 ص 110 ، 111) وتفسير القرطبي (ج 2) والكشاف (ج 1 ص 341 ، 342) .

هل الآية منسوخة ؟

ورد في نسخ هذه الآية قولان :

القول الأول : أنها منسوخة ، وثمة أقوال فيما نسخها من القرآن ، فقد قيل : نسخها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (1) .

وقيل : نسخها قوله سبحانه : ﴿ وَكُفِّلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُكْفِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ (2) .

وقيل : نسخها قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ (3) .

القول الثاني : أن هذه الآية محكمة ولم يقع عليها نسخ ، فتأويل الآية هو : قاتلوا الذين هم بحالة من يقتلونكم . ولا تعتدوا في قتل النساء والصبيان والرهبان وشبههم من الذين لم يتصبوا لكم الحرب أو الذين لا تدل حالهم على القتال ، وعلى هذا ليست الآية منسوخة وهو الصواب ، ويؤيد ذلك ما ورد في هذه المسألة في السنة ، ومن جملة ذلك ما أخرجه مسلم عن عبد الله أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله ﷺ مقتولة « فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان » (4) .

وأخرج مسلم كذلك عن ابن عمر : وجدت امرأة مقتولة في بعض تلك المغازي « فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان » (5) .

وأخرج أبو داود بإسناده عن رباح بن ربيع قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فرأى الناس مجتمعين على شيء فبعث رجلاً فقال : « انظروا علاماً اجتمع هؤلاء » ، فجاء فقال : على امرأة قتيل ، فقال : « ما كانت هذه لتقتل » قال : وعلى المقدمة خالد بن الوليد فبعث رجلاً فقال : « قل لخالد : لا يقتل امرأة ولا عسيقاً » (6) .

وأخرج البيهقي عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق (رضي الله عنه) بعث جيوشاً إلى الشام فخرج يمشي مع يزيد بن أبي سفيان وكان أمير ربيع من تلك الأرباع فزعموا أن يزيد قال لأبي بكر الصديق رضي الله عنه : إما أن تركب وإما أن أنزل ، فقال له أبو بكر رضي الله عنه : ما أنت بنازل ولا أنا براكب ، إني أحسب خطأي هذه في سبيل الله ، قال : إنك ستجد قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فذرهم وما

(1) سورة التوبة الآية (5) .

(2) سورة التوبة الآية (36) .

(3) سورة التوبة الآية (123) .

(4 - 5) مسلم (ج 5 ص 144) .

(6) أبو داود (ج 3 ص 53 ، 54) والتصيف معناه : الأجير .

زعموا؛ إنهم حبسوا أنفسهم له ، وستجدون قومًا فَحَصُوا عن أوساط رعوسهم من الشعر ⁽¹⁾ فاضرب ما فحسوا عنه بالسيف ، وإني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة ولا صبيًا ولا كبيرًا ولا هريمًا ، ولا تقطعن شجرة مثمرة ، ولا تخربن عامرًا ، ولا تعقرن شاة ولا بعيرًا إلا لماكلة ، ولا تحرقن نخلًا ، ولا تغرقنه ، ولا تغللن ، ولا تجبنن ⁽²⁾ .

يُستفاد من هذه الأحاديث أن أصناف الناس الذين لا ينبغي قتلهم سبعة وهم :

أولاً : النساء ، فهن لا ينبغي قتلهن في الأصل لما يتناه من حديث ، لكنهن إن قاتلن المسلمين مع الكفار أو ساعدن في القتال كما لو حملن الماء أو الدواء أو الغذاء للمشركين ، كذلك لو حرضن المشركين على القتال بما ينشئ فيهم الحماسة ، ويبعث على اشتداد العزم ، فإنهن في مثل هذه الأحوال يباح قتلهن ؛ لأنهن بذلك يُعتبرن من المقاتلين الذين ينبغي قتلهم ؛ وذلك لعموم قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَفَثْتُمُوهُمْ ﴾ .

ويلحق الخنثى المشكى كذلك بالمرأة فلا يحل قتله ؛ لأنه يجوز أن يكون رجلًا ويجوز أن يكون امرأة ، فلم يُقتل مع الشك إلا إن قاتل مع المشركين .

ثانيًا : الصبيان ، فإنهم لا يباح قتلهم فقد أمرنا بمقاتلة الذين يُقاتلوننا فقط ، والصبيان ليسوا أهلًا لمقاتلتنا فلا يباح قتلهم ، وقد ذكرنا ما ورد من دليل في النهي عن قتل الذرية ، أما إذا حمل الصبي السلاح وقاتل مع المشركين جاز قتله ؛ استنادًا إلى عموم الآيات والأخبار في قتال المعتدين .

ثالثًا : الشيوخ الكبار ، وهم الهرمون الذين لا يُطبقون القتال وليسوا أهلًا للمقاتلة ولا يُنتفع منهم برأي أو حيلة أو مكيدة أو تخطيط ، فإنهم والحالة هذه لا يُقتلون وهو ما ذهب إليه الجمهور ، واستدلوا لذلك بما أخرجه البيهقي وغيره عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله ﷺ ، لا تقتلوا شيخًا فانيًا ولا طفلًا ولا صغيرًا ولا امرأة ، ولا تغلوا ، وضموا غنائمكم ، وأصلحوا ،

(1) فحسوا عن أوساط رعوسهم من الشعر : ذلك من الاستعارات اللطيفة ، فإن من كلام العرب إذا وَصَفُوا إنسانًا بشدة الغي والانهماك في الشر - قالوا : قد فَوَّخَ الشيطان في رأسه وعشش في قلبه ، والفحص والمفحص والأفحوص : يُراد بها الموضع الذي تبيض فيه القطا أو النعامة ، فكان هؤلاء الأشرار الغداة قد استوطن الشيطان رعوسهم فجعلها له مفاحص كما تستوطن القطا مفاحصها ، انظر لسان العرب (ج 7 ص 63) .

(2) البيهقي (ج 9 ص 89) .

وأحيثوا إن الله يحب المحسنين » (1) .

أما إن كان الكبار ذوي رأي ومشورة في الحرب وأهل دراية وبصيرة في فن القتال بما يُزود المشركين خبرة وبراعة في التخطيط للقتال جاز قتلهم ، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة ، والشافعية في أحد قولهم ، ووجه قولهم : أن الرأي في الحرب أبلغ من القتال ، فالرأي هو الأصل وعنه يصدر القتال (2) واستدلوا لذلك بما أخرجه البيهقي من إقرار النبي ﷺ قتل دُرَيْد بن الصمة مع أنه شيخ كبير ؛ لأنه كان ذا رأي ، فقد أشار على هوازن يوم حنين ألا يُخْرِجُوا معهم الذراري (3) .

رابعاً : الرهبان ، وهم الذين ينقطعون - بزعمهم - للعبادة في الصوامع والكنائس ، فإن كانوا كذلك فهم ليسوا إذن من أهل القتال فلا ينبغي قتلهم ، وذلك شريطة أن ينفردوا عن المشركين فيعتزلوهم ، وفي ذلك أخرج البيهقي بإسناده عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث جيشاً قال : « اُخْرِجُوا بِاسْمِ اللَّهِ تَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ كَفَرٍ بِاللَّهِ ، وَلَا تَغْدِرُوا ، وَلَا تُمَثِّلُوا ، وَلَا تَغْلُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا الْوِلْدَانَ وَلَا أَصْحَابَ الصَّوَامِعِ » (4) .

وأخرج البيهقي كذلك عن خالد بن زيد أنه خرج مع رسول الله ﷺ مشيئاً لأهل مؤتة حتى بلغ ثنية الوداع ، فوقف ووقفوا حوله فقال : « اغزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فَقَاتِلُوا عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ بِالشَّامِ ، وَاسْتَجِدُّوا فِيهِمْ رِجَالاً فِي الصَّوَامِعِ مَعْتَزِلِينَ مِنَ النَّاسِ فَلَا تَعْرِضُوا لَهُمْ ، وَاسْتَجِدُّوا آخَرِينَ لِلشَّيْطَانِ فِي رِعْوسِهِمْ مَفَاحِصَ فَافْلَقُوا بِالسَّيْفِ ، وَلَا تَقْتُلُوا امْرَأَةً ، وَلَا صَغِيرًا ضَرْعًا وَلَا كَبِيرًا فَانِيًا ، وَلَا تَقْطَعُوا شَجَرَةً ، وَلَا تَعْقِرُوا نَخْلًا ، وَلَا تَهْدِمُوا بَيْتًا » (5) .

خامساً : العُسَاقَاءُ ، ومفردها : عَسِيف ، وهي جمع مثل أجير وأجراء ، والعسيف : هو الأجير ، سُمِّيَ كذلك ؛ لأنه يَعِسُفُ الطَّرَاقِ مُتَرَدِّدًا فِي الْأَشْغَالِ (6) .

ويطلق العُسَاقَاءُ ويُراد بهم الأجراء والفلاحون (7) وهؤلاء لا ينبغي قتالهم ، وهو قول

(1) البيهقي (ج 9 ص 90) .

(2) المجموع (ج 19 ص 295 ، 296) والأحكام السلطانية للماوردي (ص 134) وتفسير الرازي (ج 5 ص 128) وأحكام الجصاص (ج 1 ص 257) ومنتهى الإرادات لابن النجار (ج 1 ص 305) .

(3) البيهقي (ج 9 ص 92) وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني .

(4 - 5) البيهقي (ج 9 ص 91) .

(6) انظر المصباح المنير (ج 2 ص 59) ومختار الصحاح ص (432) .

(7) الفلاحون : جمع ، ومفرده : الفلاح ، وهو من الفلح ، ويعني الشق ، نقول فَلَحَبْتُ الْحَدِيدَ فَلَحَا أَي شَقَقْتُهُ وقطعته ، انظر المصباح المنير (ج 2 ص 136) .

كثير من أهل العلم فيهم المالكية وابن المنذر ، والأوزاعي ، ووجه قولهم : أن هؤلاء نَشِيطُونَ في أعمالهم من فلاحه الأرض وعشيف الطرقات فهم لم يَنْصِبُوا أَنْفُسَهُمْ لِلْقِتَالِ ⁽¹⁾ ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه البيهقي عن أيوب السخيتاني عن رجل عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن قتل الوُصَفَاءِ ⁽²⁾ والعُسَقَاءِ » ⁽³⁾ .

وأخرج البيهقي كذلك عن رباح بن الربيع أخى حنظلة الكاتب أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة وخالد بن الوليد على مقدمته ، فمر رباح وأصحاب رسول الله ﷺ على امرأة مقتولة مما أصابته المقدمة فوقفوا ينظرون إليها يتمجبون من خلقها حتى لحقهم رسول الله ﷺ على ناقة له ، ففرجوا عن المرأة ، فوقف رسول الله ﷺ عليها ثم قال : « ها ! ما كانت هذه تُقاتل » ثم نظر في وجوه القوم فقال لأحدهم : « الحق خالد بن الوليد فلا تقتلن ذُرِيَّةً ولا عَسِيفًا » ⁽⁴⁾ .

وأخرج البيهقي كذلك عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال : « اتَّقُوا اللَّهَ فِي الْفَلَاحِينَ فلا تقتلوههم إلا أن يَنْصِبُوا لَكُمْ الْحَرْبَ » ⁽⁵⁾ .

سابقاً : الزُّمَنِيُّ والعُمَيَّان ، فهم كذلك لا يُقَتَّلُونَ ؛ لأنهم لا طاقة لهم في القتال ، ولا تدُلُّ حالهم على أنهم من المقاتلين ، وبذلك فإن قتالهم يُعتبر اعتداءً ؛ وذلك لمعوم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْسِدُوا ﴾ وذلك ما داموا غير محرّضين على قتال المسلمين ، ولم يكن لهم في الحرب رأيٌ أو مشورة . أما إن كانوا محرّضين أو كان لهم رأيٌ يُقْبَلُ ⁽⁶⁾ .

القتال في سبيل الله

السبيل : هي الطريق أو السبب ، وسبيلُ الله ما كان سبباً يُفضي إلى رضوان الله ، والمقصود بالقتال في سبيل الله هو التوجه بالنية والقصد نحو الله دون سواء من مقاصد الدنيا ، كما لو كان القتال حمية أو طلباً للذكر والشّمة أو المال أو غير ذلك من الأغراض والمقاصد الدنيوية ، فأما قصد في غير مرضاة الله لا جرم أنه يكون مدعاةً لفساد العمل وحبوطه . فالجَاهِدُ الذي يحفره قصدٌ من مقاصد الدنيا يكون جهاده انحرفاً عن سبيل الله

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 349) وبداية المجتهد (ج 1 ص 384 ، 385) .

(2) الوُصَفَاءُ : جمعٌ ، ومفردهٌ وَصِيفٌ ، وهو الغلام دون المراهق ، والوصيفة : الجارية ، جمعها وصائف .

(3) (5) البيهقي (ج 4 ص 91) .

(6) بداية المجتهد (ج 1 ص 384) ومتنهي الإرادات (ج 1 ص 305) .

وجنوحاً عن طريقه بما يصبح معه الجهاد غير ذي قيمة ، إذ هو ضرب من العمل الدنيوي الذي لا يفيد صاحبه من الأجر ورضوان الله شيئاً .

وفي هذا أخرج البخاري عن أبي موسى (رضي الله عنه) قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : الرجل يُقاتل للمغنم ، والرجل يُقاتل للذكر ، والرجل يُقاتل ليرى مكانه ، فمن في سبيل الله ؟ قال : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله » (1) ، ويدل بغير ما لبس على وجوب التوجه بالقصد في القتال إلى الله ابتغاء مرضاته وطلباً لإعلاء شأن الإسلام ورفع مكانته وظهور عزه ومجده ، ولكي تكون كلمة الله هي العليا ، وليس من أجل العشيرة أو القوم أو الشعب أو الرئيس أو القائد أو الوطن .

وفي حبوط الأعمال وفسادها - مهما تعاظمت - إذا لم تكن في سبيل الله - أخرج مسلم عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أول الناس يُقضى فيه يوم القيامة ثلاثة : رجلٌ استشهد فأتى به ، فعرفه نعمته ، فعرفها ، فقال : ما عملت فيها ؟ قال : قاتلتُ في سبيلك حتى استشهدتُ ، قال : كذبتُ ؛ إنما أردتُ أن يُقال : فلانٌ جريء ، فقد قيل ، فأمر به فشح على وجهه حتى ألقي في النار ، ورجلٌ تعلم العلم وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمته فعرفها ، فقال : ما عملتُ فيها ، قال : تعلمتُ العلم وقرأتُ القرآن وعلّمتُهُ فيك ، قال كذبتُ ؛ إنما أردتُ أن يُقال : فلانٌ عالم وفلانٌ قارئ ، فقد قيل : فأمر به فشح على وجهه إلى النار ، ورجلٌ آتاه الله من أنواع المال فأتى به فعرفه نعمته فعرفها ، فقال : ما عملتُ فيها ، فقال : ما تركتُ من شيء تحب أن يُنفق فيه إلا أنفقتُ فيه لك ، قال : كذبتُ ؛ إنما أردتُ أن يُقال : فلانٌ جواد ، فقد قيل ، فأمر به فشح على وجهه حتى ألقي في النار » (2) .

قوله : ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُم ﴾ .

تَقِفْتُمُوهُمْ من الثَّقف ، وهو يأتي على عدّة معانٍ ، لكن المراد هنا هو الإدراك والظفر . فالله سبحانه وتعالى يأمر عباده المؤمنين بقتال المشركين حيثما ظَفَرُوا بهم وتمكَّنُوا منهم وأصابوا مقاتلتهم ، وهذا الأمر عامٌ في قتال سائر المشركين سواءً منهم من قاتل المسلمين ومن لم يقاتلهم طالما كانوا من أهل القتال ، وقد بينا سابقاً أنه لا مسأخ لقتال الذين ليسوا من أهل القتال كالنساء والذُراري وأشباههم من الضعفاء أو المسالمين الذين

كُفُّوا عَن قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ ⁽¹⁾ .

وعلى هذا فإن الأمر بالقتال عامٌّ في سائر المشركين حيثما كانوا إلا من كان منهم بمكة فإنه ينبغي أن يخرجوا منها ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ .

الفتنة : مفردٌ ، وجمعه : الفتنُ ، وأصلُ الفتنة من قولك : فتئت الذهب والفضة إذا أحرقتها ؛ ليستبينَ الجيدُ من الرديء .

وتأتي الفتنة من حيث استعمالها في الكلام على عدة مدلولات ، منها : المثلُ والصُّرفُ ، نقول : فتتَ المالُ الناسَ فتوتاً ، أي : استمالهم واستهواهم ، وفتنه عن دينه ، أي : صرفه عنه إلى الكفر .

وتأتي بمعنى المحنة والابتلاء والعذاب .

وتأتي أيضاً بمعنى الشرك والكفر .

وكلُّ هذه المعاني يُناسب المقصودُ من الفتنة في هذه الآية ، فيكون معنى الآية على هذا النحو : إن تعذيبَ المؤمنين وابتلاءهم بألوان العذاب واستهواءهم بكل أسباب الاستمالة من أجل صرفهم عن دينهم - لهو أشدُّ فظاعةً ونكراً من القتل ⁽²⁾ .

على أن الفتنة إنما جعلت أعظمَ من القتل وأشدُّ منه فظاعةً ونكراً لسببين :

أولهما : أن الفتنة - وهي تعني الكفر - تُعتبر ذنباً يُوجبُ أن يَحقيق العذابُ الدائمُ في الآخرة بصاحبه ، لكن القتل لا يقول بالضرورة إلى الكفر ، فإن القاتل ليس كافراً ما دام يُقرُّ لله بالعبودية والوحدانية ويلتزم بشرائع الإسلام ، فالقاتلُ بالرغم من جنايته يظلُّ مسلماً تضمُّه حومة الإسلام .

ثانيهما : أن الكفر يُوجب إخراجَ الكافر عن الأمة ، فإن الذي يكفر بعد إسلام يُعتبر مرتدّاً مفارقاً للجماعة ، فهو خارجٌ عن أمة الإسلام ، أما القتل فلا يوجب في حقِّ صاحبه شيئاً من ذلك ⁽³⁾ .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 258) وتفسير الطبري (ج 2 ص 191) .

(2) المعجم الوسيط (ج 2 ص 673) والمصباح المنير (ج 2 ص 115) وتفسير الرازي (ج 5 ص 130) .

(3) تفسير الرازي (ج 5 ص 130) وتفسير الطبري (ج 2 ص 191) .

ومما يزيد في كشف المقصود من الآية ما ورد من سبب لنزولها ؛ فقد ذكر أن عمرو بن الحضرمي وهو مشرك قتلته واقد بن عبد الله التميمي في سرية عبد الله بن جحش ، وذلك في آخر يوم من شهر رجب ، وهو من الأشهر الحرم ، فعابه المؤمنون على ذلك وعيروه المشركون فيه فزاد الله ذلك كله عن المؤمنين مبيئاً أنه ليس لكم أن تستعظموا مثل هذا القتل وإن كان في الشهر الحرام ، فإن إقدام الكفار على الكفر في الشهر الحرام وتخويقهم للمؤمنين ، واستفزازهم بأنواع العذاب ؛ لصرفهم عن دينهم وحملهم على الهرب من البلاد ومفارقة الأهل والأوطان . كل ذلك أشد وأعظم من القتل الذي عيروكم به (١) .

وقوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْقَرَامِ حَتَّى يُقَتِّلُوكُمْ فِيهِ ﴾

خلاصة الحكم المستفاد من هذا الجزء من الآية هو حظر مقاتلة المشركين وهو في الحرم إلا إذا بادؤوا المسلمين بالقتال ، فإن بادؤوهم بالقتل في الحرم قتلوا .

على أن هذا الحكم من حيث نسخته وعدمه موضع خلاف ، والعلماء فيه فريقان :

الفريق الأول : وهم الحنفية والمالكية وطاووس ومجاهد ، فقد ذهبوا إلى أن هذه الآية محكمة وليست منسوخة ، وعلى هذا فإنه يستفاد من هذه الآية حظر القتل بمكة لمن لم يُقاتل فيها ، وبذلك فإنه لا يقتل المشرك الحربي إذا لجأ إلى مكة ولم يُقاتل ، وكذلك الذي يقتل خارج مكة ثم يلجأ إلى الحرم فإنه لا يبنغي قتله ؛ لأن الآية لم تُفرّق بين قاتل وغير قاتل من حيث الحكم بخفض قتل الجميع .

وجملة القول فيما يستفاد من الآية أنه لا يجوز أن تقتل من وجدناه في الحرم سواء كان قاتلاً أو غير قاتل إلا أن يكون قد قتل وهو في داخل المسجد الحرام ، وحينئذ يُقتل ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَتَلْتُمْ مَا قَتَلْتُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ ﴾ (٢) .

الفريق الثاني : وهم الشافعية وآخرون ، فقد قالوا : إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى ﴿ وَتَقْتُلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ بَشَنَةً وَتَكُونَ الَّذِينَ يَلُو ﴾ فقد أمر بقتال المشركين حتى لا يكون شركاً وتكون الهيمنة والغلبة الكاملة للإسلام .

(١) أحكام القرآن للحصاص (ج ١ ص ٢٥٧) وتفسير الرازي (ج ٩ ص ١١١) وتفسير القرطبي (ج ٣ ص ١٩١) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ١٩١) .

(٢) تفسير القرطبي (ج ١ ص ١٥١) وأحكام القرآن للحصاص (ج ١ ص ٢٥٧) .

وقيل : نسخها قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ فأمر الله بذلك نبيه ﷺ إذا انقضت الأشهر الحرم أن يُقاتلَ المشركين في الحِلِّ والحَرَمِ وعند البيت حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

واستدل بعضهم على نسخ الآية بالمعقول ، ووجه ذلك أن الإجماع قد تقرر بأنه لو استؤلى عدو على مكة ، وقال : لأقاتلكم ولأمنعنكم من الحج ولا أبرح من مكة ، لوجب على المسلمين قتاله حتى وإن لم يبدأ بالقتال (1) .

الترجيح

الراجح عندي القول الأول وهو عدم النسخ ؛ وذلك لإمكانية الجمع بين قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْبِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ والآيات الأخرى التي زعموا أنها ناسخة لها ، ومعلوم أن الجمع بين الآيات التي يلوح بينها تعارض أفضل من تقرير النسخ بينها .

ووجه الجمع أن قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ أي : في غير الحرم ، فحيثما وجد المشركون وجب قتالهم إلا أن يكونوا في داخل الحرم ، فإن من كان بداخله لا يُقاتل ؛ لأنه آمن فيه ، ويؤيد ذلك قوله تعالى في حظر قتل اللاجئ إلى الحرم وإن كان جانياً : ﴿ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ﴾ (2) وقوله أيضاً : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا ﴾ (3) ، وذلك يدل على أن اللاجئ إلى الحرم وهو مستحق للقتل ، يأمن بلجئته إليه ؛ لأنه بمصيره إليه يُصبح آمناً لا ينبغي قتاله .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ أي : إلا عند المسجد الحرام إلا أن يُقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوه ، وبذلك يكون قوله : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ مرتباً على قوله : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ويؤيد ذلك ما رواه أبو شريح العدوي أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة : « إن مكة حرمها الله ولم يُحرّمها الناس ؛ فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دمًا ولا يعضد (4) بها شجرة ، وإن أحدًا ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا : إن الله قد أذن

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 192) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 351) وتفسير الرازي (ج 5 ص 132 ، 133) .

(2) سورة آل عمران الآية (97) . (3) سورة البقرة الآية (125) .

(4) يعضد : أي يقطع .

لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، وليبلغ الشاهد الغائب » (1) .

وأخرج البيهقي كذلك عن الحارث بن مالك بن برصاء قال : قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « لَا تُغْزَى بَعْدَهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » (2) .

وقوله : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾

هذه الآية من أظهر الآيات المتعلقة بقضية الجهاد ؛ وذلك لعظيم مدلولها وذاخير مقصودها ومعناها ولأهمية تطبيقها بالنسبة للمسلمين في كل مكان وزمان ، وذلك كيما يكون المسلمون على خير حال من الاستقرار والأمن وهم يعيشون في الأرض آمين سالمين ، يعبدون الله حق العادة وعلى أكمل ما يكون عليه الانقياد والامتثال لأمر الله . ونعرض الآن لجملة مسائل مستفادة من المدلول الكبير لهذه الآية وذلك في هذا التبيين :

فريضة القتال لمنع الفتنة

بما لا شك فيه أن الإسلام جاء ليُطَبَّق في الأرض وليكون شريعة للبشرية كافة ، وليهيمن على العالم طُوراً بعقيدته ونظامه ، وليغطي وجه الدنيا بالخير والبركة والعدل والرحمة ، فلا مساغ بحال لأية قوة في الأرض أن تحوّل دون انتشار منهج الله العظيم أو أن تقلص من رسالة الإسلام فتضعف أو تتحجّم أو تخنّو ، لا مساغ لدولة أو سلطان أو أناسي أن يصدّوا الإسلام عن الناس ، بل إن الإسلام يُوجِب أن تتفشى دعوته فتعم الآفاق وتغمر الدنيا بأسرها ، ليسعد الناس في ظل هذا الدين الكامل المتميز . الدين الذي يفيض بالعطاء والفضل والبر والرحمة .

وعلى هذا فإن المسلمين مدعوون أولاً لحمل الناس على الإذعان للحق والتي هي أحسن وعن طريق الحجة والبرهان ، فإن أبوا فليس لهم أن يحجّبوا نور الإسلام عن غيرهم من الأمم الحائرة الضائعة والبشرية النათية المضللة ، وليس في مثل هذه الحال من سبيل إلا الرد بالقوة كيما تختفي من وجه الإسلام عوامل التدمير والتخريب التي تعوق مسيرة الإسلام وتقف في سبيل المسلمين .

ومن أجل ذلك يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ .

(2) البيهقي (ج 9 ص 214) .

(1) البيهقي (ج 9 ص 212) .

والفتنة كلمة جامعة تتضمن الشرك والكفر وما تابعه من إيذاء وتعذيب للمؤمنين بما يصرفهم عن دينهم أو يمنعهم عن عبادة الله على الوجه المشروع ، كالذي فعله المشركون بالمسلمين في مكة فاضطروهم للفرار بدينهم مهاجرين إلى الحبشة ومن بعدها إلى المدينة ، وكذلك الذي فعله الطغاة والظالمون بالمسلمين في سائر أرجاء الأرض من تعذيب لهم وإبادة وتقتيل وتهجير وصدد عن الاستمسك بشريعة الله ، كالذي حاق بالمسلمين في الأزمنة الخوالي أو الذي يجتق بهم في زماننا الراهن هذا .

إقامة السلطان الإسلامي فريضة

من الحقائق الثابتة أن المسلمين لا يستطيعون أن يحيوا سالمين آمنين وهم يعبدون الله أحراراً ويلتزمون بشريعة الإسلام من غير فتنة إلا إذا كان لهم تمكين في الأرض أو سلطان يُرْمَخ في الواقع قواعد الحق والخير ويُبدد كل أسباب الشر والأذى والغواية والفتنة . ويُراد بالسلطان دولة الإسلام بما تشمله من مؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية بدءاً برئيس الدولة أو إمامها الأعظم الذي يقف على رأس المسلمين فينطق باسمهم وينفذ فيهم شرع الله ويقود عساكرهم إلى دفع الباطل والعدوان حيثما كانا ، وانتهاءً بأدنى فرد تناط به أية مسئولية من المسئوليات .

ذلك أن دولة الإسلام هي التي ترعى المسلمين أفراداً وجماعات ، وتحقق لهم كل أسباب الأمن والحبوطة والاستقرار ، ليعبدوا الله أحراراً كرماء ، فلا تنوبهم نائبة من فتنة كترهيب أو استهواء أو ترويع أو غواية أو غير ذلك من ظواهر الإغواء الذي يصرف الناس عن دينهم ، أو يحول بينهم وبين العبادة الحقيقية الكاملة ، أو يحول دون نشر كلمة الإسلام وظهور شأنه وامتداد سلطانه .

وعلى هذا فلا مناص من ظهور دولة الإسلام ؛ كيما تحطم الطواغيت وتتصدى لكل الأشرار والأشقياء الذين يفتنون الناس عن دينهم ويصدون دين الله أن يشيع ويظهر أو أن يطرق الأذهان والقلوب في كل أنحاء الدنيا .

ولا مناص كذلك من إعلان الجهاد على أولئك المارقين الفئانين من شياطين الإنس الذين يصدون البشرية عن عبادة الله صفاً والذين يقهرون المسلمين فيذلونهم إذلالاً أو يكبثونهم فلا يستطيعون أن يعبدوا الله إلا وهم واجفون وجلون مذعورون أو أن يعبدوه على نحو جزئي باهت محدود لا يساوي في ميزان الإسلام إلا يسيراً .

الهيمنة الإسلام وحده

المقصودُ بهيمنة الإسلام سلطانه ونفوذه وسيطرته على البشرية ، فإن الحقيقة الراسخة التي لا تقبل الجدل أن الإسلام بعقيدته وشريعته وتصوراتِهِ ينبغي أن يغمز - وحده دون غيره - وجه الأرض ، فيهيمن على الواقع البشري كامل الهيمنة .

وعلى هذا فإن الإسلام بمعطياته الهائلة الزاخرة في مختلف القضايا الذهنية والسلوكية والنفسية والشخصية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إنما يغطي وجه البشرية كلها تمامًا ، ليطبّعها بطابعه المتميز المستقل من غير أن يكون له في شيء من ذلك شريك .

إنه لا يُجوز - بحال من الأحوال - أن يكون للإسلام من مختلف المبادئ والعقائد والفلسفات أيُّ شريك في الهيمنة على الواقع البشري ؛ لأن الإسلام بسعته وشموله وامتداده ينبسط بظله على الدنيا بأسرها ؛ كيلا يكون للناس في غيره أدنى حاجة ؛ وذلك لما يتجلى به الإسلام من مرونة وسعة وامتداد .

أجل ! لا مسأخ بحال أن يكون للإسلام في واقع الهيمنة والتطبيق أيُّ نديد آخر ، وأيا نديد من هذا القبيل لا يعني غير الفتنة المكشوفة التي تعني الكفر البواح والمضادة المتوقعة لمنهج الله ، والجنوح المشين عن صراط الله المستقيم .

فقد أوجب الله سبحانه وتعالى الالتزام بمنهج الإسلام والاتفاف من حوله دون سواء ؛ لأنه هو الدين الحق المستبين الذي شرعه الله للناس وارتضاه للعالمين طيلة الزمان إلى قيام الساعة ، وذلك هو المقصود بقوله سبحانه : ﴿ وَنَبِّئُهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ ينبغي أن يُقاتل الأشرار والمجرمون المستنكفون عن منهج الله حتى يُصيحوا لنداء الحق ويدعنا لكلمة الإسلام .

وقال عز من قائل مقرراً أن دين الإسلام هو الدين الذي لا دين سواه من حيث وجوب الالتزام به دون غيره ومن حيث الاعتصام به وهيمنته على الواقع من غير نديد أو شريك : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ (1) .

وفي الحديث عن النبي ﷺ قال : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،

(1) سورة آل عمران الآية (19) .

فمن قال : لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله » (1) .
وفي رواية أخرى لمسلم عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فِإِذَا فَعَلُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » (2) .

خلاصة

جملة القول في هذه القضية العظيمة أن المسلمين واجِبُهُمْ أَنْ يَحِيلُوا لَوَاءَ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ حَتَّى يَنْتَصِرَ الْإِسْلَامُ فَيَقُومَ لِلْمُسْلِمِينَ شَأْنٌ وَعِزٌّ وَسُلْطَانٌ وَحَتَّى تَنْتَهِيَ الْفِتْنَةُ ، فَيَعْبُدَ الْمُسْلِمُونَ رَبَّهُمْ فِي أَمْنٍ وَسَلَامٍ وَاسْتِقْرَارٍ .

ومن جهة أخرى فإنه لا يجوز بتاتاً أن يكون للإسلام من حيث الهيمنة على الواقع البشري نديدٌ أو شريك ، إنما الهيمنة للإسلام وحده ، والناس من خلاله ماضون على منهج الله إيماناً واعتقاداً وتطبيقاً إلا أن يكون ثمة فريق من أهل الكتاب مسالين يؤدّون الجزية ليظلّوا في حوزة الإسلام وفي ظله آمنين سالين لا يمسّهم ضررٌ ولا يقع عليهم غدوانٌ ، وهو ما نعرض له فيما بعد إن شاء .

وقوله : ﴿ فَإِنْ أَنْهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ .

أي إذا كف هؤلاء الكافرون عن معاداتهم للإسلام بدخولهم فيه ، أو أذعنوا صاغرين لسلطان الإسلام بدفع الجزية مع بقائهم على دينهم ، فإنه لا ينبغي أن يقع عليهم بعد ذلك عدوانٌ من المسلمين ؛ ولا يقع العدوان إلا على الظالمين .

أما تسمية مقاتلة المشركين عدواناً فتأويل ذلك أن جزاء العدوان القتل فصيح إطلاق اسم العدوان على القتل كقوله تعالى : ﴿ وَحَزَّوْا سَيِّئَةً سَبَيْتُهَا ﴾ (3) وقوله : ﴿ وَمَكْرُؤًا وَمَكْرَ اللَّهِ ﴾ (4) وقوله : ﴿ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ﴾ (5) .

وقوله : ﴿ الْكُفْرُ الْكُفْرُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرْمَتِ قِصَاصٌ ﴾ .

سبب نزول الآية : لما ردّت قريش النبي ﷺ يوم الحديبية وهو محرّم في ذي القعدة

(1) أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب انظر مختصر صحيح مسلم ص (8) .

(2) مختصر صحيح مسلم ص (9) . (3) سورة الشورى الآية (40) .

(4) سورة آل عمران الآية (54) . (5) سورة التوبة الآية (79) .

عن البلد الحرام في الشهر الحرام ، أدخله الله مكة في العام المقبل في الشهر الحرام نفسه (ذو القعدة) ، ففضى عمرته بدلاً عن الأولى التي رجع فيها وبذلك أقصه الله عما حيل بينه وبينها يوم الحديبية ، ولذلك قال سبحانه : ﴿ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ ﴾ (1) .
وهو يعني الإبدال عن حرمة الشهر الذي فات بحرمة شهر آخر من قابل وتلك مقاصبة .

ما يستفاد من أحكام

تضمنت الآية مع ذلك الإباحة للمسلمين بمقاتلة المشركين في الشهر الحرام إذا قاتلهم فيه مع أنه لا يجوز للمسلمين أن يبدأوهم بالقتال في الشهر الحرام ، لذلك قال : ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ .

قال الفخر الرازي في ذلك : إن الكفار لما سمعوا أن الله نهى الرسول ﷺ عن مقاتلتهم في الشهر الحرام أرادوا قتاله وظنوا أنه لا يقاتلهم فيه ، أنزل الله هذه الآية ؛ ليبين لهم أن من استحل دمكم من المشركين في الشهر الحرام فاستحلوه فيه على سبيل المقابلة بالمثل (2) وتلك مقاصبة .

وقيل : إن النهي عن مبادأة المشركين بالقتال منسوخ بقوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ (3) وقوله : ﴿ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (4) فاستقر الحكم بذلك على جواز المبادأة بقتل المشركين حيثما كانوا وأيان كانوا (5) .

ويتخرج من ذلك ما لو تعدى أحد على أحد في مال أو جرح وظهر ذلك له ؛ هل للمتعدى عليه أن يتعدى على الجاني بمثل تعديه عليه وليس عليه في ذلك جناح ؟ .
ذهب فريق من أهل العلم إلى جواز ذلك ، وهم الشافعية ، والمالكية في قول كثير منهم ، وابن المنذر ، فهؤلاء يقولون : إن للمتعدى عليه أن يأخذ حقه من المعتدي كيفما

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 195) وتفسير الرازي (ج 5 ص 133) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 161) وتفسير الرازي (ج 5 ص 134) وتفسير الطبري (ج 2 ص 114) .

(3) سورة التوبة الآية (36) . (4) سورة البقرة الآية (193) .

(5) تفسير الطبري (ج 2 ص 116) وأحكام القرآن للشافعي (ج 2 ص 14) وسنن البيهقي (ج 9 ص 11) .

تَوَصَّلَ إِلَى حَقِّهِ ، واشترط المالكين ألا يتوصَّلَ إليه بالسرقَة (1) ، واحتجُّوا لذلك بظاهر الآية : ﴿ فَمَنْ أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ ﴾ وكذلك بالحديث « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » (2) ، فَإِنَّ أَخَذَ الْحَقَّ مِنَ الظَّالِمِ نَصْرٌ لَهُ .

واحتجُّوا كذلك بما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : قالت هند بنت عتبة لرسول الله ﷺ : إن أبا سفيان رجلٌ شحيحٌ وليس يُعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذتُ منه وهو لا يعلم ، فقال رسول الله ﷺ : « خُذِي مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ » (3) .

وذهب آخرون إلى عدم جواز الأخذ على هذه الصورة ، بل إن ذلك منوطٌ بأولي الأمر ، وهو ردُّ المظالم والأخذ من الظالم للمظلوم من غير أن يأخذ المظلوم بنفسه لنفسه ، وهو قول الحنفية والمشهور من مذهب المالكية ، وهو قول عطاء الخراساني ، ووجه قولهم : أن أمور القصاص وَقَفَتْ عَلَى الْحُكَّامِ ، وأما الأموال فإن التعامل بها مبني على تأدية الأمانة والنهي عن الخيانة فيها ، فلو أن خائناً ائتمنك لا يجوز لك أن تُخُونَهُ ؛ لتصل إلى حَقِّكَ مما ائتمنك عليه ، واستندوا في ذلك إلى ما رواه أبو داود والترمذي والحاكم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « أَدْ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ » (4) .

وكذلك تمسكوا بعموم الآية ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ (5) . وثمة مسألة عن كيفية القصاص . فمن قتل بوسيلة من الوسائل هل يُعتبر في حَقِّهِ القصاصُ بمثل ما قتل به المجني عليه أم أن المماثلة غيرُ معتبرة ؟ .

فقد ذهب جمهور العلماء إلى اعتبار المماثلة في القصاص من الجاني ، وبذلك فإن للولي أن يقتصر من الجاني بنفس الوسيلة التي جنى بها على المجني عليه ، فإذا قتله بمحْدٍ أو بِمِثْلٍ أو خنقه خنقاً أو غرقه تغريقاً أو ألقاه من شاهق فمات أو غير ذلك من

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 355) والمهذب للشيرازي (ج 2 ص 282) .

(2) رواه البخاري (838 / 12) برقم (6952) ، الترمذي (453 / 4) برقم (2255) وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 1 ص 420) .

(3) رواه مسلم في صحيحه (1338 / 3) برقم (1714) ، ورواه البخاري (473 / 4) برقم (2211) وانظر جامع الأصول لابن الأثير (ج 11 ص 225 ، 226) .

(4) رواه الترمذي (564 / 3) برقم (1264) ، وأبو داود (805 / 3) برقم (3535) وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 1 ص 51) .

(5) سورة النساء الآية (58) .

أسباب الإزهاق فإنه ينبغي أن يحيق به القصاص بمثل ما قتل به ، واستدلوا لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ وهذه معبزة أصلاً تقوم عليه المماثلة في القصاص ، وهو الذي عليه الشافعية والمالكية والحنابلة (1) .

واستدلوا كذلك من السنة بما أخرجه البيهقي عن البراء أن النبي ﷺ قال : « مَنْ حَرَّقَ حَرْقَتَاهُ ، وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَنَاهُ » (2) .

وكذلك ما أخرجه مسلم عن أنس بن مالك أن جارية وُجد رأسها قد رُض بين حجرين فسألوها من صنع هذا بك ؟ فلان ؟ فلان ؟ حتى ذكروا يهوديًا فأومأت برأسها فأخذ اليهودي فأقر فأمر به رسول ﷺ أن يُرَضَّ رأسه بالحجارة (3) .

أما الإمام أبو حنيفة فقد ذهب إلى أن القصاص لا يكون إلا بالسيف وليس بالضرورة أن يكون بالمثل ، واستدل لذلك بما أخرجه ابن ماجه والطبراني والبخاري بألفاظ مختلفة عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ : « لَا قَوَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » (4) .

وعلى هذا فليس للولي أن يقتص من الجاني بغير السيف ؛ لأن الاقتصاص بغير السيف مخالف لصريح النص ، علاوة على اشتماله على المثلة ، وقد نهى النبي ﷺ عن المثلة ، ومع ذلك فلو اقتص بالمثل فاقصاصه نافذ لكنه يُعزَّر وذلك الذي عليه أبو حنيفة وأتباعه ، وأحمد في أحد قوليه (5) .

والراجح عندي قول الجمهور وهو القصاص بالمثل ؛ وذلك لقوة ما يمكن الاستناد إليه من صريح النص وعمومه ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله كذلك : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ (6) . وكذلك الحديث الصحيح الذي رواه مسلم وغيره عن الجارية التي رضَّ يهودي

(1) المغني (ج 7 ص 685) ومغني المحتاج (ج 4 ص 44) والمدينة (ج 4 ص 495) وأسهل المدارك (ج 3 ص 114) .

(2) أخرجه البيهقي في السنن (43/8) ، وقال الألباني في الإرواء (294/7) برقم (2233) ضعيف ، وانظر نيل الأوطار (ج 7 ص 21) .

(3) مسلم (ج 5 ص 104) .

(4) رواه ابن ماجه (889/2) برقم (2667 و 2668) ، وقال الألباني في الإرواء (285/7) برقم (2229) : ضعيف ، وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 751) ونيل الأوطار (ج 7 ص 21) .

(5) البدائع (ج 7 ص 245) والهداية (ج 4 ص 161) والمغني (ج 7 ص 685) .

(6) سورة النحل الآية (126) .

رأسها بين حجرين فأمر النبي ﷺ برَضُّ رأسه بالحجارة بالمثل .

وعلى هذا فإنه ينبغي اعتبار المماثلة في القصاص فمن قُتل بشيء قُتل بمثله ، إلا إن كان الجاني قد قتله بما ليس للولي أن يقتص منه بمثله ، وذلك كما لو قتله باللوّاط أو سقي الخمر فإنه لا يُقتل باللوّاط به أو سقيه خمرًا حتى يموت ؛ لأن ذلك فسقٌ بل إنه يُقتل بالسيف ، وهو قول الجمهور خلافاً للشافعية إذ قالوا : يُطعن في دُبُرِه يعود حتى يموت ، وكذلك الذي يسقي غيره خمرًا حتى يموت فإنه يُسقى ماءً حتى يموت وهكذا .

وثمة مسألة أخرى وهي ما لو أمسك واحدٌ رجلاً وقتله آخرٌ ، فقد ذهب جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى قتل القاتل ؛ لأنه مباشرٌ ، وإلى حبس الممسك ؛ لأنه متسببٌ ⁽¹⁾ واستدلوا لذلك بما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يُقتل الذي قتل ويُحبس الذي أمسك » ⁽²⁾ وذلك كله إن كان الممسك يعلم أنه سيقُتل .

أما المالكية فقد ذهبت إلى أن الاثنين كليهما يُقتلان ، ووجه ذلك : أن القاتل مباشرٌ وأما الممسك فلولا لما استطاع ذلك أن يقتله وعلى هذا وجب في حق الممسك القتل إن حبسه وهو يرى أنه يُريد قتله ⁽³⁾ .

وقوله :

﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ⁽⁴⁾ .

سبب نزول الآية

في سبب نزول هذه الآية أخرج أبو داود بإسناده عن أسلم أبي عمران قال : غزونا من المدينة نريد القسطنطينية وعلى الجماعة عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، والروم مُلصقوا ظهورهم بحائط المدينة فحمل رجل على العدو فقال الناس : مه ، مه ، لا إله

(1) المغني (ج 7 ص 755) والمحلى (ج 10 ص 513) والألم (ج 7 ص 331) والمجموع (ج 18 ص 382) والمبسوط للسرخسي (ج 26 ص 181) .

(2) البيهقي (ج 8 ص 50) .

(3) بلغة السالك للصاوي ومعه شرح الدردير (ج 2 ص 384 ، 385) وحاشية الحرشي على مختصر خليل وبهامشه حاشية الشيخ العدوي (ج 8 ص 7 - 10) وأسهل المدارك (ج 3 ص 117) .

(4) سورة البقرة الآية (195) .

إلا الله يلقي يديه إلى التهلكة ، فقال أبو أيوب : « إنما نزلت هذه الآية فينا - معشر الأنصار - لما نصر الله نبيه وأظهر الإسلام قلنا : هَلُمَّ نقيم في أموالنا ونُصلحها فأنزل الله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ فالإلقاء بالأيدي إلى التهلكة أن نُقيم في أموالنا ونُصلحها ونَدْعُ الجهاد ، قال أبو عمران : فلم يَزَلْ أبو أيوب يُجاهد في سبيل الله حتى دُفِنَ بالقسطنطينية » (1) .

وفي لفظ آخر أن رجلاً من المسلمين حمل على صفٍّ عظيم من الروم حتى دخل فيهم ثم خَرَجَ إلينا مقبلاً ، فصاح الناس فقالوا : سبحان الله ألقى يديه إلى التهلكة ، فقال أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ : أيها الناس إنكم تتأولون هذه الآية على غير التأويل وإنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار ، إنا لما أعزَّ الله تعالى دينه وكثُرَ ناصريه قلنا بعضنا لبعض سرّاً من رسول الله ﷺ : إن أموالنا قد ضاعت فلو أننا أقمنا فيها وأصلحنا ما ضاع منها ، فأنزل الله تعالى في كتابه يردُّ علينا ما هَمَمْنَا به فقال : ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ في الإقامة التي أردنا أن نُقيم في الأموال فنُصلحها فأمرنا بالغزو ، فما زال أبو أيوب غازياً في سبيل الله حتى قبضه الله عز وجل . (2) .

في ضوء السبب الذي من أجله نزلت هذه الآية وفي الضوء الظاهر منها ؛ فإنه يمكن استخلاص الحكم بوجوب الإنفاق من أجل الجهاد في سبيل الله ؛ وذلك لكي تشيع كلمة الحق في هذه الدنيا ولتبتدئ كل معالم الباطل والفتنة من بين ظُهوران البشرية ، ويكون الدين بعد ذلك كله لله .

ووجوب الإنفاق مستفاد من ظاهر الآية التي تحذر من القعود دون الجهاد ، والعجز عن التصدي للباطل والفتنة ، والانشغال عن ذلك بأمور الدنيا كالزراعة والتجارة وكل وجوه المعاش ، والجنوح للراحة .

على أن الإنفاق في حقيقته ينبغي أن تتضافر فيه جميع جهود المسلمين سواءً في ذلك الدولة والأفراد ؛ كيما يستطيعوا القيام بوجبة الإنفاق على أكمل وجه ، وذلك من أجل التجهيز للحرب بكل ما يقتضيه القتال من مستلزمات ما بين سلاح وذخائر وطعام ولباس ووسائل للنقل وغير ذلك من أسباب في الإعلام والنشر والاستعداد للمواجهة العسكرية ، ومثل هذه الأمور لا جرم أن تتطلب مقادير هائلة من المال ، ولا تحال الناس

(2) أسباب النزول للنيسابوري ص (35) .

(1) أبو داود (ج 3 ص 12 ، 13) .

أفراداً يستطيعون توفير هذه المقادير من الأموال ، بل إن ذلك بات من واجبات الدولة المسلمة التي تُسَيِّسُ القوانينَ وتتخذ كافة الإجراءات والاستعدادات الاقتصادية والإدارية والإعلامية والاستثنائية اللازمة للحرب .

ومع أن الآية يدور معناها حول وجية الجهاد والنهي عن الضَّنِّ بالنفقة فيه وعن الإخلاقِ للجبين والعجز والخَوَرِ فإنها (الآية) تتسع من حيث مدلولها لتتضمن كثيراً من وجوه التهلكة المحظورة والنهي عنها .

فقد قيل : إنه يُراد بالتهلكة الخروج إلى القتال بغير زادٍ توكلاً واتكالا ، وذلك محظورٌ ، يُؤَيِّدُ ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَتَكَزُّوْا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ الْقُوَى ﴾ .

ونجد أن مثل هذا التأويل في حق الجهاد والمجاهدين لا يطردُ بالضرورة في كل زمان ، لأن إعدادَ الزادِ للعساكر بات في الأحيان اللاحقة ، وفي الزمان الراهن - خاصةً - منوطاً بالدولة ؛ فهي التي تزعمُ هذه المسألة ؛ لتؤمنَ للجنود كفايتهم من الطعام فلا ينشغلوا فيه بأنفسهم ، ولكي تتركز طاقاتهم وقدراتهم في مجابهة الأعداء .

وقيل : التَّهْلُكَةُ : هي الدخولُ على عساكر المشركين بلا طاقةٍ للمسلمين بهم ، ووجهُ ذلك : أن يتصدى المسلمون للمشركين بغير استعدادٍ وتجهيزٍ تامين ، وذلك من حيث مستلزمات القتال ومقتضياته كالسلاح والمال وغير ذلك من مختلف الإجراءات الإدارية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية ، فإن كان كذلك فلا جرم أن يكون دخولُ المسلمين في القتال وجهًا من وجوه التهلكة يقذفُ المسلمون فيها أنفسهم بما يؤدِّي بهم إلى الضياع والتدمير . أما إذا كانت للمسلمين خِيطةٌ واستعدادٌ وقد بذلوا في ذلك غايةً بجهدهم ومستطاعهم فلا جناح عليهم حينئذٍ أن يتصدوا للعدو في القتال ، والله سبحانه وتعالى يتولَّى بعنايته الصالحين ويكتبُ النصرَ لعباده العاملين الخالصين الصابرين ⁽¹⁾ .

أما إذا حمل رجلٌ واحد من المسلمين على جيش من الكافرين فلا ريب أنه غيرُ مكافيٍّ لهم من حيث الطاقة والقدرة وهم في ذلك يعدلونه عشرات الأضعاف أو مئات ، لذلك قال بعضُ العلماء إن حملَهُ وحده على هذا النحوِ وجَةٌ من وجوه التهلكة ، والصوابُ إن ذلك تهلكةٌ إن كان حملُهُ وحده على الجيش من العدو لغير

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 118 - 120) وتفسير البيضاوي (ص 41) والكشاف (ص 343) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 361 ، 362) .

فائدة مرجوة أو مقصودة ، فليس مثلُ هذا الحملِ غيرِ المفيدِ إلا ضربًا من الحماقة والطُّيشِ الذي لا يأتي بأية فائدة ، وتلك هي التهلكةُ حقًا .

أما إن كان حملُهُ على المشركين لفائدة مرجوة أو مقصودة فجائزٌ ، وذلك كما لو حملَ نيَّةَ خالصةٍ لله وهو يتغيى بذلك الشهادة .

أو كان في مثل هذا الحمل ما ينشر الشجاعة والحماسة في نفوس المسلمين فيقبلون على عدوهم يقتلونهم تقتيلًا .

أو كان ذلك يُؤدِّي إلى نَفْثِ الرعب والخَوَرِ في قلوب الكافرين وعزائمهم ؛ إذ يزوَن أن هذا صنعٌ واحدٌ من المسلمين بمفرده فكيف بهم إذا حملُوا عليهم مجتمعين ؟

إلى غير ذلك من مثل هذه الاحتمالاتِ والوجوهِ فليس ذلك من قبيل التهلكة ⁽¹⁾ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 116) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 363) .

قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أُمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعَمْرِ الْإِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٦٥﴾ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ رَضِيَ فِيهِ مِنَ الْحَجِّ فَلَا رَفْعَ وَلَا سُوءَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَسْمَعَهُ اللَّهُ وَكَرَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَالْقَوَى يَتَأَوَّلِي الْآلَتِيبِ ﴿٦٦﴾ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لِينَ الْكَاذِبِينَ ﴿٦٧﴾ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٦٨﴾ فَإِذَا قَضَيْتُمْ نُسُكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشْكَارَ ذِكْرًا فَمَنْ الْكَاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَنَا فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ ﴿٦٩﴾ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٧٠﴾ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٧١﴾ ﴿٧٢﴾ وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ تُحْضَرُونَ ﴿٧٣﴾ ۞ .

هذه الآيات الكريمة تتضمن أحكامًا كثيرة من أحكام الحج والعمرة ، وهي أحكام كثيرة ومختلفة وتفصيلية نعرض لها بالترتيب تبعًا لموضع كل منها في هذه الآيات ، وذلك في التفصيل التالي :

معنى الحج والعمرة

الحج في اللغة معناه : القصد ، يقال : رجل محجوج ، أي : مقصود ، ثم تُعَوِّفَ استعماله في القصد إلى مكة للنسك ، تقول : حججت البيت أحججه حجًا فأنا حاج ، وجمعه : حجاج وحجيج ، وامرأة حاجة ونسوة حَوَاج ، والحج بالكسر : الاسم ، والحججة - بالكسر - هي المرة الواحدة على غير قياس ، والقياس : الحججة بالفتح ، والحججة بالضم تعني البرهان ، والحججة هي جادة الطريق ^(١) .

(١) انظر الصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري (ج ١ ص ٣٠٣ ، ٣٠٤) والمصباح المنير (ج ١ ص ١٣٢) .

والحج في الشرع ، يمكن استخلاصه من جملة ما أدلى به كثير من الفقهاء من تعريفات بما خلاصته أنه قَصْدُ مَكَّةَ في وقت مخصوص لأفعال مخصوصة منها أركانٌ وواجباتٌ وشأن (1) .

أما العمرة فهي تعني في اللغة : الزيارة ، وجمعها : العَمَر (2) .

والعمرة في الشرع هي : زيارة البيت الحرام للنسك على وجه مخصوص (3) .

حكم الحج والعمرة

أما الحج : فإن وجوبه معلومٌ بغير شك ؛ فقد فرضه الله في كتابه الحكيم بقوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (4) وقوله : ﴿ وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾ (5) .

وكذلك في السنة ؛ إذ أخرج مسلم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال :

خطبنا رسول الله ﷺ فقال : « أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا » فقال رجل : أكلٌ عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال رسول الله ﷺ : « لو قلت : نعم لوجبت ولما استطعتم » (6) إلى غير ذلك من النصوص في فرضية الحج .

وأما العمرة فهي - من حيث الحكم - موضعٌ خلافٍ بين العلماء .

فقد ذهب الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر إلى أنها فرض وهو مروي عن ابن عباس (رضي الله عنهما) (7) واستدلوا على ذلك بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أي اتوا بهما تائمين ، وهو أمر بأدائهما كليهما وقد قرَنَ بينهما من حيث الأمر ، واستدلوا كذلك بقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعَمْرِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فقد سنَّ النبي ﷺ في قران العمرة بالحج هدياً ولو كان أصل العمرة تطوعاً لما ساغ لأحد أن

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 118) وتفسير الرازي (ج 5 ص 139) ومغني المحتاج (ج 1 ص 460) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 234) وأسهل المدارك (ج 1 ص 441) .

(2) معجم الصحاح (ج 2 ص 757) .

(3) مغني المحتاج (ج 1 ص 460) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 234) وغاية المنتهى للشيخ مرعي ابن يوسف

(ج 1 ص 375) . (4) سورة آل عمران الآية (97) .

(5) سورة الحج الآية (27) . (6) مختصر مسلم ص (171) .

(7) مغني المحتاج (ج 1 ص 460) وغاية المنتهى (ج 1 ص 375) والأم (ج 2 ص 144) .

يُفَرِّقُ العِمْرَةَ بالحج وهو مفروض ؛ لأنَّ أحدًا لا يُدْخِلُ في النافلة فرضًا حتى يخرج من أحدهما مثل الدخول في الآخر (1) .

واستدلوا كذلك من السنة بما أخرجه الدارقطني وغيره من أهل الحديث عن سراقه ابن مالك قال : قلت : يا رسول الله ، عمرتُنا هذه لعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال : « لا ، بل للأبد ، دخلتِ العِمْرَةُ في الحج إلى يوم القيامة » (2) .

وأخرج الدارقطني أيضًا عن عائشة أنها سألت النبي ﷺ : على النساء جهادٌ ؟ قال : « نعم ، الحجُّ والعِمْرَةُ » (3) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن زيد بن ثابت قال ، قال رسول الله ﷺ : « إن الحجَّ والعِمْرَةَ فريضتان لا يُضْرَكُ بأيهما بدأت » (4) .

وأخرج الدارقطني كذلك أن النبي ﷺ كَتَبَ إلى أهل اليمن كتابًا ، وَبَعَثَ به مع عمرو بن حزم فيه : « وإنَّ العِمْرَةَ الحجُّ الأصغرُ » (5) .

وروى الدارقطني عن ابن عباس قال : « العِمْرَةُ واجبةٌ كوجوب الحج من استطاع إليه سبيلاً » ، وفي رواية أخرى عنه أنه قال : « الحجُّ الأكبر يومُ النحر ، والحجُّ الأصغرُ : العِمْرَةُ » (6) ، وقد رُوِيَ وجوبُ العِمْرَةِ من السلف عن علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وابن عمر ، ومن التابعين عطاء وطاووس ومجاهد والحسن البصري ومحمد بن سيرين والشعبي وسعيد بن جبير ومسروق وإسحق وأبو عبيد .

وذهبت الحنفية والمالكية إلى أن العِمْرَةَ سنَّةٌ وليست مفروضةً ، وقالوا : ليس في هذه الآية : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعِمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ حجةٌ للوجوب ووجه ذلك : أن الله قَرَنَ العِمْرَةَ في هذه الآية بالحج في وجوب الإتمام وليس في الابتداء ، فَمَنْ شَرَعَ بالدخول في العِمْرَةَ وَجَبَ في حقِّه إتمامها ، ولا يدل ذلك على وجوب الابتداء فيها ، وهو قول عبد الله بن مسعود ، وإبراهيم النخعي والشعبي وابن المنذر (7) .

واستدلوا من السنة بما أخرجه ابنُ ماجه عن طلحة بن عبيد الله أنه سمع رسول الله

(1) الأم (ج 2 ص 144 ، 145) . (2) الدارقطني (ج 2 ص 283) .

(3 - 4) الدارقطني (ج 2 ص 284) . (5 - 6) الدارقطني (ج 2 ص 285) .

(7) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 119) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 368) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 264) وبداية المجتهد (ج 1 ص 275) وبدائع الصنائع (ج 2 ص 226) .

ﷺ يقول : « الحج جهادٌ ، والعمرة تطوعٌ » (1) .

وأخرج الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال : سأل رجلُ رسولَ الله ﷺ عن الصلاة والزكاة والحج أواجبٌ هو ؟ قال : « نعم » فسأله عن العمرة : أواجبةٌ هي ؟ قال : « لا ، وأن تَغْتِمِرَ خيرٌ لك » (2) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن جابر قال : قلت : يا رسول الله ، العمرة واجبةٌ فريضتها كفريضة الحج ؟ قال : « لا ، وأن تَغْتِمِرَ خيرٌ لك » (3) .

الترجيح

والراجح عندي قول الشافعية والحنابلة والظاهرية وهو أن العمرة واجبة ؛ وذلك لما يُعَزَّزُ مذهبهم في حكم العمرة من ظاهر الآية الكريمة بوجوب الإتمام ، إذ قرَنَ الله العمرة بفريضة الحج ، وأوجب لإتمامهما كليهما ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وذلك يعني : أقيموا فرض الحج والعمرة ، أي اتنوا بهما بحدودهما وأحكامهما ، وهذا تأويل كثير من علماء السلف والخلف .

يُضَافُ إلى ذلك ما ورد في المسألة من أحاديث كثيرة تتضافر باجتماعها على وجوب العمرة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الإحصار

الإحصار يعني الحبس والمنع ، تقول : أحصره المرضُ : أي منعه من السفر ، وحصره العدوُّ حصراً ، أي ضيق عليه وأحاط به ومنعه من المضى في أمره ، وهذا ما عليه أكثر أهل اللغة . وقيل : حصره العدوُّ والمرضُ وأحصره ، كلاهما بمعنى : حبسه (4) .

وعلى هذا الأساس من التباين في المدلول اللغوي بين الحصر والإحصار فقد اختلف العلماء في المدلول المراد من قوله : ﴿ أُحْصِرْتُمْ ﴾ الذي يباح بموجبه لِلْمُحْصَرِ أَنْ يُنْشِرَ هَذِيهِ ثُمَّ يُجِلَّ ، فهل يراد بالإحصار ما كان من حبس سببه العدوُّ فقط ، أو ما كان من حبس سببه مُطلق ، سواء كان عدواً أو مرضاً أو ضلال الطريق أو غير ذلك من أسباب ؟

(1) ابن ماجه (ج 2 ص 995) .

(2) الدارقطني (ج 2 ص 285) .

(3) الدارقطني (ج 2 ص 286) .

(4) الصحاح للجوهري (ج 2 ص 630 - 632) والمصباح المثير (ج 1 ص 150) .

العلماء في ذلك فريقان :

الفريق الأول : وهم الشافعية والحنابلة والمالكية ، فقد ذهبوا إلى أن الإحصار المعتبر هو ما كان من عدو فقط ، وهو مروي عن فريق من السلف فيهم ابن عباس وابن عمر وطاووس والزهري وزيد بن أسلم ، وقد ذكر عن ابن عباس قوله في هذا : لا حَصْرَ إلا حَصْرُ العدو ، فأما مَنْ أصابه مرضٌ أو وجع أو ضلال فليس عليه شيء إنما قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ﴾ فليس الأَمْنُ حَصْرًا ⁽¹⁾ .

ومما يُستدل به على ذلك سببُ نزول هذه الآية ، فقد نزلت في سنة ست أي عام الحديبية عندما حال المشركون بين رسول الله ﷺ وبين الوصول إلى البيت وأُنزل الله في ذلك سورة الفتح بكمالها وأنزل لهم رخصةً أن يذبحوا ما معهم من الهدي - وكان سبعين بدنة - وأن يحلقوا رؤوسهم وأن يتحللوا من إحرامهم ، فعند ذلك أمرهم عليه الصلاة والسلام بأن يحلقوا رؤوسهم وأن يتحللوا ، فلم يفعلوا انتظارًا للنسخ حتى خرج فحلق رأسه ، ففعل الناس ، وكان منهم من قصر رأسه ولم يتحلّقه ، فلذلك قال ﷺ : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحَلِّقِينَ » قالوا : والمُقَصِّرِينَ يا رسول الله ، فقال في الثالثة : « والمُقَصِّرِينَ » ⁽²⁾ .

وعلى هذا فإن مَنْ أُحصِرَ بعدو - دون غيره من أصحاب المعاذير - فله أن يُحِلَّ حيث يُعْبَس ، سواء كان في جِلٍّ أو حَرَم ، وله أن ينحر أو يذبح هذيه في مكانه كما ذَبَحَ رسولُ الله ﷺ هذيه بالحديبية ، وله بعد ذلك أن يرجع عن موضعه ولا قضاء عليه . فإن تَمَكَّنَ المُحَصِّرُ من الوصول إلى البيت من طريق أخرى لزمه ذلك حتى وإن كانت الطريقُ بعيدةً وخشي الفوات ، فليس له أن يحل إلا في الحرم .

أما من أحصر بغير الخوف من العدو ، كما لو كان ذلك بمرض أو ذهاب نفقة أو ضَلَّ الطريق : فإن عليه أن يَظَلَّ مُخْرِمًا حتى يستطيع النفاذ إلى البيت ، فإن فاتته الحجُّ تحلَّ بعمره ولا ينحر هذيه إلا بالحرم ، ولو احتاج المريض إلى دواء تداوى به وافتدى وبقي على إحرامه لا يُحِلُّ من شيء حتى يبرأ من مرضه ، فإذا برئ مَضَى إلى البيت وحلَّ مِنْ حجته أو عمرته ⁽³⁾ .

(1) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 231) والأُم (ج 2 ص 173) وغاية المنتهى (ج 1 ص 446 ، 447) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 373) وتفسير الطبري (ج 2 ص 214 ، 215) .

(2) أخرجه ابن ماجه (ج 2 ص 1012) وانظر تفسير ابن كثير (ج 1 ص 231) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 374) والأُم (ج 2 ص 174 ، 175) وغاية المنتهى (ج 1 ص 447 ، 448) ومتهى الإرادات (ج 1 ص 289) .

وأجازت الحنابلة والشافعي في القديم للمُحْرَم أن يشترط لنفسه في ابتداء إحرامه أن محله حيث يُحْبَس ، أو يقول : إن مرضتُ فلي أن أجِل ، فهو عندئذ مخيرٌ عند وجود مشروطه بين أن يتحلل مجاناً أو بقاءه على إحرامه ، فلو قال مثلاً : إن مرضت فأنا حلالٌ فله التحلل بمجرد وجود المرض (1) .

واحتجوا لذلك بما أخرجه مسلم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت الرسول ﷺ فقالت : إني امرأة ثقيلة ، وإني أريد الحج فما تأمرني ؟ قال : « أهلي بالحج ، واشترطي أن مجلي حيث تحبشني » (2) . وأخرج الدارقطني مثله عن عائشة وابن عباس .

وذهب جمهورُ الحنفية والمالكية والشافعي في الجديد إلى أنه لا يجوز للمحرم أن يشترط التحلل حيث يحبس ، فإن اشترط ذلك فلا ينفعه ، وقالوا : لا يثبت هذا الشرط ؛ لأن الإحرام عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر كالصلاة المفروضة لا يجوز الخروج منها بالشرط (3) .

واستدلوا كذلك بما روي عن ابن عمر أنه كان يُنكر الاشتراط في الحج ويقول : « أليس حشبتكم سنة نبيكم ﷺ » (4) .

والراجح عندي ما ذهب إليه الحنابلة ؛ نظراً لقوة دليلهم وهو الحديث الصحيح الذي رواه مسلم ، ولا ينبغي أن يُعارض ذلك بقول ابن عمر رضي الله عنه .

واستدلوا كذلك على عدم جواز التحلل من غير العدو بظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ﴾ والأمن لا يكون إلا من الخوف من العدو ، وعلى هذا فالحصْرُ هو حصرُ العدو فقط ، ولو كان المقصودُ غيرَ العدو لقال « فَإِذَا بَرِئْتُمْ » (5) .

الفريق الثاني : وهم الحنفية ، وأشهب من المالكية ، فقد ذهبوا إلى أن اسم الإحصار - من حيث اللغة - يختص بالمرض ، وبذلك وجب أن يكون اللفظ مستعملاً فيما هو حقيقة فيه وهو المرض ، ويكون العدو داخلاً فيه بالمعنى .

(1) منتهى الإرادات (ج 1 ص 289 ، 290) وغاية المنتهى (ج 1 ص 448) والمهذب (ج 1 ص 235) .

(2) مختصر مسلم ص (179) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 375) والمهذب (ج 1 ص 235) وبدائع الصنائع (ج 2 ص 178) .

(4) أخرجه الدارقطني (ج 2 ص 34) . (5) تفسير الطبري (ج 2 ص 215) .

فالحصر عندهم هو ما مَنَعَ الوصولَ إلى البيت بعد الإحرام بحج أو عمرة أو بهما معاً بسبب مرضٍ أو عدوٍّ أو علة مانعة ، ولهم في ذلك تفصيل ، وجملته :
أن الإحصار قد يكون بالعدوِّ ، سواء كانوا كفاراً أو مسلمين ، وقد يكون بمرض أو علة تُحوِّل دون المشي أو مجرد القدرة على السفر .

وعلى هذا لو أحرمت المرأة بحجة فلم تَجِدْ مَحَرَّمًا أو مات عنها زوجها فهي مُخَصَّرة . وإذا سُرِقَ من الحائِج نفقته أو هلكت دابته فإنه يكون محصرًا . وكذلك المرأة إذا منعها زوجها من حجة التطوع بعد الإحرام جاز لها الإحلال وكانت بمنزلة المُخَصَّر مع عدم العدو ، وكذلك مَنْ حُبِسَ في ذَنٍّ أو غيره ، فتعذر عليه الوصول إلى البيت كان في حكم المحصر (1) .

واستدلوا على ذلك بكل من السنة والمعقول :

أما السنة : فمنها ما أخرجه ابن ماجه عن الحجاج بن عمرو الأنصاري قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : « مَنْ كُيسِرَ أو عَرِجَ فقد حَلَّ وعليه حجة أخرى » (2) .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن الحجاج بن عمرو في حبس المحرم قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كُيسِرَ أو مَرِضَ أو عَرِجَ فقد حَلَّ وعليه الحج مِنْ قَابِلٍ » (3) .

أما استدلالهم بالمعقول : فوجهه : أن حكم الإحصار مَبْنِيٌّ على تعذر الوصول إلى البيت ، وذلك موجود في المرض مثلما هو موجود في الخوف من العدو ؛ فوجب أن يكون بمنزلة وفي حكمه ؛ ألا ترى أنه متى لم يتعذر وصوله إلى البيت يَمْتَنِعُ العدوُّ لم يَجُزْ له أن يتحلل في موضعه ؟ وفي هذا دلالة على أن مناط حكم الإحصار هو تعذر الوصول إلى البيت ، ويستوي في تعذر الوصول ما لو كان سببه العدو أو المرض أو غير ذلك من الأسباب .

وقالوا أيضًا : إن سائر الفروض لا يختلف حكمها في كون المنع منها بالعدوِّ أو المرض ؛ ألا ترى أن الخائف يجوز له أداء الصلاة إيماءً أو قعودًا إذا تعذر عليه أداؤها قائمًا كما يجوز ذلك للمريض ؟ ، فكذلك حكم الإحرام في حق المحصر ، فإنه لا يختلف عند تعذر وصوله إلى البيت سواء كان المانع مرضًا أو عدوًا ، وهو ما يقال أيضًا في استقبال

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 268 ، 269) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 632 ، 633) وتفسير القرطبي

(ج 2 ص 371) . (3 - 2) ابن ماجه (ج 2 ص 1028) .

القبلة ، أو كان المصلي خائفاً أو مريضاً فإن سقوط الفرض - وهو استقبال القبلة - سببه إما العدو أو المرض ، وبهذا فإن المعنى في الجميع والذي يُنَاط به الحكم هنا هو تعذُّر الفعل لأي سبب كان ⁽¹⁾ .

التوجيه

والراجح عندي هو ما ذهب إليه جمهورُ الشافعية ، والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر ، وهو أن الإحصار الذي يُجيز التحلل ما كان بسبب العدو فقط ؛ وذلك استناداً إلى ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ﴾ فَإِنَّ الْأَمْنَ لَا يَكُونُ إِلَّا بسبب الخوف من العدو ، وما قالته الحنفية من اعتبار الأمن بزوال الخوف من المرض أو الوجد أو نحو ذلك فأجده تأويلاً فيه تَكَلُّف .

والحقيقة أن لفظ « الأمن » إنما يُستعمل في الخوف من العدو لا في المرض الذي يُقال فيه : شُفِيَ وَغُفِيَ ، ولا يقال : أَمِنَ .

ويؤيد مذهب الجمهور في هذه المسألة سببُ نزول الآية ، فإن أسباب النزول غالباً ما تكشف عن المقصود من الأحكام وعن المدلول الراجح للآيات وبخاصة عند الخلاف ، فإن الآية نزلت عام الحديبية حين صَدَّ المشركون النبي ﷺ عن البيت فَتَحَلَّلَ من إحرامه في موضعه ؛ إذ حلق ونَحَرَ هَذِيه وأمر المسلمين أن يفعلوا مثله .

وفي هذا أخرج البخاري عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : « قد أحصر النبي ﷺ فَحَلَّقَ رأته ، وجامع نساءه ، ونَحَرَ هَذِيه حتى اعتمر عاماً قَابِلاً » ⁽²⁾ .

ويؤيد ذلك أيضاً ما قاله ابنُ عباس في هذا : « لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ العدوِّ ، فَأَمَّا مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ وَجَعٌ أَوْ ضَلَالٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ ﴾ فَلَيْسَ الْأَمْنُ حَصْرًا » ⁽³⁾ .

وعلاوة على ذلك أيضاً المعنى اللغوي لكلمة « أُحْصِرَ » الذي يدل على ترجيح قول الجمهور ، وفي هذا يقول الرازي : إن معنى قوله ﴿ أُحْصِرْتُمْ ﴾ أي : حُبِسْتُمْ وَثُمِنْتُمْ ، والحبس لا بد له من حابس ، والمنع لا بد له من مانع ، ويمتنع وَصْفُ المرض بكونه حابساً

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 269 ، 270) .

(2) مختصر البخاري ص (196) . (3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 231) .

ومانعًا ؛ لأن الحبس والمنع فِعْلٌ ، وإضافة الفعل إلى المرض محالٌ عقلاً ؛ أما وصف العدو بأنه حابس ومانع فَوَضُفَ حقيقي ، وَحُمِلَ الكلام على حقيقته أولى من حمليه على مجازه (1) .

حكم القضاء بعد الإحصار

مَنْ أَحْصَرَ فِي حَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ ، فَتَحَلَّلَ فِي مَوْضِعِهِ ، فَذَبَحَ وَحَلَّى ، هَلْ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَقْضِيَ حُجَّتَهُ أَوْ عِمْرَتَهُ الَّتِي تَحُلُّ مِنْهَا ؟ .

ثمة قولان في هذه المسألة :

القول الأول : وهو قول المالكية والشافعية والحنابلة ، إذ ذهبوا إلى أنه لا قضاء على مَنْ أَحْصَرَ بَعْدَهُ ، فَإِنْ مَنْ أَحْصَرَ بَعْدَهُ : لَهُ أَنْ يُحِلَّ حَيْثُ كَانَ حَبْسُهُ ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي جِلٍّ أَوْ فِي حَرَمٍ .

على أن العدو الحاصر ينبغي النظر في مستوى حصره ، وذلك من حيث قوته وبقاؤه وكثرته ، فإن كان ذا قوة وكثرة وهو ماكث طويلاً : جاز للمحصر أن يُحِلَّ مكانه من ساعته من غير أن يتوانى أو ينتظر أو يتردد . أما إن كان العدو الحاصر لا يحتمل بقاؤه مكثاً طويلاً وهو مما يُؤجى زواله أو انصرافه فإنه في مثل هذه الحال ينبغي على المحصر أن يتمهل وينتظر فلا يتحلل حتى لا يبقى بينه وبين الحج مدة يستطيع فيها أن يُذرك الحج لو زال العدو ، أي لا يتحلل حتى يحصل للمحصر يقين بأنه حتى ولو زال الحاصر فإنه لا يُذرك الحج ومن ثم فله أن يتحلل .

وكذلك العمرة ، فإنه لا خلاف أصلاً بين العلماء أن الإحصار عامٌ في الحج والعمرة بالرغم من أن العمرة غير مؤقتة بوقت كالحج ، فإن الاصطبار في موضع الحصر حتى زوال العذر يُلحق بالمحصر ضرراً ، ومن أجل ذلك نزلت الآية .

واحتجوا لعدم وجوب القضاء بأن رسول الله ﷺ لم يأمر أحداً من أصحابه - ولا من كان معه - أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا لشيء . وما حُفِظَ ذلك عنه بوجه من الوجوه ، وكذلك فإنه عليه الصلاة والسلام لم يَقُلْ في العام القابل : إن عمرتي هذه قضاء عن العمرة التي حَصِرْتُ فيها ، وقالوا : إن عمرة القضاء وعمرة القضية سواء ، وإنما سُميت بذلك لأن رسول الله ﷺ قاضى قريشاً وصالحهم في ذلك العام على أن

(1) تفسير الرازي (ج 5 ص 147) .

يرجع عن البيت في عامه ، ثم يَقْصده في العام القابل .
من أجل ذلك سُمِّيتُ عُمْرَةُ الْقَصِيَّةِ (1) .

القول الثاني : وهو قول الحنفية ، فقد ذهبوا إلى وجوب القضاء على المحصر إذا أحلَّ بالهدي ، سواء كان الإحصار بمرض أو عدو .

واستدلوا على وجوب القضاء بجمللة أدلة ، منها ظاهرُ قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (2) وذلك يقتضي الإيجاب بسبب الدخول ، وإذا وَجِبَ بالدخول صار بمنزلة حجة الإسلام ، وبذلك يُلْزَمُ القضاء بسبب الخروج منه قبل إتمامه ، سواء كان معذورًا فيه أو غير معذور ، لأن ما قد وَجِبَ لا يُشَقُّطُه العذرُ ، ولما اتفق العلماء على وجوب القضاء بسبب الإفساد وَجِبَ عليه مثله بالإحصار (3) .

واستدلوا كذلك مَنْ السَّنة بما أخرجه ابن ماجه عن الحجاج بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كُتِبَ أو مَرِضَ أو عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ » (4) . فلم يُفَرَّقْ في ذلك بين حجة الإسلام والتطوع .

واستدلوا كذلك بما أخرجه البخاري عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله ﷺ مُؤَافِينَ لَهْلَالِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَكُنْتُ مِنْ أَهْلِ بَعْمَرَةَ فَأُظْلِمَنِي يَوْمَ بَعْرَةَ وَأَنَا حَائِضٌ فَشَكَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « اِرْفُضِي عِمْرَتَكَ وَانْفُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلَلْتُ بِعَمْرَةٍ مَكَانَ عِمْرَتِي » (5) . ويدل ذلك على أن المعذور في خروجه من الإحرام لا يَشَقُّطُ عنه القضاء .

واستدلوا كذلك بما أخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس مرفوعًا إلى النبي ﷺ : « إِنْ النِّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ تَغْتَسَلُ وَتُحْرِمُ وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ » (6) . فدل ذلك على أن المعذور في خروجه من الإحرام لا يَشَقُّطُ عنه القضاء .

(1) تفسير القرطبي (ج 2 ص 376 ، 377) والأم (ج 2 ص 173) ومتنहीं الإرادات (ج 1 ص 288 ، 289) وغاية المتنहीं (ج 1 ص 447 ، 448) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 122) وتفسير الرازي (ج 5 ص 150) .

(2) سورة البقرة الآية (196) . (3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 279) .

(4) ابن ماجه (ج 2 ص 1028) . (5) البخاري (ج 3 ص 4) .

(6) رواه أبو داود في سننه (357/2) برقم (1744) ورواه الترمذي (282/3) برقم (945 م) عن ابن عباس وزاد في آخره (حتى تطهر) وقال : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وانظر نيل الأوطار (ج 4 ص 339) .

ويُستدل لذلك أيضًا بإحصار النبي ﷺ هو وأصحابه بالحديبية وكانوا مُخْرِمِينَ بالعمرة فَقَضَوْهَا فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ وَسُمِّيَتْ عَمْرَةَ الْقَضَاءِ ، ولو لم تكن لُزِمَتْ بالدخول بها ووجب قضاؤها لما سُمِّيَتْ عَمْرَةَ الْقَضَاءِ ، ولكانت حيثُ قد اعتبرت عمرة مبتدأة ، وفي هذا دليل على لزوم القضاء بالإحلال .

واستدلوا كذلك على وجوب القضاء على المحصر - وإن كان معذورًا - باتفاق العلماء على أن المريض يجب في حقِّه القضاء إذا فاتته الحجُّ وإن كان معذورًا في الفوات كما يلزمه لو قصد إلى الفوات من غير عذر ، والمعنى في استواء حكم المعذور وغير المعذور ما يلزمه من الإحرام بالدخول ، وهو موجودٌ في المحصر فوجب عدم سقوط القضاء عنه (1) .

محل الهدى في الإحصار

الهُدْيُ : جَمْعٌ ، ومفرده الهَدْيَةُ بسكون الدال ، والهَدْيَةُ بتشديد الياء ، والهدى : هو ما يُهْدَى إلى الحرم من التَّعَمِّ ، ومثله الهدى بالتشديد .

والهدى يكون من الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم ، والمحصر يجب عليه أن ينحر واحدة مما تيسر له من هذه الأصناف ، وهذا هو المقصود بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَانْأَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وللواحد من المحصرين أن يتحلل بذبح شاة واحدة .

أما البُذْنُ (2) والبقر فيجوز للسبعة من المُخْصِرِينَ أن يشتركوا في نحر واحدة منها للتحلل ، وفي هذا ذهب علي وابن عباس والحسن وقتادة إلى أن الهَدْيَ أعلاه بدنة وأوسطه بقرة ، وأدناه شاة وعلى المحصر ما تيسر من هذه الأجناس . وهذا ما عليه عامة أهل العلم (3) .

أما محل الهدى في الإحصار فثمة خلافٌ فيه ، فهل يُذبح المحصر هَدْيَهُ في موضعه حيث أُخْصِرَ أو أنَّ عليه أن يسوقه مع مؤتمن إلى الحرم فيذبحه هناك ؟ وسبب الخلاف

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 279 ، 280) .

(2) البُذْنُ ، بضم الباء وسكون الدال ، وهي جمع ، ومفرده : البَذَنَةُ بفتحين وهي الناقة أو البقرة تُنْحَرُ بمكة . وسُمِّيَتْ بذلك لأنهم كانوا يُسَمِّئُونَهَا . انظر مختار الصحاح ص (44) .

(3) تفسير الرازي (ج 5 ص 148) ومغني المحتاج (ج 1 ص 534) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 271) والمغني لابن قدامة (ج 3 ص 358) والمحلى (ج 7 ص 151 ، 152) .

في هذا هو اختلافهم في تأويل قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ وهي آية مجملة اختلفت فيها كلمة أهل العلم إلى قولين :

أحدهما : أن موضع الهدى في حق المحصر هو الحرم دون غيره ، وهو ما ذهبت إليه الحنفية ، وهو قول كثير من السلف منهم عبد الله بن مسعود وابن عباس وعطاء وطاووس ومجاهد والحسن وابن سيرين والثوري .

واحتجوا لذلك بجملة أدلة وحجج ، منها عموم قوله تعالى في آية أخرى : ﴿ ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ⁽¹⁾ وهذا عام في دلالة على سائر الهدايا ، وهو بيان لمعنى المحل الذي جاء مجملاً في قوله تعالى ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ويؤيده قوله تعالى في جزاء الصيد : ﴿ هَذَا بِبَلْعِ الْكَلْبَةِ ﴾ ⁽²⁾ فجعل بلوغ الكعبة من صفات الهدى .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ ﴾ ⁽³⁾ ويدل ذلك على أن موضع التحلل (حيث الإحصار) ليس محلاً للهدى .

واستدلوا كذلك بما رُوِيَ عن ناجية بن جندب الأسلمي أنه قال للنبي ﷺ : ابعت معي الهدى حتى آخذ بها في الشعاب والأودية فأذبحها بمكة ، ففعل (يعني النبي ﷺ) . ومن جهة النظر قالوا : لو كان موضع الإحصار محلاً للهدى لكان الهدى بالغاً محله بوقوع الإحصار ولأدى ذلك إلى بطلان الغاية المذكورة في الآية وفي ذلك دلالة على أن المراد بالمحل هو الحرم ⁽⁴⁾ .

ثانيهما : أن محل الهدى بالنسبة للمحصر هو موضع حصره ، سواء كان حصره في حل أو حرم ، وهو ما ذهب إليه جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة وحجتهم في ذلك : الاقتداء برسول الله ﷺ زمن الحديبية ؛ فقد نحر (عليه الصلاة والسلام) ونحر معه المسلمون هديهم بالحديبية وليست من الحرم ⁽⁵⁾ ، وفي ذلك أخرج البخاري عن عبد الله ابن عمر قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فحال كفار قريش دون البيت ، فنحر

(1) سورة الحج الآية (33) .

(2) سورة المائدة الآية (95) .

(3) سورة الفتح الآية (25) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 272 ، 273) .

(5) المغني (ج 3 ص 258) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 122) ، وتفسير الرازي (ج 5 ص 150)

ومغني المحتاج (ج 1 ص 534) .

النبي ﷺ هَدِيَهُ وَخَلَقَ رَأْسَهُ ۖ (1) .

وكذلك أخرج البخاري أن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : « أحصر رسول الله ﷺ فخلق رأسه وجامع نساءه ، ونحر هديه حتى اعتمر عامًا قابلاً » (2) .

وفي هذا يقول ابن العربي مُحتَجًّا بالنظر : إذا خلّ المحصر ، نحر هديه حيث خلّ كما فعل النبي ﷺ بالحديبية لأن الهدى تابع للمُهْدِي ، والمُهْدِي خلّ بموضعه ، فالهدى أيضًا يحلّ معه (3) .

هذا ما نميل إليه ونرجحه ؛ استنادًا إلى الحديث الصحيح الذي رواه البخاري .

التحل بالخلق أو التقصير

والخلق أو التقصير يُعتبر جزءًا من التحلل ، لأنه نُشْكٌ ، وهو مندوب إليه ويُشترط تأخيرُ الخلق أو التقصير عن الذبح أو النحر وهو الذي عليه جمهورُ العلماء ، إذ قالوا : ينبغي أن يكون الخلق عقيب الهدى ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۖ ﴾ وبلوغ الهدى محله معناه : أن يذبحه في موضعه ، وكذلك فعل رسول الله ﷺ ، إذ بدأ فنحر هديه ثم حلق بعد ذلك . وظاهر الآية يدل على أنه لا يجوز لهم أن يُحِلُّوا فيحلقوا رؤوسهم إلا بعد تقديم ما استيسر من الهدى (4) .

وقال الشافعي (رحمه الله) في هذه الآية : لم أسمع ممن حفظت عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفًا في أن هذه الآية نزلت بالحديبية حين أحصر النبي ﷺ فحال المشركون بينه وبين البيت ، وأن النبي ﷺ نحر بالحديبية وحلق ورجع حلالًا ولم يصل إلى البيت ولا أصحابه إلا عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وحده (5) .

ويوافق الحنفية الجمهور في ذلك لكن في غير الإحصار ، فإن مَنْ حلق قبل أن يذبح عليه دم لتقديم الخلق على الهدى ، أما في المحصر فليس عليه حلق عند الإمام أبي حنيفة

(1 - 2) البخاري (ج 3 ص 11) .

(3) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 122) .

(4) مغني المحتاج (ج 1 ص 534) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 282) وتفسير الطبري (ج 2 ص 133) وتفسير الرازي (ج 5 ص 150) والمذهب (ج 1 ص 234) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 121) .

(5) سنن البيهقي (ج 5 ص 214) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 275) .

ومحمد وأبي يوسف في إحدى الروايتين عنه .

وجملة القول هنا : أن الخلق يأتي عقيب الهدى ، وهو الذي عليه أكثر أهل العلم ، ودليلهم ظاهر الآية وفعل النبي ﷺ ؛ إذ نَحَرَ هَدْيَهُ ثُمَّ حَلَّقَ .

وذهب آخرون إلى جواز الخلق قبل الهدى ، وهو ما ذهب إليه أحمد وإسحق ، وهو قول علي وجابر وابن عباس وابن عمر من السلف ، ويستدل لهذا القول بما أخرجه الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : حَلَّقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ ؟ فقال « اذْبَحْ وَلَا حَرْجَ » ، وسأل آخر فقال : نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ؟ قال : « ازِمْ وَلَا حَرْجَ » (1) .

وأخرج مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : وقف رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه ، فجاء رجل فقال : يا رسول الله لم أشعُرْ ؛ فحلقتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرُ ؟ ، فقال : « اذْبَحْ وَلَا حَرْجَ » ثم جاء رجل آخر فقال : يا رسول الله ، لم أشعُرْ فنحرتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ؟ ، فقال : « ازِمْ وَلَا حَرْجَ » قال : فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ : « افْعَلْ وَلَا حَرْجَ » (2) .

والخلق أفضل من التقصير ، وفي هذا أخرجه الترمذي عن ابن عمر قال : خلق رسول الله ﷺ وحلق طائفة من أصحابه وقَصَّرَ بعضهم ، قال ابن عمر : إن رسول الله ﷺ قال : « رَجِمَ اللَّهُ الْمُحْلِقِينَ » مرة أو مرتين ، ثم قال : « وَالْمُقَصِّرِينَ » (3) .

وأخرج مسلم كذلك عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « اللَّهُمَّ ارْحِمِ الْمُحْلِقِينَ » قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : « اللَّهُمَّ ارْحِمِ الْمُحْلِقِينَ » قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : « وَالْمُقَصِّرِينَ » (4) .

أما النساء فلا يدخلن في الخلق بل ستنهَن التقصير ، وهو ما أجمع عليه أهل العلم (5) ، ويُستدل لذلك بما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ » (6) .

(1) الترمذي (ج 3 ص 258) وسنن البيهقي (ج 4 ص 141) .

(2) مسلم (ج 4 ص 83) . (3) الترمذي (ج 3 ص 256) .

(4) مسلم (ج 4 ص 81) .

(5) تفسير القرطبي (ج 2 ص 381) وبداية المجتهد (ج 1 ص 313) ومغني المحتاج (ج 1 ص 533) والمغني

(ج 3 ص 393) . (6) أبو داود (ج 2 ص 203) .

أما مقدار ما تُقَصِّرُه المرأة من شعرها فهو موضع خلاف ، فثمة قول ، بأنها تقصر بمقدار أتملة من كل قرن ، وقيل : تقصر بقدر ثلاث أصابع مقبوضة ، وقيل : تقصر الثلث أو الربع ، وقيل غير ذلك ، والصحيح أن التقصير في حقها مطلق فأيا تقصير يُعتبر بالنسبة لها مُجْزِئًا قَلٌّ أو كَثْرٌ .

عدم وجود الهدي في الإحصار

الهدي في حق المحصر واجبٌ للتحلل ؛ لأنه من النسك وذلك مقتضى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وإذا لم يجد المحصر هديًا فثمة خلاف بين العلماء في شأنه :

فمذهب الحنفية والمالكية أنه لا يجوز له أن يُحِلَّ حتى يجد هديًا فيُذْبَح عنه ، وقالوا : إن الهدي ليس له في القرآن بدل مذكور ولا ينبغي أن يُقَاس على هدي المتعة ⁽¹⁾ وما يقوم مقامه من صيام .

وقالت الحنابلة : إذا عجز المحصر عن الهدي انتقل إلى الصوم وهو عشرة أيام ثم يحل بعدها ، ووجه ذلك : أن الهدي دمٌ واجب للإحرام فكان له بدلٌ كدم التمتع والطيب واللباس ، وقالوا : إن عدم النص عليه لا يمتنع قياسه على غيره في ذلك ، وبذلك يتعين الانتقال إلى صيام عشرة أيام كبديلٍ هَدْيٍ التمتع ، فليس للمحصر أن يتحلل إلا بعد الصيام كالأحد للهدي ليس أن يتحلل إلا بنحره ⁽²⁾ .

أما الشافعية فلم يهتم في ذلك تفصيل ، فعندهم أنَّ المحصر إذا لم يجد الهدي لسبب حسي أو شرعي - كما لو لم يجد ثمنه أو احتاج إلى ثمنه أو وجدته يُباع بأكثر من ثمن المثل في ذلك المحل - فلهم في ذلك قولان :

أولهما : أنه يُصَار إلى البدل ، وهو قيمة شاة قياسًا على دم التمتع ، وبذلك يُقَوِّم الشاة بدراهم ثم يخرج ثمنها طعامًا .

ثانيهما : أنه لا يُصَار إلى البدل ؛ لعدم النص على ذلك ، فيبقى الهدي في ذمته ولو إلى الأبد ، والراجح في المذهب القول الأول .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 280) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 373) .

(2) المغني (ج 3 ص 361) .

أما إن كان المحصر عاجزاً عن الطعام لعدم القدرة ، فثمة قولان كذلك في هذه المسألة :
 القول الأول : أنَّ على المحصر الصيام حيث شاء ، وذلك عن كل مُدٍّ يومًا ؛ قياسًا
 على الدم الواجب بترك المأمور .
 القول الثاني : أنه يصار إلى البدل وهو الصوم ، وهو كصوم التمتع ⁽¹⁾ .

إحصار أهل مكة

ليس على أهل مكة إحصار ، فإنَّ ما سبق من أحكام في الإحصار ، فذلك في حق
 الحجاج والمعتمرين من غير أهل مكة ، أما أهل مكة فإحصائهم أن يطوفوا بالبيت وهو
 في مقدورهم ما داموا داخل مكة ، والمحرم في هذه الحال إما أن يكون محرماً بحج أو
 بعمره ، فإن كان معتمراً فليس بمحصر ؛ لأن العمرة إنما هي الطواف والسعي وليس
 المكي ممنوعاً من ذلك ؛ لأنه داخل مكة وقريب من البيت ، أما إن كان حاجاً فله أن
 يؤخر الخروج إلى عرفات حتى آخر وقته ، فإذا فاتته الوقوف فيه فقد فاتته الحج من عامه
 وعليه أن يتحلل بعمره فيكون بذلك كما لو كان معتمراً ولا يكون محصرًا ، وذلك
 الذي عليه أكثر أهل العلم ⁽²⁾ .

أما المكيُّ إن كان محصرًا بمرض فهو كغير المكي ، فإنه يُجِلُّ بعمره وعليه الهدْيُ
 وإعادة الحج ، وقال الزهري في هذا : لا بد أن يقف بعمره وإن نُعِشَ نُعْشًا ، أي حُمِلَ
 على النعش حُمْلًا لفرط مرضه ⁽³⁾ .

ويستدل لذلك بما أخرجه مالك في الموطأ عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه قال :
 « مَنْ أَحْصَرَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ فَإِنَّهُ لَا يُجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ يَتَدَاوَى مِمَّا اضْطَرَّ
 إِلَيْهِ وَيَفْتَدِي » ⁽⁴⁾ .

وكذلك ما أخرجه البيهقي عن عائشة قالت : « مَا نَعْلَمُ حَرَامًا يُجِلُّهُ إِلَّا الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ » ⁽⁵⁾ .

(1) مغني المحتاج (ج 1 ص 534 ، 535) والأم (ج 2 ص 218) وتفسير الرازي (ج 5 ص 148 ، 149)
 والمهذب (ج 1 ص 234) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 280) والمغني (ج 3 ص 360) ومغني المحتاج (ج 1 ص 534)
 وتفسير الرازي (ج 5 ص 149 ، 150) .

(3) بداية المجتهد (ج 1 ص 303) ومغني المحتاج (ج 1 ص 537) .

(4) الموطأ ص (170) . (5) البيهقي (ج 5 ص 220) .

وأخرج البيهقي وأبو داود عن الحجاج بن عمرو الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ ، وعليه الحجُّ مِنْ قَابِلٍ » قال عكرمة : فحدث ابن عباس وأبا هريرة فقالا : صدق الحجاج (1) .

المرض وأذى الرأس عند الإحرام

أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من محظورات معينة ومنها حلقُ الرأس أو تغطيته ، وأجمعوا كذلك على أن مَنْ حلق رأسه وهو محرم أو ستره بغطاء - وكان معذورًا بسبب من مرض أو أذى من رأسه - فإن ذلك جائز وعليه فدية ، وهو فيها مُخَيَّر بين الصيام والصدقة والنسك ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (2) وذلك يدل على أن مَنْ كان به علةٌ من مرض في جسده أو به أذى من رأسه ، سواء كان محصرًا أو غير محصر فإن له أن يخلق أو يلبس وعليه الفدية ، وهو الذي عليه جمهور العلماء . وذهب بعض العلماء إلى أن الآية تتعلق بالمحصر دون غيره ، فأبيح له أن يفدي للعدر .

والصواب ما ذهب إليه الجمهور ، وهو أن الآية في المحرمين ، سواء كانوا محصرين أم غير محصرين ؛ لأن الكلام هنا مستأنف لكل مُحَرَّمٍ لحَقَّه المرضُ أو الأذى في الرأس فُرِخَصَ له أن يلبس أو يخلق (3) .

وجملة القول في المسألة : أن الذي يضطره العذر للباس مما يكون محظورًا في حال الإحرام فيُغَطِّي به جسده أو بعضه كما لو كان مريضًا أو به علة من العلل ، أو كان به أذى من رأسه كالهوام ونحوها فيضطر للحلق تخلصًا من درنه وما تعلق به من أوشاب أو هوام لصقت في رأسه لطول المدة التي يمكنها المحرم وبخاصة في الأزمنة السالفة حيث النَّصَب الشديد والإعياء البالغ وما يُصاحب ذلك من التفت والهوام التي تعلق بالجسد والرأس لطول المدة التي كان يستغرقها السفر بالنظر لوسائل النقل البدائية القديمة ، فإنه ربما استغرقت مدة الإحرام شهرًا أو أكثر وكان ذلك من غير اغتسال ولا حلق ولا جُرْ

(1) البيهقي (ج 5 ص 220) وأبو داود (ج 2 ص 173) .

(2) سورة البقرة الآية (196) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 280) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 124) وغاية المنتهى

(ج 1 ص 409) وتفسير الرازي (ج 5 ص 151) وأحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 118) .

لشعر فلا غرابة - والحالة هذه - أن يتأذى بعض الأفراد مما يحتمل أن يعلق برؤوسهم من أوشاب ، من أجل ذلك نزلت الآية لِتَرْخُصَ لِلْحَجَّاجِ وَالْعِمَارِ مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ أَذَى فِي رَأْسِهِ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَهُ أَوْ يَلْبِسَ مَا يَدْرَأُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ الْمَرَضَ أَوْ الْعِلَّةَ الطَّارِئَةَ عَلَى أَنْ يُفْدِيَ .

وفي هذا أخرج الترمذي ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ مرَّ به وهو بالحديبية قبل أن يدخل مكة وهو مُحْرِمٌ وهو يُوقَدُ تحت قدر والقملُ يتهافُ على وجهه فقال : « أَيُؤْذِيكَ هَؤُلَاءِ هَذِهِ ؟ » فقال : نعم ، فقال : « اخْلُقْ وَأَطْعِمْ فَوْقَ بَيْنِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ » وَالْفَرْقُ : ثَلَاثَةُ أَصْعَ « أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ انْسَلْكَ نَسِيكَةً » وفي لفظ « أَوْ اذْبَحْ شَاةً » (1) .

وأخرج مسلم عن كعب بن عجرة (رضي الله عنه) قال : فَيُؤْذِي هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَذَبْحَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شُكٌّ ﴾ قال : فَأَتَيْتُهُ فَقَالَ : « اذْنَةُ » فَدَنَوْتُ ، فَقَالَ : « اذْنُهُ » فَدَنَوْتُ ، فَقَالَ ﷺ : « أَيُؤْذِيكَ هَؤُلَاءِ ؟ » قال : نعم ، قال : « فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكِ مَا تَيْسَّرُ » (2) وعلى هذا فإن المحرم إذا حلق رأسه أو لبس من الثياب ما لا ينبغي له أن يلبسه في إحرامه ، أو تطيب : فعليه الكفارة بمثل ما روي عن النبي ﷺ .

وهذا في المحرم يفعل ذلك وهو معذور للمرض أو أذى الرأس .

أما إِنْ فَعَلَ الْمُحْرِمُ ذَلِكَ عَامِدًا بِغَيْرِ عَذْرِ ، فَقَدْ ذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى نَفْسِ الْحَكْمِ الَّذِي يَكُونُ فِي حَالِ الْعَذْرِ ، فَهُوَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِيهَا (3) .

وذهب الحنفية والشافعية ، وأحمد في رواية عنه إلى أنه ليس مخيرًا ، بل عليه الدم دون غيره (4) .

وهذا ما نميل إليه ونرجحه ؛ استنادًا إلى ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَذَبْحَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ شُكٌّ ﴾ فَإِنْ ظَاهَرَهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّرْخِصَ بِاللَّبْسِ وَالْحُلُقِ مُشْرُوطٌ بِكَوْنِ الْمُحْرِمِ مُعَذَّرًا وَهُوَ أَنْ تَنْزِلَ بِالْمَحْرَمِ ضَرُورَةٌ مِنْ

(1) مسلم (ج 4 ص 20) ، والترمذي (ج 3 ص 288) .

(2) مسلم (ج 4 ص 20) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 384) والمغني (ج 3 ص 492 ، 493) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 282) وتفسير الرازي (ج 5 ص 152) والمغني (ج 3 ص 492 ، 493) .

مرض كيفما كان ، كما لو كان الحرم وَجِيْعًا أو جَرِيْحًا أو مصدوعًا أو به خُرَاج يقتضي مداواة والتغطية أو كان به أذى من رأسه كَنَحْوِ هَوَامٍ أو جراحة أو صداع .

التخيير في الفدية

لا خلاف بين العلماء أَنَّ الحَرَّمَ المعذور إذا حلق رأسه أو غطى جزءًا من بدنه : فإنه مُخَيَّر بين أجناس الفدية الثلاثة وهي : الصيام ، والصدقة ، والنسك ، ويدل على ذلك حرف « أو » الوارد في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ فإن ذلك يقتضي التخيير للمعذور فيفعل أي هذه الأشياء الثلاثة شاء (1) .

ويُستدل لذلك أيضًا بحديث كعب بن عجرة (رضي الله عنه) ففي البخاري عن رسول الله ﷺ أنه قال له : « لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَاتِلُكَ ؟ » قال : نعم يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : « اخلق رأسك وضُمِّ ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو انسك بشاة » (2) .

ونعرض بعد ذلك لبيان كل جنس من أجناس الفدية الثلاثة وهي : الصيام : وهو ثلاثة أيام ، وكذلك الإطعام لستة مساكين ، وهو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم ؛ استنادًا إلى منطوق الحديث الصحيح وفيه : « اخلق رأسك وضُمِّ ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين » .

وثمة قول مرجوح لعكرمة والحسن ونافع والثوري ، فقد قالوا : الصيام عشرة أيام ، والإطعام لعشرة مساكين ، قياسًا على صيام المتمتع وهو عشرة أيام وهو ما سنعرض له في حينه بعد قليل .

أما الجنس الثالث من الفدية فهو النسك ، والنسك يعنى العبادة ، والناسك العابد ، وَنُسُكٌ ينسك نُسُكًا بالضم ، وَنُسُكٌ أي : تَعَبُّدٌ ، والنسيكة تعني الذبيحة ، والجمع نُسُكٌ بضمين ، ونسائك ، والنُسُكُ بفتح السين وكسرها أي الموضع الذي تُذبح فيه النسائك (3) ، وجملة المقصود من هذه الكلمة : أن النسك جَمْعٌ ، ومفرده النسيكة ، وهي الذبيحة ينسكها العبد لله (4) .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 282) وتفسير الرازي (ج 5 ص 152) وتفسير البيضاوي ص (42)

والمغني (ج 3 ص 492) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 383) .

(2) البخاري (ج 4 ص 13) .

(3) مختار الصحاح (657) .

(4) تفسير القرطبي (ج 2 ص 386) وتفسير الرازي (ج 5 ص 152) والكشاف (ج 1 ص 344) .

وقد سُمِّي النسك بهذا الاسم في الكتاب الحكيم ، وكذلك سمي في الحديث ؛ فقد روى البخاري بلفظ آخر له عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ قال : « صُم ثلاثة أيام ، أو تصدَّق بِفَرَقَيْنِ سَتَةٍ ، أو اُنْسَكَ بما تَيْسَّر » (1) فهو بذلك نسك وليس هديًا ، فإن النسك يكون حيث شاء المحرم المعذور ، أما الهدي فلا يكون إلا بمكة ، لأنه مُقَدَّم أصلاً هديةً للحرم ، شكرًا لله على فضائله وأنعميه .

على أن النسك لا يتأدى إلا بأحد الأمور الثلاثة وهي : الجمل ، والبقرة ، والشاة ، واتفق العلماء على أن أقل النسك هي الشاة (2) ويؤيد ذلك حديث البخاري : « أو اُنْسَكَ بشاة » .

موضع الفدية

فيما يتعلق بالجنس الأول - وهو الصيام - فإن العلماء متفقون على أن (الصيام) غير مخصص بموضع ، فالْحَرَمُ له أن يصوم في أي موضع شاء ، ووجه ذلك : أن الصوم ليس فيه لأهل الْحَرَمِ أو غيرهم من الناس منفعة ؛ فيستوي في حَقِّهِم ما لو صام بمكة أو خارجها ، لكنَّ الجنسين الآخرين وهما الصدقة والدم فلا جَزَمَ أن يكون للناس فيهما منفعة ؛ فلذلك اختلف الفقهاء في موضع كل واحد منهما .

فقد ذهبت المالكية إلى أنه ليس ثمة موضع مخصص للفدية ، والمحرم له أن يُطْعِم أو يَذْبَح حيث شاء ، وهو قول علي ومجاهد ، واحتجوا بظاهر الآية ، فإنه يدل على العموم ، ولم يُقَلَّ في موضع دون موضع ؛ فالظاهر أن المحرم حيثما فعل فديته أجزأه ، وقالوا أيضًا : أن النبي ﷺ لما أمر كعبًا بالفدية ما كان في الحرم فصَحَّ أن ذلك كله يكون خارج الحرم (3) .

واحتجوا كذلك بما أخرجه البيهقي وغيره عن أبي أسماء مولى عبد الله بن جعفر أنه أخبره أنه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة ، فمروا على حسين بن علي (رضي الله عنه) وهو مريضٌ بالسقيا (4) فأقام عليه عبدُ الله بن جعفر حتى إذا خاف الفوات خرج وبعث إلى علي بن أبي طالب وأسماء بنت عميس (رضي الله عنهما) وهما بالمدينة ، فقدموا عليه ثم إنَّ حُصَيْنًا أشار إلى رأسه فأمر علي بن أبي طالب (رضي

(1) البخاري (ج 4 ص 13) .

(2) تفسير الرازي (ج 5 ص 152) وتفسير البيضاوي ص (42) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 385) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 125) .

(4) السقيا : موضع بين مكة أو المدينة .

اللَّهُ عَنْهُ) برأسه فَخَلَقَ ، ثُمَّ نَسَكَ عَنْهُ بِالسَّقِيَا ، فَتَخَرَّ عَنْهُ بَعِيرًا ، قَالَ يَحْيَى : وَكَانَ حَسِينٌ خَرَجَ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي سَفَرِهِ ذَلِكَ ⁽¹⁾ .

وقالت الشافعية : كل شيء من الحج فبمكة إلا الصوم ، وهو قول عطاء وطاووس ومجاهد ، وبذلك فإن الحرم لا يفتدي بصدقته أو نُشِكِه إلا بمكة ، واحتجوا في ذلك بالقياس على هَـذِي جِزَاءِ الصَّيْدِ ، وذلك أن الله شرط فيه بلوغَ الهَـذِي الكعبة ، فقال سبحانه : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ وذلك يدل على أن كل هدي وَجِبَ من جزاء أو فدية في إحرام فسيبله سبيلُ جزاء الصيد في وجوب بلوغه الكعبة .

وعلى هذا ، فحكمُ الفدية « الصدقة والدم » مثلُ حكم الهَـذِي وهو لا يكون إلا في مكة ، وبذلك فحكمُهما واحدٌ ، وبذلك قالت الحنابلة أيضًا ⁽²⁾ .

أما الحنفية فقالوا : إن موضع الصدقة حيث شاء الحرم المعذور وذلك كالصيام ، أما النسك فموضئها مكة ، واحتجوا لذلك بما ورد من دلالة على تخصيص الآية ، فقالوا : ظاهرُ قوله تعالى : ﴿ فِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ . يقتضي إطلاقَ النسك حيث شاء المفتدي غير مخصوص بموضع لو لم يكن في غيرها من الآي دلالة على تخصيص الدم بالحرم وهو قوله : ﴿ ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ ⁽³⁾ وذلك عام في سائر الأنعام التي تُهْدَى إلى البيت ، فوجب بعموم هذه الآية أن كل هَـذِي يُقصد به التقرب ، هو مخصوص بالحرم دون غيره ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ ⁽⁴⁾ وذلك جزاء الصيد ، فصار بلوغُ الكعبة صفةً للهَـذِي ولا يُجزئ أن يُبلغ بالنعم إلى غير مكة ، وكذلك لما كان هذا ذبحاً تعلق وجوبه بالإحرام : وجب أن يكون مخصوصاً بالحرم كجزاء الصيد وهَـذِي المتمتع ⁽⁵⁾ .

أما الصدقة والصوم ، فالمفتدي يفعلهما حيث شاء ، وذلك لأن الله تعالى أطلق ذلك من غير تقييد بذكر المكان ، فلا يجوز لنا إذن أن نُقيِّدَ بالحرم ، لأن المطلق على إطلاقه ، كما أن المقيِّد على تقييده ⁽⁶⁾ .

(1) البيهقي (ج 5 ص 218) .

(2) تفسير الطبري (ج 2 ص 140) ومغني المحتاج (ج 1 ص 530) وغاية المنتهى (ج 1 ص 413) .

(3) سورة الحج الآية 33 . (4) سورة المائدة الآية 95 .

(5 - 6) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 282) .

التمتع بالعمرة إلى الحج

التمتع بالعمرة إلى الحج هو أن يأتي مكة فيعتمر في أشهر الحج ثم يقيم بمكة حلالاً ثم ينشئ منها الحج فيحج من عامه ذلك .

وبعبارة أخرى ، فإن الذي يقدّم مكة بقصد العمرة والحج عليه أن يعتمر في أشهر الحج وذلك عند بلوغه مكة ، ثم يتحلل من إحرامه ، فيقيم حلالاً بمكة ، حتى إذا كان يوم التَّزْوِيَةِ أَخْرَمَ بالحج ، وذلك الذي تضمنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ أي تمتع بمحظورات الإحرام بسبب إتيانه بالعمرة ، وهذا هو معنى التمتع بالعمرة إلى الحج ⁽¹⁾ وسُمِّيَ متمتعاً ، لأنه يكون مُشْتَمِعاً بمحظورات الإحرام فيما بين تحلله من العمرة إلى إحرامه بالحج . وهذا الضرب من التمتع صحيح لا كراهة فيه ، وثمة ضرب من التمتع مكروه ، وهو الذي حذّر منه سيدنا عمر (رضي الله عنه) وهو أن يجمع بين الإحرامين ثم يفسخ الحج إلى العمرة ويتمتع بها (العمرة) إلى الحج ، فقد روى أن الرسول ﷺ أذّن لأصحابه في ذلك ثم نسخه .

وقد رُوِيَ عن أبي ذر أنه قال : ما كانت متعة الحج إلا لي خاصة ⁽²⁾ . والسبب في ذلك أن العرب كانت لا ترى العمرة في أشهر الحج ، ويُعدونها من أفجر الفجور ، فلما أراد رسول الله ﷺ إبطال ذلك الاعتقاد ؛ بالغ فيه بأن نقلهم في أشهر الحج من الحج إلى العمرة وهذا سبب لا يُشَارِكُهُمْ فِيهِ غَيْرُهُمْ ⁽³⁾ .

وفي هذا أخرج أبو داود عن ابن عباس قال : « والله ما أعرم رسول الله ﷺ عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أُمُرَ أَهْلِ الشُّرْكِ ؛ فإن هذا الحي من قريش ومن دَانَ دينهم كانوا يقولون : إذا عفا الوبر ، وبرأ الدبر ، ودخل صفر فقد حلت العمرة لِمَنِ اعتمر ، فكانوا يُخَرِّمُونَ العمرة حتى ينسلخ ذو الحجة والمحرم ⁽⁴⁾ .

وفي هذا أخرج مسلم بإسناده عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال : أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نُحِلَّ ونجعلها عمرة ، فكَبَّرَ ذلك

(1) تفسير الرازي (ج 5 ص 153) وتفسير البيضاوي ص (42) وتفسير الطبري (ج 2 ص 142) .

(2) رواه مسلم (2 / 897) برقم (1224) وفيه « إنما كانت لنا خاصة دونكم » .

(3) تفسير الرازي (ج 5 ص 153) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 283) والمغني (ج 3 ص 280) .

(4) أبو داود (ج 2 ص 204) .

علينا وضائق به صدورنا ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فما نذري ، أشيء بلغه من السماء أم شيء من قتل الناس ، فقال : « أيها الناس أحلوا فلولا الهدى الذي معي فعلت كما فعلتم » ، قال : فأحللنا حتى وطننا النساء وفعلنا ما يفعل الحلال ؛ حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر ، أهللنا بالحج ⁽¹⁾ . وفي رواية أخرى لمسلم عن جابر ابن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنهما) أنه حج مع رسول الله عام ساق الهدى معه ، وقد أهلوا بالحج مفترداً ، فقال رسول الله ﷺ : « أجلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، وقصروا وأقيموا حلالاً ؛ حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج ، واجعلوا التي قدمتم بها متعة » قالوا : كيف نجعلها متعة وقد سئنا الحج ؟ قال : « افعلوا ما أمركم به ، فإنني لولا أنني شئت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم به ، ولكن لا يجل مني حرّام حتى يبلغ الهدى مجله » ، ففعلوا ⁽²⁾ .

وأخرج أبو داود عن سليم بن الأسود أن أبا ذر كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمره : « لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ » ⁽³⁾ .
وأخرج أبو داود كذلك عن الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ، فسيخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا ؟ قال : « بل لكم خاصة » ⁽⁴⁾ .

وجه الإحرام

الإحرام - من حيث النسك - يقع على أربعة وجوه ، نعرض لها في التفصيل التالي :
الوجه الأول : الإحرام بالعمره ، وذلك هو الاعتماد المجرد عن القران والتمتع ولا هو بالإفراد ، ووقته طيلة السنة ، فمن أراد الإحرام بالعمره أهل بها قاللاً : اللهم إني أريد العمره ، فيسرها لي وتقبلها يتي ، ويثوي ذلك بقلبه . وله أن يحرم بها بعد الفراغ من أعمال الحج وذلك من أدنى الحيل ، أو أن يعتزم قبل أشهر الحج في أي وقت شاء ⁽⁵⁾ .
وقد بينا سابقاً أن ثمة قولين في حكم العمره ، فثمة قول بالوجوب وهو ما ذهب إليه الشافعي وأحمد وآخرون ؛ استدلالاً بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾

(2) مسلم (ج 4 ص 37 ، 38) .

(1) مسلم (ج 4 ص 37) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 161) .

(5) تفسير الرازي (ج 5 ص 141) والمغني (ج 3 ص 281) والألم (ج 2 ص 135) .

وكذلك بقوله عليه الصلاة والسلام الذي رواه الدارقطني : « الحج والعمرة فريضة » (1) .
 وثمة قول بالتطوع وأنها ليست مفروضة ، وهو قول أبي حنيفة ومالك واستدلوا بجملة
 أحاديث منها : « الحج جهاد والعمرة تطوع » وكذلك ما أخرجه الترمذي عن جابر أن
 النبي ﷺ سئل عن العمرة أواجبة هي ؟ قال : « لا ، وأن تفتنموا هو أفضل » (2) .
 وفي فضل العمرة أخرج الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « العمرة
 إلى العمرة تكفر ما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » (3) .
 وأخرج مسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول ﷺ : « من أتى هذا البيت فلم يرفث
 ولم يفسق : رجَعَ كما ولدته أمه » (4) .

وعن فضل العمرة في شهر رمضان أخرج مسلم عن ابن عباس قال : قال رسول الله
 ﷺ لامرأة من الأنصار : « إذا جاء رمضان فاعتمري ؛ فإنَّ عمرة فيه تُعادل حجة » (5) .
 وأخرج أبو داود عن أم معقل قالت : يا رسول الله إني امرأة قد كبرت وسقمت ؛
 فهل من عمل يُجزئ عني من حجتي ؟ قال : « عمرة في رمضان تُجزئ حجة » (6) .
 الوجه الثاني : الإحرام بالحج وهو الأفراد ، وذلك أن يُهَلَّ بالحج مُفرداً فيقول : اللهم
 إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ، ويثوى ذلك بقلبه ، أو يقول : لبيك اللهم بحجة ،
 فيُخْرِم من الميقات أو ما دونه نحو بلده ، وهذا الضرب من الإحرام - وهو الأفراد بالحج
 مشروع - وفي ذلك أخرج البخاري بإسناده عن عائشة (رضي الله عنها) قالت :
 خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهِلال ذي الحجة ، فقال رسول الله ﷺ : « مَنْ
 أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِعمرة فَلْيُهَلَّ ، ومن أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِحجة فَلْيُهَلَّ ، ولولا أَني أَهْدَيْتُ
 لأَهْلَكْتُ بِعمرة ، فمنهم من أَهَلَّ بِعمرة ، ومنهم مَنْ أَهَلَّ بِحجة » (7) .

ومن رواية لمسلم عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال :
 « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَّ بِحج وِعمرة فَلْيَفْعَلْ ، ومن أَرَادَ أَنْ يُهَلَّ بِحج فَلْيُهَلَّ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ
 يُهَلَّ بِعمرة فَلْيُهَلَّ » قالت عائشة (رضي الله عنها) : فَأَهَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحج وأهل به

(1) رواه الدارقطني (2 / 222) برقم (2692) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع برقم (2763) .

(2) الترمذي (ج 3 ص 270) . (3) الترمذي (ج 3 ص 272) .

(4) مسلم (ج 4 ص 107) . (5) مسلم (ج 4 ص 61) .

(6) أبو داود (ج 2 ص 204) . (7) البخاري (ج 3 ص 5) .

ناسٌ معه ، وأهلٌ ناسٌ بالعمرة والحج ، وأهلٌ ناسٌ بعمرة ، وكنتُ فيمن أهل بالعمرة ⁽¹⁾ .
 الوجه الثالث : القِران ، وفعله : قَرَنَ يَقْرِنُ تقول : قَرَنَ الشيءَ بالشيءِ ، إذا وصله به ،
 واقرن الشيءَ بغيره وقارنته قِرَانًا : أي صاحبتَه ، وقرن بين الحج والعمرة أي جمع بينهما ⁽²⁾ .
 والقِران في مفهوم الشرع هو أن يحرم بالحج والعمرة معاً في أشهر الحج وينوي ذلك
 بقلبه ، وصورته أن يُهَلَّ قائلًا : اللهم إني أريد العمرة والحج فيسّرهما لي وتقبلهما مِنِّي ،
 أو يُهَلَّ قائلًا : لبيك اللهم بعمرة وحج .

وكذلك لو أحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ثم قبل الطواف أدخل عليها الحج كان ذلك
 قِرَانًا ، وسُمِّيَ قِرَانًا لاجتماع العمرة والحج في إحرام واحد وسفرٍ واحد ، وذلك جائز ⁽³⁾ .
 وفي هذا أخرج البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : خرجنا مع رسول
 الله ﷺ عام حجة الوداع ، فَمِنَّا من أَهَلَ بعمرة ، ومِنَّا من أَهَلَ بحجة وعمرة ، ومِنَّا من
 أَهَلَ بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج . فَأَمَّا مَنْ أَهَلَ بالحج أو جَمَعَ الحج والعمرة لم
 يُحِلُّوا حتى كان يوم النحر ⁽⁴⁾ .

وبالرغم من اتفاق العلماء على الجمع في القِران بين الحجة والعمرة في إحرام واحد
 فَيُهَلَّ بهما جميعاً في أشهر الحج أو غيرها إذ يقول : لبيك اللهم بحجة وعمرة معاً .
 فبالرغم من اتفاقهم هذا فقد اختلفوا في القِران من حيث عدد الطواف فيه والسعي .
 فقد قالت المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية : يطوف القارن لحجته وعمرته طوافاً
 وسُغياً واحداً ، وهو قول إسحق وأبي ثور ، وهو مذهب عبد الله بن عمر وجابر بن
 عبد الله وعطاء بن أبي رباح والحسن ومجاهد وطاووس ⁽⁵⁾ . واحتجوا لذلك بما أخرجه
 الترمذي عن جابر أن رسول الله ﷺ : « قَرَنَ الحج والعمرة فطاف لهما طوافاً واحداً » ⁽⁶⁾ .
 وأخرج الترمذي كذلك عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَحْرَمَ بالحج

(1) مسلم (ج 4 ص 29) . (2) مختار الصحاح ص (532 ، 553) .

(3) المغني (ج 3 ص 284) وتفسير الرازي (ج 5 ص 142) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 284)
 وأحكام ابن العربي (ج 1 ص 127 ، 128) .

(4) البخاري (ج 2 ص 175) .

(5) تفسير القرطبي القرطبي (ج 2 ص 391) وغاية المنتهي (ج 1 ص 392) ومغني المحتاج (ج 1 ص 514) والمحلى

(ج 7 ص 173) . (6) الترمذي (ج 3 ص 283) .

والعمرة أجزأه طواف واحد وسعي واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً» (1) .
وأخرج الدارقطني عن ابن عمر أنه دخل مكة قارئاً ، فطاف طوافاً واحداً وسعى سعيّاً واحداً لحجته و عمرته ، ثم قال : « هكذا رأيْتُ رسولَ الله ﷺ » (2) .
وقالت الحنفية : يطوف طوافين وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ ، وهو قول الثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى ، وهو مروى عن علي وابن مسعود ، وبه قال الشعبي وجابر بن زيد (3) . واحتجوا لذلك بما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر أنه جمع بين حجته وعمرته معاً وقال : سبيلهما واحد ، قال : فطاف لهما طوافين وسعى لهما سعيين ، وقال : « هكذا رأيْتُ رسولَ الله ﷺ صَنَعَ كما صنعْتُ » (4) .

والراجح عندي هو ما ذهب إليه جمهور المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم من أهل العلم وهو أن القارن يطوف لحجته وعمرته طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً ؛ وذلك لتضافر الأدلة عن الرسول ﷺ في ذلك .

والحديث الذي استدلت به الحنفية فيه ضَعْفٌ ، فإن أحد رواته الحسن بن عماره عن الحكم ، وقد قال عنه الدارقطني : متروك الحديث .

الوجه الرابع : التمتع ، وهو أن يُهَلَّ الرجلُ بعمرة في أشهر الحج من الميقات إذا كان من أهل الآفاق (خارج الحرم) ، فإذا وصل البيت طاف به لعمرة سبْعاً ، ثم سعى بين الصفا والمروة سبْعاً ، ثم حلق للتحلل من العمرة ، ثم يقيم بمكة حلالاً ، ثم يَنْشِئُ منها الحج في عامه نفسه من أشهر الحج نفسها من غير أن ينصرف إلى بلده أو ميقات أهل ناحيته ، فإذا فعل ذلك كُلُّهُ شَمِيَ متمتعاً ، وعليه ما فرض الله على المتمتع ، وهو ما استيسر من الهدى يَذْبَحُهُ وَيُعْطِيهِ للمساكين بمكة ومِنَى ، وذلك كله قد دلت عليه الآية الكريمة : ﴿ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَلَا اسْتِيسَارَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ فإذا لم يجد الهدى وَجَبَ في حقه صِيَامُ عشرة أيام ، ثلاثة منها وهو في مكة ، وسبعة في بلده إذا رجع إليه على أن لا يصوم يوم النحر .

أما سبب تسمية المتمتع بهذا الاسم ، فقليل : لأنه قد تمتع بكل ما هو محظور على

(1) الترمذي (ج 3 ص 284) . (2) الدارقطني (ج 2 ص 258) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 392) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 284) .

(4) الدارقطني (ج 2 ص 258) .

الحرم أن يقعله من وقت التحلل من العمرة إلى وقت إنشاء الحج .

وقيل : شمي متمتعاً ؛ لأنه قد تمتع بإسقاط أحد السفريين ، وذلك أن العمرة تقتضي في الأصل سفرًا من الحرم بها ، وكذلك الحج فإنه يقتضي سفرًا آخر لإنشائه فهذان سفران يقتضيهما الحج والعمرة في الأصل ، لكن الشارع أسقط عن المهلّ بهما أحد السفريين فكان ذلك استمتاعًا بالراحة من مشقة سفرة واحدة ، ومن أجل هذا تمتع بالراحة من النصب والتلذذ بما كان محظوراً على الحرم ، ألزم الله المتمتع هدياً ⁽¹⁾ .

على أن تمتع بهذه الصورة المبيّنة جائز ومشروع ، وهو ما أجمع عليه العلماء ، وفي ذلك يقول سبحانه : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعِمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ .

وفي ذلك أخرج الترمذي عن ابن عباس قال : « تمتع رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان » ⁽²⁾ .

وأخرج الترمذي كذلك عن سالم بن عبد الله أنه سمع رجلاً من أهل الشام وهو يسأل عبد الله بن عمر عن التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال عبد الله بن عمر : هي حلال ، فقال الشامي : إن أباك قد نهي عنها ، فقال عبد الله بن عمر : أرايت إن كان أبي نهى عنها وصّتها رسول الله ﷺ ألمز أبي نتبع أم أمر رسول الله ﷺ ؟ فقال الرجل : بلى أمر رسول الله ﷺ فقال : « لقد صّتها رسول الله ﷺ » ⁽³⁾ .

شروط التمتع

يُشترط لصحة التمتع خمسة شروط ، وهي خلاصة ما اتفق عليه العلماء في حق المتمتع ، فنعرض لها في التفصيل التالي :

الشرط الأول : الجمع بين الحج والعمرة في سفر واحد ، فلا يجوز للمتمتع أن يترجّح مكة إلى أهله بعد فراغه من أعمال العمرة ثم يعود بعد ذلك لتأدية مناسك الحج ، فقد يئبنا سابقاً أن عليه بعد الفراغ من العمرة أن يقيم حلالاً يمكة ثم يجدد إحرامه بعد ذلك ليقوم بأعمال الحج ..

الشرط الثاني : تقديم العمرة على الحج ، وهذا هو الوجه الصحيح لحقيقة المتعة التي

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 283) وبداية المجتهد (ج 1 ص 284) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 391 - 395) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 129) ..

(2) الترمذي (ج 3 ص 185 ، 186) ..

(3) الترمذي (ج 3 ص 185) ..

أجمع عليها الفقهاء ، فلا ينبغي أن تأتي العمرة عقيب الحج ، بل أن تكون سابقة له ، وصورة ذلك أن يُهَلَّ بعمرة مفردة من الميقات حتى إذا فرغ منها أحرم بالحج ، وذلك هو المقصود من قوله تعالى ﴿ فَن تَمَنَع بِالْعَمْرِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ .

وفي هذا أخرج البخاري عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : كانوا يزؤون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر القجور في الأرض ويجعلون الحرم صفراً ويقولون : إذا برأ الدبر⁽¹⁾ . وعفا الأثر⁽²⁾ ، واتسلخ صفر ، حلت العمرة لمن اعتصر ، قلم النبي ﷺ وأصحابه صبيحةً وابعةً مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرةً ، فصاظم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله ، أي الحل ؟ قال : « حل كلّه »⁽³⁾ .

وأخرج البخاري كذلك عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : « اجعلوا إهلالكم بالحج عمرةً إلا من قلّد الهدى » طُفناً بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء ، ولبستا الثياب ، وقال : « من قلّد الهدى فإنه لا يُحِلُّ له حتى يُلغ الهدى محلّه ، ثم أمرنا عشية التروية أن نُهَلَّ بالحج » فإذا فرغنا من المناسك جئنا قُطُنًا بالبيت وبالصفاء والمروة ، فقد تمَّ حجنا ، وعطينا الهدى⁽⁴⁾ .

والمقصود من ذلك هو تقديم العمرة على الحج فيطوف لها ويسعى ، ثم يقيم بمكة بعد التحلل حتى إذا جاء يوم التروية أهل المتمتع بالحج ، ولا ينبغي أن يُقدم الحج على العمرة ، لما في هذا التقديم من مخالفة لمقتضى قوله تعالى : ﴿ فَن تَمَنَع بِالْعَمْرِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ وكذلك مخالفته لمذلول السنة التي تقتضي تقديم العمرة على الحج .

ومع أن حديث ابن عباس المتقدم قد تضمن فسح الحج في العمرة إلا أنه يُستدل به على تقديم العمرة على الحج ، وعلى أية حال ، فإن فسح الحج لتقام بدلاً منه العمرة ، هو قول أكثر أهل العلم ، وإنما فعله النبي ﷺ لإبطال ما كان يعتقد المشركون من تحریم العمرة في أشهر الحج وأن ذلك - في اعتقادهم - من أفجر القجور⁽⁵⁾ .

(1) الدبر ، بالتحريك يعني القرحة في ظهر الدابة نتيجة للاحتكاك بينه وبين القتب . انظر القاموس المحيط (ج 2 ص 27) .

(2) عفا الأثر ، أي دُرس وزال ، انظر مختار المصطحح ص (443) .

(3) البخاري (ج 2 ص 175) . (4) البخاري (ج 2 ص 177) .

(5) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 127) .

وفي تقديم العمرة على الحج على النحو المشروع والمسنون أخرج البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، فأهللنا بعمرة ، ثم قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيُهِلَّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعِمْرَةِ ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً » قالت : قدمت مكة ، وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال : « انْقُضِي رَأْسَكُمْ ، وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعِمْرَةَ » قالت : ففعلت ، فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت فقال : « هَذِهِ مَكَانُ عِمْرَتِكَ » فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى لحجتهم ، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافاً واحداً (1) .

وأخرج مسلم عن عمران بن حصين قال : « نَزَلَتْ آيَةُ الْمَتْعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ (يعني متعة الحج) وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَمْ تَنْزَلْ آيَةٌ تَنْسَخُ آيَةَ مَتْعَةِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ . قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ بَعْدُ مَا شَاءَ » (2) .

الشرط الثالث : أن يكون الإحرام بالعمرة في أشهر الحج ، وبذلك تجتمع العمرة والحج في أشهر الحج ، فلو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج وأتى بشيء من أعمالها ثم أكمل ما بقي منها في أشهر الحج ثم حج في سنته هذه لم يكن متمتعاً ولم يلزمه هدي لأنه لم يجمع بين النسكين في أشهر الحج ، وهو قول الجمهور (3) .

لكنه لو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أتى بأعمالها (العمرة) في أشهر الحج لم تكن هذه متعة ، وهو قول الشافعية في الراجح من مذهبهم وبه قالت الحنابلة ، ووجه ذلك : أنه أتى بركن من أركان العمرة قبل أشهر الحج فكان كما لو طاف قبل أشهر الحج . وقال الشافعي في القديم : يلزمه ذلك ؛ لأن استدامة الإحرام في أشهر الحج كابتدائه (4) .

وذهب الحنفية والمالكية إلى أنه متمتع ، ووجه قول الحنفية : أنهم ينظرون في ذلك لأفعال العمرة وليس للإحرام بها . وقالوا : لا اعتبار لاجتماع الإحرامين في أشهر الحج ،

(1) البخاري (ج 2 ص 27) .

(2) مسلم (ج 4 ص 49) .

(3) مغني المحتاج (ج 1 ص 516) وتفسير الرازي (ج 5 ص 153) والألم (ج 2 ص 135) وبداية المجتهد

(ج 1 ص 285) والمغني (ج 3 ص 287) .

(4) تفسير الرازي (ج 5 ص 153) والمغني (ج 3 ص 287) .

وإنما الواجب اعتباراً بفعل العمرة مع الحج في أشهر الحج ⁽¹⁾ . أما المالكية فوجه قولهم : أن عمرته في الشهر الذي حلّ فيه ، أي إن كان حلّ منها في غير أشهر الحج فليس يتمتع ، وإن كان حلّ منها في أشهر الحج فهو يتمتع إن حجّ من عامه ⁽²⁾ .

ولو أهل بحج ، ثم أدخل على حجته عمرة فذلك من حيث الحكم والجواز موضع خلاف ، فقد ذهب الإمام مالك وأبو ثور وإسحق والشافعي إلى أنه ليس له أن يدخل على حجته عمرة وهو قول الحنابلة ولو فعل لم يكن مهلاً بعمرة فليست عمرته شيئاً ⁽³⁾ .

وذهبت الحنفية إلى أن من أهل بالحج ثم أحرم بعمرة لزماه ؛ لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاقي فيصير بذلك قارناً لكنه أخطأ السنة فيصير مبسبباً ⁽⁴⁾ .

الشرط الرابع : أن يجتمع الحج والعمرة في عام واحد ، فإن اعتمر في عام ، وحجّ في عام آخر فلا يكون متمتعاً ولا يلزمه دم المتعة ، ويدل على ذلك ما أخرجه البيهقي بإسناده عن عبد الله بن عمر قال : تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى ، فساق معه الهدى من ذي الحليفة وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج ، وكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، ومنهم من لم يهد ، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة قال للناس : « من كان معه هدي فإنه لا يُحِلّ من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ، ومن لم يكن أهدى فليطف بالبيت والصفاء والمروة وليتحلل ، ثم ليهل بالحج ويهدي ، فمن لم يجد هدياً فليضم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله » ⁽⁵⁾ .

الشرط الخامس : أن لا يكون المتمتع من حاضري المسجد الحرام ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . أي يجب دم المتمتع عن الغريب الذي ليس من أهل مكة ، وفي هذا أخرج البخاري عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهلكتنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : « اجعلوا إلهالكُم بالحج عمرة

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 289) .

(2) تفسير القرطبي (ج 2 ص 397) .

(3) الأم (ج 2 ص 135) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 398) والمغني (ج 3 ص 287) .

(4) الهداية (ج 1 ص 179) .

(5) البيهقي (ج 5 ص 17) . وانظر مغني المحتاج (ج 1 ص 516) وبداية المجتهد (ج 1 ص 285) .

إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ « طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمُرَّةِ ، وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ ، وَلِبَسْنَا الثِّيَابَ ، وَقَالَ : « مَنْ قَلَّدَ الْهَدْيَ ، فَإِنَّهُ لَا يُحِلُّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّروِيَةِ أَنْ نُهْلَ بِالْحَجِّ ، فَإِذَا فَرَغْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا فُقَطْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمُرَّةِ ؛ فَقَدْ تَمَّ حُجُّنَا ، وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ إِلَى أَمْصَارِكُمْ . الشَّاةُ تَجْزِي ، فَجَمَعُوا نَسَكَيْنِ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَةَ نَبِيِّهِ ﷺ وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكَ لِئِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ وَأَشْهَرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هِيَ : شَوَالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلِيهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ ، وَالرَّفْثُ : الْجَمَاعُ ، وَالْفُسُوقُ : الْمَعَاصِي ، وَالْجِدَالُ : الْمِرَاءُ (1) .

يدل ذلك على أن التمتع بالعمرة إلى الحج لأهل الآفاق ولا يصلح لأهل مكة وهم من حاضري المسجد الحرام ، فإن التمتع بالعمرة إلى الحج - بشروطه المتقدمة - جائز إلا أن يكون المتمتع من حاضري المسجد الحرام فإن كان من أهل الحرم فإنه لا يلزمه الهدى ولا بدله . وذلك أن التمتع إنما شرع لأهل الآفاق على سبيل التخفيف عنهم والتيسير من الله لهم ولكي تزول المشقة والضرر عنهم في إنشاء سفر واحد مستقل لكل من العمرة والحج ، فأباح الله لهم التمتع بالاعتصار على سفر واحد في جمعهما معاً ، ولو مُنِعُوا من ذلك وكُفُّوا بالسفر لكل واحد من الاثنين لكان في ذلك مشقة وخرج ، أما أهل مكة فلا مشقة عليهم ولا خرج في أداء العمرة في غير أشهر الحج ولو لأكثر من مرة في السنة (2) .

المقصود بحاضري المسجد الحرام

اختلف العلماء في المقصود بحاضري المسجد الحرام على أربعة أقوال :

القول الأول : أنهم من كانوا دون المواقيت إلى مكة ، وهو ما ذهب إليه الحنفية وبه قال عطاء ومكحول ، وقالت الحنفية أيضاً : إن أهل المواقيت بمنزلة من دونها ، وبذلك فأهل المواقيت وما دونها إلى مكة لهم أن يدخلوا بغير إحرام ، فهُم بمنزلة أهل مكة ، واحتجوا لذلك بالمعقول فقالوا : إن من خرج من مكة ولم يجاوز الميقات فله أن يعود

(1) البخاري (ج 2 ص 176 ، 177) .

(2) تفسير الرازي (ج 5 ص 158) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 129) وأحكام القرآن للجصاص

(ج 1 ص 288) وتفسير البيضاوي (ص 42) وتفسير الطبري (ج 2 ص 149) وتفسير الكشاف (ج 1 ص 345) .

ويَدْخُلُ مَكَّةَ بغيرِ إِحْرَامٍ فوجب بذلك أن يكون من حيث المتعة بمنزلة أهل مكة (1) .

واستدلوا على أن الحَرَمَ - وما كان قريبا منه - من الأنحاء ، فإن أهله يُعْتَبَرُونَ من حاضري المسجد الحرام ، بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ فإن أهل مكة ليسوا منهم في هذه الآية ، لأنهم كانوا قد أسلموا حين فتحها ، فإِذَا نَزَلَتِ الْآيَةُ فِي الَّذِينَ خَارَجَ مَكَّةَ فِي الْحَرَمِ وَمَا كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ ، وَهُوَ بَنُو مَدَلَجَ وَبَنُو الدُّثُلِ ، فَالْمُرَادُ إِذْنُ بِحَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي شَأْنِ الْبُذْنِ : ﴿ ثُمَّ عَظَّمْنَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (2) ومراد الله تعالى بالبيت ما قَرَّبَ من مكة وإن كان خارجا منها .

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنَكُفِ فِيهِ وَالْبَادِ ﴾ (3) .

والمراد : مكة وما قَرَّبَ منها . (4) ويؤيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « نَحَرْتُ ههنا بمني ، وَمِنِّي كُلُّهَا مَنَحَرٌّ ، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ » (5) وكذلك قوله ﷺ : « كُلُّ فَجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَحَرٌّ » (6) .

وذلك يدل على أن حاضري المسجد الحرام هم أهل المواقيت ومن كانوا دونها إلى مكة .

القول الثاني : أن حاضري المسجد الحرام هم أهل مكة وما اتصل بها خاصة كذي طُوًى أو ما كان مثل ذلك من مكة ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ مَوْضِعُهُ كَذَلِكَ فَلَا يَلْزِمُهُ دَمٌ مُتَعَةً لِأَنَّهُ يَتَرَفُّهُ بِإِسْقَاطِ أَحَدِ السَّافِرِينَ ، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَسَنُ وَطَاوُوسُ وَفِي هَذَا ذُكِّرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تُتَعَّعُوا لَكُمْ ؛ أُجِلَّتْ لِأَهْلِ الْآفَاقِ وَحُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ، إِنَّمَا يَقْطَعُ أَحَدُكُمْ وَادِيًا - أَوْ قَالَ : يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَرَمِ وَادِيًا - ثُمَّ يُهْلُ بِعِمْرَةٍ (7) .

القول الثالث : هم الذين يكونون على أقل من مسافة القصر من مكة ؛ فإن كانوا على مسافة القصر فليسوا من حاضري المسجد الحرام ، وهو قول الشافعية ، واستدلوا على ذلك بمفهوم قوله : ﴿ حَاضِرِي ﴾ وهو جمع ، ومفرده : حاضر ، والحاضر ضدُّ المسافر ،

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 289) .

(2) سورة الحج الآية (33) . (3) سورة الحج الآية (25) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 290) .

(5 - 6) أخرجه البيهقي عن جابر (ج 5 ص 170) .

(7) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 129) وبداية المجتهد (ج 1 ص 284) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 392 ، 404) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 235) .

ومن لم يكن مسافراً كان حاضراً ، ولما كان حكم السفر إنما ثبت في مسافة القصر ، فإن من كان دون مسافة القصر لم يعتبر مسافراً بل حاضراً . وهو مروي عن ابن عباس وبه قال الثوري (1) .

القول الرابع : هم أهل الحرم ، ذهب إلى ذلك أهل الظاهر ، وهو قول ابن عباس ومجاهد ، ومروى عن طاووس (2) وحجتهم في ذلك : ظاهر قوله تعالى ﴿ أَلَمْسَجِدَ الْحَرَامَ ﴾ فإن هذه اللفظة تقتضي أن يكون الحرم دون غيره هو المرأى . وفي تفصيل ذلك يقول ابن حزم (رحمه الله) : لفظ المسجد الحرام لا تخلو من أحد ثلاثة وجوه لا رابع لها :

إما أن يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط ، أو ما أحاطت به جدران المسجد فقط ، أو أراد الحرم كله ؛ لأنه لا يقع اسم مسجد حرام إلا على هذه الوجوه فقط .

فبطل أن يكون الله تعالى أراد الكعبة فقط ، لأنه لو كان ذلك لكان لا يسقط الهدي إلا عمن أهله في الكعبة ، وهذا معدوم وغير موجود ، وبطل أن يكون عز وجل أراد ما أحاطت به جدران المسجد الحرام فقط ؛ لأن المسجد الحرام قد زيد فيه مرة بعد مرة ، فكان يكون هذا الحكم ينتقل ولا يثبت ، وأيضا فكان لا يكون هذا الحكم إلا لمن أهله في المسجد الحرام ، وهذا معدوم غير موجود ، فإذا قد بطل هذان الوجهان فقد صحح الثالث ؛ إذ لم يبق غيره ، وأيضا فإنه إذا كان اسم المسجد الحرام يقع على الحرم كله فغير جائز أن يخص بهذا الحكم بعض ما يقع عليه هذا الاسم دون سائر ما يقع عليه بلا برهان ، وأيضا فإن الله تعالى قد بين لنا فقال : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعِينَ ﴾ (3) فلو أراد الله تعالى بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض لما أهمل ذلك وليبينة ، أو لكان الله تعالى مُعْتَبَرًا لنا غير مُبَيَّنٍّ علينا ما أَلَزَمَنَا ، ومعاذ الله من أن يُظَنُّ هذا ، فصَحَّحَ إذ لم يبين الله تعالى أنه أراد بعض ما يقع عليه اسم المسجد الحرام دون بعض ، فلا شك في أنه تعالى أراد كل ما يقع عليه اسم المسجد الحرام ، وأيضا فإن الله تعالى يقول : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ (4) فلم يختلفوا في

(1) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 235) وتفسير البيضاوي (ص 42) وتفسير الرازي (ج 5 ص 159) .

(2) المحلى (ج 7 ص 147) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 289) وبداية المجتهد (ج 1 ص 284)

وتفسير الرازي (ج 5 ص 159) .

(3) سورة التوبة الآية (28) .

(4) سورة النساء الآية (26) .

أنه تعالى أراد الحرم كله فلا يجوز تخصيص ذلك بالدعوى (1) .

الترجيح

لا نجد دليلاً ظاهراً يمكن الركون إليه لقول من هذه الأقوال ، ومع هذا فنجد أن ما ذهب إليه المالكية أرجح وأصوب ؛ وذلك لأن لفظ الآية يوافق قولهم ، ولأن أهل مكة هم الذين يشاهدون المسجد الحرام ويحضرونه .

ويعزز ذلك ما قاله ابن عباس : يا أهل مكة ، لا تمتنع لكم ، أحلت لأهل الأفاق وحُرِّمت عليكم ، إنما يقطع أحدكم وادياً أو قال : يجعل بينه وبين الحرم وادياً ثم يُهَلّ بعمرة (2) .

أوجه التمتع

بيننا فيما سبق أن كلاً من الأفراد والتمتع والقران مشروع ، وأنه جائز بالإجماع . على أن التمتع بالعمرة إلى الحج له عند العلماء أربعة أوجه ذكرناها مفصلة في حينها سابقاً ، ونذكرها هنا باقتضاب وإيجاز متسلسل وهي على النحو التالي :

الوجه الأول : وهو المجمع عليه ، وهو التمتع الوارد في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَنَنْتَعِعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ وكيفية ذلك : أن يُحرم الآفاقي بعمرة في أشهر الحج فيُقدِّم مكة ويطوف سبعا ، ويسعى سبعا ، ثم يقيم بعد ذلك حلالاً بمكة حتى إذا جاء يوم التروية أحرم بالحج وأدى مناسكَه تماماً ما بين طواف وسعي ووقوف بعرفة ورمى للجمار وذبح وحلق إلى غير ذلك من المناسك الواجبة والمسنونة ، فإذا فعل ذلك كان متمتعاً وعليه ما استيسر من الهدى ، فإذا لم يجد فعَلَيْهِ أن يصوم ثلاثة أيام في مكة وسبعة أخرى بعد الرجوع إلى بلده ، وفي ذلك يقول سبحانه : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ .

الوجه الثاني : القران ، وهو أن يَجْمع المحرم بين العمرة والحج فيقول : لبيك اللهم بحجة وعمرة ، فإذا قدم مكة طاف لعمرة وحجته طوافاً واحداً وسعى سعيّاً واحداً لكل واحد منهما سبعة أشواط ، وهو ما ذهب إليه الأكثرون من أهل العلم فيهم الشافعية والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر وهو في ذلك كالمفرد سواء ، وفي هذا أخرج مسلم في

(1) المحلى (ج 7 ص 147 ، 148) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 235) وتفسير الرازي (ج 5 ص 159) .

صحيحه عن ابن عمر أنه أراد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير فقيل له : إن الناس كائنٌ بينهم قتال وإننا نخاف أن يصدوك ، فقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، أَصْنَعُ كما صَنَعَ رسولُ الله ﷺ أُشْهِدُكم أنني قد أوجبتُ عمرَةً ، ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البتداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحدٌ ؛ اشهدوا - أو قال - أُشْهِدُكم أنني قد أوجبت حجًّا مع عمرتي ، وأَهْدَى هديًا اشتراه بقُدَيْدٍ ثم انطلق يُهَلُّ بهما جميعًا ، حتى قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفاء والمروة ولم يَزِدْ على ذلك ولم يَنْحَرْ ولم يحلق ولم يُقَصِّرْ ولم يَخْلِلْ من شيء حرم منه حتى كان يوم النحر ، فنحر وحلق ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول . وقال ابن عمر : « كذلك فَعَلَ رسولُ الله ﷺ » (1) .

وذهب آخرون وفيهم الحنفية إلى أن القارن يَطُوف طوافين ويسعى سعيين ، وقد بينا في موضعه أن ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح والصواب ؛ وذلك لتضافر الأدلة التي لا ينبغي أن تُعارض بما استند إليه المخالفون من دليل يخالطه الضعف .

وقد اعتبر القارن متمتعاً ؛ لأنه يتمتع بترك السفر مرةً ، فبدلاً من سفره مرتين للعمرة والحج ، فإنه يُسافر مرةً واحدة للعمرة والحج كليهما ، وفي ذلك من الاستمتاع بالراحة والتخفيف ما هو معلوم .

الوجه الثالث : وهو ما كان من فسخ للحج في العمرة ، وذلك أن يُحْرِمَ الرجلُ بالحج حتى إذا دخل مكة فسخ حجَّه في عمرة ثم حلَّ وأقام حلالاً إلى أن يُهَلَّ بحج يوم التروية (2) .

فقد تواردت الأخبار في ذلك أن النبي ﷺ أَمَرَ أصحابه في حججه ، من لم يكن معه هَدْيًا ولم يَسْقِهِ وكان أحرم بالحج أن يجعل حجَّته عمرةً . وقد اختلف الفقهاء في جواز العمل بذلك أو تركه ، فذهب جمهورهم إلى ترك ذلك ؛ إذ لا يجوز فسخ الحج في العمرة ، وأما ما كان من فسخ له فهو خاص بالصحابة الأول لما خَصَّهم به رسول الله ﷺ في حجته تلك ، وفي هذا أخرج مسلم عن أبي ذر (رضي الله عنه) قال : « لا تُضِلَّح المتعتان إلا لنا خاصةً . يعني متعة النساء ، ومتعة الحج » (3) .

(1) مسلم (ج 4 ص 51 ، 52) .

(2) يوم التروية : سمي بذلك ؛ لأنهم كانوا يرتون فيه من الماء لما بعد ، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة .

(3) رواه مسلم (2 / 897) برقم (1224) (162) .

والعلة في هذه الخصوصية أن المشركين كانوا يُحَرِّمون الاعتمار في أشهر الحج ويتعدون ذلك من أشد الكبائر ، فأراد النبي ﷺ أن يُبْطِلَ مثلَ هذا الاعتقاد الفاسد ، فَرَحَّصَ في هذه الحادثة فَسَخَّ الحج في العمرة فكانت خاصة بهم دون سواهم ؛ وفي هذا أخرج البخاري عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض ويجعلون المحرم صفرأ ويقولون : إذا برأ الذَّبَرُ وعفا الأثر وانسلخ صَفَرُ حَلَّتِ العمرة لِمَنِ اعتمر ، قدم النبي ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة مُهَلِّينَ بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة ؛ فتعاضم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله أيي الحل ؟ قال : « جِلَّ كُلُّهُ » (1) .

وكذلك أخرج أبو داود عن الحرث بن بلال بن الحرث عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أو لمن بعدنا ؟ قال : « بل لكم خاصة » (2) .

وأخرج أبو داود كذلك عن أبي ذر أنه كان يقول فيمن حج ثم فسخها بعمرة : « لم يكن ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله ﷺ » (3) .

وذهب آخرون إلى جواز فسخ الحج في العمرة وأن ذلك حكّم بالجواز أبداً من غير تخصيص لجماعة أو تقييد بحادثة أو زمن ، وهو ما ذهب إليه أحمد بن حنبل وأتباعه في المذهب ، وهو مروي عن ابن عباس والحسن والسدي ، واستدلوا على ذلك بأحاديث كثيرة ومتفق عليها بحيث تقرب من التواتر والقطع كما قالوا .

وقد ذُكر - في هذا الصدد - أن سلمة بن شبيب قال لأحمد بن حنبل : يا أبا عبد الله ، كل شيء منك حسنٌ جميل إلا خلة واحدة فقال : ما هي ؟ قال : تقول : نفسخ الحج ، فقال أحمد : قد كنت أرى أن لك عقلاً ، عندي ثمانية عشر حديثاً صَحَاحاً جيداً كُلُّها في فسخ الحج أتركها لقولك ؟ (4) .

واحتجوا لذلك بجملة أحاديث منها ما أخرجه مسلم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : قدم النبي ﷺ وأصحابه لأربع خلوة من العشر وهم يُهَلِّونَ بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة (5) .

وأخرج مسلم كذلك عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « هذه عمرة

(2 - 3) أبو داود (ج 2 ص 161) .

(5) مسلم (ج 4 ص 57) .

(1) البخاري (ج 2 ص 175) .

(4) المغني (ج 3 ص 399) .

استمتعنا بها فَمَنْ لم يكن عنده الهدى فَلْيَحِلَّ الحِلَّ كله ، فإن العمرة قد دخلت في الحج إلى يوم القيامة ⁽¹⁾ .

وأخرج البخارى بإسناده عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال : قدمنا مع رسول الله ﷺ ونحن نقول : لبيك اللهم لبيك بالحج « فأمرنا رسول الله ﷺ فجعلناها عمره » ⁽²⁾ .

وأخرج البيهقي بإسناده عن عطاء : قال سمعت جابر بن عبد الله في أناس معي قال : أهْلَلْنَا أصحاب رسول الله ﷺ بالحج خالصاً وحده ، فقدم النبي ﷺ صبيح رابعة مَضَتْ من ذي الحجة فأمرنا بعد أن قَدِمَ أَنْ نَحِلَّ فقال : « أَجْلُوا وَأَصِيبُوا النساء » فبلغه عنا أنا نقول : لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمسُ أمرنا أَنْ نَحِلَّ إلى نساءنا فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المنى ، فقام النبي ﷺ فينا فقال : « قد علمتم أنني أتفاكم لله وأصدقكم وأبؤكم ولولا هذبي لأحلك كما تَحِلُّون ، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت فِجَلُوا » قال : فاحللنا وسمعنا وأطعنا ، قال سراقه بن مالك بن جعشم : مُتَعْنَتَا هذه يا رسول الله ، لعائنا هذا أم لا يَدُ ؟ قال : « بل لا يَدُ » ⁽³⁾ .

ومن جهة النظر والمعقول قالوا : إن فسخ الحج إلى العمرة يصير به متممًا فتحصل الفضيلة ، أما فسخ العمرة إلى الحج فإنه يفوت الفضيلة .

وقالوا ردًا على وجوب النية في ابتداء العمرة كشرط لصحتها : إن وجوب الدم في المتعة للترفيه بسقوط أحد السفرين ، وهذا المعنى لا يختلف بالنية ، وعدمها ⁽⁴⁾ .

وفي تقديري أن ما ذهب إليه جمهور العلماء أصوب ، وهو عدم جواز فسخ الحج في العمرة ، وأن ذلك أبيع فترة من زمانٍ ثم تُسَخ . وذلك بالنظر لوضوح الاستدلال المستفاد من الأحاديث في هذه المسألة وهي أحاديث تدل على المقصود من غير احتمال أو تأويل ، ولكن ما استند إليه المخالفون لا يدل بالضرورة على جواز الفسخ للحج في العمرة وإنما يدل على مجرد إباحة الفسخ فقط . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الوجه الرابع : تمتع المحصر ، وهو أن يُحصَر الحاج بما يَحْبسه عن البيت ، فيتحلل بعمره حيث حَبِسَ وَيَتِمَّتْ بحجة إلى العام المقبل ويحج ، وهذا هو المتمتع بالعمره إلى الحج ، وقد بينا ذلك تفصيلاً في الكلام عن الإحصار ، وهذا الوجه من التمتع هو قول

(2) البخارى (ج 2 ص 176) .

(1) مسلم (ج 4 ص 57) .

(4) المغني (ج 3 ص 400 ، 401) .

(3) البيهقي (ج 5 ص 18 ، 19) .

عبد الله بن الزبير وعروة بن الزبير ⁽¹⁾ .

الصيام بدلاً من الهدى

الذي يتمتع بالعمرة إلى الحج - سواء في ذلك المحصر الذي جِئَ بينه وبين البيت فتحلل من إحرامه حيث حُبِسَ ليقضي حجه وعمرته من قابل ، أو غير المحصر الذي يكون في أمن وسعة - فإنه يجب عليه « ما استيسر من الهدى » وهو شاة على الراجح من الأقوال ، أو جزء من سبعة أجزاء من بدنة ، وذلك جزاء لاستمتاعه بالتحلل من إحرامه ، فإذا لم يجد هدياً لعدم المال أو لعدم البهيمة . وَجِبَ عليه أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

أما الثلاثة أيام التي وجب أن تُصام في الحج فهي - من حيث وقتها - موضع خلاف . وثمة أقوال للعلماء في ذلك نقتضب منها الأربعة التالية :

القول الأول : الثلاثة أيام هي قبل التروية بيوم ، ويوم التروية ، ويوم عرفة ، وهو قول علي وابن عمر والحسن وقتادة وسعيد بن جبير ، وزاد ابن عمر أنه إذا فاتته ذلك صام أيام منى وهي أيام التشريق أي الثلاثة أيام التي تأتي عقيب يوم النحر .

القول الثاني : يصوم المتمتع ثلاثة أيام في العشر من ذي الحجة إلى يوم عرفة ، وهو قول عطاء ومجاهد وطاووس .

القول الثالث : المتمتع بالعمرة إذا لم يجد هدياً صام ثلاثة أيام في الحج قبل عرفة على أن يكون آخرها يوم عرفة ، فإذا كان يوم عرفة الثالث فقد تم صومه ، وهو قول ابن عباس .

القول الرابع : الثلاثة أيام هي أيام التشريق ، وهي رواية عن علي وابن عمر ، وهو قول السيدة عائشة (رضي الله عنها) فقد روي عنها قولها : يصوم المتمتع - الذي يفوته الصيام - أيام منى . وقيل غير ذلك ⁽²⁾ . واختار ابن جرير الطبري في ذلك أن الأيام الثلاثة التي أوجب الله على المتمتع صومها لمعتة - إذا لم يجد ما استيسر من الهدى -

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 29) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 128) وتفسير الطبري (ج 2 ص 144) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 395) والمغني (ج 3 ص 356) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 234) وتفسير الرازي (ج 5 ص 155) والكشاف (ج 1 ص 345) وتفسير القرطبي (ج 1 ص 399) وأحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 116) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 293 ، 294) والحلي (ج 7 ص 144) .

هي من أول إحرامه بالحج بعد قضاء عمرته واستمتاعه بالاحلال إلى حجه إلى انقضاء آخر عمل حجه ، وذلك بعد انقضاء أيام منى سوى يوم النحر فإنه لا يجوز صيامه (1) .

وثمة قول بأنه لا يجوز للمتمتع صوم السبعة أيام إلا في أهله وبلده وذلك بالاستدلال بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ واستدل القائلون بذلك أيضًا بما أخرجه البخاري عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه سئل عن متعة الحج فقال : أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبي ﷺ في حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : « اجعلوا إلهالكُم بالحج عمرة إلا مَنْ قَلَدَ الهدْي » طُفْنَا بالبيت وبالصفاء والمروة وأتينا النساء ولبسنا الثياب ، وقال : « مَنْ قَلَدَ الهدْي فإنه لا يحل له حتى يَبْلُغَ الهدْي مَحَلَّهُ » ثم أَمَرْنَا عشية التروية أن نُهْلَ بالحج ، فإذا فرغنا من المناسك جئنا فطفنا بالبيت وبالصفاء والمروة فقد تَمَّ حُجُّنا وعلينا الهدْي كما قال الله تعالى : ﴿ فَأَمَّا أَتَسْبَحُ مِنْ أَهْدَيْ مَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ إلى أمصاركم ، الشاة تجزى ، فجمعوا نسكين في عام بين الحج والعمرة فإن الله تعالى أنزله في كتابه وسنة نبيه ﷺ وأباحه للناس غير أهل مكة ، قال الله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاجِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وأشهرُ الحج التي ذكر الله تعالى هي : شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دم أو صوم ، والرفث : الجماع ، والفسوق : المعاصي ، والجدال : المراء (2) . قالوا : وهذا كالتص في أنه لا يجوز صوم السبعة الأيام إلا في أهله وبلده (3) .

وفي تقديرى ، أن هذا القول مرجوح ، والصواب ما ذهب إليه عامة أهل العلم من جواز صيام السبعة أيام بإطلاق ما دام ذلك حاصلًا بعد الرجوع إلى ما كان عليه المتمتع قبل الإحرام من الحِلِّ ، وهو ما يؤيده أهل اللغة ، وليس في قوله تعالى : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ما يدل على أن الرجوع يعني بالضرورة العودة إلى الأهل والوطن ، بل إن الرجوع لَفَظٌ يحوي عدة معانٍ محتملة ؛ فلا ينبغي الحَمْلُ على واحد منها إلا بدليل ، ولا دليل .

وفي هذا يقول ابن حزم (رحمه الله) : الرجوع إلى أهله يَقَعُ على وجهين :

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 146 ، 147) .

(2) البخاري (ج 2 ص 177) .

(3) تفسير القرطبي (ج 2 ص 402) .

أحدهما : المشي إلى بلده ، والآخر : الرجوع إلى أهله وإن خَلَّ له فيها ما كان له حرامًا بالعمل للحج ، ولا يجوز تخصيص اللفظ إلا بنص أو إجماع ، فحملُه على كل ما يقع عليه اسمُ رجوع هو الواجب ، فإن صام السبعة إذا رجع إلى أهله مِنْ تحرُّمها عليه فذلك جائزٌ ، وإن صامها إذا رجع بالمشي فذلك جائزٌ (1) .

وثمة مسألة ، وهي إذا وجد المتمتع هديًا بعد دخوله في الصوم أو بعد ما صام قبل أن يحِلَّ ، فهل يجزيه صومه فلا يكون عليه هديٌّ ؟ أو أنه مُلزم بهدي ولا يُغنيه الصوم ؟ اختلف العلماء في ذلك ، فقد ذهبت الحنفية إلى أن عليه الهدي ولا يجزيه صومه ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ قالوا : إنَّ فَرَضَ الهدي قائمٌ عليه ما لم يحِلَّ أو تمضي أيامُ التحر التي هي مسنونة للحلق . فإذا وجده فعليه الهدي وبطل صومه ، ومعلومٌ : أن الهدي مشروطٌ للإحلال ؛ لأنه لا يجوز أن يحِلَّ المحرم قبل أن يذبح الهدي ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّوْسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ فمن لم يحِلَّ حتى وجد الهدي فقد وَجِبَ عليه الهدي ؛ لأن الله تعالى لم يُفَرِّق في إيجابه الهدي بين حاله قبل دخوله الصوم وبعده .

وقالوا كذلك : إن ذلك بمنزلة التيمم إذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة فقد وقع التيمم موقع البدل وأجزى عن أصل الفرض وبذلك فالصلاة صحيحة . أما لو وجد الماء قبل الفراغ من الصلاة انتقضت صلاته ؛ لأن ما يُفْسِد آخرها يُفْسِد أولها (2) .

أما الشافعية والمالكية والحنابلة فقالوا : إن دخل في الصوم ثم وجد الهدي فالأفضل أن يُهدي ولا يُلْزَمه ، وعلى هذا ، إن دخل في الصوم ثم قَدَّر على الهدي قبل أن يُتِمَّ صومه فلا يجب عليه أن يخرج من الصوم إلى الهدي إلا أن يشاء (3) .

ووجه قولهم : أن هذا صومٌ دخل فيه المَهْلُ لعدم الهدي فلا يلزمه الخروج منه (4) .

المفاضلة بين الأفراد والقران والتمتع

اختلف العلماء في أفضل أنواع الإحرام ، فهل هو الأفراد ، أو القِرَان ، أو التمتع ؟ .

(1) المحلى (ج 7 ص 144) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 297) .

(3) المهذب (ج 1 ص 202) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 401) والمغني (ج 3 ص 480) .

(4) المغني (ج 3 ص 481) .

هذا ما نَقرض له في التفصيل التالي :

فقد ذهب المالكية إلى أن الأفراد أَفْضَلُ ، وهو رواية عن الإمام أبي حنيفة ، والشافعية في أحد القولين لهم ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه الترمذي وغيره عن عائشة أن رسول الله ﷺ أفرد الحج⁽¹⁾ ، وهو أن يُحرِمَ بالحج ، بأن ينوي بقلبه الدخول في حرمة الإحرام بالحج مُفْرَدًا ، ووجه التفضيل أيضًا : أن التمتع يتعلق به وجوب دم فكان الأفراد أَفْضَلُ منه .

وكذلك فإن المتمتع سَفَرُهُ حاصلٌ لعمرته ، لكن المفرد سَفَرُهُ حاصلٌ لحجته⁽²⁾ .

وذهب الشافعية في قولهم الثاني إلى أن التمتع أَفْضَلُ من القرآن ؛ وذلك لما أخرجه الترمذي عن ابن عباس قال : « تمتع رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان » قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن ، وقد اختار قومٌ من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم التمتع بالعمرة ، والتمتع أن يَدْخُلَ الرجلُ بعمرة في أشهر الحج ، ثم يقيم حتى يحجَّ فهو متمتع وعليه دمٌ ما استيسر من الهدى ، فإن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام إذا رجع إلى أهله⁽³⁾ .

وقالت الشافعية أيضًا : إن الأفراد والتمتع أَفْضَلُ من القرآن ؛ وذلك لأن كُلاً من المفرد والتمتع يأتي بكل واحد من النسكين بكمال أفعاله .

أما القارئ فهو يقتصر على عمل الحج وحدة ، وبذلك فالأفراد والتمتع أَفْضَلُ⁽⁴⁾ .

أما الحنفية فقد ذكر عنهم في ظاهر الرواية أن القرآن أَفْضَلُ ، ودليل ذلك ما أخرجه مسلم عن أنس (رضي الله عنه) قال : « سمعتُ النبي ﷺ يُلَبِّي بالحج والعمرة جميعًا »⁽⁵⁾ .

وأخرج الترمذي كذلك عن أنس قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : « لَبَّيْكَ بعمرة وحجة »⁽⁶⁾ .

وأخرج أبوداود عن عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « أتاني الليلة آتٍ من عند ربي عز وجل - وهو بالعقيق - وقال : صَلِّ في هذا الوادي المبارك ، وقال : عمرة في حجة »⁽⁷⁾ . وذلك يدل على أن النبي ﷺ كان قارئاً ، وهو عليه الصلاة

(1) الترمذي (ج 3 ص 183) .

(2) المهذب (ج 1 ص 201) وأسهل المدارك (ج 1 ص 454 ، 455) ، والهداية (ج 1 ص 156) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 183) والمهذب (ج 1 ص 200) .

(4) المهذب (ج 1 ص 200) . مسلم (ج 4 ص 52) .

(5) الترمذي (ج 3 ص 184) . (6) أبو داود (ج 2 ص 159) .

والسلام لا يُفعل إلا ما كان أفضل⁽¹⁾ .

ومن حيث النظر قالوا : القرآن والتمتع جفّع بين عبادتين بإحرامين ، فكان أفضل من الأفراد وهو إتيان عبادة واحدة بإحرام واحد ، وإنما كان القرآن أفضل من التمتع ؛ لأن القارن حجته و عمرته آفاقيتان - أي يقعان من الآفاقي - لأنه يُحرّم بكل واحدة منهما من الآفاق ، أما المتمع فهو عمرته آفاقية ، وحجته مكّية ؛ لأنه يُحرّم بالعمرة من الآفاق وبالحجّة من مكّة ، والحجّة الآفاقية أفضل من الحجّة المكّية ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾⁽²⁾ وإتمامهما أن تحرم بهما من ذُويّة أهلِكَ ، وما كان أتمّ فهو أفضل⁽³⁾ .

وذهبت الحنابلة إلى أن التمتع أفضل ثم الأفراد ثم القرآن ، وهو قول ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة والحسن وعطاء وطاووس ومجاهد وعكرمة وسالم ، وحجتهم في ذلك ما أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري (رضي الله عنهما) أنه حجّ مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدّي معه وقد أهلوا بالحج مُفَرَّدًا ، فقال رسول ﷺ : « أَجِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصِّرُوا وَأَقِيمُوا حَلَالًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً » قالوا : كيف نجعلها متعة وقد سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟ قال : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ؛ فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي سُقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » ففعلوا⁽⁴⁾ . وهو القول الثاني للشافعية كما بيناه⁽⁵⁾ .

أشهر الحج

بيننا سابقًا أن العمرة وقتها السنّة كلّها ، فللمرء أن يعتمر أكثر من مرة في العام إن شاء ، لكن الحج وقته محدودٌ وهو أشهر معلومات وهو ما ذكرته الآية الكريمة : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾⁽⁶⁾ وهو نص يتضمن إجمالاً فكان بذلك موضع خلافٍ للعلماء من حيث تعيين وقت الحج والوقوف على حقيقة هذه الأشهر المعلومات .

(1) البدائع (ج 2 ص 175) . (2) سورة البقرة الآية (196) .

(3) البدائع (ج 2 ص 175) والهداية (ج 1 ص 156) .

(4) مسلم (ج 4 ص 38) .

(5) المغني (ج 3 ص 276 ، 277) والمهذب (ج 1 ص 200) .

(6) سورة البقرة الآية (197) .

أما المراد بأشهر الحج فهي لا تتجاوز ثلاثة أشهر ولا تَقِلُّ عن شهرين ، وقد أجمع العلماء على أن شوالاً وذا القعدة من أشهر الحج ، لكنهم اختلفوا في شهر ذي الحجة فيما إذا كان كله من أشهر الحج أو بعضه ؟ .

فذهبت المالكية إلى أن شهر ذي الحجة كله من أشهر الحج ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وعطاء والربيع وقتادة وطاووس ومجاهد والزهري وابن المنذر ، وقد استندوا في ذلك إلى ظاهر الآية المفيد بالتعلية للثلاثة ⁽¹⁾ .

وذهبت الحنفية والحنابلة إلى أنه عشرة أيام من ذي الحجة وهو قول ابن عباس ، ورواية عن الإمام مالك أيضاً ، ووجه هذا القول : أن مَنْ لم يدرك الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم عرفة فحجه فائت ⁽²⁾ .

وذهبت الشافعية إلى أنه تسعة أيام من ذي الحجة وليلة يوم النحر ، ووجه ذلك : أن الحج يفوت بطلوع الفجر يوم النحر ، والعبادة لا تكون فائتة مع بقاء وقتها ⁽³⁾ .

مسألة : وهي : هل يصح الإحرام بالحج في جميع السنة أم لا يصح إلا في أشهر الحج التي بينها ؟ .
ثمة قولان في ذلك :

أحدهما : أنه يصح الإحرام بالحج في جميع السنة ، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية والمالكية ، وأجازته الحنابلة مع الكراهة . وقال بصحته إبراهيم النخعي والثوري والليث ، وقد احتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ⁽⁴⁾ وهذا يدل على أن أشهر الحج غير مقيدة بزمان مخصوص ، وقالوا : إن ذلك عموم في كون الأهلة كلها وقتاً للحج ، وأن الحج جائز في سائر الأهلة وغير جائز أن يقتصر على بعضها دون بعض ⁽⁵⁾ ، وعلى هذا لو أحرم بالحج في غير

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 131 ، 132) وبداية المجتهد (ج 1 ص 278) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 299) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 132) وغاية المنتهى

(ج 1 ص 390) والهداية (ج 1 ص 159) .

(3) أحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 115) وتفسير الرازي (ج 5 ص 161) والكشاف (ج 1 ص 346)

ومعه حاشية الجرجاني ، وتفسير الرازي (ج 5 ص 161) .

(4) سورة البقرة الآية (189) .

(5) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 235) وتفسير الرازي (ج 1 ص 161) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 406)

وغاية المنتهى (ج 1 ص 389) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 300) .

أشهر الحج لزمه أن لا يُجَلَّ حتى يَقْضِي حَجَّه .

ثانيهما : ذهب الشافعية إلى أنه لا يجوز لأحد أن يُهَلَّ بالحج قبل أشهر الحج ، وهو قول ابن عباس وجابر وطاووس وعطاء ومجاهد وعمرو بن ميمون وعكرمة .

وحجتهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ ⁽¹⁾ فالنظر في ذلك من حيث اللغة يدل على اقتصار زمن الإحرام بالحج على أشهر الحج فقط ، فقالوا : كلمة « أشهر » مجعٌ تقليل على سبيل التنكير فلا يتناول الكل ، وإنما أكثره عشرة وأقله ثلاثة ، وعند التنكير ينصرف إلى الأقل ، فيثبت من ذلك أن أشهر الحج ثلاثة ، ولا خلاف بين العلماء على أن هذه الأشهر الثلاثة هي : شوال ، وذو القعدة ، وبعض من ذي الحجة .

وعلى هذا فلا يجوز الإحرام بالحج قبل أشهره .

واستدلوا كذلك بالقياس على الصلاة ، فإنها لا تجوز قبل وقتها ، ويُشبه ذلك الحج ؛ إذ لا يجوز الإحرام به قبل أشهره المعلومه .

ومن حيث المعقول قالوا : إن الإحرام لا يبقى صحيحاً لأداء الحج إذا مضى وقته (الحج) قبل الأداء ، فَلَاَنْ لا يصح قبل الوقت أولى ؛ لأن البقاء أسهل من الابتداء ⁽²⁾ .

وفي ذلك زوي عن ابن عباس قوله : لا ينبغي لأحد أن يُحرم بالحج إلا في شهور الحج ؛ من أجل قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ .

وروي عنه أيضاً أنه قال في هذا : من السنة أن لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج ⁽³⁾ .

والراجح عندي قول الشافعية بعدم الإحرام بالحج قبل أشهره الثلاثة : شوال وذو القعدة وذو الحجة ، على الخلاف في الشهر الأخير ، وذلك بالاستناد إلى مبدل قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ﴾ فإن هذا المنطوق المتضمن لأشهر الحج والذي فسرّه العلماء بأشهر الحج الثلاثة لا يكون بغير فائدة وإنما يدل على وجوب الإحرام بالحج في أشهره فقط .

وفي هذا أخرج البيهقي عن أبي الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله (رضي الله

(1) سورة البقرة الآية (197) .

(2) تفسير الرازي (ج 5 ص 162) وأحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 114) وتفسير الطبري (ج 2 ص 150) .

(3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 235) .

عنه) يسأل : أيهل بالحج في غير أشهر الحج ؟ قال : لا (1) .
 وأخرج البيهقي أيضاً عن ابن عباس قال : لا يحرم بالحج إلا في أشهر الحج ، فإن من
 سنة الحج أن يحرم بالحج في أشهر الحج (2) .
 وأخرج البيهقي أيضاً عن ابن عباس في الرجل يُحرم بالحج في غير أشهر الحج قال :
 ليس ذاك من السنة (3) .
 وأخرج البيهقي كذلك عن عطاء قال : مَنْ أحرَم بالحج في غير أشهر الحج جعلها
 عمرة (4) .

أما استدلال المجيزين بقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ
 وَالْحَجِّ ﴾ فهذه الآية تفيد العموم وهو ينبغي حملُه على الخصوص في قوله تعالى :
 ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ فوجب بذلك أن يقتصر الإحرام بالحج من حيث وقته
 على أشهر الحج الثلاثة دون غيرها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

إيجاب الحج والالتزام به

اختلف العلماء في كيفية إيجاب الحج والزام النفس به ، ومبعث الاختلاف هو
 الإجمال الوارد في قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ ﴾ والمراد بالفرض هنا الإيجاب
 والالزام ، وهو ما لا خلاف فيه ، لكن الخلاف في كيفية الدخول في الحج أو الإحرام به .
 ذهب الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن ذلك يكون بالنية دون غيرها ، فإنه لا يصح
 الإحرام إلا بالنية لقوله ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ
 هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ
 امْرَأَةٍ يَتَكْحَمُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ » (5) .

(1 - 2) البيهقي (ج 4 ص 343) .

(3) البيهقي (ج 4 ص 343) . قال الشوكاني في فتح القدير (1 / 271) : وأخرج الشافعي في الأم وابن أبي
 حاتم وابن مردويه عن ابن عباس قال : لا ينبغي لأحد أن يُحرم بالحج إلا في أشهر الحج من أجل قول الله
 تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ وأخرج ابن أبي شيبة وابن خزيمة والحاكم وصححه والبيهقي عنه نحوه ،
 وأخرج الشافعي في الأم وابن أبي شيبة وابن مردويه والبيهقي عن جابر عن النبي ﷺ قال : « لا ينبغي لأحد
 أن يحرم بالحج إلا في أشهر الحج » . (4) البيهقي (ج 4 ص 343) .

(5) رواه البخاري في (1 / 15) برقم (1) . ومسلم (3 / 1515) برقم (1907) .

وقالوا أيضًا : إن الإحرام عبادة محضة فلا تصح من غير نية كالصوم ، ولا يُشترط عندهم لصحة الإحرام أن يلبي ؛ فإن اقتصر على النية من غير تلبية : جاز ، ووجه ذلك : أن الإحرام عبادة وهي لا يجب النطق بها ⁽¹⁾ .

فإن نوى الإحرام فله أن يعين ما أحرم به من الحج أو العمرة . وذلك لأن النبي ﷺ قد أهل بالحج ، فقد أخرج مسلم عن عائشة (رضي الله عنها) أنها قالت : « خَرَجْنَا مع رسول الله ﷺ عامَ حجةِ الوداع ، فَمِئًا مِّنْ أَهْلٍ بِعَمْرَةٍ ، وَمِئًا مِّنْ أَهْلٍ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ ، وَمِئًا مِّنْ أَهْلٍ بِالْحَجِّ ، وَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ » ⁽²⁾ .

وكذلك أخرج مسلم عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فقال : « مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يُهَلَّ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَّ بِحَجٍّ فَلْيُهَلِّ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهَلَّ بِعَمْرَةٍ فَلْيُهَلِّ » قالت عائشة (رضي الله عنها) : فَأَهَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ ، وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ ، وَأَهْلٌ نَاسٌ بِالْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ ، وَأَهْلٌ نَاسٌ بِعَمْرَةٍ ، وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهَلَ بِالْعَمْرَةِ ⁽³⁾ .

وعلى أية حال ، فإن موضع الاعتبار في الإهلال أو الإحرام هي النية ، فلو لبى المهلّ بنسك ونوى غيره انعقد ما نواه لا ما تَلَفَّظَ به بلسانه ؛ لأنه إنما يُعَوَّلُ في العبادة على النية كما بينا ، ومعلوم أن النية محلها القلب ، فلو نطق بغير ما نواه ، كما لو كان ينوي العمرة فيسبق لسأته إلى الحج أو بالعكس : انعقد ما نواه دون ما لفظ به .

وفي هذا يقول ابن المنذر : أجمع كلُّ مَنْ نحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وذلك لأن الواجب النية ، وعليها الاعتماد واللفظ لا عبرة به فلم يؤثر كما لا يؤثر اختلاف النية فيما يُعتبر له اللفظ دون النية .

وعلى هذا لو لبى المهلّ أو ساق الهدى من غير نية لم يُنعقد إحرامه ؛ لأن ما اعتبرت له النية لم يُنعقد بدونها كالصوم والصلاة ⁽⁴⁾ .

على أنه يجوز للمهل أن يُحرم إحراماً مبهماً من غير تعيين ، لأن ذلك أحوط ، فإنه

(1) الملهب (ج 1 ص 205) وتفسير الطبري (ج 2 ص 152 ، 153) وتفسير البيضاوي (ص 42) وتفسير

ابن كثير (ج 1 ص 236) وبداية المجتهد (ج 1 ص 287) .

(2) مسلم (ج 4 ص 29) . (3) مسلم (ج 4 ص 28) .

(4) الملهب (ج 1 ص 205) وتفسير الطبري (ج 2 ص 153) والمغني (ج 3 ص 281) .

ربما عرض للمحرم مَرَضٌ أو إحصار فيصرفه إلى ما هو أسهل عليه ، فإنه إن كان عيَّن فقد انعقد ما عيَّنه وقيل : التعيُّن أفضل ؛ لأنه إذا عين عرف ما دخل فيه (1) .

أما الحنفية فإنهم لا يُجيزون الدخول في الإحرام إلا بالتلبية أو تقليد الهدي وسوقه ، فالزائم النفس بالإحرام بالحج أو العمرة إنما يكون بالتلبية أو ما يقوم مقامها .

وفي التلبية أخرج أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : « أَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَرَّ التلبية » (2) .

وأخرج أبو داود أيضًا عن خلاد بن السائب الأنصاري عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « أَتَانِي جَبْرِيلُ ﷺ فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ أَصْحَابِي وَمَنْ مَعِيَ أَنْ يَزْعَمُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ » أو قال : « بِالتلبية » يُريد أحدهما (3) .

وفي كيفية التلبية أخرج أبو داود والترمذي عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنْ الْحَمْدُ وَالنَّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ » والتلبية واحدة من مناسك الحج والعمرة وقد أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَأْخُذُوا الْمَنَاسِكَ عَنْهُ ، وفي هذا أخرج البخاري والنسائي عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » (4) .

ولقد لبى النبي ﷺ ، فثبت بذلك أن التلبية شرط لصحة الإحرام بالحج أو العمرة ، ويقوم مقام التلبية تقليد الهدي وسوقه ، فإذا قَلَّدَ الْمُهْلُ بدنته وساقها وهو يريد الإحرام فقد أحرم ، وقد رُوي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وطاووس وعطاء ومجاهد والشعبي ومحمد بن سيرين وسعيد بن جبيرة وإبراهيم ، لكنه إذا ساقها وهو لا يريد الإحرام فإنه لا يكون مُخْرَمًا (5) .

وفي تقليد الهدي وسوقه وأنه شرط الدخول في الإحرام أخرج مسلم عن جابر بن

(1) المذهب (ج 1 ص 205) والمغني (ج 3 ص 285) .

(2) أبو داود (ج 2 ص 162) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 163) والترمذي (ج 3 ص 187) ورواه النسائي (5 / 162) برقم (2753) وابن ماجه (2 / 975) برقم (2922) .

(4) الحديث رواه مسلم (2 / 943) برقم (1297) ولفظه « لتأخذوا مناسككم » ورواه أبو داود (2 / 495) برقم (1970) والنسائي (5 / 270) برقم (3062) ولفظه « يا أيها الناس خذوا مناسككم ... » ؛ وانظر جامع الأصول (ج 3 ص 491) .
(5) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 306) .

عبد الله الأنصاري (رضي الله عنهما) أنه حجَّ مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدى معه وقد أهلوا بالحج مُفْرَدًا فقال رسول الله ﷺ : « أَجَلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ ، فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَصَّروا وَأَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّروِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مَتْعَةً » قالوا : كيف نجعلها متعة وقد سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟ قال : « افْعَلُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ ؛ فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ ؛ وَلَكِنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ » ، ففعلوا ⁽¹⁾ .

والراجح عندي ما ذهب إليه جمهور المالكية والشافعية والحنابلة وهو أن الدخول في الإحرام والالتزام به - سواء كان ذلك في الحج أو العمرة - إنما يتحقق بمجرد النية ، ومع ذلك فإن الإهلال بالتلبية مقترنا بالنية أفضل كما قالت الحنابلة : وذلك لأن الإحرام عبادة محضة وشرطها الأول : النية ؛ استناداً إلى الحديث المشهور : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » .

أما ما ساقته الحنفية من دليل على اشتراط التلبية فإنه لا يُفيد بالقطع ما سيق من أجله ، وذلك أن تلبية الرسول أو تقليده للهدى وسَوِّقَه له لا يدل على غير حصول التلبية والتقليد والسوق ، وليس فيه دلالة على أن ذلك شرطٌ للدخول في الإحرام ولو بغير نية ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الرفث والفسوق والجدال في الحج

هذه من الآثام التي نهى الله عن مقارفتها في الإحرام بالحج أو العمرة ، فإن المحرم يُنبغي أن يكون على غاية من التواضع والذكر والإخبات والصمت والإمساك عن غير الطاعة والانقطاع لأفعال العبادة ، والتنسك ما استطاع ، وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى : ﴿ فَمَنْ رَضَ فِيهِكَ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (1) .

معنى الرفث : ومعناه الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته ، يعني التقبيل والمغازلة ونحوهما مما يكون في حالة الجماع ، والرفث أيضاً : الفُحْشُ من القول وكلام النساء في الجماع ، وقيل : التعريض بالنكاح ، وقيل : الرفث كلمة جامعة لكل ما يُريده الرجل من المرأة (2) .

معنى الفسوق : والفسوق جمع ، ومفرده : الفسق ، وهو العصيان والترك لأمر الله عز وجل والخروج عن طريق الحق ، وقيل : الفسوق ، الخروج عن الدين ، وكذلك المثل إلى المعصية كما فسق إبليس عن أمر ربه . وفسق عن أمر ربه ، أي : جار ومال عن طاعته ، والفسق معناه الخروج عن أمر الله ، والفواسق من النساء أي الفواجر ، والفويسقة : الفأرة ، سُميت فاسقة لخروجها من جحرها على الناس وإفسادها .

وأصل الفسق : الخروج عن الاستقامة ، والجور ، وبه سمي العاصي فاسقاً ، فالفسوق تعنى المعاصي (3) .

معنى الجدال : وهو من الجدل بالسكون وهو شدة القتل ، وجدلت الحبل أجذله جدلاً إذا شَدَدَتْ قَتْلَهُ . ويقال لزمام الناقة : الجديل ، وهو الحبل المجدول من أدم أو شعر يكون في عنق البعير أو الناقة ، والجمع : جَدَلٌ بضمـتـين والجَدَل بالسكون معناه أيضاً الصبر ، وجدله جدلاً إذا صَبَرَهُ على الجدالة وهي الأرض .

والجدل بالتحريك ، معناه : اللَّد في الخصومة والقدرة عليها ، ورجل جدل ومجدل ومجدال ، معناه : شديد الجدال ، وجدلت الرجل أي غلبته ، والاسم : الجدال وهو شدة الخصومة أو مقابلة الحجة بالحجة ، والمجادلة : المناظرة والخاصمة .

(2) لسان العرب (ج 2 ص 154) .

(1) سورة البقرة الآية (197) .

(3) لسان العرب (ج 10 ص 308) .

والمراد به هنا في الآية : المخاصمة على الباطل أو المراء بالقول بما يُغضب الآخرين ويُشخطهم في الحج ⁽¹⁾ .

قال في تفسير المنار : إن تفسير الكلمات الثلاث - الرفث والفسوق والعصيان - ينبغي أن يكون متناسبا وبحسب حال القوم في زمن التشريع ، فأما الرفث فهو ما يكون قبل الجماع ، وأما الفسوق فهو الخروج عما يجب على الحريم اجتنابه إلى الأشياء التي كانت مباحة في الحل كالصيد والطيب والزينة واللباس المخيط .

والجدال هو ما كان يجرى بين القبائل من التنازع والتفاخر في الموسم ⁽²⁾ .

وجملة القول : أن الآية تضمنت الأمر بحفظ اللسان والفرج عن كل ما هو محظور من المعاصي والآثام وفُتح القول وإثارة الآخرين وإغضابهم بالمراء ، وكذلك الإفحاش في الكلام مما يتسبب الجماع من استتارة وفتنة ، وذلك في حال الإحرام على وجه الخصوص والتأكيد .

التزود وعدم المسألة في الحج

وهذا أمر من الله للحجاج والعُمَّار الذين يقصدون البيت الحرام أن يأخذوا معهم ما يفتاتون به من زاد ؛ وذلك كيلا تحيق بهم نوبة من الفاقة والطوى فيضطربوا بعد ذلك إلى المسألة في ذلة وامتهان ، وهو ما لا يرضاه الله لعباده المؤمنين .

وفي الأمر بالتزود من الزاد بما يتضمن النهي عن ذل الابتذال والمسألة في الحج يقول الله سبحانه : ﴿ وَكَزَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ ⁽³⁾ .

وقد روي في سبب نزول هذه الآية عن ابن عباس قوله : كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ويقولون : نحن المتوكلون ، فإذا قدموا مكة سألوا الناس ؛ فأنزل الله عز وجل ﴿ وَكَزَّوْذُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ ⁽⁴⁾ .

التجارة في الحج

الاتجار والمبايعات في الحج جائزة ولا حرج فيها ، ولما نهى الله عن محظورات الحج

(1) لسان العرب (ج 11 ص 103 - 105) .

(2) تفسير المنار للسيد محمد رشيد رضا (ج 2 ص 227) .

(3) سورة البقرة الآية (197) . (4) أسباب النزول للنيسابوري (ص 37) .

ومنها الجدال وما يقتضيه من منازعات وخصومات فقد أثار ذلك الظن بحظر التجارة في الحج ؛ لما تقتضيه من التماري والنزاعات بين المتبايعين .

ومن ناحية أخرى ، فإن التجارة بكل صورها تُثير الظن باحتمال الإشارك في العمل وذلك في مزج العبادة بأغراض الدنيا ، وفي ذلك كله نزل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ⁽¹⁾ أي : لا حرج في ذلك ولا إثم .

وفي سبب نزول الآية أخرج أبو داود عن أبي أمامة التيمي قال : كنت رجلاً أُكرى في هذا الوجه وكان ناس يقولون لي : إنه ليس لك حج ، فلقيت ابن عمر ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن إنني رجل أُكرى في هذا الوجه ، وإن ناساً يقولون لي : إنه ليس لك حج ، فقال ابن عمر : أليس تُحرم وتُلبى وتطوف بالبيت وتفيض من عرفات وتزمي الجُمَار ؟ قلت : بلى ، قال : فإن لك حجاً ، جاء رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن مثل ما سألتني عنه ، فسكت عنه رسول الله ﷺ فلم يُجِبْه حتى نزلت هذه الآية : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فأرسل إليه رسول الله ﷺ وقرأ عليه هذه الآية وقال : « لك حج » ⁽²⁾ .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس ، أن الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذي الحجاز ومواسم الحج ، فخافوا البيع وهم حُرْم ، فأنزل الله سبحانه : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ . في مواسم الحج ⁽³⁾ .

وعلى هذا ، فإنه لا بأس بالمبايعات في مواسم الحج بقصد التكسب والارتزاق وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء ، خلافاً لما ذكر عن سعيد بن جبير أن رجلاً سأله : إنني أكرى إبلي وأنا أريد الحج أفيجزيني ؟ قال : لا ولا كرامة ⁽⁴⁾ ، وهذا قول شاذ ولا يُعَوَّل عليه ، والصواب جواز التجارة في حال الإحرام وإن كان الانقطاع الكلي للتنسك أفضل .

(1) سورة البقرة الآية (198) .

(2) أبو داود (ج 2 ص 142) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 142) وأخرج البخاري مثله (ج 2 ص 222) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 309) وتفسير الرازي (ج 5 ص 171) وتفسير الطبري (ج 2 ص

164) وتفسير البيضاوي ص (43) .

الوقوف بعرفة

عرفة : مفردٌ وجمعه عرفات ، وذلك كأن كل قطعة من تلك الأرض عرفة ، فُسمي مجموع تلك القطع بعرفات . وعرفات : اسمٌ علمٍ لموضعٍ يمتد من مكة ، وهو اسم في لفظ الجمع فلا يجمع ، وهو معرفة وليس نكرة ، ومصروف في كتاب الله ، فهو بذلك مُنَوَّن ، والكلمة مُعَرَّفة ؛ لأن التاء في عرفات بمنزلة الياء والواو في مسلمين ومسلمون ، وذلك مثل أذرعَات وعانَات .

وفي سبب التسمية بهذا الاسم أقوال :

منها : أن الناس يتعارفون في هذا الموضع .

ومنها : أن جبريل (عليه السلام) طاف بإبراهيم (عليه السلام) فكان يُريهِ المشاهد فيقول له : أَعَرَفْتَ ، أَعَرَفْتَ ؟ فيقول إبراهيم : عَرَفْتُ عَرَفْتُ .

ومنها : أن آدم (عليه السلام) لما هبط من الجنة وكان من فِرَاقِهِ حواء ما كان ، فَلَقِيَهَا في ذلك الموضع ، فَعَرَفَهَا وَعَرَفَتْهُ . وقيل غير ذلك ⁽¹⁾ .

وفي الوقوف بعرفات وما يقتضيه ذلك من أحكام في الحج يقول الله سبحانه : ﴿ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ ⁽²⁾ . وبذلك فإن الوقوف بعرفة يُعتبر الركنَ الأهم في الحج ، فمن فاتته هذا الوقوف في وقته المعلوم فقد فاتته الحج ، ولا يجزئ عنه أن يَقِفَ بعد طلوع الفجر بل يجعلها عمرةً وعليه الحج من قابل ، وفي هذا أخرج الترمذي عن عبد الرحمن بن يَعْمُرَ أن ناساً من أهل نجد أتوا رسول الله ﷺ وهو بعرفة فسألوه ، فأمرَ منادياً فنادى : « الحج عرفة ، مَنْ جاء ليلةَ جمعٍ قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، أيامٌ منى ثلاثة ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه » ⁽³⁾ .

وأخرج الترمذي كذلك عن عروة بن مضرٍ أن النبي ﷺ قال : « مَنْ شهد صلاتنا هذه ، ووقَّفَ مَعَنَا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتمَّ حُجَّه وقَضَى ثَقَّتَهُ » ⁽⁴⁾ وقوله : قضى ثَقَّتَهُ ، أي نسكه .

(1) لسان العرب (ج 9 ص 242) ومختار الصحاح (ص 427) وتفسير الطبري (ج 2 ص 166) وتفسير

(2) سورة البقرة الآية (198) .

(3) الرازي (ج 5 ص 173 ، 174) .

(4) الترمذي (ج 3 ص 238 ، 239) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 237) .

وقت الوقوف بعرفة

ذهب العلماء إلى أن وقت الوقوف بعرفة يَدْخُل بزوال الشمس من يوم عرفة وهو اليوم التاسع من ذي الحجة ، ويمتد إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، فيكون مجموع وقته بذلك نصف يوم وليلة كاملة ، فإذا حضر الحاج عرفة خلال جزء من هذا الوقت ولو بمقدار لحظة واحدة من ليل أو نهار : كفاه ذلك وكان حُجَّه صحيحاً ، وهو قول الحنفية والشافعية والمالكية ، وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وجابر ⁽¹⁾ .

أما الحنابلة فقالوا : إن وقت الوقوف بعرفة من طلوع الفجر يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر ، وبذلك فإن من أدرك عرفة في شيء من هذا الوقت وذلك ما بين فجر عرفة وفجر يوم النحر وهو عاقل فحُجَّه عند الحنابلة صحيح ⁽²⁾ وهو خلاف ما ذهب إليه الجمهور ؛ إذ حددوا وقت الوقوف بالفترة ما بين الزوال في يوم عرفة إلى فجر يوم النحر ، فإن وقف قبل الزوال ثم انصرف ولم يقف في وقت آخر فكأنه لم يَحُجَّ وليجعلها عمرة .

استدل الجمهور بما أخرجه الترمذي عن ابن عباس : « أن النبي ﷺ صَلَّى بِنَى الظَهْرَ والفَجَرَ ، ثم غَدَا إلى عرفات » ⁽³⁾ .

وأخرج البخاري عن سالم قال : كتب عبدُ الملك إلى الحجاج أن لا يخالف ابنَ عمر في الحج ، فجاء ابنُ عمر (رضي الله عنه) وأنا معه يوم عرفة حين زالت الشمس ⁽⁴⁾ . واحتجوا بحديث جابر في حجة الوداع ونزول النبي ﷺ بِبَمَرَةٍ ، وفيه قوله : « حتى إذا زاعت الشمسُ أمر بالقصوى فرحلت له ، فركب حتى أتى بطنَ الوادي ، فخطب الناس ، فذكر الحديث في خطبته ، قال : ثم أذن بلال ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ولم يُصَلِّ بينهما شيئاً » ⁽⁵⁾ .

واحتجت الحنابلة بحديث : « مَنْ شَهِد صَلَاتِنَا هَذِهِ وَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَدْفَعَ وَدَّ

(1) تفسير الرازي (ج 5 ص 176) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 241) وتفسير البيضاوي (ص 43) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 311) .

(2) المغني (ج 3 ص 415) وغاية المنتهى (ج 1 ص 432) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 227) . (4) البخاري (ج 2 ص 198) .

(5) البيهقي (ج 5 ص 114) .

وَقَفَ بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد أتم حجّه وَقَضَى تَفْتَهُ ⁽¹⁾ فهو يدل على جواز الوقوف في أي جزء من النهار حتى ولو كان قبل الزوال وذلك لإطلاق النص «أو نهاراً». وجملة ذلك: أن الوقوف بعرفة في جزء من ليل أو نهار مابين الزوال والفجر مجزئ عند الجمهور خلافاً للحنابلة إذ قالوا بالتوسعة في وقت الوقوف كما بيناه سابقاً.

ولو وقف خلال النهار من غير أن يقف بعد الغروب جاز عند عامة العلماء، لكن المالكية اشترطوا لصحة الوقوف أن يكون ذلك في الليل، فإذا لم يقف في الليل فحجّه باطل، ومذهبيهم في هذه المسألة أن الوقوف بعرفة مفروض بالليل دون النهار وأن الوقوف بالنهار مسنون وليس مفروضاً ⁽²⁾ وحجتهم في ذلك ما أخرجه الترمذي عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قال: وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال: «هذه عرفة، وهذا هو الموقف، وعرفة كلها موقف» ثم أفاض حين غربت الشمس ⁽³⁾. على أن مدلول هذا الحديث لا يفيد بالضرورة وجوب الوقوف بالليل وإنما وقوفه (عليه الصلاة والسلام) بعرفة إلى غروب الشمس كان على سبيل التفضيل لا الإيجاب إذ كان مخيراً بين ذلك، واحتجوا بما أخرجه ابن ماجه وغيره عن عروة بن مضر الطائي أن النبي ﷺ قال: «من شهد معنا الصلاة، وأفاض من عرفات ليلاً أو نهاراً؛ فقد قضى تَفْتَهُ، وتَمَّ حجّه» ⁽⁴⁾.

ومع أن جمهور العلماء قالوا بصحة الحج للذي يُفِيض من عرفات قبل غروب الشمس لكنهم أوجبوا عليه فدية وهي أن يُهْرِيق دماً، وذلك لما في الإفاضة قبل الغروب من إساءة، فقد كان عليه الوقوف حال الغروب حتى إذا غاب قرص الشمس أفاض من عرفات، وقد فاتته ذلك بخروجه قبل الغروب فأشبهه مَنْ تجاوزَ الميقاتَ غَيْرَ مُحَرِّمٍ.

ووجوب الدم قالت به الحنفية والشافعية والحنابلة وهو قول عطاء والثوري وأبي ثور وآخرين غيرهم ⁽⁵⁾ خلافاً للمالكية إذ قالوا ييطان الحج كما بيناه سابقاً.

(1) رواه الترمذي (238/3) برقم (891) عن عروة وقال: هذا حديث حسن صحيح، ورواه النسائي (264/5) برقم (3042) وروى نحوه أبو داود (486/2) برقم (1950).

(2) بداية المجتهد (ج 1 ص 296) وأسهل المدارك (ج 1 ص 468) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 137).

(3) الترمذي (ج 3 ص 232). (4) ابن ماجه (ج 2 ص 1004).

(5) المغني (ج 3 ص 415) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 311) والألم (ج 2 ص 212).

موقف عرفة

يستفاد من ظاهر الكتاب والسنة أن عرفة من حيث المكان كلها موقف وفي هذا أخرج الترمذي عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قال : وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال : « هذه عرفة ، وهذا هو الموقف ؛ وعرفة كلها موقف » (1) .

وأخرج مسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « نحررت ههنا ، ومنى كلها منحر ؛ فانحزبوا في رحالكم ، ووقفتم ههنا ، وعرفة كلها موقف ، ووقفتم ههنا وجمعت كلها موقف » (2) .

وحذ عرفة تمتد ما بين الجبل المشرف على عرنة والجبال المقابلة له ، وعُرنة - بضم العين وفتح الراء - اسم موضع غربي مسجد عرفة ، وهو ليس من عُرنة عند أكثر أهل العلم (3) وحبستهم في ذلك ما أخرجه البيهقي عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ قال : « عرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن عُرنة . والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن مُحَسَّر » (4) .

وجاء في موطأ مالك أن رسول الله ﷺ قال : « عرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن عُرنة ، والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن مُحَسَّر » (5) .

وذهب الإمام مالك إلى أنه يجوز الوقوف بعرنة فمن وقف من عرفة بعرنة فحجبه تأم وعليه دم ، ووجه قوله : أن الأصل أن يكون الوقوف بكل عرفة جائزاً إلا ما قام عليه دليل تخصيصه ، وما ذكر عن عرنة من أحاديث لا يشتدل به على قول الجمهور (6) .

لكن المشهور من مذهب المالكية أن بطن عُرنة ليس من عرفة فلا يجزئ الوقوف فيه ، كما ذهب إليه الجمهور في المسألة (7) .

فضل يوم عرفة

يوم عرفة من أفضل الأيام فيشتحب فيه الإكثار من ذكر الله والدعاء ، فإنه يوم

(1) الترمذي (ج 3 ص 232) .

(2) مسلم (ج 3 ص 43) .

(3) المغني (ج 3 ص 410) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 418) والألم (ج 2 ص 212) وأحكام القرآن

للجصاص (ج 1 ص 312) .

(4) البيهقي (ج 5 ص 115) .

(5) انظر الجوهر النقي لابن التركماني بذيل سنن البيهقي (ج 5 ص 115) .

(6) بداية المجتهد (ج 1 ص 297) .

(7) أسهل المدارك (ج 1 ص 468) .

تتجلى فيه الرحمة وتُرتجى فيه المغفرة والقبول والاستجابة ؛ فقد أخرج ابن ماجه عن عائشة قالت : إن رسول الله ﷺ قال : « ما من يوم أكثر من أن يُغفَقَ الله (عز وجل) فيه عبداً من النار من يوم عرفة ، وإنه لَيَذْنُو (عز وجل) ثم يُنْأِهي بهم الملائكة فيقول : ما أراد هؤلاء ؟ » (1) .

وأخرج البيهقي عن طارق بن شهاب أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : يا أمير المؤمنين آية في كتابكم تَقْرَوْنَهَا لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً .. فقال : أي آية ؟ قال : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (2) فقال عمر (رضي الله عنه) : فقد عرفنا ذلك اليوم ، والمكان الذي أنزلت فيه ، نزلت على رسول الله ﷺ بعرفات يوم جُمُعَة (3) .

وأخرج البيهقي أيضاً عن عباس بن مرداس أن رسول الله ﷺ دعا عشية عرفة لأُمَّته بالمغفرة والرحمة فأكثر الدعاء ، فأوحى الله تعالى إليه إني قد فعلتُ إلا ظلم بعضهم بعضاً ، وأما ذنوبهم فيما بيني وبينهم فقد غفرتُها ، فقال : « يا رب إنك قادرٌ على أن تثيب هذا المظلوم خيراً من مظلمته وتغفر لهذا الظالم فلم يُجِبْه تلك العشيّة » فلما كان غداة المزدلفة أعاد الدعاء فأجابه الله عز وجل : إني قد غفرتُ لهم ، فتبسّم رسولُ الله ﷺ فقال له بعضُ أصحابه : يا رسول الله تبسّمت في ساعة لم تكن تبسّم فيها .. قال : « تبسّمتُ من عدوّ الله إبليس ؛ إنه لما عَلِمَ أن الله قد استجاب لي في أمّتي أهوى يَدْعُو بالويل والثبور ويَحْثُو الترابَ على رأسه » (4) .

وفي فضل الدعاء في هذا اليوم يقول الرسول ﷺ : « أفضلُ الدعاءِ دعاء يوم عرفة ، وأفضلُ ما قلتُ أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » (5) .

وأخرج البيهقي كذلك عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « أكثرُ دعائي ودعاء الأنبياء قبلي بعرفة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجْعَلْ في قلبي نوراً ، وفي سمعي نوراً ، وفي بصري نوراً ، اللهم اشْرِخْ لي صدري ، وَيَسِّرْ لي أمري ، وأعوذ بك من

(1) ابن ماجه (ج 2 ص 1003) .

(2) سورة المائدة الآية (3) .

(3) البيهقي (ج 5 ص 118) .

(4) أخرجه البيهقي عن طلحة بن عبد الله بن كريب (ج 5 ص 117) .

وسواس الصدر وشتات الأمر وفتنة القبر ، اللهم إني أعوذ بك من شرِّ ما يلج في الليل وشرِّ ما يلج في النهار وشرِّ ما تهبُّ به الرياح ، ومن شرِّ بوائق الدهر » (1) .

صوم يوم عرفة

لا يُستحب الصوم للحجاج من أهل عرفة ، لكي يتقوّوا على العبادة ما بين صلاة ودعاء ونحوهما ، وفي ذلك أخرج البخاري عن أم الفضل : « شكَّ الناسُ يوم عرفة في صوم النبي ﷺ فبعثتُ إلى النبي ﷺ بشراب فشربه » (2) .

وفي رواية أخرى للبيهقي عن أم الفضل بنت الحارث أن ناساً اختلفوا عندها يوم عرفة في رسول الله ﷺ ، فقال بعضهم : هو صائم ، وقال بعضهم : ليس بصائم . فأرسلت إليه بقدر من لبن وهو واقفٌ على بعيره بعرفة فشربه (3) .

وأخرج البيهقي أيضاً عن عكرمة قال : « كنا عند أبي هريرة فحدثنا عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » (4) .

وأخرج النسائي والترمذي أن ابن عمر سُئل عن صوم يوم عرفة ، فقال : « حججتُ مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم يصُوموا يوم عرفة ، وأنا لا أصومه ولا أمُرُ به ولا أنهي عنه » (5) .

يستدل من ذلك على استحباب الإفطار للحجاج في يوم عرفة بعرفة وذلك ليتقوا على العبادة والوقوف . أما غير الحجاج فإنه يُستحب لهم الصوم في هذا اليوم المكرم ، وهو الذي عليه عامة أهل العلم (6) . قال ابن المنذر في ذلك : الفطر يوم عرفة بعرفات أحبُّ إليَّ ، اتباعاً لرسول الله ﷺ ، والصوم بغير عرفة أحبُّ إليَّ ؛ لقول رسول الله ﷺ وقد سُئل عن صوم يوم عرفة فقال : « يُكفِّرُ السنةَ الماضيةَ والباقيةَ » (7) .

وفي هذا روى الخمسة إلا البخاري عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال : « صيام يوم

(1) البيهقي (ج 5 ص 117) . (2) البخاري (ج 2 ص 198) .

(3) البيهقي (ج 5 ص 116 ، 117) . (4) البيهقي (ج 5 ص 117) .

(5) رواه الترمذي (125 / 3) برقم (751) وقال : هذا حديث حسن وانظر التاج الجامع للأصول للشيخ منصور على ناصف (ج 2 ص 95) .

(6) تفسير القرطبي (ج 2 ص 420) والمغني (ج 3 ص 411) ، والمهذب (ج 1 ص 226) .

(7) رواه مسلم (818 / 2) برقم (1162) (197) في الحج ، وانظر تفسير القرطبي (ج 2 ص 421) .

عرفة إني أحسب على الله أن يُكفّر السنة التي قبله والسنة التي بعده» (1).

على أن الإمام يقيم بالحجّاج بنمرة وإن شاء بعرفة حتى تزول الشمس ثم يخطب خطبة يُعلّم الناس فيها مناسك الحج وذلك من حيث موضع الوقوف بعرفة ومن حيث وقت الوقوف وكذلك الإفاضة (الدفع) من عرفات ومبيتهم بمزدلفة وما يتبع ذلك من جمع بين صلاة المغرب والعشاء تأخيراً، ومن أخذ الحصيات لرمي الجمار وغير ذلك من مناسك ثم يأمر بالأذان فيصلي بهم الظهر والعصر جُمع تقديم على أن يقيم لكل صلاة إقامة مستقلة. وهو ما لا خلاف فيه.

والسنة أن يجعل الإمام الصلاة حين تزول الشمس وأن يُقصر الخطبة ليبادر مع الحجّاج الذهاب إلى الموقف، وفي ذلك أخرج أبو داود عن ابن عمر قال: «غدا رسول الله ﷺ من منى حين صلى الصبح صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بنمرة وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة. حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجراً فجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة» (2).

الوقوف بمزدلفة

المزدلفة اسم موضع بين عرفات ومنى، وهي في اللغة من الازدلاف ويعني: الاقتراب. وسُميت المزدلفة؛ لأن الحجّاج يتقربون فيها إلى الله، وقيل: سُميت بذلك؛ لاقتراب الناس فيها من منى بعد الإفاضة من عرفات، وقيل: سُميت بذلك لمجيء الناس إليها في زلف من الليل، أو لأنها أرض مستوية مكنوسة، وهو ما اختاره صاحب القاموس المحيط (3).

وسُميت المزدلفة في القرآن بالمشعر الحرام، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ (4) والمشعر: من الشعار، وهو العلامة، والمشعرُ معناه: المعلم، وأصله من قولك: شعرتُ بالشيء إذا عَلِمْتُهُ، وليت شعري ما فعل فلان. أي: ليت علمي بلغه وأحاط به.

وقد سَمَّى الله المزدلفة بالمشعر الحرام، لأنه معلّم من معالم الحج؛ إذ تقام فيه الصلاة،

(1) رواه مسلم (818/2) برقم (1162) وانظر التاج الجامع للأصول للشيخ منصور علي ناصف (ج 2 ص 95).

(2) أبو داود (ج 2 ص 188).

(3) القاموس المحيط (ج 2 ص 154). (4) سورة البقرة الآية (198).

ويكون به المقام والمبيت والدعاء ، وهذه من معالم الحج ⁽¹⁾ .

وتُسمى المزدلفة أيضاً بجمع ؛ لأن الحجاج يجمعون فيها بين المغرب والعشاء .
وقيل : سُميت بذلك ؛ لاجتماع آدم عليه السلام فيها مع زوجته حواء ، وازدلف إليها
أي : اقترب ودنا منها ، وقيل غير ذلك ⁽²⁾ .

وفي المشعر الحرام (المزدلفة أو جمع) يصلي الحاج المغرب والعشاء جمعاً وهو ما أجمع
عليه العلماء ؛ فإنه لا خلاف بينهم أن السنة أن يجمع الحاج بين المغرب والعشاء تأخيراً ،
وذلك في أذانٍ واحدٍ وإقامتين ، وفي هذا أخرج الترمذي عن ابن عمر أنه صلى بجمع ، فجمع
بين الصلاتين بإقامة . وقال : « رأيتُ رسولَ الله ﷺ فعل مثلَ هذا في هذا المكان » ⁽³⁾ .

وأخرج أبو داود عن سعيد بن جبير قال : أفضنا مع ابن عمر فلما بلغنا جمعاً صلى
بنا المغرب والعشاء بإقامة واحدة ، ثلاثاً واثنتين ، فلما انصرف قال لنا ابن عمر : « هكذا
صلى بنا رسولُ الله ﷺ في هذا المكان » ⁽⁴⁾ .

وأخرج أبو داود عن ابن مسعود قال : « ما رأيتُ رسولَ الله ﷺ صلى صلاةً إلا
لوقتها إلا بجمع ، فإنه جمع بين المغرب والعشاء بجمع ، وصلى صلاة الصبح من الغد
قبل وقتها » ⁽⁵⁾ .

وجمع الصلاتين في مزدلفة سنة ؛ لفعل الرسول ﷺ ، ولو صلى المغرب بعد مغيب
الشمس قبل أن يأتي المزدلفة ولم يجمع فقد خالف السنة لكن صلاته صحيحة ، وهو ما
ذهب إليه جمهور الشافعية والحنابلة ، وهو قول عطاء وعروة وسعيد بن جبير وإسحق
وأبي ثور وأبي يوسف من الحنفية وابن المنذر .

وحجتهم في ذلك : أن كلَّ صلاتين جاز الجمع بينهما جاز التفريق بينهما كالظهر
والعصر بعرفة ، أما فعلُ النبي ﷺ بالجمع فهو محمولٌ على الأولى والأفضل ، ومن
جهة أخرى فإن الجمع رخصة لأجل السفر فجاز له تركه ⁽⁶⁾ .

(1) القاموس المحيط (ج 2 ص 61) ومختار الصحاح (ص 339) وتفسير الرازي (ج 5 ص 178) وتفسير
الطبري (ج 2 ص 167) .

(2) تفسير القرطبي (ج 2 ص 421) والكشاف (ج 1 ص 349) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 235) . (4) أبو داود (ج 2 ص 192) .

(5) أبو داود (ج 2 ص 193) .

(6) المغني (ج 3 ص 420) والمهذب (ج 1 ص 227) .

أما الحنفية والمالكية فقالوا : إذا صَلَّى المغرب قبل الحجاء إلى مزدلفة - وكان ذلك بعد الغروب - فلا تُجْزِيهِ صَلَاتُهُ ؛ لمخالفته السنة في ترك الجمع ⁽¹⁾ . واحتجوا بأن الأخبار عن النبي ﷺ متواترة في جمع النبي عليه الصلاة والسلام بين المغرب والعشاء بالمزدلفة فلا مسأغ لمخالفته في ذلك ؛ لقوله في ذلك : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » .

واحتجوا كذلك من السنة بما أخرجه مسلم وأبو داود من حديث طويل عن أسامة ابن زيد قال : قُلْتُ : يا رسول الله ! الصلاة ، قال : « الصلاة أمامك » قال : فركب حتى قدمنا المزدلفة فأقام المغرب ثم أناخ الناس في منازلهم ولم يُجْلُوا حتى أقام العشاء وصلى ثم حلَّ الناس ⁽²⁾ .

أما حدُّ المزدلفة فهو من مَازِمِي عَرَفَةَ إلى قَوْنٍ مُحَسَّرٍ وما على يمين ذلك وشماله من الشعاب ، وبذلك ففي أي موضع وقف منها الحاجُّ أجزأه ، وفي هذا يقول الرسول ﷺ : « هذا قَرْحٌ - وهو الموقف - وجمعُ كلها موقفٌ ، ونَحَرْتُ ههنا ، ومنى كلها منحرٌ ، فانحروا في رحالكم » ⁽³⁾ .

وأخرج أبو داود أيضًا عن جابر أن النبي ﷺ قال : « وَقَفْتُ ههنا بعرفة ، وعَرَفْتُ كلها موقفٌ ، ووقفت ههنا بجمع ، وجمعُ كلها موقفٌ ، ونَحَرْتُ ههنا ، ومنى كلها منحرٌ ، فانحروا في رحالكم » ⁽⁴⁾ .

وكذلك أخرج أبو داود عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « كُلُّ عَرَفَةَ موقفٌ ، وكلُّ منى منحرٌ ، وكلُّ المزدلفة موقفٌ ، وكلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طريقٌ ومنحرٌ » ⁽⁵⁾ .

أما المبيتُ بمزدلفة فهو واجبٌ بمنزلة السنة المؤكدة ، فهو ليس ركنًا ، ومن تَرَكَه فعليه فديةٌ وهي دم ، ولا يبطل حجُّه وهو ما ذهب إليه جمهورُ المالكية والحنفية والحنابلة والشافعية في أحد قوليهما ، وهو قولُ الزهري وقتادة والثوري وإسحق وأبي ثور ⁽⁶⁾ وحجتهم في ذلك حديثُ الرسول ﷺ : « الحجُّ عَرَفَةُ ؛ مَنْ جَاءَ لَيْلَةَ جَمْعٍ قَبْلَ طُلُوعِ

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 313) وأسهل المدارك (ج 1 ص 469) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 138) .

(2) مسلم (ج 4 ص 74) وأبو داود (ج 2 ص 190) .

(3 - 4) أبو داود (ج 2 ص 193) . (5) أبو داود (ج 2 ص 194) .

(6) المهذب (ج 1 ص 227) والمغني (ج 3 ص 421) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 313) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 425) .

الفجر فقد أدرك الحج ، أيام منى ثلاثة ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه » (1) .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « الحج عرفة » فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمعة فقد تم حجه » (2) .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام عن طريق عبد الرحمن بن يعمر الديلمي : « الحج عرفات ، الحج عرفات ؛ فمن أدرك ليلة جمع قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك » (3) .

وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام من حديث عروة بن مضر (رضي الله عنه) : « من وقف معنا بعرفة قد تم حجه » (4) .

يُستدل من هذه الأحاديث على أن الوقوف بعرفة شرط لصحة الحج ؛ فمن وقف بعرفة تم حجه ، ومن لم يقف فلا حج له ، بل فاته الحج ، وأنه لا يُشترط لصحة الحج الوقوف بمزدلفة (المشعر الحرام أو جمع) .

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن المبيت بمزدلفة ركز في الحج ، فمن فاته المبيت بالمشعر الحرام فقد فاته الحج ، وهو قول عكرمة والحسن البصري والثوري والأوزاعي وعلقمة والنخعي والشعبي وبعض الشافعية منهم القفال وابن خزيمة ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ (5) فقالوا : إن ظاهر ذلك يقتضي الوجوب ، فإن ذكر الله يُراد به التلبية و التهليل والدعاء ، وقيل : صلاة المغرب والعشاء جمعا ، وقيل : يقتضي الوقوف والمبيت (6) .

واحتجوا كذلك بما أخرجه الترمذي عن عروة بن مضر أن رسول الله ﷺ قال : « من شهد صلاتنا هذه ، ووقف معنا حتى ندفع ، وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد أتم حجه وقضى نفته » وذلك حين جاء عروة بالمزدلفة يسأله (7) .

وفي تقديره أنه لا حجة لهم في ذلك ، ولا يمكن الاستدلال بذلك على ركنية الوقوف بمزدلفة أو المبيت بها ، فإن الآية التي استندوا إليها في ركنية الوقوف أو المبيت لا

(2) ابن ماجه (ج 2 ص 1003) .

(1) الترمذي (ج 3 ص 217) .

(5) سورة البقرة الآية (198) .

(3 ، 4) البيهقي (ج 5 ص 116) .

(6) تفسير القرطبي (ج 2 ص 425 ، 426) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 242) وتفسير البهضاوي (ص 43) .

(7) الترمذي (ج 3 ص 219) .

حُجَّةَ لَهُمْ فِيهَا . وَإِنَّمَا فِيهَا طَلَبُ الذِّكْرِ فَقَطْ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ الْحَاجُّ بِمَزْدَلِفَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ فَإِنَّ حُجَّتَهُ تَامٌ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الذِّكْرُ - وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ فِي الْآيَةِ - مِنْ مَاهِيَةِ الْحَجِّ فَلَا جَرَمَ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّبْتُ وَالْوُقُوفُ مِنْ مَاهِيَتِهِ كَذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ الْحَاجُّ بِمَزْدَلِفَةَ أَوْ بَاتَ وَنَامَ عَنِ الصَّلَاةِ فَلَمْ يُصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى فَاتَتْهُ فَإِنْ حُجَّهَ قَدْ انْعَقَدَ صَحِيحًا ، وَلَيْسَ مِنْ قَائِلٍ يَبْطُلَانَهُ ، فَلَمَّا كَانَ أَدَاءُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ لَيْسَ مِنْ مَاهِيَةِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ أُخْرَى بِالْوُقُوفِ أَوْ الْمَبِيتِ بِالمَزْدَلِفَةِ - حَيْثُ تَكُونُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ مَاهِيَتِهِ كَذَلِكَ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ ثَمَّةُ أَقْوَالٌ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ لِمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَأْمُورِ بِالإِفَاضَةِ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ؛ وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ وَالصَّوَابُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الْمُرَادَ قَرِيشَ ، وَهُمْ الَّذِينَ كَانُوا يُسَمُّونَ فِي الْجَاهِلِيَةِ الْحُمْسَ ، فَقَدْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَةِ لَا يُفِيضُونَ مِنْ عَرَفَاتٍ كَمَا يُفِيضُ النَّاسُ ، بَلْ كَانُوا يُفِيضُونَ وَحْدَهُمْ مِنْ مَزْدَلِفَةَ ، تَرْفَعًا عَلَى النَّاسِ وَاسْتِكْبَارًا ، وَيَقُولُونَ : نَحْنُ قَطِيطُ اللَّهِ ، فَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نُعْظَمَ الْحَرَمَ وَلَا نَعْظَمَ شَيْئًا مِنَ الْحِلِّ ، وَذَلِكَ بِالرَّغْمِ مِنْ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ أَنَّ عَرَفَةَ مَوْقِفُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لِذَلِكَ أَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَفِيضُوا مِنْ عَرَفَاتٍ كَمَا يُفِيضُ النَّاسُ ⁽¹⁾ .

وَفِي هَذَا أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ عُرْوَةَ : كَانَ النَّاسُ يَطُوفُونَ فِي الْجَاهِلِيَةِ غُرَازَةً إِلَّا الْحُمْسَ ، وَالْحُمْسُ قَرِيشٌ وَمَا وَلَدَتْ ، وَكَانَتِ الْحُمْسُ يَحْتَسِبُونَ عَلَى النَّاسِ ، يُعْطِي الرَّجُلُ الرَّجُلَ الثِّيَابَ يَطُوفُ فِيهَا ، وَتُعْطِي الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ الثِّيَابَ تَطُوفُ فِيهَا ، فَمَنْ لَمْ يُعْطِهِ الْحُمْسُ طَافَ بِالْبَيْتِ عَرِيَانًا ، وَكَانَ يُفِيضُ جَمَاعَةُ النَّاسِ مِنْ عَرَفَاتٍ وَيُفِيضُ الْحُمْسُ مِنْ جَمْعٍ . قَالَ : وَأَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْحُمْسِ ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ فَكَانُوا يُفِيضُونَ مِنْ جَمْعٍ فَدَفَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ ⁽²⁾ .

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَتِ قَرِيشٌ وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهَا ، وَهُمْ الْحُمْسُ يَقِفُونَ بِالمَزْدَلِفَةِ يَقُولُونَ : نَحْنُ قَطِيطُ اللَّهِ ، وَكَانَ مِنْ سَوَاهِمُ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾ ⁽³⁾ .

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 169) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 242) وأسباب النزول للنيسابوري (ص 38)

والكشفاف (ج 1 ص 349) .

(2) البخاري (ج 2 ص 200) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 231) .

ترتيب أعمال الحج

هذا عرضٌ وجيزٌ ومقتضبٌ لأعمال الحج بدءاً بطواف القدوم وانتهاءً بطواف الوداع فيما يبين صورةً شاملةً للحج بغير ما تفصيل أو إسهاب .

فمن دخل مكة مُحَرِّماً في ذي الحجة أو قبله ، فهو إن كان مفرداً أو قارناً عليه أن يطوف طواف القدوم ثم يُقيم على إحرامه في مكة إلى يوم التَّروية ⁽¹⁾ وهو اليوم الثامن من ذي الحجة - ليُخرُجَ إلى عرفات .

أما إن كان مُتَمَتِّعاً فعليه الطواف والسعي ثم التحلل من العمرة بالحلُق أو التقصير ، ثم يُقيم بعد ذلك في مكة متحللاً من إحرامه إلى يوم التروية - وهو يوم الخروج إلى عرفات - وحينئذ يُحرِّم من مكة بالحج ويخرج إلى مِنى ، أما من كان مُقيمًا من أهل مكة أو من غيرهم فعليه أن يُحرِّم يوم التروية كذلك ؛ ليتوجه بعد ذلك إلى منى ، وهناك يصلي خمس صلوات - وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء - ثم الفجر من اليوم التاسع من ذي الحجة ، فإذا طَلَعَت الشمس دَفَعَ إلى عرفة فأقام بَنِمْرَة ⁽²⁾ وإن شاء بعرفة ، وعرفة كُلُّها موقفٌ كما بيناه سابقاً ، حتى تَزُولَ الشمس ، ثم يقف الإمام في الحُجَيْجِ خطيباً فيُعَلِّمُ الناسَ مناسِكَهم ، بما في ذلك موضعُ الوقوف بعرفة ووقتُ الوقوف ثم الدَّفْعُ من عرفات إلى مزدلفة ومبيتهم فيها ثم أخذُ الحَصَيَّاتِ منها ؛ لرمي الجمار .

وبعد الخطبة هذه في عرفات يأمرُ الإمام أن يُؤذِّنَ للصلاة فيصلي بالناس الظهر والعصر جَمْعَ تقديم ، ويُقيم لكل صلاة إقامةً وللصلاتين معاً بأذانٍ واحدٍ ، وثُمَّةً قولاً بأنه يُؤذِّنُ لكل صلاةٍ أَذَانٌ وإقامةً ، والقولُ الأولُ أَصَوْبُ ، وهو الذي عليه أكثرُ أهل العلم .

أما المنفردُ الذي فاتته الجماعةُ فله أن يَجْمَعَ الظهرَ والعصرَ منفرداً وبغير جماعة ، وهو ما ذهب إليه أكثرُ العلماء وفيهم الشافعيةُ والحنابلةُ والمالكيةُ ، وهو قول عطاء وإسحق وأبي ثور وصاحبَيْ أبي حنيفة - وهما أبو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني .

وذهب الإمام أبو حنيفة والنخعي والثوري إلى أنه لا يجوز للمنفرد أن يَجْمَعَ الصلاةَ إلا في جماعة مع الإمام .

(1) يوم التَّروية : سُمِّيَ بذلك ؛ لأنهم كانوا يرتَوُونَ فيه من الماءِ لِمَا يَفْعُدُ . انظر مختار الصحاح (ص 265) .

(2) نَمْرَة : اسمٌ لموضع مرتفعٍ قريباً من عرفة ، وهو ج من عرفة نفسها .

والراجح عندي جواز الجمع للمنفرد ؛ وذلك لأن كلَّ جَمْعٍ جاز في جماعة مع الإمام فإنه جائز في حال الانفراد كذلك ، وذلك كالجَمْع بين المغرب والعشاء في مزدلفة .
وقد روي عن ابن عمر أنه كان إذا فاتته الجَمْع بين الظهر والعصر مع الإمام بعرفة بجمع بينهما منفرداً (1) .

ويجوز لكل من كان بعرفة من الحجاج أن يَجْمَعَ ، سواء كانوا من أهل مكة أو من غيرها .
وفي هذا الشأن يقول ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الإمام يَجْمَع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك من صلّى مع الإمام ، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء ، خلافاً للحنابلة ؛ إذ قالوا : لا يجوز الجمع إلا لمن كان بينه وبين موطنه مسافة القصر ، وهو قولٌ نَحْسَبُهُ مرجوحاً ، وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح ؛ وذلك لأن النبي ﷺ بجمع بعرفة وجمع معه من كان بعرفة سواءً فيهم المكيون وغيرهم ، ولو كان الجمع في حقهم غير جائز لَبَيَّنَهُ لهم ، فإنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة كما هو معلوم .
أما قصرُ الصلاة فلا يجوز للمقيمين وهم أهل مكة ، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية والشافعية والحنابلة ، وهو قول الزهري والثوري وابن المنذر ، ووجه قولهم : أنَّ أهل مكة ليسوا مسافرين ؛ فليست لهم رخصةُ القصر كغيرهم من الأبعد .
وذهب آخرون إلى جواز القصر قياساً على جواز الجمع في حقهم ، وهو قول المالكية والأوزاعي .

وبعد أداء الصلاتين جَمْعاً يسير الحجاج إلى الوقوف بعرفة . وعرفة كلها موقف .
وفي الحديث مما أخرجه الترمذي عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) قال : وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال : « هذه عرفة ، وهذا هو الموقف ، وعرفة كلها موقف » (2) .
وكذلك أخرج الترمذي عن ابن مربع الأنصاري قال : إني رسول رسول الله ﷺ إليكم يقول : « كونوا على مشاعركم ، فإنكم على إرث من إرث إبراهيم » (3) .
وقد بينا سابقاً أن الوقوف بعرفة ركُن الحج الرئيسي ولا يَتِمُّ الحج إلا به ، وهو ما

(1) المغني (ج 3 ص 404 - 407) وتفسير الرازي (ج 5 ص 175 ، 176) والأم (ج 2 ص 211 - 214)

وبدائع الصنائع (ج 2 ص 133 - 136) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 230) .

(2) الترمذي (ج 3 ص 232) .

أجمع عليه العلماء ، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : « الحج عرفة » .

وفي يوم عرفة يُنْدَبُ للحجيج أن يُكثروا من ذُكْرِ الله تعالى ومن الدعاء والتلبية ؛ فإنه في هذا اليوم العظيم يَغْفِرُ الله الذنوبَ ويمحو الخطايا ويستجيب فيه الدعوات ، وقد ذكرنا الحديث في حينه : « ما من يوم أكثر أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة ، فإنه ليذنب عَزَّ وجلَّ ثم يُتَاهي بكم الملائكة . فيقول : ما أراد هؤلاء » ويظل الحاجُّ بعرفة في دعاءٍ وذكر وتلبية حتى تغرب الشمس ، فإذا غربت دفعوا إلى المشعر الحرام (مزدلفة أو جمع) ، وذلك هو مقتضى قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ۖ ﴾ (1) .

ويَذْفَعُ الإمام من عرفات إلى المشعر الحرام ثم يَذْفَعُ معه الناس ، ولا يُسْتَحَبُّ أن يدفع أحدٌ وحده من غير الإمام ، فإن المستحب أن يقف الحاج حتى يدفع الإمام ثم يسير الجميع نحو المزدلفة وذلك في سَكينة ، وفي هذا يقول الرسول ﷺ - فيما أخرجه الترمذي - : « يا أيها الناس عليكم السكينة » ثم أتى جُمُعاً فصلى بهم الصلاتين جميعاً ، فلما أصبح أتى قُرَحَ فوقف عليه وقال : « هذا قُرَحُ وهو الموقفُ ، وجُمُعُ كُلُّها موقفٌ » ثم أفاض حتى انتهى إلى وادي مُحَسَّرٍ ، فَقَرَعَ ناقته فخبَّت حتى جاوز الوادي فوقف ، وأردف القَصْلَ ثم أتى الجمرة فرماها ، ثم أتى المنحر فقال : « هذا المنحرُ ، ومنى كُلُّها منحرٌ » (2) .

وهيئةُ الدَّفْعِ نحو مزدلفة أن يسير الحاج سَيْرَ الْعَنْقِ - وهو المشي في هيئة - وإن وَجَدُوا قُرَحَةً للمسير من غير إيذاء لأحد زادوا في السرعة فساروا في خَبَبٍ ، وفي هذا أخرج مسلم عن أسامة بن زيد حين سُئِلَ عن رسول الله كيف كان يسير حين أفاض من عرفة ؟ قال : « كان يَسِيرُ سَيْرَ الْعَنْقِ ، فإذا وجد فجوةً نَصَّ » (3) والنصُّ في المشي ما كان أكثر سرعةً من العنق ، أو هو الخَبَبُ ، وبعبارة أخرى فإن العنق هو انبساط السير ، والنص ما كان فوقه .

وبعد الدفْع من عرفة بعد الغروب لا ينبغي لأحد أن يصلّي المغرب إلا أن يصلَّ مزدلفة حيث يُصلِّي الإمام بالحجيج المغرب والعشاء جُمُعاً وذلك بإقامتين ليس بينهما أذان ، ودليل ذلك ما أخرجه مسلم عن أسامة بن زيد قال : دَفَعَ رسولُ الله ﷺ من

(1) سورة البقرة الآية (198) .

(2) أخرجه الترمذي عن علي بن أبي طالب (ج 3 ص 232) .

(3) مسلم (ج 4 ص 74) .

عرفة حتى إذا كان بالشَّعْب نزل فبال ثم توضع ولم يُسَبِّح الوضوء . فقلتُ له : الصلاة قال : « الصلاة أمامك » فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأَسْبَغَ الوضوء ، ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم أناخ كلُّ إنسان بعيْزه في منزله ، ثم أقيمت العشاء فصلاها ولم يُصَلِّ بينهما شيئاً ⁽¹⁾ . وهو الذي ذهب إليه الشافعي ⁽²⁾ .

وثمة قولٌ ثانٍ : أن يصليَ المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين وذلك بإقامة واحدة من غير أذان . وحُجَّةُ ذلك ما أخرجه الترمذي أن ابن عمر صلى بجَمْعٍ فجمَعَ بين الصلاتين بإقامة ، وقال : « رأيتُ رسولَ الله ﷺ فَعَلَ مِثْلَ هَذَا فِي هَذَا الْمَكَانِ » ⁽³⁾ وقد رُوِيَ ذلك عن ابن عمر ، وهو قولُ الثوري وآخرين ⁽⁴⁾ .

وثمة قولٌ ثالثٌ : وهو جمْعُ الصلاتين بأذان واحد وإقامتين ، وهو قولُ الإمام أبي حنيفة وبعض أتباعه في المذهب ، وحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ ما أخرجه البيهقي عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) في حجِّ النبي ﷺ قال : « حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان وإقامتين ، ولم يُصَلِّ بينهما شيئاً » ⁽⁵⁾ .

وثمة قولٌ رابعٌ : وهو أن يكون الجمعُ بأذنين وإقامتين ، وهو قولُ الإمام مالك ⁽⁶⁾ .

ودليلُ ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد قال : خرجت مع ابن مسعود إلى مكة ثم قدمنا جَمْعًا فصلى بنا الصلاتين كلَّ صلاةٍ وحدها بأذان وإقامة ⁽⁷⁾ .

ويبيِّت الحاجُّ بمزدلفة حتى طلوع الفجر ، فإذا طَلَعَ الفجرُ صلى الصبح في أول الوقت وذلك في استعجال ؛ مراعاةً للسَّنة فقد أخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود أنه لما قدم جَمْعًا صلى الصلاتين كل صلاة وحدها بأذان وإقامة والعشاء بينهما ، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر - قائل يقول : طَلَعَ الفجرُ ، وقائل يقول : لم يَطْلُعِ الفجرُ - ثم قال : إن رسولَ الله ﷺ قال : « إن هاتين الصلاتين حَوَّلْنَا عَنْ وَقْتِهِمَا فِي هَذَا الْمَكَانِ : المغرب والعشاء ، فلا يُقَدِّمُ النَّاسُ جَمْعًا حَتَّى يَعْتَمُوا ، وصلاة الفجر هذه الساعة » ⁽⁸⁾ وهذا يدلُّ على استحباب التعجيل في صلاة الصبح وعلى عدم الإبطاء والْوَنَاء .

(1) مسلم (ج 4 ص 73) .

(2) الأم (ج 2 ص 212) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 235) .

(4) المغني (ج 3 ص 418 ، 419) وتفسير القرطبي (ج 2 ص 423) .

(5) البيهقي (ج 5 ص 121) .

(6) تفسير القرطبي (ج 2 ص 423) .

(7) البخاري (ج 2 ص 203) .

(8) البيهقي (ج 5 ص 121) .

فإذا صلى الفجر وقف الحاج على قَرْح⁽¹⁾ من المشعر الحرام ، ثم يُبادر هنالك بذكر الله تعالى ما بين دعاء وابتهاال وتسبيح وتلبية وذلك هو المقتضي لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾⁽²⁾ .

ثم يدفع الحاج من مزدلفة نحو مِنى مسفراً وقبل أن تطلع الشمس مخالفاً بذلك المشركين فقد كانوا يدفعون من المشعر الحرام بعد الطلوع ، وفي هذا أخرج الترمذي عن عمر ابن الخطاب قال : « إن المشركين كانوا لا يُفِيضُونَ حتى تَطْلُعَ الشمسُ ، وكانوا يقولون : أَشْرَقَ نَبِيٌّ⁽³⁾ . وإن رسول الله ﷺ خالفهم ، فأفاض عمرُ قبل طلوع الشمس »⁽⁴⁾ .

وليكن سيور الحجاج نحو منى في سكيئة ووقار ، حتى إذا بلغوا وادي مُحَسِّر - وهو مكان بين جَمْعٍ ومِنَى - فإنه يُسْتَحَبُّ لهم الإسراعُ في السير سواء كانوا ركباناً أو مشاة ، وفي هذا أخرج النسائي عن جابر قال : إن رسول الله ﷺ دَفَعَ من المزدلفة قبل أن تطلع الشمس وأرْدَفَ الْفَضْلَ بن العباس حتى أتى مُحَسِّرًا ؛ حَزَكَ قليلاً ثم سلك الطريقَ الوسطى التي تُخْرِجُكَ على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرمى بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ مع كُلِّ حصاةٍ منها حَصَى الخَذَفِ ، رمى من بطن الوادي »⁽⁵⁾ .

والخَذَفُ بالحصى معناه : الرميُّ به بالأصابع ، وحصاة الخذف أكبر من حبة الحِمَصِ ودُونَ الثُّنْدُقَةِ ، أو ما كان دون الأتملة طولاً وعرضاً .

ويأخذ الحاج الحصى من مزدلفة أو من أي مكان شاء ، وفي هذا أخرج النسائي عن الفضل بن عباس قال : قال رسول الله ﷺ للناس حين دفعوا عشية عرفة وغداة جَمْعٍ : « عليكم بالسَّكِينَةِ » وهو كافٌ ناقته حتى إذا دخل منى فهبط حين هبط مُحَسِّرًا قال : « عليكم بحَصَى الخَذَفِ الذي تُرمى به الجمرة »⁽⁶⁾ .

وأخرج النسائي أيضاً عن ابن عباس قال : قال لي رسول الله ﷺ غداة العقبة وهو على راحلته : « هَاتِ الْقُطْ لي » فَلَقَطْتُ له حصياتٍ من حَصَى الخَذَفِ ، فلما وضعتُهن في يده قال : « بَأَمثال هؤلاء ، وإياكم والغلو في الدينِ فإنما أهلك من كان

(1) قَرْحٌ : اسمُ جبل بالمزدلفة يقف عليه الإمام ، انظر مختار الصحاح (ص 533) وسنن أبي داود (ج 2 ص 193) .

(2) سورة البقرة الآية (198) .

(3) نَبِيٌّ : اسمُ جبل بمكة ، انظر مختار الصحاح (ص 82) .

(4) الترمذي (ج 3 ص 242) . (5) النسائي (ج 5 ص 267) .

(6) النسائي (ج 5 ص 267) .

قبلكم الغلُّ في الدين» (1) .

ويجزئ الرمي بكل ما يُسمَّى حصيًّا ، ويشمل ذلك ما لو كانت الحصيات من الحجارة الصغار ، ويستوي في ذلك الأسود منها والأبيض والأحمر وغير ذلك ، ويستوي في الحجارة كذلك ما لو كانت من المرمر أو الرخام أو الصُّوان أو غير ذلك مما يقع عليه اسم حجر ، وهو ما قاله أكثر أهل العلم (2) وأجازت الحنفية ما لو كانت الحصيات من الطين والمَدَر وما كان من جنس الأرض (3) .

ومن مخالفة السنة أن تكون حصيات الخذف كِبَارًا ؛ لما في ذلك من احتمال إيذاء الناس أو إصابتهم نظرًا لكثرة الناس وازدحامهم .

ويسير الحاجُّ إلى منى ومعه الحصيات ، وخذ منى ما بين جَمْرَةَ (4) العقبة ووادي مُحَسَّر ، وبذلك فليس مُحَسَّرٌ والعقبة من منى ، فإذا دخل منى بدأ بجَمْرَةِ العقبة وهي من حيث الموضع آخرُ الجمرات مما يلي منى أما أولها فهو ما يلي مكة .

وجَمْرَةُ العقبة سَبْعُ حصيات يرميها الحاجُّ شريطة أن تقع كلُّ حصاة في داخل العقبة ، فإن لم تقع في داخلها أعاد . ويُكَبَّرُ مع كلِّ حصاة وهو مستقبلُ القبلة ، كلُّ ذلك في يوم النحر وهو يوم الحجِّ الأكبر ، ومن الشَّنة أن يكون رمي هذه الجمرة بعد طلوع الشمس حتى الغروب ، وهو أفضل وقت الرمي وعليه أجمع العلماء ، أما ما كان قبل طلوع الشمس وبعد الغروب فهو موضع خلاف ، أخرج النسائي عن جابر قال : « رَمَى رسولُ اللَّهِ ﷺ الجَمْرَةَ يوم النحر ضُحًى ، ورَمَى بعد يوم النحر إذا زالتِ الشمس » (5) .

وأخرج النسائي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « لا تَرْمُوا جَمْرَةَ العقبة حتى تَطْلُعَ الشمس » (6) .

وفي التكبير مع كل حصاة أخرج النسائي عن الفضل بن عباس قال : « كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ فلم يَزَلْ يُبَيِّ حتى رمى جَمْرَةَ العقبة فرماها بسبع حصيات يُكَبَّرُ مع كل حصاة » (7) .

(1) النسائي (ج 5 ص 268) .

(2) المغني (ج 3 ص 425) والأُم (ج 2 ص 213) .

(3) بدائع الصنائع (ج 2 ص 157) . (4) الجَمْرَةُ في اللغة تعني : الحصاة .

(5) النسائي (ج 5 ص 270) . (6) النسائي (ج 5 ص 271) .

(7) النسائي (ج 5 ص 275) .

وينبغي للحاج أن يقطع التلبية عند ابتداء الرمي لجمرة العقبة ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، وفي هذا أخرج النسائي عن الفضل بن عباس قال : « كُنْتُ رَدَفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا زِلْتُ أَسْمَعُهُ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ فَلَمَّا رَمَى قَطَعَ التَّلْبِيَةَ » (1) .

وَإِذَا رَمَى الْحَاجُّ جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ بَادَرَ إِلَى الْمُنْحَرِ فِي مَنًى ؛ لِيَذْبَحَ مَا مَعَهُ مِنْ هَدْيٍ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ النَّحْرِ ، سَوَاءٌ كَانَ الْهَدْيُ فِي حَقِّهِ وَاجِبًا أَوْ تَطَوُّعًا بِهِ تَطَوُّعًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ هَدْيٌ وَأَحَبُّ أَنْ يُضْحِيَ اشْتَرَى مَا يُضْحِي بِهِ ، وَوَقْتُ النَّحْرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْهَدْيِ أَوْ الْأُضْحِيَّةِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ هِيَ : يَوْمُ النَّحْرِ ، وَيَوْمَانِ بَعْدَهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ (2) وَقِيلَ : ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ النَّحْرِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَآخَرُونَ (3) .

وَإِذَا نَحَرَ الْحَاجُّ هَذِيهَ وَزَعَهُ عَلَى الْمَسَاكِينِ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمِ ، أَوْ تَرَكَهَ لَهُمْ فَيَأْكُلُونَ أَوْ يَنْتَفِعُونَ مِنْهُ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْطِيَ الْجَزَارَ أَجْرَتَهُ شَيْئًا مِنَ الذَّيْبَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجَزَارُ فَقِيرًا فَيُعْطِيهِ لِفَقْرِهِ ، وَلَا يَجُوزُ كَذَلِكَ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا مِنْهَا ؛ وَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا إِنْ شَاءَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْهَدْيُ وَاجِبًا كَهَدْيِ النِّسَاءِ وَالطِّيبِ وَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْوَرِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِقِيَمَةِ مَا أَكَلَ .

فَإِذَا نَحَرَ هَذِيهَ بَادَرَ بِخَلْقِ رَأْسِهِ أَوْ تَقْصِيرِهِ ، وَالْخَلْقُ أَفْضَلُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي حِينِهِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَحِلُّ وَلِنِّمَّا عَلَيْهَا التَّقْصِيرُ ، فَهِيَ بِذَلِكَ تُقَصِّرُ مِنْ شَعْرِهَا وَلَوْ بِمِقْدَارِ أَثْمَلَةٍ (4) .

فَإِذَا رَمَى الْحَاجُّ الْجَمْرَةَ الْأُولَى ثُمَّ نَحَرَ وَخَلَقَ ، دَفَعَ إِلَى مَكَّةَ ؛ لِيَطُوفَ بِالْبَيْتِ طَوَافَ الزِّيَارَةِ وَيُسَمَّى طَوَافَ الْإِفَاضَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِيهِ بَعْدَ إِفَاضَتِهِ مِنْ مَنًى إِلَى مَكَّةَ ، وَهَذَا الطَّوَافُ هَائِمٌ جَدًّا فَهُوَ رَكْعَتَانِ لِلْحَجِّ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ وَهُوَ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ (5) .

وَأَفْضَلُ وَقْتٍ لَطَوَافِ الْإِفَاضَةِ هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ؛ وَذَلِكَ بَعْدَ الرَّمْيِ وَالنَّحْرِ وَالْخَلْقِ ، وَفِي هَذَا أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفَاضَ يَوْمَ النَّحْرِ

(1) النسائي (ج 5 ص 276) .

(2) المغني (ج 3 ص 432) .

(3) الأم (ج 2 ص 217) .

(4) المغني (ج 3 ص 425 - 440) وبداية المجتهد (ج 2 ص 297 - 300) وبداية الصنائع (ج 2 ص 136 - 140)

والأم (ج 2 ص 213 - 218) وأسهل المدارك (ج 1 ص 469 - 471) .

(5) سورة الحج الآية (29) .

ثم رَجَعَ فصلى الظهر بمنى . قال نافع : فكان ابنُ عمر يُفيضُ يوم النحر ، ثم يرجع فيصلي الظهر بمنى ، ويذكرُ أن النبي ﷺ فعله (1) .

ولو طاف من ليلة النحر جاز عند الشافعية والحنابلة (2) ، وقالت الحنفية والمالكية : طواف الإفاضة يبدأ من طلوع الفجر من يوم النحر وينتهي في آخر أيام النحر (3) .

وبعد طواف الزيارة (الإفاضة) والرمي والنحر والحلق يتحلل الحاج كُلياً ، ويحلُّ له كلُّ شيء حُرِّمَ عليه بسبب الإحرام سواءً في ذلك الطيب واللباس والصيد والنساء ، وذلك هو التحلل الأكبر ، أما ما كان من رمي ونحر وحلق فهو تحلل أصغر ، يحلُّ به كلُّ شيء إلا النساء .

وجملة القول هنا : أنَّ يومَ النحر هو يومُ الحج الأكبر ، وهكذا سمَّاه رسولُ الله ﷺ ، وذلك من حديث طويل رواه البخاري وفيه خطبةُ لرسول الله ﷺ بمنى يُعلِّمُ الناسَ مناسكهم وقال في آخرها : « هذا يومُ الحجِّ الأكبر » (4) والمشارُ إليه يومُ النحر ، وقد سمِّي بالحج الأكبر ؛ لما يكون فيه من أفعال كثيرة وهامة ، ما بين وقوفٍ بالمشعر الحرام ودفعٍ إلى منى ثم رمي الجمرات في العقبة ثم النحر والحلق ، ثم طواف الإفاضة ثم العودة بعدها إلى منى لأداء بقية المناسك ، كلُّ ذلك في يوم النحر .

وعلى هذا فيومُ النحر فيه أربعة أشياء عظيمة من مناسك الحج ؛ وهي :

الرمي والنحر والحلق وطواف الإفاضة ، على أن الثلاثة الأولى لا يُشترط فيها الترتيب ، فلو قدَّم واحداً منها أو أخره جاز ولا حرج فيه وهو الذي عليه جمهورُ العلماء . وكذلك لو قدَّم الإفاضة على الرمي فهو جائزٌ على الأرجح ، وقيل : لا يجوز .

وبعد الفراغ من طواف الإفاضة يرجع الحاج إلى منى في يومه (يوم النحر) ، فإنَّ العودة بعد الإفاضة إلى منى والمبيت فيها واجبٌ حتى إن المبيت خارج منى في أيام التشريق الثلاثة يُعتبرُ إساءةً تقتضي التصدُّق بدرهم أو درهمن عند الشافعية والحنابلة (5) ،

(1) مسلم (ج 4 ص 84) .

(2) المغني (ج 3 ص 441) والأم (ج 2 ص 221) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 472) والبدائع (ج 2 ص 159) .

(4) البخاري (ج 2 ص 217) .

(5) الأم (ج 2 ص 215) والمغني (ج 3 ص 449 ، 450) .

وعند المالكية تقتضي دَمًا⁽¹⁾ ، ويُستدلُّ على الوجوب بما أخرجه البخاري عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن العباس (رضي الله عنه) استأذن النبي ﷺ لبَيْتٍ بمكة ليالي مَنَى من أَجْلِ شَفَائِهِ فَأَذِنَ لَهُ⁽²⁾ والترخيص له بالمبيت خارج منى يدلُّ على وجوب المبيت فيها ، وذلك خلافاً للحنفية ؛ إذ اعتبروا المبيت في منى من مسنونات الحج .

وبذلك يرجع الحاجُّ بعد طواف الإفاضة إلى منى ، وفي اليوم الثاني وهو الذي يلي يوم النحر يرمي الحاجُّ الجمرَةَ الأولى (الشَّمْلَى) بسبع حصيات بعد الزوال ويُكَبِّرُ مع كل حصاة وهو مُستَقْبِلُ القبلة ثم يدعو ، ثم يرمي الجمرَةَ الوسطى بسبع حصيات أَخْرِيَاتٍ مع التكبير والدعاء واستقبال القبلة ، ثم يرمي جمرَةَ العقبة وهي الجمرَةُ العليا بسبع حصيات كذلك وبذلك فَإِنَّ مجموعَ ما يرميه الحاجُّ في اليوم الأول من أيام التشريق إحدى وعشرون حصاة ، وفي هذا أخرج أبو داود عن عائشة قالت : « أَفَاضَ رسولُ اللَّهِ ﷺ من آخِرِ يومِهِ حين صَلَّى الظهرَ ثم رجع إلى منى فَمَكَتْ بها ليالي أَيَّامِ التشريق ، يرمي الجمرَةَ إذا زالت الشمسُ كُلَّ جمرَةٍ بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ مع كل حصاة ويقف عند الأولى والثانية فيُطِيلُ القيامَ ويتضرَّعُ ويرمي الثالثة ولا يَقِفُ عندها »⁽³⁾ .

وأخرج البخاري عن الزهري : « أن رسول الله ﷺ كان إذا رمى الجمرَةَ التي تلي مسجدَ منى يرميها بستِيعِ حصياتٍ يُكَبِّرُ كُلُّمَا رَمَى بحصاةٍ ، ثم تقدَّمُ أمامها فوقف مُستَقْبِلَ القبلة رافعاً يَدَيْهِ يدعو ، وكان يُطِيلُ الوقوف ، ثم يأتي الجمرَةَ الثانيةَ فيرميها بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ كُلُّمَا رَمَى بحصاةٍ ، ثم يَنحْدِرُ ذاتِ اليسارِ مما يلي الوادي فيقف مُستَقْبِلَ القبلة رافعاً يَدَيْهِ ويدعو ، ثم يأتي الجمرَةَ التي عند العقبة فيرميها بسبع حصياتٍ يُكَبِّرُ عند كُلِّ حصاةٍ ثم ينصرفُ ولا يَقِفُ عندها »⁽⁴⁾ .

وفي اليوم الثاني من أيام التشريق يُعاوِدُ الحاجُّ الرميَّ بإحدى وعشرين حصاةً ، يرمي منها في كُلِّ مرة سبْعاً على الترتيب الذي فَعَلَهُ في اليوم الأول من أيام التشريق مما يلي يومَ النحر ، وفي اليوم الثالثِ يَفْعَلُ ما فَعَلَهُ في اليومين السابقين ، إذ يرمي إحدى وعشرين حصاةً أخرى ، يرمي منها في كُلِّ جمرَةٍ سبْعاً .

وبذلك يكون مجموعُ ما يرميه الحاجُّ في أيام التشريق الثلاثة التي تلي يومَ النحر -

(1) أسهل المدارك (ج 1 ص 473) .

(2) البخاري (ج 2 ص 217) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 201) .

(4) البخاري (ج 2 ص 219) .

ثلاثاً وستين حصاةً ، وذلك لكل من الجمرة الشفلى والوسطى والعليا ، باستثناء جمره العقبة الكبرى التي يرميها في يوم النحر بسبع حصيات .

فإذا أضيف السبع حصيات التي يرميها في جمره العقبة الكبرى من يوم النحر إلى الحصيات الثلاث والستين التي يرميها في أيام التشريق الثلاثة كان مجموع ما يرميه الحاج من جمرات سبعين حصاة⁽¹⁾ .

أما إذا أراد الحاج أن يتعجل الرمي في يومين من أيام التشريق بدلاً من ثلاثة أيام كان عليه الخروج قبل الغروب .

وبيان ذلك أن الأفضل في أيام منى أن تكون ثلاثة بعد يوم النحر ، وهي أيام التشريق ، إذ يرمي فيها الحاج ثلاثاً وستين حصاةً باستثناء السبعة التي يرميها في يوم النحر ، ولكن إن تعجل فقد رخص له أن يرمي في يومين من أيام التشريق بدلاً من ثلاثة ، وبذلك يسقط عنه الرمي في اليوم الثالث ، فيكون مجموع ما يرميه من الحصيات تسعاً وأربعين حصاةً ، وذلك هو مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى ﴾⁽²⁾ وما بيّننا من حكم مما اقتضته هذه الآية من ترخيص للمتعجل قد أجمع عليه العلماء⁽³⁾ .

وفي هذا أخرج أبو داود عن عبد الرحمن بن يعمر الديلي أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً فنادى : « الحجّ الحجّ يوم عرفة ، من جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فته حجه ، أيام منى ثلاثة ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه »⁽⁴⁾ .

على أن الذي يتعجل في يومين - عليه أن يفتر من منى بعد الزوال في اليوم الثاني من أيام التشريق وذلك قبل غروب الشمس ، فإن غربت قبل أن يخرج من منى فلا يعتبر نافراً ولا يجوز له الخروج ، بل عليه أن يقيم يومه الثالث ثم يفتر مع الناس .

قال ابن المنذر في هذا الشأن : ثبت عن عمر أنه قال : « من أدركه المساء في اليوم

(1) المغني (ج 3 ص 404) وأسهل المدارك (ج 1 ص 472-476) . والألم (ج 2 ص 215 ، 216) والبدائع (ج 2 ص 139) .

(2) سورة البقرة الآية (203) .

(3) المغني (ج 3 ص 404 ، 405) وتفسير الطبري (ج 2 ص 176 ، 177) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 8 ، 9) والحلي (ج 7 ص 185) .

(4) أبو داود (ج 2 ص 196) .

الثاني فليقيم إلى الغد حتى ينفِرَ مع الناس » (1) .

وقال الإمام الشافعي في ذلك : وإن تعجّلَ في يومين بعد يوم النحر فذلك له ، وإن غابت الشمس من اليوم الثاني أقام حتى يرمي الجمارَ من يوم الثالث بعد الزوال (2) .

والرخصة بالتعجّلَ في يومين عامة لجميع الحجاج ، وهو الذي عليه عامة أهل العلم بدليل قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (3) وهو بعمومه يدلُّ على جواز التعجّلَ لمن أرادَه سواء كان مكياً أو غير مكّي (4) .

وذهبت المالكية إلى عدم جواز التعجّلَ بالنسبة لأهل مكة إلا أن يكونوا ذوي أَعذارٍ ، أما إن أرادوا التعجّلَ على سبيل التخفيف والرخصة فلا يجوز لهم ذلك ، وهو قول الإمام أحمد أيضاً ، واستدلوا بما رُوي عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال : « مَنْ شَاءَ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ أَنْ يَنْفِرَ فِي النَّفَرِ الْأَوَّلِ إِلَّا آَلَ خَزِيمَةَ فَلَا يَنْفِرُونَ إِلَّا فِي النَّفَرِ الْآخِرِ » . والمراد بآل خزيمة أهل مكة (5) .

والراجع عندي القول الأول وهو عمومُ الحكم بالترخيص لجميع الناس ، سواء كانوا من أهل مكة أو غيرهم ؛ وذلك استناداً إلى عموم الآية في الترخيص بالتعجّلَ في يومين ، والله تعالى أعلم .

والرمي - من حيث الحكم - واجبٌ بغير خلاف ، وهو تُشكُّ من مناسك الحج ، وقد ثبت وجوبه بكل من قول الرسول ﷺ وفعله وبالإجماع .

أما الحديث فهو ما أخرجه الترمذي وغيره عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً سأل رسولَ الله ﷺ فقال : حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ ؟ فقال : « أَذْبَحْ وَلَا حَرْجَ » وسأله آخَرُ فقال : نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ ؟ قال : « ازِمْ وَلَا حَرْجَ » (6) .

وظاهر الأمر هنا يقتضي الوجوب .

وكذلك فعله ﷺ ، فقد أخرج أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : رأيتُ رسولَ

(1) المغني (ج 3 ص 406) .

(2) سورة البقرة الآية (203) .

(3) المغني (ج 3 ص 404) والأم (ج 2 ص 221) .

(4) المغني (ج 3 ص 404) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 13) .

(5) الترمذي (ج 3 ص 258) .

اللَّهُ ﷺ يرمي على راحلته يوم النحر يقول : « لَتَأْخُذُوا مِنَّا كَمَا كُنَّا نَأْخُذُكُمْ مِنْكُمْ » لا أدري لعلي لا أخرج بعد حجتي هذه ⁽¹⁾ .

وأخرج أبو دواد كذلك عن أم سليمان بن عمرو بن الأحوص قالت : رأيت رسول الله ﷺ يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو راكبٌ يُكَبِّرُ مع كلِّ حصاةٍ ورجلٌ من خلفه يَسْتُرُهُ ، فسألت عن الرجل فقالوا : الفضل بن العباس ، وازدحم الناس فقال النبي ﷺ : « يا أيها الناس لا يَقْتُلُ بعضُكم بعضًا ، وإذا رَمَيْتُمُ الجمرَةَ فَاذْمُوا بِمِثْلِ حَصَى الخَذْفِ » ⁽²⁾ .

أما الإجماعُ ، فقد أجمعت الأمة على وجوب الرمي وأنه منسكٌ من مناسك الحج ، وبذلك فإن الرمي في حق الحاج واجبٌ ، وبه يتحلل من الإحرام ، ومن ترك الرمي فعليه دمٌ ولا يفسدُ حجه ؛ لأنه ليس ركناً في الحج ولا شرطاً . أما لو ترك بعضه - كما لو لم يرمِ بعضَ حصياتٍ - فقد قيل : يجب فيه دمٌ ، وقيل : يجب فيه دُونَ الدم كَمُدٍّ من طعام أو مُدَّيْنِ ⁽³⁾ .

أما الظاهرية فقد اعتبروا الرمي فرضاً وفواته يُفْسِدُ الحج ، فقالوا : من لم يرمِ فقد فاته الحج وعليه أن يَحُجَّ من قابل ؛ وذلك لظاهر الحديث الذي يأمر بالرمي ⁽⁴⁾ والقول الأول الصواب ، وهو الذي عليه عامة العلماء .

وإذا فرغ الحاج من تُشْكِيهِ في متى أتى مكة ليَطُوفَ طوافَ الوداع - وهو آخرُ أعمال الحج - فيكون الطواف بذلك آخرَ عهدِ الحاج بالبيت ، وفي هذا أخرج البخاري عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال : « أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ ، إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ » ⁽⁵⁾ .

وأخرج مسلم عن ابن عباس قال : كان الناس ينصرفون في كلِّ وجهٍ فقال رسول الله ﷺ : « لَا يَنْفِرُونَ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » ⁽⁶⁾ ، يُريد طوافَ الوداع .
وأخرج الترمذي عن الحارث بن عبد الله بن أوس قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلْيَكُنْ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ » ⁽⁷⁾ .

(1) أبو داود (ج 2 ص 201) .
(2) أبو داود (ج 2 ص 200) .
(3) البدائع (ج 2 ص 136) والأم (ج 2 ص 214) وأسهل المدارك (ج 1 ص 469) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 140) .
(4) المحلى (ج 7 ص 133) .
(5) البخاري (ج 2 ص 220) .
(6) مسلم (ج 4 ص 93) .
(7) الترمذي (ج 3 ص 282) .

وطوافُ الوداع واجبٌ عند الحنفية والحنابلة والشافعية في أحد قوليهما ، ودليلُ الوجوب عندهم مقتضى الأمر في قوله عليه الصلاة والسلام : « فليكنْ آخِرُ عهده بالبيت » ومطلقُ الأمر يُفيد الوجوبَ ، إلا أنَّ المرأةَ حُصِّتْ عن هذا العمومِ ؛ لأنَّ الرسولَ ﷺ رَخَّصَ للنساءِ الحَيْضُ تركَ طوافِ الوداعِ ؛ لغُذْرِ الحيضِ .

وعلى هذا فالأصلُ في طوافِ الوداعِ ، أو الصُّدْر - كما يُسمَّيه الحنفية - الوجوبُ ، ومنَ تركه عليه أن يهريقَ دَمًا (1) .

وذهبت المالكية والشافعية في قولهم الثاني إلى أن طوافِ الوداعِ مندوبٌ ، وبذلك لو تركه الحاجُّ لا ينبغي جِزْؤه بدمٍ كطوافِ القدوم (2) .

وحُجِّثُهم في ذلك إسقاطُه عن المرأةِ الحائضِ في الحج ، فقد أخرج مسلمٌ عن ابن عباس قال : « أُمِرَ الناسُ أن يكونَ آخِرُ عهدهم بالبيت إلا أنه خُفِّفَ عن المرأةِ الحائضِ » (3) .

وأخيرًا يتشرفُ الحاجُّ بزيارةِ قَبْرِ الرسولِ ﷺ في المدينة ، وله في هذه الزيارة جِزْلُ الثواب ، وله كذلك من حُسنِ الذكرى والتفكيرِ ما يبعثُ على الحبورِ والشرح ، ويشير في النفس مزيجًا من الحُشوعِ والحنينِ والتشوقِ البالغِ لرؤيته ﷺ .

وفي فضْلِ الزيارة هذه أخرج البيهقي عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَجَّ فَزَارَ قَبْرِي بعد موتي كان كَمَنْ زارني في حياتي » (4) .

وأخرج البيهقي كذلك عن عمر (رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « مَنْ زَارَ قَبْرِي - أو قال - من زارني كُنْتُ له شَفِيعًا أو شَهِيدًا » (5) .

نسأل الله أن يجعلنا يوم القيامة في زُمرته ﷺ ومن يحظون بشافعته .

(1) البدائع (ج 2 ص 142) والمغني (ج 3 ص 458) والأم (ج 2 ص 215) ومغني المحتاج (ج 1 ص 510) .

(2) مغني المحتاج (ج 1 ص 510) ، وأسهل المدارك (ج 1 ص 476) .

(3) مسلم (ج 4 ص 93) . (4) البيهقي (ج 5 ص 246) .

(5) البيهقي (ج 5 ص 245) .

المواقيت

المواقيت : جُمع ، ومفرده : الميقات ، والميقات : مصدرُ الوقت ، وهو يَعْنِي الوقتَ المضروبَ للفعل أو الموضع ، يقال : هذا ميقاتُ أهل الشام للموضع الذي يُخْرِمُونَ منه . وبذلك فالمواقيتُ هي : مواضعُ الإحرام للحجاج والمُعْتَمِرِينَ ⁽¹⁾ .

وقد حُدِّدَ الشرعُ جملةَ مواضعَ (مواقيت) يُبدأُ منها الحجاجُ والمُعْتَمِرُونَ إحرامَهُمْ ، ولا يجوزُ لهم مجاوزتها بغيرِ إحرامٍ ؛ فإنه إساءةٌ .

والمواقيتُ المضروبة لبدء الإحرام خمسةٌ ، منها أربعةٌ أجمَعَ العلماءُ عليها بغيرِ خلافٍ ، وفي الميقات الخامسِ خلافٌ .

أما الأربعةُ المَجْمُعةُ عليها فهي : ذو الحليفةُ والجُحْفَةُ وقَرْنٌ وَيَلْمَلَمٌ .

وفي هذه المواقيت الأربعةُ أخرج البخاري عن ابن عباس قال : « إن النبي ﷺ وقَّت لأهل المدينة ذا الحليفةَ ، ولأهل الشام الجُحْفَةَ ، ولأهل نجدَ قَرْنَ المنازلِ ، ولأهل اليمنَ يَلْمَلَمَ ، هن لهن ولن أتى عليهن من غيرهن ممن أراد الحجَّ والعمرةَ ، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » ⁽²⁾ .

وأخرج البخاري كذلك عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « يُهَلُّ أهلُ المدينة من ذي الحليفةَ ، وأهلُ الشام من الجُحْفَةِ ، وأهلُ نجدٍ من قَرْنٍ » قال عبد الله : وبلغني أن رسول الله ﷺ قال : « وَيُهَلُّ أهلُ اليمن من يَلْمَلَمَ » ⁽³⁾ .

هذه المواقيتُ الأربعة لا خلاف فيها بين العلماء ، وثمة ميقاتٌ خامسٌ وهو ذات عِزِّي ، وهو ميقاتُ أهل المشرق أي : العراق وخُراسان وما كان يحذوها من البلدان وهو الذي عليه أكثرُ العلماء ⁽⁴⁾ .

وفي هذا أخرج البخاري عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : لما فُتِحَ هذان المضبران أتوا عمرَ فقالوا : يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إن رسول الله ﷺ حَدُّ لأهل نجدَ قَرْنًا ، وهو جَوْزٌ (مِثْل) عن طريقنا ، وإنا إن أردنا قرنا شقنا علينا ، قال : فانظروا حدَّوها من

(1) لسان العرب (ج 2 ص 108) . (2 ، 3) البخاري (ج 2 ص 165) .

(4) المغني (ج 3 ص 257) والمهذب (ج 1 ص 203) وأسهل المدارك (ج 1 ص 450) والهداية (ج 1

ص 136) .

طريقكم ، فخذ لهم ذات عِزْقٍ (1) .

وأخرج أبو داود عن عائشة (رضي الله عنها) : « أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عِزْقٍ » (2) وذات عِزْقٍ : اسم لقرية خربة قديمة ، وعِزْقٌ هو : جبل مُشْرِفٌ على العقيق (3) .

وأخرج أبو داود والترمذي عن ابن عباس قال : « وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق العقيق » (4) . وقال عنه الترمذي : حديث حسن .

هذه هي المواقيت الخمسة التي وقتها رسول الله ﷺ لمن أهل بالحج أو العمرة ، فلا مساعٍ للشهْلُ أن يتجاوزَ ميقاته إلا بإحرام ، فإن تجاوزَ بغير إحرام فقد أساء وعليه مجزئ ذلك بأن يهريق دمًا .

تحوُّلُ مكان الميقات

لو كان الميقات قريةً من القرى فتحولت هذه القرية إلى خراب ، أو انتقلت إلى موضع آخر فليس للميقات أن يتحوَّلَ بتحوُّلها ، بل يظلُّ الموضع الأول المعين هو نفسه الميقات الذي يبدأ منه الإحرام ؛ وذلك لتعلق حكم الميقات بذلك المكان . وهو ما لا خلاف فيه ، وبعبارة أخرى أوضح فإن العبرة في هذه المواقيت بالبِقَاع لا ما بُني بقربها وسُمِّيَ باسمها . وعلى هذا ينبغي التنقيب والبحث عن القرى القديمة التي جعلت عندها المواقيت (5) .

وقد ذكر الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزري أن سعيد بن جبير رأى رجلاً يُريد أن يُحرِّمَ من ميقات ذات عِزْقٍ - فأخذ بيده حتى أخرجه من البيوت ، وقطع به الوادي ، وأتى به المقايِر ، ثم قال : هذه ذات عِزْقٍ الأولى (6) .

ميقات أهل مكة

يُراد بأهل مكة - من حيث الميقات - أهلها والقاطنون بها من غير أهلها ، وهؤلاء جميعاً يُحرِّمُون بالحج من مكة نفسها فهي بالنسبة لهم ميقات . وفي هذا يقول الرسول

(1) البخاري (ج 2 ص 166) . (2) أبو داود (ج 2 ص 143) .

(3) انظر غاية المنتهي (ج 1 ص 388) .

(4) أبو داود (ج 2 ص 143) والترمذي (ج 3 ص 194) .

(5) نهاية الغاية (ج 1 ص 388) والأم (ج 2 ص 139) .

(6) الأم للشافعي (ج 2 ص 139) .

عن أبيه من حديث البخاري : « حتى إن أهل مكة يَهْلُونَ منها » . في رواية أخرى للبخاري : « حتى أهل مكة من مكة » (1) ذلك لمن أحرم بالحج . أما من أحرم بالعمرة من أهل مكة فإن ميقاته الحِلُّ ، يبدأ منه إحرامه ، فيَهْلُ منه بالعمرة وذلك من أيّة جهة من الجهات خارج الحرم ولو بخطوة وذلك خلافاً للميقات من مكة في حق المحرم بالحج . ووجه التفريق بينهما : هو أن يَجْمَعَ المعتمر بين الحِلِّ والحرم في التَّشْكِيكِ مثلما يَجْمَعُ الحاج بينهما . فإن الحاج سيخرج بالضرورة إلى الحِلِّ لأداء مناسك الحج ، وذلك كذهابه إلى عرفّة مثلاً ، فيَجْمَعُ بذلك في تَشْكِيكه بين الحِلِّ والحرم ، وذلك بخلاف المعتمر فإن أعماله كلّها داخل الحرم ، وكما يَجْمَعُ المعتمر في نسكه بين الحِلِّ والحرم كالحاج فقد جُعِلَ ميقاته من أي جانب من جوانب الحل لضرورة الجمع في الإحرام بين الحل والحرم (2) .

يقول العلامة أبو بكر الكشناوي صاحب أسهل المدارك في هذا الشأن : فمن كان بمكة يُحرّم منها بالحج لا بالعمرة فلا بُدَّ أن يَخْرُجَ منها إلى أدنى الحل من أي جهة كانت ، والأفضل الجعرانة أو التنعيم .

وقال أيضاً : وإنما قلنا إنه يَخْرُجُ في العمرة ؛ لأن كلّ إحرام لا بُدَّ فيه من الجمع بين الحِلِّ والحرم (3) .

وعلى هذا إن أحرّم بالعمرة من الحرم فقد انعقد إحرامه بها (العمرة) لكنه وجب عليه أن يَهْرِيقَ دمًا ؛ لتركه الإحرام من الميقات المشروع وهو الحِلُّ ، وأفضل بقاع الحل الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية .

الإقامة دون الميقات

من كان مُقِيمًا في منزلٍ أقرب إلى مكة من ميقاته ، فإن ميقاته من حيث يُقيم ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، وفيهم المالكية ، والشافعية ، والحنابلة ، والحنفية ، وهو قول طاووس وأبي ثور (4) .

(1) البخاري بإسناده عن ابن عباس (ج 2 ص 166) .

(2) المغني (ج 3 ص 258 ، 259) والأم (ج 2 ص 143 ، 144) . وأسهل المدارك (ج 1 ص 453) ومغني المحتاج (ج 1 ص 476) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 453) .

(4) المغني (ج 3 ص 261) وأسهل المدارك (ج 1 ص 452) والهداية (ج 1 ص 136) والأم (ج 2 ص 139) ومغني المحتاج (ج 1 ص 474) .

ودليل ذلك ما أخرجه البخاري عن ابن عباس : « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ⁽¹⁾ ، ولأهل الشام الْجُحْفَةَ ⁽²⁾ ، ولأهل اليمن يَلْعَلَمَ ⁽³⁾ ، ولأهل نجد قَرْوًا ⁽⁴⁾ ، فَهُنَّ لَهُنَّ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَّ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ حَتَّى إِنْ أَهَلَ مَكَّةَ يُهْلَوْنَ مِنْهَا » ⁽⁵⁾ وموضع الاستدلال في هذا الحديث قوله : « فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ » .

ولو سار للحج بين مقياتين فعليه أن يتحرى ما استطاع ثم يُحرِّم من محاذاة أقرب مقيات بالنسبة له ، وفي ذلك أخرج البخاري عن ابن عمر أن عمر سُئِلَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ رَسَلَ اللَّهُ ﷺ حَدًّا لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْوًا وَهُوَ جَوْرٌ عَنْ طَرِيقِنَا ، وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْوًا شَقُّ عَلَيْنَا . قَالَ : « فَاَنْظُرُوا خَذَوْهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ ؛ فَحَدٌّ لَهُمْ ذَاتُ عِرْقٍ » ⁽⁶⁾ .

ولو انطلق الحاج من بلد غير بلده فمقياته هو مقيات البلد الذي انطلق منه ، وذلك كما لو انطلق الشامى من المدينة حاجًا فمقياته ذو الحليفة ، وكذلك لو حج من اليمن فمقياته يلملم ، وكذلك لو حج من العراق فعليه أن يُحرِّم من ذات عرق ، وخلاصة ذلك أن من مرَّ على مقيات غير مقيات بلده صار المقيات الذي مرَّ عليه مقياتًا له ⁽⁷⁾ . ودليل ذلك قوله عليه الصلاة والسلام عن المواقيت : « هُنَّ لَهُنَّ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِيهِنَّ » ⁽⁸⁾ .

الإمام قبل الميقات

الأصل في الإحرام أن يكون من الميقات ، لكنه لو أحرم من قبل أن يبلغ الميقات فلا جرم أنه يكون مُحَرِّمًا ، وَيَتَبَيَّنُ فِي حَقِّهِ كُلُّ أَحْكَامِ الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ مَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَفِي

(1) ذَا الْحُلَيْفَةِ : اسم موضع على ستة أميال من المدينة ، انظر القاموس المحيط (ج 4 ص 133) والمحلى لابن حزم (ج 7 ص 70) .

(2) الْجُحْفَةُ : اسم موضع بالحجاز بين مكة والمدينة ، انظر لسان العرب (ج 9 ص 21) والمحلى (ج 7 ص 70) .

(3) يَلْعَلَمَ : اسم جبل جنوب مكة ، انظر المحلى (ج 7 ص 70) .

(4) قَرْوَن - بسكون الراء - وهو اسم جبل عند الطائف ، انظر القاموس المحيط (ج 4 ص 260) والمحلى (ج 7 ص 70) .

(5) البخاري (ج 2 ص 166) .

(6) رواه البخاري (455 / 3) برقم (1531) عن ابن عمر (رضي الله عنهما) .

(7) غاية المنتهى (ج 1 ص 388) والأم (ج 2 ص 140) ومغني المحتاج (ج 1 ص 474) وأسهل المدارك (ج 1 ص 451) .

(8) رواه البخاري (450 / 3) برقم (1524) ، ومسلم (838 / 2) برقم (1181) .

هذا الشأن يقول ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أنَّ من أحرم قبل الميقات أنه محرّم . لكن العلماء اختلفوا في أيّهما الأفضل : الإحرام من الميقات أم من قبله ؟ فقد ذهبت الحنابلة والمالكية والشافعية في أحد قوليهما إلى أن الإحرام من الميقات أفضل ، وهو قول الحسن وعطاء وإسحق ؛ وذلك لأن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يُحرّمون من الميقات ، وهم لا يفعلون إلا الأفضل ، وكذلك فإن الإحرام من قبل الميقات فيه مشقة عظيمة وخرج كبير ؛ لما في ذلك من مصابرة للنفس على الاحتمال والتجديد ؛ لطول المدة ، وفي ذلك مدعاة لارتكاب محظورات الإحرام ⁽¹⁾ .

ويُستدل لهذا القول كذلك بما رواه البيهقي عن أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : « ليستمتع أحدكم بحلّه ما استطاع ؛ فإنه لا يذري ما يعرض في إحرامه » ⁽²⁾ أي : لا يذري ما يُمكن أن يواجهه من احتمالات الحرج العظيم بسبب طول مدة الإحرام ، وبذلك فُضِّل له أن لا يُحرّم من قبل الميقات .

وروي عن عمران بن حصين أنه أحرم من البصرة فكره له ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وروي عن عبد الله بن عامر بن كريز حين فتح خراسان قال : لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعي مُحَرَّمًا ، فأحرّم من نيسابور ، فلما قَدِمَ على عثمان لأمه على ما صنع قال : « لَيْتَكَ تَضَيِّطُ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي يُحْرِمُ مِنْهُ النَّاسُ » ⁽³⁾ .

وذهبت الحنفية والشافعية في قولهم الثاني إلى أن الأفضل أن يُحرّم الحاج أو المعتمر من ديرة أهله (من بلده) ⁽⁴⁾ واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ⁽⁵⁾ .

واتمّهما : أن يُحرّم من ديرة أهله ، وهو ما قاله علي وابن مسعود رضي الله عنهما . واستدلوا كذلك بما أخرجه أبو داود عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام - غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر » أو « وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » ⁽⁶⁾ .

(1) المغني (ج 3 ص 264) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 118) ومغني المحتاج (ج 1 ص 475) ؛
 والمهذب (ج 1 ص 203) .
 (2) - (3) البيهقي (ج 5 ص 31) .
 (4) المهذب (ج 1 ص 203) والهداية (ج 1 ص 136) .
 (5) سورة البقرة الآية (196) .
 (6) أبو داود (ج 2 ص 143 ، 144) .

أما الظاهرية فقد خالفوا في ذلك كله ؛ إذ قالوا : لا يَجِلُّ لأحد أن يُحرِمَ بالحج ولا بالعمرة قَبْلَ المواقيت (1) .

والراجح عندي قول المالكية والحنابلة وهو أن الأفضل أن يكون الإحرام من الميقات ، ويُؤَيِّد ذلك ما أخرجه البخاري عن سالم بن عبد الله أنه سَمِعَ أباه يقول : « ما أَهْلُ رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد ، يعني : مسجد ذي الحليفة » (2) .

وكذلك فإن أصحاب النبي ﷺ كانوا يُحرِّمُون من المواقيت ، ولو كان الإحرام من عند الأهل أفضل لما تواطفوا على ترك الأفضل ، ومعلوم أن الصحابة خيرٌ مُعَلِّمٌ للمسلمين بعد النبي ﷺ ، ولا جرم أنهم خيرُ الناس ثَقًى وَعِلْماً وَفَضْلاً ، ومن جهة أخرى فإن الإحرام من ديرة الأهل أو من قَبْلِ الإحرام يُكَلِّفُ النفسَ رَهَقاً وَضيقاً وفيه من الحرج ما لا يَخْفَى ، وهو مَظَنَّةُ الوقوع في فعلٍ محظورات الإحرام ، وهو في ذلك يُشْبِهُ الوصالَ في الصوم فَكْرَةً .

أما الاستدلالُ بحديث أم سلمة فقد أُجِيبَ عنه بأنه يُحْتَمَلُ اختصاصُه ببيت المقدس دون غيره ، وذلك كيما يتسنى للحاج أو المعتمر أن يَجْمَعَ بين صلاة في المسجدين في إحرام واحد ، فلا ينسحب الحكم بأفضلية الإحرام منه على الإحرام من بقية البلدان خارج المواقيت .

مجاورة الميقات بغير إمام

مَنْ تَجَاوَزَ الميقاتَ غيرَ مُحَرِّمٍ وهو يَتَغَيُّ الثُّلُوكَ فقد وجب عليه أن يَرْجِعَ إلى الميقات ؛ لِتَحْرِيمٍ منه إن اشتطاع الرجوع ، يَسْتَوِي في ذلك ما لو كان تَجَاوُزُهُ عن جَهْلٍ أو عِلْمٍ بِالْحُكْمِ ، أو كان ذلك عن نسيانٍ وَخَطَأٍ أو عن إصرارٍ وَعَمْدٍ .

فإن رَجَعَ إلى الميقات وأحرم منه فلا شيء عليه بغير خلاف ؛ لأنه لما عاد إلى الميقات قَبْلَ أن يُحرِمَ ثم أَحْرَمَ من الميقات صارت المجاوزة منه في مُحْكَمِ العدم ، وصار المَهْلُ بالحج أو العمرة مبتدئاً بإحرام (3) .

أما لو أَحْرَمَ بعد مجاوزة الميقات فقد وَجِبَ في حَقِّهِ أن يُهْرِيقَ دَمًا ، سواء رَجَعَ إلى الميقات أو لم يَرْجِعْ ؛ لأنه بإحرامه بعد المجاوزة قد تَرَكَ نُشْكًا وذلك يُوجِبُ دَمًا ، وفي هذا

(1) المحلى (ج 7 ص 70) . (2) البخاري (ج 1 ص 168) .

(3) الأم (ج 2 ص 139) ومغني المحتاج (ج 1 ص 474) والبدائع (ج 2 ص 164) وأسهل المدارك (ج 1

ص 452) .

أخرج الدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً : « مَنْ نَسِيَ شيئاً من نُسكِهِ أو تَرَكَه فليُهِرِقْ دَمًا » (1) .
وأخرج الدارقطني كذلك عن ابن عباس أنه قال : « مَنْ تَرَكَ من نُسكِهِ شيئاً فليُهِرِقْ دَمًا » (2) .

وهو ما ذهبت إليه الحنابلة والمالكية (3) .

وقالت الشافعية : يَجِبُ عليه الرجوعُ إلى الميقات إلا إذا أتى بشيء من أفعال الحج كالوقوف أو الطواف ويلزمه دم ؛ لعدم الرجوع (4) .

ولو جاوزَ الميقات ثم أحرم ولم يستطع الرجوع إلى الميقات ؛ لعذر - كما لو خشيَ برجوعه أن يفوته الحج ؛ لضيق الوقت ، أو خشيَ الانقطاع عن الرفاق ، أو حبسه عذرٌ من وجع ونحوه - فله في مثل هذه الأحوال أن لا يَرْجِعَ إلى الميقات ، وعليه أن يُهِرِقَ دَمًا ، وهو ما لا خلاف فيه (5) .

مجاورة الميقات لغير نسك

لو جاوز أحد الميقات ولم يقصد نُسكاً فهل يلزمه إحرام ؟

المجاوِزُ في هذه الحال على ضربين :

الضرب الأول : لو كان غير قاصد دخول الحرم بل قصدَ حاجةً في غيره ، فلا يلزمه إحرام في مثل هذه الحال ، وهو ما لا خلاف فيه ولا شيء عليه في عدم الإحرام ، ودليل ذلك : أن النبي ﷺ قد أتى هو وأصحابه بدرًا مرتين ، وكانوا يسافرون للجهاد وغيره ، وكانوا في ذلك يَمْزُون بذي الحليفة - وهي ميقات أهل المدينة - فلا يُحَرِّمُونَ .

أما لو تجدد له القصد بالإحرام للحج أو العمرة أحرم من موضعه ولا شيء عليه ، وهو الذي عليه أكثر أهل العلم (6) .

(1 - 2) الدارقطني (ج 2 ص 244) .

(3) المغني (ج 3 ص 266) وأسهل المدارك (ج 1 ص 452) .

(4) المهذب (ج 1 ص 203) والمغني (ج 1 ص 474) .

(5) الأم (ج 2 ص 139) والمغني (ج 3 ص 266) وأسهل المدارك (ج 1 ص 452) والفقهاء على المذاهب

الخمسة للشيخ محمد جواد مغنية (ص 209) .

(6) المغني (ج 3 ص 267) والمهذب (ج 1 ص 203) والبدائع (ج 2 ص 164) والأم (ج 2 ص 140) .

الضرب الثاني : لو قَصَدَ دخولَ الحَرَمِ - سواءً في ذلك مكة أو غيرها - فهو على وجهين :
الوجه الأول : أن يَدْخُلَ الحَرَمَ لقتالٍ مباح ، أو بسبب خوف ، أو حاجة متكررة -
كالاحتطاب أو الاحتشاش أو نقل الطعام ونحوه - أو كانت له ضَيْعَةٌ يفتضي إصلاح
شأنها أن يتكرر دخولُه وخروجه إليها - فإن أمثال هؤلاء لا يَجِبُ في حقهم إحرام ،
ودليل ذلك : أن النبي ﷺ دَخَلَ مكة يوم الفتح بغير إحرام ⁽¹⁾ ، وكذلك أصحابه
(رضوان الله عليهم) لم يُحَرِّمَ منهم أحدٌ ، وكذلك فإنَّ إيجابَ الإحرام على الذي
يدخُلُ مكة أو غيرها من أجزاء الحرم على نحو متكرر - معناه أن يكون الزمان بالنسبة
للمجاوِزِ كُلِّهِ إحرام ، وفي ذلك من عظيم الحرج ما لا يخفى ؛ وبذلك فلا إحرام في
مثل هذه الأحوال التي بينها ، وهو قول الشافعية والحنابلة ⁽²⁾ .

وقالت الحنفية والمالكية لا يجوز دخول مكة إلا بإحرام ، ويستوي في ذلك ما لو
دَخَلَهَا للنسك أو لغيره كالجارة أو حاجة من الحاجات ، وحجَّتهم في ذلك ما أخرجه
الترمذي عن أبي شريح العدوي أن النبي ﷺ قال : « إن مكة حرَّمتها الله ولم يُحرِّمها
الناس ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس » ⁽³⁾ .

وقالوا أيضًا : إن مكة بقعة شريفة لها من القدرِ وغلو المنزلة ما يُوجِبُ الإحرام لدى
دخولها ؛ إظهارًا لشرفها على سائر البقاع ، وبذلك فإنَّ قَصْدَها من غير إرادةٍ للنسك
يستوي هو وقصْدُها للنسك ؛ فوجب أن لا يدخُلَهَا أحدٌ إلا مُحَرِّمًا ؛ فلو دخلها بغير
إحرام وَجَبَ عليه الرجوعُ إلى الميقات فيُحَرِّمُ منه ولو لم يكن يُريدُ نُسْكًَا ⁽⁴⁾ .

الوجه الثاني : أن يدخل مكة أو الحَرَمَ لغير قتال ولا حاجة متكررة - كالذي يأتي
أهله بمكة من سفرٍ غير مستديم ولا متكرر - فلا يدخُلُ إلا مُحَرِّمًا ؛ لأنه في مستطاعه أن
يُحَرِّمَ وليس عليه حَرَجٌ في ذلك ، وهو قول الشافعية والحنابلة والحنفية ⁽⁵⁾ .

* * *

(1) الحديث رواه مسلم (990/2) برقم (1358) عن جابر بن عبد الله الأنصاري : « أن رسول الله ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » .

(2) المغني (ج 3 ص 269) والأم (ج 2 ص 141 ، 142) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 174) .

(4) البدائع (ج 2 ص 164) وأسهل المدارك (ج 1 ص 452) .

(5) المغني (ج 3 ص 269) والأم (ج 2 ص 143) والبدائع (ج 2 ص 164) .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ
وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ۝ ﴾ .

معنى النفقة

النفقة والإنفاق : ما أنفقْت واستنفقت على العيال وعلى نفسك ، ومنه الفعل نفق أي : هلك أو فني أو مات ، نقول : نفقت الفرس والدابة وسائر البهائم أي : ماتت ، ونفق البيع نفاقاً - بفتح النون - أي راج ، وأنفق القوم ، أي : نفقت سوقهم ، ونفق ماله ودرهته وطعامه نفقاً ونفاقاً أي : نقص وقل ، وقيل : فني وذَهَب (1) .

وعلى هذا فالمقصود بالنفقة أو الإنفاق صرفُ المال في وجوهه ، كإنفاقه على الأهل والعيال والوالدين والأقربين وذوي الحاجة من الفقراء والمساكين وغيرهم من المغوزين والمحاييج ، وفي إطراء المتصدقين والمنفقين الذين يصرفون المال في وجوهه المختلفة يقول الله سبحانه : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ۝ ﴾ (2) .

سبب نزول الآية

ذكر ابن عباس أن هذه الآية نزلت في عمرو بن الجموح الأنصاري وكان شيخاً كبيراً ذا مال كثير فقال : يا رسول الله بماذا يتصدق ؟ وعلى من ينفق ؟ فنزلت هذه الآية .

وفي رواية ثانية لعطاء عن ابن عباس ، أنها نزلت في رجل أتى النبي ﷺ فقال : إن لي ديناراً فقال : « أنفق على نفسك » فقال : إن لي دينارين ، فقال : « أنفقهما على أهيك » فقال : إن لي ثلاثة ، فقال : « أنفقها على خادمك » فقال : إن لي أربعة ، فقال : « أنفقها على والدك » فقال : إن لي خمسة ، فقال : « أنفقها على قرابتك » فقال : إن لي ستة ، فقال : « أنفقها في سبيل الله ، وهو أحسنها » (3) .

وجملة القول - فيما تضمنته الآية من حكم - أن يُنفق المسلمون من أموالهم ما يجعلونه لأبائهم وأمهاتهم وأقربهم واليتامى والمساكين وابن السبيل ؛ فإن الله مؤفئهم على ذلك أجورهم يوم القيامة .

(1) لسان العرب (ج 10 ص 357 ، 358) . (2) سورة البقرة الآية (177) .

(3) أسباب النزول للنيسابوري (ص 40 ، 41) .

وقد راعى الله الترتيب في الآية تبعاً لأفضلية المنفق عليهم بالنسبة للمنفق ودنوه منه ، فقد قَدَّمَ الله الوالدَين ؛ لأنهم أكثرُ الخلق فضلاً على الولد ، وكفى بهما أنهما السبب في خروجه من العدم إلى الوجود .

ثم الأقربين ، وسبب الترجيح في أفضلية النفقة عليهم هي القرابة ، وهي (القرابة) تبقى على الدوام مَظِنَّةً المخالطة والاطلاع من القريب على حال قريبه من حيث وضعه ومعاشه وغناه وفقره ، وذلك يقتضي التفضيل على غيره في الإنفاق ، يُضاف إلى ذلك أن قريب الإنسان يجري مجرى الجزء منه ، والإنفاقُ على النفس أولى من الإنفاق على الغير ، ولهذا السبب كان الإنفاق على القريب أولى من الإنفاق على البعيد .

ثم اليتامى ، فهم لصغرهم وقلة حيلتهم وضعف إرادتهم وعقولهم لا يستطيعون الكسب وليس لهم من يتكسب لهم بعد موت أبيهم فهم بذلك أشد من غيرهم تعرضاً للضياح والافتقار والحاجة .

ثم المساكين ، ولا ريب أن هؤلاء أقل حاجة من اليتامى ؛ لأنهم (المساكين) يملكون القدرة على الكسب والاستفادة والتحصيل أكثر من اليتامى الذين ليست لهم مكنة من اقتدار لا في العقل ولا في الجسم من أجل التكسب .

ثم ابن السبيل ، وهو أقل السابقين حاجةً وضعفًا ، فهو لا يعتريه ضعف في العقل أو الجسم ، ولا هو بالقرب فتناط بالمقتدر النفقة عليه ، ولكنه واحد من الأبعد قد ألم به طارئ من الانقطاع عن الأهل ؛ فاستحق بذلك العون والنفقة (1) .

على أن ما ذكر من أفضلية الإنفاق على الوالدَين على غيرهم إنما هو مستفاد مما تضمنته هذه الآية دون غيرها ، ولا ينبغي الجزم بهذه الأفضلية بإطلاق ، فثمّة نصوص على أن الإنفاق على الأهل والعيال أفضل أنواع النفقة ؛ فقد أخرج الترمذي وغيره عن ثوبان أن النبي ﷺ قال : « أفضل الدينار دينار يُنفقه الرجل على عياله ، ودينار يُنفقه الرجل على دابته في سبيل الله ، ودينار يُنفقه الرجل على أصحابه في سبيل الله » قال أبو قلابة (من رواة الحديث) : بدأ بالعيال ، فأبي رجل أعظم أجراً من رجل يُنفق على عيال له صغار يُعفهم الله به ويُغنيهم الله به (2) ، ولعل السبب في تفضيل الأهل والعيال في النفقة : أنهم إذا افتقروا كانوا غرضةً للهلاك وأنواع الأمراض والموبقات أكثر من غيرهم ،

(1) تفسير الرازي (ج 6 ص 24) .

(2) الترمذي (ج 4 ص 344) .

وبخاصة إذا ذكرنا أنهم صغارٌ وأنهم بغير مُعِيلٍ حريصٍ فلا جرم أنَّ مآلهم إلى الفساد والانحرافات النفسية والسلوكية وغير ذلك من ألوان الشذوذ .

وثمة أقوالٌ للعلماء في الآية من حيث مدلولها ، فقد قيل : إن الآية تُراد بها النفقة في التطوع ، أما الزكاة فهي سوى ذلك كله ، وعلى هذا فلا نسخ في الآية بل هي مبينة لمصاريف صدقة التطوع ، وهو قول ابن جريح .

وقيل : لما أنزلت هذه الآية لم يكن زكاة وإنما كانت نفقة يُنفقها الرجل على أهله وصدقة يتصدق بها ، ثم نسختها الزكاة ، وهو قول السدي ، وفي ذلك نظر ، فإنه يمكن القول أن هذه الآية قد تَضَمَّنَتْ الحِصْنَ على النفقة على من كانت نفقته غير واجبة من الآباء والأمهات والأقربين والذين ذُكروا معهم في الآية ، وكذلك فإن الآية تتضمنُ تعريفاً من الله لعباده عن مواطن الفضل التي تُصَرَّفُ فيها النفقات ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنَّى الْمَالُ عَلَى حَبِيبٍ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ﴾ وعلى هذا فالراجح أن لا تكون الآية منسوخة بل مثبتة (1) .

وثمة قولٌ ثالثٌ وهو أن الآية ثابتة في الفرض والتطوع جميعاً ، فما كان من الدَّيْنِ أو أقربين مفتقرين فإن النفقة عليهم واجبة في حقِّ الولد إن كان مقتدرًا ، يدلُّ على ذلك قوله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ (2) فإن ذلك يدل على أن النفقة إنما تجب على الولد فيما يَفْضُلُ عن حاجته وعياله ، فإذا كان هو وعياله محتاجين لا يَفْضُلُ عنهم شيءٌ فلا تجب لهم النفقة عليه (3) .

وهو ما نراه راجحاً والله أعلم .

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 200) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 320) وتفسير القرطبي (ج 3

ص 37) . (2) سورة البقرة الآية (219) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 320) .

قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

عندما كان النبي ﷺ في مكة لم يأمره ربّه بقتال المشركين ، بل أمره بالصبر والاحتمال حتى يأذن له بالجهاد . ولما هاجر إلى المدينة أُذِنَ له ربّه بقتال مَنْ يُقاتله من المشركين ؛ وذلك لِصِدْقِ عدوانهم ودُؤْرِ ما كان يحيق بالمسلمين من ظلم الكافرين وكَيْدِهِمْ . ثم أُذِنَ له ربّه بعد ذلك بقتال المشركين كافّةً ، ثم جعل الله الجهاد فرضاً على المسلمين ؛ ليكون (الجهاد) سبباً في درء الشر والعدوان وسبباً في ترسيخ السلام والأمن والاستقرار .. وليكون كذلك سبباً في ذبوع الإسلام وبلوغه الآفاق كيّما يصل إلى قلوب الناس وأذهانهم ، فلا تحوّل دونه حوائل المفسدين والمثبطين والحاquدين من أشرار البرية .

وهذه الآية ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ﴾ هل المخاطب بها أصحاب رسول الله ﷺ دون غيرهم من المسلمين الآخرين ، أم أنّ عامة المسلمين في كل مكان وزمان مخاطبون ؟ ثَمّة قولان في ذلك :

القول الأول : أن الآية تقتضي وجوب القتال على أصحاب الرسول ﷺ فقط ، وهو قول ابن عمر وعطاء والأوزاعي ، وحجّتهم في ذلك ظاهرٌ قوله : ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ وهو يقتضي تخصيص هذا الخطاب بالموجودين في ذلك الوقت .

القول الثاني : أن الآية تقتضي وجوب القتال على المسلمين عامة وفي كل مكان وزمان ، وهو قول أكثر العلماء ، وقالوا : إن قوله : ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ لا يمنع من الوجوب على الموجودين وعلى مَنْ سيوجد بعد ذلك ، ويُشبه ذلك قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ ﴾ وهذا يقتضي الحكم بالقصاص في كل مكان وزمان .

وكذلك قوله : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ ولا ريب في وجوب الصيام على المسلمين كافّةً حيثما كانوا وأينما كانوا .

وهل وجوب القتال في الآية على العين أم على الكفاية ؟ :

انعقد الإجماع على أن القتال فَوْضٌ على المسلمين على الكفاية وليس على التعيين ، وذلك في الأحوال العادية التي يُظَلِّها الاستقرار والأمن والتي يكون فيها الظهور والغلبة

للمسلمين ، فإذا انبرى للقتال فريق من المسلمين سقط وجوبه عن الجميع ، أما إذا كان الظهور والغلبة للكافرين فاجتاحوا المسلمين ونزلوا بساحتهم فلا جرم أن يكون القتال حيثئذ فرض عين على المسلمين جميعاً (1) .

وليت شِعْري ، هل أصاب المسلمين ما أصابهم من بلايا وكوارث وأرزاء ، سواء في عصورهم الخالية أم في عصرهم الراهن إلا بما جَنَّوْهُ على أنفسهم من إخلالٍ للتقاعس والجن والحَوَرِ وإدبارٍ عن وجيبة الجهاد ؟ ! .

إن المسلمين في زمانهم هذا ، يعانون من ألوان المصائب وعظائم الأمور يَنكُلُهم عن الجهاد والالتزام في صف واحد متماسك ومُتَرَاص فيقاتلون عدوَّ الله وعدوهم من المشركين والخائنين والمنافقين الذين يملأون جنبات الأرض والذين ما فتئوا - بطبائعهم المريضة - يكيّدون للإسلام كيِّدًا ويمكرون بالمسلمين أشدَّ مكر .

إنه لا مناص للمسلمين من التلاقي جميعاً تحت لواء الإسلام - دون غيره من ألوية القومية والاشتراكية والوطنية - فيندفعون في نفيير عارم وجارف لِيَكْفُكِفُوا عن أنفسهم وصمة الخزي والشنار وما حاق بهم من ويل وعار ، وكما تعود للمسلمين كرامتهم المضیعة وأوطانهم المستباحة والمسلوبة .

وفي مثل هذا الحال العاتية والغاشمة لا جرم أن يكون الجهاد فرض عين على كل فرد في المسلمين ، غنيًا أو فقيرًا ، قويًا أو ضعيفًا ، ذكرًا أو أنثى .
وسياتي بيان ذلك في سورة التوبة إن شاء الله .

(1) تفسير الرازي (ج 6 ص 26) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 38) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 146) .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرْدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَظْلَعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ۞ .

سبب نزول الآية

السبب الأظهر والراجح لنزول هذه الآية : أن النبي ﷺ بعث عبد الله بن جحش بن رثاب الأسدي في رجب - مَقَفَلَهُ من بدر الأولى - وبعث معه ثمانية رهط من المهاجرين ، ليس فيهم من الأنصار أحد ، وكتب له كتابا ، وأمره أن لا ينظر فيه حتى يسير يومين ثم ينظر فيه فيمضي لما أمره الله به ولا يستكره من أصحابه أحدا . فلما سار عبد الله بن جحش يومين فتح الكتاب فنظر فيه فإذا فيه « إذا نظرت في كتابي هذا فامض حتى تنزل نخلة - بين مكة والطائف - فترصد بها قريشا وتعلم لنا من أخبارهم » .

فلما نظر عبد الله بن جحش في الكتاب ، قال : سمعا وطاعة ، ثم قال لأصحابه : قد أمرني رسول الله ﷺ أن أمضي إلى نخلة ؛ أرصد بها قريشا حتى آتية منهم بخبر ، وقد نهاني أن أستكره أحدا منكم ، فمن كان منكم يريد الشهادة ويرغب فيها فلينطلق ، ومن كره ذلك فليرجع ، فأما أنا فَمَاضٍ لأمر رسول الله ﷺ . فمضى ومضى معه أصحابه لم يتخلف عنه منهم أحد .

فلما رآهم القوم هابوهم وقد نزلوا قريبا منهم ، فأشرف لهم عكاشة بن محصن (أحد رهط الثمانية) وكان قد حلق رأسه ، فلما رآوه أمنوا ، وقالوا : عمار ، لا بأس عليكم منهم ، وتشاور القوم فيهم ، وذلك في آخر يوم من رجب ، فقال القوم : والله لئن تركتم القوم هذه الليلة ليدخلن الحرم فليمتنعن منكم به ، ولئن قتلتموهن لتقتلنهم في الشهر الحرام . فتردد القوم وهابوا الإقدام عليهم ، ثم شجعوا أنفسهم عليهم ، وأجمعوا على قتل مَنْ قدروا عليه منهم وأخذ ما معهم ، فقتلوا عمرو بن الحضرمي واستأسروا منهم اثنين وأفلت واحد منهم فأعجزهم ثم أقبل عبد الله بن جحش وأصحابه بالعين والأسيرين حين قدموا على رسول الله ﷺ المدينة ، فقال لهم : « ما أمرتكم بقتال في الشهر الحرام » فَوَقَّفَ العير والأسيرين ، وأبى أن يأخذ من ذلك شيئا ، وظنوا أنهم قد

هلكوا وعَثَقَهُمْ إِخْوَانُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا صَنَعُوا ، وَقَالَتْ قَرِيشٌ : قَدْ اسْتَحْلَ مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ الشَّهْرَ الْحَرَامَ ، وَسَفَكُوا فِيهِ الدَّمَ وَأَخَذُوا فِيهِ الْأَمْوَالَ ، وَأَسْرَوْا فِيهِ الرِّجَالَ ، وَتَفَاءَلَتِ الْيَهُودُ بِذَلِكَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا : عَمْرُو بْنُ الْحَضْرَمِيِّ ، عَمْرُو : عَمِرْتُ الْحَرْبَ ، وَالْحَضْرَمِيُّ : حَضَرْتُ الْحَرْبَ ، وَوَأَقْدَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (قَاتِلُ عَمْرُو) : وَقَدْتُ الْحَرْبَ ، فَجَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَا لَهُمْ .

فلما أكثر الناس في ذلك أنزل الله على رسول الله ﷺ ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ أي : إن كنتم قتلتم في الشهر الحرام ، فهم فعلوا أكبر من ذلك ، فقد صدوكم عن سبيل الله مع كفرهم به ، وكذلك صدوكم عن المسجد الحرام ، وأخرجوكم منه وأنتم أهلُه ، وذلك كله أكبر مما فعلتموه وهو قتلكم منهم في الشهر الحرام .

فلما تجلَّى عن عبد الله بن جحش وأصحابه ما كانوا فيه حين نزل القرآن طمعوها في الأجر فقالوا : يا رسول الله أنطمع أن تكون لنا غزوة تُعْطَى فيها أَجْرُ الْمُجَاهِدِينَ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ⁽¹⁾ فوضعهم الله من ذلك على أعظم الرجاء ⁽²⁾ .

القول في نسخ الآية

للعلماء في ذلك تفصيل ، وثمة قولان في المسألة :

أحدهما : أن الآية مُحْكَمَةٌ وليست منسوخة ، وعلى هذا لا يجوز قتال المشركين في الأشهر الحرم ولا في الحرم إلا على سبيل الدفع ، وهو أن للمسلمين أن يُقَاتِلُوا المشركين إذا ما اعتدوا عليهم في الشهر الحرام ، فإذا لم يعتدوا عليهم فليس لهم قتالهم إلا بعد انقضاء الأشهر الحرم . وهو قول عطاء ، فقد ذُكِرَ أنه (عطاء) حلف : إنه لا يُجَلِّ للناس أن يُغْزَوْا في الحرم ولا في الشهر الحرام إلا أن يُقَاتِلُوا ، قال : وما نُسِخَتْ ، لأن الآيات التي وردت بعد هذه الآية عامة في الأزمنة ، لكن هذا النص خاص والعام لا ينسخ الخاص ⁽³⁾ .

(1) سورة البقرة الآية (218) .

(2) سيرة ابن هشام (ج 2 ص 252 - 255) والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني (ج 2 ص 287) وأسباب النزول للنيسابوري ص (41 - 44) وتفسير الطبري (ج 2 ص 201 - 205) .

(3) تفسير الرازي (ج 6 ص 31) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 147) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 43) .

وروي عن جابر قال : لم يكن رسول الله ﷺ يغزو في الأشهر الحرم إلا أن يُغزي (1) .

ثانيهما : أن الآية منسوخة ، وعلى هذا فإنه يُباح قتال المشركين في الأشهر الحرم ، وهو قول الجمهور ، واختلفوا في النسخ لها ، فقال الزهري : نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ (2) . وقيل : نَسَخَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِئِذٍ وَلَا يَأْتِيهِمُ الْآخِرُ ﴾ (3) فإنها نزلت بعد حظر القتال في الشهر الحرام ، وقيل : نَسَخَهَا غَزْوُ النَّبِيِّ ﷺ ثَقِيفًا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ (4) .

وأخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب أنه سُئل : هل يصلح للمسلمين أن يُقاتلوا الكفار في الشهر الحرام ؟ فقال سعيد : نعم ، وهو قول سليمان بن يسار (5) .

وأخرج البيهقي كذلك عن أبي إسحق قال : سألت سفيان عن قول الله : ﴿ يَسْتَلُونَكُمُ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ قال : هذا شيء منسوخ وقد مضى ؛ ولا بأس بالقتال في الشهر الحرام وغيره (6) .

ورثمة ملاحظة جيدة من استقراءات الرازي (رحمه الله) عن قوله تعالى : ﴿ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ قال : هذا نكرة في سياق الإثبات ، فتناول فردًا واحدًا ولا يتناول كل الأفراد ، فهذه الآية لا دلالة فيها على تحريم القتال مطلقًا في الشهر الحرام ؛ فلا حاجة إلى تقدير النسخ فيه (7) .

التحذير من الفتنة

يقول الله في التحذير من الفتنة : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾ ، وليبيان ذلك تفصيل فأقول : تأتي الفتنة في اللغة على معانٍ كثيرة ؛ منها : المال ، والأولاد ، والفضيحة ، واختلاف الناس في الآراء .

والمقصود بالفتنة غالبًا : المحنة والعذاب والميل والكفر ، وجملة المقصود بالفتنة : أنها

(1) تفسير الرازي (ج 6 ص 31) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 44) .

(2) سورة التوبة الآية (36) .

(3) سورة التوبة الآية (29) .

(4) تفسير القرطبي (ج 3 ص 43) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 147) وأحكام القرآن للجصاص

(ج 1 ص 322) .

(7) تفسير الرازي (ج 6 ص 31) .

(5 - 6) البيهقي (ج 9 ص 12) .

تعذيب الناس بأنواع البلاء والحنة ؛ لحملهم على الميل عن دينهم إلى الكفر ⁽¹⁾ .
وفي الآية يُحذَرُ اللَّهُ مَنْ فَتَنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ دِينِهِمْ بِوَسَائِلِ التَّعْذِيبِ وَالْإِرْهَابِ
وَالْغَوَايَةِ ، ومثل هذه الفتنة أشدُّ نُكْرًا وبشاعةً من القتل .
والمعنى المراد من هذه الآية : أن تعذيب المسلمين وإنزال البلاء والحنة بهم لصدهم
عن الإسلام وحملهم على التشبث بالكفر : لا جرمَ أنه أفضح من قتل فريق من الناس في
الشهر الحرام .

ومع ذلك فإن الآية ذات مدلول أكبر يتسع لما يَصْطَنَعُهُ الْكَافِرُونَ مِنْ أَسَالِيبِ فِي
التعذيب والإغواء والتضليل لِقَهْرِ الْمُسْلِمِينَ واضطرارهم أن يتركوا دينهم لِيَلْجُوا فِي
الكفر ، أو ما يثيره الكافرون في نفوس المسلمين وأذهانهم عن الإسلام من كثيف الظنون
والأباطيل والشبهات ، إن ذلك كله أشدُّ نُكْرًا وتأثيرًا من جناية القتل نفسه ؛ وذلك لأن
فتنة المسلم عن دينه تقتضي قتلَه في الدنيا جزاء ارتداده عن ملة الإسلام ، وتقتضي
كذلك أن يكون من الخاسرين يوم القيامة ، فيبوء بالعذاب الشديد وذلك يفوق كثيرًا
مجرد القتل .

الارتداد عن الإسلام

الارتداد والردة في اللغة : اسمٌ يُعْنِي الرجوع والتحول ⁽²⁾ . ويعني في مفهوم الشرع :
الرجوع عن دين الإسلام ، إما بالتصريح بالكفر ، وإما بلفظ يقتضيه ، أو بفعل يتضمنه ⁽³⁾ .

بيان التعريف

الردة أو الارتداد يحصل بإنكار الشهادتين أو إحداهما ، أو بسبِّ الله تعالى أو رسول
الله ﷺ ، أو إنكار كتابه أو شيءٍ منه مهما قلَّ أو أحد من أنبيائه ، أو كتابٍ من كتبه ،
أو فريضة ظاهرة منصوص عليها فيما عُلِّمَ من الدين بالضرورة وبما يشترك في فهمه
الخواص والعوام كالصلاة ، فإن تاركها عن جحدٍ لها أو استخفافٍ بها لا جرم أنه كافر
حلال الدم ، ومثل ذلك الصيام والزكاة والحج .

(1) تاج العروس للزبيدي (ج 9 ص 298) والقاموس المحيط (ج 4 ص 256) ومختار الصحاح ص (490)
مادة (ف ت ن) .

(2) لسان العرب (ج 3 ص 173) ومختار الصحاح ص (239) مادة (ر د د) .

(3) أسهل المدارك (ج 3 ص 160) والتشريع الجنائي الإسلامي للأستاذ عبد القادر عودة (ج 2 ص 706) .

وكذلك استباحة مُحَرَّم مشهور أجمع الناس والعلماء على تحريمه كتحريم الخمر والخنزير والميتة والزنا والميسر والربا وغير ذلك .

وتقع الردة كذلك بالتحول أو الرجوع عن دين الإسلام إلى أي دين أو ملة أو عقيدة أخرى ، سواء في ذلك ما كان أصله سماويًا كاليهودية والنصرانية ، أم ما كان أصله غير سماوي مما اصطنعه البشر ، وبذلك فإن التحول عن الإسلام إلى اليهودية أو النصرانية أو الشيوعية أو البوذية أو المجوسية أو الزرادشتية أو الماسونية أو الهندوسية أو الوجودية أو الوثنية بكل صورها وأشكالها ، لا جرم أنه ردة .

وتحصل الردة كذلك بكل فعل يتضمن كفرًا ، وذلك كمن يُلقِي مصحفًا شريفًا في قَدْر ، أو يَطَأُ عليه بقدميه متعمدًا ، والعياذ بالله ، وكذلك الذي يسجد لصنم من الأصنام كما لو سجد للشمس أو القمر أو النار أو الليل أو النهار أو الإنسان أو الوطن أو تمثال من التماثيل ⁽¹⁾ .

بشاعة الردة

الردة أو الارتداد شرُّ الكبائر وعنوانُ الفسق والتعاسة والخسران ، وهي خَطْبٌ فظيع ومُرَوِّع وأمرٌ شنيع وقاصم ؛ ولذلك ندد الإسلام أشدَّ التنديد بهذا الاجترار المشين ، وتَوَعَّد المجترئين التعساء بالنكال في هذه الدنيا حيث الحدُّ بالقتل ، وكذلك توعدهم في الآخرة حيث الويلُّ والتحريق في جهنم . يُضَافُ إلى ذلك كله حُبُوطُ الأعمال وفسادها وضياع ثوابها ، يستفاد ذلك كله من قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ - فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوِيٍّ يُضَيِّقُ لَهُمْ وَيُخَيِّبُهُمْ أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾ ⁽²⁾ .

وأخرج أبو داود والبيهقي وغيرهما عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يَجِلُّ دَمُ رجل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا أحد ثلاثة نَفَر : النفس بالنفس ، والثيب الزاني ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » ⁽³⁾ .

(1) الكافي لابن قدامة (ج 3 ص 151) وأسهل المدارك (ج 3 ص 160) ونيل الأوطار (ج 7 ص 201) وكتابنا (الفقه الجنائي في الإسلام) فصل حد الردة . (2) سورة المائدة الآية (54) .

(3) أبو داود (ج 4 ص 126) والبيهقي (ج 8 ص 194) .

قتل المرتد

إذا تحقق في المرتد شرط التكليف وجب قتله بغير خلاف ، فإن كان المرتد غير مكلف فلا يجوز قتله ، والمكلف هو الذي يكون عاقلاً بالغاً مختاراً ، وافتقار أي واحد من هذه الشروط الثلاثة يهديم ركنية التكليف فتنتفي عنده المسؤولية . وعلى هذا لا تصح الردة من المجنون ولا الصغير غير البالغ ولا المكره غير المختار . وفي هذا أخرج أبو داود والحاكم وأحمد عن علي وعمر أن النبي ﷺ قال : « رُفِعَ القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله حتى يتزأ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم » (1) . وكذلك ما أخرجه الطبراني في الكبير عن ثوبان أن النبي ﷺ قال : « رُفِعَ عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكبروا عليه » (2) .

فإذا تحققت شروط التكليف الثلاثة في المرتد وجب قتله بعد أن يستتاب أياماً ثلاثة على الراجح من أقوال العلماء في هذه المسألة .

والأدلة على قتل المرتد كثيرة منها ما أخرجه مسلم عن أنس بن مالك أن ناساً من غزيرة قدموا على رسول الله المدينة ، فاجتزووها (3) ، فقال لهم رسول الله ﷺ : « إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها ، ففعلوا فصيحوا ، ثم مالوا على الرعاء فقتلوه ، وارتدوا عن الإسلام ، وساقوا ذود رسول الله ﷺ ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فبعث في أثرهم فأتى بهم ، ففقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا » (4) . وذلك يدل على وجوب قتل المرتد فضلاً عن دلالة على حكم حد الحراة وسيأتي في حينه إن شاء الله .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » (5) .

وأخرج النسائي عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ، ثم أرسل معاذ بن جبل بعد ذلك ، فلما قدم قال : يا أيها الناس ، إني رسول الله إليكم

(1) رواه أبو داود (560/4) برقم (4403) ، والترمذي (24/4) رقم (1423) وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 16) .

(2) رواه ابن ماجه (659/1) برقم (2045) عن ابن عباس وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 16) .

(3) اجتزووها : استوخموا المدينة وكرهوا الإقامة فيها ؛ لأن هواها لم يلائمهم .

(4) مسلم (ج 5 ص 102) . (5) أبو داود (ج 4 ص 126) .

فَأَلْقَى لَهُ أَبُو مُوسَى وَسَادَةً لِيَجْلِسَ عَلَيْهَا ، فَأَتَى بِرَجُلٍ كَانَ يَهُودِيًّا ، فَأَسْلَمَ ثُمَّ كَفَرَ . فَقَالَ مُعَاذٌ : لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ ؛ قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا قُتِلَ قَعَدَ ⁽¹⁾ .

وَيَلْحَقُ الزَنْدِيقُ بِالْمُرْتَدِّ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ وَالْمُقْتَضَى ، وَالزَنْدِيقُ اسْمٌ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ ، أَصْلُهُ : زَنْدَه كَرْدٌ ، بِالْفَارْسِيَّةِ ، وَهُوَ مِنَ الثَّنَوِيَّةِ ، وَالثَّنَوِيَّةُ مَذْهَبٌ قَوْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ثَانِيًا (تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ) وَجَعَلَ الزَنْدِيقُ : الزَّنَادِقَةَ ، وَالاسْمُ الزَّنْدَقَةُ . وَالزَنْدِيقُ يَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ ، أَيْ أَنَّ الْحَيَاةَ لَا تَقْنَى وَلَا تَزُولُ ، وَيُطْلَقُ كَذَلِكَ - تَبَعًا لِلْعَرَفِ الرَّاهِنِ - عَلَى الْمَلْحَدِ أَوِ الدَّهْرِيِّ الَّذِي يَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ ⁽²⁾ . وَبِذَلِكَ فَإِنَّ الَّذِي يَتَحَوَّلُ عَنْ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ لِيَصْبِحَ زَنْدِيقًا - كَيْفَمَا كَانَتْ صُورَةُ الزَّنْدَقَةِ - فَهُوَ مُرْتَدٌّ يَشْتَرِجُ الْقَتْلَ . وَكَذَلِكَ الَّذِي يَنْشَأُ زَنْدِيقًا فَإِنَّهُ يُنْذَرُ مُسَبِّحًا ، فِيمَا الْإِسْلَامَ ، وَإِنَّمَا الْقَتْلُ كَأَهْلِ الْأَوْثَانِ .

أَمَّا الَّذِي يَتَحَوَّلُ مِنْ كُفْرٍ إِلَى كُفْرٍ كَالْيَهُودِيِّ يَتَحَوَّلُ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ ، أَوِ النَّصْرَانِيِّ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي التَّعَرُّضُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ إِلَى مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِأَقْرَبٍ عَلَيْهِ . وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُ الْفُقَهَاءِ خِلَافًا لِمَا ذُكِرَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِوُجُوبِ قَتْلِهِ ⁽³⁾ ؛ اسْتِنَادًا إِلَى عَمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » ، فَهُوَ لَمْ يَخْصُصْ مُسْلِمًا مِنْ كَافِرٍ .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْحَدِيثِ مِنْ خُرُوجِ مَنْ الْإِسْلَامَ إِلَى الْكُفْرِ وَلَيْسَ مِنَ الْكُفْرِ إِلَى الْكُفْرِ ⁽⁴⁾ .

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ : أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا مُحَالَةَ يُقْتَلُ ، سَوَاءٌ كَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى ، إِلَّا مَا قَالَتْهُ الْحَنْفِيَّةُ بِعَدَمِ قَتْلِ الْمَرْأَةِ الْمُرْتَدَّةِ بَلْ إِنَّهَا تُجْبَسُ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ ⁽⁵⁾ ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ بِوُجُوبِ قَتْلِ الْمُرْتَدَّةِ فَهِيَ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ سَوَاءٌ .

حُبُوطُ أَعْمَالِ الْمُرْتَدِّ

الْحَبُوطُ وَالْحَبْطُ بِالتَّحْرِيكِ أَنَّ تَأْكُلَ الْمَاشِيَةَ فَتَكْثُرَ حَتَّى تَنْتَفِخَ لِذَلِكَ بِطَوْنِهَا وَلَا يَخْرُجُ

(1) النَّسَائِيُّ (ج 7 ص 105) .

(2) نَيْلُ الْأَوْطَارِ (ج 7 ص 203) وَأَسْهَلُ الْمَدَارِكِ (ج 3 ص 158) وَمَخْتَارُ الصَّحَاحِ ص (276) وَالنَّظْمُ الْمُسْتَعَذِبُ لِابْنِ بَطَّالٍ الرِّكْبِيُّ بِأَسْفَلِ الْمَهْدَبِ (ج 2 ص 222) .

(3) الْأُمُّ (ج 6 ص 264) . (4) تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (ج 3 ص 47) .

(5) الْبَنَاءُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْعَيْنِيِّ (ج 5 ص 856 - 859) وَالْبَنَائِعُ (ج 7 ص 136 ، 137) وَالْإِخْتِيَارُ (ج 4 ص 146) .

عنها ما فيها . وذلك أن الربيع يُنبِت أحرار العشب التي تحلوليها الماشية فتستكثر منها حتى تنتفخ بطونها وتهلك ، وقيل : الحبط في الضرع أهون الورم . وقيل : الحبط يعني الانتفاخ أين كان من داء أو غيره ، وسُمِّي بطلان الأعمال بالحبوط لأن ذلك كفساد الشيء بسبب ورود الفساد عليه ⁽¹⁾ .

أما حبوط الأعمال بالنسبة للمرتد ، فثُمَّة تفصيل فيه للفقهاء :

فقد ذهب أكثر أهل العلم إلى حبوط الأعمال بمجرد الردة ، فما إن يرتد المرء عن دينه حتى يبطل عمله في الحال ⁽²⁾ ؛ ودليلهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ ⁽³⁾ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْطَبَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴾ ⁽⁴⁾ ، وحجتهم كذلك هذه الآية : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ ⁽⁵⁾ .

أما الشافعية : فقد ذهبوا إلى اشتراط الموت بالردة ليحصل الحبوط ، فإن المرتد إذا اتصلت ردة بالموت فقد حبط عمله قطعاً ، أما إذا لم تتصل ردة بالموت - كما لو ارتد ثم تاب - لم يَحْبُط عمله ، واحتجوا لذلك بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ فقد قُيِّد الحبوط باتصال الموت بالردة ⁽⁶⁾ .

ويُفَرِّع عن هذا الخلاف ما لو حجَّ المسلم ثم ارتد ، ثم أسلم : فإنه ليس عليه إعادة الحج عند الشافعية ؛ لعدم اتصال الردة بالموت تمثيلاً مع ظاهر الآية . أما الجمهور فقالوا : يلزمه إعادة الحج ؛ لأن الأول حبط بالردة .

وكذلك لو صلي ثم ارتد ، ثم أسلم في الوقت فلا إعادة عليه عند الشافعية خلافاً للجمهور ؛ إذ أوجبوا عليه أن يُعيدَ صلاته لحبوطها بنفس الردة ، وهو ما نراه راجحاً ؛ وذلك لظهور الأدلة على ذلك ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْطَبَنَّ عَمَلُكَ ﴾ فإن هذا

(1) لسان العرب (ج 7 ص 269 ، 271) وتفسير الرازي (ج 6 ص 37) .

(2) البدائع (ج 7 ص 136) وتفسير الرازي (ج 6 ص 37) وحاشية الخرشني (ج 8 ص 68) وأسهل المدارك

(ج 3 ص 160) . (3) سورة المائدة الآية (5) .

(4) سورة الزمر الآية (65) . (5) سورة البقرة الآية (217) .

(6) تفسير الرازي (ج 6 ص 37) والأنوار للأردبيلي ومعه حاشية الكمثري (ج 2 ص 481) والأحكام

السلطانية للماوردي ص (55) .

الخطاب موجه للنبي ﷺ والمراد أمته ؛ لأن النبي ﷺ يستحيل منه حصول الردة شرعاً .
أما ما ذكره الشافعية من اشتراط الموت على الردة تبعاً لظاهر الآية - كما قالوا - فإنه
يُجاب عنه بأنه إنما ذُكر الموت شرطاً في الآية لفائدة أساسية وهي أنه غُلِقَ - على
الموت - الخلود في النار ، فالذي يموت على الكفر فإنه خالد في النار من غير شك .

سيرات المرتد

ذهب أكثر أهل العلم إلى أن المرتد إذا مات على رده ، فإنه لا يُورث ، وإذا كان له
مال فإنه يعتبر فيّماً ويكون في بيت مال المسلمين ، وهو من جهته ليس له أن يرث أحداً
من المسلمين ، وبذلك فإنه يشقّط نظام التوريث بين المرتد وغيره من الناس ممن كان
يرثهم أو يرثونه لو لم يرتد ، وفي ذلك أخرج أصحاب السنن عن أسامة بن زيد أن النبي
ﷺ قال : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » (1) .

وجاء في الموطأ كذلك عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال : « لا يرث المسلم
الكافر » (2) .

ومن مقتضيات الردة كذلك أنه لو مات المرتد من غير توبة فلا يجوز أن يُصلّى
عليه ؛ لأنه كافر ، وهو ما لا خلاف فيه (3) .

استتابة المرتد

اختلف العلماء في استتابة المرتد ، هل يستتاب قبل قتله ، أو أنه يُقتل عقيب ارتداده
من غير تَوَانٍ ولا استتابة ؟ العلماء في ذلك فريقان :

الفريق الأول : وهم الحنفية والمالكية والشافعية في أحد القولين له ، وكذلك أحمد
في رواية عنه ، فقد ذهب هؤلاء إلى أن المرتد عن دينه يُستتاب أولاً لمدة قَدْرُها ثلاثة أيام
من غير أن يُجَوَّع أو يُعْطَش أو يعاقب ، فإذا استمر المرتد على حاله من الارتداد ورفضَ
التوبة أو الرجوع إلى الإسلام وجب قتله لا محالة ، وهو قول الأكثرين من أهل العلم ،
وهو قول عمر وعلي وعطاء والنخعي والثوري والأوزاعي وإسحق ، واستدلوا على ذلك

(1) رواه أبو داود (328 / 3) برقم (2911) ، والترمذي (370 / 4) رقم (2108) انظر التاج الجامع للأصول
(ج 2 ص 251) .
(2) الموطأ ص (255) .

(3) أسهل المدارك (ج 3 ص 161) والاختيار (ج 4 ص 148) ومختصر المزني ص (260) والمغني (ج 8
ص 128) والهداية (ج 2 ص 166) .

بما أخرجه البيهقي وغيره عن جابر أن امرأة يقال لها : أم مروان ارتدت عن الإسلام « فأمر النبي ﷺ أن يُغرض عليها الإسلام ، فإن رجعت وإلا قُتِلَتْ » (1) .

وكذلك ما أخرجه البيهقي عن الزهري في المرأة تُكْفَر بعد إسلامها قال : « تُسْتَتَاب ، فإن تابت وإلا قُتِلَتْ » (2) .

وكذلك ما أخرجه مالك في الموطأ : أن رجلاً قدم على عمر بن الخطاب من قبيل أبي موسى ، فسأله عن الناس ، فأخبره ، ثم قال : هل عندكم من مُغْرَبَةٍ خَيْرٍ ؟ قال : نعم ، رجلٌ كَفَرَ بعد إسلامه ، فقال : ماذا فعلتم به ؟ ، قالوا : قربناه فضررنا عنقه ، قال عمر : « فهلا طبقتم عليه بيتاً - ثلاثاً - وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستبتموه ؛ لعله يتوب ويرجع إلى أمر الله ، اللهم إني لم أُمُر ولم أخْضُر ولم أَرْضَ إذ بَلَّغْنِي » (3) .

وأخرج البيهقي أيضاً عن سليمان بن موسى قال : كان عثمان بن عفان (رضي الله عنه) يدعو المرتد ثلاث مرار ثم يقتله (4) .

الفريق الثاني : وهم الشافعي في قوله الثاني ، وأحمد في رواية أخرى عنه ، وكذلك طاووس في أحد القولين له ، والحسن البصري في رواية عنه ، فقد ذهب هؤلاء إلى أن المرتد لا يُسْتَتَاب ، بل يُقْتَل فوراً كيلا يؤخر حق الله عز وجل (5) .

وحجتهم في ذلك عموم قوله ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » (6) .

وكذلك ما أخرجه النسائي عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن ، ثم أرسل معاذ بن جبل بعد ذلك ، فلما قدم قال : يا أيها الناس إني رسولُ رسولِ الله إليكم ، فألقى له أبو موسى وسادةً ليجلس عليها فَأَتَيْتُ برجل كان يهودياً فأسلم ثم كفر ، فقال معاذ : لا أجلس حتى يُقْتَل ؛ قضاء الله ورسوله - ثلاث مرات - فلما قُتِلَ قَعَدَ (7) .

وثمة أقوال أخرى في هذه المسألة ، فقليل : يستتاب المرتد ساعة واحدة ، وقال آخرون : يستتاب شهراً . وقال الحسن البصري : يستتاب مائة مرة ، وروي عنه أنه قال :

(1 - 2) البيهقي (ج 8 ص 203) .

(4) البيهقي (ج 8 ص 206) .

(3) الموطأ ص (310) .

(5) تفسير القرطبي (ج 3 ص 47) والأحكام السلطانية ص (56) والمهذب (ج 2 ص 222) والمغني (ج 8 ص 124) .

(6) أخرجه النسائي عن ابن عباس (ج 7 ص 105) . (7) النسائي (ج 7 ص 105) .

يقتل دون استتابة (1) .

الترجيح

والراجح عندي هو ما ذهب إليه الجمهور وهو أن يُشتتاب المرتد قبل قتله مدة ثلاثة أيام ، وهذه المدة تُعتبر وَسْطًا ، فلا هي بالطويلة فيتسرب من خلالها احتمالُ التهاون والتفريط في الحدِّ ، ولا هي بالقصيرة فتضيع معها الفرصة باحتمال الرجوع من المرتد .
ويؤيد مذهب الجمهور في المسألة ما ورد في ذلك من أدلة ، ومن جملتها ما رواه مالك في الموطأ عن عمر قوله : « فَهَلَّا طَبَقْتُمْ عَلَيْهِ بَيْتًا - ثَلَاثًا - » وكذلك ما رُوي عن عثمان بن عفان مثل ذلك .

وكذلك ما أخرجه البيهقي عن جابر عن عامر عن علي (رضي الله عنه) قال : « يُشتتاب المرتد ثلاثًا » ثم قرأ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَدَّادُوا كُفْرًا ﴾ (2) .
وأخرج البيهقي أيضًا عن الشعبي قال : قال علي (رضي الله عنه) : « يُشتتاب المرتد ثلاثًا ، فَإِنْ عَاد قُتِلَ » (3) .

ومن حيث النظر ، فإن المرتد ربما أحاطت به أسباب من التوهيم والاستغفال والجهالة حتى استهوته صوَرٌ من الغواية والتضليل فسقط في الردة ، وكثير أولئك الذين تَغَشَّى بصائرهم غشاواتٌ من التعمية والاستهواء والجهل بما حاق بهم من ملاسبات وأحوال شاذة فاسدة ؛ فانزلقوا في حمأة الارتكاس والردة ، أولئك فريق من الناس نخيب أنه لو أُتيخ لهم مجالاتٌ من التبصير والكشف والمجادلة في وعي وحرص - لفاءوا إلى رشدهم ولا تَنَزَّعُوا أنفسهم من برائن الانتكاس والعَمَةِ والجنوح في قهقري .

وجديرٌ بالمسلمين - وهم أعظم الخليفة نباهة وبلاغة وفطانة وعلماً - أن يبددوا من أذهان المنتكسين والمرتدين ما يُزادهم من ظواهر الضلالة والشك ، وأن يكشفوا لهم عن أسباب مصطنعة اختلقها المفترون والخراصون والدجاجلة من أعداء الإسلام .

إنه جديرٌ بالمسلمين - وهم خير البشرية حضارةً وعطاءً ومصادقية - أن يكشفوا لهؤلاء المنتكسين وغيرهم من الناس عن روائع الإسلام وعن جماله وكماله ، وأن ما غلق في خيالاتهم مِنْ شُبُهَاتٍ ليس إلا أخلاطًا من الوهم والجهل والتردد .

(2 - 3) البيهقي (ج 8 ص 207) .

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 47) .

قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴿١٥٦﴾ ۞ .

الخمير : تُذَكَّر وتُؤنَّث ، فيقال : هو الخمر ، وهي الخمر ، وتُجمع الخمير على الخمور ، وهي اسم لكل مُشكر خامر العقل ، أي ستره وغطاه . ونقول : اختمرت الخمر ، أي : أدركت وغلّت ، وخمرت الشيء تخميرًا أي غطيته وسترته ، وخمر شهادته أي كتمها ، والخمار ما تُعطي به المرأة رأسها ، وجمعه : أخميرة ، والخمر : من الخامرة ، أي المخالطة نقول : خامره الداء إذا خالطه ، وخمر العجين ما يجعل فيه من الخميرة ، والخمر بالتحريك : ما يستر من الشجر أو البناء أو غيره (1) .

والخمرة من المحرمات التي ندد بها الشرع تنديدًا ، وهي من كبائر الذنوب والمعاصي ، بل هي أم الخبائث التي تُذهب بالعقل فتؤول بالإنسان إلى التردّي والسقوط في أشد العواقب وأرذلها ، ما بين اقتراف لزنا أو غيبة أو قتل .

وفي التشديد على الخمرة والتنديد بها أخرج ابن ماجه عن أبي الدرداء قال : أوصاني خليلي ﷺ : « لا تشرب الخمر ؛ فإنها مفتاح كل شر » (2) .

وأخرج ابن ماجه أيضًا عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « مُذْمِنُ الْخَمْرِ كعابد وثني » (3) .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال : « لا يدخل الجنة مُذْمِنُ خمر » (4) .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لعنت الخمر على عشرة أوجه : بعينها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وبائعها ، ومبتاعها ، وحاملها ، والحاملة إليه ، وأكل ثمنها ، وشاربها ، وساقها » (5) .

وفي رواية أخرى لابن ماجه عن أنس بن مالك قال : « لعن رسول الله ﷺ في

(1) لسان العرب (ج 4 ص 254 - 257) والمصباح المنير (ج 1 ص 195) .

(2) ابن ماجه (ج 2 ص 1119) . (3 - 4) ابن ماجه (ج 2 ص 1120) .

(5) ابن ماجه (ج 2 ص 1122) .

الخمرة عشرة : عاصرها ، ومعتصرها ، والمصورة له ، وحاملها ، والحمولة له ، وبائعها ، والمبيوعة له ، وساقها ، والمستقة له ، حتى عُدَّ عشرةً من هذا الضرب » (1) .

ما نزل في الخمر من آيات

نزل في شأن الخمر أربع آيات بينات ، ما بين تنبيه للأذهان وتحذير ، أو نهى واضح وتنذير ، فقد نزل بمكة قوله تعالى : ﴿ وَنِشْرَتِ النَّجِيلِ وَالْأَعْنَبِ لَنُخَذُونِ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا ﴾ (2) ومع ذلك فقد كان المسلمون يشربونها وهي لهم حلال ، ثم إن نفرا من الصحابة - فيهم عمر ومعاذ - قد استفتوا رسول الله ﷺ في الخمرة ؛ فإنها مذهبة للعقل مشلبة للمال ، فنزل فيها قوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ ﴾ (3) فشربها قوم وتركها آخرون . وقد استدل كثير من أهل العلم على تحريم الخمر بهذه الآية ؛ لقوله فيها : ﴿ قُلْ فِيهَا إِثْمٌ كَبِيرٌ ﴾ قالوا : لا يكون الإثم إلا فيما كان حراما .

ولما قرئت هذه الآية على عمر (رضي الله عنه) قال : اللهم بَيِّنْ لنا في الخمر بيانا شافيا ، ثم دعا عبد الرحمن بن عوف ناسا منهم ، فشربوا وسكروا ، فقام بعضهم يُصلي فقرأ (قل يا أيها الكافرون ، أعبد ما تعبدون) ، فنزل قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ (4) فشربها قليل من الناس ، ثم اجتمع قوم من الأنصار - وفيهم سعد بن أبي وقاص - فلما سكروا افتخروا وتناشدوا الأشعار ، حتى أنشد سعد شعرا فيه هجاء للأنصار ، فضربه أنصاري يلخي بهيئ فشجه شجة عظيمة ، فشكا أمره إلى رسول الله ﷺ فقال عمر : اللهم بَيِّنْ لنا في الخمر بيانا شافيا ، فنزل قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (5) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَعْبِدَكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ﴾ (6) ، ولما قرئت على عمر قال : انتهينا يا رب .

(2) سورة النحل الآية (67) .

(1) ابن ماجه (ج 2 ص 1122) .

(4) سورة النساء الآية (43) .

(3) سورة البقرة الآية (219) .

(5) سورة المائدة ، الآيتان (90 ، 91) .

(6) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 255) وتفسير الرازي (ج 6 ص 40) وتفسير الطبري (ج 2 ص 357 ، 363) .

فهذه أربع آيات نَزَلَتْ في الخمر على نحو رضي رفيق من الترتيب المتدرج الذي لا يُفَعِّجُ النفس بالعسير من التشريع ، وذلك أن الناس كانوا قد أَلْفُوا شُرْبَ الخمر وما كانوا يجدون في شربها بأسًا ، فسلكت بهم الشريعة في تحريم الخمر مسلكًا مرغوبًا لا يشق عليهم ، وذلك هو شأن شريعة الإسلام في الرفق بالنفس البشرية ومراعاتها لفطرة الإنسان وذلك في غاية من اللين والحرص والرحمة .

ماهية الخمر

اختلف العلماء في ماهية الخمر من حيث مصدرها الذي تؤخذ منه ؛ فإن الوقوف على الماهية يبصرنا بحقيقة المشروب الذي نَهَتْ عنه الشريعة وأوجبت في الاحتساء منه حدًا ، وذلك على نحو ما سنبينه بالتفصيل إن شاء الله .

والعلماء في ذلك فريقان :

الفريق الأول : وهم الحنفية ؛ فقد قالوا : إن اسم الخمر في الحقيقة مخصوص بالنبي المشتد من ماء العنب دون غيره من الأشربة ، وهو قول الصاحبين وآخرين من علماء المذهب ، وقال الإمام أبو حنيفة (رحمه الله) : إن الخمر اسمٌ لماء العنب الذي يُعَالَج بالطبخ ؛ ليتغلي ويشتد ويقذف بالزبد ، ثم يسكن عن الغليان ويصفو .

وعلى العموم ، فإن الحنفية متفقون على أن اسم الخمر مخصوص بماء العنب ، أما ما كان من أشربة من غير العنب فلا تُسمى خمراً إلا على سبيل المجاز لا الحقيقة ؛ لأنه مشبه به ، وقالوا أيضًا : إن ما كان من شراب مسكر من غير ماء العنب لا يكون حراماً إلا أن يتخذ عنده الإسكار ، لكن الخمرة من ماء العنب حرام عينها فلا يباح شرب القليل منها أو الكثير ، سَكَّرَ الشاربُ منها أو لم يشكر ، خلافاً لسائر الأشربة الأخرى التي لا يقع التحريم بشربها إلا عند حدوث الإسكار فقط ، وذلك كعصير التفاح والبر والذرة والشعير والسفوفجل والتين والعسل وغير ذلك من أنواع الفواكه التي لا تُسمى عند الحنفية خمراً حتى وإن أشكرت (1) .

وعلى هذا ، فإنما يُقام الحد على الشارب من الخمر وهو المتخذ من العنب ، ولا ينبغي أن يُقام على الشارب من غير عصير العنب إلا أن يعتمد الوصول إلى حد الإسكار .

(1) تحفة الفقهاء للسميرقندي (ج 3 ص 464) والبناءة في شرح الهداية (ج 5 ص 468) والاختيار لتعليل المختار للشیخ عبد الله بن مودود (ج 4 ص 99) والبدائع (ج 7 ص 39) .

أدلة الحنفية

احتج الحنفية بعدة أدلة ، منها المأثور والمعقول ، فقد استدلوا من الأخبار المرفوعة بما أخرجه الإمام أبو حنيفة في مسنده عن ابن عباس قال : « حرمت الخمر قليلها وكثيرها وما بلغ السكر من كل شراب » (1) .

وثمة رواية أخرى لابن عباس قال : « حرمت الخمر بعينها : قليلها وكثيرها ، والسكر من كل شراب » (2) .

وكذلك أخرج البيهقي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : « اشربوا ولا تشكروا » (3) .

وأخرج البيهقي عن أبي بردة أن النبي ﷺ قال : « اشربوا ولا تسكروا » (4) .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » .

وفي رواية : « الخمر من هاتين الشجرتين : الكرم والنخلة » (5) .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث « النخلة والعنب » أن قوله : « الخمر » اسم للجنس ؛ لدخول الألف واللام عليه ، فاستوعب به جميع ما يُسمى بهذا الاسم ، فلم يَبْقَ شيء من الأشربة يُسمى به إلا وقد استغرقه ذلك ، فانتفى بذلك أن يكون ما يخرج من غير هاتين الشجرتين يسمى خمراً ، وكذلك فقد اتفق الجميع على أن كل ما يخرج من هاتين الشجرتين من الأشربة لا يُسمى بالضرورة خمراً ؛ لأن ثمة مستخرجات منهما لا يعقل تسميتها خمراً ، وذلك كالعصير والدبس والحل ونحو ذلك مما كان مأخوذاً من النخلة والعنب ، لذلك فإن مراد الشارع بالتحريم هو بعضُ الخارج من هاتين الشجرتين وليس الجميع .

وكذلك فإنه يُحتمل أن يكون المراد بالخمر أحد هاتين الشجرتين وذلك كقوله تعالى :

﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴾ (6) وقوله : ﴿ يَكْمَشَرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ ﴾ (7) فإن المراد واحد من الاثنين ، إما اللؤلؤ أو المرجان ، وإما الجن أو الإنس .

(1 - 2) مسند الإمام أبي حنيفة ص (195) . (3) البيهقي (ج 8 ص 298) .

(4) البيهقي (ج 8 ص 298) وقيل : هذا حديث منكر والمشهور عن عائشة خلاف ذلك .

(5) مسلم (ج 6 ص 89) . (6) سورة الرحمن الآية (22) .

(7) سورة الأنعام الآية (130) .

وكذلك فجائز أن يكون المراد من قوله عليه الصلاة والسلام : « الخمر من هاتين الشجرتين » إحداهما (1) .

الفريق الثاني : وهم جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية ، وفيهم من الحنفية الإمام محمد ؛ فقد ذهبوا جميعاً إلى أن كل شراب مسكر حرام ، سواء كان هذا الشراب مأخوذاً من العنب أم من غيره من الفواكه والثمار ، كالمأخوذ من التمر أو العسل أو التين أو التفاح أو الشعير أو غير ذلك ، وسواء كان المشروب قليلاً أم كثيراً فهو حرام ، وفيه الحدّ على الشارب مهما كان قدر المشروب ما دام يحتوي على علة التحريم وهي الإسكار (2) .

أدلة الجمهور

احتج الجمهور بأدلة مستفيضة من السنة فضلاً عن احتجاجهم بعموم قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَهْوَاجُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ (3) فإن اسم الخمر في الآية يُفيد بعمومه كل مسكر كيفما كان أصله .

وفي ذلك أخبار كثيرة من السنة استندوا إليها في تحريم كل ما أسكر ، سواء كان مُتَّخِذاً من العنب أو غيره ، وأن عامة الأشربة التي يَكْمُن فيها عنصر الإسكار لا جَرَمَ أن تُسمى خمرًا . ومن جملة هذه الأخبار ما أخرجه مسلم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « كُلُّ مُشْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » (4) ؛ وفي ذلك من الوضوح والكشف عن المراد ما يدل على أن كافة الأشربة المتضمنة لعلة الإسكار حرام باعتبارها خمرًا .

وكذلك أخرج مسلم عن جابر أن النبي ﷺ سُئِلَ عن شراب يشربه أهل اليمن من الذرة يقال له (المزر) فقال النبي ﷺ : « أَوْ مُشْكِرٌ هُوَ ؟ » . قال : نعم ، فقال رسول الله ﷺ : « كل مسكرٍ حرام ، إن على الله عز وجل عهداً لمن يشرب المسكر أن يمشقيه من طينة الخبال » قالوا : يا رسول الله : وما طينة الخبال ؟ قال : « عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 325) .

(2) تفسير الرازي (ج 6 ص 41-43) والمهذب (ج 2 ص 286) والمغني (ج 8 ص 305) وحاشية الخريشي ومعها حاشية العدوي (ج 8 ص 108) والموطأ ص (248) وبداية المجتهد (ج 2 ص 406) وحاشيتا القليوبي وعميرة (ج 4 ص 202) والحلى (ج 11 ص 374) .

(3) سورة المائدة الآية (90) . (4) مسلم (ج 6 ص 101) .

عصارة أهل النار» (1) .

وكذلك أخرج مسلم عن أبي موسى الأشعري قال : بعثني النبي ﷺ أنا ومعاذ بن جبل إلى اليمن ، فقلت : يا رسول الله إن شراباً يُصنع بأرضنا (اليمن) يقال له : المَزْر من الشعير ، وشراب يُقال له البَثْع من العسل ، فقال : « كلُّ مسكرٍ حرامٌ » (2) .

وأخرج مسلم كذلك عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ بعثه ومعاذًا إلى اليمن ، فقال لهما : « بَشْرًا وَيَسْرًا وَعَلَمًا وَلَا تُنْفِرَا » وأراه قال : « وَتَطَاوَعَا » فلما ولى ، رجع أبو موسى فقال : يا رسول الله ، إن لهم شراباً من العسل يُطبخ حتى يعقد ، والمَزْر يصنع من الشعير ، فقال رسول الله ﷺ : « كل ما أسكر عن الصلاة فهو حرامٌ » (3) .

وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « كل مسكر حرامٌ ، وما أسكر كثيره فقليله حرامٌ » (4) .

وأخرج ابن ماجه أيضًا عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرامٌ » (5) .

وأخرج ابن ماجه عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « كلُّ شرابٍ أشكر فهو حرامٌ » (6) .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « كلُّ مسكرٍ خَمْرٌ ، وكلُّ خمرٍ حرامٌ » (7) .

وأخرج ابن ماجه عن النعمان بن بشير قال : قال رسول الله ﷺ : « إن من الخنطة خمرًا ، ومن الشعير خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا ، ومن التمر خمرًا ، ومن العسل خمرًا » (8) .

وغير ذلك من الأخبار والآثار كثيرٌ .

الترجيح

لا نتردد في ترجيح ما ذهب إليه أكثر أهل العلم وفيهم جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية ، وهو قول الصحابة ومنهم عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وأبو

(2 - 3) مسلم (ج 6 ص 99) .

(5) ابن ماجه (ج 2 ص 1125) .

(7) ابن ماجه (ج 2 ص 1124) .

(1) مسلم (ج 6 ص 100) .

(4) ابن ماجه (ج 2 ص 1124) .

(6) ابن ماجه (ج 2 ص 1123) .

(8) ابن ماجه (ج 2 ص 1121) .

هريرة وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأنس وعائشة (رضي الله عنهم جميعاً) ، وقال به أيضاً عطاء وطاوس ومجاهد وقتادة وعمر بن عبد العزيز وأبو ثور وإسحاق ومحمد بن الحسن الشيباني من الحنفية ؛ فقد اتفق هؤلاء جميعاً على أن كل مسكر خمرٌ ، سواء كان مُتَّخِذاً من العنب أم غيره من سائر الأشربة .

وقد استند الجمهور في ذلك إلى أدلة كثيرة ومستفيضة من السنة فضلاً عن عموم الكتاب في التسمية بالخمر ليشمل كل مسكر .

وبما لا شك فيه أن الخمر هي الخمر ما دامت تتضمن علة الإسكار ، يستوي في ذلك ما لو كان مأخوذاً من العنب أو من غيره من الأشربة ، ويدل على ذلك حديث ابن ماجه المتقدم : « إن من الخنطة خمرًا ، ومن الشعير خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا ، ومن التمر خمرًا ، ومن العسل خمرًا » .

ولا يُغني المتأولين أو المتحذلقين في زماننا هذا أن تَسْمَى الخمرة بأسماء شتى ما دام الإسكار كامناً في ذات المشروب ، وذلك هو ديدن المجتمعات الضالة الحديثة التي تَتَزَيَّا بزي الحضارة المضطربة المبنية على الخداع والتضليل والتكلف ، أو التفنن في اصطناع الظواهر والمسميات كالذي نجد من مسميات مصطنعة وملفقة عن حقيقة الخمر كأسماء : النبيذ والبيرة والعرق والكونياك والويسكي والشمبانيا ، إلى غير ذلك من الأسماء والعناوين المختلفة التي لا تخرج في حقيقتها عن مضمون الخمر ولو بمثقال قطمير ، وفي هذا أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة الباهلي قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تذهب الليالي والأيام حتى تشرب فيها طائفةً من أمتي الخمر يُسَمُّونها بغير اسمها » (1) .

وأخرج البيهقي كذلك عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لَيْشْرَبَنَّ أَنَاسٌ مِنْ أَمَّتِي الْخَمْرَ يُسَمُّونها بغير اسمها وتُضْرَبُ على رؤوسهم المعازفُ ، يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنزير » (2) .

ويؤيد ذلك أيضاً ما روي عن عمر (رضي الله عنه) أنه قال في تعريف الخمر « الخمرُ ما خَامَرََ العقل » والخامرة تعني الخالطة والستر ، فكل ما خالط العقل وستره من المسكرات سُمي خمرًا .

ومن أقوى الأدلة على تحريم المشروبات المسكرة وأنها خمر : هذا الحديث الصحيح

(2) البيهقي (ج 8 ص 296)

(1) ابن ماجه (ج 2 ص 1123) .

الذي لا يقبل التأويل على غير وجهه في تحريم كل مسكر وهو ما رواه مسلم عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ قال : « كل مسكر حرام » .

وكذلك حديث ابن ماجه « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » .

أما ما استند عليه الحنفية من الأدلة فهي تتراوح بين الموقوفات على الصحابة وما أخرج به البيهقي في ذلك مما طعن فيه أئمة الحديث كالنسائي وغيره .

أما ما رواه مسلم « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » فإنه يمكن الإجابة عنه باحتمال ألا تفيد الألف واللام في (الخمر) استغراق الجنس .

وثمة احتمال بوقوع النسخ على مضمون هذا النص بما ورد عقيه من أخبار صحاح تدل على أن كل مسكر خمر ، فإذا وقع شيء من هذا الاحتمال فلا ينبغي أن يفيد ما استدل عليه الحنفية من حصر لمسمى الخمر في هاتين الشجرتين دون غيرهما .

وثمة أنواع مستجدة من المسكرات لا تقل عن الأشربة المسكرة خطورة وإضراراً ، وتلكم هي المخدرات كالخشيش والأفيون وغيرهما من أنواع المقتدرات ، فإن الاعتماد على قول الحنفية في المسألة ربما أفضى إلى القول بإباحتها إذا كان القليل منها لا يخطر .

والحقيقة أن هذه المخدرات حرام شرعاً ، أو استعمالها ، أو الاتجار بها ، لأنها تورث الفتور والاسترخاء والبله والخور وفساد الهمة فضلاً عن ستر العقل وتبليد المروءة والوجدان والأعصاب ، وفي ذلك من الضرر الويل ما يعصف بالأعصاب والجهاز النفسي كله عصفاً ، فلا جرم أن تكون هذه المخدرات حراماً ، وقد ذكر ابن تيمية الإجماع على تحريم الخشيش وأن من استحلها كفر ، وهي شر من الخمر من بعض الوجوه .

أما حبة الجوزة المسماة بجوزة الطيب والتي تؤخذ في بعض الأطعمة لتطيب مذاقها ويريحها ، فإنها ليست مباحة ؛ لما فيها من خاصية التخدير والتفتير .

وفي هذا يقول ابن دقيق العيد في حكم الجوزة : إنها مسكرة ، وهذا هو القول المعتمد عند المالكية والشافعية ، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود أنه : نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتّر (1) .

* * *

(1) رواه أبو داود (90/4) برقم (3686) عن أم سلمة ، وأحمد (273/4) عن النعمان ، وانظر سهل السلام (ج 4 ص 35 ، 36) .

الميسر وحكمه

الميسر هو القمار ، وهو من اليُسْر بفتح الياء ، وهو اللعب بالقداح للقمار ، والياسر الذي يلعب بالقداح ، والياسرون الذين يتقمارون . واشتقاق الميسر من اليسر ؛ لأنه بمثابة أخذ المال من الرجل ييسر وسهولة من غير كد ولا تعب .

وقيل : الميسر معناه الجزور الذي كانوا يتقمارون عليه ، سُمي ميسراً لأنه يُجزأ أجزاء ، وكل شيء جزأته فقد يَسْرته ، والياسر معناه الجازر ؛ لأنه يُجزئ لحم الجزور .

ويقال للضارين بالقداح والمتقمارين على الجزور : ياسرون ؛ لأنهم جازرون ⁽¹⁾ .

وفي الجملة ، فإن المقصود بالميسر : القمار وهو المخاطرة بين اثنين أو فريقين على مال أو غيره ، فأيهما قهر صاحبه أخذ ماله أو ما تقاربا عليه . وهذا من الكسب الحرام الذي نهى عنه الشرع كيفما كانت صورة القمار أو هيئته من اللعب ، وذلك كما لو كان اللعب بالنرد أو الشطرنج أو القداح أو الكعاب المصنوعة من الحجارة وغيرها .

والمخاطرة على المال تعني المراهنة عليه ، والمخطر في اللغة يعني الإشراف على الهلاك وخوف التلف ، ويأتي المخطر بمعنى السبق الذي يتراهن عليه ، وأخطرت المال لإخطاراً ، أي : جعلته خطراً بين المتراهنين ، وخاطرته على مال ، أي : راهنته عليه ، وعلى هذا فالميسر أو القمار هو المخاطرة على المال بمعنى المراهنة عليه على أية هيئة أو صورة من اللعب ونحوه . وذلك كاللعب بالنرد أو الكعاب أو غيرهما من وسائل القمار وطرقه ، وذلك كله حرام .

وعلى ذلك ، فإن الميسر اسم لجميع أنواع القمار ، وقد ذكر عن ابن سيرين ومجاهد وعطاء قولهم : كل شيء فيه خطر فهو من الميسر حتى لعب الصبيان بالكعاب والجوز . وهو قول الليث وسعيد بن جبير ⁽²⁾ . وذكر عن محمد بن سيرين قوله : كل لعب فيه قمارٌ من شرب أو صياح أو قيام فهو من الميسر .

أما الشطرنج فقد روي عن علي (رضي الله عنه) قال : النرد والشطرنج من الميسر . وقال الشافعي (رضي الله عنه) في ذلك : إذا خلا الشطرنج عن الرهان ، واللسان عن

(1) لسان العرب (ج 9 ص 298) والمصباح المنير (ج 2 ص 358) وتفسير الرازي (ج 6 ص 45) .

(2) تفسير القرطبي (ج 3 ص 52 ، 56) وتفسير الرازي (ج 6 ص 46) والمصباح المنير (ج 1 ص 186)

وتفسير الطبري (ج 2 ص 357 ، 358) وفتح القدير (ج 1 ص 220) .

الطغيان ، والصلاة عن النسيان ، لم يكن حراماً ، وهو خارج عن الميسر ؛ لأن الميسر ما يُوجب دفع المال أو أخذ مالٍ ، وهذا ليس كذلك فلا يكون قماراً ولا ميسراً (1) .

وذهب فريق من العلماء إلى تحريم اللعب بالنرد والشطرنج - قماراً أو غير قمار - لأن الله قرن مطلق الميسر بالخمر وهي محرمة فكان الميسر بكل صوره حراماً ، وكذلك لأن الميسر يشغل الذهن والقلب ويلهي عن ذكر الله وعن الصلاة ، وذلك كالخمر فإنها مُلهية عن ذكر الله وعن الصلاة وذلك هو الظاهر من مذهب المالكية (2) .

وفي هذا يقول الإمام مالك (رحمه الله) : الميسر ميسران : ميسر اللهو ، وميسر القمار . فميسر اللهو : النرد ، والشطرنج ، والملاهي كلها . وميسر القمار : ما يتخاطر الناس عليه ، وكل ما قُومَر به فهو ميسر (3) .

وسياأتي مزيدٌ يبين لمسألة القمار ، وذلك في سورة المائدة عند الكلام عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَذْلُمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ ﴾ (4) .

وقوله تعالى : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ ﴾ فإن إثم الخمر معلوم وهو يتناول كل ما يتخمض عنه السكر من وجوه الفساد ، وذلك نتيجة لمخالطة الخمرة للعقل وسثريها له ، ومن جملة الإثم : ما يقع من مخاصمات ومشاتمات ، ومن قول للفحش والزور ، وتعطيل الصلوات وسائر الواجبات عُقِبَ السكر .

أما إثم الميسر ، فما ينشأ عن تعاطيه من افتقار وذهاب للمال من غير فائدة أو طائل ، وكذلك ما يُثيره القمار في نفوس المتقارمين من إيحاشٍ ومباغضة وحسدٍ .

أما منافع الميسر ، فما يحصل من كسبٍ يناله الفائز في الميسر من غير جهد أو عناء ، وما يتبع ذلك من فرح وسرور يملأ صدر المقامر الراح .

ومثل هذه المنافع جميعاً لا تجزئ أنها بالغة الهوان والبساطة واليسر إذا ما قيسَتْ بالأضرار والآثام والمفاسد التي تنشأ عن مفسدة الخمر والميسر (5) ، وذلك هو المقصود بقوله سبحانه : ﴿ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ .

(1) تفسير الرازي (ج 6 ص 46) .

(2) تفسير القرطبي (ج 6 ص 291) وفتح القدير (ج 1 ص 220) .

(3) فتح القدير (ج 1 ص 220) . (4) سورة المائدة الآية : (90) .

(5) فتح القدير (ج 1 ص 220) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 255) وتفسير الطبري (ج 2 ص 359 - 361) .

إنفاق العفو

العفو معناه في اللغة : الزيادة . أو هو ما سَهَّلَ وتيسر وقَضَلَ ولم يَشُقَّ على النفس إخراجُه . والله سبحانه وتعالى يأمر عباده أن يُنْفِقُوا العَفْوَ من أموالهم وهو ما قَضَلَ عن حوائجهم ولم تتأدَّ به نفوسهم ، فيصبحوا عائلة يتكفون الناس ، وفي ذلك يقول سبحانه : ﴿ وَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ (1) أي : أنفقوا مما زاد عن حاجة أهليكم وعيالكم مما تيسر وسَهَّلَ .

وفي ذلك ما يكشف عن مدلول عظيم من مدلولات الشريعة في حقيقة الإنفاق ، وهو أن يكون ذلك مجانياً للإسراف والتقتير وبعيداً عن الشح والتبذير ، وذلك هو شأن الشريعة الإسلامية في النفقة ، إذ تقف بالمصدق في طريق وسط ومرغوب لا يعرف الإفراط ولا التفريط ، وفي هذا يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۚ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ﴾ (2) . كذلك قوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ﴾ (3) وذلك غاية الاعتدال في كيفية النفقة التي تنبذ التطرف والمغالاة .

وكذلك قوله عزَّ من قائل : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (4) وذلك من وضوح الدلالة على الاعتدال والتوازن في النفقة ما يجعل الشريعة الإسلامية خير ما عرفته الأرض من شرائع ونظم . وذلك لما يتجلى في هذه الشريعة العظيمة من مراعاة لفطرة الإنسان وملائمة تامة لما يجيل عليه من مختلف النوازع والاستعدادات .

وكذلك فإن النبي ﷺ يحرض على النفقة مما فضل عن الحاجة ، وهو ما سهل وتيسر ، كيلا يكون في ذلك حرج أو تضيق على العيال .

وفي هذا أخرج البخاري عن حكيم بن حزام (رضي الله عنه) عن النبي ﷺ قال : « اليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تقول ، وخير الصدقة عن ظهر غنى ، ومن يستعفف يُعفه الله ، ومن يشتت يفت الله » (5) .

(2) سورة الإسراء الآيتان : (26 ، 27) .

(4) سورة الفرقان الآية (67) .

(1) سورة البقرة الآية (219) .

(3) سورة الإسراء الآية (29) .

(5) مختصر صحيح البخاري (ص 167) .

وثمة مسألة : هل المقصود بهذا الإنفاق ، الإنفاق الواجب أو التطوع ؟ ذهب بعض العلماء إلى أنه الإنفاق الواجب ، ولهم في ذلك قولان :
أحدهما : أن المقصود بالعفو هنا الزكاة ، وقد وردت في الآية مجملّة لكنها مُفَصَّلَةٌ في السنة .

ثانيهما : أن ذلك كان قبل نزول آية الصدقات ، إذ كان الناس مكلفين بأخذ ما يسد حاجاتهم في عامهم ، ثم ينفقون بعد ذلك ما زاد أو فضل ، ثم تُسَخَّ ذلك بآية الزكاة .
وذهب الجمهور إلى أن المقصود من هذا الإنفاق ، هو نفقات التطوع وقالوا : لو كان هذا الإنفاق مفروضاً لبيّن الله مقداره ، وبذلك فإن عدم تقديره يدل على أنه ليس مفروضاً (1) .

(1) تفسير الرازي (ج 6 ص 48 ، 49) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 61 ، 62) .

قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّلُونَاكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۝ ﴾ .

حكم التصرف في مال اليتيم

اليتيم في اللغة يُطلق على كل فرد يعز نظيره . فيقال : ذُرَّةٌ يَتِيمَةٌ ، أي : لا نظير لها . واليتيم في الناس من قِيلَ الأب . وفي غير الناس من قِيلَ الأم . فإن مات الأبوان سُمِّيَ الصغيرُ لَيتِماً ، وإن ماتت أمه سُمِّيَ عَجِيّاً ⁽¹⁾ .

ونعرض هنا لجملة أحكام تتعلق بالتصرف في مال اليتيم على سبيل الإصلاح له والنصح وحسن المعاملة . وذلك في ضوء قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّلُونَاكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ۝ ﴾ .

وقد ذكر في سبب نزول هذه الآية أقوال كثيرة ، خلاصتها ما ذكر عن ابن عباس قال : لما نزلت : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ⁽²⁾ وقوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْماً إِنَّهَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعيراً ﴾ ⁽³⁾ انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه ، وشرابه من شرابه ، فجعل يفضل الشيء من طعامه (اليتيم) فيحبس له حتى يأكله أو يفسد ، فاشتد ذلك عليهم ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَسَخَّلُونَاكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ ⁽⁴⁾ فخلطوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابهم .

أحكام استفادة في الآية

يُستدل من قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ ﴾ على جملة أحكام ، منها : أنه يجوز للولي أو الوصي أن يخلط مال اليتيم بماله ، وله كذلك أن يتصرف في ماله (اليتيم) بالبيع والشراء ، إذا كان ذلك يُحقق له صلاحاً . ويجوز له أيضاً أن يدفع ماله لغيره مضاربةً ، ويجوز له كذلك أن يعمل بنفسه مضاربةً في مال اليتيم ما دام يجد في ذلك تحقيق مصلحة له ⁽⁵⁾ .

(1) المصباح المنير (ج 2 ص 356) . (2) سورة الأنعام الآية (152) .

(3) سورة النساء الآية (10) . (4) سورة البقرة الآية (220) .

(5) تفسير الطبري (ج 2 ص 370) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 256 ، 257) .

ومنها : أنه يجوز للولي أن يُزَوِّجَ اليتيمَ إن كان في ذلك صلاح له ، وهذا نعرض له في سورة النساء إن شاء الله .

وجملة ذلك : جواز التزويج إن كان في ذلك مصلحة لليتيم وهو قول خلافاً للشافعية ، إذ لا يرون في التزويج حاجة للإصلاح قبل البلوغ .

ومنها : أن للولي أو الوصي تعليم اليتيم ما لهُ فيه صلاح من أمر دينه و بذلك أن يستأجر له من ماله مَنْ يُعلِّمه دروساً في الأدب والسلوك ، أو الصنائع والتجارات وغير ذلك ؛ لأن ذلك في عداد المصالح التي تجلب حياته ، إلى غير ذلك من الأمور التي يُرجا فيها تحقيق الصلاح لليتيم .

أما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ فيستفاد منه كذلك جم منها : أنه يُباح للولي أن يخلط مال اليتيم بماله من غير أن يكون في ذلك - الولي حسن النية وهو لا يتغى بعمله أي ضرب من ضروب الإفساد إنما والإخاء وحسن التعامل والرفق من غير تكلف .

ومنها : مخالطة اليتيم من حيث الصُّهرية والمناكحة ؛ كما لو زَوَّجَ اليتيم زَوْجَ اليتيمة من ولده ، وفي ذلك أكمل وجوه المخالطة التي يتم فيها التداخل الولي واليتيم ⁽¹⁾ إلى غير ذلك من وجوه المخالطة التي ينم عليه القصد في وأساس ذلك النية التي محلها القلب ، والله سبحانه وتعالى يتولَّى السرائر حوته القلوب من دفائن وطوايا ، وفي هذا يقول سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَلْمُخْلِجِ ﴾ ⁽²⁾ .

* * *

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 330 ، 331) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 65 - 66)

(ج 6 ص 51 - 52) وفتح القدير (ج 1 ص 222) .

(2) سورة البقرة الآية : (220) .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَلَآئِمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۚ وَيُبَيِّنُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٣٦﴾ ۝ .

تتضمن هذه الآية كثيرا من قضايا النكاح وأحكامه ، الصحيح منه والفاسد ، فيما نبينه في التفصيل التالي :

معنى النكاح

النكاح في اللغة : يأتي على عدة معانٍ : منها ، أنه الوطء والعقد ، وقيل : بل هو الوطء بمفرده وهو يعني النكاح .

وقيل : يُطلق النكاح على كلٍّ مِنَ الوطء والعقد ، فالوطء نكاحٌ والعقد نكاحٌ كذلك .
وقيل : النكاح معناه الضمُّ ، نقول تَنَاقَحَتِ الأشجار ، إذا انضَمَّ بعضها إلى بعض .
أو هو الاختلاط ، وذلك من : نَكَحَ المطرُ الأرضَ ، إذا اختلط بِثَرَاها ⁽¹⁾ وقيل غير ذلك .
وهو في الشرع ، قد تَبَايَنَتْ فيه أقوال العلماء تَبَايُنًا غير بعيد ، فقد جاء في تعريفه عند الحنفية أنه : عَقْدٌ يَرِدُّ عَلَى الْمُتَعَةِ قَصْدًا ⁽²⁾ .

وتعريفه عند الشافعية : عقد يتضمن إباحة الوطء بلفظ إنكاح ، أو تزويج ، أو ترجمته ⁽³⁾ .

نكاح المشركات

المشركة هي التي ليس لها كتابٌ سماوي ولا شبهة كتاب ، وهي من الذين يعبدون الأصنام أو الأوثان كما لو كان المعبود شمسًا ، أو قمرًا ، أو نارًا ، أو غير ذلك من

(1) القاموس المحيط (ج 1 ص 363) ولسان العرب (ج 2 ص 625) والمصباح المنير (ج 2 ص 765) .
(2) حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين (ج 3 ص 3-5) ، وشرح الكتر للعيني (ج 1 ص 115) وكشف الحقائق شرح كنز الدقائق للأفغاني (ج 1 ص 161) وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي (ج 2 ص 94) والمبسوط للسرخسي (ج 3 ص 192) .
(3) مغني المحتاج (ج 3 ص 123) وشرح الزيد غاية البيان للرملي (ص 274) وشرح الشيخ محمد بن القاسم الغزي المسمى فتح القريب المجيب على التقريب لأبي شجاع (ص 115) .

الكائنات . فهذه المشركة - بهذا الوصف - لا يجوز للمسلم أَنْ يَنْكِحَهَا ، وهو ما لا خلاف فيه (1) . وذلك لِصَرِيحِ الْآيَةِ : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ .

نكاح الكتابية

الكتابية هي اليهودية والنصرانية فقط ؛ فهي ذات دين سماوي وكتاب منزل من عند الله ، إما التوراة أو الإنجيل ، دون سائر الكتب التي أنزلت من قبل هذين الكتائين كصحف إدريس وإبراهيم ؛ لأن هذه مجرد جُحْمٍ ومواعظ لا أحكام وشرائع .
أما السامرة ، فإن وافقوا اليهود أو النصارى في أصل دينهم فهم ملحقون بأهل الكتاب وإن لم يوافقوهم في الفروع . أما إن خالفوهم في أصل دينهم فليسوا من أهل الكتاب (2) .

وفي جواز النكاح من الكتابيات خلاف بين العلماء ، وثمة قولان في المسألة :
القول الأول : أنه يجوز للمسلم نكاح الكتابية ، سواء كانت يهودية أو نصرانية ، وهو قول الجمهور من العلماء ، وفيهم من الصحابة عثمان وطلحة وابن عباس وجابر وحذيفة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن ومجاهد وطاوس وعكرمة والشعبي والضحاك وآخرون .

ودليلهم في ذلك قوله تعالى من سورة المائدة : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ (3) وهذه الآية مُخَصَّصة لعموم آية البقرة : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ ، وقيل : قد حرم الله نكاح المشركات في سورة البقرة ، ثم نسخ من هذا المعنى نساء أهل الكتاب ، فأباح نكاحهن في سورة المائدة بقوله : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ وهو ما ذهب إليه الإمام مالك وسفيان الثوري وعبد الرحمن الأوزاعي وهو مروي عن ابن عباس .

ومع أن الزواج من الكتابيات مباح لكنه تخالطه كراهة ؛ وذلك مخافة الفتنة من الزوجة

(1) حاشية الشرقاوي (ج 2 ص 237) وشرح الزبد غاية البيان للرملي (ص 282) والتمر الداني في تقريب المعاني شرح رسالة أبي زيد القيرواني (ص 451) وتبيين الحقائق للزبيدي (ج 2 ص 109) ومطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى للسيوطي الرحياني (ج 5 ص 111) .

(2) حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب (ج 2 ص 237 - 240) وشرح الزبد للرملي (ص 282) .

(3) سورة المائدة الآية (5) .

على الأولاد ، وإذا كانت الكتابية من أهل الحرب فإن كراهة الزواج منها أشد⁽¹⁾ .

القول الثاني : أنه لا يجوز للمسلم نكاح الكتابية وهو مذهب عبد الله بن عمر والشيعة الإمامية ، وقد استدلوا لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا 》 قالوا : والكتابيات من المشركات ؛ فيتناولهن النص بعمومه .

وفي معنى قوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ 》 قال : يعني اللاتي أسلمن من أهل الكتاب .

واحتجوا كذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنِكَحُوا بَعْضَ الْكَافِرِينَ 》⁽²⁾ فقد نهى الله سبحانه وتعالى عن الإمساك ببعض الكافرات ، ومعلوم أن اليهودية والنصرانية من الكافرات بغير خلاف .

وروي عن ابن عمر (رضي الله عنه) أنه سئل عن نكاح اليهودية أو النصرانية ، فقال : إن الله حرم المشركات على المسلمين ولا أعلم من الشرك شيئاً أكبر - أو قال : أعظم - من أن تقول : ربها عيسى أو عبد من عبيد الله .

وثمة رواية عن ابن عمر أنه توقف في المسألة ، وذلك لما سأله ميمون بن مهران : إنا بأرض يخالطنا فيها أهل الكتاب فننكح نساءهم ونأكل طعامهم ؟ ، فقرأ عليه آية التحليل (من المائدة) وآية التحريم (من البقرة) فقال له : إني أقرأ ما تقرأ ، فننكح نساءهم ونأكل طعامهم ؟ فأعاد عليه آية التحليل وآية التحريم ، وذلك يفيد أن ابن عمر قد توقف في الحكم لتردده وغير قطعه فيه بشيء .

وثمة رواية ثانية عن ابن عمر أن آية البقرة هي الناسخة لآية المائدة ، فإذا كانت آية المائدة وهي ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ 》 منسوخة ، فإن ذلك يدل على تحريم نكاح كل مشركة ، سواء كانت كتابية أم غير كتابية . وهي رواية عن ابن عباس ، وهو ما ذهب إليه الشيعة الإمامية كذلك⁽³⁾ .

(1) بداية المجتهد (ج 2 ص 37) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 67) وحاشية ابن عابدين (ج 3 ص 45) والمبسوط (ج 4 ص 210) وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي (ج 2 ص 109) وحاشية الجمل على شرح المنهاج (ج 4 ص 196) .

(2) سورة الممتحنة الآية (10) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 332) ونهاية المحتاج للرملي (ج 6 ص 282) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 67 - 68) وتهذيب الأحكام للعلوسي (ج 7 ص 296 - 298) .

وقد رُذِّ هذا القول ؛ لأن سورة البقرة كانت من أول ما نزل بالمدينة ، والمائدة كانت آخر ما نزل ، ولا يُعْقَلُ أَنْ يَنْسَخَ الْمُتَقَدِّمُ الْمُتَأَخِّرَ ⁽¹⁾ .

ومن جهة أخرى فإن ابن عمر كان قد توقف لما سمع الآيتين في التحليل والتحريم ولم يَبْلُغْهُ النسخ .

لذلك ، فإن الراجح هو قول الجمهور بإباحة الزواج من النساء الكتابيات ، وذلك لتهافت الاحتجاج الذي استند إليه المخالفون .

وبما يؤيد قول الجمهور : أن فريقاً من الصحابة (رضي الله عنهم) قد تزوجوا من الكتابيات ، ومنهم عثمان (رضي الله عنه) فقد تزوج نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهي نصرانية ثم أسلمت عنده . وكذلك منهم حذيفة قد تزوج يهودية من أهل المدائن . وتزوج كعب بن مالك يهودية ؛ وقد سُئل جابر (رضي الله عنه) عن نكاح المسلم اليهودية والنصرانية ، فقال : تزوّجنا يَهْنَ زمانَ الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي وقاص .

وعلى الرغم مما رجحناه من القول بإباحة الزواج من الكتابية فإن الزواج من المسلمات خيرٌ وأفضل ، وليس أدل على ذلك من عموم قوله تعالى : ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ فإن المرأة المؤمنة أفضل حتى وإن كانت دون الكتابية من حيث حسبها ومالها وجمالها ، فإن المسلمة أشدُّ صوناً ورعيّاً للأسرة والأولاد ؛ فإن الكتابية ربما جنحت بالأولاد صوب الفتنة عن مِلَّةِ الإسلام .

أما إن كانت الكتابية من أهل الحرب ، فإن ما يُفهم من مذهب الإمام أحمد (رحمه الله) أن ذلك غيرٌ مباح . وذلك لأن في الزواج منها ما يكون سبباً في الإكثار من سواد أهل الحرب ⁽²⁾ فضلاً عن احتمالات الفتنة الأخرى .

والراجح عندي أن الزواج منهم مكره ، ولا يتجاوز الكراهة إلى التحريم ؛ لأن القول بالتحريم لا يستند إلى دليل قويٍّ وَبَيِّنٌ ، وما من دليل في ذلك من الكتاب إلا وكان في غير موضع النزاع .

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 68) .

(2) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (ج 4 ص 539) .

نكاح المجوسية

المجوسية مشركة . وهي من قوم يعبدون النار وليسوا من أهل الكتاب ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ (1) .

والطائفتان هما اليهود والنصارى ، ولو كان المجوس من أهل الكتاب لكان أهل الكتاب ثلاث طوائف والقول بذلك يؤدي إلى الخلف في من لا يحتمل قوله أي خُلف .

ومن جهة أخرى ، فإن العلماء متفقون على أنه ليس للمجوس كتاب موجود . لكن هل كان لهم كتاب ثم رُفِعَ ؟ ذلك موضع خلاف ، والذي عليه كثير من أهل العلم أن المجوس كان لهم كتاب منسوب إلى زرادشت وهو نبي لهم قتلوه . ولما بدلوا كتابهم وحرفوه رُفِعَ (2) .

وعلى هذا ، فإن المجوس ليسوا من أهل الكتاب ، بل يُعَدُّون من المشركين ؛ من أجل ذلك لا يحل نكاح نسائهم ، وهو الذي ذهب إليه جمهور العلماء . وهم يحتجون في ذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ (3) وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا بِعِصْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (4) .

واحتجوا من السنة بما رُوِيَ عن الحسن بن محمد بن علي قوله : « كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَجُوسِ هَجَرَ يَفْرَضُ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامُ ، فَمَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ ، وَمَنْ أَمَى ضَرِبَتْ عَلَيْهِ الْجَزْيَةُ عَلَى أَنْ لَا تَوْكَلْ ذِيحَتَّهُمْ وَلَا تُنْكَحَ لَهُمْ امْرَأَةٌ » (5) .

وثمة قول آخر لأبي ثور وأهل الظاهر والشيعة الإمامية وهو أنه يحل للمسلم أن ينكح المجوسية . وهو رواية عن علي (رضي الله عنه) (6) .

واستدل أبو ثور بما رواه مالك في الموطأ من حديث عن عبد الرحمن بن عوف :

(1) سورة الأنعام الآية (156) .

(2) حاشية ابن عابدين (ج 3 ص 45) وتبيين الحقائق للزيلعي (ج 2 ص 109) ومنار السبيل في شرح الدلائل على مذهب أحمد بن حنبل لابن ضويان (ج 2 ص 169) وحاشية الجمل على شرح المنهاج (ج 4 ص 913) وكشف الغممة للشعراني (ج 2 ص 68) والفقهاء على المذاهب الأربعة لمبد الرحمن الجزيري (ج 4 ص 75) .

(3) سورة البقرة الآية (221) .

(4) سورة الممتحنة الآية (10) .

(5) رواه البيهقي (ج 9 ص 192) .

(6) المغني (ج 6 ص 392) والمهمل (ج 9 ص 448) والروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للجبلي (ج 5 ص 228) .

« سَتُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » (1) .

وأجيب عن ذلك بأن قوله : « سَتُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » يدل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب .

واستدل أهل الظاهر على أن المجوسية من أهل الكتاب ، وأنه بذلك يحلُّ نكاحها بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَعَظِّمُوا مِنْهُمْ وَآتُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ (2) وفي هذا إيجاب قتل المشركين إلا أن يُسلموا ؛ لكن المجوس لا ينبغي قتلهم بل يُتركون وما يدينون وذلك يدل على أنهم من أهل الكتاب .

ومما يدل على أنهم من أهل الكتاب ما روي عن النبي ﷺ : « أَنَّهُ أَخَذَ الْجُزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ هَمَجَرٍ » .

ذلك الذي استدل به أهل الظاهر على نكاح المجوسية وهو - كما يبدو - استدلال غير مترابط ولا يبرهن (3) .

وكذلك الشيعة الإمامية أجازوا نكاح المجوسية باعتبارها من أقسام الكتابية ؛ لأن لها شيعة كتاب ، واستدلوا على هذا بما رَوَّاهُ عن علي (رضي الله عنه) أنه قال : إن المجوس أهل كتاب ، وعلى هذا يحل الزواج من نسائهم (4) .

والذي تميل إليه وترجح في هذه المسألة هو قول الجمهور ، فإن المجوسية وإن كانت غير مشركة من المشرقات فلا هي باليهودية ولا بالنصرانية ، ومعلومٌ بغير خلاف أن أهل الكتاب صنفان من الناس ، وهم اليهود والنصارى ، وليس ثمة صنف ثالث .

وما استند إليه المخالفون وهم الشيعة وأهل الظاهر وغيرهم لا ينبغي أن يُعَوَّلَ عليه في ذلك ؛ وذلك لضعفه وإمكان تأويله ، وعلى هذا لا يجوز للمسلم نكاح المجوسية . والله تعالى أعلم .

(1) انظر شرح الموطأ للزرقاني (ج 1 ص 278) والدارقطني (ج 2 ص 154) .

(2) سورة التوبة الآية (5) . (3) الحلي (ج 9 ص 448) .

(4) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (ج 5 ص 228) .

تحريم زواج المشرك من المسلمة

أجمع المسلمون بغير خلاف على أنه لا يجوز للمشرك - بحال - أن ينكح المسلمة ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾ ⁽¹⁾ أي : لا تُزوّجوا المسلمة من المشرك ؛ فإن في تزويجها منه غضاضةً وامتھاناً للإسلام وكرامةً للمسلمين ؛ فإنه لا مَسَاغَ بحال من الأحوال أن يكون للكافرين على المؤمنين سيادة وقومة وهيمنة في عامة الشؤون والأوضاع ، وبخاصة في البيت حيث الزوجة والأسرة والأولاد . وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ ⁽²⁾ .

لا نكاح إلا بولي

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يصح عقد النكاح إلا بولي يتولى تزويج المرأة ، وأنها ليس لها أن تُزوّج غيرها من النساء أو تُزوّج نفسها بنفسها ، وهو الظاهر من أقوال الشافعية والمالكية والحنابلة ، وهو مزوي عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز ، وقال به كذلك الثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وإسحق ⁽³⁾ .

فقد ذهب هؤلاء جميعاً إلى أنه لا يصح زواج المرأة إلا بولي يقوم بإنكاحها وإلا فيكون زواجها باطلاً ، وعلى هذا ، فإن الولاية في الزواج ركن لا قوام للزواج بغيره ، وقد بيّنا أن الركن في الاصطلاح هو : ما تتوقف عليه حقيقة الشيء ويكون داخلًا في ماهيته وجزءًا منه ، وذلك كالركوع في الصلاة ، فإنه جزء منها ويتوقف عليه وجودها . وعلى هذا لا مندوحة - لصحة النكاح - عن قيام الولي بإنكاح المرأة ، سواء كانت بكرًا أم ثيبًا ، صغيرة أم كبيرة ، وهو الذي عليه أكثر العلماء كما بيناه آنفًا .

أدلة الجمهور

أدلّتهم في وجوب الولاية في النكاح كثيرة وهي من الكتاب والسنة :

(2) سورة النساء الآية (141) .

(1) سورة البقرة الآية (221) .

(3) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير (ج 2 ص 220) وكشاف القناع عن من الإقناع للشيخ منصور بن إدريس الحنبلي (ج 3 ص 17) والفقهاء على المذاهب الأربعة (ج 4 ص 12) . والمدخل الفقهي للشيخ مصطفى الزرقا (ج 1 ص 321) وكتاب « اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى » للإمام أبي يوسف (ص 176) .

أما الكتاب ، فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾ وقوله كذلك : ﴿ قَبْلَ أَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ (1) ، وهذا خطاب للأولياء . وَنَهَيْهِمْ عَنِ الْعِضْلِ يَدُلُّ أَنَّ لَهُمُ الْوَلَايَةَ عَلَى النِّسَاءِ فِي التَّرْوِيجِ ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ نَهْيَهُمْ عَنِ إِنْكَاحِ الْمُسْلِمَاتِ لِلْمُشْرِكِينَ يَغْنِي أَنَّهُمْ أَهْلُ الْوَلَايَةِ فِي التَّرْوِيجِ .

واستدلوا كذلك من السنة بجملة أحاديث ، منها ما أخرجه الترمذي عن أبي بردة عن أبيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَنْكَاحُ بَغِيرَ وَلِيِّي » (2) .

وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن مسعود قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي وَشَاهِدِي عَدْلٍ » (3) .

وأخرج الدارقطني عن عائشة قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَنْكَاحُ إِلَّا بَوْلِي وَشَاهِدِي عَدْلٍ ، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ » (4) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن أبي هريرة قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا ؛ فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا » (5) .

وأخرج الدارقطني عن عائشة قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ : الْوَلِيِّ ، وَالزَّوْجِ ، وَالشَّاهِدَيْنِ » (6) .

وذلك دليلٌ يَنْ عَلَى أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَصِحُّ بِغَيْرِ وَلِيٍّ ، وَأَنَّ الْوَلِيَّ رَكْنٌ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ فِي النِّكَاحِ ؛ وَلَكِنْ يُشْتَنَى مِنْ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ثَمَةً وَلِيٍّ لَهُ ؛ فَهُوَ (عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) قَمِيْنٌ أَلَا يُزَوِّجُهُ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ ؛ فَهُوَ خَيْرُ الْبَشَرِيَّةِ وَسَيِّدُهَا وَمَعْلَمُهَا وَرَأِئِذُهَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وكذلك اتفق الجمهور على أنه ليس للمرأة ولايةٌ لإنكاح غيرها وأنها لا عبارة لها في التزويج إيجاباً ولا قبولاً ؛ فلا تزوج نفسها ولا غيرها لا بولاية ولا بوكالة ، وأما نكاح من هذا القبيل فهو باطل (7) وفي هذا أخرج الدارقطني عن عائشة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :

(1) سورة البقرة الآية (232) . (2) الترمذي (ج 5 ص 12) مع شرح ابن العربي .

(3) الدارقطني (ج 3 ص 225) . (4) الدارقطني (ج 3 ص 226) .

(5) الدارقطني (ج 3 ص 227) . (6) الدارقطني (ج 3 ص 225) .

(7) سبل السلام (ج 3 ص 117 ، 118) ومنتهى الإرادات لابن النجار (ج 2 صفة 160) وكشف الغمة عن

جميع الأمة للشعراني (ج 2 ص 59) ونيل الأوطار (ج 6 ص 135) .

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَالْمَهْرُ لَهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، فَإِنْ تَشَاجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ» .

قول المجيزين

وهم الإمام أبو حنيفة وزفر والزهري والشعبي .

فقد قالوا : إذا زوجت المرأة نفسها من كفاء بشاهدين ، فذلك جائز ، وإن زُوِّجَتْ نفسها من غير كفاء فهو كذلك جائز ، وللأولياء أن يعترضوا أو يطلبوا التفريق ⁽¹⁾ .
وشبهه بهذا القول ما ذهبت إليه الشيعة الإمامية ؛ إذ قالوا : لا يشترط الولي في زواج المرأة الرشيدة إن كان نكاحها دائماً إلا أنه أفضل أن يكون فيه ولي ⁽²⁾ .

أدلة المجيزين

استدل القائلون بعدم اشتراط الولاية في النكاح بالكتاب والسنة :

أما الكتاب ، فقد استدلوا منه بقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ ﴾ ⁽³⁾ ووجه الاستدلال بهذه الآية أن الله سبحانه وتعالى أضاف العقل إلى النساء وهو التزويج ، فلها إذن إنكاح نفسها بنفسها .

وكذلك أضاف فعل الإنكاح إليهن بقوله : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ ﴾ ⁽⁴⁾ .

وكذلك قوله : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ ⁽⁵⁾ فقد أضاف الله سبحانه وتعالى النكاح إليهن ، وذلك يدل على إباحة النكاح بعبارة النساء من غير ولي ⁽⁶⁾ .

واستدلوا من السنة بما أخرجه مسلم عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « الأئمة أحق بنفسها من وليها . والبكر تُنْتَأَذَن في نفسها وإذنها صماتها » ⁽⁷⁾ فهي إذن أحق من غيرها بتزويج نفسها .

(1) البدائع (ج 2 ص 247) واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص 176) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 74) .

(2) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للجبي (ج 5 ص 112) .

(3) سورة البقرة : الآية (240) .

(4) سورة البقرة : الآية (232) .

(5) سورة البقرة : الآية (230) .

(6) البدائع (ج 2 ص 247) وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي (ج 2 ص 117) .

(7) مسلم (ج 4 ص 141) .

ويُستدل كذلك بالمعقول ، وهو أن المرأة إن كان للولي أو القاضي أن يزوجه فلا جرم أن يكون تزويجها لنفسها من نفسها أولى ما دامت بالغة ؛ لأنها أشد حرصاً وإشفاقاً على نفسها من غيرها .

التبرج

والراجح عندي قول الجمهور ، وهو أنه لا يصح النكاح بغير ولي ، وليس للمرأة أن تُزَّوج نفسها بنفسها ، والأدلة كثيرة في ذلك ومتكاملة وهي بمجموعها تدل على اشتراط الولاية في الزواج .

أما ما استدل به الإمام أبو حنيفة والذين معه فلا يدل على أكثر من وقوع النكاح ، وليس فيه ما يُشير إلى الولاية في الإنكاح .

ومن الاستدلال بالمعقول أن يقال : إن مصلحة المرأة لاختيار الزوج الصالح أن يضطلع الولي بوجبة الإنكاح لا المرأة نفسها . فالولي أعلم من موكلته المرأة بأمور الرجال من حيث سلوكهم وأخلاقهم وحقيقة طبائعهم ، والرجل أقدر من المرأة على التنقيب عن أحوال الخاطب بالسؤال عنه ، والمبادرة في اجترأ وقدره ؛ للوقوف على حقيقة أوضاعه الشخصية والسلوكية ليُعلم مبلغ صلاحه لموكلته ، ولو تُركت المرأة وشأنها في ذلك لأفضى ذلك إلى استغفالها وسقوطها في براثن الزوجية الفاشلة المشنوءة في كثير من الأحيان ؛ وذلك لأن المرأة أقل من الرجل اقتداراً على التعرف على حقيقة مَنْ يخطبها ؛ وذلك لضعف تبصُّرها بأمور الرجال وقلة مخالطتها لهم ، ولفرط حيائها ، ولعدم قدرتها على تعقب أخبار من يخطبها .

قوله تعالى : ﴿ وَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ يسألكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم واتقوا الله وأعلموا أنكم ملئقوه وبشِّر المؤمنين ﴿ ﴾ .

سبب نزول الآية

أخرج مسلم وغيره من أصحاب السنن عن أنس : أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يؤاكلوها ولم يجامعوها في البيوت - أي لم يجتمعوا بهن - فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ إلى آخر الآية .

فقال رسول الله ﷺ : « اصنعوا كل شيء إلا التكاخ » فبلغ ذلك اليهود فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ، فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود تقول كذا وكذا ؛ أفلا نجتمعهن ؟ فتغيّر وجه الرسول ﷺ حتى ظننّا أن قد وجدّ عليهما (غضب عليهما) ، فخرجا ، فاستقبلتهما هندية من لبن إلى رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهما ، فسقاها فعرفا أن لم يجذ عليهما (1) ..

والمستفاد من ذلك : أن الناس كانوا قبل نزول هذه الآية لا يساكنون حائضاً في بيت ولا يؤاكلونهن في إناء ولا يشاربونهن ، فعرفهم الله بهذه الآية أن الذي عليهم في أيام حيض نسائهم أن يجتنبوا جماعهن فقط دون ماعدا ذلك من مضاجعتين ومؤاكلتين ومشاربتين (2) .

الحيض وأحكامه

الحيض يعني في الأصل : السيل ، يُقال : حاض السيل وفاض ، وحاضت الشجرة : أي سال صمغها ، وسُمّي الحوض بذلك ؛ لأن الماء يحيض إليه ، أي يسيل إليه ، والحيضة : اسم مَرَّة ، والجمع حيضات أو حيض بالكسر ثم الفتح ؛ مثل : ضيعة

(1) أبو داود (ج 2 ص 250) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 81) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 258) وفتح

القدير (ج 1 ص 227) . (2) تفسير الطبري (ج 2 ص 380) .

وَضِيْعٌ ، أَوْ خَيْمَةٌ وَخِيَمٌ ⁽¹⁾ . وذلك هو المعنى اللُّغوي لكلمة الحيض .

أما المعنى الشرعي للحيض ، فلا يجزم أن يكون دقيق الصلة بهذا المفهوم ، وعلى هذا فالحيض في مفهوم الشرع : اسم لمقدار من الدم ينزل من رَجِم المرأة في أوقات مخصوصة يتعلق به أحكام معينة ، منها : تحريم الصلاة والصوم والجماع ومسّ المصحف وغير ذلك مما نشرحه في حينه ، فإذا اقتضى وجود الدم مثل هذه الأحكام سُمِّي حيضًا ، وإذا لم يقتض وجود مثل هذه الأحكام فليس حيضًا ، وذلك كالمرأة الحامل قد ترى الدم لكنه لا يُسَمَّى حيضًا ؛ فلا يتعلق به أحكام الحيض ، وكذلك المستحاضة قد ترى الدم لمدة طويلة ، لكنه لا يُسمى حيضًا ، ومن ثَمَّ فعليها (المستحاضة أو الحامل) من الواجبات والأحكام ما على الطاهرات سواء ، وكل منهما في ذاتها طاهرة وليست حائضًا بالرغم من نزول الدم .

وجماع القول في ذلك : أنَّ الحيض في مفهوم الشرع : هو اسم لدم يقتضي تعلّق أحكام به خلافًا لما عليه غير الحوائض ⁽²⁾ .

صفة دم الحيض

لدم الحيض جملة صفات هي :

أولاً : أنه أسود تغلوه حُمرة . وفي ذلك أخرج النسائي عن فاطمة بنت أبي حَبِيش أنها كانت تُستَحاض ، فقال لها رسول الله ﷺ : « إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يُعرف ؛ فأمسكي عن الصلاة . وإذا كان الآخر فتوضئي فإنما هو عِرْق » ⁽³⁾ .

ثانيًا : أنه ثخين أو خائر ، وفي هذا أخرج الدارقطني عن أبي أمامة من حديث طويل أنَّ رسول الله ﷺ قال : « ودم الحيض لا يكون إلا دماً أسود غبيطاً تغلوه حُمرة ، ودم المستحاضة رقيق تغلوه صُفرة » ⁽⁴⁾ ، والمراد بالدم العبيط : الطري الخالص الذي لا خلط فيه ⁽⁵⁾ .

وموضع الاستدلال هو قوله عن دم الاستحاضة : (رقيق) فدم الحيض خلافه ، فهو غير رقيق . يضاف إلى ذلك قوله : (عبيط) أي طري ، والطراوة تدل على الوصف

(1) المصباح المنير (ج 1 ص 172) وتفسير الرازي (ج 6 ص 63) وفتح القدير (ج 1 ص 225) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 338) وتفسير الرازي (ج 6 ص 64) .

(3) النسائي (ج 1 ص 185) . (4) الدارقطني (ج 1 ص 218) .

(5) المصباح المنير (ج 2 ص 38) .

المقصود وهو التخزين الحائض .

ثالثاً : أنه يخرج برفق وليس بسيلان ، فهو دمٌ فاسدٌ يتجمع في أعماق الرحم مدةً من الزمن حتى إذا حان أو أن إخراجَه لفظَه الجسم إلى الخارج خلال أسبوعٍ من الزمن أو نحوه ، فهو في أثناء هذه المدة ينزل ببطءٍ ورفقٍ وليس بشدةٍ وسيلان .

رابعاً : دم الحيض كريه الرائحة وتَنّ ؛ وذلك لأنه من الفضلات التي يطرحها الجسم ويتأذى من استبقائها خلافاً لسائر الدماء ، فإنها ليست تيّنة ولا كريهة ؛ لأن الجسم لا يلفظها ولا يستغني عنها إلا أن تخرج بسبب من الأسباب كالجرح أو الاستحاضة أو نحو ذلك .

أما نتته وسوء ريحه فهو مُستفادٌ من قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ أَذَىٌّ ﴾ أي : يتأذى من رائحته ، والأذى كنايةٌ عن القذر (1) .

مدة الحيض

نعرض لأقوال العلماء في مدة الحيض من حيث أقله وأكثره ، وذلك في التفصيل التالي :
فقد ذهب الحنفية إلى أن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة ، وهو قول سفيان الثوري ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه الدارقطني عن أنس قال : « أدنى الحيض ثلاثة ، وأقصاه عشرة » قال وكيع : الحيض ثلاثٌ إلى عشرٍ ؛ فما زاد فهي استحاضة (2) .
وأخرج الدارقطني كذلك عن أنس قال : « القروء ثلاثٌ وأربع وخمس وست وسبع وثمانٍ وتسع وعشر » (3) .

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أقل مدة للحيض يومٌ وليلة ، وأكثرها خمسة عشر يوماً . وحجتهم في ذلك : أن الشرع لم يبين مدة الحيض ؛ فوجب الرجوع فيه إلى عرف النساء . وفي هذا يقول الشيرازي في المهذب : والدليل على ذلك : أن المرجع في ذلك إلى الوجود ، وقد ثبت الوجود في هذا القدر ، قال الشافعي (رحمه الله) : رأيت امرأة أثبت لي عنها أنها لم تنزل تحيض يوماً لا تزيد عليه ، وقال الأوزاعي : عندنا امرأة تحيض غدوةً وتطهر عشيةً ، وقال عطاء : رأيت من النساء من تحيض يوماً وتحيض

(1) فتح القدير للشوكاني (ج 1 ص 225) وتفسير الرازي (ج 6 ص 65) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 82) .

(2 - 3) الدارقطني (ج 1 ص 209) .

خمسَ وعشرين يوماً ، وقال أبو عبد الله الزيري : كان في نساءنا مَنْ تحيضُ يوماً وتحيض خمسَ عشرَ يوماً وأكثره خمسَ عشرَ يوماً ⁽¹⁾ .

وفي هذا أخرج الدارقطني عن عطاء بن أبي رباح قال : « أدنى وقتِ الحيض يومٌ » ⁽²⁾ .

وأخرج الدارقطني كذلك عن عطاء قال : « أكثرُ الحيض خمسَ عشرة » ⁽³⁾ .

أما الإمام مالك فقد رُوِيَ عنه قوله : إنَّه لا وقتَ لقليل الحيض ولا لكثيره إلا ما يُوجدُ في النساء . فكأنَّه ترك ذلك لعادة النساء وجِيلَتِهِنَّ في المسألة ؛ وعلى هذا ، فإنَّ أقلَّ دفقة في الدم تُعتبر حيضاً .

وثمَّة رواية عن مالك مثل قول الشافعية والحنابلة في المسألة ، وهو أنَّ أقلَّ الحيض يومٌ وليلةً وأكثره خمسَ عشرَ يوماً ، وهو القولُ الظاهر في المذهب ، والحجة في ذلك أنَّ هذا الأمرَ مردودٌ إلى عُزف النساء ⁽⁴⁾ .

وكيفما كان الخلافُ ، فإن مدة الحيض في الغالب أن تكون ستة أيام أو سبعة . وفي هذا أخرج أبو داود عن عمران بن طلحة أن النبي ﷺ قال لِحِمْنة بنت جحش في حديث طويل : « فَتَحِيضِي ستَّةَ أيامٍ أو سبعةً في علم الله ، ثم اغتسلي » ⁽⁵⁾ .

مدة النفاس

النفاس : هو الدَّمُ النازل من الرحم بسبب الولادة ، وهو يُشبه الحيض من حيث الحكم ، وليس لأقلِّه حدٌّ عند جمهور العلماء ، ووجه ذلك : أن النفاس قد ينقطع عقيب استهلال المولود أو بعد مدة قصيرة من الزمن لا تتجاوز ساعات ، بعدها تجفُّ النفساء تماماً ؛ فيجب عليها الغسل والعبادت ، وقد تلد المرأة ولا ترى الدم ، وهو أمر قليل الحدوث . وقد رُوِيَ أن امرأة ولدت على عهد النبي ﷺ فلم تَرَ نفاساً ، فبُشِّمَتْ ذات الجفوف ⁽⁶⁾ .

(1) المهذب (ج 1 ص 38) والمجموع (ج 2 ص 375 ، 376) وغاية المنتهى (ج 1 ص 81) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 45) .

(2 - 3) الدارقطني (ج 1 ص 208) .

(4) تفسير القرطبي (ج 3 ص 83) وبداية المجتهد (ج 1 ص 50) والمُدونة (ج 1 ص 55) .

(5) أبو داود (ج 1 ص 76) .

(6) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 62) والكافي لابن قدامة (ج 1 ص 107 - 108) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 49) وبداية المجتهد (ج 1 ص 52) والمغني (ج 1 ص 345) .

أما أكثر النفاس فثمةً خلافٌ بين العلماء فيه ؛ فقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن أكثر النفاس أربعون يومًا ⁽¹⁾ .

ودليلهم في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « وُقَّتْ للنفساء أربعون ليلةً إلا أن ترى الطهرَ قبلَ ذلك » ⁽²⁾ .

وكذلك أخرج البيهقي عن أم سلمة قالت : « كانت النفساء على عهد رسول الله ﷺ تقعد بعد نفاسها أربعين يومًا وأربعين ليلة ، وكنا نُطلي وجوهنا بالوُزَس من الكَلَف » ⁽³⁾ والورس : نبت أصفر يُزرع باليمن ، ويصبغ به ، وقيل : هو صنف من الكركم أو ما يشبهه ⁽⁴⁾ .

وذهب المالكية والشافعية إلى أن أكثر النفاس ستون يومًا ، وفي قولٍ للمالكية إنه يُسأل عن ذلك النساء أو أهل الخبرة ⁽⁵⁾ .

واستدلوا على ذلك بما أخرجه البيهقي عن الشعبي قال : « تجلس النفساء ستين يومًا » ⁽⁶⁾ .

والراجح عندي قولُ الحنفية والحنابلة في هذه المسألة ؛ وذلك لتضافر النصوص من السنة على أن أكثر مدة للنفاس أربعون يومًا ، ثم تغتسل النفساء بعدها وتفعل ما كان محظورًا عليها بسبب النفاس . ومن جملة ذلك ما أخرجه الدارقطني عن عثمان بن أبي العاص قال : « وُقَّت رسول الله ﷺ للنفساء في نفاسهن أربعين يومًا » ⁽⁷⁾ .

وكذلك أخرج الدارقطني عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « تنتظر النفساء أربعين ليلةً ، فإن رأت الطهرَ قبلَ ذلك فهي طاهرةٌ ، وإن جاوزت الأربعين فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتُصلِّي ، فإن غلبها الدمُ توضأت لكل صلاة » ⁽⁸⁾ .

وكذلك أخرج الدارقطني عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنها سألته : « كم تجلس المرأة إذا ولدت ؟ قال : تجلس أربعين يومًا ؛ إلا أن ترى الطهرَ قبلَ ذلك » ⁽⁹⁾ .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 62) وشرح فتح القدير للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية على الهداية للبابرتي

وحاشية المحقق سعدي أفندي (ج 1 ص 188) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 49) .

(2) البيهقي (ج 1 ص 343) . (3) البيهقي (ج 1 ص 341) .

(4) المصباح المنير (ج 2 ص 330) .

(5) المدونة (ج 1 ص 58) وبداية المجتهد (ج 1 ص 52) والمهذب (ج 1 ص 45) .

(6) البيهقي (ج 1 ص 342) . (7) الدارقطني (ج 1 ص 220) .

(8) الدارقطني (ج 1 ص 221) . (9) الدارقطني (ج 1 ص 223) .

الاستحاضة

وهو خروجُ الدم من رَجِم المرأة ، ليس بسبب الحيض أو النفاس ، وإنما خروجه من عرق العاذل ⁽¹⁾ .

وقد بينا أن كلاً من الحيض والنفاس له مدة يمكن تحديدها من حيث القلة والكثرة على ما في ذلك من خلاف بين الفقهاء ، فما نزل من دم في غير هذه المدة فهو استحاضة .

وعلى هذا ، فإن الاستحاضة هي سيلان الدم خارج هذه المدة ، وهي مدة الحيض والنفاس قلة وكثرة ، فما كان فوق هذه المدة (مدة الحيض) على الخلاف في أكثرها : فهو استحاضة ، وكذلك ما كان دون أقلها - على الخلاف فيه - فهو استحاضة أيضاً .

وكذلك ما كان فوق مدة النفاس - على الخلاف فيه - فهو استحاضة .

يُضافُ إلى ذلك أيضاً ما ينزل من الصغيرة قبل سن الحيض ، وهي سبع سنين أو تسع على الخلاف ، فما كان من دم قبل هذه السن فلا يعتبر حيضاً ، بل هو دم فاسد نتيجة لاعتلال في أجهزة الرحم ، واعتبره بعض العلماء استحاضة ⁽²⁾ .

على أن المستحاضة معتبرة من أصحاب الأعدار ، وذلك من حيث مراعاة حالها وإعذارها . ومن أجل ذلك أتاحت لها الشريعة من التخفيف في وجبة التطهير ما يدفع عنها الحرج والمشقة ، وبذلك فحكم المستحاضة - من حيث التطهير - هو حكم مَنْ به سلس بول أو مَذْي ، أو من به استطلاق بطن فلا يستمسك للريح والغائط ، أو من به جرح لا يَوقاً ، أو غير ذلك من الأحداث .

وقد اتفق العلماء على عدم وجوب الغسل على المستحاضة بعد انقطاع الدم أو خلاله ، إلا أنهم اختلفوا في الوضوء من حيث وقت وجوبه عليها ، وفي هذا أخرج النسائي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني امرأة أستحاض فلا أطهر ؛ أفأدخ الصلاة ؟ قال : « لا ؛ إنما ذلك عِرْق وليست حَيْضَةً ؛ فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي » ⁽³⁾ .

(1) العاذل : العرق الذي يسيل منه دم الاستحاضة ، مختار الصحاح (ص 421) والقاموس المحيط (ج 2 ص 341) .

(2) الفقه على المذاهب الأربعة (ج 1 ص 129) ومحاضرات في الفقه الإسلامي للدكتور محمد فوزي فيض

الله (ص 130) .

(3) النسائي (ج 1 ص 184) .

وأخرج النسائي كذلك عن أم سلمة قالت : سألت امرأة النبي ﷺ قالت : إني أَسْتَحَاضُ فلا أطهر ؛ أَفَأَدْعُ الصلاة ؟ قال : « لا ، ولكن دَعِي قَدْرَ تلك الأيام والليالي التي كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلي واستثفري ⁽¹⁾ وصَلِّي » ⁽²⁾ .

وأخرج الدارقطني عن عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت أبي حبيش فقالت : إني امرأة استحاض فلا أطهر ، فقال رسول الله ﷺ : « اجتنبِي الصلاة أيام حيضك ، ثم اغتسلي وصومي وصلي ؛ وإن قطر الدم على الحصى » فقالت : إني أَسْتَحَاضُ لا ينقطع الدم عني ، قال : « إنما ذلك عَرَقٌ وليس بحيض ، فإذا أَقْبَلَ الحيض فدعي الصلاة ، فإذا أدبر فَاغْتَسَلِي وَصَلِّي » ⁽³⁾ .

وأخرج البيهقي عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « المستحاضة تَدَعِ الصلاة أيام حيضها ، وتغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتقوم وتُصَلِّي » ⁽⁴⁾ .

وهذه الأحاديث تدل - في جملتها - على أن المستحاضة يجب عليها أن تغتسل بعد انقطاع مدة حيضها ، ثم تستنثر بِشِدِّ نفسها بالخرقة والكرسف ، ثم تتوضأ وتصلي ولا يضرها بعد ذلك شيء حتى (وإن قطر الدم على الحصى) كما ورد عن النبي ﷺ في رواية الدارقطني وغيره .

على أنه يُشترط - كيما تكون المستحاضة من أصحاب الأعدار - أن يستمر نزولُ الدم بحيث لا يكونُ لديها متسع ينقطع فيه الدم بما يكفي للوضوء والصلاة ، فإن كان لديها وقت كهذا تستطيع فيه أن تتوضأ وتصلي ؛ فقد بطل الوضوء ، وهو الذي عليه جمهور العلماء .

وثمة مسألة أساسية هنا ؛ وهي وقتُ الوضوء بالنسبة للمستحاضة ، فهل تتوضأ لكل صلاة مفروضة ؟ أو لكل وقتٍ من الأوقات الخمسة ؟ ثمة قولان في ذلك :

القول الأول : وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة ؛ فقد ذهب هؤلاء إلى وجوب الوضوء في وقت كل صلاة فقط . وحجتهم في ذلك ما رواه الترمذي عن فاطمة بنت أبي حبيش أن النبي ﷺ قال لها : « توضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت » ⁽⁵⁾ .

فإن المستحاضة عليها أن تتوضأ لكل وقتٍ من الأوقات الخمسة ولها بعد ذلك أن

(1) استثفري : من الاستفثار ، وهو شد الفرج بعصابة تكون ما بين الرجلين .

(2) النسائي (ج 1 ص 182) . (3) الدارقطني (ج 1 ص 214) .

(4) البيهقي (ج 1 ص 347) . (5) الترمذي (ج 1 ص 218) .

تُصَلِّي من الفرائض في داخل كل وقت ما تشاء (1) .

وجاء في الموطأ كذلك عن أم سلمة أَنَّ امرأةً كانت تُهَرِّاق الدم على عهد رسول الله ﷺ فاستفتت لها أم سلمة رسولَ الله ﷺ فقال : « لَتَنْظُرِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ الَّتِي كَانَتْ تُحِيضُ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا ، فَلَتَتْرَكَ الصَّلَاةَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ ، فَإِذَا خَلَفْتَ ذَلِكَ ، فَلَتَغْتَسِلْ ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرْ بِثَوْبٍ ، فَلَتُصَلِّ » (2) .

قال محمد بن الحسن الشيباني في هذا : وبهذا تأخذ ، وتتوضأ لكل صلاة وتُصَلِّي إلى الوقت الآخر وإن سال دُمُّها ؛ وهو قول أبي حنيفة (3) .

القول الثاني : وهو قول الشافعية ؛ فقد ذهبوا إلى وجوب الوضوء لكل صلاة مفروضة بمفردها ، ولها أن تصلي مع الصلاة المفروضة ما تشاء من التوافل ، وإذا أرادت أن تُصَلِّي صلاةً أخرى مفروضة وجب عليها أن تتوضأ وضوءاً جديداً (4) . وحجتهم في ذلك قولُ النبي ﷺ لفاطمة بنت أبي حُبَيْش لما سألته عن استحاضتها : « اجتنبي الصلاة أيام مَحِيضِكَ ، ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة ؛ وإن قطر الدم على الحَصِيرِ » (5) .

وهذا هو الراجح في تقديري لما يُعزِّزه من الأدلة الكثيرة من السنة التي تقول في جملتها إلى وجوب الوضوء لكل صلاة مفروضة .

أحكام المستحاضة

يَنَاطُ بالمستحاضة من الأحكام والواجبات الشرعية ما يناط بأية امرأة طاهرة ؛ لأنها في حكم الطاهرات ، سواء بسواء ؛ فيجب عليها الصلاة والصيام والحج ، ولها أن تؤدي العبادات بمختلف أنواعها كال تلاوة ومَسِّ القرآن ودخول المسجد والمكث فيه ، إلى

(1) الحديث رواه أبو داود (208 / 1 و 209) برقم (297) وابن ماجه (204 / 1) برقم (625) والترمذي (220 / 1) برقم (126) عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال في المستحاضة : « تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها ، ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلي » وقال : هذا حديث تفرد به شريك عن أبي اليقظان « وانظر : المغني (ج 1 ص 367) وشرح فتح القدير للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية على الهداية للبايرتي (ج 1 ص 184) والموطأ (ص 52 ، 53) وغاية المنتهى (ج 1 ص 86) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 60) .

(2) رواه النسائي (120 / 1) برقم (209) وأبو داود (187 / 1) برقم (274) وابن ماجه (204 / 1) برقم (623) .

(3) الموطأ (ص 52) . (4) المهذب (ج 1 ص 46) .

(5) أخرجه الدارقطني (ج 1 ص 212) .

غير ذلك من أحكام حُظِرَتْ على الحائض ، وذلك بعد أن تتوضأ لوقت كل صلاة أو لكل صلاة على الخلاف الذي يَبْتَنَاهُ في ذلك ، ولزوجه كذلك أن يَطَّأَهَا من غير حَرَج في ذلك أو جناح ، وهو قول الجمهور خلافاً للحنابلة إذ قالوا : إن المستحاضة لا تُوطَأ إلا لضرورة كما لو خَشِيَ على نفسه العنت (الزنا) لأن الاستحاضة ربما تطاول وقتها فيشق على الزوج أن يتحرز من العنت (1) .

واحتجت الحنابلة على تحريم وطء المستحاضة بقولهم : إن كل دم يخرج من الفرج أدنى ؛ فَوَجِبَ عدمُ قربانه ؛ لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ وذلك لأن دم الاستحاضة يُشْبِه دم الحيض من حيث هو أدنى ، وهو قول النخعي والشعبي وابن سيرين والزهري . وهو كذلك قول عائشة (رضي الله عنها) (2) . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور وهو إباحتها وطء المستحاضة ؛ لما يَبْتَنَاهُ .

أحكام الحائض والنفاس

يتعلق بكل من الحائض والنفاس جملة أحكام لا خلاف فيها بين العلماء ، وهي ما نَعْرِضُ له في هذا التفصيل :

أولاً : سقوط فرض الصلاة دون غيره من الفرائض :

وفي هذا أخرج مسلم عن معاذة قالت : سألتُ عائشة ، فقلتُ : ما بال الحائض تَقْضِي الصوم ولا تقضي الصلاة ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ قلتُ : لستُ بحرورية ، ولكني أسأل . قالت : كان يُصَيِّنَا ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة (3) .

ثانياً : تحريم أداء الصلاة :

وذلك لقول النبي ﷺ لفاطمة بنت أبي حَبِيش لما سألته عن استحاضتها : « دَعِي الصلاة أيامَ أقرائك ، ثم اغتسلي وصَلِّي ؛ وإن قطَرَ الدَّمُ على الحَصِيرِ » (4) .

وبذلك فإن صلاة الحائض تَنْعَقِدُ فاسدةً فضلاً عن الإثم الذي تُقَارِفُهُ إذا صَلَّتْ وهي حائض أو نفساء .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 65) والمهذب (ج 1 ص 46) والمدونة (ج 1 ص 11) والكافي (ج 1 ص 106) .

(2) الكافي (ج 1 ص 106) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 86) .

(3) مختصر صحيح مسلم (ص 56) . (4) أخرجه الدارقطني (ج 1 ص 212) .

ثالثاً : تحريم أداء الصيام ولكنه لا يسقط عنها وجوبه :

وفي هذا أخرج البخاري عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ » قُلْنَ : بلى ، قال : « فذلك من نقصان عقلها . أليس إذا حاضت لم تُصل ولم تُصم ؟ » قُلْنَ : بلى ، قال : « فذلك من نقصان دينها » (1) .

رابعاً : تحريم الطواف :

فإنه يباح للحائض أن تؤدي مناسك الحج جميعاً ما عدا الطواف ؛ فإنها تتربص حتى إذا طهرت طأفت ، وفي هذا أخرج البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : خرجنا لا نرى إلا الحج ، فلما كنت بـسرف (موضع قريب من مكة) حِضْتُ ، فدخل علي النبي ﷺ وأنا أبكي ، فقال : « ما لك ؟ أنفست ؟ » قُلْتُ : نعم ، قال : « إن هذا أمرٌ كتبته الله تعالى على بنات آدم ، فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت » (2) .

خامساً : تحريم قراءة القرآن :

ويستدل لذلك بما أخرجه الترمذي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » (3) .

سادساً : تحريم مس المصحف :

وكل من الحائض والنفساء في ذلك كالجنب ، لا يجوز له أن يمس المصحف ؛ وذلك لقوله عز من قائل : ﴿ لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ (4) .

ومن المعلوم بالضرورة أن الحائض غير طاهر ، فلا يجوز لها أن تمس المصحف . وهو ما اتفق عليه عامة أهل العلم خلافاً لأهل الظاهر ؛ إذ قالوا : لا حظر في ذلك ولا جناح ، والمقصود بالمطهرين في الآية : الملائكة وليس الناس (5) .

سابعاً : تحريم الكس في المسجد :

وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ﴾ (6) وذلك يعني

(1) مختصر صحيح البخاري (ص 65) . (2) مختصر صحيح البخاري (ص 64) .

(3) الترمذي (ج 1 ص 236) . (4) سورة الواقعة الآية (79) .

(5) المحلى (ج 1 ص 84) والمغني (ج 1 ص 148) وتفسير القرطبي (ج 17 ص 227) .

(6) النساء الآية (43) .

أن ثبتَ الجنب والحائض في المسجد حرام إلا ما كان من مرور فقط . وكذلك أخرج أبو داود عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « إني لا أُحِلُّ المسجدَ لحائضٍ ولا جُنُبٍ » (1) .

ثامناً : تحريم طلاقها أثناء الحيض :

وذلك أنه يَحْرُمُ من الوجهة الدينية طلاق المرأة وهي حائض ، وكذلك يَحْرُمُ تطليقها في طهرٍ مَسَّها فيه .

وبذلك فإنه لا مساعَ لتطليق المرأة إلا في طهر لم يَمَسَّها فيه ، فإذا لم تكن كذلك : أَيْح للرجل طلاقها إن أراد . ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَهَا النَّيُّ إِذَا طَلَّقَتْهُ الْإِنْسَاءُ فطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ ﴾ (2) . أي : إذا أردتم التطليق فليكن ذلك في طهر لم تَمَسَّ فيه .

وفي النهي عن الطلاق في حال الحيض أخرج مسلم عن نافع أن ابن عمر (رضي الله عنهما) طَلَّق امرأته وهي حائض ، فسأل عمرُ النبي ﷺ ، فأمره أن يرجعها ، ثم يُمهلها حتى تحيضَ حيضةً أخرى ، ثم يُمهلها حتى تطهر ، ثم يُطلقها قبل أن يَمَسَّها ؛ فنلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يُطَلَّقَ لها النساء » (3) .

تاسعاً : وجوب الغسل :

وذلك بعد مرور أكثر مدة الحيض . وهي على الخلاف الذي بيناه ، وفي وجوب الغسل أخرج الدارقطني وغيره أن النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش : « فإذا أَقْبَلَتِ الحيضةُ فَدَّعِي الصلاةَ ، وإذا أَذْبَرَتْ فَاغْتَسِلِي وَصَلِّي » (4) وفي رواية أخرى من طريق أم سلمة : « تَدْعُ الصلاةَ أيامَ أَقْرَائِهَا ، ثم تَغْتَسِلُ وتَسْتَتِفِرُ بِثُوبٍ وتُصَلِّي » (5) .

عاشراً : وجوب الاعتماد به (الحيض) :

أي أن عدة النساء عند وقوع التفريق تتحدد تبعاً لانقضاء الأقرء ؛ وهي الحيضات عند الحنابلة والحنفية ، وهو قول عمر وعليّ وابن مسعود وأبي موسى ومجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي ، وذلك خلافاً للشافعية ؛ إذ قالوا : الأقرء هي الأطهار ، وهو قول عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت والزهري وأبان بن عثمان (6) .

(1) سورة الطلاق الآية (1) .

(2) أبو داود (ج 1 ص 60) .

(3) مختصر مسلم (ج 1 ص 206) .

(4) الدارقطني (ج 1 ص 320) .

(5) فتح القدير (ج 1 ص 235) .

(6) الدارقطني (ج 1 ص 208) .

وعلى العموم ، فإن المرأة في التفريق تعتد بانقضاء الأقرء أو القروء ، سواء في المطلقة طلاقاً صحيحاً ، أو المفارقة لأي سبب من أسباب التفريق ، وفي ذلك يقول الله عز وجل : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (1) . وسيأتي تفصيل قضايا الطلاق والعدة في موضعها من هذه السورة وغيرها من السور إن شاء الله .

الحادي عشر: صيرورة المرأة به بالغة :

فإن المرأة إذا بلغت سنّ الحيض صارت بالغة ، وهي بذلك تُنَاط بها عامة المسؤوليات والتكليفات الشرعية ما بين صلاة وصيام وحج وغير ذلك من الأحكام ، وما يستدل به على صيرورة البلوغ بالحيض ، وأن المرأة تصبح بالحيض مكلفة : ما أخرجه البيهقي وغيره عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب شامية رفاق ، فأعرض عنها ، ثم قال : « ما هذا يا أسماء ؟ إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يَصْلُحْ أن يُرَى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكَفَّيْهِ » (2) . وقد اتفقت على هذا كلمة الفقهاء فيما يترتب على الحيض من أحكام (3) .

الثاني عشر: تحريم الجماع :

فإن الوطء في حال الحيض حرام ؛ لما في ذلك من قدر يحمل ضرراً كبيراً تتأذى منه النفوس والأبدان ، وكذلك فإن الحيض حيث الدم الفاسد النتن والريخ الكريه المعروف لا جرم أن يكون الوطء عنده غاية في الدنس ، وهو أمر مستقبح ومثيئ يترفع عنه الإنسان المسلم . وقيل : هذا المعنى حوته الآية الكريمة في النهي عن الوطء في الحيض ؛ لأنه أذى فقال سبحانه : ﴿ وَتَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ ﴾ .

وبالرغم من تحريم الوطء حال الحيض فقد أٌبيح الاستمتاع بالزوجة بما فوق الإزار فقط ، أما ما دونه مما يكون أسفل السرة وفوق الركبة فمحظور عند جمهور العلماء وفيهم الحنفية والشافعية والمالكية (4) ، ودليلهم في ذلك ما أخرجه البخاري عن عائشة (رضي

(1) سورة البقرة الآية (228) .

(2) البيهقي (ج 2 ص 126) .

(3) الكافي (ج 1 ص 91-93) وتفسير الرازي (ج 6 ص 65) وبداية المجتهد (ج 1 ص 56) وغاية المنتهى (ج 1 ص 77 ، 78) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 58 ، 60) والأم (ج 1 ص 75 ، 77) .

(4) بداية المجتهد (ج 1 ص 56) وفتح القدير (ج 1 ص 226) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 337) والأم (ج 1 ص 76) وتفسير الطبري (ج 2 ص 384) وأحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 52) .

اللَّهِ عنها) قالت : كانت إحدانا إذا كانت حائضًا أمرنا رسول الله ﷺ أن تَتَزَرَّ في فور حيضتها ، ثم يياشرها ، وأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْبَهُ كما كان رسول الله ﷺ يَمْلِكُ أَرْبَهُ ١ ؟ (١) . وهو يدل على جواز الاستمتاع بما فوق الإزار . ومع هذه الإباحة ، فإن الاعتزال أفضل خشية أن يضعف الإنسان أمام شهوته .

وكذلك أخرج أبو داود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يأمر إحدانا إذا كانت حائضًا أن تَتَزَرَّ ثم يُصَاجِعُها زوجها » وقال مرة : « يياشرها » (٢) .

وذهب آخرون إلى إباحة كل شيء إلا الجماع في الفرج ، وهو قول الثوري ومحمد بن الحسن والشعبي والحسن البصري وسعيد بن المسيب والضحاك وداود الظاهري وأحمد (٣) .

واستدلوا على ذلك بما أخرجه مسلم عن أنس (رضي الله عنه) أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولم يُجامِعوها في البيوت ، فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هِيَ أَذَى فَأَعْرِزُوا لِنِسَاءِ فِي الْمَحِيضِ ﴾ فقال رسول الله ﷺ : « اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » (٤) .

وقد أوجب عن ذلك بأن المراد من قوله : « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » يحتمل أن يكون الجماع فيما دون الفرج ؛ لأنه ضَرُوبٌ من النكاح والجماع ، وما دام الاحتجاج بخالطه الاحتمال فلا ينبغي أن يتحقق به استدلال .

ومن جهة أخرى : فإن إباحة جسد الحائض باستثناء فرجها ذريعة تتول بالتالي إلى الحرام ، وبذلك فإن ما يُباح للرجل من امرأته الحائض لا ينبغي أن يتجاوز ما بين السرة والركبة خشية الانزلاق في المحظور حيث القدر والأذى والإثم ، وإنما يكتفي منها بما فوق المئزر ، أما ما احتج به بعضهم من فعل الرسول ﷺ وأنه كان يياشر ما دون المئزر : فلا مَسَاسَ للقياس على ذلك ؛ لأن النبي ﷺ بطبيعته وجلبته الفذة فوق كل احتمالٍ أو شبهةٍ أو ضعف .

الجماع قبل الإغتسال

ذهب أكثر العلماء وفيهم الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن المرأة إذا انقطع حيضها لا

(1) مختصر صحيح البخاري (ص 64) . (2) أبو داود (ج 1 ص 70) .

(3) تفسير القرطبي (ج 3 ص 87) وبداية المجتهد (ج 1 ص 57) وتفسير الطبري (ج 2 ص 384) والمغني

(ج 1 ص 333) .

(4) مختصر صحيح مسلم (ص 54) .

يحل لزوجها أن يجامعها إلا بعد أن تغتسل من الحيض ⁽¹⁾ ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرَ فَأَنْوَهُرَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ فإن التطهر - بالثقل - يتضمن من المعنى فوق مجرد الجفوف وانقطاع الدم ، وهو وجوب الغسل ، ومن ثم فلا يُباح الجماع إلا بعده .

وبعبارة أخرى : فإن التطهر - بالثقل - أظهر في معنى الغسل بالماء منه في الطهر الذي هو انقطاع الدم .

وكذلك قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾ فقد قرأها كثير من العلماء بتشديد الطاء وفتحها ، وفتح الهاء وتشديدها ⁽²⁾ ، فإن ذلك يعني النهي عن قُرْبَائِهِنَّ حتى يغتسلن بالماء ولا يكفي في ذلك انقطاع الدم فقط ، بل الاغتسال بعد الانقطاع والجفوف ⁽³⁾ .

أما الحنفية فقالوا : إذا انقطع دم الحائض بعد مُضيِّ عشرة أيام ، فإنه يُباح لزوجها أن يجامعها قبل أن تَغْتَسِل فتكون حيثئذ بمنزلة امرأة جُنِبَ يُباح وطؤها وتنقضي عدتها إلى غير ذلك من الأحكام .

أما إذا انقطع الدم عنها قبل مُضيِّ عشرة أيام ، فلا يجوز له أن يجامعها ؛ لأنها ما تزال بذلك في حكم الحائض حتى تغتسل إذا كانت واجدة للماء أو يدخل عليها وقت الصلاة ، فإذا انقطع عنها الدم قبل عشرة أيام فلا يحل جماعها إلا بالاغتسال أو التيمم إذا لم تجد الماء ، أو أن يمضي عليها وقت الصلاة ، فإن كان أحد هذين (الاغتسال أو مضي وقت الصلاة) فقد خرجت من الحيض ، وحلَّ وطؤها وانقضت عدتها إن كانت حيضتها آخر حيضة ⁽⁴⁾ .

(1) الأم (ج 6 ص 76) وبداية المجتهد (ج 1 ص 58) وغاية المنتهى (ج 1 ص 79) وفتح القدير (ج 1 ص 226) .

(2) يعني بذلك أن لهذه الآية قراءتين ، وكلتاها متواترة عن النبي ﷺ ، فالأولى وهي قراءة « حَتَّى يَطْهُرْنَ » قرأ بها عبد الله بن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر . والثانية ، وهي قراءة « حَتَّى يَطْهُرْنَ » قرأ بها حمزة والكسائي ، وقرأ بها أيضاً عاصم في رواية أبي بكر والمفضل عنه انظر في ذلك : السبعة في القراءات (ص 182) .

(3) بداية المجتهد (ج 1 ص 58) وتفسير الرازي (ج 6 ص 68) وفتح القدير (ج 1 ص 226) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 88) وتفسير الطبري (ج 2 ص 385) وأحكام القرآن للشافعي (ج 1 ص 53) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 348) .

واحتجت الحنفية بقوله تعالى : « حَتَّى يَطْهَرْنَ » فقالوا : إذا قُرِئَ بالتخفيف ، فإنما يعني ذلك انقطاع الدم وليس الاغتسال ؛ لأنها لو اغتسلت وهي حائض لم تطهر ، وبذلك فإن قوله : ﴿ حَتَّى يَطْهَرْنَ ﴾ بالتخفيف لا يحتمل إلا معنى واحدًا وهو انقطاع الدم الذي يكون به الخروج من الحيض .

أما إذا قُرِئَ بالتشديد فهو يحتمل ما تحمله القراءة بالتخفيف فيراد به انقطاع الدم ، فإنه من الجائز أن يقال : طهرت المرأة ، وتطهرت : إذا انقطع دمها ؛ مثلما يقال : تقطع الحبل وتكثر الكوز وهو يعني : انقطع وانكسر ، ولا يقتضي ذلك فعلاً متعيناً دون غيره .

أما مُضِيّ وقت صلاة على الانقطاع قبل مضي عشرة أيام ، فإنها يلزمها فرض الصلاة ، ولزوم فرضها يُنافي بقاء حكم الحيض ؛ إذ غيرُ جائز أن يلزم الحائض فرض الصلاة ، فإذا انتفى حكم الحيض وثبت حكم الطهر ولم يَتَقَ إلا الاغتسال فلا يُمنع من الجماع ، وذلك بمنزلة امرأة جنب يُباح لزوجها جماعها ⁽¹⁾ .

وما ذهب إليه الجمهور أرجح ؛ استنادًا إلى مدلول القراءة بالتشديد ؛ حتى وإن كانت الآية تحتمل القراءتين (التخفيف والتشديد) لكن التعويل على القراءة بالتشديد أصوب ، وذلك على سبيل الاحتياط ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الوطء في الأدبار

ذهب عامة أهل العلم إلى تحريم وطء النساء في أدبارهن ، فإن هذا الضَرْبُ من الوطء جنوحٌ بالنفس إلى الخسة والهبوط ، وفيه من الضُّعة والتَّقْدِير ما يَسُوم المرأة شَرَّ الزراية والامتهان ، وهذا ضَرْبٌ من التلذذ الجانح المشين أو الشهوة المستقلدة المريضة التي تحظرها الشريعة على المسلمين ليكونوا أنقياء كرماء مع أنفسهم وأهليهم ، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ وبذلك لا يجوز وطء المرأة في دبرها بحال . فكل من حرم الله الجماع في الفرج بسبب الحيض من أجل النجاسة والقدر : فإنه من الأولى أن يُحْرَمَ الإتيان في الدبر لما هو أشدُّ في النجاسة والقدر .

وعلى هذا ، لا ينبغي أن يكون الوطء في غير موضع الحرث وهو الفرج ، يَغْضُ النظر عن صورة الجماع ، فلا غضاضة في صورة الوطء ما دام ذلك في القُبُل حيث النسل .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 349 ، 350) .

ويدل عليه أيضًا قوله تعالى قبل ذلك : ﴿ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ (1) وثمة روايات عن سعيد بن المسيب ونافع وابن عمر وعبد الملك بن الماجشون وغيرهم بإباحة وطء المرأة في دبرها ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ . وما زوي عن هؤلاء - إن ثبت - فلا جرم أن يكون ضعيفًا مرجوحًا لا ينبغي التعويل عليه بحال من الأحوال .

ولقد ندد النبي ﷺ بوطء المرأة في دبرها وأنذر الفاعلين بالحزبي الشنيع والعذاب البئيس .

فقد أخرج الترمذي والنسائي وابن حبان عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عِزُّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دَبْرِهَا » (2) . وأخرج أبو بعلي بإسناده عن عمر (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « اسْتَحْيُوا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ » (3) .

وأخرج أحمد والترمذي عن علي بن طلحة (رضي الله عنه) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ مِنْ أَسْتَاهِهِنَّ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ » (4) . وغير ذلك من الأحاديث كثير مما يُنَدَّد بإتيان النساء في أَسْتَاهِهِنَّ .

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 174) والكشاف (ج 1 ص 361 ، 362) وتفسير البيضاوي (ص 48) .

(2) رواه ابن ماجه (1 / 619) رقم (1923) وانظر الترغيب والترهيب (ج 3 ص 289) .

(3) ابن ماجه (1 / 619) برقم (1924) وانظر الترغيب والترهيب (ج 3 ص 289) .

(4) رواه الترمذي (3 / 468) رقم (1164) بلفظ « فِي أَعْجَازِهِنَّ » وانظر الترغيب والترهيب (ج 3 ص 291) .

قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ
النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ
قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ عَفْوٌ حَلِيمٌ ﴾ (٢) .

سبب نزول الآية

ورد في سبب نزول هذه الآية أقوال كثيرة ، وخلاصة ذلك كله : أن الرجل كان يتذرّع باليمين التي حلفها ، فلا يفعل البر والتقوى وغير ذلك من وجوه الخير والمعروف ، فكان إذا طُلب منه أن يصنع شيئاً من ذلك قال : حلفت أن لا أفعل ، وأخاف الله أن أحنث في يميني ، فكان يتخذ من ذلك حجةً للامتناع عن البر والخير وطاعة الله ، فأراد الله أن يبين للناس أن اليمين لا ينبغي أن تحوّل بين المرء وفعل الخيرات ، بل على المرء أن يمتضي في فعلها بالرغم مما طوّق به نفسه من الحلف ، وعليه بعد ذلك أن يكفّر بواحدة من الكفارات كما سنبينه في موضعه إن شاء الله (١) .

وفي تحلة الأيمان .. كيلا تكون حائلاً دون فعل الخيرات - أخرج البخاري عن عبد الرحمن ابن سمرة (رضي الله عنه) قال : قال لي النبي ﷺ : « يا عبد الرحمن بن سمرة ، لا تسأل الإمارة ؛ فإنك إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أوتيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكفّر عن يمينك وأتيت الذي هو خير » (٢) .

وأخرج مسلم عن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) قال : قال النبي ﷺ في حديث طويل : « إني والله .. إن شاء الله .. لا أخلف على يمين ثم أرى خيراً منها إلا كفّرت عن يميني وأتيت الذي هو خير » (٣) .

وأخرج مسلم كذلك عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : أعثم رجل عند النبي ﷺ ، ثم رجّع إلى أهله فوجد الصبية قد ناموا ، فأتاه أهله بطعاميه ، فحلف لا يأكل من أجل صبيته ، ثم بدا له فأكل ، فأتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها وليكفّر عن يمينه » (٤) .

وأخرج مسلم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « والله ،

(١) تفسير الرازي (ج ٦ ص 76) وفتح القدير (ج ١ ص 230 ، 231) وتفسير ابن كثير (ج ١ ص 266) .

(٢) مختصر صحيح البخاري ص (489) . (٣) مختصر صحيح مسلم (ص 268) .

(٤) مختصر صحيح مسلم (ص 269) .

لَأَنْ يَلْجَأَ أَحَدُكُمْ يَمِينَهُ فِي أَهْلِهِ أَتُمْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفَارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ اللَّهُ ⁽¹⁾ .

اليمين وأحكامها

اليمين في لغة العرب : تعني القوة والشدة وسمي الحلف يمينًا ؛ لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَمِينَهُ عَلَى يَمِينِ صَاحِبِهِ ، فَسُمِيَ الحلف بذلك مجازًا .
اليمين اسم مؤنث ، وَتُجْمَعُ عَلَى أَيْمِنٍ وَأَيْمَانٍ ⁽²⁾ .

واليمينُ في مفهوم الشرع هي : عقدٌ يتقَوَّى به عَزْمُ الحالف على الفعل أو الترك ، وحقيقتهُ ذلك أن الحالف يُقَوِّي من عزمه باليمين على الامتناع من المرهوب ، مثلما يتقَوَّى به على تحصيل المرغوب فيه ، ويُزَادُفُهَا من الأسماء خمسة ؛ هي : القسم ، والحلف ، والعهد ، والميثاق ، والإيلاء ⁽³⁾ .

شروط صحة اليمين

ثمة شرطان لصحة اليمين قد اتفق عليهما العلماء إلا في بعض التفصيل ، وكذلك فإن هناك شرطين آخرين اختلف فيهما أهل العلم من حيث كونهما من شروط صحة اليمين أو من غير الشروط لهذه الصحة .

أما الشرطان اللذان اتفق العلماء على اعتبارهما لصحة اليمين فهما : العقل والبلوغ . وبذلك فإنه لا تقع اليمينُ من المجنون ولا الصبي ولا المغمى عليه ولا النائم ، وهذا ما عليه جمهور العلماء ⁽⁴⁾ . وذهبت الحنفية إلى أن الذي يحلف وهو عاقل ، ثم يحنث وهو مجنون أو نائم أو مغمى عليه : فإنه يحنث ⁽⁵⁾ .

دليل الجمهور

استدل جمهور أهل العلم على ذلك بما أخرجه أحمد وغيره عن عائشة أن النبي ﷺ

(1) مختصر صحيح مسلم (ص 269) ومعنى الحديث : أن استمرار الحالف في لجأته بقطع الصلة والامتناع عن البر والخير هو أشد إثمًا مما لو حنث في يمينه ثم كفَّرَ عنها بما فَرَضَ اللَّهُ عليه من كفارة .

(2) المصباح المنير (ج 2 ص 359) .

(3) البدائع (ج 3 ص 2) والبنية في شرح الهداية للعيني (ج 5 ص 156) وشرح فتح القدير للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية على الهداية للبايزي (ج 5 ص 635) .

(4) المغني (ج 8 ص 676) وبداية المجتهد (ج 2 ص 353) وأسهل المدارك (ج 2 ص 23) .

(5) البنية شرح الهداية (ج 5 ص 165) .

قال : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُقَيِّقَ » (1) .

دليل الحنفية

احتجت الحنفية على ذلك بمجرد وقوع الحنث سواء كان الحانث عاقلاً أو مجنوناً أو مُغَمًّى عليه ؛ فإن مجرد حصول الفعل - وهو الحنث - يفتضي وجوب الكفارة . وقالوا أيضاً : إن الأمة أجمعت على أن الكفارة لا يمتنع وجوبها لعذر في الحانث بل إن وجوبها يتعلق بمطلق الحنث ، يستوي في ذلك ما لو كان الحانث ناسياً أو خاطئاً أو نائماً أو مُغَمًّى عليه أو مجنوناً (2) .

أما الشرطان المختلف فيهما ؛ فهما : الخطأ ، والنسيان ، والعلماء في ذلك فريقان :

الفريق الأول : وهم الشافعية والحنابلة وآخرون ، فقد ذهب هؤلاء إلى عدم وقوع الحنث من الناسي والمخطئ إلا في الطلاق والعنق ، واحتجوا لذلك بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ (3) . وهو يدل بعمومه على عدم وقوع الحنث باليمين من المخطئ .

واحتجوا كذلك من السنة بما أخرجه ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي ﷺ قال : « إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » (4) .

الفريق الثاني : وهم الحنفية والمالكية ، فقد ذهب هؤلاء إلى وقوع الحنث من الناسي والمخطئ ، ومن ثم فإن الحالف لو كان ناسياً لحلفه وفعل ما أقسم عليه فقد حنث ، وكذلك المخطئ - وهو غير القاصد ولا المتعمد - لو فعل ما أقسم على تركه ، أو أقسم على ترك ما فعله وهو غير عامد ، ومثال ذلك : أن يحلف شخص أن لا يكلم فلاناً من الناس ثم سلم عليه بعد ذلك وهو يظن أنه شخص آخر وليس هو المقسوم عليه ، فإنه يحنث ؛ وعليه الكفارة ؛ وحجتهم في ذلك ما ذكروه من حديث : « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، واليمين » (5) .

(1) رواه أبو داود (559/4) برقم (4401) ، والترمذي (24/4) (1423) . وانظر سبل السلام (ج 3 ص 180) .

(2) البنائة شرح الهداية (ج 5 ص 165) والبدائع (ج 3 ص 17) .

(3) سورة الأحزاب الآية (5) .

(4) رواه ابن ماجه (1/2045/659) وانظر سبل السلام (ج 3 ص 176) .

(5) رواه أبو داود (2/643/644) برقم (2194) ، والترمذي (3/490) برقم (1184) بلفظ « ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، والرجعة » . وانظر البنائة شرح الهداية (ج 5 ص 164) .

وقد تأولوا حديث : « وَضِعَ عَنْ أُمَّتِي » بأن المقصود : به وَضِعَ الإِثْمُ أو الخطيئة عن المسلمين إن أخطأوا ، أو نَسُوا ، أو كانوا مستكرهين ؛ فهو وضع للإِثْمِ والخطيئة مما هو منوط بالحساب يوم القيامة وليس المراد بذلك رَفْعُ الأحكام المنوطة بالأُمُور الدنيوية (1) .

الترجيح

والراجح عندي قول الشافعية والحنابلة ، وهو عدم وقوع الحنث من الناسي والمخطئ إذا حلفا ، وذلك لقوة ما استدل به هؤلاء ، وما احتجوا به أيضًا قوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ﴾ (2) فقد نفى الجناح عن غير القاصد ، ونفى ذلك يتحقق برفع الإِثْمِ ديانَةً ، وبنفى المؤاخذه قضاءً ، ويؤيد ذلك أيضًا قوله تعالى في نفي الحرج أو الإِثْمِ أو المؤاخذه : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ (3) أي وَثَّقْتُمُ الْأَيْمَانَ عليه بالقصد والنية (4) .

وقال مجاهد في ذلك : عقدتم معناه تَعَمَّدْتُمْ ، أي قصدتم (5) وقال ابن كثير : أي بما صَبَّحْتُمْ عليه منها وَقَصَدْتُمُوهُ (6) .

يمين المكره

ذهب جمهور الفقهاء ومنهم الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن الإكراه لا يقتضي حنثًا ، فلو حلف مكرهًا لا يكون حانثًا ودليلهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ ﴾ (7) . ووجه الاستدلال المستفاد من هذه الآية أن النطق بكلمة الكفر بسبب الإكراه يمنع انعقاد اليمين أصلاً ، بل لو أدى ذلك إلى التكلم بكلمة الكفر شريطة أن يكون القلب مطمئنًا بالإيمان ، إذن أفلا يكون الحلف إكراهًا فيما دون الكفر غير محتمل حنثًا ؟ (8) .

أما الحنفية فقالوا : إن الإكراه لا يمنع الحنث ؛ لأنه لا تأثير للإكراه في اليمين من حيث آثارها الشرعية كالكفارة ، وإنما ينحصر تأثير الإكراه في رفع الإِثْمِ فقط ، يقول

(1) بلغة السالك للشيخ الصاوي (ج 1 ص 241) .

(2) سورة الأحزاب الآية (5) .

(3) سورة المائدة الآية (89) .

(4) تفسير البيضاوي (ص 60) .

(5) تفسير القرطبي (ج 1 ص 267) .

(6) ابن كثير (ج 2 ص 89) .

(7) سورة النحل الآية (106) .

(8) الأم (ج 7 ص 76) وسيل السلام (ج 3 ص 177) والمغني (ج 8 ص 685) وبلغة السالك (ج 1

ص 325) والمدونة (ج 2 ص 11) .

الكمال بن الهمام في ذلك : اشترك كلٌّ من اليمين والعناني والطلاق والنكاح في أن الهزل والإكراه لا يؤثّر فيه (1) .

حروف اليمين

حروف اليمين ثلاثة بغير خلاف ، وهي : الباء ، والواو ، والتاء .

أما الباء فهي الأصل ؛ لأنّ عن طريقها تصل الأفعال القاصرة عن التعدي : إلى مفعولاتها ، وذلك كما لو قال : أقسم بالله .

أما الواو فهي أكثر حروف القسم استعمالاً ، وأكثر ما ورد بها الأقسام في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَقِصْ وَمَا سَوَّيْنَاهَا ﴾ (2) وقوله كذلك : ﴿ وَأَنْزِلْ إِذَا يَنْشَأُ ﴾ (3) وقوله أيضاً : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقَ ﴾ (4) .

ومن أقسام النبوة : ما رواه الخمسة إلا مسلماً عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : كانت يمينُ النبي ﷺ « لا ، ومقلبُ القلوبِ » (5) .

وكذلك أخرج أبو داود عن أبي سعيد (رضي الله عنه) قال : كان رسول الله ﷺ إذا اجتهد في اليمين قال : « والذي نفس أبي القاسم بيده » (6) .

وأما حرفُ التاء ، فهو مختصٌّ باسم واحد من أسماء الله تعالى وهو « الله » ، فلا يدخل هذا الحرفُ في القسم على غير اسم (الله) فلا يقال : تالرحمن أو تالرحيم ، وإنما يقال : « تالله » فقط ، وقد ورد مثلُ ذلك في كتاب الله كقوله سبحانه : ﴿ نَسْأَلُكَ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (7) .

وثمة أحرف وصيغ أخرى للحلف ، قد اختلف فيها العلماء مثل : آله ، ولاها الله (8) .

(1) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام (ج 5 ص 58) .

(2) سورة الشمس الآية (7) . (3) سورة الليل الآية (1) .

(4) سورة الطارق الآية (1) . (5) التاج الجامع للأصول (ج 3 ص 72) .

(6) رواه أبو داود (3 / 577) برقم (3264) ، وانظر الفتح (534) والتاج الجامع للأصول (ج 3 ص 72) .

(7) سورة يوسف الآية (91) .

(8) المغني (ج 8 ص 694) والبدائع (ج 3 ص 5) ومغني المحتاج (ج 4 ص 323) وحاشيتا قليوبي وعميرة

(ج 4 ص 272) .

أنواع اليمين

اليمين من حيث أقسامها ومقتضياتها في الشرع تتضمن أربعة أنواع وهي : -

- 1 - يمين اللغو .
- 2 - يمين الغموس .
- 3 - اليمين المنعقدة .
- 4 - اليمين الصادقة .

النوع الأول : اليمين اللغو

وهي ما يجري على اللسان في العادة من غير قصدٍ لحلف ، ومن غير أن تنعقد عليه النية ، وذلك كقول الرجل : لا والله ، بلى والله ، وتفسير « لغو اليمين » بهذا ، هو ما ذهبت إليه الشافعية والحنابلة ، وهو قول السيدة عائشة وعكرمة والشعبي . ودليل ذلك ما أخرجه أبو داود عن السيدة عائشة (رضي الله عنها) قالت : إن رسول الله ﷺ قال : « هو كلام الرجل في بيته : كَلَّا والله ، وبَلَى والله » (1) .

وقالت الحنفية والمالكية : إن يمين اللغو هي اليمين الكاذبة خطأً أو غلطاً ، سواء في الماضي أو في الحال ، وذلك أن يخبر الحالف عن الماضي أو عن الحال ظناً منه أن ما أخبر به هو كما أخبر ، وهو في الحقيقة بخلافه في النفي أو في الإثبات (2) .

وبتعبير آخر : أن يمين اللغو يعني الحلف على وقوع الفعل في الماضي ، أو الحاضر ، أو عدم وقوعه ؛ وهو يظن أنه صادق فيما أخبر ، كقول القائل : والله ما كلمت زيداً أو فلاناً ، وهو يظن أنه لم يكلمه فعلاً ، مع أنه كلمه حقيقة . أو يقول : والله لقد كلمت زيداً أو فلاناً ، وهو يظن أنه كلمه ، لكنه في الحقيقة لم يكلمه ، فإن مثل هذا الحلف ضروب من ضروب اللغو الذي لا جناح فيه ولا يقتضي كفارة ، وحجتهم في ذلك قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يُؤْخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ (3) فقد قابل هنا يمين اللغو باليمين المعقودة وفرق بينهما في المؤاخذه ، وذلك يقتضي أن تكون يمين اللغو غير اليمين المعقودة لِتَحَقُّقِ المقابلة .

وقالوا أيضاً : إن المقصود باللغو في اللغة اسم الشيء الذي ليس له حقيقة ، كقوله

(1) أبو داود (ج 3 ص 223) .

(2) بداية المجتهد (ج 1 ص 348) والبداية (ج 3 ص 3) والموطأ (ص 266) .

(3) سورة المائدة الآية (89) .

تعالى عن أهل الجنة في الجنة : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴾ (1) والمراد باللغو هنا : الباطل ، فاللغو هو ما لا حقيقة له فكان هو الباطل الذي لا حكم له ، وبذلك فهو ليس يمينًا معقودة ، وقد روي عن ابن عباس في تفسير يمين اللغو أنها : أن يحلف الرجل على اليمين الكاذبة وهو يرى أنه صادق (2) .

وذكر عن الإمام مالك قوله في رواية سحنون : إن اللغو في اليمين أن يحلف على الشيء يظن أنه كذلك ؛ كقوله : والله لقد لقيت فلانًا أمس ، وذلك يقينه ، وإنما لقينه قبل ذلك أو بعده ؛ فلا شيء عليه في ذلك ؛ لأنه لغو .

ونقل عن السيدة عائشة (رضي الله عنها) أنها كانت تتأول هذه الآية ﴿ لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ﴾ . فتقول : هو الشيء يحلف عليه أحدكم لم يُرد فيه إلا الصدق ، فيكون على غير ما حلف عليه ؛ فليس فيه كفارة . وهو قول عطاء وابن عباس ومجاهد ومكحول والنخعي أيضًا (3) .

والراجع عندي ما ذهب إليه الشافعية وغيرهم ممن وافقهم ، وذلك لما يؤيد مذهبهم في هذه المسألة من دليل السنة وهو حديث أبي داود الذي ذكرناه آنفًا .
وذلك مقدم على الاستدلال بالنظر الذي يُعَوَّل عليه الآخرون في المسألة .

النوع الثاني : اليمين الغموس

هي اليمين الكاذبة قصدًا في الماضي أو في الحال ، سواء كان ذلك في النفي أو الإثبات ، أو كان في الفعل أو الترك مقرونًا بذكر اسم الله تعالى ، وذلك كما لو قال الحالف : والله ما فعلت كذا ، وهو يعلم أنه فعله ، أو يقول : والله لقد فعلت كذا وهو يعلم أنه لم يفعله (4) .

وسُميت هذه اليمين بالغموس ؛ لأنها تُغمِس صاحبها في الإثم أو في النار ، وهذه اليمين فاجرة ، وهي ضَرْبٌ من الزور ومجانبة للصدق ؛ ومن ثم فهي من كبائر المعاصي والخطايا التي تحذر منها الدين أشد تحذير ، فهي لا تمحوها الكفارة إلا التوبة الصادقة

(1) سورة الواقعة الآية (25) .

(2) البدائع (ج 3 ص 4) وشرح فتح القدير (ج 5 ص 63 - 65) .

(3) المدونة (ج 2 ص 28) .

(4) البدائع (ج 3 ص 3) والنهاية شرح الهداية (ج 5 ص 157) وبداية المجتهد (ج 1 ص 348) .

والندم الشديد ؛ لأنها أعظم من أن يكون فيها كفارة ، وهذه جملة أحاديث تتضمن وعيدًا شديدًا وتقريعًا للذين يحلفون وهم كاذبون ؛ فقد أخرج أبو داود عن عمران بن حصين (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَضْبُورَةٍ فَلْيَتَّبِرُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » (1) .

وسُميت اليمين الفاجرة بالمصبورة ؛ لأن الحالف بها ألزَمَ نفسه بها وصَبَرَ عليها ؛ فكانت لازمة له من جهة الحكم ؛ لأن الحالف إنما صَبَرَ من أجلها ، أي حُسْ .

وفي التنديد باليمين الغموس أخرج البخاري ومسلم والترمذي عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالٍ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّهِ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانٌ » قال عبد الله : ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْعُرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ تَمَنَّا قَلِيلًا ﴾ (2) .

وأخرج الترمذي عن عبد الله بن أنيس (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ : الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَا يَحْلِفُ رَجُلٌ عَلَى مِثْلِ جَنَاحِ بَعُوضَةٍ إِلَّا كَانَتْ كَيْفًا فِي قَلْبِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » (3) .

وأخرج الترمذي أيضًا عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن جده أنه خرج مع النبي ﷺ إلى المصلى ، فرأى الناس يتبايعون فقال : « يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ » فاستجابوا لرسول الله ﷺ وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ إِلَيْهِ فَقَالَ : « إِنْ التَّجَارِ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فُجَّارًا إِلَّا مَنْ اتَّقَى وَبَرَّ وَصَدَّقَ » (4) .

وأخرج البيهقي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ تَذْغُ الدِّيَارَ بِلَاقِعٍ » (5) والبلاقع جمعٌ ومفرده « بلقع » وهو الخراب .

وثمة قولٌ للإمام مالك مضاف إلى اليمين الغموس وهو ما لو أقسم وهو غير مستيقن مِنْ صِدْقِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ، كما لو قال : وَاللَّهِ مَا لَقِيتُ فُلَانًا أَمْسَ ، وَلَا يَقِينُ لَهُ فِي ذَلِكَ ،

(1) رواه أبو داود (564/3) برقم (3242) ، وأحمد (436/4 ، 441) وانظر جامع الأصول (ج 12 ص 295) .

(2) رواه مسلم في صحيحه (123/1) برقم (138) عن عبد الله بن مسعود ، والبخاري (331/5) برقم (2669) .

(3) رواه الترمذي (220/5) برقم (3020) وأصله في الصحيحين .

(4) رواه الترمذي (515/3) برقم (1210) ، وابن ماجه (726/2) برقم (2146) .

(5) انظر الترغيب والترهيب (622/2) .

وليس في معرفته حين حلف أنه لقيه بالأمس أو لم يَلْقَه ، ثم تبين له خلاف ما أقسم عليه ، فإن هذا الحلف لا جرم أنه اجتراء على اليمين بغير يقين ، فهو بمنزلة الحلف الكاذب ، وعلى الحالف في مثل هذه الحال أن يَشْتَغِرَ اللَّهَ وليس في ذلك كفارة ؛ لأن هذه اليمين أعظم من أن يكون فيها كفارة أو يُكْفَرُها شيء ⁽¹⁾ .

النوع الثالث : اليمين النعمدة

هي اليمين على أمر في المستقبل نفياً أو إثباتاً . وهي أن يعقد الحالف بقلبه على أمر مع قَصْدِ اليمين ، فإذا خالف لزمته الكفارة ، كما لو حلف قائلاً : واللَّهِ لأفعلنَ كذا وكذا ، أو قال : واللَّهِ لا أفعل كذا وكذا ؛ فهذه اليمين قد قَصَدَهَا الحالف وعقد قلبه عليها ؛ فوجب عليه التكفير إذا حنث ، أو قبل أن يحنث على الخلاف .

يقول المازري ⁽²⁾ (رحمه الله) في توضيح ذلك : للكفارة ثلاث حالات :

إحداها : قبل الحلف ؛ فلا تُجزئ اتفاقاً .

ثانيها : بعد الحلف والحنث ؛ فتجزئ اتفاقاً .

ثالثها : بعد الحلف وقبل الحنث ؛ ففيها الخلاف ⁽³⁾ .

وقال الإمام مالك في ذلك : إنما تكون الكفارة في اليمين في هاتين اليمينين فقط : ففي قول الرجل : واللَّهِ لأفعلنَ كذا وكذا ، فيبدو له أن لا يفعل فَيُكْفَرُ ولا يفعل . أو يقول : واللَّهِ لا أفعل كذا وكذا ، فيبدو له أن يفعل فَيُكْفَرُ عن يمينه ويفعله ، وأما ما سوى هاتين اليمينين من الأيمان فلا كفارة فيها ⁽⁴⁾ .

وقال الإمام الشافعي لما سُئِلَ عن ذلك : إنا نقول : إن الكفارات في أمرين وهما :

قولك : واللَّهِ لأفعلنَ كذا وكذا ، فتكون مُحْضِراً في فعل ذلك إن كان جائزاً فَعَلَهُ وفي أن تُكْفَرُ وتدعّه ، وإن كان مما لا يجوز فَعَلَهُ ؛ فإنه يُؤْمَرُ بالكفارة وَيُنْهَى عن اليمين ، وإن فعل ما يجوز له من ذلك بَرَّ ولم تكن عليه كفارة .

(1) المدونة (ج 2 ص 28) .

(2) المازري ، هو محمد بن علي بن عمر المازري ، فقيه مالكي ومحدث له شرح صحيح مسلم وكتب أخرى ، توفي في تونس عام (536) هـ وانظر وفيات الأعيان لابن خُلِّكان (ج 4 ص 285) .

(3) نيل الأوطار (ج 7 ص 248) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 2 ص 635) .

(4) المدونة (ج 2 ص 29) .

والثاني : قولك : والله لا أفعل كذا وكذا ، فتكون مُحَيَّرًا في فعل ذلك الكفارة إن كان مما يجوز لك فعله ، ومُخَيَّرًا في الإقامة على ترك ذلك ؛ عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فيؤمر بفعله ويُكْفَرُ عن

وجوب الكفارة

تجب الكفارة بسبب الحنث في اليمين المنعقدة ، وفي ذلك يقول الله سبحانه ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُوَ إِنْطَعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ تَطْيِيمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ كَفَّارَةٍ أَيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۖ ﴾ (2)

ويستدل على ذلك من السنة بما أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن . قال لي النبي ﷺ : « يا عبد الرحمن بن سمره ، إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها قاتٍ الذي هو خيرٌ وكَفَرْتُ عن يمينك » (3) .

وأخرج الشيخان عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال : « لَا أَحِلُّهُ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا » وفي لفظ : « إِلَّا كَفَرْتُ وَفَعَلْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » وفي لفظ : « إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ عَنْ :

وأخرج أبو داود أن النبي ﷺ قال : « إِنِّي وَاللَّهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لَا أَحِلُّهُ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » أو قال : الذي هو خيرٌ وكَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي » (5) .

يستدل من هذه النصوص على وجوب الكفارة بسبب الحنث في اليمين أمر في المستقبل ، ويُستدل منها كذلك على أن الكفارة إنما يقتضيها وقو وذلك هو الأصل الذي يتبادر للأفهام ؛ أي أن الكفارة إنما تجب عقيب خلاف .

أما التكفير قبل وقوع الحنث ، فهو موضع خلاف ، وللعلماء في ذلك

(1) الأم (ج 7 ص 61) . (2) سورة المائدة الآية (89) .

(3) أبو داود (ج 3 ص 229) .

(4) رواه مسلم (3 / 1268) برقم (1649) وانظر نيل الأوطار (ج 7 ص 246) .

(5) أبو داود (ج 3 ص 229) .

القول الأول : أنه تجوز الكفارة قبل الحنث ، وهو الذي عليه جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة ، واحتجوا لذلك بقوله ﷺ : « إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير » وهو يدل بظاهره على جواز التكفير قبل الحنث (1) .

ومع ذلك فقد استثنى الإمام الشافعي التكفير بالصيام في هذه المسألة فقال : إنه لا يجزئ التكفير بالصيام قبل الحنث .

وعلى أية حال ، فإن التكفير بعد الحنث أفضل من التكفير قبله مع أن الأمرين كليهما جائزان . وفي هذا يقول الإمام الشافعي (رحمه الله) : فمن حلف على شيء فأراد أن يحنث ، فأحب إليّ لو لم يُكفر حتى يحنث ، وإن كفر قبل الحنث بإطعام رجوت أن يجزى عنه ، وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يجز عنه (2) .

القول الثاني : أنه لا يجوز التكفير قبل الحنث ، وهو قول الحنفية واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَانُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ (3) ، والمراد إذا حلفتُمْ فحَنَثْتُمْ .

وردد المخالفون هذا التأويل بقولهم : بل المقصود هو : إذا حلفتُمْ فأردتم الحنث .

والأولى أن يقال هنا في تأويل الآية : إنه ليس أحد التقديرين بأولى من الآخر (4) .

أما الأحاديث التي فيها تقديم التكفير على الحنث ، فلها عند الحنفية تأويل آخر يدل في جملته على بطلان الكفارة قبل الحنث ، فقالوا : إن الواجب في اليمن المنعقدة على المستقبل هي الكفارة ، والكفارة إنما تكون للسيئات ؛ إذ لا يُعقل تكفير الحسنات ، ومن المعلوم أن عقد اليمن مشروع ؛ فقد أقسم رسول الله ﷺ كثيراً وفي أكثر من مرة أو موضع ؛ وذلك على سبيل الإجلال والتعظيم لله عز وجل ، فلا بأس إذن في الحلف نفسه ، وليست اليمين ذنباً فلا ينبغي التكفير من أجلها ؛ وإنما يجب التكفير بسبب الحنث وهو المأثم ، وبذلك فلا مسأغ لاستعجال الكفارة عقيب الحلف وقبل الحنث ؛ بل إن الكفارة تجب عقيب الحنث وبسببه (5) .

(1) المغني (ج 8 ص 712) والمدونة (ج 2 ص 29) والأم (ج 7 ص 63) .

(2) الأم (ج 7 ص 63) ومغني المحتاج (ج 4 ص 327) ونيل الأوطار (ج 7 ص 247) .

(3) سورة المائدة الآية (89) .

(4) المبسوط للسرخسي (ج 8 ص 147) ونيل الأوطار (ج 7 ص 247) .

(5) البدائع (ج 3 ص 18 - 19) والنهاية شرح الهداية (ج 5 ص 185) .

النوع الرابع : اليمين الصادقة

وهي اليمين التي يحلف فيها المرء على شيء بالإثبات أو النفي وهو في الحقيقة صادق ، كما لو قال : تالله لقد أبصرتك ، وكان الإبصار قد حصل بالفعل ، أو قال : تالله ما أبصرتك وهو في ذلك صادق .

فهذه يمين صادقة وصحيحة لا شيء فيها ، فلا كفارة ولا جناح فيها ، مع أن الأفضل الإقلال من الحلف ما أمكن ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ ⁽¹⁾ أي لا تُكثروا من الحلف فتجعلوا اسم الله مُعْرَضاً لأيمانكم ، لما في ذلك من الاستهانة باسمه الكريم لكثرة ما تحلفون به ، وقد ذمَّ الله المكثرين للحلف فقال : ﴿ وَلَا تُطِيعُوا كُلَّ حَلَّافٍ مِّمَّهِينَ ﴾ ⁽²⁾ والحلاف : هو الكثير الحلف ، وقد كانت العرب تتماذج بقلة الأيمان حتى قال قائلهم :

قليل الألأيا ⁽³⁾ حافظ ليمينه وإن بدرت منه الأليئة بريت ⁽⁴⁾

(1) سورة البقرة الآية (224) .
 (2) سورة القلم الآية (10) .
 (3) الألأيا : جمع ، مفرده : الأليئة بتشغيل الياء وتعني الحلف ، فالألأيا تعني الأيمان . من الفعل : ألى إلباء ، مثل : أتى إلباء فهو مؤلى ، وتألى وأتلى ، أي حلف . انظر المصباح المنير (ج 1 ص 25) .
 (4) فتح القدير الآية (ج 1 ص 230) .

يقول تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۖ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ ﴾ .

سبب نزول هذه الآية

كان الرجل في الجاهلية لا يُريد المرأة ، ولا يحب أن يتركها غيره ، فيحلف أن لا يجامعها ، أو يتركها ؛ فيتركها بذلك مُعلّقة ، لا هي أئيم ، ولا هي ذات بعل ، والمراد من ذلك هو قهرها ومضارتها . فدفع الله سبحانه وتعالى هذه العادة التي يحيف فيها الرجال على النساء ؛ فأزال عنهن هذه المكيدة الظالمة ، فأمهل الزوج إذا حلف أن لا يطأ زوجته مدة أربعة أشهر ، فإذا أن يفيء إليها وإما أن يُفارقها ، وبذلك وقّت الله أربعة أشهر ، فمن كان لإيلاؤه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء (1) .

الإيلاء

الإيلاء : اسم مصدر ، وفعله : آلى يُؤلي إيلاءً وتآلى يتآلى تآلياً ، واتتلى يأتلي اتتلاءً ، والاسم منه : آليّة وألوة بالتشديد . وهذه جملة مترادفات ، وهي : الآليّة ، والقسم ، واليمين ، والحليف ، فكلها تدل على معنى واحد (2) .

والإيلاء في مفهوم الشرع هو : أن يحلف الرجل أن لا يطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر فإن حلف على أربعة أشهر فما دونها لم يكن مؤلياً ، وكانت هذه يميناً محضاً ، وهذا ما عليه الجمهور وفيهم المالكية والشافعية والحنابلة وأبو ثور . وحجبتهم في ذلك : أن الله جعل للمؤلي أربعة أشهر ، فله أن يستكملها تماماً وليس لزوجه الحق في الاعتراض عليه فيها ، وهو يشبه الدّين المؤجل لا يستحق صاحبه أن يطالب به إلا بعد تمام الأجل (3) . وبذلك فمدة الإيلاء ما جاوز الأربعة الأشهر .

أما الحنفية فقالوا : الإيلاء أن يتخلف على أربعة أشهر فصاعداً ، وبذلك فإن الحلف على أربعة أشهر يُعتبر إيلاءً ، ولا يُشترط أن تزيد المدة على أربعة أشهر كالذي عليه

(1) تفسير الرازي (ج 6 ص 80) وأسباب النزول للسيوطي (ص 49) .

(2) تفسير الرازي (ج 6 ص 80) .

(3) فتح القدير (ج 1 ص 232) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 104) وبداية المجتهد (ج 2 ص 101) وتفسير

ابن كثير (ج 1 ص 268) .

الجمهور ، وهو قول الثوري وعطاء (1) .

واحتجوا لذلك بظاهر قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ (2) فجعل هذه المدة ترَبُّصًا للفيء فيها ، ولم يجعل له التَرَبُّصُ أكثرَ منها .

واحتجوا كذلك بما رواه عطاء عن ابن عباس قال : كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والسنتين ، فوقت الله تعالى لهم أربعة أشهر ، فمن كان إيلأؤه دون ذلك فليس بمؤل (3) . وذهبت الظاهرية إلى حصول الإيلاء بأية مدة كانت حتى لو وقت المؤلي ساعة فأكثر ، فالحكم في ذلك كله واحد (4) .

بماذا يقع الإيلاء

يقع الإيلاء بكل يمين مشروعة تمنع من الجماع ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، وبه قال مالك والشمسي والنخعي وأبو ثور وابن المنذر وأبو حنيفة والشافعي في الجديد ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو مروي عن ابن عباس إذ قال في ذلك : « كل يمين متعت جماعاً فهي إيلاء » .

وقال ابن عبد البر : « كل يمين لا يقدر صاحبها على جماع امرأته من أجلها إلا بأن يخنث فهو بها مؤل إذا كانت يمينه على أكثر من أربعة أشهر » .

وعلى هذا يلزم الإيلاء كل من حلف بالله أو بصفة من صفاته أو قال : أقسم بالله ، أو أشهد بالله ، أو علي عهد الله وكفالته وميثاقه وذمته ، ونحو ذلك من الأقسام المشروعة .

أما لو حلف بما لا يُعتبر يميناً على أن لا يبطأ زوجته فليس ذلك إيلاء ، وذلك كما لو قال : أقسم ، أو أعزم ، ولم يقل : بالله ، إلا أن يكون أراد الله بذلك ونواه يميناً .

وكذلك لو حلف بالطلاق أو العتاق أو بأية صيغة من صيغ اليمين ، كما لو قال : إن وطأتك فعلي صيام شهر أو علي صلاة أو حج أو صدقة ، فهو مؤل .

وذلك استناداً إلى عموم قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ ﴾ فهو لم يُفَرِّق بين صيغة وأخرى من صيغ اليمين ، فإذا ألى بطلاق أو عتاق أو اسم من أسماء الله أو صفة من

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 357) .

(2) أسباب النزول للسيوطي (ص 49) .

(3) سورة البقرة الآية (226) .

(4) المحلى (ج 10 ص 42) .

صفاته لزمه الإيلاء ؛ لأن عموم اللفظ ينتظم الجميع ⁽¹⁾ .

وذهب آخرون من أهل العلم إلى أن الإيلاء لا يصح إلا إذا حلف بالله أو بصفة من صفاته ، وليس بغير ذلك من وجوه الأقسام أو صيغها ، وأما حلف بغير الله أو بغير صفة من صفاته فلا يكون إيلاءً ، وهو قول أحمد في الرواية الثانية عنه والشافعي في القديم ، وهو قول أهل الظاهر ، ويُستدل على هذا القول بما رواه الشيخان عن ابن عمر أنَّ النبي ﷺ قال : « مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلَا يَخْلِفْ إِلَّا بِاللَّهِ » ⁽²⁾ .

والراجح قول الجمهور ؛ لأن المقصود بالإيلاء : الامتناع من جماع المرأة فترة من الزمن ، ويتحقق ذلك بكل يمين ، وصيغ الأيمان كثيرة ، منها الحلف بالطلاق والعناق ، أو إذا قال : أشهد بالله ، أو عليَّ عهدُ الله ، أو ميثاقه أو ذمته ، ويؤيد ذلك قولُ ابن عباس : كل يمين منعت جماعًا فهي إيلاء ⁽³⁾ .

شروط الإيلاء

ثمة شروط أربعة لصحة الإيلاء ، نقرض لها في التفصيل التالي :

الشرط الأول : وقوع الحلف

والحلف في الإيلاء شرط أساسي ، ولا وجود للإيلاء بغيره . والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَابِهِمْ ﴾ ، وقد بينا أن الإيلاء معناه الحلف ، وهو أن يحلف المؤلي بالله ، أو بصفة من صفاته ، أو بكل يمين تمنعه من الجماع ، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء ، خلافاً لأحمد في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي في القديم ؛ فقد ذهب إلى أن الإيلاء لا يصح إلا بالحلف بالله أو بإحدى صفاته فقط .

أما لو حلف بشيء من مخلوقات الله ، كما لو حلف بالنبي أو الملائكة أو الكعبة أو الحرم ، أو الخنفس أو الفجر أو الليل أو النهار ، أو قبر فلان أو ما يُشبه هذا ، أو قال : هو

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 103 - 104) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 363) وتفسير الرازي (ج 6 ص 83) والكافي (ج 2 ص 863) والمجموع (ج 17 ص 292) .

(2) الكافي (ج 2 ص 863) وتفسير الرازي (ج 6 ص 83) وتفسير الطبري (ج 2 ص 419) والمجموع (ج 17 ص 291) والهلبي (ج 10 ص 42) والحديث رواه البخاري (538 / 11) رقم (6646) ومسلم (3 / 1267) رقم (1646) .

(3) انظر نيل الأوطار (ج 8 ص 235) .

يهودي ، أو نصراني ، فلا يكون مؤلفاً ؛ لأن الحلف بهذه الأشياء خارج عن اليمين ولا تجب به كفارة (1) .

قال ابن تيمية في هذا : وأما الحلف بال مخلوقات ، كالحلف بالكعبة أو قبر الشيخ أو بنعمة السلطان أو بالسيف أو بجاه أحد المخلوقين ، فما أعلم بين العلماء خلافاً أن هذه اليمين مكروهة منهي عنها وأن الحلف بها لا يوجب حنثاً ولا كفارة (2) .

الشرط الثاني : أن يقع الحلف على ترك الجماع في الضرع

وهو ما يحصل به الضرر للمرأة ، أما لو حلف على ترك الوطء في غير الفرج كالذبح أو نحوه فليس ذلك إيلاءً ؛ لأن المرأة لا تتضرر بمثل هذا الترك ، والأصل في ذلك أن الإيلاء هو الحلف على عدم الوطء في الفرج ، ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَامُوا ﴾ والفيئة تعني الرجعة إلى الجماع ، وهو لا يكون إلا في الفرج (3) .

على أن الألفاظ التي يكون بها الإيلاء تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما كان من الألفاظ صريحاً في الحكم والباطن جميعاً ، وذلك كقول المؤلفي : والله لا أدخِلُ ، ولا أغيبُ ، ولا أولجُ ذكري في فرجك ، أو والله لا اقتضيتك (للبكر خاصة) فمثل هذه الألفاظ صريحة في الدلالة على حقيقة الجماع ؛ ومن ثم فلا يدين فيها ؛ لأنها لا تحتمل غير الإيلاء .

القسم الثاني : ما كان منها صريحاً في الحكم ، ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ، وهي عشرة ألفاظ : لا وطئتُك ، ولا جامعْتُك ، ولا أصبتُك ، ولا باشرتُك ، ولا مسستك ، ولا قرئتُك ، ولا أتيتك ، ولا باصعتُك ، ولا باعلتك ، ولا اغتسلت منك ، فهذه الألفاظ صريحة في الحكم ؛ لأنها بحسب العرف تستعمل في الوطء ، وقد أورد القرآن بعضها ، فقال الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ (4) وقوله سبحانه : ﴿ وَلَا تَبْكُرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي

(1) المجموع (ج 17 ص 293) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 104) والكافي (ج 3 ص 863) وبداية المجتهد (ج 1 ص 349) .

(2) مجموعة فتاوى ابن تيمية (ج 3 ص 350) .

(3) الكافي (ج 2 ص 864) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 356) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 106) وفتح القدير (ج 1 ص 233) والمجموع (ج 17 ص 395) .

(4) سورة البقرة الآية (222) .

الْمَسْجِدِ ﴿١﴾ وقال أيضًا: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ (٢).

وعلى هذا فليس له أن يفسرها على غير وجهها المعروف كما لو قال: أردت بالوطء: الوطء بالقدم، وبالجماع: اجتماع الأجسام، وبالإصابة: الإصابة باليد؛ فإنه لا يُقبل قوله؛ لأنه خلاف الظاهر والعرف، لكنه يُدَّين فيما بينه وبين الله تعالى.

القسم الثالث: ألفاظ الكناية، وهي ما لا يكون إيلاء إلا بالنية، وهي ما عدا هذه الألفاظ مما يحتمل معنى الجماع وغيره، وذلك كما لو قال المؤلي: والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء، أو لأسوائك، أو لأغيظتك، أو لتطولن عنك غيبيتي، أو لا مس جلدني جلدك، أو لا قرُبْتُ فراشك، أو لا نمتُ عندك، فهذه الألفاظ لا يكون مؤليا بها إلا بالنية؛ لأنها ليست ظاهرة في الجماع؛ فلم تحمَلْ عليه إلا بالنية، وذلك مثل كنايات الطلاق، فإن الطلاق لا يقع بها إلا مع وجود النية (٣).

الشرط الثالث:

أن يكون الخالف زوجًا مكلفًا قادرًا على الوطء، وبذلك لا يصح الإيلاء من غير الزوج، كما لو آلى رجل من امرأة أجنبية؛ فإن إيلاءه لا يُعتبر؛ لعدم وقوعه في محله، وهو الزوجة، وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن كِسَابِهِمْ﴾ والمراد بالنساء الزوجات، فهن محل الإيلاء.

وكذلك لا يصح الإيلاء من غير المكلف، كالصبي، والمجنون، فهما لا يقتضي بينهما حكمًا؛ لأن الكلام منهما غير معتبر، فهو لغو.

وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ الْمَغْلُوبِ عَقْلَهُ حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ» (٤).

وفي رواية عائشة عنه ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفَيِّقَ» (٥).

(١) سورة البقرة الآية (١٨٧).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٣٧).

(٣) المجموع (ج ١٧ ص ٢٩٨ - ٢٩٩) والكافي (ج ٢ ص ٨٦٤ - ٨٦٥).

(٤) رواه أبو داود (٤/ ٥٥٩) رقم (٤٤٠١)، والترمذي (٢٤/ ٤) رقم (١٤٣٣) وانظر الجامع الصغير للسيوطي

(ج ٢ ص ١٦).

(٥) أخرجه أحمد والأربعة إلا الترمذي، انظر سبل السلام (ج ٣ ص ١٨٠).

وكذلك العاجز عن الوطء لا يصح إيلأؤه إن كان عَجْزُهُ لسبب لا يُرجى زواله ، كما لو كان المؤلي مجبوتا ، أو مشلولاً ؛ فإنَّ يَمِينَهُ واقعة على ترك ما يستحيل وقوعه ؛ فلا تعتبر وهو كالذي يخلف أن يشرب البحر أو يحمل الجبل أو يقلب الصخر ذهباً .
أما إن كان عَجْزُهُ عن الوطء لسبب يُرجى زواله ، كما لو كان مريضاً ، أو محبوساً ، فإنه يصح إيلأؤه ؛ لأن امتناعه من الوطء كان سببه اليمين ، وليس العجز ، فهو عارض ومزجؤ الزوال (1) .

الشرط الرابع : أن يحلف على مدة تزيد على أربعة أشهر :

وهو ما ذهب إليه الجمهور ، بخلافًا للحنفية إذ قالوا : إن مدة الإيلأء أربعة أشهر فصاعداً ، وعلى ذلك فالمؤلي - عندهم - يحلف على ترك الوطء في الفرج مدة أربعة أشهر أو أكثر ، وهو ما بيناه سابقاً .

والراجح ما ذهب إليه الجمهور ، استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ .

فإنَّ فاءَ التعقيب في قوله : ﴿ فَإِنْ فَاءُوا ﴾ يدلُّ على تأخير الفية عن التربص أي أن الفية تأتي عقبَ التربص ، والتربص (الانتظار) واجب في حق المؤلي ، ولا يصح المطالبة بالفية ، أو الطلاق إلا بعد انقضاء أربعة أشهر ، وهي مدة التربص ، وذلك يعني أن مدة الإيلأء يجب أن تكون أكثر من أربعة أشهر .

ويلحق بالإيلأء وحكمه ما لو آلى بما يقتضي التأيد ، أو فوق أربعة أشهر ، وذلك كما لو قال : والله لا وطئتُكِ كان مؤلينا ؛ لأن مثل هذه الصيغة تقتضي التأيد ، أو قال : حتى أموت ، أو تموتي ، وكذلك لو علق إيلأؤه على أمر مستحيل الوقوع كما لو قال : والله لا وطئتُكِ حتى تطيري ، أو يطير الجبل ، أو ينطق الغراب ، فإن ذلك معناه التأيد ؛ لاستحالة وقوعه ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ (2) .

وكذلك لو علق إيلأؤه على فعل غير موجود بعد أربعة أشهر على اليقين ، أو الأغلب كما لو قال : والله لا وطئتُكِ حتى قيام الساعة ، أو خروج الدجال ، أو نزول سيدنا عيسى من السماء ، أو نحو ذلك من الأمثال ، فهو بذلك مؤل ؛ لأن ما علق عليه إيلأؤه

(1) المجموع (ج 17 ص 289) والكافي (ج 2 ص 862) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 109) .

(2) سورة الأعراف الآية (40) .

لا يوجد في أربعة أشهر⁽¹⁾ .

لزوم الكفارة بالوطء

قد يقع الوطء من المؤلي حين التربص ، أي قبل انقضاء الأربعة أشهر ، وقد يقع ذلك حين المطالبة بالفدية (الجماع) ، أو الطلاق وذلك عقب انقضاء أربعة أشهر .

أما الوطء حين التربص ، فإنه يجب به الكفارة بغير خلاف لحصول الحنث به (الوطء) ، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : « إذا حَلَفْتَ على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتِ الذي هو خير وتكفّر عن يمينك »⁽²⁾ .

وكذلك أخرج الشيخان عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال : « لا أحلفُ على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ وتحلّلتها » وفي لفظ (إلا كفرتُ عن يميني وفعلتُ الذي هو خيرٌ »⁽³⁾ .

أما إذا وقع الوطء في وقت المطالبة بالفدية ، أو الطلاق ، فقد لزمت به الكفارة في قول أكثر أهل العلم ، وفيهم الحنفية والمالكية والحنابلة وهو قول الشافعي في الجديد ، فقد أوجب هؤلاء الكفارة على المؤلي إذا فاء بجماع امرأته⁽⁴⁾ .

واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفِّرَتُمْ أَوْ أَطَعْتُمْ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ أَوْ تَحَرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾⁽⁵⁾ .

وكذلك قوله ﷺ فيما اتفق عليه الشيخان : « إذا حَلَفْتَ على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأتِ الذي هو خير وكفر عن يمينك » ومعلوم أن المؤلي إذا جامع فقد حنث في يمينه فتلزمه بذلك كفارة كما لو حلف على ترك فريضة ثم فعلها فإنه تلزمه كفارة .
وذهب آخرون إلى أنه لا كفارة على المؤلي إذا فاء للجماع وهو قول الشافعي في

(1) الكافي (ج 2 ص 865) والمجموع (ج 17 ص 307 - 308) .

(2) أخرجه الترمذي بإسناده عن عبد الرحمن بن سمرة ، الترمذي (ج 4 ص 106) .

(3) انظر نيل الأوطار (ج 7 ص 246) .

(4) المجموع (ج 17 ص 327) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 109 - 110) والكافي (ج 2 ص 872 - 873)

وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 179) .

(5) سورة المائدة الآية (89) .

القديم ، وبه قال النخعي وإسحق والحسن البصري (1) .

واحتجوا لذلك بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ أي إن رجعوا إلى الجماع بعد الإيلاء ، وانقضاء المدة فلا شيء عليهم من مؤاخذه ، أو عقاب . وكذلك لا كفارة عليهم لأنه لم يذكرها في الآية فثبت على سقوطها بقوله : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .
ويُستدل كذلك من السنة أيضًا بما أخرجه ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُتْرِكْهَا فَإِنْ تَرَكَهَا كَفَّارُهَا » (2) .

أما استدلالهم بالآية فيجانب عنه بأن قوله تعالى : ﴿ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ إنما يدل على عدم العقاب في الآخرة ، ونفي العقاب في الآخرة لا ينافي وجوبه في الدنيا ، وذلك كالتائب عن الزنا ، أو السرقة ، أو القتل ، فإنه لا عقاب عليه في الآخرة ، ومع ذلك يجب في حقه عقاب الحد ، أو القصاص .

أما حديث ابن ماجه ، فموضع الاستدلال به إنما يكون في غير الإيلاء من الأيمان ، أما الإيلاء فهو مخصوص من الأيمان بما نُصَّ عليه في الكتاب من الأحكام ، وعلى هذا فمذهب الجمهور هو الراجح .

إيلاء الذمّي

اختلف العلماء في إيلاء الذمّي ، وذلك من حيث صحته ، وعدمه ، فقد اتفق علماء الحنفية على أنه إذا حلف بطلاق ، أو عتاق أن لا يقرب زوجته كان مؤثماً ، أما إن حلف بصدقة ، أو حج ، فلا يكون مؤثماً . وأما إن حلف بالله فهو مؤثماً عند أبي حنيفة خلافاً لصاحبيه إذ قالوا : لا يصح إيلاؤه ، واحتجوا لذلك بالنظر فقالوا : الإيلاء إنما يثبت حكمه لما يتعلق بالحنث من الحق الذي يلزمه ، وعلى هذا فإنه يصح الإيلاء من الذمّي إذا كان بالعتيق ، أو الطلاق ؛ لأن ذلك يلزمه كما يلزم المسلم .

أما الصدقة ، والحج ، أو الصوم ، فإن ذلك لا يلزمه إذا حنث ؛ لأنه لو أوجبه على نفسه ، فإنه لا يلزمه بإيجابه ، وكذلك فإنه لا يصح منه فعل هذه القرب ؛ لأنه لا قرينة له ، ولذلك لا تلزمه الصدقات ، والزكوات الواجبة على المسلمين في أموالهم في أحكام

(1) المجموع (ج 17 ص 327) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 109) وتفسير الرازي (ج 6 ص 82) .

(2) ابن ماجه (ج 1 ص 682) .

الدنيا ، وعلى هذا وجب أن لا يكون مؤلّياً إذا حلف بحج ، أو عمرة ، أو صدقة ، أو صيام . واحتجوا كذلك بعموم قوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ فإنه يقتضي جواز الإيلاء من المسلم والكافر ، مع ما في ذلك من تخصيص بما ذكرناه .

وأما حلف الذمي بالله ، وصحة ذلك عند أبي حنيفة لوقوع الإيلاء ، فوجهه أن تسمية الله من الكافر مثل التسمية نفسها من المسلم من حيث الحكم . بدليل أن تسمية الكافر على الذبيحة يبيح أكلها ، وذلك كالمسلم ، أما لو سُمّي الكافر باسم المسيح فلا تؤكل ذبيحته ، وبذلك يثبت للكافر حكم تسميته بالله كالذي يثبت للمسلم ، وكذلك الإيلاء يصح منه ؛ لأنه يتعلق به حكمان ، أحدهما : الكفارة . والآخر : الطلاق ، فثبت حكم التسمية عليه في باب الطلاق (1) .

أما الشافعية فقالوا : إيلاء الذمي صحيح وهو فيما يلزمه من الإيلاء كالمسلم ، وهو قول الأوزاعي ، فإذا تحاكم الذمي إلينا في الإيلاء لزمه حكمه ؛ لأن الإيلاء يمين يلزمه ، وطلاقه كطلاق المسلم ، وكذلك يلزمه من اليمين ما يلزم المسلمين ، وبذلك فإن الذمي إذا أتانا راضياً بحكمنا قضيتنا فيه بحكم الله عز وجل ، وحكم الله على العباد واحداً ، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنياً بما أمره الله تعالى به أن يحكم بينهم بما أنزل الله (2) .

أما المالكية فلا يصح عندهم إيلاء الذمي كما لا يصح ظهاره ولا طلاقه ، ووجه ذلك عندهم : أن نكاح المشركين لا يعتبر عندنا نكاحاً صحيحاً ، وإنما لهم شبهة يد ، وكذلك فإن المشركين غير مكلفين بشرائعتنا كيما تلزمهم كفارات الأيمان ، فلو ترافعوا إلينا في حكم الإيلاء ، فإنه ليس للحاكم المسلم أن يحكم بينهم بل لهم أن يذهبوا إلى حكامهم إلا أن يجرى ذلك منهم مجرى التظالم بينهم ؛ فإن الحاكم المسلم يحكم بينهم حينئذ بحكم الإسلام ، ويشبه ذلك ما لو ترك المسلم وطء زوجته ضراراً من غير يمين ؛ أمره الحاكم أن يغيء إلى زوجته ؛ دفعاً للضرر (3) .

الإيلاء من نسوة كثيرات

لو كان للمؤلي أكثر من زوجة كما لو كان له ثنتان أو ثلاثاً أو أربعاً فحلف مؤلّياً منهن أو من بعضهن ، فما الحكم في ذلك ؟ للعلماء في ذلك تفصيل نبينه في الآتي :

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 363) .

(2) الأم (ج 5 ص 291) .

(3) تفسير القرطبي (ج 3 ص 107 - 108) .

إذا قال الرجل لأربع نسوة عنده : والله لا أطوكرُ ، فإنَّ ذلك يَنْبِئني على أصل وهو :
هل يَحْنُثُ بفعلٍ بعضِ المحلوف عليه أم لا ؟

ثمة قولان للعلماء في ذلك :

القول الأول : إذا قلنا : إنه يَحْنُثُ ، فهو إذن مُؤَلٍ منهن كلُّهن في الحال ، ووجه ذلك : أنه لا يمكنه أن يطأ واحدةً بغير حنث ، فصار بذلك مانعاً نفسه من وطء كل واحدة من الأربع من غير حنث فصار مانعاً نفسه من وطء كل واحدة منهن في الحال ، فإذا وطئ واحدةً منهن حنث وانحلت يمينه وزال الإيلاء من البواقي .

القول الثاني : إذا قلنا : لا يَحْنُثُ بفعل البعض ، فلا يكون مؤلّياً منهن في الحال ؛ لأنه يمكنه أن يطأ كل واحدة منهن من غير حنث فلا يمنعه يمينه من وطئها فلا يكون بذلك مؤلّياً منها ، فإن وطئ ثلاثة صار مؤلّياً من الرابعة ، لأنه لا يمكنه أن يطأها من غير أن يَحْنُثَ بيمينه ، وإن مات بعضهن أو طلق بعضهن فقد انحلت يمينه وزال الإيلاء ؛ لأنه لا يَحْنُثُ بوطئهن وإنما يَحْنُثُ بوطء الأربع ⁽¹⁾ .

الإيلاء في الرضا والغضب

ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ الإيلاء يصحُّ في حال الرضا والغضب ، وهو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، وهو قول ابن مسعود والثوري وابن سيرين ، فقد قالوا : إن الإيلاء في الغضب والرضا سواءً مثلما يكون اليمين في الغضب والرضا سواء ، وإنما أوجب الله الإيلاء على الحالف مطلقاً ولم يذكُر فيه غضباً ولا رضا ⁽²⁾ . ويقول الإمام الشافعي في هذا : ألا ترى أن رجلاً لو ترك امرأته عُمرَه لا يُصِيبُها - ضراً - لم يكن مؤلّياً ، ولو كان الإيلاء إنما يجب بالضرر وجب على هذا ، ولكنه يجب بما أوجبه الله عز وجل وقد أوجبه مطلقاً ⁽³⁾ .

وذهب آخرون إلى أن الإيلاء لا يكون إلا على وجه المغاضبة والمشادة والمناكدة ألا يجامعها في فرجها إضراراً بها ، سواء كان في ضمن ذلك إصلاح أم لم يكن ، وهو

(1) المجموع (ج 17 ص 313) والكافي (ج 2 ص 868 - 869) .

(2) الأم (ج 5 ص 268) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 106) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 356)

وتفسير الرازي (ج 6 ص 82) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 178) .

(3) الأم (ج 5 ص 268) .

قول ابن عباس والمشهور عن علي بن أبي طالب ، وبه قال الليث والشعبي والحسن وعطاء ، وجملته مذهبه جميعاً ما قاله ابن عباس : لا إيلاء إلا بغضب .
والراجح قول الجمهور ؛ لأن ذكر الإيلاء في القرآن عام في كل حال ، وتخصيصه بغير دليل لا يجوز .

الاستثناء. يحل الإيلاء.

الاستثناء في الإيلاء يحلّه ، وذلك كما لو حلف بالله ألا يوطأ زوجته واستثنى فقال : إن شاء الله ، فإنه لا يكون مؤلّياً ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ؛ لأن الحالف يبرئ بالاستثناء أنه غير عازم على الفعل ، ومعلوم أن الاستثناء يحل اليمين ، ويجعل الحالف كأنه لم يخلف ، وكذلك الإيلاء فإنه مبني أصلاً على اليمين ، وكذلك لو قال : والله لا ووطئتُك إلا برضاك ، أو إلا أن تشائي ، فلا يكون مؤلّياً إلا أن ترضى أو تشاء ⁽¹⁾ .
وثمة قول بأن الاستثناء في الإيلاء لا يحلّه ، وهو الذي عليه أهل الظاهر ، وهو رواية عن الإمام مالك ، وعليه فإنه لو حلف ألا يوطأ واستثنى ، فإنه يكون مؤلّياً . فإن ووطئها فلا كفارة عليه . ووجه هذا القول : أنه مبني على أن الاستثناء لا يحل اليمين ولكنه يؤثر في إسقاط الكفارة فقط ⁽²⁾ . وقول الجمهور هو الصواب ؛ لما بيّناه .

انقضاء مدة الإيلاء.

إذا انقضت مدة الإيلاء - وهي الأشهر الأربعة - ولم يوطأ المؤلّي زوجته ، كان لها المطالبة بالفيعة أو الطلاق ؛ دفعاً للضرر عن نفسها ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلَوْنَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ ﴾ والفيعة كناية عن الجماع ، فقد وجب في حق المولي أن يرجع ليجامع زوجته ؛ دفعاً للضرر عنها وللمرأة الحق في المطالبة بذلك ، وإذا لم تطالبه به لم يسقط حقها إلا أن تعفو عنه مثلما تعفو المرأة عن زوجها العتيق ، وقيل : لا يسقط حقها في المطالبة حتى وإن عَفَتْ عنه مرة ، بل لها أن تُعاوِدَ المطالبة ؛ لأن حقها فيها قد ثبت لدفع الضرر بترك الوطء ، وهو (الضرر) يتجدد مع الأحوال .

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 104) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 178) والكافي (ج 2 ص 867) والأم (ج 5 ص 267) .

(2) تفسير القرطبي (ج 3 ص 104) والمحلى (ج 10 ص 42) .

وعلى هذا ، فليس للمؤلي أن يتوانى عن الجماع عقيب المدة المعلومة إلا أن يكون معذوراً ، فإن كان غير معذور فقد لزمه الجماع في الحال ، أما إن كان معذوراً كما لو كان مريضاً أو سجيناً أو مسافراً أو غائباً لا يمكنه القدوم خوفاً ، طُوبِتَ بفيئة المعذور ، وهو أن يقول بلسانه : متى زال العذر عني واستطعتُ الجماعَ جامعتهَا ، أو ما يُشبه ذلك من عبارات تُبيِّنُ عزمه على الارتجاع وعن قصده بعدم الإضرار ، فإذا زال العذر واستطاع أن يجامع طُوبِتَ به (1) .

يقول ابن المنذر في هذا : أجمع كلُّ مَنْ يُحفظ عنه من أهل العلم على أن الفيء : الجماعُ لِمَنْ لا عذر له ، فإن كان له عذرٌ مرضٍ أو سجن أو شبه ذلك فإنَّ ارتجاعه صحيحٌ وهي امرأته ، فإذا زال العذرُ بقدومه من سفره أو إفاقته من مرضه أو انطلاقه من سجنه فأَتَى الوطءَ فُرِّقَ بينهما إن كانت المدة قد انقضت (2) .

ولو طلب المؤلي إمهاله ولم يكن له عذر فلا يُمهَّل ؛ لأنه لزمه حق المرأة وهو قادر غير معذور . ولو غشيه نعاسٌ فقال : أمهلوني حتى يزول النعاسُ أو كان جائعاً فقال : أمهلوني حتى الغداء أو العشاء أو أفطر من صيامي ، أعطي من الإمهال بقدر ذلك من غير زيادة (3) .

ولو انقضت مدة الإيلاء - وكان ثمة مانع من الوطء كما لو كانت المرأة حائضاً أو نفساء أو مُحَرِّمة بحج أو عمرة أو كانت صائمة في رمضان - فليس لها أن تطالب بالفيئة ؛ لأن المانع من جهتها ولا يُباح وطؤها في مثل هذه الأحوال ، ولا ينبغي كذلك أن تُحتسب مدة المانع من الإيلاء ، بل ينبغي أن تُستأنف مدة الإيلاء من بدء زوال المانع . وكذلك لو كانت المرأة صغيرة أو مجنونة فليس لوليها أن يُطالب الرجل بالفيئة ؛ لأنها (الفيئة) طريقها الشهوة ، وهذه ممتنعة في حال الصغر والجنون . ولا تُحتسب المدة في حال الصغر والجنون وإنما تُحتسب من بعد البلوغ والإفاقة (4) .

كيفية الفيئة

الفيئة والفيء يعني الرجوع وهي كناية عن الجماع ، وهو ما أجمع عليه العلماء ، أما إذا كان المؤلي لا يستطيع الجماع فهو موضع خلاف بين العلماء :

- (1) الكافي (ج 2 ص 873 وما بعدها) وتفسير الطبري (ج 2 ص 252-253) والمجموع (ج 17 ص 322-323) .
- (2) تفسير القرطبي (ج 3 ص 109) .
- (3) المجموع (ج 17 ص 322) والكافي (ج 2 ص 874) .
- (4) المجموع (ج 17 ص 322-323) والكافي (ج 2 ص 874-875) .

فقد ذهب فريق من أهل العلم إلى أن المولي لا يكون فائتاً إلا بالجماع ، وهو قول ابن عباس ومسروق وسعيد بن جبير والشعبي وسعيد بن المسيب ، فقد قال هؤلاء جميعاً : لا يكون الفيء إلا بالجماع ، سواء كان معذوراً أو غير معذور ، قال سعيد بن المسيب في رجل آلى من امرأته ثم شغله مرض : لا عُذْر له حتى يَغْشَى (يجماع) (1) .

وذهب جمهور العلماء إلى أن المولي إن كان غير معذور ، فقد وجب في حقه الجماع ولا فية له بغير ذلك .

أما إن كان معذوراً فله أن يفيء باللسان أو القلب حتى يزول العذر ، فإن زال العذر رجع إلى الوطء ، وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، وبه قال الثوري والأوزاعي وقتادة والحسن وعكرمة .

وذكر عن علقمة في رجل آلى من امرأته فأراد أن يفيء فلم يستطع أن يَقْرِبَهَا من أجل نفاسها ، فقال له علقمة : أليس قد فئت بقلبك ورَضِيتَ ؟ فقال : بلى . قال : فقد فئت ، هي امرأتك (2) .

ومما يستدل به على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فإن الفيء يعني الرجوع إلى الشيء ، والمولي كان ممتنعاً من وطء المرأة بالقول - وهي اليمين - فإذا فاء بالقول فقال : قد فئت إليك ، فقد رَجَعَ عما مَنَعَ نفسه منه بالقول إلى ضده ، وكذلك لما تعذر جماعها قام القول فيه مقام الوطء (3) .

وقال آخرون : الفيء : المراجعة باللسان بكل حال ، وهو قول إبراهيم النخعي ؛ إذ قال في ذلك : الفيء أن يفيء بلسانه ، وروي عن الحسن أنه قال : الفيء : الإشهاد (4) ، وهذا القول ضعيف ، والصواب ما ذهب إليه الجمهور في المعذور أن له أن يفيء بلسانه ؛ لأنه لما تعذر الوطء ، قام القول مقامه ، وإن كان غير ذي عذر فإثماً يكون فَيْؤُهُ بالجماع فقط .

المطالبة بالطلاق

إذا انقضت أربعة أشهر على امتناع الزوج من قربان زوجته ، قيل له : اتقِ الله ، فإما

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 252 - 253) .

(2) تفسير الطبري (ج 2 ص 253) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 180) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 109) والمحلّى (ج 10 ص 42) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 358 - 359) . (4) تفسير الطبري (ج 2 ص 254) .

أن تفيء وإما أن تُطَلَّقَ ، فإن أبى الفئئة وليس له في ذلك عذر كان للمرأة أن تطالبها بإيقاع الطلاق عليها ؛ فكأنما من إيساره ودفعاً للضرر ، وذلك مقتضى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ قَامُوا فَاِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ ۝ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ ﴾ .

وبدل ذلك على أن المولي ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر ، فيؤقف ، فإن فاء وإلا طَلَّقَ وتدل الآية كذلك - عند بعض أهل العلم - على أن المرأة التي وقع عليها الإيلاء لا تطلق بمضي أربعة أشهر ، بل ينبغي أن ينشأ تطليق بعد انقضاء المدة المذكورة وهو الذي عليه جمهور العلماء .

وقال آخرون : يقع الطلاق بمضي أربعة أشهر ، وهو قول ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وزيد بن ثابت وابن سيرين ومسروق وقتادة وشريح القاضي والنخعي والسدي وآخرين (1)

والذي عليه الجمهور أصح وهو قول بضعة عشر من الصحابة ، فيهم عمر وابن عمر وعائشة وعثمان وعلي وأبو الدرداء وابن عباس ، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وطاؤوس ، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم (رحمهم الله) وهو ما اختاره ابن جرير الطبري ، وهو قول الليث وإسحق ابن راهويه وأبي ثور وداود ؛ فقد ذهب هؤلاء إلى أنه إن لم يفيء المولي ألزم بالطلاق فإن لم يُطَلَّقْ طَلَّقَ عليه الحاكم وتكون تلك الطلقة رجعية عند بعض أهل العلم ، ومر ثم فله أن يُراجعها في العدة (2) .

وقال آخرون من أهل العلم : إن الطلاق يكون بائناً ، وهو قول علي (رضي الله عنه) إذا قال في الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر بانت بتطليقة ، وهو قول عثمان وزيد ابن ثابت وابن عباس في رواية عنه ، وبه قال سعيد بن المسيب والأوزاعي وعطاء والنخعي وأحمد في رواية ، وهو ما ذهب إليه الحنفية ؛ إذ قالوا : إذا مضت أربعة أشهر قبل أن يفيء بانت منه بتطليقة (3) .

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 111) وتفسير الطبري (ج 2 ص 256) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 180) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 268) والأُم (ج 5 ص 271) وتفسير الطبري (ج 2 ص 260-263) والكافي (ج 2 ص 874) .

(3) تفسير الطبري (ج 2 ص 256-257) والكافي (ج 2 ص 874-875) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 360) .

قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْلَمْنَ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ .

الطلاق

الطلاق في اللغة بمعنى التخلية والإرسال وحل العقد ، نقول : أطلق الأسير ، أي : خلّاه ، وأطلق الناقة من عقالها . والطلاق هو الأسير الذي أطلق عنه أساره وخلّاه سبيله (1) .

والطلاق في الشرع : عبارة عن حكم شرعي برفع القيد النكاحي بألفاظ مخصوصة (2) .

والطلاق في شريعة الإسلام قد جيء به على خير ما يكون عليه التشريع من توازن وتلاؤم وانسجام ، وعلى أكمل ما يكون عليه ؛ مراعاةً لحاجات الناس وأحوالهم ومتغيراتهم ؛ فقد يعرض للزوجين من الظروف والأحوال ما ينقلب معه العيش إلى شقاق ومناكدة ونفور ، وحينئذ يتبدد من واقع الزوجية كل مظاهر الود والائتلاف والرحمة ، فلا يكون ثمة علاج سليم وملائم إلا الفكاك من أسار قد خالطه التنافر والتأزم والمباغضة .

على أن شريعة الإسلام لا تبيح الطلاق إلا من خلال نظام مترابط متماسك ووثيد لا يقع فيه الطلاق طفرة واحدة ، وإنما يُرَى ذلك بجملة من المراحل التشريعية التي تخفف من وقوع الطلاق إلى أدنى الدرجات من القلة والبساطة ، وهذه المراحل التشريعية ما بين وعظ وهجر وتحكيم ، إلى طلاق رجعي ، فبائن ، إلى طلاق واحدة ثم ثانية ثم ثالثة ، إن هذه المراحل لا جرم أن تقلل معها نسبة الطلاق بين المسلمين لتكون أدنى النسب بالقياس إلى حجم الطلاق في عامة المجتمعات في سائر بقاع الأرض ، وذلك كله بفضل شريعة الله العادلة الكاملة والمحكمة التي تتجلى فيها معالم الصلاح والتوازن ، وسوف نعرض لكل هذه التفصيلات في مواضعها إن شاء الله .

ومع ذلك فلا يفوتنا أن نبيّن قبل كل شيء أن الإسلام يجعل الطلاق أمراً بغيضاً ، وهو حين أباحه فإنما أباحه مراعاةً للحاجات الملحة التي تعرض للناس في بيوتهم

(1) لسان العرب (ج 10 ص 226 - 228) ومختار الصحاح (ص 396) .

(2) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية على الهداية للبايزي (ج 3 ص 463) .

وأَسْرِهِمْ فلا مناص لكثير منهم إلا بالتطليق ، ومع ذلك فالأصل في شريعة الإسلام أن الطلاق بغيضٌ ، وفي هذا أخرج أبو داود عن محارب قال : قال رسول الله ﷺ : « ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق » (1) .

وأخرج أبو داود كذلك عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ » (2) .

وجوب تربص المطلقات

المطلقة هي المرأة التي وقع عليها الطلاق ، وهي إما أن تكون مدخولاً بها أو لا تكون مدخولاً بها ، فإن لم تكن مدخولاً بها لم تجب عليها العدة ، وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ ﴾ (3) وإن كانت مدخولاً بها فهي إما أن تكون حائلاً (4) أو حاملاً ، فإن كانت حاملاً فعدتها بوضع الحمل وليس بالأقراء ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِذَا أَجْلَبْتُمُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (5) .

أما إن كانت حائلاً وهي من غير ذوات الحيض لامتناعه في حقها بسبب الصغر المفرط أو الكبر المفرط ، فقد وجب أن تكون عدتها بالأشهر وليس بالأقراء ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَلْسَنَ مِنَ الْمَجْزِيِّ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾ (6) .

وإذا كان الحيض بالنسبة لها ممكناً وهي حرة وكانت مطلقة بعد الدخول وهي حائلاً فإن عدتها بالأقراء الثلاثة على ما نبينه هنا في توضيح هذه الآية : ﴿ وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (7) والتربص يعني الانتظار ، ومنطوق الآية (يتربصن) من حيث الصيغة والمبني يدل على الإخبار ، فهو إذن خبر ، لكن المراد به الأمر أو الوجوب ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ (8) فهن إذن مأمورات بإرضاع أولادهن هذه المدة ، وعلى ذلك فأما امرأة مطلقة وكانت مدخولاً بها وهي من ذوات الحيض وجب عليها أن تربص مدة من الزمن وهي عدتها

(1 - 2) أبو داود (ج 2 ص 255) . (3) سورة الأحزاب الآية (49) .

(4) الحائِل : كل حامل ينقطع عنها الحمل سنة أو سنوات حتى تحمل ، والجمع : حِيَالٌ وحول . انظر لسان

العرب (ج 11 ص 189) . (5 - 6) سورة الطلاق الآية (4) .

(7) سورة البقرة الآية (228) . (8) سورة البقرة الآية (233) .

التي تنتظر فيها استبراء الرَّحِم ، وعدتها هي ثلاثة قروء ⁽¹⁾ .

معنى القروء

القروء والأقراء : جَمْعٌ ، ومفردُه : القراء ، والقراء من حيث . معناه : موضعٌ خلاف بين أهل العلم ، وثمة أقوالٌ ثلاثة في المراد بالقراء .

القول الأول : أنَّ المراد بالقراء الحيضُ ، وهو ما ذهب إليه الحنفية وبعض المعتزلة ، وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي موسى ومجاهد وقتادة والضحاك وعكرمة والسدي والثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى وابن شبرمة وإسحق .

وقد استدلل هؤلاء على ذلك من السنة بما قاله النبي ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش عندما شكت إليه استدامة نزول الدم منها : « إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَانْظُرِي إِذَا أَتَى قِرْوُكَ فَلَا تُصَلِّي ، فَإِذَا مَرَّ قِرْوُكَ فَتَطْهَرِي ثُمَّ صَلِّي مَا بَيْنَ الْقِرَاءِ إِلَى الْقِرَاءِ » ⁽²⁾ ؛ فقد أمرها النبي ﷺ أَنْ تدع الصلاة في قروءها ولا يكون ذلك إلا في الحيض ، وهو يدل على أن القراء اسم للحيض .

واستدلوا كذلك من المعقول بأن القراء يعني في اللغة الجمع ، فهو يعني اجتماع الدم في الرَّحِم ويكون ذلك في حال الحيض ⁽³⁾ .

واستدلوا كذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَلْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ﴾ ⁽⁴⁾ وهو يدل على وجوب الاعتداد بالشهور عند عدم الحيض ، وبذلك أقام الشهور مقام الحيض ، فدل ذلك على أن الأصل هو الحيض ، كما أن الأصل في الطهارة استعمال الماء ، فعند عدمه يقوم مقامه التيمم .

واستدلوا كذلك بالظاهر من قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ ﴾ فقد حصر الله الأقراء بعدد وهو ثلاثة لِيَتِمَّ العدة على أكمل وجه ، ولو جعلنا الطهر اسماً للقراء لامتنع استيفاء هذا العدد بكماله في طلاق السنة وهو ما كان في طهر لم يقع فيه جماع ، فإن كان كذلك فلا بد من أن يصادف الطلاق طهرًا قد مضى بعضه ؛ لأنه ليس محتومًا أن

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 112) وتفسير الرازي (ج 6 ص 85-86) ، وتفسير الرازي (ج 1 ص 269) .

(2) أخرجه النسائي عن عروة (ج 1 ص 121) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 365) ولسان العرب (ج 1 ص 130-132) .

(4) سورة الطلاق الآية (4) .

يُطَلَّقُهَا فِي أَوَّلِ الطَّهْرِ بَلْ رَجَا طَلْقَهَا بَعْدَ مَرُورِ فِتْرَةٍ مِنْ زَمَنِ الطَّهْرِ ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَهَا بِطَهْرَيْنِ آخَرَيْنِ ، فَهَذَانِ طَهْرَانِ وَبَعْضُ الثَّالِثِ ، فَتَعْتَدُ بِذَلِكَ اسْتِيفَاءً ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ، وَبِذَلِكَ فَإِنْ الْمُرَادُ بِالْقُرْءِ الْحَيْضُ لِيُتِمَّ اسْتِيفَاءُ الْعَدَدِ وَهُوَ الثَّلَاثَةُ بِتَمَامِهِ .

وقد ردوا معارضة المخالفين الذين احتجوا بقوله تعالى : ﴿ الْحَحُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾ (1) فالأشهر جمع وأقله ثلاثة ، وقد حملنا الآية على شهرين وبعض الثالث وذلك هو : شوال وذو القعدة وبعض ذي الحجة ، فكان جائزاً أن تحمل الثلاثة أقرء في هذه الآية على طهرين وبعض طهر ، فقالوا (الحنفية ومن معهم من المعتزلة) : المراد شهران وبعض الثالث ؛ لأنه لم يحصرها بعدد وإنما ذكرها بلفظ الجمع ، لكن الأقرء محصورة بعدد لا يحتمل الأقل منه ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن نقول : رأيت ثلاثة رجال ، ومرآك رجلان ، لكن يجوز أن نقول : رأيت رجالاً والمراد رجلان (2) .

القول الثاني : أن المراد بالقرء الطهر ، وهو ما ذهب إليه جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر ، وهو قول عائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وسالم وسليمان بن يسار وأبان بن عثمان وعطاء بن أبي رباح وقتادة والزهري وآخرين غيرهم ، فقد قال هؤلاء : إن القرء يعني الطهر (3) . واستدلوا على ذلك بجملة أدلة ، منها قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ فقالوا : إن العدد في هذه الآية جاء مؤنثاً وهو يقتضي أن يكون المعدود مذكراً فناسب أن يكون الطهر ، لأنه مذكر وليس الحيضة ، فالمراد بالقرء الطهر ، واستدلوا كذلك من الكتاب بقوله تعالى : ﴿ فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَتِهِنَّ ﴾ (4) فقد أمر أن يطلقوهن في وقت الطهر ، فهو المعتبر في العدة .

وقالوا أيضاً : سمي القرء بالحيضة استناداً إلى مدلوله اللغوي ، فهو (القرء) يعني الجمع ، فهو اجتماع الدم في البدن ويكون ذلك في حال الطهر (5) .

(1) سورة البقرة الآية (197) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 367) وتفسير الرازي (ج 6 ص 90) والكشاف (ج 1 ص 365) .
تفسير الرازي (ج 6 ص 88) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 116) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 1)
والكافي (ج 2 ص 928) والمحلى (ج 10 ص 257) .
رة الطلاق الآية (1) .

بر الرازي (ج 6 ص 88-89) والأم (ج 5 ص 209) وتفسير الطبري (ج 2 ص 268) وأحكام القرآن
عربي (ج 1 ص 185) .

القول الثالث : القراء : من الأسماء الأضداد عند العرب ، وهو اسم مشترك يدل على الطهر والحيض معاً ، وذلك كالشفق اسمٌ للحمرة والبياض جميعاً (1) .

فائدة الخلاف

يستفاد من الخلاف بين القائلين بالحيض والقائلين بالطهر : أن مدة العدة عند القائلين بالطهر - وهم الشافعية ومن وافقهم - تكون أقصر ، فالرجل إذا طلق امرأته طلقها في حال الطهر وربما طلقها في آخر وقته ، وبذلك تُحتسب بقية مدة الطهر لتكون قرءاً حتى وإن حاضت عقيب وقوع الطلاق في الحال ، فيكون عدتها بذلك طهرين وبعض الطهر .

لكن العدة عند الحنفية ومن وافقهم أطول ؛ لأنها تحتسب باعتبار الحيضات وهي ثلاث تماماً من غير نقصان (2) .

الرجعة وأحكامها

الرجعة والإرجاع والارتجاع بمعنى واحد ، والمقصود : إرجاع الزوجة المطلقة طلقاً واحدة أو اثنتين ما دامت في العدة ، وعليه فإن الرجل إذا طلق زوجته بعد الدخول طلقاً أو طلقين فهو أحق برجعتهما ما لم تنقض عدتها ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَيَرْجِعْنَ فِي ذَلِكَ إِنِ ارَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ (3) قال الشافعي في معنى الإصلاح هنا : إصلاح الطلاق الرجعي ، والله أعلم ، فمن أراد الرجعة فهي له ؛ لأن الله تبارك وتعالى جعلها له (4) ، وفي هذا أخرج مسلم بإسناده عن ابن عمر قال : طلقْتُ امرأتي على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض ، فذكر ذلك عمرُ لرسول الله ﷺ فقال : « مُرَّه فَلْيُراجِعْها ثُمَّ لِيَدْغِها حتى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَحْمِضْ حَيْضَةً أُخْرَى ، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَلْيُطْلِقْها قبل أن يُجَامِعْها ، أو يمسكها ؛ فإنها العدة التي أمر الله أن تُطْلَقَ لها النساء » (5) .

أما إذا انقضت عدة المطلقة فلا يملك الرجل أن يراجعها ؛ لأن الله تبارك وتعالى بعد

(1) لسان العرب (ج 1 ص 130 - 132) ومختار الصحاح (ص 256) وتفسير الرازي (ج 6 ص 87) .

(2) تفسير الرازي (ج 6 ص 88) والكاظمي (ج 2 ص 928) .

(3) سورة البقرة الآية (228) .

(4) الأم (ج 5 ص 243) والكاظمي (ج 2 ص 851) وبداية المجتهد (ج 2 ص 72) .

(5) مسلم (ج 4 ص 180) .

ما ذكر الأمر بالتريص حين الاعتداد قال : ﴿ وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَيْبِنَ ﴾ (1) أي : أحق برجعتهن في مدة التريص ؛ فإذا انقضت مدة التريص لم يملك الرجل رجعة المطلقة إلا بعقد جديد فيه من شروط الولاية والإشهاد ما في النكاح المبتدأ (2) .

وأما إن طلق قبل الدخول ، فلا يملك عليها رجعة ؛ لأنها لا عدة عليها ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ (3) .

وإذا كانت المطلقة حاملاً فله إرجاعها قبل أن تضع ، فإن وضعت فلا يملك حق الارتجاع إلا بعقد جديد ، وفي هذا يقول الله سبحانه : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (4) أي : إن مدة الاعتداد للحوامل إنما تكون في مدة الحمل ، وهي الفترة التي يُتاح فيها للمطلق مراجعة مطلقتها .

وإذا كانت المطلقة حاملاً بتوأمين فوضعت أحدهما ، فللمطلق أن يراجعها قبل أن تضع ثاني ؛ لأن العدة إنما تنقضي بوضع الحمل ، وكذلك لو كانت حاملاً بثلاثة توأمين أو أربعة فوضعت واحداً أو اثنين أو ثلاثة فما زالت معتدة وله حق المراجعة حتى تضع الأخير (5) .

ولا يُشترط الرضا من المطلقة لصحة الرجعة ، بل للرجل المطلق أن يراجعها إن شاء ؛ لأنها لم تزل زوجة ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَيْبِنَ ﴾ (6) فقد سمى الله المطلق بقلاً أي : زوجاً بالرغم من وقوع الطلاق ما دام ذلك قبل انقضاء العدة .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ (7) فقد أباح الله للرجل المطلق أن يُمسك بمعروف ، وهو يعني الإرجاع قبل انقضاء العدة .

ولا تفتقر الرجعة إلى ولي أو صداق ؛ لأنها ليست نكاحاً مبتدأ ، ولكنها مجرد إمساك في حال العدة ، واشترط الولي إنما يكون في النكاح من بدايته قبل أن ينشأ . وكذلك الصداق إنما يُلْزَم عند إنشاء النكاح باعتباره (الصداق) حقاً من حقوق الزوجة .

(1) سورة البقرة الآية (228) .

(2) بداية المجتهد (ج 2 ص 73) وتفسير الرازي (ج 6 ص 93) والكافي (ج 2 ص 851) .

(3) سورة الأحزاب الآية (49) .

(4) سورة الطلاق الآية (4) .

(5) الكافي (ج 2 ص 851 - 852) والمدونة (ج 2 ص 67 - 68) والأم (ج 5 ص 221) .

(6) سورة البقرة الآية (228) .

(7) سورة الطلاق الآية (2) .

وجملة القول في ذلك : أن الحرَّ إذا طلق زوجته الحرة - وكانت مدخولاً بها - تطليقة أو تطليقتين فهو أحق برجعتهما ما لم تنقض عدتها حتى وإن كرهت الرجوع . فإذا لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها ، فهي أحق بنفسها وتصير أجنبيةً منه ؛ فلا تحل له إلا بخطبة ونكاح مستأنف بولي وإشهاد ، ولها كذلك حقها من الصداق ⁽¹⁾ . وهو ما لا خلاف فيه إلا ما ذكر في اختلافهم في وجوب الإشهاد .

الرجعة والإشهاد

هل يُشترط الإشهاد لصحة الرجوع قبل انقضاء العدة ؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : وهو قول المالكية والشافعية والحنابلة - في إحدى الروايتين عنهم - وهو أن الإشهاد في الرجعة واجبة وهي شرط لصحتها ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ⁽²⁾ . ويقتضي ذلك أن مَنْ راجع مطلقته يجب عليه أن يُشهد شاهدين عدلين على الرجعة ، وذلك كيلا يتجاحداً فيضيع ما للثنتين أو لأحدهما من حقوق ، وكذلك لكلا يمسها فيكون قد مَسَّ غير زوجته ⁽³⁾ .

القول الثاني : وهو قول الحنفية والحنابلة - في الرواية الثانية عنهم - فقد ذهب هؤلاء إلى عدم اشتراط الشهادة في الرجعة ، بل هي مستحبة ⁽⁴⁾ واحتجوا لذلك بإطلاق النصوص في هذه المسألة عن قيد الإشهاد ؛ ولأن الرجعة عبارة عن استدامة النكاح ، والشهادة ليست شرطاً فيه في حال البقاء كما في الفیئة وفي الإيلاء ، فإنها لا تستلزم شهادة ، ومع ذلك فإن الشهادة في الرجعة مستحبة لزيادة الاحتياط كيلا يقع فيها التناكر .

أما قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ ⁽⁵⁾ فهو محمولٌ على الاستحباب ؛ دفعاً للتناكر ، فكان الأمر على سبيل الإرشاد إلى ما هو أحسن ، وذلك يُشبهه قوله تعالى

(1) الكافي (ج 2 ص 852) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 187) والأم (ج 5 ص 244) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 120) وشرح فتح القدير للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية للبايرتي (ج 4 ص 158) .

(2) سورة الطلاق الآية (2) .

(3) الأم (ج 5 ص 245) والكافي (ج 2 ص 852) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 120) .

(4) شرح فتح القدير ومعه شرح العناية (ج 4 ص 162) والكافي (ج 2 ص 852) .

(5) سورة الطلاق الآية (2) .

في المَبَائِعَات : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ فَإِنَّ الإِشْهَادَ فِي المَبَائِعَاتِ غَيْرُ وَاجِبٍ ولكنه مستحبٌ ؛ دفعًا للجحود أو التناكر (1) .

والراجعُ عندي وجوبُ الإِشْهَادِ فِي الرِّجْعَةِ ؛ استنادًا إلى ظاهر الأمر في قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (2) وهو يقتضي الوجوب ، واستنادًا إلى المصلحة التي تتحقق بالإِشْهَادِ دفعًا للجحود والإنكار ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

شروط الرجعة

يُشْتَرَطُ لصحة الرجعة خمسة شروط :

الشرط الأول : أن يكون ثمة طلاقٌ سابق للرجعة سواء كان الطلاق صريحًا أو كنايةً كما لو وقع بواحد من ألفاظ الكناية ، ومعلومٌ بدهاء أن الرجعة تأتي متأخرةً عن الطلاق ، فإذا وقع الطلاق وكان رجعيًا جاز للمطلق أن يراجع زوجته المطلقة .

الشرط الثاني : أن لا يكون الطلاق في مقابلة مالٍ تؤديه الزوجة ، فإن كان كذلك فلا مجالٌ للارتجاع ولا مندوحة عن المفارقة البتة ؛ لأن ذلك شبيهٌ بالمخالفة التي لا تلائمها الرجعة .

الشرط الثالث : أن لا يبلغ الطلاق ثلاثًا ، فإن بلغها فلا سبيلَ إلى الرجعة إلا بإنشاء نكاحٍ مُسْتَجِدٍّ بعد أن يَنْكَحَهَا زوجٌ آخر ثم يُطْلَقَهَا وَيَتَّيْهَا .

الشرط الرابع : أن تكون المرأة مدخولًا بها ، فإن كانت غيرَ مدخولٍ بها ووقع عليها الطلاق ؛ فلا مجال لإرجاعها لعدة وجوب العدة ، أو التريض في حقها ، وطلاقها بذلك يكون بائنًا ، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ (3) .

الشرط الخامس : قيام العدة ، فإذا لم تكن العدة قائمةً - بأن انقضت - فلا مجال للارتجاع إلا بنكاحٍ مُسْتَجِدٍّ ؛ لأن الطلاق الرجعي يستحيلُ بانقضاء العدة إلى بينونة تنقطع بها الزوجية ، فلا مساغٍ إذ ذاك لاسترجاع المطلقة إلا بعقد جديد (4) .

(1) شرح فتح القدير ومعه شرح العناية (ج 4 ص 162) .

(2) سورة الطلاق الآية (2) . (3) سورة الأحزاب الآية (49) .

(4) شرح فتح القدير للكمال بن الهمام ومعه شرح العناية على الهداية للبايرتي وحاشية المحقق سعدى أفندي

(ج 4 ص 158) والألم (ج 5 ص 224) .

كيفية الرجعة

تُحصل الرجعة بكل من القول والفعل ، على خلاف في الفعل ، أمّا القول فلا خلاف فيه ، وألفاظ القول من أجل الرجعة قسمان : صريح وكناية .

أما الصريح : فهو ما يدل على المراجعة من غير احتمالٍ أو تأويل ، كقوله لها : راجعتك - إذا كان يخاطبها - أو يقول : راجعتُ امرأتي - في حال غيابها أو حضورها ، وكذلك ما لو قال : ارتفعتك أو أرجعتك أو رجعتك أو رددتُك ، ونحو ذلك من الكلام الصريح الذي يفيد المراجعة بوضوح ، وهو يمثل هذا الكلام يُعتبر مراجعاً لها من غير اشتراط لنية .

أما ألفاظ الكنايات : فهي ما احتملت معنى الرجعة وغيرها ؛ فهي موقوفة على نية الارتجاع ، وذلك كما لو قال لها : أنتِ عندي كما كنتِ ، أو أنتِ امرأتي ، فلا يصير بذلك مراجعاً إلا بالنية .

وقد أجمع أهل العلم على صحة الرجعة بالقول ⁽¹⁾ ، ولكنهم اختلفوا في صحة الرجعة عن طريق الفعل ، مثل الوطء والتقبيل واللمس بشهوة ، أو نحو ذلك من الأفعال التي تحتل الرغبة في الارتجاع ، وللعلماء في ذلك تفصيلٌ نبينه في الآتي :

فقد ذهب الشافعية ، وأحمد - في رواية - إلى أن الرجعة إنما تكون بالكلام فقط وليس بالفعل من جماع وغيره ؛ لأنه لا تثبت الرجعة لرجلٍ على امرأته حتى يتكلم بالرجعة ، كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما ، فإذا تكلم بالرجعة في العدة ثبتت له ، والكلام أن يقول في حقها : قد راجعتها ، أو قد ارتفعتها ، أو قد رددتها إليّ ، أو قد ارتفعتها إليّ . فإذا قال ذلك ؛ فهي زوجته ، أما إذا جامعها بعد الطلاق في العدة فلا يكون ذلك رجعة ، سواء نوى أن يرتجعها أو لم ينو ، والجماع في حقهما جماعٌ شبهة ولا حدٌ عليهما فيه ، بل يُعززان فقط ، وللمرأة عليه صدقٌ مثلها ⁽²⁾ .

وذهب الحنفية والحنابلة في ظاهر مذهبهم إلى أن الرجعة تحصل بالوطء ، سواء في ذلك ما لو قصّد الجماع الرجعة أو لم يقصدها ، أما غير الوطء من ظواهر الاستمتاع

(1) بداية المجتهد (ج 2 ص 72) والأم (ج 5 ص 244) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية للبايرتي وحاشية

المحقق سعدى أفندي (ج 4 ص 159) والكافي (ج 2 ص 853 - 854) .

(2) الأم (ج 5 ص 244) ، والكافي (ج 2 ص 853) .

كالقبيل واللمس والنظر بشهوة ، فذلك عند الحنفية رجعة ، خلافاً للحنابلة فإن الرجعة لا تحصل عندهم باستمتاع غير الوطء (1) .

أما المالكية فقد أجازوا الرجعة بالوطء شريطة أن ينوي به الرجعة ، فالرجعة بالوطء لا تصح عندهم إلا بالنية ؛ لأن الفعل عندهم ينزل منزلة القول المقترين بالنية ، ولو وطئها غير نادر إرجاعها أثم بالوطء ويلحق به الولد ويستبرئها من ذلك الوطء ، ولا حدٌ عليه ولا صداق فيه ؛ لأنها زوجته ما دامت في العدة (2) .

ولو وطئ الرجل زوجته الرجعية من غير أن يتكلم برجعته فإنها - عند القائلين بعدم حصول الرجعة بذلك وهم الشافعية وأحمد في رواية عنه - عليها أن تستأنف العدة بثلاث حيضات من يوم وطئها ، ويدخل في هذه العدة بقية عدة الطلاق ؛ لأنهما عدتان لرجل واحد فتداخلتا ، وللمطلق أن يراجعها ما بقي من عدتها الأولى شيء ، وليس له أن يراجعها بعد انقضاء العدة الأولى ، وهي عدة الطلاق ، فإنه - بانقضائها - لا يجوز إرجاعها .

أما إذا نكحت زوجاً آخر في عدتها فيفرق بينهما ، وعليها أن تكمل عدتها من الأول ثم تستقبل للآخر عدة أخرى ؛ لأن هاتين العدتين لرجلين ولكل واحدٍ منهما حق في النسب (3) .

حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ وَحَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ

والكلام عن ذلك يطول ، ولا يتسع المجال هنا للحديث تفصيلاً عن حقوق المرأة على الرجل وحقوقه هو عليها ، والقاعدة الأساسية في هذه القضية العظيمة أن يرسخ الإسلام في المجتمع ظاهرة التوازن بين الحقوق ، وذلك في غير ما يجنف أو جنوح أو محاباة ، فإنَّ كلاً من الزوجين له من الحقوق بقدر ما يضطلع به من الواجبات ، وهذه معادلة منضبطة ومتوازنة ذات طرفين متكافئين .

وفي الاشتغال على مثل هذه المعاني برمتها يقول الله سبحانه وتعالى في تعبير جللي وجامع وأمثل ووجيز يُغني عن كثير من الإطناب والإسهاب : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (4) .

(1) شرح فتح القدير ومعه شرح العناية للبايزي (ج 4 ص 159) والكافي (ج 2 ص 853) .

(2) بداية المجتهد (ج 2 ص 72) وثُلَّة السالك لأقرب المسالك للشيخ محمد الصاوي ومعه الشرح الصغير للدردير (ج 1 ص 473) .

(3) الأم (ج 5 ص 244) والكافي (ج 2 ص 858) . (4) سورة البقرة الآية (228) .

ومن جملة حقوق المرأة على الرجل ، أن يعاملها بالخير والبر والحسنى ، وأن يكون معها حانياً ورفيقاً ، وأن لا يشق عليها بإيذاء أو عضل أو مقاهرة ، وأن يكون لها خير معون وخير جليس فلا يقسو أو يفحش أو يهين لا في التعامل أو المباشطة أو الخطاب ، وكل هذه المعاني وغيرها من مثلها قد حوته الآية الجامعة الشاملة وهي ﴿ وَعَايُرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ⁽¹⁾ وفي هذا أخرج الطبراني في الكبير عن أبي كبشة أن النبي ﷺ قال : « خيَارُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ » ⁽²⁾ .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : « خياركم خياركم لنسائهم » ⁽³⁾ .

ومن حق المرأة على الرجل أن لا يضارها لا في استبقائها عنده زوجة ولا في تطليقها ، فإن استمسك بها زوجةً وَجَبَ عليه أن يُحسِنَ إليها في التعامل والمعايشة ، وأن لا يجعل من استبقائها عنده ذريعةً للتضييق أو القهر أو المناكدة ، ولا وجب عليه أن يُسرحها بإحسانٍ لتعضي في سبيلها من غير أن يظلمها من حقها شيئاً أو يضار بها ، وفي هذا يقول سبحانه : ﴿ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ ﴾ ⁽⁴⁾ .

ومن حقها عليه أيضاً أن يُنفق عليها نفقةً كاملةً لتحقيق لها عامةً مطالبها في أسباب العيش الهانئ الكريم ما بين إ طعام واللباس وإيواء ودواء إلى غير ذلك من لوازم العيش المتجددة التي تقتضيها طبيعة الأعراف والأحوال المتغيرة ، وفي ذلك يقول سبحانه : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ⁽⁵⁾ وقال سبحانه : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَاهَا ﴾ ⁽⁶⁾ .

وأخرج ابن ماجه عن حكيم بن معاوية عن أبيه ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ : ما حق المرأة على الزوج ؟ قال : « أن يطعمها إذا طعم ، وأن يكسوها إذا اكتسى ، ولا يضرب الوجه ، ولا يقبح ، ولا يهجر إلا في البيت » ⁽⁷⁾ .

(1) سورة النساء الآية (19) .

(2) الحديث رواه الترمذي (5 / 666 - 667) برقم (3895) وانظر الجامع الصغير للسيوطي (جـ 1 ص 616) .

(3) رواه ابن ماجه (1 / 636) برقم (1978) ، قال الألباني : صحيح ، انظر صحيح ابن ماجه (1 / 334) برقم (1608) وانظر المصدر السابق .

(5) سورة البقرة الآية (233) .

(4) سورة البقرة الآية (229) .

(7) ابن ماجه (جـ 1 ص 593 - 594) .

(6) سورة الطلاق الآية (7) .

ومن حقها عليه أن يَصْدُقَهَا المهرَ عند حصول النكاح ، وأن يكون إصدقه إياها المهرَ عن مُبادرةٍ ودُودَةٍ وطيبِ نفسٍ من غير مشاحةٍ ولا كرازةٍ ، والمهرُ حقٌّ خالصٌ لكلِّ امرأةٍ تتزوج ، وهو رمزٌ للتكريم والإخلاص والوَدَّ يُتَادَرُ به الرجل ليرصدَ لنفسه مع شريكةٍ عُمره من كرم الذكريات والاحترام المتبادل ما يظل يسكب في واقع الحياة الزوجية فيضًا من المودة والرحمة ، وفي إيجاب الصداق يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ ⁽¹⁾ وقال سبحانه : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ⁽²⁾ .

ومن حقها عليه كذلك أن لا يحيفَ عليها بمحاباةٍ أو جنوح نحو زوجةٍ أخرى ، فعلى الرجل أن يعدل بين زوجاته ما استطاع إلى ذلك سبيلًا ، فلا يميلُ لواحدةٍ دون الأخرى مما يثير في نفسها الحزن والاغتمام والغیظ ، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَكَانَ نَسْطَظِعُوا أَنْ تَقْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ ⁽³⁾ . وفي هذا أخرج الترمذي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله ﷺ قال : « من كانت عنده امرأتان فلم يعدلَ بينهما جاء يوم القيامة وشِقُّهُ ساقطٌ » ⁽⁴⁾ . وأخرج النسائي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من كانت له امرأتان يميلُ لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شِقِّيه مائلٌ » ⁽⁵⁾ .

فإذا كان زوجها راغبًا عنها ، فليس له أن يضارها بالاحتجاز عنده ليمنعها من الزواج من غيره فتظل حبيسةً تحت قهره وتسلطه . وفي ذلك من المضارة والعسف ما لا يؤضى به الله ، بل جعله محرماً على الأزواج .

أما حقوق الرجل على المرأة فمن جملتها : أن تحفظ غيبته في نفسها وماله ، فهي مؤتمنة في حضوره وغيابه فلا تخونه أدنى خيانة في نفسها ، فتكون على الدوام موضع ثقةٍ واثمان وطهرٍ وكذلك تحفظ غيبته في ماله ، فإنه ينبغي عليها أن ترعى ماله بما يصونه وينميهِ فلا تتصرف فيه بغير اعتدالٍ ومعروفٍ كيلا يزول أو يتبدد ، وفي هذا

(1) سورة النساء الآية (4) .

(2) سورة النساء الآية (19) .

(3) سورة النساء الآية (129) .

(4) رواه أبو داود (600 / 2) برقم (2133) ، والترمذي (447 / 3) برقم (1141) وانظر الترغيب والترهيب (ج 3 ص 60) .

(5) رواه النسائي (63 / 7) برقم (3942) وانظر الترغيب والترهيب (ج 3 ص 60) .

يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَالْمُتْلِحَةُ قَدْ نَبَذَتْ حَفِظَتُ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ (1) وهذا قول زباني مُعْجِزٌ يحيط بكل المقاصد في هذه المسألة من أطرافها ليندرج فيه كل تكليف بالحفظ كيفما كان ، سواء في ذلك حفظ الجنين في الرحم فلا تُشَقِّطه عمدًا وهو لا يعلم ، ثم حفظ الفراش في البيت فلا يطؤه من الناس من لا يحبهم زوجها ، وكذلك حفظ شرفها وعفافها أن يتدنس بالسوء والشبهات ، وكذلك حفظ ماله من التصرف الطائش والمُسرف .

وفي هذا أخرج مسلم بإسناده عن عليّ أن النبي ﷺ قال في خطبة له طويلة في الحج : « اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه ، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضربًا غير مبرح ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به كتاب الله » (2) .

وأخرج ابن ماجه عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ ثم قال « استوصوا بالنساء خيرًا فإنهن عندكم عوان ، ليس تملكون منهن شيئًا غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربًا غير مبرح ، فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلًا . إن لكم من نساءكم حقًا ولنساءكم عليكم حقًا ، فأما حقكم على نساءكم : فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم : أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » (3) .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه كان يقول : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرًا له من زوجة صالحة إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرتة ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله » (4) .

ومن حقه عليها : أن تطيعه فيما يأمرها به شريطة ألا يكون في ذلك معصية لله . وطاعة المرأة لزوجها نابعة من حقه في القوامة عليها ، والقوامة هي المسؤولية التي أنيطت بالرجل ليعوض البيت والأسرة والمرأة بكامل الاهتمام والصون والرعاية وفي ذلك يقول

(1) سورة النساء الآية (34) .

(2) مسلم (ج 4 ص 41) .

(3) ابن ماجه (ج 1 ص 594) .

(4) ابن ماجه (ج 1 ص 596) .

اللَّهُ سبحانه : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ (1) ويقول عزَّ مَنْ قائل : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (2) وهذه الدرجة يُراد بها القوامة ، وهي أن يكون الرجلُ قيماً على المرأة والبيت ليدرأ عنها كل أسباب الشرِّ والأذى ، وأن يكون للمرأة خيرٌ رفيق وشريك ، ولا جرم أن هذه واحدة من المسؤوليات الجسام التي تُناط بالرجل فيؤديها خيرٌ أداءٍ وإلا كان في عداد المفرطين والخائنين ، يقول الله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (3) ، ويقول جلُّ وعلا : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَخَوَّنُوا أَمَانَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (4) .

هذه هي القوامة المنوطة بالرجل ليكون قيماً على المرأة ، فتطيعه في المنشط والمكره من غير تجاوز عليها أو حيف أو اعتساف ، ومن غير مقارفة لخطيئة أو ذنب ، وهو في ذلك مكلفٌ ألا يحيف عليها وأن يجتهد ما استطاع ليتحقق لها أسباب الخير والسكينة ، وأن يحفظها بكيف من سياج الحرص والرعي والكلاءة فلا ينفذ إليها ضرراً أو مساءة أو مكروه (5) .

يقول الأستاذ سيد قطب (رحمه الله) في تأويل قوله تعالى : ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (6) .

أحسب أنها مقيدة في هذا السياق بحق الرجال في ردهنَّ إلى عصمتهم في فترة العدة ، وقد جعل هذا الحق في يد الرجل ؛ لأنه هو الذي طلقَ وليس من المعقول أن يُطلق هو فيعطى حقَّ المراجعة لها هي : فتذهب إليه وتردّه إلى عصمتها ، فهو حق تفرضه طبيعة الموقف ، وهي درجة مقيدة في هذا الموضع ، وليست مطلقة الدلالة كما يفهمها الكثيرون ويستشهدون بها في غير موضعها (7) .

عدد الطلاق

كان الرجلُ في ابتداء الإسلام أحق برجعة امرأته وإن طلقها مائة مرة ما دامت في العدة ، لما كان هذا يضربُ بالزوجات قصرهم الله إلى ثلاث طلاقات وأباح الرجعة في المرة

(2) سورة البقرة الآية (228) .

(4) سورة الأنفال الآية (27) .

(5) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 271) والكشاف (ج 1 ص 366) وتفسير الطبري (ج 2 ص 275) وتفسير

البيضاوي (ص 50) .

(6) سورة البقرة : الآية (228) .

(7) في ظلال القرآن للأستاذ سيد قطب (ج 2 ص 196) .

والثنتين وأبأنها بالكلية في الثالثة (1) .

وذكر في سبب نزولها أنه كان الرجل يطلق ما شاء ، ثم إن راجع امرأته قبل أن تنقضي عدتها كانت امرأته . فغضب رجل من الأنصار على امرأته فقال لها : لا أقربك ولا تحلين مني ، فقالت له : كيف ؟ قال : أطلقك حتى إذا دنا أجلك راجعتك ، ثم أطلقك فإذا دنا أجلك راجعتك ، فشكك ذلك إلى النبي ﷺ فأنزل الله تعالى ذكره : ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ﴾ (2) .

الطلاق الشني والبذعي

الطلاق الشني أو طلاق السنة : هو الطلاق الذي وافق أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ ، وهو ما وقع من طلاق في طهر المرأة من غير أن يصيبها فيه ، فإذا طهرت من حيضها أو نفاسها ثم مشها فيه ؛ فلا يجوز إيقاع الطلاق عليها ، وأما المرأة الحامل فإن إيقاع الطلاق عليها حال حملها مشروع وموافق للسنة .

وفي ذلك كله يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّيُّ إِذَا طَلَّقَتُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ (1) أي : طلقوهن وهن طواهر من غير جماع ، أو حوامل قد استبان حملهن (4) .

وروجه ذلك : أن الطهر من غير جماع يكون فيه الرحم مستبرئاً ، فإذا وقع جماع كانت المرأة مرتابة ، فلا تدرى إن كانت ذات حمل فتعتمد بوضعه ؟ أم هي حائل (غير حامل) فتعتمد بالأقراء ؟ ويحتمل كذلك أن يستبين حملها بعد الطلاق ، فيندم الرجل المطلق على فراقها مع ولدها .

أما غير الممسوسة أو الصغيرة التي لا تحمل ، أو الآيسة فلا تحيض ولا تحمل ، فإنه لا يَحْصُلُ بفراقها ارتياب ولا ندامة على فراق .

وأما الحامل فإن طلاقها مشروع ؛ لأنه لا مجال للارتياب في استبراء الرحم ؛ لأن حملها مُسْتَبَيِّنٌ .

ويدل على موافقة ذلك للسنة ما أخرجه مسلم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي

(1) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 271) وأسباب النزول للنيسابوري (ص 50) .

(2) تفسير الطبري (ج 2 ص 276) ، (3) سورة الطلاق الآية (1) .

(4) تفسير البيضاوي (ص 742) وتفسير ابن كثير (ج 4 ص 378) .

حائض في عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ؛ فقال له رسول الله ﷺ : « مُرّه فَلْيَرَاغِعْهَا ، ثم لِيَتْرُكْهَا حتى تطهر ، ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بِعَدَّتْ ، وإن شاء طلق قبل أن يمس ؛ فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء » (1) .

وذلك يدل على جواز الطلاق في غير حال الحيض وهو أن تكون المرأة في طهر لم تجامع فيه أو كانت حاملاً ، وذلك هو طلاق السنة . ويشير إلى ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء » .

وتفصيل ذلك أن يطلق الرجل زوجته تطليقة واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها وهي ثلاثة قروء ، أي ثلاث حيضات أو ثلاثة أطهار ، على الخلاف . وللمطلق أن يراجع زوجته المطلقة ما دامت في العدة فإذا انقضت العدة لم يملك بعدها حق الرجعة لاستحالة الطلاق إلى بائن . وذلك هو المدلول لقوله تعالى : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَلْحَشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ۝ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۝ ٢٢٨ ۝ ﴾ .

وأخرج النسائي عن عبد الله أنه قال : طلاق السنة تطليقة وهي طاهر في غير جماع فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، ثم تعتد بعد ذلك بحيضة (2) .

الطلاق البدعي

وهو الطلاق الذي يقع في حال الحيض أو في طهر وقع فيه جماع ويُسمى بدعة ؛ لأنه مخالفٌ لأمر الله تعالى : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ۝ ﴾ (3) وقد أخرج مسلم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : « مُرّه فَلْيَرَاغِعْهَا ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » (4) . وفي رواية أخرى لمسلم أن عمر سأل النبي عن ذلك « فأمره أن يراجعها حتى يطلقها

(2) النسائي (ج 6 ص 140) .

(4) مسلم (ج 4 ص 181) .

(1) مسلم (ج 4 ص 179) .

(3) سورة الطلاق الآية (1) .

طاهراً من غير جماع» (1).

وفي رواية للنسائي وغيره عن عبد الله بن عمر قال : طلقْتُ امرأتي في حياة رسول الله ﷺ وهي حائضٌ ، فذكر ذلك عمرُ لرسول الله ﷺ فتغيظ رسول الله ﷺ في ذلك فقال : « لِيُرَاجِعْهَا ثُمَّ يَمْسُكُهَا حَتَّى تَحِيضَ حِيضَةً وَتَطْهَرَ ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا طَاهِراً قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا فَذَاكَ الطَّلَاقُ لِلْعَدَةِ » (2).

ومن مقاصد هذا التشريع كذلك دفع الضرر عن المرأة من جراء تطليقها ، فإنَّ الطلاق في حال الحيض يضرُّ بالمرأة ؛ لأن مدة العدة تطولُ بها ، لكن هذه المدة تكون أقصر لو وقع الطلاق في حال الطهر (3).

هل يقع طلاق البعدة

لو طلقها طلاقاً بدعيّاً كما لو طلقها وهي حائضٌ أو في طهر أصابها فيه ، فهل يقع هذا الطلاق ؟ ذهب عامة أهل العلم إلى أنَّ هذا الطلاق يقع وأنَّ المطلق يأثم بذلك ؛ لمخالفته أمرُ الله وأمرُ رسول الله ﷺ بمجاوزة الميقات المشروع للطلاق (4).

ودليل الوقوع حديثُ ابن عمر « أنه طلق امرأته وهي حائضٌ فأمره النبي ﷺ أن يُرَاجِعْهَا » ولا تكون الرجعة إلا بعد طلاق .

وكذلك أخرج النسائي عن عبد الله بن عمر لما طلق امرأته ، فسأل عمرُ النبي ﷺ فأمره أن يراجعها ثم يستقبل عدتها ، فقلتُ له : فيعتد بتلك التطليقة ؟ فقال : « مَهْ ۱۱ أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ » (5).

وكذلك أخرج مسلم عن سالم بن عبد الله قال : « ... وكان عبد الله طلقها تطليقةً واحدةً ، فَحُسِبَتْ مِنْ طَلَّاقِهَا وَيُرَاجِعُهَا عَبْدُ اللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » (6) يعني أنها حُسِبَتْ . وفي رواية للبيهقي « أن عمر قال : يا رسول الله أفاحتسب بتلك

(1) مسلم (ج 4 ص 182) .

(2) النسائي (ج 6 ص 138 - 139) .

(3) الكافي (ج 2 ص 784 - 785) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية للبايرتي (ج 3 ص 466) وتفسير ابن كثير (ج 4 ص 378) .

(4) الكافي (ج 2 ص 784) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية للبايرتي (ج 3 ص 466) وتفسير ابن كثير (ج 4 ص 378) .

(6) مسلم (ج 4 ص 180 - 181) .

(5) النسائي (ج 6 ص 141) .

التطليقة ؟ قال : نعم » (1) .

وثمة قول آخر مرجوح وهو أن الطلاق البدعي لا يقع ، وقد ذهب إلى ذلك الشيعة وأهل الظاهر وآخرون ، فقد قالوا : إن الله تعالى قد أمر أن يكون الطلاق في العدة ، فإذا وَقَعَ في غير هذا الميقات لم يقع ، وهو يُشبهه الوكيل إذا أوقع الطلاق في غير الزمن الذي أمره الموكِّل أن يُوقَّعه فيه (2) .

وقالوا أيضًا : إن طلاق البدعة مخالفٌ لأمر النبي ﷺ فهو ضلالة وحرام ، ومن أجل ذلك لا ينبغي إيقاعه ، وقالوا : إن زيد بن ثابت قال في الذي طلق امرأته وهي حائض : يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث حيض سوى تلك الحيضة (3) .

كيفية التطليق للسنة

طلاق السنة هو : أن يطلقها واحدة في طهرها من غير جماع ، ثم يدعها تنقضي عدتها - وهي ثلاث حيضات أو ثلاثة أطهار على الخلاف - فإذا انقضت عدتها بانت منه إن لم يرتجعها في العدة ، فإذا بانت منه بقي له بعد ذلك طلقتان ، فإن شاء طلقها الثانية في طهر لم يُجَامعها فيه ، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها ، فإذا انقضت بقي له من الطلقات واحدة ، فإن طلقها فقد بانت منه بينونة كبرى فلا تحل له من بعدها إلا أن تنكح زوجاً آخرَ نكاحاً حقيقياً لا تَوَاطَوْا فيه ، وأن يدخل بها زوجها الثاني دخولاً حقيقياً .

وهذا هو مدلول قوله تعالى في هذه المسألة : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ ، وفي تأويل ذلك يقول ابن كثير (رحمه الله) : إذا بلغت المعتدات أجلهن أي شارفن على انقضاء العدة وقاربن ذلك ولكن لم تفرغ العدة بالكلية ، فحيثُ إما أن يعزم الزوج على إمساكها وهو رجعتها إلى عصمة نكاحه والاستمرار بها على ما كانت عليه عنده (بمعروف) أي محسناً إليها في صُحبتها ، وإما أن يعزم على مفارقتها بمعروف أي من غير مُقَابَحة ولا مُشَاةمة ولا تعنيف بل يطلقها على وجهٍ جميلٍ وسبيلٍ حسنٍ (4) .

ويبين ذلك حديثُ ابن عمر ، إذ طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ

(1) البيهقي (ج 7 ص 326) .

(2) المغني (ج 7 ص 100) والفقہ على المذاهب الخمسة للشيخ محمد جواد مغنية (ص 411) .

(3) المحلى (ج 10 ص 161 - 164) . (4) تفسير ابن كثير (ج 4 ص 379) .

فسأل عمرُ بن الخطاب رسولَ الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ : « مُرّه فَلْيُراجِعْها ، ثم ليُنْفِسْكِها حتى تطهر ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ذلك ، وإن شاء طلق قبل أن يَمَسَّ ، فتلك العدة التي أمر الله سبحانه أن تُطَلَّقَ لها النساء » (1) .

وفي رواية أخرى : أن عمر ذكر ذلك لرسول الله ﷺ فتغيظ رسول الله ﷺ ، ثم قال : « مُرّه فَلْيُراجِعْها ثم ليُنْفِسْكِها حتى تطهر ثم تحيض ، فتطهر ، ثم إن شاء طلقها طاهراً قبل أن يَمَسَّ ، فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله عز وجل » (2) .

ولو طلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار في داخل العدة الواحدة كان ذلك من حيث الحكم مثل جمع الثلاث في طهر واحد وهو خلاف السنة ، وقد قال الإمام أحمد في هذا : طلاقُ السنة واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض ، وهو الذي ذهب إليه جمهورُ الشافعية والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر (3) وحجَّتهم في ذلك ما رُوِيَ عن علي (رضي الله عنه) أنه قال : « ما طلق رجل طلاقَ السنة فيندم أبداً » (4) وإنما يَحْصُلُ الندمُ في حق مَنْ لم يطلق ثلاثاً على مدى ثلاث عدد ، فهو إن أوقع طلاقاً في كل عدة تتألف من ثلاثة قروء ، ربما داخلته الرحمة والرغبة الحقيقية في مراجعة زوجته فراجعها ، لكنه إن طلقها مرة في كل قرء - كما يقول الحنفية - فإنه ربما اعتراه الندم ؛ لسرعة انحلال الزوجية .

وأخرج البيهقي عن عبد الله بن مسعود قال : « مَنْ أراد أن يطلق للسنة كما أمر الله عز وجل فَلْيُنْظِرْها حتى تحيض ثم تطهر ثم ليطلقها طاهراً في غير جماع ، ويُشْهَد رجلين ، ثم لينظرها حتى تحيض ثم تطهر ، فإن شاء راجع وإن شاء طلق » (5) .

أما الحنفية فقالوا : أحسنُ الطلاق أن يطلقها إذا طهرت قبل الجماع ثم ليتركها حتى تنقضي عدتها ، وإن أراد طلقها عند كل طهر واحدة قبل الجماع ، وهو قول الثوري ، وذلك يعني جواز التطليق ثلاثاً في كل قرء طلاقاً فيكون بذلك قد طلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار في داخل العدة ، واحتجوا لذلك بما أخرجه النسائي عن عبد الله أنه قال : « طلاقُ السنة تطليقة وهي طاهر في غير جماع ، فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ،

(1) أخرجه أبو داود (ج 2 ص 255) . (2) أخرجه أبو داود (ج 2 ص 255) .

(3) المغني (ج 7 ص 48) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 116) وتفسير البيضاوي ص (742) وبداية المجتهد (ج 2 ص 55) والمدة (ج 2 ص 66) .

(4) أخرجه البيهقي بإسناده عن عبيدة السلماني (ج 7 ص 325) .

(5) البيهقي (ج 7 ص 332) .

فإذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، ثم تعتد بعد ذلك بحيضة » (1) .

وقال الإمام أبو حنيفة : بلغنا عن إبراهيم عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يستحبون أن لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة وأن هذا عندهم أفضل من أن يطلقها ثلاثاً عند كل طهر واحدة (2) .

الطلاق مرتان

كان الطلاق - قبل أن يجعله الله ثلاثاً - ليس له أمد ؛ فيطلق الرجل امرأته مائة ثم إن أراد أن يراجعها قبل أن تنقضي عدتها كان ذلك له ، وطلق رجل امرأته حتى إذا كادت أن تحل ارتجعها ثم استأنف بها طلاقاً بعد ذلك ليضارها بتركها حتى إذا كان قبل انقضاء عدتها راجعها وصنع ذلك مراراً ، فلما علم الله ذلك منه جعل الطلاق ثلاثاً : مرتين ثم بعد المرتين إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان (3) .

وبذلك إذا طلق الرجل زوجته فله أن يراجعها قبل أن تنقضي عدتها ، فإن انقضت فقد بانث منه وبقي له في ذلك طلقتان ، فإن طلقها الثانية وانقضت عدتها بانث منه باثنتين وبقي له طلقة أخيرة ، وهي الطلقة الثالثة ، فإن طلقها بانث منه بينونة كبرى فلا تحل له إلا بعد نكاح صحيح من زوج آخر ويدخل بها ، ثم يطلقها أو يموت ؛ فتقضي منه عدتها ، ثم يراجعها الزوج الأول إن أراد .

قال ابن عباس في هذا : إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين ، فليتنق الله في ذلك أي في الثالثة ، فإما أن يمسكها بمعروف فيحسن صحابتها أو يسرحها بإحسان فلا يظلمها من حقها شيئاً (4) .

وروى الإمام أحمد عن أبي رزَيْن قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أ رأيت قول الله عز وجل : ﴿ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ ﴾ أين الثالثة ؟ قال « التسريح بإحسان » .

وفي رواية أخرى أنه قال : يا رسول الله ، أ رأيت قول الله : ﴿ أَلطَّلَقُ مَرَّتَانٍ ﴾ فأين الثالثة ؟ قال : « التسريح بإحسان الثالثة » (5) .

(1) النسائي (ج 6 ص 140) . (2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 379) .

(3) تفسير الطبري (ج 2 ص 276 - 277) . (4) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 272) .

(5) مصنف عبد الرزاق (6 / 337 ، 338) برقم (11091) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 272) .

الطلاق الثلاث في لفظ واحد

يَبَيَّنُ في الفَقَرَاتِ السابقة أَنَّ طلاق السنة ما كان موافقاً لأمرِ الله وأمرِ رسوله ﷺ ، وهو أن يُطلق في طهر من غير جماع ثم تعدد المطلقة بأقراء ثلاثة ، فإن شاء راجعها قبل انتهاء عدتها وإلا بَأَنَتْ منه بواحدة ، فإن طلقها الثانية وانقضت عدتها فقد بانت منه بائنتين ، وبقي له من الحق في الطلاق واحدة ، فإن طلقها بانت منه بينونه كبرى ولا مساغ لإرجاعها إلا بِنِكَاحٍ جديد من رجل آخر على أن يكون زواجها منه حقيقياً لا تدليس فيه ولا تواطؤ ، وذلك هو الطلاق المشروع الذي يوافق السنة والذي لا إثم فيه .

أما إن طلقها ثلاثاً في كلمة واحدة في جلسة واحدة ، كما لو قال لها : أنت طالق ثلاثاً أو طلقك ثلاثاً ، وكان ذلك في لفظ واحد ، فإن ذلك - من حيث الحكم - موضع خلاف ، فقد ذهب الشافعي وأبو ثور ، وأحمد في إحدى الروايات عنه إلى أَنَّ طلاق الثلاث في كلمة واحدة غير محرم ، وحجَّتهم في ذلك : أن النبي ﷺ علَّم عبد الله بن عمر موضع الطلاق ، ولو كان في عدد الطلاق مباح ومحظور لعلمه الله إياه ، وكذلك طلق عويمر العجلاني امرأته بين يدي النبي ﷺ ثلاثاً قَبْلَ أن يأمره وقبل أن يُخبره أنها تطلق عليه باللعان ، ولو كان ذلك شيئاً محظوراً عليه لَنَهَاهُ النبي ﷺ (1) .

وذهبت الحنفية والمالكية وأحمد في الرواية الثانية عنه إلى أن الطلاق الثلاث معاً حرام وهو معصية ؛ لأنه يَدْعِي (2) ، واحتجوا لذلك بما أخرجه النسائي عن محمود بن لبيد (رضي الله عنه) قال : أَخْبَرَ رسولُ الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاثَ تطليقاتٍ جميعاً ، فقام غضبانَ ثم قال : « أُيْلَقَبُ بكتاب الله عز وجل وأنا بين أظهركم » حتى قام رجلٌ فقال : يا رسول الله ، ألا أَقْتُلُهُ ؟ (3) .

وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عباس أن رجلاً قال له : إني طلقْتُ امرأتِي مائةَ تطليقةٍ ، فماذا تَرَى عليَّ ؟ فقال ابنُ عباس : طُلِّقْتُ منك بثلاثٍ ، وسبَعٌ وتسعون اتخذتَ بها آياتِ اللَّهِ هُزُوراً (4) .

(1) الأم (ج 5 ص 180) والمغني (ج 7 ص 102) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 387) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 190) والمغني (ج 7 ص 102) وشرح فتح القدير وشرح العناية وحاشية سعدي أفندي (ج 3 ص 468 - 469) .

(3) انظر جامع الأصول (ج 8 ص 368) .

(4) انظر جامع الأصول (ج 8 ص 367) .

وثمة سؤال ، وهو هل تبين المرأة بينونة كبرى بالطلاق الثلاث معاً ، أو أنّ ذلك يُحتسب طلاقاً واحدة ؟ للعلماء في ذلك تفصيل نعرض له في الأقوال الأربعة التالية :

القول الأول : وهو قول جمهور الصحابة والتابعين والمذاهب الأربعة وأهل الظاهر ؛ فقد ذهب هؤلاء جميعاً إلى أن الطلاق الثلاث في لفظ واحد يقع ثلاثاً ؛ فتبين به المطلقة بينونة كبرى فلا تزيج إلا بعد نكاحها من زوج آخر ثم يطلقها . ودليلهم في ذلك كل من الكتاب والسنة : أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ أَلْطَلَّقْتُم مَّرَاتٍ ﴾ وهو يدل على صحة جمع اثنتين دفعة واحدة ، وبناء على ذلك يجوز جمع الثلاث معاً .

واستدلوا كذلك بالظاهر من الآيات في الطلاق ، مثل قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرًا ﴾ ⁽¹⁾ وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ ⁽²⁾ وقوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ ⁽³⁾ فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّتْ قَدْرَتُهُ لَمْ يُفَرِّقْ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ بَيْنَ الطَّلَاقِ الْوَاحِدَةِ وَالثَّلَاثِ مَجْتَمِعَةٍ ⁽⁴⁾ .

أما السنة فاستدلوا منها بما أخرجه البخاري عن سهل بن سعد الساعدي أن عويمراً العجلاني أتى رسول الله ﷺ وسط الناس فقال : يا رسول الله ، أرايت رجلاً وجدّ مع امرأته رجلاً أيقتلته فتقتلونه ؟ أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « قد أنزل الله فيك وفي صاحبتيك ؛ فاذهب فأت بها » قال سهل : فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ ، فلما فرغاً قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتكها ، فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ⁽⁵⁾ . وموضع الاستدلال هو أنه طلقها بحضرة النبي ﷺ ولم ينكر النبي ﷺ هذا الطلاق .

وأخرج البخاري أيضاً عن عائشة أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن رفاعة طلقني فبئت طلاقاً ⁽⁶⁾ ، فقد بت رفاعة طلاقاً زوجتي مرة واحدة ولم يُنقل أنّ النبي ﷺ أنكر ذلك .

(2) سورة البقرة الآية (237) .

(1) سورة البقرة الآية (230) .

(3) سورة البقرة الآية (236) .

(4) المغني (ج 7 ص 104) وشرح فتح القدير (ج 3 ص 468 - 469) ومعه شرح العناية وحاشية سعدي

أفندي وتفسير القرطبي (ج 3 ص 129) وسبل السلام (ج 3 ص 174) والمحلى (ج 10 ص 168 - 171) .

(5) البخاري (ج 7 ص 55) .

(6) البخاري (ج 7 ص 54) .

وأخرج الترمذي عن فاطمة بنت قيس قالت : طلقني زوجي ثلاثاً على عهد النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : « لا سُكُنَى لَكَ ولا نَفَقَةٌ » ⁽¹⁾ ، وهو يدل على أنها مبتوتة يستوي في ذلك ما لو طلق ثلاث تطليقات متفرقات أو في كلمة واحدة في مجلس واحد .

ويُعزَّز مذهب هؤلاء ما وَرَدَ عن الصحابة من أقوال في هذه المسألة ؛ فقد أخرج أبو داود بإسناده عن مجاهد قال : كنتُ عند ابن عباس فجاء رجلٌ فقال : إنه طلق امرأته ثلاثاً ، قال : فسكت حتى ظننتُ أنه رادُّها إليه ، ثم قال : يُنْطَلِقُ أَحَدُكُمْ فِيرَكِبُ الْحُمُوقَةَ ثم يقول : يا ابنَ عباس ، يا ابنَ عباس ، وإن الله قال : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ ⁽²⁾ وإنك لم تتَّقِ اللَّهَ فلم أجِدْ لك مخرجًا ، عصيت ربك وبانت امرأتك ، وإن الله قال : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ ﴾ في قُبُلِ عَدْتِهِنَّ ⁽³⁾ .

وأخرج البيهقي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس (رضي الله عنهما) في رجل طلق امرأته ألقاً ، قال : « أما ثلاثٌ فَتَحْرُمُ عَلَيْكَ امرأتك ، وبقيتُهنَّ عليك وَزُرَّ ؛ اتخذت آياتِ الله هُزُؤًا » ⁽⁴⁾ .

وغير ذلك من الأدلة والشواهد كثيرٌ في الاستدلال على أن طلاق الثلاث جملة واحدة يقع ثلاثاً .

القول الثاني : وهو قول بعض أهل العلم فيهم عطاء وجابر بن زيد والباقر ، وهو مروى عن فئة من الصحابة فيهم عليّ وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر ، وهو قول جماعة من العلماء المتأخرين فيهم ابنُ تيمية وابنُ القيم والشوكاني ؛ فقد ذهب هؤلاء إلى أن الطلاق الثلاث جملة واحدة ليس إلا طلاقاً واحدة رجعية ⁽⁵⁾ .

واستدلوا على ذلك بجملة أدلة من السنة وأقوال الصحابة ، ومن جملة ذلك ما أخرجه الترمذي وأبو داود عن عبد الله بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده قال : أثبت النبي ﷺ فقلتُ : يا رسول الله ، إنني طلقت امرأتي البتة ، فقال : « ما أردت بها ؟ » قلت : واحدة ، قال : « أَلَيْهِ » ؟ قلت : أَلَيْهِ ، قال : « فهو ما أردت » ⁽⁶⁾ .

(1) الترمذي (ج 3 ص 484) . (2) سورة الطلاق الآية (2) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 260) . (4) البيهقي (ج 7 ص 332) .

(5) نيل الأوطار (ج 6 ص 260) وسبل السلام (ج 3 ص 175) وبداية المجتهد (ج 2 ص 50) .

(6) رواه أبو داود (2 / 645) برقم (2196) ، وانظر جامع الأصول (ج 8 ص 368) .

وأخرج أبو داود أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة ، فأخبر النبي ﷺ بذلك ، وقال : والله ما أردتُ إلا واحدةً . فقال رسول الله ﷺ : « والله ما أردتُ إلا واحدة ؟ » فقال ركانة : والله ما أردتُ إلا واحدةً . فردّها إليه رسول الله ﷺ فطلقها الثانية في زمان عمر ، والثالثة في زمان عثمان ⁽¹⁾ .

واستدلوا أيضًا بما أخرجه مسلم عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدةً ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ قد كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأْمَضَاهُ عَلَيْهِمْ ⁽²⁾ . وأخرج مسلم عن أبي الصهباء أنه قال لابن عباس : أتعلم أنما كانت الثلاث تُجعل واحدةً على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاث من إمارة عمر ؟ فقال ابنُ عباس : نعم ⁽³⁾ . وقد رُدَّ الاستدلال بحديث مسلم من وجهين :

الوجه الأول : حديث ابن عباس هذا يعني أن الطلاق المعروف في الزمن الأول كان طلاقاً واحدةً ، ثم صار الناس في زمن عمر يوقعون الثلاث دفعةً واحدةً ، فنقّذه عليهم ، فيكون ذلك إخباراً عن اختلاف عادة الناس وليست إخباراً عن تغيّر حكم في مسألة واحدة ، أي أن الطلاق الثلاث الذي يُوقعونه الآن دفعةً واحدةً قد كانوا يوقعونه في الزمن الأول واحدةً فقط ، وفي ذلك إخبارٌ عن تغيّر في عادة الناس وليس في الحكم في نفس المسألة .

الوجه الثاني : ذهب بعض العلماء إلى تأويل الحديث على صورة تكرار لفظ الطلاق وهو أن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وهو بهذا التكرار لا يلزمه إلا طلاق واحدة إذا كان يقصد - بذلك - التكرار ، والأصل في ذلك النية ، فقد كان الناس في عهد النبي ﷺ وأبي بكر على صدقهم وسلامة نواياهم إذا فعلوا أو تكلموا ، فلم يكن ذلك منهم يشوبه خداع أو سوء طوية ، وكانوا إذا وقع منهم الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد لا يقصدون به غير التوكيد وهم في ذلك صادقون ويترجح في كل واحد منهم صدق القول وسلامة النية ، لكن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد رأى في زمانه أموراً ظهرت وأحوالاً تغيّرت وفشاً في الناس وقورُع الطلاق ثلاثاً مرةً واحدةً بلفظ واحد ، بما لا يحتمل التأويل . من أجل ذلك ألزمهم بما لا يحتمل التكرار غيّرهُ وهو قَصْدُ الثلاث ، إذ صار الغالبُ فيهم ألا يقصدوا التأكيد ، ويدل على هذا القصد فيهم

(1) أبو داود (ج 2 ص 263) .

(2 - 3) مسلم (ج 4 ص 184) .

قولُ عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة (1) .

قال السبكي في هذا الرد : إن هذا الجواب أحسنُّ محامل الحديث ، وقيل : إنه أحسنُّ الأجوبة (2) .

قال الكاساني في كتابه « بدائع الصنائع » في هذه المسألة لما رأى أمير المؤمنين عمرُ ابن الخطاب تتابع الناس في الطلاق الثلاث وتَعْجَلُهم في ذلك أراد عقابهم من جنس عملهم ، فاستشار أولي الأمر والرأي وقال : إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم ، فلما وافقوه أمضاه عليهم ، وقال : أيها الناس ، قد كانت لكم في الطلاق أناة وإنه من تعجل أناة الله في الطلاق ألزمنه إياه .

ولم يكن هذا من عمر تقييراً للحكم الظاهر من القرآن ، والثابت عن رسول الله ﷺ أن الطلاق لا يلحق الطلاق ، وأن الطلقة الأولى ليس للمطلق بعدها إلا الرجعة أو الفراق وإنما كان إلزاماً بحكم السياسة الشرعية في النظر إلى المصالح مما جعله الله للحاكم بعد استشارة أولي الأمر ، وكانت هذه العقوبة من عمر زاجرة للناس عن العبث بالطلاق ، وكانت عقوبة لوقتها ، ثم اضطرب الأمر واسترسل الناس في العبث ، وأكثر الصحابة حاضرون يرون أمر عمر الذي أقروه عليه ويذهبون خلافه تحمّزاً من الخروج على رأي الأكثر ، وبعضهم يفهم أن هذا الأمر تعزيزٌ ورَجْزٌ ، فيفتني تارة بامضاء الثلاث تطليقات وتارة بعدم إمضاءها ، وباعتبار الطلقتين الأخريين في العدة باطلتين لا تقعان كما ثبت عن ابن عباس الإفتاء بهذا وذاك ، لكنه لما تبين لعمر أخيراً ما في ذلك من شر وفساد لحقاً بالناس ، ندِمَ على أن لا يكون حرم عليهم إيقاع الثلاث ومنعهم منه - وهو مذهب الأكثرين - فرأى عمر أن المفسدة تندفع بالزامهم ، فلما تبين له أن المفسدة لم تندفع بذلك وما زاد الأمر إلا شدة أخبر أن الأولى كان عدوله إلى تحريم الثلاث الذي يدفع المفسدة من أصلها (3) .

القول الثالث : وهو قول الشيعة الإمامية وبعض أهل الظاهر وبعض التابعين ؛ فقد ذهبوا إلى أن الطلاق دفعةً واحدة لا يقع به شيء لا واحدة ولا أكثر (4) .

(1) نيل الأوطار (ج 6 ص 262) ومغني المحتاج (ج 3 ص 311) وسبل السلام (ج 3 ص 174) والمحلّى (ج 10 ص 169) .

(2) مغني المحتاج (ج 3 ص 311) . (3) البدائع (ج 4 ص 2090 - 2102) .

(4) نيل الأوطار (ج 6 ص 260) وسبل السلام (ج 3 ص 174) .

وقيل : إذا طلق ثنتين أو ثلاثاً أو ما زاد عليه لم يقع أكثر من تطليقة واحدة ⁽¹⁾ .
 واحتجوا لذلك بكل من الكتاب والسنة ، فاستدلوا من الكتاب بقوله تعالى :
 ﴿ فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ ﴾ فقد اشترط - لوقوع الطلقة الثالثة أن تكون
 في حال يصبح فيها من الزوج الإمساك ، فهو بعد الطلقة الأولى والثانية مخير بين
 الإمساك وإيقاع الطلقة الثالثة .

وبعبارة أخرى ، فإن الزوج يستطيع الإمساك قبل أن يُوقع الثالثة ، وإذا لم يصح
 الإمساك إلا بعد المراجعة لم تصح الثالثة إلا بعدها .

وأجيب عن هذا الاستدلال الملتوي بأن هذا الاستدلال ليس فيه ما يدل على عدم
 وقوع الطلاق إلا بعد الرجعة .

أما السنة ، فقد استدلوا منها بما أخرجه أحمد ومسلم عن عائشة أن النبي ﷺ قال :
 « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » ⁽²⁾ . والطلاق الثلاث دفعة واحدة ليس عليه
 أمر النبي ﷺ ؛ لأنه طلاق بدعي كالطلاق حال الحيض أو الطهر الذي مجموع فيه ، فهو
 إذن طلاق بدعي لا ينبغي أن يقع .

وقد أجيب عن الاستدلال بهذا الحديث بأنه مُخَصَّصٌ بالنصوص السابقة التي استند
 إليها أصحاب القولين السابقين الذين قالوا بوقوع الطلاق الثلاث ، سواء وقع واحدة
 رجعية أو ثلاثاً باتاً .

القول الرابع : وهو لابن عباس وإسحق بن راهويه وآخرين ، فقد ذهبوا إلى التفريق
 بين المدخول بها وغير المدخول بها ، فقالوا : إن كانت مدخولاً بها فقد وقع عليها
 طلاق الثلاث ، وإن كانت غير مدخول بها فلا يقع عليها غير طلاق واحدة ⁽³⁾ .

واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس الذي أخرجه أبو دواد عن أبي الصهباء أنه
 كان كثير السؤال لابن عباس قال له : أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل
 أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرًا من إمارة

(1) النهاية للطوسي (ص 512) .

(2) رواه مسلم في صحيحه (3 / 1343) برقم (1718) ، والبخاري انظر الفتوح (5 / 355) برقم (2697) بلفظ
 « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد » وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 625) .

(3) سبل السلام (ج 2 ص 175) ونيل الأوطار (ج 6 ص 260) .

عمر؟ ، قال ابن عباس : بلى ، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يَدْخُلَ بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرًا من إمارة عمر ، فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال : أُجِيزُهُمْ عَلَيْهِمْ ⁽¹⁾ .

ووجه الاستدلال بهذا النص أن غير المدخول بها تَبَيَّنَ بمجرد قوله لها : أنت طالق ، فإذا قال : ثلاثاً لم يُضَادِفْ ذلك مَحَلًّا فكان لَعْوًا ؛ لوقوعه بعد البينة .

وأجيب عن ذلك بثبوت الحكم في حق المدخول بها وغيرها ، وبذلك فإن مفهوم حديث أبي دواد لا يُقَاوِمُ عموم أحاديث ابن عباس الأخرى .

الترجيح

والراجح عندي قول الجمهور وهو ما ذهب إليه أكثر علماء السلف والخلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم من أئمة المذاهب والفقهاء وهو أن الطلاق الثلاث في كلمة واحدة يقع ثلاثاً فتيين المطلقة بذلك بينونة كبرى .

ونحن نرجح هذا المذهب الذي ذهب إليه الجمهور لما يعززه من عمومات الكتاب الحكيم ، ومن نصوص السنة الصحيحة التي سبقت في هذا الصدد وكذلك ما رُوِيَ في هذا المجال من أقوال كثيرة مروية عن عليّ الصحابي (رضوان الله عليهم) ومن جملتها ما أخرجه البيهقي عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي (رضي الله عنه) فلما قُتِلَ عليّ (رضي الله عنه) قالت : لتهنئك الخلافة ، قال : يَقْتُلُ عليّ تَظْهِيرَ الشَّماتَةِ ؛ اذهبي فأنت طالق ، يعني ثلاثاً ، قال : فَتَلَفَعَتْ بِشَايِهَا وَقَعَدَتْ حَتَّى قَضَتْ عَدَّتَهَا فَبَعَثَتْ إِلَيْهَا بَقِيَّةَ بَقِيَّتِ لَهَا مِنْ صَدَاقِهَا وَعَشْرَةَ آلَافِ صَدَقَةٍ ، فلما جاءها الرسولُ قالت : (متاعٌ قليلٌ من حبيبٍ مُفَارِقٍ) فلما بلغه قولها بكى ثم قال : لولا أنني سمعتُ جدي أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول : « أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند الأقرء أو ثلاثاً مبهمه لم تحِلْ له حتى تنكح زوجاً غيره » لراجعته ⁽²⁾ .

أما ما استند إليه أصحاب الأقوال الأخرى ، فإنها غالباً ما تحتل كثيراً من أوجه التأويل فيجعلها في غير موضع الاستدلال ، ويُضاف إلى ذلك أيضاً شدة التكلف في التأويل الذي خالط استدلال الأقوال الثلاثة مما يجعلها في موطن الضعف عند المعارضة والترجيح ، والله تعالى أعلم .

(2) البيهقي (ج 7 ص 336) .

(1) أبو داود (ج 2 ص 261) .

ألفاظ الطلاق

لا يقع الطلاق بغير لفظ قولاً أو كتابةً ؛ فلو نوى الطلاق من غير أن يتكلم : لا يقع شيء من تطليق ، وعلى هذا ، فإن مجرد النية وحدها في الطلاق لا يؤثر ولا يكون بها طلاق ، وفي هذا أخرج الترمذي بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « تَجَاوَزَ اللَّهُ لَأَمْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ » ⁽¹⁾ . قال أبو عيسى الترمذي بعد روايته لهذا الحديث : « والعمل على هذا عند أهل العلم : أن الرجل إذا حَدَّثَ نفسه بالطلاق لم يكن شيء حتى يتكلم به » .

وبذلك فإن إيقاع الطلاق يستلزم لفظاً ، والطلاق من حيث ألفاظه ضربان : صريح وكناية .

الضرب الأول : الصريح

وهو ما كان من الألفاظ خاصاً بالطلاق ولا يَحْتَمِلُ غيره ، وبذلك فإن الطلاق يقع باللفظ الصريح ولا يتوقف على النية ، فلو قال لها : طلقتك ، أو أنت طالق ، فقد طلقت فعلاً ولو لم يَثِرْ في قلبه الطلاق .

على أن الطلاق الصريح من حيث تعريفه والوقوف على حقيقة معناه والمراد منه : موضع خلاف عند العلماء والمذاهب كما سيتبين في التفصيل التالي :

مذهب الحنفية : قالوا : إن الصريح ما كان مشتقاً من لفظ الطلاق فقط كما لو قال لزوجته : أنت طالق ، أو أنتِ مُطَلَّقة ، أو طَلَّقْتُكِ ونحو ذلك مما يُشتق من المصدر (الطلاق) ، وكذلك لو قال لها : أنتِ الطلاق ، فإنه يقع بها طلاق رجعية ؛ وذلك لأن المصدر يُستخدم بمعنى اسم الفاعل ، فيكون معنى قوله : « أنتِ الطلاق » أي : أنت طالق ، ويستخدم أيضاً بمعنى اسم المفعول ، فيكون معنى قوله « أنتِ الطلاق » أي : أنتِ مُطَلَّقة وكلاهما يقع به الطلاق بلا خلاف .

وكذلك لو قرن المصدر بلفظ التطليق كأن قال : أنت طالق طلاقاً ، أو ذكر المصدر وحده كما لو قال : أنتِ الطلاق ونوى بذلك الثلاث : صَحَّ بغير خلاف ، فإن لم تكن له نية أو نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة رجعية .

(1) الترمذي (ج 3 ص 489) .

وجملة القول في هذه المسألة : أن الحنفية يحصرون ألفاظ الطلاق الصريح فيما يشترق من لفظ « الطلاق » فقط ؛ لأن هذه الألفاظ إنما تستعمل غالباً في الطلاق دون غيره ، فكان الطلاق فيها صريحاً ولا حاجة فيه إلى النية ، فإن مجرد هذه الألفاظ المأخوذة من كلمة (الطلاق) لا تدل إلا عليه ، والتلفظ بها ينصرف إلى الطلاق دون غيره من معاني محتملة احتمالاً بعيداً وهذا أيضاً قول الحنابلة في رواية عنهم .

فلو قال لزوجته : أنت طالق ، ثم قال : أردت طلاقاً عن وثاق فإنه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لكنه لا يصدق قضاء ؛ لأنه خلاف الظاهر من الكلام ، وهذا قول الشافعية والحنابلة أيضاً .

ولو قال لها : أنت طالق ، ثم قال : أردت الطلاق عن العمل ، فإنه لا يصدق في القضاء ، ولا يُدَيَّن أيضاً ؛ لأن الطلاق شرع لرفع القيد وهي غير مقيدة بالعمل ، وذكر عن الإمام أبي حنيفة أنه يُدَيَّن⁽¹⁾ فيما بينه وبين الله .

ولو قال لها : يا مُطَلَّقة ، أو يا طالق ، وقال : أردت به الشتم ، فإنه يُدَيَّن فيما بينه وبين الله ؛ لأن اللفظ يحتمله لكنه في القضاء لا يُدَيَّن إذا لم يكن لها زوج قبله ، فإن كان لها قبله زوج فإنه يُدَيَّن في القضاء كذلك .

ولو قال لها : أنت طالق ، أو طلقتك طلقتك ، وقال : أردت بالثاني الإخبار ، فإنه يصدق فيما بينه وبين الله دون القضاء .

وكذلك لو قال لها : أنت مُطلقة (بتسكين الطاء) فلا يكون طلاقاً إلا بالنية ؛ لأن مثل هذا اللفظ غير مستعمل عروفاً⁽²⁾ .

مذهب المالكية : الصريح عند المالكية ما كان مأخوذاً من لفظ الطلاق ، كأن يقول لها : أنت طالق أو مطلقة ؛ فإنه يلزمه الطلاق ولا يفتقر إلى نية ؛ لأنه صريح وهو يقتضي طلاقاً واحدة رجعية إلا أن يتنوي أكثر فيلزمه ما نوى ، فإن ادعى أنه لم يُرد الطلاق فلا تقبل منه دعواه إلا بقرينة الحال .

(1) يدين : بفتح الياء الثانية مشددة من التدين ، نقول : دُئِن الرجل في القضاء وفيما بينه وبين الله أي تركته ودينه ، نقول : دُئِنْتُ الحالف أي نويته فيما حلف يعني : تركته ونيته ، انظر لسان العرب (ج 3 ص 171) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 2 ص 258-261) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية للبابرتي (ج 4 ص 3-17) والكافي (ج 2 ص 792) .

والمالكية في هذه المسألة يُشبهون ما ذهب إليه الحنفية ، وهو حصر الصريح من الطلاق فيما اشْتُقَّ من مادة الطلاق نفسه ، لكنهم يفترقون عن الحنفية في اعتبار قرينة الحال لدفع إرادة الطلاق وإن كان صريحاً : أما الحنفية فقالوا : إن الصريح يقع واحدة رجعية ولا يؤثر فيه قرائن الأحوال ما دام صريحاً (1) .

قال ابن جُزَيِّ (من مشاهير المالكية) في القوانين عن هذه المسألة : وأما ألفاظ الطلاق فهي أربعة أنواع : النوع الأول : الصريح : وهو ما فيه لفظ الطلاق كقوله : طالق ، أو طالقة ، أو مطلقة ، أو قد طلقتك ، أو طلقت مني ، لزمه الطلاق بهذا كله ولا يُفتقر إلى نية وإن ادعى أنه لم يرد الطلاق لم يُقبل منه ذلك إلا إن اقترنت بقرينة تدل على صدق دعواه مثل أن تسأله أن يُطلقها من وثاق فيقول أنتِ طالق (2) .

مذهب الشافعية : ذهب الشافعية والظاهرية والحنابلة في أحد القولين من مذهبه إلى أن صريح الطلاق ثلاثة ألفاظ ، وهي : الطلاق ، والفراق ، والسراح ، وما تصرف منها ؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة للطلاق على الخصوص .

أما لفظ الطلاق فقد ثبت بعُرفِ الشرع واللغة والاستعمال ، وأما السراح والفراق فقد ثبتا بعُرفِ الشرع ؛ إذ وَرَدَ بهما القرآن (3) . فقد قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَنٍ ﴾ (4) وقال سبحانه : ﴿ وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُعَيِّنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتَيْهِ ﴾ (5) وقال عز وعلا على لسان نبيه : ﴿ فَتَعَالَيْتَ أُمِّتُكُنَّ وَأُسْرِجُكُنَّ سِرَاحًا جَمِيلاً ﴾ (6) .

وقالت الحنابلة في قولهم الثاني : إن صريح الطلاق محصور في لفظ الطلاق وحده وما تُصَرَّفُ منه دون غيره ، وهذا موافق لمذهب الحنفية والمالكية في المسألة .

ووجه قولهم في هذا : أن الصريح في الشيء ما كان نصّاً فيه ولا يُحتمل غيره إلا احتمالاً بعيداً ، ولفظ الفراق والسراح - وإن وَرَدَا في القرآن بمعنى الفرقة بين الزوجين فقد وَرَدَا لغير ذلك أيضاً كقوله : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (7)

(1) أسهل المدارك (ج 2 ص 142) وبداية المجتهد (ج 2 ص 64) والمدونة ومعها مقدمات ابن رشد (ج 2

ص 72 ، 73) . (2) أسهل المدارك (ج 2 ص 142) .

(3) المجموع (ج 17 ص 96-97) والمغني (ج 7 ص 121) والكافي (ج 2 ص 792) والمحلى (ج 10 ص

185) . (4) سورة البقرة الآية (229) .

(5) سورة النساء الآية (130) . (6) سورة الأحزاب الآية (28) .

(7) سورة آل عمران الآية (103) .

وقال جل جلاله : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ ﴾ (1) فلا معنى لتخصيصه بفرقة الطلاق .

وعلى كلا القولين لو قال لها : طلقتك أو أنت طالق أو مطلقة فقد وقع الطلاق من غير نية ، أما لو قال : فارقتك أو أنت مفارقة أو سرحتك أو أنت مسرحة ، فمن جعله صريحاً أوقع به الطلاق من غير نية ، ومن لم يجعله صريحاً لم يُوقعه به إلا إذا نواه (2) .

وجملة القول في ذلك عند الشافعية والحنابلة في أحد قوليهما : أن الطلاق يقع صريحاً بهذه الألفاظ التي بينها ولا يفتقر في ذلك إلى نية .

ولو خاطبها بإحدى هذه الألفاظ ثم قال : أردت غيرها فسَبَقَ لساني إليها لم يُقبل قوله ؛ لأنه يدعي خلاف الظاهر إلا أنه يُدَّيَّن فيما بينه وبين الله تعالى ؛ لأن ما تلفظ به يحتمل ما يدعيه .

ولو قال : سرحتك وقال : أردت تسريحاً من اليد أو قال : فارقتك ، ثم قال : أردت فراقاً بالجسم ، فإن قوله هذا لا يُقبل من حيث القضاء ؛ لأن دعواه مخالفة لما يقتضيه اللفظ عرفاً ، لكنه يُدَّيَّن فيما بينه وبين الله تعالى إذ اللفظ يحتمل دعواه ولو احتمالاً بعيداً (3) .

الضرب الثاني : طلاق الكناية

والكناية : كل لفظ يدل على الطلاق وغيره ، كما لو قال لزوجته : أنت بائن ، أو أنت علي حرام ، أو أنت خلية ، أو أنت برية ، أو أنت بثة ، أو أنت بثلة ، أو أنت حرة ، أو أنت واحدة ، أو يقول لها : خليت سبيلك ، أو حبلك على غاربك ، أو لا سبيل لي عليك ، أو لا نكاح لي عليك ، أو قال لها : اختاري ، أو اعتدي ، أو استبرئي رجعتك ، أو اخرجي ، أو اغربي ، أو انطلقني ، أو انتقلي ، أو الحقي بأهلك ، أو استري ، أو تزوجي ، أو نحو ذلك من الألفاظ ، فإنها كناية ، فإن الكناية لغة : اسم لفظ استتر المراد منه لدى السامع ، فافتقرت إلى النية لتعيين المراد منها .

فإذا خاطب الرجل زوجته بأحد هذه الألفاظ وهو يتوهم الطلاق فقد وقع عليها الطلاق وإذا لم يتوهم لم يقع .

(1) سورة البينة الآية (4) .

(2) المغني (ج 7 ص 122) .

(3) المجموع (ج 17 ص 96) والمغني (ج 7 ص 22) .

وهذه الألفاظ يحتمل كل واحد منها الطلاق وغيره ، فقولُه لها : أنتِ بائن ، يَحْتَمَلُ
البيْنُونَةُ عن النكاح ويَحْتَمَلُ البيْنُونَةُ عن الخير أو الشر ، وقولُه لها : أنت عليّ حرامٌ
يَحْتَمَلُ حرمة الاستمتاع ، ويَحْتَمَلُ حرمة البيع والقتل والأكل ونحو ذلك ، وقولُه لها :
أنتِ خَلِيَّةٌ ، من الحُلُوِّ فيَحْتَمَلُ ذلك الحُلُوُّ عن الزوج والنكاح ، ويَحْتَمَلُ الحُلُوُّ عن الخير
أو الشر ، وقولُه : أنت بريئة ، يَحْتَمَلُ البراءة من النكاح ، ويَحْتَمَلُ البراءة من الخير أو
الشر ، وقولُه : بَئْتُهُ ، من البَئْتِ ، ويعني القطع ، فيَحْتَمَلُ القطع عن النكاح ، ويَحْتَمَلُ
القطع عن الخير أو عن الشر ، وقولُه : بَئَلْتُ من البَئَلِ وهو القَطْعُ ، ومنه التَبَتُّ أي
الانقطاع عن النكاح وسُمِّيَتْ مريمٌ بالبَتُولِ لانقطاعها عن الأزواج ، وقوله تعالى :
﴿ وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبَيُّلاً ﴾ ⁽¹⁾ أي انْقَطَعَ إِلَيْهِ انْقِطَاعًا ، فالبَتْلُ يَحْتَمَلُ الانقطاع عن الزواج
وغيره ، وقولُه : أنت حُرَّةٌ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى بَضْعِهَا ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ
مَلِكٌ فِي رِقَبَةِ الْحَرَّةِ ، ويَحْتَمَلُ أَنَّهَا حُرَّةٌ فِي أَقْوَالِهَا وَأَفْعَالِهَا .

وقوله : أنت واحدة ، يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ صِفَةً الطَّلَاقِ أي أَنَّهَا طَالِقٌ طَلَقَةً
وَاحِدَةً ، ويَحْتَمَلُ أَنَّهَا زَوْجَةٌ وَاحِدَةٌ ، وقولُه : خَلَيْتُ سَبِيلَكَ ، يَحْتَمَلُ سَبِيلَ النكاح
ويَحْتَمَلُ سَبِيلَ الخُروجِ مِنَ الْبَيْتِ لِلزَّيَارَةِ ونحوها ، وقولُه : حَبَلْتُكَ عَلَى غَارِبِكَ ، كُنَايَةٌ عَنْ
التَّخْلِيَةِ ؛ لِأَنَّ الدَّابَّةَ إِذَا أَلْقَى حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا فَقَدْ خُلِّيَ سَبِيلُهَا ، فَحَصَصْتُ حَيْثُ تَشَاءُ .

وقوله : لا سبيلَ لي عليك ، يَحْتَمَلُ سَبِيلَ النكاح ، ويَحْتَمَلُ سَبِيلَ البيع وغيره ، وقولُه أَلَّا
نكاح لي عليك ، يَحْتَمَلُ عَدَمَ الْوِطْءِ ؛ لِأَنَّ النكاحَ يُذَكَّرُ بِمَعْنَى الْوِطْءِ ، ويَحْتَمَلُ غَيْرَ ذَلِكَ .

وقولُه لها : اختاري ، فإنه يَحْتَمَلُ اخْتِيَارَ الطَّلَاقِ ، ويَحْتَمَلُ اخْتِيَارَ الْبَقَاءِ عَلَى
النكاح . وقولُه : اعتدي ، يَحْتَمَلُ الْاِعْتِدَادَ الَّذِي هُوَ مِنَ الْعِدَّةِ ، ويَحْتَمَلُ الْاِعْتِدَادَ الَّذِي
هُوَ مِنَ الْعَدَدِ ، أي اعتدي نعمتي التي أنعمتُ بها عليك .

وقوله : استبرئي رَجَمَكَ ، يَحْتَمَلُ اسْتِبْرَاءَ رَحِمِهَا مِنَ الْمَاءِ لِيَطْلُقَهَا ، ويَحْتَمَلُ كَوْنَهُ
كُنَايَةً عَنِ الْاِعْتِدَادِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْعِدَّةِ ، ويَحْتَمَلُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْبَرَاءَةِ .

وقولُه : انطلقني وانتقلي ، يَحْتَمَلُ : افعلي ذلك ؛ لِأَنَّكَ طُلُقْتِ ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا طُلِقَتْ
مِنْ زَوْجِهَا فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ وَتَنْتَقِلُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا ، ويَحْتَمَلُ أَنْ تَنْطَلِقَ وَتَنْتَقِلَ إِلَى بَيْتِ
أَبَوَيْهَا بِقَصْدِ الزَّيَارَةِ ، ويَحْتَمَلُ أَنْ تَنْطَلِقَ وَتَنْتَقِلَ لغير ذلك مِنَ الْأَسْبَابِ وَالْمَقَاصِدِ .

(1) سورة المزمل الآية (8) .

وقوله : اخرجني ، يحتمل أن تخرج من بيت زوجها إلى حيث تشاء ؛ لوقوع الطلاق عليها ، ويحتمل أن تخرج لسبب آخر مع بقاء النكاح .

وقوله : اغربي من التغريب أو الغربة وهي البغدة ، وهو يحتمل البعد من النكاح ، ويحتمل البعد من الفراش ، ويحتمل البعد من غير ذلك .

وقوله : الحقني بأهلك ، يحتمل الطلاق ؛ لأن المرأة إذا طُلقَتْ لَحِقَتْ بأهلها ، ويحتمل طردها وإبعادها عن نفسه مع بقاء نكاحها .

وقوله : استتري ، يحتمل الطلاق ؛ لأنها إذا طُلقَتْ لَزِمَهَا الاستتارُ عن زوجها ، ويحتمل الاستتارَ بالثياب لئلا يُتَصَرَّها الأجانبُ .

وقوله : تزوّجي يحتمل الطلاق ؛ لأنه لا يحل لها أن تتزوج آخر إلا بعد الطلاق ، ويحتمل أن يكون معناه : تزوجي إن طلقتك .

إلى غير ذلك من الألفاظ التي تحتمل الطلاق وغير الطلاق لاستتار المراد منها لدى السامع ، فهي لذلك مفتقرة إلى النية لتعيين المقصود .

وهذا ما عليه عامة أهل العلم خلافاً لأهل الظاهر الذين قالوا : إن الطلاق لا يقع إلا بألفاظه الثلاثة وهي : الطلاق والسراح والفراق ، وما عدا هذه الألفاظ الثلاثة من ألفاظ الكنايات لا يَقَعُ به طلاقٌ البتة ⁽¹⁾ . لكن أكثر أهل العلم اتفقوا على أن التلفظ بهذه الألفاظ يُعتبر من الكنايات التي تحتمل الطلاق وغيره فلا يتعين المراد منها إلا بالنية إلا ما ذكره من تفصيل المالكية في المسألة في الفقرة التالية :

فقد اختلفوا من هذه الألفاظ في قوله : سرحتك وفارقتك ، فإن هذه الألفاظ عند الحنفية والمالكية من الكنايات لكنها عند الشافعية وبعض الحنابلة من الطلاق الصريح . وكذلك قوله : أنت واحدة ، فهي عند الحنفية من ألفاظ الكناية ، وليست شيئاً عند غيرهم حتى وإن نَوَى الطلاق .

الكناية عند المالكية

المالكية جعلوا ألفاظ الكناية قسمين :

(1) المحلى (ج 10 ص 286) .

أولهما : الكناية الظاهرة ، وهي التي جرت العادة أن يُطلق بها في الشرع أو في اللغة كلفظ التسريح والفراق ، وكقوله : أنت بائن ، أو خَلِيَّة ، أو بَرِيَّة ، أو بَتَّة ، أو بَتْلَة ، أو حَرَام ، أو حَبْلُكَ على غَارِبِكَ ، فَحُكْم هذه الألفاظ عند المالكية مثلُ حكم الصريح ؛ فَيُلْزَم بالطلاق ولا تُقْبَل دعواه أنه لم يَقْصِد بها الطلاق ، خلافاً للجمهور ؛ إذ جعلوا الحكم في مثل هذه الألفاظ موقوفاً على النية .

ثانيهما : الكناية غير الظاهرة ، وهي الخفية أو المحتملة ، وسُمِّيت بذلك لأنها تحتل الطلاق وغيره وهو كقوله : الحقني بأهلك ، واذهبي وابعدي عني ، واعتدي ، وانصرفي ، واخرجي ، واغزبي ، ، فإن هذه الكنايات محتملةٌ وينبغي الرجوعُ في ذلك إلى نية الرجل ، فإن ادَّعى أنه لم يَنْوِ الطلاقَ قُبِلَتْ دعواه .

وفي هذا يقول الشيخ محمد عlish في الفتاوى : وأما الكناية فهي على قسمين : ظاهرة ومحملة ، فالظاهرة ما هو في العرف طلاق مثل : سرحتك وفارقتك وأنت حرام وبتة وبتلة وبائن ، وحبلُك على غاربك ، ووهبتك ورددتك إلى أهلك ، وغير ذلك ؛ فيُقْضَى عليه في ذلك بالطلاق ولا تُقْبَل دعواه أنه لم يُرِدْ بها الطلاق .

والمحتملة كقوله : الحقني بأهلك ، واذهبي ، وابعدي عني ، وما أشبه ذلك ، فهذا لا يلزمه الطلاقُ إلا إن نواه وإن قال : إنه لم يَنْوِ الطلاقَ قُبِلَ قوله في ذلك ⁽¹⁾ .

الكناية عند الحنابلة

ألفاظ الكناية عند الحنابلة ثلاثة أقسام نعرض لها في التفصيل التالي :

القسم الأول : الظاهرة :

وهي ستة ألفاظ : خلية ، وبرية ، وبائن ، وبتة ، وبتلة ، وأمرك بيدك ، وفي الحكم فيها روايتان :

إحداهما : أن الطلاق يقع بها ثلاثاً حتى وإن نَوَى واحدة ؛ لأن هذه الألفاظ تقتضي البيونة بالطلاق ، فيقع بها ثلاثاً ، وهو ما رُوِيَ عن عليّ وابن عمر وزيد (رضي الله عنهم) ولم يُنْقَل ما يخالفهم في ذلك فكان إجماعاً .

الثانية : يقع ما نواه ؛ وذلك لحديث رُكَّان الذي تقدم وهو أن رُكَّان طلق امرأته البتة

(1) أسهل المدارك (ج 2 ص 143) ، بداية المجتهد (ج 2 ص 64 - 65) .

ولم يكن يقصد بها إلا واحدة ، فردّها إليه رسول الله ﷺ ؛ وكذلك لأنه أحد نوعي الطلاق ، فإذا نوى به واحدة لم يُرَدّ عليها كالطلاق الصريح ، وإذا لم ينو شيئاً وقع ثلاثاً . وثمة رواية عن ابن حنبل أنه يقع به واحدة بائنة ؛ لأن كل واحد من هذه الألفاظ يقتضي البينونة دون العدد كالحلّ .

القسم الثاني : الحفية :

وهو نحو قوله : اخرجني ، واذهبي ، وذوقي ، ونجّعي وأنت مُخلّاة ، واختاري ، وهبتك لأهلك ، وأغناك الله ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَنْفَرَقَا يَعْنِ اللَّهَ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ﴾ (2) وغير ذلك من الألفاظ التي تدل على الفرقة وتؤدي معنى الطلاق ، ومثل هذه الألفاظ يقع بها ما نواه ؛ لأن ما تلفظ به يحتمل ما نواه ، فإن نوى بها ثلاثاً وقع ثلاثاً ، وإن نوى بها اثنتين وقع اثنتين ، وإن نوى بها واحدة وقع بها طلاقاً واحدة ، وإن لم ينو شيئاً فقد وقعت به طلاقاً واحدة .

القسم الثالث : الألفاظ المختلف فيها ، وهي ضريان :

الضرب الأول : الألفاظ المنصوص عليها وهي : الحقي بأهلك ، وحبلك على غاربك ، ولا سبيل لي عليك ، وأنت عليّ حرج ، وأنت عليّ حرام ، واذهبي فتزوّجي من شئت ، وغطّي شغرك ، وأنت حرة ، وقد أعتقتك .

الضرب الثاني : المقيس على هذه الألفاظ ، وهي : استبرئي رحمك ، وحلّلت للأزواج ، وتفقّعي ، ولا سلطان لي عليك ، فهذه من حيث الحكم كالمنصوص عليها ؛ لأنها في معناها ، وثمة روايتان في ذلك :

إحدهما : أنها ظاهرة ؛ لأنها في معناها .

الثانية : أنها خفية ؛ لأن النبي ﷺ قال لابنة الجوّن : « لَقَدْ غُذِّتِ بِعَظِيمٍ ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ » (2) . ولم يكن النبي ﷺ ليطلق ثلاثاً وقد نهى أمته عن ذلك (3) .

(1) سورة النساء الآية (130) .

(2) أخرجه البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) أن ابنة الجوّن لما دخلت على رسول الله ﷺ قَدَنَّا منها قالت : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « غُذِّتِ بِعَظِيمٍ ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ » البخاري (ج 7 ص 53) .

(3) المغني (ج 7 ص 130 - 132) والكافي (ج 2 ص 796 - 797) .

ولو قال الرجل لزوجته : أنت عليّ حرام ، فثمة تفصيل للعلماء في ذلك :

فقد قالت الحنفية : إن الحكم يكون تبعاً للحال التي قيلت فيها العبارة ، فإن قالها في حال مذاكرة الطلاق وحال الغضب فقد وقع بها الطلاق بلا نية ؛ لأن هذه الألفاظ كما تصلح للطلاق تصلح لغيره ، والحال يدل على الطلاق ظاهراً ؛ لأنه حال سؤال الطلاق أو حال الغضب والخصومة ، فكان الظاهر أنه قصد الطلاق بذلك فزُجج جانب الطلاق على غيره .

أما إذا قال هذه العبارة (أنت عليّ حرام) في غير حال مذاكرة الطلاق أو حال الغضب والخصومة ، فإنه يُعَوَّل في الحكم حيثُذ على النية ، فإن نوى بها الطلاق وقع ، وإن لم تكن له نية لم يقع عليه شيء ؛ لأن هذه العبارة مثلاًما تصلح للفرقة فإنها تصلح لغيرها ⁽¹⁾ .

وقالت الشافعية : إن الحكم يكون تبعاً لما نواه ، فإن قال لها : أنت عليّ حرام ونوى بها الطلاق فهو طلاق ؛ لأن هذه العبارة تحتل التحريم بالطلاق ، وإن نوى بها الظهار ، فهو ظهار ؛ لأن عبارته تحتل التحريم بالظهار ، وإذا لم تكن له نية فلا تفيد عبارته طلاقاً ، ولا ظهاراً ؛ لأن هذه العبارة ليست صريحة في الطلاق ولا في الظهار وإنما تفيد حيثُذ مطلق تحريم الزوجة ، وعليه في ذلك كفارة يمين ⁽²⁾ .

وقالت المالكية : هذه العبارة من الكنايات الظاهرة التي يُقضى فيها على المتلفظ بها بالطلاق وإن ادعى أنه لم يُرَدَّ بها الطلاق فلا تُقبل دعواه ، وفيما يلزمه بها من أنواع الطلاق خلاف في المذهب ، فقد قيل : يلزمه ثلاث طلاقات على كل حال ، وقيل : يلزمه الثلاث في المدخول بها ، أما غير المدخول بها ، فإنه يُعَوَّل في ذلك على نيته وهو المشهور في المذهب ، فإن قال : إنه أراد البتة فله ما نواه .

وقيل : يلزمه طلقة واحدة بائنة على كل حال ، وقيل : يلزمه واحدة رجعية في المدخول بها ، وبائنة في غير المدخول بها ، وقيل : ثلاث في المدخول بها وواحدة في غير المدخول بها ⁽³⁾ .

أما الحنابلة فلمهم في ذلك ثلاث روايات :

الرواية الأولى : أنه ظهار ، سواء نوى الطلاق أو لم يَنْوِهِ ؛ لأن هذا اللفظ صريح في التحريم فهو ظهار ، وهو قول الحنفي ، وهو مروي عن عثمان وابن عباس .

(1) تحفة الفقهاء (ج 2 ص 269 - 270) . (2) المجموع (ج 17 ص 111) .

(3) أسهل المدارك (ج 2 ص 143) .

الرواية الثانية : أنه كناية في الطلاق ، وهو مروئي عن عليّ وزيد وابن مسعود وأبي هريرة ؛ وذلك لأن الطلاق تحريمٌ فَصَحَّتْ الكنايةُ عنه بالحرام ، وهو كما لو قال لها : أنت الحَرْجُ ، وعلى هذا إذا نوى به الطلاق وقع ، وإذا لم يَنْوِهِ كان ظاهراً ، وبذلك فإن هذه الكناية - تبعاً لهذه الرواية - ظاهرة .

الرواية الثالثة : أنه يُزَجع في ذلك إلى نيته ، فإن نوى اليمينَ كان يميناً ، وهو مروئي عن أبي بكر الصديق وعمر وعائشة (رضي الله عنهم أجمعين) ، وذلك لأن هذا اللفظ تحريمٌ لامرأة فكان يميناً ، وإن قال : أغنيي به الطلاق ، ففيه روايتان :

إحدهما : أنه طلاق - وهي المشهورة - لأنه صريحٌ بلفظ الطلاق .

ثانيتهما : أنه ظاهر ؛ لأن هذا اللفظ لا يَصْلُح كنايةً في الطلاق فلا يكون طلاقاً به ⁽¹⁾ .

تفويض الطلاق

تفويض الطلاق إلى الزوجة يُراد به رُدُّه إليها لتقومَ مقامَ زوجها فيه ، ومن حيث الشرع ، فإنه يجوز تفويضُ الرجل الطلاقَ لزوجته ، وفي هذا أخرج البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : « خَيَّرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاخْتَرْنَا اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَلَمْ يَتَّخِذْ ذَلِكَ عَلَيْنَا شَيْئاً » ⁽²⁾ . وهو بيانٌ لقوله تعالى : ﴿ يَتَّخِذُهَا النَّبِيُّ قُلّاً لِأَزْوَاجِهِ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّلَتْهَا فَعَلَّا لَيْتَ أُمِتَّ كُنَّ مُرْكَبًا جَمِلاً ﴾ ⁽³⁾ .

ويكون التفويض من الرجل للمرأة بعدة صيغ ، أشهرها : أن يقول لها : أفترك بيدك ، واختاري ، وأنت طالق إن شئت ، وطلّقي نفسك .

والتفويض يأتي على ضربين :

الضرب الأول : أن يفوض زوجته بلفظ صريح فيقول لها : طلّقي نفسك ، فلها أن تطلق نفسها طلاقاً واحدة من غير زيادة ؛ لأن التفويض المطلق يتناول أقل ما يقع عليه الاسم ، وله أن يفوضها بأكثر من طلاق إن تلفظ بذلك أو نواه .

أما المرأة المفوضة فإن لها أن تطلق بلفظ الطلاق الصريح أو بلفظ الكناية على أن

(1) الكافي (ج 2 ص 797 - 798) .

(2) البخاري (ج 7 ص 55) .

(3) سورة الأحزاب الآية (28) .

تنوي الطلاق .

وقوله لها : طلقي نفسك ، إنما يقتصر على المجلس فقط ، فلها أن تطلق نفسها ما دامت في هذا المجلس وإن طال ، وليس لها أن تطلق نفسها خلال هذا المجلس أكثر من مرة ؛ لأنه فَوْض إليها الطلاق مرة واحدة ، فإذا انقطع هذا المجلس انقضى حقها في التفويض .

وإن قال لها : طلقي نفسك ما شئت أو متى شئت ، فإن ذلك يقتضي العموم في المجلس وغيره ، فلها أن تطلق نفسها في أي وقت شاءت مرة واحدة .

ولو قال لها : طلقي نفسك كلما شئت ، فتكون مُفَوَّضَة في المجلس وغيره حتى تَبِين بثلاث طلاقات ؛ لأن كلمة « كلما » تقتضي التكرار .

الضرب الثاني : أن يُفَوَّض زوجته بلفظ الكناية ، وهذا التفويض نوعان :

النوع الأول : أن يقول لها : أمرك بيدك ، فلها بذلك أن تطلق نفسها ما شاءت ومتى شاءت ؛ لأن ذلك توكيلٌ وهو شبيهة بقوله لها : طلقي نفسك ما شئت أو متى شئت ، وفي هذا أخرج البيهقي عن الأسود وعلقمة قالا : جاء رجلٌ إلى ابن مسعود (رضي الله عنه) وقال : كان بيني وبين امرأتي بعضٌ ما يكون بين الناس ، فقالت : لو أن الذي بيدك من أمري بيدي ، لعلمت كيف أصنع ، قال : فقلتُ : إن الذي بيدي من أمرك بيدك ، قالت : فإني قد طلقْتُك ثلاثاً ، قال عبد الله : أراها واحدةً وأنت أحقُّ بها وسألقى أمير المؤمنين عمرَ فأسأله عن ذلك ، قال : فَلَقِيَه فسأله ، فقَصَّ عليه القصةَ فقال عمر (رضي الله عنه) : فَعَلَ اللَّهُ بالرجال (1) ! ! يَعْمِدُونَ إلى ما جعل الله بأيديهم فيجعلونه بأيدي النساء ! ! فِيْهِمَا التَّرَابُ ، فِيْهِمَا التَّرَابُ ، فما قلتُ ؟ قال : قلتُ : أراها واحدةً وهو أحقُّ بها ، قال : وأنا أرى ذلك ، ولو قلتُ غيرَ ذلك لرأيْتُ أنَّكَ لم تُصِبْ (2) .

وأخرج البيهقي كذلك عن خارجة بن زيد أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت (رضي الله عنه) فأتاه محمد بن أبي عتيق وعيناه تدمعان ، فقال له زيد بن ثابت : ما شأنك ؟ فقال : ملكْتُ امرأتي أَمْرَها ففارقَتني ، فقال له زيد : ما حملك على ذلك ؟ فقال : القَدَرُ ، فقال له زيد : ارجعْها إن شئت ، فإنما هي واحدة وأنت أملكُ بها (3) .

النوع الثاني : أن يقول لها : اختاري ، فليس لها أن تختار أكثر من طلاقة واحدة إلا

(1) وهذا دعاءٌ على مَنْ صنع ذلك من الرجال . (2) البيهقي (ج 7 ص 347 - 348) .

(3) البيهقي (ج 7 ص 348) .

أن يُفَوِّضَهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ بِاللَّفْظِ أَوْ أَنْ يَتَوَيَّ ذَلِكَ .

والمرأة المفوضة لها أن تختار في المجلس فقط فإذا انقطع المجلس بقيام أحدهما من مجلسه أو بشروعهما في الكلام في شأن آخر فلا خيار لها ؛ لأن هذا التفويض يُعتبر خياراً تمليكاً ، فوجب فيه التنجيزُ على الفور .

وإن جعل لها أكثر من طلقة واحدة - بلفظه أو نيته - كان له ذلك ؛ لأن النبي ﷺ خيّر أزواجه فاختزنه ؛ فقد أخرج البيهقي عن الزهري قال : سمعتُ أبا سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة زوجَ النبي ﷺ أخبرته ، أن النبي ﷺ جاءها حين أمره الله عز وجل أن يُخيّر أزواجه ، فبدأ بي رسولُ الله ﷺ ، فقال : « إني ذاكرُ لك أمراً فلا عليك أن لا تشتمعجلي حتى تستأمرى أبويك » وقد عَلِمَ أن أبويَّ لم يكونا يأمراني بفراقه ، ثم قال : « إن الله عز وجل قال : ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا مِّنْ رَبِّهِ إِذَا أَنشَأَ يَكُونُ مُبْشِرًا مُّبِينًا ﴾ » .

وَرَسُولُهُ وَالذَّارُ الْآخِرَةُ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٠﴾ » فقلت له : ففي هذا استأمرُ أبوي ؟ فإني أريد الله ورسوله والدارَ الآخرة (١) .

وخلاصة القول في تفويض الطلاق إلى المرأة أن التفويض نوعان : صريح وكناية ، أما الصريح فهو ما كان بلفظ : طَلَّقِي نَفْسَكَ . فهو صريح في إرادة الطلاق ويقع منها الطلاق بمجرد تَلَفُّظِهَا به ولو لم تكن نافية ؛ لأن الصريح لا يفتقر إلى النية ، سواء في ذلك الرجل إذا طلق أو المرأة إذا فَوَّضَتْ بذلك .

وأما الكناية فهو ما كان بلفظ التخيير أو أن يجعل أمر الزوجة بيدها وذلك في حق الزوج كناية ؛ لأنه ليس بصريح في إرادة الطلاق ، فمثلُ هذا اللفظ يحتمل الطلاق وغيره ؛ فلا ينصرف إلى الطلاق إلا بالنية .

ولو قالت المفوضة : اخترت نفسي أو أهلي أو أبوي أو الأزواج أو قالت له : اخترتُ ألا تَدْخُلَ عليّ ونحو هذه الألفاظ مما يحتمل إرادة الطلاق ، فهو كناية ويُفتقر إلى النية لأن ذلك غيرُ صريح . فإن نَوَتْ به الطلاقَ كان طلاقاً وإلا فلا يكون طلاقاً ويقع به منها طلقة واحدة إن نَوَتْه ، ولا يقع منها ثلاثاً إلا إذا جعل إليها ثلاثاً بلفظه أو بنيته ، وإن طلقت أقلَّ من ثلاث وَقَعَ ؛ لأن الذي يملك ثلاثاً يملك واحدةً .

(١) البيهقي (ج ٧ ص ٣٤٤ - ٣٤٥) .

تفويض الطلاق إلى غير الزوجة

ويصح تفويض الطلاق إلى غير الزوجة كما لو فوضه إلى القاضي أو غيره ؛ لأن تفويض الطلاق يُعتبر إزالة للملك ؛ فيصح التوكيل فيه ، فلو قال الزوج لرجل : طَلِّقْ زوجتي أو قال له : أُمْرَهَا بيدك ، فإن ذلك من حيث الحكم مثل التفويض إلى الزوجة من غير فرق (1) .

هذا ما عليه جمهور العلماء في صحة التفويض إلى المرأة بالطلاق على اختلافهم في تفصيلات ذلك وفروعه ، وللمُستزيد أن يُراجع تفصيل ذلك في مظانه من كتب الفقه .

أما أهل الظاهر فإنهم لا يُجيزون التفويض بكل ضروبه وأنواعه من تخيير أو تمليك أو توكيل أو ما كان منه صريحاً ؛ لأن هذا التفويض لم يُجزه قرآن ولا سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وفي ذلك يرد الإمام ابن حزم (رحمه الله) مقالة المجيزين للتفويض باستنكار وتغليظ فقال (رحمه الله) : ولا تجوز الوكالة في الطلاق ؛ لأن الله عز وجل يقول : ﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ (2) فلا يجوز عمل أحد عن أحد إلا حيث أجازته القرآن أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولا يجوز كلام أحد عن كلام غيره إلا حيث أجازته القرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ، ولم يأت في طلاق أحد عن أحد - بتوكيله إياه - قرآن ولا سنة ؛ فهو باطل ، والمخالفون لنا أصحاب قياس بزعمهم ، وبالضرورة يدري كل واحد أن الطلاق كلام والظهار كلام واللعان كلام والإيلاء كلام ، ولا يختلفون في أنه لا يجوز أن يُظَاهِرَ أحد عن أحد ولا أن يُلاعِنَ أحد عن أحد ولا أن يُؤْلِيَ أحد عن أحد لا بوكالة ولا بغيرها ، فهلاً قاشوا الطلاق على ذلك ؟ ولكن لا النصوص يُتَّبَعُونَ ولا القياس يُعْحِثُونَ .

وكل مكان ذكر الله تعالى فيه الطلاق فإنه خاطب به الأزواج لا غيرهم فلا يجوز أن ينوب غيرهم عنهم لا بوكالة ولا بغيرها ؛ لأنه يكون تعدياً لحدود الله عز وجل ، وقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (3) فلا خيار لأحد في خلاف ما جاء به النص وما نُقِلَ إجازة التوكيل في الطلاق عن أحد من

(1) الكافي (ج 2 ص 798 - 802) وتحفة الفقهاء (ج 2 ص 279 - 288) والمهذب (ج 2 ص 80) وأسهل

المدارك (ج 2 ص 159 - 165) وبداية المجتهد (ج 2 ص 61 - 62) والمغني (ج 7 ص 141 - 145) .

(2) سورة الأنعام الآية (164) .

(3) سورة الأحزاب الآية (36) .

المتقدمين إلا عن إبراهيم والحسن (1) .

ونحسب أن مذهب أهل الظاهر في المسألة محجوج وأن ما ذهب إليه الجمهور : صواب ؛ فقد ثبت من السنة الصحيحة مما رواه البخاري أن النبي ﷺ قد خيّر نساءه بالطلاق إلا أنهنّ اخترنه (عليه الصلاة والسلام) ، وفي ذلك قالت عائشة رضي الله عنها : « خيّرنا رسول الله ﷺ فاخترنا الله ورسوله ، فلم يُعَد ذلك علينا شيئاً » (2) .

الطلاق بغير لفظ

بما لا خلاف فيه أن الطلاق لا يقع بمجرد النية - إلا ما روي عن مالك أن الرجل لو نوى طلاق امرأته بقلبه فإنها تُعَد طالقاً ، لكن المذهب والمعتمد من قول مالك أن ذلك لا يُعَد طلاقاً ؛ فلو نوى الطلاق من غير كلام أو إشارة أو كتابة مما يقوم مقام اللفظ : فلا يقع طلاق ، والأصل في هذه المسألة أن يقع الطلاق باللفظ ، سواء في ذلك ما كان منه صريحاً أو كناية ، لكن ربما تعرض لبعض الناس أحوال وظروف لا يستطيعون معها التطليق لفظاً ، وعلى هذا ، فإنه يمكن أن يقع الطلاق بغير لفظ في موضعين فقط .

الموضع الأول : الإشارة من الأخرس ، فإنه إذا أشار بيده أو غيرها يريد بذلك الطلاق وقع طلاقه ؛ لأنه يحتاج إلى الطلاق وهو لا يستطيع القيام بذلك لفظاً . فقامت إشارته في الطلاق مقام اللفظ من غير الأخرس ، ويقع طلاقه من حيث العدد بمثل ما أشار إليه مما يُثَم على العدد ، أما غير الأخرس فإن إشارته بالطلاق لا تؤثر ولا يقع بها شيء ؛ لأنه غير محتاج إلى الإشارة ليطلق (3) .

وقال بعض المالكية : إن الإشارة معتبرة كذلك من السليم : فلو سأله الطلاق فأشار بيده أو رأسه بما يدل على إرادة الطلاق ، فقد لزمه ما أشار ، وحجّتهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَازًا ﴾ (4) وذلك أمر من الله لذكرياً ألا يكلم الناس إلا بالإشارة مع أنه سليم (5) .

(1) الخلى (ج 10 ص 196) .

(2) الحديث رواه البخاري (280 / 9) برقم (5262) ، ومسلم (1103 / 2) برقم (1477) .

(3) المهذب (ج 2 ص 83) والكافي (ج 2 ص 802) ، والمدونة (ج 2 ص 127) والبدائع (ج 3 ص 109) .

(4) سورة آل عمران الآية (41) .

(5) أسهل المدارك (ج 2 ص 146) ، وهذا احتجاج غير صحيح ؛ فإن الآية ليست أمراً ، بل هي إخبار من

الله تعالى بأن زكريا عليه السلام لن يستطيع أن يتكلم مع صحة أعضائه . انظر تفسير ابن كثير (1 / 342) .

والأخرس يستطيع أن يُعَبِّرَ بإشارته عن عدد الطلقات ، فإذا أراد ثلاثاً أشار إلى عدد الثلاث وهو أن يُشير بالإبهام والسبابة والوسطى ، وإن أراد اثنتين أشار بأصبعين وهما السبابة والوسطى ، وإن أراد طلاقاً واحدة أشار بالسبابة ⁽¹⁾ .

الموضع الثاني : الكتابة : وكتابة الطلاق من الرجل لزوجته موضع اختلاف وتفصيل نغرض له في التالي :

مذهب الحنفية

فَرَّقَ الحنفية في هذا بين الكتابة التي تكون على وجه المخاطبة للزوجة أو غير المخاطبة لها ، فإذا كتب الرجل على قرطاس أو لوح أو أرض أو حائط كتابةً مستبينة لكن لا على وجه المخاطبة « أن امرأته طالق » فإنه يُشَأَلُ عن نيته ، فإن قال : نويتُ بذلك الطلاق ، فقد وقع ، وإن قال : لم أُنَوِّ به طلاقاً صُدِّقَ في القضاء ؛ لأن الكتابة على هذا الوجه تحتمل الطلاق وغيره ، فقد يكتب الإنسان على هذا الوجه ويريد به الطلاق ، وقد يكتب ليُجَوِّدَ خطه ، فافتقرَ بذلك إلى النية لِجَمَلِ كتابته على الطلاق .

أما إن كتب كتابةً غير مستبينة ، كما لو كتب على الماء ، أو على الهواء فليس ذلك بشيء ولا يقع به طلاق حتى وإن نواه ؛ لأن ما لا تَشْتَبِهُنَّ به الحروف لا يُسَمَّى كتابةً فكان ملحَقاً بالعدم وهو ما لا خلاف فيه من أحدٍ .

أما لو كتب كتابةً مرسومة على طريق الخطاب والرسالة ، فإنه يقع بها الطلاق ، وذلك مثل أن يكتب : أما بَعْدُ يا فلانة فأنت طالق ، أو « إذا وصل كتابي إليك فأنت طالق » فلا جرم أن يقع بذلك الطلاق ، ولو ادعى أنه لم يُرِدْ بهذه الكتابة الطلاق أصلاً فلا يُصَدِّقُ إلا أن يقول : نويتُ طلاقها من وثاق ، فإنه يُصَدِّقُ فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى ؛ لأن الكتابة المرسومة تَجْرِي مجرى الخطاب بدليل أن النبي ﷺ كان يُبلغ بالخطاب مرةً وبالكتاب مرةً أخرى وبالرسول ثالثةً ، وكان التبليغ بالكتاب والرسول كالتبليغ بالخطاب ، وذلك يدل على أن الكتابة المرسومة بمنزلة الخطاب ، فإذا ادَّعى أنه لم يُرِدْ بذلك طلاقاً فقد أراد صَرْفَ الكلام عن ظاهره فلا يُصَدِّقُ .

وإذا كتب على الوجه المرسوم من غير تعليق بشرط فقد وقع الطلاق عقيب كتابة

(1) البدائع (ج 3 ص 109) .

لفظ الطلاق على الفور ؛ لأن كتابته بالحروف المستبينة : « أنت طالق » على طريق المخاطبة بمنزلة التلفُّظ بها .

أما إن عُلّق ذلك على شرط الوصول فلا يقع الطلاق قبل وصول الكتاب إليها ⁽¹⁾ .

مذهب الشافعية

إذا كتب الرجل طلاق امرأته وتلفَّظ به وقع الطلاق ؛ لأنه لو تلفَّظ به ولم يكتبه وقع ، فكذلك إذا كتبه وتلفَّظ به ، وهو ما لا خلاف فيه ، أما إن كتب طلاق امرأته ولم يتلفَّظ به ولا نَوَاه لم يقع طلاقه ، وهو قول الحنفية والمالكية ؛ وذلك لأن الكتابة ربما يقصد بها حكاية الطلاق ، وربما يقصد بها تعلُّم الخط وتجويدَه ، فهي (الكتابة) تحتل الطلاق وغيره .

وأما إذا كتب الطلاق ونواه ، فثمة قولان في المذهب :

أحدهما : أن الطلاق لا يَقَع به ؛ لأنَّ الكاتب فَعَلَ ما يَقْدِر على قوله نطقًا فلا يقع طلاقه ، وهو كالإشارة من المتكلم لا يقع بها الطلاق .

ثانيهما : وقوع الطلاق ، وهو الصحيح في المذهب ؛ لأن الكتابة حروف يُفْهَم منها كالنطق فَنَجَازَ .

وإذا قلنا بالوقوع ، فهل يكون ذلك من الحاضر والغائب ؟ في ذلك وجهان :

الوجه الأول : أنه لا يقع الطلاق بالكتابة إلا من الغائب ؛ لأن الكتابة من حيث العرف جُعِلَتْ لإفهام الغائب كما جُعِلَتْ الإشارة لإفهام الأخرس ، ومعلوم أن الإشارة لا يقع بها الطلاق إلا من الأخرس ، وكذلك فإن الطلاق لا يقع إلا من الغائب .

الوجه الثاني : أن الطلاق يقع بالكتابة من الغائب والحاضر على السواء ؛ لأن الكتابة معتبرة من الكنايات فاستوى فيها الحاضر والغائب كسائر الكنايات ⁽²⁾ .

مذهب المالكية

الكتابة من العازم تُوقِع الطلاق ، فإن كتب إليها بطلاقها وهو عازم على ذلك فقد لَزِمَهُ الطلاق بمجرد الكتابة ، أما لو كتبه غَيْرَ عازم على الطلاق فَلَهُ ردُّ الكتاب ما لم يتلغ

(2) المجموع (ج 17 ص 118 - 119) .

(1) البدائع (ج 3 ص 109) .

المرأة ، فإن بلغها لزمه حتى وإن كان غير عازم .

ويُفهم من أقوال المالكية أن الطلاق بالكتابة يقع في موضعين :

الأول : ما لو كتب إلى امرأته بالطلاق وهو عازم ، فإن مجرد كتابته لها ثوقع الطلاق ، سواءً وصلها الكتاب أو لم يصلها ما دام عازماً ؛ وذلك لاقتراح الكتابة - القائمة مقام اللفظ - بالنية .

الثاني : ما لو كتب إليها بالطلاق وهو غير عازم ، فإن الطلاق في هذه الحال موقوف على وصول الكتاب إليها ، فإن وصل لزمه الطلاق وإن لم يصل لا يقع ، فلو كتبه غير عازم فله رده ما لم يبلغ المرأة ، فإن بلغها لزمه (1) .

وقد نُقل عن الإمام مالك في رجل أرسل رسولاً إلى امرأته يُعلمها أنه قد طلقها فكتبتها الرسول : فقال (مالك) : لا ينفعه ، وقد لزمه الطلاق .

وكذلك سُئل الإمام مالك عن رجل يكتب إلى امرأته بطلاقها فيبدو له فيحبس الكتاب بعد ما كُتب ، فقال : إن كان كُتب حين كتب يستشير ويُنظر ويختار فذلك له ، والطلاق ساقط عنه ، ولو كان حين كتب مُجمِعاً على الطلاق فقد لزمه الحنث وإن لم يبعث بالكتاب ، فكَذلك الرسول حين يبعثه بالطلاق (2) .

مذهب الحنابلة

يفرق الحنابلة بين كتابة الطلاق الصريح مع النية وعدمها ، فإذا كتب طلاق زوجته ونواه وَقَعَ الطلاق ؛ لأن ما كتبه بمثابة حروف يُفهم منها الطلاق فهي أشبه بالنطق ، أما إن كتب طلاقها صريحاً ولم يَنْوِهِ فثمة روايتان في المذهب في هذه المسألة :

الرواية الأولى : وقوع الطلاق ووجه ذلك : أن كتابة الطلاق بحروف مفهومة تقوم مقام النطق فيلزم منها الطلاق ، سواءً نواه أو لم يَنْوِهِ .

الرواية الثانية : عدم وقوع الطلاق ؛ لأن الكتابة تحتمل الطلاق ، وتحتمل تعلُّم الخط وتجويده ، أو تحتمل غير ذلك من وجوه الاحتمالات ، فلا ينبغي الطلاق في مثل هذه الحال إلا بالنية مقرونة بالكتابة وذلك كالكتابات (3) .

(2) المدونة (ج 2 ص 126 - 127) .

(1) أسهل المدارك (ج 2 ص 146) .

(3) الكافي (ج 2 ص 802) .

شروط المطلق

يُشترط لصحة الطلاق أن تتحقق في المطلق أربعة شروط هي : الزواج والبلوغ والاختيار والعقل ، ونعرض ذلك تفصيلاً في الآتي :

الشرط الأول : الزواج

لا يصحُّ الطلاق بغير زواج ؛ فإن الطلاق محلُّه الزوجة أصلاً ، والمرأة إنما تصير زوجة بعد النكاح ، فإذا لم يكن ثمة نكاح فلا وجود للزوجة أو الطلاق ، فلو قال لأمرأة أجنبية : طلقتك ، فإنه لا قيمة لهذا القول ولا أثر ، وفي هذا أخرج الدارقطني بإسناده عن معاذ ابن جبل أن رسول الله ﷺ قال : « لا طلاق قبل نكاح ، ولا نذر فيما لا يملك » (1) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجوز طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا وفاء نذر فيما لا يملك » (2) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : « من يطلق ما لا يملك فلا طلاق له ، ومن أعتق ما لا يملك فلا عتاق له ، ومن نذر فيما لا يملك فلا نذر له » (3) .

وأخرج ابن ماجه عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال : « لا طلاق قبل النكاح » (4) . أما لو قال : كل امرأة أجنبية أتزوجها فهي طالق ، أو قال : إذا تزوجت امرأة من العائلة الفلانية أو البلدة الفلانية ، فهي طالق ، أو قال : إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، أو قال لامرأة أجنبية : إذا دخلت الدار وأنت زوجتي فأنت طالق ، فإن ذلك لا يترتب عليه حكم ، وإن تزوجها لا يقع عليها الطلاق وهو قول الشافعية والحنابلة وإسحق ، وقال به من الصحابة علي بن أبي طالب وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين ، شريح وابن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء وطاوس والحسن وعروة (5) .

وحجتهم في ذلك ما أخرجه الدارقطني بإسناده عن معاذ قال : قال رسول الله ﷺ : « لا طلاق قبل نكاح » (6) .

(1 - 2) الدارقطني (ج 4 ص 14) . (3) الدارقطني (ج 4 ص 15) .

(4) ابن ماجه (ج 1 ص 660) .

(5) المجموع (ج 17 ص 61) والكافي (ج 2 ص 787) .

(6) سبق تخريجه .

وكذلك ما أخرجه الدارقطني بسند آخر عن معاذ قال : قال رسول الله ﷺ : « لا طلاق إلا بعد نكاح وإن سَمَّيْتَ المرأةَ بعينها » ، فإن ذلك يدل بعمومه على عدم وقوع الطلاق على الأجنبية مهما تكن صبيغة الطلاق ما دام ذلك قبل حصول الزواج منها ، ويؤيد ذلك ما أخرجه الدارقطني أيضًا عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن رجل قال : يومَ أتزوجُ فلانةً فهي طالق قال : « طَلَّقَ مَا لَا يَمْلِكُ » (1) .

ويؤيده كذلك ما أخرجه الدارقطني عن عكرمة أن النبي ﷺ قال : « إنما الطلاقُ لمن أخذَ بالساق » (2) .

أما الحنفية والمالكية وأحمد في رواية فقد قالوا بوقوع الطلاق ، واستدلوا على ذلك بالنظر فقالوا : إن قوله لها : أنت طالق لا يكون تطليقًا للحال ، وإنما هو تطليقٌ عند حصول الشرط الذي علق عليه الطلاق فيقع ، وعلى هذا لو قال الرجل : كلُّ امرأةٍ أتزوجُها فهي طالق ، فتزوج امرأةً : طَلَّقَتْ ، ولو تزوجها ثانية لا تُطَلِّقُ لأنه ليس في لفظه ما يُوجِبُ التكرارَ .

وكذلك لو قال لأجنبية : كلما تزوجتُكِ فأنت طالق ، طَلَّقَتْ في كل مرة يتزوجها ؛ لأن كلمة (كلما) تفيد التكرار (3) .

الشرط الثاني : البلوغ

فلا يصح الطلاق من الصبي غير البالغ وإن كان عاقلًا ؛ لأن الشرع قد جعلَ الطلاقَ ليكون فكاكًا من رقة الضرر وتخلُّصًا من أوجه التنغيص والمناكدة التي تطغى بظلمها على كثير من البيوت وما جعل الزواج أصلًا إلا من أجل السكن والطمأنينة والاستقرار ومن أجل أن تتحقق المصلحة المشروعة في تحصيل النسل والتفاهم والود ، فإذا خرج النكاح عن أن يكون كذلك لزم الطلاق . وإنما يُعرف ذلك بالتأمل والروية وليس الصبي أهلاً لذلك ؛ لأنه منشغل باللهو والعبث واللعب وبذلك لا يصحُّ طلاقه ، وهو ما لا خلاف فيه (4) .

ويُستدل لذلك بما أخرجه أبو داود والحاكم وأحمد عن علي وعمر أن النبي ﷺ

(2) الدارقطني (ج 4 ص 37) .

(1) الدارقطني (ج 4 ص 16) .

(3) البدائع (ج 3 ص 132) وأسهل المدارك (ج 2 ص 15) .

(4) البدائع (ج 3 ص 100) والبنية (ج 4 ص 389) والكافي (ج 2 ص 788) والمجموع (ج 17 ص 62)

وأسهل المدارك (ج 2 ص 152) .

قال : « رُفِعَ القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يَحْتَلِم » ⁽¹⁾ . وثمة رواية في المذهب الحنبلي أن الصبي إن كان ابنَ عشرِ سنين وكان يَغْقِلُ الطلاق : صَحَّ طلاقه ؛ لأنه عاقلٌ فأشبهَ البالغ ⁽²⁾ .

الشرط الثالث : الاختيار

وهو أن يُطَلَّقَ الرجل زوجته باختياره فلا يقع عليه إكراه يحمله على الطلاق ، ويتفرع عن ذلك مسألة المكره ، هل يقع طلاقه ؟ ثمة خلاف في ذلك :

فقد ذهب الحنفية إلى وقوع طلاق المكره ، واحتجوا لذلك بالنظر ، فقالوا : إن المكره قَصَدَ إيقاع الطلاق بمنكوحته في حال عقله ، فهو ليس بمجنون ولا صغير ، وإنما هو بالغ عاقل اختار أحدَ الشرئين تحقيقاً لحاجته ، وهي أن يتخلص مما توَعَّدَه به المكره (بالكسر) من القتل أو الجرح أو غير ذلك من وجوه الضرر ، فقد عَرَفَ المكره (بالفتح) الشرئين واختار أهونهما وإن كان غير راضٍ به ، وهو يُشَبِّهُ الهازل ، فإنه يقع طلاقه مع عدم رضاه بوقوعه ، وفي ذلك أخرج الترمذي بإسناده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ثلاثٌ جُدْهن جُدٌّ ، وهزْلُهُنَّ جُدٌّ : النكاح ، والطلاق ، والرجعة » ⁽³⁾ .

هذا ما عليه الحنفية ، وهو قولُ عمر وعليّ وعبد الله بن عمر ، وبه قال الشعبي وابن جبير والنخعي والزهري وسعيد بن المسيب وشريح القاضي وقنادة والثوري ⁽⁴⁾ .

وذهب جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة والظاهرية إلى أن طلاق المكره لا يقع ، وبه قال عبد الله بن عمر وابن الزبير وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس ⁽⁵⁾ ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه الطبراني في الكبير عن ثوبان أن النبي ﷺ قال : « رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استُكْرِهوا عليه » ⁽⁶⁾ .

وبالرغم من موافقة الشافعية للجمهور في الجملة فإنَّ لهم في طلاق المكره تفصيلاً ، فقالوا : إن كان الإكراه واقعاً عليه بحق - كما لو أكرهه الحاكم على الطلاق بحكم قضائي - فقد وقع عليه الطلاق ، أما إذا كان إكراهه على الطلاق بغير حق فلا يصح

(1) سبق تخريجه .

(2) الكافي (ج 2 ص 788) .

(3) الترمذي (ج 3 ص 490) .

(4) البناءة في شرح الهداية (ج 4 ص 390) .

(5) بداية المجتهد (ج 2 ص 81) والكافي (ج 2 ص 788) والمجموع (ج 17 ص 65) والمدونة (ج 2

(6) سبق تخريجه .

ص 129) .

طلاقه لحديث « رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولأنه طلاق حُمِلَ عليه بغير حق فلم يَصِحَّ وذلك كالمسلم إذا أكره على كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان فلا ينبغي أن يُوصَمَ بِكُفْرٍ .

واشترطوا لصيرورة الإكراه معتبراً ثلاثة شروط :

الشرط الأول : أن يكون المكره (بالكسر) قاهراً للمكره ولا يقدر على دفعه .

الشرط الثاني : أن يغلب عن ظنِّ المكره (بالفتح) أن ما هُدِّدَ به سوف يقع به فعلياً .

الشرط الثالث : أن يتهدهه المكره بما يضره ضرراً شديداً وذلك كالقتل والقطع والضرب المبرح والحبس الطويل وأخذ المال الكثير والاستخفاف به إن كان من ذوي المروءات والأفئدة كَشْتَمِهِ أو النيل منه بما يُسيئه ؛ فإن الطلاق في مثل هذه الأحوال لا يقع .

أما إن كان من غير ذوي المروءات كالعوام أو الرعايا لم يكن ذلك في حقه إكراهاً لأنه لا يُعْبَأُ بالاستخفاف ولا يتأذى كثيراً من مساءة الزاوية إلا ما كان هيناً قليلاً .

وكذلك الضرب إن كان قليلاً في حق من لا يُعْبَأُ به ، والمال المأخوذ إن كان قليلاً والحبس القليل الذي لا يؤثر ، فإن ذلك كله لا يمتنع من وقوع الطلاق ⁽¹⁾ .

ولو أكره على الطلاق ونوى بقلبه أن يُطلقها من وثاق أو نوى غير زوجته ممن يشاركها في الاسم من النساء وأُخْبِرَ بذلك قُبِلَ منه ⁽²⁾ .

ويُلْحَقُ بغير المختار ما لو طَلَّقَ وهو نائم أو مغمى عليه فإن طلاقه لا يقع ولا يترتب على وقوعه في مثل هذه الحال حكمٌ ؛ لقول النبي ﷺ : « رُفِعَ القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق » فقد ثبت انتفاء الطلاق عن الثلاثة بالخبر وعن غيرهم ممن يُفْقِدُ اختياره بالقياس ، وذلك ما لا خلاف فيه .

طلاق السكران

إذا طلق السكران زوجته وكان سُكْرُه بسبب مباح فلا يقع طلاقه ، وذلك كمن زال عقله بالبنج أو الدواء أو نحو ذلك ، وهذا أمرٌ مجتمِعٌ عليه .

أما إذا كان سكره بسبب محظور ؛ بأن شرب الخمر طوعاً حتى سَكِرَ وزال عقله

فطلّاقه واقع عند عامة العلماء وفيهم معظم الصحابة (رضي الله عنهم) ، وهو قول المالكية والشافعية في المشهور من مذهبيهم والحنابلة في أحد قوليهما ⁽¹⁾ . ودليلهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّكُوءَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى ﴾ ⁽²⁾ فخطبهم الله في حال السكر ، وذلك يدل على أن السكران مكلف .

واستدلوا كذلك بما روي عن عمر (رضي الله عنه) أنه استشار الصحابة (رضي الله عنهم) وقال : إن الناس قد تباغزوا في شرب الخمر واستحقروا حدّ العقوبة فيه ، فما ترون ؟ فقال علي : « إنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى ، فحدّه حدّ المفترى » وذلك يدل على أن لكلام السكران حكماً ولو لم يكن له حكم لما زيد في حدّه من أجل هذيانه .

وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاقه ؛ وذلك لأن عقله قد زال ، فصار شبيهاً بالجنون ، وهو قول ربيعة والليث ودواد بن علي الظاهري وأبي ثور والمزني من الشافعية ، وأحد قولي الحنابلة ، وهو قول عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ⁽³⁾ .

فقد أخرج البخاري عن عثمان أنه قال : « ليس لمجنون ولا لسكران طلاق » . وكذلك أخرج البخاري عن ابن عباس قوله : « طلاق السكران والمستكره ليس بجائر » ⁽⁴⁾ .

ويقع الطلاق في حال الرضى والغضب والجد والهزل ، فإن التلفظ بالطلاق بالغ الحساسية والخطورة وهو لا يَحْتَمِلُ العيبَ أو المزاح أو التلاعب ، فأياً طلاقاً تعرّبه لسان مازح أو عابث فإنه واقع لا محالة ، وهو ما لا خلاف فيه .

وفي هذا أخرج الدارقطني بإسناده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « ثلاث جدّهن جدّ ، وهزلهن جدّ : النكاح ، والطلاق ، والرجعة » ⁽⁵⁾ .

ورواه الطبراني من حديث فضالة بن عبيد بلفظ : « ثلاث لا يجوز اللعب فيهن : الطلاق ، والنكاح ، والعق » ⁽⁶⁾ .

(1) المدونة (ج 2 ص 130) والكافي (ج 2 ص 788) والمجموع (ج 17 ص 62) وبداية المجتهد (ج 2 ص 82) .
(2) سورة النساء الآية (43) .

(3) المجموع (ج 17 ص 62) والكافي (ج 2 ص 788) وبداية المجتهد (ج 2 ص 82) .

(4) البخاري (ج 7 ص 58) .
(5) الدارقطني (ج 4 ص 19) .

(6) انظر التعليق المغني على الدارقطني لأبي الطيب محمد شمس الحق أباذي بذي الدارقطني (ج 4 ص 19) .

وأخرج عبد الرزاق عن أبي ذر مرفوعاً : « مَنْ طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ، ومن أعتق وهو لاعب فعتقه جائز ، ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز » (1) .

على أن الحنفية يجعلون للغضب المتهيج حكم المدهوش ، وهو الذي تملكه الغضب الشديد والانفعال المثير الغامر فانفلت من إसार التحفظ والضبط لينطق في إغلاق وهذيان ، وهذا هو المدهوش الذي انغلق عليه الأمر لفرط ما ركبته من غضب حتى لو طلق فإن طلاقه غير واقع ، وحجتهم في ذلك ما أخرجه الدارقطني عن عائشة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا عِتَاقَ وَلَا طَلَّاقَ فِي إِغْلَاقٍ » (2) .

وقد سحر الإمام أحمد الإغلاق بالغضب ، وفشره آخرون بأنه يُعَمَّ الإكراه والغضب والجنون ، وكل أمر انغلق على صاحبه علمه وقضه ، وهو مأخوذ من إغلاق الباب (3) .

هذا ما عليه الحنفية وهو عدم وقوع الطلاق من المدهوش لما بيناه (4) . وهو مخالف لما ذهب إليه جمهور العلماء في ذلك ؛ فإنه يستوي عندهم في المطلق ما لو كان راضياً أو غاضباً ما دام عاقلاً بالغاً غير مكره .

* * *

(1) نفس المصدر السابق .

(2) الدارقطني (ج 4 ص 26) .

(3) التعليق المغني على الدارقطني (ج 4 ص 26) .

(4) البناية في شرح الهداية (ج 4 ص 390) والبدائع (ج 3 ص 100) .

الخُلْع

الخُلْع - بضم الخاء - ومعناه : الإزالة ، يقال : خالعه الرجل امرأته خلعا وخلعا ، فاختلعت وخلعت ، أي أزالها عن نفسه وطلقها على بذلٍ منها له فهي خالعة ، والاسم « الخُلْعَة » وقد تَخَالَعَا ، واختلعت منه اختلاعا ، فهي مُخْتَلَعَة ، وسُمِّي ذلك الفراق خُلْعًا ؛ لأن الله تعالى جعل النساء لباسًا للرجال ، والرجال لباسًا للنساء فقال تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ⁽¹⁾ فإذا افتدت المرأة بمالٍ تُعطيه لزوجها لِيَبَيِّنَهَا منه ، فأجابها إلى ذلك فقد بانت منه ، وخلع كل واحد منهما لباس صاحبه ، والاسم من كل ذلك « الخُلْع » بالضم . والمصدر : الخُلْع بالفتح .

وجملة ذلك أن الخُلْع أو المخالعة ضربٌ من ضروب التفريق بين الزوجين لما يقع بينهما من شقاق من جهة الزوجة على أن تفتدي نفسها في ذلك بمالٍ تؤديه إلى زوجها ، فإن تراضيا على ذلك فقد تَفَارَقَا بطلاقٍ ، على نحو ما فصله في حينه إن شاء الله ⁽²⁾ .

وفي الأصل ، فإنه لا يجوز للزوج أن يُضَارَّ زوجته بِعَضْلِهَا وَقَهْرِهَا والتضييق عليها لتفتدي منه بما أعطاه إياه من صداقٍ أو بعضه أو بما تؤديه له من مالٍ قلٍّ أو كَثْرٍ ، وفي هذا يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ ⁽³⁾ وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْصُوهُنَّ لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَا بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ ﴾ ⁽⁴⁾ .

أما إن وهبت المرأة زوجها شيئًا من مالٍ عن طيبِ نفسٍ منها في غير ما عَضِل ولا قَسِر ولا تَضْيِيقٍ : جاز لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا ﴾ ⁽⁵⁾ .

أما إذا تشاقت الزوجان ولم تُقِم المرأة بحقوق زوجها في طاعته فأبغضته ولم تقدر على معاشرته فلها أن تفتدي منه بما بذله لها من صداقٍ ، ولا حرجَ عليهما في ذلك .

وذلك هو الخلع أو المخالعة ، وفيه يقول الله سبحانه : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ يَدًا ﴾ .

وأما إذا لم يكن للزوجة عذرٌ معقول وسألت زوجها فراقها كان ذلك معصيةً ولثما كبيرين .

(1) سورة البقرة الآية (187) .

(2) لسان العرب (ج 8 ص 76) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 272 - 273) ، وتفسير البضاوي (ص 50) .

(3) سورة البقرة الآية (229) . (4) سورة النساء الآية (19) . (5) سورة النساء الآية (4) .

وفي التحذير من طلب الفراق من غير بأس ، والتنديد به أخرج الترمذي بإسناده عن ثوبان عن النبي ﷺ قال : « المختلعات هُنَّ المناقاتُ » (1) .

وفي رواية أخرى للترمذي أن النبي ﷺ قال : « أيما امرأة اختلعت من زوجها من غير بأس لم تَرِخ رائحة الجنة » (2) .

وأخرج الترمذي كذلك عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال : « أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة » (3) .

وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « لا تُسأل المرأة زوجها الطلاق في غير كُنْهه فتجد ريح الجنة ؛ وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً » (4) .

لكنه قد تعرض حال يكون فيها العيش الكريم معدوماً ، وتكون فيها العشرة الحسنة مفقودة ؛ لما تجده الزوجة في نفسها من بُغض لزوجها وأنها تُكرهه كراهية لا تُطيق معها العيش بجانبه مع أنها لا تأخذ عليه في ذلك عَيْباً في خُلُق أو دين إلا النفور والاشمئزاز لسبب نفسي صرف ، ففي هذه الحال أباحت الشريعة للزوجة أن تفتدي نفسها بمال تبذله لزوجها كيما يفارقها ، وذلك مشروع ومباح لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ أي إن عِلماً ألا يقيما حدود الله - وهو ما يجب عليهما من حسن الصحبة وجميل العشرة بما في ذلك من استخفاف المرأة بحق زوجها وسوء طاعتها - له فإن كان كذلك فقد جاز الخلع .

ومن صور الاستخفاف والمباغضة وعدم الطاعة ما لو قالت المرأة لزوجها : لا أُطيع لك أمراً ، ولا أغتسل لك من جنابة ، ولا أُرِيك قسماً ، أو أن تقول المرأة لزوجها : إني أكرهك ولا أُحبك ، ففي مثل هذه الأحوال من المباغضات وسوء العشرة وفساد الصحبة والشقاق : يَحِلُّ الخلع والافتداء بالمال (5) .

وفي جواز الخلع ومشروعيته أخرج البخاري عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعْتَبَ عليه في خُلُق ولا دين

(1 - 2) الترمذي (ج 3 ص 492) . (3) الترمذي (ج 3 ص 493) .

(4) ابن ماجه (ج 1 ص 662) .

(5) تفسير القرطبي (ج 3 ص 138 - 139) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 273) وأحكام القرآن للجصاص

(ج 1 ص 391) .

ولكنني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « أَتُرَدِّينَ عليه حديثه ؟ » قالت : نعم ، فقال رسول الله ﷺ : « أَقْبِلِ الحديقةَ وَطَلِّقْهَا تطليقةً » (1) .

وأخرج ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس بن شماس وكان رجلاً دميماً فقالت : يا رسول الله ، والله لولا مخافة الله إذا دخل عليّ (ثابت) لَبَصَفْتُ في وجهه ، فقال رسول الله ﷺ : « أَتُرَدِّينَ عليه حديثه ؟ » قالت : نعم ، فردت عليه حديثه ، ففَرَّقَ بينهما رسول الله ﷺ (2) .

وأخرج أبو داود عن حبيبة بنت سهل الأنصارية - وكانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وأن رسول الله ﷺ خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الغلس ، فقال رسول الله ﷺ : « مَنْ هذه ؟ » فقالت : أنا حبيبة بنت سهل . قال : « ما شأئك ؟ » قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس - لزوجها - فلما جاء ثابت بن قيس قال له رسول الله ﷺ : « هذه حبيبة بنت سهل » وذكر ما شاء الله أن تذكر ، وقالت حبيبة : يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي ؛ فقال رسول الله ﷺ لثابت بن قيس : « خذ منها » ، فأخذ منها وجلست في أهلها (3) .

وروي عن ابن عباس أنه كان يقول : إن أول خلع كان في الإسلام في أخت عبد الله بن أبي أنها أتت رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، لا يجمع رأسي ورأسه شيء أبداً ، وإنني رفعت جانب الحياء فرأيتُه أقبل في عِدَّةٍ فإذا هو أشدَّهم سواداً وأقصرهم قامَةً وأقبحهم وَجْهًا ، فقال زوجها : يا رسول الله ، إنني قد أعطيتها أفضل مالي ، حديقة لي ، فإن ردت عليّ حديثي ، فقال رسول الله ﷺ : « ما تقولين ؟ » قالت : نعم وإن شاء زدته ، قال : ففَرَّقَ بينهما (4) .

هل آية الخلع منسوخة

ثمة قول بأن الخلع منسوخ ، وهو قول بكر بن عبد الله المزني إذ شغل عن رجل تريد منه امرأته الخلع فقال : لا يحل له أن يأخذ منها شيئاً ، واحتج بأنها نسحها قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبِّدُوا نِسَاءَكُمْ فَلَا تُنكِحُوهُنَّ حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْكُمْ ﴾ (5) .

(2) ابن ماجه (ج 1 ص 663) .

(4) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 274) .

(1) البخاري (ج 7 ص 60) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 269) .

(5) سورة النساء الآية (20) .

وبه قال عطاء ؛ فقد سأله ابن جريج : أ رأيت إذا كانت له ظالمة مسيئة فدعاها إلى الخلع أيحلّ له ؟ قال : لا ، إما أن يرضى فيمسيك وإما أن يُسرح ⁽¹⁾ .

ولا نجد القول بالنسخ إلا بُعدًا عن الصواب وإغراقًا في الشذوذ ، وفيه يقول النحاس : هذا قول شاذّ خارج عن الإجماع ؛ لشذوذه ⁽²⁾ .

فقد أجمع الصحابة والتابعون ومن بعدهم من أئمة المسلمين على جواز الخلع ، وإجازة الفدية من المفتدية نفسها لزوجها .

أما دعوى النسخ ، فإنها شذوذٌ ووهّم يردّه ظاهر الكتاب والسنة واتفاق السلف .

ومع ذلك ، فإنه لا ينبغي الاحتجاج بقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٌ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ⁽³⁾ فإن هذه الآية للرجال خاصة ؛ إذ حرّم الله عليهم أن يأخذوا من مهر زوجاتهم شيئًا إذا ما أرادوا استبدال غيرهن مكانهنّ من غير أن يكون ثمة خوف أن لا يقيما حدود الله .

وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ ⁽⁴⁾ فهي إنما دلت على إباحة أخذ الفدية من الزوجة للرجل في حال الخوف عليهما أن لا يقيما حدود الله بنشوز المرأة وطلبها فراق الرجل ورغبته في ذلك .

وعلى هذا ، فالأمر الذي أذن الله به للزوج في أخذ الفدية من المرأة في سورة البقرة ضد الأمر الذي نهى من أجله عن أخذ الفدية في سورة النساء وهو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَاتٍ زَوْجٌ ﴾ ⁽⁵⁾ .

النشوز من المرأة سبب الخلع

أباححت الشريعة الخلع إذا خاف الزوجان أن لا يقيما حدود الله . وذلك أن تكون المرأة مبغضةً لزوجها أو كان خلقها سيئًا بما تتفوّه به من فحش القول وبذاءة اللسان ، أو كانت المرأة مبغضةً لزوجها لدمامته أو سوء خلقه ، أو خلقته فتكرهه كراهية لا مجال

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 392) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 273) وتفسير الطبري (ج 2 ص 288) .

(2) تفسير القرطبي (ج 3 ص 140) .

(3) سورة البقرة الآية (229) .

(4) سورة النساء الآية (20) .

(5) تفسير الطبري (ج 2 ص 288 - 289) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 392) ، تفسير القرطبي (ج 3 ص 140) .

فيها لطاعتها له أو العيش في كنفه في سكينة ووُدّ ، فإنه في هذه الحال إنما يُباح للزوجة أن تُفتدي نفسها من زوجها بما تؤديه له من مال .

أما إن كان النشوز من قِبَل الرجل وهو مُضَارٌّ لزوجته مُضَيِّقٌ عليها مُبْتَغِيًا بذلك أن تُفتدي نفسها بمال يأخذه ظلماً فلا جرم أن ذلك ابتزازٌ وحرامٌ وهو ما نهى الله عنه بقوله : ﴿ وَلَا تَقْضُوا لَهُمْ نَفْسَهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ (1) ، وإذا كان المخاطب الزوجين ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (2) أي لا يحل لكم أن تُضَارُّوهم وتضيقوا عليهم لِتُفْتَدِيَنَ منكم بما أعطيتهم من الأصدقة (جمع صدقات) أو ببعضه .

أما الرجل إذا أراد أن يُفارق زوجته ، فإنه مباح له على أن يكون ذلك بإحسان ﴿ فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ (3) فإذا طلقها فلا يحل له أن يأخذ منها شيئاً مما أعطها من المهر وغيره ؛ وذلك لأنه استمتع بِضُيُوعِها في مقابلة ما أعطها ؛ فليس له أن يأخذ منه شيئاً ، ويدخل في هذا النهي ما لو ضَيَّقَ عليها لِئُلْجِعَهَا إلى الافتداء (4) .

أما لو تراضى الزوجان على الخلع ولم يكن ثمة خوف ولا غضب فهو جائز عند أكثر العلماء ، مُستَندِلين على ذلك بالقياس وهو أن المرأة يجوز لها أن تهب زوجها من مهرها عن طيب نفس منها من غير أن تُحْصَلَ لنفسها على شيء يزاء ما تهب ، فكان من الأولى أن تعطيه من مالها في الخلع الذي تصير بسببه مالكة لنفسها (5) ، وهو خلاف ما ذهب إليه الشيعة الإمامية وأهل الظاهر ، إذ قالوا بعدم جواز الخلع إلا في حال الخوف والغضب ؛ استناداً إلى ظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ (6) .

والصحيح : قول الجمهور ، ولا حجة للمخالفين في الآية ، فإن الخوف المذكور في الآية لم يُذكر على جهة الشرط وإنما ذُكر لأنه الغالب من أحوال الخلع .

وخلاصة القول في هذه المسألة : أن الزوجين إذا تَشَاقَقَا ولم تُقَمِ المرأة بحقوق زوجها

(1) سورة النساء الآية (19) .

(2) سورة البقرة الآية (229) .

(3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 272) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 392) وتفسير الرازي (ج 6 ص 99) .

(4) تفسير الرازي (ج 6 ص 100) وتفسير البهضاوي (ص 50) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 140) .

(5) الفقه على المذاهب الخمسة (ص 422) والمحلّى (ج 10 ص 235) .

بل أبغضته بغضاً لم تُقَدِّرْ معه على معاشرته في تفاهم ووثام ، فلها أن تفتدي منه بما أعطاه ، ولا حرج عليها في بذلها ولا حرج عليه في قبوله .

أما أن يخفي في نفسه الخديعة وسوء القصد فيشدّد عليها في الإيذاء والإضرار والمضايقة لتتخلص منه بمالٍ تؤدّيه إليه فكأنما من شره : فذلك محظورٌ ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ ، وهو ما لا خلاف فيه .

أما إذا وهبت المرأة زوجها شيئاً عن طيب نفس منها دون مضايقة منه أو مخادعته لها فهو جائزٌ ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا ﴾ (1) وكذلك لو اتفق الزوجان على المخالعة في رِضَى ومن غير خوف أو غضب فهو جائزٌ عند الجمهور لِمَا بَيَّنَّاهُ .

ما يَحِلُّ أَخْذُهُ بِالْظُلْعِ

اختلف العلماء في مقدار المال الذي تؤديه المرأة لزوجها إن أرادت أن يُخَالَعَهَا ، فهل تعطيه بعضَ ماله أو كلّه ، أو تعطيه صداقها من غير زيادةٍ عليه ، أو تعطيه ما يزيد على صداقها ؟ ثمة قولان في ذلك :

القول الأول : أنه يجوز للمرأة أن تفتدي من زوجها بما تراضيا عليه ، سواء كان ذلك أقل مما أعطاه إياه أو أكثر منه ، وهو قول أكثر أهل العلم وفيهم الشافعية والمالكية وأهل الظاهر والشيعة الإمامية ، وبه قال أبو ثور ، وهو مَزْوِي عن عمر وابن عباس وعثمان بن عفان وابن عمر والنخعي ومجاهد والحسن .

وبناء على هذا ، فإنه يجوز الخلع على أكثر من الصّدَاق ما دام النشوز أو الضرر من جهة المرأة (2) ، واحتجوا لذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْلَدَتْ يَدُ ﴾ .

واحتجوا من السنة بما أخرجه البيهقي عن أبي سعيد قال : أرادت أختي أن تختلع من زوجها فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ مع زوجها ، فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « تَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ وَيُطَلِّقُكَ » قالت : نعم وأزيد ، فقال لها الثانية : « تَرُدِّينَ عَلَيْهِ

(1) سورة النساء الآية (4) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 274) والفقهاء على المذاهب الخمسة (ص 423) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 140) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 190) والمحلى (ج 10 ص 235) وتفسير الرازي (ج 6 ص

حديثه ويطلقك » قالت : نعم وأزیده ، فقال لها الثالثة قالت : نعم وأزیده ، فَخَلَعَهَا فردت عليه حديثه وزادته (1) .

وأخرج البيهقي عن أيوب السختياني أن امرأة نَشَزَتْ من زوجها في إمارة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فأمر بها إلى بيت كثير الزيل ، فمكثت فيه ثلاثة أيام ثم أخرجها فقال لها : كيف رأيت ؟ قالت : ما وجدت الراحة إلا في هذه الأيام ، فقال عمر (رضي الله عنه) : اخلعها ولو من قرطها (2) ، أي اخلعها حتى بقرطها ، وهو يدل على صحة المخالعة بما قل من المال أو كثر يستوى في ذلك ما لو كان المال مساوياً للمهر أو أقل منه أو أكثر .

واستدلوا أيضاً بالنظر فقالوا : إن الخلع عَقْدٌ معاوضة فوجب أن لا يتقيد بمقدار معين ، فكما أن للمرأة أن لا ترضى عند النكاح إلا بالصدّق الكثير ، فكذلك للزوج أن لا يرضى عند المخالعة إلا بالبذل الكثير ، ولا غَرْوَ ؛ فإنها قد أظهرت استخفافاً بزوجها إذ أظهرت كراهيتها له ونفوراً منه ونشوزاً عليه ، من أجل ذلك جاز للرجل أن يُخالع زوجته بما يتفقان عليه من مال ، سواء كان ذلك أزيد من الصداق أو مساوياً له أو دونه (3) .

القول الثاني : أنه لا يجوز للرجل أن يأخذ مقابل الخلع أكثر مما أعطى زوجته ، وهو قول الشعبي والزهري والحسن البصري وعطاء وطاووس ، وبه قال عليّ (رضي الله عنه) وهو ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة ، ومحمد وأبو يوسف وزفر (4) واستدلوا على ذلك بكل من الكتاب الحكيم والسنة المطهرة والقياس :

أما الكتاب فاستدلوا منه بقوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ (5) وقبل هذه الآية قال تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ سَهْوًا ﴾ فوجب أن يكون المَالُ الْمُفْتَدَى به راجعاً إلى ما آتاها وهو المهر من غير زيادة عليه .

وأما السنة فاستدلوا منها بما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس أن جميلة بنت سلول

(1) البيهقي (ج 7 ص 314) . (2) البيهقي (ج 7 ص 315) .

(3) تفسير الرازي (ج 6 ص 102) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 195) وتفسير البضاوي (ص 50) وتفسير الطبري (ج 2 ص 288) .

(4) تفسير الرازي (ج 6 ص 102) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 393) وتفسير الطبري (ج 2 ص 286) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 195) .

(5) سورة البقرة الآية (229) .

أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : وَاللَّهِ مَا أَعْتَبْتُ عَلَى ثَابِتٍ فِي دِينٍ وَلَا خُلِقْتُ وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكَفْرَ فِي الْإِسْلَامِ لَا أَطِيقُهُ بُغْضًا ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ » قَالَتْ : نَعَمْ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا حَدِيقَتَهُ وَلَا يَزْدَادَ (1) .

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَطَاءٍ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَشْكُو زَوْجَهَا فَقَالَ : « أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ » ، قَالَتْ : نَعَمْ وَزِيَادَةً ، قَالَ : « أَمَا الزِّيَادَةُ فَلَا » (2) .

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ كَذَلِكَ بَلْفَظٍ آخَرَ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : أَتَتْ امْرَأَةً النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَبْغُضُ زَوْجِي وَأُحِبُّ فِرَاقَهُ ، فَقَالَ : « أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ الَّتِي أَصْدَقْتُكَ ؟ » - قَالَ : وَكَانَ أَصْدَقَهَا حَدِيقَةً - قَالَتْ : نَعَمْ وَزِيَادَةً ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَا الزِّيَادَةُ مِنْ مَالِكَ فَلَا ، وَلَكِنِ الْحَدِيقَةُ » . قَالَتْ : نَعَمْ ، فَقَضَى بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرَّجُلِ فَأَخْبَرَ بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ (3) .

أَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ بِالْقِيَاسِ ، فَقَالُوا : إِنْ الرَّجُلُ قَدْ اسْتَبَاحَ بُضْعَ زَوْجَتِهِ فِي مَقَابِلِ الْمَهْرِ ، فَلَوْ أَخَذَ مِنْهَا أَزِيدَ مِمَّا دَفَعَهُ إِلَيْهَا - وَهُوَ الْمَهْرُ - لَكَانَ فِي ذَلِكَ خَيْفٌ عَلَيْهَا وَإِجْحَافٌ بِهَا ، وَهُوَ مُحْظُورٌ ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يَسْتَفِيدُ مِنْهَا زِيَادَةً عَلَى الْمَهْرِ فَضْلًا عَنِ الْبُضْعِ الَّذِي يَقَابِلُ الْمَهْرَ نَفْسَهُ (4) .

الترجيح

والراجح عندي هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَهُوَ جَوَازُ الْخَالَعَةِ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الزَّوْجَانِ مِنَ الْمَالِ بِغَيْرِ مَا تَحْدِيدٍ بِمَقْدَارٍ ، سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ مَا لَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَا يُتَسَاوَى الصَّدَاقُ أَوْ مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ أَوْ مَا كَانَ دُونَهُ .

وَلَعَلَّ أَقْوَى مَا اسْتَدُلَّ بِهِ الْجُمْهُورُ عَلَى ذَلِكَ هُوَ عَمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ فَلَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَمْنَعُ مِنْ زِيَادَةِ مَالِ الْخَلْعِ أَوْ نَقْصَانِهِ عَنِ الْمَهْرِ .

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا رُوِيَ عَنْ مَوْلَاةٍ لَصْفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا فَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) (5) .

(1) - (2) (3) الْبَيْهَقِيُّ (ج 7 ص 314) .

(1) ابْنُ مَاجَهَ (ج 1 ص 663) .

(4) تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ (ج 6 ص 102) ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجِصَّاصِ (ج 1 ص 393) وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (ج 2 ص 286) .

(5) الْبَيْهَقِيُّ (ج 7 ص 315) .

وكذلك ما روي عن الربيع بنت بن عفرأ قالت : تزوجت ابن عم لي ، فشقي بي وشقيت به وعني بي وعنيت به ، وإني استأديت عليه عثمان (رضي الله عنه) فظلمني وظلمته - أي نسبني إلى الظلم ونسبته إليه - وكثر علي وكثرت عليه ، وإنها انفلتت مني كلمة : أنا أفندي بمالي كله ، قال : قد قبلت ، فقال عثمان (رضي الله عنه) : خذ منها ، قالت : فانطلقت فدفعته إليه متاعي كله إلا ثيابي وفراشي وإنه قال لي : لا أرضى ، وإنه استأداني على عثمان (رضي الله عنه) فلما دنونا منه قال : يا أمير المؤمنين الشرط أملك ، قال : أجل ، فعخذ منها متاعها كله حتى عقاصها (1) .

قالت : فانطلقت فدفعته إليه كل شيء حتى أجفت بينه وبينني الباب (2) .

ومع ذلك كله ، فإن من الفضل والمروءة للرجل أن لا يأخذ منها شيئاً بل يفارقها من غير فدية فتفدي نفسها بها إن كان يعلم أنها ذات دين وتقوى وأنها لا تزوم من مخالعة معصية الله . وفي هذا يقول الإمام ابن جرير الطبري (رحمه الله) : إذا خيف من الرجل والمرأة أن لا يقيما حدود الله على سبيل ما قدمنا البيان عنه فلا حرج عليهما فيما افتدت به المرأة نفسها من زوجها من قليل ما تملكه وكثيره مما يجوز للمسلمين أن يملكوه ، وإن أتى ذلك على جميع ملكها ؛ لأن الله (تعالى ذكره) لم يخص ما أباح لهما من ذلك على حد لا يجاوز ، بل أطلق ذلك في كل ما افتدت به ، غير أنني أختار للرجل - استحباباً لا تحميماً - إذا تبين من امرأته أن افتدائها منه لغير معصية الله بل خوفاً منها على دينها - أن يفارقها (3) بغير فدية ولا لجعل ، فإن شئت نفسه بذلك فلا يبلغ بما يأخذ منها جميع ما آتاها (4) .

حكم الخلع

حكم الخلع - من حيث مقتضاه إذا وقع - موضع خلاف بين العلماء ، فقال فريق : إن الخلع طلاق ، وقال آخرون : إنه فسخ ، إذن فثمة قولان في المسألة نعرض لهما في هذا التفصيل :

(1) العقاص جمع ، ومفرده عقصة ، والعقصة والعقيصة : الضفيرة من الشعر أو هو الخيط الذي تُعَقَص به أطراف الذوائب انظر لسان العرب (ج 7 ص 56) .

(2) البيهقي (ج 7 ص 315) .

(3) قوله : (أن يفارقها) « أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به للفعل (أختار) ، وتقديره : (غير أنني أختار للرجل فراقها إذا كانت كذا وكذا) . (4) تفسير الطبري (ج 2 ص 288) .

القول الأول : وهو أن الخلع طلاقٌ بائنة :

وقد ذهب إلى ذلك جمهورُ العلماء وفيهم الحنفية والمالكية والشافعية في أحد قوليه ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه وبه قال الثوري والأوزاعي ، وهو مروي عن عثمان وعليّ وابن مسعود وعمر وعبد الله بن عمر ، ومن التابعين سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وقيصة وشريح ومجاهد والنخعي والشعبي والزهري ومكحول⁽¹⁾ فقد ذهب هؤلاء جميعاً إلى أن الخلع طلاقٌ بائن يقع واحدةً ، إلا أن يتوَيَّ الخالغ أكثر من واحدة ، فإن نوى تطليقتين أو ثلاثاً لَزِمَهُ ذلك ، واحتجوا على ذلك من وجهين :

الوجه الأول : أن الخلع كنايةٌ من كنايات الطلاق قصد بها الطلاق عند الاقتران بالبينة ، فوجب أن يكون الخلع طلاقاً .

الوجه الثاني : أن المرأة بَذَلَتْ عوضاً من أجل الفرقة ، ومعلومٌ أن الفرقة التي يملك الرجلُ إيقاعها هي الطلاق دون الفسخ وبذلك كان الخلع طلاقاً⁽²⁾ ، والأصل في ذلك ما قاله النبي ﷺ لثابت بن قيس حين نَشَزَتْ عليه امرأته : « خُذْ بَعْضَ مَالِهَا وَفَارِقْهَا »⁽³⁾ .

وفي رواية أن ثابتاً قال للنبي ﷺ : فإنني أصدقتُها حديقتين وهما بيدها ، فقال النبي ﷺ « خُذْهُمَا ففارقها »⁽⁴⁾ .

وكذلك ما أخرجه البيهقي أن ثابت بن قيس بن شماس كان عنده زينب بنت عبد الله بن أبي سلول ، وكان أصدقها حديقةً فكرهته فقال النبي ﷺ : « أتردين عليه حديقته التي أعطاك » ؟ قالت : نعم وزيادةً ، فقال النبي ﷺ : « أما الزيادة فلا ولكن حديقته » فقالت : نعم ، فأخذها له وخَلَّى سبيلها . فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس بن شماس (رضي الله عنه) قال : قد قبلتُ قضاء رسول الله ﷺ⁽⁵⁾ . وموضع الاستدلال هنا في لفظ « المفارقة » و « التخلية » ، ومعلومٌ : أن مَنْ قال لامرأته : قد فارقتكِ أو قد خليتُ سبيلك - ونيتُهُ الفرقة - كان ذلك طلاقاً .

ومن أوضح الأدلة على كون الخلع طلاقاً ما أخرجه البخاري عن ابن عباس أن النبي

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 396) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 195) وتفسير الرازي

(ج 6 ص 102) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 143) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 275) .

(2) المغني (ج 7 ص 57) . (3 - 4) أبو داود (ج 2 ص 269) .

(5) البيهقي (ج 7 ص 314) .

ﷺ قال لثابت بن قيس : « اقبل الحديقة وطلّقها تطليقة » (1) .

القول الثاني : وهو أن الخلع فسغ للمعد :

وهو قول ابن عباس وطاووس وعكرمة ، وبه قال إسحق وأبو ثور ، والشافعي في قوله الثاني ، وأحمد في الرواية الثانية وهو القول المشهور في المذهب ، وهو الذي عليه أهل الظاهر (2) .

واستدلوا على ذلك بالنظر فقالوا : إن الله سبحانه وتعالى قال : ﴿ الطَّلَقُ مَرَّتَانِ ﴾ فهاتان تطليقتان ، ثم قال بعد ذلك ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَقْدَتَ بِهِ ﴾ وهذا في الخلع ، ثم قال تعالى بعد ذلك : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا نَحْلَ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ وهذا في التطليقة الثالثة ، وبعبارة أخرى : فإنه ذكر تطليقتين والخلع ثم تطليقة بعد ذلك كله ، فلو كان الخلع طلاقاً لكانت التطليقات كلها أربعاً وهو ما لا يقول به أحد ، فالخلع بذلك يُعتبر فسغاً (3) .

واستدلوا كذلك بما أخرجه الترمذي عن الربيع بنت معوذ بن عفراء أنها اختلعت على عهد النبي ﷺ فأمرها النبي ﷺ - أو أمرت - أن تعتد بحيضة (4) .

وأخرج الترمذي كذلك عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها على عهد النبي ﷺ فأمرها النبي ﷺ أن تعتد بحيضة (5) .

وهذا الحديث قال عنه أبو داود : إنه مرسل ، وعلى هذا لا ينبغي الاحتجاج به في معارضة الأدلة الأخرى التي استند إليها الجمهور .

نكاح التحليل

هذا النكاح مستفاد من قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا نَحْلَ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ

(1) البخاري (ج 7 ص 60) .

(2) المغني (ج 7 ص 56 - 57) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 195) والحلي (ج 10 ص 238)

وتفسير القرطبي (ج 3 ص 143) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 275) .

(3) المغني (ج 7 ص 56 - 57) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 143) .

(4 - 5) الترمذي (ج 3 ص 491) .

يُنَبِّئُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ .

وكذلك ما أخرجه الترمذي عن علي (رضي الله عنه) قال : « إن رسول الله ﷺ لَعَنَ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ » (2) .

وكذلك أخرج ابنُ ماجه عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بالتَّيْسِ المستعار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « هو المحلل ، لعن الله المحللَ والمحلَّلَ له » (3) . إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة في لعن المحلل ، والمحلَّل له .

صورة نكاح التحليل

وصورة هذا النكاح أنه - في الحقيقة - عقد مُصْطَنع على امرأة مبتوتة كلياً بقصد تحليلها لزوجها الذي بَتَّ طلاقها ثلاثاً ، فالناكح الثاني هو المحلل ، والمطلِّق الأول الذي بتها ثلاثاً هو المحلل له ، وهذا هو نكاح التحليل الذي يحيق بفاعله اللعن ، سواءً في ذلك ما لو كان هذا النكاح مقترناً بالشرط الملفوظ أو بمجرد العزم المقصود ولو لم يكن قول .

حكم نكاح التحليل

نكاح التحليل في جملته فاسدٌ ومُحَرَّمٌ ، وهذا ما اتفق عليه العلماء بغير خلاف نعلمه ، ومع ذلك فثمة تفصيلٌ في حكم هذا النكاح ، تتفاوت فيه أقوال الفقهاء فتفاوتاً غير بعيد ، وهو ما نعرض له في الحديث عن أقوال العلماء والمذاهب في هذه المسألة :

أولاً : المذهب الحنفي

وجملة القول في المذهب الحنفي أن نكاح التحليل صحيحٌ حتى وإن اشترط التحليل بالقول صراحةً ، فلو تزوج الثاني (المحلل) بقصد تحليلها للأول (المحلل له) من غير اشتراط بالقول في العقد : صَحَّ نكاحه وثبت الحلُّ للأول الذي طلقها ثلاثاً شريطة أن يدخل بها الثاني دخولاً حقيقياً ، ثم يطلقها ويُبَيِّنُها ، وهذا متفق عليه بين علماء الحنفية من غير خلافٍ ، ووجه ذلك عندهم : أن النية بالتحليل لا تؤثر في صحة العقد ، فيقع

(2) الترمذي (ج 5 ص 43) .

(1) سورة البقرة الآية (230) .

(3) ابن ماجه (ج 1 ص 623) .

النكاح صحيحاً ؛ لأن مجرد النية غيرُ معتبرة في صحة عقد النكاح ما دام (النكاح) قد استجمع كلُّ شرائط الصحة ، ويشبه ذلك ما لو نَوَّيَا التوقيفَ في النكاح من غير تَلَفُّظٍ صريح ، فإنه لا يؤثر ⁽¹⁾ .

أما لو تزوجها الثاني بشرط التحليل صراحةً ولفظاً ، كأن يقول : تزوجتك على أن أحللَّكَ لفلان ، أو تقول هي : تزوجتك على أن تحلِّني لفلان (زوجها الأول) فثمة خلافٌ في ذلك بين علماء المذهب .

فقد ذهب أبو حنيفة وزفر إلى أن هذا النكاح صحيحٌ ومن ثَمَّ فَتَحِلُّ المبتوتة للثاني والأول مع كراهة الشرط لانتهاضِهِ سبباً للعن كما ورد في الحديث : « لعن الله المحلل والمحلل له » .

وذهب أبو يوسف إلى أن النكاح الثاني فاسدٌ ، فلو وطئها الثاني (المحلل) لا تحل بهذا الوطء للأول .

وقال محمد : النكاح الثاني صحيحٌ ولكن المرأة لا تحل للأول .

ووجه ما ذهب إليه أبو حنيفة وزفر من صحة نكاح التحليل : هو أن عمومات النكاح تقتضي جوازَ النكاح من غير فضلٍ بين اشتراط التحليل فيه أو عدم اشتراطه ، وبذلك فإن هذا النكاح صحيحٌ بهذا الشرط ، وهو يدخل تحت قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ فإن الحرمة تنتهي عند وجود النكاح من الثاني غير البات ، ومع ذلك فإن هذا النكاح مكروه بهذا الشرط ؛ لأن هذا الشرط يُنافي مقصودَ النكاح وهو النسل والسكن والعفة ، ومثل هذه الأمور تتوقف أصلاً على بقاء النكاح واستدامته . ومن أجل ذلك وقع التنديد واللعنُ بالحلل والمحلل له ⁽²⁾ .

وعلى العموم ، فإن اشتراط التحليل في النكاح يُعتبر شرطاً فاسداً ولكن لا يبطل به العقد ؛ لأن من قواعد الحنفية أن العقود لا تبطل بالشروط الفاسدة وبذلك يبقى النكاح ويُلغى الشرط ؛ وهذا لأن التَّهْيِ عن التحليل لا يُفسد النكاح ؛ إذ لا تَلَازُم بين الحرمة والفساد ، فقد يُحكَم بالصحة مع لزوم الإثم في العبادات مثلاً وذلك كمن توضأ بماء

(1) المبسوط (ج 6 ص 10) والبدائع (ج 3 ص 187) وشرح المنار وحواشيه على متن المنار لأبي البركات المعروف بالنسفي ومعهما حاشية الزهاوي (ص: 87 ، 88) .

(2) البدائع (ج 3 ص 187 - 188) والمبسوط (ج 6 ص 10) .

مغضوب ، فإن وضوءه صحيح وهو آثم شرعاً ، وكذلك مَنْ صَلَّى في دارٍ مغضوبة ، فإن صلاته صحيحة مع الإثم ، وهكذا ⁽¹⁾ .

المذهب المالكي

قالت المالكية : إن نكاح التحليل فاسدٌ وينبغي فسخه ، سواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده ، وليس للنكاح المحلل أن يقيم على نكاحه هذا ؛ لفساده ، فإن أصابها في هذا النكاح الفاسد وجب لها عليه مهرها ، ودليلهم في ذلك ما رُوي عن النبي ﷺ من حديث عليّ وابن مسعود وأبي هريرة وعقبة بن عامر أنه قال : « لعن الله المحلل والمحلل له » ⁽²⁾ ، فقد لعن النبي ﷺ المحلل والمحلل له مثلما لعن آكل الربا وشارب الخمر ، وهذا نهْيٌ مؤكد وجازم يدل على فساد المنهْي عنه ⁽³⁾ .

ويتضح من قول الإمام مالك (رحمه الله) أنه لا بد لصحة العودة إلى الزوج الأول - للمطلقة المبتوتة - أن يكون النكاح الثاني صحيحاً ، فلو تزوجت بغير إذن وليها بعد أن كانت تحت زوج قبله ، وكان طلقها البتة ثم فارقتها هذا (الثاني) بأنْ بُتْ طلاقها أو مات عنها أو طلقها واحدةً فانقضت عدتها بعد أن كان قد وطئها ، فإن هذا العقد لا يُحلُّ المبتوتة لزوجها الأول إلا أن يطأها بعد إجازة الولي للنكاح أصلاً ، فإن وطئها بعد إجازة الولي فإن ذلك يُحلُّها لزوجها الأول .

وكذلك فإن الوطء الثاني ينبغي أن يكون صحيحاً ، فإن لم يكن صحيحاً لم تحل المطلقة ثلاثاً للذي بُتَّها (وهو الأول) ، فلو تزوج صبي - لم يبلغ الحلم - من امرأة مطلقة ثلاثاً فدخل بها ووطئها ثم مات عنها أو بُتَّها فإنَّ وطأه لها لا يُحلُّها لزوجها الأول الذي طلقها ثلاثاً ، وذلك لأن مثل هذا الوطء غير معتبر ، والوطء المعتبر هو الذي تجب فيه الحدود ⁽⁴⁾ .

(1) شرح المنار وحواشيه للشيخ عز الدين عبد اللطيف على متن المنار لأبي البركات المعروف بالنسفي ومعهما حاشية الرهاوي (ص 88) .

(2) البيهقي (ج 7 ص 208) وابن ماجه (ج 1 ص 623) وأبو داود (ج 1 ص 479) .

(3) بداية المجتهد (ج 2 ص 50 - 74) .

(4) المدونة (ج 2 ص 294) .

المذهب الشافعي

ذهبت الشافعية إلى أن نكاح التحليل ليس إلا صورة من نكاح المتعة ؛ لأن نكاح التحليل لا يراد به التأيد ، والنكاح لا يكون صحيحاً إلا أن يكون مطلقاً فلا يُقَيَّد بحادث كالوطء وغيره مثلاً ، والتحليل مُقَيَّد باشتراط نكاح المبتوتة ووطئها لِتَحِلَّ للأول ، فإن وطئها الثاني فلا نكاح له عليها ، وهو يُشبه قوله لها : أَتَكْحِلُكِ عشرة أيام مثلاً ، وذلك يعني أنه لا نكاح له عليها بعد انقضاء هذه المدة .

وعلى هذا ، فإن نكاح التحليل فاسدٌ ؛ لأنه صورة من صور النكاح المؤقت الذي لا ينعقد صحيحاً وقد نهى عنه النبي ﷺ (1) .

وعلاوةً على ذلك فقد استدلوا من السنة أيضاً على تحريم هذا النكاح وعدم صحته ، ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله ﷺ الواصلة والموصولة ، والواشمة ، والموشومة ، والمحلل والمحلل له ، وأكل الربا ومُطْعِمَهُ » (2) .

ويؤيد ذلك أيضاً ما روي عن مجاهد أنه قال : طلق رجل من قريش امرأة له ، فَبَيْتَهَا ، فَمَرَّ بشيخ وابن له من الأعراب في السوق قديماً لتجارة لهما فقال للفتى : هل فيك من خير ؟ ثم مضى عنه ثم كَرَّ عليه فكمثلها ثم مضى عنه ، ثم كَرَّ عليه فكمثلها ، قال : نعم ، قال : فأرني يدك ، فانطلق به فأخبره الخبر وأمره بنكاحها ، فنكحها فبات معها ، فلما أصبح استأذن فأذن له ، فإذا هو قد ولاها الدبر فقالت : والله لئن طلقني لا أَتَكْحِلُكِ أبداً ، فذكر ذلك لعمر (رضي الله عنه) فدعاه فقال : لو نكحتها لفعلت بك كذا وكذا . وتواعده ودعا زوجها فقال : الزمها (3) .

وروي كذلك عن ابن جريح أنه قال : أُخْبِرْتُ عن ابن سيرين أن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ، وكان مسكيناً أعرابي يقيم بباب المسجد ، فجاءته امرأة فقالت : هل لك في امرأة تنكحها فتبيت معها الليلة فتفارقها ، فقال : نعم ، فكان ذلك ، فقالت له امرأته : إنك إذا أصبحت فإنهم سيقولون لك : فأرقها ، فلا تفعل ذلك فإني مقيمة لك ما ترى ، وأذهب

(1) الأم (ج 5 ص 71) وتكملة المجموع الثانية (ج 15 ص 405) ومغني المحتاج (ج 3 ص 183) ونهاية المحتاج (ج 6 ص 267) .

(2) البيهقي (ج 7 ص 208) .

(3) البيهقي (ج 7 ص 209) .

إلى عمر (رضي الله عنه) فلما أصبحت أتوه وأتوها ، فقالت : كَلِّمُوهُ ، فَأَنْتُمْ جِئْتُمْ بِهِ ، فكلِّمُوهُ فَأَبَى ، فانطلق إلى عمر (رضي الله عنه) فقال : الزَّمِ امْرَأَتَكَ ، فَإِنْ رَأَيْتُكَ بِرِيَّةٍ فَأَتْنِي ، ثُمَّ كَانَ يَغْدُو عَلَى عَمْرٍو وَيُرْوِحُ فِي حَلَّةٍ فَيَقُولُ لَهُ عَمْرٍو (رضي الله عنه) : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَاكَ يَا ذَا الرِّقْعَتَيْنِ حَلَّةً تَغْدُو فِيهَا وَتُرْوِحُ ⁽¹⁾ . وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْلَةِ وَالْمُؤَيَّدَاتِ كَثِيرٌ .

على أَنَّ هَذَا النِّكَاحَ يَكُونُ بَاطِلًا إِذَا اشْتَرَطَ فِيهِ التَّحْلِيلَ بِالْقَوْلِ صِرَاحَةً ، أَمَا إِذَا تَوَاطَأَ الْعَاقِدَانِ عَلَى هَذَا النِّكَاحِ مِنْ قَبْلِ عَقْدِهِ ، ثُمَّ عَقَدَاهُ وَهُمَا يَقْصِدَانِ التَّحْلِيلَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ صَرِيحٍ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ ، وَأَبْطَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ .

وَفِي هَذَا يَقُولُ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ الْمَحْتَاجُ : إِنْ كُلُّ مَا لَوْ صُرِّحَ بِهِ أَبْطَلَ - إِذَا أُضْمِرَ - كُرَّةً ⁽²⁾ . وَيُشَبِّهُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْكَرَاهَةِ مَا لَوْ تَزَوَّجَهَا مُضْمِرًا فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ يَطْلُقُهَا بَعْدَ وَطْئِهَا ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَثْمَانَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَقَالَ : إِنْ جَارِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي غَضَبِهِ وَلَقِي شِدَّةً ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَحْتَسِبَ نَفْسِي وَمَالِي فَأَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ أَتَيْنِي بِهَا ، ثُمَّ أَطْلُقُهَا فَتَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ ، فَقَالَ لَهُ عَثْمَانُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : لَا تَتَكَحَّهْ إِلَّا بِنِكَاحِ رَغْبَةٍ ⁽³⁾ .

وَعَلَى هَذَا لَوْ تَزَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فِي الْعَقْدِ وَكَانَ فِي عَزْمِهِ أَنْ يَطْلُقَهَا إِذَا وَطَّئَهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ ، لَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ إِنْ تَزَوَّجَ عَلَى هَذِهِ النِّيَّةِ فَنِكَاحُهُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ نَمَّا يَبْطُلُ بِمَا شَرِطَ صِرَاحَةً وَلَيْسَ بِمَا قُصِدَ ⁽⁴⁾ .

وَقَدْ جَزَمَ الْمَوَارِدِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) بِأَنَّ هَذَا النِّكَاحَ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَتِ النِّيَّةُ فِيهِ مَنْعُودَةً عَلَى إِحْلَالِ الْمُبْتَوَةِ لِزَوْجِهَا الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْفَرْقَةِ صِرَاحَةً ، بَلْ إِنْ الَّذِي شَرِطَ هُوَ مُقْتَضِي الْعَقْدَ وَلَيْسَ الْفَرْقَةُ ⁽⁵⁾ .

وِخْلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ : أَنَّ نِكَاحَ التَّحْلِيلِ حَرَامٌ ، وَلَا يَنْعَقِدُ صَحِيحًا ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْمُنْعَةَ أَوْ هُوَ ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ النِّكَاحِ الْمُؤَقَّتِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ اشْتِرَاطُ التَّحْلِيلِ عِنْدَ الْعَقْدِ صَرِيحًا ، أَمَا إِذَا أَخْفَى الْعَاقِدَانِ كِلَاهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا النِّيَّةَ بِالتَّحْلِيلِ ، كَانَ هَذَا النِّكَاحُ صَحِيحًا مَعَ الْكَرَاهَةِ وَذَلِكَ لِقَوْلِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ يَبْطُلَانِ هَذَا النِّكَاحُ .

(2) مغني المحتاج (ج 3 ص 183) .

(1) البيهقي (ج 7 ص 209) .

(3) البيهقي (ج 7 ص 208) .

(4) مغني المحتاج (ج 3 ص 183) وتكملة المجموع الثانية (ج 15 ص 405 - 406) .

(5) مغني المحتاج (ج 3 ص 183) .

المذهب الحنبلي

يذهب الحنابلة في هذه المسألة إلى موقف أكثر تشدداً من غيرهم ، فقد ذهبوا إلى أن نكاح التحليل باطل كيفما كان وجهه أو صورته ما دام العاقد أو كلاهما يقصدان التحليل ، فإذا تزوج الرجل المرأة المبتوتة وهو يقصد طلاقها بعد الوطء لِيَحِلَّ للأول كان هذا النكاح حراماً منهيّاً عنه وهو باطل ، ويستوي في ذلك ما لو عزم المحلل بعد ذلك على أن يُنكِحَهَا أو يُفَارِقَهَا ، ويستوي فيه أيضاً ما لو شَرِطَ عليه شيء من ذلك حين العقد أو قبله .

وبذلك فإنه لا يحل لمن طلق زوجته ثلاثاً أن يُعاود الزواج منها حتى ينكحها رجل آخر مُرْتَضِئٌ لنفسه نكاح رغبة لا نكاح دُلْسَةٍ⁽¹⁾ ثم يدخل بها فيذوق عُسَيْلَتِهَا وتذوق عُسَيْلَتِهِ ، فإن فارقها بعد ذلك بموت أو طلاق أو فسخٍ جاز للزوج الأول أن ينكحها ثانية .

ولا يفرق الحنابلة بين التحليل المشروط بالقول الأول صراحةً والتواطؤ المقتَرَنَ بالقصد المستور ، فإن التواطؤ المستور مُعْتَبَرٌ كالشرط المنطوق ، وهم في ذلك يعتقدون أن الألفاظ لا تُزَادُ لذاتها وإنما تَرَادُ لدلالاتها على المعاني .

وعلى هذا الأساس ، فإنه لو ظهرت المعاني والمقاصد فلا قيمةً حينئذٍ للألفاظ ولا عبرة بها ؛ لأن الألفاظ أصلاً ليست غير وسائل تقول إلى غايات ونتائج هي في الأصل موضعُ التحويل ، فإذا أمكن إظهار هذه الغايات والنتائج أو الكشف عنها لم يَبْقَ حينئذٍ للوسائل أهمية أو اعتبار⁽²⁾ .

ولو شرط المطلق ثلاثاً على الثاني أن يُحلّها له وكان ذلك قبل العقد ولم يذكر ذلك في العقد لكنه نواه فيه : فالنكاح كذلك باطل وإن لم تقترن النية بالشرط ؛ لأن النية وحدها تكفي لبطلان العقد إن وُجدت حين العقد⁽³⁾ .

واستدلّت الحنابلة على ذلك بكل من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة :

أما الكتاب : فاستدلوا منه بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ

(1) الدلسة : إخفاء النية في التعليل ، وتلك خديعة يخفيها الناكح في نفسه ، انظر لسان العرب (ج 7 ص 389) .

(2) الفتاوى الكبرى (ج 1 ص 100 - 101) وزاد المعاد (ج 4 ص 6) .

(3) المغني والشرح الكبير (ج 7 ص 532) .

حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوقَ ثَلَاثًا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ زَوْجَتِهِ الْمَبْتُوتَةِ نِكَاحًا ثَانِيًا إِلَّا بَعْدَ زَوَاجِهَا مِنْ آخَرِ زَوَاجٍ صَحِيحًا مَشْرُوعًا ، وَنِكَاحُ التَّحْلِيلِ لَيْسَ صَحِيحًا وَلَا مَشْرُوعًا فَإِنْ كُلاَ مِنَ الْحَلِّ وَالْحَلْلِ لَهُ مَدْمُوغٌ بِوَصْمَةِ اللَّعْنِ .

أما السنة فثمة أحاديث كثيرة في حظر التحليل والتنديد به . منها ما رواه ابن ماجه والبيهقي عن عقبة بن عامر أن النبي ﷺ قال : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِالثَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ » ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « هُوَ الْحَلْلُ ، لَعَنَ اللَّهُ الْحَلْلَ وَالْحَلْلَ لَهُ » (1) .

وأخرج البيهقي عن ابن عمر أن رجلاً سأله عن رجل طلق امرأته فتزوجها أخ له من غير مؤامرة منه ؛ لِيَحِلَّهَا لِأَخِيهِ ، فهل تَحِلُّ لِلأَوَّلِ ؟ قال : لا ؛ إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ ؛ كُنَّا نَعُدُّ هَذَا سَفَاحًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (2) .

أما علماء السلف من الصحابة والتابعين فقد ورد عن كثير منهم إنكار التحليل باعتباره حراماً وأنه لا ينعقد به النكاح ، وقد ذكر ابن القيم أن أربعة من سادات الصحابة وهم ابن مسعود وأبو هريرة وعلي بن أبي طالب وعقبة بن عامر (رضي الله عنهم) قد شهدوا عن رسول الله ﷺ يَلْعَنُهُ أَصْحَابُ التَّحْلِيلِ ، وهم المحلل والمحلل له ، وهذا إما أن يكون خبراً عن الله فهو خبرٌ صدقٍ ، وإما أن يكون من قبيل الدعاء فهو مستجابٌ قطعاً ، وهذا يدل على أن التحليل من الكبائر التي يُسَامُ فَاعِلُهَا اللَّعْنُ (3) .

ومن التابعين الذين أنكروا التحليلَ سعيُّ بن المسيب والحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح ، وهم أركان التابعين .

ومن الذين أنكروه كذلك الشعبي وقتادة ومالك وأصحابه ثم الأوزاعي والليث بن سعد وسفيان الثوري وإسحق بن راهويه وآخرون (4) .

وخلاصة القول : أن نكاح التحليل فاسدٌ وحرام ، وهو لا يحصل به إحصانٌ ولا تُباح به الزوجة المبتوتة للأول الذي بُتِّها ، وهذا ما عليه أكثر أهل العلم من السلف والخلف ، إلا ما ذكر عن الحنفية في هذه المسألة ونحسب أن قولهم في ذلك مرجوحٌ لما

(1) ابن ماجه (ج 1 ص 623) ، البيهقي (ج 7 ص 208) .

(2) البيهقي (ج 7 ص 208) .

(3) زاد المعاد لابن قيم الجوزية (ج 4 ص 6) .

(4) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (ج 3 ص 101) .

بيّناه من أدلة تُنَدِّد بالتحليل وأنه لا يصح .

* * *

احلال المطلقة ثلاثاً

إذا طلقت المرأة ثلاثاً بعد الدخول ، فلا يَحِلُّ لِطُلُقِهَا أَنْ يَعَاوِدَ الزَّوْاجَ مِنْهَا مَرَّةً أُخْرَى إِلَّا بَعْدَ نِكَاحِهَا مِنْ زَوْجٍ آخَرَ ، وهذا هو مقتضى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ .

ويُشْتَرَطُ ... لِجِلِّ المطلقة ثلاثاً لمن بَيَّهَها - ثلاثة شروط نعرض لها في التفصيل التالي :

الشرط الأول : أن تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ، وهو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم ، وعلى هذا فالمبتوتة لا تحل للأول الذي بَيَّهَها حتى يتزوجها الثاني زوجاً صحيحاً ، أما إن كان النكاح فاسداً فلا تحل بذلك للأول وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة والظاهرية والشافعية في الجديد ، وبه قال الحسن والشعبي والثوري والأوزاعي وإسحق ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ وإطلاق النكاح في الآية يقتضي كونه صحيحاً ، ولذلك لو حلف أن لا يتزوج فتزوج زوجاً فاسداً : لم يَحْثُ ، وكذلك لو حلف ليتزوج فتزوج زوجاً فاسداً فإنه لا يَبْرُ في يمينه ، ومن ضروب النكاح الفاسد ما لو نكحها نكاح متعة أو نكاح شغار أو نكحها بغير وليٍّ أو تزوجها وهو مُخْرِمٌ أو وهي مُخْرِمَةٌ ، فإن هذا النكاح لا يُجِلُّهَا للأول ؛ لفساده ⁽¹⁾ .

الشرط الثاني : أن يذوق كلَّ منهما عُسَيْلَةَ الآخر ، وهو ما ذهب إليه عامة العلماء ، فقد قالوا : لا تحل المرأة المبتوتة لمن بَيَّهَها إلا بنكاح صحيح يكون فيه وطء في الفرج من زوج ثانٍ ، فإذا لم يكن وطء في الفرج فلا تحل له .

وكيفية الوطء أن يلتقي الختانان بما يقتضي الغسل ويوجب الحدَّ لو كان ذلك زناً ، وهو كذلك ما يَفْسُدُ به الصوم والحجُّ وما يكون به الإحصان لكلٍّ من الزوجين .
'والتقاء الختانيين معناه أن تغيب الحشفة من رجل بالغ في فرج امرأة إلا ما قالته الحنفية

(1) المغني (ج 7 ص 275) والألم (ج 5 ص 249) وتفسير الطبري (ج 2 ص 291) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 148) والمهمل (ج 10 ص 177) والهداية (ج 2 ص 10) .

من صحة نكاح الصبي المراهق وإن لم يكن بالغًا ما دام مثله يُجَامِع وله آلة تتحرك فيكون سببًا لنزول مائها وتحصيل شهوتها ، فوطؤه بذلك يُحِلُّها لزوجها الأول .

وهذا هو ذوق العسيلة الذي تحل به المبتوتة لزوجها الأول .

وثمة قول شاذ يُزَوَّى عن ابن المسيب وهو أن مجرد العقد كافٍ في تحليل المبتوتة للأول ، وهو قول ضعيف لا يُعَوَّل عليه (1) .

والصواب ما قاله عامة العلماء ، وأدلتهم على ذلك كثيرة لا تقبل التأويل بغير الوطء وذوق العسيلة ، وفي ذلك أخرج أبو داود عن عائشة قالت : سُئِلَ رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته - يعني ثلاثاً - فتزوجت زوجها غيره ، فدخل بها ، ثم طلقها قبل أن يُواقِعها ، أتحل لزوجها الأول ؟ قالت : قال النبي ﷺ : « لا تحلُّ للأول حتى تذوق عُسَيْلَةَ الآخر ويدوق عُسَيْلَتِها » (2) .

وأخرج البخاري وابن ماجه عن عائشة أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني كنت عند رفاعة فطلقني فَبَتَّ طلاقِي فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإن ما معه مثل هدية الثوب ، فتبسم النبي ﷺ فقال : « أتريدان أن تزجعي إلى رُفاعَة ؟ لا ؛ حتى تذوقي عُسَيْلَتَه ويدوق عُسَيْلَتِكَ » (3) .

وأخرج ابن ماجه كذلك عن ابن عمر عن النبي ﷺ في الرجل تكون له المرأة فيطلقها فيتزوجها رجل فيطلقها قبل أن يدخل بها ، أترجع إلى الأول ؟ قال : « لا حتى يدوق العسيلة » (4) .

الشرط الثالث : أن يكون الوطء حلالاً ، وهذا الشرط معتبرٌ عند المالكية والحنابلة والظاهرية ، فإذا كان الوطء غير مباح لم تحلُّ للأول ، وذلك كما لو وطئها في حيض أو نفاس أو إحرام من أحدهما أو كان أحدهما صائماً فرضاً أو وطئها في الدبر ، فإنه لا يقع إحلالٌ للزوج الأول بمثل هذا الوطء ؛ لأنه حرام ، حتى وإن كان النكاح صحيحاً (5) .

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 147 - 148) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 198) والأم (ج 5 ص 248) والمغني (ج 7 ص 274) والهداية (ج 2 ص 10 - 11) .

(2) أبو داود (ج 2 ص 294) .

(3) البخاري (ج 7 ص 55) وابن ماجه (ج 1 ص 622) .

(4) ابن ماجه (ج 1 ص 622) .

(5) المغني (ج 7 ص 276) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 150) والخلي (ج 10 ص 177) .

أما الحنفية والشافعية فلم يعتبروا هذا الشرط ، بل المعتبر عندهم صحة النكاح وليس إباحة الوطء ، وعلى هذا لو أصابها في وطء حرام - كما لو كانت حائضاً أو نفساء أو كان أحدهما مخرماً أو صائماً - فإن ذلك لا يمتنع من إحلالها لزوجها الذي طلقها ثلاثاً بالرغم مما في هذا الوطء من إساءة وإثم ، وكذلك الوطء في الدبر ، فإنه لا يؤثر في تسويغ الإحلال عند الشافعية مع أنه حرام ، خلافاً للحنفية إذ قالوا : إنه لا يُحِلُّها للأول⁽¹⁾ .

ولو أصابها بعد ردة أحدهما فإن ذلك لا يُحِلُّها ؛ لأن الزواج في حال الردة غير قائم . أما لو أصابها ثم ارتد أو ارتدت أحدهما ، فإن هذا الوطء مُعتبر ومُعْتَدُّ به في الإحلال ؛ لأن الزواج كان قبل الردة قائماً والإصابة فيه تُحِلُّها للأول ، وهو ما لا خلاف فيه .

* * *

(1) الأم (ج 5 ص 249) وشرح فتح القدير (ج 4 ص 181) والبنية في شرح الهداية (ج 4 ص 623) .

يقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَُمْ أَزْكَ لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

سبب نزول هذه الآية

نزلت هذه الآية في معقل بن يسار ، إذ قال : زَوَّجْتُ أَخْتَ لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَقَهَا حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا فَقُلْتُ لَهُ : زَوْجَتِكَ وَفَرَّشْتُكَ أُخْتِي وَأَكْرَمْتُكَ ثُمَّ طَلَقْتُهَا ثُمَّ جِئْتُ تَخْطُبُهَا ، لَا تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا ، قَالَ : وَكَانَ رَجُلٌ صَدِيقِي لَا بَأْسَ بِهِ ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُحِبُّ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرَهُ هَذِهِ الْآيَةُ ، فَقُلْتُ : الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فزَوَّجْتُهَا مِنْهُ (1) .

وجملة المقصود من هذه الآية أنها في الرجل يُطَلِّقُ زوجته طَلَقًا أَوْ طَلَقَتَيْنِ فَتَنْقَضِي عِدَّتُهَا ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَأَنْ يُرَاجِعَهَا وَتَرِيدُ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ ، فَيَمْنَعُهَا أَوْلِيَاؤُهَا مِنْ ذَلِكَ ، فَتَهَيَّي اللَّهُ أَنْ يَمْنَعُوهَا ، وَهَذَا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (2) .

وَالْعَضْلُ كَلِمَةٌ مُعَبَّرَةٌ وَفِيهَا شَمُولٌ ، وَهِيَ تَحْتَمِلُ جَمَلَةً مَعَانٍ ، فَهِيَ تَحْتَمِلُ الْمَنْعَ وَالْحَبْسَ وَالتَّضْيِيقَ ، تَقُولُ : عَضَلْتُ الْمَرْأَةَ عَنِ الزَّوْجِ أَيُ : حَبَسْتُهَا ، وَعَضَلْتُ الرَّجُلَ أَيُّهُ يَغْضِلُهَا غَضْلًا ، أَيُ : مَنَعَهَا الزَّوْجَ ظَلَمًا .

وَيَأْتِي الْعَضْلُ بِمَعْنَى الْمَضَارَةِ وَالتَّضْيِيقِ ، نَقُولُ : عَضَلْتُ عَلَيْهِ فِي أَمْرِهِ تَعْضِيلًا ، أَيُ : ضَيِّقْتُ ذَلِكَ وَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَرِيدُ ظَلَمًا . وَعَضَلْتُ بِهِمُ الْمَكَانَ ، أَيُ : ضَاقَ ، وَعَضَلْتُ الْأَرْضَ بِأَهْلِهَا : إِذَا ضَاقَتْ بِهِمْ لَكثَرَتِهِمْ ، وَبِذَلِكَ فَإِنَّ الْعَضْلَ يَحْتَمِلُ كُلَّ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي حَقِّ الْوَلِيِّ الَّذِي يَرِيدُ حَبْسَ الْمَرْأَةِ عَنِ تَرْغِبِ الزَّوْجِ مِنْهُ ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْمَضَارَةِ وَالتَّضْيِيقِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ (3) .

لا نكاح إلا بولي

هذه مسألة خلافية بين فريقين من العلماء فيما يتعلق بتزويج المرأة نفسها من غير ولي

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 297) وأسباب النزول للنيسابوري (ص 50) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 282) . (3) لسان العرب (ج 11 ص 451) .

فهل هذا النكاح صحيح أو غير صحيح ؟ وهذه مسألة عظيمة الأهمية والفائدة نعرض لها في هذين القولين :

القول الأول : وهو قول الجمهور من العلماء ؛ إذ ذهبوا إلى أن الولي ركن في عقد الزواج ، وأنه لا يصح نكاح بغير ولي ، فليس للمرأة أن تزوج نفسها بنفسها ولا أن تزوج غيرها ، وإن فعلت ذلك كان الزواج باطلاً ، يستوي في ذلك ما لو كانت المرأة بكرًا أو ثيبًا ، صغيرة أو كبيرة ، وهذا القول مروى عن كثير من علماء السلف ، فيهم من الصحابة عمرٌ وعليٌ وابن مسعود وابن عباس وأبو هريرة وعائشة ، وهو كذلك مروى عن سعيد بن المسيب والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة وإسحق ، وهو الذي عليه المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية ، وبه قال أبو يوسف (1) .

أدلة الجمهور

استدلوا على بطلان هذا النكاح بكل من الكتاب والسنة :

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَجَلُهُنَّ فَلَا تَصُبُّوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ فإن هذا الخطاب موجهٌ للأولياء أن لا يمنعوا النساء من الزواج ، ولا يكون لهذا النهي فائدة إذا لم يكن الولي شرطًا في صحة النكاح .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ﴾ (2) وهذا يدل بظاهره على أن الأولياء منوطٌ بهم أن يمنعوا المشركين من زواج المسلمات حتى يؤمنوا ، ولا معنى للنهي عن المنع إذا لم يكن الولي هو القائم على تزويج المرأة .

أما السنة فاستدلوا منها بما أخرجه الترمذي عن أبي بردة عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « لا نكاح إلا بولي » (3) .

وأخرج الترمذي والدارقطني عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « أيما امرأة نكحت بغير

(1) المغني (ج 6 ص 449) والأم (ج 5 ص 13) وبداية المجتهد (ج 2 ص 8) والمحلى (ج 9 ص 451) واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى للإمام أبي يوسف ص (176) ونيل الأوطار (ج 6 ص 135) وأسهل المدارك (ج 2 ص 69 - 70) .

(2) سورة البقرة الآية (221) .

(3) انظر سنن الترمذي شرح ابن العربي (ج 5 ص 12) .

إذن وإيها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها ، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له » (1) .

وأخرج الدارقطني وابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « لا تُزَوِّج المرأة المرأة ، ولا تُزَوِّج المرأة نفسها » (2) .

وهذه النصوص تتضافر لتدل على ركنية الولاية في النكاح وأنه لا يصح النكاح بغير ولي ، وهذا النفي إنما يقع على الصحة وليس على الكمال .

والمرأة كذلك ليس لها ولاية الإنكاح لنفسها ولا لغيرها ، وعبارتها في الإنكاح غير معتبرة إيجاباً ولا قبولاً .

القول الثاني : وهو قول الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) وزُفِرَ ؛ فقد ذهب إلى أن المرأة إذا كانت بالغة وكان الخاطب كفواً فإن لها أن تعقد نكاحها بنفسها وتستوفي مهرها كاملاً ، وليس للولي في ذلك أن يعترض عليها ، أما إن زوّجت نفسها من غير كفء فالنكاح جائز أيضاً ، وللأولياء أن يفرقوا بينهما ؛ لأن الكفاءة من حقهم ، وهذا قول الشعبي والزهري (3) . ويشبه ذلك ما ذهب إليه الشيعة الإمامية الذين قالوا : لا يُشترط الولي في نكاح الرشيدة في النكاح الدائم ، لكنه أفضل على الأشهر (4) .

أدلة القول الثاني

استدلوا على صحة هذا النكاح بكل من الكتاب والسنة والمعقول :

أما الكتاب فقولُه تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (5) . وهو يدل على أنها تملك أن تزوج نفسها بنفسها .

وقولُه تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ .

ويُستدل بهذه الآية من وجهين :

(1) سنن الترمذي شرح ابن العربي (ج 5 ص 12) والدارقطني وبذيله التعليق المغني على الدارقطني للشيخ أبي الطيب آبادي (ج 3 ص 221) .

(2) الدارقطني (ج 3 ص 229) وابن ماجه (ج 1 ص 606) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 401) واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (ص 176) .

(4) الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للجمعي (ج 5 ص 112) .

(5) سورة البقرة الآية (234) .

الوجه الأول : أن الله سبحانه وتعالى أضاف النكاح في هذه الآية إلى النساء ، فمقتضى هذه الإضافة حصول النكاح منها ، وفي ذلك دلالة على جواز النكاح بعبارة النساء من غير اشتراط لولي .

الوجه الثاني : أن الله سبحانه وتعالى نهى الأولياء عن منع النساء من تزويج أنفسهن ، وفي ذلك دلالة على عدم اشتراط الولي لصحة النكاح .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ فقد أضاف العقد إلى المرأة من غير شرط إذن الولي (1) .

أما السنة : فقد احتجوا منها بما رواه مسلم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صماتها » (2) .

وأخرج البيهقي كذلك عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر يستأذن أبوها في نفسها ، وإذنها صماتها » (3) .

وأما استدلالهم بالمعقول : فقالوا : إن ولاية الإنكاح على الصغيرة إنما تثبت للأب على الصغيرة بطريق النيابة عنها ؛ لما في النكاح من تحصيل المنفعة لها في الدين والدنيا ، وكذلك حاجتها للنكاح في الحال والمآل ، وهي بطبيعتها تعجز عن أن تحرز هذه المصالح بنفسها ، أما إذا بلغت المرأة وكانت رشيدة زال عجزها وأصبحت قادرة على التصرف في أمرها وشؤونها وتثبت لها الولاية بعد زوال ولاية غيرها عليها ؛ وذلك لأن الولاية لغير المرأة عليها إنما تثبت للضرورة فتزول هذه الولاية بزوال الضرورة .

وقالوا أيضًا : إن الجميع متفقون على جواز نكاح الرجل إذا كان جائز التصرف في ماله ، كذلك المرأة لما كانت جائرة التصرف في مالها وجب جواز عقد نكاحها .

وبعبارة أخرى : فإن المرأة تستحق الولاية والتصرف في مالها ، فكذلك لها التصرف في بُضعها (4) .

(1) البدائع (ج 2 ص 247) وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ومعه حاشية الشلبي (ج 2 ص 117) .

(2) مسلم (ج 4 ص 141) . (3) البيهقي (ج 7 ص 115) .

(4) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 401 - 402) والبدائع (ج 2 ص 247 - 248) .

الترجيح

الراجح عندي في المسألة هو مذهب الجمهور ؛ فإنه أصوب بالرغم مما يرد على بعض أدلتهم من أوجه الاحتمال ، لكنها مع ذلك أقرب للصحيح إذا ما قورنت باستدلال الإمام أبي حنيفة (رحمه الله) ، فإن ما استدل به الإمام أبو حنيفة يخالطه الاحتمال لتنتفي به صحة الاستدلال ؛ فقد استدل بقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكَحْنَ أَرْوَاجَهُنَّ ﴾ والخطاب في هذه الآية موجة للأولياء على الراجح كيلا يعضلوا بناتهن من الزواج ، ولو لم يكن رأى الأولياء شرطاً معتبراً في صحة الزواج لما كان يعضلهم معنى ، وفي هذا يقول الإمام الشافعي في هذه الآية : إن هذه الآية هي أصرح آية في اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى ⁽¹⁾ . ويقول الإمام الشافعي كذلك : إنما يؤمر بأن لا يعضل المرأة من له سبب إلى العضل بأن يكون يتم به نكاحها من الأولياء ، والزواج إذا طلقها فانقضت عدتها فليس بسبيل منها فيعضلها ، وإن لم تنقض عدتها فقد يحرم عليها أن تنكح غيره وهو لا يعضلها عن نفسه ، وهذا أثبت ما في القرآن من أن للولي مع المرأة في نفسها حقاً وأن على الولي أن لا يعضلها إذا رضيت أن تنكح بالمعروف ⁽²⁾ .

وأما حديث ابن عباس فليس فيه ما يدل على التمييز بين الصغيرة والكبيرة من حيث وجوب الولاية وعدمها ، وهو كذلك لا يدل على نفي وجوب الولاية في التزويج ، والمراد بأحقية الثيب بنفسها في الحديث هو اعتبار رضاها مع بقاء التزويج للولي ، والفرق بين الثيب والبكر أنه يكتفي من البكر بصماتها لأنها تستحي ، أما الثيب فإن مشاورتها أكذ .

ويضاف إلى ذلك ما استند إليه الجمهور من أدلة السنة الصحيحة بما لا يحتمل غير وجوب الولاية في التزويج ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(2) الأم (ج 5 ص 12) .

(1) سبل السلام (ج 3 ص 118) .

يقول الله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا مَالَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَالْقَوْلُ اللَّهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣١﴾ ۝

المراد بالوالدات

من المراد بالوالدات اللاتي يرضعن أولادهن حولين كاملين ؟ ثمة أقوال ثلاثة في ذلك نبينها في الآتي :

القول الأول : المراد بهن جميع الوالدات ، سواءً منهن المطلقات والمزوجات ؛ لأن ظاهر اللفظ يدل على ذلك ، فَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ يُقيد العموم وليس من دليل مخصص ، فوجب تركه على عمومه ، وبذلك فالمقصود بالوالدات في الآية عمومُ الزوجات والمطلقات ، فإنهن المخاطبات المأمورات بالإرضاع الآتي ذكره .

القول الثاني : المراد بهن الوالدات المطلقات ، يدل على ذلك أن هذه الآية جاءت عقيب آية الطلاق وهي قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ أَجَلَهُنَّ فَأَنْتِكُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (1) وقوله في التي بعدها : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْتُمْ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ (2) .

على أن مجيء هذه الآية عقيب آية الطلاق سببه احتمال إيذاء المرأة المطلقة لولدها رغبةً منها في إيذاء أبيه الذي طلقها ، فإيذاؤها لولدها يجيء عارضاً مع رغبتها في إغاضة زوجها الذي طلقها لما بينهما من مباغضة وعداوة ، ومثل هذه الحال من العداوة والرغبة في الإغاضة تقتضي وصية الوالدات المطلقات برعاية أولادهن وبخاصة الإرضاع .

ومما يدل على أن المراد بالوالدات المطلقات : قول الله بعدها : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ ﴾ فقد أوجب على الوالد أن ينفق على الوالدة كمال النفقة ، ولو كانت الزوجية قائمة لوجب على الزوج مثل هذه النفقة من غير توصية ؛ فإنها (النفقة) واجبة

(1) سورة البقرة الآية (231) . (2) سورة البقرة الآية (232) .

بسبب الزوجية أصلاً ، فدل ذلك على أن النفقة واجبة بسبب الرضاع بعد الطلاق حيث العداوة والمباغضة والرغبة في إيذاء المطلقة لمن طلقها مما يضرب بالولد .

القول الثالث : المراد بهن الزوجات في حال بقاء النكاح وليس المطلقات ، ووجه ذلك : أن المطلقة لا تستحق نفقة الكسوة وإنما تستحق أجره الرضاع فقط ، فالمقصود بهن الزوجات وليس المطلقات (1) .

الترجيح

والراجح عندي أن المراد بهن في هذه الآية المطلقات ، ويدل على ذلك نسق الكلام ، وذلك بالنظر لما قبل هذه الآية وما بعدها من أي بما يكون معه المعنى مُلْتَمِئًا غير مُفْتَرِقٍ ، فإن ما سبق هذه الآية جاء بخصوص الطلاق . وما بعدها كذلك من نفس الآية يقتضي أن يكون المراد ما بعد الطلاق .

وذلك كقوله تعالى ﴿ لَا تُضَاكِرْ وَالِدَتُكَ بِوَلَدِهَا ﴾ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَدَارَةَ غَالِبًا مَا تَكُونُ لِلْمَغَايِظَةِ بِسَبَبِ الطَّلَاقِ ، وكذلك قوله تعالى ﴿ وَلَئِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ وذلك إنما يكون بعد الطلاق .

ومع ذلك فإن ما تقتضيه الآية هنا من أحكام في الوالدات المطلقات ما بين رضاع ونفقة وفصال ونحو ذلك . فلا جرم أن ينسحب ذلك على الوالدات المزوجات أيضًا إن كنَّ يُرْضِعْنَ ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

حق الرضاع وحكمه

هل حق الرضاع للزوج أم للزوجة ؟ ومن الذي يُنَاطُ به إرضاع الولد ؟
أما حق الرضاع فهو بالرغم من كون الأب والأم مشتركين فيه إلا أن حق المرأة فيه أكبر ؛ لأن لَبَنَهَا أَنْفَعُ للولد من لبن غيرها إذا استأجرها الأب ، فضلاً عن رحمتها بولدها وفرط إشفاقها عليه ، فإذا طلبت الأم إرضاعه متبرعة أو بأجر المثل فهي أحق بإرضاعه من أية امرأة أخرى ، سواء كانت الأم في حال الزوجية أو بعدها ؛ لأن لبنها أوفق له وهي أحنى عليه . وفي أحقيتها بالرضاع في مقابلة الأجرة من غير تخصُّص أو منازعة يقول الله سبحانه

(1) تفسير الرازي (ج 6 ص 116-117) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 160) وتفسير غرائب القرآن للنيسابوري بهامش تفسير الطبري (ج 2 ص 371-372) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 403) .

وتعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأَتَمُّوا رِزْقَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ۖ ﴾ (1) .

أما إن طلبت الأم أكثر من أجره المثل ، فله منعه من إرضاعه وانتزاعه منها وتسليمه إلى غيرها ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَايَنَّا فَلَكُمْ مَنُفَصِّلُ الْفَرْقِ ۚ ﴾ (2) ، ولأن ما يوجد بأكثر من ثمن المثل كالمعدوم ، وبذلك فإنه لو وجد الماء بأكثر من ثمن المثل لجعل كأنه معدوم فيباح حينئذ التيمم (3) .

أما الذي يتناط به إرضاع الولد ، فإن الحكم في ذلك يختلف ما بين حال المرأة مفارقة وحالها مزوجة ، فإن كانت مفارقة فليس للأب أن يجبرها على رضاع الولد ، بل إنه (الأب) منوط به إرضاع ولده ، فيؤدي أجره ذلك لمن ترضعه ، سواء كانت أمه أو كانت ظفراً غيرها ، وعلى هذا فإن الرضاع يكون على الزوج إلا أن تشاء المرأة المفارقة فهي أحق بأجر المثل ، وهذا لا خلاف فيه ، وذلك كله إذا وجد من ترضعه ، أما إذا لم توجد من ترضعه فتجبر الأم على الإرضاع صيانة للصبي عن الضياع . وكذلك إذا رفض الطفل أن يرضع من غير أمه (4) .

أما إذا كانت المرأة مزوجة ، ففي إرضاعه تفصيل ، نعرض له في القولين التاليين :
القول الأول : أن رضاع الصغير في هذه الحال على الأب وليس له أن يجبر أمه على ذلك ، وهو قول الشافعية والحنابلة ، وبه قال الثوري ويوافقهم الحنفية في ذلك قضاء لا ديانة ، ووجه قولهم : أن الإرضاع جزء من النفقة وهي تناط بالرجل وليس بالمرأة (5) .

أما الحنفية فقالوا بعدم الإيجاب قضاءً ، فلو كان الصغير رضيعاً فليس للأب أن يجبرها بإرضاعه ؛ لأن كفاية الصغير إنما تكون على الأب ، وأجره الرضاع كالنفقة ، فكما أنه يجب عليه النفقة إذا قُطِمَ فإنه يجب عليه أن يستأجر من ترضعه إذا وجدت ، فإذا امتنعت الأم من الرضاعة فلا يجبرها القاضي على ذلك وهو واجب عليها ديانةً ، وعلى هذا لا يجوز للأم أن تأخذ أجره على إرضاع ولدها حال كونها في عصمة الزوج ؛ لأن

(1 - 2) سورة الطلاق الآية (6) .

(3) المهذب (ج 2 ص 167 - 168) والمغني (ج 7 ص 627 - 628) وتفسير الرازي (ج 6 ص 120) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 403 - 404) .

(4) المغني (ج 7 ص 627) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 161) والمهذب (ج 2 ص 168) والهداية (ج 2 ص 45) والبناءة في شرح الهداية (ج 4 ص 899) والخلی (ج 10 ص 335) .

(5) المهذب (ج 2 ص 167) والمغني (ج 7 ص 627) وشرح فتح القدير (ج 4 ص 412) .

ذلك واجب عليها دينًا وليس لها أن تتلقى الأجرة على ما هو واجبها (1) .

أما المالكية ، فإنهم يُوجبون الرضاع على الأم في حال الزوجية ؛ لأن ذلك بمثابة عُزْفٍ يُلْزَم ؛ إذ قد صار كالشرط ، واستثنى الإمام مالك من ذلك ما لو كانت المرأة من ذوات الشرف وعُزْفُهَا أَلَا تَرْضِعُ وَذَلِكَ كَالشَّرْطِ ، فإن كانت كذلك فلا يُجبرها الزوج على الرضاع إلا إذا لم يقبل الولد غيرها ؛ فيجب في حقها الرضاع حينئذ ضرورة (2) .

القول الثاني : وهو أن للزوج أن يُجبر زوجته على الرضاع ، وهو قول ابن أبي ليلى وأبي ثور ، وهو رواية عن مالك في الأب الفقير وليس للصبي مالاً ، وهو الذي عليه أهل الظاهر (3) ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَتِّمَ الرِّضَاعَةَ ﴾ وهذا عموم يدل على وجوب الرضاعة على كل امرأة ذات زوج وليس لأحد أن يخص من هذا العموم شيئاً إلا أن يكون ثمة نص ثابت ، ولا نص ، وقوله تعالى في الآية : ﴿ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ ظاهره الخبر ولكنه في الحقيقة لم يُرِدْ به الخبر ، بل أراد به الأمر وهو يفيد الوجوب كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (4) وهو أمر لهن وجوباً أن يتربصن ثلاثة قروء مع أنه وَزَدَ بصيغة الخبر .

قال الإمام ابن حزم (رحمه الله) في هذا : الواجب على كل والدة - حرة كانت أو أمة ، في عصمة زوج أو في ملك سيد ، أو كانت خِلُوًا منهما ، لحق ولدها بالذي تولد من مائه أو لم يلحق - أن ترضع ولدها ، أحبت أم كرهت ، ولو أنها بنت الخليفة وتُجبر على ذلك إلا أن تكون مطلقة (5) .

التبريح

والراجح عندي هو ما ذهب إليه الشافعية والحنابلة بعدم وجوب الرضاع على المرأة ذات الزوج ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْوِهْنَ جُورَهُنَّ ﴾ (6) ومعلوم أنها لا تستحق الأجرة لو وجب عليها الرضاع ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَاَسَرْتَ

(1) شرح فتح القدير ومعه العناية على الهداية للبايزي (ج 4 ص 412) .

(2) تفسير القرطبي (ج 3 ص 161) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 204) .

(3) المغني (ج 7 ص 627) والمحلى (ج 10 ص 335) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 161) .

(4) سورة البقرة الآية (228) .

(5) المحلى (ج 10 ص 335) .

(6) سورة الطلاق الآية (6) .

فَسَرَضُ لَمْ أُخْرَى ﴿١﴾ أي أن الوالدة والمولود له إن تعاسرا في الأجرة التي تُوضع بها المرأة ولدها : كان على الوالد أن يشترض لولده مرضعة أخرى وبذلك لا يوجب عليها الرضاع فرضا ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ أمُرٌ عُيِّرَ عنه بالخبر للمبالغة ، وهو يفيد الندب في الأحوال العادية التي يكون فيها الزوج قادرا على نفقة الإرضاع أما دلالة الأمر على الوجوب فإنما تختص بما إذا أتى الطفل أن يوضع من غير أمه أو لم يكن ثمة ظفّر ترضعه ، أو عجز الوالد عن الاستعجار (٢) .

أما ما ذكر عن الإمام مالك بالتمييز بين الشريفة والوضيعة فنحسب أن ذلك لا يستند إلى دليل من الكتاب أو السنة أو القياس وليس من مستند في ذلك إلا العرف والمصلحة كما قيل ، وهذا لا مساعٍ للاستناد إليهما إذا ما أمكن انتزاع الدليل من الآيات الكريمة بعدم الوجوب .

أما قول الظاهرية وغيرهم بالوجوب ، فإن منطوق الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ ﴾ لا يدل على الوجوب ؛ لأن هذا اللفظ ﴿ يُرْضِعْنَ ﴾ محتمل وهو غير صريح في الوجوب ؛ لأنه لو أراد الوجوب وإجبار الأم على إرضاع ولدها لقال : وعلى والدات أن يرضعن أولادهن ، كما قال تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَالِدِ لَمْ يَرْضِعْنَ وَكَسَوْنَهُنَّ ﴾ والله سبحانه وتعالى أعلم .

مدة الرضاع

المدة المعتبرة في الرضاع والتي يبنى عليها كثير من مقتضيات الرضاع هي سنتان على الأرجح ؛ وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ ﴾ .

ومع ذلك فقد تباينت كلمة الفقهاء والمذاهب في المدة المعتبرة للرضاع والتي جعلها الشرع مناطا للتحريم ، فما كان دونها فهو مُحَرَّم للنكاح وما تجاوزها لم يُحَرَّم ، وهو ما نعرض له في هذا التفصيل :

ذهب جمهور العلماء إلى أن رضاع المولود إنما يتحدد بحولين قضا للنزاع بين الأبوين

(١) سورة الطلاق الآية (٦) .

(٢) تفسير الطبري (ج ٢ ص ٣٠١) ومعه تفسير غرائب القرآن للنيسابوري ص (٣٧٢) وتفسير البيضاوي

(ص ٥١) وتفسير الرازي (ج ٦ ص ١١٧) .

إذا اختلفا في مدة الرضاع فأراد أحدهما استكمال عامين أو أكثر وأراد الآخر دون ذلك ، على أن تحديدها بهذه المدة ليس حتماً إن كانت مصلحة الصبي تقتضي أقل من عامين على أن يكون ذلك نتيجةً لتشاوير بين الأبوين ورضاهما ، وبذلك فليس لواحد منهما أن يتحكم برأيه فيقرضه على الآخر ، فلو أراد الأب أن يقطع قبل الحولين ولم ترض المرأة فليس له ذلك ، وكذلك لو أرادت المرأة أن تقطع قبل الحولين ورفض الأب ذلك فليس لها فطامه حتى يرضى الأب ، وهذا هو مقتضى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ .

وثمة قول آخر وهو أن مجموع أشهر الحمل والرضاع ثلاثون شهراً حتماً لقوله تعالى : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ وعلى هذا فينبغي أن تتحدد مدة الرضاع تبعاً لما يستبين من مدة الحمل ، فإن كانت مدة الحمل ستة أشهر كانت مدة الرضاع سنتين ثم يعقبها الفطام ، وإن كانت مدة الحمل سبعة أشهر كان رضاعه ثلاثة وعشرين شهراً ، وإن كانت مدة حملة ثمانية أشهر كان رضاعه اثنين وعشرين شهراً ، وإن كانت مدة حملة تسعة أشهر كان رضاعه واحداً وعشرين شهراً ، وعلى هذا تتداخل مدة الحمل ومدة الرضاع وبأخذ الواحد من الآخر ، وهذا مروى عن ابن عباس وعلي بن أبي طالب (1) .

أما الرضاعة المحرمة التي تجري مجرى النسب والتي تقتضي تحريم النكاح فهي من حيث وقتها موضع خلاف بين العلماء :

فقد ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن الرضاع في الحولين وبعدهما بستة أشهر - فُطِمَ أو لم يُفطم - فإنه يُحرّم ، وبعد هذه المدة فإن الرضاع لا يُحرّم ، سواء فُطِمَ الصبي أو لم يُفطم ، فإذا انقضت سنتان وستة أشهر ، ثم رضع بعدها فإن مثل هذا الرضاع لا يُحرّم النكاح .

ووجه قوله في ذلك : أن الصغار يستغنون - في الغالب - عن اللبن بمُضِيِّ حولين وهي المدة التي يُنْبِتُ فيها اللحم ويُثْبِتُ العظم ، لكن الصغير مع ذلك يحتاج إلى زيادة من المدة تكفي للانتقال من غذاء اللبن بعد الحولين إلى غذاء الطعام ، وفي اجتهاده أن هذه المدة مقدرة بستة أشهر .

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 162 - 163) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 202) وتفسير الطبري (ج 2 ص 302) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 413) .

وقال زفر : ما دام الصغير يرضع اللبن ولم يقطع فهو رضاع وإن أتى عليه ثلاث سنوات (1) .
 وذهب الإمام الشافعي إلى أن الرضاع في الحولين يُحَرِّم ، وما كان بعدها لا يُحَرِّم ،
 ولا يُعتبر الفطام وإنما يُعتبر الوقت ، فأما رضاع في الحولين فإنه مُحَرَّم للنكاح ، وما كان
 من رضاع بعد الحولين فلا يؤثر ، وهو قول الثوري وأحمد وإسحق والحسن بن صالح
 وأبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة . ودليلهم في ذلك ظاهر قوله تعالى : ﴿ يُرْضِعَنَّ
 أُولَئِھُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ فَإِنْ قَوْلُهُ : ﴿ كَامِلَيْنِ ﴾ قَدْ قَطَعَ أَيَّ احْتِمَالٍ لِلتَّأْوِيلِ بِغَيْرِ
 عَامِنٍ ، فَلَزِمَ أَنْ تَكُونَ بِذَلِكَ مَدَّةُ الرِّضَاعِ الْمُحَرَّمِ سَتَيْنِ ، فَمَا كَانَ مِنْ رِضَاعٍ بَعْدَ ذَلِكَ
 فَلَا يَحْرُمُ مَعَهَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ (2) .

أما الإمام مالك فقد ذَكَرَ عنه في ذلك ثلاث روايات :

الأولى : أن مدة الرضاع المُحَرَّم ما كان في الحولين ؛ لأنه بانقضاء الحولين تتم
 الرضاعة ولا رضاعةً معتبرة بعد الحولين ، وهو الذي عليه الشافعي وأحمد ، وهو القول
 المشهور في المذهب ، وهو قول عمر وابن عباس والزهري وقتادة والشعبي وسفيان
 الثوري والأوزاعي .

الثانية : أن مدة الرضاع ستان وزيادة أيام يسيرة كالشهر ونحوه .

الثالثة : أن ما كان بعد الحولين بشهر أو شهرين أو ثلاثة فهو من الحولين ، وما كان
 بعد ذلك فلا حكم له ، قال ابن العربي في ذلك : والصحيح أن ما قَرَّبَ من أمد الفطام
 غَرْفًا لَحِقَ بِهِ ، وما بَعُدَ منه خَرَجَ عنه من غير تقدير .

وبذلك ، فإن مدة الرضاع عند الإمام مالك ما كان في الحولين وزيادة قريبة من أمد
 الفطام كالشهر أو الشهرين أو نحو ذلك وما كان فوق ذلك كان بعيداً فلا يُغْتَبَرُ (3) .

الترجيح

والراجح عندي أن ما كان من رضاع بعد الحولين فلا يُحَرِّم ، وكذلك ما كان بعد
 الفطام قبل انقضاء الحولين ، وعلى هذا فإن انتهاء التحريم موقوفٌ على الوقت ، وهو

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 411) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 283) وتفسير الطبري (ج 2 ص 304) والجصاص (ج 1 ص 411) .

(3) تفسير القرطبي (ج 3 ص 162) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 202 - 203) .

انقضاء عامين كاملين ، وموقوف كذلك على الفطام الذي يَحْضُلُّ خلال العامين .
 أما اعتبار الوقت فهو قول الشافعي وأحمد والثوري وأهل الظاهر ، وإسحق . وهو
 مروى عن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن المسيب وابن شبرمة وأبي يوسف ومحمد ،
 فقد قال هؤلاء : إن مدة الرضاع المحرمة والتي تجري مجرى النسب هي ما كان في
 الحولين ، فأما رضاع في الحولين فإنه يُحرّم النكاح ، وما كان من رضاع بعد الحولين ولو
 لحظة واحدة فلا يُعتبر في التحريم ⁽¹⁾ . ويدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾
 فقد ذَكَرَ الحولين لغاية مقصودة ، وهي تحديد المدة بحولين دون زيادة ، وأما زيادة ينتفي
 معها المعنى المراد وهو « حولين » ويؤكد ذلك ويحققه قوله : ﴿ كَامِلَيْنِ ﴾ وفي هذا
 الوصف ما يَقْطَعُ أي احتمال لتأويل آخر .

ويؤيد ذلك من السنة ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : « لا
 يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين » ⁽²⁾ .

وأخرج الترمذي عن أم سلمة قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا يُحَرِّم من الرضاعة
 إلا ما فَتَقَّ الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام » قال أبو عيسى الترمذي فيه : هذا
 حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ
 وغيرهم ؛ أن الرضاعة لا تُحَرِّم إلا ما كان دون الحولين وما كان بعد الحولين الكاملين فإنه
 لا يُحَرِّم شيئاً ⁽³⁾ .

وأما اعتبار الفطام فهو قول الحسن البصري والزهري والأوزاعي وعكرمة وقتادة
 ومالك ، وهو مروى عن أم سلمة وابن عباس (رضي الله عنهم) وهو كذلك مروى
 عن عليٍّ ولم يَصِحَّ عنه ؛ فقد ذهب هؤلاء إلى أن الرضاع الموجب للتحريم ما كان قبل
 الفطام حتى وإن كان قبل انقضاء عامين ، وعلى هذا فإن الفطام يُعتبر حدًّا فاصلاً بين
 التحريم وعدمه خلال العامين ، فما دام الصبي غير مفطوم فإن رضاعه يُحَرِّم النكاح ،
 فإذا قُطِمَ لم يُحَرِّم ⁽⁴⁾ .

ويؤيد ذلك من السنة ما أخرجه البخاري بإسناده عن عائشة أن النبي ﷺ قال : « إنما

(1) الأم (ج 5 ص 24) وشرح فتح القدير ومعه العناية للبايزي (ج 3 ص 442) وزاد المعاد (ج 4 ص 176)
 وحاشية الشرقاوي (ج 2 ص 341) وبداية المجتهد (ج 2 ص 31) .

(2) البيهقي (ج 7 ص 462) . (3) الترمذي (ج 3 ص 458 - 459) .

(4) نيل الأوطار (ج 6 ص 353) وزاد المعاد (ج 4 ص 176) وبداية المجتهد (ج 2 ص 32) .

الرضاعة من المجاعة ⁽¹⁾ وهو يدل على اعتبار الرضاع إذا كان هو الغذاء للطفل دون غيره من الطعام وهو ما يذهب به جوع الصغير ، ولا يكون ذلك إلا قبل الفطام فإذا فُطِمَ فلا حاجة للرضاع .

وأخرج البيهقي عن علي (رضي الله عنه) مرفوعاً : « لا رضاع بعد فصال » ⁽²⁾ ، وأخرج البيهقي كذلك عن علي (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق قبل ملك ، ولا رضاع بعد فصال » ⁽³⁾ .

وكذلك ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال : « لا يُحرّم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام » ⁽⁴⁾ .

النفقة منوطة بالوالد

تجب النفقة على الزوج لزوجته وجوباً لا شك فيه ، وهو ما أجمع عليه العلماء ؛ فإن الزوج منوط به الإنفاق على زوجته إنفاقاً وافياً كافياً يشمل كل ما تحتاج إليه من طعام وكساء وإيواء ودواء ، وقيل : إن كان شأنها وحاجتها يقتضيان أن يكون لها خادم كان لها ذلك .

والنفقة التي يضطلع بها الزوج تكون بحسب حاله من اليسار والإعسار ، فهو ملزم بالنفقة في ضوء اقتداره وما يملك من مال ، فإن كان غنياً أوسع عليها من وجوه الإنفاق بما يجعلها في خير وبحبوحه ، وإن كان فقيراً اجتهد في الإنفاق عليها ما استطاع بما يتأد عنها ضرر الحاجة والبؤس ، كل ذلك في إطار من التوازن المعتدل أو التوسط الذي يجانب الإسراف والشح أو التبذير والتقتير ، وذلك كله مقتضى قوله تعالى : ﴿ وَالْمَوْلُودَ لَهُم مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أي : يجب على آباء الصبيان للمرضعات من أوجه الرزق والكسوة ما يقوتهن ويُرفقهن ، وذلك بالنظر لحال الوالد المتفق من اليسار والإعسار من غير تبذير ولا إقتار ⁽⁵⁾ . وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى في آية أخرى : ﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفْقِرْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ .

(1) البخاري (ج 7 ص 12) .

(2) البيهقي (ج 3 - 2) .

(3) الترمذي (ج 5 ص 97) .

(4) تفسير الطبري (ج 2 ص 305) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 283) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 163) .

وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 404) وبداية المجتهد (ج 2 ص 46 - 47) .

أما الصبي الرضيع ، فإن الإنفاق عليه في الرضاعة يأتي من خلال الإنفاق على أمه ، فإن تغذيتها تُعتبر تغذية له بالضرورة وكذلك ما تحتاج إليه من خير وراحة وإتحاف لا جرم أن ذلك ينعكس على الطفل الرضيع ، ويُشبه ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ؛ لأن الغذاء لا يصل إلى الحمل إلا بوساطة أمه (1) .

وفي وجوب النفقة على الزوجة وولدها أخرج البيهقي وغيره عن عائشة (رضي الله عنها) أن هندا قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ؛ فهل علي جناح أن آخذ من ماله شيئا ؟ قال : « تُخْذِي مَا يَكْفِيكَ وَلِلذِّكَ بِالْمَعْرُوفِ » (2) .

أما المطلقات فإن كان طلاقهن رجعيًا فقد وجب لهن على الأزواج النفقة كاملة ، وذلك ما بين كسائٍ وطعام وسكنى ؛ لأن الزوجية لم تزل باقية في الطلاق الرجعي ، وهو ما لا خلاف فيه .

أما إن كان طلاقهن بائنًا فقد وجب لهن السكنى في العدة دون النفقة - على خلاف قبي هذا بين أهل العلم - لقوله تعالى : ﴿ أَتَسْكُنُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُمْ مِنْ دُجَاهِكُمْ ﴾ (3) ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَيْرِ حَسَبٍ ﴾ (4) .

أما النفقة ، فإنما تجب إن كانت البائن حاملاً ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (5) .

أما إن كانت حائلاً غير حامل فلا تجب عليه النفقة لها ؛ لانعدام حقه في احتباسها أو الاستمتاع بها ؛ فإن البائن ليس لمن طلقها أن يحتبسها لنفسه أو يستمتع بها وذلك لحصول البينونة بينهما ، وهو ما ذهب إليه جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة (6) .

وفي ذلك أخرج البيهقي أن أبا عمرو بن حفص بن المغيرة طلق امرأته فاطمة بنت قيس ثلاثاً ، فقيل لها : مالك نفقة ، فأنت النبي ﷺ فسألته عن ذلك ، فقال لها : « لا

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 203) .

(2) سورة الطلاق الآية (6) .

(3) البيهقي (ج 7 ص 477) .

(4) سورة الطلاق الآية (6) .

(5) سورة الطلاق الآية (1) .

(6) المهذب (ج 2 ص 164) والأم (ج 5 ص 109) وبداية المجتهد (ج 2 ص 47) والمغني (ج 7 ص 564) .

نفقة لك إلا أن تكوني حاملاً» (1) .

أما الحنفية فقالوا : إن المطلقة لها النفقة والسكنى سواء كان طلاقها رجعيًا أو بائنًا ؛ وذلك لأن النفقة جزاء حق الاحتباس ، والمبتوتة محبوسة عن سائر الأزواج في بيت زوجها في عدتها ، فتجب لها النفقة كما في الطلاق الرجعي ، ولا وجه لقياسها على المتوفى عنها زوجها ؛ لأن هذه ليست محبوسة لحق الزوج إذا مات ، بل هي محبوسة لحق الشرع (2) .

حق الحضانة

الحضانة لغة من « الحَضَنَ » بالكسر ، وهو ما دون الإبط إلى الكَشْح ، وحَضَنَهُ : أي ضَمَّهُ إلى نفسه تحت جناحه ، وحضنت المرأة ولَدَها أي ضَمَّتْهُ إليها (3) .

والمراد بالحضانة شرعًا : كفالة الصغير ورعايته والقيام على تربيته حتى يُصْبِحَ مُبَيَّنًا ، على الخلاف .

وشأن الحضانة بالنسبة للصغير عظيم الأهمية لما يجده الطفل في سني الطفولة - في ظل الحاضن من رعاية وعناية واهتمام ، ولما يحوطه به الحاضن من أسباب الحرص والإشفاق بما يحول بينه وبين المكاره والمفاسد وكل مظاهر المرض والتلويث والشذوذ ، وبذلك تتحقق للصغير بواعث الاستقرار والراحة لينشأ سليم الجسد والعقل والنفس .

والحضانة تتداخل فيها حقوق كل من الأب والأم والصغير نفسه .

أما الأب ، فحقه أن تتدعم وشيعة النسب التي تربطه بولده وهي وشيعة أساسية وهامة وكبرى تدور من حولها معظم الحقوق والعلاقات الشخصية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي ، وهي وشيعة أصلها الرِّجْم والقربى وعنوانها المودة والترحُّم والائتلاف .

وأما الأم ، فحقها أن تحوط ولدها بسياج الرحمة والعاطفة فتسكب في نفسه وطبعه وكيانه فيضًا من مشاعر الخير وصادق الوجدان ، وكذلك حقها أن تجدد نفسها - وهو بكنفها .. مُتَلَبِّجَةً الصدرِ ومطمئنة ، وفي ذلك من الإحساس بالسعادة والراحة ما يجعلها قريرة العين هادئة البال .

(2) البناءة في شرح الهداية (ج 4 ص 893 - 894) .

(1) البهقي (ج 7 ص 473) .

(3) مختار الصحاح (ص 142) ولسان العرب (ج 13 ص 123) .

وأما حق الصغير ، فهو أن يأخذ لنفسه حظًا كافيًا من الصون والرعاية والتربية الصحيحة ، وأن لا تتناوشه - حال طفولته - دواعي المرض أو التفريط .

والحضانة فيما إذا كانت من حق الأم أو الأب موضع خلاف بين العلماء ، وفي ذلك قولان أساسيان نعرض لهما في البيان التالي :

القول الأول : وهو قول الحنفية والمالكية ؛ فقد ذهبوا إلى أن الأم أحق بحضانة الصغير من الأب ، سواء في ذلك ما لو كان الصغير في سن الرضاع أو كان بعد الفطام ، فإن حاجة الصغير إلى الأم بعد الرضاع كحاجته إليها قبل الفطام ⁽¹⁾ ، واستدلوا على ذلك بكل من الكتاب والسنة والمعقول :

أما الكتاب ، فقولُه تعالى : ﴿ لَا تُضْكَرُّ وَالدَّاءُ يُولَدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهَا يُولَدُوهَا ۖ ﴾ ⁽²⁾ أي لا يحل للأب أن يمنع الأم من إرضاع ابنها ؛ إضرارًا بها ، ولا يحل كذلك للأم أن تمتنع من إرضاعه إضرارًا بالأب ، ويستفاد من ذلك أن الأم لها الحق في حضانة الطفل أكثر مما لأبيه .

واستدلوا كذلك من السنة بما أخرجه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا ، كان بطني له وعاء ، وثديي له سقاء ، وحجري له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني ، فقال لها رسول الله ﷺ : « أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي » ⁽³⁾ . وهذا يدل على أحقية الأم بحضانة الصغير - ما لم تنكح - فإن نكحت لم يبق لها حق في حضانة الولد لانشغالها عنه بحقوق الزوج ، وهو ما لا خلاف فيه . قال ابن المنذر في هذا : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الزوجين إذا افترقا ولهما ولد : أن الأم أحق به ما لم تنكح .

وقال أيضًا : أجمع كل من يُحفظ عنه من أهل العلم على ألا حق للأم في الولد إذا تزوجت .

وجملة القول في ذلك : أنه لا خلاف بين علماء السلف في المرأة المطلقة إذا لم

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 405) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 164) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 204) .

(3) أبو داود (ج 2 ص 283) .

(2) سورة البقرة الآية (233) .

تنزوج : أنها أحقُّ بولدها من أبيه ما دام طفلاً صغيراً لا يُميز شيئاً إذا كان عندها في حرز وكفاية ، ولم يثبت منها فسقٌ أو تبرُّجٌ يؤثر في أخلاق الطفل (1) .

ويُستدل كذلك بما أخرجه أبو داود عن علي (رضي الله عنه) قال خرج زيد بن حارثة إلى مكة ، فقدم بابنة حمزة ، فقال جعفر : أنا أخذها ، أنا أحقُّ بها ، ابنة عمي وعندي خالتيها وإنما الخالة أمُّ ، فقال علي : أنا أحقُّ بها ، ابنة عمي وعندي ابنة رسول الله ﷺ وهي أحقُّ بها ، فقال زيد : أنا أحقُّ بها أنا خرجتُ إليها وسافرتُ ، وقدمتُ بها ، فخرج النبي ﷺ ، فذكر حديثاً قال : « وأما الجارية فأقضي بها لجعفر تكون مع خالتيها ، وإنما الخالة أمُّ » (2) .

أما استدلالهم بالمعقول ، فهو أن الأم أشدُّ رفقاً بالولد وأكثر حنوًّا عليه وأعظم صبراً وإشفاقاً ، وبخاصة في سني الطفولة التي تقتضي من عظيم العناية والاصطبار والتجديد ما لا يُقدر عليه الرجل فلا جرم أن تكون الأم أنفع له وأدري بحاجاته .

القول الثاني : وهو قول الشافعية والحنابلة ، وهم يتفقون مع سائر الفقهاء على أحقية الأم للصغير في سن الرضاع ، وذلك ما لا خلاف فيه ، لكنهم يختلفون مع الحنفية والمالكية في أحقية الحضانة بعد سن الرضاع ، فقالت الشافعية والحنابلة : إن الصغير إذا بلغ سبع سنين كان له الخيار بين أبويه ، فإن اختار أحدهما كان أحق به ، ولو اختارهما الصغير معاً أُجريت بينهما القرعة ؛ لأنه لا يمكن اجتماع الاثنين على كفالته ، ومن جهة أخرى ، فإنه لا مزية لأحدهما على الآخر فيختار من دون صاحبه ، ولا مناص هنا لفضِّ الخلاف والتنازع إلا بإجراء الاستهام (القرعة) ، وكذلك لو لم يختَر واحداً منهما أُقِرَّ بينهما ، وذلك كيلا يترك الطفل وحده من غير حاضن يرعاه ويكفله ، فيضيع أو يهلك (3) .

واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال : سمعتُ امرأةً جاءت إلى رسول الله ﷺ وأنا قاعد عنده فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يُريد أن يذهب بابني ، وقد سقاني من بئر أبي عتبة (4) . وقد نفعني ، فقال رسول الله ﷺ : « استهما عليه » فقال زوجها : من يحاقني في ولدي ؟

(1) تفسير القرطبي (ج 3 ص 164 - 165) . (2) أبو داود (ج 2 ص 284) .

(3) المهذب (ج 2 ص 171) والمغني (ج 7 ص 614 - 615) .

(4) بئر أبي عتبة اسم لبئر بالمدينة ، وهي تعني بذلك أن الولد قد شب وكبر واستطاع أن ينفعها ، وأنها كانت ترعاه وتقوم بشعونه حتى وصل إلى هذه الحال ، وكأنها تقدم بذلك مسوغات حتى يحكم لها رسول الله ﷺ بأحقيتها بالولد .

فقال النبي ﷺ : « هذا أبوك ، وهذه أمك ، فَخُذْ بيدَيَّهِمَا شَعْتَ » فَأَخَذَ بِيَدِ أُمِّهِ فَانْطَلَقَتْ بِهِ (1) .

الترجيح

والراجع عندي في هذه المسألة هو قول الحنفية والمالكية ، وهو أن الأم أحق بالحضانة من الأب ، وذلك هو الأصل ؛ لما استدلوا به في ذلك من أحاديث يقوي بعضها بعضاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن الطفل لا ينبغي الركون إلى من يختاره حاضناً ؛ لأن الاختيار من الصغير ربما كان باعثه اللهو العابت الذي لا يتميز به وجه الحق والمصلحة له ، وهو ربما يجنح عند اختياره إلى مَنْ يجد شهوته ولهوّه عنده ، وهو لا يعرف عند اختياره أيهما أنفع له أو أضمر في تحقيق مصلحته والقيام على إصلاح شأنه وحاله كله في ضوء من معطيات الشريعة الإسلامية الكريمة .

إن الطفل وهو يختار ، لا ينبغي ائتمانه على سلامة اختياره ؛ لأنه كثيراً ما تَجَنَّحَ به نفسه نحو هواه فيختار الفساق والفجرة من الناس الذين إذا احتضنوه وأحاطوا به ساقوه إلى الضلالة والفساد ، وهذا شرٌّ أيما شرٍّ يحيق بالصغار فيودي بهم إلى مهاوي الفسق والإهمال والانحراف عن صراط الله ، وحتى لو كانت الأم من الفواسق ذوات التبرج والزينة أو كانت من الهائمات في غِيَّهِنَّ حيثُ اللهو والفجور والإلحاد فلا ينبغي ائتمانها على الولد بحالٍ ، فيجب حينئذ أن يُخْتَارَ لاحتضانه مَنْ كان صالحاً من أولي الأرحام والقربى كما لو كانت جدة أو خالة .

أما ما استدل به القائلون بالاستهزام والتخيير ، من الحديث فقد ذكر صاحب « التهذيب » أنه لا يَصِحُّ لَطْعُنٍ في سنده ، وقيل : وجائر أن يكون الغلام الذي خيره النبي ﷺ كان بالغاً (2) .

انقضاء الحضانة

الحضانة حقٌّ لكلٍّ من الصغير والحاضنة أو الحاضن على الخلاف كما يَبَيَّنُ ، لكن الحضانة لا تَسْتَمِرُّ أبداً بغير نهاية ، بل إنها تنقضي عند حدٍّ معين في حق كلٍّ من الغلام والجارية ، وللعلماء في ذلك تفصيلٌ نبينه في الآتي :

(1) أبو داود (ج 2 ص 284) .

(2) انظر تحقيق محمد حامد الفقي جامع الأصول لابن الأثير (ج 4 ص 350) .

قول الحنفية

ذهبت الحنفية إلى أن الغلام تنتهي مدة حضانيته إذا أكل وحده ، وشرب وحده ، وتوضأ وحده ، ووجه ذلك عندهم : أن الغلام إذا بلغ سن التمييز وكان محتاجاً إلى من يؤدبه كان الأب في ذلك أولى له وأنفع ، ذلك أن الأب أقوم من الأم في الاضطلاع بمهمة التأديب في مثل هذه السن التي قال فيها النبي ﷺ : « مُزُوا صبيانكم بالصلاة في سبع سنين ، واضربوهم عليها في عشر ، وفرّقوا بينهم في المضاجع » (1) . فمن كان سنه سبعا فهو مأمور بالصلاة على وجه التعليم والتأديب ؛ لأنه يعقل معنى الصلاة ، ومثل ذلك سائر مظاهر التأديب الذي يحتاج الصغير المميز إلى تعلمه ، أما استبقاؤه عند الأم في هذه الحال وهو محتاج إلى التأديب فلا جرم أنه يتضرر من ذلك ولا ينبغي أن يكون لأحد على الصغير ولاية فيما يكون فيه ضرر عليه .

أما الجارية ، فإنه لا ضرر عليها في بقائها في كنف الأم حتى تحيض ، وهي سن النكاح بالنسبة لها ، بل إن بقاءها عند الأم حتى هذه السن أنفع لها ؛ لأنها تحتاج إلى آداب النساء ولا تزول هذه الولاية عنها إلا بالبلوغ وهو أن تبلغ الحيض ، فإذا بلغت الحيض احتاجت إلى التحصين ، ومهمة التحصين إنما تُنْطَاط بالأب وليس بالأم ؛ لأن الأب أنفع لها في ذلك وأقوم (2) .

قول المالكية

أما المالكية فقالوا : يُترك الغلام في حضانة أمه حتى يحتلم ، فهي أحق به حتى هذه السن ، فإذا احتلم انقضى حقها في الحضانة ، وله أن يذهب حيث يشاء ، وقبل انقضاء مدة الحضانة يستطيع الأب أن يؤدبه في النهار ، ثم يُرسله إلى أمه في الليل تحقيقاً لحظها في الحضانة حتى سن البلوغ وهو الاحتلام .

أما الجارية فهي في حضانة أمها حتى تبلغ سن النكاح ويخاف عليها ، فإذا بلغت النكاح ويخيف عليها ، يُفتر : فإن كانت أمها في حرز ومنعة وتحصين فهي أحق بها أبداً حتى تتزوج (الجارية) ، وإن بلغت أربعين سنة وهي بكر ، وذلك إذا لم تتزوج الأم . فإن تزوجت فلا حق لها في حضانتها ، وقد وقع عليه الإجماع كما بيناه في حينه .

(1) أخرج الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، الدارقطني (ج 1 ص 230) .

(2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 405) والبدائع (ج 4 ص 42) .

أما إن خيف عليها وهي في حضانة أمها ولم تكن أمها في منعة ولا تحصين أو كانت أمها غير مؤتمنة على أخلاق الجارية وَجِبَ عَوْدُهَا إِلَى أُمِّهَا أَوْ أَوْلِيَائِهَا ، الأقرب فالأقرب ، أو الأصلح فالأصلح ، ولو كان الأب شريراً وذا خلق مَشيّن فاسد فلا مساغ لاستبقاء الجارية عنده ، بل ينبغي أن يُنْظَرُ السلطانُ فيما هو أصلح لها ، فيجعلها عند مَنْ يجد مصلحتها وتَحَصَّنَها عنده من الأولياء (1) .

وثمة قولان آخران في المذهب عن الحد الذي تنتهي عنده الحضانة :

أحدهما : أنَّ حدَّها هو البلوغ في الغلام والجارية ، فإذا بلغ الصبي سنَّ الاحتلام (البلوغ) وبلغت الجارية سنَّ النكاح (الحيض) انقضت مدَّة الحضانة لكل منهما ولزم عودته لأبيه .
ثانيهما : الإثغار ، وهو سقوط سنِّ الصغير لينبت بدلاً منها سن آخر أقومُ (2) . فإذا أثَغَرَ الواحدُ منهما انقضت مدَّة حضانته (3) .

قول الشافعية

قالت الشافعية : إذا كبر الغلام فأصبح بالغاً رشيداً لم يُجبر على البقاء عند أحد أبويه ، بل يجوز له أن ينفرد عنهما لكنه مع ذلك يُشتحب له عدم الانفراد خشيةً انقطاع صلاته وبرّه بهما .

وإذا بلغت الجارية سنَّ البلوغ وهو الحيض حيث الصلوح للنكاح كُتِرَ لها الانفصالُ عن أبويها ؛ لأنها عرضةٌ للانخداع بالرجال لعدم خبرتها بهم ، وإن كانت ثيباً فارَقَها زوجها لم يُكْرَهَ لها الانفصال ؛ لأنها ذاتُ خبرة بالرجال فلا تنخدع بهم ، فضلاً عن الخشية من نفاذ المفسدين إليها (4) .

ويشبه ذلك ما ذهب إليه الحنابلة إلا أنهم لم يجيزوا للفتاة أن تنفرد عن أبيها بعد سن البلوغ خشية الفتنة وخلوص المفسدين والأشرار إليها (5) .

(1) المدونة (ج 2 ص 244 - 245) . (2) المصباح المنير (ج 1 ص 90) .

(3) مقدمات ابن رشد بذيل المدونة (ج 2 ص 262) .

(4) المجموع (ج 18 ص 323) والأم (ج 5 ص 92) .

(5) الكافي (ج 2 ص 109 - 111) .

يقول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝ ﴾ .

عدة الوفاة

عدة الوفاة : هي المدة التي تتربصها المرأة بعد وفاة زوجها فتمتنع من النكاح ، وهي مُقدَّرة بأربعة أشهر وعشرة أيام ، وقد شرعت العدة لغرضين :

أولهما : أن يستبين الرحم من حيث براءته من الحمل أو عدمها ، ولعل التقدير بعشرة أيام فوق الشهور الأربعة ؛ أن الجنين يتكامل نُموه في الشهور الأربعة ، ثم تُنفخ فيه الروح بعد ذلك ، وذلك خلال الأيام العشرة التالية . وفي بيان هذا أخرج مسلم عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : « إن أحدكم يُجمَع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون في ذلك علقه مثل ذلك ، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يُرسل الله الملك فينفخ فيه الروح ، ويؤمر بأربع كلمات : بكتب رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أو سعيد » (1) . فهذه ثلاثة أربعينات بأربعة أشهر ، والعشرة أيام التي بعدها جيء بها لما يقع فيها من نفخ الروح ، فقد سُئل سعيد ابن المسيب : ما بال العشر ؟ قال : فيه يُنفخ الروح . وذكر بعض العلماء مثل قوله (2) .

ثانيهما : إظهار الأسى على الزوج والحياة الزوجية التي أتى عليها حدث الموت الجلل . وذلك على سبيل التكرم لظاهرة الزواج وما يَتَمَخَّض عنه من علائق النسب ووشائج القربى ، فإن ظاهرة الزواج من أشد الظواهر فضلاً وجلالاً واعتباراً ، وهي ظاهرة لا جرم أن يتحقَّق الإسلام بكامل العناية والتكرم ، فإذا ما دَهَمها داهم الموت يُعشى الرجل استحالت الزوجية إلى النهاية والفكاك بما تثير في النفس الأسى والالتعاب ، وذلك يشترط من المرأة أن تُعَبَّر بالاعتداد عن حزنها وأسائها على الزوجية وفراقها .

على أن هذه الآية ناسخة للآية التي بعدها وهي : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ وهو ما روي عن ابن عباس ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، فقد أقام الناس فترة من الزمان في الإسلام كان

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 285) .

(1) مختصر صحيح مسلم (ص 488) .

الرجل إذا توفي وخلف امرأته حاملاً أوصى لها زوجها بنفقة سنة ، وبالسكنى ما لم تخرج فتزوج ، ثم نسيخ ذلك بأربعة أشهر وعشر وبالميراث ⁽¹⁾ ، وفي هذا أخرج مسلم عن أم سلمة قالت : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي تُوفِّي عنها زوجها ، وقد اشتكت عينها أفنكحلها ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا » . مرتين أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول : لا ، ثم قال : « إنما هي أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبرعة على رأس الحول » قالت زينب في تأويل قوله : « ترمي بالبرعة على رأس الحول » أي : كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت جففاً ⁽²⁾ ولبست شرّ ثيابها ، ولم تمس طيباً ولا شيئاً حتى تمرّ بها سنة ، ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به ⁽³⁾ فقلماً فتفتض بشيء إلا مات ثم تخرج فتعطى برعة فترمي بها ، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره ⁽⁴⁾ .

وأكثر قوم هذا النسخ وقالوا : ليس في هذا نسخ ، وإنما هو نقصان من الحول كصلاة المسافر ، لما نقصت من الأربع إلى الاثنتين ولم يكن ذلك نسخاً . والصواب قول الجمهور لما يبيّنه من دليل السنة ، ولتحقيق المعنى الذي يُراد له النسخ . وليس في ما احتج به المنكرون وجه للاستدلال الصحيح .

تخصيص الآية

هذه الآية : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ⁽⁵⁾ يُفيد ظاهرهما العموم ؛ لأن كل من مات عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشراً ، يستوي في ذلك الزوجات الحوامل وغير الحوامل ثم خصص هذا العموم بقوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ⁽⁶⁾ وهو ما ذهب إليه الجمهور . وذهب آخرون - وفيهم عليّ وابن عباس - إلى أن الحامل تعتد بأخير الأجلين جمعاً بين العام والخاص ، وإعمالاً لهما ، وذلك أنها إذا قعدت أقضى الأجلين ، فقد عجلت

(1) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 285 - 286) وفتح القدير (ج 1 ص 249) .

(2) الحِفْش : البيت الصغير . انظر مختار الصحاح (ص 144) .

(3) فتفتض به : أي تكبير حالقتها من الاعتدال بمسح يدها على الدابة .

(4) مختصر صحيح مسلم (ص 226) . (5) سورة البقرة الآية (234) .

(6) سورة الطلاق الآية (4) .

بِمَقْتَضَى الْآيَتَيْنِ ، لَكُنْهَا إِذَا اعْتَدْتُ بَوْضِعَ الْحَمْلِ تَرَكْتُ الْعَمَلَ بآيَةِ عِدَّةِ الْوَفَاةِ .
والراجح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأن ظاهر الآية لا يفرق بين الصغيرة والكبيرة ، ولا بين الحامل والحائِل ، ولا بين ذات الحيض والآنسة من الحيض ، ولا بين المدخول بهن وغير المدخول بهن ؛ فإنهن جميعاً عدتهن للوفاة أربعة أشهر وعشراً بمقتضى هذه الآية .
ويؤيد ذلك ما أخرجه مسلم عن شبيعة الأسلمية ، أنها كانت تحت سعد بن خولة ، وهو في بني عامر بن لؤي ، وكان بمن شهد بداراً ، فتوفي عنها في حجة الوداع ، وهي حامل ، فلم تنشب (1) أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تلت من نفاسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السائب بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها : ما لي أراك متجملة ؟ لعلك ترجين النكاح ؟ إنك والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشراً ، قالت سبعة : فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت ، فأتيت رسول الله ﷺ ، فسألت عن ذلك ، فأقاني بآتي قد خللت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي (2) .

قال ابن شهاب : فما أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت ، وإن كانت في دميها ، غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر . وذلك بين أن قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ (3) محمول على عموميه في المطلقات ، والمتوفى عنهن أزواجهن ، وإن عدة الوفاة مختصة بالحائِل من الصنفين ، وهن المطلقات واللواتي توفي عنهن أزواجهن .
وثمة قول آخر للحسن البصري والشعبي والنخعي وحماة ، وهو أن النفساء لا تُكسح ما دامت في دم نفاسها ؛ لذلك اشترطوا لجواز نكاحها شرطين : وهما : وضع الحمل ، والطهر من دم النفاس ، وقولهم في ذلك مرجوح ، وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح ؛ لما بيناه من استدلال بظاهر الآية والحديث الصحيح (4) .

وجوب التبرُّص

التبرُّص لغة : معناه التلبُّث والانتظار . يُقال : تبرصت الشيء تبرصاً ، ويُقال : ما لي

(1) تنشب : تعلق ، من النشوب ، انظر المصباح المنير (ج 2 ص 273) .

(2) مختصر صحيح مسلم (ص 224) . (3) سورة الطلاق الآية (40) .

(4) تفسير القرطبي (ج 3 ص 175) وفتح القدير (ج 1 ص 248) وابن كثير (ج 1 ص 284 - 285)

وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 208) .

عَلَى هَذَا الْأَمْرِ رِبْصَةٌ : أَى تَلَبُّثٌ ، وَيُقَالُ : تَرَبَّصْتُ الْأَمْرَ بِفُلَانٍ : أَى تَوَقَّعْتُ نَزْوَلَهُ بِهِ ⁽¹⁾ .
وَالْمَرَادُ بِالتَّرَبُّصِ فِي الْآيَةِ : التَّصَبُّرُ عَنِ النِّكَاحِ وَالتَّلَبُّثُ لَيْلًا فِي بَيْتِ النِّكَاحِ ، فَلَهَا بِذَلِكَ الْخُرُوجُ
نَهَارًا وَلَا تَبِيْثٌ إِلَّا فِي مَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ .

وجملة المراد في الآية هذه : أَنَّ النِّسَاءَ اللَّوَاتِي يُتَوَقَّى عَنْهُنَّ أَزْوَاجُهُنَّ عَلَيْهِنَّ أَنْ
يَتَصَبَّرْنَ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ عَنِ النِّكَاحِ ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ ، يَسْتَوِي فِي ذَلِكَ
النِّسَاءُ الْمَدْخُولُ بِهِنَّ وَغَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهِنَّ . أَمَّا الْمَدْخُولُ بِهِنَّ : فَأَمْرُهُنَّ مِنْ حَيْثُ
إِبْجَابُ الْعِدَّةِ بَيِّنٌ وَاضِحٌ . وَأَمَّا غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهِنَّ : فَإِنَّهُنَّ يَشْمَلُهُنَّ عَمُومُ الْآيَةِ ، فَإِنْ
عَمُومَهَا يَشْمَلُ الزَّوْجَاتِ الْمَدْخُولِ بِهِنَّ وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهِنَّ بِالْإِجْمَاعِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا
أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السُّنَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ،
فَمَاتَتْ عَنْهَا ، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَلَمْ يَفْرَضْ لَهَا ، فَتَرَدَّدُوا إِلَيْهِ مَرَارًا فِي ذَلِكَ فَقَالَ :
أَقُولُ فِيهَا بَرَأْيِي ؛ فَإِنْ يَكُ صَوَابًا فَمِنْ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُ خَطَأً فَمِنْى وَمِنْ الشَّيْطَانِ ، وَاللَّهُ
وَرَسُولُهُ بَرِيءَانِ مِنْهُ : لَهَا الصَّدَاقُ كَامِلًا . وَفِي لَفْظٍ : لَهَا صَدَاقٌ مِثْلُهَا ، لَا وَكَسَ وَلَا
شَطَطَ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ . فَقَامَ مَعْقِلُ ابْنِ يَسَارٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِهِ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقِ ، فَفَرَّخَ عَبْدَ اللَّهِ بِذَلِكَ فَرَحًا شَدِيدًا ⁽²⁾ .
وَيُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْأَةَ الَّتِي يُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَهِيَ حَامِلٌ ، فَإِنَّ عِدَّتَهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ ،
وَلَوْ لَمْ تَمُتْ بَعْدَهُ سَوَى لِحَظَةٍ ⁽³⁾ . وَذَلِكَ لِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأُولَئِكَ أَكْثَالُ أَجْلُهُنَّ
أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ .

النفقة والسكنى

إِذَا كَانَ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا حَائِلًا ، فَهَلْ تَجِبُ لَهَا النِّفْقَةُ أَوِ السُّكْنَى ؟
أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ فِي جَمَلَةٍ قَوْلِهِمْ : أَنَّهُ لَا تَجِبُ لَهَا فِي مَالِ الْمُتَوَقَّى نِفْقَةٌ وَلَا سُكْنَى .
وَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ :

فَقَدْ قَالَتْ الْحَنْفِيَّةُ بَعْدَ وَجوبِ النِّفْقَةِ وَالسُّكْنَى لَهَا فِي مَالِ الزَّوْجِ ، وَإِنَّ ذَلِكَ بَاتَ
مَنْسُوخًا ، بَعْدَ مَا كَانَ وَاجِبًا لَهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ

(1) المصباح المنير (ج 1 ص 230) وتفسير الرازي (ج 6 ص 81) .

(2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 284) .

(3) ابن كثير (ج 1 ص 284) وفتح القدير (ج 1 ص 248) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 208) .

أَزَوْجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْلَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴿١﴾ (١) فقد تضمنت هذه الآية أحكاماً : منها تزويجُ العدة بسنة ، ومنها أن نفقتها وشكناها كانت في تركة زوجها ، ما دامت معتدة لقوله : ﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْلَعًا إِلَى الْحَوْلِ ﴾ ﴿٢﴾ ومنها أنها كانت ممنوعة من الخروج طيلة السنة ، فنسخ منها من المدة ما زاد على أربعة أشهر وعشر ، وكذلك نُسِخَ منها وجوب نفقتها وشكناها في تركة المتوفى عنها ، وذلك لثبوت الميراث لها بعد الوفاة ، وكذلك لم يثبت لها حق السكن والنفقة في الآية : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ .. ذلك الذي عليه الحنفية وهو موافق لقول الجمهور في الجملة (٢) .

وقالت المالكية : المتوفى عنها زوجها ليس لها نفقة في مال الميت ، ولها السكنى إن كانت الدار للميت ، حتى ولو كان عليه دين ، لأنها أحق بالسكنى من الغرماء (الدائنين) . ولو بيعت داره للغرماء ؛ اشترط على المشتري أن تظل ساكنة طيلة عدتها .

أما إذا كانت الدار بكراة وكان الزوج قد نقد صاحبها الأجرة فإن الزوجة أحق بالسكنى كذلك ، وإذا لم ينقد الكراء فلا سكنى لها في مال الميت حتى وإن كان الزوج ميسراً (٣) .

وعلى هذا ؛ فإنه تجب السكنى للمعتدة المتوفى عنها زوجها في حالين . وهما : ما لو كان الميت يملك رقبة الدار ، أو ما لو كان يملك السكنى دون الرقبة ، واستدلوا على ذلك بحديث الفريفة وهو ما أخرجه البيهقي عن زينب بنت كعب أنها سمعت فريفة بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري ؛ فذكر أن زوجها قُتل في زمن النبي ﷺ وهي تريد أن تنتقل من بيت زوجها إلى أهلها ، فذكرت أن رسول الله ﷺ رخص لها في النقلة ، فلما أدبرث ناداها فقال لها : « امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » (٤) .

وقالت الشافعية : إن المتوفى عنها زوجها تعتد في المنزل الذي بلغها نفي زوجها وهي فيه ، ولا تخرج منه إلى غيره ، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وهو قول الأوزاعي وإسحق وأبي عبيد .

قال الشافعي في الأم في هذا الصدد : قال الله تبارك وتعالى في المطلقات ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾ (٥) فكانت هذه الآية في المطلقات ، وكانت المعتدات من الوفاة معتدات كعدة المطلقة ، فاحتملت أن تكون

(1) سورة البقرة الآية (240) . (2) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 414) .

(3) المدونة (ج 2 ص 110) . (4) البيهقي (ج 7 ص 434) . (5) سورة الطلاق الآية (10) .

في فرض السكّنى للمطلقات . ومنع إخراجهنّ تدلّ على أنّ في مثل معانهن في السكّنى ، ومنع الإخراج للمتوفّى عنهنّ ؛ لأنهنّ في معانهنّ في العدة⁽¹⁾ . واستدلوا كذلك من السنة بحديث الفريضة .

وأما الحنبليّة فقالوا : المتوفّى عنها زوجها وهي حائل ، لا نفقة لها ولا سكّنى قولاً واحداً⁽²⁾ .

أما المتوفّى عنها زوجها وهي حامل ، فليس لها نفقة في مال المتوفّى ، وهو الذي ذهب إليه جمهور العلماء ، سواء كانت حاملاً أو غير حامل ، بل عليها أن تنفق على نفسها من ميراثها ، فإن مال الزوج المتوفّى قد انتقل إلى الورثة ، وهي منهم ، فلم تستحقّ عليهم النفقة ، كما لو كانت حائلاً .

وجماح القول في ذلك أن المتوفّى عنها زوجها وهي حامل ؛ لا تجب لها النفقة إلا من نصيبها ، وهو قول الحنفية والشافعية والمالكية وإحدى الروايتين عن الحنابلة ، وهو قول ابن عباس وابن الزبير وجابر بن عبد الله ، وبه قال سعيد بن المسيّب وعطاء والحسن وعكرمة وربيعة وإسحق⁽³⁾ . وقيل : يُنفق عليها من جميع المال حتي تضع ، وهو قول علي وابن عمر وابن مسعود وشريح والنخعي والشعبي وحماة وابن أبي ليلى وسفيان⁽⁴⁾ .

وقول الجمهور هو الصحيح ؛ لأن الميراث نسخ حق المتوفّى عنها زوجها في النفقة والسكّنى ، وكذلك فإن الورثة لا تلزمهم نفقة الحمل ، فإن كان للميت ميراث فنفقة الحمل من نصيبه فيه ، وإن لم يكن له ميراث فلا تلزمهم نفقته كذلك ؛ لأن نفقة من كان يجبر على نفقته وهو حي كأولاده الصغار وزوجته والديه تسقط بوفاة ، فكذلك الحامل تسقط عنه نفقتها بوفاة .

وجوب الإحداد

الإحداد والإحداد بمعنى واحد ، وهو : امتناع المرأة عن الزينة والخضاب بعد وفاة زوجها ، نقول : أخذت المرأة فهي مُحدّ ، وأخذت جِداً فهي حادّة⁽⁵⁾ .

(1) المجموع (ج 18 ص 171) .

(2) الكافي (ج 2 ص 946) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 419) والمدونة (ج 2 ص 111) وبداية المجتهد (ج 2 ص 95) وتفسير

القرطبي (ج 3 ص 185) والكافي (ج 2 ص 946) وفتح القدير (ج 5 ص 245) .

(4) فتح القدير (ج 5 ص 245) والكافي (ج 2 ص 946) .

(5) مختار الصحاح (ص 126) .

ويُراد بالإحداد في الشرع : أن تترك المرأة المتوفى عنها زوجها كل ما يُزينها ويُحسنها أو يُرغب في النظر إليها ويدعو إلى مباشرتها ، من الطيب والزينة ونحوهما ، مدة أربعة أشهر وعشراً .

وقد أجمع العلماء على وجوب الإحداد بالامتناع عن كل مظاهر الزينة والتحسين في حق المرأة المتوفى عنها زوجها ، وشذ عن سائر العلماء الحسن البصري ، إذ قال بعدم وجوب الإحداد ، وهو قول شاذ لا يُعبأ به ⁽¹⁾ .

والدليل على وجوب الحداد على المتوفى عنها زوجها مدة عدتها ؛ ما أخرجه النسائي بإسناده عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تحب على ميت أكثر من ثلاث إلا على زوجها » ⁽²⁾ .

وأخرجه مالك في الموطأ بلفظ آخر عن النبي ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحب على ميت فوق ثلاث ليالٍ إلا على زوج » ⁽³⁾ .

وأخرج النسائي أيضاً عن أم حبيبة قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول على هذا المنبر : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله ورسوله أن تحب على ميت فوق ثلاث ليالٍ ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » ⁽⁴⁾ .

ويُحرم على الحادة أن تنظف بشيء من الطيب كيفما كان شكله أو هيئته أو اسمه ما دام تفوح منه ريح عيقة شديدة تشبه الشهوة وتثير الرغبة في النظر والمباشرة ، وفي هذا أخرج النسائي عن أم عطية قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تحب المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج ، فإنها تحب عليه أربعة أشهر وعشراً ، ولا تلبس ثوباً مضبوغاً ، ولا ثوب عصب ، ولا تكتحل ولا تمتشط ولا تمس طيباً ، إلا عند طهرها حين تطهر نبذاً من قشط وأظفار » ⁽⁵⁾ .

(1) المغني (ج 7 ص 517) والمهذب (ج 2 ص 149) وأسهل المدارك (ج 2 ص 187) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 373) .

(2) النسائي (ج 6 ص 198) .

(3) أخرجه الموطأ عن عائشة (ص 200) . (4) النسائي (ج 6 ص 199) .

(5) ثوب عصب بفتح العين وسكون الصاد وهو بُرود يمنية يُغصب غزلها ، أي يُجمع ويشد ، ثم يُصبغ وينسج فيكون ثوباً ؛ لأن ما غصب منه يبقى أبيض لا يصيبه الصبغ . وقيل : هي بُرود مخططة ، ونبذ جمع مفردة نبذة أي قطعة . والقشط بضم القاف ، والأظفار واحده « ظفر » . والقشط والأظفار نوعان من البخور خص فيهما لإزالة الرائحة الكريهة لا للتطيب . انظر شرح السيوطي وحاشية الإمام السندي على سنن النسائي (ج 6 ص 203) .

وَيَحْرَمُ كَذَلِكَ عَلَيْهَا الزَّيْنَةُ بِكُلِّ أَشْكَالِهَا وَمُظَاهِرِهَا . وقد جعلها صاحب المغني
ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الزينة في نفس الحادثة ، وذلك كما لو اختضببت بالحناء ونحوها ، أو
أدهنت لوجهها بما يُحْمَرُهُ تَحْمِيرًا أو يجعله أبيض ، أو غير ذلك من أنواع الأصباغ
المُصْطَنَعَةِ التي تزين بها المرأة فتتحسن به للنظر .

وكذلك فإنه يَحْرَمُ عليها أن تكتحلَ للنهي عن ذلك ، ولأنه زينة . وفي هذا أخرج
أبو داود عن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال : « المتوفى عنها زوجها لا
تلبس المصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل » (1) .

وأخرج أبو داود أيضًا عن أم سلمة قالت : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حين توفي أبي
سلمة وقد جعلت على عيني صبراً فقال : « ما هذا يا أم سلمة ؟ » . فقلت : إنما هو
صبرٌ يا رسول الله ليس فيه طيب . قال : « إنه يشب الوجه فلا تجعله إلا بالليل وتزعينه
بالنهار ، ولا تمشطي بالطيب ولا بالحناء ، فإنه يخضب » . قالت : قلت : بأي شيء
أمتشط يا رسول الله ؟ قال : « بالسدر ، تغلفين به رأسك » (2) .

وبذلك فإن وجوه الزينة كلها مما تزين به المرأة في تحسين وجهها وعينيها ، كالأدهان
والأصباغ للتحمير والتبييض ، أو ما كان من كحل تكتحل به العينان ، لا تجرم أن ذلك
لا يقل عن الطيب إغراءً وتهيجاً ، بل ربما كان أشد منه فيما يشرعي كوامن النفس
فيفجر فيها الغريزة تفجيراً .

على أن الاكتحال من أجل التداوي مباح ، وذلك لضرورة التطيب من مرض يصيب
العين ، وهو قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة ، وكذا عطاء والنخعي ، إذ قالوا :
يجوز لها أن تكتحل للضرورة ، حتى وإن خالط الكحل طيب كما لو أصاب عينها
مرض فرخص لها الكحل في الليل على أن تمشحه في النهار (3) .

واستدلوا على ذلك بما قاله النبي ﷺ لأم سلمة عن الكحل : « إنه يشب الوجه فلا
تجعليه إلا بالليل وتزعينه بالنهار » . وكانت أم حكيم بنت أسد قد روت عن أمها أن

(1) أبو داود (ج 2 ص 292) . (2) أبو داود (ج 2 ص 293) .

(3) الموطأ (ص 200) وثلاثة السالك للصاوي على الشرح الصغير للردري (ج 1 ص 502) والمغني (ج 7
ص 519) والمهذب (ج 2 ص 149) والبنية (ج 4 ص 803) .

زوجها تُوفّي وكانت تشتكي عَيْتِيهَا فتكتحل بالجلء ، فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة تسألها عن كُحل الجلاء فقالت : لَا تَكْتَحِلِي إِلَّا يَأْ لَا بُدَّ مِنْهُ يَشْتَدُّ عَلَيْكَ فَتَكْتَحِلِينَ بِاللَّيْلِ وَتَغْسِلِيهِ بِالنَّهَارِ (1) .

وخالفهم في ذلك أهل الظاهر ، إذ قالوا : على الْمُغْتَدَةِ من الوفاة أَنْ تَجْتَنِبَ الْكُحْلَ كُلَّهُ لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عيناها لا ليلاً ولا نهاراً (2) .

القسم الثاني : زينة الثياب ، فما كان من ثياب مُحَسَّنة تَلْبَسُهَا المرأةُ لتزين بها وتتَحَسَّنَ كَالْمُتَضَفَّرِ وَالْمُزَغْفَرِ وَالْمَضْبُوغِ ، وغير ذلك مما يُلبس للتجمل والزينة فهو محظورٌ ؛ لما أخرجه النسائي عن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس الْمُتَضَفَّرَ من الثياب ولا المِمْشَقَةَ (3) ولا تَحْتَضِبُ ولا تَكْتَحِلُ » (4) .

وأخرج النسائي أيضاً عن أم عطية عن النبي ﷺ قال : « لَا يَحِلُّ لامرأةٍ تَوَمَّنُ باللهِ واليوم الآخر أن تميت على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج ، ولا تَكْتَحِلُ ، ولا تَحْتَضِبُ ، ولا تَلْبَسُ ثوباً مَضْبُوعاً » (5) .

وفي تقديري أن ما يَفْصَلُ بين ثياب الزينة وغيرها أمرٌ مُتَوَطَّ بالعرف ، فما عَرَفَهُ النَّاسُ لِلتَّحْسِينِ والتَّجْمِيلِ كان زينةً قد نَهَى عنها الشرعُ ، وما عَرَفُوهُ غير زينة وأن ذلك إنما يُلبس لِلْمُشْرِ والاحتشام دون التحسين والتزين كان مباحاً ، والله أعلم .

القسم الثالث : الْحُلِيِّ ، وهو ما تَلْبَسُهُ المرأةُ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ لِتَحْلِيَ بِهِ ؛ فهو حَرَامٌ خَالَ عِدَّتِهَا ، سواء ما كَثُرَ مِنْهُ أَوْ قَلَّ ، حتى الحَاتَمُ فإنه محظور استناداً إلى حديث أبي داود أن النبي ﷺ قال : « المتوفى عنها زوجها لَا تَلْبَسُ الْمُتَضَفَّرَ من الثياب ولا المِمْشَقَةَ ولا الْحُلِيَّ » (6) . وهو بعمومه يدل على تحريم جنس الحلي ، لأنه يُزِيدُ مِنْ حُسْنِ المرأةِ ويدعو إلى مباشرتها ، سواء في ذلك الذهب ، والفضة ، والجوهر : كالياقوت والماس والزُّمَرْد (7) .

واختلفوا في إحداد الصغيرة واليتامية ؛ فقد ذهبت الحنفية إلى أن الحداد لا يجب

(1) أخرجه أبو داود (ج 2 ص 292) . (2) الطحاوي (ج 10 ص 276) .

(3) الممشقة : المصبوغة بالمشق وهو ملون يصبغ به الثوب . انظر لسان العرب (ج 10 ص 345) .

(4) النسائي (ج 6 ص 203 - 204) . (5) النسائي (ج 6 ص 204) .

(6) أبو داود (ج 2 ص 292) .

(7) المغني (ج 7 ص 518 - 520) وأسهل المدارك (ج 2 ص 188) وبلغة السالك (ج 1 ص 502) والطحاوي

(ج 10 ص 276) وتفسير الطبري (ج 2 ص 318) .

على الصغيرة ولا الكِتابية ، لأنهما غيرُ مكلفَتَيْن بذلك ؛ فإن الإحداذَ من حق الله الذي لا يُخاطب به غير المسلمة البالغة (1) .

وذهب الجمهورُ إلى وجوب الإحداذ على الصغيرة والكِتابية ، استناداً إلى عموم الأحاديث الواردة في وجوب الإحداذ على المتوفى عنها زوجها من غير فَرْقٍ بين الصغيرة والكبيرة ، ولا بين المسلمة والذِّمِّية ، وهو قول الشافعية والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر (2) .

يقول ابن حزم في هذا الصدد : وعِدَّةُ الوفاةِ والإحداذ فيها يلزم الصغيرة ولو في المَهْدِ وكذلك المجنونة .

وفي ردِّه استدلال الحنفية قال : إن كان ذلك حُجَّةً مُشَقَّةً للإحداذ فينبغي أن يُشَقَّطَ بذلك عنها العِدَّةُ لأن الله تعالى يقول : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا لَا يَرِيصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (3) . والصغيرة غيرُ مخاطبة ، وكذلك المجنونة ، ولا تترى بنفسها ، والإحداذ واجبٌ على الذِّمِّية لقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ يَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ ﴾ (4) .

إحداذ المَطْلُقة

المَطْلُقة إما أن تكون رجعيةً أو بائنة ؛ فإن كانت رجعيةً فلا إحداذَ عليها بالإجماع ، لأن نكاحها لم ينقطع ، وهي لم تَزَلْ زوجةً في عصمة زوجها ، وله أن يراجعها إن شاء . أما البائنة من زوجها بواحدة أو ثلاث فَمُتَّةٌ خلافٌ في وجوب الحِداذ عليها ؛ فقد ذهب الحنفية ، والشافعية في القديم وأحمد في إحدى الروايتين عنه إلى وجوب الحِداذ عليها ، وهو قول سعيد بن المسيَّب وأبي ثور .

ووجه قولهم : أن هذه مُعْتَدَّةٌ بائنة من نكاحها ، وهي تشبه المتوفى عنها زوجها في انقطاع الزوجية ، فصارت مثلاً في وجوب الإحداذ ، إظهاراً للْحُزْنِ والتَحَشُّرِ على المفارقة (5) .

(1) تحفة الفقهاء (ج 2 ص 375) والبنابة (ج 4 ص 799) .

(2) المغني (ج 7 ص 517) وأسهل المدارك (ج 2 ص 187) والحنلي (ج 10 ص 275) ، وتفسير غرائب القرآن للئيسابوري بذييل تفسير الطبري (ج 2 ص 377) .

(3) سورة البقرة الآية 234 .

(4) الحنلي (ج 10 ص 275 - 277) . والآية من سورة المائدة رقم (49) .

(5) تحفة الفقهاء (ج 2 ص 373) والمغني (ج 7 ص 527 - 528) ، والمهذب (ج 2 ص 149) والبنابة (ج 4 ص 799) .

وقالت المالكية والظاهرية بعدم وجوب الإحداد على المبتوتة بواحدة أو ثلاث ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وأحمد في الرواية الثانية عنه ، وهو أيضاً قول عطاء وربيعة وابن المنذر ، وحجتهم في ذلك : أن الإحداد محصورٌ إيجابه في العدة من الوفاة دون غيرها من العدد ، ، بدليل قوله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَمَّنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » (1) .

أما البائنُ فإنها مُعتدةٌ عن غير وفاة ، فلم يجب عليها الإحداد (2) وهو ما نُرجحه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

هَيِّقَاتُ الْعِدَّةِ

اختلف العلماء في الوقت الذي تبدأ فيه العدة ، وثمة أقوال في ذلك :

القول الأول : تبدأ عدة الطلاق والوفاة من يوم يموت الزوج أو يُطْلَق ، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية والمالكية ، والشافعي في القديم ، وأحمد وإسحق والثوري وأبو ثور وابن المنذر ، وهو قول ابن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وقال به مسروق وعطاء وجماعة من التابعين . وَوَجَّهَ قَوْلُهُمْ : أن الله سبحانه وتعالى قد علّق العدة بحصول الطلاق أو الوفاة ، وبذلك فإنما تبدأ العدة من يوم الطلاق أو الوفاة (3) .

القول الثاني : تبدأ عدتها من يوم يبلغها خبر الوفاة أو الطلاق ، وهذا القول مروي عن علي ، وقال به الحسن البصري وقتادة وعطاء الخراساني ، والشافعي في الجديد .. وَوَجَّهَ قَوْلُهُمْ : أن العدة عبادة وهي لا تصح إلا بقصد نية ، ولا يكون ذلك إلا بعد العلم (4) .

القول الثالث : وهو لسعيد بن المسيّب وعمر بن عبد العزيز فقد قالوا : إن قامت بينة على حين وقوع الطلاق أو الوفاة فعدتها من يوم مات أو طلق ، وإن لم تقم بينة فعدتها من يوم يأتيها الخبر (5) .

(1) رواه البخاري (394 / 9) برقم (5334) ومسلم (1123 / 2) برقم (1486) .

(2) تفسير القرطبي (ج 3 ص 182) والحلي (ج 10 ص 280) والمهذب (ج 2 ص 149) والمغني (ج 7 ص 527 - 528) وبلغة السالك على الشرح الصغير للرددير (ج 1 ص 501) .

(3) أسهل المدارك (ج 2 ص 187) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 182) . وتفسير غرائب القرآن للنيسابوري بذيل تفسير الطبري (ج 2 ص 377) ونخبة الفقهاء (ج 2 ص 365) .

(4) تفسير النيسابوري بذيل تفسير الطبري (ج 2 ص 377) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 182) .

(5) تفسير القرطبي (ج 3 ص 182) .

والراجح قولُ الجمهور ، لأنَّ العِدَّةَ مُعَلَّقَةٌ على كُلِّ من الوفاة أو الطلاق بالذات ، وليس على العلم به ؛ فقد أجمع العلماء على أن المرأة لو كانت حاملاً فوقع الطلاقُ عليها أو تُؤفِّي عنها زوجها وهي لا تعلم بذلك ثُمَّ وضعت فقد انقضت عِدَّتُها .

* * *

يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عِلْمَ اللَّهِ أَنْكُمْ سَنَذْكُرُنَّهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَمْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُورٌ حَلِيمٌ ۝ ﴾ .

التعريض بالخطبة

التعريض ضد التصريح ، ومعناه تضمين الكلام ما يصلح للدلالة على المقصود ، ويصلح للدلالة على غير المقصود ، ومع ذلك فإن مثله للمقصود أقوى وأرجح ، وهو من عرض الشيء أي جانبته فهو يحوم من حوله من غير إظهار له ، وقد يكون التعريض بضرب الأمثال وذكر الألفاظ في جملة المقال ، وفي الحديث : أنه قال لعدي بن حاتم : « إن وسادك لعريض » ⁽¹⁾ وفي رواية : « إنك لعريض القفا » ⁽²⁾ . فقد كنى بالوسادة عن النوم ، أي أن نومك لطويل كثير ، وكنى بعرض القفا عن السمن .

وقد يُسمى التعريض تلويحاً لأنه يلوح منه ما يريده . والفرق بين الكناية والتعريض أن الكناية أن تذكر الشيء بذكر لوازمه ، كقولك : فلان طويل النجاد كثير الرماد . أما التعريض فهو أن تذكر ما يحتمل المقصود ويحتمل غيره ، لكن قرائن الأحوال تُرجح المقصود .

والتعريض في خطبة المرأة في عِدَّتِها : أن يتكلم بكلام يُشبه خطبتها ولا يُصرح به ، كما لو قال لها : إنك الجميلة ، أو إن فيك لَبَقِيَّةً ، أو إن النساء لئن حاجتني ⁽³⁾ .

والتعريض بالخطبة بمثابة الذريعة المباحة التي تُوصِّل إلى المقصود من غير مباشرة ولا صراحة ، صَوْناً لمشاعر المعتدة أن تُجرح فُتُتار في نفسها الكآبة والاشمئزاز الذي تقتضيه الصراحة في الخطاب في مثل هذه الحال ، وكذلك فإن في التعريض ما يُراعى فيه اعتبار الزوج الأول ، كيلا يكون في ذلك مساسٌ بإحساسه أو إغفالٌ لقيم لقديره وكرامته ، سواء كان حياً أو ميتاً .

(1) رواه البخاري (31 / 8) برقم (4509) بلفظ « إن وسادك إذا لعريض » ومسلم (766 / 2) (1090) بلفظ « إن

وسادتك لعريض » . (2) رواه البخاري (31 / 8) برقم (4510) .

(3) لسان العرب (ج 7 ص 183) ومختار الصحاح (ص 425) والمصباح المنير (ج 2 ص 52) وتفسير الرازي

(ج 6 ص 129 - 130) .

ومعلوم أنه ليس كل ذريعة محظوراً ، وإنما يَخْتَصُّ بالحظر من الذريعة ما كان في الرِّبَا لقول عمر رضي الله عنه : فَذَعُوا الرِّبَا وَالرِّبِّيَّةَ ، وكلُّ ذريعة ريبة .

من أجل ذلك أباحت الشريعة التعريض بالخطبة من النساء المعتدات من الوفاة أو الطلاق البائن استجابة لرغبة الرجال في الزواج منهن ، على أن يكون ذلك في أدب من القول المصون الذي تُرَاعَى فيه مشاعر المرأة المعتدة ، فضلاً عن المراعاة المحسوبة للمتوفى بعد أن فارق الدنيا أو المفارق بعد بينونة .

على أن التعريض بالمعتدة من طلاق رجعي حرام بالإجماع ، وكذلك أجمعوا على تحريم التصريح بالخطبة مع المعتدة من وفاة أو طلاق بائن ، وكذلك منكوحة الغير لا تجوز خطبتها لا تصريحاً ولا تعريضاً .

أما التعريض المباح فقد رُوِيَ فيه عن السلف كلام كثير ، وتخلصته ترجع إلى قسمين :
القسم الأول : أن يذكَرَ الْمُعْرَضُ الْمُعْتَدَةُ لِلزَّوْجِ ، وهو أن يقول له عنها : لا تسبقني بها .
القسم الثاني : أن يشير إليها بالتعريض مباشرة ، وفي ذلك ألفاظ كثيرة أشهرها قوله لها : إني أريد التزوج منك ، لا تسبقيني بنفسك ، إنك لجميلة ، إن حاجتي في النساء ، إنني لسائق إليك خيراً ، إنك لتأفة (أى رائجة) ، ونحو هذه العبارات غير المباشرة التي يفهم منها رغبة المتكلم في الزواج من المعتدة .

ويكون من التعريض كذلك ما لو أهدى لها هدية ، ولا يجزَمُ أن في إهدائها ما يشير إلى رغبة في الزواج منها من غير تصريح ولا مباشرة إلا التلميح والتلويح (1) .

النهْيُ عَنِ الْمَوَاعِدَةِ سِرًّا

أجمع العلماء على أنه لا يجوز لمن يبتغي النكاح أن يواعد المتوفى عنها زوجها في عِدَّتِهَا بالنكاح سِرًّا ، وهذا مُفْتَضَى قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (2) .

على أن المقصود بالمواعدة بالنكاح في السر موضع تفصيل للعلماء ، لكن الجمهور

(1) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 212 - 213) وفتح القدير (ج 1 ص 250) وتفسير الرازي (ج 6

ص 130 - 131) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 422) وتفسير الطبري (ج 2 ص 517 - 519) .

(2) سورة البقرة الآية 235 .

مُتَّفِقُونَ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الزَّوْاجِ فِي حَالِ الْعِدَّةِ لِيُعَقَّدَ النِّكَاحُ بَيْنَ الْمُتَوَاعِدَيْنِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ فَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُوَاعِدَةِ سِرًّا هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لِلْمُعْتَدَةِ : إِنِّي عَاشِقٌ وَعَاهِدِيْنِي أَن لَا تُتَزَوَّجِي غَيْرِي .

وَرُوِيَ عَنْ آخَرِينَ - فِيهِمْ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَالشَّعْبِيُّ وَعِكْرِمَةُ وَالضُّحَّاكُ وَالزُّهْرِيُّ وَمُجَاهِدٌ وَالثَّوْرِيُّ - قَوْلَهُمْ : أَن يَأْخُذَ مِيثَاقَهَا أَن لَا تُتَزَوَّجَ غَيْرَهُ .

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى عَنْ مُجَاهِدٍ : هُوَ أَن يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ حَالَ عِدَّتِهَا : لَا تُفُوتِيْنِي بِنَفْسِيكَ فَإِنِّي نَاكِحُكَ .

وَقَالَ قَتَادَةُ أَيْضًا : هُوَ أَن يَأْخُذَ عَهْدَ الْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا أَن لَا تُنْكَحَ غَيْرَهُ ، فَتَنْهَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ . وَقِيلَ : هُوَ أَن يُتَزَوَّجَهَا فِي الْعِدَّةِ سِرًّا حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَظْهَرَ النِّكَاحَ . وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ مِثْلِ هَاتِيكَ الْمَعَانِي الَّتِي تَحْتَمِلُهَا الْآيَةُ ، وَالَّتِي تَجْمَعُ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُنَاكِحَةِ فِي الْخَفَاءِ حَالِ الْعِدَّةِ إِلَّا مَا كَانَ تَعْرِضًا ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ أَنْتُمْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ (1) .

أَمَّا عَقْدُ النِّكَاحِ وَالْعَزْمُ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْعِدَّةِ فَذَلِكَ مُنْهِيٌّ عَنْهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ وَلَا تَزِرُكُمْ عُقْدَةُ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَلْبُ أَجْلَهُ ﴾ (2) . أَيِ حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ .

مَنْعُ نِكَاحِ الْمُعْتَدَةِ مِنَ الْغَيْرِ

لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا مِنْ رَجُلٍ آخَرَ ، سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ اللَّوَاتِي يَتَعَدَّدَنَّ بِالْحَيْضِ أَوْ وَضَعِ الْحَمْلِ أَوْ الْأَشْهُرِ ، وَهُوَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ .

لَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَدَخَلَ بِهَا ، هَلْ يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا تَحِلُّ لَهُ أَبَدًا ، أَوْ يَجْزِي مِنَ التَّفْرِيقِ مَا تَنْقَضِي بِهِ الْعِدَّةُ وَلَهُمَا أَنْ يَتَنَاكَحَا بَعْدَ ذَلِكَ ؟ ثَمَّةَ تَفْصِيلٌ لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ نَبِيْنَهُ فِي الْآتِي :

مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ

ذَهَبَتْ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى وَجُوبِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا ، وَلَهَا مِنَ النَّكَاحِ مَهْرُ الْيَمَلِ ، حَتَّى إِذَا

(1) تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (ج 1 ص 287) وَفَتْحُ الْقَدِيرِ (ج 1 ص 250) وَتَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (ج 2 ص 522 - 526)

(2) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ 235 .

وَتَفْسِيرُ الْبَهْضَاوِيِّ (ص 53) .

انقضت عدتها من الأول جاز للآخر أن يتزوجها ، وهو قول الشافعية والحنابلة ، ووجه قولهم : أنه لو نكحها بغير ولي ووطأها أو زنا بها لم يخرم عليه نكاحها . واحتجوا كذلك بعموم قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ ⁽¹⁾ . وقوله : ﴿ أَنْ يَنْكِحَ الْمُخْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ⁽²⁾ . وقال بذلك الثوري . ويؤيد قولهم : ما روي عن عمر بن الخطاب أن امرأة من قريش قد تزوجها في عهده رجل من ثقيف في عدتها ، فلما بلغ ذلك عمر أرسل إليهما ففرق بينهما وعاقبهما وقال : لا ينكحها أبداً . وجعل الصداق في بيت المال . وفشا ذلك بين الناس فبلغ علياً فقال : رَجِمَ اللَّهُ أُمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، ما بال الصداق وبيت المال ؟ إنهما جهلا فينبغي للإمام أن يردهما إلى الشئ . قيل : فما تقول أنت فيها ؟ قال : لها الصداق بما استحل من فرجها ويفرق بينهما ، ولا تجلد عليهما وتكمل عدتها من الأول ، ثم تكمل العدة من الآخر ، ثم يكون خاطباً . فبلغ ذلك عمر فقال : يا أيها الناس زدوا الجهالات إلى الشئ ⁽³⁾ .

مذهب المالكية

قالت المالكية : إذا عقد الرجل على المعتدة وحصل النكاح فقد وجب الفسخ وخُرِّمَتْ عليه أبداً ويُعطي المرأة مهرها بما استحل من فرجها .

وإذا لم يتحصل وطء فلا ينبغي تأييد التحريم ، وهو الذي عليه الحنفية كما بينا ⁽⁴⁾ .

وفي هذا أخرج البيهقي عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار أن طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة فنكحت في عدتها فضرىها عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وضرب زوجها بالخفقة ضربات وفرق بينهما ، ثم قال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوج بها لم يدخل بها ففرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ، وكان خاطباً من الخطاب ، فإن دخل بها ففرق بينهما ، ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الأول ، ثم اعتدت من الآخر ، ثم لم

(1) سورة النساء الآية (24) .

(2) سورة النساء الآية (25) .

(3) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 425) والحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن (ج 3 ص 185)

وسنن البيهقي (ج 7 ص 442) ومغني المحتاج (ج 3 ص 389) ونهاية المحتاج (ج 7 ص 129) .

(4) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 215) والمدونة (ج 5 ص 442) وبداية المجتهد (ج 2 ص 40)

ومتن الرسالة للقيرواني وبهامشه تقريب المعاني (ص 179 - 180) وأسهل المدارك (ج 2 ص 83 - 84) .

ينكحها أبدأ . قال سعيد بن المسيب : ولها مهرها بما استحل منها (1) .

وأخرج البيهقي كذلك عن علي (رضي الله عنه) أنه قضى في التي تزوج في عِدَّتِها أنه يُفَرِّقُ بينهما ولها الصداقُ بما استحل من فرجها ، وتُكْمَل ما أفسدت من عِدَّة الأول وتُعْتَدُّ من الآخر (2) .

ذلك الذي ذهب إليه المالكية في عِدَّة البائن أو المتوفى عنها زوجها ، وهو أن يحرم الزواج على التأييد . أما المعتدة من طلاق رجعي فلا يكون التحريمُ بينهما مؤبداً ، وهو قول الأوزاعي والليث والشعبي ، وأحمد في رواية عنه ، وقد وافقهم في ذلك الشيعة الإمامية عموماً ، إلا ما كان من خلافٍ في التفصيل ، كتأييد التحريم في الطلاق الرجعي ، والتفريق بين النكاح في العدة حال العلم وعَدَمِهِ (3) .

* * *

(1 ، 2) البيهقي (ج 7 ص 441) .

(3) بداية المجتهد (ج 2 ص 40) والمغني (ج 7 ص 482) والروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (ج 5 ص 198) .

يقول تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَكُمْ مَسْئُوهُنَّ أَوْ تَفَرُّضًا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى التَّوْبِيعِ قَدَرُهُمْ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُمْ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ .

هذه الآية تتعلق بالمطلقات من قَبْلِ الْمَيْسِرِ وفَرْضِ الْمَهْرِ ، وأنه لا جناحَ على الرجلِ ما لو طلقَ زوجته قبل البناءِ والجماع ، سواء فَرَضَ لها المهرَ أو لم يَفْرِضْ .

ويُستفاد من هذه الآية وغيرها مما ذُكرت فيه المنفعة جملة أحكام تتعلق بالمطلقات من حيث وجوب المنفعة أو ندها على الخلاف بين العلماء في ذلك . ويُستفاد كذلك أن المطلقات أربعة أقسام ، تُبينها في التفصيل التالي :

القسم الاول : المطلقة غير المدخول بها والتي لم يُفرض لها مهتر . وهذه التي ذكرها الله هنا في هذه الآية ، وذكر أنه ليس لها مهتر وأن لها المتعة بالمعروف . وقد وقع الإجماع على أن المطلقة قبل المسيس والفريضة لا تستحق إلا المتعة فقط ⁽¹⁾ .

القسم الثاني : المطلقة المدخول بها والتي فُرض لها المهر ، وقد ذكرت أحكامها في الآية التي سبقت هذه ، وفيها نهي الأزواج عن الأخذ مما آتوهن شيئا ، وأن يعدتهن ثلاثة قُرُوء ، وأن لهن المهر كاملاً⁽²⁾ . وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ۚ ﴾⁽⁴⁾ .

القسم الثالث : المطلقة غير المدخول بها والتي فُرِضَ لها المهرُ ، وهي المذكورة في الآية التي تلي تلك وهي قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (5) . والمطلقة التي لم تُجامع لا عِدَّة عليها البتة بلا خلاف ، ولها على المطلق أن يَتَمَتَّعَها على الخلاف (6) . وقد ذُكِرَتْ مَتَعُهَا في قوله تعالى من سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسِرَّوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (7) .

(1) فتح القدير (ج 1 ص 252) وتفسير الرازي (ج 6 ص 135) .

(2) فتح القدير (ج 1 ص 252) وتفسير الطبري (ج 3 ص 197) .

(3) سورة البقرة الآية (228) . (4) سورة البقرة الآية (229) . (5) سورة البقرة الآية (237) .

(6) تفسیر الرازی (ج 6 ص 135) و تفسیر ابن کثیر (ج 1 ص 288) .

(7) سورة الأحزاب الآية (49) .

القسم الرابع : المطلقة التي تكون مدخولاً بها ولم يُفرض لها مهرٌ ، وحكمٌ هذا القسم أن يجب لها مهرُ المثل ، وهو مستفادٌ من قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (1) ويدل عليه كذلك القياسُ الجليُّ ، فإن الأمةَ مُجمِعةٌ على أن الموطوءةَ بالشبهة لها مهرُ المثل ، فلا جرمَ أن تكون الموطوءةُ بنكاحٍ صحيحٍ أولى بهذا الحكم ، وهو وجوبُ مهرِ المثل (2) .

على أن القسم الأول من المطلقات هو المراد بهذه الآية هنا ، وهي المطلقة غيرُ المسوسة ، والتي لم يُفرض لها الصداقُ فإنها تجب لها المتعةُ فقط وليس لها مهرٌ .

تعريف المتعة

جاء في تعريف المتعة أقوالٌ متقاربةٌ تؤول إلى معنى مقصودٍ واحدٍ .
فقد عرّفها صاحبُ المصباح بأنها : ما يُتّفع بها من طعامٍ وأثاثٍ البيت وغير ذلك (3) .
وعرّفها صاحبُ اللسان بأنها : ما وُصلت به المرأةُ بعد الطلاق (4) .
وجاء في النظم المستعذب لابن بطال أنها : الشيء الذي يُتّبع به ويُستعان به على ترويح الحال في الدنيا (5) .

خلاصة ذلك : أن المتعة ما يُتّفع به انتفاعاً غيرَ باقٍ مما يُقدمه الرجلُ لزوجته المطلقة بعد طلاقها من زادٍ أو أثاثٍ أو مالٍ ، عسى أن يكون لها فيه بلغةٌ ، فضلاً عما يُقصد بالمتعة من كُفْكُفَةٍ لِمَا حاقَ بالمرأة بعد طلاقها من إيلامٍ أو امتهانٍ أو أسى .

حكم المتعة

اختلف العلماء في حكم المتعة من حيث وجوبها وعَدَمه ، وفي من تجب لها من المطلقات ، وهو ما نعرض له في التفصيل التالي من أقوال العلماء والمذاهب :

مذهب الحنفية

ذهبت الحنفية إلى أن المتعة واجبةٌ للمطلقة قبل الميسيس ، ولم يُفرض لها صداقٌ ،

(1) سورة النساء الآية 24 .

(2) تفسير الرازي (ج 6 ص 135) وتفسير ابن كثير (ج 1 ص 288) وفتح القدير (ج 1 ص 252) .

(3) المصباح المنير (ج 2 ص 226) . (4) لسان العرب (ج 8 ص 330) .

(5) النظم المستعذب بذيّل المذهب (ج 2 ص 63) .

وإن دخل بها فإنه يمتعها استحباباً ولا يُجبرُ عليها ، وهو قولُ الثوري والحسن بن صالح والأوزاعي ، وبذلك فإنه يُشترط لوجوب المتعة عند الحنفية أمران هما : عدمُ المسيس ، وعدمُ تسمية المهر .

واستدلوا على إيجاب المتعة بجملة نصوص من الكتاب الحكيم ، منها قوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرَبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُسَبِّحِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ (1) .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسِرَّجُوهُنَّ سِرَاجًا جَمِيلًا ﴾ (2) .

وكذلك قوله : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتِ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (3) .

فقد تضمنت هذه الآيات الدلالة على وجوب المتعة من عدة وجوه :

أولها : قوله تعالى : ﴿ فَمَتَّعُوهُنَّ ﴾ فهو أمرٌ ، والأمر يقتضي الوجوب إلا أن يقوم الدليل على النذب .

ثانيها : قوله تعالى : ﴿ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ (4) . فإنه ليس في الألفاظ الدالة على الإيجاب ما هو أكد من قوله (حقاً عليه) .

ثالثها : قوله تعالى : ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ فإن ذلك تأكيد لإيجاب الأمر ؛ فقد جعل الله المتعة من شرط الإحسان ، ومعلوم أن على كل واحد أن يكون من المحسنين .

رابعها : قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتِ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ فإن هذا الأمر يقتضي الوجوب ما لم يثب دليل على كونه للنذب (5) .

مذهب الشافعية

ذهبت الشافعية إلى وجوب المتعة لكل مُطلقة . وإليه ذهب ابنُ عباس وابنُ عمر وعطاء وجابر بن زيد وسعيد بن جبشير والحسن البصري وأحمد وإسحق ، وإليه ذهب الشافعي في أحد قوليهِ . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتِ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾

(2) سورة الأحزاب الآية (492) .

(4) سورة البقرة الآية (236) .

(1) سورة البقرة الآية (236) .

(3) سورة البقرة الآية (241) .

(5) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 429) .

حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١﴾ ويقول تعالى : ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلُوبًا لَّازِغَاتٍ إِنْ كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْتُمْ أُمْتِعْتَكُمْ وَأَسْرِتَكُمْ سُرُكًا جَمِيلًا﴾ (٢) فإن الآية الأولى عامة لكل مطلقة ، وأما الثانية فهي في أزواج النبي ﷺ ، وقد كن مفروضا لهن مدخولا بهن ، وفي ذلك دلالة على وجوب المتعة لكل امرأة مطلقة قبل المسيس أو بغذه ، سمي لها الصداق أو لم يُسم (٣) .

مذهب المالكية

قالت المالكية : إن الأمر بالمتعة يُراد به التذنب وليس الوجوب ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ (٤) وقوله ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين ، وهو قول القاضي شريح وأبي عبيد وآخرين (٥) .

والراجع عندي القول بوجوب المتعة ؛ لأن عمومات الأمر كقوله : ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ وكذلك إضافة الإمتاع إليهم بلام التملك في قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٦) أرجح في الدلالة على الوجوب منه على التذنب .

ويؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال : لما طلق حفص بن المغيرة امرأته فاطمة فأتى النبي ﷺ فقال لزوجها : «متعها» قال : لا أجد ما أمتعها . قال : « فإنه لا بُدَّ من المتاع » قال : « متعها ولو نصف صاع من تمر » وقد كانت مدخولا بها (٧) .

مقدار المتعة

تباينت كلمة العلماء في حد المتعة الجزية للمطلقة ، وتباينهم في ذلك نتيجة لاختلاف الأقوال المبنية على الاجتهاد في تقدير المتعة فيما تُعرض له في هذا التفصيل : فقد ذكر عن ابن عباس قوله في هذا الصدد : متعة الطلاق أعلاه الخادم ، ودون ذلك الورق ، ودون ذلك الكسوة .

(٢) سورة الأحزاب الآية (٢٨) .

(١) سورة البقرة الآية (٢٤١) .

(٣) فتح القدير (ج ١ ص ٢٥٢-٢٥٣) وتفسير ابن كثير (ج ١ ص ٢٨٨) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٥٣٤) .

(٤) سورة البقرة الآية (٢٣٦) .

(٥) تفسير القرطبي (ج ٣ ص ٢٠٠) وأحكام القرآن لابن العربي (ج ٣ ص ٢١٧) وفتح القدير (ج ١ ص ٢٥٢) .

(٦) سورة البقرة الآية (٢٤١) .

(٧) البيهقي (ج ٧ ص ٢٥٧) .

وَسُئِلَ الشَّعْبِيُّ : مَا أَوْسَطُ مَتْعَةٍ لِلْمُطَلَّقة ؟ قال : خَمَاهَا ^(١) وَدِزْغُهَا ^(٢) وَجِدْ وَمَلْحَقَتُهَا ^(٣) . وَذَكَرَ عَنْهُ أَنَّ شُرَيْحًا كَانَ يُمْتَعُ بِخَمْسَمِائَةٍ . وَذَلِكَ كُلُّهُ إِنَّمَا يُتَخَرَّجُ مِنْ قَوْلِ ﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ مَتْلَعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ وَذَكَرَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَمَتَّعَهَا ؛ وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ يُمْتَعُ بِالْخَادِمِ أَوْ بِالنَّفَقَةِ أَوْ بِالْكِسْوَةِ . وَعَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي مَتْعَةِ الْمُطَلَّقة : أَعْلَاهُ الْخَادِمُ ، وَأَدْنَاهُ الْكِسْوَةُ وَالنَّفَقَةُ ؛ وَذَلِكَ مِمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ ﴾ .

وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ مَتَّعَ بِعَشْرَةِ آلَافٍ ^(٤) فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَقْلَةَ قَالَ : كَانَتْ الْحُكْمِيَّةُ تَحْتَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ، فَلَمَّا عَلِيَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يُوَيْعُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ؛ دَخَلَ عَلَيْهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَقَامَ لِيَتَهَنَّكَ الْخَلَاقَةَ ، فَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ : أَظْهَرْتَ الشَّمَاتَةَ بِقَتْلِ عَلِيٍّ ، أَنْتَ طَالِمٌ فَتَلَفَقْتَ فِي ثَوْبِهَا وَقَالَتْ : وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ هَذَا ، فَمَكَثَتْ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَفَبَعَثَ إِلَيْهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بَقِيَّةَ مِنْ صَدَاقِهَا وَبِمَتَّعَةٍ عَشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ . فَلَمَّا رَأَتْ الْمَالَ قَالَتْ : مَتَاعٌ قَلِيلٌ مِنْ حَبِيبٍ مُفَارِقٍ ، فَأَخْبَرَ الرَّسُولُ الْحَسَنَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَبَكَى وَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ أَبِي يَحْدُثُ عَنْ جَدِّي النَّبِيِّ قَالَ : « مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لِرَاجَعَتِهَا » ^(٥)

وَالرَّاجِعُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَتْعَةَ الْمُطَلَّقةِ تُقَدَّرُ بِالنَّظَرِ لِحَالِ الرَّجُلِ مِنَ الْيَسْرِ وَالْعُسْرِ ؛ الرَّجُلُ إِذَا يَسَّارَ أَوْسَعَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَتَاعِ مَا يَكُونُ لَهَا فِيهِ خَيْرٌ وَيَخْبُوحةً ، وَإِنْ كَانَ ذَا إِعْسَةٍ بِمَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَتْعَةِ ، نَحْوُ ثَوْبٍ أَوْ جَلْبَابٍ أَوْ حِذَاءٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَطَاعُ . وَهُوَ يَقْتَضِيهِ الْمَضْمُونُ الْكَبِيرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْوُسْعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ ﴾

* * *

- (١) الْخِمَارُ : ثَوْبٌ تَغْطِي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا . الْمَصْبَاحُ (ج ١ ص ١٩٥) .
- (٢) الدِّزْغُ : دِرْعُ الْمَرْأَةِ أَيْ قَمِيصُهَا ، الْمَصْبَاحُ (ج ١ ص ٢٠٥) .
- (٣) الْجَلْبَابُ : مَا يَغْطِي بِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ ، وَجَمْعُهُ جَلَابِيبُ . الْمَصْبَاحُ (ج ١ ص ١١٢) .
- (٤) الْمَلْحَقَةُ : الْمَلَاءَةُ الَّتِي تَلْتَحِفُ بِهَا الْمَرْأَةُ . الْمَصْبَاحُ (ج ٢ ص ٢١٢) . (٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ (٦) تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (ج ٢ ص ٥٣٠-٥٣١) وَفَتْحُ الْقَدِيرِ (ج ١ ص ٢٥٣) ، وَتَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٧) (٧) الْبَيْهَقِيُّ (ج ٧ ص ٢٥٧) .
- (٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ

يقول تعالى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ .

أحكام مستفادة من هذه الآية

يُستفاد من هذه الآية جملة أحكام نعرض لها في هذا البيان :

الطلاق قبل المسيس

المسيس يُراد به الجماع . وفي هذا الصدد أجمع العلماء على شيئين :

أحدهما : لو طلق الرجل زوجته قبل أن يمسها ولم يكن قد سَمِيَ لها مهرًا فليس لها شيء غير المتعة .

ثانيهما : لو طلقها قبل أن يمسها ، وقد سَمِيَ لها مهرًا فلها نصفه بدليل الآية : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ (1) وهذا الحكم قد وقع عليهما الإجماع (2) .

الوفاة قبل المسيس

لو مات الرجل عن زوجته ولم يكن قد دخل بها وكان قد سَمِيَ لها مهرًا فلها المهر كاملاً ، وعليها العدة ، ولها في تركته الميراث ، وهو ما لا خلاف فيه ؛ لأن الموت يُعتبر بمنزلة الدخول .

وأما إذا مات عنها ولم يفرض لها مهرًا فإن لها الميراث في تركته وعليها أن تعتد . أما المهر فهل تستحقه كاملاً ؟ ، ثمة قولان في ذلك :

أحدهما : لها المهر كاملاً ، وهو الذي عليه الحنفية والشافعية (3) وحججهم في ذلك ما أخرجه البيهقي بإسناده عن الشافعي قال : قد رَوَى عن النبي ﷺ - بأبي هو وأمي - أنه قَضَى في بَرُوع بنت وَاشِق وتَكَحَّت بغير مهر ، فمات زوجها ، فقضى لها بمهر

(1) سورة البقرة الآية (237) .

(2) فتح القدير (ج 1 ص 253) .

(3) فتح القدير (ج 1 ص 253) وبداية المجتهد (ج 2 ص 22) .

نسائها وقضى لها بالميراث (1) .

وأخرج البيهقي أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه أتى في رجل تزوج امرأة فمات قبل أن يدخل بها ، ولم يُسَمَّ لها صداقاً ، فاختلفوا إليه في ذلك شهراً أو قريباً من شهر فقالوا : ما بُدَّ أن تقول فيها . قال : أقضي أن لها صداق امرأة من نسائها لا وَكَسَ ولا شَطَطَ (2) . ولها الميراث وعليها العِدَّة ، فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأ فمن نفسي ومن الشيطان ، والله ورسوله بريان من ذلك . فقام رَهْطٌ من أشجع فيهم الجَوَاحِجُ وأبو سنان فقالوا : نشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة منا يُقال لها بروع بنت واشق وكان زوجها يقال له هلال بن مُرَّة الأشجعي ، ففرح ابن مسعود رضي الله عنه فرحاً شديداً حين وافق قضاؤه قضاء رسول الله ﷺ (3) .

الثاني : ليس لها المهر . وهو قول المالكية (4) واحتجوا بما أخرجه البيهقي كذلك عن سليمان بن يسار أن ابن عمر (رضي الله عنهما) زُوج ابناً له ابنة أخيه غُبَيْدُ الله بن عمر ، وابنته صغير يومئذ ، ولم يُفَرِّضْ لها صداقاً ، فمكث الغلام ما مكث ، ثم مات فخاصم خال الجارية ابن عمر إلى زيد بن ثابت فقال ابن عمر لزيد : إني زوجت ابني وأنا أحدث نفسي أن أصنع به خيراً ، فمات قبل ذلك ولم يفرض للجارية صداقاً ، فقال زيد : فلها الميراث إن كان للغلام مالٌ وعليها العِدَّة ولا صداق لها (5) .

وأخرج البيهقي أيضاً عن علي رضي الله عنه أنه قال في المتوفى عنها ولم يفرض لها صداقاً : لها الميراث ولا صداق لها (6) .

والراجع القول الأول استناداً إلى حديث بروع بنت واشق ؛ فإن ذلك آخرى أن

(1) الحديث رواه أبو داود (237/2) برقم (2114) و (2115) و (2116) والترمذي (450/2) برقم (1145) وقال : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح . والنسائي (121/6) وابن ماجه (609/1) برقم (1891) وابن حبان (159/6) برقم (4086) و (4087) . والحاكم في المستدرک (180/2) وصححه على شرط مسلم والبيهقي (ج 7 ص 244) .

(2) الوكس يعني نقصان الشطط يعني الزيادة . لا وَكَسَ ولا شَطَطَ أي لا نقصان ولا زيادة . انظر المصباح المنير (ج 2 ص 347) .

(3) البيهقي (ج 7 ص 246) .

(4) أحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص 219) وبداية المجتهد (ج 2 ص 27) .

(5) البيهقي (ج 7 ص 246) .

(6) البيهقي (ج 7 ص 247) .

يُحتج به بدلاً من الاحتجاج بقول صحابي أو قياس . ويُعزّز هذا القول استدلال الحنفية فوق ذلك بالنظر ؛ إذ قالوا : إذا مات الزوج فإن النكاح يبلغ منتهاه . والشيء بانتهائه يتقرر ويتأكد ، فيتقرر بجميع مواجه الممكن تقررهما لوجوب المقتضى وانتهاء المانع ، كالإرث والعِدَّة والمهر والنسب ⁽¹⁾ .

هل يجب المهر بالخلوة

الخلوة بالزوجة تعني الانفراد بها ليكون الاثنان في مغزل مدة من الزمن ، يستطيعان الجماعة في مأمن تام من الناظرين أو السامعين أو غيرهم ، ويتم ذلك بإغلاق الباب والنوافذ وإسدال الستائر وإفضاء الواحد للآخر في غير ما إثارة أو إزعاج أو غشيل من أحد . فإن كانت الحال بالزوجين كذلك فهل يُحكم لهما بمقتضى الدخول وحصول الوطء ؟ وبعبارة أخرى : هل تقوم الخلوة مقام الدخول في إيجاب الصداق والعِدَّة ؟ العلماء في ذلك فريقان :

الفريق الأول : وهم المالكية والشافعية وأهل الظاهر ؛ فقد ذهبوا إلى أن الخلوة لا تقوم مقام الدخول ، وبذلك فهي لا تجب بها العِدَّة ولا يجب بها إلا نصف المهر استناداً إلى ظاهر الآية : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ ⁽²⁾ وهو يدل بظاهره على غير المُسوسة لا يجب لها غير نصف صداقها . والمراد بالمسيس الجماع . ⁽³⁾

قال شريح في هذا الصدد : لم أسمع الله سبحانه وتعالى ذكر في كتابه باباً ولا شيئاً . إذا زعم أنه لم يكتسبها فلها نصف الصداق ، وهو مذهب ابن عباس ⁽⁴⁾ .

الفريق الثاني : وهم الحنفية ؛ إذ قالوا إن الخلوة الصحيحة تُقرر العِدَّة والمهر كاملاً ، يستوي في ذلك ما لو وطأها أو لم يطأها .

ويُراد بالخلوة الصحيحة : أن يختلي بها وليس ثمة مانع حسي أو شرعي يحول بينه وبين مُؤاقتها ، والمانع الحسي نحو المرض والرتق والقرن ، أو يكون معها شخص ثالث

(2) سورة البقرة الآية (237) .

(1) البناية (ج 4 ص 189) .

(3) بداية المجتهد (ج 2 ص 23) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 205) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 1 ص

218) وتفسير الرازي (ج 6 ص 140 - 141) .

(4) تفسير القرطبي (ج 3 ص 205) .

حتى وإن كان نائمًا .

وأما المانع الشرعي : فهو كما لو كانت حائضًا أو نُفَسَاءً أو صائمةً صَوِّمَ الفرض ، أو كانت تصلي الفرض ، أو كانت مُحَرِّمَةً فرضاً أو نفلاً (1) .

ودليلهم على ذلك ما أخرجه الدارقطني بإسناده عن ابن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ كَشَفَ خِمَارَ امْرَأَةٍ وَنَظَرَ إِلَيْهَا فَقَدْ وَجِبَ الصَّدَاقُ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا » (2) .

وأخرج الدارقطني عن الحسن قال : قال عمر بن الخطاب : إذا أغلق باباً وأزخى سيئراً فقد وجب لها الصداق وعليها العدة ولها الميراث (3) .

وأخرج الدارقطني أيضاً عن عباد بن عبد الله عن علي (رضي الله عنه) قال : إذا أغلق باباً وأزخى سيئراً ، أو رأى غُورَةً ؛ فقد وجب عليه الصداق (4) .

مَنْ بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ

اختلف العلماء في الذي تكون بيده عقدة النكاح . وثمة قولان في المسألة :

القول الأول : إنه الزوج . وقد ذهب إلى ذلك كثير من أهل العلم ، فيهم علي بن أبي طالب ومجيب بن مطعم وسعيد بن المسيب وشريح وسعيد بن جبير ومجاهد والشعبي وعكرمة وتaqع وابن سيرين والضحاك ومكحول ، وأبو حنيفة وأصحابه والثوري وابن شبرمة والأوزاعي والشافعي في الجديد (5) .

ويستدل لذلك بما أخرجه الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « وَلِيُّ عُقْدَةِ النِّكَاحِ هُوَ الزَّوْجُ » (6) .

وأخرج الدارقطني عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : هو الزوج (7) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن شريح قال : قال لي علي بن أبي طالب : الذي بيده عُقْدَةُ النِّكَاحِ . قلت : ولي المرأة ؟ قال : لا ، بل هو الزوج (8) .

(1) أحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 436) . (2 - 4) الدارقطني (ج 3 ص 207) .

(5) فتح القدير (ج 1 ص 254) وتفسير الرازي (ج 6 ص 142) وأحكام القرآن للجصاص (ج 1 ص 439)

وبداية المجتهد (ج 2 ص 25) .

(7) الدارقطني (ج 3 ص 280) .

(6) الدارقطني (ج 3 ص 279) .

(8) الدارقطني (ج 3 ص 278) .

وأخرج الدارقطني أيضاً عن أبي سلمة قال : تزوج مجير بن مَطْعَم امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها فقرأ الآية : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا أَوْ يَتَّقُوا ﴾ الَّذِي يَدْرِيهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ ﴿ (1) . فقال : أنا أحق بالعتف منها فسلم إليها المهر كاملاً فأعطاه إياه (2) .

واستدلوا من جهة النظر فقالوا : إن الذي بيده عقدة النكاح حقيقة هو الزوج ، لأن بيده عَقْدُهَا وإبرامها ونَقْضُهَا وإنهادهما ، ولئن كان الولي لا يجوز له أن يَهَبَ شيئاً من مال المولية للغير فإنه لا يجوز له كذلك أن يَهَبَ شيئاً من صداقها للغير (3) .

القول الثاني : إنه الولي ، وقد ذهب إلى ذلك فريق من العلماء ، فيهم الشُّعْبِيُّ وَعَلْقَمَةُ والحسن وطاووس وعطاء وربيعة والزُّهْرِيُّ والشُّعْبِيُّ وقتادة ومالك . والشافعي في قوله القديم (4) .

واستدلوا على ذلك بما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُوا ﴾ (5) فقال : أن تعفو المرأة أو يعفو الذي بيده عَقْدَةُ النِّكَاحِ : الولي (6) . واستدلوا بالنظر فقالوا : إن الولي هو الذي أكسب المولية العقد فله أن يتصرف فيه (7) .

والراجح أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج . وذلك بالاستناد إلى الخبر المروي عن النبي ﷺ في ذلك ، ويؤيده كذلك ما ذكر فيه من أقواله للصحاباة وتلاميذهم وغيرهم من أئمة العلم .

* * *

-
- (1) سورة البقرة الآية 237 .
 (2) الدارقطني (ج 3 ص 279) .
 (3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 289) وتفسير الرازي (ج 6 ص 142) .
 (4) فتح القدير (ج 1 ص 254) وبداية المجتهد (ج 2 ص 25) وتفسير الرازي (ج 6 ص 142) .
 (5) سورة البقرة الآية 237 .
 (6) الدارقطني (ج 3 ص 280) .
 (7) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 289) .

قوله تعالى : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٢٣﴾ .

الصلاة

الصلاة في اللغة : بمعنى الدعاء . وقيل : هي مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة (1) .

والصلاة في مفهوم الشرع : أقوال وأفعال معلومة ، ما بين قراءة وقيام وركوع وقعود وغير ذلك مما يؤديه المسلم في أوقات معلومة ، مُفْتَتِحَةً بتكبير مُخْتَتِمَةً بتسليم (2) .

ويتفق المسلمون جميعاً على أن الصلاة لَهِىَ آكدُ فروض الإسلام ، بل هي عظمى العبادات في هذا الدين الأمثل بعد الشهادتين ؛ فقد روى البخاري ومسلم عن عبد الله ابن عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « بُنِيَ الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان » (3) .

وروى الترمذي بإسناده عن معاذ بن جبل (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ » (4) .

ويدعو النبي ﷺ للاهتمام بالصلاة والمحافظة عليها لِتُؤَدَّى بعناية وحرص ، فإنما يَحْرِصُ على الصلاة مَنْ كُتِبَتْ لَهُ النجاة يوم القيامة ، فكانت له الصلاة يومئذٍ خَيْرَ مِقْوَانٍ يولجُه حومة الآمنين المطمئنين .

وإذا استهان المرء بالصلاة تَعَسَّ وَخَسِرَ وبَاءَ بِالْهَوَانِ وَسُوءِ الْمَالِ . وفي هذا أخرج

(1) المصباح المنير (ج 1 ص 371) .

(2) غاية المنتهى (ج 1 ص 90) .

(3) رواه البخاري (64 / 1) برقم (8) ومسلم (45 / 1) رقم (16) وانظر متن الأربعين النووية (ص 17 - 18) والترغيب والترهيب تحقيق الألباني (ج 1 ص 139) .

(4) رواه الترمذي (13 / 5) برقم (2616) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وانظر متن الأربعين النووية (ص 49 - 50) .

الإمام أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة يوماً فقال : « من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيامة ، ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نوراً ولا برهاناً ولا نجاة ، وكان يوم القيامة مع قارون وفيرعون وهامان وأبي بن خلف » (1) .

حكم ترك الصلاة عمداً

ينبغي التفريق بين من يترك الصلاة جاحداً لها مُستخفاً بها أو مستهتراً بأهميتها ومشروعيتها ، غَيَّرَ عَابِيٌّ بفرضيتها وقيمتها ، وَغَيَّرَ معتقداً فائدتها ، وبين من يتركها عن تهاونٍ وضعفٍ وكسلٍ من غير إنكارٍ أو جحود .

أما الذي يتركها عن جحودٍ وتكرارٍ وكُفرانٍ كما لو كان غير معتقداً مشروعيتها أو فائدتها ، أو كان ينظر إليها باستخفافٍ وزرايةٍ وسخريةٍ فذلكم لا يجزئ أنه كافر . وهو ما أجمع عليه العلماء سلفاً وخلفاً . وقد نقل الإمام المأوردي الإجماع على ذلك ، وهو في ذلك جازٍ في جحود كلٍّ مُجمِّعٍ عليه معلومٍ من الدين بالضرورة .

هذه حقيقة شرعية لا تحتل التأويل بغير كُفران الجاحد للصلاة ، فإنه لا يَجْحَدُ الصلاة أو ينفي وجوبها أو يُنكِرُ فائدتها أو يهذي هذياناً يدمغه بوصمة الردة - كما لو قال : إن الصلاة مُضَيِّعةٌ للوقت ، أو إنها غير ذات قيمة ، أو نحو هذه العبارات الفاجرة . فإنه لا يجزئ كافرٌ مرتد ، وهو ما لا خلاف فيه بين العلماء جميعاً (2) .

وثمة نصوص من السنة النبوية في كُفران الذي لا يصلي عن جحودٍ وتكرارٍ ؛ فقد أخرج أحمد ومسلم عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) قال : قال رسول الله ﷺ : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » (3) .

وأخرج النسائي وأبو داود والترمذي وأحمد عن بُزَيْدَةَ (رضي الله عنه) قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فَمَن تركها فقد

(1) رواه أحمد (2 / 169) وانظر نيل الأوطار (ج 1 ص 343) .

(2) أسهل المدارك (ج 1 ص 264) ومغني المحتاج (ج 1 ص 327) وحاشيتا قلوبوي وعميرة (ج 1 ص 319) ونيل الأوطار (ج 1 ص 342 - 344) وبداية المجتهد (ج 1 ص 79) والخلی (ج 2 ص 241) .

(3) رواه مسلم (1 / 118) برقم (82) وأحمد (3 / 370) وانظر الترغيب والترهيب تحقيق محمد ناصر الألباني (ج 1 ص 226) .

كُفِّرَ⁽¹⁾ .

وأخرج الترمذي عن عبد الله بن شقيق العُقَيْلِي رضي الله عنه قال : « كان أصحاب محمد ﷺ لا يَرُونَ شيئاً من الأعمال تَزُكُّهُ كُفْرُ غَيْرِ الصَّلَاةِ »⁽²⁾ .

أما إن تركها عن غير جُحُودٍ ولا تُكْرَانٍ ولا استخفافٍ بها ، بل تركها كسلاً وعجزاً أو تهاوناً وتثاقلاً ، مع أنه مؤمنٌ بها من حيث الأهمية والمشروعية ؛ فإنه لا يُكْفَرُ بل يُفْسَقُ تفسيقاً . وقد ذهب جمهور العلماء إلى أنه ينبغي قتلُه بعد أن يُتَذَرَّ ويُحَذَّرَ ويُستتاب ، فإن أبى إلا التَّكْوُلَ عن الصلاة وهو غيرُ جاحِدٍ لها فقد وجب قتلُه حدّاً لا كُفْراً⁽³⁾ .

لكن الإمام أحمد ذهب إلى كفرانه لمجرد تَزُكُّهِ للصلاة ، سواء كان مقرّاً بمشروعيتها أو جاحداً لها ، وبذلك يجب أن يُعاقَبَ بالقتل لكفره وارتداده ، وهو ما ذهب إليه أهل الظاهر ، وهو مَزُويٌّ عن علي وابن عباس وجابر بن عبد الله وأبي الدرداء . وهو الظاهر من قول عمر بن الخطاب . وهم في ذلك يستندون إلى الظاهر من الأخبار في كفران الذي يترك الصلاة ، سواء في ذلك الجاحد والمقر ، واستندوا كذلك إلى إجماع الصحابة على قتل مانع الزكاة ، ومعلوم أن الصلاة أهم وأكد من الزكاة⁽⁴⁾ .

وذهبت الحنفية إلى أن تارك الصلاة وهو مُقَرِّرٌ بفرضيتها غيرُ جاحِدٍ لها لا يُقتل ، بل ينبغي زَجْرُهُ وضربُهُ أو سَجْنُهُ حتى يُصلي ، وإلا ظل في سجنه حبيساً حتى يموت⁽⁵⁾ .

(1) رواه النسائي (231/1) برقم (463) والترمذي (15/5) برقم (2621) وأحمد (346/5) وانظر الترغيب والترهيب تحقيق الألباني (ج 1 ص 226) .

(2) رواه الترمذي (15/5) برقم (2622) وانظر الترغيب والترهيب تحقيق الألباني (ج 1 ص 227) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 264) ونيل الأوطار (ج 1 ص 241) والمحلى (ج 2 ص 241) وبداية المجتهد (ج 1 ص 79) . (4) الكافي (ج 1 ص 120) .

(5) انظر نيل الأوطار (ج 1 ص 341) .

أركان الصلاة وشروطها

بيئاً سابقاً أن الركن ما كان به قوائم الشيء ، وهو جزء من ماهيته ، أما الشرط فليس بجزء من هذه الماهية وإنما هو خارج عنها .

وعلى هذا فإننا نعرض في التفصيل التالي لأركان الصلاة ، ثم شروطها ، مع بيان الخلاف بين العلماء في كل ركن أو شرط ، علماً بأن الأركان والشروط كلها فروض ، وإنما إخلال بواحد من هذه الأركان أو الشروط لا تصح معه الصلاة .

أما الأركان فهي تسعة :

الركن الأول : النية :

وهي العزم والقصد . ومحل ذلك القلب ، فهو مستور غير ظاهر ، وهو يعني الإخلاص في القول أو الفعل لله وحده دون أحد سواه .

يقول الله في ذلك : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ ﴾ (1) . وفي الحديث المشهور عن النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » . ولا يشترط اللفظ بالنية ، وإنما يكتفى بالعزم والقصد ، ولا يكون ذلك إلا بالقلب ، وإن لفظاً بما نواه كان ذلك تأكيداً عند بعض العلماء . واعتبر بعضهم اللفظ بالنية ضرباً من البدع . والذي عليه أكثر العلماء عدم التلفظ بالنية ، وأن النية إنما تتحقق من غير كلام ، وطريق ذلك القلب وحده . وعلى هذا فإن النية ركن عظيم من أركان الصلاة ، بل في عامة الأعمال .

والمراد بالصلاة : مطلق الصلاة ، سواء كانت فرضاً أو نفلاً ، أو كانت بالعشي أو الغداة (2) .

ويشترط لصحة النية في الصلاة أن تُقْتَرَنَ (النية) بتكبير التحريم من غير فصل بينهما ، فلا يجوز أن يفصل بين النية والتحريم بعمل ، وأما فصل بينهما مُفْسِدٌ للصلاة ، إلا ما كان من تقديم للنية على التكبير بزمان يسير فهو جائز . أما إن كان تقديمها عليه بزمان طويل أو طال الفصل بينهما فلا تصح به الصلاة ، وهو الذي عليه

(1) سورة البينة الآية (5) .

(2) المغني (ج 1 ص 464) وأسهل المدارك (ج 1 ص 193) والهداية (ج 1 ص 44-45) والمهذب (ج 1 ص 70) وغاية المنتهى (ج 1 ص 124) .

جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة ⁽¹⁾ . أما الشافعية فهم يشترطون اقتران النية بالتكبير ، ولم يجزوا الفصل بينهما أو تقديمها عليه ؛ لأن التكبير هو أول فرض من فروض الصلاة ، فيجب أن تكون النية مقارنة ، لها ⁽²⁾ . وعلى هذا فإن النية ركن في الصلاة ، لأنها (النية) جزء من أجزاء الصلاة ذاتها ، وهو الذي عليه جمهور أهل العلم ، خلافاً للحنفية وبعض الحنابلة ؛ إذ جعلوا النية شرطاً من شروط الصلاة ⁽³⁾ .

الركن الثاني : تكبيرة التحريم :

وهي تتعين بلفظ « الله أكبر » فإن المصلي لا تنعقد صلاته إلا بهذه التكبيرة ؛ فهو إذا أراد الدخول في الصلاة وجب في حقه أن يقول : الله أكبر ، إلا أن يكون أخرس أو عاجزاً عن النطق ؛ فقد سقط عنه ، ويستوي في هذا الحكم ، ما لو كان المصلي إماماً أو فذاً أو مأموماً ، وسواء كانت الصلاة مكتوبة أو نفلًا ، أو كانت ذات ركوع وسجود ، أو لم تكن كذلك كالصلاة على الجنائز .

وتكبيرة التحريم أو الإحرام هي الإيذان بدخول الصلاة فعلاً ، أو هي الحائل بين المصلي وانشغاله في أمور الدنيا مما يكون خارج الصلاة ، وفي وجوب هذه التكبيرة وفي ما يثنأه من معنى أخرج الترمذي بإسناده عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » ⁽⁴⁾ .

وقد ذهب إلى ركنية التحريم جمهور الشافعية والمالكية والحنابلة وبعض الحنفية ⁽⁵⁾ . والمعتمد في المذهب الحنفي أنها شرط وليست ركناً ⁽⁶⁾ ، وليس في اعتبارها ركناً أو شرطاً ما يُغَيِّرُ من الحكم ببطالان الصلاة إذا لم يكبر المصلي للتحريم .

على أن لفظ « الله أكبر » في التحريم مُتَعَيِّنٌ دون غيره من الألفاظ . وأما لفظ دون ذلك - ولو كان قريباً منه أو يُشَبِّهه - فإنه لا يجزئ . وهو قول المالكية والحنابلة ⁽⁷⁾ .

(1) المغني (ج 1 ص 469) وأسهل المدارك (ج 1 ص 193) والهداية (ج 1 ص 44) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية للبايرتي (ج 1 ص 265 - 266) .

(2) المهذب (ج 1 ص 70) .

(3) الكافي (ج 1 ص 161) والبدائع (ج 1 ص 127) .

(4) الترمذي (ج 2 ص 3) .

(5) المغني (ج 1 ص 460) وأسهل المدارك (ج 1 ص 194 - 195) ومغني المحتاج (ج 1 ص 150) والبدائع

(ج 1 ص 114) . (6) البدائع (ج 1 ص 114) .

(7) المغني (ج 1 ص 460) وأسهل المدارك (ج 1 ص 195) .

وهم في ذلك يستندون إلى ظاهر النص من حديث الرسول ﷺ : « وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ » (1) وكذلك قوله للمسيء صلاته : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئَنُ رَاكِعاً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدَلَ قَائِماً ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنُ سَاجِداً ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئَنُ جَالِساً ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنُ سَاجِداً ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » . والمراد بقوله « فَكَبِّرْ » هي تكبيرة الإحرام (2) .

أما الشافعية فقالوا : إن التلفظ بقوله « الله الأكبر » يُعْجِزُ . ووجه ذلك : أن الزيادة بالألف واللام لا تضر ، لأنها تدل على زيادة مبالغة في التعظيم ، فصار كقوله : الله أكبر من كل شيء .

وكذلك لا يضُرُّ كُلُّ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى ، إِذَا طَالَتْ أَوْ طَالَ بِهَا الْفَصْلُ . فلو قال : (اللهُ الْجَلِيلُ أَكْبَرُ) أَجْزَأُهُ لِعَدَمِ الْإِطَالَةِ لَا فِي الصِّفَةِ وَلَا فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَهُوَ (اللهُ) سُبْحَانَهُ وَقَوْلُهُ (أَكْبَرُ) .

أما إذا طال الفصل كقوله : (اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَكْبَرُ) أَوْ طَالَتِ الصِّفَةُ كقوله (اللهُ الَّذِي لَا إِلَهَ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ أَكْبَرُ) فَلَا يُعْجِزُهُ ، وَإِذَا تَخَلَّلَهَا غَيْرُ الصِّفَةِ كقوله : اللهُ هُوَ الْأَكْبَرُ فَلَا يَعْجِزُهُ أَيْضاً ، وَكَذَلِكَ لَوْ طَالَ سَكُوتُهُ بَيْنَ كَلِمَتَيْ التَّكْبِيرِ (3) .

أما الحنفية فتصحح التكبيرة للتحريم عندهم بكل ذِكْرٍ هُوَ ثَنَاءٌ خَالِصٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، يُرَادُ بِهِ تَعْظِيمُهُ . كَأَن يَقُولَ : (اللهُ الْأَكْبَرُ) ، أَوْ (الْأَكْبَرُ اللهُ) . أَوْ (اللهُ أَجَلٌ) أَوْ (اللهُ أَعْظَمُ) . وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ ذُكِرَ مَعَ الصِّفَةِ نَحْوَ (اللهُ الرَّحْمَنُ أَعْظَمُ) ، أَوْ (الرَّحِيمُ أَجَلٌ) .

وقال أبو يوسف : لا يصير شارعاً في الصلاة إلا بالفاظٍ مُشْتَقَّةٌ مِنَ التَّكْبِيرِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : اللهُ أَكْبَرُ ، اللهُ الْأَكْبَرُ ، اللهُ الْكَبِيرُ (4) .

(1) رواه الترمذي (٨ / ١) برقم (٦) بلفظ « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » وقال : هذا الحديث أصبح شيء في هذا الباب وأحسن ، ورواه أبو داود (٤٩ / ١) برقم (٦١) وأحمد (١٢٣ / ١) .
(2) الحديث رواه أبو داود (٥٣٨ / ١) برقم (٨٦٠) والترمذي (١٠٣ / ٢) برقم (٣٠٣) وقال : هذا حديث حسن صحيح . والمسيء صلاته هو خلاد بن رافع . انظر سبل السلام (ج ١ ص ١٦٠) والتاج الجامع للأصول (ج ١ ص ١٧٥) .

(4) البدائع (ج ١ ص ١٣٠) .

(3) مغني المحتاج (ج ١ ص ١٥١) .

الركن الثالث : القيام :

وذلك في الصلاة المكتوبة في حقَّ القادر على القيام ؛ فإن القادر على القيام لا تصحُّ صلاته جالساً أو مُنحنيّاً إلا في النوافل ، وفي ذلك أخرج الترمذي عن أبي قتادة بن ربعي قال : كان رسولُ الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يُحاذيَ بهما منكبيّه ، فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يُحاذيَ بهما منكبيّه ، ثم قال : الله أكبر وركع ، ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يُقنع ⁽¹⁾ ، ووضَعَ يديه على ركبتيّه ثم قال : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كُلُّ عَظْمٍ في موضعه مُعتدلاً ، ثم أهوى إلى الأرض ساجداً ثم قال : الله أكبر ⁽²⁾ .

وروى الخمسة عن عمرانَ بنِ حُصَيْنٍ (رضي الله عنه) قال : كانت بي بواسير فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال : « صَلِّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى الجنب » ⁽³⁾ وهو يدل على أنه لا يُصلي الفريضة قاعداً إلا لِعُذْرٍ وهو عَدَمُ الاستطاعة ⁽⁴⁾ .

ويُستدلُّ كذلك على وجوب القيام في الصلاة بقوله تعالى : ﴿ وَفُؤُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ ⁽⁵⁾ . فقد تأول بعضُ أهل العلم أن المراد بذلك وجوبُ القيام في الصلاة والانتصابُ للقنوت ، وهو الطاعةُ والخشوع ⁽⁶⁾ .

وقد خرجت النوافل من وجوب القيام ، تحريضاً للمسلمين على الإكثار منها ، كذلك العاجز عن القيام لعذر فإنه لا يُجَنَّحُ عليه أن يصلي قاعداً ، أو مستلقياً ، أو على الجنب ، أو على الهيئة التي يستطيع بها أداء الصلاة .

(1) يُقْنَع - بضم الباء - أي : لم يرفع رأسه فيكون أعلى من ظهره .

(2) الترمذي (ج 2 ص 106) .

(3) رواه البخاري (684 / 2) برقم (1117) وأحمد (426 / 4) والترمذي (208 / 2) برقم (372) وأبو داود (585 / 1) برقم (952) والنسائي (223 / 3) برقم (1660) وابن ماجه (386 / 1) برقم (1223) وانظر التاج الجامع للأصول (ج 1 ص 201) .

(4) سبل السلام (ج 1 ص 201) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية (ج 1 ص 275) ومغني المحتاج (ج 1 ص 153) والمغني (ج 1 ص 463) .

(5) سورة البقرة الآية (238) .

(6) تفسير الطبري (ج 2 ص 354) والكشاف (ج 1 ص 376) .

ويُستثنى كذلك من وجوب القيام ما لو خاف راكب السفينة أن يغرق لو صلى قائماً . أو كان به دوران رأس لا يستطيع معه القيام ، أو كان به سَلَسٌ بولٍ لو صلى قائماً سال بولُهُ وإن قعد لم يسل ، أو كان المصلي في مواجهة العدو ولو قام لرآه فنال منه سوءاً صلى جالساً ، ونحو هاتيك الأعذار مما يُحتمل وقوعه . أما ما كان من عُذْرٍ في غاية الندرة فلا يُعتبر ⁽¹⁾ .

الركن الرابع : قراءة الفاتحة

فقد ذهب جمهور المالكية والحنابلة والشافعية إلى وجوب قراءة الفاتحة على التعيين في كل صلاة ، بل في كل ركعة من الصلاة ، وإذا لم يقرأ المصلي بفاتحة القرآن كانت صلاته غير صحيحة .

ويُستدل لذلك بما أخرجه مسلمٌ عن عبادة بن الصامت يبلغ به النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ⁽²⁾ .

وأخرج مسلمٌ أيضاً عن محمود بن الربييع - الذي مع رسول الله ﷺ في وجهه من يفرهم - أخبره أن رسول الله ﷺ قال في لفظ آخر : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأُمّ القرآن » ⁽³⁾ .

وأخرج مسلمٌ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « مَنْ صَلَّى صلاةً لم يقرأ فيها بأُمّ القرآن فهي خداج - ثلاثاً - غير تمام » ⁽⁴⁾ . وذلك دليلٌ ظاهرٌ على أن الفاتحة تتعين قراءتها دون غيرها من القرآن لصحة الصلاة ، وكذلك فإنها تجب قراءتها ولا يُجزئ عنها أى قراءة من القرآن ⁽⁵⁾ . فهي تجب قراءتها حفظاً أو نظراً في المصحف أو تلقيناً ، وهو ما أفتى به علماء الشافعية ⁽⁶⁾ .

وتجب قراءة الفاتحة في حق الإمام والمنفرد في كل صلاة ، سواء كانت الصلاة سريةً أو جهريةً ، مكتوبةً أو نافلةً ، وذلك لظاهر الأحاديث التي بينها .

أما المأموم الذي يكون خلف الإمام ، وكانت الصلاة سريةً فإن قراءته للفاتحة مُستحبةٌ ، وإذا لم يقرأها أجزأته قراءة الإمام وهو قول المالكية . ودليلهم في ذلك ما رواه الترمذي عن جابر قال : « مَنْ صَلَّى ركعةً لم يقرأ فيها بأُمّ القرآن فلم يصل ، إلا أن

(1) مغني المحتاج (ج 1 ص 153) والبدائع (ج 1 ص 109 - 110) .

(2 - 4) مسلم (ج 2 ص 9) .

(5) مغني المحتاج (ج 1 ص 256) وأسهل المدارك (ج 1 ص 196) والمغني (ج 1 ص 476) .

(6) مغني المحتاج (ج 1 ص 256) .

يكون وراء الإمام » (1) .

أما في الصلاة الجهرية فلا يُستحب للمأموم أن يقرأها خلف الإمام ، بل خشية قراءة الإمام . أما إذا صلى وحده فليقرأ ، قال الإمام مالك في هذا الصدد : الأمر عندنا أن يقرأ الرجل وراء الإمام فيما لا يَجْهَر فيه الإمام بالقراءة ، ويترك القراءة فيما يَجْهَر فيه الإمام بالقراءة (2) .

وقالت الشافعية : إن المأموم في الصلاة السرية تجب في حقه قراءة الفاتحة ؛ لعموم الأخبار ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » (3) . وهو قول الحنابلة في المعتمد من مذهبهم (4) .

أما الجهرية ، فإن للشافعية في حكم القراءة فيها قولين :

أحدهما : وجوب قراءة الفاتحة ؛ لعموم الأخبار التي تدل على وجوب القراءة بأمر الكتاب ، ومن جملة ذلك ما أخرجه الترمذي عن عبادة بن الصامت قال : صلى رسول الله ﷺ الصُّبْحَ ، فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : « إِنِّي أَرَاكُمْ تَقْرَأُونَ وَرَاءَ إِمَائِكُمْ » قَالَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِي وَاللَّهِ . قَالَ : « فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِأَمْرِ الْقُرْآنِ ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْهَا » (5) .

ثانيهما : عدم وجوب القراءة ، ويُستدل لذلك بما أخرجه الترمذي أيضاً عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال : « هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آيَةً ؟ » فَقَالَ رَجُلٌ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : « إِنِّي أَقُولُ مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ ؟ » قَالَ : فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » (6) . ذلك قول الشافعية في المسألة (7) .

أما الحنفية ، فقد ذهبوا إلى ركنية أصل القراءة في الصلاة . فأياً صلاة لا تصح إلا بقراءة مما تيسر من القرآن ، وهو رواية عن أحمد (8) وذلك لقوله تعالى : ﴿ فَاقْرَأْ مَا مَّا

(1) رواه الترمذي (124 / 2) برقم (313) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وانظر التاج الجامع للأصول

(ج 1 ص 177) . (2) أسهل المدارك (ج 1 ص 196) .

(3) رواه البخاري (276 / 2) برقم (756) ومسلم (1 / 295) برقم (394) .

(4) المغني (ج 1 ص 485) . (5) الترمذي (ج 2 ص 116 - 117) .

(6) الترمذي (ج 2 ص 118 - 119) . (7) المهذب (ج 1 ص 72) .

(8) البدائع (ج 1 ص 110) والمغني (ج 1 ص 476) .

يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ﴿ (1) . ومُطْلَقُ الأَمْرِ للوجوب ، واستدلوا كذلك من السنة بما أخرجه أبو حنيفة في مسنده عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : نادى مُنادي رسول الله ﷺ بالمدينة : « لا صلاة إلا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب » (2) .

وعلى هذا فإن المفروض هو أصل القراءة من غير تعيين ؛ لقوله سبحانه : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ ﴾ (3) . أما قراءة الفاتحة فليست بفريضة ، ولكنها واجبة لظنية الدليل عليها وهو خبر الآحاد : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » .

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ ﴾ (4) : أمر بمطلق القراءة من الكتاب الحكيم وليس بالفاتحة تعييناً ، وتعيين الفاتحة بمثابة نسخ للكتاب بالخبر الآحاد ، وهو لم يقل به أكثر أهل العلم .

وبذلك لو ترك المصلي فاتحة الكتاب عامداً كان مسيئاً ولا تبطل صلاته ، وإن تركها ساهياً سجد للسهو .

وقالوا إن القراءة مَنُوطَةٌ بالإمام وحده دون المقتدين ، فإن المقتدي لا قراءة عليه ، سواء في ذلك صلاة الجهر أو صلاة الخفية . وذلك لقوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (5) فقد أمر بالاستماع والإنصات ، والاستماع وإن لم يكن ممكناً في صلاة الخفية فإن الإنصات ممكن فيجب بظاهر النص . واستدلوا كذلك بما أخرجه الإمام أبو حنيفة في مسنده والدارقطني عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةً » (6) . وكذلك ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا » (7) .

وجملة القول في ذلك : أن المقتدي لا يقرأ خلف الإمام شيئاً وإن قراءة الإمام تُجْزِيه ، سواء في ذلك الجهرية أو السرية ، وأما قراءة خلف الإمام مكروهة لمخالفتها ظاهر الأمر بوجوب الإنصات كما بيَّناه (8) .

-
- (1) سورة المزمل الآية (20) .
 (2) مسند الإمام أبي حنيفة (ص 55) .
 (3) سورة المزمل الآية 20 .
 (4) سورة الأعراف الآية (204) .
 (5) مسند الإمام أبي حنيفة (ص 57 - 58) وسنن الدارقطني (ج 1 ص 323) .
 (6) النسائي (ج 2 ص 141 - 142) . والدارقطني (ج 1 ص 327) .
 (7) البدائع (ج 2 ص 110 - 111 - 160) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية (ج 1 ص 451) .

الركن الخامس : الركوع

وصورته أن يُثْنِي المصلي بحيث يُستَوِي ظَهْرُهُ وَعُنُقُهُ ، وَيَنْصُتْ رُكْبَتَيْهِ ، وَيُضَعُ كَفِيهِ عَلَيْهِمَا وَلَا يَنْكَسُ رَأْسَهُ ، بَلْ يَكُونُ ظَهْرُهُ مُسْتَوِيًا وَيُسَوِّيه بِرَأْسِهِ ، ذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ ⁽¹⁾ . وَيُسْتَدَلُّ لِذَلِكَ بِكُلِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ :

أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ ⁽²⁾ . وغير ذلك من آيات في إيجاب الركوع .

أما السنة : فما أخرجه النسائي عن رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُهُ ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، ثُمَّ قَالَ : « ارجع فصل فإنك لم تُصَلِّ » قال : لا أدري في الثانية أو في الثالثة . قال : والذي أنزل عليك الكتاب لقد جهدت فعلمني وأرني قال : « إذا أردت الصلاة فتوضأ فأحسن الوضوء ، ثم قُمْ فاستقبل القبلة ، ثم كَبِّرْ ، ثم اقرأ ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع رأسك حتى تطمئن قاعداً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، فإذا صنعت ذلك فقد قضيت صلاتك ، وما انتقصت من ذلك فإنما تُنقصه من صلاتك » ⁽³⁾ .

وكذلك قد أجمعت الأمة بغير خلافٍ على فرضية الركوع ، وأنه لا تصح من دونه الصلاة .

وإذا ركع المصلي وجب عليه أن يطمئن في ركوعه ، وذلك يعني أنه إذا بلغ المصلي حَدَّ الركوع ، وجب عليه أن يمكث راکعاً قليلاً فلا ينهض حتى تستقر أعضاؤه مدة قصيرة تُقَدَّرُ بِتَسْبِيحَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ عَلَى الْخِلَافِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ فِي الظَّاهِرِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ ، وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو يُوسُفَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ ⁽⁴⁾ . وَدَلِيلُهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ الْمُسَيَّبِيِّ صَلَاتُهُ : « ثُمَّ كَبَّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ ، ثُمَّ اركع حتى تطمئن راکعاً » .

(1) أسهل المدارك (ج 1 ص 198) والمغني (ج 1 ص 500) ومغني المحتاج (ج 1 ص 164) والبدائع (ج 1 ص 105) .

(2) سورة الحج الآية (77) . (3) النسائي (ج 2 ص 193) .

(4) ومغني المحتاج (ج 1 ص 164) والمغني (ج 1 ص 500) وبلغة السالك للصاوي وبهامشة الشرح الصغير للدردير (ج 1 ص 114) والبدائع (ج 1 ص 105) .

وأخرج النسائي عن قتادة قال : سمعت أنساً يحدث عن النبي ﷺ قال : « أُمُّوا الرُّكُوعَ والسُّجُودَ إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ » (1) .

أما الحنفية : فقد ذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبه محمد إلى عدم فرضية الطمأنينة في الركوع أو السجود بل إنها سنة ، وَوَجْهُ قولهم أن قوله تعالى : ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ (2) لم يتضمن إيجاب الطمأنينة ، وهي غير مقصودة ولا مطلوبة بالآية . ومسئى كل من الركوع والسجود يتحقق بمجرد الانحناء وَوَضِع بعض الوجه في موضع السجود ، وقالوا : ينبغي أن لا تتوقف صحة الركوع على الطمأنينة بخبر الواحد ، وإلا كان ذلك نسخاً لإطلاق الآية ، وهو ممنوع (3) . وهم في ذلك يستندون إلى النظر في مقابلة الاستناد إلى ظاهر النص الذي اعتمده الشافعية والحنابلة والمالكية ، وهو الصواب والله تعالى أعلم .

الركن السادس : السجود

وهو في اللغة يعني التطامن والخضوع ، نقول : كل شيء ذَلَّ فقد سجد (4) . وفي الشرع : هيئة مخصوصة يباشر فيها المصلي جبهته أو بعضها مُصَلَّاهُ (5) . وقد ثبتت فرضية السجود بكل من الكتاب والسنة والإجماع ، كالذي قيل في وجوب الركوع ، فلا داعي للتكرار .

والسجود مرتان في كل ركعة ، وهو مباشرة جبهة المصلي مَوْضِعُ صَلَاتِهِ . والجبهة هي ما بين الحاجبين إلى الناصية . وَيُنْدَبُ إلصاقها بالأرض أو ما اتصل بها كسرير ونحوه . وَيُشْتَرَطُ لصحته أن تستقر الجبهة فوق موضع السجود فلا تضطرب أو تهوي أو تهفت أو تميد كما لو كان السجود فوق قُطْنٍ أو صُوفٍ أو يَنْ مَنَفُوشٍ ، إلا أن يتلبد وَيُنْدَكُ ، فَإِنْ تَلَبَّدَ وَانْدَكُ جاز السجود فوقه (6) .

أما السجود على الأنف ففي حكمه قولان :

-
- (1) النسائي (ج 2 ص 193 - 194) .
 (2) سورة الحج الآية (77) .
 (3) شرح فتح القدير ومعه شرح العناية للبايرتي (ج 1 ص 301) .
 (4) المصباح المنير (ج 1 ص 287) .
 (5) مغني المحتاج (ج 1 ص 168) .
 (6) أسهل المدارك (ج 1 ص 200) ومغني المحتاج (ج 1 ص 168 - 169) ، وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية (ج 1 ص 304) .

أحدهما : أنه سُئِلَ ، وهو قولُ الإمام أبي حنيفة والشافعية والمالكية في المُعْتَمَد من مذهبهم ، والحنابلة في إحدى الروايتين عنهم ، وهو قول عطاء وطاووس وعكرمة والحسن وابن سيرين وأبي ثور⁽¹⁾ . وَحُجِّتُهُمْ فِي ذَلِكَ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكُرِ الْأَنْفَ فِي حَدِيثِهِ : « إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدًا مَعَهُ سَبْعَةُ آرَابٍ »⁽²⁾ : وَجْهُهُ وَكَفَّاهُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ⁽³⁾ .

ثانيهما : أنه فرض ، وهو قولُ الصَّاحِبَيْنِ : محمدٍ وأبي يوسف . والحنابلة في الرواية الثانية عنهم ، وقاله بعضُ المالكية ، وهو قول سعيد بن جبير وإسحق وآخرين⁽⁴⁾ . واستدلوا على ذلك بما أخرجه مسلمٌ بإسناده عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أن رسولَ الله ﷺ قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : الْجَبْهَةِ (وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ) وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ ، وَلَا نَكَفْتُ الثِّيَابَ وَلَا الشَّعْرَ »⁽⁵⁾ . وأخرج الدَّارَقُطْنِيُّ عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَضِغْ أَنْفَهُ عَلَى الْأَرْضِ »⁽⁶⁾ . أما السجودُ على الجبهة فهو موضعٌ خلافٍ كذلك ؛ فقد ذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن السجودَ على الجبهة ليس فرضاً ، وعنده أن المطلوب السجود على واحدٍ من الاثنين : الجبهة أو الأنف . فإذا اقتصر على أحدهما جاز .

وقال الصَّاحِبَانِ : لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ إِلَّا مِنْ عَذْرِ ؛ وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ السَّجُودَ عَلَى الْأَنْفِ عِنْدَهُمَا فَرَضٌ⁽⁷⁾ .

وذهبت الحنابلة وبعضُ الشافعية إلى وجوب ملامسة الجبهة كُلِّهَا لموضع السجود ، استناداً إلى ظاهر الخبر : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : الْجَبْهَةِ وَالْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » . وهو يدل على وجوب السجود على جميع هذه الأعضاء⁽⁸⁾ . وذهبت المالكية إلى أن مباشرة بعضِ الجبهة يُجْزئُ ، وهو القولُ المُعْتَمَد عند الشافعية ،

(1) المغني (ج 1 ص 516) وشرح فتح القدير (ج 1 ص 303) ومغني المحتاج (ج 1 ص 170) .

(2) آراب : جمع ، ومفرده أرب وهو العضو . (3) الترمذي (ج 2 ص 61) .

(4) شرح فتح القدير (ج 1 ص 303) والمغني (ج 1 ص 516) وأسهل المدارك (ج 1 ص 200) .

(5) رواه البخاري في (2 / 347) برقم (812) ، ومسلم (1 / 354) برقم (230) من أحاديث الباب ، وانظر مختصر صحيح مسلم (ص 85) .

(6) الدارقطني (ج 1 ص 348) . (7) شرح فتح القدير (ج 1 ص 303) .

(8) المغني (ج 1 ص 515) ومغني المحتاج (ج 1 ص 168 - 169) وغاية المنتهى (ج 1 ص 138) .

ووجه قولهم : إنه يُكتفى بلامسة بعض الجبهة ، لِصِدْقِ اسم السجود عليها بذلك (1) .
وما قيل من كلام في حكم الطمأنينة في الركوع يقال هنا ، ولا داعي للتكرار والإطالة .
على أنه لا يجب مباشرة الجبهة لموضع الصلاة ، فلو سجد على كُور عمامته أو كُمه
أو ذِيْلِهِ ، أو سجد على الثوب في الحرّ ، أو البرد جاز ، وهو ما ذهب إليه الحنفية
والمالكية والحنابلة (2) ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخاري عن أنس (رضي الله
عنه) قال : « كنا نُصلي مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر في
مكان السجود » (3) .

وكذلك ما أخرجه البيهقي بإسناد له عن الحسن البصري قال : كان أصحاب رسول
الله ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على عمامته (4) .

أما الشافعية فلم يفرقوا في ذلك تفصيل ، إذ قالوا : لو سجد بجبهته على جسم منفصل
عنه جاز . وذلك كما لو صلى على عُودٍ حتى وإن تحرك الجسم بحركة المصلي .
وكذلك لو سجد على شيء في موضع سجوده كورقة ، فإن نَحَّاهَا ثم سجد جاز ،
لكن لو التصقت بجبهته وارتفعت معه وسجد عليها ثانياً لم يُجْز .

ولو سجد على عصابة جَوْحٍ أو نحوه جاز إن كان في إزالتها ما يضره أو يشق عليه .
أما لو سجد على جسم متصل به جاز ، شريطة أن لا يتحرك بحركته ، وذلك كما لو
سجد على طرف ذِيْلِهِ أو كُمه الطويل ، أو على كُور عمامته (5) لأنه في حُكْم المنفصل
عنه . أما إن تحرك بحركته في قيام أو قُعُودٍ أو غيرهما لم يُجْز ، وذلك كما لو سجد
على مِنْدِيلٍ وَضَعَهُ على عَاتِقِهِ فتحرك بحركته (6) .

الركن السابع : الجلوس الأخير :

فقد أجمع العلماء على رُكْنِيَّة هذا الجلوس الذي يأتي خِتامه التسليم والذي يعجز

(1) بلغة السالك ومعه الشرح الصغير للدردير ومغني المحتاج (ج 1 ص 168) .

(2) شرح فتح القدير (ج 1 ص 306) والمغني (ج 1 ص 517) وبلغة السالك (ج 1 ص 114) .

(3) مختصر صحيح البخاري ص (75) . (4) البيهقي (ج 2 ص 106) .

(5) الكور نقول : كُورَت الشيء تكويراً إذا لَفَّنْتَهُ على جهة الاستدارة . وكار الرجلُ العمامة كوراً أي أدارها

على رأسه ، وكل دَوْر بمثابة كور ، انظر المصباح المنير (ج 2 ص 205) .

(6) مغني المحتاج (ج 1 ص 168) .

لقراءة التشهد (1) .

وصورة هذا الجلوس ، أن يَفْتَرش المصلي رِجْلَهُ اليسرى فيجلس عليها وينصب رِجْلَهُ اليمنى نَصْباً ، ووجهُ أصابعه نحو القبلة . وهو الذي عليه الحنفية والمالكية (2) .

أما الشافعية والحنابلة فهم يوافقون هؤلاء في هذه الهيئة من القعود في التشهد ، لكنهم يُخالفونهم في هيئة القعود الأخير ؛ إذ يقولون : إذا جلس للتشهد الأخير تَوَزَّك فَتَصَّبَ رِجْلَهُ اليمنى وجعل باطنَ رِجْلِهِ اليسرى تحت فَخْذِهِ اليمنى ، وجعل إِبْطِيهَ على الأرض (3) . ولكلٌّ من الفريقين دليله في هيئة الجلوس . ولا مُتَّسَعٌ لِذِكْرِ هذه الأدلة هنا فَلْتَرَا جَعِ فِي مواطنها من كُتُب الحديث . أو في موضع الاستدلال بها من كتب الفقه .

والْحَرِيّ ذِكْرُهُ هنا أن الجلوسَ الأخير الذي يُقْرَأُ فيه التشهد فَرْضٌ ، حتى إنه لا تصح الصلاة من دونه ، وهو ما لا خلاف فيه ، إلا مَنْ شَذَّ . ومع ذلك فقد اختلف العلماء في سبب فَرْضِيَةِ هذا الجلوس ، وفي حجم المدة الزمنية له .

فقد ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن هذا الجلوسَ مَحَلٌّ للتشهد فهو إِذْنٌ يَتَّبَعُهُ ، والتشهدُ عندهم فَرْضٌ (4) ؛ وذلك لما أخرجه الدَّارِقُطْنِي عن عبد الله بن مسعود قال : كنا نقول قبل أن يُفْرَضَ التشهد : السَّلامُ على اللَّهِ والسَّلامُ على جبريل وميكائيل ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « لا تقولوا هكذا ، فإنَّ اللَّهَ هو السَّلام ، ولكن قولوا : التَّحياتُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » (5) .

أما الحنفية ، فالجلوسُ عندهم بِقَدْرِ التشهد ، وقد جعلوا الجلوسَ الأخير فرضاً ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي عن عَلْقَمَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ أَخَذَ بِيَدِهِ وَزَعَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهُ بِيَدِهِ فَعَلَّمَهُ التَّشْهَدَ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،

(1) شرح فتح القدير (ج 1 ص 316) ومغني المحتاج (ج 1 ص 172) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 88) وبلغة السالك (ج 1 ص 115) .

(2) شرح فتح القدير (ج 1 ص 312) وأسهل المدارك (ج 1 ص 201) .

(3) مغني المحتاج (ج 1 ص 172) والمغني (ج 1 ص 539) .

(4) مغني المحتاج (ج 1 ص 172) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 88) والمغني (ج 1 ص 540) وبداية المجتهد (ج 1 ص 136) .

(5) الدارقطني (ج 1 ص 350) .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم قال : « إذا قَضَيْتَ هذا أو فعلتَ هذا فقد قضيتَ صلاتك ، فإن شئتَ أن تقومَ فقم ، وإن شئتَ أن تجلسَ فاجلس » (1) ، فقد علّق الصلاة بالقعود ، وما لا يتمُّ الفرض إلا به فهو فرض (2) .

أما المالكية فقالوا : إن الجلوسَ المفروض ما كان يتسع لإيقاع السلام . وعلى هذا فإن الجزء الأخير من الجلوس الذي يُوقع فيه السلام هو الفرض ، أما ما قبله من جلوس فهو سُنة ، فلو رفع المصلي رأسه من السجود الثاني واعتدل جالساً وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاتته السُنة ، ولو جلس ثم تشهّد كان آتياً بالفرض والسنة معاً (3) .

الركن الثامن : الانتقال من ركن إلى ركن :

وهو فِعْلٌ لا مَنَاصَ منه ؛ لتأدية الأركان والفرائض واحداً بعد آخر ، وذلك كما لو انتقل من القراءة إلى الركوع ، أو ارتفع من الركوع ليسجد السجدة الأولى ، أو ارتفع من السجدة الأولى ليسجد الثانية ، أو فرغ من الثانية ليجلس الجلسة الأخيرة بقدر التشهد أو التسليم على الخلاف ، ثم ليتحوّل بعد ذلك إلى الركن الأخير وهو التسليم ، وإذا لم ينتقل من ركن إلى ركن تعطلت الأركان والفرائض ، وفسدت الصلاة إلا إن كان به عُذر (4) .

الركن التاسع : التسليم :

وهو بمثابة إيدان بالخروج من الصلاة ، فإذا فرغ المصلي من صلاته وأراد أن يخرج منها ؛ سلم عن يمينه وعن شماله ، وهذا التسليم مفروض وهو آخر واجبات الصلاة ، وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة (5) خلافاً للحنفية ، إذ ذهبوا إلى عدم فرضية التسليم للخروج من الصلاة ، بل يقع الخروج منها بما يُنافيها ، كالكلام أو الفعل أو الحدث .

واستدل القائلون بفرضية التسليم بما أخرجه الدارقطني عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » (6) .

(1) الدارقطني (ج 1 ص 353) . (2) البناية (ج 2 ص 102) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 202) وبلغة السالك للصاوي (ج 1 ص 115) .

(4) أسهل المدارك (ج 1 ص 199) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 88) والبناية (ج 2 ص 194-195) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 172) .

(5) مغني المحتاج (ج 1 ص 183-184) والمغني (ج 1 ص 551) وبلغة السالك (ج 1 ص 115) .

(6) الدارقطني (ج 1 ص 359) .

وأخرج الدارقطني عن عمار بن ياسر قال : « كان النبي ﷺ إذا سلم عن يمينه يرى بياض خده الأيمن ، وإذا سلم عن شماله يرى بياض خده الأيمن والأيسر ، وكان تسليمه : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » (1) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن عبد الله بن مسعود قال : « ما نسيت من الأشياء فلم أنس تسليم رسول الله ﷺ في الصلاة عن يمينه وشماله : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » (2) ، فإنه يستدل بفعل الرسول ﷺ على وجوب التسليم ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان يُديم التسليم في صلاته ولا يقطعه ، ونحن مكلفون باتباعه عليه الصلاة والسلام في صلاتنا من حيث كيفيتها وصفتها ، وذلك للخبر : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » (3) .

أما الحنفية فلهم في حكم التسليم قولان :

أحدهما : أن إصابة لفظ السلام واجبة وليست بفرض ، وهم في ذلك يستندون إلى حديث ابن مسعود لما علمه النبي ﷺ التشهد ثم قال له : « إذا قضيت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك ، فان شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تجلس فاجلس » (4) .

ووجه الاستدلال عندهم بهذا الحديث ؛ أن النبي ﷺ حَكَمَ بتمام الصلاة قبل السلام ، وخيره بين القعود والقيام ، والتخيير يُنافي فرضية السلام ووجوبه .. إلا أنهم مع ذلك أثبتوا الوجوب بحديث ابن مسعود احتياطاً دون الفرضية ؛ لأنه خبر واحد ، وبمثله لا تثبت الفرضية .

ثانيهما : أن إصابة لفظ السلام سنة ؛ لأنه لو وجب لأمر به النبي ﷺ ؛ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وبذلك فإنه يصح الخروج من الصلاة بدون لفظة السلام حتى إن الإمام لو أحدث مُتَعَمِّداً قبل السلام صَحَّتْ صلاته ؛ لأن الخروج من الصلاة لا يتعين بلفظ السلام ، بل يتم بغيره ، كما لو تكلم أو أحدث (5) .

(1) الدارقطني (ج 1 ص 356) .

(2) الدارقطني (ج 1 ص 357) .

(3) رواه البخاري (2 / 131) برقم (631) وأحمد (5 / 53) بلفظ : « وصلوا كما تروني أصلي » .

(4) الدارقطني (ج 1 ص 353) .

(5) شرح فتح القدير ومعه حاشية المحقق سعدى أفندي (ج 1 ص 321-322) والبنابة (ج 1 ص 260) ونحفة

الفقهاء (ج 1 ص 238 - 239) .

فقد أخرج الترمذي عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أحدث - يعني الرجل - وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يُسلم فقد جازت صلاته (1) .

التسليمان سنة

المشروع والمسنون تسليمان ، والواجب منهما تسليمة واحدة فقط ، فإذا سلم المصلي التسليمة الأولى كانت هي الواجبة ، فكانت الثانية مسنونة .

وعلى هذا ، فالمفروض تسليمة واحدة لتكون الثانية سنة ، فإذا سلم المصلي مرة خرج من العهدة وأسقط الواجب ، لكنه يندب له أن يُسلم تسليمتين ، وهو ما ذهب إليه عامة العلماء ؛ لأن التسليمة الأولى يتم بها الخروج من الصلاة فلا يجب عليها بعد ذلك شيء آخر .

وفي هذا الصدد يقول ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة .

وثمة قول : وهو أن التسليمة الثانية واجبة كذلك ، وهو قول مرجوح ، والصواب القول الأول ؛ وذلك للإجماع الذي ذكره ابن المنذر (2) .

وأخرج الدارقطني عن عامر بن سعد عن أبيه عن النبي ﷺ أنه كان يُسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده ، وعن يساره حتى يرى بياض خده (3) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين (4) . وكذلك فإن التسليمة الواحدة يخرج بها المصلي من الصلاة فكانت هي الواجبة ولم يجب غيرها .

العبارة المؤخية في التسليم

اختلف العلماء في العبارة التي تجزئ عن التسليم ؛ فقد ذهب المالكية إلى أنها : « السلام عليكم » على التثنية ، وقالوا : إن السلام من أركان الصلاة ، ومن أراد الخروج من الصلاة فلا بد له أن يقول : (السلام عليكم) بالالف واللام . ولا يكفي أن يقول :

(1) الترمذي (ج 2 ص 261) .

(2) المغني (ج 1 ص 553) ومغني المحتاج (ج 1 ص 185) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 238) وأسهل المدارك (ج 1 ص 203) .

(3) الدارقطني (ج 1 ص 357) .

(4) الدارقطني (ج 1 ص 356) .

(سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) ، ولا (سلامي عليكم) ، ولا (سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) .. ولا بُدُّ كذلك من تقديم (السلام) على (عليكم) فلا يُجْزَى قوله : (عليكم السلام) ، ولا بد كذلك من إضافة ميم الجمع لكاف المخاطب ، ولا يكفي قوله : (السلام عليك) ، سواء كان المصلي إماماً أو مأموماً أو فرداً ، فإنه لا يخلو المصلي من مَصْحُوبٍ أَقْلُهُم الحفظة . ولا يَضُرُّ عندهم ما لو زاد : (ورحمة الله وبركاته) لأنها خارجة من الصلاة . لكن ظاهر المذهب أن هذه الزيادة ليست مسنونة وإن ثَبَّتَ بها الحديث ؛ لأنه لم يصحبها عملُ أهل المدينة ⁽¹⁾ .

وقالت الحنفية والشافعية والحنابلة : إن الشُّنَّةُ أن يقول المصلي : « السَلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » ⁽²⁾ . وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الترمذي عن عبد الله عن النبي ﷺ « أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ : السَلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، السَلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » ⁽³⁾ .

وَتَمَّةُ قَوْلٍ : إن التسليم المسنون هو « السَلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » وهو الذي عليه الحنابلة ، لكنَّ الأول عندهم أحسن ، وعند الشافعية ضعيف . ولو قال : « السلام عليكم » فقط ولم يَزِدْ فظاهرُ كلام أحمد أنه مجزئ ، وهو مذهب الشافعية ، وهو الأصل عند المالكية كما بيناه .

وقد استندوا في ذلك إلى حديث النبي ﷺ عن الصلاة : « وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » ⁽⁴⁾ فإن التحليل يحصل بهذا القول ⁽⁵⁾ .

* * *

(1) أسهل المدارك (ج 1 ص 202 - 203) .

(2) شرح فتح القدير ومعه شرح العناية على الهداية (ج 1 ص 319 - 320) ونعمة الفقهاء (ج 1 ص 238) والمجموع (ج 3 ص 478) والكافي (ج 1 ص 185) .

(3) الترمذي (ج 2 ص 89) .

(4) رواه الترمذي (8/1) برقم (3) وقال : هذا الحديث أصبح شيء في هذا الباب وأحسن . وأبو داود (49/1)

برقم (61) وأحمد (1/123) . (5) المغني (ج 1 ص 554) .

شروط الصلاة

شروط : جُمِعَ شُرُوطُ . والشَّرْطُ بفتحين بمعنى العلامة ، والجمع أشرط . والشريطة في معنى الشرط ، وجمعها شرائط (1) .

والشرط في الاصطلاح : مَا يُلْزَمُ مِنْ غَدَمِهِ الْعَدَمُ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ (2) .
وَتَمَّةٌ شُرُوطٌ لِلصَّلَاةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَأُخْرَى مُخْتَلَفٌ فِيهَا :
فَأَمَّا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا فَهِيَ أَرْبَعَةٌ شُرُوطٌ هِيَ : الطَّهَارَةُ ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ ،
وَالْوَقْتُ .

وَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيهَا فَهُمَا اثْنَانِ : النِّيَّةُ ، وَتَكْبِيرَةُ التَّحْرِيمِ .. وَنَأْخُذُ فِي بَيَانِ الشُّرُوطِ
الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا تَبَاعاً :

الشرط الأول : الطهارة :

وهي تشمل كلاً من طهارة الحدث ، وطهارة البدن ، وطهارة الثوب ، وطهارة المكان .
أما طهارة الحدث فهي أشدُّ الطهارات اعتباراً ، لِتَعَلُّقِهَا بِالذَّاتِ ، وَلَا جَزَمَ أَنَّ لَا تَصِحَّ
مَعَ الْحَدَثِ الصَّلَاةُ ، سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ أَوِ الْأَكْبَرِ ، كَالْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ .
وَفِي خُصُوصِ هَذِهِ الطَّهَارَةِ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :
« لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْوَرٍ وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ » (3) .

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ
الطَّهْوَرُ ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » (4) .

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُشْلِ
الْحَيْضِ فَقَالَ : « تَأْخُذُ إِحْدَاكُنَّ مَاءً وَتَسِدُّهَا فَتَطْهَرُ وَتُحَسِّنُ الطَّهْوَرَ ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى
رَأْسِهَا فَتُدْلِكُهُ ذَلِكَ شَدِيداً حَتَّى تَبْلُغَ شُرُوءَ رَأْسِهَا ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ » . وَسَأَلَتْهُ عَنْ
غُشْلِ الْجَنَابَةِ فَقَالَ : « تَأْخُذُ مَاءً فَتَطْهَرُ فَتُحَسِّنُ الطَّهْوَرَ - أَوْ تَبْلُغُ الطَّهْوَرَ - ثُمَّ تَصُبُّ

(1) المصباح المنير (ج 1 ص 331) :

(2) انظر مغني المحتاج (ج 1 ص 184) وأسهل المدارك (ج 1 ص 175) والبناءة (ج 1 ص 55) .

(3) الترمذي (ج 1 ص 5 - 6) ومختصر صحيح مسلم (ص 38) .

(4) الترمذي (ج 1 ص 9) .

على رأسها فتدلكه حتى تبلغ شؤونَ رأسها ، ثم تفيض عليها الماء » (1) .

وأما طهارة البدن ؛ فهي خلؤه من النجاسة ، سواء منها السائل والجامد ، فإنه لا تصح الصلاة إلا أن يكون البدن طاهراً من جميع النجاسات ، فأياً نجاسة تُصيب البدن لا تصح معها الصلاة بغير تطهير إلا أن تكون النجاسة معفواً عنها .

وفي وجوب التطهر من النجاسة تصيب البدن أخرج النسائي عن رافع بن خديج أن علياً أمر عماراً أن يسأل رسول الله ﷺ عن المذي (2) فقال : « يَغْسِلُ مَذَاكِرَهُ وَيَتَوَضَّأُ » (3) .

وأما طهارة الثوب ؛ فهي كذلك خلؤه من النجاسات إلا ما كان معفواً عنها دفعاً للحرج ، فإن التكليف بالتطهر من النجاسة الخفيفة التي يغسر التحرز منها لا يجزم أن في ذلك حرجاً أو إعناتاً يلحق بالعبد ، وذلكم مرفوع لقوله سبحانه ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (4) .

وفي وجوب التطهر من النجاسة تصيب الثوب أخرج الترمذي عن أسماء بنت أبي بكر أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الثوب يصيبه الدَّم من الحيضة ، فقال رسول الله ﷺ : « حُتِّيهِ ثُمَّ اقْرُصِيهِ بِالْمَاءِ ، ثُمَّ رُشِّيهِ وَصَلِّي فِيهِ » (5) .

وأما طهارة المكان ؛ فهي كذلك ضرورة لصحة الصلاة .. ويُراد بالمكان الموضع الذي يُقيم فيه المصلي صلاته ، سواء كان فداً أو مأموماً أو إماماً ، وذلك ما بين موضع قدميه قائماً حتى ينتهي موضع جبهته وهو ساجد ، وأياً نجاسة في هذا المكان تُفسد الصلاة ، فقد أخرج الدارقطني عن عبد الله بن معقل بن مقرن ، قال : قام أعرابي إلى زاوية من زوايا المسجد فأنكشف فَبَالَ فيها ، فقال النبي ﷺ : « تَحْدُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ فَأَلْقُوهُ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَانِهِ مَاءً » (6) . وهذا يدل على وجوب طهارة المكان كيما تصح الصلاة فيه .

وثمة مواضع ينبغي اجتنابها عند الصلاة لِظُلَّةِ مخالطتها النجاسة :

وذلك كأعطان (7) الإبل ، وهي مواضع يُزويكها حيث تُكره الصلاة ، لاحتمال

(1) مختصر صحيح مسلم (ص 54) .

(2) المذي : ماء رقيق يخرج عند الملاعبة أو التفكير في النساء ويضرب إلى البياض . انظر المصباح (ج 1 ص 232) .

(3) النسائي (ج 1 ص 97) .

(4) سورة الحج الآية (78) .

(5) الترمذي (ج 1 ص 255) .

(6) الدارقطني (ج 1 ص 132) .

(7) أعطان : متبارك الإبل عند الماء ، واحدها عطن . انظر مختار الصحاح (ص 440) .

تُفَوِّرُهَا فَيَذْهَبُ الْخُشُوعُ أَوْ لِحْتِمَالِ نَجَاسَتِهَا . وَكَذَلِكَ الْمَقْبَرَةُ فَإِنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهَا مِنْهُيٌّ عَنْهَا ، خَشْيَةُ التَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ ، وَلِمَا فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهَا مِنْ عَزْوَ بِالذَّهْنِ وَالسَّلُوكِ إِلَى التَّشْبِيهِ بِالْوَتْنِيِّينَ الَّذِينَ يُقَدِّسُونَ الْأَصْنَامَ كَالْأَحْجَارِ وَالْقُبُورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ الْحَمَامُ ، فَإِنَّهُ مَصَّبٌ لِلْغَسَالَاتِ وَالنَّجَاسَاتِ عَادَةً ، فَهِيَ مَظْنُةُ التَّنَجِّيسِ ، فَيَنْبَغِي تَنْزِيهُ الصَّلَاةِ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاطِنِ ، دَفْعًا لِحْتِمَالِ التَّنَجِّيسِ . وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ ، وَفِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ .

الشرط الثاني : ستر العورة

العورة في اللغة تعني السَّوْءَةُ ، أَوْ كُلُّ مَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ ، أَوْ هِيَ كُلُّ مَكْمَرٍ لِلسُّتْرِ (1) . وَقِيلَ : الْعَوْرَةُ مِنَ الْعَوَرِ وَهُوَ الْقُبْحُ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِقُبْحِ الْكَشْفِ لَا لِنَفْسِهَا .

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي هَذَا : الْأَمْرُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ لِتَشْرِيفِهَا وَتَكْرِيمِهَا لَا لِخِشْيَتِهَا ، فَإِنَّ الْقُبْلَيْنِ (فَرْجِي الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ) مَنَشَأُ النَّوْعِ الْإِنْسَانِي الْمُفَضَّلِ الْمُكْرَمِ ، وَمِنْ جِهَةِ أُخْرَى فَإِنَّ سِتْرَ الْعَوْرَةِ حَالُ الْقِيَامِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَهُوَ تَعْظِيمٌ لِلَّهِ ، وَأَنَّهُ مَفْرُوضٌ عَقْلًا وَشَرْعًا . فَإِنْ كَانَ السُّتْرُ فَرْضًا كَانَ الْإِنْكَشَافُ مَانِعًا لِحُجُوزِ الصَّلَاةِ ضَرُورَةً (2) .

وَيُسْتَدَلُّ لَذَلِكَ بِكُلِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ :

أَمَّا الْكِتَابُ ؛ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَنْبَغِي مَا دَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ (3) . وَظَاهِرُ الْأَمْرِ يُفِيدُ وَجُوبَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ (4) .

أَمَّا السُّنَّةُ ؛ فَمِنْهَا مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ الْحَائِضِ إِلَّا بِخِمَارٍ » (5) .

وَالْمُرَادُ بِالْحَائِضِ : الْمَرْأَةُ الْبَالِغُ ؛ يَعْنِي إِذَا بَلَغَتْ الْحَيْضَ وَشَيْءٌ مِنْ شَعْرِهَا مَكْشُوفٌ لَمْ تَصِحْ صَلَاتُهَا .

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : انْطَلَقَ أَبِي وَافِدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي

(1) الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ (ج 1 ص 100 - 101) .

(2) بَلْغَةُ السَّالِكِ (ج 1 ص 103) وَالْبَدَائِعُ (ج 1 ص 116) .

(3) سُورَةُ الْأَعْرَافِ الْآيَةُ (31) .

(4) الْمَغْنِي (ج 1 ص 557) وَالْأَمُّ (ج 1 ص 89 - 90) وَشَرَحَ فَتْحُ الْقَدِيرِ وَمَعَهُ شَرْحُ الْعَنَايَةِ (ج 1 ص 257) .

(5) التِّرْمِذِيُّ (ج 2 ص 215) .

نَقَر من قومه فعَلَّمهم الصلاة ؛ وقال : « يُؤْمِّكُمْ أَقْرَأُكُمْ » فكُنْتُ أَقْرَأَهُمْ ، فَقَدْ مُونِي
فَكُنْتُ أَوْمُهُمْ وَعَلَيَّ بُرْدَةٌ صَفْرَاءُ صَغِيرَةٌ ، وَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ انْكَشَفَتْ عَنِّي ، فَقَالَتْ
امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ : وَارِؤَا عَنَا عَوْرَةَ قَارِئِكُمْ . فَاشْتَرَوْا لِي قَمِيصًا عُثْمَانِيًّا فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ
بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَزَحِي بِهِ ⁽¹⁾ .

وجديرٌ بالذكر أن نعرض للحديث عن عورة كل من الرجل والمرأة ، لنعلم المدى من
الانكشاف الذي لا تصح معه الصلاة لدي كل منهما .

عَوْرَةُ الرَّجُل

ذهب جمهور العلماء إلى أن حَدَّ العورة من الرجل ما بين الشُرَّةِ والركبة ، فأثما
انكشاف لما بينهما لا تصح معه الصلاة ، وقد استدلوا على ذلك بما أخرجه كثيرٌ من
أهل السنة عن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه أن النبي ﷺ مرَّ عليه وهو كاشف عن
فَخَذَهُ فَقَالَ : « غَطَّهَا فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ » ⁽²⁾ .

وأخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تُكْشِفْ
فَخَذَكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَخَذٍ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ » . وفي رواية له قال : دخل عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ وَأَنَا كَاشِفٌ عَنْ فَخْذِي فَقَالَ : « يَا عَلِيُّ غَطِّ فَخَذَكَ فَإِنَّهَا مِنَ الْعَوْرَةِ » ⁽³⁾ .

ورثمة قول لأهل الظاهر ، وأحمد ومالك في رواية عنهما أن عورة الرجل هما
السوأتان دون سواهما ، وقد احتجوا لذلك من الأدلة بما يخالطه الاضطراب في الرواية
واحتمال التأويل بغير ما ذهبوا إليه .

انكشاف اليسير من العورة

إذا انكشف اليسير من العورة فهل تبطل الصلاة ؟ . ثمة قولان في هذا :

القول الأول : انكشاف اليسير من العورة حين الصلاة لا يُبطلها ، وهو ما ذهبت إليه
الحنفية ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن سلمة قال :
انطلق أبي وافداً إلى رسول الله ﷺ في نَقَر من قومه ، فعَلَّمهم الصلاة وقال : « يُؤْمِّكُمْ

(1) النسائي (ج 1 ص 71) .

(2) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في مسنده (3 / 478) ، وانظر نيل الأوطار (ج 2 ص 71) .

(3) البيهقي (ج 2 ص 228) .

أَقْرَأُكُمْ فَكُنْتُ أَقْرَأُهُمْ ، فَقَدَمُونِي ، فَكُنْتُ أَوْثَمُهُمْ وَعَلَيَّ بُرْدَةٌ صَفْرَاءُ صَغِيرَةٌ ، وَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ أَنْكَشَفْتُ عَنِي ، فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ : وَارُوا عَنَّا عَوْرَةَ قَارِئِكُمْ . فَاشْتَرَوْا لِي قَمِيصًا عُثْمَانِيًّا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرَحَنِي بِهِ (1) .

وفي رواية أخرى أنه قال : فَكُنْتُ أَوْثَمُهُمْ فِي بُرْدَةٍ مَوْصُولَةٍ فِيهَا قَتَقٌ ، فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ فِيهَا خَرَجْتُ إِسْتِنِي .

قالوا : إِنْ ذَلِكَ قَدْ انْتَشَرَ وَلَمْ يَنْكَرْ وَلَا بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَهُ .

وقالوا من حيث النظر : إِنْ مَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ مَعَ كَثِيرِهِ خَالَ الْعُذْرُ فُرُوقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فِي غَيْرِ حَالِ الْعُذْرِ ، لِأَنَّ الْإِحْتِرَازَ مِنْ أَنْكِشَافِ الْيَسِيرِ فِيهِ حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ ، فَغَفِي عَنْهُ مِثْلَمَا يُغْفَى عَنِ الدَّمِ الْيَسِيرِ .

ومع ذلك فقد اختلف هؤلاء في مقدار اليسير من العورة المَعْفُورُ عنها وفي كيفية تقديره ؛ فَقَالَتِ الْحَنَابِلَةُ : يُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ . وَعَلَى هَذَا فَإِنْ حَدَّ الْكَثِيرُ مَا كَانَ فِي الْعَادَةِ فَاحْشًا ، وَلَا فُرُوقَ فِي ذَلِكَ عَنْدهم بَيْنَ الْفَرْجَيْنِ وَغَيْرِهِمَا .

وقالوا أيضًا : لَوْ أَنْكَشَفْتَ عَوْرَتَهُ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ عَنْ غَيْرِ عَمَدٍ ثُمَّ سَتَرَهَا فِي الْحَالِ بِغَيْرِ إِطْبَاقٍ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ : أَنَّ هَذَا الْأَنْكِشَافَ قَدْ احْتَمَلَ مَدَّةً يَسِيرَةً ، وَيَسِيرُ الزَّمَنُ أَشْبَهُ بِالْيَسِيرِ فِي مِقْدَارِ الْعَوْرَةِ الْمُنْكَشَفَةِ ، وَهِيَ مَعْفُورٌ عَنْهَا (2) .

وقالت الحنفية : إِنْ الْقَلِيلُ الْمُنْكَشَفَ مِنَ الْعَوْرَةِ لَا يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي هَذَا الْأَنْكِشَافِ مِنْ ضَرُورَةٍ ؛ لِأَنَّ الثِّيَابَ لَا تَخْلُو فِي الْعَادَةِ عَنْ قَلِيلِ الْخَرَقِ ، أَمَّا الْكَثِيرُ الْمُنْكَشَفُ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ جَوَازِ الصَّلَاةِ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ .

وبعبارة أخرى فَإِنَّ الْأَنْكِشَافَ الْقَلِيلَ كَثِيرًا مَا يَبْدُو عَادَةً ، وَالتَّحَرُّزُ مِنْهُ يَشَقُّ فَغَفِي عَنْهُ . أَمَّا الْكَثِيرُ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ عَادَةً ، وَالتَّحَرُّزُ مِنْهُ مَيَسُورٌ وَلَا يَشَقُّ فَلَا تَجُوزُ مَعَهُ الصَّلَاةُ .

ومع ذلك فثمة قولان في المذهب الحنفي في الحدِّ الفاصل بين القليل والكثير من العورة المنكشفة :

أحدهما : لِلْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِهِ مُحَمَّدٍ ؛ إِذْ ذَهَبَا إِلَى تَقْدِيرِ الْكَثِيرِ بِالرُّبْعِ .. وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الرُّبْعَ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْعَضْوِ كَثِيرٌ لَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ بِأَنْكِشَافِهِ ، وَمَا كَانَ دُونَ الرُّبْعِ فَهُوَ قَلِيلٌ .

(1) سبق تخريجه .

(2) المغني (ج 1 ص 579 - 580) .

ثانيهما : للإمام أبي يوسف ؛ إذ جعل الأكثر من نصف العضو كثيراً تبطل معه الصلاة ، وما كان دون النصف فهو قليل لا يمنع من صحة الصلاة . أما النصف فقد اختلفت عنه فيه الرواية ؛ فقد ذكر عنه أنه في لحكم القليل ، وقيل : إنه في حكم الكثير .

ووجه القول في التحديد بالنصف عند أبي يوسف : أن القليل والكثير عنده من المتقابلات ، فما كان مقابله أقل منه فهو كثير ، وما كان مقابله أكثر منه فهو قليل ، والأكثر في المتقابلين ما جاوز في حجمه النصف .

أما وجه ما قاله الإمام أبو حنيفة وصاحبه في التحديد بالربع فهو أن الشرع قد أقام الربيع مقام الكل في كثير من المواضع ، كما في حلق الرأس بالنسبة للمحرم ، ومسح ربع الرأس بدلاً من الرأس كله في الوضوء ، وكذا هنا . ويستوي عند الحنفية ما لو كانت العورة المنكشفة غليظة كالقُبُل والدُّبُر ، أو كانت خفيفة كالفخذ ونحوه .

ومن الناس من قدر العورة الغليظة بالذَّهْم ، وذلك على سبيل التغليظ لأمرها . وقد رُدَّ هذا القول ؛ لأن العورة الغليظة كلها لا تزيد على الذَّهْم ، فتقديرها به يكون تخفيفاً لأمرها وليس تغليظاً ، وعلى هذا فإن القضية تنعكس (1) .

القول الثاني : انكشاف اليسير من العورة يُبطلها ، وهو قول الشافعية ، فأما انكشاف عن عورة الرجل مما بين سرتة وركبته يُبطل صلاته ، وأما انكشاف عن عورة المرأة في شعرها أو جسدها ، باستثناء وجهها وكفَّيها فهو مُبطل لصلاتها مهما قلَّ المنكشف ، إلا أن يكون هذا الانكشاف بسبب من ريح أو سقطة ثم يُعاد مكانه من غير وناء أو تلبث (2) .

قال الشافعي في هذا الصدد : إن صلى في قميص فيه خرق على شيء من العورة وإن قلَّ لم تجزه الصلاة ، وإن صلى في قميص يشق عنه لم تجزه الصلاة ، وإن صلى في قميص فيه خرق على غير العورة وكان الخرق غير واسع بحيث لا تُرى منه العورة أجزائه الصلاة ، وإن كانت العورة تُرى منه فلا تجزه الصلاة فيه (3) .

هل السرة والركبة من العورة

اختلف الفقهاء في ذلك ، وهو ما تعرض له في هذا التفصيل :
فقد ذهب الشافعية والحنابلة والمالكية وأهل الظاهر إلى أن السرة والركبة ليستا من

(2 - 3) الأم (ج 1 ص 89) .

(1) البدائع (ج 1 ص 17) .

العورة⁽¹⁾ ، واحتجوا لذلك بما أخرجه أبو داود والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في حديث : « وإذا زوج أحدكم خادمه : عبده أو أجيّره فلا ينظر إلى ما دون الشرة وفوق الركبة »⁽²⁾ . وهو يدل على أن السرة والركبة ليستا من العورة .

وأخرج البخاري عن أبي موسى « أن النبي ﷺ كان قاعداً في مكان فيه ماء ، قد انكشف عن ركبتيه - أو ركبته - ، فلما دخل عثمان غطّاها »⁽³⁾ .

وروي أحمد عن عُمَيْرِ بْنِ إِسْحَاقَ قال : كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال : « أَرِنِي أَقْبَلُ مِنْكَ حَيْثُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ ، فقال بقميصه فقبّل سُرَّتَهُ »⁽⁴⁾ .

أما الحنفية فقد ذهبوا إلى أن الركبة نفسها عورة ، واحتجوا بالخبر : « عورة الرجل ما دون سُرَّتِهِ حتى يجاوز ركبته »⁽⁵⁾ . واحتجوا كذلك بقوله عليه الصلاة والسلام : « الركبة من العورة »⁽⁶⁾ . واحتجوا كذلك بالنظر فقالوا : « الركبة ملتقى عَظْمِ السَّاقِ والفخذ » فقلنا بكونها عورة احتياطاً⁽⁷⁾ . أما السرة فليست عندهم بعورة وهو ما اتفق عليه الجمهور⁽⁸⁾ .

عورة المرأة

أجمع العلماء على أن سائر بدن المرأة عورة ما عدا وجهها وكفّهما ، وما سوى الوجه والكفين من البدن لا يجوز إظهاره ، بل يجب ستره في الصلاة ، وأما انكشاف من جسد المرأة - عدا الوجه والكفين - تبطل معه الصلاة ، وهو الذي عليه أكثر أهل العلم ، وفيهم الشافعية والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر⁽⁹⁾ .

أما الحنفية فقالوا : إن قَدَمَي المرأة ليستا بعورة لِتَحَقُّقِ الْإِبْتِلَاءِ ، فإن التكليف بسترهما يتضمن حَرَجاً ومَشَقَّةً فَأُسْقِطَ⁽¹⁰⁾ . وعلى هذا فإن الحنفية يتفقون مع الجمهور في

(1) المغني (ج 1 ص 579) والمهذب (ج 1 ص 64) وأسهل المدارك (ج 1 ص 181) .

(2) رواه أبو داود (362 / 4) برقم (4114) وانظر نيل الأوطار (ج 2 ص 73) .

(3) رواه البخاري (65 / 7) برقم (3695) وانظر نيل الأوطار (ج 2 ص 72) .

(4) رواه أحمد (255 / 2) وانظر نيل الأوطار (ج 2 ص 73) .

(5) روى البيهقي ما يشبهه (ج 1 ص 23) . (6) الدارقطني (ج 1 ص 231) .

(7) الاختيار (ج 1 ص 44) .

(8 - 9) المغني (ج 1 ص 601) والأم (ج 1 ص 89) وبلغة السالك (ج 1 ص 104) والمحلّى (ج 3 ص

212) .

(10) شرح فتح القدير (ج 1 ص 259) والبدائع (ج 1 ص 117) .

حقيقة العورة للمرأة باستثناء القدمين لما في سترهما من حرج .

وخلاصة ذلك أن جسد المرأة كله عورة باستثناء وجهها وكفيها ، واستثنى الحنفية القدمين ، ولا يجوز أن يظهر من جسد المرأة أو شعرها شيء حتى ولو لمعة واحدة من بدنهما أو بضغ شعرات من شعرها ، وأما إظهار ذلك في الصلاة فيفسدها (1) . وهذه حقيقة لا مرء فيها إلا ما ذكر أن المرأة كلها عورة حتى الوجه والكفين ، وهو ما نحسب أنه مرجوح ، والله تعالى أعلم .

أدلة الجمهور

استدل الجمهور على أن جسد المرأة في الصلاة وخارجها عورة ما عدا وجهها وكفيها بكل من الكتاب والسنة .

أما الكتاب ؛ فهو قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ (2) وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بقوله : ﴿ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ الوجه والكفان ، فهما مباح إظهارهما ، فإن في إخفائهما حرجاً وعسراً (3) .

أما السنة ؛ فمنها ما أخرجه البيهقي بإسناده عن عائشة أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب شامية رفاق ، فأعرض عنها ثم قال : « ما هذا يا أسماء ؟ إن المرأة إذا بلغت الحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا » وأشار إلى وجهه وكفيه (4) .

وجاء في الموطأ عن محمد بن زيد التيمي عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ : ماذا تُصلي فيه المرأة ؟ قالت : « في الخمار والدُّرْعِ السابغ الذي يغيب ظهر قدميها » (5) .

وأخرج النسائي والترمذي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ بَجَرَ ثَوْبَهُ خَيْلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . فقالت أم سلمة : فكيف يصنع النساءُ بذُيُولِهِنَّ ؟ قال : « يُزَيِّنْنَ شِبْرًا » قالت : إذن تنكشف أفئدائهن ، قال : « فَيُزَيِّنُهُنَّ ذِرَاعًا لَا يَرَدْنَ »

(1) المغني (ج 1 ص 601) والأم (ج 1 ص 89) وبداية المجتهد (ج 1 ص 99) وشرح فتح القدير (ج 1 ص 259) ونيل الأوطار (ج 2 ص 75) وبلغة السالك (ج 1 ص 105) والمحلى (ج 4 ص 216) .
(2) سورة النور الآية (31) .

(3) تفسير القرطبي (ج 12 ص 228) وتفسير ابن كثير (ج 3 ص 283) وتفسير البيضاوي (ص 467) وأحكام القرآن لابن العربي (ج 3 ص 1356) .

(4) البيهقي (ج 2 ص 126) .
(5) الموطأ (ص 72) .

عليه . وفي رواية أحمد : أن نساء النبي ﷺ سأله عن الذَّيْل فقال : « اجْعَلْتَهُ شَيْئاً » فَقُلْنَ : إن شَيْئاً لا يستر من عورة . فقال « اجْعَلْتَهُ ذِرَاعاً » (1) .

وأخرج ابن ماجه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « ذَيْلُكَ ذِرَاعٌ » (2) .

وفي ذلك دلالة على وجوب ستر القدمين للمرأة ، لأن التكليف بإرخاء ذيل الثوب ليكون أسفل القدمين ذراعاً - حتى ولو أدى ذلك إلى ملامسة الثوب للقدم الذي يكون على الأرض - إنما يعني وجوب ستر القدمين .

صلاة المرأة

ربما تحيق بالإنسان ظروف يكون فيها عارياً لا يجد ما يلبسه ؛ كما لو غرق قوم فخرجوا عراً ، أو جاءت عصابة من لصوص فسلبوهم ثيابهم وأمتعتهم حال كونهم في الماء ، أو شبت فيها نار فاحترقت .. فكيف لمثل هؤلاء أن يؤدوا الصلاة في مثل هذه الظروف من العُزْي وانعدام ما يستر العورة ؟

فإنهم إن كانوا رجالاً صلوا فرادى ، أو جماعة ، فيقومون ويركعون ويسجدون على أن يقوم إمامهم وسطهم وليس أمامهم كيلاً يروّهُ ، ثم ليخض بعضُهم الطرف عن بعض كيلاً يترأّوا .

وكذلك النساء فإنهن لو كنَّ عاريات وجب أن يتتحيّن ويستتيرن من الرجال ما أمكن ، ثم ليصلين جماعة وتؤمهن إحداهن على أن تقوم وشطهن وليغضبضن من أبصارهن عن بعضهن ثم يركعن ويسجدن ويصلين .

وإن كان مع أحد الرجال ثوب كان هو إمامهم إن كان يحسن القراءة وإلا ألبسه غيره ليؤمهم إن كان قارئاً ، فإن لم يكن واحد منهم يحسن القراءة صلى صاحب الثوب وحده ، ثم أعار ثوبه لكل واحد من الباقيين ليصلي منفرداً ، وبذلك يصلون واحداً واحداً ، فإن امتنع من أن يُعيرهم ثوبه كان مسيقاً وتجزئهم صلاتهم وهم عراة ، وليس لهم أن يحملوه على إعارتهم الثوب عتوة .

(1) الحديث رواه مسلم (3/ 1652) برقم (2085) والنسائي (8/ 323) برقم (5327) والترمذي (4/ 195) برقم (1731) وقال : هذا حديث حسن صحيح وانظر نيل الأوطار (ج 2 ص 77) .

(2) رزاه ابن ماجه (2/ 1185) برقم (3582) وفي الزوائد « في إسناده أبو المهزّم وهو متفق على تضعيفه ،

واسمه يزيد بن سفيان وقيل : عبد الرحمن » . اهـ . وانظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 1 ص 667) .

وإن كان مع الرجال نساءً ، كان على صاحب الثوب أن يُعَيِّر ثوبه للنساء قبل الرجال ، حتى إذا قَرَعْنَ من الصلاة أعاره للرجال ، وعلى هذا فإنه على كل واحد أن ينتظر حتى يفرغَ لايسُ الثوب من صلاته ثم يَلْبَسُه من بعده آخرُ فيصلي وهكذا .. فإن تعجلَ وصلى عارياً وجب عليه أن يُعيد الصلاة لابساً ، ذلك الذي عليه الشافعية والمالكية وأحمد في الظاهر من قوله ، وهو موافق لمذهب الحنفية في المسألة (1) .

والذي عليه الحنابلة في المُعْتَمَد من مذهبهم أن الذين يخرجون عُرَاةً عليهم أن يُصلوا وهم جلوسٌ يُؤْمِنُونَ إِمَاءَ برؤوسهم ، لأن ذلك آكدُ في الشَّرِّ (2) .

وإن وَجَدَ الثَّيْبُ جِلْدًا أو ورقاً طاهراً يستطيع أن يَخْصِفَ منه على نفسه فيستترَ فقد وجب عليه ذلك ، ولا يجوز له أن يصلي عرياناً (3) .

الشرط الثالث : استقبال القبلة :

القبلة في اللغة بمعنى الجهة ، والمقصودُ بها ناحية الصلاة أو جهة المسجد . والقبلة مأخوذة من قَابَلَ الشيءَ بالشيء إذا حاذاه ، وأقبل عليه إذا حاذاه بوجهه . وأصله من القُبْل نقيض الدُبُر ، وقيل : سُمِّيت القبلة قبلةً لأن المصلي يقابلها وتقابله (4) .

واستقبال القبلة شرطٌ من شروط الصلاة ، فلا تستقيم الصلاة ولا تصح إلا به . وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى مُوجِبًا على كل مسلم أن يتوجه صَوْبَ الكعبة : ﴿ قُولُوا وَمِنْهُمْ كُمْ سَطْرٌ ﴾ (5) . وذلك بعد أن أمر الله بالتوجه في الصلاة عن بيت المقدس إلى الكعبة لتكون للناس مثابةً دائمة .

ويُستدل كذلك من السنة على الوجوب بما أخرجه البخاري عن البراء بن عازب (رضي الله عنهما) قال : « كان رسولُ الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستةَ عَشَرَ أو سبعةَ عَشَرَ شهراً ، وكان رسولُ الله ﷺ يحب أن يُوجَّه إلى الكعبة ، فأنزل الله : ﴿ قَدْ رَزَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ (6) فتوجه نحو الكعبة ، وقال السفهاء من الناس وهم

(1) الأم (ج 1 ص 91) والمغني (ج 1 ص 622) والمدينة (ج 1 ص 95) .

(2) المغني (ج 1 ص 622) .

(3) المغني (ج 1 ص 622) والأم (ج 1 ص 91) .

(4) لسان العرب (ج 1 ص 544) والنظم المستعذب في شرح غريب المذهب (ج 1 ص 67) .

(5 - 6) سورة البقرة الآية (144) .

اليهود : ﴿ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَنْ قِبَلِهِمُ الْبَيْتَ كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (1) فصلّى مع النبي ﷺ رجلٌ ثم خرج بعد ما صلى فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، فَقَالَ : هُوَ يَشْهَدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ، فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ (2) .

وأخرج مسلمٌ عن ابنِ عُمرَ قال : « بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَقَاءً ؛ إِذْ جَاءَهُمْ آيَةٌ فَقَالَ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ ، فَاسْتَقْبَلُوهَا ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ » (3) .

وفي فرضية استقبال القبلة أخرج البخاري بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ » (4) . وأخرج البخاري عن أنس بن مالك قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا وَصَلُّوا صَلَاتِنَا وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا فَقَدْ حُزِمَتْ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ ، إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابَتِهِمْ عَلَى اللَّهِ » (5) .

وخلاصة القول : إن استقبال القبلة شرطٌ من شروط الصلاة ، لا تصح إلا به ، إلا في حالين هما : شدة الخوف والتنفُّل في السفر ، وهو ما بيناه في الكلام عن آية القبلة ﴿ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ (6) .

الشرط الرابع : الوقت :

دخول الوقت في حق كل صلاة شرطٌ لوجوبها وصحتها معاً ؛ فإن الوقت مثلما هو سببٌ لوجوب الصلاة فهو كذلك شرطٌ لأدائها ؛ ذلك أن الصلاة لا تجب قبل دخول وقتها ، فإن دخل وقتها وجب أدائها على الفور ، أو التراخي ، على الخلاف . ومن الناحية الثانية : فإن الصلاة لا تصح قبل دخول الوقت ، فأما صلاة مفروضة تؤدَّى قبل وقتها لا تصح إلا أن تكون قضاءً أو برخصة الجمع ، قال الله سبحانه في ذلك : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ (7) أي فرضاً مؤقتاً لا يجوز أدائه قبل وقته ، فلو صلى صلاة قبل وقتها لغير رخصة ؛ كانت الصلاة غير صحيحة وهو ملالاً

(2) البخاري (ج 1 ص 104 - 105) .

(4) البخاري (ج 1 ص 104) .

(6) سورة البقرة الآية (144) .

(1) سورة البقرة الآية (142) .

(3) مسلم (ج 2 ص 66) .

(5) البخاري (ج 1 ص 103) .

(7) سورة النساء الآية (103) .

خلاف فيه ⁽¹⁾ ، فإن صلاها ثم استبان له أنه لم يدخل وقتها انقلبت نفلاً لأنه لما بطلت فيه الفريضة بقيت نية الصلاة ⁽²⁾ .

ولا يجوز لمسلم مكلف أن يؤخر الصلاة عن وقتها إلا أن يكون معذوراً أو ذا رخصة ، كالنائم أو الناسي أو المكروه ، أو من يؤخرها للجمع ، لغدر السفر أو المطر ونحوهما ؛ فقد أخرج أبو داود بإسناده عن أبي قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة ؛ أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى » ⁽³⁾ .

(1) البدائع (ج 1 ص 121) والكافي (ج 1 ص 157) وأسهل المدارك (ج 1 ص 176) والمهذب (ج 1 ص 53) ..

(3) أبو داود (ج 1 ص 121) .

(2) الكافي (ج 1 ص 157) .

تأصيل أوقات الصلوات المكتوبة

الأصل في أوقات الصلوات المفروضة معلوم من الكتاب الحكيم على نحو مجمل وغير مفصل؛ وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾⁽¹⁾، فإن ذلك نص كريم مجمل تقرر فيه تأصيل لصلوات مكتوبة خمس؛ فقوله: ﴿طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾ تقرر فيه الفجر والظهر والعصر، وقوله: ﴿وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ تقرر فيه صلاتا المغرب والعشاء، وذلك على نحو من الإجمال الذي تكشف عنه السنة فيما تُبينه في حيته إن شاء الله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِذْ قُورَأَ الْفَجْرِ كَانَتْ مَشْهُودًا﴾⁽²⁾، وذلك نص كريم مجمل حوى في مضمونه الصلوات المكتوبة الخمس، فقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ فيه تقرير لأربع صلوات وهي: الظهر الذي يبدأ وقته من دُلُوكِ الشمس وهو زوالها، ثم العصر، ثم المغرب، فالعشاء.

أما الفريضة الخامسة فقد قررها قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ويتراد به صلاة الفجر التي تأخذ فيها القراءة أهمية ظاهرة قسُمت ﴿قُرْآنَ الْفَجْرِ﴾، إلى غير ذلك من الآيات التي تتضمن تأصيلاً مجملًا لفريضة الصلاة بغير ما تفصيل.

مواقيت الصلاة

نعرض للحديث عن أوقات الصلاة من حيث أوائلها وأواخرها بما هو معلوم من الأحاديث الصُّحاح، وكذلك قد أجمع المسلمون على أن الصلوات الخمس مؤقَّنة بمواقيت معلومة ومحددة تعرض لكل واحد منها تفصيلاً:

وقت الظهر

وقت الظهر إذا زالت الشمس؛ وزوالها يعني ميلها عن وسط السماء قليلاً، فإن زالت فقد وجبت صلاة الظهر؛ فقد أخرج الترمذي بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أُمْنِي جبريل عليه السلام عند البيت مرتين، فصلّى الظهر في الأولى منهما حين كان الفَيء مثل الشُّراك»⁽³⁾، ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظلّه، ثم صلى

(2): سورة الإسراء الآية (78).

(1) سورة هود الآية (114).

(3) الشراك: شراك النمل أي: سيرها الذي على ظهر القدم، انظر المصباح (ج 1 ص 333).

المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم ، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه ، ثم صلى المغرب لوقته الأول ، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إلي جبريل فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين الوقتين ⁽¹⁾ .

يستدل من ذلك أنه إذا زالت الشمس عن كبد السماء دخل وقت الظهر مهما كان مقدار الزوال قليلاً ، فإنه يدخل الوقت لمجرد أي زوال ، وهو ما لا خلاف فيه .

وأما آخر وقت الظهر فهو أن يصير ظل كل شيء مثله ، وذلك يعني أن الظل إذا زاد على ما زالت عليه الشمس قدر ظل طول الشخص فذلك آخر وقت الظهر .

وبعبارة أخرى : فإنه إذا مالت الشمس عن كبد السماء فكان الظل بعد ذلك مثل طول الشخص : فذلكم آخر وقت الظهر ؛ أي إذا صار ظل كل شيء مثله سوى ظل الزوال ⁽²⁾ ، ويتدل عليه قوله في الحديث : « وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله » . وفي ذلك أخرج مسلم أيضاً عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يخضهر العصر » ⁽³⁾ .

وقت العصر

ثمة خلاف بين العلماء في أول وقت العصر وفي آخره .

أما أوله فقد ذكر عن الإمام أبي حنيفة في ذلك روايات ثلاث :

الرواية الأولى : للإمام محمد بن الحسن الشيباني ؛ إذ روى عنه أنه إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر .

الرواية الثانية : فقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا صار ظل كل شيء مثله سوى في

(1) الترمذي (ج 1 ص 279 - 280) .

(2) البدائع (ج 1 ص 122) والمغني (ج 1 ص 272 - 274) ومغني المحتاج (ج 1 ص 121) وبلغة السالك (ج 1

(3) مختصر صحيح مسلم (ص 62) .

ص 82) .

الزوال ، فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد وزُفر .

الرواية الثالثة : فقد رَوَى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة أنه قال : إذا صار ظل كل شيء مثله سوى فيء الزوال خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ، فيكون بذلك بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل كما بين الظهر والفجر .

على أن المعتمد في المذهب عندهم ما رواه محمد عنه أنه إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى فيء الزوال خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وهو الذي عليه أبو حنيفة رحمه الله .

واستدل الإمام أبو حنيفة على قوله بما أخرجه الترمذي وأبو داود عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا اشتد الحر فأتبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » (1) .

ووجه الاستدلال بهذا الخبر أن الإبراء يحصل بصيرورة ظل كل شيء مثليه ، فإن الحر لا يفتقر خصوصاً في مكة قبل هذا الميقات (2) .

وذهبت الشافعية والحنابلة والمالكية إلى أن أول وقت العصر هو بعينه آخر وقت الظهر ، وهو أن يصير ظل كل شيء مثله ؛ وذلك يعني أن أول العصر هو مصير ظل كل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس الموجود عند الزوال . والطريقة لمعرفة ذلك هي :

أن نُقيم شاخصاً في أرض مستوية ، ثم نجعل علامة على رأس الظل ، فإذا كان الظل حتى ينقص من الخط فهو قبل الزوال ، وإن وقف الظل من غير زيادة ولا نقصان فهو وقت الاستواء ، وإن أخذ الظل في الزيادة تبين أن الشمس زالت ، فإذا بلغ ظل الشاخص مثله سوى استواء الشمس كان أول وقت العصر . وبعبارة أخرى : فإن أول وقت العصر أن يُجاوز ظل الشيء مثله بأقل زيادة (3) .

ويُستدل لذلك بما أخرجه النسائي عن جابر قال : سأل رجل رسول الله ﷺ عن مواقيت الصلاة فقال : « صلّ معي ، فصلّى الظهر حين زاغت الشمس ، والعصر حين كان قُبَيْء كل شيء مثله ، والمغرب حين غابت الشمس ، والعشاء حين غاب الشفق » قال : ثم فصلّى الظهر حين كان فيء الإنسان مثله ، والعصر حين كان فيء الإنسان مثليه ، والمغرب حين كان قبيل غيوبة الشفق . قال عبد الله بن الحرث : ثم قال في العشاء :

(1) الترمذي (ج 1 ص 295) وأبو داود (ج 1 ص 348) .

(2) البدائع (ج 1 ص 123) وشرح فقه القدر ومعه شرح العناية (ج 1 ص 219 - 220) .

(3) مغني المحتاج (ج 1 ص 121 - 122) والمغني (ج 1 ص 375) وبداية المجتهد (ج 1 ص 94) .

أرى إلى ثلث الليل (1) .

آخر وقت العصر

اختلفت كلمة العلماء في آخر وقت العصر . ونَعْرِضُ لذلك في ثلاثة أقوال :

القول الأول : ينتهي وقت العصر بغروب الشمس ، وهو قول الحنفية والشافعية في أحد القولين لهم (2) . ودليل ذلك ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تَطْلُعَ الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » (3) .

القول الثاني : ينتهي وقت العصر بصَيْرُورَةِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ ، وهو القول المعتمد لدى الحنابلة ، والشافعية في قولهم الثاني ، وهو لإحدى الروایتين في المذهب المالكي (4) ، ودليلهم في ذلك حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « أُمْنِي جبريل (عليه السلام) عند البيت مرتين .. وجاء فيه : « ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ .. ثُمَّ التَفْتُ إِلَيَّ جَبْرِيلُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ » (5) .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث : أن صلاة العصر تصح فيما بين هذين الوقتين وهما : المدة التي يصير فيها ظل الشيء مثله وهو بداية وقت العصر ، والمدة التي يصير فيها ظل الشيء مثليه ، وهو نهاية وقت العصر ، فما بينهما هو وقت العصر ؛ إذ تجوز فيه الصلاة .

القول الثالث : آخر وقت العصر هو اصفرار الشمس . وقد ذهب إلى ذلك المالكية في الرواية الثانية عنهم ، وهو قول أحمد في رواية عنه (6) . ودليلهم في ذلك ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « ووقت العصر ما لم تُصَفَّرَ الشمس » (7) .

(1) النسائي (ج 1 ص 251 - 252) .

(2) البدائع (ج 1 ص 123) ومغني المحتاج (ج 1 ص 122) .

(3) النسائي (ج 1 ص 257 - 258) .

(4) مغني المحتاج (ج 1 ص 122) والمغني (ج 1 ص 376) وبداية المجتهد (ج 1 ص 94 - 95) .

(5) رواه الترمذي (1 / 278) برقم (149) . وقال : حديث حسن صحيح .

(6) بداية المجتهد (ج 1 ص 94 - 95) والمغني (ج 1 ص 376) .

(7) مختصر صحيح مسلم (ص 62) .

وكذلك ما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « وإن أول وقت صلاة العصر حين يدخل وقتها ، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس » (1) .

وقت المغرب

أول وقت المغرب حين غروب الشمس ، فإن غربت وجبت صلاة المغرب ، وهو ما لا خلاف فيه (2) . ويُستدل لذلك بما أخرجه مسلم عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ « كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس وتوارث بالحجاب » (3) .

وأخرج الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس » (4) .

وأخرج الترمذي كذلك عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « أمني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين .. ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس » (5) .

والمراد بالوجوب : السقوط والوقوع ؛ فالشمس كأنما تسقط أوتقع مع المغيب .
أما آخر وقت المغرب فتمة قولان فيه :

أحدهما : أنه عند مغيب الشفق (6) ، فإذا غاب الشفق وجبت صلاة المغرب ، وهو قول الحنفية والحنابلة ، والشافعي في القديم ، وحجتهم في ذلك ما أخرجه مسلم والترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق » (7) .

وأخرج النسائي عن جابر بن عبد الله قال : جاء جبريل عليه السلام إلى النبي ﷺ حين زالت الشمس فقال : قُمْ يا محمد فصل الظهر حين مالت الشمس .. حتى إذا غاب الشفق جاءه فقال : قُمْ فصل العشاء (8) .

(1) الترمذي (ج 1 ص 283 - 284) .

(2) البدائع (ج 1 ص 123) ومغني المحتاج (ج 1 ص 122) والمغني (ج 1 ص 381) وبداية المجتهد (ج 1 ص 95) .

(3) مختصر صحيح مسلم (ص 66) .

(4) الترمذي (ج 1 ص 279) .

(5) الترمذي (ج 1 ص 284) .

(6) الشفق : معناه الحفرة ، وهي من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة ، أو هو الحفرة التي تری في المغرب بعد سقوط الشمس ، انظر المصباح المنير (ج 1 ص 340 - 341) .

(7) الترمذي (ج 1 ص 284) .

(8) النسائي (ج 1 ص 263) .

وأخرج مسلم عن أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) عن رسول الله ﷺ أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً ، فأمر بلالاً فأقام الفجر حين انشق الفجر .. ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق (1) .

يُستفاد من ذلك أن وقت المغرب مُوسّع كغيره من أوقات الصلاة ، فهو ما بين غروب الشمس إلى غروب الشفق (2) .

ثانيهما : ينتهي وقت المغرب بِمُضِيِّ زمن يتسع للوضوء وسُتْرِ العورة والأذان والإقامة وصلاة ركعات خمس . وقد ذهب إلى ذلك المالكية في المشهور من مذهبهم ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وبه قال إسحق وأبو ثور وبعض الشافعية ، وحجّتهم في ذلك أن جبريل عليه السلام صلاًها في اليومين في وقت واحد بخلاف غيرها ، فقد أخرج الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « أُمِنِي جبريل عند البيت مرتين ، فصلّى الظهر في الأولى منهما حين كان الفيء مثل الشراك .. ثم صلّى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم .. وصلّى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس .. ثم صلى المغرب لوقته الأول » (3) ، فقد صلّى المغرب في المرتين في وقت واحد خلافاً لغيره من الأوقات ، وعلى هذا فإن وقت المغرب مُضَيَّق بحيث يُمكن للمرء أن يتطهر فيه ويصلي فقط ، فإن تطهر وصلّى فقد فات وقت المغرب (4) .

وقت العشاء

أول وقت العشاء عند مغيب الشفق ، وهو ما لا خلاف فيه ، وفي ذلك أخرج الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن للصلاة أولاً ، وآخرأ ، وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الأفق » (5) . لكنهم اختلفوا في ماهية الشفق ، فتَمَّة قولان في ذلك :

القول الأول : أن الشفق الذي يخرج به وقت المغرب ويدخل به وقت العشاء هو الحُمْرة ، وهو الذي عليه المالكية والشافعية والحنابلة ، وبه قال الثوري وابن أبي ليلى وإسحق وصاحباً أبي حنيفة ، وهو قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر (رضي الله

(1) مختصر صحيح مسلم (ص 62) .

(2) البدائع (ج 1 ص 123) ومغني المحتاج (ج 1 ص 123) والمغني (ج 1 ص 381) .

(3) سبق تخريجه .

(4) مغني المحتاج (ج 1 ص 123) والمغني (ج 1 ص 381) والمجموع (ج 3 ص 30 - 31) وبداية المجتهد

(5) الترمذي (ج 1 ص 284) .

(ج 1 ص 95) .

عنهم (1) . واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخاري عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : أَعْتَمَ رسولُ الله ﷺ ليلةَ بالعشاء وذلك قبل أن يُقَشَّوْا الإسلام ، فلم يخرج حتى قال عُمر : نَامَ النساءُ والصبيان ، فخرج فقال لأهل المسجد : « ما ينتظرها أحدٌ من أهل الأرض غيركم » (2) . وأخرج البخاري عن عائشة أيضاً قالت : « كانوا يصلون فيما بين أن يغيب الشفقُ إلى ثلث الليل الأول » . وفي رواية عن ابن عباس قال : فخرج رسولُ الله ﷺ كأنني أنظر إليه الآن يَقْطُرُ رأسُهُ ماءً واضعاً يده على رأسه فقال : « لولا أن أُشْفِيَ على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا » (3) ؛ أي بين أن يغيب الشفقُ إلى ثلث الليل الأول .

ووجه الاستدلال بهذه النصوص : أن الصلاة بعد لحلول العتمة يستدل بها على مغيب الحمرة فهي المقصودة بالشفق ؛ فإنه بحلول العتمة تغيب الحمرة قطعاً ، وكذلك صلاة النبي ﷺ بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول ، فإن المراد بالشفق هنا الحمرة التي تعلق الأفق ، ويدل على ذلك ما روي عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « الشفق : الحمرة ، فإذا غاب الشفقُ وجبت العشاء » (4) .

القول الثاني : أن الشفق يُراد به البياض الذي يكون بعد الحمرة وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وابن المنذر ، وهو مذهب أبي بكر وعمر وأنس وأبي هريرة ومعاذ وعائشة (رضي الله عنهم) . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَقْبِرْ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾ (5) ؛ فقد جعل التمسق غاية لوقت المغرب ، ولا يكون غسق ما بقي نورٌ معترض في الأفق ، فالمراد بالشفق البياض وليس الحمرة (6) .

وفي ذلك أخرج الدارقطني عن أبي مسعود الأنصاري قال يصف صلاة النبي ﷺ : « ويصلي العشاء حين يمشو الأفق » (7) وإنما يسود الأفق إذا غشيته الظلام غشيته ذهاب البياض . والصواب أن الشفق : الحمرة لما بيناه من خبر ، وفي ذلك يقول ابن عباس : الشفق : الحمرة (8) .

(1) المغني (ج 1 ص 382) ومغني المحتاج (ج 1 ص 123) وبداية المجتهد (ج 1 ص 96) والبدائع (ج 1 ص 124) .

(2) مختصر صحيح البخاري (ص 93 - 94) .

(3) مختصر صحيح البخاري (ص 94) .

(4) البيهقي (ج 1 ص 373) .

(5) سورة الإسراء الآية (78) .

(6) البدائع (ج 1 ص 124) والمغني (ج 1 ص 382 - 383) .

(7) الدارقطني (ج 1 ص 250) .

(8) البيهقي (ج 1 ص 373) .

آخ وقت العشاء

اختلف العلماء في آخر وقت العشاء . ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : إن وقت العشاء يمتد إلى طلوع الفجر الصادق ، وبذلك فإنه إذا طلع الفجر انتهى وقت العشاء ، وهو قول الحنفية ، وقال به بعض الشافعية ⁽¹⁾ . ويستدل لذلك بما رواه مسلم عن النبي ﷺ من حُطِّبَ له طويلة قال فيها : « أما إنه ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى » ⁽²⁾ . وَوَجَّه الاستدلال بهذا الحديث : أن التفريط إنما يكون في تأخير الصلاة عن وقتها ، وهو دخول الوقت الذي يليه ، وبذلك فإنه لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت آخر قبله .

القول الثاني : إن وقت العشاء يمتد إلى ثلث الليل ، وهو الذي عليه الشافعية في أحد القولين لهم ، وهو إحدى الروايتين في المذهب الحنبلي والمشهور من مذهب مالك ⁽³⁾ . واستدلوا على ذلك بما أخرجه مسلم عن أبي موسى الأشعري أن النبي ﷺ « أَمَرَ العشاء حتى كان ثلث الليل الأول » ⁽⁴⁾ .

وأخرج النسائي بإسناده عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال في آخر وقت العشاء : « صَلُّوْهَا فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل » ⁽⁵⁾ .

القول الثالث : إنه يمتد إلى نصف الليل . وهو ما ذهب إليه الشافعية في قولهم الثاني ، والحنابلة في الرواية الثانية عنهم ، وهو مَرْوِيٌّ عن مالك ⁽⁶⁾ .

ودليلهم في ذلك ما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن للصلاة أولاً وآخرأ .. وإن أَوَّلَ وقتِ العشاء الآخرة حين يغيب الأفق ، وإن آخرَ وقتها حين ينتصف الليل » ⁽⁷⁾ .

وأخرج النسائي عن أبي سعيد الخدري قال : صَلَّى بنا رسول الله ﷺ صلاة

(1) البدائع (ج 1 ص 124) وشرح فتح القدير (ج 1 ص 222) ومغني المحتاج (ج 1 ص 124) .

(2) أخرجه مسلم بإسناده عن قتادة . انظر مختصر صحيح مسلم (ص 67 - 68) .

(3) بداية المجتهد (ج 1 ص 97) والمغني (ج 1 ص 384) والمجموع (ج 3 ص 39) .

(4) مختصر صحيح مسلم (ص 63) . (5) سنن النسائي (ج 1 ص 267) .

(6) المجموع (ج 3 ص 39) والمغني (ج 1 ص 384) وبداية المجتهد (ج 1 ص 97) .

(7) الترمذي (ج 1 ص 285) .

المغرب ، ثم لم يخرج إلينا حتى ذهب شَطْرُ الليل ، فخرج فصلّى بهم ثم قال : « إن الناس قد صلوا وناموا ، وأنتم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتُم الصلاة ، ولولا ضعفُ الضعيف وسُقْمُ السقيم لأمرتُ بهذه الصلاة أن تُؤَخَّرَ إلى شَطْرِ الليل » (1) .

وقت الصبح

اتفق العلماء على أن أول وقت الصبح هو طلوع الفجر الصادق ، أو هو الفجر الثاني ، وهو البياض الذي ينتشر ضياؤه حتى يعم الأفق ، احترازاً من البياض الكاذب الذي لا ينتشر ، بل يخرج دقيقاً مستطيلاً في وسط السماء يُشبه ذنب السرخان (الذئب) ، ثم يذهب ليأتي عقيقه الفجرُ الصادق .

وأخّر وقت الصبح طلوع الشمس ، فما بين الفجر الثاني (الصادق) وطلوع الشمس تُؤدّى صلاةُ الصبح في ميقاتها (2) . ودليل ذلك ما أخرجه النسائي عن جابر بن عبد الله قال : « صلى رسول الله ﷺ الصبح حين تبيّن له الصبح » (3) .

وأخرج النسائي أيضاً عن أنس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن وقت صلاة الغداة ، فلما أصبحنا من الغد أمر حين انشق الفجر أن تُقام الصلاة ، فصلّى بنا ، فلما كان من الغد أسفر ، ثم أمر فأقيمت الصلاة فصلّى بنا ، ثم قال : « أين السائل عن وقت الصلاة ؟ ما بين هذين وقت » (4) .

وأخرج الترمذي بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر ، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس » (5) .

وأخرج الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « أمّني جبريل عليه السلام عند البيت مرتين .. ثم صلى الفجر حين بزق الفجر وحرم الطعام على الصائم ، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله .. ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إليّ جبريل فقال : يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين الوقتين » (6) .

(1) النسائي (ج 1 ص 268) .

(2) الكافي (ج 1 ص 121) والمهذب (ج 1 ص 52) وأسهل المدارك (ج 1 ص 153) وبداية المجتهد (ج 1

ص 85) . (3) النسائي (ج 1 ص 270) .

(4) النسائي (ج 1 ص 271) . (5) الترمذي (ج 1 ص 284) .

(6) الترمذي (ج 1 ص 279 - 280) .

هذه هي الشروط الأربعة المتفق عليها . أما الشروط المختلف فيها فهي شرطان ، وهما : النية ، وتكبير الإحرام .

أما النية فقد بينا سابقاً أنها من الأركان ؛ لأنها جزء من أجزاء الصلاة وليست خارجة عنها ، وهو الذي عليه جمهور أهل العلم . وذهبت الحنفية وبعض الحنابلة إلى أنها شرط من شروط الصلاة ⁽¹⁾ .

وكذلك التكبير للتحريم فهي عند عامة العلماء ركنٌ إلا الحنفية جعلوها شرطاً من الشروط ⁽²⁾ .

وأحسب أنه لا تنبغي المشاحة في الاصطلاح لمثل هذه المسميات ما دام الإخلال بواحدٍ منها يُبطل الصلاة ، سواء كانت من الشروط أو الأركان .

* * *

(1) الكافي (ج 1 ص 161) والبدائع (ج 1 ص 127) .

(2) البدائع (ج 1 ص 131) .

سنن الصلاة

ثُمَّ سَنَنْ كَثِيرَةً لِلصَّلَاةِ . وَفِي أَدَائِهَا تَمَامٌ لَصِفَةِ الصَّلَاةِ وَكَمَالٌ لِلأَجْرِ . وَالسَّنَنُ جَمْعُ « سُنَّةٍ » وَهِيَ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَوَاطَبَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى وَجُوبِهِ دَلِيلٌ ، وَسَنَنُ الصَّلَاةِ كَثِيرَةٌ ؛ فَقَدْ عَدَّهَا بَعْضُهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سُنَّةً ، وَعَدَّهَا بَعْضُهُمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سُنَّةً . وَقِيلَ أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . وَذَلِكَ تَبَعاً لاعتبار بعض المندوبات من السنن أو من غيرها .

ومن هذه السنن :

أولاً : دعاء الاستفتاح : وهو أن يقول عَقِبْتَ التَّكْبِيرَ وَقَبْلَ الْقِرَاءَةِ : وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفاً وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَتُسْكِ وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وهو ما كان يدعو به رسول الله ﷺ بين التكبير والقراءة (1) .

أو يقول : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ . وهو ما كان يدعو به رسول الله ﷺ بين افتتاح الصلاة والقراءة (2) .

وثُمَّ دَعَاءٌ آخَرُ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ سَكَتَ هُنَيْهَةً ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا تَقُولُ فِي سَكَوتِكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ؟ . قَالَ : « أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِن خَطَايَايَ كَمَا يَنْقِي الثَّوْبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرْدِ » (3) .

ثانياً : التَّعَوُّذُ : ومعناه الالتجاء . نقول : عَاذُ وَاسْتَعَاذُ بِهِ أَيُّ لَجَأٍ إِلَيْهِ ، وَهُوَ عِيَاذُهُ أَيُّ مَلْجَأُهُ . وَمَعَاذُ اللَّهِ أَيُّ أَعُوذُ بِاللَّهِ مَعَاذاً (4) .

والتَّعَوُّذُ الْمَشْرُوعُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (5) .

(1) أخرجه النسائي بإسناده عن جابر بن عبد الله (ج 2 ص 129) .

(2) أخرجه النسائي بإسناده عن أبي سعيد (ج 2 ص 132) .

(3) النسائي (ج 2 ص 129) . (4) انظر مختار الصحاح (ص 461) .

(5) النحل الآية (98) .

وقد ذهب إلى سُنيّة التعوذ في الجملة جمهورُ الحنفية والشافعية والحنابلة (1) ، إلا أن الإمام أبا حنيفة قال : التعوذ سُنة في حق الإمام والمنفرد فقط ، وهو قول صاحبه محمد ابن الحسن . وقال أبو يوسف : التعوذ سنة في حق المقتدي كذلك (2) .

وفي التعوذ وصفته أخرج الترمذي وأبو داود عن أبي سعيد الخدري قال : كان رسولُ الله ﷺ إذا قام من الليل كَبَّرَ ثم يقول : « سبحانك الله وبحمديك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدُّك ، ولا إله غيرك » ثم يقول : « الله أكبر كبيراً » ثم يقول : « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه » (3) .

أما المالكية فقالوا : لا يتعوذ المصلي في المكتوبة قبل القراءة ، ولكن يتعوذ في قيام رمضان إذا قرأ (4) .

ثالثاً : البسملة : وهي أن يقول بعد التعوذ وقبل القراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقد اختلف العلماء في حكم البسملة من حيث الجهز بها أو الإخفاء ، ومن حيث اعتبارها من آي القرآن أو من الفاتحة أو غير ذلك .

فقد ذهبت الحنفية إلى أن البسملة لا يجهر بها في الصلاة بل يُخفيها المصلي ، وقالوا أيضاً : إنها ليست آية من الفاتحة ولا من رأس كل سورة ، وإنما هي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور للبداية بكل واحدة على سبيل التبرك (5) ، واحتجوا لذلك بما أخرجه أبو داود عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكرٍ وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين (6) .

وأخرج أبو داود عن عائشة قالت : « كان رسولُ الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » (7) .

وأخرج النسائي بإسناده عن أبي هريرة قال : سمعت رسولَ الله ﷺ يقول : « يقول الله عز وجل : قَسَمْتُ الصلاةَ بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل » قال رسولُ الله ﷺ : « اقرأوا . يقول العبد : الحمد لله رب العالمين ،

(1) البدائع (ج 1 ص 202) والمهذب (ج 1 ص 72) والكافي (ج 1 ص 166) .

(2) البدائع (ج 1 ص 202) .

(3) الترمذي (ج 2 ص 10) وأبو داود (ج 1 ص 206) .

(4) البدائع (ج 1 ص 203) .

(5) المدونة (ج 1 ص 68) .

(6) أبو داود (ج 1 ص 208) .

(7) أبو داود (ج 1 ص 207 - 208) .

يقول الله عز وجل : حَمَدَنِي عَبْدِي . يقول العبد : الرحمن الرحيم . يقول الله عز وجل : أَتْنِي عَلَيَّ عَبْدِي . يقول العبدُ : مالكِ يوم الدين ، يقول الله عز وجل : مَجَّدَنِي عَبْدِي . يقول العبد : إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ . فهذه الآية بيني وبين عبدِي ولعبدِي ما سأل . يقول العبد : اهدنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . فهؤلاء لعبدِي ولعبدِي ما سأل ﴿ (1) .

ووجهُ الاستدلال بهذا النص من وجهين : أحدهما : أنه بدأ بقوله : الحمدُ لله رب العالمين ، لا بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم . ولو كانت هذه من الفاتحة لكانت البداءةُ بها وليس بالحمد لله رب العالمين .

ثانيهما : أنه نص على المناصفة . ولو كانت التسمية من الفاتحة لَمَا تحققت المناصفةُ ، بل لكان ما لله أكثر مما للعبد ؛ لأنه يكون في النصف الأول أربعُ آياتٍ ونصف .

ومن حيث النظر قالوا : إِنَّ كَوْنَ الآية من سورة كذا لا يثبتُ إلا بالدليل المتواتر من النبي ﷺ ، وقد ثبت بالتواتر أن التسمية مكتوبةٌ في المصاحف وليس من تواتر على كونها من السورة . واختلافُ العلماء في كونها من الفاتحة دليلٌ على عدم التواتر أو القطعية في كونها من السورة (2) .

وعلى هذا فإن المصلي لا يجهر بالتسمية لعدم وجود النص في الجهر بها . وهي كذلك ليست من الفاتحة لِمَا بيَّناه ، فلا يجهر بها كضرورة الجهر بالفاتحة .

ومع ذلك قالوا : إن لم يَثْبُت الجهرُ بالتسمية فإن الإمام يأتي بها لافتتاح القراءة بها تَبَرُّكاً كما يأتي بالتعوذ في الركعة الأولى (3) .

أما الشافعية فقالوا بوجوب البداءة بالتسمية على رأس الفاتحة في كل ركعة ، لأنها (التسمية) آيةٌ من الفاتحة فيجب قراءتها (4) ، ودليل ذلك ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال : « كان النبي ﷺ لا يعرف فَضْلَ السورة حتى تنزلَ عليه بسم الله الرحمن الرحيم » (5) .

وأخرج الترمذي عن ابن عباس قال : « كان النبي ﷺ يفتتح صلاته بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » (6) . وهو يدل على وجوب التسمية في أول القراءة في الصلاة .

(2) البدائع (ج 1 ص 203 ، 204) .

(4) المهذب (ج 1 ص 72) .

(6) الترمذي (ج 2 ص 14) .

(1) التيساري (ج 2 ص 136) .

(3) البدائع (ج 3 ص 204) .

(5) أبو داود (ج 1 ص 209) .

وأخرج النسائي عن أنس بن مالك قال : بينما ذات يوم بين أظهرنا النبي ﷺ إذ أغفى إغفاءً ثم رفع رأسه مبتسماً ، فقلنا له : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : « نزلت عليّ آناً سورة ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۝ إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝ ﴾ » ⁽¹⁾ وهذا يدل على أن التسمية معتبرة آية من القرآن .

وعلى هذا ، إن كانت الصلاة يُجهر فيها فقد وجب الجهر بالتسمية كما يُجهر في سائر الفاتحة ؛ لخبر ابن عباس ، ولما أخرجه أحمد وأبو داود عن أم سلمة أنها شعلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت : « كان يقطع قراءته آية آية : بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين » ⁽²⁾ .

وعلى العموم فإن البسملة معتبرة آية من آيات الفاتحة تجب قراءتها معها لما بيناه ، ولما أخرجه الدارقطني كذلك عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا قرأتم الفاتحة فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم ؛ فإنها إحدى آياتها » ⁽³⁾ .

أما المالكية فقد ذهبوا إلى عدم قراءة البسملة في الصلاة المكتوبة ، سواء كانت جهرية أو سرية ، وسواء كان ذلك في افتتاح أم القرآن أو غيرها من السور ، وأجازوا ذلك في النافلة ⁽⁴⁾ . قال الإمام مالك في قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » في الفريضة : الشأن ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة ، قال : لا يقرأ سراً ولا علانية ، لا إمام ولا غير إمام . قال : وفي النافلة إن أحبَّ فَعَلَّ وإن أحبَّ تَرَكَ ، ذلك واسع ⁽⁵⁾ .

وذلك الذي عليه الحنفية كما بيناه في حينه . وهو قول الحنابلة في إحدى الروايتين عنهم ، وهو أن (بسم الله الرحمن الرحيم) ليست آية من الفاتحة فلا ينبغي البداءة بها . وحجتهم في ذلك ما بيناه من دليل عند الحديث عن مذهب الحنفية في المسألة .

أما الرواية الثانية عن الحنابلة في المسألة : أن التسمية آية من الفاتحة ؛ لحديث أم سلمة الفاتية ، ولأن الصحابة أثبتوها في المصاحف فيما جمعوا من القرآن ، فدلُّ على أنها منها ⁽⁶⁾ .

(1) رواه مسلم (1 / 300) برقم (400) والنسائي (2 / 133) برقم (904) .

(2) رواه أبو داود (4 / 294) برقم (4001) ورواه أحمد (6 / 302) . وانظر نيل الأوطار (ج 1 ص 230) .

(3) رواه الدارقطني (1 / 246) برقم (1177) وانظر سبل السلام (ج 1 ص 173) .

(4) بداية المجتهد (ج 1 ص 107) والمدونة (ج 1 ص 68) .

(5) المدونة (ج 1 ص 68) . (6) الكافي (ج 1 ص 166 - 167) .

رابعاً : قراءة ما تيسر بعد الفاتحة : فإنه يُسَنُّ للمصلي أن يقرأ بعد الفاتحة سورة أو بمقدارها من الآيات . وهو ما لا خلاف فيه . ويجهر المصلي بذلك فيما يجهر فيه بالفاتحة ويُسِرُّ فيما يسر بها فيه .

واتفق العلماء كذلك على التطويل في القراءة في صلاة الصبح ، وكذلك تطويلها في الركعة الأولى من كل صلاة ، وأنها في الركعة الثانية أقصر .

واتفقوا كذلك على التطويل في القراءة في صلاة الصبح ، وأنها في صلاة الظهر والعصر دون الصبح ، وأنها في المغرب أقصر وفي العشاء وسط .

أما في الصبح فإنه يقرأ من طوال المفصل ⁽¹⁾ أو ما بين الستين والمائة آية . وفي هذا أخرج مسلم بإسناده عن جابر بن سمرة (رضي الله عنه) أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الفجر بـ ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ . ونحوها ⁽²⁾ .

وأخرج الترمذي بإسناده عن قُطَيْبَةَ بن مالك قال : « سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ في الفجر ﴿ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ ﴾ في الركعة الأولى » ⁽³⁾ والمراد سورة (ق) .

وزُوي عن النبي ﷺ « أنه قرأ في الصبح بالواقعة » ⁽⁴⁾ .

وأخرج النسائي عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ « كان يقرأ في صلاة الغداة بالستين إلى المائة » ⁽⁵⁾ .

وأخرج النسائي عن عمرو بن حريث قال : « سمعتُ النبي ﷺ يقرأ في الفجر ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ » ⁽⁶⁾ .

وزُوي عن عُمر أنه كتب إلى أبي موسى : أن اقرأ في الصبح بطوال المفصل ⁽⁷⁾ .

ومع ذلك فإنه يجوز التخفيف في القراءة في صلاة الصبح ، حتى لو قرأ من قصار

(1) المفصل : هو قصار السور . وسمي بذلك لكثرة الفصول بين السور . وقيل : لكثرة ما يفصل بين السورة والتي تليها من البسملة . وقيل : سميت بذلك لقلة ما فيها من الآيات المنسوخة . على أن آخر سور المفصل هي سورة الناس . أما أوله فهو موضع خلاف . والراجع أن أوله سورة (ق) .

(2) مختصر صحيح مسلم (ص 82) . (3 ، 4) الترمذي (ج 2 ص 109) .

(5) النسائي (ج 2 ص 157) .

(6) النسائي (ج 2 ص 157) . والآية من سورة التكويد الآية رقم (1) .

(7) الترمذي (ج 2 ص 110) .

السور أجزأه ؛ فقد أخرج النسائي عن عُقْبَةَ بن عامرٍ أنه سأل النبي ﷺ عن المعوذتين ، قال عُقْبَةُ : « فَأَمَّنَّا بهما رسولُ الله ﷺ في صلاةِ الفجرِ » (1) . والإمام في ذلك يُروِعي حالَ المأمومين ، فإن كانوا من الضعافِ كالمُسْنِئِ والمرضي ونحوهم خفف في القراءة ، وإن كانوا من الأقوياء أو الزهاد والأتقياء أطال القراءة .

وأما صلاةُ الظهر والعصر فتُسَنُّ القراءةُ فيهما من أوسطِ المفصلِ بما يبلغ ثلاثين آيةً أو أقلَّ من ذلك ؛ فقد أخرج الترمذي عن سِماك بن حرب عن جابر بن سَمُرَةَ « أن رسولَ الله ﷺ كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماذ ذاتِ الزوج . والسماذ والطارق وشبههما » (2) .

وأخرج النسائي عن أنس قال : « إني صليتُ مع رسولِ الله ﷺ صلاةَ الظهر فقرأ لنا بهاتين السورتين في الركعتين بسبح اسمَ ربك الأعلى ، وهل أتاك حديثُ الغاشية » (3) .

وأخرج النسائي بإسناده عن عبد الله بن أبي قتادة قال : حدثنا أبي أن رسولَ الله ﷺ « كان يقرأ بأم القرآن وسورتين في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر وصلاة العصر ويُسمعنا الآيةَ أحياناً ، وكان يُطيل في الركعة الأولى » (4) .

وأخرج النسائي عن أبي قتادة قال : « كان رسولُ الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بفاتحة الكتاب وسورتين ويُسمعنا الآيةَ أحياناً ، وكان يُطيل الركعة الأولى في الظهر ويُقصر في الثانية ، وكذلك في الصبح » (5) .

وأخرج النسائي عن جابر بن سَمُرَةَ قال : « كان النبي ﷺ يقرأ في الظهر : والليل إذا يَنشئ ، وفي العصر نحو ذلك ، وفي الصبح بأطول من ذلك » (6) .

وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ أنه « كان يقرأ في الركعة من الظهر قَدْر ثلاثين آيةً ، وفي الركعة الثانية خَمْسَ عَشْرَةَ آيةً » (7) .

وتتحقق السنة في أية قراءة مهما قَصُرَتْ ، حتى لو قرأ آيةً واحدةً أجزأته . وذلك كما لو قرأ آية الكرسي أو تَمَّة سورة ؛ تحقيقاً لقوله تعالى : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا يَنْسَرُ مِنْهُ ﴾ (8) فأياً قراءة مهما قَصُرَتْ فإنه يتحقق بها المراد وهو ما تيسر .

(2) الترمذي (ج 2 ص 111) .

(4) النسائي (ج 2 ص 165) .

(7) الترمذي (ج 2 ص 111) .

(1) النسائي (ج 2 ص 158) .

(3) النسائي (ج 2 ص 164) .

(5 ، 6) النسائي (ج 2 ص 166) .

(8) سورة المزمل الآية (20) .

وأما صلاة المغرب فإنه يسُنُّ أن تكون القراءة فيه من قصار المفصل ؛ فقد رُوِيَ عن أبي بكر الصديق أنه قرأ في المغرب بقصار المفصل .

ورُوِيَ عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى أن اقرأ في المغرب بقصار المفصل (1) .

وأخرج النسائي عن جابر قال : مرَّ رجلٌ من الأنصار بناضحين (2) على معاذ وهو يصلي المغرب ، فافتتح بسورة البقرة فصلى الرجلُ ثم ذهب ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : « أَقْتَانُ يا معاذ ، أَقْتَانُ يا معاذ ، أَلَا قَرَأْتَ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَنَحْوَهُمَا » (3) .

وأخرج النسائي عن أبي هريرة قال : ما صليتُ وراء أحدٍ أشبهَ صلاةَ رسول الله ﷺ من فلان ، فصلينا وراء ذلك الإنسان ، وكان يُطِيلُ الْأَوَّلِينَ مِنَ الظَّهْرِ ، وَيُخَفِّفُ فِي الْأَخْرَيْنِ ، وَيُخَفِّفُ فِي الْعَصْرِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمَفْصَلِ ، وَيَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا وَأَشْبَاهَهَا ، وَيَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِسُورَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ (4) .

أما العِشَاءُ الْآخِرَةُ فإنه يُسُنُّ القراءة فيه من أوساط المفصل ومن قِصاره ، وللمصلي في ذلك مُتَسَعٌ ؛ فَإِنْ شَاءَ قَرَأَ سُورَةَ (الْمُنَافِقُونَ) أَوْ (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) أَوْ قَرَأَ سُورَةَ (وَالْتِينَ وَالزَّيْتُونَ) .

فقد أخرج مسلمٌ عن جابر قال : كان معاذٌ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي فيؤمُّ قومه ، فصلى ليلةً مع النبي ﷺ العِشَاءَ ، ثم أتى قومه فَأَمَّهُمْ ، فافتتح بسورة البقرة ، فأنحرف رجلٌ فسلم ثم صلي وحده وانصرف ، فقالوا له : نَافَقْتَ يَا فُلَانُ ، قَالَ : لَا وَاللَّهِ وَلَا تَبِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَا تُخْبِرْنَهُ ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا أَصْحَابُ تَوَاضِعٍ نَعْمَلُ بِالنَّهَارِ ، وَإِنْ مَعَاذًا صَلَّى مَعَكَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ أَتَى فَافْتَحَ بِـ (سُورَةِ الْبَقَرَةِ) فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَعَاذٍ فَقَالَ : « يَا مَعَاذُ أَقْتَانُ أَنْتَ ؟ اقْرَأْ بِكَذَا واقْرَأْ بِكَذَا » أَيِ (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) ، (وَالضُّحَى) ، (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى) ، وَ (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) (5) .

وأخرج الترمذي عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي

(1) انظر سنن الترمذي (ج 2 ص 113) .

(2) بناضحين : مثني ناضح ، وهو البعير . سمي ناضحاً لأنه ينضح الماء أي يحمله من نهر أو بئر . انظر

المصباح المنير (ج 2 ص 279) . (3) النسائي (ج 2 ص 168) .

(4) النسائي (ج 2 ص 167 - 168) . (5) مختصر صحيح مسلم (ص 82 - 83) .

العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوها من السور» (1) .

وأخرج الترمذي كذلك عن البراء بن عازب « أن النبي ﷺ قرأ في العشاء الآخرة بالتين والزيتون » (2) .

وأخرج الترمذي كذلك عن عثمان بن عفان : أنه كان يقرأ في العشاء بسور من أواسط المفصل نحو سورة المنافقين وأشباهها (3) .

وجملة القول في ذلك أن قراءة السورة أو ما يقوم مقامها مما تيسر من القرآن في صلاة الفريضة سنة إلا في الركعتين الأخيرتين من الظهر والعصر والعشاء وثالثة المغرب ، فإنه يقرأ في جميع ذلك بفاتحة الكتاب فقط .

خامساً : الجهر في صلاة الصبح والجمعة والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء : ذلك أن الجهر فيما يُجهر فيه سنة . وكذلك السنن من الصلوات كالوتر والعيدون ونوافل الليل فإن الجهر فيها بالقراءة مستحبٌ مثلما يُستحب الإسراؤ في نوافل النهار ، حتى إن جهر فيها نهاراً وأسرَّ ليلاً فقد خالف السنة ، ولو فعل ذلك ساهياً لم يجب عليه سجودُ السهو . ومن السنة كذلك الإسراؤ في الظهر والعصر والركعة الثالثة من المغرب والثالثة والرابعة من العشاء . وذلك كله في حق الإمام . أما المنفرد فهو بالخيار ، إن شاء جهر في الجهرية ، وإن شاء خافت ، وهو الذي عليه أكثر أهل العلم ، وفيهم الشافعية والمالكية والحنابلة ؛ فقد ذهبوا إلى أن الإمام يُشترُّ له أن يجهر بالقراءة في الصبح والأوليين من المغرب والأوليين من العشاء وفي صلاة الجمعة . ويُسرُّ كذلك الإسراؤ في صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والأخيرين من العشاء . ولو عكس ذلك بأن خافت فيما يجهر فيه أو جهر فيما يخافت فيه فقد خالف السنة وفعل مكروهاً . ولو فعله ساهياً لم يجب عليه سجودُ السهو (4) .

أما الحنفية فقد اعتبروا الجهر في الجهرية والإسراؤ في السرية واجباً من الواجبات في حق الإمام ، حتى لو ترك المجاهرة وخافت أو ترك الإسراؤ وجهر فقد أساء . ولو فعل ذلك ساهياً فعليه سجودُ السهو (5) .

(1) الترمذي (ج 2 ص 114) .

(2 - 3) الترمذي (ج 2 ص 115) .

(4) المغني (ج 1 ص 569) وأسهل المدارك (ج 1 ص 207 - 208) والمجموع (ج 3 ص 389) .

(5) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 224) ، وشرح فتح القدير (ج 1 ص 277) .

أما المأموم فإن الجهر في حقه غير مشروع ، كيلا يشوش على الإمام ، وهو ما لا خلاف فيه . فإن المأموم مأمور بالإنصات للإمام والاستماع له ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ⁽¹⁾ . وكذلك قد أجمعت الأمة على أن المأموم يُسِرُّ له الإسرار ويكره له الجهر ، سواء سمع قراءة الإمام أم لا . وحُدِّ الجهر أن يُسمع من يليه ، وحُدِّ الإسرار أن يُسمع نفسه . ويُستدل على كراهة الجهر للمأموم بما أخرجه مسلم عن عمران بن حصين (رضي الله عنهما) قال : صُلِّي بنا رسول الله ﷺ الظهر أو العصر فقال : « أيكم قرأ خلفي » ﴿ سَبَّحَ أَشَدَّ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ؟ فقال رجل : أنا ولم أرَ بها إلا الخير . قال : « قد علمتُ أن بعضكم خالَجَنيها » ⁽²⁾ أي جاذبَنيها ونازعَنيها .

سادساً : الجلوس للتشهد الأول : وقد ذهب إلى شئتيه الشافعية والمالكية ، وكذلك التشهد فيه ⁽³⁾ . وهو أن يقول المصلي : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وذهبت الحنابلة في الظاهر من مذهبهم إلى أن الجلوس الأول للتشهد واجب . وهو قول الليث وإسحق وداود وأبي ثور . حتى لو تركه عمداً بطلت صلاته . ولو تركه ساهياً وجب أن يسجد للسهو ⁽⁴⁾ . وتَجَدَّرُ الملاحظة أن الواجب عند الحنابلة يُرادف الفرض من حيث الحكم والمقتضى .

وذهبت الحنفية إلى أنه واجب ، وهو عندهم تجوز الصلاة بدونه ، ويجب أن يسجد للسهو لو تركه ساهياً ⁽⁵⁾ .

أما ما يُقال في التشهد فثم روايتان في ذلك :

إحداهما : لعبد الله بن مسعود ؛ فقد أخرج الترمذي بإسناده عنه قال : « عَلَّمَنَا رسولُ الله ﷺ إذا قَعَدْنَا في الركعتين أن نقول : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » ⁽⁶⁾ وقد أخذت الحنفية بهذه الرواية ⁽⁷⁾ .

(1) سورة الأعراف الآية (204) . (2) مختصر صحيح مسلم (ص 81) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 208) والمجموع (ج 3 ص 450) .

(4) المغني (ج 1 ص 532 - 533) ، ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 152) .

(5) شرح فتح القدير (ج 1 ص 276 - 277) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 174) .

(6) الترمذي (ج 2 ص 81) . (7) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 235 - 236) .

الثانية : رواية عبد الله بن عباس ؛ فقد أخرج مسلم عنه أنه قال : كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » (1) ، وقد أخذت الشافعية بهذه الرواية (2) .

سابقاً : الصلاة على النبي ﷺ : وذلك عُقْبُ التَّشَهُّدِ الأخير . وقد ذهب إلى سُنيّة الحنفيّة والمالكية (3) ، خلافاً للشافعية ، والحنابلة في الراجح من مذهبه ؛ إذ قالوا إن الصلاة على النبي ﷺ في التَّشَهُّدِ الذي يَشْبِقُ التَّسْلِيمَ فَرَضٌ ، فلو تركها عامداً فسدت صلاته (4) وذلك للخبر : « لا صلاة لمن لم يُصَلِّ على نبيه ﷺ » (5) .

وما يُقال في الصلاة على النبي ﷺ مأخوذاً مما ثبت في ذلك بالخبر ؛ فقد أخرج مسلم وغيره عن أبي مسعود الأنصاري قال : أتانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد : أترنا الله (عز وجل) أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك ؟ قال : فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله ، ثم قال رسول الله ﷺ : « قولوا : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميدٌ مجيد ، والسلام كما قد علمتم » (6) .

ثامناً : كل تكبير سوى تكبيرة الإحرام : وتكبيرة الإحرام ركناً كما بينا سابقاً . أما التكبيرات الأخرى فكل واحدة منها سُنة . وهي مما فعله النبي ﷺ على طريق المواظبة ولم يتركه إلا لعذر ؛ مثل تكبيرة الركوع ، ثم التكبير إذا هبط للسجود ، ثم إذا رفع بعد السجود ، ثم إذا هبط ثانية للسجود ، ثم إذا رفع ثانية من السجود .. وهكذا في كل الصلاة . وكذلك يكبر حين يقوم من التَّسْتِيْن بعد الجلوس الأول . وفي هذا أخرج مسلم عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر

(1) مختصر صحيح مسلم (ص 87) . (2) المجموع (ج 3 ص 455) .

(3) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 237) . وأسهل المدارك (ج 1 ص 210) .

(4) المجموع (ج 3 ص 465) والمغني (ج 1 ص 542) وغاية المنتهى (ج 1 ص 151) .

(5) أخرجه الدارقطني عن سهل بن سعد (ج 1 ص 355) .

(6) مختصر صحيح مسلم (ص 88) .

حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حين يرفع ضلْبَتَهُ من الركوع ، ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد ، ثم يكبر حتى يهوي ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل مثلاً ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها . ويكبر حين يقوم من المثنى بعد الجلوس ، ثم يقول أبو هريرة : إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » (1) .

وأخرج الترمذي عن عبد الله بن مسعود قال : « كان رسولُ الله ﷺ يكبر في كل خَفْضٍ وَرَفَعٍ وقيامٍ وقعودٍ ، وأبو بكر وعُمر » (2) .

تاسعاً : قوله عَقِبَ الركوع : سمع الله لمن حمده : وذلك في حق الإمام والمنفرد ؛ فقد أخرج البيهقي عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » (3) أو يقول : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، اللهم ربنا لك الحمد مِلءَ السماواتِ ومِلءَ الأرضِ ومِلءَ ما شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » (4) .

أما المأموم فلا يُسَنُّ له أن يقول عَقِبَ الإمام : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » فإن ذلك يقولهُ الإمام أو المنفرد كما ذكرنا . ولكنه (المأموم) يقول : « ربنا ولك الحمد » ؛ فقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ قال : « إذا قال الإمام : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد . فإنه مَنْ وافق قَوْلَهُ قَوْلَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه » (5) .

وأخرج النسائي بإسناده عن أبي هريرة قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إِنَّمَا جُعِلَ الإمامَ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فإذا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وإذا قرَأَ فَأَنْصِتُوا ، وإذا قال : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد » (6) .

عاشراً : الدعاء بين السجدين : وهو أن يدعو بعد أن يَقْعُدَ مطمئناً عَقِبَ السجدة الأولى من كل ركعة . وفي ذلك أخرج أبو داود بإسناده عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين : « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني » (7) .

إلى غير ذلك من سنن الصلاة مما يُراجع في مظانه من الكتب .

(1) مختصر صحيح مسلم (ص 78 - 79) . (2) الترمذي (ج 2 ص 34) .

(3) البيهقي (ج 2 ص 93) .

(4) أخرجه أبو داود عن عبد الله بن أبي أوفى أن النبي ﷺ كان يقول بعد الركوع بذلك (ج 1 ص 223) .

(5) أبو داود (ج 1 ص 224) . (6) النسائي (ج 2 ص 141 - 142) .

(7) أبو داود (ج 1 ص 224) .

الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

اتفق الفقهاء على أن ثمة أوقاتاً خمسة تُكره فيها الصلاة ، منها اثنان يتعلق النهي فيهما بالفعل لا بالوقت وهما :

أولاً : بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس .

ثانياً : بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس .

وفي ذلك أخرج النسائي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس (1) .

وأخرج النسائي كذلك عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة بعد الصبح حتى الطلوع وعن الصلاة بعد العصر حتى الغروب » (2) .

وأخرج النسائي كذلك عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا صلاة بعد الفجر حتى تبرز الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » (3) .

وأخرج النسائي عن ابن عباس قال : سمعتُ غير واحدٍ من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر - وكان من أحبههم إليّ - « أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » (4) . فهذان الوقتان تتعلق الكراهة فيهما بالفعل نفسه وهو الصلاة وليس بمجرد الزمان .

وثمة أوقات ثلاثة تتعلق الكراهة فيها بمجرد الزمان نفسه . فهي منهي عنها لأجل الوقت . وهذه الثلاثة هي :

- عند طلوع الشمس حتى ترتفع قُذْرُ رُمُح .

- وعند استوائها (الشمس) حتى تزول .

- وعند الاصفرار حتى تغرب (الشمس) .

ويُستدل لذلك بما أخرجه مسلم بإسناده عن عقبة بن عامر الجهني قال : « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نُصليَ فيهن ، أو نُقَبِرَ فيهن موتاناً : حين تطلع

(1) ، (2) النسائي (ج 1 ص 278) .

(1) النسائي (ج 1 ص 276) .

(4) النسائي (ج 1 ص 276 - 277) .

الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين
تضيف (1) الشمس للغروب حتى تغرب » (2) .

وأخرج النسائي بإسناده عن أبي أمامة الباهلي قال : سمعت عمار بن عتبة قال :
قلت : يا رسول الله هل من ساعة أقرب من الأخرى ؟ ، أو هل من ساعة يتغنى
ذكرها ؟ قال : « نعم . إن أقرب ما يكون الرب عز وجل من العبد جوف الليل الآخر ،
فإن استطعت أن تكون ممن يذكر الله عز وجل في تلك الساعة فكن ، فإن الصلاة
محضورة مشهودة إلى طلوع الشمس ، فإنها تطلع بين قرني شيطان ، وهي ساعة صلاة
الكفار ، فدع الصلاة حتى ترتفع قيد رُمح ويذهب شعاعها ، ثم الصلاة محضورة
مشهودة حتى تعتدل الشمس اعتدال الرمح بنصف النهار ، فإنها ساعة تفتح فيها أبواب
جهنم وتُسجَر ، فدع الصلاة حتى يفيء الفيء ، ثم الصلاة محضورة مشهودة حتى
تغيب الشمس فإنها تغيب بين قرني شيطان وهي صلاة الكفار » (3) .

يُستدل من هذه الأدلة على أن صلاة التطوع التي ليس لها سبب ؛ مكروهة في هذه
الأوقات الثلاثة ، وهو الذي عليه أكثر العلماء ، خلافاً للمالكية ؛ إذ أجازوا صلاة النوافل
عند استواء الشمس وعند زوالها .

على أن الصلوات على اختلاف أنواعها وأحكامها ؛ فإن أدائها في هذه الأوقات
موضع خلاف عند الفقهاء نعرض له في التفصيل التالي :

فقد ذهب الشافعية إلى أنه لا كراهة في الصلاة التي لها سبب في هذه الأوقات ؛
وذلك كقضاء الفرائض ، سواء كانت فريضة أو نافلة ، وكذلك الصلاة المندورة ،
وسجود التلاوة ، وصلاة الجنائز ، وصلاة الكسوف ، وصلاة الطواف ، وكذلك ركعتا
التحية إن دخل المسجد لغرض أو حاجة ، وليس لمجرد صلاة التحية ، وما أشبه ذلك مما
له سبب ، فإن أدائها في هذه الأوقات ليس مكروهاً (4) .

أما الحنابلة فقالوا بجواز قضاء الفرائض الفائتة والصلاة المندورة . وكذلك ركعتا
الطواف . أما صلاة الجنائز فلا تجوز في هذه الأوقات عندهم ، إلا أن يُخافَ عليها من التلف .

(1) تضيف : تميل . نقول : أضافه إلى الشيء إضافة ؛ أي ضمه إليه وأماله . انظر المصباح المنير (ج 2 ص 13) .

(2) مختصر صحيح مسلم (ص 65) . (3) النسائي (ج 1 ص 280) .

(4) المجموع (ج 4 ص 168 - 171) وبذيله فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي (ج 3 ص 101 - 102) .

ويحرم عندهم صلاة التطوع في هذه الأوقات حتى وإن كان لها سبب ، فلا تنعقد هذه الصلاة إن ابتدأها في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها حتى ولو كان جاهلاً ، وذلك كسجود التلاوة ، وصلاة الكسوف ، وقضاء سنة راتبية ، وتحية المسجد إلا حال الخطبة (1) .

وأما الحنفية ؛ فإنه يجوز عندهم قضاء الفرائض الفائتة من غير كراهة ، وكذلك الصلاة المنذورة الفائتة ، وقضاء الواجبات الفائتة عن أوقاتها : كسجدة التلاوة التي وجبت بالتلاوة ، أو الوتر الذي فات عن الوقت فإنه يجوز قضاؤه في هذه الأوقات من غير كراهة .

أما التطوع الذي له سبب فإنه مكروه أدائه في هذه الأوقات ، وذلك كركعتي الطواف وركعتي التحية ، وركعتي الفجر بعد ما صلى الفجر ، فإن ذلك كله جائز مع الكراهة .. ويكره كذلك أداء الفرض في هذه الأوقات (2) .

وأما المالكية ؛ فإنهم أجازوا صلاة النوافل في كل الأوقات ، إلا في وقت التحريم أو الكراهة ، وهما بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس قيد رُفح ، وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس . أما النافلة عند استواء الشمس وعند زوالها فغير مكروهة عندهم ؛ وذلك لما جرى به عمل أهل المدينة ؛ فهو عندهم حجة ؛ قال الإمام مالك في هذا الصدد : لا أكره الصلاة نصف النهار إذا استوت الشمس في وسط السماء ، لا في يوم الجمعة ولا في غيره .. قال : ولا أعرف هذا النهي ، وما أدركت أهل الفضل والعباد إلا وهم يهتجرون ويصلون في نصف النهار في تلك الساعة ، ما يتقون شيئاً في تلك الساعة (3) .

أما قضاء الفوائت المفروضة فإنه يجوز عندهم من غير كراهة ، وذلك في كل وقت من ليل أو نهار ، وعند طلوع الشمس وعند غروبها وكيفما تيسر ذلك للمصلي (4) ، وهو الذي عليه الحنفية والشافعية والحنابلة .

هذه هي الأوقات الخمسة الأساسية المنهي عن الصلاة فيها . وثمة أوقات أخرى تُكره فيها الصلاة .

(1) منتهى الإرادات (ج 1 ص 105) وغاية المنتهى (ج 1 ص 175 - 176) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 187 - 191) . (3) أسهل المدارك (ج 1 ص 291 - 292) .

(4) أسهل المدارك (ج 1 ص 259) .

مبطلات الصلاة

تبطل الصلاة بجملة أسباب نعرض لها في التفصيل التالي :

أولاً : الإخلال بشرط من شروطها : وذلك كالطهارة وسُتر العورة واستقبال القبلة ونحو ذلك من شروط . فأما إخلال مُتَعَمِّدٌ بواحدٍ من هذه الشروط فهو مُفْسِدٌ للصلاة سواءً دخل المصلي في صلاته مُخِلًّا بهذا الشرط ، أو دخلها غير مُخِلٍّ به ، ثم أخلَّ به بعد الدخول ؛ وذلك لأنَّ المشروطَ (الصلاة) يُعتبر عَدَمًا عند عدم شرطه ⁽¹⁾ ، وإذا انعدم الشرط لعذرٍ من الأعذار فإنَّ ذلك يقتضي تفصيلاً ليس موضعه هنا .

ولو وقعت على المصلي نجاسةً يابسة فنحَّاهَا في الحال ، أو وقعت على بعض ملبوسه نجاسةً رطبة فألقاه في الحال ، أو كشفت الريش عن عورته فسترها في الحال ؛ لم تبطل صلاته ؛ لأنه في ذلك كله معذورٌ .

ثانياً : ترك ركن من أركانها : كما لو ترك الركوع أو السجود أو القراءة أو تكبيرة التحريم أو نحو ذلك من الفروض أو الأركان فإنَّ الصلاة تفسد ، فإنَّ ترك ذلك عمداً فالصلاة باطلةٌ بغير خلاف .. ودليل ذلك حديث المسيءِ صلاته ؛ إذ قال له النبي ﷺ : « أعد صلاتك فإنك لم تُصل » . أما لو تركه سهواً فسلم من صلاته ولم يطل الفصل حتى تذكر لم تبطل صلاته ، بل يتني عليها ويأتي ما فاتته ، وذلك في مثل الركوع والسجود . أما النية وتكبيرة التحريم فإنَّ تركها لم يُعتبر داخلاً الصلاة ، سواءً كان تركه لهما عمداً أو سهواً ⁽²⁾ .

ثالثاً : ترك الواجب : وتأويل الواجب في الصلاة تتباين فيه أقوال الفقهاء . فهو عند الحنابلة ما كان جزءاً من الصلاة وليس به قوامها ، وذلك كالتكبير لغير إحرام ، والتشهد الأول والجلوس له ، ومنها كذلك قول الإمام أو المنفرد : سَمِعَ اللَّهُ لَنَ حَمِيدِهِ رَبَّنَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ . فأما واجب من هذه الواجبات إنَّ تركه سهواً سجد للسهو ، وإنَّ تركه عمداً بطلت صلاته ⁽³⁾ .

أما الشافعية فإنَّ الواجب عندهم مرادفٌ للفرض ، فتركه مفسدٌ للصلاة ، سواءً كان ذلك عمداً أو سهواً . فإنَّ تركه سهواً ثم تذكر عُقُوبَ التسليم فله أن يأتي بما تركه إذا لم يقطع صلاته بكلامٍ أو غيره .

(1) المجموع (ج 4 ص 73 - 74) وبداية المجتهد (ج 1 ص 179) وغاية المنتهى (ج 1 ص 162) .

(2) المجموع (ج 4 ص 76 - 77) وغاية المنتهى (ج 1 ص 162) وبداية المجتهد (ج 1 ص 179) .

(3) غاية المنتهى (ج 1 ص 162) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 89) .

وأما الحنفية فإن الواجب عندهم ما ثبت بدليل ظني كخبر الواحد ، وذلك كقراءة الفاتحة ، والسورة في الركعتين الأولىين ، والجهر في القراءة فيما يجهر ، والخافتة فيما يخافت ، وذلك في صلاة الجماعة . وكذلك القعدة الأولى وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة ، والقنوت في الوتر وتكبيرات العيدين . فكل هاتيك واجبات ، فمن ترك شيئاً منها سهواً سجد للسهو ، ومن تركها عمداً أساء ولم تبطل صلاته (1) .

رابعاً : الكلام في الصلاة : فهو مفسد للصلاة في الجملة . وهو موضع خلاف وتفصيل نوجزه في الآتي :

فقد ذهبت الحنفية إلى أن التكلم في الصلاة يبطلها ، سواء كان ذلك عمداً أو سهواً (2) أو خطأ (3) . فمن تكلم في صلاته عمداً أو ساهياً أو مخطئاً غير قاصد فقد بطلت صلاته ، يستوي في ذلك ما لو قل الكلام أو كثر (4) .

واستدلوا على ذلك بما أخرجه مسلم عن معاوية بن الحكم (رضي الله عنه) قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم فقلت : واثكل أمياه ! ما شأنكم تنظرون إليّ ۚ . فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونني (يسكتونني) ، لكنني سكّت ، فلما صلى رسول الله ﷺ - فبأيي هو وأمي ، ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه ؛ فوالله ما كهرني (5) ولا ضربني ولا شتمني - ثم قال : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » (6) .

وأخرج مسلم كذلك عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : « كنا نتكلم في الصلاة ؛ يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت ﴿ وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَلِيلَيْن ﴾ (7) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام » (8) .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 173 - 174) .

(2) السهو : معناه الغفلة . وفرقوا بين الساهي والناسي بأن الناسي إذا ذكرته تذكر ، والساهي بخلافه . انظر المصباح المنير (ج 1 ص 314) .

(3) الخطأ : يراد به هنا التكلم عن غير عمد أو قصد . وهو أن يريد القراءة أو التسبيح فيجري على لسانه كلام الناس .

(4) البناية (ج 2 ص 405) ، وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية (ج 1 ص 395 - 396) .

(5) كهرني : انتهرني وتعبس في وجهي . انظر المعجم الوسيط (ج 2 ص 808) .

(6) مختصر صحيح مسلم (ص 94 - 95) . (7) سورة البقرة : 238 .

(8) مختصر صحيح مسلم (ص 95) .

ذلك الذي عليه الحنفية ، وهو بطلان الصلاة بالتكلم سهواً أو عمداً أو خطأ . وهو قول المالكية ؛ إذ ذهبوا إلى أن المصلي إذا تكلم عامداً أو جاهلاً بطلت صلاته اتفاقاً . وإذا تكلم ساهياً بطلت صلاته على المشهور في المذهب ⁽¹⁾ .

وهو قول الحنابلة أيضاً ، إذ قالوا : تبطل الصلاة بالكلام ولو قل ، سواء كان ذلك سهواً أو إكراهاً أو لتحذير مهلكة ، فأما كلام في الصلاة فإنه يطلها مهما كان سببه ⁽²⁾ .

أما الشافعية فقالوا : للمتكلم في الصلاة حالان :

الحال الأولي : ما لو تكلم غير معذور فإنه يُنظر ؛ إن نطق بحرف واحد لم تبطل صلاته ، لأن الحرف الواحد لا يُعتبر كلاماً ، إلا أن يكون الحرف يتضمن معنى كقوله : ق ، وهو فعل أمر للفعل (يقي) . أو قال : ش ، للفعل (يَشِي) . أو قال : ع ، وهو فعل أمر للفعل (يعي) . فإن كان كذلك فقد بطلت صلاته بلا خلاف في المذهب ، لأنه نطق بمفهوم .

وإن نطق بحرفين بطلت صلاته ، سواء كان ذلك مفهماً أم غير مفهم ، لأن الكلام يقع بما يُفهم وبغير ما يُفهم . ولو نطق بحرف واحد بعده مدٌّ فتمَّة أقوال ثلاثة في المذهب ، أصبحها بطلان الصلاة ؛ لأن الحرف يعقبه مدٌّ بمثابة حرفين وذلك مفسدٌ للصلاة .

ولو ضحك في الصلاة بطلت صلاته في الجملة ، خلافاً للتبسم ؛ فإنه لا تفسد به الصلاة على الراجح ، وقيل : إن كثر التبسم فسدت الصلاة ، لأنه من الأفعال الكثيرة . وعلى هذا فلو ضحك وهو في صلاته ، أو بكى أو تأوَّه أو تنخَّح أو نفخ أو أن (من الأئين) أو نحو ذلك فإنه يُنظر : إن بان منه حرفان بطلت صلاته ، وإلا لم تبطل . يستوي في ذلك ما لو كان البكاء للدنيا أو للآخرة . وأما التنخُّح فإن في المذهب فيه أوجه ثلاثة ، أصبحها ما قطع به الأكثرون في المذهب أنه إن بان منه حرفان فقد بطلت صلاته وإلا لم تبطل . وذلك إن كان مختاراً ولم يك ذا حاجة للتنخُّح . أما إن كان مغلوباً لم تبطل صلاته . ولو تعذرت قراءة الفاتحة إلا بالتنخُّح فله أن يتنخَّح ، ولا يضره ذلك لأنه في حكم المعذور . وإن أمكنته القراءة لكن تعذَّر الجهر إلا بالتنخُّح فليس ذلك عذراً على الأصح عندهم ، لأن الجهر غير واجب .

(2) غاية المنتهى (ج 1 ص 162) .

(1) بلغة السالك (ج 1 ص 101) .

ولو تنحج إمام وظهر منه حرفان فثمة قولان في المذهب

أحدهما : يلزمة مفارقة الإمام ؛ لأنه فعل ما يُبطل الصلاة في الظاهر .

ثانيهما : له متابعة الإمام ؛ لأن الأصل بقاء صلاته ، والظاهر أنه معذور ، وهو الصحيح في المذهب .

الحال الثانية : ما لو تكلم وهو معذور ؛ كمن سبق لسأته إلى الكلام بغير قصد أو غلبته الضحك أو العطاس أو السعال أو التثخن حتى بان منه حرفان لم تبطل صلاته ، لأنه غير مُفَرِّط فهو معذور .

ولو تكلم وهو ناس أنه في الصلاة أو كان جاهلاً بتحريم الكلام فيها فإنه يُنظر : إن كان الكلام يسيراً لم تبطل صلاته بغير خلاف في المذهب ، وإن كان كثيراً فثمة وجهان مشهوران : أصحهما بطلان الصلاة ، والثاني عدم البطلان . وينبغي الرجوع في ذلك إلى الغرض لتقدير القلة والكثرة .

على أن الجهل بتحريم الكلام في الصلاة وأنه مبطل لها يُعتبر عذراً في حق من كان قريب عهد بالإسلام . أما من طال عهده في الإسلام فصلاته باطلة ، لأنه مُقَصِّرٌ في التعلم ، ولو علم تحريم الكلام ولم يعلم أن ذلك مبطل للصلاة فإن صلاته باطلة بغير خلاف ، لتقصيره وعصيانته ، كما لو علم تحريم القتل والزنا والسرقه وجهل العقوبة فلا يجرم أنه يُعاقب ولا يُعذر .

ولو جهل المصلي أن التثخن مبطل للصلاة وهو طويل عهد بالإسلام فثمة وجهان في ذلك ، أصحهما أنه يُعذر ولا تبطل صلاته ؛ لأن مثل هذا الحكم يخفى على العوام مع علمهم بتحريم الكلام ⁽¹⁾ .

ذلك الذي عليه الشافعية في الكلام ومقتضياته وصوره .

أما الحنفية فقد بينا سابقاً أنهم يذهبون إلى أن التكلم في الصلاة يبطلها ، سواء كان ذلك سهواً أو عمداً أو خطأ ، وسواء قلّ الكلام أو كثر .

ومن صور الكلام عند الحنفية كذلك ما لو أن (من الأنين) وهو أن يقول : (آه) أو تأوّه ، وهو أن يقول (أوّه) . أو بكى فارتفع بكأؤه . وارتفأ البكاء هو أن يحصل به

حروفٌ وهي مركبات الكلام . وكل ذلك (الأنين والتأوه والبكاء) إما أن يكون من ذِكْرِ الجنة أو النار أو من وَجَع أو مصيبة أَلَمَتْ به . فإن كان من ذِكْرِ الجنة أو النار فإن ذلك لا يقطع الصلاة لأنه يدل على زيادة الخشوع في الصلاة . أما إن كان من وَجَع أو مصيبة فإنه يبطلها ؛ لأن ذلك إظهارٌ للجزع والمصيبة والتأسف فكان ذلك من كلام الناس ، وكلامُ الناس مُبطلٌ للصلاة . حتى لو صرح به فقال : (أغثوني فأني مصاب) فسدت صلاته ⁽¹⁾ .

وهو الذي عليه المالكية في الظاهر من مذهبهم ، وكذلك الحنابلة ؛ فإنه يستفاد من مذهبهم بطلان الصلاة بأسباب منها : القَهْقَهة والكلام ولو قَلَّ أو كان سهواً أو مكرهاً أو لتحذير مهلكة ⁽²⁾ .

أما التَّنَحُّج عند الحنفية ، وهو أن يقول : (أح أح) فإن كان بغير عذر وهو أن يكون غير مضطرب إليه فيمكنه الاحتراز عنه ، فإن ذلك مفسدٌ للصلاة ، لعدم الحاجة إليه ، وللممكن من الامتناع عنه ، ولأن التَّنَحُّج يحصل به الحروف كالتَّنَحُّج .

أما إن كان التَّنَحُّج بعذر ، وهو أن يكون المصلي مضطرباً إليه فلا يكون مُفسداً لصلاته ، حتى وإن حصل به حروف ، وحكمه في ذلك كالعطاس والجشأ ؛ فإنهما لا يفسدان الصلاة وإن حصل بهما حروف ، وكذلك غير مفسد لها وإن حصل به حروف ؛ لأنه فعلٌ لا إرادي لا تَكَلَّف فيه ⁽³⁾ .

ذلك قول الحنفية في التَّنَحُّج . أما الشافعية فقد بينا أنهم يقولون بطلان الصلاة بالتَّنَحُّج الذي يبين منه حرفان بغير عُذر ، وذلك يشبه النفخ . أما إن تنحج بعذر فلا تبطل صلاته .

ولو عَطَسَ شخصٌ فقال له المصلي : (يرحمك الله) فسدت صلاته ، لأن قوله : (يرحمك الله) يجري في مخاطب الناس ، فكان من كلامهم ، وذلك بخلاف ما إذا قال المخاطب لنفسه : يرحمك الله يا نفسي ؛ فإن صلاته لا تفسد ؛ لأن قوله لنفسه مثل ذلك ليس خطاباً مع الغير ، فلا يعتبر ذلك من كلام الناس ، فلا تفسد الصلاة . وكذلك لو قال العاطس : (الحمد لله) . لا تفسد صلاته ؛ لأن كلامه مع نفسه لا يجري في مخاطب الناس ، فليس من كلامهم . وذلك هو المَقْتَد عند الحنفية .

(1) البناية (جـ 2 ص 410 - 411) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية (جـ 1 ص 397) .

(2) بداية المجتهد (جـ 1 ص 180 - 181) وغاية المنتهى (جـ 1 ص 162) وبلغة السالك (جـ 1 ص 125) .

(3) البناية (جـ 2 ص 410 - 411) وشرح فتح القدير ومعه العناية للبايرتي وحاشية سعدي أفندي (جـ 1 ص 398 - 399) .

وَرُوي عن أبي حنيفة أن العاطس يحمّد الله في نفسه ولا يحرك لسانه ، فإن حرّكه فسدت صلاته (1) .

وذهبت الشافعية إلى ما يشبه قول الحنفية في المسألة ؛ إذ قالوا : لو شمت المصلي عاطساً بلفظ الخطاب المقترن بلفظ الكاف فسدت صلاته . وهو أن يقول له بعد عطاسه : (يرحمك الله) أو (رحمك الله) ؛ لأن ذلك كلامٌ وُضِعَ لمخاطبة الآدمي ، والأصل في ذلك عند الشافعية أن الدعاء ضربان : مأثورٌ وغير مأثور . أما غير المأثور فإنما يُباح منه ما ليس خطاباً لمخلوق غير رسول الله ﷺ . فأما خطابٌ لمخلوق غير رسول الله ﷺ يجب اجتنابه في الصلاة . فلو قال لإنسان (غفر الله لك) أو (رضي الله عنك) أو (عافاك الله) ونحو هذا بطلت صلاته ، وذلك لحديث معاوية بن الحكم (رضي الله عنه) إذ قال له النبي ﷺ : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » (2) .

وكذلك لو سلّم على إنسان وهو في صلاته أو ردّ عليه السلام بلفظ المخاطبة فقال : (وعليك السلام) أو قال لعاطس : (يرحمك الله) أو (رحمك الله) فقد بطلت صلاته كذلك . أما لو رد السلام وشمت العاطس بغير لفظ الخطاب ، كما لو قال : (وعليه السلام) ، أو قال : (يرحمه الله) لم تبطل صلاته باتفاق العلماء في المذهب ؛ لأن ذلك دعاءٌ مخضّر ، وليس خطاباً لأحد (3) .

أما السلام من الساهي فإنه يلحق بالأذكار فهو غير مُبطل للصلاة ، خلافاً للسلام من المتعمّد فإنه مبطل لأنه يعتبر كلاماً (4) .

وفي الجملة فإن الكلام المبطل للصلاة عند الشافعية هو ما سوى القرآن والذكر والدعاء ونحو هذا . وذلك لحديث معاوية القائل . وعلى هذا لو أتى بشيء من نظم القرآن بقصد القراءة فقط ، أو بقصد القراءة مع غيرها ، كتثنيّه إمامه أو غيره ، أو الفتح على من أُنْجِ ، أو تفهيم أمرٍ كقوله لجماعة أو واحدٍ يستأذنون في الدخول : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴾ (5) ، أو استؤذن في أخذ شيء فقال : ﴿ يَبْعَثُ خِزْيَ الْكِتَابِ يَقُورُ ﴾ (6)

(1) شرح فتح القدير (جـ 1 ص 399) والبنية (جـ 1 ص 416) .

(2) مختصر صحيح مسلم (94 - 95) . (3) المجموع (جـ 4 ص 84) .

(4) شرح فتح القدير (جـ 1 ص 396) ومعه شرح العناية ، وانظر البنية (جـ 2 ص 410 - 451) .

(5) سورة الحجر الآية (46) . (6) سورة مريم الآية (12) .

وما أشبه هذا ، فذلكم كله لا يبطل الصلاة ، سواء قصد القراءة أو قصد القراءة مع الإعلام . وذلك لعموم حديث معاوية ⁽¹⁾ .

استثناء الضرورة

لو رأى المصلي ضريراً ماشياً يوشك أن يقع في بئر ، أو شاهد صبيّاً لا يعقل قد قارب على السقوط في بئر أو نارٍ أو نحو ذلك ، أو شاهد حيةً أو سباعاً يقصد إنساناً نائماً ، أو ظالماً يريد قتل آخر ولم يمكنه تنبيهه أو دَرْء الضّرر المحْدِق به عنه إلا بالكلام معه فقد وجب الكلام في حقه بلا خلاف . أما صلاته من حيث بطلانها وعدمه فتَمَّة قولان في ذلك ، أصحُّهما عدم البطلان . ويشبه ذلك ما لو رأى صبيّاً يقتتلان يتخوف أن يلقي أحدهما صاحبه في البئر فإنه يذهب إليهما فيخلّصهما ويعود في صلاته . ولو انتهى الحريق أو السيلُ إليه وهو في الصلاة ففرّ منه بَنَى على صلاته وأتمّها صلاةً خائف ⁽²⁾ .

خامساً : الأكل والشرب في الصلاة : فقد اتفق العلماء على أن كلاً من الأكل والشرب مفسدٌ للصلاة في الجملة . وأقوالهم في ذلك متفقة بالرغم من تباينها في التفصيل والأفرع .

فقد قالت الحنفية : إن الأكل والشرب مفسدٌ للصلاة ، ما قَلَّ منه أو كَثُر ، سواء كان عامداً أو ناسياً . يستوي في ذلك ما لو كانت الصلاة فرضاً أو نفلًا . ووجه ذلك : أن كلاً من الأكل والشرب في ذاته يعتبر عملاً كثيراً فهو مبطلٌ للصلاة . ولا ينبغي التذرع بالنسيان قياساً على الصيام ؛ لأن الصائم محفوز بطبعه على الأكل والشرب فربما ينسى ، خلافاً للمصلي ، فإن حال الصلاة في حقه مذكرة فلا يقع فيها نسيانٌ بالأكل أو الشرب إلا نادراً . وهو الذي عليه المالكية أيضاً ⁽³⁾ .

أما الشافعية فإنهم يُفرّقون بين الأكل والشرب في الصلاة عمداً ونسياناً . فإن أكل أو شرب في صلاته عامداً فقد بطلت صلاته ، سواء كان الأكل والشرب قليلاً أو كثيراً . وعلى هذا لو كان بين أسنانه شيء فابتلعه عمداً ، أو نزلت من رأسه فابتلعها عمداً

(1) المجموع (جـ 4 ص 83) .

(2) المجموع (جـ 4 ص 81 - 82) والمغني (جـ 2 ص 249) .

(3) شرح فتح القدير ومعه العناية (جـ 1 ص 412) ومعه حاشية المحقق سعد أفندي ، وانظر البناية (جـ 2 ص 458) وبلغة السالك (جـ 1 ص 126) .

بطلت صلاته بغير خلاف في المذهب . لكنه لو ابتلع شيئاً وهو مغلوب في ذلك ؛ كما لو جرى الريق بياقي الطعام بغير تعمّد منه ، أو نزلت الثخامة ولم يستطع أن يمسكها لم تبطل صلاته بالاتفاق في المذهب أيضاً .

والمَضْغُ في ذاته مُبْطِلٌ للصلاة وإن لم يَصِلْ إلى جوفه شيء . فلو مضغ علكاً بطلت صلاته . وإذا لم يَمْضِغْ بل وضعه في فمه : فإن كان مما يذوب أو يَتَقَتَّتْ فهو كالشُّكْرَةِ يبلعها فتبطل صلاته على الصحيح في المذهب . وإن كان مما لا يذوب أو يتفتت لم تبطل صلاته كما لو أمسك في فيه حصاةً فإنها لا تبطل الصلاة . وهذا كله في حق العامد . وهو قول المالكية .

أما الناسي فإن أكل أو شرب وهو ناسٍ أنه في الصلاة ، أو كان جاهلاً بتحريم ذلك : فإن كان ذلك قليلاً لم تبطل صلاته بلا خلاف في المذهب . أما إن كان كثيراً فقد بطلت صلاته على أصح الوجهين عندهم . وتُعرف القلة والكثرة بالْعُرْف (1) .

سادساً : **العمل الكثير** : فإن ذلك مفسدٌ للصلاة في الجملة . لكن المقدار المفسد للصلاة من العمل من حيث كثرته وقلته موضع خلاف بين الفقهاء والمذاهب نعرض له في هذا التفصيل :

المذهب الحنفي

للحنفية في التفرقة بين العمل الكثير والقليل في الصلاة أربعة أقوال هي :

أولاً : إن ما يُفعل باليدين عادةً يعتبر كثيراً فتفسد به الصلاة . أما ما يُفعل بيدي واحدة فإنه يُعتبر قليلاً ولا تفسد به الصلاة . وعلى هذا فإنه لو لبس قميصاً أو عباءة أو شدّ سراويل أو كَوَّرَ عِمَامَةً فإن ذلك مفسدٌ للصلاة ؛ لأنه لا يتحقق فعله إلا بيديه الاثنتين فهو كثير . ولو نزع قميصه أو حلّ سراويله أو لبس خُفَّيه أو دهن رأسه بيده بأن أخذ الدهنَ وصَبَّه على يديه ثم مسح به رأسه وهو في صلاته فقد فسدت صلاته ؛ لأنه مضطرٌ لذلك كله يفعل بيديه الاثنتين ، وذلكم كثير .

ولو زَرَّرَ قميصه أو لبس قَلَنْشَوْتَهُ أو نزعها أو فتح باباً أو رَدَّه أو نحو ذلك مما يُقام بيدي واحدة فلا تفسد به الصلاة ؛ لأنه قليل .

(1) المجموع (ج 4 ص 89 - 90) وانظر الشرح الصغير للدردير ومعه بلغة السالك (ج 1 ص 124) .

وأَجِدُ أن مثْلَ هذا التفريق غيرُ مستقيم ولا منضبط ؛ فإنه ربما عَمِلَ المصلي بيد واحدة وكان عمله كثيراً كما لو دفع شخصاً آخر بإحدى يديه ، أو رَمَى بَأَمْتَةٍ له على دابة وهو في الصلاة . وربما عمل بيديه الاثنتين في خِفَةٍ ولُطْفٍ ولم يكن ذلك كثيراً ؛ كما لو لبس عِمَامَتَهُ أو نزعها بيديه الاثنتين .

ثانياً : إذا بلغ العمل من الكَوَّاتِ أو الحركات ثلاثاً فهو كثير ، وإن كان دون الثلاث فهو قليل . وقد رُوِيَ عن الإمام أبي حنيفة قوله في هذا الصدد : إذا تَرَوَّحَ ⁽¹⁾ مرتين لا تفسد ، وإن زاد فسدت ، وإن قَلَّ لا تفسد .

وكيفية الترويح ثلاث مراتٍ موضعُ تفصيلٍ بين علماء المذهب ؛ فقد قيل : إذا حَكَّ موضعاً من جسده ثلاث مراتٍ بَدْفَعَةٍ واحدةٍ تفسد صلاته ، ولو عبث بِلَحِيَّتِهِ أو حَكَّ بعضَ جسده مرةً أو مرتين لا تفسد صلاته . وكذلك لو رَمَى ثلاثة أحجار على التابع ، أو تَنَفَّ ثلاث شعراتٍ على التابع تفسد .

وتقييدُ العملِ بمراتٍ ثلاث غيرُ منضبطٍ كذلك ، فإنه ربما كانت المرة الواحدة كبيرةً أو فاحشةً تعدل مراتٍ كثيرةً . وربما كانت المرات الثلاث هَيِّئَةً وخفيفةً لا تؤثر على منجرى الخشوع في الصلاة كما لو عبث بِلَحِيَّتِهِ أو حَكَّ جسده ثلاثاً .

ثالثاً : إن ذلك مُقَوِّضٌ إلى رأي المصلي المُبْتَلَى به ، فإن استكثره كان كثيراً ، وإن استقله كان قليلاً .

والتفويضُ للمصلي بتقدير القِلَّةِ والكثرة في العمل لا يستقيم ؛ فإن المصلي مُحْفَوزٌ بِمِرَاعَةِ نَفْسِهِ أَصْلًا . وإذا قُوِّضَ الأمرُ إليه في المسألة توسَّعَ في المِرَاعاةِ والتساهل بحق نفسه بما تفسد معه الصلاة وهو لا يدري .

رابعاً : إن الكثير من العمل ما لو كان المصلي بحالٍ لو رآه إنسانٌ من بعيد يَتَقَنَّ أنه ليس في الصلاة ، وإن كان الرائي يشك أنه في الصلاة لم تفسد صلاته . وهو الراجح في المذهب ، وهو الذي عليه المالكية . وتفصيلُ ذلك من حيث تقرُّبَاتِهِ وأمثَلَتِهِ في مظانِّهِ من كتب المذهب ⁽²⁾ .

(1) تروح : نقول : تروح بالمروحة . أي لوح بأداة أو كُفٍّ أو نحوهما ذهاباً وإياباً . انظر المصباح المنير (جـ 1 ص 161) .

(2) البناية (جـ 2 ص 459 - 461) وشرح فتح القدير ومعه شرح العناية (جـ 1 ص 403) وبلغة السالك

(جـ 1 ص 127) .

المذهب الشافعي

قالت الشافعية : إن الفعل الذي ليس من جنس الصلاة إن كان كثيراً بطلت به الصلاة ، وإن كان قليلاً لم تبطل به بغير خلاف . وهذا هو الضابط الذي تبطل به الصلاة أو لا تبطل ، ثم اختلفوا بعد ذلك في ضبط القليل من العمل وكثيره . وذلك على أربعة أوجه : الوجه الأول : القليل ما لا يتسع زمانه لفعل ركعة ، والكثير ما يتسع لها . وهو قول ضعيف في المذهب .

الوجه الثاني : كل عمل لا يحتاج فيه المصلي إلى يديه كليهما فهو قليل .. وذلك كرفع عمامة وحل سراويل ، ونحو ذلك . أما ما يحتاج فيه إلى يديه جميعاً فهو كثير ، وذلك كتكوير عمامة وعقد إزار أو سراويل أو نحو ذلك .

الوجه الثالث : القليل ما لا يظن الناظر إليه أن فاعله ليس في الصلاة ، والكثير ما يظن أنه ليس في الصلاة . وهو ضعيف كذلك في المذهب . ووجه الضعيف : أن من رآه يحمل صبيّاً أو يقتل حية أو عقرباً أو نحو ذلك ظن أنه ليس في الصلاة . ومعلوم في المذهب أن هذا القدر من العمل لا يبطل الصلاة . وهو الذي عليه كثير من أهل العلم ، وفيهم المالكية .

الوجه الرابع : ينبغي الرجوع في ذلك إلى عرف الناس . فما اعتبره الناس قليلاً فلا يضر ، وذلك كالإشارة برد السلام ، وخلع الثعل ، ورفع العمامة أو وضعها ، ولبس ثوب خفيف سريع ونزعه ، وحمل صغير ووضعيه ، ودفع مآر ، أو شد إزار إذا انحل ، أو نحو ذلك مما يعتبره الناس في عرفهم قليلاً فلا تفسد به الصلاة .

أما ما اعتبره الناس في عرفهم كثيراً فهو مفسد للصلاة ، وذلك كخطوات كثيرة متتابعة ، أو فَعَلَاتٍ متتابعة . وينبغي على هذا أن الفَعْلَة الواحدة كالخطوة والضربة تعدّ قليلة بغير خلاف . أما الثلاث فهي كثير بغير خلاف أيضاً . وفي الاثنين وجهان أصحهما أنهما قليل .

واتفق علماء المذهب على أن الكثير إنما تبطل به الصلاة إذا تَوَالَى ، لكنه إن تَفَرَّقَ لا يبطل الصلاة ، وذلك كما لو خطا خطوة ثم سكت زمناً ، ثم خطا خطوة أخرى أو خطوتين ، أو خطوتين ثم خطوتين بينهما زمن وتَكَوَّرَ ذلك مرات كثيرة حتى بلغ المائة خطوة أو أكثر ؛ لم تبطل الصلاة . ويُشبه ذلك في المسألة ما لو ضرب ضربات متفرقة يفرق بين الواحدة والتي تليها ، أو بين الاثنين والتين تليهما زمن . ذلك هو الراجح في المذهب .

على أنه يراد بقول الشافعية بعدم بطلان الصلاة بالفعل الواحدة هو ألا تتفاحش ، فإن المراد بالفعل ما لم تتفاحش . أما إن تفاحشت وأفرط فيها المصلي بطلت صلاته . وذلك كالوثبة الفاحشة فلا جرم أنها مبطلّة للصلاة . وأما قوله : الثلاث المتوالية تبطل الصلاة ؛ فإن المراد بذلك ما كان من خطوات أو ضربات ونحوها . أما الحركات الخفيفة كتحرّيك الأصابع في تسبيح أو حكمة خفيفة أو حلّ أو عقْد أو نحو ذلك فإن في ذلك وجهين : أحدهما : أنها كالخطوات تبطل الصلاة بكثيرها .

ثانيهما : عدم البطلان . وهو المشهور والمعتمد في المذهب .

كلّ ذلك في الفعل العمد . أما فعل الناسي في الصلاة إذا كثر هل يبطل الصلاة ؟ ثمة قولان في ذلك : أشهرهما : بطلان الصلاة ⁽¹⁾ .

وذهبت الحنابلة إلى ما يشبه قول الشافعية في المسألة ؛ إذ قالوا : تبطل الصلاة بعمل متوالٍ مُستكثرٍ عادةً من غير جنسها ولو سهواً أو جهلاً إن لم تكن ضرورة كخوف وهرب من عدوٍّ ونحوه ⁽²⁾ .

والأصل في ذلك كله أن النبي ﷺ قد فعل القليل وهو في صلاته فلم تبطل ، وذلك كدفع المارّ ؛ فقد أخرج مسلمٌ بإسناده عن أبي سعيد الخدري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس ، فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره ، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان » ⁽³⁾ .

وكذلك الرد بالإشارة على من يسلم عليه وهو في الصلاة ؛ فقد أخرج مسلمٌ عن جابر (رضي الله عنه) قال : إن رسول الله ﷺ بعثني لحاجة ثم أدركته وهو يسير (قال قتيبة : يصلي) فسلمت عليه فأشار إليّ (يعني برأسه) فلما فرغ دعاني فقال : « إنك سلمت أنفاً وأنا أصلي » ⁽⁴⁾ .

وكذلك قتل الحية أو العقرب لا يبطل الصلاة لأنه قليل ، وفي هذا أخرج الترمذي عن أبي هريرة قال : « أمر رسول الله ﷺ بقتل الأسودين في الصلاة : الحية والعقرب » ⁽⁵⁾ .

(1) المجموع (ج 4 ص 93 - 94) .

(2) غاية المنتهي (ج 1 ص 162) والمغني (ج 2 ص 249) .

(3) مختصر صحيح مسلم (ص 96) . (4) مختصر صحيح مسلم (ص 94) .

(5) الترمذي (ج 2 ص 234) .

ومن الفعل القليل في الصلاة فَتَحَ البابِ أو رُدَّهُ شريطةً أن يظلَّ المصلي مستقبلًا القبلة فلا ينتقل عنها أو يستديرها ؛ فقد أخرج الدارقطني عن عائشة قالت : « كان رسولُ الله ﷺ يصلي ، فإذا استفتح إنسانُ البابَ فَتَحَ له ما كان في قبْلته ، أو عن يمينه أو عن يساره ولا يستدير القبلة » (1) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن عائشة قالت : « استفتحُ البابَ ورسولُ الله ﷺ قائمٌ يصلي ، فمشى عن يمينه أو عن شماله ففتح لي ثم عاد إلى مقامه » (2) .

ومنها كذلك ما لو حَمَلَ المصلي شيئاً أو وضعه برقي من غير أن يكون في ذلك عابثاً ، بل لحاجة . وفي ذلك أخرج النسائي عن أبي قتادة قال : « رأيتُ رسولَ الله ﷺ يؤمُّ الناسَ وهو حاملٌ أمانةً بنتِ أبي العاص على عاتقه ، فإذا ركع وضعها ، وإذا رفع من سجوده أعادها » (3) .

إلى غير ذلك من الأعمال التي لا تبطل الصلاة .

قراءة المصلي من المصحف

لو قرأ القرآن من المصحف وهو في صلاته لم تبطل صلاته ، يستوي في ذلك ما لو كان المصلي يحفظ القرآن أو لا يحفظه ، وسواء في الفريضة أو النفل . وقيل : يُكره في الفرض . ولو قلب المصلي أوراق المصحف أحياناً وهو في صلاته فإن صلاته لا تبطل . هو قول الشافعية والمالكية والحنابلة وصاحبيني أبي حنيفة . يؤيد ذلك ما أخرجه البيهقي عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها « كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف في رمضان » (4) . ويشبه ذلك أيضاً التلقين للمصلي من شخص آخر ، فإنه لا يبطل الصلاة عندهم خلافاً للإمام أبي حنيفة فإنه يبطلها .

وكذلك لو نظر في مكتوب غير القرآن ورَدَّدَ ما فيه في قلبه من غير أن ينطق أو يحرك شفَّته ؛ لم تبطل صلاته وإن طال ذلك ، مع أنه مكروه ، وهو ما لا خلاف فيه . فإنه لئن كان في غير المصحف جائزاً فلا تجزئ أن يكون جوازُه أولى في المصحف (5) .

(1 ، 2) الدارقطني (جـ 2 ص 80) .

(3) النسائي (جـ 2 ص 95 - 96) .

(4) البيهقي (جـ 2 ص 253) .

(5) المجموع (جـ 4 ص 95) وشرح فتح القدير (جـ 1 ص 400 - 403) ، والمغني والشرح الكبير (جـ 1 ص 648) .

وذهب الإمام أبو حنيفة وأهل الظاهر إلى أن القراءة من المصحف تبطل الصلاة ، سواء في ذلك القليل والكثير من المقروء . وحجّتهم في ذلك أن حمل المصحف والنظر فيه وتمييز حرف عن حرف وتقليب الأوراق فيه يُعتبر عملاً كثيراً ، وهو مفسدٌ للصلاة لا محالة . ولأنه أيضاً تلقينٌ من المصحف للمصلي ، وهو كالتلقين من شخصٍ غيره في تحصيل ما ليس بحاصلٍ عنده . والتلقين من الغير مفسدٌ للصلاة لا محالة فكذا المصحف⁽¹⁾ . وعلى هذا لا تجوز القراءة في المصحف للمصلي ، سواء كان إماماً أو غيره ، فإن تعمد ذلك بطلت صلاته .

أما صاحبان فقلا : إن صلاته تامة ولا يفسدها القراءة من المصحف ؛ لأن القراءة من المصحف عبادة انضمت إلى عبادة ، وهو النظر في المصحف . وقالوا : إن العبادة الواحدة غير مفسدة للصلاة فكيف إذا انضمت إلى أخرى . ودليلهما في ذلك الحديث : « أَعْطُوا أَعْيُنَكُمْ حَظُّهَا مِنْ الْعِبَادَةِ : النظر في المصحف والتفكير فيه »⁽²⁾ . ومع ذلك فإن ذلك كله عندهما مكروه ؛ لأنه تشبُّه بصنع أهل الكتاب⁽³⁾ .

ولو نظر في مكتوبٍ من القرآن صحت صلاته بالاتفاق في المذهب ؛ لانعدام الكثرة في العمل بالحمل وتقليب الأوراق . أما لو نظر إلى مكتوب من غير القرآن وفهمه فإن صلاته لا تُفسد على الراجح في المذهب⁽⁴⁾ .

وثمة مبطلات للصلاة غير الذي بيناه ، كالرجوع للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة ؛ لما في ذلك من إبطالٍ للركن ، وهو القراءة والقيام ، وكذلك وقوف الرجل بجانب المرأة أو وراءها في الصلاة فإن ذلكم يبطل الصلاة . على الخلاف في تفصيل ذلك .. إلى غير ذلك من المبطلات التي تُؤخذ منسطةً من محالها في كتب الفقه .

الدعاء في الصلاة بغير المأثور

الدعاء في الصلاة بغير المأثور من الكلام قسمان :

أحدهما : ما كان يُقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها بما يشبه كلام الآدميين وأمانيتهم ،

(1) شرح فتح القدير (ج 1 ص 402 - 403) والمحلى (ج 4 ص 46) .

(2) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن أبي سعيد . وقيل : حديث ضعيف . انظر الجامع الصغير للسيوطي

(ج 1 ص 175) .

(3) شرح فتح القدير (ج 1 ص 402 - 403) ومعه شرح العناية للبايرتي .

(4) شرح فتح القدير (ج 1 ص 403) ومعه شرح العناية .

كما لو قال المصلي : اللهم ارزقني زوجةً حسنةً ودارًا فيالحا ، وطعامًا شهيًا وبستانًا غنيًا بالماء والخضراء ، فإن ذلك لا يجوز ، وهو مفسدٌ للصلاة عند الحنفية والحنابلة (1) ودليلهم في ذلك ما أخرجه مسلمٌ عن معاوية بن الحكم (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ قال : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيءٌ من كلام الناس ؛ إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » (2) . لكن مثل ذلك الكلام من كلام الآدميين يتخاطب به الناس فيما بينهم مما يشبه كلام العباد . وهو أشبه بتشميت العاطس ورد السلام ونحوه ، وهو مفسدٌ للصلاة .

وذهبت الشافعية إلى جواز الدعاء في الصلاة كيفما كان ، ما دام في غير معصية ، سواءً منه ما كان مأثوراً أو غير مأثور (3) وذلك لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : « إذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل : التحيات لله والصلاة والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ... ثم يتخير من الدعاء ما شاء » (4) . وفي رواية للبيهقي أخرى عن عبد الله ابن مسعود : « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به » (5) .

وأخرج البيهقي عن عبد الله بن مسعود قال : « يتشهد الرجل ، ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه » (6) .

ثانيهما : ما كان من دعاء يُراد به التقرب إلى الله عز وجل مما ليس بمأثور ، فثمة خلافٌ فيه كذلك ؛ فقد ذهبت الحنفية وبعضُ الحنابلة إلى عدم جواز ذلك ، وأنه مفسدٌ للصلاة ؛ لأنه من كلام الآدميين . فإنه يشترط عندهم لجواز الدعاء أن يكون بالفاظ تُشبه ألفاظ القرآن ، بمعنى أن ألفاظ الدعاء موجودة في القرآن وليس المراد حقيقة المشابهة ؛ لأن القرآن مُعْجِزٌ ولا يُشابهه شيءٌ من كلام الناس ، وعلى هذا فكلُّ دعاءٍ موجود لفظه في القرآن جاز في الصلاة ، كما لو قال : « اللهم اغفر لي ولوالدي » ، فإن ذلك واردٌ في القرآن . وكذلك لو قال : اللهم اغفر لأبي .

أما لو قال : « اللهم اغفر لأخي أو لزيد » ، فلا يجوز وتفسد به صلاته ؛ لأن مثل هذا الدعاء لم تُوجد ألفاظه في القرآن . وكذلك لو قال : « اللهم ارزقني عدساً وبصلًا » فلا

(1) المغني (ج 1 ص 548) ، والبنية (ج 2 ص 247) .

(2) مختصر صحيح مسلم (ص 94 - 95) . (3) مغني المحتاج (ج 1 ص 176) .

(4 - 6) البيهقي (ج 2 ص 153) .

يجوز ، وهو مفسد للصلاة ، لأن عين اللفظ ليس في القرآن . أما لو قال : « اللهم ارزقني من ثقلها وقثائها وقومها وعدسها وبصلها » لا تفسد الصلاة ، لأن عين ذلك في القرآن ⁽¹⁾ .

ويجوز كذلك من الأدعية ما كان مأثوراً : أي ما يُشبه الأدعية المروية عن النبي ﷺ . ومن جملة ذلك ما أخرجه مسلم عن عروة بن الزبير أن عائشة (رضي الله عنها) زوج النبي ﷺ أخبرته : أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة : « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنة الحيا والممات ، اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم » ⁽²⁾ .

وأخرج الترمذي عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول بين السجدين : « اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقي » ⁽³⁾ .

وأخرج مسلم عن أبي بكر (رضي الله عنه) أنه قال لرسول الله ﷺ : عَلَّمْنِي دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي وَفِي بَيْتِي . قال : « قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني ، إنك أنت الغفور الرحيم » ⁽⁴⁾ .

وغير ذلك من الأدعية المأثورة كثير .

وذهبت الشافعية ، والحنابلة في المعتمد من مذهبهم إلى جواز الدعاء في الصلاة بغير المأثور ، والمأثور من الدعاء أفضل لتنصيب الشارع عليه ، والمأثور هو المنقول عن النبي ﷺ ⁽⁵⁾ . واستدلوا على جواز الدعاء بغير المأثور بخبر : « إذا قد أحدكم في الصلاة فليقل : التحيات لله (إلى آخرها) ثم ليختَر من المسألة ما شاء أو ما أحب » رواه مسلم ، وفي رواية البخاري : « ثم ليختَر من الدعاء أحبه إليه فيدعو به » ⁽⁶⁾ .

يُستدل من ذلك أنه لا فرق في الدعاء بين الديني والدنيوي ، أو ما كان منه مأثوراً أو غير مأثور ⁽⁷⁾ .

(1) البناية (ج 2 ص 245) وما بعدها ، والمغني (ج 1 ص 548 - 549) .

(2) مختصر صحيح مسلم (ص 87) . (3) الترمذي (ج 2 ص 76) .

(4) مختصر صحيح مسلم (ص 87) .

(5) مغني المحتاج (ج 1 ص 176) ، والمغني (ج 1 ص 549) .

(6) رواه البخاري (2 / 373) برقم (815) ومسلم (1 / 301) برقم (402) .

(7) مغني المحتاج (ج 1 ص 176) ، والمغني (ج 1 ص 549) .

صلاة الجماعة

يُراد بها هنا : الصلاة المكتوبة في جماعة غير الجمعة . وأول ما نعرض له بالحديث في هذه المسألة هو :

حكم صلاة الجماعة

حكم الصلاة المكتوبة في جماعة موضع خلاف بين العلماء نعرض له في هذه الأقوال :

قول الحنفية : قالت الحنفية : صلاة الجماعة واجبة ⁽¹⁾ وقد سماها بعضهم سنة مؤكدة ، وكلاهما عندهم واحد ، وهي التي يسميها الفقهاء سنة الهدي ، وهي التي أخذها هذّي وتركها ضلالاً ، وتاركها يستوجب إساءة وكرهية . وحجتهم في ذلك أن النبي ﷺ واظب عليها . وكذلك الأمة قد واظبت عليها من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا مع التكبر على تاركها . وهذا عندهم حد ⁽²⁾ الواجب دون السنة . يُستثنى من الوجوب مَنْ كان به عُذر ⁽³⁾ .

قول المالكية : قالت المالكية : إن الصلاة المكتوبة غير الجمعة إيقاعها في الجماعة سنة مؤكدة ، يحصل بها ثواب جزيل وفضل عظيم . واستدلوا على ذلك بما أخرجه مسلم بإسناده عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحديكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً » ⁽⁴⁾ .

وأخرج البخاري عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » ⁽⁵⁾ .

(1) الواجب : هو خطاب الشارع بما ينتهض تركه سبباً للذم شرعاً في حالة ما . وقيل : هو الذي يُدّم تاركه ويلام شرعاً بوجه ما . ولا فرق عند الشافعية وآخرين بين الواجب والفرض ، بل هما من الألفاظ المترادفة كالتم واللازم . أما الحنفية فقد اصططلحوا على تخصيص الفرض بما يقطع بوجوبه ، وتخصيص اسم الواجب بما لا يُدرك إلا ظناً . وبعبارة أخرى فإن الفرض عند الحنفية مقطوع به ، أما الواجب فهو مظنون . انظر الأحكام في أصول الأحكام للآمدي (ج 1 ص 75) والمستصفي للغزالي (ج 1 ص 42)

(2) الحد : حد الشيء هو حقيقته وذاته . وقيل : هو اللفظ المفسر لمعناه على وجه يمنع ويجمع . وقيل غير ذلك . انظر المستصفي (ج 1 ص 14) .

(3) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 358) والبنية (ج 2 ص 304) .

(4) مختصر صحيح مسلم (ص 91) . (5) مختصر صحيح البخاري (ص 101) .

وأخرج مسلم كذلك عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ :
 « صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في شوقه بضعا وعشرين
 درجة . وذلك أن أحدهم إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم أتى المسجد لا ينهزه (لا
 ينهضه) إلا الصلاة ، لا يريد إلا الصلاة فلم يخط خطوة إلا رفع الله له بها درجة ،
 وخط عنه بها خطيئة ، حتى يدخل المسجد ، فإذا دخل المسجد كان في صلاة ما
 كانت الصلاة هي تحبسه ، والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى
 فيه ، يقولون : اللهم ارحمه ، اللهم اغفر له ، اللهم ثبت عليه ؛ ما لم يؤذ فيه ، ما لم
 يُخدث فيه » (1) .

وأخرج الترمذي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة الجماعة تفضل
 على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة » (2) . وقد استدلوا من هذه النصوص
 على عدم وجوب الجماعة ، بل إنها سنة مؤكدة . وقالوا (المالكية) : لا يحصل فضل
 الجماعة إلا بإدراك ركعة بسجديتها ، فمن أدركها فليس له أن يعيدها في جماعة أخرى
 ومن لم يدرك مع الإمام ركعة كاملة فإن له أن يعيدها في جماعة مأموماً (3) .

قول الحنابلة : قالت الحنابلة : إن الجماعة واجبة في الصلوات الخمس على كل رجل
 حرّ قادر حتى ولو كان مسافراً وأحاق به خوف شديد . وتصح الصلاة من منفرد ، لكنه
 يأثم لترك الجماعة بغير عُذر . أما إن أداها منفرداً بعذر فلا ينقص أجره . وهو الذي عليه
 أهل الظاهر (4) .

واستدلوا على وجوب الجماعة في حق كل رجل حرّ قادر غير ذي عُذر بما أخرجه
 النسائي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمّر
 بخطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم أمر رجلاً فيؤمّ الناس ، ثم أخالف إلى
 رجال فأحرق عليهم بيوتهم . والذي نفسي بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عظماً سميتاً
 أو مزماتين (5) حَسَنَتَيْن لَشَهِدَ الْعِشَاءَ » (6) .

(1) مختصر صحيح مسلم (ص 92) .

(2) الترمذي (ج 2 ص 420) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 239) وحاشية الصاوي على أقرب المسالك (ج 1 ص 152) .

(4) منتهى الإرادات (ج 1 ص 106) وغاية المنتهى (ج 1 ص 181) . والقواعد النورانية الفقهية لابن تيمية

(ص 27) وبداية المجتهد (ج 1 ص 141) . (5) المرما : يراد بها ظلف الشاة لحقارته .

(6) النسائي (ج 2 ص 107) .

وأخرج النسائي كذلك عن أبي الدرداء قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تُقام فيهم الصلاة إلا قد استحوز عليهم الشيطانُ ؛ فعليكم بالجماعة فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية » (1) .

وأخرج الترمذي عن جابر بن يزيد بن الأسود العامري عن أبيه قال : شهدتُ مع النبي ﷺ حَجَّتَهُ ، فصليْتُ معه صلاةَ الصبح في مسجد الخيف ، فلما قضى صلاتَهُ وانحرف إذا هو برجلين في أُخرى القوم لم يصليا معه فقال : « علي بهما » فجيء بهما ترعدُ فرائضهما فقال : « ما منعكما أن تصليا معنا ؟ » فقالا : يا رسولَ الله إنا كنا قد صلينا في رحالنا . قال « فلا تفعل ، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجدَ جماعةٍ فصليا معهم ؛ فإنها لكم نافلة » (2) .

وأخرج النسائي عن أبي هريرة قال : جاء أعمى إلى رسولِ الله ﷺ فقال : إنه ليس لي قائدٌ يقودني إلى الصلاة فسأله أن يرخصَ له أن يصلي في بيته ، فأذن له ، فلما ولى دعاه قال له : « أسمع النداءَ بالصلاة ؟ » قال : نعم ، قال : « فأجِب » (3) .

فاستدلوا من ذلك كله على وجوب الصلوات المكتوبة الخمس في جماعة إلا لمن كان به عذرٌ فرخصَ له أن يصلي في بيته .

قول الشافعية : للشافعية في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

الأول : أن صلاةَ الجماعة في حق كل رجلٍ قادرٍ مفروضةٌ على الكفاية ، حتى إذا صلاها فريقٌ من المسلمين في كل بلد كَفَّتَ الباقي . وعلى هذا فإنها فرضٌ كفاية يجب إظهارها في الناس ، فإن امتنعوا من إظهارها قُوتلوا عليها . ودليلُ ذلك حديثُ أبي الدرداء : « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تُقام فيهم الصلاة إلا قد استحوز عليهم الشيطانُ ؛ فعليكم بالجماعة فإنما يأكل الذئب القاصية » (4) .

الثاني : أنها سُنةٌ مؤكدة . ودليلُ ذلك حديثُ مسلم عن أبي هريرة : « صلاةُ الجماعة أفضلُ من صلاةِ أحديكم وحده بخمسةٍ وعشرين جزءاً » (5) .

(2) الترمذي (ج 1 ص 424 - 425) .

(1) النسائي (ج 2 ص 106 - 107) .

(3) النسائي (ج 2 ص 109) .

(4) رواه أبو داود (1 / 371) برقم (547) .

(5) حديث أبي هريرة رواه مسلم (1 / 449) برقم (649) .

وفي رواية أخرى لمسلم عن أبي هريرة : « صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعا وعشرين درجة » (1) . وذلك يدل على مجرد تفضيل صلاة الجماعة فقط ، وليس فيه ما يدل على وجوبها ولا على تأييم المتخلف عنها .
الثالث : أنها فرض عَيْن ، لكن ليست شرط صحة الصلاة . بمعنى أن صلاة المنفرد جائزة مع الإثم . وهو قول ابن المنذر .

والراجع في المذهب أنها فرض كفاية ، وهو ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة (2) .

خلاصة المسألة

وخلاصة القول أن حكم الجماعة يحتمل ثلاثة وجوه :
أولها : أنها شتة مؤكدة . وهو قول الحنفية والمالكية ، والشافعية في أحد الأقوال لهم .
ثانيها : أنها فرض كفاية . وهو الراجح في المذهب الشافعي .
ثالثها : أنها فرض عَيْن . وهو قول الحنابلة والظاهرية وبعض الشافعية .

حكم الجماعة في حق النساء

اتفقت كلمة الفقهاء على عدم وجوب الجماعة في حق النساء ، وجملة القول في ذلك : أنها في حقهن مسنونة . وفي ذلك تفصيل :
فقد قالت الشافعية : لا تكون الجماعة في حق النساء فرض عَيْن ولا كفاية ، ولكنها مستحبة لهن . وفي استحبابها لهن وجهان :
أحدهما : أنها مستحبة لهن كاستحبابها للرجال .

ثانيهما : أنها في حقهن غير مؤكدة كتأكيدهما للرجال ، وهو الأصح في المذهب . وعلى هذا لا يُكره للمرأة ترك الجماعة مثل كراهة تركها للرجال .

أما الصبي فيؤمر بحضور المساجد وجماعات الصلاة ليعتادها (3) .
أما الحنابلة فقالوا : تُسن الجماعة للنساء منفردات عن رجال في دورهن ، سواء كان

(2) المجموع (ج 4 ص 183 - 185) .

(1) رواه مسلم (1 / 459) برقم (649) .

(3) المجموع (ج 4 ص 188) .

إمائهنَّ منهنَّ أَوْ لا . وقالوا : يُكره للحسناء حضورُ الجماعة مع الرجال ، ويُباح لغيرها بإذن زوجها ، وذلك خشيةَ الفتنة . وإذا خرجت غيرُ الحسناء فلا تخرج متطيبة ، فإن ذلك حرام . وقالوا : من استأذنته امرأته للخروج إلى المسجد كُرةً مَنَعها ، وبيتها خيرٌ لها (1) .

أما الحنفية فهم يشترطون الجماعةَ على الرجال العقلاء البالغين الأحرار القادرين من غير حَرَج . ويُستفاد من هذا عدمُ وجوبها على النساء . وهو الظاهرُ من قول المالكية (2) .

وجملةُ القول في هذه المسألة أن جماعةَ النساءِ في البيوت أفضلُ من حضورهن المساجد . وفي هذا أخرج أبو داود عن ابن عُمر قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لا تمنعوا نساءَكم المساجدَ ، ويؤتِهِنَّ خيرٌ لهن » (3) .

وينبغي القولُ كذلك : إن صلاةَ المرأةِ فيما كان من بيتها أستر . لا جَرَمَ أنه أفضلُ لها ، وذلك لحديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : « صلاةُ المرأةِ في بيتها أفضلُ من صلاتها في حُجْرَتِها ، وصلاتها في مَحْدَعِها أفضلُ من صلاتها في بيتها » (4) .

وأخرج البيهقي عن السائبِ مَوْلَى أم سلمة أن النبي ﷺ قال : « خيرُ مساجدِ النساءِ قَعْرُ بُيُوتِهِنَّ » (5) .

ولو أرادت المرأةُ حضورَ المسجدِ للصلاة فإنه يُنظر ؛ إن كانت شابةً أو كبيرةً تُشْتَهَى كُره لها الخروجُ ، وكُرهٌ لزوجها ووليِّها تمكُّينها من ذلك . وإن كانت عجوزاً لا تُشْتَهَى لم يُكره لها ذلك . وفي هذا أخرج البيهقي بإسناده عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « إذا استأذنت أحدَكم امرأته إلى المسجد فلا يَمْنَعُها » (6) .

وأخرج البخاري عن ابن عُمر عن النبي ﷺ قال : « إذا استأذنكم نساؤُكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهنَّ » (7) .

وأخرج أبو داود عن ابن عُمر قال : قال رسولُ الله ﷺ : « لا تمنعوا إماءَ الله مساجدَ الله » (8) .

(1) غاية المنتهى (جـ 1 ص 181) ومنتهى الإرادات (جـ 1 ص 106) .

(2) البناءة (جـ 2 ص 304) ، وبلغت السالك على شرح الدردير (جـ 1 ص 152) ، والمدونة (جـ 1 ص 103) .

(3) أبو داود (جـ 1 ص 155) . (4) أبو داود (جـ 1 ص 156) .

(5) البيهقي (جـ 3 ص 131) . (6) البيهقي (جـ 3 ص 132) .

(7) مختصر صحيح البخاري (ص 120) . (8) أبو داود (جـ 1 ص 155) .

وأخرج البيهقي كذلك عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن النبي ﷺ قال : « لا تمنعوا النساء المساجد بالليل » (1) .

وعلى هذا فإنه يُستحب للزوج أن يأذن لزوجته بالخروج للصلاة في المسجد إذا طلبت منه ذلك إذا كانت عجوزاً لا تُشتهي وأمين زوجها عليها المفسدة وعلى غيرها . فإن منعها لم يَحْزُرْ عليه ذلك . وهو الذي عليه أكثر أهل العلم . ويمكن الإجابة عن الحديث : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » بأنه نُهي تنزيه ؛ لأن حق الزوج في ملازمتها المسكن واجب فلا تتركه للفضيلة (2) .

إمامة المرأة

ذهب عامة أهل العلم إلى أن المرأة لا تصح إمامتها للرجل . وذلك الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف ، وفيهم الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وأهل الظاهر . وتفصيل ذلك في التالي :

أما الحنفية فقالوا : لا يجوز للرجال أن يقتدوا بامرأة . وذلك للخبر : « ألا ولا تُؤمَّن امرأة رجلاً » وكذلك الخبر : « أَخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ » (3) وهذا يدل على وجوب تأخير المرأة في الصلاة . وهو نهى عن الصلاة خلفها وإلى جانبها أيضاً . والنهي يقتضي المنهي عنه ، ولأن في تأخيرها صيانة للصلاة عن الفساد (4) .

وأما المالكية فقالوا : يُشترط لصحة الجماعة جملة شروط ، من أهمها أن يكون الإمام رجلاً . فلا تصح إمامة المرأة ولا تُحتسب مشكل في الفريضة ولا النافلة ، سواء كان المأمومون رجالاً أو نساء ، في الحضر أو السفر (5) .

وأما الحنابلة فقالوا : لا تصح إمامة المرأة أو الحُثْنِيَّ برجال أو حُثْنَانٍ مطلقاً (6) .

وأما الشافعية فقالوا : لا يجوز للرجل بحال أن يصلي خلف المرأة أو الحُثْنِيَّ المشكل ، سواء في ذلك صلاة الفريضة أو النفل . ولو صلى خلفها وهو لا يعلم أنها امرأة ثم عَلِم

(1) البيهقي (ج 4 ص 113) . (2) المجموع (ج 4 ص 198 - 199) .

(3) هذا الخبر رواه عبد الرزاق في مصنفه من قول ابن مسعود .

(4) البناية (ج 2 ص 328 - 329) ونقطة الفقهاء (ج 1 ص 359 ، 360) .

(5) أسهل المدارك (ج 1 ص 241) وبلغة السالك على شرح الدردير (ج 1 ص 156) .

(6) غاية المنتهى (ج 1 ص 197) والقواعد النورانية الفقهية لابن تيمية (ص 76) .

فيما بعد لزمه الإعادة . وهو ما قاله أهل الظاهر ⁽¹⁾ . وفي هذا أخرج البيهقي عن جابر قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ على منبره يقول : « أَلَا وَلَا تُؤْمِنَنَّ امْرَأَةٌ رَجُلًا » ⁽²⁾ .

وأخرج البيهقي كذلك عن أبي بكرٍ أن النبي ﷺ قال : « لَنْ يُفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُم امْرَأَةٌ » ⁽³⁾ .

وذهب بعضُ العلماء إلى أن صلاةَ الرجلِ خلفَ المرأةِ صحيحةٌ ، وهو قول أبي ثورٍ والمُزَنِّي وابنِ جرير ⁽⁴⁾ . وهو قولٌ ضعيفٌ لا يُعْمَلُ عليه . وليس لهم ما يُستدل به على ذلك ، إلا ما رواه أبو داود في سننه عن أم وَرَقَةَ بنتِ ثَوفل ، وكانت قد قرأت القرآن فاستأذنت النبي ﷺ أن تتخذَ في دارها مؤذناً يُؤذِّن لها ، وكان رسول الله ﷺ يزورها في بيتها ، وجعل لها مؤذناً يُؤذِّن لها وأمرها أن تؤمَّ أهل دارها ⁽⁵⁾ . ورواه الحاكم في المستدرک ، ولفظه : « وأمرها أن تؤمَّ أهل دارها في الفرائض » ⁽⁶⁾ .

ولا نجد في مثل هذا الخبر ما يدل على صحة إمامة المرأة للرجل . والصحيح أن أم ورقة كانت تؤم النساء فقط . وفي هذا أخرج الدارقطني بإسناده عن أم ورقة أن رسول الله ﷺ « أذِنَ لها أن يُؤذِّنَ لها ويُقام وتؤم نساءها » ⁽⁷⁾ .

إمامة الصبي

اختلفت كلمة العلماء في إمامة الصبي اختلافاً غير بعيد . وذلكم هو بيانٌ بأقوال العلماء والمذاهب في المسألة :

المذهب الحنفي

قالت الحنفية : لا تجوز إمامة الصبي في الفرائض ؛ لأنه لا يصح منه أداء الفرائض ، لأنه ليس من أهلها . أما إمامته في النوافل كالتراويح ونحوها ، فقد ذهب عامة العلماء في المذهب إلى عدم جواز إمامة الصبي . وذهب آخرون في المذهب إلى جوازها ؛ وعلى هذا فلا تجوز إمامة الصبي في الفرائض والنوافل ، إلا ما ذكر عن بعض العلماء في المذهب ؛ إذ قالوا بجواز

(1) المجموع (جـ 4 ص 255) ، والمحلى (جـ 4 ص 219) .

(2) ، (3) البيهقي (جـ 3 ص 90) . (4) المجموع (جـ 4 ص 255) .

(5) رواه أبو داود (397 / 1) برقم (592) .

(6) انظر التعليق المغني على الدارقطني بذييل سنن الدارقطني (جـ 1 ص 279) .

(7) الدارقطني (جـ 1 ص 279) ، وسنن أبي داود (جـ 1 ص 161) .

إمامته في النوافل . والصحيح عدم الجواز وهو الذي عليه أهل الظاهر ⁽¹⁾ .

المذهب الحنبلي

قالت الحنابلة : لا تجوز إمامة الصبي في الفرض ، وتجاوز في النوافل ⁽²⁾ .

المذهب الشافعي

قالت الشافعية : كل صبي صحّت صلاته صحت إمامته . والذي تصح صلاته هو المميّز ، وهو يختلف وقته باختلاف الصبيان ، فمنهم من يحصل له التمييز من سبع سنين ، ومنهم من يحصل له قبلها ، ومنهم من لا يميز ، حتى وإن بلغ سبعاً أو عشرة أو أكثر . وعلى هذا فإنه يُعتبر كل صبي بنفسه . وجماع القول في ذلك أن يبلغ الصبي حداً يعقل وهو من أهل الصلاة (وهذا احتراز من الصبي الكافر) .

وبذلك فكل صبي صحّت صلاته صحت إمامته في غير الجمعة بلا خلاف في المذهب . وفي الجمعة قولان ، أصحهما الجواز .

واستدلوا على صحة إمامة الصبي بما أخرجه مسلم عن أبي مسعود الأنصاري (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « يُؤمُّ القومَ أقرؤهم لكتاب الله » ⁽³⁾ . وهو يدل بعمومه على جواز الإمامة من الصبي إن كان أقدر من غيره على القراءة .

واستدلوا كذلك بما أخرجه النسائي عن عمرو بن سَلَمَةَ الجُزَمي قال : كان يمر علينا الركبانُ فتتعلّم منهم القرآن ، فأتي بي النبي ﷺ فقال : « ليؤمّكم أكثركم قرآناً » ، فجاء أبي فقال : إن رسول الله ﷺ قال : « ليؤمّكم أكثركم قرآناً » ، فنظروا فكنت أكثرهم قرآناً ، فكنت أؤمهم وأنا ابنُ ثمانِ سنين ⁽⁴⁾ .

واستدلوا كذلك بالقياس ، إذ قالوا : من جازت إمامته في النفل جازت في الفرض . فيُستدل من ذلك كله على جواز إمامة الصبي ، سواءً في الفرض أو النفل ⁽⁵⁾ .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 361) . والخطي (ج 4 ص 217) .

(2) غاية المنتهى (ج 1 ص 198) . ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 113) .

(3) مختصر صحيح مسلم (ص 89) . (4) النسائي (ج 2 ص 80 - 81) .

(5) المجموع (ج 4 ص 248) .

المذهب المالكي

قالت المالكية : لا يصح للصبي - ولو كان مميزاً - أن يؤمّ أحداً في الفرض لا رجالاً ولا نساءً . أما في النوافل فيصح من المميز أن يؤم ، سواءً كان مأموماً من الرجال أو من النساء . ولو كان المأمومون من البالغين صححت إمامة الصبي لهم مع الكراهة الشديدة ، وهو المعتمد في المذهب ؛ لأنه ربما صلى بغير وضوء ، لأنه لا حرج عليه في تركه ، فإن الوضوء في حقه مستحب . وأما إن صلى في صبيان مثله فلا كراهة ⁽¹⁾ .

وذكر عن الإمام مالك قوله : ليس له (الصبي) أن يؤمّ في النافلة ، لا الرجال ولا النساء ⁽²⁾ . ونخلص بعد ذلك إلى قولين أساسيين في إمامة الصبي :

أحدهما : جواز إمامة الصبي في النوافل . وهو قول الشافعية والمالكية والحنابلة وآخرين ، خلافاً للحنفية في الراجح من مذهبهم بعدم جواز إمامة الصبي في النوافل . ثانيهما : عدم جواز إمامة الصبي في الفرض . وهو الذي عليه عامة العلماء ، خلافاً للشافعية ؛ إذ أجازوا إمامته في الفرض والنفل .

إمامة الفاسق

الفِسْقُ يعني : العصيان والترك لأمر الله والخروج عن الاستقامة وطريق الحق . وعليه فالفاسق هو الذي يخرج عن طريق الله المستقيم فيميل لفعل المعاصي ⁽³⁾ .

إمامة الفاسق في الجملة جائزة مع الكراهة . وقيل : لا تصح إمامته البتة . وثمة تفصيل للفقهاء في ذلك نعرض له في التالي :

مذهب الحنفية

قالت الحنفية : تجوز الصلاة خلف الفاسق مع الكراهة . وهم في ذلك يعتبرون أن الصالح للإمامة هو الرجل الذي من أهل الصلاة المفروضة ، سواء كان حراً أو عبداً ، بصيراً أو أعمى ، تقياً كان أو فاجراً . واستدلوا على ذلك بما أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « صلوا خلف كل برّ وفاجر ، وصلوا على كل برّ وفاجر ، وجاهدوا مع كل برّ وفاجر » ⁽⁴⁾ .

(1) أسهل المدارك (ج 1 ص 241) ، وبلغة السالك (ج 1 ص 157) .

(2) المدونة (ج 1 ص 84) . (3) لسان العرب (ج 10 ص 308) . (4) الدارقطني (ج 2 ص 57) .

وأخرج الدارقطني كذلك عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « صلُّوا على مَنْ قال لا إله إلا الله ، وصلُّوا وراءه من قال لا إله إلا الله » (1) .

وعلى أية حال فإن إمامة التقي أفضل من إمامة الفاسق ، لأن إمامة التقي سبب لتكثير الجماعة ، أما الفاجر فإمامته سبب لتقليلها ، وعلى هذا فإمامته مكروهة .

أما صاحبُ الهوى فإنه إن كان هواه يُكفره فلا تجوز إمامته ، وإن كان لا يُكفره جازت إمامته مع الكراهة (2) .

مذهب الشافعية

ذهبت الشافعية إلى ما يشبه قول الحنفية في المسألة ، فقالوا : الصلاة وراء الفاسق صحيحة ليست محرمة ، لكنها مكروهة ، وهو الذي عليه أهل الظاهر . وتكره الصلاة وراء المبتدع الذي لا يُكفر ببدعته ، لكنها تصح . فإن كَفَرَ ببدعته فلا تصح وراءه صلاة كسائر الكفار (3) . واحتجوا بقوله ﷺ : « صلُّوا على مَنْ قال لا إله إلا الله ، وصلُّوا خلف من قال لا إله إلا الله » (4) وكذلك لأن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) « صلى خلف الحجاج مع فيثقه » .

مذهب المالكية

من شروط الكمال في الإمام أن يكون عَدْلًا . فالفاسق تُكره إمامته مع صحة الصلاة على المعتمد في المذهب ؛ لأن الكراهة لا تُثافي الصحة كما لا تُثافي الجواز . وكان لا ينبغي الاقتداء به إلا عند الضرورة (5) .

مذهب الحنابلة

من شروط صحة الإمامة في الصلاة عند الحنابلة : العدالة . وعلى هذا فإنه لا تصح عندهم إمامة الفاسق مطلقاً ، لا في الفرض ولا في النفل ، إلا في جُمُعة أو عيدٍ تَعُدُّرا

(1) الدارقطني (جـ 2 ص 56) .

(2) تحفة الفقهاء (جـ 1 ص 361 - 362) والبنية (جـ 2 ص 315) . وشرح فتح القدير ومعه العناية (جـ 1 ص 350) .

(3) المجموع (جـ 4 ص 253) ، والمهمل (جـ 4 ص 212) .

(4) الدارقطني (جـ 2 ص 56) .

(5) بلغة السالك على شرح الدردير (جـ 1 ص 158) . وأسهل المدارك (جـ 1 ص 241) .

خلف غيره . لكنه إن خشي أذاه صلى خلفه ثم أعاد صلاته .

وقالوا : الأصل في الإنسان المسلم العدالة . وبذلك تصح الصلاة خلف إمام لا يعرفه المأموم ، فإن علم بعد الصلاة أنه فاسق أعاد صلاته . ويستحب في الأصل أن يصلي خلف من يعرفه . وقالوا أيضاً : لا تصح إمامة السكران حتى لو سكر في أثناء الصلاة بطلت (1) .

وجملة القول في المسألة أن الصلاة خلف الفاسق صحيحة مع الكراهة للحديث « صلُّوا خلف كلِّ برٍّ وفاجر » (2) وهو الذي عليه أكثر أهل العلم ، خلافاً للحنبلية إذ قالوا : لا تجوز إمامة الفاسق مطلقاً ، وذلك لعموم الخبر « يؤم القوم أقرؤهم » . قالوا فلم يستثن من ذلك فاسقاً من غير فاسق (3) .

أعذار التخلف عن الجماعة

ثمة أسباب ومعاذير يُرخص فيها للرجل أن يتخلف عن صلاة الجماعة ، وهي أعذار تتفق على جملتها كلمة الفقهاء ؛ لما في التكليف بالجماعة معها من حرج ، وهو مرفوع لقوله سبحانه : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (4) . وتلكم هي الأسباب والمعاذير نعرض لها في التفصيل التالي :

أولاً : المرض : فقد ذهب عامة أهل العلم إلى أن المريض يُعذر في ترك الجماعة فلا يأثم . قال ابن المنذر في ذلك : لا أعلم خلافاً بين أهل العلم أن للمريض أن يتخلف عن الجماعات من أجل المرض .

ولا نريد أن نستقصي أشكال المرض أو مستواه من حيث الشدة وعدمها ، لكن الذي يُعَوَّل عليه في ذلك أن ما كان من مرض يُشَقُّ على المرء معه حضور الجماعات أو يلحق به ضرراً ؛ فله بذلك رخصة في عدم حضور الجماعة ؛ فإن تكليفه بها يتضمن حرجاً ، وهو في الشريعة مرفوع كما بينا (5) وفي ذلك أخرج الدارقطني عن ابن عباس

(1) غاية المنتهى (جـ 1 ص 191) .

(2) الحديث رواه الدارقطني (39/2) برقم (1750) وقال : مكحول لم يسمع من أبي هريرة ومن دونه ثقات .

(3) الحديث رواه مسلم (465/1) برقم (673) . وأحمد (118/4) وانظر في المسألة بداية المجتهد (جـ 1 ص 145) .

(4) سورة الحج الآية : (78) .

(5) المجموع (جـ 4 ص 205) ، وتحفة الفقهاء (جـ 1 ص 358) والبنية (جـ 2 ص 305) والمغني (جـ 1 ص 631) . والمحلى (جـ 4 ص 202) .

قال : قال رسول الله ﷺ : « من سمع المنادي فلم يمنعهُ من اتباعه عُذرٌ » قالوا : وما العذر ؟ قال : « خوفٌ أو مرضٌ ؛ لم يقبل اللهُ منه الصلاةَ التي صلى » (1) .

ثانياً : الخوف : والخائف يُعذر في ترك الجماعة ، وذلك للخبر السابق : « العذر : خوفٌ أو مرضٌ » . على أن الخوف الذي يُعذر به الخائف أنواعه ثلاثة :

النوع الأول : الخوف على النفس : كما لو خاف من سلطانٍ يأخذه فيبغى به شراً ، أو عدواً أو لصاً أو حيواناً مفترساً أو سيلاً يوشك أن يذهمه فيغرقه ، ونحو ذلك من أسباب يُخشى منها على النفس .

النوع الثاني : الخوف على المال : كما لو خاف عليه من اللصوص أو القطار وأشباههم ، وكذلك ما لو خشي أن تُسرق داره أو يأتي عليها حريقٌ ، أو كان له خبرٌ في ثور أو طبيعٍ على نار فإن استجاب للنداء وذهب للجماعة انشغل بها عن ذلك فأُتِيَ عليها الضرر .

النوع الثالث : الخوف على الولد والأهل من الضياع : فإذا خاف المرءُ على ولده أو أهله أن يضيعوا ، أو خشي على قريب له الموت إن تشاغل عنه بالجماعة ، جاز له ترك الجماعة (2) .

ثالثاً : المطر : وهو ما كان يثلُ الثياب . فإن كان كذلك احتمل التكليف بإدراك الجماعة مشقة أو حرجاً . وفي هذا أخرج النسائي عن أبي المليلح عن أبيه قال : كنا مع رسول الله ﷺ بُحَيْنِ فأصابنا مطرٌ ، فنأدى مُنادي رسول الله ﷺ : « أن صلُّوا في رحالكم » (3) .

ويُلحق بالمطر الثلج فإنه يثلُ الثياب ، ويُليق الضرر لما فيه من برِّدٍ . وأخرج مسلم كذلك عن جابر قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ فمطرنا فقال : « ليصل من شاء منكم في رحله » (4) .

رابعاً : العطين أو الوحل : فإنه إن كان يتأذى به الإنسان لما يصيبه في نفسه أو ثيابه فهو عذر في ترك الجماعة ؛ فقد أخرج مسلم بإسناده عن ابن عباس أنه قال لمؤذنه في يومٍ مطيرٍ : إذا قلت : أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حيٍّ على الصلاة ، قل : صلُّوا في بيوتكم . قال : فكان الناس استنكروا ذاك . فقال :

(1) الدارقطني (ج 2 ص 421) .

(2) المغني (ج 1 ص 631-633) وشرح فتح القدير ومعه العناية (ج 1 ص 345) والحاوي (ج 4 ص 202)

(3) النسائي (ج 2 ص 111) .

والهناية (ج 2 ص 147) .

(4) مسلم (ج 2 ص 147) .

أتعجبون من ذا ؟ قد فعل ذا من هو خير مني ، إن الجماعة عزمة ، وإنني كرهت أن أخرجكم فتمشوا في الطين والدخض » (1) .

خامساً : البرد الشديد : فإنه يُرخص للمرء في البرد الشديد ألا يأتي الجماعة ، فإن ذلك عذر ؛ فقد أخرج مسلم عن ابن عمر أنه نادى بالصلاة في ليلة ذات برز وريح ومطر فقال في آخر ندائه : ألا صلوا في رحالكُم ، ألا صلوا في الرحال ، ثم قال : إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة أو ذات مطر في السفر أن يقول : « ألا صلوا في رحالكُم » (2) .

سادساً : الريح الشديدة الباردة في الليل المظلم : فإنه إذا كانت الريح شديدة وباردة وكان ذلك في الليلة الظلماء ، رُخص للمرء ألا يحضر الجماعة ؛ لما في التكليف بذلك من مشقة وحرَج (3) . وفي هذا أخرج مسلم بإسناده عن نافع أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح فقال : ألا صلوا في الرحال ، ثم قال : كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول : « ألا صلوا في الرحال » (4) .

سابعاً : العجز : وهو ما كان من سبب يشق معه على المرء أن يحضر الجماعة ؛ وذلك كما لو كان شيخاً كبيراً أو مقطوع اليد والرجل من خلاف ، أو المفلوج الذي لا يستطيع المشي ، ولو لم يكن به ألم ، وكذلك الأعمى الذي لا يجد قائداً يقوده ، أو المقعد الذي لا يجد من يحمله ، أو نحو هؤلاء ممن لا يستطيع أن يحضر الجماعة إلا أن يكون في ذلك حرج (5) ، ومن قواعد الشريعة أن الحرج مرفوع لقوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (6) .

وقد جاء في القاعدة الشرعية : أن المشقة تجلب التيسير (7) ، والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (8) .

(1) مسلم (ج 2 ص 148) . والدخض والإدحاض بمعنى الإزلاق . انظر مختار الصحاح (ص 199) .

(2) مسلم (ج 2 ص 147) .

(3) البنابة (ج 2 ص 305) وشرح فتح القدير ومعه العناية (ج 1 ص 345) والمغني (ج 1 ص 632) .

(4) مسلم (ج 2 ص 147) .

(5) البنابة (ج 2 ص 305) وشرح فتح القدير وشرح العناية (ج 1 ص 345) ونجفة الفقهاء (ج 1 ص 358) .

(6) سورة الحج الآية (78) .

(7) الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص 75) . (8) سورة البقرة الآية (185) .

ويُلحق بذلك كثيرٌ من الأسباب التي لا يكون معها على المرء مجتنب إذا لم يحضر الجماعة ؛ منها شدة الحر ، والخشية من رحيل الرفقة في السفر ، وشدة البرد ، وشدة الظلمة ، أو من كان خُبزه في التثور وخشي أن يحترق لو ذهب ، وكذلك لو كان قِدره على النار وليس من مُتعهِّد له حتى لو ذهب إلى الجماعة لا حترق الطبخ في القدر ، وكذلك حضور قريب مُحْتَضِر ، أو مريض يأنس به ، ونشداً الضالة الضائعة مع الرجاء بوجودها لو ترك الجماعة ، ووجود من غصب ماله وأراد ردّه . وكذلك السمن المُقْرِط الذي يجد في المشي به حرجاً (1) .

ثامناً : حضور الطعام والنفس تنوق إليه : فإن في ذلك ما يشغل القلب والذهن عن الخشوع . فإذا أكل طعامه ذهب إلى الصلاة لتشتغل بها مجامع تفكيره ومشاعره ووجدانه . وفي هذا أخرج النسائي عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء » (2) .

وجاء في الموطأ عن ابن عمر أنه كان يُقَرَّب إليه الطعام فيسمع قراءة الإمام وهو في بيته فلا يعجل عن طعامه حتى يَقْضِي منه حاجته (3) .

تاسعاً : مدافعة الأختبئين : والأختبان هما البول والغائط ، سُمِّيَا بالأختبئين لنجاستهما ، والاسم المفرد : « الخَبَث » وهو النَجَس ، والجمع « خُبْث » بضمين ، مثل « يريد » وجمعه « بُرْد » (4) .

والمراد كراهة الصلاة عند الاحتقان بأحد الأختبئين . فإذا حضرت الصلاة وهو يحتاج إلى الخلاء بدأ بالخلاء أولاً ؛ لأن الصلاة مكروهة في حق الحاقين حتى يقضي حاجته . فإن الاحتقان يذهب بالخشوع ويشتغل القلب والذهن عن الحضور وحسن الإختبات ، وفي هذا أخرج النسائي عن عبد الله بن أرقم قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « إذا وجد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلاة » (5) .

فإنه يُستدل من ذلك على البدء أولاً بقضاء الحاجة ، حتى إذا فرغ منها أدرك الجماعة أو صلى في جماعة أخرى . وكذلك فإن الأختبئين أو أحدهما من الأعذار التي تُترك من

(1) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص 439 - 440) . (2) النسائي (ج 2 ص 111) .

(3) الموطأ (ص 86) . (4) المصباح المنير (ج 1 ص 174) .

(5) النسائي (ج 2 ص 111) .

أجلها الجماعة والجمعة لعموم اللفظ (1) .

عاشراً : غلبة النوم والتعاس : فلو انتظر الجماعة وعشيتة غمرة من تعاس لا يستطيع مغالبته كان ذلك عذراً له لترك الجماعة . وقيل : الجمعة كذلك (2) . ويُستدل لذلك بما أخرجه الترمذي بإسناده عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا نعس أحدكم وهو يصلي فليرقُد حتى يذهب عنه النوم ، فإن أحدكم إذا صلى وهو يتنفس لعله يذهب يستغفر فيسب نفسه » (3) .

وقيل غير ذلك من الأعذار التي يجوز للمرء معها أن لا يحضّر الجماعة . وذلك كما لو لم يجد لباساً يليق به فيذهب به إلى المسجد ، سواء وجد مايستر العورة أم لا ؛ لأن في ذهابه إلى المسجد بلباس مبتذل حرجاً .

ومنها : ما لو أكل ثوماً أو بصلاً أو كُرّاً غير مطبوخ ولم يتمكن من إزالته ريجه الكريهة بالمعالجة ، أعذر في ترك الجماعة (4) .

وفي مثل الاشتغال بالفقه ليلاً ونهاراً روايتان : فقد قيل : يُعذر في ترك الجماعة . وقيل : لا يُعذر (5) .

* * *

(1) المغني (ج 1 ص 630 - 631) والمجموع (ج 4 ص 205) .

(2) المغني (ج 1 ص 633) والمجموع (ج 4 ص 206) .

(3) الترمذي (ج 2 ص 186) .

(4) المجموع (ج 4 ص 206) والمحلى (ج 4 ص 202 - 205) .

(5) البنائة (ج 2 ص 305) .

اختلاف نية الإمام والمأموم

وصورة ذلك أن يُقْتَدِيَ الْمُتَنَفِّلُ بِالْمَفْتَرِضِ ، أو الْمَفْتَرِضُ بِالْمُتَنَفِّلِ ، أو الْمَفْتَرِضُ بِالْمَفْتَرِضِ في فريضة أخرى .. وذلك من حيث الجواز وعدمه موضع خلاف .

فقد ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن اختلاف نية الإمام والمأموم لا تضر ؛ وعلى هذا فإنه تصح صلاة النفل خلف الفرض ، والفرض خلف النفل ، وكذلك تصح صلاة الفريضة خلف فريضة أخرى توافقها في العدد كظهر خلف عصر . وتصح فريضة خلف فريضة أقصر منها ، كالعصر خلف المغرب ، أو الظهر خلف الصبح . فإذا سلم الإمام قام المأموم لإتمام صلاته . وحكمه في ذلك كالمسبوق . ولو انتظر المأموم في صلاته الظهر خلف المغرب حتى يفرغ الإمام من التشهد الأخير فإذا سلم الإمام قام المأموم لإتمام ما عليه ، فإن ذلك أفضل من المفارقة قبل تسليم الإمام .

أما لو كان عدد ركعات المأموم أقل ؛ كما لو صلى الصبح خلف رباعية أو خلف المغرب ، أو صلى المغرب خلف رباعية ؛ فَتَمَّةٌ قولان في ذلك :

أحدهما : أن الاقتداء صحيح .. وطريقه ما إذا فرغت صلاة المأموم وقام الإمام لإتمام ما بقي عليه فإن المأموم بالخيار ؛ إن شاء فارقه وسلم ، وإن شاء انتظره ليسلم معه . والأفضل انتظاره .

ثانيهما : بطلان صلاة المأموم ، لأنه دخل في الصلاة بنية مفارقة الإمام . والقول الأول أصح في المذهب .

واستدلوا على صحة الصلاة مع اختلاف نية الإمام والمأموم بما أخرجه الدارقطني عن جابر بن عبد الله أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء ثم ينصرف إلى قومه فيصلي بهم ، هي له تطوع ولهم فريضة (1) .

وعلى هذا فإنه تجوز صلاة المتنفل والمفترض خلف متنفل ومفترض في فرض آخر . ذلك الذي عليه الشافعية والحنابلة . وحكاه ابن المنذر عن طاووس وعطاء والأوزاعي وأبي ثور . قال : وبه أقول . وهو كذلك مذهب أهل الظاهر (2) .

أما الحنفية فقالوا : لا يجوز للمفترض أن يصلي خلف المتنفل ؛ وذلك لأن الاقتداء

(1) الدارقطني (ج 1 ص 274 - 275) .

(2) المجموع (ج 4 ص 269 - 271) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 114) .

عبارة عن متابعة الشخص لآخر في أفعاله بصفقاتها ، ومعلوم أن وصف الفريضة معدوم في حق الإمام .

وكذلك لا يجوز أن يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر ، كما لو صلى فرض الظهر خلف من يصلي فرضاً آخر كالعصر مثلاً .. ووجه ذلك عندهم : أن الاقتداء شريعة في التحريم ، وهو كذلك موافقة في الأفعال ، فلا بد إذن من الاتحاد في الشريعة والموافقة .

وقالوا أيضاً : يجوز للمتفل أن يصلي خلف المفترض باتفاق المذهب ، وذلك لوجود الحاجة من المتفل إلى أصل الصلاة ، وأصلها موجود في حق الإمام ⁽¹⁾ .

أما المالكية فذهبوا إلى ما يشبه قول الحنفية في المسألة فقالوا : من شروط صحة الاقتداء : المساواة في عين الصلاة ، فلا يصلي ظهراً خلف من يصلي عصرًا ولا العكس . ولا يجوز كذلك أن يصلي قضاءً خلف من يصلي أداءً ولا العكس . وكذلك لا يقتضي مفترض بمنفصل ، بخلاف العكس ، فإنه يجوز مع الكراهة ⁽²⁾ .

استواء الإمام مع المأمومين

هل يُشترط لصحة الجماعة أن يستوي الإمام مع المأمومين فلا يكون هو أعلى منهم في موضعه ولا هم أعلى منه ؟ ثمّة تفصيل للعلماء في ذلك :

فقد ذهب الحنفية إلى جواز الجماعة ولو لم يستوي الإمام والمأمومون في الموضع . فلو كان الإمام على الأرض والقوم على سطح المسجد ، أو العكس ، فإن الصلاة تصح ، إلا إذا اشتبه عليهم حال الإمام ⁽³⁾ .

وقالت الشافعية : يُكره ارتفاع الإمام عن المأمومين في الصلاة ؛ وذلك لما رواه أبو داود أن عمار بن ياسر قام على دكان يصلي والناس أسفل منه ، فتقدم حذيفة فأخذ على يديه فأتبعه عمار حتى أنزله حذيفة ، فلما فرغ عمار من صلاته قال له حذيفة : ألم تسمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا أم الرجل القوم فلا يقم في مكان أرفع من مقامهم » أو نحو ذلك . قال عمار : لذلك اتبعك حين أخذت على يدي ⁽⁴⁾ .

(1) البناية (ج 2 ص 354 - 356) وشرح فتح القدير (ج 1 ص 371 - 373) .

(2) أسهل المدارك (ج 1 ص 252) والمدونة (ج 1 ص 102) وبداية المجتهد (ج 1 ص 150) .

(3) البناية (ج 2 ص 342) . (4) أبو داود (ج 1 ص 163) .

وأخرج أبو داود أيضاً عن حذيفة أنه أَمَّ النَّاسَ بالمدائن على دُكَّانٍ فأخذ أبو مسعود بقميصه فجَبَذَهُ ، فلما فرغ من صلاته قال : أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ ؟ قال : بلى قد ذَكَرْتُ حين مددتني (1) .

وقالوا أيضاً : يُكْرَهُ ارتفاعُ المأمومين عن الإمام قياساً على الأول . وهذا إذا أمكن وقوفهما على مُستَوٍ . وإذا لم يمكنهما فلا كراهة . وتنتفي الكراهة إذا كانت ثَمَّة حاجة تتعلق بالصلاة كتعليم الإمام المأمومين صفة الصلاة . وكذلك تبليغ المأموم تكبير الإمام ، فيُستحب من أجل ذلك ارتفاعه (2) .

وفي تعليم المأموم الصلاة أخرج البيهقي عن سهل بن سعد الساعدي أنه سُئِلَ عن منبر رسولِ الله ﷺ فقال : إن رسولَ الله ﷺ أُرْسِلَ إلى فلانة (امرأة سئها سعد) : أن تُرِي غلامَكَ النجار أن يعملَ لي أعواداً أجْلِسُ عليهن إذا كلمْتُ الناس . فَأَمَرْتُهُ فَعَمِلَهُ مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ ، ثم جاء بها فَأرسلْتُ إلى رسولِ الله ﷺ فَأَمَرَ بِهَا فَوَضَعْتُ ههنا ، ثم رأيت رسولَ الله ﷺ صلى عليها وكَبَّرَ وهو عليها ، ثم ركع وهو عليها ، ثم نزل القَهْقَرَى ، فسجد في أصلِ المنبر ، ثم عاد ، فلما فرغ أقبل على الناس فقال : « يا أيها الناس إنما صنعتُ هذا لَتَأْتُوا بي ولتعلموا صلاتي » (3) .

أما الخنابلة ، فالمشهورُ في مذهبهم أنه يُكْرَهُ أن يكون الإمامُ أعلى من المأمومين ، سواء أَرَادَ تعليمَهُم الصلاة أو لم يُرِدْ ، وهو قولُ الإمام مالك والأوزاعي . ودليلُهُم في ذلك حديثُ عمار بن ياسر الفات (4) .

وثَمَّة رواية عن الإمام أحمد أنه لا يُكْرَهُ . ويحتج لذلك بحديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ وقف على أعوادٍ ليرتفعَ بها فيأْتُمُّ به النَّاسَ وليعلموا صلاته .

وأخرج البيهقي أن الشافعي قال : فيما أخبرنا أبو سعيد عن أبي العباس عن الربيع عنه : أختارُ للإمام الذي يَعْلَمُ مَنْ خَلْفَهُ أن يصلي على الشيء المرتفع ليراهن وراءه ، وإذا عَلِمَ النَّاسَ مرةً أحببْتُ أن يصليَ مستوياً مع المأمومين (5) .

أما أن يكون المأمومُ أعلى من الإمام كالذي يصلي على سطح المسجد أو على دِكَّةٍ

(2) مغني المحتاج (ج 1 ص 252) .

(4) المغني (ج 2 ص 209) .

(1) أبو داود (ج 1 ص 163) .

(3) البيهقي (ج 3 ص 108) .

(5) البيهقي (ج 3 ص 108) .

عالية أو رف في المسجد فهو جائز⁽¹⁾ ؛ فقد أخرج البيهقي عن أبي هريرة أنه كان يصلي فوق ظهر المسجد بصلاة الإمام في المسجد⁽²⁾ .

وأخرج البيهقي كذلك عن صالح مولى التوأمة قال : كنت أصلي أنا وأبو هريرة فوق ظهر المسجد ، نصلي بصلاة الإمام للمكتوبة⁽³⁾ .

اتصال الصفوف

يُراد باتصال الصفوف أن لا يكون بين الإمام والمأمومين أو بعضهم حائل أو مسافة لم تَجَر بها العادة أو تمنع إمكان الاقتداء . فإن كان شيء من ذلك بين الإمام والمأمومين أو بعضهم لم تتصل الصفوف . وهل يُشترط لصحة الصلاة في الجماعة اتصال الصفوف ؟ . للعلماء في ذلك تفصيل يُعرض له في الآتي :

المذهب الحنفي

ذهبت الحنفية إلى أنه أيما حائل يكون بين يَدَي المأموم فيشتبه عليه بسببه حال الإمام فإنه يمنع الاقتداء فتبطل به صلاة المأموم . والحائل بين الإمام والمأموم يكون على أشكال عديدة منها : صف النساء ، والنهز الكبير ، والطريق التي تصلح للمرور فيها⁽⁴⁾ .

ولو صلى في صحراء وبينه وبين إمامه قَدْر صفين من المصلين فإن ذلك يمنع الاقتداء لأنه حائل ، واستدلوا على ذلك بالخبر : « ليس مع الإمام مَنْ كان بينه وبين الإمام نهز أو طريق أو صف من النساء »⁽⁵⁾ .

المذهب الشافعي

قالت الشافعية : للإمام والمأمومين من حيث المكان ثلاثة أحوال :

الحال الأولى : أن يكونا كلاهما في مسجد ، فيصبح الاقتداء سواء كانت المسافة بينهما قريبة أو بعيدة ، وسواء اتحد بناء المسجد أو اختلف ، كما لو كان الإمام وبعض الصفوف في صحن المسجد وكانت بقية الصفوف في مواضع أخرى من المسجد ، كسرداب فيه أو منارة أو ساحة ؛ فإن الصلاة في كل هذه المواضع تصح ؛ لأنها كلها

(1) المغني (ج 2 ص 206) .

(2) البيهقي (ج 3 ص 111) .

(4) البناء (ج 2 ص 341 ، 342) وتحفة الفقهاء (ج 1 ص 361) .

(5) لم أقف على تخريج لهذا النص .

معتبرة من المسجد ، وذلك شريطة أن يعلم المأموم صلاة الإمام ، وأن لا يتقدم عليه ، سواء كان أعلا منه أو أسفل . على أنه إن كان لهذه الأبنية في المسجد أبواب فإنه يُشترط أن يكون كل باب نافذاً إلى الآخر ، وإلا فلا تُعتبر مسجداً واحداً بل مساجد متعددة . وإذا وُجد هذا الشرط فلا فرق بين أن يكون الباب بينهما مفتوحاً أو مردوداً ، مُغلَقاً أو غير مُغلَق .

الحال الثانية : أن يكون الإمام والمأموم في غير مسجد ، وهو ضربان :

الضرب الأول : أن يكون كلاهما في فضاء ، كما لو كان ذلك في صحراء أو بيت واسع أو نحو ذلك ، فإن الاقتداء في مثل هذه الحال يصح ، شريطة أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ، على وجه التقريب لا التحديد في المشهور من المذهب . والتقدير مأخوذ من الغُرف ، وقيل مما بين الصفيين في صلاة الخوف ، فلو زاد أذرعاً يسيرة على الثلاثمائة ذراع لم يضر .

وعلى هذا لو وقف خلف الإمام شخصان أو صفان أحدهما وراء الآخر اعتُبرت هذه المسافة بين الصف الأخير والصف الأول ، أو الشخص الأخير والأول ، حتى لو كثرت الصفوف وبلغ ما بين الإمام والصف الأخير أميالاً جاز ، بشرط أن لا يزيد ما بين كل صف أو شخص والذي قُدَّامه على ثلاثمائة ذراع . وكذلك لو وقف المُقتدي عن يمين الإمام أو يساره صح ما لم تزد المسافة بينه وبين الإمام على ثلاثمائة ذراع . ويُشبهه كذلك ما لو وقف المقتدون عن يمين الإمام أو يساره ولم يزد ما بين الواحد والآخر على ثلثمائة ذراع فإن ذلك لا يضر مهما كان عدد المأمومين وامتدادهم إذا علموا صلاة الإمام .

ولو حال بين الإمام والمأموم أو بين الصفيين نهض في الفضاء ؛ فإن أمكن العبور من أحد طرفيه إلى الطرف الآخر من غير سباحة ، كالزُّنوب أو الخوض أو العبور على جسر صُحِّ الاقتداء بغير خلاف في المذهب . وإذا احتاج إلى سباحة أو كان بين الصفيين ، أو بين الإمام وبعض الصفوف شارعٌ مطروقٌ فإن ذلك لا يضر ، بل يصح الاقتداء بالاتفاق في المذهب ، وذلك لحصول المشاهدة ، وليس الماء في ذلك حائلاً بين الإمام والآخرين . وكذلك لو حال بينهما نارٌ فإن الاقتداء كذلك يصح اتفاقاً ، لإمكان المشاهدة ، فليست النار في ذلك حائلاً .

الضرب الثاني : أن يكونا في غير فضاء . كما لو وقف أحدهما في صحنٍ دارٍ والآخر في بيتٍ منها ؛ وذلك كما لو وقف المأموم عن يمين الإمام ووراءه وخلفه ؛ فإنه

إن وقف من أحد الجانبين عن الإمام يُشترط أن يتصل الصف من البناء الذي فيه الإمام بالذي فيه المأموم ، بحيث لا يبقى فُرْجَةٌ تَسُغُ واحداً ، فإن بقي مثل هذه الفرجة فإنها لا تضر على الأصح . وقيل : تضر .

أما إن وقف خلف الإمام فإن الاقتداء يصح على الراجح ، بشرط أن تتصل الصفوف وتتلاحق . ومعنى اتصالها أن يقف شخص أو صف في آخر بناء الإمام وآخر في أول بناء المأموم ، بحيث لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع تقريباً .

وقيل : إن اختلاف البناء لا يضر ، ولا يُشترط اتصال الصف من خلف الإمام ولا من اليمين والشمال ، بل المعتبر القرب والبعد كما دُكر في ضبط ذلك في الصحراء . وعلى هذا يصح اقتداء المأموم خلف الإمام وإلى جانبه ما لم يزد ما بينه وبين آخر صف على ثلاثمائة ذراع ، شريطة أن يكون بين البنائين باب مفتوح أو لم يكن ثمة جدار أصلاً . أما لو حال حائل فمنع الاستطراق والمشاهدة لم يصح الاقتداء اتفاقاً . ولو منع الاستطراق ⁽¹⁾ دون المشاهدة كما لو كان الحائل شباكاً فلا تصح في الأرجح .

الحال الثالثة : أن يكون أحدهما في المسجد والآخر خارجه . فلو وقف الإمام مثلاً في مسجد والمأموم في مَوَاتٍ متصل به : فإن لم يكن بينهما حائل جاز ، على أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ، وتعتبر هذه الدرعان من آخر المسجد ، وقيل : من آخر صف في المسجد ، والأول أرجح ⁽²⁾ .

المذهب الحنبلي

قالت الحنابلة : إذا كان المصلون في المسجد فلا يُعتبر اتصال الصفوف ؛ لأن المسجد بُني للجماعة ، فكل من كان فيه من المصلين حُضِل في محل الجماعة .

أما إن كان المأموم في غير المسجد أو كانا جميعاً في غير المسجد ؛ فإنه يُشترط لصحة الاقتداء بالإمام أن تكون الصفوف متصلة . ومعنى اتصال الصفوف عندهم أن لا يكون بينهما مسافة لم تجر بها العادة ولا يمتنع إمكان الاقتداء . أما تحديد الشافعية بثلاثمائة ذراع فقالوا : إن ذلك لا يثبت إلا بالتوقيف ، ولا نص في ذلك ولا إجماع ،

(1) الاستطراق : نقول : طرقت الطريق أي سلكته . واستطرقت الباب أي سلكت طريقاً إليه . وعلى هذا فالمراد بالاستطراق هنا هو السلوك والنفاد نحو المقصود وهو الإمام .

(2) المجموع (ج 4 ص 302 - 308) ومغني المحتاج (ج 1 ص 248 - 251) .

فوجب الرجوع في ذلك إلى العرف (1) .

ولو كان بين الإمام والمأموم حائل يمنع من رؤية الإمام أو من ورائه فتنة قولان في ذلك في المذهب :

أحدهما : لا يصح الاقتداء به ؛ لقول عائشة (رضي الله عنها) لنساء كنّ يُصلين في حُجرتها : لا تُصلين بصلاة الإمام فإنكن دونه في حجاب .

ثانيهما : يصح . وهو قول الإمام أحمد ؛ فقد ذكر عنه أنه قال في رجل يصلي خارج المسجد يوم الجمعة وأبواب المسجد مغلقة : أرجو أن لا يكون به بأس .

وشئل الإمام أحمد أيضاً عن رجل صلى يوم الجمعة وبينه وبين الإمام شثرة فقال : إذا لم يقلد على غير ذلك . أي يصح . ووجه ذلك : أن المأموم أمكنه الاقتداء بالإمام فيصح اقتدائه به من غير مشاهدة كالأعمى ، ولأن المشاهدة إنما تُراد للعلم بحال الإمام ، والعلم يحصل بسماع التكبير فهو يجري مجرى المشاهدة (2) .

ولو كان بين الإمام والمأموم طريق أو نهج تجري فيه السفن ، أو كانا كلاهما في سفينتين مفترقتين فتنة وجهان في ذلك :

أحدهما : لا يصح الاقتداء به ، وهو اختيار أكثر الخناابلة ؛ لأن الطريق تمنع الاتصال .
ثانيهما : يصح ؛ وذلك لأن المؤتم لا يُحجب من الرؤية أو سماع الصوت . أما قولهم : إن ذلك ليس بمحل للصلاة فيمتنع الاقتداء بالإمام ، فإنه تحكم لا ينبغي العمل به (3) .

المذهب المالكي

يُستفاد من قول المالكية في الظاهر من مذهبهم أنه يُشترط لصحة صلاة المأموم أن يرى الإمام أو المأمومين أو بعضهم . وإذا لم يمكنه رؤيته فيجزيه سماعه أو سماع المأموم ، وإن لم يعرف عن الإمام . فهم بذلك لا يشترطون الاتصال بين الإمام والمأموم ، وإنما يعتبرون الرؤية أو السماع كافياً لصحة الاقتداء (4) .

* * *

(2) المغني (ج 2 ص 208) .

(4) بلغة السالك (ج 1 ص 161) .

(1) المغني (ج 2 ص 207) .

(3) المغني (ج 2 ص 209) .

استخلاف الإمام في الصلاة

ربما يخرج الإمام عن الصلاة بسبب بطلان وضوئه ، كما لو سبقه حدث : نحو رعا أو بؤل ونحوه ، فله أن يستخلف من المصلين وراءه من يُتَمُّ بهم الصلاة . وهو الذي عاينه أهل العلم ، وفيهم عُمر وعلي وعطاء والحسن والتَّخِيي والثوري والأوزاعي وأصحاب المذاهب الأربعة . وذلك في الجملة . أما التفصيل فنعرض له في الآتي :

فقد ذهبت الحنفية ، في المشهور من مذهبهم إلى أن الاستخلاف جائز . فلو اقتد الرجل بمن صلى ركعة فأحدث الإمام فقدمه صح الاستخلاف . وذلك لأن المستخلف (بفتح اللام) مشارك للإمام المستخلف (بكسر اللام) في التحريمة .

وثمة قول في المذهب وهو أن الاستخلاف مُفسِدٌ للصلاة ، لأنه عمل كثير والصواب الأول ⁽¹⁾ .

وقالت الشافعية : إذا خرج الإمام عن الصلاة بحدَثٍ تعمده أو سَبَقَهُ أو نَسِيَهُ بسببٍ آخر ، أو بلا سببٍ ففي جواز الاستخلاف قولان مشهوران :

أحدهما : أن الاستخلاف يجوز . وهو قول الشافعي في الجديد ، وهو الصحيح المذهب . ويُستدل لذلك بما أخرجه مسلم عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي ﷺ - لما حاق به المرض فلم يستطع أن يؤم الناس لمرضه - أرسل عليه الصلاة والسلام إلى أبي بكر أن يصلي بالناس ، فأتاه الرسول فقال : إن رسول الله ﷺ يأمرُك أن تصلي بالناس فقال أبو بكر - وكان رجلاً رقيقاً - : يا عُمر صل بالناس ، فقال عمر : أنت أ- بذلك . قالت : فصلَّى بهم أبو بكر تلك الأيام ، ثم إن رسول الله ﷺ وَجَدَ من نَفِه خِيفَةً فخرج بين رجلين - أحدهما العباس - لصلاة الظهر ، وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر ، فأومأ إليه النبي ﷺ أن لا يتأخر . وقال لهما : أَجْلِسَا إلى جنبه ، فأجلساه إلى جنب أبي بكر ، وكان أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة الد ﷺ ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر والنبي ﷺ قاعد ⁽²⁾ .

وأخرج الترمذي بإسناده عن عائشة « أن النبي ﷺ خرج في مرضه وأبو بكر يص

(1) شرح فتح القدير ومعه شرح العناية (ج 1 ص 388) والبنية (ج 2 ص 395) .

(2) مختصر صحيح مسلم (ص 90 ، 91) .

بالناس ، فصلى إلى جنب أبي بكر والناس يأتون بأبي بكر ، وأبو بكر يأتهم بالنبي ﷺ (1) .
وأخرج الدارقطني عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا صلى أحدكم فرعاً أو قاءً فليضع يده على فيه وينظر رجلاً من القوم لم يشق بشيء فيقدمه ، ويذهب فيتوضأ ثم يجيء فيبني على صلاته ما لم يتكلم ، فإن تكلم استأنف الصلاة (2) .
وأخرج البيهقي أن عمر لما طعن استخلف ابن عوف (3) .

ويستفاد من استخلاف النبي ﷺ أبا بكر وخروجه عليه الصلاة والسلام وتأخير أبي بكر وصلاة النبي بالناس ، واستخلاف عمر لعبد الرحمن بن عوف جواز الاستخلاف .
ثانيهما : أن الاستخلاف لا يجوز ، وهو قول الشافعي في القديم ؛ وذلك لأن الصلاة واحدة ، فيمتنع فيها الاستخلاف كما لو اقتدى بهما معاً (4) .

وقالت الحنابلة : إذا سبق الإمام الحدث فله (الإمام) أن يستخلف من المؤمنين من يؤتم بهم الصلاة . ذلك هو القول الراجح والمعتمد في المذهب . وحججهم في ذلك : أن عمر (رضي الله عنه) لما طعن أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدمه فأتهم بهم الصلاة ، وكان ذلك بمحضر من الصحابة وغيرهم ولم ينكره أحد فكان إجماعاً .

إذا ثبت هذا فإنه يجوز للإمام أن يستخلف من يؤتم بهم الصلاة كما فعل عمر (رضي الله عنه) . وإذا لم يستخلف فقدم المؤمنون رجلاً منهم فأتهم بهم جاز . وإن صلوا وخذاناً جاز . وقد ذكر في هذا عن الزهري في إمام ينوبه الرعاف أو يجد مذنباً أنه ينصرف وليقل : أتموا صلاتكم (5) .

وثمة رواية عن أحمد ؛ أن صلاة المؤمنين تبطل بطلان صلاة الإمام . وقال في ذلك : كنت أذهب إلى جواز الاستخلاف وجبنت عنه .

وقيل : تبطل صلاتهم رواية واحدة ؛ لأن الإمام فقد شرط صحة الصلاة ، فبطلت صلاة المأموم كما لو تيمم الحدث . والصواب ما ذهب إليه كافة الحنابلة . أما قول أحمد : جبنت عنه ، فإنما يدل هذا على التوقف . وتوقفه مرة لا يبطل ما انعقد عليه الإجماع .

(2) الدارقطني (ج 2 ص 43) .

(1) الترمذي (ج 2 ص 197) .

(3) البيهقي (ج 3 ص 113) .

(4) المجموع (ج 4 ص 242) ومغني المحتاج (ج 1 ص 297) .

(5) المغني (ج 2 ص 102) .

أما الذي سبقه الحدث وهو الإمام فإنه تبطل صلاته . وفي كيفية أدائها ثلاث روايات للإمام أحمد :

الرواية الأولى : يلزمه استئنافها ؛ أي استقبالها أو إعادتها من جديد . وهو قول الحسن وعطاء والنخعي ومكحول .

الرواية الثانية : يتوضأ ويبنى على صلاته . وهو مروى عن ابن عمر وابن عباس . وذلك لما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم قرعاً أو قاءً فليضع يده على فيه وينظر رجلاً من القوم لم يُشَبِّق بشيء فيقدمه ، ويذهب فيتوضأ ، ثم يجيء فيبنى على صلاته ما لم يتكلم ، فإن تكلم استأنف الصلاة » (1) .

وفي هذا أخرج البيهقي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فليَنصَرِفْ فليَتوضأ ثم لِيَبْنِ على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم » (2) .

وأخرج البيهقي كذلك عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « من رَعَفَ في صلاته فليَنصَرِفْ فليَتوضأ ثم لِيَبْنِ على ما صلى » (3) .

الرواية الثالثة : أن الحدث إن كان من السبيلين فعليه أن يبتدئ صلاته : أي يعيدها ، وإن كان الحدث من غير السبيلين بَنَى على صلاته ، وذلك لأن حكم نجاسة السبيل أغلظ ، والأثر إنما ورد بالبناء في الخارج من غير السبيلين ، فلا ينبغي أن يلحق به ما ليس في معناه . والصحيح الأول (4) وذلك لما أخرجه الدارقطني عن البراء بن عازب قال : « صلى رسول الله ﷺ بقوم وليس هو على وضوء ، فتَمَثَّ للقوم ، وأعاد النبي ﷺ » (5) .

وأخرج الدارقطني أيضاً عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال : « أيما إمام سها فصلَّى بالقوم وهو جُئِبٌ فقد مضت صلاتهم ، ثم ليغتسل هو ، ثم لِيُعِيدَ صلاته . وإن صلى بغير وضوء فمِثْلُ ذلك » (6) .

وقالت المالكية : الاستخلاف هو استنابة الإمام غيره من المأمومين لتكميل الصلاة بهم لعذرٍ قام به ، وحُكْمُهُ التَّدْبُّ في غير الجمعة . أما في الجمعة فحكمه الوجوب . وعلى هذا فإنه يُتَدَبُّ للإمام أن يستخلف واحداً غيره من المأمومين إذا حصل عذر له

(2 - 3) البيهقي (ج 2 ص 255) .

(5) الدارقطني (ج 2 ص 363) .

(1) أخرجه الدارقطني (ج 2 ص 43) .

(4) المغني (ج 2 ص 103) .

(6) الدارقطني (ج 2 ص 364) .

(الإمام) . والعذرُ إما أن يكون خارجاً عن الصلاة أو أنه متعلّق بها . والخارج عن الصلاة كما لو خشي بتماديه في الصلاة تلفَ مالٍ له أو لغيره ، كأن يخاف عليه من السرقة أو الغصب ، سواء كان المال غنيماً أو عرضاً من العروض أو غير ذلك من الأموال . أو خشي تلفَ نفس محترمة ولو كافرة ، كخوفه على صبيٍّ أو أعمى أن يقع في بئرٍ أو نارٍ فيهلك . وأما المتعلّق بالصلاة فهو كما لو حصل له عجزٌ عن القيام بالصلاة ، لمرضٍ حاق به فلم يستطع القيام بالركن كالركوع أو السجود . أو كحصول رُعافٍ ؛ فله بذلك أن يستخلف ، وتبطل عليه صلاته دون المأمومين ⁽¹⁾ .

صلاة المنفرد خلف صف الجماعة

إذا وقف المنفرد خلف الجماعة ثم نوى الصلاة مقتدياً بالإمام فهل تصح صلاته أم لا ؟
ثَمَّةُ أقوالٍ ثلاثة في هذه المسألة :

القول الأول : صلاة المنفرد خلف الصفِّ صحيحةٌ ولا بأسٌ أو كراهةٌ فيها . وهو قولُ المالكية . ويُكره للمنفرد عندهم أن يجذبَ إليه أحداً من الصف ليصلي بجانبه ، ويُكره كذلك للمجذوب أن يجيبه . ومُجملُ الحكم في المسألة : جوازُ الصلاة لمن يصلي منفرداً خلف الصف ، ولا ينبغي له أن يجذبَ إليه من الصف أحداً .

قال الإمام مالك في ذلك : مَنْ صلى خلف الصفوف وحده فإن صلاته تامةٌ مُجزئةٌ عنه ولا يجذبُ إليه أحداً . ومن جذبَ أحداً إلى خلفه ليقيمه معه - لأن الذي جذبَه وحده - فلا يتبعه ، وهذا خطأٌ ممن فَعَلَه ومن الذي جَبَدَه .

وقال الإمام مالك أيضاً : من دخل المسجد وقد قامت الصفوفُ قام حيث شاء ، إن شاء خلف الإمام ، وإن شاء عن يمين الإمام ، وإن شاء عن يسار الإمام . وكان الإمام مالك يُعجِبُ مَنْ يمشي حتى يقفَ حَذْوَ الإمام . ولو كانت طائفةٌ في الصف عن يمين الإمام أو حَذْوَهُ في الصف الثاني أو الأول فلا بأس أن تقف طائفةٌ عن يسار الإمام في الصف ، ولا تلصق بالطائفة التي عن يمين الإمام ⁽²⁾ . واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود أن أبا بكرَةَ حَدَّثَ أنه دخل المسجدَ ونبيُّ الله ﷺ راکعٌ . قال : فركعتُ دون الصف ، فقال النبي ﷺ : « زادك الله جزواً ولا تُعَد » ⁽³⁾ . وهو يدل على صحة

(1) بلغة السالك ومعه شرح الدردير (ج 1 ص 166 ، 167) وأسهل المدارك (ج 1 ص 288) .

(2) المدونة (ج 1 ص 102) . (3) أبو داود (ج 1 ص 182) .

الصلاة لمن صلى وحده خلف الصف . ولو لم تصح الصلاة لأمره بإعادتها .

القول الثاني : أنها صحيحة مع الكراهة . وهو قول الحنفية والشافعية . وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والأوزاعي . وهو مروي عن الصحابي زيد بن ثابت ، وقال به الثوري وداود بن علي الظاهري (1) .

واستدلوا على ذلك بحديث أبي بكرة السابق ؛ إذ قال له النبي ﷺ : « زادك الله حرصاً ولا تعد » .

ووجه الاستدلال بالحديث عندهم : أن قوله : « لا تُعَدُّ » يحتمل أن لا تعد إلى الإحرام خارج الصف ، وقيل : لا تُعَدُّ إلى التأخر عن الصلاة إلى هذا الوقت ، وقيل : لا تُعَدُّ إلى إتيان الصلاة مسرعاً . فكل هذه المواقف على الاستحباب فإن خولفت كان ذلك مكروهاً والصلاة صحيحة .

القول الثالث : أن من صلى منفرداً خلف الصف ركعة كاملة لم تصح صلاته . وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر ، وبه قال النخعي والحسن وإسحق (2) . واستدلوا على هذا بما أخرجه البيهقي عن علي بن شيبان أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لفرد خلف الصف » (3) .

وكذلك ما أخرجه الترمذي عن وإبصة بن معبد « أن رجلاً صلى خلف الصف وحده ، فأمره النبي ﷺ أن يُعيد الصلاة » (4) .

وفي ذلك دلالة على عدم صحة الصلاة لمن يقف خلف الصف وحده ، وقد صلى ركعة واحدة . وقالت الحنابلة : إذا ركع دون الصف فمشى راکعاً حتى دخل في الصف قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع فقد صحت صلاته ، أو أن يأتي آخرًا فيقف معه قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع ؛ فقد صحت صلاته كذلك ؛ لأنه بذلك أدرك مع الإمام في الصف ما يُدرك به الركعة (5) .

صلاة المرأة بجانب الرجل أو بمحاذاته

إذا وقفت المرأة في الصلاة بجانب الرجل أو قدامه بمحاذاته ، فإن الصلاة صحيحة مع الكراهة ، سواء في ذلك صلاتها أو صلاة من بجانبها أو بمحاذاتها من الرجال .

(1) المجموع (ج 4 ص 298) وشرح فتح القدير (ج 1 ص 357) وبداية المجتهد (ج 1 ص 150) .

(2) المغني (ج 2 ص 234) والمحلى (ج 3 ص 52) . (3) البيهقي (ج 3 ص 105) .

(5) المغني (ج 2 ص 234) .

(4) الترمذي (ج 2 ص 448) .

ذلك الذي عليه الجمهور ، وفيهم الشافعية والمالكية والحنابلة (1) .

وفي هذا الصدد سُئل الإمام عبد الرحمن بن القاسم عن المرأة إذا صلت وسط الصف بين الرجال ، هل تُفسد على أحد من الرجال صلاته في قول الإمام مالك ؟ قال : لا أرى أن تُفسد على أحد من الرجال ولا على نفسها . قال : وسألنا مالكا عن قوم أتوا المسجد فوجدوا أرحبة المسجد قد امتلأت من النساء وقد امتلأ المسجد من الرجال فصلى رجال خلف النساء بصلاة الإمام . قال : صلاتهم تامة ولا يُعيدون (2) .

ودليل الجمهور في ذلك أن المرأة لو وقفت في غير الصلاة بحذاء الرجال أو أمامه لا تبطل صلاته فكذلك في الصلاة ، وفي هذا أخرج النسائي عن عائشة قالت : « لقد رأيتموني معترضة بين يدي رسول الله ﷺ يصلي ، فإذا أراد أن يسجد غَمَزَ رجلي فضممتها إلي ، ثُمَّ يسجد » (3) . فلئن كانت صلاته لا تبطل بعودها بين يديه وهي في غير الصلاة فلا تجزئ ألا تبطل صلاته وهي في الصلاة كذلك .

وذهبت الحنفية إلى أن صلاة المرأة بجانب الرجل تبطل بها صلاته دون صلاتها ، سواء كانت عن يمينه أو عن يساره .

ولو قامت المرأة بحذاء الإمام وقد نوى الإمام إمامتها فإنه تفسد بذلك صلاة الإمام وصلاة المقتدين لفساد صلاة الإمام .

ولو قامت المرأة في صف الرجال تُفسد صلاة رجل عن يمينها ورجل عن يسارها ورجل خلفها بحذائها .

ولو تقدمت الإمام حتى يكون الإمام خلفها وليس بحذائها فإنه لا تُفسد بذلك صلاة الإمام والمقتدين ، لكن تفسد صلاتها هي لأن واجبتها متابعة الإمام فتكون من ورائه . لكن قيامها أمامه يعتبر تزكاً لقرض من فرائض الصلاة وهي المتابعة ، فتفسد بذلك صلاتها .

ولو قام صف من النساء بين الإمام والرجال فإنه لا يصح اقتداء الرجال بالإمام ، ويُعتبر صفهن حائلاً .

ولو كان في صف الرجال ثنتان من النساء وخلف هذا الصف صفوف أخر ، فإنه

(1) المجموع (ج 4 ص 299) والمغني (ج 2 ص 204) وأسهل المدارك (ج 1 ص 249) .

(2) المدونة (ج 1 ص 102) . (3) النسائي (ج 1 ص 102) .

تَفْسُدُ صَلَاةَ رَجُلٍ عَنِ يَمِينِهِمَا ، وَصَلَاةَ رَجُلٍ عَنِ يَسَارِهِمَا ، وَصَلَاةَ رَجُلَيْنِ خَلْفَهُمَا (1) .
ودليلهم في ذلك ما أخرجه البيهقي عن أنس قال : أَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وامرأة
فجعلني عن يمينه والمرأة خلفنا (2) .

وأخرج الإمام أبو حنيفة في مسنده عن ابن عباس أن النبي ﷺ صَلَّى بِرَجُلٍ ، فَصَلَّى
خَلْفَهُ وامرأة خلف ذلك صَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةٌ (3) . فهم يستدلون من مثل هذا الخبر على
فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة في جماعة واحدة . ويؤيد استدلالهم هذا قوله عليه
الصلاة والسلام : « أَخْزَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ » .

وجملة القول : أن صلاة الرجل تفسد إذا صلت المرأة بجانبه أو قُدَّامَهُ بِمَحَاذَاتِهِ ،
سواء كانت المحاذاة كلية أو جزئية ، وذلك للخبر الذي بيناه . أما صلاة المرأة فهي
صحيحة . ولا يلزم من عدم فساد صلاتها عدم فساد صلاته ؛ لأنه هو المخاطب ؛ لقوله
عليه الصلاة والسلام : « أَخْزَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ » ، وليست هي مخاطبة
بذلك . فيكون هو التارك لفرض المقام فتفسد صلاته دون صلاتها . وذلك كالمأموم إذا
تقدم على الإمام تفسد صلاة المأموم دون صلاة الإمام لتركه فرض المقام وراء الإمام (4) .

شروط المحاذاة المُفسدة

المحاذاة بمعنى الموازة والمقابلة . نقول : حَذَوْتُهُ أَخَذُوهُ حَذَوًا ، وحاذيته محاذاة وحذاء
إذا قابلته . يقال : رفع يديه حَذَوَ أذنيه ، وحذاء أذنيه أي في مقابلتهما . واحتديث به
أي جعلته إماماً لي واحتديث به في أموره (5) .

ويُشترط في المحاذاة التي تفسد بها الصلاة جملة شروط منها :

الشرط الأول : أن تكون المحاذاة بين المرأة والرجل . فلو كان المحاذي لها صبياً لا
تفسد صلاة الرجل . وكذلك لو كان مَعْتَوْهاً .

الشرط الثاني : أن تكون المرأة المحاذية مشتبهة بأن تكون سنّها ملائمة للنكاح .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 359 ، 360) والبنابة (ج 2 ص 333 - 339) وشرح فتح القدير (ج 1 ص 362) .

(2) البيهقي (ج 3 ص 107) . (3) مسند الإمام أبي حنيفة (ص 70) .

(4) شرح فتح القدير ومعه العناية (ج 1 ص 362) .

(5) المصباح المنير (ج 1 ص 137) .

الشرط الثالث : أن تكون المرأة المحاذية عاقلة ، فلو كانت مجنونة أو معتوهة فلا تفسد بها صلاته .

الشرط الرابع : أن لا يكون بين المرأة والرجل المحاذي لها حائل ؛ لأن المحاذاة إنما تؤثر إذا لم يكن ثمة حائل ، والحائل هو الحاجز بينهما كالعمود أو السارية أو نحو ذلك .

الشرط الخامس : أن تكون الصلاة ذات ركوع وسجود حتى تكون صلاة من كل وجه ، فلا تكون المحاذاة مفسدة في صلاة الجنابة .

الشرط السادس : أن تكون المحاذاة في ركن كامل . كما لو كبرت للتحريمية أو ركعت أو سجدت أو قعدت القعود الأخير . فيمثل ذلك تفسد به صلاة الرجل .

الشرط السابع : الاشتراك في صلاة واحدة ؛ بأن يكون لهما إمام وهما يقتديان به ، أو نوى الرجل إمامتها ؛ فالمحاذاة في ذلك مفسدة لصلاته .

أما المحاذاة في صلاة لا يشتركان فيها فالتقدم عليه فيها ومحاذاتها إياه لا تُفسد الصلاة وإن كانت مكروهة (1) .

(1) النهاية ج 2 (ص 333 - 335) وشرح فتح القدير ومعه العناية (ج 1 ص 362 ، 363) .

قضاء الفوائت

تجب الصلاة على المكلف وجوباً موقوتاً ، وهو يعني وجوبها على كل مسلم عيناً لكل وقت دون تأخير . وذلك لقوله سبحانه : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ (1) . وأما تأخير الصلاة عن وقتها بغير عذر فهو إثم ومعصية .

ومن وجبت عليه صلاة فلم يصلها حتى فات وقتها باتت ذنباً لله في ذمته ، فلزمه أن يقضيها ، سواء كان فوائتها لنسيان أو نوم أو كان ذلك عمداً .

ولا مناص للمراء المكلف الذي تفوته صلاة مفروضة أو أكثر أن يقضيها ؛ وذلك الذي عليه عامة أهل العلم . وفي هذا أخرج كثير من أئمة الحديث عن أنس أن النبي ﷺ قال : « من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلّيها إذا ذكرها » (2) .

وأخرج أبو داود عن بلال أن النبي ﷺ قال : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ؛ فإن الله تعالى قال : ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ (3) وذلك يدل على وجوب قضاء الصلاة إذا فاتت لعذر كالنوم والنسيان ، فلا يجزئ أن يكون الوجوب في حق العاقد أولى .

وذهب بعض أهل الظاهر وفيهم الإمام ابن حزم إلى أن قضاء الفوائت إنما يختص بالأوقات التي تفوت بسبب النوم أو النسيان فقط . أما التي تفوت عمداً بغير عذر فلا ينبغي أن تقضى أبداً ؛ لأن وقتها قد فات ، وهي لا يكفرها إلا التوبة . قال الإمام ابن حزم - رحمه الله - في هذا الصدد : وأما الناسي للصلاة والنائم عنها ؛ فإن وقتها متماد أبداً لا بد ، ولا يحل لأحد أن يؤخر صلاة عن وقتها الذي ذكرنا ولا يُجزئه إن فعل ذلك (4) .

والصحيح ما أجمع عليه العلماء .. وهو أن الفوائت من الصلوات المكتوبة يجب أن تقضى ، ولسوف تظل الخطيئة تحيق بتارك الفريضة عمداً حتى يقضيها . وبذلك فإنه يستوي في وجوب القضاء ما لو تركها عمداً أو سهواً ثم ذكرها . ويؤيد ذلك ما أخرجه النسائي عن عبد الله بن مسعود قال : كنا مع رسول الله ﷺ فحُبِسْنَا عن صلاة الظهر

(1) سورة النساء الآية (103) .

(2) رواه أحمد في مسنده والبخاري ومسلم والترمذي . انظر الجامع الصغير للسيوطي (ج 2 ص 650) .

(3) أبو داود (ج 1 ص 119) . والآية من سورة طه رقم (14) .

(4) المحلى (ج 3 ص 165) وبداية المجتهد (ج 1 ص 182) .

والعصر والمغرب والعشاء ، فاشتد ذلك عليّ فقلت في نفسي : نحن مع رسول الله ﷺ وفي سبيل الله ! فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأقام فصلى بنا الظهر ، ثم أقام فصلى بنا العصر ، ثم أقام فصلى بنا المغرب ، ثم أقام فصلى بنا العشاء ، ثم طاف علينا فقال : « ما على الأرض عصابة يذكر الله عز وجل غيركم » (1) .

ترتيب الفوائت

بيننا أن العلماء أجمعوا على وجوب قضاء الصلوات التي تفوت المكلف ، سواء كان فوائتها سهواً أو غفلاً . لكن هل يجب قضاء الفوائت بالترتيب ، أم أن ذلك غير واجب ؟ ثمة أقوال ثلاثة في المسألة :

القول الأول : لا يجب ترتيب الفوائت ، ولكن يُستحب ذلك . وهو قول الشافعية . وبه قال طاووس والحسن البصري وأبو ثور وداود بن علي الظاهري (2) .

ووجه الاستحباب في الترتيب : أن النبي ﷺ فاتته أربع صلوات يوم الخندق ، فقضاهاهن على الترتيب ؛ فقد أخرج النسائي بإسناده عن عبد الله قال : « إن المشركين شغلوا النبي ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق ، فأمر بلالاً فأذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى المغرب ، ثم أقام فصلى العشاء » (3) . وقالوا : إن قضاها من غير ترتيب جاز ؛ وذلك لأن الترتيب إنما استحق من أجل الوقت فسقط (الترتيب) بفوات الوقت ، كقضاء الصوم يكون في كل الأيام ، والترتيب فيه غير لازم .

القول الثاني : يجب الترتيب مطلقاً ، سواء قلّت الفوائت أو كثرت ؛ وهو قول إسحق وزُفر . واستدلوا على ذلك بما أخرجه النسائي عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال : شغلنا المشركون يوم الخندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس ، وذلك قبل أن ينزل في القتال ما نزل ، فأنزل الله عز وجل ﴿ وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالُ ﴾ (4) ، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها ، ثم أقام للعصر فصلاها كما كان يصليها في وقتها ، ثم أذن للمغرب فصلاها كما كان يصليها في وقتها » (5) . والاعتداء بالنبي في صفة الصلاة واجب لقوله عليه الصلاة والسلام :

(2) المجموع (ج 4 ص 70) .

(4) سورة الأحزاب الآية (25) .

(1) النسائي (ج 2 ص 298) .

(3) النسائي (ج 2 ص 17 ، 18) .

(5) النسائي (ج 2 ص 17) .

« صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي » (1) .

فإذا ثبت هذا ؛ وجب أن تُقضى الصلوات الفوائت بالترتيب وإن كَثُرَتْ .. فلو أحرَمَ المصلي بالحاضرة ثم ذكر في أثنائها أن عليه فائتة والوقت مُتَسَّعٌ فإن عليه أن يُتِمَّها ويقضي الفائتة ثم يُعيد الصلاة الحاضرة التي كان فيها ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً . فلو ذَكَرَ صلاة الظهر وهو في صلاة العصر - مثلاً - فإن التي هو فيها - وهي العصر - تَبْطُلُ وعليه إعادتها بعد أن يقضي الظهر (2) .

القول الثالث : يجب ترتيب الفوائت إذا كانت يسيرة . أما إن كانت كثيرة فلا يجب قضاؤها بالترتيب ، بل قضاؤها مطلقاً ؛ لأن في ترتيبها مشقةً وخرَجاً . وهو قول الحنفية والمالكية . ومع اتفاقهم على وجوب الترتيب في الفوائت اليسيرة دون الكثيرة إلا أنهم اختلفوا في حد اليسير والكثير من الفوائت .

فقد ذهبت المالكية إلى أن اليسير من الفوائت ما كان أقل من يوم وليلة : أي أربع صلوات فما دُونها . فإن كانت الفوائت أربعاً فما دون ذلك وجب أن تُقضى بالترتيب ، وأما إخلال بالترتيب تُقَسَّدُ معه صلاة الحاضرة التي جاوزها المصلي . فلو ذكر صلاة وهو في الصلاة التي تليها كما لو ذكر الظهر في العصر مثلاً : تبطل ، سواء كان المصلي إماماً أو مأموماً . فإن كان إماماً قطع صلاته وَيُشْرِي ذلك لصلاة المأمومين كلهم . وإن كان مأموماً تَمَازَى مع إمامه ، فإذا فرغ صلى ما نَسِيَ ثم أعاد ما صلاه مع الإمام في الوقت ، فإذا كانت جُمُعة صلاها ظهراً (3) .

وجملته القول : أن مَنْ عليه صلوات كثيرة صلاها في كل وقت من ليل أو نهار ، عند طلوع الشمس وعند غروبها ، وكيفما تيسر له القضاء . أما إن كانت الفوائت يسيرة وهي أقل من صلاة يوم وليلة بدأ يهن بالترتيب .

أما الحنفية : فقد اختلفوا كذلك في حد الكثير من الفوائت ؛ فقال الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف : حدُّ الكثير من الفوائت ستُّ صلوات . فإذا كان الفائت ستَّ صلوات ودخل وقت السابعة يسقط الترتيب ، ويجوز أداء السابعة .

(1) أخرجه الدارقطني عن مالك بن الحويرث (ج 1 ص 273) .

(2) المغني (ج 1 ص 607 ، 608) ومنتهى الإرادات (ج 1 ص 59) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 259 ، 260) وبداية المجتهد (ج 1 ص 183) .

وقال محمد بن الحسن : حدُّ الكثير يومٍ وليلة ، وهو خمسُ صلوات . فإذا كان الفائتُ خمسَ صلواتٍ ودخل وقتُ السادسةِ فإنه يسقط الترتيبُ ويجوز أداءُ السادسة . وكذلك لو ترك صلاةً ثم صلى بعدها خمسَ صلواتٍ وهو ذاكرٌ للفائتة فإن هذه الخمسة موقوفة عند الإمام أبي حنيفة . حتى إذا صلى السابعة جازت (السابعة) . وتعود الخمسة إلى الجواز . وقال الصباحبان : يجب عليه قضاء ستَّ صلواتٍ وهي المؤديات للخمس والفائتة .

ولو ترك خمسَ صلواتٍ ثم صلى السادسةَ فهي موقوفةٌ عند الإمام أبي حنيفة ، حتى إذا صلى السابعة انقلبت السادسةُ إلى الجواز .

ولو ترك صلاةً ثم صلى شهراً وهو ذاكرٌ للفائتة فإنه يُعيد للفائتة وخمسَ صلواتٍ أخر على قول أبي يوسف . وعند محمد : يعيد الفائتة وأربعَ صلواتٍ أخر . وعند أبي حنيفة : يُعيد الفائتة لا غير .

ولو ترك صلاةً من يومٍ واحد ولا يُدري أية صلاة هي التي تركها ؛ فإنه يجب عليه أن يتحرى ، فإن لم يقع تحرُّيه على شيء أعاد صلاة يومٍ وليلة احتياطاً حتى يخرج عن قضاء الفائتة بيقين (1) .

وخلاصةُ المسألة أن قضاءَ الفوائتِ واجبٌ في حق المُكَلَّف بالإجماع ، إلا ما ذُكر من خلافٍ وإِلا لا يجدر الاهتمامُ به لضعفه وَهْنُهُ . وكذلك فإن الترتيبَ في قضاءَ الفوائتِ واجبٌ عند المذاهب الثلاثة ، خلافاً للشافعية فهو عندهم مستحبٌ . واتفقوا على أن الترتيبَ لا يجب عند النُسيان أو التَّوَمُّ ، بل إن وقتَ الصلاة في ذلك عند الذكر ، وذلك للأخبار الدالة على ذلك ، وكذلك لا يجب الترتيبُ عند ضيق الوقتِ وكثرة الفوائتِ على الخلاف .

السُّهُو فِي الصَّلَاةِ

السُّهُوُ فِي الصَّلَاةِ يَقْتَضِي مِنَ السَّاهِي إِصْلَاحَ صَلَاتِهِ بِتَدَاوُكِ مَا لَحِقَهَا مِنْ خَلَلٍ كَتَرَكَ فَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ . وَيَقْتَضِي كَذَلِكَ مِنَ السَّاهِي أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَبَعْدَ التَّسْلِيمِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَذَلِكَ لِجَبْرِ السُّهُوِ الَّذِي آلَ إِلَى الْخَلَلِ . وَالسُّجُودُ وَاجِبٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ ، وَالْحَنَابِلَةُ فِي الْمَعْتَمَدِ مِنْ مَذْهَبِهِمْ . وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 366 ، 367) والهداية (ج 1 ص 73) .

أحمد أنه غير واجب (1) .

وذهبت الشافعية ، والمالكية على المشهور من قولهم أنه سنة وليس واجباً (2) .

وحجة القائلين بوجوب السجود للسهو : أن النبي ﷺ وأصحابه واطبوا على إتيان سجود السهو . والمواظبة على الشيء دليل على أنه واجب ، إذ حملوا أفعاله عليه الصلاة والسلام على الوجوب . وفي الخبر ما يؤيد ذلك وهو قوله عليه السلام : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

واحتج القائلون بعدم الوجوب بما أخرجه الدارقطني عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك وليبن على اليقين ، فإن استيقن التمام سجد سجدتين ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان » (3) .

أسباب سجود السهو

يلزم السجود للسهو مجزئاً لما حصل من خلل في الصلاة عن غير عمد . ويكون ذلك بترك واجب من واجبات الصلاة أو بتغييره ، وما يحصل للساقي من زيادة في الصلاة أو نقصان أو شك (4) . ويتخرج عن هذه الأسباب كل من الصور التالية :

أولاً : لو قام في موضع جلوس وذلك كما لو ترك التشهد الأول وقام فعلية الرجوع إلى القعود ما لم يشروع في القراءة . فإن شرع في القراءة فلا يرجع في قول أكثر العلماء . ومثل هذا السهو في تغيير الواجب عن موضعه يلزم به سجدتان ؛ وذلك لما أخرجه الترمذي عن عبد الله بن بحينة أن النبي ﷺ « قام في صلاة الظهر وعليه جلوس فلما أتم صلاته سجد سجدتين » (5) .

وكذلك لو قام من السجدة الأولى ولم يسجد الثانية ، فإن ذكر ذلك قبل الشروع في القراءة لزمه الرجوع لتأدية السجدة الثانية ، ثم يقوم بعدها للركعة الثانية ، حتى إذا فرغ من التشهد الأخير سجد اثنتين للسهو . ودليل ذلك حديث عبد الله بن بحينة السابق .

ثانياً : لو جلس في موضع قيام . وذلك كما لو جلس في صلاته سهواً غفياً الركعة

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 322) والمغني (ج 2 ص 36) .

(2) المجموع (ج 4 ص 152) وأسهل المدارك (ج 1 ص 271) وبداية المجتهد (ج 1 ص 191) .

(3) الدارقطني (ج 1 ص 372) .

(4) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 332) ومغني المحتاج (ج 1 ص 204) وبداية المجتهد (ج 1 ص 191) وغاية

المتنهي (ج 1 ص 154) . (5) الترمذي (ج 2 ص 235) .

الأولى أو الثالثة يظن أنه موضع التشهد . حتى إذا ذُكر قام ، ثم سجد للسهو . وإذا لم يذكر حتى قام أتمَّ صلاته وسجد للسهو ؛ وذلك لما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا سهو في وثبة الصلاة إلا قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام » (1) .

ثالثاً : لو جهر في موضع مُحَافَظَةٍ أو خَافَتَ في موضع جَهْرٍ ؛ وذلك كما لو سها فجهر بالقراءة في صلاة الظهر والعصر ، أو خافت في صلاة المغرب والعشاء والفجر ؛ فإنه يلزمه بذلك السجود للسهو . وهو قول الحنفية ؛ لأن كلاً من المخافة والمجاهرة في القراءة في محله يُعد واجباً عندهم ، وينبغي السجود للسهو للإخلال بالواجب . وقد اختلفوا في المذهب في مقدار ما يتعلق به سجود السهو من الجهر . فقد ذكر عن محمد ابن الحسن قوله : إذا جهر بأكثر الفاتحة سجد للسهو ثم رجع ، وقال : إذا جهر بمقدار ما تجوز به الصلاة يجب السجود للسهو وإلا فلا يجب . وثمة رواية أخرى عنه أنه قال : إن جهر بأكثر الفاتحة سجد ، وإن جهر بأقل الفاتحة أو بآية طويلة لم يسجد ، ورؤي عن أبي يوسف أنه إن جهر بحرف واحد فعليه أن يسجد . وهذا إذا كان المصلي إماماً ، أما المنفرد ؛ فإذا جهر في موضع الإخفاء فلا سهو عليه ؛ لأن الإخفاء في حق المنفرد ليس بواجب بل هو (المنفرد) مُحَافِظٌ بين أن يجهر ويُسمع نفسه ، وبين أن يُسمع غيره ، وبين أن يُسرَّ بالقراءة ولا يُسمع نفسه ولا غيره فلا يصير بذلك تاركاً للواجب (2) .

وقالت المالكية بما يُشبه قول الحنفية في المسألة ؛ إذ قالوا : إنما الذي ينبغي بالسجود السنن المؤكدة وهي ثمانية : قراءة ما زاد على أم القرآن ، والسر والجهر في الفريضة كل في محله ، والتكبير سوى تكبيرة الإحرام ، وقول سمع الله لمن حمده ، والتشهد الأول ، والجلوس له ، والتشهد الأخير . ولا يسجد لغير هذه الثمانية (3) . يُستفاد من ذلك وجوب السجود للسهو في المخافة والجهر في غير محلّهما ، وهما عند المالكية من السنن المؤكدة . وهي رواية عن أحمد .

أما الشافعية والحنابلة فلا يرون السجود للسهو بترك المجاهرة والمخافة كل في محله ، لأنهما من السنن ، وهذه لا ينبغي السجود للسهو من أجلها (4) .

(1) الدارقطني (ج 1 ص 277) .

(2) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 337) وشرح فتح القدير (ج 1 ص 504) .

(3) أسهل المدارك (ج 1 ص 271) .

(4) المغني (ج 2 ص 31) ومغني المحتاج (ج 1 ص 206) .

رابعاً : لو ترك ركناً من أركان الصلاة ساهياً ، كما لو ترك سجدةً أو قياماً أو ركوعاً ثم ذكره فإنه لا يُتَجَبَّرُ بسجود السهو فقط ، بل يجب الإتيان بالركن الفائت سهواً ، ثم يُؤْتَى بعد ذلك بسجود السهو . وللعلماء في ذلك تفصيل نعرض له في التالي :

فقد قالت الحنفية : إذا سها المصلي فترك ركناً ؛ كما لو ترك سجدةً من ركعة ساهياً ، ثم تذكر في آخرها : وجب عليه أن يسجدَها لتتِمَّ صلاته ، ثم ليسجد بعد ذلك سجدةً للسهو ؛ لأنه أخر السجدة عن موضعها ⁽¹⁾ .

أما المالكية فقالوا : إذا ترك المصلي ركناً من أركان الصلاة سهواً : فإن كان المتروك من الركعة الأخيرة ولم يُسَلِّمْ بعد ؛ فإنه يتدارك ما فاتته قبل أن يسلم . لو كان المتروك قراءةً الفائتة انتصب قائماً ليقرأها ثم يُتِمُّ ركعته . وإن كان المتروك الركوع رجع قائماً ثم ركع . ولو كان المتروك سجوداً واجداً سجده وهو جالسٌ وأعاد التشهد وسَلِّم ، ولو كان المتروك سجدةً اثنتين وتذكرهما وهو جالسٌ وكان قد هبط بنية الجلوس فإنه يرجع قائماً ليأتي بالسجدةً بعد هبوط لهما . ولو لم يَقُمْ وسجدهما وهو جالس جاز إن ترك القيام لهما سهواً ، وإن تركه عمداً كُره .

وإن كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة تداركه إن لم يَقْضِ ركوع الركعة التي بعدها ؛ فإن عقده برفع الرأس من الركوع بطلت ركعة النقص ورجعت الركعة الثانية أولى ؛ فإن كانت ركعة النقص هي الأولى صارت الثانية مكانها ، ويأتي بركعة بأُم القرآن وسورة . وإن كانت ركعة النقص هي الثانية صارت الثالثة ثانية ⁽²⁾ .

أما الشافعية فقولهم في المسألة شبيهة بما قالته الحنفية ؛ إذ قالوا : إذا ترك المصلي ركناً ساهياً وجب عليه أن يتداركه بفعل المتروك ، ولا يُغني عنه السجود للسهو ؛ لأن حقيقة الصلاة لا توجد بدون ⁽³⁾ .

أما الحنابلة فقولهم في ذلك قريب من قول المالكية فقالوا : مَنْ ترك ركناً من ركعة كالسجود مثلاً فلم يذكرها إلا في التي بعدها وهو الشروع في قرائتها بطلت الركعة التي فيها الركن المتروك . فلو شرع في قراءة الركعة الثانية قبل ذكر المتروك في الأولى بطلت (الأولى) . ولو شرع في قراءة الثالثة قبل ذكر المتروك في الثانية بطلت (الثانية) . وكذلك الثالثة تبطل بالشروع في قراءة الركعة الرابعة . فلم يَتَّقِ إلا الرابعة ولم يسجد فيها إلا سجدة

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 333) . (2) أسهل المدارك (ج 1 ص 277) . (3) مغني المحتاج (ج 1 ص 205) .

واحدة فيسجد الثانية حين الذكر ويُتِمُّ له ركعةً ويأتي بثلاث ركعات (1).

أما لو سلّم المصلي من صلاته سهواً ثم تيقن أنه ترك ركعةً أو ركعتين أو ثلاثاً أو أنه ترك ركوعاً أو سجوداً أو غيرهما من الأركان سوى النية وتكبير الإحرام ، فإنه إن ذكر السهو قبل طول الفصل لزمه أن يَتَنَبَّه على صلاته ثم يأتي بالباقي ويسجد للسهو . أما إن ذكر السهو بعد طول الفصل فقد لزمه أن يستأنف الصلاة ، وبذلك فالمُعْتَبَرُ لبناء الصلاة أو استئنافها بسبب السهو هو طول الفصل وقصره . وقيل في ضبط الطول والقصر أنه يعود للغرف . فما عدّوه قليلاً قليلاً ، وما عدّوه كثيراً فكثير . وذلك الذي عليه الشافعية في الراجح من أقوالهم (2) .

وقيل : إن المدة من حيث طولها وقصرها يمكن ضبطها باللبث في المسجد ؛ وعلى هذا فإن المدة قصيرة ما كان المصلي في المسجد ، وله بذلك أن يَتَنَبَّه على صلاته ثم يسجد للسهو ؛ فإن خرج من المسجد انقطعت الصلاة ووجب عليه أن يستأنفها إن تذكّر ، وذلك لطول المدة بالخروج من المسجد . وهو قول الحنابلة (3) .

ويحتاج لذلك كله بما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي ﷺ انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّي اثنتين أخريّين ، ثم سلّم ثم كبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول ثم كبر فرفع ، ثم سجد مثل سجوده أو أطول (4) .

ويستدل من هذا الحديث على جواز البناء على الصلاة في حق الساهي بعد التسليم من الصلاة سهواً ، على أن تكون مدة الفصل قصيرة . وضبطها يُعتبر باللبث في المسجد ، ولا يضره التكلم ما كان في المسجد ، فقد تكلم النبي ﷺ بعد أن سلّم ساهياً .

خامساً : أيما زيادة أو نقصان في فروض الصلاة . أما النقصان فبيّناه في الفقرة السابقة ، وخلاصته الإتيان بما نَقَص من فروض الصلاة إن أمكن ، ثم السجود للسهو لجَبَرِ هذا الخلل . أما الزيادة في شيء من الفروض فهي إخلال في الصلاة يقتضي السجود للسهو . وذلك كما لو ركع ركوعين ، أو سجد ثلاث سجّدت ساهياً فعليه السجود . وكذلك لو قام للركعة الخامسة في الرابعة ، أو الثالثة في الثانية وهو ساوٍ ثم ذكّر بعد

(1) المغني (ج 2 ص 37) وغاية المنتهى (ج 1 ص 158) . (2) المجموع (ج 4 ص 113 ، 114) .

(3) الترمذي (ج 2 ص 247) .

(4) المغني (ج 2 ص 34) .

قيامه فعليه أن يجلس فيصلي صلاته ثم يسجد للسهو .

سادساً : إذا شك في صلاته فلم يذّر كم صلى ؛ كما لو توهم فتردد في ظنه إن كان قد صلى ثلاثاً أو أربعاً وهو في الصلاة ؛ فقد ذهب جمهور الشافعية والحنابلة والمالكية إلى أنه ينبغي على اليقين وهو الأقل ؛ لأن الذمّة إنما تبرأ باليقين يستوي في ذلك الإمام والمنفرد . وهو قول الثوري وإسحق والأوزاعي . وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس وشريح والشعبي وعطاء وسعيد بن جبير وآخرين . فلو شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً فعليه أن يني على الثلاث فيأتي بركعة رابعة ثم يسجد قبل التسليم عند الشافعية والحنابلة ، وبعد التسليم عند المالكية ⁽¹⁾ . واستدلوا للبناء على اليقين ، وهو الأقل في حالة الشك بما أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يذركم صلى : ثلاثاً أم أربعاً ؛ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته ، وإن صلى إتماماً لأربع كانتا ترغيماً للشيطان » ⁽²⁾ .

وأخرج الدارقطني عن عبد الرحمن بن عوف قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا سهى أحدكم في الثنتين أو الواحدة فليجعلها واحدة ، وإذا شك في الثنتين أو الثلاث فليجعلها اثنتين ، وإذا شك في الثلاث أو الأربع فليجعلها ثلاثاً . ثم لينى ما بقي حتى يكون الوهم في الزيادة ولا يكون في النقصان ، ثم يسجد سجدتين وهو جالس » ⁽³⁾ .

وأخرج الدارقطني كذلك عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم في صلاته فليلق الشك وليبن على اليقين ، فإن استيقن التمام سجد سجدتين ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان ، وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً لصلاته والمجدتان ترغمان أنف الشيطان » ⁽⁴⁾ .

أما الحنفية فقالوا : إن من شك في صلاته فتفكر في ذلك حتى استيقن فإنه إن طال تفكره بحيث يمكنه أداء ركن من أركان الصلاة ؛ فقد وجب عليه أن يسجد للسهو ، وإن كان دون ذلك فإنه لا يجب ، لأن التفكر الطويل مما يؤخر الأركان عن موضعها ، والتفكر القصير مما لا يمكن التحرز عنه فكان كأن لم يكن ⁽⁵⁾ .

(1) أسهل المدارك (ج 1 ص 278) ومغني المحتاج (ج 1 ص 206) والمغني (ج 2 ص 16) .

(2) مختصر صحيح مسلم (ص 98) . (3) الدارقطني (ج 1 ص 370) .

(4) الدارقطني (ج 1 ص 372) . (5) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 334) .

أما الذي يقع له الشك بين أن صلى ثلاث ركعات أو أربع ركعات ، فإنه إن كان ذلك السهو وقع له أوّل مرة فإن عليه أن يستقبل الصلاة ، أي يُعيدّها من الأوّل ، لأنه يمكنه أن يؤدي الفرض بيقين عن طريق التحري . ولا حرج في ذلك أوّل مرة (1) .

أما إذا وقع الشك مراراً فإنه يتحرى ويتنبى على ما وقع عليه التحري أو على غالب ظنه ، ودليلهم في ذلك ما أخرجه الدارقطني عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب ثم يَتِمَّ عليه ، ثم يُسَلِّم ثم يسجد سجدةً » (2) .

وأخرج الدارقطني عن عبد الله بن مسعود كذلك قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما أنا بشرٌ أنسى كما تنسون ، فأياكم شك في صلاته فليَنْظُرْ أخرى ذلك بالصواب ، فليَتِمَّ عليه ، ثم يسجد سجدتي السهو » (3) .

أما لو حصل الشك بعد السلام ؛ كما لو شك في ترك ركعة أو ركعات أو ركن من أركان الصلاة فإنه لا شيء عليه ولا أثر لهذا الشك ؛ لأن الظاهر أنه أدى الصلاة على التمام فلا يضره الشك الطارئ بعد ذلك ، ولأننا لو اعتبرنا الشك كشق ذلك وضاق (4) .

ولو سها سهوتين أو أكثر في الصلاة من جنس واحد كفاه سجدة واحدة للجميع ، وهو الذي عليه إجماع الأمة . وإن كان السهو من جنسين في الصلاة فكذلك ، وهو الذي عليه عامة أهل العلم وفيهم الثنعي والثوري والليث وأحمد وابن المنذر (5) .

ولو سها المأموم دون إمامه فلا سجود عليه في قول عامة أهل العلم . أما لو سها الإمام فعليه وعلى من خلفه السجود ، وذلك لأن المأموم تابع للإمام ، وحكمه حكمه إذا سها ، فعلى المأموم متابعتة في السجود ، سواء سها معه أو انفرد الإمام بالسهو . قال ابن المنذر في هذا الصدد : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك . وذكر إسحاق أن ذلك إجماع أهل العلم ، سواء كان السجود قبل السلام أو بعده . وفي هذا أخرج الدارقطني عن عمر عن النبي ﷺ قال : « ليس على من خلف الإمام سهو ، فإن سها الإمام فعليه وعلى من خلفه السهو ، وإن سها من خلف الإمام فليس عليه سهو ، والإمام كافي » (6) .

(1) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 335) والبنية (ج 2 ص 681) .

(2) الدارقطني (ج 1 ص 375) .

(3) الدارقطني (ج 1 ص 376) .

(4) المجموع (ج 4 ص 115) .

(5) المغني (ج 2 ص 39) .

(6) الدارقطني (ج 1 ص 377) .

وفي وجوب الاقتداء بالإمام فيما يفعله يقول الرسول ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كَبُرَ فكَبُرُوا ، وإذا قرأ فأَنْصِتُوا » (1) .

وقت سجود السهو

هل يسجد للسهو قبل التسليم أو بعده ؟ نَمَّةٌ تفصيلٌ للعلماء في ذلك نَعْرِضُ له في الآتي :
فقد ذهبت الحنفيةُ إلى أن سجودَ السهو بعد السلام . ودليلهم في هذا ما أخرجه الدَّارَقُطْنِي عن ابن مسعود : « أنه سجدَ سَجْدَتَيِ السهو بعد التسليم ، وحدث أن رسولَ الله ﷺ سجدهما بعد التسليم » (2) .

وأخرج الدَّارَقُطْنِي كذلك عن عبد الله بن بَحِينَةَ قال : « صلى بنا رسولُ الله ﷺ قمام في اثنتين ولم يجلس ، فلما قَضَى صَلَاتَهُ سجدَ سَجْدَتَيِ السهو ، ثم سَلَّمَ بعد ذلك » (3) . وقد استدلوا من هذا على أن المصلي لو سها فأتى بالتشهد فإنه يُسَلِّم قبل الاشتغال بالصلاة على النبي ﷺ ، ثم يكبر ويسجد للسهو ، ثم يرفع رأسه ويكبر ويتشهد مرةً أخرى ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام . وما كان من دعوات لا يقولها بعد التشهد الأول بل يقولها بعد التشهد الثاني ؛ لأنها (الدعوات) إنما شُرِعت بعد الفراغ من الأفعال والأذكار الموضوعة في الصلاة . ومن عليه سهوٌ فقد بقي عليه بعد التشهد الأول أفعالٌ وأذكارٌ ، وهو سجودُ السهو والصلاة على النبي ﷺ ، فينبغي أن يؤخر الدعوات إلى التشهد الثاني (4) .

أما الشافعية فلهم في المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو الصحيح ، وهو أن السجودَ للسهو يكون قبل السلام ، وإذا أخره إلى ما بعد ذلك فلا يُعتدُّ به . ويُستدل لذلك بما أخرجه النسائي عن عبد الله بن بُحَيْنَةَ عن رسول الله ﷺ : « أنه قام في الصلاة وعليه جلوسٌ ، فسجدَ سَجْدَتَيْنِ وهو جالسٌ قبل التسليم » (5) .

وأخرج النسائي عن عبد الله بن بَحِينَةَ أن رسولَ الله ﷺ « قام في الثنتين من الظهر فلم يجلس ، فلما قَضَى صَلَاتَهُ سجدَ سَجْدَتَيْنِ ، كَبُرَ في كل سجدة وهو جالسٌ قبل أن يُسَلِّمَ ، وسجدهما الناس معه مكانَ ما نَسِي من الجلوس » (6) .

(1) الدارقطني (ج 1 ص 327) .

(2) - (3) الدارقطني (ج 1 ص 377) .

(4) تحفة الفقهاء (ج 1 ص 340 ، 341) .

(5) النسائي (ج 3 ص 20) .

(6) المجموع (ج 4 ص 154) .

القول الثاني : إن كان السهو في الزيادة فمحله بعد السلام . أما إن كان لتقص في الصلاة فمحله قبل السلام ، ولا يُعتد به بعده ، وهو قول المالكية .

القول الثالث : المصلي إن سها فهو بالخيار ، إن شاء قَدَّم السجود ، وإن شاء أخره ، فهما سواء .

أما الحنابلة ، فجملة القول عندهم أن السجود كله بسبب السهو إنما يكون قبل السلام إلا في الموضعين اللذين ورد فيهما النص بسجودهما بعد السلام وهما : إذا سلم من نقص في صلاته . وقد جاء ذلك في حديث أبي هريرة عن ذي اليمين ، وفيه أن النبي ﷺ قام فصلى الاثنتين الآخرين وسجد بعد السلام .

وكذلك ما لو تَحَرَّى الإمام فَبَتَّى على غالب ظنه . وذلك لحديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فليتحزَّ الصواب ثم يُتِم عليه ثم يُسَلِّم ثم يسجد سجدتين » وما عدا هذين الموضعين ينبغي السجود للسهو قبل السلام ⁽¹⁾ .

أما المالكية ، فهم يفرقون في السهو بين النقصان والزيادة . فأما نقصان في الصلاة سهواً شَرَعَ فيه السجود قبل التسليم . والذي ينجبر بالسجود السنن المؤكدة وهي ثمانية ذكرناها سابقاً . فمن ترك شيئاً من هذه الثمانية سجد سجدتين قبل السلام وبعد أن يُتِمَّ تَشَهُدَهُ الأول والثاني ثم يتشهد ويسلم ، فإن من سنة السلام أن يعقب تشهداً . أما الزيادة في الصلاة سهواً فإنها تقتضي السجود بعد السلام ولا يقرأ لهما شيئاً . ثم يتشهد بعدهما ويسلم تسليمة أخرى .

وخلاصة القول في مذهب المالكية في المسألة : أن كل سهو في الصلاة بزيادة يسجد له المصلي سجدتين بعد السلام بتشهد لهما ويسلم منهما ، وكل سهو بنقص فليسجد له قبل السلام إذا أتمَّ تشهد ثم يتشهد ويسلم . وقيل : لا يعيد التشهد ⁽²⁾ .

(2) أسهل المدارك (ج 1 ص 271 ، 272) .

(1) المغني (ج 2 ص 22) .

الصلاة الوسطى

يوصي الله جلّت قدرته بالمحافظة على الصلوات الخمس المكتوبة وبخاصة الصلاة الوسطى . وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ (1) .

ولقد اختلفت كلمة العلماء والمفسرين في حقيقة الصلاة الوسطى ، ما هي ؟ ، هل هي صلاة الفجر أم العصر أم العشاء أم غير ذلك ؟ . ثمة تفصيل في ذلك ، وفيه أقوال كثيرة :

أولها : أن المراد بالصلاة الوسطى الظهر ؛ لأنها تفعل في وسط النهار وتُصلى بالهاجرة . وروى عن زيد بن ثابت قوله : كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة ، ولم يكن يصلي صلاة أشدّ على أصحاب رسول الله ﷺ منها ؛ فنزلت : ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ وقال : إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين . ومن قال إنها الظهر كل من عائشة وابن عمر وأبي سعيد الخدري وغيرهم (2) .

ثانيها : أنها الفجر ، وهو قول علي وابن عباس . وقد ذكر عن ابن عباس أنه صلى الفجر ففقت منها ورفع يديه ، ثم قال : هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا الله أن نقوم فيها قانتين . وهو قول الإمام الشافعي (رحمه الله) محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ والقنوت عنده في صلاة الصبح . وقيل : إنها وسطى لأنها لا تقصر وهي بين صلاتين رباعيتين مقصورتين (3) .

ثالثها : أنها المغرب ؛ لأنها بين صلاتي ليل جهريتين وصلاتي نهار سريتين ، ولأنها متوسطة في عدد الركعات فليست بأقلها ولا أكثرها ، ولا تقصر في السفر ، ولم يؤخرها رسول الله ﷺ عن وقتها ولم يجعلها (4) .

رابعها : أنها العشاء ؛ لأنها بين صلاتين لا يقصران ، وهما المغرب والصبح ، ولأنها تجيء في وقت نوم ، ويستحب تأخيرها ، فوقع التأكيد في المحافظة عليها (5) .

خامسها : أنها صلاة العصر ؛ لأن قبلها صلاتي نهار وبعدها صلاتي ليل : وقيل

(1) سورة البقرة الآية (238) . (2) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 290 ، 291) .

(3) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 290) وروح المعاني للألوسي (ج 2 ص 156) .

(4) تفسير القرطبي (ج 3 ص 210) وتفسير الألوسي (ج 2 ص 156) .

(5) تفسير الألوسي (ج 2 ص 156) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 210) .

لأنها بين صلاتين ، إحداهما أول ما فُرض والأخرى الثانية مما فُرض . وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى أن المراد بالصلاة الوسطى العصر . ومن قال بذلك علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري ، وهو اختيار الإمام أبي حنيفة وأصحابه ، وبه قالت الشافعية (1) . ويؤيد ذلك ما ورد في السنة في المسألة ؛ فقد أخرج مسلم عن عبد الله عن مسعود (رضي الله عنه) قال : حَبَسَ المشركون رسولَ الله ﷺ عن صلاة العصر حتى احمرَّت الشمسُ أو اصفرت ، فقال رسولُ الله ﷺ : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً » أو قال : « حشى الله أجوافهم وقبورهم ناراً » (2) .

وأخرج الترمذي بإسناده عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسولُ الله ﷺ : « صلاةُ الوسطى صلاةُ العصر » (3) .

وأخرج الترمذي كذلك عن سُمرة بن جُنْدُبٍ عن النبي ﷺ أنه قال : « صلاةُ الوسطى صلاةُ العصر » (4) .

وثمة أقوال أخرى لا يُركن إليها لعدم استنادها إلى دليل مقبول . ومن هذه الأقوال أنها : صلاة الضحى . وقيل : إنها صلاة الوتر . وقيل : إنها قيام الليل . وقيل غير ذلك . والراجح أن المراد بها صلاة العصر لما بيناه من دليل . وهو الذي عليه جمهور العلماء . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقوله : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ أي خاشعين ذليلين خاضعين بين يديه سبحانه . وهذا يقتضي السكوت وعدم الكلام في الصلاة لمنافاته إياها . فقد امتنع النبي ﷺ من الرد على ابن مسعود حين سلم عليه وهو في الصلاة اعتذر إليه بذلك وقال : « إن في الصلاة لشُغلاً » . وفي صحيح مسلم أنه قال لمعاوية بن الحكم السلمي حين تكلم في الصلاة : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وذكر الله » (5) .

وروى الإمام أحمد بإسناده عن زيد بن أرقم قال : كان الرجل يُكَلِّم صاحبه في عهد النبي ﷺ في الحاجة في الصلاة حتى نزلت هذه الآية : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ فَأَمَرْنَا بالسكوت (6) .

(1) تفسير الطبري (ج 2 ص 554-561) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 210) وابن كثير (ج 1 ص 291 ، 292)

وتفسير الألوسي (ج 2 ص 156) . (2) مختصر صحيح مسلم (ص 65) .

(3 ، 4) الترمذي (ج 2 ص 340) . (5) سبق تخريجه .

(6) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 294) .

صلاة المأموم خلف الإمام القاعد

الأصل في المصلي أن يصلي قائماً ، فإن القيام واحداً من أركان الصلاة . وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ . ويستوي في حكم الوجوب ما لو كان المصلي إماماً أو مأموماً . لكن الإمام لو عجز عن القيام لمرض أو غيره فإنه يُستحب له أن يستخلف غيره ، ليكون إماماً ؛ لأن العلماء اختلفوا في إمامة القاعد فينبغي بذلك الخروج من الخلاف . ومن جهة أخرى فإن صلاة القائم أكمل ، فيُستحب أن يكون الإمام كامل الصلاة . وعلى هذا لو صلى الإمام قاعداً فكيف تكون هيئة الصلاة في حق المأموم ؟ ثمّة خلاف في ذلك بين العلماء :

فقال الحنابلة : إذا صلى الإمام قاعداً فعلى المأموم أن يُصلي قاعداً مثله ، وهو مزوي عن بعض الصحابة فيهم أبو هريرة وجابر . وبه قال الأوزاعي وإسحق وابن المنذر . وهو رواية عن مالك (1) . واستدلوا لذلك بما أخرجه مسلم عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال : سَقَطَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ فَعَجَّحَ (2) شِقُّهُ الْأَيْمَنَ ، فدخلنا عليه نَعُوذُهُ ، فحضرت الصلاة فصلى بنا قاعداً فصلينا وراءه قعوداً ، فلما قَضَى الصلاة قال : « إنما لجعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كَبَّرَ فكَبِّرُوا ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد ، وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعين » (3) . وأخرج الترمذي عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جُلُوساً » (4) .

وذهبت المالكية في المشهور من مذهبهم إلى أنه لا يجوز للقاعد أن يؤتم القائم . وبعبارة أخرى فإنه لا تصح صلاة القادر على القيام خلف القاعد . وذلك لأن القيام ركناً فلا يصح أن يؤتم القادر عليه بالعاجز عنه (5) . واستدلوا على ذلك بما أخرجه الدارقطني عن جابر عن الشعبي قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يؤمُّ أحدٌ بعدي جالساً » (6) . وعلى هذا لو أمهم قاعداً وهم قيام بطلت صلاتهم وصلاتهم . فإن كان الإمام عيلاً فقد تمت صلاته وفسدت صلاتهم . ومن صلى قاعداً من غير علة أعاد

(1) المغني (ج 2 ص 220) وتفسير القرطبي (ج 3 ص 219) .

(2) جحش : انخدش جلده . (3) مختصر صحيح مسلم (ص 79) .

(4) الترمذي (ج 2 ص 197) . (5) تفسير القرطبي (ج 3 ص 218) .

(6) الدارقطني (ج 2 ص 398) .

الصلاة (1) .

وذهبت الشافعية والحنفية إلى جواز صلاة القائم خلف القاعد العاجز . وأنه لا تجوز صلاة المأموم قاعداً وراء الإمام . وهو قول الثوري وأبي ثور (2) وحججهم في ذلك حديث مسلم ، وهو أن رسول الله ﷺ « أَمَرَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ أَبَا بَكْرٍ (رضي الله عنه) أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً فقام يهادي بين رجلين ورجلاه يخطآن في الأرض ، فجاء فجلس عن يسار أبي بكر ، فكان رسول الله ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِساً وَأَبُو بَكْرٍ قَائِماً ، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ » (3) .

وكذلك أخرج الدارقطني عن ابن عباس عن العباس بن عبد المطلب أن النبي ﷺ قال في مرضه : « مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، وَوَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ خِفَةً فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ، فَتَأَخَّرَ أَبُو بَكْرٍ فَأَشَارَ إِلَيْهِ مَكَانَكَ ، فَجَاءَ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَرَأَ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي انْتَهَى أَبُو بَكْرٍ مِنَ السُّورَةِ » (4) .

(1) تفسير القرطبي (جـ 3 ص 218) .

(2) المجموع (جـ 4 ص 265) وشرح فتح القدير (جـ 1 ص 369) .

(3) مختصر صحيح مسلم (ص 90) . (4) الدارقطني (جـ 1 ص 398) .

الصلاة عند الخوف

أمر الله عبادة بالمحافظة على الصلوات من حيث الحرص عليها والاهتمام بها والخشوع فيها وأداؤها في مواقيتها دون تفريط أو تقصير ، وذلك في سكينه ووقارٍ وهدوءٍ للجوارح . لكنه ربما تعرّض للمسلمين حالات من الخوف يشق عليهم أداء الصلاة في مواقيتها أو على هيئتها المشروعة أصلاً . ومع ذلك فإنه لا متناص للمسلم من أداء الصلاة كيفما كان شأنه ؛ من الانشغال أو الرهب ، ومهما بلغ به الحال من الفزع والاستنفار .

على أنه إذا عرّضت للمسلم أحوال من بواعث الخوف الداهم ، رخص له أن يؤدي الصلاة على الهيئة التي يستطيعونها ، سواء كانوا (رجالاً) أي مشاة على الأقدام أو (رُكباناً) أي رُكوباً على المظايا وغيرها من وسائل الركوب . يشتوي في ذلك ما لو كانوا في الصلاة مُستقبلي القبلة أو مُستدبريها . ولهم في ذلك أن يصلّوا على النحو الذي يُقدرون عليه . حتى إذا اشتد الخوف صلوا إيماءً وإشارةً بالرأس حيثما توجهوا ، وبخاصة في حال المسابقة التي يشتد فيها الهول والفزع ويتلاحم فيها المسلمون مع المشركين في حربٍ مشبوبة وحامية الوطيس .

على أن أسباب الخوف عديدة ، ويأتي في طليعتها العدوان من الكافرين الذين يتربصون بالمسلمين الدوائر وينتظرون فيهم غفلةً ليميلوا عليهم مثلةً واحدة ، فيستأصلوا فيها شأفتهم . ويُلحق بذلك ما لو كان الخوف من حيوان مفترس يوشك أن ينقض . أو ما لو كان ثمة نهرٌ داهمٌ وسريعٌ يوشك أن يجرف أحداً فيأتي عليه . فإنه في مثل هذه الأحوال رخص للمسلمين أن يصلوا صلاة الخائف .

أما القتال الذي ليس مباحاً كقتال أهل العدل من المسلمين فلا تجوز من أجله صلاة الخوف ؛ لأن هذا القتال ظلمٌ وليس مشروعاً ⁽¹⁾ .

شروط صلاة الخوف

اتفقت كلمة العلماء على أن صلاة الخوف تجوز ، شريطة أن يكون العدو مُباح القتال ، وأن لا يُؤمّن هجوئه على المسلمين . وذلك مثل قتال الكفار الذين ييغنون

(1) البدائع (جـ 1 ص 245) والمغني (جـ 2 ص 401) والمهذب (جـ 1 ص 105 ، 107) والمدونة (جـ 1 ص 150) وأسهل المدارك (جـ 1 ص 319) .

للمسلمين الشرّ ويتربصون بهم الهزيمة والتدمير . وكذلك البغاة الذين يَخْرُجون على الإمام فيثيرون الفتنة في البلاد ويُعرضون أمن الدولة المسلمة للوهن والاضطراب . وكذلك قُطَاع الطرق الذين يَبْعَثون الدُّعْرَ والفوضى في المجتمع ، ويقتلون كُلَّ مَنْ يقع تحت سَطْوَتِهِمْ ، فضلاً عن سَلْب الأموال وترويع المسلمين وزعزعة أمنهم واستقرارهم . إن هؤلاء جميعاً قد أٌبِيح قتالهم لشدة خَطَرِهِمْ على المسلمين أفراداً وجماعات . ومن أجل ذلك أُبيحت صلاة الخوف لَدَى قتالهم . يُضاف إلى ذلك ما بيّناه سابقاً ما لو كان الخوف بسبب حيوانٍ مَخُوفٍ مُفْتَرِسٍ ، أو نهرٍ داهِمٍ جارِفٍ ، أو نحو ذلك مما يُخيف ويأتي على الإنسان .

على أن الفقهاء يختلفون في بعض الشرائط من حيث اعتبارها وعدمه . فهي مُعْتَبَرَةٌ لدى بعض المذاهب ولم تُعْتَبَرْها مذاهبٌ أخرى . وذلك كاشتراط الحنفية لعدم القتال أثناء صلاة الخوف ، فقالوا : إن الذي يقاتل في صلاته تفسد صلاته ، ودليلهم في ذلك : أن النبي ﷺ حبسه المشركون عن صلاة العصر فقال : « شَغَلُونَا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً » (1) . وأخرج الترمذي عن عبد الله بن مسعود قال : « إن المشركين شَغَلُوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بلالاً فأذّن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى المغرب ، ثم أقام فصلى العشاء » (2) . يُستدل من ذلك أنه لو جازت الصلاة مع القتال لما أخرها رسول الله ﷺ . وقالوا أيضاً : إن إدخال عملٍ كثيرٍ من أعمال الصلاة في الصلاة مُفْسِدٌ لها إلا ما ورد فيه نصٌّ ، والنص قد ورد في المشي لا في القتال (3) .

وقد أُجِيب عن اشتراطهم عدم القتال في الصلاة بأن تأخير النبي ﷺ للصلاة يوم الخندق كان من قَبْلِ نزول صلاة الخوف ، وأنه مَنسُوحٌ (4) .

واشترطت الحنفية أيضاً أن ينصرف المسلم لقتال العدو ماشياً غير راكب ، فلو ركب لفسدت صلاته ؛ لأن الركوب عملٌ كثيرٌ ، وهو مما لا يُحتَاج إليه ، بخلاف المشي ، فإنه أمرٌ لا بد منه حتى يصطفوا بإزاء العدو (5) .

(1) أخرجه مسلم عن ابن مسعود . انظر مختصر صحيح مسلم (ص 65) .

(2) الترمذي (ج 1 ص 337) .

(3) البدائع (ج 1 ص 244) .

(4) بداية المجتهد (ج 1 ص 175) .

(5) البدائع (ج 1 ص 245) .

وأُخسِبُ أن مثل هذا الشرط كان مُستفاداً من طبيعة القتال والأحوال في الزمن الماضي حيث المقابلة بالسيف والسنانِ وَجْهاً لوجهٍ . أما وقد تغيرت ظروف القتال كُلياً وتبدلت طبيعته تبديلاً أساسياً من حيث أساليبه ووسائله ومن حيث التخطيط للمعركة . فما أُخسِبُ أن المشي الأساسي في قِراع العدو في الزمن الراهن ، بل إن الركوب بات أساسياً ، وبخاصة الركوب المتطور ، كركوب الدبابات والطائرات ؛ لأن ذلك أشد في التأثير وأعظم في ضرب العدو وتدميره لتنحسَم المعركة ، فضلاً عن أنه عملٌ استراتيجي فعّالٌ بالنسبة للجندي المسلم ، صوناً لحياته ، ودفعاً له من الشظايا التي تنطير في كل مكان ، والتي تملأ أجواء المعركة .

أما الحنابلة فقد اشترطوا كذلك أن يكونَ في المصلين كثرةٌ ، ليتمكن تفريقهم طائفتين ، كلُّ طائفةٍ ثلاثةٌ فأكثر . ووجهُ قولهم هذا : أن الله جَلَّتْ قدرته ذكر الطائفة في الآية بلفظ الجمع ، وأقل الجمع ثلاثة (1) .

وقد رُدَّ هذا القول بأن ما دُون الثلاثة عددٌ تصح به الجماعة ، فجاز أن يكون طائفة كالثلاثة .

عدد الركعات في صلاة الخوف

نَعرِض لعدد الركعات التي يؤديها المصلي في حال الخوف سواءً في السفر أو في الحضر : أما في السفر : فالأصل أن يُؤخَذَ بالرخصة ، وهي قَصْرُ الصلاة الرباعية إلى ثنائية . وذلك في الظهر والعصر والعشاء . أما في الثنائية والثلاثية وهما الفجر والمغرب فالصلاة فيهما على حالها من حيث العدد .

وبذلك فإن المصلي أثناء الخوف يصلي في السفر ركعتين ، سواءً في ذلك الصلاة الرباعية أو ذات الركعتين كالفجر ، ويصلي المغرب ثلاثاً كما هي ؛ وعلى هذا لا ينقص عدد الركعات بسبب الخوف في السفر ، إذ أخذنا بالاعتبار أن الصلوات الرباعية تقصر الى اثنتين في السفر ، وأن كلاً من الثنائية والثلاثية لا يتغير .

ومع ذلك فَنَمَّة قولُ بأن صلاة الخوف ركعةٌ واحدة ، وهو قولُ ابن عباس . وقد استدل على ذلك بما أخرجه أبو داود وآخرون من أهل السنة عن ثعلبة بن زهدم قال : « كنا مع سعيد بن العاص بطبرستان فقام فقال : أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة

(1) المغني (ج 2 ص 402) .

الخوف ؟ فقال حذيفة : أنا . فصلى بهؤلاء ركعة وبهؤلاء ركعة ولم يَقْضُوا .
وكذلك رواه زيد بن ثابت عن النبي ﷺ فقال : « فكانت للقوم ركعة ركعة ،
وللنبي ﷺ ركعتين » (1) .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس قال : « فرض الله تعالى الصلاة على لسان نبيكم ،
صلى في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة » (2) .

والصحيح من تأويل الحديث هنا أن الصلاة كانت ركعة واحدة مع الإمام ، فهو
يصلي بكل طائفة ركعة إذا كانوا مسافرين ، ثم يصلون بعدها واحدة أخرى استكمالاً .

وبذلك فإن الصحيح هو ما ذهب إليه عامة العلماء من أن أقل الصلاة في حال الخوف
في حق المسافر ركعتان استناداً إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ
أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا
مُبِينًا ﴾ (3) . واستناداً إلى الأحاديث العديدة في هذا المعنى . ومن جملتها ما أخرجه
البخاري عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) قال : « غزوت مع رسول الله ﷺ
قبل نجد فوازينا العدو ، فصافقنا لهم ، فقام رسول الله ﷺ يصلي لنا ، فقامت طائفة معه
تصلي ، وأقبلت طائفة على العدو ، وركع رسول الله ﷺ بمن معه وسجد سجدتين ، ثم
انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل ، فجاءوا ، فركع رسول الله ﷺ بهم ركعة ، وسجد
سجدتين ، ثم سلم ، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين » (4) .

ومثل هذا الحكم ينطبق على صلاة الجمعة أيضًا . وهي من حيث المقدار يستوي فيها
السفر والحضر ؛ لأنها لا تكون غير ركعتين . وعلى هذا فإن الإمام يصلي بكل طائفة
ركعة ، ولكل طائفة من الطائفتين أن تستوفي لنفسها الركعة الثانية .

أما في الحضر (الإقامة) فإن الصلاة لا مَسَاحَ لنقصان ركعاتها ، بل ينبغي أن تظل
أربعاً . ولم يَطْرَأَ عليها إلا كيفية أداء الصلاة من حيث صفتها وهيئتها .

وعلى أية حال فإن صلاة الخوف جائزة في الحضر عند الحاجة إليها ، وذلك فيما لو
نزل العدو قريباً من البلد ، وإن ركعاتها كما هي من غير نقصان ؛ إذ يصلي الإمام مع

(1) أبو داود (ج 2 ص 17) والترمذي (ج 2 ص 457) .

(2) أبو داود (ج 2 ص 17) . (3) سورة النساء الآية (101) .

(4) البخاري (ج 2 ص 17 ، 18) .

كل طائفة من المسلمين ركعتين ، ثم تُكمل كل طائفة ركعتين أخريين منفردة ، وقد ذهب إلى هذا جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة . وبه قال الأوزاعي ⁽¹⁾ . وقد استدلوا بعموم قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَّعَكَ ﴾ ⁽²⁾ فإن عموم هذه الآية يدل على جواز صلاة الخوف في الحضر مثلما تجوز في السفر . أما الأربع ركعات فهي الأصل في كل صلاة رباعية حين الإقامة (الحضر) . ولقد ذُكر عن الإمام مالك قوله في القوم يكونون أهل إقامة فينزل بهم الخوف أنهم لا يصلون صلاة الخوف ركعتين ، ويصلونها أربعاً على سُنتها على سنة صلاة الخوف ، ركعتين لكل طائفة ⁽³⁾ .

هذه غُجالة عن صلاة الخوف ، وسيأتي تفصيلها من حيث كيفية في سورة النساء إن شاء الله . والمقصود هنا الترخيص - عند الخوف - بالصلاة على نحو ما بيناه آنفاً .

على أنه إذا حُمِيَ الوطيس واشتدَّ القراعُ وازداد الفزع والخطر كان للمسلمين أن يصلوا « رجالاً أو ركباً » أي : فصلوا على أي حال كان ، رجالاً أو ركباً ، يعني مستقبل القبلة أو غير مستقبلها . وقد ذُكر في ذلك عن ابن عمر أنه كان إذا سُئل عن صلاة الخوف وصَفَّها ثم قال : فإن كان خوفٌ أشد من ذلك صلُّوا رجالاً على أقدامهم أو ركباً مستقبل القبلة أو غير مستقبلها . وفي رواية أخرى عن ابن عمر قال : فإن كان خوفٌ أشد من ذلك فصل ركباً أو قائماً تومئ إيماءً ⁽⁴⁾ .

وروي عن جابر بن عبد الله أنه قال في ذلك : إذا كانت المسافة فليومئ برأسه إيماءً حيث كان وجهه فذلك قوله : ﴿ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ⁽⁵⁾ .

فإذا زال الخوف أقاموا صلاتهم على هيئتها الأصلية من حيث تمام ركوعها وسجودها وقيامها وقعودها وخشوعها . وذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ ﴾ .

* * *

(1) البدائع (ج 1 ص 243) والمغني (ج 2 ص 406) والمهذب (ج 1 ص 106) والمدونة (ج 1 ص 151) .

(2) سورة النساء الآية (102) . (3) المدونة (ج 1 ص 151) .

(4) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 295) . (5) تفسير ابن كثير (ج 1 ص 295) .

فهرس الجزء الأول

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مقدمة	5	شروط النسخ	42
تأويل الاستعاذة من الشيطان الرجيم ..	7	جواز النسخ عقلاً وشرعاً	43
حكم الاستعاذة	8	ما لا يحتمل النسخ	47
البسملة	10	ضروب النسخ	49
حقيقة البسملة وحكمها	13	النسخ بين القرآن والسنة	50
حكم قراءة البسملة في الصلاة	15	نسخ القرآن بالقرآن	50
أحكام مستفادة من فاتحة الكتاب	17	نسخ السنة بالسنة	51
حكم قراءة الفاتحة في الصلاة	18	نسخ السنة بالقرآن	52
التأمين بعد قراءة الفاتحة	20	نسخ القرآن بالسنة	52
سورة البقرة	23	تفسير آية النسخ	53
الآية : ﴿واتبعوا ما تتلو الشياطين على		القبلة وتحويلها	56
ملك سليمان ﴿	24	كيفية استقبال بيت المقدس	58
سبب نزول هذه الآية	24	جهة القبلة أول مرة	58
تأويل الآية	25	الاستدلال على شرعية النسخ	59
حقيقة السحر	26	وجوب التوجه إلى الكعبة	60
مناقشة سحر النبي	29	استقبال القبلة	61
حكم الساحر	30	الصلاة نحو أرض الكعبة	64
حكم تعلم السحر	32	الصلاة على ظهر الكعبة	65
قتل الساحر الكتابي	34	الترجيح	65
تنبيه	35	الصلاة في جوف الكعبة	66
الفرق بين السحر والمعجزة	35	الصلاة على الدابة	67
تفطيع السحر والترهيب منه	37	استقبال القبلة على الدابة عند الشروع	
الكهانة والعرافة والتنجيم	38	في السفر	68
النسخ	41	تنفل المسافر ماشياً	68

96	قبل المشرق والمغرب ﴿	70	سترة المصلي
96	معنى البر	70	ما يكون سترة للمصلي
96	هل في المال حق سوى الزكاة ..	71	الدنو من السترة
97	الترجيح	72	سترة الإمام للمؤمنين
	الآية : ﴿ كتب عليكم القصاص	72	مدافعة المار
100	في القتل ﴿	75	استثناء
100	سبب نزول الآية		الآية : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر
102	صورة القصاص	78	الله ﴿
102	القصاص منوط بأمر السلطان	79	أحكام مستفادة من الآية
104	قتل الحر بالعبد		الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من
105	قتل المسلم بالذمي	81	طيبات ما رزقناكم ﴿
107	الترجيح	82	أحكام مستفادة من آية التحريم
108	لا يقاد الوالد بولده	82	حكم الميتة
110	قتل الرجل بالمرأة	82	الانتفاع بالميتة
112	قتل المرأة الحامل	83	تطهير الإهاب بالدبغ
114	قتل الجماعة بالواحد	83	لبن الميتة
119	اقتصاص السلطان من نفسه	84	جنين الميتة
	الآية ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم	85	تحريم الدم
121	الموت إن ترك خيراً ﴿	86	حكم الكبد والطحال
121	معنى الوصية	86	تنبيه
123	حكم الوصية	86	لحم الخنزير - معناه وحكمه
124	مقدار الوصية	89	﴿ وما أهلّ به لغير الله ﴿
126	الوصية للوارث	90	خلاصة المسألة
127	الرجوع في الوصية	92	الترجيح
128	شروط صحة الوصية	92	كفاية المضطر من المحظورات
133	الإضرار في الوصية	94	شرب الخمر للتداوي
134	آية الصيام		الآية ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم

168	وجوب الكفارة	134	معنى الصيام في اللغة والشرع
170	أنواع الكفارة	135	تمام الصوم وكماله
170	سبب الكفارة	135	فضل الصوم
	الآية : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث ﴾	136	شروط الصوم
173	إلى نسايتكم ﴿	137	الوقت
173	سبب نزول الآية	137	رؤية الهلال
174	معنى الرفث		رؤية الهلال في بلد دون البلدان
174	النهي عن الوصال	138	الأخرى
176	الاعتكاف	141	النية
177	ركن الاعتكاف	141	وجود النية لكل يوم
177	شرائط الاعتكاف	142	تبييت النية
182	مدة الاعتكاف	142	صوم العين
	الآية : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم ﴾	145	صوم الدين
183	بالباطل ﴿	145	صوم النفل
183	أكل الأموال بالباطل	153	ركن الصوم
183	حكم الحاكم لا يغير الحقيقة	154	فضل السحور ووقته
184	الرشوة	156	إفساد الصوم
	الآية : ﴿ وقاتلوا في سبيل الله الذين ﴾	158	فروع وأحكام
186	يقاتلونكم ولا تعتدوا ﴿	159	مقتضيات فساد الصوم
186	القتال	161	الأعذار المبيحة للإفطار
187	الأمر بالقتال	161	السفر
189	هل الآية منسوخة	162	أحوال المسافرين
190	النهي عن قتل النساء	163	حكم الصيام في السفر
190	النهي عن قتل الصبيان	165	المرض
190	النهي عن قتل الشيوخ الكبار	166	الحمل والرضاع
191	النهي عن قتل الرهبان	167	العجز للكبر
191	النهي عن قتل العسقاء	168	الجوع والعطش الشديدان

227	موضع الفدية	192	النهي عن قتل الزمنى والعميان
229	التمتع بالعمرة إلى الحج	192	القتال في سبيل الله
230	وجوه الإحرام		تأويل الآية ﴿والفتنة أشد من
234	شروط التمتع	194	القتل﴾
238	المقصود بحاضري المسجد الحرام	195	قتال المشركين في الحرم
241	أوجه التمتع	197	فريضة القتال لمنع الفتنة
245	الصيام بدلاً من الهدى	198	إقامة السلطان الإسلامي فريضة
247	المفاضلة بين الأفراد والقران والتمتع	199	الهيمنة للإسلام وحده
249	أشهر الحج	200	الآية ﴿الشهر الحرام بالشهر الحرام﴾
242	إيجاب الحج والالتزام به	200	سبب نزولها
256	الرفث والفسوق والجدال في الحج	201	ما يستفاد من أحكام
257	التزود وعدم المسألة في الحج		الآية : ﴿وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا
257	التجارة في الحج	204	بأيديكم إلى التهلكة﴾
259	الوقوف بعرفة	204	سبب نزول الآية
260	وقت الوقوف بعرفة	206	تأويل التهلكة
262	موقف عرفة		الآية ﴿وأتموا الحج والعمرة
262	فضل يوم عرفة	208	لله﴾
264	صوم يوم عرفة	208	معنى الحج والعمرة
265	الوقوف بمزدلفة	209	حكم الحج والعمرة
270	ترتيب أعمال الحج	211	الإحصار
283	المواقيت	216	حكم القضاء بعد الإحصار
284	تحول مكان الميقات	218	محل الهدى في الإحصار
284	ميقات أهل مكة	220	التحلل بالخلق أو التقصير
285	الإقامة دون الميقات	222	عدم وجود الهدى في الإحصار
286	الإحرام قبل الميقات	223	إحصار أهل مكة
288	مجاورة الميقات بغير إحرام	224	المرض وأذى الرأس عند الإحرام
289	مجاورة الميقات لغير نسك	226	التخيير في الفدية

319	ما يستدل عليه من أحكام	319	الآية : ﴿ يسألونك ماذا
	الآية : ﴿ ولا تنكحوا المشركات	291	ينفقون ﴾
321	حتى يؤمن ﴾	291	معنى النفقة
321	معنى النكاح في اللغة والشرع	291	سبب نزول الآية
321	نكاح المشركات		الآية : ﴿ كتب عليكم القتال وهو
322	نكاح الكتائية	294	كره لكم ﴾
325	نكاح المجوسية	294	معنى الآية
327	تحريم زواج المشرك من المسلمة		الآية : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام
327	لا نكاح إلا بولي	296	قتال فيه ﴾
	الآية : ﴿ ويسألونك عن	296	سبب نزول الآية
331	الحيض ﴾	297	القول في نسخ الآية
331	سبب نزول الآية	298	التحذير من الفتنة
331	الحيض وأحكامه	299	الارتداد عن الإسلام
332	صفة دم الحيض	300	بشاعة الردة
333	مدة الحيض	301	قتل المرتد
334	مدة النفاس	302	حبوط أعمال المرتد
336	الاستحاضة	304	ميراث المرتد
338	أحكام المستحاضة	304	استتابة المرتد
339	أحكام الحائض والنفساء		الآية : ﴿ يسألونك عن الخمر
343	الجماع قبل الاغتسال	307	والميسر ﴾
345	الوطء في الأدبار	308	ما نزل في الخمر من آيات
	الآية : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة	309	ماهية الخمر
347	لأيمانكم ﴾	314	تحريم المخدرات
347	سبب نزول الآية	314	حكم جوزة الطيب
348	اليمين وأحكامها	315	الميسر وحكمه
348	شروط صحة اليمين	317	إنفاق العفو
350	يمين المكره	319	حكم التصرف في مال اليتيم

379	الرجعة والإشهاد	351	حروف اليمين
380	شرائط الرجعة	352	أنواع اليمين
381	كيفية الرجعة	352	اليمين اللغو
	حق المرأة على الزوج وحق الزوج	353	اليمين الغموس
382	على المرأة	355	اليمين المنعقدة
386	عدد الطلاق	356	وجوب الكفارة
387	الطلاق السني والبدعي	358	اليمين الصادقة
389	هل يقع طلاق البدعة		الآية : ﴿ للذين يؤلون من نسائهم ﴾
390	كيفية التطليق للسنة	359	سبب نزول الآية
392	الطلاق مرتان	359	الإيلاء
393	الطلاق الثلاث في لفظ واحد	360	بماذا يقع الإيلاء
399	الترجيح	361	شروط الإيلاء
400	ألفاظ الطلاق	365	لزوم الكفارة بالوطء
400	الطلاق الصريح	366	إيلاء الذمي
403	طلاق الكناية	367	الإيلاء من نسوة كثيرات
409	تفويض الطلاق	368	الإيلاء في الرضا والغضب
413	الطلاق بغير لفظ	369	الاستثناء يحل الإيلاء
417	شروط المطلق	369	انقضاء مدة الإيلاء
420	طلاق السكران	370	كيفية الفيئة
423	الخلع	371	المطالبة بالطلاق
423	معنى الخلع في اللغة والشرع		الآية : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾
425	هل آية الخلع منسوخة	373	الطلاق
426	النشوز من المرأة سبب الخلع	373	وجوب التربص للمطلقات
428	ما يحل أخذه بالخلع	375	معنى القروء
431	حكم الخلع	377	الرجعة وأحكامها
433	نكاح التحليل		
434	صورة نكاح التحليل		

479	حكم نكاح المعتدة من الغير	434	حكم نكاح التحليل
483	تعريف المتعة	441	إحلال المطلقة ثلاثًا
483	حكم المتعة	441	شروط إحلال المطلقة ثلاثًا
485	مقدار المتعة		الآية : ﴿ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن ﴾
487	أحكام مستفادة من هذه الآية	444	سبب نزول الآية
487	الطلاق قبل المسيس	444	لا نكاح إلا بولي
487	الوفاة قبل المسيس	444	الآية : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ﴾
492	الصلاة	449	المراد بالوالدات
493	حكم ترك الصلاة عمدًا	449	حق الرضاع وحكمه
495	أركان الصلاة وشروطها	450	الترجيح
509	التسليمان سنة	452	مدة الرضاع
509	العبارة المجزية في التسليم	453	الترجيح
511	شروط الصلاة	455	النفقة منوطة بالوالد
514	عورة الرجل	457	حق الحضانة
514	انكشاف اليسير من العورة	459	الترجيح
516	هل السرة والركبة من العورة	462	انقضاء الحضانة
517	عورة المرأة	462	عدة الوفاة
518	أدلة الجمهور	465	تخصيص الآية
519	صلاة المرأة	466	وجوب التبرص
523	تأصيل أوقات الصلوات المكتوبة	467	النفقة والسكنى
523	مواقيت الصلاة	468	وجوب الإحداد
523	وقت الظهر	470	إحداد المطلقة
524	وقت العصر	474	ميقات العدة
526	آخر وقت العصر	475	التعريض بالخطبة
527	وقت المغرب	477	النهي عن المواعدة سرًا
528	وقت العشاء	478	
530	آخر وقت العشاء		

580	اتصال الصفوف	531	وقت الصبح
584	استخلاف الإمام في الصلاة	533	سنن الصلاة
587	صلاة المنفرد خلف صف الجماعة	544	الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
588	صلاة المرأة بجانب الرجل أو بمحاذاة	547	مبطلات الصلاة
590	شروط المحاذاة المفسدة	553	استثناء للضرورة
592	قضاء الفوائت	558	قراءة المصلي من المصحف
593	ترتيب الفوائت	559	الدعاء في الصلاة بغير المأموم
595	السهو في الصلاة	562	صلاة الجماعة
596	أسباب سجود السهو	562	حكم صلاة الجماعة
602	وقت سجود السهو	565	خلاصة المسألة
604	الصلاة الوسطى	565	حكم الجماعة في حق النساء
606	صلاة المأموم خلف الإمام القاعد	567	إمامة المرأة
608	الصلاة عند الخوف	568	إمامة الصبي
608	شرائط صلاة الخوف	570	إمامة الفاسق
610	عدد الركعات في صلاة الخوف	572	أعذار التخلف عن الجماعة
613	فهرس الجزء الأول	577	اختلاف نية الإمام مع المأموم
		578	استواء الإمام مع المأمومين

